

٢٥٩

(الجزء الاول)

من التقرير المسمى التحرير المختار لرد المحتار

تأليف الامام العلامة والوزعي الفهامة الفقيه

الاكبر الشيخ عبد القادر الرافعي الفاروقي

الحنفى مفتى الديار المصرية سابقا

تعمده الله برحمته ورضوانه

واسكنه فسيح جناته

آمين



(طبع على نفقة حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمدرشيد الرافعي نجل المؤلف حفظه الله)

(لا يجوز طبعه بدون اذن منه)

٦٥٩

5504

(الطبعة الاولى)



بالطبعة الكبرى الأميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٢٢

El-Haymanlye Kütüphanesi	
Kısım:	92 Mir
Yeni kayıt No:	880
Eski kayıt No:	



الحمد لله الذي من علينا بتنوير البصائر والأبصار . وهذا إلى التمسك بشريعة المختار . ومختار الهداية
والسير في طريق الإصلاح . وأرشدنا وله المنه بنور الايضاح إلى مراقي الفلاح . والصلاة والسلام
الأتمان الأكملان على سيد ولد عدنان محمد وآل أبي بكر الرضا والامام والبرهان
القاطع والكلم الجامع وعلى آله وعترته ومحبي شريعته وسنته (وبعد) فيقول العبد الفقير
إلى مولاه الغني محمد رشيد الرافي ان سيدى وأستاذى وشيخى وملادى ووالدى المغفور له العلامة
الشيخ عبد القادر الرافي مفتي الديار المصرية لما قرأ عدة مرات حاشية العلامة السيد محمد أمين الشهير
بأبن عابدين المسماة «رد المختار» ووقف في كل مرة منها على غول مضها وأسرارها وكشف عنها حجب
الحق حتى أضأت لديه بانوارها علق عليها تقريراً هو غاية غاياتها ومفتاح مغلقاتها أنفق فيه من
العمرين مراجعة وتنقيب وإيضاح وتقريب ونظر وتحرير وبحث وتقرير ولما رأيت منه هذه
العناية استأذنته رحمه الله في تجريد من هوامش نسخته «رد المختار» فأذن لي وقابلته معه بعد
تجريد من كان بعد ذلك عنده في موضع حاجة النفس لم يرزل يتعهد بالنظر والتدقيق حتى كان آخر
عهد به اليوم الآخر من شهر شعبان سنة ١٣٢٣ قبل وفاته ببضعة أيام وقد فرغ يومئذ من إعادة
النظر فيه وسماه (التحرير المختار) وهو الهام منه تعالى . ولم يشارحه الله أن يخرج تقريره
للناس في حياته مع شدة الحاجة اليه ونوارد الطلاب عليه تواضعاً منه في جانب الله وحراً على
فائدة يجدها فيزيدها تلك القرائد وهذا غاية البر بالناس فيما أوتى من العلم وقد رأيت من
واجب حقه على أن أظهر هذه الثمرة بعد أن حان قطافها وعذب ارتشافها وأنا أرجو أن أكون

قد أدت الأمانة إلى أهلها من العلماء وقت ببعض ما يجب على أضعف الأبناء لبر الآباء وما توفيق
الابن لله عليه توكلت واليه أنيب . وكان من عمن طالعه لمطالعه أن سطع نوره واستمر ظهوره في
عهد من أينعت رياض العلم في عصره وافتخرت به أبنائه مصره الساعر على رقي العلم وذويعه أو الفضل
وبنيه المحفوظ بالسبع المثاني أفندينا الأنعم (عباس باشا حلي الثاني) أبد الله شوكته وأعلى
كلمته وحفظ أنجاله الكرام وولى عهده الهمام ووفق رجال حكومته لانفاذ كلمته ما أشرق بدر
العرفان وتتابع الملوان آمين
(قال المؤلف رحمه الله تعالى) (قوله والجواب عنه بان المراد في الروايات كلها الخ) في الصبان أن
السيد مخصوص بغير ذلك لأدلة أخرى وفي ط أنها مشتملة على الذكر أو هي نفس الذكر فلا تحتاج
إلى ذكر آخر (قوله أو يحمل المقيد على المطلق وهو رواية بذكر الله عنده من جواز ذلك) من الشافعية
فإنهم جازوا ذلك إذا تعارض المقيدان فإن المقيد ينحصر على ما إذا اتحد الموضوع كالابتداء هنا وإذا
تعدد فإن كان المطلق أولى بأحدهما حمل على الذي هو أولى به كقوله في كفارة اليمين فصيام ثلاثة أيام
وفي الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فحمل اليمين
على الظهار في التابع لا شترا كما في النهي وإن لم يكن المطلق أولى بأحدهما بقي على إطلاقه والمقيدان
على تقييدهما كقوله في قضاء رمضان فعدة من أيام أخر مع التقييد في كفارة الظهار وصوم التمتع
وإذا اتحد المطلق والمقيد فإنه يحمل على المقيد ونحن لا نقول بحمل المطلق على المقيد ولا بالعكس إلا إذا
كان في حكم واحد فتحمله عليه كافي الزيلعي من الأيمان بخلاف ما إذا كان في السبب أو في حكيم اه
وقال في شرح التحرير ذكر النووي أن المراد بحمد الله ذكر الله وفي ذلك نظر فإنه ان عني بذكر الله ذكره
بالجمل على قصد التجليل الذي هو معنى الحمد خاصة فالأمر بقلب ما قال فهو من باب حمل المطلق على المقيد
لأن باب التجوز بالمقيد عن المطلق وحينئذ ينفي الكلام في تشبيه مثل هذا الحمل على القواعد وهو
متش على قواعد الشافعية لا على قواعد الحنفية وإنما يجرون في مثله المطلق على إطلاقه والمقيد على
تقييده فيخرج عن العهدة بأي فرد كان والحكمة في التنصيص على المقيد إفادة تعليم العباد ما هو أولى
أن يؤدى به المراد من المطلق وإن عني بذكر الله في قوله المذكور ذكراً على أى وجه كان من وجوه
التعظيم تسبيحاً وتحميداً أو تسمية فلا نسلم أن المراد بحمد الله ذكره على هذا الوجه من الإطلاق للعلم
بأن المعنى الحقيقي للحمد ليس ذلك ولا داعي إلى التجوز (قوله حقيقة في اللصاق مجاز في غيره) هذا أحد
قولين اختار لمأذ كره من ترجح المجاز على الاشتراك وقد اقتصر عليه سيويه وعليه فاستعملها في نحو
الاستعانة أن كان تضمنه اللصاق حقيقة ومن حيث خصوصه مجاز والقائل بالاشتراك يقول التبادر
من علامة الحقيقة والحمل عليها متعين فراراً من التحكم وحمل كون الحمل على الحقيقة والمجاز أولى من
الحمل على الاشتراك ما إذا تعينت حقيقة أحد المعاني وجهل حال غيره (قوله موضوع بالموضع العام الخ)
حاصله أن اللفظ الموضوع ان تعين عند الوضع فتخصى وإن لم يتعين فتبقى والشخصي ان كان الموضوع
له خاصاً ملحوظاً بخصوصه سمي وضعاً خاصاً للموضوع له خاص وهذا القسم أثبت المتأخرون وجعلوا منه
وضع الحروف ونحوها وإن كان عاماً ملحوظاً بعمومه سمي وضعاً عاماً للموضوع له عام كوضع أسماء
الاجناس لمفهوماتها الكلية وأما كون المعنى العام ملحوظاً بأمر خاص فحال كما بين في محله إذا عرفت
هذا فوضع الحروف ونحوها على مذهب السعد والجمهور من أنها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً من



مطلب
في الكلام على حمل المطلق
على المقيد وبالعكس

الوضع الشخصي العام لموضوع له عام وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا من
 الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص أما كون الموضوع له عاما على الأول فلكونه عليه كليا وأما
 كونه خاصا على الثاني فلكونه كل جزئي من جزئيات الكلي واستفيد أن عموم الوضع باعتبار العموم عند
 الوضع وخصوصه باعتبار الخصوص عنده وأن شخصيته باعتبار تعيين اللفظ الموضوع ونوعيته بعدمه
(قوله) فيصدق بالاستعانة الخ هي الداخلة على آلة الفعل والسببية على سببه **(قوله)** وبسببه كافي
 التحرير) عبارته من بحث الحروف (الباء مشكلا للصاق) أي تعليق الشيء بالشيء وإيصاله به الصادق
 (في أصناف الاستعانة) أي المعونة بنى على شيء وهي الداخلة على آلة الفعل ككتبت بالقلم للصاقك
 الكتابة بالقلم (والسببية) هي الداخلة على اسم أو أسند الفعل المعدي بها إليه صلح أن يكون فاعلا مجازا اه
 مع زيادة من شرحه **(قوله)** حاصل في غيره في اما السببية أي له معنى في نفسه لكنه لا يستقل بافادته
 أو لظرفية مجازا باعتبار فهم السامع فكان معناه كامن في غيره **(قوله)** لا الاختصاص يعني على
 جهة القلب كما يفيد التعليل بعده **(قوله)** فيكون قصر افراد) ويحتمل أن يكون قصر قلب حقيقة
 رداعلى الدهرية وأن يكون قصر قلب تنزيلا وذلك أن المشركين لما كثر ابتدأوهم باسم آلهتهم نزولوا منزلة
 الثاني للصانع وأن يكون قصر تعيين رداعلى المتردين فمن يبدأ باسمه **(قوله)** لأن العناية بالقراءة أولى الخ
 قيل فيه أن هذا العارض وإن كان يقتضي أن تكون البداية بالقراءة أهم إلا أن العارض الأول وهو
 ابتداء المشركين باسم آلهتهم يقتضي أن يكون اسم الله أهم فأى مرجح هذا على ذلك ويمكن أن
 يقال لما تعارض العارضان قدم العامل على المعمول بحكم الاصل أو يقال أنه لما كان أول نازل على النبي
 أمر بالقراءة لتدبر لتلقى الوحي من غير قصد إلى أمر بتبليغ ولا نذار حتى يقصد فيه الرد على من خالفه
 على أن قوله اذ لو أخر لأفاد الخ كاف في ترجيح العارض الذي ذكره ودافع لهذا القيل تأمل **(قوله)** ثم إن
 المراد بالاسم الخ) وذلك أن أسماء تعالى أما أن تدل على الذات خاصة أو عليها وعلى الصفة كلفظي
 الجلالة والرحن بخلاف اللقب فانه ما وضع للدلالة على الذات وأشعر برفعة مسماء أو وضعه بطريق الدلالة
 الخفية بحسب وضعه الأصلي لا العلي أو بحسبه أيضا وإن كان القصد المعنى العلي على خلاف في ذلك
 والموضوع له في الصفة هو الذات باعتبار اتصافها بمعنى معين لها قائم بها فدلوا لها مركب من الذات والمعنى
 وقوله فيشمل الصفات الخ الصفات السلبية كل صفة مدلولها عدم أمر لا يليق به تعالى كالقدم المفسر بعدم
 الأولية والصفات الحقيقية كل صفة وجودية قائمة بذاته العلية كالقدرة والاضافية الصفة الثبوتية
 التي لا يدل الوصف بها على معنى زائد عليها كالوجود قال الفخر في تفسير الصفات الاضافية كل صفة
 له تعالى ليست زائدة على الذات ككونه معلوما مذكورا مسجدا وأسماء الممكنة له تعالى بحسب
 هذا النوع غير متناهية وككونه تعالى فاعلا لا لافعال بناء على أن تكون الأفعال ليس صفة زائدة اه
 وقال الطيبي في شرح المشكاة اسم الله تعالى ما يصح أن يطلق عليه تعالى بالنظر إلى ذاته أو باعتبار صفة
 من صفاته السلبية كالقدوس والأول أو الحقيقية كالعالم والقادر والاضافية كالجديد والمالك أو باعتبار
 فعل من أفعاله كالخالق والرازق اه نقله عنه في تبين المحارم من باب الاحساد في أسمائه تعالى
(قوله) والله علم على الذات العلية الخ) لفظ الجلالة انما يقصد به الذات وإن قصد غيرهما من الصفات
 المرجحة كان تبعا واليه ذهب الشيرازي ونقل عن شيخ الاسلام أنه اعتبر فيه جميع صفات الكمال
 واستحقاق المحامد وغيرهما لما لوحظ به الذات لانها من حيث هي غير معلومة لنا فلو لم يعتبر فيه صفة لم يكن

مطلب
 في الكلام على تقسيم
 صفات الله تعالى إلى حقيقية
 واضافية وسلبية

معناه معلوما لنا فالمسمى على هذا القول مجموع الموصوف والصفة ومنع سنده بأنه يكفي في علم المعنى
 ملاحظته بوجه من وجوهه الخارجة عنه تأمل وقال في شرح الطريقة المحمدية وفي حاشية تفسير
 البضاوي لشيخ زاد مذهب جمهور أهل اللغة في اسم الله إلى أنه عربي مشتق صار علما بالعلية لأن أسماء
 الله تعالى كلها صفات مشتقة ليعرف المكلف معناها فيقول بها إليه فان قدماء الفلاسفة أنكروا
 أن يكون لله تعالى بحسب ذاته المخصوصة اسم بناء على أن المراد من وضع ذلك الاسم أن يذكروا عند أحد
 لتعريف ذلك المسمى به وقد ثبت أن أحدا من خلقه لا يعرف ذاته المخصوصة البتة فكيف يشار إليه
 بذكر اسم وإذا لم يصح أن يشار إليه بذكر اسم لم يبق لوضع الاسم لذاته المخصوصة فائدة ثبت أن هذا
 النوع من الاسم مفقود وأن جميع أسمائه صفات مشتقة وهي ما تدل على ذات مبهمة باعتبار معنى
 معين وانما قلنا ان ذاته المخصوصة ليس معقولا لأحد لا بالادراك جعنا إلى عقولنا لا نجد عند عقولنا من
 معرفة الله تعالى إلا أحد أمور أربعة اما العلم بكونه موجودا واما العلم بدوام وجوده واما العلم بصفات
 الجلال وهي الاعتبارات السلبية واما العلم بصفات الاكرام وهي الاعتبارات الاضافية وقد ثبت بالدليل
 أن ذاته المخصوصة مغايرة لكل واحد من هذه الأربعة فإنه ثبت أن حقيقته غير وجوده وإذا كان كذلك
 كانت حقيقته أيضا مغايرة لدوام وجوده وثبت أيضا أن حقيقته مغايرة للاعتبارات السلبية والاضافية
 واذا تحقق أنه ليس في عقولنا من معرفته تعالى إلا هذه الأمور الأربعة وأنهم مغايرة لحقيقته المخصوصة
 ثبت أن حقيقته المخصوصة غير معقولة للبشر وأنه لا سبيل إلى ادراكه من حيث هو وهو المسمى بالمعرفة
 الذاتية وانما نعرفه بالأشياء الخارجية عنه وهو المعرفة العرضية وهي كما إذا رأينا بناء على طريق الابصار
 بأنه لا بد له من بان فالمعلوم بالذات هو البناء وأما الباني فهو معلوم بالعرض في هذه الصورة وعلم الباني بكونه
 بانيه لا يستلزم علمه بخصوصيته وأنهم من أي نوع الماهيات والمعرفة الذاتية كما إذا عرفنا اللون
 المعين ببصرنا وعرفنا الحرارة بلساننا وعرفنا الصوت بسمعنا فإنه لا حقيقة للحرارة والبرودة إلا هذه
 الكيفية الملموسة ولا حقيقة لليباض والسواد إلا هذه الكيفية المرئية وكذا الحال إذا رأينا المحدثات
 وعلمنا احتياجها إلى محدث وخالق فقد عرفنا الله معرفة عرضية وهي التي في وسع البشر في الدنيا وأجاب
 بعضهم أنه لا يتجنى في قدرة الله تعالى أن يشرف بعض المقرين من عباده بأن يجعله عارفا بتلك الحقيقة
 المخصوصة ومن العلماء من تورع في لفظ الجلالة عن طلب ما أخذوه ذكر معناه ومنهم من قال لعله
 مشتق لا يعرف المشتق منه ولم تكلف بعرفته وقال بعضهم هو اسم عربي علم غير مشتق كاذب
 إليه الخليل والزجاج وقال بعضهم أنه سرياني معرب ثم ذكر اشتقاقه وأطال الكلام في ذلك انتهى
(قوله) أسرياني) منسوب إلى سريانه وهي جزيرة كان بها نوح قبل الغرق وكان لسان آدم الذي نزل به
 العربي ثم حرف وصار سريانيا وهو اللسان العربي لأنه محرف والعبراني لسان بني إسرائيل **(قوله)**
 مشتق) أي من أنه ياله المشترك بين العبادة والسكون والتخير والفرع لأن الخلق يعبدونه ويفزعون
 إليه ويتخيرون فيه ويسكنون إليه فأصل الجلالة الإله أدخلت ال التعريف ثم جذفت الهمزة تخفيفا
 ونقلت حركتها إلى اللام ثم سكنت الأولى وأدغمت في الثانية **(قوله)** ورد بأن أنكارهم له اتوهمهم أنه غيره
 ظاهرا أن توهمهم الغيرية في هذه الآية مع أنها نزلت رد التوهمهم الغيرية حين سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول يا الله يارحم فقالوا إنها ناعن عبادة الهين وهو يدعوا لها آخر **(قوله)** وأن المخصوص به تعالى المعروف
 منع عما في قصة الحديدية من أنه عليه السلام لما أمر عليا رضي الله عنه بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم قال

مطلب
 في الكلام على لفظ الجلالة
 وأنه مشتق أو غير مشتق

سهيل بن عمرو ولا يعرف الرجن الا صاحب البمامة اه لكن هذا لا يرد على ما قاله ابن السبكي من أن المنع شرعي لا لغوي **(قوله)** والجمهور على أنه صفة مشبهة من رحم بعد نقله للفعل بضم العين أو تنزيهه منزلة اللازم بأن لا يعتبر تعلقه بفعول اللفظ ولا تقديرا أو يقال إنها على صورتها وصيغتها فاندفع إيراد أنها لا تصاغ من المتعدي وقوله وقيل صيغة مبالغة أو ورد عليه أنها محصورة في الجملة المشهورة وهما ليسا منها أما رجن فظاهر وأما رجم فلعدم عمله النصب وأجيب بأنهما يفيدانها بالمادة لا بالصيغة كجواد والمحصور ما يفيد بالصيغة على أنه قد يمنع قصرهم المحصر في الجملة ويحتمل أن رجم عامل النصب في محذوف للعموم وبهذا يظهر قوله وهو يفيد المبالغة بصيغته **(قوله)** والتحقيق الأول لأن الرجة الخ قد يقال إن القائل بالتجوز ناظر إلى حقيقة الرجة لغة فيكون استعمالها في الاحسان أو إرادته مجازا وإن كان حقيقة شرعية فإنه غير ناظر إلى أن ذلك موضوع له لما حققه الحفيد أن اللفظ المشترك في اصطلاح الخطاب إذا استعمل في أحده معانيه لا باعتبار أن اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازا اه ولما ذكره الشهاب بقوله وما قيل من أن الأقرب هنا أن يقال أنه حقيقة شرعية لأنه يراد منه الانعام من غير أن يخطر بالبال رقة القلب لا ينافي ما ذكره باعتبار حقيقة اللغوية كما لا يخفى اه **(قوله)** والشكر لغة برادف الحمد الخ) وحيث تكون النسبة بين الحمد لغة وبينه العموم الوجهي والنسب فالنسبة بين الشكرين وبين الشكر والحمد العرفيين وبين الحمد لغة والشكر عرفا عموم وخصوص مطلق وبين الحمد وبين الشكر اللغويين العموم والخصوص من وجه وبين الحمد عرفا والشكر لغة الترادف **(قوله)** وبأنه لما كانت تلك الصفات الخ) أي فالمراد بكونه اختياريا كونه اختياريا بحقيقة أو حكما بأن يكون منشأ لأفعال اختيارية كذاته وقدرته وإرادته أو سلازما لمنشأ كسمعه وبصره وكلامه تأمل **(قوله)** وبه قد يتغيران ذاتا كما هنا) فان المتبادر أن شرح الصدور وما بعده هو المحمود عليه **(قوله)** ومن هذا القليل حمد الله تعالى وثناؤه على نفسه الخ) أي الذي من صفات الأفعال الحادثة فيكون البسط والوضع المذكوران باعتبار اظهار صفات الكمال حمدا بخلاف حمد القديم فإنه كلامه القديم باعتبار دلالة على الكالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية تأمل **(قوله)** ثم إن الحمد مصدر يصح أن يراد به معنى المبنى للفاعل الخ) مدلول المصدر الفعل والتأثير هو المعنى المصدرى ويطلق حقيقة على أثره وهو الحاصل بالمصدر وعلى كون الذات بحيث صدر عنها الحدث ويسمى المبنى للفاعل وعلى كونها بحيث وقع عليها ويسمى المبنى للفعول اه من الشهاب **(قوله)** واقدار العبد عليه أي الانعام قال الفخر إن كل من أنعم على غيره بانعام فالنعم في الحقيقة هو الله تعالى فإنه خلق تلك النعمة وخلق الداعية في قلب النعم فثبت أنه تعالى هو المنعم في الحقيقة اه باختصار **(قوله)** وقيل لا نفيد المحصر الخ) لعل وجه هذا القيل أن ال في ذاتها كما تحتمل الاستغراق تحتمل الجنس المتحقق في كل الأفراد أو في بعضها ولا ينافي إفادة المحصر مع الاحتمال ونحن كلامهم باعتبار أنهما مجموعا القران كالقسمة بين المدعى والمدعى عليه الواقعة في حديث البيهقي على المدعى واليمين على من أنكر وليس جعل اليمين على المدعى بانفراده كافيا في إفادة المحصر بل مع ملاحظة قرينة القسمة المذكورة تأمل **(قوله)** فلام الله إماما للآل الخ) على جعل آل الله عهدا يمنع جعل اللام للآل أن جعل المعهود الحمد القديم فقط كما سمي عليه المحشى لأن القديم لا يملك فان جعل جدم من يعبد بحمده كحمده تعالى وأنبأه وأوليا لم يمنع لان المعهود حيثما الجملة وهي حادثة إذا المركب من القديم والحادث حادث وعلى جعلها للاستغراق

أو الجنس في ضمن بعض الأفراد يمنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمنع بالنسبة للعاد أن لو حفظ أن الأفراد غير مركبة واللام يمنع اه من حاشية السلم **(قوله)** أقول يظهر لي أن آل الخ) أقول لأشك أن آل لها دخل في إفادة الاختصاص وذلك أنه هنا انما جاء من نسبة الموضوع المعرف باللام إلى المحمول فاستفادته موقوفة على كمال من آل والنسبة إذ لو عدم أحدهما لا يستفاد أصلا فكل منهما له دخل في إفادته فصح نسبته لآل كما هو صريح ما نقله عن السيد وهذا لا ينافي ما نقله عن التلويح فإنه في معانيها الذاتية لها لا فيما تفيد بانضمام شيء آخر لها فلذا تراهم يسندونه لآل تارة كإي عبارة السيد وتارة للنسبة كما هو ظاهر عبارة الكشف التي نقلها تأمل **(قوله)** ونحن أقرب إليه من جبل الوريد) الجبل العرق وإضافته بيانية والوريدان عرقان مكتنفان بصفتي العنق في مقدمها وهذا مثل في فرط القرب اه أبو السعود **(قوله)** وإن كان الحامد قصصه الخ) أي فلاننا في بين ماسلف في نكتة الخطاب وبين ما تفيد كلمة بامن البعد لأن البعد الرتبة بين الخلق والحق يصاحبه قوة الاقبال وصدق التوجه إليه تعالى **(قوله)** قمع عند التحوين) المراد أنه قمع في الاستعمال أي شاذ نادر **(قوله)** وفي معنى الليب الخ) حاصله أن ربط الصلة هنا بضمير الغيبة نظر الجانب الموصول أو بضمير الخطاب نظر الجانب النداء الدال على الخطاب مقيس الآن الثاني قليل لأن النداء الدال على الخطاب لا يتم إلا بعد تمام الصلة فكانت مراعاته قليلة كما في حواشي المغني وحيث علمت أن كلاما مستعمل مقيس لا تصح دعوى صحة الالتفات فيما نحن فيه ولا في قول على كرم الله وجهه بل الجري فيهما على القليل والالتفات انما يكون في كلتين لافي كلمة واحدة أو ما في حكمها وأجراؤه فيما هو كالقوله قليل والصلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة فلذا جعل النعامة النظرا إلى جانب الموصول هو الكثير والصفة مع الموصوف ليست كذلك في الجزئية فكثير فيها مراعاة كل من الجهتين فحيث لا رد لآية المذ كورة على التحوين غاية ما يرد عليهم أنه لا يليق إطلاق القباحة على قول على المذ كور بل الأدب إطلاق الشذوذ والقلة تأمل **(قوله)** على حد قوله تعالى فإذا قمها الله لباس الجوع الخ) قال الصبان فقد شبه ما غشى الإنسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر والألم من حيث الاشتمال باللباس فاستعير له لفظ اللباس ومن حيث الكراهية بالطعم المر البشع فأوقع عليه الأذقة فيكون في الكلام ثلاث استعارات الأذقة استعارة تخيلية واللباس تصريحه نظرا للاول ومكنية نظرا للثاني اه وبيانها هنا أن لفظ اللباس بعد استعارته لأثر الجوع والخوف من حيث الاشتمال استعير منه الطعم الكريه الادعائى من حيث الكراهية **(قوله)** فهمي من الاقتضاب المشوب الخ) الاقتضاب الانتقال من معنى إلى آخر من غير تعلق بينهما كأنه استهل كلاما آخر ووجه كونه هنا مشوبا أي مخلوطا أن كلاته للتأليف بخلاف الاقتضاب المحض فإنه الانتقال من كلام إلى آخر لا مناسبة بينهما بالكلية **(قوله)** وداود أقرب) وقيل يعقوب وقيل قس بن ساعدة أو كعب بن لؤي أو يعرب أو حبان **(قوله)** كافي ولا سابق) أصله لزهير وهو قوله

بدلى أنى لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيئا إذا كن جانيا

(قوله) ولا مناسبة بين الواو وأما) نقل في شرح الطريقة عن البرجندى شارح الوقاية وجه المناسبة بينهما بقوله أصلها أما بعد فالواو فاعته مقام أما ويؤيد أنه لم يقع في مثل هذا الموضع وأما بعد ولعل وجهه أن أما قد تورد لتدل على أن ما بعدها غير مرتبط بما قبلها حتى أنه سمي فصل الخطاب والجلتان الثاني بينهما كمال الاتصال لا يفصل بينهما بالواو والعاطفة فلها دلالة ما على انفصال ما بعدها عما قبلها

في الجملة فاستعيرت لأما الدلالة على الانفصال **(قوله)** والفضائل تعلقه وتنهله العلى والعلل محركة الشريعة الثانية أو الشرب بعد الشرب تباعا والنهل محركة أول الشرب قاموس **(قوله)** الى حصن كيفا حصن كيفا كضيزى بين آمد وجزوقان عمر قاموس **(قوله)** والظرفية فيها مجازية أى مع ارادة المعنى اللغوى للشرح أو على التجريد **(قوله)** وجاء في الحديث النبى عن قول امر الله ينظر هذا مع ما ذكره في كتاب الأيمان من عدهم من صيغ القسم لمر الله ثم ظهر أنه لا يلزم من عدهم المذكور فى الكرافة بل هو من صيغ القسم معها وقد ذكر عاصم أفندى فى ترجمة القاموس وجهها بان المرير بعبه أيضا عن مدة عمارة الروح مع البدن ولأجل هذا اضافته لجانب الألوهية غير مناسبة اه بالمعنى **(قوله)** لكن قال فاضل الروم الخ ما قاله مخالف لما ذكره فى الأيمان من كراهة الحلف بغيره تعالى لا على وجه الوثيقة كقولهم بأبيك ولمرك وهو محتمل الحديث الدال على النهى بخلاف ما كان على وجه الوثيقة كالحلف بالطلاق أى استيناق الخصم بصدق الحالف لاسيما فى زماننا الى آخر ما ذكره فانظره **(قوله)** يقول الاستناد الى ضمير الموصوف الخ أى فيكون الكلام من باب الحذف والايصال ولا حاجة اليه بل يكفى لصحة التوصيف تقدير الضمير أو جعل ال عوضا عنه **(قوله)** وعرفه فى التحرير بأنه عدم الاستحضار فى وقت الحاجة الخ ذكر فى مفسدات الصلاة عن شرح التحرير أنه لا فرق بينهما عند الفقهاء والأصوليين وأهل اللغة وفرق الحكماء بأن السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها فى الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا فاحتاج فى حصولها الى كسب جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا أو ما لم يكن فالنسيان أخص مطلقا **(قوله)** هو أن يقصد بالفعل غير المحل الخ هذا أحد نوعي الخطا وهو الخطا فى فعل الجارحة كأن ترى غرضا فأصابه ثم رجع عنه أو تجاوز الى ما وراء فأصاب آيما أو قصد رجلا فأصاب غيره والثانى الخطا فى ظن الفاعل كأن ترى شخصا ظنه صيدا فإذا هو آدمى الى آخر ما يأتى ان شاء الله تعالى فى الجنبات **(قوله)** قال فى معراج الدراية ونسرا ما يؤذى من العبادات الخ الظاهر أن عبارته فى شعار الاسلام لا فى شعار الأديمة وأن كلامه فى مدلول الشعائر يقطع النظر عن الاضافة الى الأديمة بل بحسب معناها فى اصطلاح أهل الشرع وقال العيني فى خطبة الهداية عند قوله وأظهر شعار الشريعة شعار رجوع شعار أوشعية الشريعة البدنية تهدى وكل ما جعل على طاعة الله تعالى ويقال المراد بهما ما كان أداؤه على سبيل الاشتراك صلاة الجمعة مما كان فيه اشتها **(قوله)** وهذه الفقرة بمعنى التى قبلها باعتبار استزادها لما قبلها فى المآل **(قوله)** ولم أر من أفصح عن معنى كنى الخ فى حاشية المعنى للدسوق أن كنى التى تغلب زيادة الباقى فاعلمها كنى التى هى بمعنى حسب التى هى فعل قاصر اه وكنى بمعنى أجزأ متعدية لواحد والثانية لاثنتين اه معنى **(قوله)** والعلامة القنرى نخسة الخط الغزى **(قوله)** فعلى الاول هو من باب القلب الخ فيه أن نسخ هنا بالمعنى الثانى لتعديتها بالباء وجعلها على المعنى الاول حتى يحتاج لدسوق القلب بخلاف الظاهر تأمل **(قوله)** وأورد أن بين الجلتين تناقيا الخ فيه أنه لا يلزم من نفس السجود معنييه المذكورين الابتكار وهو أمر خارج عن مدلول اللفظ فان سجد النسي في الخاطر والتعريض به قد يكون معه وبدونه والجواب المذكور يحتاج اليه بالنظر لما هو واقع خارجا وعلا ليراد معنى على ما يتبادر من ظاهر اللفظ **(قوله)** عبد العزيز البخارى نخسة الخط البخارى **(قوله)** فلم آله فيها الصواب يطلق بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة ومصدره كدلو وعادو بمعنى المنع كدلو **(قوله)** الباء للتعليل الخ الأنسب تعلقه

مطلب
تحقيق الفرق بين السهو والنسيان

بتواصل

بتواصل **(قوله)** لانه أقل تكلفا أى بتقدير متعلق الجار أو الفصل بينه وبين متعلقه ان جعل متعلقا بمؤلف وتهذيب المسائل المهمة باعتبار تهذيب وتنقية تراكيها ونحو ذلك **(قوله)** والاسم منه الابلاغ عبارة القاموس من الابلاغ الخ بدون ضمير مجزوء وعن وكذلك فى نسخة الخط بلا ضمير **(قوله)** وقد أطلق العلم على كل منها قال المصحح هكذا بخطه ولعل صوابه منها ضمير التنبيه اذا اطلاقه على الاول حقيقة لغوية كما يفيد صدر العبارة تأمل اه ولا مانع من ارجاع الضمير لمعنى العلم الثلاثة والمقصود أنها عند أهل العرف اما حقيقة الخ وهذا لا ينافى أنه بالمعنى الاول حقيقة لغوية أيضا تأمل مثلا اذا قيل أنه عند أهل العرف حقيقة اصطلاحية فى الادراك يكون استعماله فى كل من المعنيين الآخرين حقيقة عرفية أو مجازا **(قوله)** وجعل فى التحرير الخلاف لفظيا وذلك بأن يقال ان القائل الاول نظر الى تصويره بنفسه لا بصورته فانه لا شك أن تصويره بنفسه لا يحصل الا بمرئىة فمتنع حينئذ وقوعه مقدمة والقائل الثانى نظر الى أن تصويره بصورته يحصل بذكر الجنس والفصل بلا حاجة الى سرد المسائل كالجبان اذا تصور معنى الشجاعة كان عنده صورته لانفسها ولا مانع حينئذ من جعل تصور العلم بصورته قبل تعلمه مقدمة لحصوله بنفسه بعد تعلمه فلو نظر كل منهما لما نظر اليه الآخر لما خلفه وانظر ما حققه ابن الهمام **(قوله)** أى العلم الموصل الى الآخرة المناسب بل المتعين ارادة العلم بالمعنى الأعم لتقسيمه الى المطلوب وغيره **(قوله)** والثلاثة الاول هم ما هم بدل اشتمال مما قبله **(قوله)** سنى لاستدانتها كذا فى نسخ القاموس والضمير راجع للكان المسى كوفة وقال شارحه صوابه سميت اه **(قوله)** فليس لأحد منهم قول خارج عن أقواله مامضى عليه احدى طريقتين كما سأتى نقله عن أدب المفتى فى كتاب القضاء الثانية أن مثل أبى يوسف ومحمد متغفلون بالاجتهاد ومن تأمل أحوالهم وفناوهم واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأئمتهم فى كل ما يقولونه وخلافهم لهم أظهر من أن ينكر وان كان منهم المستقل والمستكثر **(قوله)** وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره هذا الاعراب أحد ما قيل فى اعراب أسماء التراجم ولا شك أن قوله رسم المفتى ترجمة **(قوله)** فقابل الأصح غير مذكور فى كلام الشارح وجعل الطحاوى مقابل الأصح ما ذكره الشارح بده ولا مانع من جعل مقابله ما ذكره الشارح وما ذكره فى السراجية وكل منهما اقتصر على بعض مقابله تأمل نعم على التوفيق الآتى بين ما فى الحاوى وما فى السراجية لا معنى لجعل ما فى الحاوى مقابلا للأصح ثم ان دعوى أن ما فى السراجية يدل على هذا التوفيق غير مسلمة فان عبارتها دالة على تقييد أصحية الاول بما اذا لم يكن المفتى مجتهدا ومقادها أنه اذا كان مجتهدا لا يكون الاول هو الأصح بل غيره وهو اعتبار قوة المدرك ويدل لهذا الظاهر ما نقله عن ابن المبارك وليس فى كلامه أنه اذا كان مجتهدا تعين عليه العمل بما هو أقوى دليلا قول واحد تأمل **(قوله)** ما لم يكن عنه رواية أى قد صححها أهل المذهب **(قوله)** ان لفظ به نأخذ وعليه العمل مساو لفظ الفتوى دعوى هذه المساواة مخالفة لعموم قول الرملى وغيره وان قصد مناقشة الرملى **(قوله)** قال فى خزنة الروايات العالم الذى يعرف معنى النصوص الخ مقتضى عبارة الخزانة جواز العمل بالدراية للعالم المذكور وان لم تكن رواية مذهبه وليس الكلام السابق فيه لكن اذا جازله العمل بالدراية يجوز له العمل بالمرجوح فى مذهبه بالأولى وعبارة الجبر تفيد جواز الافتاء بالمرجوح للضرورة وتفيد جواز العمل به بالأولى **(قوله)** المراد بالحكم الحكم الوضعى لفظ الحكم يطلق على الوضعى أى الخطاب الوضعى كجعل كشف العورة مانعا من صحة الصلاة وجعل البلوك علامة على طلب اقامتها وعلى الحكم

مطلب
جواز الافتاء بالمرجوح للضرورة وجواز العمل به

التكليف أي خطابه تعالى المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تحجيماً وعلى وصف فعل المكلف كالوجوب والحرمة والعصية والفساد والنقوذ والرزوم والمتعين ارادته هنا الأخير **(قوله)** على أن في دعوى الاتفاق نظراً فيه أن الشارح لم يدع الاتفاق بل أشار للخلاف بقوله وهو المختار فيكون حاصل كلامه أن حكاية الاتفاق على بطلان الرجوع عن التقليد هو المختار **(قوله)** قضى بغير رأيه عمداً (الح) ونسباً نافذ عنده رواية واحدة **(قوله)** وجنبته فلا إشكال أي الجواب المذكور في التحرير أي فالاختلاف بين الإمام وصاحبيه في النفاذ وعدمه المذكور هنا لا ينافي الاتفاق المنقول عن الأصوليين على عدم الحل لاختلاف موضوع الاتفاق والاختلاف نعم ما ذكر في بعض المواضع من أن الخلاف في الحل مشكل بما قالوه من الاتفاق على عدمه وقد يدفع بعدم اعتبار الأصوليين له لضعفه أو بحمله على ما قبل الاجتهاد وحل قولهم على ما بعده إذا لم يوجد فيه ما يدل على جريته فيما بعده أيضاً والاولى تأخير قوله نعم وقع في بعض المواضع الخ عن قوله فلا إشكال **(قوله)** لا حاجة إليه لأنه إذا كان معزولاً بالنسبة لما ذكر لا يصح له قضاء حتى ينقض لان النقض الخ فيه أن قضاء لم يقع باطلاً بل وقع غير نافذ وسيأتي في كتاب القضاء دخول الفضولي في القضاء **(قوله)** ولكن لا يحمل إذ كره هذا الخ فيه أنه قد يتوهم من عدم نفاذ قضاء المقلد بخلاف مذهبه عدم وجوب امتثال أمر الأمير إذا وافق مذهبه فدفع هذا التوهم بالاستدراك بقوله نعم الخ وقوله وإن كان المراد به القضاء الخ فيه أن ما مر لا ينافي ما هنا لأنه لم يحمل هنا نفاذ قضاء الأمير بالقول الضعيف حتى يتأتى التناهي المستفاد من كلامه بل حكى نفاذ حكمه إذا صادف فصلاً مجتهداً فيه ويظهر أنه لا يتعين عليه الحكم بمذهبه بخلاف القاضي ويفرق بين حكمه بالضعيف وحكمه بمذهب الغير ولا يمكن الجزم بعدم نفاذ حكمه بخلاف مذهبه الأبعد وجود النص به فلتنظر عبارة شرح السير المنقول عنها حتى يتضح الحال نعم رأيت في شرح الدر من باب العدة مانعه القاضي إذا خالف منه ومذهبه لا ينفذ حكمه في الأصح كما لو ارتضى إلا أن نص السلطان على العمل بغير المشهور فيسوغ اهـ وكتب عليه المحشي مانعه قوله إلا أن نص السلطان الخ فيه نظر لاقتضائه أن مخالفة القاضي مشهور المذهب تصح إذا نص له السلطان مع أن نافذ منافي هذا الباب ما مر أول الكتاب من أن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للإجماع اهـ **(قوله)** كقولهم صلاة الظهر فان الأصل صلاة وقت الظهر **(قوله)** فيه أمران الأول الخ بل رد هذا التقسيم في رسالة النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير وبالع في رده نقلاً عن هرون بن بهاء الدين الحنفي ولا بأس بسرد عبارته وهي هذه ليت شعري ما معنى قولهم ان أبي يوسف ومحمد وزفر وان خالفوا بأحقيقة في بعض الأحكام لكنهم يقلدونه في الأصول ما الذي يريدونه فان أرادوا منه الأحكام الإجمالية التي يبحث عنها في كتب الأصول فهي قواعد عقلية وضوابط برهانية يعرفها المرء من حيث أنه ذو عقل وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد ولا تعلق له بالاجتهاد قط وشأن الأئمة الثلاثة أرفع وأجل من أن لا يعرفوها كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها فحاشاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيسة وحالهم في الفقه وان لم يكن أرفع من مالك والشافعي فليسوا بدونهما وقد اشتهر في أفواه المخالف والموافق وجرى مجرى الامثال قولهم أبو حنيفة أبو يوسف يعني أن البالغ إلى الدرجة القصوى في الفقه أبو يوسف وقال الخطيب البغدادي قال طلحة بن محمد بن جعفر أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل أفقه أهل عصره لم يتقدمه أحد في زمانه وكان على النباهة في العلم والحكم والقدر وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ونشرها وبث

مطلب
في حكم الرجوع عن التقليد

علم أبي حنيفة في أقطار الأرض وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والتنا عليه وقد ذكر القاضي عبد الرحمن بن خلدون بن مالك في مقدمته أن الشافعي رحل إلى العراق ولقي أصحاب الإمام أبي حنيفة وأخذ عنهم ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق وكذلك أحمد بن حنبل أخذ عن أصحاب أبي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث انتهى ولكل واحد منهم أصول مختصة تفرد بها عن أبي حنيفة وخالفوه فيما بل قال الغزالي أنهم ما خالفوا بأحقيقة في ثلثي مذهبه ونقل النووي في تهذيب الأسماء عن أبي المعالي الجويني أن كل ما اختاره الرزني أرى أنه يخرج ملحق بالمذهب لا كأبي يوسف ومحمد فانهم ما خالفوا أصول صاحبهما وأحمد بن حنبل لم يذكره الإمام أبو جعفر الطبري في عداد الفقهاء وقال أئمة من حفاظ الحديث فكيف يكون من المجتهدين في الشرع دون أبي يوسف ومحمد وزفر غير أنهم حسن تعظيمهم في الاستاذ وفرط اجلالهم لمحلهم ورعايتهم لحقه تسموا على تنوير شأنه وتوغلو في انتصاره والاحتجاج بأقواله وروايتهم للناس ونقلها لهم وتجردوا لتحقيق فروعها وأصولها وتعيين أبوابها وفصولها ومن ذلك الوجه امتازوا عن المخالفين كالأئمة الثلاثة والأوزاعي وسفيان وأمثالهم لأنهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في الشرع ولو أنهم أولعوا بنشر آرائهم بين الخلق لكان كل ذلك مذهباً منقاداً عن مذهب أبي حنيفة وإن أرادوا منه الأدلة الأربعة فلا سبيل له إلى ذلك لان الشريعة مستند كل الأئمة وقد نقل أبو بكر القفال وأبو علي والقاضي حسين من الشافعية أنهم قالوا السنام مقلدين للشافعي بل وافق رأياً رآه وهو الظاهر من حال الإمام أبي جعفر الطحاوي في أخذه بمذهب أبي حنيفة واحتجاجه وانتصاره لأقواله ثم ان قوله في الخصاف والطحاوي والكرخي أنهم لا يقدر على مخالفة أبي حنيفة لافي الأصول ولا في الفروع ليس بشئ فان ما خالفوه فيه من المسائل لا يعد ولا يحصى ولهم اختيارات في الأصول والفروع وأقوال مستنبطة بالقياس والسموع واحتجاجات بالمعقول والمنقول على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافات ثم انه عداً بأبكر الرازي الجصاص من المقلدين الذين لا يقدر على الاجتهاد أصلاً وهو ظلم عظيم في حقّه وتزويل له عن رفيع محله ومن تتبع تصانيفه والأقوال المنقولة عنه علم أن الذين عدّهم من المجتهدين من شمس الأئمة ومن بعده كلهم عيال لأبي بكر الرازي ومصدق ذلك دلائل التي نصبها لاختياراته وبراهينه التي كشف بها عن وجوه استدلاله نشأ بغداد التي هي دار الخلافة ومدار العلم والرشاد ورحل في الاقطار ودخل الامصار وأخذ الفقه والحديث عن المشايخ الكبار وقال شمس الأئمة الحلواني فيه هو رجل كبير معروف في العلم وانا نقلده وتأخذ بقوله وذكر في الكشف الكبير ما يدل على أنه أفقه من أبي منصور المازيندي ثم الحلواني ومن ذكر بعده وعدهم من المجتهدين كلهم تنتهي سلسلة علومهم إلى أبي بكر الرازي فقد تفقه عليه أبو جعفر الاستروشي وهو أستاذ القاضي أبي زيد الديوبسي والقاضي حسين بن خضر النسفي أستاذ شمس الأئمة الحلواني ومعلوم أن السرخسي من تلامذته وقاضيه من أصحاب أصحابه فله نظر إلى قولهم كذا على تخريج الرازي فظن أن وظيفة في الصناعة هي التخرج بمذهب وأن غاية شأنه هذا القدر ثم انه جعل القدرى وصاحب الهداية من أصحاب الترجيع وقاضيه من المجتهدين مع تقدم القدرى على شمس الأئمة زماناً وكونه أعلى منه كعباً وأطول بقاءً فكيف من قاضيه وأما صاحب الهداية فهو المشار إليه في عصره المعقود عليه الخاص في دهره وقد ذكر في الجواهر وغيره أنه أقبل أهل عصره بالفضل والتقدم كالإمام نضر الدين قاضيه وزيين الدين العتاي

وغيرهما وقالوا انه فاق على اقرانه حتى على شيوخه في الفقه فكيف ينزل شأنه عن قاضيان بل هو أحق منه بالاجتهاد وأثبت في أسبابه اهـ ملخصا (قوله) يعني أهل الطبقة السابعة يظهر أن المراد أهل الطبقة السادسة أيضا فإنه ليس شأنهم الترجيح بل التمييز بين القوى والأقوى (قوله) ويتوقف إطلاقه عليه تعالى على التوقيف الخ) انظر ما تقدمت كتابته في السجدة عن الشهاب

(كتاب الطهارة)

(قوله) فإنه قد لا يشترط الخ) كل من ستر العورة واستقبال القبلة خارج بقيد اللزوم في كل الأركان لا بقيد الاختصاص وكونه مالا يشترطان في بعض الأحيان للعذر لا ينافي الاختصاص بها فلا يصح أن يجعلها خارجين به فعلى هذا الظاهر فائدة قوله لازم لها في كل الأركان ثم على كلام الشارح بقي التنافي بين قوله أولا لازم لها في كل الأركان وبين ما استقر عليه رأيهم من سقوطها في مسألة الظهيرة فإن لزومها في كل الأركان يقضي بعدم السقوط هذا ما ظهر فحينئذ نحتاج للجواب الآتي عن الجوى وقال السندی في الجواب عن فرع الظهيرة لقائل أن يقول وجوبها لا يكون الا عند وجود المحل الذي يلزم تطهيره ولم يوجد هنا فكيف يتأتى السقوط مع عدم الوجوب اهـ وهذا مؤدى ما أجاب به الجوى (قوله) على أنه سيذكر عن القيص أن الطهارة قد تسقط أصلا الخ) فيه أن ما يأتي عن القيص صورة صلاة لأصلا حقيقة كما سيذكر عن ط فلا ينافي ما هنا تأمل (قوله) وإن كان شرطاً كما هو المتبادر من كلام القنينة ورد عليه ما في الحلية الخ) ذكر المحشى في باب صفة الصلاة بعد ذكره ما بحثه في الحلية لا يبعد القول بسقوط الأداء عن وصل إلى هذه الدرجة فإن من لا يمكنه معرفة أى صلاة يصلي بمنزلة المجنون وسيد كر المصنف في باب صلاة المريض أنه لو اشتبه على المريض أعداد الركعات أو السجعات لنعاس يلحقه لا يلزمه الأداء اهـ لكن الظاهر اعتماد ما في الهداية (قوله) أقول وهذا مؤيد لما بحثه في الحلية الخ) حيث جعل الكفر فيما إذا كان على وجه الاستخفاف (قوله) وأراد باللقب العلم اذ ليس فيه ما يشعر برفعة المسمى أو بضعته) قد يقال إن هذا المركب لما شتم عليه من معنى جمع النظافة بحسب أصل معناه فيه اشعار برفعة مسماه كالموسميت شخصاً بجمع الطهارة أو سميت بجمع النجاسة المشعر بضعته فيظهر أنه لا مانع من جعله لقباً حقيقة كما قاله الشارح وقوله وكان ينبغي له أن يذكر قبل ذلك حده اللقبى فيه أنه مقتضى الراجح لا يمكن حده قبل مفرديه فكيف يتأتى له أن يذكر حده اللقبى أولاً وقوله وأما قوله جعل شرعاً عنواناً الخ يظهر أنه بيان للمعنى اللقبى لا لخصوص معنى المضاف لكن لا باعتبار خصه ص اضافته إلى الطهارة بل أعم منها ومن غيرها اذ لا يعلم المضاف من حيث أنه مضاف حتى يعلم ما أضيف إليه فلا يمكن بيان معنى المضاف وحده من حيث أنه مضاف فلذا اضطرر لبيان المعنى اللقبى (قوله) وأما توقف فهم معناه العلمي على فهم معنى جزأيه ففي حيز المنع الخ) هذا غير ظاهر فإن التوقف لخصوص المعنى العلمي أعني المسمى بل للمعنى اللقبى الذي فيه اشعار برفعة المسمى أو بضعته ولا شك أن معرفة كونه مشعراً لا تكون الا بعد معرفة مفرديه فمن أجل ذلك جاء التوقف فلهذا رجموه نعم على ما مشى عليه من ارادة العلم من اللقب يتم ما قاله لكن ليس الخلاف الا في اللقب ولم يذكر في العلم حتى يتم ما ذكره من ترجيح القول الثاني تأمل (قوله) عدل عن قول البحر والعناية هو جمع الحروف لما أورد

عليه الخ) يمكن أن يقال عرف اللغة خصه بجمع الحروف ومرادهما بيان معناه في عرفها وإن كان أصل معناه مطلق الجمع (قوله) وبيان ذلك مع ما يرد عليه في رسالتنا الخ) وجه المحشى في الرسالة الحالية بما قلناه قلت الظاهر أن يكون حالاً على تقدير مضاف من المحدود ومضاف من المنصوب والأصل تفسيرها موضوع أهل اللغة ثم حذف المضافان على حذف قبضت قبضة من أثر الرسول ولما أتيت الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير (قوله) بمعنى عدم توقف تصورهما على شئ قبلها أو بعدها) هكذا فسر الاستقلال في البحر ويرد عليه دخول كثير من الأبواب في التعريف كالوضوء والتيمم والمسح على الخفين ونحوها من كل باب يمكن تصور مسائله بدون توقف على شئ قبله أو بعده وقال نوح أفندي المراد بالاستقلال هنا الاستقلال الاعتباري فإن كتاب الطهارة وإن كان تابعاً لكتاب الصلاة لكنه اعتبر مستقلاً لكونه مفتاحاً وكتاب الصلاة وإن كان مستتباً للطهارة إلا أنه اعتبر مستقلاً لكونه المقصود الأصلي اهـ فعلى هذا يخرج بقيد الاستقلال الباب والفصل لعدم استقلالهما بالدخول لهما تحت الكتاب والكتاب قد يكون تابعا وقد لا يكون بخلاف الباب فلا بد من كونه تابعا وقد يجاب عن صاحب البحر باعتبار الحينية على وجه ما ذكره المحشى تأمل (قوله) وزاد بعضهم مطلقاً الخ) أى سواء كان تابعا أو مستتباً أولاً ولا بخلاف الباب فإنه لا بد أن يكون تابعا أو مستتباً في الواقع فقد اشتركا في اعتبار الاستقلال لمسائل كل منهما إلا أن الكتاب اسم للمسائل المعتبر استقلالها سواء كانت مستقلة في الواقع أولاً والباب اسم للمسائل المعتبر استقلالها مع اشتراط كونها في الواقع تابعة أو متبوعة وهذا هو المقصود بهذه العبارة وإن كان فيها فلاقة تأمل (قوله) وقد يقال إن الملووظ في الكتاب جنس المسائل الخ) فيه أن لفظ المسائل باعتبار جنسها وأنوعها أو فصلها لادلالة عليه والحينية تعتبر إذا ظهرت أو وجدت في الكلام ما يشعر بها وليس شئ من ذلك موجوداً هنا تأمل (قوله) وقد استعملت أى شرعاً كما هو عبارة النهر (قوله) فيشمل أيضاً الوضوء على الوضوء) نعم يشمل ذلك إلا أنه يشمل أيضاً الطهارة الحاصلة بالجاء المبرور أو بالتوبة فإنها طهارة عن خبث معنوي لا بملاحظة اعتبار الآله تأمل (قوله) ليشمل الطهارة الأصلية أى الموجودة في الأشياء أصالة قبل نجسها (قوله) وعن قول النهر إزالة النجاسة (قوله) صاحب النهر عز عنها بما ذكره الشارح من أنها نظافة المحل عن النجاسة حقيقة كانت أو حكيمة ولم يخالفه واعتراض على البحر في تعريفه بالزوال لأمرين ظاهرين لم يذكرهما وبينهما أبو السعود فقال أحدهما دخول أوفى التعريف وثانيهما أن هذا العلم يباحث عن أفعال المكلفين فالأولى التعبير بالأزالة على ما ذكره ط فكان المحشى سلم لأبي السعود هذا البيان وأنه مراد صاحب النهر فتنبه له أنه عبر بالأزالة تأمل قال السندی نقلاً عن المقدسي عازياً بالتوسيع استعملت الطهارة شرعاً في ثلاث في الحالة التي ثبتت عندها تعلق المعنى الشرعي الذي هو الاذن فيما كان ممنوعاً ولاها كاستباحة الصلاة وفي الفعل الذي جعل علامة على ذلك التعلق كالوضوء وفي نفس الحكم الشرعي نحو طهارة الماء دون نجاسته اهـ قال وما ذكره الشارح هو المعنى الثاني اهـ وعليه لا يرد على صاحب البحر الطهارة الأصلية تأمل (قوله) وأورد عليه أن اللام تبطل الجمعية لأنها مجاز عن الجنس) أى فإرادة الأنواع يحتاج إليها أن لوبي الجمع على يله اهـ نهر (قوله) قيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر) جواب آخر عن إيراد أن المصدر لا يشي ولا يجمع وليس هذا إيراداً آخر وعلى هذا لا يصح له ذكر قوله فإن قيل المصدر الخ هنا فإنه هو الذي أجاب عنه بقوله ومن جمع الخ (قوله) اذ لا يمكن تقدير الوجوب لعدم الوجوب في كل الأفراد (قوله) أقول يرد عليه أن سبب التثنية

متقدم عليه الخ) هذا مسلم والزوم بعده غير مسلم وتعليله عقيم لان مقارنة الارادة للشروع لا تنفي تقدمها عليه ايضا فانها سابقة وممتدة حين الشروع ولم يدع أحد أن السبب هو الارادة المقارنة خاصة حتى يرد عليه أنه يلزم أن لا تجب الطهارة قبل الشروع وهي باستلزامها له تبين أنها سبب للطهارة من حين وجودها لأن ما قارن الشروع منها هو السبب (قوله) أقول فيه أن صلاة الظهر قبل وقتها تنعقد الخ) مراد الحلبي أنه عزم قبل دخول الوقت على الصلاة لا تية لأنه أراد صلواتها حين العزم قبل دخوله حتى يرد عليه ما قاله فكأنه فهم أن الظرف راجع لصلاة الظهر لا لقوله أراد (قوله) قال بعض الفضلاء في كون هذا التعريف تعريفا للحكم نظر الخ) فيه أن المانعة مصدر المبني للفاعل أي منع المانع وهو الوصف الشرعي وأثر مرتب على هذا الوصف وخارج عنه وقد سبق له أن الحامدية مصدر المبني للفاعل والمحمودية مصدر المبني للمفعول كما أن ما ذكره من أحكام الحدث كذلك منع هذا الوصف من الصلاة ولا شك في ترتب ذلك عليه (قوله) أو القيام بها) ما لم ينسرع فيها غير متطهر سندی (قوله) الظاهر أنه أراد بالوجوب وجوب الاداء أي المنفي في قوله على أنه لا يجب الخ) (قوله) موافقة الأمر مستجمعا ما يتوقف عليه أي بقدر وسع العبد (قوله) والظاهر كما قال ط أن هذا الشرط مغن الخ) انما يتأق هذا الاستظهار لو قال ما مطلق والناظم انما قال مطلق ماء ووفرقت بينهما بناء على ظاهره (قوله) الشارح المرض والسفر) ليس السفر في الحقيقة مبيحا انما المبيح فقد الماء وانما اعتبر به عنه لغلبته فيه اطلاقا لا اسم السبب على السبب اه من السندی (قوله) فانه لو قال آتمتم لاخص بالخاصين الخ) قال في التحرير والخطاب الشفاهي كتابا بها الذين آمنوا ليس خطابا لمن بعدهم أي للمعدومين الذين سيوجدون بعد الموجدين في زمن الخطاب وانما ثبت حكمه أي الخطاب الشفاهي لهم أي لمن بعدهم بخارج من نص أو إجماع أو قياس وقالت الحنابلة وأبو اليسر هو خطاب لهم اه وبه علم أن الاختصاص انما يأتي من الخطاب وان كانت الصفة عامة فسقط ما قاله في غاية البيان (قوله) لكن في النهاية لا يقال ان الغسل سنة الخ) ما قاله من الابرار والجواب لا يدفع ما قرره ط من تنوع الغسل والتميم الى مندوب وسنة لكن تنوعهما بهما بالنظر لذاتهما بالخصوص ما دللت عليه الآية وهو القيام للصلاة فلا يطلبان فيه الا اذا كان جنبا فلا يطلب تجديد غسل أو تيمم لها وان كانا يطلبان في مواضع أخرى بخلاف الوضوء فانه يطلب تجديدهما كما يطلب في غيرها فكلام الشارح في محله ولا يرد ما قرره ط تأمل (قوله) والمخلص من ذلك كله أن نقول اطلاق الفرض عليه حاشية الخ) لا يتم ما ذكره في دفع الاشكال الا بدعوى أنه موضوع لكل منهما موضع واحد في الاصطلاح أما لو كان موضوعا لكل منهما موضع مستقل يلزم استعمال المشترك في معنييه بخلافه على الاول فانه من استعمال الكل في فرديه وهذا لا مانع منه وكذا يقال في عبارة النهاية تأمل (قوله) ليست باركان) أي لعدم كونها داخل الماهية ولا شروط اذ لوفات الترتيب لم أعادته ولو كان شرطا لفسدت الصلاة لقوات شرطها وقد يقال انها شروط وعدم الفساد لا يدل على عدم الشرطية لانه قد تدارك ما فعله من عكس الترتيب فلم يتحقق الترتيب بالكلية حتى تفسد غاية الأمر أنه زاد مادون الركعة وهو غير مفسد كن ترك سجدة من الركعة الاولى ثم تداركها لا تفسد صلاته مع أنها ركن في الاولى أن لا تفسد اذا ترك شرطها ثم تداركها (قوله) وعرفا اصابة الماء العضو أي سواء كانت باليد أو بالقدم أو بأجزاء وان لم يصبه بيده (قوله) مقابلة قول الحاكم بالمنع) وفق الرجس بين روايتي الصحة وعدمها على ما نقله السندی بحمل المشهور على ما ذابني بلل في كفه بعد اسالة الماء على ذراعه اليسرى من غير أن يبله وجهه وحمل مقابله على

ما اذا ذاك العضو المغسول بعد اسالة الماء عليه لتحقيق الاستعمال فيما بقي في الكف ولا يحمل على اختلاف الرواية الا عند عدم امكانه وهو هنا ظاهر لا تكلف فيه اه فتأمل ونقل السندی ايضا عن التتارخانية ولو كان في كفه بلل فمسح به رأسه أجزاء وقال الحاكم الشهيد هذا اذا لم يستعمل في عضو من أعضائه بأن يدخل يده في إنياء فابتلت أما اذا استعمل في عضو من أعضائه بأن غسل بعض أعضائه وبقي في كفه بلل لم يجز ونص الكرخي الى آخر عبارة المحنسي (قوله) الشارح لا بعد مسح الخ) لعل الفرق بين البلل الباقي بعد المسح حيث لا يصح المسح به على الرأس والباقي بعد الغسل حيث يصح أن الاول يتلاشى ويفرغ قبل المسح الثاني غالبا لم يبق الا مجرد رطوبة وندافة فلم يصح المسح لاستراط اصابة الماء للعضو وما بقي على العضو بعد غسله ليس كذلك بل هو مساو لما في يده من البلل الحاصل بنمسه في الماء تأمل (قوله) وانتصره المحقق ابن الهمام الخ) ما نقله عن الكرخي لا يدل على تصحيح ما قاله الحاكم لانه فيما لو أخذ الماء من عضو آخر لا فيما بقي في كفه بعد اسالته على ذراعه وبطل لهذا تعليله بقوله لانه قد تطهر به مرة لان الذي تطهر به ما كان على ذراعه لا ما بقي على كفه (قوله) وفيه نظر كذا في الفتح) لعل وجهه أن الملاقي للغسل ليس خصوص ما لصق به وخارج به بل وغيره من كثير من أجزاء الماء والمنفصل مع الخف البعض والباقي بعض الآخر هذا البعض قليل لا يوجب نبوت وصف الاستعمال للجميع فلذا قال الشارح ولم يصبر الماء مستعملا (قوله) الشارح ثم لا خلاف أن المسترسل لا يجب غسله الخ) يتناقض دعوى عدم الخلاف في المسترسل ما ذكره المحنسي بقوله أي من رواية مسح الكل فان المراجعة ما يشمل المسترسل بدليل مقابله بقوله أو ما يلاقى البشرة الا أن يراد في الخلاف بناء على غير المرجوع عنه وبعد هذا قوله أي بين أهل المذهب على جميع الروايات وينافي دعوى عدم الخلاف في الثاني أعني قوله وأن الخفيفة الخ ما نقله السندی عن الامداد من قوله ويجب ايصال الماء الى بشرة اللعبة الخفيفة في المختار لبقاء المواجهة بها وعدم غسلها وقيل بسقط لانعدام المواجهة الكاملة بالنبات اه وما نقله الشارح عن البرهان يدل على الخلاف في اللعبة الخفيفة وحيث فلا داعي لحل عبارة البدائع على خلاف ظاهرها كما فعل المحنسي تبعا للعبة فانه جعل سقوط الغسل مترتبا على مجرد النبات والتعليل المذكور فيها لا دلالة فيه على الحل المذكور فان المراجعة أنه لا يواجه به أصلا ان كانت اللعبة كثيفة لا ترى أو لا يواجه به المواجهة الكاملة ان كانت خفيفة تأمل (قوله) وكذا التابت على أطراف الحنك الخ) أي ظاهر الحنك مما يلي صفحتي الوجه فان التابت المذكور يخرج عن دائرة الوجه بمجرد ظهوره (قوله) وصلاته جائزة عنده خلافا لهما) بناء على أن القادر بقدره الغير بعدة قادر عنده لا عندهما (قوله) الآن يقال انهم اموصوله الخ) أي مع تقدير لفظ ما قبله بلام واقعة على لوم مع تقدير عائد أيضا (قوله) لكن في التلويح ترك السنة المؤكدة الخ) فديقال لا مخالفة بين القول بترتب العقاب واللوم على الترك والقول بترتب التلويح والاثم عليه فان الاثم هنا المترتب على ترك السنة جزاؤه اللوم وحرمان الشفاعة ونحوهما لا العقاب بالثابت فلا يكون ما في البحر والتهر مخالفا لما نقله المحنسي اذ لا تلازم بين الاثم اليسير والعقاب على أنه يمكن أن يقال ان قصد الشارح بيان ما يترتب على مجرد الترك وهو اللوم والاثم انما جاء من الاصرار لا من مجرد الترك وهذا على تسليم التلازم بين الاثم والعقاب على أنه بترك السنة يترتب اللوم ثم قد يحصل اثم وعقاب وقد لا يحصل فاللازم الغير المنفك ترتب اللوم وغيره منفك فلذا جعل الاول حكما لا الثاني اذ هو لا يترتب الا في ترك المؤكدة على سبيل الاصرار لا غيرها ولا فيها الا على سبيل

الاصرار تأمل (قوله ينبغي زيادة أو تفريره الخ) فيه أن مجرد التفرير لا يدل على السنية بل لا بد من قول أو فعل منه للدلالة عليها فإنه قد يقرر على المباح (قوله قد دخل الاعتكاف في العشر الأخير من رمضان) نازع الرجعي في صحة التمثيل بهذا المثال قال وهو غير صحيح لأنه سنة كفاية وتارك المشروع كفاية فرضا كان أو سنة لا ينكر عليه لأنه قد سقط بفعل البعض اهـ سندی (قوله قال في البحر وظاهر الهداية بخالفه الخ) فيه أنه على ما قاله تحصل المبانية بينه وبين ما هو المشهور وهو ما ذكره الشارح في تعريف السنة والاولى في دفع ظاهر المناقاة المأخوذة من الهداية أن يقال ان مرادهم مع المواظبة أي ومع عدم الانكار على من لم يفعلها فافهم الاندلس على الوجوب الامع الانكار ولم يرد في المضمضة والاستنشاق انكار على من لم يفعل والمراد به الانكار بالفعل على من ترك بالفعل أو ترك في المستقبل وما في البحر اختراع منه (قوله وينبغي أن يقيد هذا بما لا يمكن الخ) فيه أن اختصاص الوجوب به عليه السلام مأخوذ من دليل آخر خارجي لا من نفس المواظبة مع عدم الانكار حتى يقال انها في حقه واجبة مع أنها وجد فيها الترك الحكمي فنفس المواظبة مع الترك الحكمي دليل السنية في حقا وان كانت في حقه واجبة لدليل آخر لكن قصده بقوله وينبغي الخ أن الضحية واجبة في حقه مع أنها داخله في تعريف السنة فاحتاج لذكر هذا القيد وعليه هي غير داخله في تعريف الواجب والسنة المذكورين (قوله أما ما نص على اباحته أو فعله عليه السلام فلا ينفع) فيه أن ما نص الشارع على اباحته أو فعله ثبتت الاباحة فيه بان الاصل في الاشياء الاباحة ونص الشارع أو فعله انما هو حقيقة تقرير الثابت بالأصل (قوله في إيجاب الفعل) عبارة الجراح بما ذكرنا رأيت نسخة الخط كافي البحر (قوله ودخل فيه المنهيات الضمير في فيه راجع لإيجاد الفعل كما هو عبارة البحر حيث قال والراجع في الاصول أنه لا تكليف الا بفعل فهو في النهي كف النفس فثبت دخوله في إيجاد الفعل وان كان المتبادر من عبارته أنه راجع لتعريف النية وان قوله المنهيات أي النية فيها والقصد بما قاله دفع الاعتراض بان الاصول في التعريف توجه القلب نحو إيجاد الفعل أو تركه (قوله والنية المقترنة به) لا يصح هذا هنا لما لا يشترط المقارنة كما يأتي له كذا في السندی نقلا عن الرجعي (قوله وقواعد مذهبا لا تأباه) سيأتي في التيمم عند القراءة عبادة مقصودة الا أنها تحل بدون طهارة وعند دخول المسجد عبادة الا أنها غير مقصودة وكذا من المحصف والسلام ورده وزيارة القبور الا أنها لا تتوقف على الطهارة مع كونها مقصودة وكذلك للشارح في أول النكاح عند النكاح والاعمان من العبادات والظاهر أن ما قاله شيخ الاسلام لا يوافق كلام أهل المذهب تأمل (قوله يؤيده أن آية الوضوء دلالة لها الخ) ونقل السندی عن الحائري نقلا عن ابن الكمال أن التحقيق أن الوضوء المأمور به يتأذى بدون نية وبين ذلك أنهم يسيان فانظره وقال القتال هو تحقيق بالقبول تحقيقا ووجه التأيد أن ابن كمال انما نفي اشتراط النية لا فرضيتها وكذلك في البحر انما أثبت كونها شرطا في كونه سببا للشواب (قول الشارح وفي الاشياء ينبغي أن تكون الخ) الذي ظهر أنه لا تنافي بين ما صرحوا به وما بحثه في الاشياء ونقله القهستاني وذلك أن ما صرحوا به انما هو في بيان وقتها بالنسبة لتحصيل الوضوء المأمور به المشروط فيه النية ومعناه أنه لا يتوقف كونه عبادة مأمورا بها على الاتيان بها عند غسل الوجه ولا يشترط الاتيان بها قبل سائر السنن وما بحثه في الاشياء ونقله القهستاني انما هو في وقتها بالنسبة لتحصيل نواب السنن أيضا (قوله فعلى الاول ينبغي بمعنى يطلب الخ) المتبادر من صيغة ينبغي هو المعنى الثاني سواء كان الفعل بعد ما بالياء والياء والتاء لا تعين أنها بمعنى يطلب

وأما ليست مستعملة في مقام البحث تأمل (قوله لأنه من الوضوء والبداءة بالوضوء الخ) مفاد هذا التعليل انه اذا لم يقصد الوضوء لا يسن الغسل ولا التسمية ونقل السندی عن القتال أن تقديم غسل اليدين على الاستنجاء مبني على أن الاستنجاء من سنن الوضوء ومن لم يعتبره من الوضوء وان كان من سننه لأنه ازالة نجاسة الحقيقية والوضوء ازالة الحكمية قال بتأخير غسل اليدين عنه والاحوط الغسل مرتين لتحقيق البداءة على القولين بقينا قال وهذا كله اذا استنجد بقصد الوضوء والافلا تسمية ولا غسل يدين في أوله (قوله أي فلو لم يكن فيه استدراكا لملفات لم يكن لقوله أوله فائدة) قد يقال ان فائدته ان الشيطان يتقايما ما كلفه قبل التسمية لاحصول السنة فيما مضى قبلها وأحصول البركة فيما كلفه أولا ونحو ذلك فتبي الفائدة بالكلية لا يصح (قوله فيفهم منه أن المؤمنين لا يحبون والالم يكن ذلك عقوبة للنجار) وأشار الرجعي بأنه تعالى لما قال اظهار النحران الكافرين كذا انهم الخ دل على أن المؤمنين غير محجوبين لانهم لو محجوب لم يكن في حب الكفار اهانة لهم لاستواء الكل فيه فهذه الم يفهم من مفهوم المخالفة بل من هذا الدليل وهو اهانتهم بالحرمات اهـ سندی (قوله ثم كيفية هذا الغسل الخ) أي الغسل المسنون وقد نقل هذه الكيفية في الدرر عن الكافي وغيره (قوله وظاهر التعليل أنه لو نام مستنجيا الخ) فيه أن احتمال حدوث النجاسة موجود مع عدم علمه بها وكذلك احتمال ادخال يده في معدنها كما حكى ذلك في بعض الكتب عن أنكر ذلك (قوله أقول لكن ذكر في الحلية أن ظاهرا لا يحدث الخ) ما ذكره في الحلية بحث فيما نقله أهل المذهب في كيفية الغسل المسنون واللازم اتباعهم فيما قالوه (قوله وظاهره أنه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) قال السندی وانما كان بالنيي لأنه من أعمال الطهارة وقد ثبت قوله صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم مرضاة للرب رواه أحمد عن أبي بكر الصديق وقال الحكيم الاسفالك بالسواك فعل الشيطان والا كان القياس أن يكون بالسري لما فيه من ازالة الأذى قال في التهر وقد رأيت قولنا لغير أصحابنا اهـ فعلى هذا لك أن تقول ان المراد بكونه منقولا أنه وجد ما يدل عليه وهو الحديث السابق لأنه نقل صراحة (قول الشارح وطول شبر) المراد عدم الزيادة فلا يضر النقص عنه اهـ سندی (قوله والظاهر أن هذا كله في الكفة أما الخفيفة فيجب إيصال الماء الى ما تحتها) الظاهر الاطلاق فان الخفيفة وان وجب إيصاله الى ما تحتها لكن يكون بتفريق الشعر مبالغة فيه ودفع توهم عدم الوصول كافي تحليل الاصابع الغير المنضمة (قوله والمتبادر ادخال اليدين أسفل) رأيت في القهستاني ما يفيد أن ما ذكره الشارح هو المنقول ونصه وتحليل الحية أي ادخال الأصابع خلال ما على الذقن من أسفل ظهر الكف الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كافي العمادى اهـ بلفظه (قوله انه يؤخذ منه) في هذا الأخذ بعد (قوله استئان تثليثه) أي تحليل الاصابع (قوله والمتبادر من عبارة البحر الأول والبحر) الظاهر اعتماد الثاني اذا المطلوب تثليث الغسل وقد تحقق بغسل ما لم يصبه الماء (قوله ترقى في الجواب) الظاهر أنه تقييد لما أفاده كلامه من تحقق الكراهة التزيهية من أن هذا في غير الماء الجاري (قوله لو قال بدله بماء واحد كافي النية كان أولى) قد يقال ان قصده بيان أن سنة المسح تحصل بالمسح مرة على ما هو المشهور في المذهب ولو قال بدله بماء واحد لم يقد ذلك وليس قصده بيان سنية التثليث التي هي رواية الحسن لما أنها غير المشهورة في المذهب فعلى ما هو المشهور لا يشترط لتحقيق سنية المسح التثليث (قوله ثم عجم أذنيه بأصبعيه) أي بلارفعهما عن الرأس كما يأتي له بحثنا (قوله قال في الخلاصة

لو أخذ للاثنين ما جديدا (الح) الذي يظهر في هذه المسئلة أن معص الأذنين سنة وكونه بجاء الرأس سنة أخرى عندنا نقول الخلاصة لو أخذ للاثنين ما جديدا فهو حسن لا اشكال فيه لانه أقام سنة أصل المدح وان فاته سنة كونه بجائه ولذا لم يقل أحسن وجعل قوله ولو بجائه غاية لانه موضع الخلاف لا الإشارة التي ذكرها المحشي وتقييد المتن بقولهم بجائه لبيان الاحسن وفعله عليه الصلاة والسلام الذي استدلوا به قد اجتمع فيه السنتان ودعاهم الى حل ما روى عنه عليه السلام من أخذه ما جديدا الأذنين على فناء البلبة دفع دعوى أنه لا بد من أخذ ما جديدا لأقامة هذه السنة ولو كانت سنة المسح بشرط فيها كونها بجاء الرأس لما أخذها ما جديدا بقواتها بفناء البلبة ونحو ذلك يقال في باقي العبارات التي نقلها توفيقا بين كلامهم فتأمل (قوله) وقد يقال لا بد من الأخذ مطلقا لانه بحس العمامة (الح) أي أن الاستعمال للبلبة الباقية في يده قد تحقق بانفضال يده عن رأسه بسبب مس العمامة لكن كلامه هنا مقيد بما إذا لم تكن البلبة الباقية متقاطعة كما تقدم للشارح عند قوله ومسح ربع رأسه (قوله النص الأصولي) هو ما أفاد معنى الاحتياط غيره (قوله) وان حمل التعريف الثاني على الأول أقرب من عكسه بأن يزداد من قوله (الح) أي ويراد في كلام الزيلعي بالأول السابق والثاني ما بعده بلا فصل لا ما قاله في التهر من أن المراد بالثاني جميع ما بعد الأول حقيقة وكذا إذا تأخر الأول في كلام الشارح لكن قوله بدليل قوله أو مسحه (الح) لا يصح دليله لهذا الحمل فالتأويلات عبارة ببقية على حاله موافقة للتهر وكوفي المدح شاملا أيضا (قوله أي على الصحيح) أي أنه حصل سنة الولاء على الصحيح وعلى مقابله لا (قوله في تقييد المرأة تنظر) قد يقال قديما لان غسل الفرج الخارج لا يثنى الا فيها (قوله) وعندى أنه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود لفعل الصلاة كون الوضوء مقصود الفعل الصلاة لا يثنى أن له آدابا تأمل (قوله) هذا الأصل لا سبيل الى نقضه بشئ من الصور (الح) قد يقال ان واضع هذه القاعدة لم يقصد في التفضيل حينئذ الماهية بل قصد التفضيل بين ما يطلق عليه اسم الفرض واسم النفل بلا ملاحظة حينئذ الماهيتين بدليل الاستثناء الواقع في كلامه والامتناع له الاستثناء (قوله) ومفاده أن الاستثناء مكره (قوله) لعل ما في البرازية مبنى على ما تقدم للتهر من الكراهة في ترك المندوب (قوله) لكن ذكر في الحلية أحاديث (الح) القصد بهذا الاستدراك تقوية ظاهر ما في شرح المنية ودفع توهم اعتماد المقاد في عبارة الشارح (قوله) وانما ورد في حديث ضعيف أن عمر رضي الله عنه قال (الح) ليس فيه دلالة على الكراهة بخلاف ما بعده (قوله الشارح) هذه رتبة قسطنطين (الح) قال الرجنى لا فرق في المعنى فان من عبر بالسنة لم يرد المصطلح عليها اذ لم ينقل أحد عن النبي أنه تلفظ بها فضلا عن المواظبة بل أراد ما سانه العلماء حتى صارت طريقة مسلوكه في الدين وهذا معنى النذب الذي ذكره المصنف الى آخر ما ذكره عنه السندى (قوله) لكن رأيت في الحلية عن المختارات ويدعو بالواو وبأوفي البواقي فليراجع راجعت النوازل فرأيت عبر بأوفي جميع المعاطيف (قوله) عبارة الرملى كما في الشرنبلالية للعمل (الح) عبارة الشرنبلالى قال النووي الادعية الماثورة المذكورة في كتب الفقه لا أصل لها والذي ثبت الشهادة بعد الفراغ من الوضوء قال الرملى انه فأت الرافعي والنووي أنه أي دعاء الاعضاء روى من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ثم قال ونفى المصنف أصلا بمعنى باعتبار الجملة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فاعله لم يثبت عند ذلك أولم يستحضره اه (قوله) أفاد أن المقصود من قوله قائما عدم الكراهة (الح) فيه أن صريح كلام المصنف أن الشرب قائما مستحب لانه في متعدد المستحبات

لافي بيان عدم الكراهة (قوله) فلذا اختلف العلماء في الجمع فقيل ان النهي (الح) الأحسن في الجمع بموافقة منصوص المذهب أن يقال ان حديث لا يشرب الخ عام خص منه الشرب قائما من ما هو مزموم وفضل وضوئه وخص أيضا حال الضرورة على ما هو المأخوذ من حديث كبشة فيبقى فيما عدا ذلك عاما والقصد بذلك الشارح حديث ابن عمر بيان أن الكراهة تنزيهية لوجود الصارف عن التجرية لا بيان حكم الأكل كما قال المحشي (قوله) بل قد ثبت في الصحيحين عن ميمونة (الح) حديث ميمونة لا يعارض ما في الشرح فانه في نفوذ المسألة لا في نفوذ يده (قوله) ومقتضاه أنه غير ناقض (الح) أي على القول الأول وقوله وأن المعبر الخ أي على قول محمد فانه يقول بعدم النقص مع أنه نجس يجب إزالته على المصاب لا على صاحبه كما يأتي متناوئنا (قوله) وهي أحد الاخلاط (الح) في القاموس اخلاط الانسان أمرجهه الاربع والمره بالكسر مزاج من أمرجة البدن (قوله) فان كانت الغلبة للطعام وكان (الح) ما في التنارخانية مغاير لما في الشرح اذ مقتضاه أنه لو كان الغالب الطعام يكون الحكم له ويجعل كان الكل طعام فينفذ حيث سلا الفم وان كان الطعام ينفذ اذ لا يملؤه ويدل له ما في الزيلعي ولو كان البلم مخلوطا بالطعام فان هو الغالب ينقض اجماعا اه ثم رأيت ما في الشرح مذكورا في القوسين وعزاه للزاهدي وحينئذ فلا يصح هذا التفريع (قوله) والا فلا اتفاقا لا يصح حكاية الاتفاق على عدم النقص اذ على ما قاله أبو يوسف من أن النقص بالبلم يقول به عند التساوي اذ املا المجموع الفم كالقواء طعاما ومرة (قوله) أو مساو (الح) صرح المناوي بكونه نازحا في اللون سندی (قوله) لاحتمال السيلان وعدمه) عبارة ط عن المحيط لانه يحتمل أن يكون سيلان بنفسه أو سلا غيره فوجد الحديث من وجه فرجنا جانب الوجود الخ وهي أوضح (قوله) لم أقف لأحد على ذكر علامة الغلبة وعدمها وقال السندی يعرف الغلبة بالعلامات اه أي في القبح (قوله) أي لما تقدم من أن العلق خرج عن كونه دما (الح) وهو الدم المتجمد بحجارة الطبيعة خرج عن الدموية والدم النجس هو المفسوح السائل اه سندی قبيح أحكام الفسل (قوله) فابتل الرباط ونفذ) ولولم ينفذ من الرباط لا ينقض اه من السندی (قوله) حينئذ تقييد الخ) الظاهر أنه تصور لزوال المسكة كما قال ط والتقييد بعيد فانه لا يوجد نوم يزول المسكة في غير ما ذكره بقوله بحيث الخ والتقييد يصح لو وجد فرد لم يدخل فيما ذكره بل ما قبل حيث وما بعده ما متساويان ولا يرد على هذا نوم الساجد لانه لم يزل مقعده عن الارض بالنوم ولذا قال وهو النوم على الخ (قوله الشارح على المختار) وروى عن أبي يوسف اذا تعمدا النوم في الصلاة تنقض كمال السراج سندی (قوله) وبهذا التقرير يوافق (الح) على هذا التقرير المتسبب أن يقول ولو في صلاة لانها محل التوهم تأمل (قوله) خلافا لهما في المسبوق حيث قال لا تقييد صلاته) أي اذا قهقه امامه بعد قعوده قدر التشهد ولم يقهقه ووجه عدم فساد صلاته أن يتابعه له انتهت بالقعود وصار منفردا فلا يتعدى الفساد لصلاته (قوله) الا في المنية) عبارة البحر والحلية الا في الغيبة بدل المنية (قوله) في الوضوء مما مسته الخ) أي الوضوء من كل ما مسته التراب والمراد غسل اليدين (قوله) كما تنقطة) في القاموس النقطة ويكسر وكفرجة الجدرى والبزرة والبزير الكثير والقليل وخارج صغير اه (قوله) وفيه نظر بل الظاهر الخ) هذا البحث لا يعارض النص فاللازم التعويل عليه وان لم يظهر وجهه ويمكن أن يوجه بان القبح متساو وان كان خروجه لا يكون الا عن علة الا أنه لا يدل على وجوده حال بروزه خارج الأذن بل يحتمل أنها وجدت ثم برئت بعدما انفصل الدم عنها داخل الأذن ثم

خرج لظاهرها وهذا غير كاف للنقض فلا يحكم به مع الشك بخلاف ما اذا كان مع الوجع فانه دليل على تحقق العلة حال خروجه لظاهر الأذن فالمدار في النقض على العلة المشاهدة أو على ما يدل عليها من الوجع وما هنا يصلح مقيد الاطلاق ما في المتون والنسوخ تأمل **(قوله)** قال في الفتح وهذا التعليق يقتضي أنه أمر استحباب الخ أي في مسائل المعذور وعبارته هنا تنفيذ الجزم بالنقض ونصها فالواحد رمدت عيناه وسال منهما الماء وجب عليه الوضوء وان استمر فلو وقت كل صلاة اه قال في النهر وهذا الاحتمال راجع للمرض **(قوله)** أقول على هذا ينبغي أن تكون الخ ماذ كره الشارع مأخوذ من الجرح فانه ذكر عن قاضيان أنه لو أدخل أصبعه في دبره ولم يغيبها أنه تعتبر البلة والراحة وهو الصحيح قال واستفيد منه أنه اذا غيبها نقض مطلقا اه ومعلوم أن مفاهيم الكتب حجة ولا ينافي هذا ما نقله المحشي فانه باذناها بتمامها تحقق التغيب وان كانت متصلة بالكف فجرد اتصالها به لا ينافي تغيبها فاذا أخرجهما ينتقض وان لم يكن عليها بلة لانها التحقت بما في البطن في حق فساد الوضوء لا الصوم لما سئل كرهيه أنه لو ابتلع خشبة أو خيطا ولو فيه لقمة من بوطه أفطر ان غاب في حلقه وان لم يغيب بل بقي منه طرف في الخارج أو كان متصلا بشئ خارج لا يفسد لعدم التغيب وهو المراد بالاستقرار فيه تأمل **(قوله)** فيه إيجاز وأصل العبارة الخ لا يظهر دعوى الإيجاز الا اذا كان قصد الشارع ما في الخائفة والافعالية مستقيمة لا إيجاز فيها تأمل **(قوله)** الآن الذي ينبغي التعويل عليه هو الاول الظاهر اعتمادا عليه الاكثر خصوصا مع ظهور وجهه وذلك لان عدم اشتراط السيلان فيما خرج من السيلان لتحقيق خروج نجاسة من معدنها وهو كاف في تحقق النقض لوجود خروجها الى الظاهر بخلاف غيرهما فانه لا يتحقق خروجها الا بالسيلان الى موضع بلحقه حكم التطهير اذ بزوال القشرة تظهر النجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجة ويظهر النجاسة في الفرج الآخر وجدته وجها من الباطن الى الظاهر اذ ليس هو محلها فكان كالفرج الآخر في أنه ليس محلها فاكفى فيه أيضا بجزء الظهور ولا يظهر الفرق بينهما **(قوله)** ظاهره ولو لم يصحف انظر ما يأتي في الورع عند قول المصنف ولا يكفر جاحده **(قوله)** والمراد بعدم الفرضية أن صحة الغسل الخ كون هذا امر ادائي على تنظير ط الآتي والا فالمراد أنه لا يحرم عليه الترك فقط والمناسب عدم ذكر قوله والمراد الخ اذ لا محل له هنا **(قول الشارح)** لانه متمم فيكون مستحبا الخ متمم الفرض انما يكون واجبا وسنة ومتم السنة مستحبا وقد عده في سنن الوضوء فكونه سنة هنا أولى لان المبالغة في الغسل فوق المبالغة في الوضوء اه سندی عن الرحمن ولعل مراد الشارح بالمستحب السنة بدليل التفریع **(قوله)** من باب التفعيل لعل حقه التفعيل **(قوله)** والاصح الاول أي عدم كون الوجوب الخ فيه أن المراد الاول في عبارة الكمال القول بان ادخال الماء القلقة استحباب لا كون عدم الوجوب المخرج ونص عبارته ويدخل القلقة استحبابا وفي النوازل لا يجوز تركه والاصح الاول للعسر لا لكونه خلقا اه وعليه فالمراد بالخارج ما يحصل من مشقة فسخ القلقة عند كل غسل لا التعذر وعلى هذا لا يصح أن يكون ما قاله المسعودي توفيقا بين القولين ولذا صاحب هذا القول حكم بالنسب ولا يتأتى الامع امكان الفسخ فيظهر أن الخلاف حقيقي وان كان اشكال الزيلعي ساقطاعا قاله الكمال **(قوله)** مع أنه تقدم أنه يجب غسل ما تحته فينبغي عدم الوجوب فيه أيضا فيه أنه لا يقال ذلك مع وجود النص بخلافه وانما يلزم التأمل في وجه الفرق ويظهر أن علة عدم منع الطهارة في هذه الاشياء الضرورية مع وجود وصول الماء ولو بدون التقاطع بخلاف درن الأنف فان الضرورة وجدت فيه الآن الوصول لم يوجد وهذا هو الفرق وأيضا قد اكتفوا بذكر بل نحو الخاتم الضيق

مع أنه يمنع الاسالة تحته **(قوله)** ولا يخفى أن هذا التصحيح لا ينافي ما قبله لما سبق له بقوله ومفاده عدم الخ أي فلا يصح ما قاله ط تقدم في رسم المفتي أن ما به الفتوى مقدم على الاصح وغيره **(قوله)** أقول قد عده التسمية من سنن الغسل فيشكل على ما ذكره يظهر أن التسمية مستثناة من عموم العبارة الثانية بدليل التعليق بقوله فلا ينافي في مصب الخ انحصار التسمية لم يوجد استعمال ولا أقذار ولا أحوال **(قوله)** والظاهر من حاله عليه الصلاة والسلام أنه لا يغسل بلا سائر قال السندی في البخاری من حديث أم هانئ أنه صلى الله عليه وسلم قال لها في حال اغتساله مرحبا بأم هانئ يوم فتح مكة وكان كاشفا لعمورته بدليل أنها وجدت فاطمة تسترته فتنبه اه لكن قد يقال ان ستر فاطمة لا يدل على أنه كان كاشفا لعمورته بل لاحتمال أن تنكشف عورته في حال الغسل الذي هو محل توهمه فتراه مكشوبا **(قوله)** ولا كذلك الراكد قد يقال ان الراكد كالجارى بدون انتقال وتحرك لانه ينزوله فيه يضطرب فيماس بدنه مياه كثيرة متغايرة قبل سكونه من الاضطراب فيكون ذلك بمنزلة جريانه عليه فيما لو انفس في الجارى تأمل **(قوله)** بأنه لو لم يصب لم يكن الخ أي فيما اذا لم يكن جاريا كما يأتي أي ولم يضطرب أيضا **(قوله)** ان هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء وصريح حديث مبين الآتي يدل على عدم غسل يديه ثانيا في الوضوء بل يكفي بغسلهما ابتداء تأمل وعلى ما نقله السندی عن نور الايضاح بغسلهما ثانيا **(قوله)** ثم ينقيه عبارة القهستاني حتى يدل ثم **(قوله)** لان السبب هو ما لا يحل مع الجنابة لكن ظاهر الهداية والقدرى أن انزال المني ونحوه سبب له فانه قال المعاني الموجبة له انزال المني الخ وأيده بعض المتأخرين بان الرواية محفوظة أن الجنب لو استنهد غسل لان الغسل قد وجب قبله وهي لا ترفع ما وجب قبله الا انها عرفت مانعة النجاسة لارافعة حتى لا يغسل دمه ويغسل ما لم يخلق بحسبه من خبث وهذا فيه شهادة فاطمة على أن المعاني الناقضة لغسل موجبة لغسل آخر بلا توقف على وجوب ما لا يحل فعله الا بها اه سندی **(قول الشارح)** والافلا يفرض اتفاقا يشكل عليه ما لوجوه من فيما دون الفرج ووصل المني الى رجهما ولم يخرج فلا غسل عليهما فان حملت وجب لانه دليل الانزال فقد وجب الغسل عليهما بالجل بدون خروج ويمكن الجواب بأنه مبني على وجوبه عليهما بدون خروج بل بمجرد انفصاله الى الرحم وهو خلاف الأصح كما قرر في شرح المنية لكن يبقى الاشكال في الاتفاق الذي حكاه الشارح اه سندی **(قول الشارح)** في ضيف خاف ريبة قال الرحمن هذا اذا لم يمكنه أن يؤخر الصلاة أو يشبه بالمصلين والافهوا هون من الصلاة مع الجنابة على القول الرابع مع ما يتوقع فيه من المضرة لو أمسك ذكره في حال خروج المني لانه ربما ينشقب به الذكرا أو يورثه داء وأما قوله أو استخى فلا يظهر وجهه اذا لم يخلق يمنع صاحبه عن الوقوع فيما يذم فيه شرعا والراجح في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تستح فاصنع ما شئت أن الشئ الذي لا يستحي منه شرعا يفعل لا الذي يستحي منه شرعا وأما الجنب عن الامور المباحة في الشرع فانه لا يستحي حياء ولا يعذره اه قلت فعلى هذا تكون النسخة التي فيها الواو أصح من نسخة أو اه سندی **(قوله)** ويدل عليه تعليقه في التخصيص بان في حالة الانتشار الخ لكن عبارة المحيط تدل على أن مجرد الخروج مع الانتشار فيه دلالة على الشهوة فلا حاجة الى أمر زائد وهو وجدان الشهوة بل يقال ان الخروج على الوجه المذكور لا يخلو عن شهوة والتعليل المذكور لا يدل على اشتراط الوجدان **(قوله)** اذا جلس بين شعبها جمع شعبة المراد بها البدان والرجلان أو الفخذان أو الشفران والرجلان أو الفخذان والاسكتان وهما ناحيتا الفرج أو نواحي فرجهما الاربع وقوله جهدها هو كناية عن معالجة

الايلاج أو الجهد الجماع وانما كنى بذلك للتزعم بما يفرض ذكره صريحا اه قسطلا في (قوله) أنزل
 أول ينزل) ليس من الحديث (قوله) ونما في شرح المنية) عبارته لأنه في حق الفاعل سبب لاستطلاق
 المني كالايلاج في القبل لا شرا كهما في وجود الين والحرارة والنبوة وأما المفعول به فاحتياطاً ما عند
 أبي يوسف ومحمد فلا يهمل ما سوى الفاعل فيما يبنى على البرء وهو الحد فلا يساويه فيما يبنى على الاحتياط
 وهو الغسل أولى وأما على أصل أبي حنيفة فلا يهمل إذا لم يجب الحد فيه للاحتياط في درء الحد وهو الاحتياط
 في الإيجاب فيجب الغسل إجماعاً اه وفي الجهر بعد أن ذكر سبب الوجوب على الفاعل بخصوص ما تقدم
 قال وعلى الملاط به أنزوماً ينزل وينحى اه (قوله) ويجب عندهما فيما إذا شئت الخ) أي مع عدم
 التذكر في المسائل الثلاث (قوله) هنا بحث نفيس ذكره الخ) هذا البحث مصادم لتفريعات المسائل
 ومخالف لما قالوه من بيان غمرة الخلاف وليس المقصود من هذا الغسل مجرد النظافة حتى إن من كان
 متصفاً بها ليس له بل المقصود أيضاً أداء الصلاة بكل الطهارة (قوله) يدل عليه الحديث المأثور أي
 حديث عائشة السابق فإنه عليه السلام أمر بتوجيه السيوت ولا يتأني الأمر به إلا إذا كان ممكناً (قول
 الشارح أو التعليم الخ) ظاهر صنيعة أنه مما خرج به عن القرآن نسبة مع أنه ليس كذلك إذ لو
 خرج به عنها لجاز أن يلحق زيادته عن كلمة مع أنه لا يجوز (قوله) لكن لم أر التصريح به في كلامهم
 عبارة الأشباه تفيد عدم التقييد بالآيات التي فيها الدعاء والذكر وعبارته في الفن الأول قالوا إن
 القرآن يخرج عن كونه قرآناً بالقصد فيموزو الجنب والحائض فراه ما فيه من الإذكار بقصد
 الذكر والادعية بقصد الدعاء اه فذكر هذا الحكم على أنه قاعدة كلية وفرع عليه جزئيتين بعده وهو
 لا يفيد الحصر وكذلك عبارة المصنف (قوله) لا مطلق الكراهة) لعله بل يبدل لا (قوله) يشعر بأنه
 وردت في الاحتلام أحاديث الخ) ليس في عبارته ما يدل صراحة على أن الأحاديث واردة في الاحتلام
 ويحتمل أن مراده ما يفيد قول المحشي لما قام الدليل على استحباب الغسل الخ فيجعل الكلام عليه تعميماً
 له (قوله) إلا أن عبارة الحلبي ليس فيها الاستدلال الخ) نعم ليس فيها ذلك صراحة لكنها تفهمه دلالة كما
 لا يخفى تأمل (قوله) والأصح أنه لا يكره عنده) أي في كتب الحديث والفقه فيكون ما كتعن التفسير
 (قوله) ولذا قال في النهر) أي عقب ما في الدرر

(باب المياه)

(قول الشارح والها همزة) على غير قياس سندي (قوله) ولا يرد أن الماء الملح ليس فيه حياة الخ)
 قال السندي في العذب حياة ما في البر والمالح حياة ما في البحر إذا ما فيه من الحيوانات حياتها به فلو فارقته
 أفنى إلى هلاكها فمن قال في العذب حياتها فقد قصر وكذلك ما فيه من نام غير حيوان كما قيل في المرجان
 أنه أشجار في قعر البحر ونماؤه فلا يقال إن كل نام يحيا بكل ماء بل كل نوع يحيا بنوع يناسبه على القدر
 المتوقعة عليه حياته فإن الزيادة على القدر المعتاد تضر بالحيوان وبعض النبات وربما تفسده اه (قوله)
 (الإضافة للتعريف) إضافة التقييد مغيرة للإطلاق فلا يكون الماء معهما مطلقاً بل مقيداً وهي ما لا يبادر
 معها اسم الماء ولا يصح إطلاق اسم الماء معها ويصح نفيه بخلاف إضافة التعريف فيتبادر اسم الماء إليه
 عند الإطلاق ويصح إطلاقه عليه ولا يصح نفيه عنه اه من السندي (قول المصنف) وعاء قصد تشبيسه بلا
 كراهة) قال شرف الدين المقرئ على ما نقله السندي عنه انتهت مسألة الماء المشمس إلى خمسة آلاف ألف

وجه ومائة ألف وأربعة وعشرين ألف وجه وقد بينها السندي فانظره (قوله) فقد علمت أن المعتمد الكراهة
 عندنا) لكن ظاهر تعبير المخ على ما نقله السندي عنها بقوله وقيل يكره بفيد ضعف رواية الكراهة
 واعتماد رواية عدمها وذلك أن ابن الملقن قال بعد كلام طويل قتلخص أن الوارد في النهي عن استعمال
 الماء المشمس من جميع طرقه باطل لا يصح ولا يحل لأحد الاحتجاج به (قوله) التقييد بالغلوب بناء
 على الغالب والافتقار إلى الخ) فيه أن المراد بالغلبة في قوله مغلوب الغلبة الشرعية المذكرة على الوجه
 الذي ذكره الشارح وهي شاملة للتساوي وليس المراد الغلبة باعتبار الأجزاء حتى يرد أنه قد يمنع التساوي
 تأمل (قوله) وأما في القمع أن المناسبات أن لا يذ كر هذا القسم الخ) عبارته: الثاني غلبة المخالطة فإن كان
 جامداً فبانتفاء رقة الماء وجريانه على الأعضاء وإن كان مائعا الخ ثم قال والوجه أن يخرج من الأقسام
 ما خالط جامداً فلبس رفته وجريانه لأن هذا ليس بماء مقيد والكلام فيه بل ليس بماء أصلاً كما يشير إليه
 قول المصنف فيما يأتي قريبي الختلاط بالأشياء الآن يغلب عليه فيصير كالسويق لزال اسم الماء عنه
 اه لكن فيه أنه إذا لم يذ كر هذا القسم لا يعلم عادات تكون الغلبة للماء إذا خالطه جامداً والحال محو وادع
 للبيان فينبه به ما دام الماء على رفته وسيلانه تكون الغلبة للماء وإن لم يكن كذلك لا تكون الغلبة له وإن
 خرج عن كونه ماء مقيداً في هذه الصورة فيكون ذكره مسألة الثخانة غير مقصود لأنها ليس بماء الكلام
 فيه بل القصد بيان صورة غلبة الماء تدبر (قوله) أي يصح وان لم يجعل) إذا قيل إن الجواز هنا يعني الحل يكون
 كلام المصنف موافقاً للقاعدة المذكورة وأتم فائدة لفادته الصحة والسوغ الشرعي ولا يرد الوضوء بالماء
 المغصوب لعدم ذكره في كلامه تأمل (قوله) فأدرج الشارح البقي في عبارة المحتجبي مع أنه بحث الخ) فيه
 أنه ليس في كلامه ما يدل على أنه ساق قوله ومنه يعلم مساق العز والمجتهبي بل قصده بيان المنكح في ذاته
 وإن كان مأخوذاً من النهر والمجتهبي في الواقع تأمل (قوله) وعندى أن المراد الأول) الظاهر أن الماء
 المذكور بعينيه طاهر لطهارة الدود لأنه لا ينفس له سائلة (قوله) الذي يخاف قنذرا) عبارة الجهر
 يخاف فيه قنذرا (قوله) فيكون باقي الحوض طاهراً) لكن لا يعرف الطاهر من المتنجس ولما كانت
 أجزاء الماء تزد على أجزاء النجاسة وطهارة في الأصل متيقنة ووقع الشك في نجس شيء منه بلا تعيين
 فيؤخذ بالتبين أو لضرورة أن الماء لا يجر في السيوت حكموا بطهارة الكل اه من السندي (قوله)
 وفي هذا التقرير ينظر) الاظهر في وجه النظر أن في كلامه خلط منه ذهب بمذهب وذلك أن كلا
 من الفلاسفة والمعتزلة قائل بعدم جواز الطهارة من الحوض الكبير إذا وقعت فيه نجاسة ولو كانت
 الماء المستعمل على القول بنجاسته إلا أن المعتزلة وإن كانوا من الخنفية قائلين بالجزء الذي لا يتجزأ من الغوهم
 في قولهم إن نجاسة الماء بالسريان وقالوا إنها الجوارق والوقوف في الحوض جزء لا يتجزأ من النجاسة
 صار كله نجساً لضرورة مجاور النجاسة نجساً وهكذا مجاوره إلى آخر الحوض والفلاسفة النافون للجزء
 الذي لا يتجزأ قالوا بالنجاسة السراية وذلك أنهم لما رأوا عدم تناسله قالوا أجزاء النجاسة الواقعة في الحوض
 غير متناهية كإجزاء الماء فانقسم كل النجاسة إلى أجزاء الماء فينجس الكل كأن في كل قطرة من قطرات
 الماء نجاسة وعلموا وقالوا أن النجاسة بالسريان وقد ثبت عندهم الجزء الذي لا يتجزأ فلزم أن بعض
 أجزاء الماء طاهر ولا يرد علينا أن المسألة لو كانت مبنية على ذلك لزم أن لا يحكم بنجاسة ما دون عشر في
 عشر لأن السراية تغلب فيه لافي العشر في عشر (قوله) بعد ما نقل عن القمع الخ) عبارة القمع لا بد من كون
 جريانه مدله كافي العيني والنهر هو المختار اه فقد اختلف التعصم ولفظ المختار أقوى فيه (قوله) تغريغ

على الاصحاح) ويصح تفرعها على القول بطهارته لانه اذا لم يحتمل النجاسة فلا يحتمل التغير بالاستعمال
 بالطريق الاولى اه سندی (قوله لكن في الظهيرية أيضا الخ) استدراك على ما افاده من أن
 المختار الطهارة بمجرد الخروج مع أنه على القول الاول المذكور في الظهيرية لا يطهر وان تحقق
 الخروج من الخوض الى الجوانب وقد يقال ليس المراد بالخروج الذي تحقق به الطهارة بمجرد
 الانفصال من الخوض أي مفر الماء بل منه ومن الجوانب فيكون ما في الظهيرية توضيحا وبيانا
 للخروج ويكتفي الانفصال منه على القيل الثاني وما في الخلاصة من اشتراط الجريان حتى يبلغ الشجرة
 خلاف المشهور كما يأتي له (قوله) كانه نقل ذلك عن الفقيه في ولم يخنه وصوابه الخ) قد امتنع فوجدناه
 صحيحا وانما اثبت عليه الامر من ضرب مجموع الاذرع الحاصل من ضرب الطول في العرض في النجاسة
 والثلثين اصبعاً واللازم أن يكون في مربع الذراع أعني خمسة وثلاثين في مثلها وبها أن ذلك أن يقال
 ان مسطح مائة ذراع من الكرباس يبلغ من الاصابع ٧٨٤٠٠ وذلك بأن تضرب أولاً طوله في
 عرضه يبلغ ٧٨٤ اضربها في مائة يبلغ ما ذكر واذا ضربت طول ذراع العادة في عرضه يبلغ
 ١٢٢٥ فاضربها في عدد اذرع يبلغ ٧٨٤٠٠ اه تأمل ويدل المساواة عشرة اذرع بالكرباس
 لتماثية بالذراع المعتاد أن كلامهما يبلغ مائتين وثمانين اصبعاً (قوله) وظاهره أنه لو لم يربه ذلك
 لم يصير مستعملاً بل الظاهر أنه يكون مستعملاً لرفع الحدث به (قوله) وجلت في مصلاتها
 يظهر أنه غير قيد بل المدار على نيتها بالوضوء عادة العبادة (قوله) فكان الاولى أن يقول أو في رفع
 حدث) يجعل الام لام العاقبة على حد قوله تعالى فالتقطه آل فرعون الآية يندفع هذا الاراد
 (قوله) وتماثية في البحر) قال فيه لان الرأس اذا وجد مع البدن ضم اليه وصلى عليه فيكون بمنزلة
 البدن والشعر لا يضم مع البدن في الانفصال لم يبق له حكم البدن فلا تكون غسلته مستعملة اه
 لكن لا يظهر القول بالاستعمال فيما لو كان المقتول شهيد العدم وجوده سببه تأمل (قوله) قال في الفتح
 لان المعلوم من جهة الشارع الخ) عبارته في بيان سبب الاستعمال من أنه كل من رفع الحدث والتقرب
 وعند زفر رفع الحدث كان معه تقرب أولاً لا يقال ما ذكر يعني ما ذكره من دليل الاستعمال بقوله لان
 المعلوم من جهة الى آخر ما نقله المحن عن لا ينهض على زفر اذ يقول بمجرد القربة لا يدنس بل الاسقاط فان
 المال لم يتدنس بمجرد التقرب ولذا جاز لها شئ صدقة التطوع بل مقتضاه أن لا يصير مستعملاً الا بالاسقاط
 مع التقرب فان الاصل أعني الزكاة لا ينقذ فيه الاسقاط عنه اذ لا يجوز الابنية وليس هو قول واحد من
 علمائنا الثلاثة لا نأخذ قول غايته ثبوت الاصل مع المجموع وهو لا يستلزم أن المؤثر المجموع بل ذلك دائر مع
 عقلية المناسب للحكم فان عقل استقلال كل حكم به أو المجموع حكمه والذي نعلمه أن كلامنا من التقرب
 المأخوذ للثبات والاسقاط مؤثر في التغير ألا يرى أنه انفراد وصف التقرب في صدقة التطوع وأثر
 التغير حتى حرم عليه عليه السلام ثم رأينا الارز عند ثبوت وصف الاسقاط ومعه غيره وهو أشد حرم على
 قرابته الناصر له فعرّفنا أن كلا أثر تغيرا شرعياً اه ثم قال بعد شرح وع في منزعه آخر وسقوط الفرض هو
 الاصل في الاستعمال لما عرفت أن أصله مال الزكاة والثابت فيه ليس الاسقاط الفرض حيث جعل دنسا
 شرعياً اه ولا يخفى أنه لا تنافي بين كون الاصل في الاستعمال هو سقوط الفرض وبين كون التقرب
 مؤثراً حتى يسوغ دعوى أنه أصل أيضاً كما فعل المحن تدبر وقال السندی اسقاط الفرض موجود في
 رفع الحدث حقيقة وفي القربة حكماً لكونها بمنزلة الاسقاط ثانياً ونقل عن المعراج أنه لما نوى

القربة فقد ازداد طهارة على طهارة ولكن لا تكون طهارة جديدة الا بازالة النجاسة الحكيمة حكما فصارت
 على الطهارة وعلى الحدث سواء اه (قوله) لانه لا يتحقق الا في ضمن القربة الخ) ظاهر التقسيم
 بتحقيق رفع الحدث في ضمن القربة فقط مع أنه ليس كذلك الا في وضوء الصبي المحدث مع النية (قوله) ثم
 الظاهر أنه أراد الغسل بنية رفع الحدث) الظاهر أنه لا حاجة لهذا القيد فان الكلام في الاستعمال
 بسبب اسقاط الفرض فقط كما يدل عليه كلامهم هنا ويدل عليه ما يأتي للمحن من الاعتراض على قوله
 وان لم يزل به حدث عضوه (قوله) أو غسل يده من طين أو عجين) لا يخفى أن غسل اليدين من الطين أو
 العجين لا يصير مستعملاً كالاغتراف ونحوه فالاولى أن يراد من قوله لغیر اغتراف أحد الثلاثة وهي إقامة
 القربة أو رفع الحدث أو اسقاط الفرض اه سندی (قول الشارح على المعتمد) مقابلة القول بتجزئتهما
 ارتفاعاً فقط (قوله) وفي عدم تجزئته الاول بلا خلاف نظرا الخ) قد يدفع هذا التنظير بأن ما قدمه
 الشارح ليس قولاً للامام ولا صاحبيه والعلامة قاسم انما انفي الخلاف بين الامام وصاحبيه لا بين جميع
 أهل المذهب (قوله) أولان الدبغ مطهر الخ) مراده أن وجه المناسبة أن كلامنا من الدباغ والماء مطهر
 (قوله) قبل ان جلد آدمي بجلد الخنزير الخ) لكن ظاهر صنيع الشارح غير هاتين الطريقتين حيث
 قال في الاول فلا يطهر وفي الثاني فلا يدبغ الا أن الاستثناء منقطع بالنسبة للشارح وهو من الطهارة
 بالنظر للاول أو مما يفيد قوله وكل اهاب الخ من جواز الدباغ لكل ما يحتمله بالنسبة للشارح وهذا
 أولى لعدم العدول فيه عن المعنى الحقيقي (قوله) ومعه تریاق) ٢ دواء مركب بزيادة لحوم الاقاعي
 نافع من لدغ الهوام قاموس (قوله) والظاهر أن الآدمي كذلك بل الظاهر أن الآدمي يطهر جلده
 بالذكاة كالذباغ والقول بعدم طهارته بها مخالف لما قاله المصنف من أن ما يطهر بالدباغ يطهر بها وهو عام
 شامل للجلد الآدمي (قوله) على عدم كونها ميتة أي والذكاة ليست امانة) عبارة شرح النية صحيحة
 لاشئ فيها ونصها ان توقف طهارته على الذكاة أو الدبغ بقوله عليه الصلاة والسلام لا تتفعوا من الميتة
 باهاب فإنه يفيد توقف اطلاق الانتفاع على عدم كونها ميتة وان كانت ميتة فعلى الدباغ لان الاهاب اسم
 لما لم يدبغ من الجلود (قوله) يوهم أن الاول لم يصح) هذا الابهام مدفوع في عبارة المصنف حيث
 ذكر أولاً ما يدل على تصحيح الاول بقوله والاول أظهر (قوله) فخواه مع تعريف الموت الخ) حاصل ما
 أجابه عن الآية أن المراد باحيائها ثباتها الى ما كانت عليه غضة رطبة في بدن حساس أو أن المراد بالعظام
 النفوس ويرجع الضمير اليها على طريق الاستخدام أو الكلام على تقدير مضاف أي أصحاب العظام وقال
 الموت عند أهل السنة أمر وجودي ضد الحياة لقوله تعالى خلق الموت والحياة وعند المعتزلة عدي
 وهو زوال الحياة (قوله) أي فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة الخ) سيأتي له عن ط رد ما قاله في النهر
 في بيان ثمة الاختلاف في خراء الحمام والعصفور هل هو طاهر أو معفون عنه من أنها تطهر فيما لو وجدها
 في ثوب وعند ما هو حال عنه لا تجوز الصلاة على العفول انتفاء الضرورة وتجوز على الطهارة قال ط
 فيه نظر ان مقتضاه عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره اه فقطضي ما قاله ط أنه بزوال
 الضرورة الداعية للطهارة لا تعود النجاسة وهو الظاهر اذا ضرورة هي علة لقول الشارع بالطهارة على
 ما قال محمد وبعد قوله علينا اتباعه حتى يوجد منه ما يدل على النجاسة ولذلك قال محمد بعدم فساد الماء
 وبصحته صلاة الحامل مع عدم وجود الضرورة حقيقة (قوله) قيد للجميع كافي القهستاني) عبارته
 بعد أن حكم بالطهارة على شعر الميتة ونحوه والاشياء مفيدة باليوسة بلا دسومة والافقية اه وقال

(٢) قوله تریاق بكسر للثناة
 الفوقية وتبدل دالاً وطاء كاً
 في الصباح اه معصمه

السندى بعد قوله الخالية عن الدسومة فالولم تكن خالية فهي متنجسة بها وتطهر بالحفاف كافي الخالية
ومثلها الشعر المنتوف وعبارة الخالية في فصل البئر وعظم الميتة وصفها وشعرها وقرنها وظلها وما فرها
إذا بئس ولم يبق عليه دسومة لا يفسد الماء اه فليتنبه له اقربائه اه رجلي اه وبهذا علم جواب
حادثة الفتوى وهي الانتخاب برش النعام بعد تنفسه بدون ذكاة (قول المصنف وعصبا) العصب
أطناب المفاصل فهتافى (قوله) وأنه لا خلاف في اللبن الخ) نص على الخلاف في الصبر في اللبن كالأنفعة
(قوله) المراد به ما بين منه حيا) انما يقيد بقوله حيا لان طهارة شعر الانسان الميت معلومة من قولهم وشعر
الميتة طاهر وبهذا لا يكون الاولى اسقاط قوله حيا (قوله) وظاهره أنه لو كان فيه دسومة الخ) وقال
السندى نقلا عن الرحقي ولم يحتج زعن رطوبة في التطهر لانها اذا لم تبلغ حد السيلان فليس ينحس على
الاصح اه ويظهر أن ما أفسد الماء من الشعر المنتوف ونحوه لا بد أن يكون ما فيه من النجاسة يبلغ حد
السيلان ولذا قالوا ان الذي مع الشعر المنتوف ان لم يبلغ قدر التطهر لا يفسد الماء تأمل (قوله) ثم
الظاهر أن التقيد بالجل في الكم الخ) الظاهر أنه لا فرق بين الجل وغيره للمعوم المأخوذ مما انفصله عن المحيط
بقوله صلى ومعه جركاب الخ واذا جلس الكاب على المصلى لا تصح صلاته كما لو حله أو جل خنزيرا واذا
قلنا بطهارته لا تفسد صلاته ما لم يصل من لعبه للمصلى القدر المانع وما في الظهيرية في متنجس نجاسة
منفصلة عن معدتها متصلة بطاهر متمسك بنفسه فتضاف اليه لا الى المصلى (قوله) صوابه الهندواني
كأمر) ما مر لا ينافي نسبة هذا الشرط للعلواني بل الذي يظهر الاتفاق عليه على القول بأنه طاهر العين
لان القصد بكونه مشدودا لقيم أن لا يصل لعبه للثوب وبكونه مفتوحا أن يصل لعبه له كما يدل عليه عبارة
المحيط لا يجردهما ولا خلاف في صحة الصلاة في الاولى وعدمها في الثانية اذا كان الواصل القدر المانع
(قوله) لكن هذا منسك لان نجاسة عينه الخ) قد يدفع الاشكال بأن المراد بنجاسة عينه نجاسة جميع
أجزائه ما عدا شعره ثم ان ما وقع في ظاهر الرواية من اطلاق النجاسة مقيد بما اذا أصاب الماء مجلده
لا شعره على ما هو المختار (قوله) أي من غير فرق بين رطبها وبابسها) الظاهر أن المراد بالرطب ما خف
أو لا حتى وجد فيه الدباغ الحسكى ثم رطب باصباة الماء وليس المراد به الرطب قبله لعدم وجه الطهارة حينئذ
اذا كانت من ميتة ولعل هذا هو المراد بالرطب في عبارة الدرر فلا مخالفة حينئذ تأمل الا أن يقال انها
تطهر بماء المسك (قوله) وعند محمد يجوز مطلقا) أي للتداوى وغيره لطهارته عنده وقول محمد منسك
لان كثير من الطاهر لا يجوز شربه اه زيلعي وقال في النهر هذا مدفوع اذا الكلام في طاهر لا يذاه
فيه بل كان دواء على أن المنع في لبن الانسان ممنوع في البرازية لا بأس بالتداوى في لبن الانسان قال الصدر
الشهيد وفيه نظر اه من حاشية البحر (قوله) أنه لا يظهر الاختلاف في كلامهم الخ) لا يظهر الاتفاق
الافى اليقيني حقيقة لا فيما يشمل غلبة الظن كما تنفذه عبارة الحاروي الآتية (قوله) ونقل الحوى أن
لحم الخنزير الخ) يظهر أن ما نقله عن الحوى مبنى على قول الامام من عدم جواز التداوى بالمحرم لا على
مقابله من الجواز ولا يظهر الفرق بين الخنزير وغيره والله أعلم

(فصل في البئر)

(قوله) وجعلها في الكثرة بئر) عبارة البحر بشار بكسر الباء بعد خاء همزة (قوله) ولو وقع الشهيد في الماء
القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم) المتبادر من قول الخالية الا اذا سال منه الدم أنه سال منه في الماء

بدليل ما ساقى في النجاسات أنه يعني عن دم الشهيد مادام عليه فان مفاده العفو عنه ولو كثير بالفاحد
السيلان وأنه اذا انفصل عنه لغیره لا يعني عنه فاذا ألقى في الماء لا يفسده الا اذا انفصل منه شيء فله فعل هذا
يكون قوله الا اذا الخ احتراز عما اذا سال منه الى الماء لا عما اذا كان الخارج فيه قوة السيلان فانه مادام
عليه لا ينحس وان كان فيه قوة السيلان وبذلك أيضا ما ذكره السندى بقوله الا الشهيد النظيف اذا
مات وألقى فيها ولم يكن به شيء من النجاسة ولا سال منه دم أو غيره فم لا يفسده كافي شرح الميتة (قوله) أو
السخلة) أي الحية لا تفسد الماء لطهارتها وطهارة رطوبة الفرج (قول الشارح وقت الوقوع) قال
السندى الصواب أن يقال وقت اخراجه لان ما زاد بعد وقوعه الى حين اخراجه نجس لمجاورة النجاسة
وكأنه أراد بالوقوع مدة دوام النجاسة في البئر فيعتبر آخر أوقاته ويصير بعد بأن العبرة لوقت ابتداء النزح
وانما يعتبر النزح بعد اخراج الواقع اه (قوله) وأشار بقوله متنجسة الخ) ولو قال الشارح الا اذا تعذر اخراجه
وكان متنجسا كغلبة الخ لكان أولى فان عبارته يدخل فيها ما لو كان عرق النجاسة وتعذر اخراجه والمثال
لا يخصص (قوله) أقول لم أر في الخالية الخ) اذا جعل قول الشارح نعم يندب عشرة الخ استدراكا على قوله لم
ينزح شيء مع ملاحظة الاستثناء المذكور بعده وأريد بالنحس المذكور في قوله فان كان نجسا النجس حقيقة
أو حكما وهو المشكوك فانه في حكمه أو يقدر لفظ أو مشكوكا والاولى زيادة أو مشكوكا يستقيم كلام
الشارح ولا يكون مخالفا لما انفرد عليه كلامهم (قوله) وقيل وقت وقوع النجاسة الخ) لكن على اعتبار وقت
الوقوع لا يظهر فرق بين مسئلتى التعذر وعدمه فان الواجب في كل منهما نزح مقدار الموجود وقت الوقوع
ولا يجب نزح ما زاد بعده وعلى اعتبار وقت النزح فيما يظهر الفرق بين المسئلتين وذلك أنه على تقدير
عدم التعذر يجب نزح الموجود وقت الوقوع وما زاد بعده قبل النزح أو في أثناءه وعلى تقدير التعذر انما
يجب نزح ما كان موجودا وقت الوقوع وما زاد بعده حين ابتداء النزح لا ما زاد في أثناءه كما يؤخذ ذلك من
قوله يؤخذ ذلك بقول رجلين الخ وعلى هذا فقول الحلبي وقت ابتداء النزح صحيح غير مخالف لما في
الخالية من أنه على اعتبار وقت النزح يجب نزح الكل وعلى اعتبار وقت الوقوع يجب نزح الباقي فان
ما فيها هو صورة عدم التعذر بدليل قوله يجب نزح الكل فانه لا يتأتى الا في صورة التعذر لعدم تأتى
نزع الكل فيها لانهم كلما نزحوا نزع مثل ما نزحوا أو أكثر تأمل (قوله) قال في الخالية وغير ذلك الخ)
صدر عبارتها بئر تنحس ماؤه فأرادوا نزح الماء بعد زمان اختلفوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع
النجاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر بقي مقدار نزاع أو ذراعين يصير الماء طاهرا أو طهورا وغير ذلك الخ (قوله)
لا في الاسم) نسخة الخط لا بالاسم وهي الأولى (قوله) قلت لكن قد منعنا عن الخالية الخ) عبارة الخالية
لا تصلح للاستدراك فان موضوعها الحاق الصغير بالكبير في افساد الماء لا في نزح القدر الواجب وكذلك
الحاق ذنب الفأرة المشمع بها غير دال على خلاف ما قاله الشيخ اسمعيل وولده لانه لم يوجد مقيد ارادنى
مما يجب فيها حتى يصح الحاقه به تأمل (قوله) بما اذا لم يكن دلوها المعتاد كبيرا جدا) أي ولا صغيرا جدا
وحينئذ يستقيم تفسير الشارح الدلو الوسط بما ذكره به البحر ولا يكون قول آخر مغاير لما في المصنف
فان المقابل له القول باعتبار دلو كل بئر كبيرا كان أو صغيرا تأمل (قوله) وان ماتت الفأرة فقط الخ) عبارة
النهر فعشرون (قول الشارح وما عمن به الخ) قال الرحقي هذا ساقى ما ساقى أنه لو تطهر لا عن حدث
أو غسل لا عن خبث لم يلزم شيء اجماعا وهو المنصوص عليه في البحر وغيره فلعل اطعمامه لا كلاب تنز به
على سبيل التذب أو رواية ضعيفة اه ومفاده جواز أكله اللحم أيضا لان اللحم ليس هو تطهر اعران

حدث ولا خيب فاصابة الماء للسديني كاصابة الماء للظاهر اه سدي لكن كون اطعمه للكلاب
تنزيها على سبيل التذنب أو رواية ضعيفة خلاف المفاد من عباراتهم (قوله) ولهذا عبر عنه السراج
بقيل (وحزم الخ) فيه أن تعبير الذخيرة بقوله وعن أبي يوسف الخ يفيد أن عدم اطعمه لبني آدم رواية
عنه وأن المذهب الحل فلا يصح وجه التعبير السراج بقيل بل الوجه ما ذكره ط عن البدائع
بصيغة قال مشايخنا يطعم للكلاب الخ (قوله) فلا يهول عليه وإن أقره في البحر لا يظهر اقرار
البحر مع ما ذكره من نقله اعتراض الحلية عليه واقراءه تأمل (قول السراج أعاد من آخر احتلام)
هذا انما يلزم اذا كان جافا أو ما لو انقبض من آخر نومة تامها متلا قبل الفجر ثم لم يجد الماء الا بعد صلاة
المغرب مثلا وكان ذلك الماء رطبا يستحيل في العقل بقاءه رطبا في هذه المدة خصوصا مع بقاء الثوب في
الشمس أو بقاءه فيها والايام صيفية فلا يحكم بتجنبه الا في الحال ولا نستند الى آخر نومة سدي عن
السراج وقال في قوله وبول ان احتمته المدة فيما لو لم يحف كما قدمنا في التي اه (قوله) فلنا المتعمل
هو المشروب أي والمشروب لم يتصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن الفم فلا يقال انه متصل بما بقي
فيتجنبه (قوله) فالظاهر الكراهة بلا تفصيل لا يظهر مع العلم بالحجاسة ويظهر حل كلام السراج على
كراهة التزبه وحل الكراهة في الجلالة التي أتت لجمها على كراهة التعرّم ونفي الكراهة الواقعة في عبارة
الجوهرة على التحريم وبهذا نزول المخالفة في هذه المسئلة (قوله) قلت بقي شيء وهو ان الغالب الخ قال
السدي قلت انتفت الكراهة لان الشارع لم يعتبر تلك الحجاسة حيث لم يبرز من الفم وقد أحل الله
الابل والغنم وهو كذلك وصح أكله صلى الله عليه وسلم لحم الجزور والغنم مطلقا اه على أنه لو
قبل بنجاسته بدون بروز يقال بطهارة الفم باللعاب وشربها عقاب أن اجترت أمر موهوم فلا يوزر (قوله)
لدخولها مضائق البيت فأشبه الكلب والسباع) عبارة البحر لدخولها مضائق البيت بخلاف الجار ولو لم
تكن الضرورة ثابتة أصلا كافي الكلب والسباع لوجب الحكم بالحجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة
مثل الضرورة فيهم لوجب الحكم باسقاط الحجاسة فلما ثبت الخ (قوله) فلما قال في كشف الاسرار ان
الاختلاف افظى لا يظهر أنه لفظي مع قوله لافي طهارته وايضا زالة الخبثه على أحد القولين يدل
على أنه لا شك في طهارته اذا نجس الثابت يفتن لا يرتفع الا بطاهر بقينا (قوله) رعاية لقول زفر بلزومه هو
يقول بلزوم تقدم الوضوء لانه لا يجوز التيمم مع وجود ماء واجب الاستعمال كالماء المطلق ووجه
الاصح أن المطهر أحدهما بدون تعيين وقد وجدنا جاع فلا يضر تقدمه أو تأخره (قوله) لكن ينفيه
قوله على المذهب الخ وينفيه أيضا أنه على هذه الرواية لا يتطلب تقديم التيمم بل المدار على الجمع ولم
يذكر أحد طلب التقديم عليها ثم النظر الى ظاهر كلامه لا يمنع من حمله على الرواية الأولى أيضا الا انه
لما لم يحددها أحد لم يمكن حمله عليها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التيمم)

(قوله) وقوله لاجل اقامة القرية هو معنى ما مر الخ) ليس كذلك بل هما شيان مختلفان كما هو ظاهر
وأحدهما كاف لجهة التيمم كما يأتي (قوله) اذا لا يخفى أن الجراح الخ) الأولى الاثبات بالاستدراك لعدم
جهة التعليل (قوله) لا قصد نفس الصعيد) فيه أن قصد الصعيد وهو عبارة عن النية شرط أيضا كما
ظهر من كلام السراج سابقا وبذلك عبارة شراح الهداية فتحمل عبارة المصنف عليها (قوله) وهذا

الاقرب الى الاحتياط لمناقبه من الاحتراز الخ) يظهر على أن الاستعمال يتحقق قبل الانفصال لا على أنه
لا بد من الانفصال لتحقيقه وقد يقال ان قصد هذه الاحتياط انما يبادر ونهاير رفع يده قبل تمام المسح
بما تم بقبه وقد حصل الاستعمال بالرفع ثم رأيت في حاشية البحر ما نصه فيه أنه ان استعمال بأول
الوضع لا يجزئ في باقي العضو وان لا يستعمل بأول الوضع فلا يكون لازما يؤيده ما قاله في شرح هدية
ابن العماد عن جامع الفتاوى وقبل عسع بجميع الكف والاصابع لان التراب لا يصير مستعملا في محله
كالماء ولذا عبر بعضهم عن هذه الكيفية بقوله والاحسن اشارة الى تجويز خلافه الا أن يقال المراد أنه
يصير مستعملا بصورة لاحقة (قوله) والاستيعاب شرط الخ) فيه أنه من تمام الحقيقة فيكون ركنا
لعدم خروجه عنها وكونه شرطا يقتضي أنه خارج مع أنه داخل فيها فعلى هذا الركن هو المسح المستوعب
وقال ابن النجعة في كون المسح شرطا نظرقوى بل هو ركن وما وقع في كلام بعضهم من أن الاستيعاب
شرط فالمراد بذلك أنه مما لا بد منه ولعل المؤلف أطلق الشرط بهذا المعنى كذا نقله السدي عنه
(قوله) هو معنى قوله في البحر الخ) ينظر وجه الفرق بين الوضوء والتيمم وقد يقال ان المسح في الوضوء
لما كان أصلا اعتبر حصوله بأي كيفية بدون اعتبار إزالة كالأصابع أو بعضها والتيمم لما كان خافيا وفيه ضعف
اشترط فيه إزالة جميعها أو أكثرها تقوية له (قوله) أقول ذكر في الذخيرة أنه أشار محمد الى ذلك الخ)
الذي تفيد عبارة الذخيرة أن موضوعها في أصل الجواز لا في بيان ما هو السنة وذلك أنه ذكر أولا ما نقله
في الحلية ولفظه لم يذكر محمد أنه يضرب على الأرض ظاهر كفيه أو باطنهما وأشار أنه يضرب باطنهما فإنه
قال في الكتاب لوتر المسح على ظاهر كفيه لا يجوز وانما يكون تارة للمسح على ظاهر كفيه اذا ضرب
باطن كفيه على الأرض اه ثم ذكر بعد أسطر ما نقله السني ولفظه لم يرد نص هل الضربة بباطن كفيه
أو بظاهرهما والاصح أنه بظاهرهما وباطنهما وهذا يصير رواية أخرى غير ما أشار اليه محمد اه فقد
ذكر أن الضربة بباطنهما على ما أشار اليه محمد بدون تعرض لما هو السنة ثم ذكر مقابله وهو ما نقله السني
هذا هو الظاهر من عبارة الذخيرة ولا شك أن الواو حينئذ بمعنى أو كافي البحر وأن الجواز حاصل بأيهما
كان كافي التيمم ومن يدعي أن السنة أن يكون المسح بظاهرهما وباطنهما فعليه اثبات دعواه بصريح
النقل (قوله) ويظهر من هذا أنه حيث لا تراب أصلا لا ينقض (الأن يقال العلة تراعى في
الجنس كما ذكره في التفريق وقال السدي فيه ليدخل الغبار فيه ولو حكا تأمل (قوله) أي من الخبث
والحدث الاصغر) فيه أن الشرط المجزئ عن الماء الكافي لطهارته من الحدث فقط ولا يشترط أن يجزئ عن
الماء الكافي للطهارتين لجهة التيمم كما نقله عن المحيط (قوله) واحتزبه عما لا يقوت الخ) أي لا عن
صلاة لا تقوت أصلا كالنافلة فإنه يشترط لها في التيمم البعد الخ فهي كالقريضة والمفهوم فيه تفصيل
(قوله) وهو معلوم من قول المصنف أو يرد) لو أدخل مسألة خوف حدوث المرض في قول المصنف لمرض
بان يريده ما يشمل المرض الذي يحصل ابتداء باستعمال الماء لكان أظهر كما فعل السدي ووجهه علم
من قول المصنف أو يرد أنه اذا جاز لخوف البرد يجوز لخوف حدوث المرض بالأولى (قوله) أقول حاصل
الفرق أن زيادة المرض الخ) فيه أن حاصل الفرق الذي ذكره في البحر هو أنه لما كان المريض الذي
لا يقدر على القيام أو التحول يخاف عليه زيادة المرض في قيامه أو تحوله لم يجعله الامام قادرا بقدره الغير
خوفا من الزيادة تنفقه عليه بخلاف المريض العاجز عن استعمال الماء بنفسه فإنه لعدم الخوف عليه
من الزيادة جعل قادرا بقدره الغير لعدم ما يقتضي الشفقة عليه وإن كان عاجزا حقيقة لا يقدر بنفسه

كالاول وحينئذ لا يظهر تنظير المحشى عليه نعم يرد على هذا الفرق أن العاجز عن السعي للجمعة أو الحج اذا وجد من يعينه عليه لا يلزمه على قول الامام مع انه لا يلزمه منة توجب التخفيف عنه تأمل (قوله قال في الفتح وكأني الخ) عبارته على ما في البحر كأنه لعدم اعتبار ذلك الخوف بقاءه على أنه مجرد وهم اذا لا يتحقق ذلك في الوضوء اهـ (قوله أقول المختار في مسألة الخوف هو المنع لا التيمم الخ) ما قاله لا يرد على الرمي لأنه بنى اشكاله على التصحيح الاول فيكون القول بعدم جواز التيمم للصحة للبرد منسكلا على هذا التصحيح وان كان غير مشكل على التصحيح الآتي ولعل قصده منع اتجاها ما في الاسرار لان التصحيح الآتي هو المختار تأمل ثم ان كلامه يدل على انه على الاختيار الآتي لا يكون مانعا منسكلا وهو كذلك لأنه لم تنتقل الوظيفة الى التيمم بل الى المسح الا أننا نحتاج للفرق بين التيمم والمسح على الخفين هنا حيث لم يبح الاول لخوف البرد وأبج الثاني له مع أن كلامهما لا يباح الا للضرورة فالامر مشكل على الاختيار الآتي أيضا تأمل (قوله قلت وينبغي تقييده بما اذا لم تبلغ أقل من قدر الدرهم الخ) يعني اذا كان معه ماء يكفي لغسل بعض النجاسة لا يلزمه غسلها بل يصرفه للوضوء بشرط كون الباقي درهما فأكثر واذا كان الباقي أقل يلزمه الغسل والظاهر أن الباقي لو كان قدر الدرهم يكون كالوفاي أقل منه لعدم المنع في كل منهما من صحة الصلاة فيلزمه صرف الماء لازالة النجاسة تأمل (قول الشارح وقيد ابن الكمال عطش دوابه الخ) وكذا ازالة النجاسة بخلاف عطشه أو العجين فانهما غير مفقدين لان النفس تعافيه اهـ من السندي (قوله ولعل وجه الفرق أن الشراء وان كثر غنمه الخ) هذا الفرق ظاهر فيما اذا كان غنم المثل زائدا على الدرهم وقلنا بوجوب الشراء به لعدم عدده ائتلافه فيما اذا كان غنم المثل أقل من درهم وطلب رب الماء زيادة واحدة لا تبلغ الدرهم فانه لا يلزمه الشراء مع أنه يلزمه ادلاء الثوب اذا نقصت قيمته أقل من درهم مع تحقق الاتلاف المحض فيه دون الشراء بالزيادة الفاحشة على الوجه المذكور وقال السندي بعد ذكره عبارة المحشى لكن لا يخفى أن ماء الوضوء في الغالب لا يبلغ الادانقا أو أقل فاعتبار نقصان الدرهم من غنمه عملا معني له اهـ (قوله واذا جازله التيمم فيما اذا كان الخ) لعل الاولى أن يقول واذا جازله التيمم فيما اذا كان التين أكثر من قيمة الماء الخ كما عايناه ولم يظهر ما يصح عبارته (قوله أي وآلة الاستقاء) لعل الواو في قوله وآلة الاستقاء بمعنى أو اذا لا يظهر ابقاؤه على معناه ولا يكون موافقا لقواعدنا لا يجعلها بمعنى أو كما لا يخفى ثم رأيت في مختصر الروضة في مذهب الامام الشافعي مانعه ولو لم يجد ما يشده في الدلو الاثوابا أو أمكن تدليته البر ليتبل بعصره تعذر دلو أو لم يصل الا بشقة لزمه ان لم يزد نفسه على الاكثر من غنم الماء وأجرة الحبل اهـ ففانه أن الشرط في الوجوب أن لا يكون النقص زائدا على الاكثر من غنم الماء معا ولا على أحدهما الدائر وهذا هو الموافق لقواعد المذاهب لا ما نقله في التوشيح (قوله لكن يشك عليه ما في البدائع لومر الخ) عزاني الهندية ما في الفصولين لفصول العمادي وعزاني البدائع لسراج وقال وكذا اذا أتى بثرا وليس دلو ورشاه أو وجد ماء وهو يخاف على نفسه العطش لا ينتقض والاصل فيه أن كل مانع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا فلا كذا في البدائع اهـ فعلى هذا الأصل انما يكون اختلاف أسباب الرخصة مانعا من الاحتساب بالرخصة وتصير كأن لم تكن اذا وجد بعد وجود السبب الثاني ما يمنع التيمم ابتداء بقطع النظر عنها فعلى هذا يندفع الاشكال الذي ذكره فان وجود الماء الذي عليه السبع أو العذر لا يمنع التيمم ابتداء فلا يرفع بقاءه وان كان الخوف سببا آخر فوجوده كعدمه بخلاف مسألة الشارح فان وجود الماء ابتداء يمنع التيمم فينقذه

بقاء ولو بعد المرض ونحو ذلك يقال فيما ذكر في البحر والسبب الاول في مسألة البدائع الذي هو عدم الماء حقيقة وان كان غير السبب الثاني الذي هو عدم الماء معنى الا أنه لا يمنع التيمم ابتداء فكذا بقاء تأمل (قوله فيفيد أنه ركن) أي وهو كذلك وهذا موافق لما تقدم كتابته من أنه ركن ولما يأتي له قريبا من أن الاستيعاب من تمام الحقيقة بخلاف لما قدمه من أنه شرط (قوله والنسب على الصحيح) أي غير المسترسل كما في الوضوء (قوله ليست بضربة لازب) من اللزوب وهو الثبوت والصلوق والقسط وصار ضربة لازب أي لازما تابعا اهـ قاموس (قوله أي خلافا لابن شجاع) الذي تقدم أبو شجاع (قوله خزل رأسه ونوى التيمم جاز) الجواز مبني على قول من أخرج الضربة من معنى التيمم ومن قال بركبتها لا يمكنه القول بذلك اهـ سندی (قول المصنف أو ما نص) الخائض ان طهرت لدون عاداتها فوق الثلاث تغسل ان وجدت الماء أو تيمم وتصل وتقوم احتياطا لكن لا يحل وطؤها وان لدون عاداتها ودون الثلاث تنوضا أو تيمم وتصل في آخر الوقت وان تمام العشرة وجب عليها الاغتسال أو التيمم ويحل وطؤها قبلها وان لم ادها وهي أقل من عشرة تغسل أو تيمم وتصل ولا يحل وطؤها حتى تغسل أو تيمم أو يمضي عليها أدنى وقت صلاة كاملة اهـ سندی (قول المصنف ومعادن الخ) المتبادر من كلامه عطفه على ما لا يجوز التيمم به فيكون قوله في محالها بيان للموضع توهم الجواز لا الاحتراز والقصد بيان عدم الجواز بها نفسها والتفريع في قوله فيجوز الخ على مفهوم قوله بمعادن اشارة الى أن من قال بجواز التيمم بالمعادن ما دامت على الارض ولم يصنع شيئا منها وبعد السبل لا يجوز كالزبلي لم يرد الجواز بها نفسها بل بما عليها ويحتمل أن يكون العطف على ما يجوز به التيمم ويكون قصده بالتفريع اشارة الى أن الجواز في الحقيقة بما عليها لا بما نفسها تأمل (قوله هذا انما يظهر اذا كان الخ) قد يقال لم يرد أنها مسبوكا بترابها ما بل أراد ما اذا اختلط الفضة والذهب المسبوكا بتراب منفصل عنهما (قوله قال في البرهان ان رواية الحسن هنا أحسن لان مجرد الكراهة الخ) لعل وجه ظاهر الرواية أنه وان كان الموجود في التأخير مجرد الكراهة الا أنه لتعاقب حق الميت بالصلاة كتنفي مجرد الكراهة لجواز التيمم للولي ولم يتوقف على المحصر عن الماء وحيث اختلف الترجيح فالمصير الى ظاهر الرواية هو المعمول به تأمل (قول الشارح أي كل تكبيراتها) هذا انما يظهر على قولهما من أن المسبوك اذا جاء بعد الرابعة فاته الصلاة لا على قول الثاني من أنه يدخل لبقاء الحرمة وعلى قوله الفتوى كما يأتي في الجائز (قوله وهو محمول على ما اذا خاف خروج الوقت اذا ذهب الخ) فيه أنه اذا خاف خروجه تيمم اجامعا كما هو صريح القهستاني وغيره وموضوع الخلاف ما اذا لم يخف خروجه ولا الادراك لانه اذا خاف خروجه تيمم اجامعا واذا جازا ادراك الامام لا يباح له التيمم اجامعا نعم في البحر اختلف المشايخ أي في أصل المسئلة فهم على أن الخلاف اختلاف عصر وزمان فكان في زمنه جبانة الكوفة بعيدة لو انصرف للوضوء زالت الشمس فخوف القوت قائم وفي زمنه ما جبانة بغداد قريبة فأقتبأ على وفق زمنهما ومنهم من جعله برهانيا ابتداء فافهم ما نظر الى أن الاحق يصلي بعد فراغ الامام فلا قوت وأبو حنيفة نظر الى أن الخوف باق لانه يوم زجه فيعتربه عارض يفد صلاته من رد سلام أو تهنئة ومنهم من جعله مبنيا على مسألة أخرى وهي أن من أفسد صلاة العبد لا قضاء عليه عنده فيفوت لا الى بدل وعندنا عليه القضاء فيفوت الى بدل والاصح أنه لا يجب عليه القضاء عند الكل اهـ بجزا اختصار (قوله فينبغي العمل به احتياطا الخ) لكن قد يقال ان الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما العمل بالقول الصحيح بالنسبة الى المقلد وبصلاته بالتيمم لانه يكون مصليا

بدون طهارة على القول الصحيح وهو وان لم يكفر بذلك لكونه مصليا بطهارة في الجملة فقد قيل بصحتها
 لكنه امر قبيح فلم يكن أخذ بأقوى الدليلين ولانه اذا عارض جلب المصلحة ودفع المفسدة قد دفع
 المفسدة أولى وصلاته بالتيمم جلب مصلحة إقامة الصلاة في وقتها وتركه دفع مفسدة الصلاة بدون طهارة
 فيكون أولى سندی عن الرحى (قوله وفيه مخالفة لما عراه اليه الشارح من وجهين الخ) تندفع
 المخالفة في الوجه الأول بان المراد بالذراع ما كان فيه اصبع قائمة عند كل قبضة وهو عين الخطوة كما تقدم
 له نظيره في أول الباب وفي الوجه الثاني بان المراد عين الطريق وبساره لا عين فاقدم الماء وبساره
 فهو مساو لقوله من كل جانب ولما في الحقائق وجبته لا يستقيم ما ذكره الشيخ اسمعيل عن البرجندی
 ولا وجه لعدم وجوب طلبه أمامه أو خلفه اذا ظن قربه فيه والمقصود طلبه غلوة من كل جانب ظن قربه
 فيه لانه يجب طلبه من كل الجهات اذا ظن القرب في جهة تأمل (قوله لكن في البحر عن السراج
 ولو تيمم من غير طلب وكان الطلب واجبا الخ) يحمل ما في الترح على ما اذا لم يجب الطلب بان غلب على ظنه
 المنع وعدم الاخبار بترفع المخالفة بين ما في الترح وبين ما في السراج (قوله والا فرب أن يقال
 ان كل وضوء الخ) لكن على هذا الجواب يحتاج للفرق بين نية الطهارة ونية التيمم حيث صح التيمم بنية
 الطهارة لانية التيمم مع أن من الطهارة ما لا يستباح به الصلاة كالوتيمم لحوف فوت جنازة أو عید فاته
 لا شئ في تحققها مع عدم استحابة الصلاة بها (قوله محمول على ما اذا تضمن التأخير فضيلة والا الخ)
 عبارة البحر فضيلة كتكثير الجماعة لانه اذا لم يتضمن ذلك لم يكن للتأخير فائدة الخ فقوله والا الخ أي بان لم
 يتضمن الخ (قوله وتجنب عن الخلاف) أي خلاف زفر (قوله وعليه فيشكل قولهم سواء كان
 مسافرا أو مقبلا) وجه الاشكال أن من في العمران صار على ما قرره كناية عن كان في بيوت المدر
 أو الاخبية ومن كان بقرب العمران فيكون من ليس فيه منحصرا في المسافر وحينئذ يشكل التعميم
 السابق وانت خبير بأنه ما زال شاملا للقيم فان من خرج من مصر لا قل من مسافة القصر مع عدم القرب
 منه يصدق عليه أنه ليس في العمران ولا في الاخبية ولا في قرية وأنه مقیم (قوله لانه كان عالما به وظهر
 خطأ الظن) أي والعلم لا يبطل بالظن بخلاف التبان لانه من أضداد العلم (قوله ووفق في شرح المنية
 الكبير بان الحسن الخ) على هذا التوفيق يندفع التنافي بين ما في المبسوط من نسبة عدم الجواز للحسن
 وما في الهداية من نسبته للإمام ثم ان التوفيق الذي ذكره الجصاص لا يتأتى في عبارة الهداية والمبسوط
 فانهم باصبر بحثان في الخلاف خصوصاً مع تعليل المبسوط للحسن بأن في سؤاله مذلة وفي القهستاني عن
 المحيط ان ظنه أي الاعطاء وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في الخالتين اه فلا يتأتى
 التوفيق المذكور بين رواية الحسن القائلة بعدم الوجوب مطلقا وبين رواية الوجوب تأمل (قوله وقد
 يقال أراد بالرفيق من معه من أهل القافلة الخ) لو حذف قوله من أهل القافلة لزم الجواب وبدونه
 لا يندفع اليراد (قوله فعلى ما سبق) أي من جواز صلاته على ما في الهداية وعدم جوازها على
 ما في المبسوط كما في البحر (قوله وقد نقل الوجوب في النهر عن المعراج) عبارة النهر واذوجب
 طلب الماء على الظاهر وجب طلب الدلو والرشاء كما في المعراج ولو قال حتى استقي نبت الانتظار عند
 الامام ما لم يخش خروج الوقت وعندهما ينتظر وان خاف الخروج لكن لا يجب كما في الفتح وغيره اه فانت
 ترى أن الوجوب في عبارة المعراج انما هو لطلب الدلو وعدمه انما هو للانتظار لخروج الوقت أي أنهما
 وان قال بالانتظار وان خرج الوقت لا يقولان انه واجب والامام قال بنده أيضا ما لم يخش خروج الوقت



مع أن ما في الفتح لا يفيد ذلك ونصه القدرة على الماء ملكه أو ملك بئله اذا كان يباع أو الاباحه أما ملك
 الرفيق فلا لان ملكه حازر فثبت العجز وعند الجصاص لا خلاف بينهم فراه اذا غلب على ظنه منعه
 ومرادهما اذا ظن عدم المنع لثبوت القدرة بالاباحه في الماء لا في غيره عنده فلو قال انتظر حتى أفرغ
 وأعطيت الماء وجب الانتظار وان خاف الفوات وأما في غير الماء فكذلك عندهما وعند لا فلو مع رفيقه دلو
 وليس معه له أن يتيمم قبل أن يسأله عنده ولو سأله فقال انتظر حتى استقي استحب انتظاره عنده
 ما لم يخف الفوات وعندهما ينتظر وان خرج الوقت وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب اه
 (قوله استدر الخ) فيه أن التفصيل في كلام المحيط عام للماء والة فهو استدراك على كلام
 المصنف الذي موضوعه الماء وعلى ما بناء عليه وهو الة فتأخيره عنهما هو الا فني تأمل (قوله كذا رأيت
 بخط الشارح) قصد بما ذكره وصف المعرف بالنكرة لان إضافة اسم الفاعل لا تفيد تعريفا
 (قوله وفيه أنه يلزم التصرف الخ) فيه أنه اذا كانت ملك الغير ويعلم أنه لا يرضى بما ذكره لا يمكنه
 شرعا فهو داخل تحت قوله ولا يمكنه اخراج الخ (قوله قال ط ولا يقرأ) أما اذا كان جنبا فظاهر
 واذا كان محمدا فلكراهة القراءة في المحل النجس (قوله لينظر الفرق بينه وبين فاقد الطهورين الخ)
 لعل الفرق قيام محل الوضوء في فاقد الطهورين فلا يسقط فرض الوضوء لقيام محله بخلاف مقطوع اليدين
 الخ فان أغلب المحل زال بالكلية فسقط فرض الوضوء لفوات محله تأمل ثم رأيت في السندی ما نصه لان
 فاقد الطهورين يرجو اندالك المطهر بعد ذلك وهذا أعضاؤه لا تعود الا في اليوم الموعود فلا تكلف عليه
 اه ومعلوم أن لا كتر حكم الكل تأمل (قوله وقال ابن الفضل بالعكس فيهما) وجهه أن المسبل
 للشرب لو توضأ به يرتفع الحدث به مع بقاءه فيحصل الغرضان بخلاف ما سبل للوضوء فانه يغني بشره
 (قوله لان الجنابة أغلظ من الحدث الخ) ووجه تقديمه على الميت أن مصلحته نفسه مقدمة على مصلحة غيره
 على ما في السندی وقال ط لعل أولويته عليه بسبب أنه يؤدي ما كلفه من صلاة وغيرها فاحتياجه
 اليه أكثر من الميت وأما أولويته على الحائض فلانه لو اغتسل وتيمم جازا فقد أوهاه اتفاقا وبالعكس
 لا تصلح اماما وفي اقتدائها به خلاف محمدي حيث قال لا يصح اقتداء المقتسل بالتيمم اه سندی (قوله
 فيساوي التعبير بنافض الاصل كما في البحر الخ) قال في البحر وما وقع في شرح النفاية من أن الاحسن
 أن يقال وينقضه نافض الأصل وضوءه كان أو غسلا فغير مسلم لان من المعلوم أن كل شئ تنقض الغسل
 نقض الوضوء فالعبارتان على سواء اه هذه عبارته واعترضه في المنع عما نقله المحشي وقد يجاب
 عنه بأن هذه الصورة التي أوردناها عليه في المنع تحقق فيها النقض للتيمم باعتبار أنه صار محدثا فيلزمه الطهارة
 للحدث وان بقي باعتبار الجنابة فقد تحقق في الجملة والنقض في الجسم فك تأليفه وفي غيره ارجحه عن
 المقصود منه كما تقدم ولا شك أنه بالبول في هذه الصورة يكون قد أخرج التيمم عن المقصود حيث امتنع
 عليه الصلاة والمس ونحوهما وان لم يمنع عليه التلاوة مثلا وقد كان القصد به ابتداء استحابة جميع
 ما لا يحل الا بالطهارة فبامتناع البعض عليه يكون قد أخرج عما هو المقصود منه بالنسبة له فلعن هذا
 مراد صاحب البحر فتأمل (قول الشارح ولو غسلا) أتى بهذه المبالغة لدفع توهم أن المراد بالاصل
 الوضوء حتى يكون موافقا للكثر (قوله فالتيمم للجنابة بالاتفاق) ليس معطوفا على الوضوء بل هو مبتدأ
 وما بعده خبره والا يكون مشكلا اذا لا يجب التيمم بعد الوضوء تأمل (قوله ان مع في قوله مع الجنابة بمعنى
 بعد) وقال السندی يمكن أن يقال ان مع في كلام صدر الشريعة على حقيقتها وذلك في صورة ما لو

اغتسل الجنب وبقى في عضو من أعضائه لمعة وفي الماء الجنابة فتيمم لها ثم أحدث حدثا وجب الوضوء وتيمم له فوجد ماء يكفي للوضوء لا لامة فتيمم به باقي وعليه الوضوء في هذه الصورة يتصور وجود الحدث مع الجنابة وهذا الحدث يوجب الوضوء بسبب وجود الماء الكافي له اه فتأمل (قوله الخامس أن يكفي أحدهما بفرده الخ) المتعين حل كلام الشارح على الوجه الخامس لا الثالث كما فعله المحشي إذا المقصود أن الماء الذي وجدته إذا كان كافيا للطهارة إلا أنه مشغول بحاجة التي منها غسل المعة لا ينتفع به تيمم الحدث لوجوب صرفه للمعة لأنه مجرد رؤيته عارضا والجنابة أغلظ من الحدث فصار معدوما في حق تيمم الحدث بخلاف ما لو وجد ماء يكفيها فقط فإنه ينتقض تيمم الجنابة لوجود الماء الكافي لها بغسل المعة السابقة لا تيمم الحدث لعدم وجود ماء يكفيها (قوله فيغسل به المعة ولا ينتقض تيمم الحدث عند أبي يوسف) وجه قول أبي يوسف أن هذا الماء مستحق الصرف إلى المعة لأن الجنابة أغلظ فصار معدوما في حق تيمم الحدث ووجه قول محمد أن وجوب صرفه للجنابة لا ينافي قدرته على صرفه للحدث ولذا لو صرفه للوضوء جاز وتيمم للجنابة اتفاقا اه من شرح المنبع بالمعنى (قوله وقد اعترض بهذا في البحر تبعا للحلية على قولهم الخ) نحو ما ذكره في السراج ذكره في المنبع شرح الجمع قاله ذكر أن المحدث لو كان على نوبه نجس أكثر من قدر الدرهم ومعه ماء يكفي لأحدهما غسل الثوب وتيمم للحدث وهو ظاهر الرواية وه قال عامة العلماء وروى الحسن عن أبي يوسف أنه يتوضأ به لأن الحدث أغلظ النجاسة بدليل جواز الصلاة مع النجاسة للضرورة بخلاف الحدث ووجه ظاهر الرواية أن الصرف إلى النجاسة يجعله مصليا بطهارتين حقيقة وحكمة فكان أولى من الصلاة بطهارة واحدة ويجب أن يغسل نوبه ثم تيمم ولو عكس لا بد من إعادة التيمم لأنه تيمم مع وجود الماء بخلاف المسئلة الأولى على قول أبي يوسف لأنه لو توضأ بذلك الماء لم تجزئه الصلاة لأنه عارضا برونه هذا الماء اه فتأمل (قوله وبه يعلم ما في كلام الشارح فكان الصواب الخ) قد يقال إذا انقضت مرور النعاس المذكور يكون ناقضا في النائم المتمكن بالأولى وإذا كان من مرور النائم الغير المتمكن التيمم عن جنابه ناقضا يكون ناقضا بالأولى إذا كان متمكنا وإذا كان من مرور التيمم عن جنابه الغير المتمكن ناقضا يكون مرورا ناعسا ناقضا بالأولى فاسكت عنه ما خوذ من كلامه بالأولى تأمل (قوله ونقل في الشربلالية عن البرهان موافقة ابن الهمام ثم أجاب عنه فراجعها) نص ما أجاب به الشربلالي قلت لكن ربما يفرق للإمام بينهما بأن النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء نادر خصوصا على وجه لا تتخلله البقطة المشعة بالماء فلم يعتبر نومه بفعل كاليقظان حكما وأولان التقصير منه ولا كذلك الذي لم يعلم بالماء وهو قريب منه يؤيده قول الهداية والنائم قادر تقديره عند أبي حنيفة اه ونحوه في الكفاية حيث قال المسئلة متصورة فيما إذا مر نائم على الماء ما شيا أو راكب على الدابة وهي تسير والنوم حالة المشي والسير نادر خصوصا على وجه لا تتخلله البقطة المشعة بالماء وكذا الغالب أن يكون مع الرفقة ويشعره بوجود الماء ولما كان الماء أعز شي في السفر يتكلمون بوجوده ويبادرون إلى إحرازه في الأواني ويحیی منهم أفعال تنبهه لا محالة إذا النوم في حالة السفر في غاية الخفة (قوله وهذا يدل الخ) أي من صدر عبارة العيون (قوله لكن يرد على الشارح أنه جعل حكم المساواة الخ) مراده أن ما ذكره المصنف إنما هو حكم مسئلة الغسل الغير المنصوص عليها لا مسئلة الوضوء التي نص عليها في العيون مع أن الشارح حل كلامه على الوضوء فالنائب حينئذ للشارح جملة على الغسل ثم ذكر نص المذهب في الوضوء لكن ذكر مسكين حكم ما إذا كان جنبا أكثر جرح أو جميع كاذره المؤلف ثم ذكر

الاختلاف فيما إذا كان التصف صحيحا والتصف جرحا وإن الأصح التيمم ولا يستعمل الماء وإن الحكم في المحدث كذلك كما في المحيط والذخيرة والخلاصة اه وذكره في الخاتمة أيضا كذلك ثم قال وكذا إذا كان محدثا بجرأحات فإن كان أكثر أعضاء الوضوء جرحا تيمم ولم يستعمل الماء وإن كان أكثر أعضائه صحيحا غسل الصحيح ومسح الجريح وإن استوى تكلموا فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لأنه أحوط اه فالأخوذ من عبارة مسكين أن حكم التساوي في الحدث هو التيمم ومن الخاتمة أنه الجمع وهذا ما فهمه الشارح منها وهذا الاشتراك فيكون المذكور في المتن حكم الحدث في الاستواء أيضا على أحد الصحيحين والمذكور في العيون تصحيح آخر وحينئذ فالأصوب جعل المتن شاملا للحدث أيضا بدون إخراجها عن ظاهره إذا ادعى له فتأمل (قوله والمبتغي الخ) نص عبارة المبتغي بيده قروح بضره الماء دون سائر جسده تيمم إذا لم يجد من يغسل وجهه وقيل بتيمم مطلقا اه (قوله لأن ذلك ينحصر في عدد كالحيض مع الصلاة الخ) لا يظهر هذا وما بعده بل هو من المعاقبة من الطرفين فإن الحيض متى وجد لا توجد الصلاة وكذا العكس تأمل ويظهر أن المراد أن وجود الصلاة لا يمنع وجود الحيض بل يتحقق الحيض أثناء الصلاة فيفسدها ولا تتحقق أثناءه بخلاف الحيض مع الجبل مثلا (قوله في لزوم أحد الخصمين البيه الخ) اذ لزوم البيه على المدعي عند القدرة عليها ولزوم البيه على المدعي عليه عند العجز عنها (قوله فيتصور فيما إذا ادعى الخ) أي لافي عكس هذه الصورة والله أعلم

(باب المسح على الخفين)

(قوله وهذا) أي الاختلاف السابق (قوله الأولى ذكره عند الكلام على الشرط الأول الخ) لعل وجه ذكره هنا أنه لا ينافي رؤيته رجله من أعلاه الأمام كونه واسعا الذي الكلام فيه (قول الشارح ينبغي أن يصير آغا) قال في الشربلالية في تأنيبه نظر لا يخفى (قوله أي بناء على جعله المشهور قسما الخ) في القهستاني أنه ثابت بأثر قربة من التواتر وقالوا على قياس قول أبي يوسف يكفر جاحده لذلك اه بفعل علة الكفار عنده أن الآثار فيه قربة من التواتر لا كون المشهور قسما من التواتر (قوله وكان الإمام توقف في إفادته ذلك أول ثبت عنده الخ) الأصوب في وجه عدم الكفار عنده هو أن وقوع الخلاف فيه في الصدر الأول وإن ثبت الرجوع عنه بوجه شبهة دارنة للكفر وإن كان منكرا للجمع عليه والثابت بالتواتر كافر وأبو يوسف لم يعتبر شبهة حيث ثبت الرجوع عنه ولا يلحق جعل الكفار على قوله مبني على جعله المشهور قسما من التواتر لما نقله عن الصحابي من أن الحق عدم الكفار بانكار المشهور الخ تأمل (قوله أي لا يلزم أن يجعل له صورة الخ) وقال عبد الحليم أي لا يلزم تصويره بصورة معينة اه أي أنه لا يحتاج إلى التصوير لأنه نفي التصور العقلي وحينئذ لا يرد ما في الشرح عن القهستاني تأمل (قوله لا يشف الجوب الماء إلى نفسه) أي ماء المسح لأماء الغسل كافي الامداد (قوله وفي حاشية أخرى جلبي على صدر الشريعة أن التقيد بالخفين الخ) في حاشية عبد الحليم ما يفيد اشتراط الثخانة في المنعدين لافي المجلدين وعبارته ذكر المصنف الجوبين ثلاثة أحوال يجوز المسح عليهم ما فيها وقدم الأولى لكونها مختلفة فإيهافي الأصل فكان تقديمها أنسب وذكر الثانية لاشتراط الثخانة فيها أيضا لكن جواز المسح فيها متفق عليه أولا وآخرا وذكر الثالثة لأن الجوب أعظم من كونه ثخيناً ولا فعل أن لا ذكر كل فائدة ولزمتها كنية كالأخفى (قوله أقول بل هو مأخوذ من كلام المصنف) أي حكم المسئلة في ذاته وإن كان مخالفا لما

قال في حاشية صدر الشريعة (قول صلى الله عليه وسلم) أي والعصر بعده قبل وقت الحدث (قول) ولا شك أن الخلف كم متصل لعل حقه لأن خرق الخلف كم متصل فإن المتصف بالكثرة أو الكبر الخرق لا الخلف أو أن الكلام على تقدير مضاف (قول الرغ) هو المفصل بين الساق والقدم قاموس (قول) إلا أن يجاب عن الاشكال بأنهم بنوا ذلك الخ لا يستقيم هذا الجواب فإنا إذا لم نصح منه التيمم للوضوء نلزمه بغسل أعضائه جميعا ولا نكتفي منه بجمع خفيه بل الصواب في الجواب عن الاشكال أن تصور عمال الوضوء أعضاء مسخن وفي قبل غسل رجله وخاف ذهابهما من استعمال الماء البارد (قول) لكن علمت الفرق بينهما وهو أنه يلزم الخ قد علمت ما في الفرق المذكور وأن من قال بعدم التيمم لخوف البرد إنما قال به لعدم تحققه وأنه مجرد توهم فيلزمه أن يقول بغسل الرجلين لا بالتيمم ولا ببقاء طاهرتيها تأمل (قول) أي فلا ينافي قوله ولا عبرة بخروج عقبه الخ فيه أن ما ذكره المصنف قول أبي يوسف وماروى قول الامام كما هو صريح شرح الوفاية للشمسي ومحمد يعتبر للحكمة المسح بقاء مقدار ما يجوز المسح عليه وهو ثلاث أصابع فلا عبرة بخروج أكثر العقب ولو بنية التزغ على قول أبي يوسف الذي منى عليه المصنف تأمل من السندي (قول السارح) وكذا القهستاني لكن باختصار عبارة القهستاني وناقضه خروج العقب إلى الساق أي ساق الخلف ويحتمل أن يراد أكثر القدم بعلاقة الجزئية فان خلاصة المتداولات أن خروج القدم ناقض بلا خلاف وأما خروج أكثرها ونصفها أو كل العقب أو بعضها أو قدر ثلاث أصابع من ظهر القدم ففيه خلاف والصحيح هو الأول كافي الكافي وأكثر المشايخ على الأخير وهذا كله إذا بدله أن ينزع الخلف فخره أما إذا زال أسعفة أو غيرها فلا تنقض بالاجماع لذا في النهاية فتوهم بعضهم أن قوله وهذا كله الخ راجع للخلاف المذكور فكأنه قال محل هذا الخلاف إذا بدله أن ينزع الخلف ولا شك أن هذا خرق للاجماع ولدفع هذا التوهم أشار السارح أن اسم الإشارة راجع للنقض بزوال العقب لا لجمع ما قبله حيث قال وماروى من النقض الخ وبعبارة النهاية صريحة في ذلك ونصها على ما في حاشية القهستاني قلت إنما يبطل مسح الخلف بزوال العقب عن مكانه إذا بدله نزع الخلف فخره لا تنزع حتى زال عقبه فإما إذا زال عقبه باعتبار سرعة الخلف أو لمعنى آخر وليس من نية نزع الخلف لا يبطل المسح اجماعا اهـ وحينئذ تبين لك أن نسبة القهستاني للوهم ليس لايهاهم كلامه النقض بمجرد التحريك فان في صدر كلامه ما يدفعه بل لأن كلامه يوهم أن خروج القدم ونحوه مما ذكر لا ينقض الا اذا كان بفعله وبعبارة السارح في شرح الملتقى وقيد بنية التزغ فان لم ينوفلتنقض بالاجماع ولذا عبر في المجمع بالانحراج كما يعلم من البرجندی معزى بالنهاية وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم بعضهم أنه خرق الاجماع وليس كذلك الخ وليس فيها ما يدل على رجوع الضمير في انه لما روى (قول) يلزم منه القول بالنقض الخ) هذه الملازمة ممنوعة (قول) تمة الخ في الهندية معزى بالسراج والظهيرية ولو توضحا ور بط الجبيرة ومسح عليها وغسل رجله ولبس الخفين ثم أحدث بتوضا ومسح على الجباير والخفين وان برئت الجراحة قبل أن تنقض الطهارة التي لبس عليها الخلف فانه يغسل ذلك ويمسح على الخفين وان برئت بعد أن انتقضت تلك الطهارة فعليه نزع الخلف اهـ واعلم أن الفرق الذي ذكره المحشي لا يظهر فارقا بين المستثنين فان ظهور الحدث السابق بالبرء متحقق فيهما ولذا لم يمسح موضع الجباير فيهما بل الفرق هو أنه في الأولى تبين بحدوثه قبل البرء أن اللبس لم يكن على طهارة تامة وفي الثانية تبين أنه على طهارة تامة وقت الحدث وحينئذ فالمانع منه في الأولى في التارخية عدم وجود شرطه فلا يمسح عد

مطلب مسألة عجبية

ما ذكر من النواقض تأمل (قول) ثم تخفف أي ثم أحدث (قول) وفيه مسألة عجبية وهي ما لو سافر فلما دخل في الصلاة سبقه حدث فعاد إلى مصره للوضوء فتمت مدة الإقامة قبل العود إلى مصلاته فسدت قياسا لانتضاها في الصلاة لا استحسانا ولو لم يتم حتى عاد فلا كلام في انتقال مدته إلى السفر لكنه يتم الصلاة هنا وهي عجبية حيث عدم مسافر في حق المسح مقيما في حق الاتمام اهـ لكن في الجرح قد علمت أن الصحيح بطلان الصلاة (قول) معناه عدم جواز الترك الخ لكن بعد اذ اذاعة هذا المعنى أن القول بالوجوب عند الكل مقابل لما قبله من القول بالوجوب عنده والفرضية عنده ما وعلى ما قاله المحشي يكون هذا القيل عين القيل الأخير وحينئذ لا يصح مقابلة به وظاهر المقابلة يقضى بأنهم أقولان مختلفان لكن قد يقال يكفي احصائها المغايرة الصورية وكان قائلا صدر منه العبارة الأخيرة وقائلا صدر منه ما قبلها فجمع بينهما باعتبار ظاهر المخالفة تأمل ثم ان ما في شرح المجمع انما أفاد أن الفتوى على الوجوب بالمعنى الذي بينته المحشي وليس في هذا تصحيح قوله ما بالفرضية وان الفتوى عليه وما في المحيط وغيره لم يصح قول الامام بالوجوب انما صح انه واجب عنده نعم ما في العيون فيه تصحيح قولهما وأن الفتوى عليه (قول) ولم يظهر لي وجه هذا التفريق هنا) قد يقال انه مفرغ على قوله لأنه كالفعل لان اعتباره كالفعل ينفي ضعفه فيفيد صحة امامته الاصحاء فصح تقريره عليه (قول) وعن الثاني انه يجب المسح على العصاة الباقية وجهه أنها بمنزلة خف فوق خف (قول السارح بل خفيه) يعني لو مسح على الجبيرة وغسل العجبة ثم تخفف ثم أحدث جازله المسح عليهما لان الرجلين مغسولتان احدهما حقيقة والاخرى حكما (قول) وهو أنه ليس خلفا عن غسل ما تحتها ولا بدلا أي ليس بدلا لمقابل بدلا بعض أحكام الخلف كافي السندي تأمل

باب الحيض

(قول) والاصل يطلق على الكثير الغالب فعلى هذا يكون العطف من عطف المرادف ويحتمل أن يكون المراد بالاصل ما كان حدوته بدون عارض فيكون عطف مغاير اذا تنفاس لعارض الولادة والاستحاضة لعارض المرض (قول) قيل ولا أثر لهذا الاختلاف قد يقال يظهرها في الايمان فيما لو قال بعد الانقطاع ان كنت حائضا فعبدي حر يعتق على أنه من الاحداث لا على أنه من الانحباس (قول) على طريق الاستخدام قهستاني) عبارته وأقله أي أقل الحيض أو مدة أقله أو أقل المدة من الحيض على طريق الاستخدام ثلاثة أيام بالنصب على الطريقة على الأول والرفع على الجبيرة على غيره اهـ واعلم ان أقل وأكثر بعض ما يضاف اليه ولا يخفى أنه على الأول يصح أن يقال أقل الحيض بمعنى المانعة أو الدم كائن في ثلاثة أيام بالازم لدعوى الاستخدام وكذا على الثاني والثالث يقال مدة أقله أو أقل مدته بالمعنى المذكور ثلاثة أيام نعم على الاحتمال الأول اذا قرئ ثلاثة بالرفع احتج للاستخدام اذا الثلاثة ليست حيزا بالمعنى المذكور بل بمعنى المدة تأمل (قول) حق العبارة أن يقال الخ لم يظهر ما يوجب فساد عبارته بل هي مستقيمة مساوية لما قاله المحشي اذا قلنا تحقق قولك بعد خروج أقل الولد تحقق قولك قبل خروج أكثر الولد والنفاس ما يخرج عقب أكثر الولد (قول) فتتقضى عدتها بتسعة عشر شهرا الخ) لاحتمال أن الطلاق كان بعد ساعة فلا تحسب تلك الحيضة وذلك عشرة أيام الاساعة ثم تحتاج إلى ثلاثة أطهار وثلاث حيض (قول) والظاهر أن حكمها في الاستمرار حكم المستدأة لم يظهر لي وجه ما استظهره ثم ظهر أن مراده بالبثية أن من لها طهر صحيح فقط فهذه حيث رأته صحيحا يكون حكمها

حكم من لها طهر صحيح فقط ويكون طهرها في زمن الاستبراء خمسة عشر وحيضها عشرة (قوله أو آخره) أي أو وسطه (قول الشارح أربعة عشر) ثم لا يجوز بها في أحد عشر اهـ من شرح البركوية (قوله لو اتقى مفت بنى من هذه الأقوال في مواضع الضرورة الخ) أي بان طالت عدتها فاعلمت فرجها بدوا حتى رأت صفرة مثلاً فهي حيض وإن لم يكن في أيام حيضها (قول الشارح قيل هو نقي الخ) عبر عنه بقيل إشارة إلى ضعفه والراجح أنه عبارة عن انقطاع الدم واللونه بالكلية (قوله واستظهر في الشهر الثاني) عبارته مقتضى النظر أن يقال بحرمة مباشرتها حيث كانت عباين سرتها وركبتها لا ما إذا كانت عباين سرتها وركبتها كما إذا وضعت يدها على فرجها (قول الشارح لدون أقله) يعني لم يبلغ ثلاثة أيام سدى (قوله قلت قد يفرق بين تحقق الحيض وعدمه) التعليل الآتي من أن العود في العادة غالب يفيد عدم الفرق مع أن الأصل أن الدم دم حيض (قوله لأنه لا اغتسال عليها لعدم الخطأ) ظاهر على القول بأن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة فعلاً وظاهراً أن على مقابله يكون حكم الكتابية كالسلمة ولذا قال الحوى عقب قول الانبياء وإذا انقطع دم الكتابية لأقل من عشرة حل وطؤها مجزئاً لا انقطاع ولا يتوقف على الغسل لأنها ليست من أهل ما نصه بناء على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع في الفعل (قوله ولعل وجه شرطهم الصلاة به الخ) وقال الرحمن وجه انتظار الغسل في حل الوطء أن زمن الغسل من الحيض قبل العشرة فلو وطئها قبله كان وطئاً في الحيض وكذا لو تيمم لا يحل وطؤها لأنها لو وجدت الماء بعد ذلك بطل تيممها ويجب عليها الغسل فيكون وطئها في حال الحيض بخلاف ما إذا صلت بذلك التيمم فإن حكم الشارع بجمعة تيممها حكم بخروجها من الحيض اهـ سدى (قوله بحر عن المجتبى) نحوه في الكفاية وعزاه للمصنف وعبارتها لكن ما قاله في حق القربان وانقطاع الرجعة والتزوج بأسرها في جميع الأحكام ألا ترى إذا طهرت عند غيبوبة الخ (قوله) وأما في حق بقية الأحكام فلا يشترط الغسل الخ) ما قاله محل نظر وتأمل فإنه لم يظهر فرق بين الصلاة والصوم وبين القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج فأننا لا نحكم بطهرها فيما ذكر إلا بأحد أشياء الانقطاع عشرة أو صيرورة الصلاة ديناً في ذمتها أو الاغتسال أو التيمم بغيره نعم إذا انقطع لعشرة لا يجب عليها القضاء إلا إذا أدركت من التيمم كما ذكره الشارح وفي الصوم إذا انقطع لأكثره قبل الفجر ساعة ولو قلت يجزئها الصوم ويجب عليها القضاء وإذا كان مع الفجر أو بعده فلا وذ كفي العناية إذا كان دون العشرة فإن فيه مدة الاغتسال من جهلة حيضها فلا بد أن تدرك من الوقت مقدار ما يمكنها أن تغتسل فيه وتحرم للصلاة لتصير مذكورة الجز من الوقت بعد الطهارة يجب عليها قضاء تلك الصلاة اهـ وقال الزيلعي قوله أدنى وقت صلاة وهو ما إذا أدركت من الوقت بقدر أن تقدر على الاغتسال والتيمم لان زمان الاغتسال هو زمان الحيض فلا تجب الصلاة في ذمتها ما لم تدرك قدر ذلك من الوقت الخ اهـ (قوله وهذا صريح في إفادة هذا الحكم لهذه المسئلة الخ) زاد الحوى في حاشية الانبياء من فن الفرق والجمع في المستنبات على ما نقله عنه السدى أن الغسل من الحيض فرض بالكتاب وأما النفاس فلا بل بالإجماع ومستحل الوطء فيه فافرق على ما في البحر والنفاس حكم المريضة مرض الموت وبرعاتها من الثلث وضوء الحائض مستحب لان الحيض يكثر فتتسى العبادة ولو كان حدها الجلود هي نفسها لا تحذف حتى تخرج من نفاسها بخلاف الحيض اهـ فعلى هذا يكون الخلاف في التكفير عما هو في وطء الحائض لا في النفاس تأمل (قوله ويؤيده ظاهر الأحاديث) أي حيث اقتصر فيها على تصدقه بما ذكر ولم ينص فيها على تصديقها أيضاً (قوله والاولى عدم ذكر هذا القيد الخ) قد يقال إن قصد المصنف بيان عدم

منع دم الاستحاضة للصلاة ونحوها لا بيان حكمه مطلقاً بل قوله لا يمنع صوما الخ وهذا انما يكون ينشبه بالعرف الدائم وقتاً كاملاً ولو حذف لفظة دائماً لاستقيم إطلاق قوله لا يمنع الخ والاحسن جعل قوله وقتاً كاملاً راجعاً إلى كل من المشبه والمشببه كما أن ضميراً لا يمنع راجع لكل منهما ويكون مفهومه أنه إذا لم يكن دم الاستحاضة وقتاً كاملاً يكون مانعاً للصلاة ونحوها تأمل (قوله وعليه فيع في الدم فيقال الخ) أو يكون تعريفه شرعاً هو تعريفه لغة (قول الشارح والافادات جرح الخ) قال الرحمن هذا ظاهر على قول أبي يوسف الذي جعل النفاس اسماً للدم وأما عند الإمام الذي يجعله نفس الولادة فينبغي أن تكون نفاساً عند مطلقاً اهـ سدى (قوله وأنه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة) وذلك أن السنة فحين أراد أن يطلقها أكثر من طلقه أن يفصل بحيضة والفصل بالنفاس لا يتصور لانقضاء العدة بالوضع والطلاق في النفاس يدعى كالحيض (قوله فإن لم يقع في زمان العادة نصاب انتقلت زماناً الخ) وذلك كما إذا كانت عادتها خمسة في أول الشهر فطهرت ختمتها أو ثلاثة أيام من أولها ثم رأت أحد عشر يوماً فحيضها خمسة من أول ما رأت اهـ شرح البركوى (قوله فإن كان الواقع) أي زمن العادة (قوله مساوياً لعادتها الخ) أي كالوطهرت ختمتها ورأت قبلها خمسة يوماً وبعد ما فمادت ما فمادت ختمتها حيضاً لو قوتها بين دمين ولا انتقال وقوله والانتقلت العادة عدداً الخ وذلك كالوطهرت يومين من أول ختمتها ثم رأت أحد عشر يوماً فالثلاثة من عادتها حيض اهـ منه (قوله فإن لم يتساوياً) أي العادة والمخالفة (قوله لكن يشك على ذلك قول الجراح) يمكن أن يقال إن مراد المصنف أنما هو تمام استبانة الخلق ولا ينافي هذا أن مبدأ الاستبانة يكون في أقل من ذلك وعلى هذا يكون لفظ الخلق المضاف للضمير مفرداً مضافاً في تأمل (قوله فائدة هذا الحكم الاعتداد بالشهر) الاظهر أن فائدة الحكم ارتفاع الخلاف في حد الأيام به إذا اعتداده بالشهر لا يتوقف على الحكم به (قوله لكن صرحوا بان ما فهم التام الخ) أي فقتضى ما صرحوا به أن لا يكون الزكام نافضاً بالاولى لانتعانه من الرأس الذي ليس محل النجاسة وانبعث الاول من الجوف الذي هو محلها لكن يفرق بينهما بأن الزكام خارج بعلة بخلاف ما فهم التام ولو متنا (قوله والنقطة) في القاموس النقطة ويكسر وكفرحة الجدرى والبنة (قوله البنة) خراج صغير قاموس (قول الشارح بان لا يجزئ في جميع وقتها الخ) يصلح تصويراً للاستيعاب بقسميه فلو أخرجه عن قوله ولو حكمه كان أنه لم يكن تصويراً له بقسميه الحقيقي والحكمي (قوله ثم ان انقطع في أثناء الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) أي لعدم الاستيعاب (قوله فإن لم يمكن التوفيق بحمله على ما في المتن الخ) أي بان يقيد قوله أن يصيبه مرة أخرى بالصلاة ووجه تأييد ما في الحلية لهذا التوفيق أنه قال إلى أن تصل وحكاية الإجماع في عبارة الرازي لعلمها بمبنيته على عدم اعتبار القول بعدم الوجوب أصلاً لضعفه (قوله بخلاف من لو استلقى لم يسل فإنه لا يصل مستلقياً) لان الصلاة كالأجوز مع الحدث الاضطروري لا يجوز مستلقياً إلا لها فاستويا وزجج الاداء لمناقضه من إحراز الأركان فتح (قول الشارح وبردة لا يبقى ذا عذر) في القهستاني عن الرازي لو لم يعالج مع القدرة عليه وصلى مع السيلان لم يجز اهـ وفي السراج لو كان في حلقه جرح إذا جدد سال وإذا لم يسل وهو يقدر على القيام والركوع والسجود فإنه يصلى قاعداً بالاعياء ومع هذا الوصل قائماً وركع وسجد جاز وكذا لو كان برجله جرح إذا قام سال وإذا قعد لم يسل أو كان إذا قام سلس بوله وإذا قعد استسلس أو كان شيخاً كبيراً إذا قام عجز عن القراءة وإذا قعد قرأ جازاً أن يصلى قاعداً في هذه المسائل وكذا المرأة إذا كان معها ثوب لا يستتر

جميع بدنها قائمة ويسترقاعدة جاز أن تصلي قاعدة وإن كان جرحه إذا قام وقعد سال وإذا استقر على قفاه لم يسئل فانه يصلي قائما ركع ويسجد اه سندی والله سبحانه أعلم

باب الانجاس

(قوله) ولا يسقط وجوب ازالته بعذر (أي مع قيام المحل فلا ينافي السقوط بعني عدم الافتراض ابتداء في المسئلة الآتية تأمل (قوله) وحاصله أن الانجاس ليس بجعل الخ) لكن مافي العباب مبني على بقاء لفظ نجس على مصدر يته فلا ينافي مافي الشرح من جعله جمعا لانه ناظر لما بعد جعله اسما ولا مانع من كلا النظرين تأمل (قوله) فلو قال المصنف رفع خبث الخ) قد يقال لم يقل رفع خبث لانه ربما يخفى معناه فيحتاج الى التفسير اه سندی (قوله) الا بالماء المطلق (أي لا بغيره من المائعات فلا ينافي أن محمد يقول بالطهارة بانقلاب العين على أن موضوع كلام الجواز ازالة النجاسة وانه لا يجوز الا بالماء المطلق وانقلاب العين ليس فيه ازالة النجاسة أصلا حتى يرد عليه بل فيه انقلاب عين من حقيقة الى حقيقة أخرى تأمل (قوله) وليصل فيهما) قال المصنف هكذا بخطه ولعله في أي الفعل وأجر لفظ الحديث اه ولفظ الحديث على مافي السندی تعلية بالنسبة (قوله الخ) هو امرار جرم على جرم صكا قاموس (قوله) لكنه قال بعده والا قرب الخ) الاحسن الرجوع لما في شرح المنية والنيابيع فانه صريح فيما قاله الشارح من التفصيل وما استدله في الحلبة من عبارات مشاهير الكتب لاثبات الكراهة التزمية يمكن ارجاعه لما قاله الشارح (قوله) لصغر عينه وضعف بصره قاموس (أي والخفش صغر العين وضعف البصر كما فيه أيضا (قوله) وهو متجه على القول بأنه لا يؤكل) وكذا على مقابله تأمل (قوله) والمراد ربع مادون الكعبين لا ما فوقهما الخ) الظاهر أن اعتبار قدر الربع عمادون الكعبين انما هو على مقابل القول باعتبار ربع جميع الثوب ولو كبير تأمل (قوله) لان المتن يقتضي نجاسته اء الخ) قال السندی التعبير بالعفو لوصورة النجاسة في دم السمك ولتولد العباب من اللحم نجس ولعدم الاتفاق على طهارتها وان كانت هي المذهب اه (قوله) وقول الخلاصة المار المختار أنه نجس إذا كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر) فيه انما اعتبر في الخلاصة الزيادة عن الدرهم لنجاسة الثوب لا لنجاسة الماء تأمل (قوله) لكن قد يفرق بينهما بان البول الخ) بالتأمل في هذا الفرق لم يظهر منه ما يفيد عدم صحة الحاق مسئلة البول المتصل بمسئلة الدهن تأمل (قوله) ولا ينفعه هذا التأويل (أي يحمل كلام القنينة على ما إذا كان الرش أكبر من رؤس الابر) (قوله) والا فلا ضرورة فيه أنهم اعتبروا أصل الضرورة للقول بالعفو ولا يشترط تحققها في كل شخص كما يعلم ذلك مما قالوه في المعفوات كالقول بالعفو عن الدرهم وعن الرشاش ونحوهما للضرورة فانهم لم يشترطوا تحققها في كل شخص (قوله) وأيضا فان الجاري فيه تفصيل وهو الخ) التفصيل الذي ذكره في الجاري لا يصلح دليلا لاولية ابقاء المستن على ظاهره فان مفاده أنه لو حمل على الجاري لا يصح اطلاق القول بالنجاسة لهذا التفصيل فيقال لو أتى على ظاهره من شموله الورد بضميه لا يصح الاطلاق بالنسبة لقسم الجاري الا أن يراد به ما قابل الجاري وعلى ارادة الجاري كما فعل الشارح لم تفت الإشارة لخلاف السافعي اذ مسئلة الخلاف تعلم بالاولى كما ذكره المحشي والتفصيل في الجاري قد نبه عليه الشارح مع حكاية الخلاف فيه فاصنعه الشارح أتم فائدة من ابقاء المتن على ظاهره (قوله) أما الثالث فهو نجس عنده الخ) أي ويحكم على الثوب بالطهارة بمجرد وضعه في الماء ولا ينجس الثوب بمخالطته الماء النجس للضرورة وفي السندی وأما الماء الثالث فهو

طاهر عندهما إذا انفصل أيضا لانه كان طاهرا وانفصل عن محل طاهر وعند أبي حنيفة نجس لان طهارته في المحل ضرورة تطهيره وقد زالت وانما حكم شرعا بطهارة المحل عند انفصاله ولا ضرورة في اعتبار الماء المنفصل طاهرا مع مخالطة النجس اه (قوله) أما على القول الثاني (أي القول بان قلب الحقائق غير ثابت (قوله) هذا سهو من الشارح الخ) القول بعدم وجوب الاعادة في الصورة المذكورة نقله في الخزانة حيث قال فلو صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر أن النجاسة في الطرف الآخر لا يجب عليه اعادة الصلاة فلو نقلها الشارح لكان أسلم اه سندی (قوله) لكن فيه نظر لانه يلزم عليه الخ) لا نظر فانه على جعل الدم الرقيق ونحوه من النجاسة الغير المرئية يكون تطهيرها بغلبة الظن طهارة محلها ولا يكون الا بعد زوال عينها وعلى التقدير بالثلاث لا بد من زوال الأثر أيضا في الدم المذكور ونحوه فان من قد ربحها انما قد ربحها ابتاعا للغالب وهذا من غير ما يأتي له تأمل (قوله) تبع الطهارة اليد الخ) عبارة ط كطهارة الخ (قوله) كما فسره في البحر والفتح) وفسر الاثر في المنبع بالطعم سندی (قوله) وظاهره الخ) أي المتن لا القهستاني فان فيه التصريح بقيد أن يشق الزوال (قوله) وجب زوال عينه وطعمه وريحه) انما يظهر على القول الثاني المذكور في المحيط في مسئلة غسل الثوب عن الخمر والا فلا يظهر فرق بين ربح الخمر والدم تأمل ثم ان مسئلة ذلك الميتة انما شرطها زوال الدسومة ولم يشترط زوال الريح فلا تصلح مخصصة لهذه المسئلة الا بالنسبة للدسومة (قوله) وأما حكم بيعها فينبغي جوازها) فيه أنها إذا كانت غير مائة المولد ولها دم سائل فهي نجسة لا يجوز بيعها لعدم جواز الانتفاع بها بخلاف السرقين وما بعده فانه يجوز الانتفاع به فيجوز بيعه (قوله) والفرق بين الوشمة وبين السن الخ) قال السندی لقائل أن يقول ان الدم السائل لا ينجس وان نجس ثمة فهو عين النجاسة أيضا وأما عدم وجوب غسل العين فيما لو اكتمل بكل نجس فلا مبرر من أحدهما أنه لم يكن عين النجاسة بل هو متنجس وثانيه ما أن غسل داخل العين واخراج السكك منه لا يخلو عن ضرر اه والظاهر أن الحديث المذكور لا دلالة له على شيء في مسئلتنا (قول الشارح بل يستصحب به في غير مسجد) أي بالدهن المتنجس لا بوطئ الميتة اه سندی وبه يستقيم كلام الشارح (قوله) وهذا شرطي غير البدن ونحوه الخ) لا حاجة الى ما ذكره فانه داخل تحت قول الشارح والا فيقطعها كما يأتي له والمراد بالشرب التام منه (قوله) المتخذ من البردى) بالفتح نبات قاموس (قوله) ويختلفه غيره مرارا بالجريات الخ) لا يظهر في مسئلة الغدير فانه لا جريان فيه ولذا لم يكف بمجرد الغمس فيه لتحصيل سنة التليث في الغسل كما تقدم فلا طهر ما يأتي عن السراج تأمل

(فصل في الاستنجاء)

(قوله) وأيضا فانه لا يشمل ما لو أصاب المخرج نجاسة الخ) فيه تأمل فان مافي المغرب كتعريف الشارح لم يقيد النجاسة بالخارجة منه تأمل (قوله) يحمل الاول على ما إذا لم يكن مستأجرا) أي وحمل مافي البحر على ما إذا لم يكن الجسد ارفيه ولم يكن مستأجرا (قوله) أول يكفوا بصرهم) أو بمعنى الواو فان ترك الاستنجاء انما هو فيها اذ لم يجسد سار مع عدم كف بصرهم تأمل (قوله) استدلال على سقوط اعتبار ما على المخرج الخ) لا يخفى أن مدخول لام التعليل هو الدليل فيكون الكلام مسوقا للاستدلال على عدم كراهة الصلاة معه بسقوط اعتبار ما على المخرج ففي كلامه قلب ويقال سقوط ما على المخرج يدل على عدم الكراهة ولو بدون استجمار مع أنه انما هو فيها اذ حصل الاستجمار (قول المصنف كما ذكره استقبال القبلة) قال في الهداية

ويكره استقبال القبلة بالفرج في بيت الخلاء لأنه عليه السلام نهى عن ذلك والاستدبار بكره في رواية لما فيه من ترك التعظيم ولا يكره في رواية لأن المستدبر فرجه غير مواز للقبلة وما يخطئ منه إلى الأرض بخلاف المستقبل لأن فرجه مواز لها وما يخطئ منه يخطئ إليها اه قال في العناية يعارض هذا ما جاء في حديث ابن عمر أنه عليه السلام قال لا تستقبلوا القبلة بغائط أو بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا أجيب بأنه محمول على أن المراجعة أهل المدينة لأنهم إذا استدبروها صاروا متوجهين إلى بيت المقدس فكان مكرها اه فعلى هذا الجواب يكره استقبال الحرم المدني أيضا وإن لم يكن متوجها نحو القبلة وكذا على ما علق به للرواية الأخرى من ترك التعظيم (قوله) وهذا يقتضي التحريم فليصر (قوله) ما سألني محمول على ما إذا اعتاد من الرجل إليها فلا تقبل شهادته لأن الصغيرة تكون كبيرة بالمداومة فلا ينافي ما هنا من كراهة التنزيه (قوله) ثم هذا يعني عنه ما قبله يظهر أنه لا اغناء لأنه في الثقب المطلق وما قبله في المضاف إلى الفأرة ونحوها ولا يلزم من الكراهة في الأول الكراهة في الثاني (قوله) في ذلك في الغزو به بقوله والهواء يهب الخ مقتضى تعليل السندی عدم التقييد ونصه خشية تلوث بعض المارة ومن في الخبيثة ولو راححة النجاسة (قوله) لفظه كما في البرهان عن أبي داود الخ) أفاد السندی أن ما ذكره الشارح أخرجه الترمذي والنسائي وإن أبا داود زاد بعد مستحمة ثم يغسل فيه وفي رواية ثم يتوضأ فيه الحديث اه (قوله) وعليه فهو مندوب الخ) فيه أن ينبغي عند الإطلاق الوجوب غالبا فهي موافقة لما قبلها (قوله) وينبغي أن يفيها في المحل الخ) هذا إنما يظهر فيما إذا احتشيت بعد الوضوء فعالية الشيطان ومذهب الشافعي موافق للمذهب في انتقاض الطهارة بظهور الرطوبة على الطرف الخارج ويقول الشافعي بعدم صحة صلاة حامل ما اتصل طرفه الداخل بنجاسة بدون اتصال طرفه الخارج بها (قول الشارح) ويشترط إزالة الرائحة عنها) قال ابن النجدة الذي يظهر أن هذا فيما زاد على الدرهم وأما فيه فلا يشترط زوال العين فضلا عن الرائحة ثم قال لقاتل أن يمنع به أن هذا في حق المحل إذا لم تنسج النجاسة بالماء لكنه لما غسل وذلك تجاوزت الموضوع فزادت على درهم وبقي أثرها وهو الریح فلا بد من زواله لتحقيق الطهارة اه انتهى سندی (قوله) ولو عبره كافي نور الإيضاح لكان أولى) قال السندی الأولى ما في نور الإيضاح لعمومه الریح والطعم ويمكن أن يقال بأن ظهور الأثر يدل على وجود العين فينجس به ما أصابه وقد أشار الشارح إليه بالمسئلة التي تلها فاستغنى هنا بذكر العين عن ذكر الأثر وفي الثانية بعكسه ليفيد لزوم أحدهما الآخر وهذا في صناعة البديع يسمى احتياكا اه (قوله) ويخالفه ما في الذخيرة وغيرهما بما جامله أنه ان غلب الخ) يظهر عدم المخالفة ويحمل كلامه على تفصيل الذخيرة ويدل على ذلك ما ذكره لفرق بين الأواف والنياب الأولى في كلامه غاية الإيجاز تأمل (قوله) الأولى لا في غير الوضوء والغسل الخ) عبارته في الخطر والإباحة الأولى الأولى الوضوء أنه خلف وهو التيمم بخلاف ستر العورة اه تأمل (قوله) ولو أدخل في أصبعه مزارعا كقول العم بكره عنده) وجه الكراهة استعمال النجاسة لأن الجملدة نجسة بمعاورة ما فيها من النجاسة فلو غسلها وكانت من ذكية فلا كراهة فيما يظهر (قوله) لا ينجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف) وأما عند محمد فينجس لأن الماء الجاري لا ينجس لأن بعضه يطهر بعضا وهذا لا يكون إلا الماء عنده لأن المائع كالأطهر النجاسة عن البدن لا يطهر بعضه بعضا اه سندی (قوله) ولذا نقل في التتارخانية أن رطوبة الولد عند الولادة طاهرة) عبارة السندی وكذلك رطوبة الولد عند الولادة الخ ولعلها أولى فان التعليل الذي ذكره غير ظاهر تأمل (قوله) وهو قول محمد والفتوى عليه) للضرورة كما إذا اختلط

مطلب أداسة مدارج
جهة القبلة تركه الشهادة

السريين بالطين والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الصلاة)

(قوله) وقد يقال المراد أنها صارت قربة بواسطة الخ) وقال السندی لما كان شأن الخادم استقبال محذومه عند مباشرة الخدمة وكان الحق جل شأه منزها عن الجهة والمكان جعل استقبال البيت الشريف قبلة للصليين امتحانا للعبادة ليظهر المطيع من العاصي كما أنه جعل زيارة البيت زيارة لرب البيت فعنى كونها شرعت بواسطة الكعبة أنه أمر بعبادة الله تعالى بهذه العبادة بواسطة استقبالها (قوله) فهي منه لأنه من متعلق التصديق) فيه أنه حيث كان من متعلق التصديق لم يكن منه بل من متعلقه (قوله) وإن كان عيسويا) منسوب إلى عيسى الأصغري الهودي (قوله) فقوله بعد ذلك والآخر تكرار) أجاب السندی عن التكرار بأنه ذكر قوله والآخر جزء الأخير مع شمول قوله والآخر جزء اتصال به الأداء له لينى عليه فائدة وهو ما إذا أخر صلاة العصر إلى وقت التغيير فإنه يجوز أدائها فيه لأن السبب هو الجزء الأخير وهو ناقص ولينى عليه أيضا فائدة أخرى في حق من صار أهلا فيه كما أشار إليه الشارح بقوله حتى تحب على مجنون ومغنى عليه الخ اه (قول الشارح بجزء) أي غير الجزء الأول (قول المصنف فالجزء الأخير) أو رده عليه في البحر قبل الأذان من بلغ أو أسلم في الجزء الناقص لا يصح منه في ناقص غيره وأجاب عنه فأنظره (قوله) لأنه لا نقصان في الوقت نفسه وإنما هو الخ) مقتضاه عدم الإضافة لجميع الوقت الذي الكلام فيه بل الإضافة إلى الجزء الأخير (قوله) الظاهر أن أولها وجوب العشاء لأن الخ) كأنه فهم أن المراد بقوله وجوبا الوجوب بمعنى الثبوت في النعمة مع أن المراد به وجوب الأداء (قوله) جواب سؤال الخ) الظاهر أن يقال أنه جواب عما ردد على قوله وأول النجس وجوبا من أنه إذا كان كذلك كيف صاغ ترك صبح ليلة الأسراء وكيف ترك القضاء أيضا وحاصل الجواب أن الوجوب وإن كان ثابتا لا يجب الأداء ولا القضاء قبل العلم بالكيفية والوقت كمن أسلم في دار الحرب وعلم بالشرائع اجبالا تجب عليه ولا يجب عليه الأداء ولا القضاء (قوله) لكن الظاهر الأول لأنه بالفتح يقتضي الأمر الخ) اقتضاء التكليف الأمر لا يستلزم حصول البعثة أي الرسالة فانه قبلها في مقام النبوة ويتأتى الأمر الخاص به حيثما قبل يتأتى التكليف والأمر قبلها باعتبار أنه شرع من قبلنا وهو شرع لنا فهو ما موربه باعتبار أنه شرع وإن لم يبعث فلا مانع من تفسيره بمكاف تأمل (قوله) الأولى من زوالها) يظهر وجوب التائب لوجوب مراعاة اللفظ في المؤنث المجازي عند الرجوع الضمير إليه (قوله) وقد قال في البحر لا يعدل عن قول الإمام إلى قولهما) هذا أحد طريقتين والثاني أن المدار على ما رجوه وقد رجح كل من قول الإمام وصاحبه باللفظ بعضها أقوى من بعض (قوله) لكن براد أن الظل لا يسمى في الأبعد الزوال) قد يقال أنه أطلق عليه بعد الزوال ولذلك استثناء من المثليين فلم يطلق على ما يوجد من الظل قبل الزوال فيأبى أطلق عليه هذا اللفظ بعد رجوعه تأمل (قوله) وعن محمد يقوم مستقبل القبلة الخ) قال السندی قلت هذا لا يتم إلا إذا كان المشرق إلى جانبه الأيسر وأما إذا كان على جانبه الأيمن كقبلة أهل اليمن فهي صارت على الجانب الأيسر فقد زالت الشمس وإذا كانت القبلة إلى جهة المشرق كاهل جدة فاذا أصابت الشمس قفا الرأس فقد زالت أو كانت القبلة إلى جهة المغرب فاذا أصابت الجهة زالت والله أعلم اه (قول الشارح من طرف إيهامه) أي من الطرف الذي بجانب الإيهام وليس المراد أن اعتبار ابتداء المقاس من رأس الإيهام واللا يتم التوفيق على الوجه الذي ذكره ثم لو أتى قوله

من طرف إيهامه على ظاهره من اعتبار ابتداء المقاس من رأس الإيهام وحل القول بالسبعة على ابتدائه من طرف سمت الساق أي الطرف الماسم للساق أي نصف القدم حصل التوفيق أيضا تأمل (قوله) أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء الخ) هذه المسئلة من النسيان الحكيم والمسطح الثاني للترتيب ضيق الوقت وتقدم العشاء فيه أذهي فرض قطعي سندي (قوله) لفقد شرطه وسببه وهو الوقت) إذا الوقت كما هو شرط لاداء الصلاة بسبب وجوبها (قوله) أقول قد يجاب بان قول الجراح اعترض الحلبي انما هو من حيث عموم كلام الجرح للصورة المذكورة وان كانت غير مرادة تأمل (قوله) لانه غير المنصوص عليه) إذا المنصوص عليه تأخير يوم غيم لاستيانه غروب الشمس (قوله) وما في التهر من أن مافي الحلبي من أن الظاهر أنه لو أتى بها قبل الاستقبال كان مباحا غير مكروه (قوله) أي إذا حضرت في ذلك الوقت الخ) حقه أن يقول أي إذا حضرت الجنائز أو تليت الآية قبل ذلك الوقت ويجوز إطلاق الكراهة التعريمية على ما لا يصح فعله والابان حضرت أو تليت فيه فلا كراهة كما سيذكره الشارح (قوله) أوفى قضاء فائتة بعد العصر الخ) وكذا الوقتية كما هو ظاهر من التعليق المذكور وبعبارة الجرح عن شرح المنية حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو فانه لا يسجد الخ (قوله) على أن هذا ليس من المواضع الخ) لما يأتي عن البدائع (قوله) مما ذكره قال المصنف هكذا بخطه ولعل صوابه فاذ كره الخ فلي تأمل اه وفيه أن قوله مما ذكره الخ متعلق بالمنع وقوله من إباحة الخ بيان لما ذكره الشافعية وعليه فلا حاجة لهذا التصويب (قوله) وقد يجاب بان المراد أنه يصح أدائه فيها الخ) قد يقال ان صحة الاداء والخروج عن العهد معلوم من الحكم بالكراهة الذي وقع قوله وينعقد نقل الخ بيان له فلم يقدم ما ذكره هنا فائدة جديدة تأمل (قوله) ولا ينيان عن سنة الفجر على الاصح) الظاهر أنهم لا ينيان عن السنة في هذه الصورة اتفاقا حيث كان ابتداءهما قبل طلوع الفجر الذي هو وقت السنة بخلاف ما يأتي (قوله) أطلقها مع أنه قيد ما في الثانية والخلاصة الخ) لكن على التقييد لا يظهر فائدة قلنا كره هذه المسئلة عند دخولها فيما قبلها وأيضا استثناء سنة الفجر انما يناسب الإطلاق تأمل (قوله) وذكر الرحنى ما يفيد ثبوت الخلاف عندنا الخ) حيث قال وأما كراهة التنفل بعد الجمع بالمزدلفة كما منى عليه الشارح هنا فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج حجة واحدة مع اهتمامه بالطاعات بحيث لا يستطيع أحدا ما يتطبعه وقد جعلت قرعة عنه في الصلاة مع فضيلة الوقت والمكان والمنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى العشاء واضطجع الى الفجر ولم يصل بعد العشاء شيئا ولولا كراهة الصلاة لما تركه وعلى هذا جماعة من الحنفية والشافعية ومن يقول بعدم الكراهة يقول انما تركه القيام تخفيفا على أمته كما كان يجب ذلك اه (قوله) وفي البواقي لمعنى في غيره) قال العلامة السندي قلت ولا يخفى أن الصلاة ولو فرض حال مدافعة الاخشين أو الرعي أو حال حضور الطعام ونفسه مشغولة به مكروهة مع أنها المعنى في غير الوقت فتنبه اه (قوله) يعني عنه قوله وبطن واد الخ) قال السندي بينه أي المسيل وبين بطن الوادي عموم ونصوص يجتمعان فيما إذا كان السيل يجري في بطن الوادي ويستقر بطن الوادي فيما إذا لم تكن مظنة لجري السيل اليه وينفرد المسيل إذا كان مستقبل الوادي اه

(باب الأذان)

في التهر هو مصدرا ذن أي أعلم وقيل اسم مصدر اه وعلى أنه مصدره يكون قياسه الاذان لانه ثلاثي

مهموزا لالف فز يذ فيه الهمزة من الافعال أصله إذان قلبت الهمزة الثانية باء كما هو القاعدة في كل همزتين سكنت الثانية وتحركت الاولى فانها تنقلب من جنس حركة ما قبلها اه رختي ولا يمنع جعله اسم مصدر للتفعل أو الافعال اه سندي (قوله) أي اعلام بالصلاة) أي بإرادة الصلاة جماعة قد دخل الاذان بين جماعة حاضرين أرادوها عالمين بدخول الوقت (قوله) ولقائل أن يقول لو صرح كغيره بالوقت الخ) لا يسلم ذلك فانه اعلام بالصلاة لا بالوقت فان المشهور أن سبب مشروعيته كافي الامداد وغيره أنه عليه السلام لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة نارة ويحجلها أخرى وبعض الصحابة يفوته بعض مقاصده وبعضهم يشغله ذلك عن المبادرة فشاؤوا الصحابة بان ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي لثلاثة فواتهم الى آخر القصة فشرع لدفع الحرج قال السندي ثم في حق المنفرد لئلا يواب الجماعة عند العذر الميج اه (قوله) والخ) أنه لا يصح شيء من هذه الاحاديث) كل واحد من هذه الاحاديث وان لم يصح الا أنه يصح الاستدلال بجموعها على أن بدء الاذان الحقيقي كان قبل الهجرة لان الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه يرتقى درجة الحسن فيصح الاستدلال به ولا منافاة بين هذه الاسباب فيجعل كل ذلك كان فلذا منى الشارح على ما ذكره على أن الاحاديث الدالة على مشروعيته قبل الهجرة ليس فيها ما يدل الا على أصل مشروعيته لها وقصة الرؤيا دالة على جعله علامة على وقت صلاة النبي عليه الصلاة والسلام (قوله) ويتحينون في القاموس حينه جعل له حينا والنافع جعل لها في كل يوم وليلة وقتا يحلها فيه كتعيينها اه (قوله) فما راعه) في القاموس راع أفرغ لازم متعدد فلا نا عجب (قوله) وكذا الاقامة) والواحدة في الاقامة قبل كالنساء وقيل كالجماعة كما يأتي عند قوله ولا يسن فيما تصليه النساء (قوله) والظاهر أنه لا يسن له المكان العالي) قد يقال يسن له أيضا الكثرة الشهادة مما يسمع صوته تأمل ويكون من سنن الاذان كالاتفات يمينا ويسارا بالصلاة والفلاح ولو وحده (قوله) قال في المعراج وغيره الخ) المذكور في الولو الجلية عن محمد أن سائر السنن كذلك أي إذا تركها أهل بلدة قوتلوا وعند أبي يوسف لا يقاتلون ولكن يضربون ويحبسون قال في الفتح ولا تنافي بين الكلامين بوجه فان المقاتلة انما تكون عند الامتناع وعدم القهر والضرب والحبس انما يكون عند قهرهم فجاز أن يقاتلوا عند الكل فإذا ظهر عليهم ضربوا وحبسوا وفي كون المواظبة تفيد الوجوب كلام تقدم في الطهارة اه نهر أي من أن محل كون المواظبة تفيد الوجوب إذا اقترنت بالانكار على من لم يفعل وهناك فتقرن به فتكون دليل السنية لا الوجوب (قوله) ويظهر منه أن المراد من وقتها الخ) أي أن المراد بالوقت في عبارة المصنف وقت الفعل الشامل للقضاء وتفيد المواظبة وما في التارخانية عدمها فلذا استدرل بها عليها وحمل المحنى ما فيها على أول الوقت المستحب ولو حل الوقت في كلام المصنف على أول الوقت المستحب أيضا لاندفعت المخالفة بين ما في المصنف والتارخانية تأمل (قوله) ولعل المراد بيان الاستحباب) لا يظهر في جميع ما ذكره من الاوقات اذ وقت الاستحباب في الفجر للصلاة الاسفار فكذلك الاذان وفي العشاء التأخير الى ثلث الليل ولعل ما في المجتبى بيان للوقت المستحب الا أن فيه تخصيصا لقوله حكم الاذان كالصلاة أي في غير الفجر والعشاء أو ما فيه طريقة أخرى غير ما تقدم في الاوقات تأمل (قوله) والاقامة مرة مرة) يصلح دليل للشافعية في جعله ألفاظ الاقامة فرادى (قوله) حتى قالوا في الذي يؤذن للولود ينبغي أن يحول) قال السندي فيرفع المولود عند الولادة على يديه مستقبل القبلة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقيم في اليسرى ويلتفت فيها بالصلاة لجهة اليمنى وبالفلاح لجهة اليسار وفائدة الاذان في أذنه أنه يدفع أم الصبيان عنه اه (قوله) ولا الخلق لأذنت

ضبطه السندی بكسر الخاء واللام المشددة وفسره بالخلافة (قول الشارح وعند الثلاثة هي قرادى) أى الاقدامة فتنى ولم يترجع عند ما لم تنهت باختار أفرادها أيضا اه سندی (قول الشارح أعاد ما قدم فقط) أى أجرأه ذلك لكن الاستئناف أفضل جوى اه سندی (قول قلت قد يقال ما فى الدرر) حقه ما فى النهر وقوله وعليه يحمل ما فى النهر حقه ما فى الدرر (قول ولا يعيدون الاذان والاقامة) لان غاية ذلك أنهم أخرجوا الصلاة عنهما وذلك لا يقتضى اعادتهما كما لو اشتغل بعمل آخر أو أخرها عن الوقت فهى كسائر الفرائض فيؤذن ويقام لها ومن صلى فى مسجد أو عمران فائسة لا يسن الاذان والاقامة فى حقه اه سندی (قول يأتى فى الصلاة فى الجمع بعرفة باذان واحد الخ) ساقى تعليل ذلك بان الصلاة الثانية تؤدى فى غير وقتها فتقع الحاجة الى اقامة أخرى للاعلام بالشروع وأما الثانية فى الثانية فى وقتها فتستغنى عن تجديد الاعلام كالزوم مع العشاء اه بدائع (قول المصنف ولا يسن فيما نصليه النساء) فى النهر قيد بالنساء لان الواحدة تقيم ولا تؤذن وظاهر ما فى السراج أنها لا تقيم أيضا وسبق عن الفتح التصريح بذلك اه (قول المصنف ويكره اذان جنب الخ) لان للاذان شبهة بالصلاة حتى يشترطه دخول الوقت وترتيب كلماته كما ترتب أركان الصلاة وليس بصلاة حقيقة فاشترط له الطهارة عن أغلظ الحديث دون أخفهما وأما الاقامة فلا تنهال تسرع الامتصاة بصلاة من يقيم اه بحر (قول لكن الاولى أن يتمهما ثم يتوضأ الخ) يظهر على القول بعدم كراهتهما مع الحدث لا على ما منى عليه المصنف كما يدل عليه التعليل الذى ذكره تأمل (قول ذكر الفاسق هنا غير مناسب الخ) هو مناسب بناء على التوفيق الا فى له بقوله ويظهر فى التوفيق هو أن الخ تأمل وقال السندی ذكر الفاسق يناقض ما قدمه من أن الفاسق العالم أولى من جاهل نقي وكذا ما يأتى من أن يأتى المسجد أحق بالاذان مطلقا وصرح المصنف بأنه أحق بالاذان والاقامة وإن كان فاسقا والفاسق يقبل قوله اذا وقع فى القلب صدقه كما صرحوا به وتقدم فى عبارة البحر أن المؤذن الفاسق يستحق معلوم وظيفة الاذان المقررة فى الوقف ويصح تقرير الفاسق فيها فتنبه اه (قول المصنف بخلاف مصل الخ) أى أداء ويكره تركهما فى القضاء اه ط (قول أقول والله التوفيق ما قاله الامام الحلوانى الخ) حاصل جواب المحنى أن ما قاله الحلوانى مبنى على ما هو الصحيح من وجوب الجماعة وعلى ما كان فى زمن السلف من عدم تكرارها فوجب الاجابة بالقدم لما يلزم على تركها من تفويت الجماعة أو تكرارها وكلاهما منتهى عنه لا الاداء فى أول الوقت أو فى المسجد وعلى هذا يحصل التوفيق بين القولين وفى هذا الجواب تأمل ان مقتضاه أن من سمع الاذان فى منزله وانتظر الاقامة تقبل شهادته ولا اثم عليه عند عدم تفويت الجماعة مع أنه متحقق كما هو مقتضى عبارة المجتبى المعمولة على قوله وقد يقال فى جواب الاشكال ان الحلوانى وإن قال بوجوب الاجابة بالقدم لا يقول بوجوب الاجابة فى أول الوقت أو فى المسجد أى أن كلامه سائل وأجابه عنده أولا وبالذات وإن صار الأداء فى أول الوقت واجبا بحصول الشهادته فيه كالاداء فى المسجد اذا حصل النداء منه تأمل نعم عدم قبول الشهادة فيما قاله المجتبى ليس لتأخير الاجابة بل لتأخير الكثير الذى هو مظنة تفويت الجماعة أو أن واجب الاجابة بفوت الاقامة فيما تم فترده شهادته (قول نعم قد علمت أن الصحيح أنه لا يكره الخ) لاور ودلهذا الاستدلال على ما بنى عليه كلام الحلوانى من عدم تكرار الجماعة أصلا فى زمن السلف تأمل (قول وعبارة الامداد وصلاة ولو جنازة) عبارة الامداد ولا يجيب فى موطن وهي الصلاة ولو جنازة

والخطبة الخ اه (قول لكن صرح فى الفيض بأنه لو سلم الخ) قد يقال ما فى الفيض السبب فيه غير مشروع فإن السلام على هؤلاء مكره ومأخوذ فيه مشروع (قول الشارح فيقول صدقت الخ) قال الرضى وما فى هذا ما تقدم فى الحديث بل أولى لان حديث قولوا مثل ما يقول يشمله ولم يرد حديث آخر فى صدقة وبررت بل نقول عن بعض السلف اه سندی (قول فلترجع نسخة أخرى) راجعت نسخة أخرى فلم أرمأ ذكره الشارح (قول ويحتمل أن يراد بالقيام الاجابة بالقدم) مرعاة لقول الحلوانى وإن كان قائلا بالوجوب (قول قال فى الفتح وفى حديث عمر الخ) عبارة الفتح عمر وأبى أمامة وقد ذكرنا ذلك حديث عمر بلفظ اذا قال المؤذن الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الخ دخل الجنة وحديث أبى أمامة اذا نادى المنادى للصلاة ففتحت أبواب السماء واستحيب الدعاء فنزل به كرب أو شدة فليفتحين اذا كبر كبر واذا تشهد تشهد الخ اه (قول وهذا ليس مما نحن فيه اذ مقتضود السائل أى مؤذن الخ) ليس فى عبارة السائل ما يدل على أن هذا مقتضود وانما سأل عن الواجب عليه فى تلك الحالة تأمل (قول الشارح يكره له أن يؤذن فى مسجدين) والكراهة مقيدة بما اذا صلى فى الاول كما فى البحراء سندی (قول ولكن وجد فى مسند أحمد من هذا الوجه الخ) ذكر السندی مانعه وفى السراج روى عقبه بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر فلما زالت الشمس أذن بنفسه وأقام وصلى الظهر وقال السيوطى ظفرت بحديث آخر مرسل أخرجه سعيد بن منصور فى سننه قال أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فقال جى على الفلاح وهذه رواية لا تقبل التأويل اه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب شروط الصلاة)

(قول واعترض بان الركن ما كان داخل الماهية والشروط الخ) قد يقال انها ركن بالنسبة لما هية الصلاة شرط لكل من أجزاء الماهية لانفسها ولا تنافى فى ذلك وتخصيصها بكونها شرطاً فى غيره بسبب وجودها فى كل الأركان تقديراً ولا كذلك غيرها فانه ركن قائم بنفسه غير موجود تقديراً فى غيره وإن توقف صحة كل على وجود غيره (قول فيسمى سبباً الخ) أى لوجوب الصلاة كما هو عبارة البرجندى (قول الشارح كما قدرت صحت والا) أى بخلاف العارى اذا وجد الكسوة فى خلال صلاته فانه يلزمه الاستئناف لانه لزمه الستر بسبب سابق على الشروع وهو كشف العورة وهو متحقق قبل الصلاة فلما توجه اليه الخطاب بالستر فى الصلاة استند الى سببه فصار كما أنه توجه اليه قبل الصلاة وقد تركه بخلافها اذا علق سبب خطابه بالستر وقد وجد حالة الصلاة وقد استترت كما قدرت كما فى المحيط سندی (قول الشارح كما رجحتم فى الطلاق الدورى) ووجهه أن الايقاع فى الماضى ايقاع فى الحال والمعلق عند وجود شرطه كالخبر حينئذ فانما صلت فى مسئلة الصلاة صلاة صحيحة وإن كانت بدون قناع لرفعها صار كما أنه قال فى ذلك الوقت أنت حرة قبل هذه الصلاة أو أنت حرة اذا صحت صلاتك فتعنى اه سندی (قول أقول قد يؤخذ مما فى جنائز الشرب ليلية الخ) أى حيث نقل عن الاصل تقديره بما قبل التكلم وهو لا يكون الا بعد أربع سنين ثم إن ما فى الاصل مقابل لما قبله من اعتبار عدم بلوغ حد الشهوة كما هو ظاهر ويدل عليه ما ذكره الشارح فى الجنائز بقوله وعم الخشى المشكل لומרهم اهاقوا لا تكفيرة فيغسله الرجال والنساء اه والمراد بالمرأى هنا من بلغ حد الشهوة كما يأتى للمعنى (قول والافق ظاهر الرواية عن محمد نفسه الخ) وعلى هذه الرواية يكون مكنته بلا عذر بمنزلة تعمد الفعل ابتداء ثم اذا حل ما فى الثانية

ثانياً على ما اذا تحول بلا صنع منه بدليل ما ذكره فيها ولا تندفع المخالفة بين عبارتيها وبين ما ذكره في الشرح من التقييد بعدم الصنع ويقيد ذلك بعدم الحاجة بدليل مسئلة النية تأمل (قوله) رذ على الكرخي حيث قال المانع في الغليظة (الح) وقال قاضيان في شرح الزايدات هذا أي ما قاله الكرخي غلط لانه يؤدي الى أن انكشاف جميع العورة الغليظة أو أكثرها لا يمنع وانكشاف بعض الخفيفة يمنع اه وقال في معراج الدراية وأجيب بان هذا لا يلزم على اعتبار أن الدر مع الألتين عضو واحد وهو قول بعض أصحابنا فلا يمنع انكشاف الدر وحده ثم الأصح أن كلام من القبل والخصبتين والدر والألتين على حدة والأذن عضو على حدة اه سندی (قوله) ولا يصح كون المعنى ولو كان الستر حكماً (الح) يقال المنفرد مستور عن الغير حقيقة غير مستور حكماً فان السرعة أو جوب عليه الستركذا في السندی وعليه يصح إرجاعه للستر تأمل لكن عليه يلزم صحة الاكتفاء بالستر الحقيقي الشامل للظلمة مع أنه غير كاف فيها إلا أن يراد بالحقيقي ما كان حكماً أيضاً ولا يسلم أنه اذا سترها في الظلمة بثوب كان ساتراً به حقيقة وحكماً اذا الحقيقي أي الحسي حاصل بالظلمة وانما تحقق به الحكمي فقط لانه غير مستور بهما في حكم السرعة وان كان مستوراً بها حقيقة أي حسناً تأمل (قوله) والذي يظهر من كلامهم (الح) سيأتي في كتاب الحظر ما يدل على خلافه فانظره (قوله) ومفهومه أيضاً كما اقتضاه سياق الكلام في عدم الساتر أنه لا يجوز في الماء الكدر غير مسلم فان غاية ما يفيد كلامه تعميم الساتر للماء الكدر تأمل فان سياق كلامه في عدم الساتر الشامل للماء الكدر ونحوه (قوله) مع أن كلام السراج والبحري في الجواز مطاوعاً عبارة البحر عند قول الكثر وستر العورة ولو صلى في الماء عرياناً كان كدر أصح صلاته وان كان صافياً يمكن رؤيته عورته منه لا تصح كذا في السراج وصورة الصلاة في الماء الصلاة في الجنابة والافلا يصح التصوير اه وقال في التمهيد أقول وانما يصح في غيرها لان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بان له ثوباً اذا العادم له يستوي في حقه الصافي وغيره وحينئذ فلا يجوز له الأعيان بالفرض اه وبهذا تصح عبارته (قوله) ولي في الكلامين نظر) أي في كلام البحر وتعليل التهرله (قوله) أي ويضع يديه على عورته (الح) أي في صورتين (قوله) قلت وهو الصواب لان من جعل مقعده (الح) فيه تأمل اذ لو قعد كما صلاة بستر أطراف فخذه بساقه أكثر مما لو مدرج ليه فان المستتر في المشي قليل مع تباعد بعض أطرافها عن الأرض لتقوسهما بخلاف ما لو جلس كالصلاة فانه يستتر أغلب فخذه بمبايلي الأرض بساقه ولا تظهر عورته الغليظة حاله الأعيان اذا بالغ فيه ولا داعي للبالغة واذا جلس متر بعاما ظهر من قبله بستره بوضع يديه عليه فينبغي أن يكون أفضل من مدرج ليه لما فيه من مدهما للقبلة بلا داغ تأمل (قوله) وقال في البحر أيضاً وينبغي أن يكون هذا (الح) عبارته عند قول الكثر وخبران طهر أقل من ربه يعني بين أن يصلي فيه وهو الأفضل لما فيه من الاتيان بالر كوع والسجود وستر العورة وبين أن يصلي عرياناً قاعداً يومئ بالركوع والسجود وهو يلي الاول في الفضل لما فيه من ستر العورة الغليظة وبين أن يصلي قائماً عرياناً ركعاً وسجوداً وهو دون ما في الفضل وفي ملتي الجاران شاء صلى عرياناً بالركوع والسجود أو مومياً بهما اما قاعداً واما قائماً فهذا نص على جواز الأعيان قائماً وظاهر الهداية أنه لا يجوز وعلى الاول المخير فيه أربعة أشياء وينبغي أن يكون الرابع دون الثالث في الفضل وان كان ستر العورة فيه أكثر للاختلاف في صحته وهذا كله عندهما وعند محمد ليس بغير ولا يجوز صلاته الا في الثوب لان خطاب التطهير سقط عنه لجزءه ولم يسقط عنه خطاب الستر لقدرته عليه فصار كالطاهر في حقه ولهما أن المأمور به هو الستر بالطاهر فاذا لم يقدر عليه سقط فيميل الى أيهما

شاء اه (قوله) فانه ينتظر اتفاقاً أي فانه ينتظر وان خرج الوقت كما تقدم في التيمم والذي تقدم في التيمم أن عندهما يجب الانتظار لو أمر به في الدلو والرشاء والثوب والماء وان خاف فوت الوقت وعنده لا يجب بل يستحب في الكل الا في الماء فيجب وان خرج الوقت (قوله) لكن في كون جلد الميتة نجس الاصل نظر) قد يقال هو غسيل للنبي لا للنبي وتمثيل النبي انما هو بجلدنا الخبز ثم رأيت السندی ذكر ما نصه فان نجاسته ليست بأصلية بل عارضة بالموت (قوله) والاحسن الجواب بحمل أن في العورة (الح) وقال القتال يمكن حمل كلام الكمال على العورة الغليظة فانه يجب سترها بالقدر الممكن لاسيما ما كان أخف كالدر فستر بعضها وان قل واجب في الصلاة وغيرها بخلاف ستر الرأس فان وجوبه في حقها فقط حيث يبلغ الربع القائم مقام الكل فان لم يبلغ لا يجب استعماله لعدم قيامه مقام الكل اه وقال السرخس لا يمكن الجمع بحمل الواجب في كلامه أو لا على اللازم فلا يفوت الجواز بترك أقل من ربع الرأس مكشوفاً مع القدرة على سترها أن دون الربع لا يمنع كشفه صحة الصلاة وبحمل الواجب في كلامه ثانياً على الاصطلاح ولا يمنعه قوله ويستتر القبل والدر لا مكان حله على تقدير مضاف أي يستتر بعض القبل والدر اه من السندی (قوله) فاسقط السراج (الح) على ما في بعض النسخ (قوله) على معنى أنه لا يشرك معه غيره في العبادة) قال في شرح الاشياء عند الاستدلال بآية وما أمر والاعبد والله مخلصين له الدين على اشتراط النية في العبادات المقصودة ان الاخلاص فيها محذور عن النية وعدل عن الحقيقة اليه باعتبار أن الاعتبار في النية كمال الاخلاص لانه شرط في النية اه (قوله) اعترضه بقوله فيه أن هذا (الح) أي أن الجوى اعترض قولهم النية اصطلاحاً قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في إيجاد فعل بان هذا انما يستقيم (الح) فانت ترى أن هذا الاعتراض غير وارد على ما هنا على أنه قدم في سنن الوضوء أنه يدخل في إيجاد الفعل المنهيات فان المكاف به الفعل الذي هو كف النفس عن المنهيات فاعتراض الجوى حينئذ ساقط بالكلية (قوله) واعتراضهم في الحلبة بما ذكره جماعة من مشايخنا من أن الجلى ما كان (الح) فيه تأمل اذ طلب التيسير والتسهيل شيء آخر غير النية والقصد قياس الصلاة على الجلى في التلطف بها الا في طلبها ولا شأن له قد تلفظ بها فيه بقوله اللهم اني أريد وقد تقدم أن النية هي الارادة الجازمة فتم حمل الصلاة عليه تأمل (قوله) هذا مقابل قوله ويكون بلفظ الماضي) لا يصح أن يكون مقابلاً لما تقدم لانه ذكر فيه أنها تكون بلفظ الحال فليس مغايراً لما في المحيط حتى تتم المقابلة بل هذا بيان أنه يأتي بلفظ المضارع مقروناً بالدعاء المذكور وما تقدم انما يفيد أنها تكون بلفظ الحال بدون تعرض لآنيته بهذا الدعاء لكن لما كان ما تقدم دالاً على أنها تكون بلفظ الماضي والحال بدون تعيين صيغة كان ما في المحيط مقابلاً له باعتبار اشتراط هذه الصيغة الخاصة تأمل (قوله) أقول ان كان المراد باستصحابها عدم عزوها عن قلبه (الح) ليس مراد صاحب الحلبة باستصحابها الى وقت الشروع عدم عزوها عن قلبه الى وقت الشروع بل ان النية السابقة على الوقت مستحبة الى وقته حكماً كما في مسئلة البدائع بدليل تفريع قوله فلا يضرب إيجادها قبل الوقت واستصحابها على ما قبله وهو قوله فان المذهب أن النية لا يشترط مقارنتها ثم ان قول المحشي ولا يخفى أن عدم دخول الوقت منافق لنية فرض الوقت لانه لا يقرض قبل دخول وقت غير مسلم اذ من نوى الصلاة قبل وقتها لم ينو فرض الوقت حتى تتحقق المنافاة بل نوى فرض الوقت الآتي فلا منافاة. واعلم أن صاحب الحلبة ذكر أن في ثبوت ما قاله ابن هبيرة تردد لا يخفى لعدم وجوده في كتب المذهب وقال الشيخ اسماعيل على ما نقله عنه في حاشية البحر قد وجدت المسئلة في مجموع التوازل وهو من كتب المذهب واختلفوا في النية

هل يجوز تقديمها على التكبير أو تكون مقارنته له فقال أبو حنيفة وأحمد يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت قبل التكبير ما لم يقطع بعمل اه وعلى هذا انقطع النزاع في هذه المسئلة ولا يجوز تقديمها قبل الوقت **(قوله حتى لو نوى عند قوله الخ)** عبارة البدائع على ما في السند بعد قوله **(قوله)** لأنه لم ينو الفرض الخ قال السند في قوله لأنه لم ينو الفرض إجماعاً إلى أن المصلي يحتاج إلى نية كون الذي يشرع فيه فرضاً ونية تعيينه ككونه عصر أو ظاهراً قولهم في الوتر والعبد أنه بنوى أصل الوتر والعبد بغير قيد الوجوب يقتضي اختصاص التعيين بالفرضية بالفرائض فمن جهل الفرضية وشرع في صلاة الفجر بظنها غير لازمة له تقع نفلاً لما عطل به في المنع أن مطلق الصلاة ينصرف إلى النفل قال الرضا لكن بشكل عليه أن الجهل بالفرضية يقتضي كفره لأنها معلومة من الدين بالضرورة فلم يكن مصلياً مع الكفر لأن الفرض يجب اعتقاده كما يجب العمل به فلا يحصل له الجهل بفرضية الفرض القطعي لكن ظاهر كلامهم هنا ينبغي الجواز عن الفرض وحصوله نفلاً يقتضي أنه لا يكفر بجهله بفرضية الفرض والتعليل لكونها نفلاً يقتضي أنه لو لم يعين الواجب في الوتر والعبد لا يجوز منه عند من يقول بوجوبها لأن الواجب لا يتأدى بنية النفل انتهى اه لكن مقتضى قول الشارح كغيره أنه ظهر أو عصر الخ أنه لا يحتاج المصلي إلى نية كون الذي يشرع فيه فرضاً بل يكفي نية تعيينه بكونه ظهر أم مثلاً وحينئذ لا فرق بين الوتر والعبد والفرائض في الاكتفاء بالتعيين بما ذكر ويكون معنى قوله لأنه لم ينو الفرض أي الظاهر مثلاً أو الظاهر الفرض ثم إن المعلوم أن الكفر يثبت بانكار ما علم من الدين لا بجهله فقط وإن كان لا يحل تأمل **(قوله)** ولم أر حكم نية الفرض العين الخ على ما علمت لا يلزم تعيين الفرضية بل يكفي نية الظاهر مثلاً فلا يلزم أيضاً نية فرض العين أو الكفاية بعد ما عتبه بما ذكر **(قوله)** ونقل الشارح هناك عن الأشباه أنه مشكل وجه الاشكال أنه يهدم قاعدتهم التي نواطوا عليها وهي أن التعيين يكون لتمييز الاجناس والصلوات كلها من قبيل مختلف الجنس لاختلف أسبابها جوى **(قوله)** فقد اختلف التصحيح والاشتراط أحوط وقال الرضا وكلا القولين صحيحان فينبغي أن يعامل نفسه بالأشد ويقتى الناس بالاخف لأنه أوسع وهذا أحوط **(قوله)** ولا يجب تعيين السجدة التلاوية الخ هذا ظاهر على ما سئلت عليه القهستاني عن النية لا على مقابلة فان الأسباب مختلفة ومقتضاه لزوم تعيين السجدة لأي آية **(قوله)** وبنتى على ذلك ما لو نام في ذلك السجود الخ ذكر في البحر من نواقض الوضوء عند قول المصنف وينقضه نوم مضطجع ومتورلاً مانصه وقيد بنوم المضطجع والمتورل لأنه لا ينقض نوم القائم ولا القاعد ولو في الحمل أو السرج كما في الخلاصة ولا الرأكم ولا الساجد مطلقاً كان في الصلاة وأن كان خارجاً فكذلك الألف السجود فإنه يشترط أن يكون على الهيئة المسنونة له بأن يكون رافعاً يبطنه عن فخذه بمخافاة عضديه عن جنبه وإن سجد على غير هذه الهيئة انتقض لأن الوجه الأول الاستسالة بالاق والاستطلاق منعدم بخلافه في الوجه الثاني وهذا هو القياس في الصلاة الأناظر كراهية بالنص كذا في البدائع وصرح الزيلعي بأنه الأصح وسجدة التلاوة كالصلية وكذا سجدة الشكر عند سجدة الخلافة لا بنية خفيفة كذا في الفتح اه وهذا يعلم أن لفظاً لا ساقط من قوله عند قوله تنقض طهارته أو أن الكلام فيما لو سجد لا على هيئة السنة وقد قدم المحشى في نواقض الوضوء الخلاف في نقض الوضوء بالسجود على غير الهيئة المسنونة في الصلاة **(قوله)** ثم رأيت في الأشباه قال ولا تصح صلاة الخ لكن ما في الأشباه ليس فيه تعرض الأصل نية الصلاة وما بعدها ولم يتعرض لنية التعيين حتى يرتبه ما في الشرح تأمل **(قول الشارح وجنزة)** قال

القتال لم أر من ذكرها أي صلاة الجنزة غير الشارح لكن تعليله لا يتناسب ذكرها لعدم اختصاصها بالجماعة قال بعض الفضلاء لكن الكلام في شخص بنوى صلاة الإمام وحينئذ تعين في حقه هذه الصلاة مع الجماعة إذا يتأق له في خصوص هذه الصورة الصلاة منفرداً والالزم تكرار الجنزة وهي لا تتكرر لكن يخص هذا بغير الولي لأن له إعادة أعرف قال الرضا الجنزة وإن صحت منفرداً لكنها تنفسد باتمام البعض دون البعض والعاقلة لا يشرع في فعل لا يقدر على اتمامه ولا يسعى في إفاد صلاة غيره ولا فرق بين الولي وغيره لأن هذا فيما إذا لم يعلم من نفسه أنه قصد الاقراء فان علم لم يكن مقتدياً بالكل بكل حال اه **(قوله)** فقال لا يجوز الخ فيه تأمل ان موضوع المسئلة ما لو نوى فرض الوقت ومراعاة الظاهر مثلاً فإذا كان عالماً بخروج الوقت لا وجه للقول بعدم الجواز لأن وقت العصر لا ظهر له فيراد الظاهر الذي يقتضي في هذا الوقت نظير ما تقدم فيما لو نوى ظهر الوقت وقد خرج عالماً بخروجه ولا فرق بينهما وتفيد عبارة الأشباه بما في الزيلعي والتأخر خاتمة أي بما إذا لم يعلم خروجه تدبر **(قوله)** انه لو نوى المذخور الخ هو غير قيد انما العذر مسقط للأثم وهذا بالنسبة للجواز وبالنسبة للتعميم الذي ذكره هذه لا بد منه **(قوله)** لو نوى ظهر الوقت في غير الجمعة يحمل هذا التقيد على غير المذخور إذا كان عنده أن فرض الوقت الجمعة فإذا نوى غير المذخور الذي يعتقد أن فرض الوقت هو الجمعة ظهر الوقت في يوم الجمعة لا تصح نيته ولا يكون شارعاً فيه إذا ظهر لهذا الوقت عند من تصح نيته **(قوله)** ان في الوقت جاز على الصحيح تقدم له ان نوى ظهر الوقت في الوقت صح قولاً واحداً **(قوله)** هذا التعليل انما يظهر إذا نوى الاداء الخ يعني أنه إذا نوى ظهر اليوم ليس في جميع مسوره أداء بنية قضاء أو عكسه اذ لو تجردت نيته لم توجد النية فالتعليل قاصر **(قوله)** والمناسب ما في الأشباه عن الفتح الخ أي أن اطلاق الشارح غير مناسب اذ ليس في جميع الصور يصح القضاء بنية الاداء وعكسه والمناسب عبارة الأشباه فانها تفيد تقيد ذلك بما عدا الصورتين اللتين ذكرهما المأخوذتين مما في الأشباه فان فيها لا يصح الاداء بنية القضاء وعكسه **(قوله)** فليس بضربه لازماً من الزوب وهو الشبوت والصلوق وصار ضربه لازماً أي لازماً ما نبأنا اه من القاموس **(قوله)** بل يدل على أن الأفضل عدم ذلك أي وأنه إذا استقبل غير ما نوى لا يجوز صلاته **(قوله)** لكن نية عدم الاعراض عنها شرط لأنه إذا نوى الاعراض لم ينو صلاة شرعية اذ هي لا تصح بدون الاستقبال فكان غير ناوٍ رضى **(قوله)** وعليه فهو مفرغ على الرابع فيه أنه بنية المحراب مثلاً لا يكون ناوياً بالاعراض عنها بل هو انما عينه لوضعه في العادة جهتها فقصده في الحقيقة استقباله فليس ما ذكره من المسائل مفرغاً على الرابع **(قوله)** والجواب أن الغاء التسمية ليس مطلقاً الخ قال في حاشية البحر أجب بعض الفضلاء بأن تلك القاعدة فيما إذا كان المشار إليه مما يقبل التسمية بالاسم المقارن لاسم الإشارة اما في الحال كما في هذا الإمام الذي هو زيد فاذا هو بكر فان الذي عليه بكر يمكن أن يجعل عليه زيد في الحال أو في المستقبل كما في هذا الشيخ فاذا هو شاب عالم فان الشاب يصير شيخاً في المستقبل سواء كان عالماً أو جاهلاً اه واعلم أن ما قرره فيما يأتي بقوله وأما الشيخ والشاب الخ مقتضاه ابقاء القاعدة على عمومها وعلى ما أجاب به بعض الفضلاء تكون غير باقية على عمومها فالغاء التسمية ليس مطلقاً بل مقيد به وكلامه بوجه أنهم اعلم ما يذكره ليست باقية على العموم مع أنه ليس كذلك تأمل **(قوله)** وأما إذا قال هذا الشيخ فظهر أنه شاب فإنه يصح الخ انما يستقيم هذا فيما إذا كان الإمام الشاب المشار إليه المسمى شيخاً عظيم القدر حتى يصح أن يسمى شيخاً مع أن جهة الاقتداء غير مقيدة بكونه عظيم القدر **(قوله)** هذا ما ظهر لفهمي السقيم مقتضى ما ظهر له أنه لو ناعه هذا الفصل

الباقوت الاحمر فبان أخضر أن لا يصح البيع لاختلاف الجنس لتباين الصفتين المذكورتين كتابين
 الشيوخه والشباب مع أن المنقول أنه ينبغي ولا يظهر فرق بين المسئلتين فتأمل والذي قاله البعلی فی
 شرح الانبياء أن عدم الصحة في مسألة العكس لأن الصفة لم تذكر على وجه التعريف بل على وجه
 الشرط فكانه قال أقتدى به أن كان شابا وليس كذلك فلا يصح (قوله استنبط هذه الفائدة من مسألة
 الخ) أي إذا اجتمعت الإشارة والتسمية والعبرة للتسمية اهـ بعلی قال الرجحان ما ذكره في القاعدة من
 أنه عند اجتماع الإشارة والتسمية العبرة للتسمية بناقض ما ذكره أولاً لأن العبرة للإشارة اهـ والظاهر أن هذه
 القاعدة ليست مبنية على القاعدة لأنها على ما قرر وليس فيها اختلاف بين الإشارة والتسمية كما هو موضوعها
 بل اتفق على معنى واحد ولم توجد مخالفة بينهما حتى ينظر للقاعدة وليس في كلام الغني ما يدل على
 أن هذه القاعدة مبنية على مسألة الاقتداء كما يفيد كلام الاشياء وعبارته في باب فضل الصلاة في مكة
 والمدينة قوله في مسجدی هذا بالإشارة يدل على أن تضعيف الصلاة في مسجد المدينة يختص بالذي كان
 في زمنه دون ما أحدث بعده تغليباً لاسم الإشارة وبه صرح النووي قلت إذا اجتمع الإشارة والتسمية حل
 ترجح الإشارة أو الاسم فيه خلاف قال النووي إلى تغليب الإشارة فإذا قال المأموم نويت الاقتداء بزيد وإذا
 هو عمر ويصح اقتداءه أو تغليباً للإشارة ويجزم ابن الرفعة بعدم الصحة لأن ما يجب تعيينه إذا عينه وأخطأ في
 التعيين أفسد العبادة وأما مذهبا الذي يظهر من قولهم إذا اقتدى بفلان بعينه ثم ظهر أنه غيره
 لا يجزیه إذا لاسم تغليب الإشارة (قوله من مسألة الاقتداء) وقال الجوى أي من مسألة ما لو اقتدى
 بهذا الإمام زيد فبان أنه عمر ولم يصح الاقتداء اهـ وعدم صحة الاقتداء في هذه الصورة محل نظر ومناقض لما
 ذكره الشارح (قوله كان السجود لنفس الكعبة كفراً) أي إذا نوى العبادة كما ذكره في الردة وقال
 السندی لجعله شريكاً لله تعالى في العبادة ولم يأذن بالعبادة لسواها (قوله أو اللام فيها معني على) أو اللام
 للاختصاص أي الشرط المختص به رجح (قوله وأورد أنه لا يلزم من ثبوتها بالوحى الخ) بحجاب بان الجهة
 معلومة له ولغيره من الصحابة لا يتوقف علمها على وحى فالتأنيب حينئذ كونها على عين الكعبة وقال
 السندی نقلاً عن الرجحان هذا أي حكم المذنب إذا كان يصلى إلى الخراب النبوى أو حائط القبلة أو ما سامت
 لأنه عليه السلام بناءه شاهد البيت وكلما بعد المقابل اتسعت المقابلة اهـ (قوله وعندي في جواز التحرى
 الخ) ليس في عبارته دلالة على أنه لا يصار إلى الجهة مع إمكان العين واستقبال الجهة فيه إصابه جزء من العين
 كما يأتي عن المعراج والتصحيح الصريح أقوى (قول الشارح بان يبقى شئ الخ) لاسئله أنه شامل للمسامة
 بقسمها الذين ذكرهما في المعراج فإنه إذا سامت الوجه بنسبها الكعبة صدق أنه بقي شئ منه مسامتها
 وكذا إذا سامت البعض خرج الآخر عنها وكذا قوله بان يفرض الخ الذي جعله بياناً لكلامه الأول ولا
 ينافي ذلك قوله حقيقة فإن المساماة بقسمها لا بد فيها من المقابلة حقيقة لكن تارة مع الانحراف وتارة مع
 عدمه وهذا لا ينافي التقسيم الذي ذكره في المعراج فإنه في المساماة التي هي بمعنى المقابلة على الخذاء فإنها
 هي التي يصح التقسيم فيها إلى تحقيقية وتقريبية بخلاف مساماة شئ من سطح الوجه لها أو استقبالها فان
 كلامهما صادق تحقيقاً بالبعض والكل وبه يعلم أن كلامه في غاية الحسن ويندفع ما عترض به عليه تأمل
 (قول الشارح على زاوية قائمة) القصد الاحتراز عما لو كان واصلاً إلى الكعبة على حادة ومنفرجة وليس المراد
 أن يكون الخط على زاوية فقط حتى يقال أنه على زاويتين بمنه وبسرة تأمل وقال الرجحان أن كان ذلك الخط على
 أحد طرفي وجهه فهو على زاوية قائمة وإن على خلافه فهو على زاويتين اهـ (قوله أو نقول هو أن تقع

الكعبة الخ) قال العلامة نوح أفندي أصل هذا الكلام للغزالي في الاحياء فإنه قال ومعنى التوجه لجهة
 الكعبة أن تقع بين خطين يخرجان من العينين ويلتقي طرفاهما داخل الرأس بين العينين على زاوية قائمة
 قال بعض الفضلاء فعلى هذا الوصل الخط الخارج بين العينين إلى جدار الكعبة على حادة ومنفرجة لم يكن
 مقابلاً للكعبة وهو لا يخلو عن بعد اهـ (قول الشارح فهذا معنى التباين الخ) قال القتال ليس كما فهمه
 فان قول الخ بمنه وبسرة متعلق بقوله خط آخر يقطعه فهما صفتا الخط القاطع وعبارة الدرر المراد به
 الشخص فهو ماصفة المصلى فينهما تباين اهـ وقال الرجحان ظاهر عبارة الدرر أن العبرة لمينة نفسه وبسرة
 حتى لو جعل عينه أو يساره إلى القبلة أجزاء في بقا شئ من سطح الوجه مستقبل القبلة ولما لم يرتضه
 الشارح أرجعه لما تقدم (قوله على قواعد الخليل) عبارة المحتجى بعد لفظ الزير وأعيد على قواعد
 الخليل اهـ (قوله فالتفريع صحيح) الذي يظهر أن تفريع تحديد القبلة بما ذكره على أن المعبر العرصة
 لا البقعة غير صحيح لعدم تفرعه عليه تأمل وفي نهاية ابن الأثير العرصة الموضع الذي لا بناء فيه اهـ وهذا
 دال على عدم شمولها للهواء (قوله وردغة) في القاموس الردغة محركة ويسكن الماء والطين والوحل الشديد
 (قوله فينبغي أن يعيد هنا أيضاً الخ) أي المقيد إذا صلى إلى غير القبلة والذي مر تحقيقه في التيمم أن
 الخوف إذا حصل بوعيد أعاد ولا لا (قوله بان صلاته على الفاسد وهو الركة الأولى) فيه تأمل إذا ركة
 الأولى صحيحة لوقوعها بالتحري الآن يقال صححتها بالنظر للصلى لا بالنظر للفتدى (قوله فالظاهر أنه من عنده
 الخ) ولو فسر الحلبي التحيير بان يصلى مرة واحدة إلى أي جهة شاء وإلى أربع جهات لوافق التوفيق (قوله
 ويرد عليه أنه لو صلى إلى الجهات الأربع الخ) قدم في مسائل الأسا وعند ذكر حكم ما لو فقد الماء المطلق ووجد
 سور الحمار من أنه يجمع بينهما في صلاة واحدة لا في حالة واحدة مانعه فان قيل يلزم من هذا أداء الصلاة
 بلا طهارة في إحدى المرتين وهو مستلزم للكفر فينبغي الجمع بينهما في أداء واحد قلنا كل منهما مظهر من
 وجهه دون وجه فلا يكون الأداء بلا طهارة من كل وجه فلا يلزمه الكفر كما لو صلى حتى بعد نحو حجارة
 لا تجوز صلاته ولا يكفر للاختلاف بخلاف ما لو صلى بعد البول بجر عن المعراج اهـ فيقال هنا أيضاً أنه
 بصلاته إلى أي جهة من الجهات الأربع لم يصل إلى غير القبلة من كل وجه وفعل ذلك للاحتياط في إسقاط
 الفرض عنه يقيناً فيسقط الإبراد الذي أورد على هذا القيل تأمل وقال السندی أيضاً ولا يرد عليه أنه صلى
 لغير القبلة أو تلبس بعبادة فاسدة لأن ذلك غير متيقن إذ يحتمل في كل مرة أنه مستقبل وصلاته صحيحة اهـ
 على أنه يكفي للعمل بهذا القيل الذي منى عليه الشارح مانقه في الهندية عن المضمرة أنه الأصوب إذ
 علينا اتباع ما صححوه تأمل (قوله ويضعف ما اختاره الشارح الخ) فيه أن كلام الشارح دال على أن
 تكرار الصلاة لكل جهة احتياطاً لا لزوماً والقول الأول في القهستاني إنما هو في لزوم الاحتياط وما قاله
 الشارح يصلح توفيقاً بين القولين بالخير والصلاة إلى أربع جهات (قوله وكان ينبغي ذكره عند قول
 المصنف الخ) الأنسب ما قاله ط والرجحان من أن هذه المسئلة ليست خاصة بالجماعة بل المنفرد كذلك
 وقال الرجحان تفريع على قوله بالتحري يعني أن التحري إنما يكون شرطاً لصحة الصلاة عند الاشتباه وإذا
 صلى إلى جهة جازماً أنها القبلة جازت صلاته إذا تيقن الخطأ فيها أو بعده وهذا في مطلق الصلاة
 لا بخصوص الجماعة اهـ فعلى هذا يكون قوله فلو اشتبه مفهوم قوله وإن شرع بلا تحريم ما بعده فيكون
 قد ذكره في محله إذ لو ذكره أو لا توهم أنه خاص بالمنفرد تأمل (قوله أو لو كبراً به) الظاهر الواو يدل
 أو ثم رأيت عبارة النهر بالواو (قوله وبه ظهر أن المناسب حذف هذه المسئلة الخ) فيه أن القصد

تشبيه هذه المسئلة بالسابقة في عدم الجواز وهو متفق عليه في المذهبين نعم المناسب ذكرها عقب السابقة
(قوله) فان قلت وقوع الطلاق متعلق الخ لم يظهر وروده هذا الايراد فان عبارة الشارح ليس فيها
ما يدل على اشتراطها فيما يتعلق بالاقوال وكان المستترض فهم من قول الشارح التبعة شرط مطلقا انها
شرط في كل شيء حتى الطلاق وبني ايراد على ذلك **(قوله)** قد يجاب بان المراد التبعة التي هي شرط الصحة
الخ لا يظهر في الجواب أن المراد ليس لتامين نوى شيئا عالميا بل يؤدي خلافه الا في الجملة فانه
ينبغي ان يعلم عندئذ ان لا يؤديها بل الظاهر بخلاف ما نقض به فانه ليس كذلك بل نوى شيئا ووقع
ما نواه عن شيء آخر وهذا لا ينصرف في عدد **(قوله)** لعزل وجهه أن الصلاة عبادة واحدة الخ وذكر
الجموع وجهه بان التخصيص بما يعترض في أثناء الصلاة غير ممكن قال الرضوي ولم يذكر عكسه وهو ما اذا
افتتح مرثيا ثم أتاه الاخلاص لئلا يكون تحييرا على فضل الله تعالى بل ربما يقال ان الاعمال بخواتمها
الا ان قلنا ان الاخلاص شرط صحة التبعة كما تقدم فلا يكون شارعا بدونه اه سدي **(قوله)** أولضعيفه
لا يظهر ذكره هنا اذ لو دخل الرياء في أصل العبادة كيف ينال ثواب الاصل لا التضعيف والظاهر في التوفيق
في الخلاف الآتي أن يقال من قال لا يستحق الثواب اذ احصل الرياء في أصل العبادة ومن قال انه
يفوت تضاعف الثواب اذ احصل في تحسينها **(قوله)** والذي في الذخيرة خلافه أي أنه لا يفوت أصل
الثواب بل يبطل تضاعف الأجر **(قوله)** ان الرياء لا يفوت الخ يظهر أن الواو قبل قوله ان الرياء ساقطة اذ لا
دخل لتفويت الثواب وعدمه في عدم دخول الرياء في الفرائض تأمل **(قوله)** أخذ من حسنة ودفع اليه
الخ في تفسير روح البيان عند قوله تعالى في سورة البقرة من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا الآية
ما نصه وحكمة تضعيف الحسنات لئلا يفسد العباد اذا اجتمع الخصم فظالم العباد توفي من التضعيفات
لامن أصل حسنة لان التضعيف فضل من الله وأصل الحسنة الواحدة عدل منه واحدة بواحدة وفيه
أيضاً في سورة النساء عند قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات من ذكراً أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون
الجنة ولا يظلمون نقيراً ما نصه قال النيبوري حكمة تضعيف الحسنات في طاعته لئلا يفسد العباد اذا
اجتمع الخصم فيدفع اليهم واحدة ويبقى له تسع فظالم العباد توفي من التضعيفات لامن أصل حسنة لان
التضعيف فضل من الله تعالى وأصل الحسنة الواحدة عدل منه واحدة بواحدة وقد ذكر الامام البيهقي
في كتاب البعث فقال ان التضعيفات فضل من الله تعالى لا تتعلق بها العباد كما لا تتعلق بالصوم بل
يؤخرها الحق العبد فضلاً منه سبحانه فاذا دخل الجنة أتاه بها اه والله سبحانه أعلم

(باب صفة الصلاة)

(قوله) فالوصف والصفة الخ لا يظهر التقرير ولعل الاصل الواو ثم راجعت نسخة التعريفات المطبوعة
فوجدتها بالقائه **(قوله)** مبني على عرف المتكلمين الخ فيه أن عرفهم اطلاق الصفة على ما يقوم بالموصوف
وهنا أطلقت على الكيفية التي تكيف بها المصلي المشاهدة الموجودة فيها الفرض والواجب والسنة
والمندوب فقد أطلقت في العرف على الاجزاء المادية للصلاة ويجاب بان بناء على عرفهم بالنظر لكون
الكيفية المذكورة صفة المصلي لا بالنظر للماهية الصلاة نظير قوله وقد يجاب بان المراد ان هذه الاجزاء الخ ثم
ان تعزى بها بالكيفية المذكورة موافق لما في الفتح من أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية الخ وزيادة
الشارح الواجب والسنة والمندوب موافق لما فهمه المحشى من أنه ليس المراد بالاجزاء ما يتوقف عليه

صحتها بل ما يطلب من المصلي فعله الا اعم من الفرض ثم ان ما ذكره الشارح من تفسيرها بالكيفية المذكورة
هو ما ذكره في النهر وقال وهذا أولى مما في الفتح من أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية الخ لكن
الغايرة بينهما غير ظاهرة حتى يدعى الأولوية فان كيفية المصلي المشبهة على ما ذكره هي الاوصاف النفسية
لا شيء آخر ولا يستقيم حينئذ ما نقله المحشى عن الحلبي من حذف مضاف تقديره صفة أجزاء الصلاة
فبعض الاجزاء الخ اذ ما سلكه طريقة أخرى غير طريقة الشارح **(قوله)** أو المراد بالصفة الجزء الخ توجه
آخر للاضافة وعبارة السراج على ما ذكره السندي هذا من اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة من هذه
الصفات جزء ذاتي للصلاة فلو أن عند تمام هذه الاوصاف تتم الصلاة أو يقال من اضافة الشيء الى نفسه لان
هذه الاوصاف هي الصلاة بعينها اه **(قوله)** كترتيب القيام الخ اذ لوقات الترتيب لم يعادته ولو كان شرطاً
لفسد الصلاة لفوت شرطها وتقدم أنها شروط وعدم الفساد لا يدل على عدم الشرطية لانه قد تدارك
ما فعله من عكس الترتيب فلم يترك بالكلية حتى يصدق الفساد غاية الامر أنه زاد ما دون الركعة وهو غير
مفسد كمن ترك سجدة من الركعة الاولى ثم تداركها لا تقصد صلاته مع ترك ركعة الاولى ما اذ ترك شرطاً
ثم تداركها تأمل **(قوله)** صفة كاشفة قد يقال انها الاحتراز عن الاخلاص فانه فرض في الصلاة كما تقدم له
مع أنها تصح بدونه **(قوله)** هو أحد شروطها والعشرين الخ لم يظهر لي وجه افراد هذا الشرط بالذكر عن باقي
الشرائط **(قوله)** حيث قال بالجواز فيها كما في البحر يوافق ما في البحر ما في الفتح حيث قال ومقتضى كون
هذا مرة كونه شرطاً أن يجوز بناء الفرض على الفرض وعلى النفل وقد روي اجازه ذلك عن أبي اليسر
والجمهور وعلى منعه الخ اه **(قوله)** وبهذا ظهر عدم صحة قول النهر ولا خلاف الخ قد يقال معنى قول
النهر لا خلاف في جواز بناء الفرض على النفل أنه اتفق الكل على عدم بنيه اذ حيث حصل الاتفاق
على عدم صحة هذا البناء لم يوجد قول به فلم يوجد خلاف بينهم فيه لا معنى أنهم اتفقوا على الجواز كما في
الشيء الاول **(قوله)** في جواز بناء النفل على النفل أي اتفاقاً لما أن الكل صلاة بدليل أن القعود
لا يفترض الا في آخرها بحر **(قوله)** فانه وان كان على سبيل التنزل مع الخصم الخ فيه أن ما سلكه هنا
غير المتبادر من كلام الزيلعي اذ المتبادر منه أن تسليم الاشتراط كلام تنزلي لم يقصد به الاجحاراة
الخصم على دعواه مع عدم الجزم بها ثم فرغ على هذا التسليم أن الاشتراط ليس لها حتى تتحقق
الركنية بل لكذا فيكون قد سلم الاشتراط وكر عليه بنقض دعواه بأنه ليس لها بل شيء آخر ففي الحقيقة
لم يرجع الزيلعي للقول باشتراط الشروط لها كما قال الخصم بل الى القول به شيء آخر وكان ط فهم
أنه يرجع لما قاله الخصم فاعترضه بأنه لم يرجع اليه مع أنه في الواقع رجوع للقول به شيء آخر فلا
يسلم حينئذ ما قاله المحشى ان ما منعه أو لا يرجع اليه ثانياً اذ ما منعه أو لا الاشتراط لها وما يرجع اليه ثانياً
الاشتراط لشيء آخر تأمل هذا مع ما يأتي له في تقرير كلام الفتح **(قوله)** تصديق لما فعله الزيلعي
الخ يظهر أنه استدرك على قوله ثم رجوع الخ المفيدة اعتماده وقوله في التلويح من عامه وقوله
يمكن نقول استدراكه على ما في التلويح وبالجملة ما سلكه المحشى في هذه المسئلة غير متبادر منها تأمل
وكذلك ما صنعه في قوله ثم رجوع الخ **(قوله)** كما يعلم من كلام البحر عبارة ومراعاة الشرائط المذكورة
ليس لها بل للقيام المتصل بها وهو ركن ان سلمنا مراعاتها والا فهو ممنوع فتقديم المنع على التسليم أولى
في التلويح فالاولى أن يقال لا نسلم مراعاتها فانه لو أحرمت الخ ولئن سلمنا فهي ليس لها بل الخ اه **(قوله)**
لكن ضعفه في شرح المختار الخ أي ما ذكر في شرح المنية لكن المحشى قد اختصر ما فيه اختصاراً

مطلب حكمة تضعيف
الحسنات

مخلا وإذا كان مانقله عنها هو عين ما في شرح المختار على حسب نقله لا مقابله مع أن عبارة شرح المنية على مانقله في الامداد الر كوع خفض الرأس مع الانحناء بالظهر وبه يحصل المفروض وأما كماله في انحناء الصلب حتى يستوي الرأس بالعجز فان طأ طأ رأسه قليلا ولم يصل الى حد الاعتدال ان كان الى الر كوع الكامل أقرب منه الى القيام جاز ركوعه وان كان الى القيام أقرب بان لم يحسن ظهره بل طأ طأ رأسه مع ميلان منكبته لا يجوز ركوعه لكن ضعفه في الاختيار حيث قال في شرح المختار الر كوع بتحقيق الخ فأنت ترى أن ما في المختار من التضعيف ليس لما اقتصر عليه المحسن من عبارة شرح المنية التي ذكرها اذهى عين ما صدر به في الاختيار بل لما ذكره ثانيا بقوله فان طأ طأ رأسه قليلا الخ وهو ما عبر عنه في الاختيار بقيل تأمل ومع هذا ففي كون ما في الاختيار تضعيفا لما في شرح المنية مع تقييده بقوله بأن لم يحسن ظهره بل الخ نظر ظاهر اذا لشد أنه مع هذا التقييد لا يكون راء كعوا عبارة الاختيار لا يدل على الضعف في هذه الصورة (قوله) يجب اسقاطه لأن وضع الخ يقال ذكر قوله وضع اصبع الخ يانا للقدر المفروض من وضع القدمين وليس في ذكر القدمين ما يدل على اشتراط وضعهما بل ان السجود يكون بهما وهذا لا يدل على اشتراط وضعهما كما أن ذكر الجهة لا يدل على اشتراط استيعابها بل يكفي وضع جزء منها (قوله) قد يكون التعبد أفضل كالوضوء الخ وذلك أن الحدث بنوعيه بمعنى المانعة القائمة بالشخص انما عرف من جهة الشرع كالأثر لا تدخل للعقل فيه ثم بعد قيامها به الذي هو عبارة عن جميع الاعضاء لم نعقل وجه تخصيص أعضاء الوضوء بقيام المانعة بهما مع تعقلنا وجه قيامها بجميع أعضاء الغسل اذهى قائمته وهو عبارة عن جميع أعضائه (قوله) وهذا يؤيد الخ أي أحجية عدم اعتبارها لكنه انما يثبت أنها ركن لا كونه زائدا (قوله) فيه أن ما شرع لغيره قد يكون ركن الخ قد يقال ان الشأن فيما شرع لغيره أن يكون شرط الار كونا ما لم يوجد الدليل على الركبة وقد وجد بالنسبة الى القيام فانه قام الدليل القطعي على انه منها ولم يوجد بالنسبة للقعود الأخير (قوله) فالتناسب للشارح أن يعكس بان يذكر هذا دليلا للشرطية ويذكر ما قبله هنا الخ فيما قاله تأمل لأن غاية ما يفيد التفسير في التعليل الاول أنه لا يلزم من كون الشيء مشروعا لغيره أن يكون ركن أو شرط بل نارة يكون ركن كقيام وتارة شرطا كالحرمة فلا يصلح دليلا للركبة تأمل ويحجب عن الشارح بان الركن الزائد ما يسقط اعتبار الشارع له من الاركان في بعض الاحيان بلا ضرورة وحيث سقط اعتبار القعود منها في مسألة الخلف كان زائدا ولا يلزم من ذلك اعتبار الشارع القراءة ركنًا زائدا في هذه المسئلة بل اعتبرها ركنًا أصليا وزائدا في الاقتداء فتم للشارح تعليلا للركبة والشرطية (قوله) الخروج بلفظ السلام جلا لاطلاق الخ لا يصح ارادة الكامل هنا ذلك كان مراده ذلك لاقتضى كلامه أن هذا القدر هو المفروض بخصوصه مع أنه يصح بغيره ويكون آتيا بفرض الخروج بالصنع (قوله) أقول كان ينبغي للشارح عدم ذكر ذلك الخ ليس كذلك فان تميز المفروض بالمعنى الاول أمر زائد على السجدة الثانية مغاير لما أفصح عنه فرضا وان توقف تحقيقه عليه ونحو ذلك يقال في اتمام الصلاة والانتقال من ركن الى آخر فيسقط قوله الآتي ثم ان عدا الاعمال والانتقال الخ تأمل (قوله) يعلم أنه فرض آخر ولهذه العلة الاولى أن يقول أيضا ترتيب الر كوع على السجود لانه فرض آخر (قوله) ولم يذكر تقديم القراءة على الر كوع أي في الفرض الغير الثاني حتى لو ركع قبل القراءة صح ركوع هذه الركعة كما يأتي (قوله) ثم ان عدا الاعمال والانتقال الخ فيه أن اتمام الصلاة بمعنى عدم قطعها فرض مغاير للمفروض الذي ذكرها المصنف ولذا الوشرع فيها ثم قطعها كن تارك الفرض الا تمام ويستحق ما يستحقه تارك

الفرض وان أتى بها تامة بعد ذلك وافتراضه ما خوذ من قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والانتقال المذكور فرض لانه لا يمكن الاتيان بالثاني الا به وما لا يتوصل الى الفرض الا به فرض ولا شك أن هذا الانتقال غير الفرض الثاني وحيث قد يفرض مغاير لما ذكره المصنف من المفروض (قوله) لكن أجاب بعض المحققين عن الاشكال الخ المراد به العلامة نوح أفندي وقال بعدم ما قرره في دفع الاشكال ثم رأيت ابن الهمام أشار الى ما سألني ثم رأيت صاحب البرهان أوضح هذا المقام طبق ما ظهر للعبد اه من حاشية العبر (قوله أي المذكورة في المتن) أفاد أن هذا ليس شرطيا في الواجبات والسنة بل ولا في الشرائط كما في القعدة الأخيرة كما أفاده الشرنبلالي وحيث قد يفرض بالافتراض في كلامه الاركان اه سندی (قوله) أو بالضم الخ أي بضم الحاء وسكون السين مصدر (قوله) والقراءة ركن زائد الخ هذا محط علة القول بالا اعتداد أي ان الشارع جعل النائم في الصلاة كالمسنيق في كثير من الاحكام والقراءة ركن زائد فيكتفى منه بالاتيان بها تامة فلا يرد عليه باقي الاركان لعدم زيادتها والقعدة يجزى حكم الخلاف السابق في أنها ركن أو شرط وبهذا يزول الاشتباه الواقع هنا تأمل (قوله) والذي يظهر الوجوب الخ مقتضى ما ذكره أولا بقوله وينبغي تقييد الخ بعدم وجوب الاعادة بترك سجود السهو بعد راء كل من النسيان وخوف طلوع الشمس عذر لترك واجب السجود فكأن العذر مسقط للاعادة فيما لو ترك الواجب عمدا كذلك لو تركه سهوا (قوله) وبؤيته ما صرحوا به الخ قد يقال ان ذلك ليس من واجبات اللباس بل يقال خلق المصلي عن ثوب فيه صورة أو عن جله صنما من واجبات الصلاة اه من السندی (قوله) الآن يقال المراد أن ذلك امتنان الخ وحاصله توقف الحكم بفرضية الاولى على عدم الاعادة وله نظائر كسلام من عليه سجود السهو يخرج به خر وجامو قوفا وكفاد الوقتية وهي المغرب في طريق من دلفة على عدم اعادتها قبل الفجر وبهذا ظهر التوفيق وأن الخلاف لفظي لان من قال ان الثانية هي الفرض أراد بعد الوقوع ولو كان الثاني نفلا لزم أن تجب القراءة في ركعاتها وأن لا تشرع الجماعة فيها ولم يذكره اه من السندی (قوله) عطف على كل الاول لا يظهر صحة العطف على كل الاول لانه يفيد أنه مبني على ما في المجتبى مع أنه لا ينبغي عليه (قوله) وقد يقال ان المشروع ثلاث آيات الخ المتبادر من قوله ثلاثا قصارا الا كفاء بقدر الثلاث من الآية أو الآيتين وان لم تكن الثلاث على ترتيب النظم القرآني واشتراط ذلك لا يدل عليه عبارة الحلبي اذ قوله تعدل ثلاث آيات قصار شامل لما اذا كانت على الوجه المشروع بأن تكون متوالية أولا وثانية لا بدله من دليل فع عدم وجوده يعمل باطلاق عبارة الحلبي من الاكتفاء بالآية التي بلغت ثمانية عشر حرفا لا قامة واجب القراءة (قوله) قلت قد صرح به في الدر أيضا قد يقال ليس مراد الشارح أنه لم ير أن الآية أو الآيتين تقوم مقام الثلاث بل مراده أنه لم ير القول بالخروج عن كراهة التحريم بذلك مع ترك سنة القراءة وقد تقدم له في سنن الوضوء أن ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وأن تاركها يستوجب التضييل واللوم ومقتضى هذا أنه لا يخرج عن الكراهة التحريمية بواجب القراءة لكن تقدم أيضا تقسيم السنة الى سنة هدى وتركها بوجوب ما ذكره سنة الزوائد وتركها لا بوجبه ومثلا لها بطويله عليه السلام القراءة والر كوع والسجود فإدعى في شرح المتن أن في كلام الحلبي إشارة الى أنها بطوال المفصل مشلا من سنن الزوائد وأن تاركها لم يرتكب كراهة التحريم بخلاف ترك الجماعة مثلا وهذا لا يعلم من عبارة الدرر والفيض وغيرها وذكر الشارح في الفصل الآتي أن الآية أو الآيتين لو كانت تعدل ثلاث آيات قصارا انتفت كراهة التحريم ولا تنفي التزهية الا

بالمسنون اه تأمل **(قوله)** وكذا في جميع الفرض الثاني الخ فيه أن القراءة في جميع الفرض الثاني والمقصود فرض لا واجب **(قوله)** قال الزيلعي فان ما يقضيه الخ عبارته أي مكرر في كل ركعة أو في جميع الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو نسي سجدة من الركعة الأولى وقضاها في آخر صلاته جاز وكذا ما يقضيه المسبوق بعد فراغ الخ **(قوله)** قد يشار إلى المثنى باسم الإشارة الخ لا يظهر صحة الإشارة باسم الإشارة الموضوع للفرد لذكر المشار إليه المثنى بعده بخلاف الآية والنظم تقدم المشار إليه فيقول بالمدكور **(قوله)** عوان بين ذلك أي بين الفارض والبكر الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان التي نعت بعد بطنها البكر قاموس **(قوله)** وهذا يقتضي رفع الخلاف وهذا ظاهر على الأول لا الثاني فان من قال بالوجوب أراد حقيقة حتى أوجب بالترك سجود السهو ومن قال بالسنية لا يقول بالسجود وان كانت المؤكدة في معنى الواجب نعم يتم ذلك اذا قال بوجوبه **(قوله)** أي بسبب الاستتلاف الخ قال الرجعي مجرد الاقتداء بالمسافر بصير القعود فرضا عليه استتلاف أولا **(قوله)** وأقول هذا يخالف لما في البحر والنهر من قولهما الخ قد يقال ما ذكره هذا القائل لا يخالف ما في البحر والنهر لأن موضوع كلامه فيما اذا تابع المسبوق امامه فيه دليل قوله بتابعه الامام وقوله في البحر والنهر بقدر ثلاث قعدات والواجب منها ما عدا الأخيرة معناه اذا لم يتابعه في الثانية والا كانت فرضا أيضا دليل ما ذكره في الامامة وسأتي له في الامامة عن الفتح لو قام قبل قدر التشهد ان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد ما تجوز به الصلاة جاز والافلا الخ **(قوله)** آخر صلاته حقه أول كما هو ظاهر **(قوله)** اللام معنى على يصح ابقاء اللام على حالها بدون جعلها بمعنى على متعلقة بمحذوف صفة للبحر وكونه واجبا مأخوذا من تعداد الواجبات **(قوله)** ويحتاج الى نقل صريح ما ذكره ط ظاهر مما ذكره الشارح يجعل قوله بين فرضين غير قيد كما فعل المحض ولا حاجة لنقل في المسئلة بخصوصها **(قوله)** وكذا لا يتابعه في ترك الواجب الخ أي بان تركه الامام بالكلمة **(قوله)** أو في ترك ما يلزم من فعله يظهر زيادة لا قبل يلزم تأمل **(قوله)** لأنه اقتضى عن لم يدخل في الصلاة فيه أنه اذا اعتمد على خبر المبلغ الذي لم يدخل في الصلاة يكون قد اعتمد على خبر العدل في أمر ديني وهو مما يصح العمل بخبره في البيانات فاذا ذكره من العلة المذكورة غير ظاهر لاثبات الحكم المذكور **(قوله)** ومقتضاه أنه لو توى بها الاعلام صح أيضا الخ فيه أن صحة الصلاة في المسئلة الآتية لوجود قصده الدخول فيها الذي ينه تكبير الركوع يكون قاصدا للصلاة والذي لغا كونها الركوع ولم يوجد فيما اذا قصد مجرد الاعلام قصد الدخول في الصلاة الذي هو شرط لصحة الشروع كنفس التكبير فلا بد من وجودهما ولا يكفي لصحة الشروع وجود أحدهما تأمل وذكر فيما يأتي أنه اذا قصد به الاعلام لا يكون قاصدا للتكبير فصار كلاما أجنبيا فلا يصح شروعه **(قوله)** والتأويل في عبارة الكثر أظهر الخ لم يظهر وجه أظهرية التأويل في عبارة الكثر تأمل ثم رأيت في حاشية البحر ذكر الوجه بقوله لثلاثا يلزم التكرار في قوله والقومة والجلسة **(قول الشارح)** كما في امداد الفتح للشرنبلاني عبارته على ما نقله السدي وبن وضعهما على الفخذين وقت الجلوس فيما بين السجدة فيكون صفة وضعهما كحالة التشهد وهذا مما أغفله أصحاب المتون والشروح التي اطلعت عليها ودليل ذلك ما ذكره السيوطي في النبوع بقوله والثابت في الحديث أنه كان اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى ورفع يديه من الارض ووضعهما على فخذه وقال عليه السلام صلوا كما رأيتموني أصلي اه وقال الرجعي السنة حكم من الاحكام الشرعية وحيث لم تذكر في المتون ولا في الشروح كيف تعد من السنن لعد الشافعية لها بل لم يذكر السيوطي أن هذه الهيئة سنة وليس في

الحديث ما يدل على وضعهما على الفخذين كما في التشهد ولا يتم الاستدلال بقوله صلوا كما رأيتموني فإنه يقتضي اقتراضه لان دليل الصلاة في القرآن يحمل بينته السنة والحكم يستند للمعجل القطعي وهذا ثابت أركان الصلاة فلو تم الاستدلال بهذا الحديث لكان هذا الوضع ركنا اه سندی **(قول الشارح)** وبأني معزى بالنسبة حيث قال ويضع يديه على فخذه كالتشهد قال الرجعي صاحب المنية لم يذكر أنه سنة وحين عد السنن لم يعد هافيا بل عقب ما ذكره من السنن بقوله وما سوى ما ذكرناه فأدب فظاهره أن هذا الوضع أدب لاسنة اه **(قوله)** ان الجلسة الأخيرة تخالف الأولى في التورك مخالفة الجلسة الأخيرة للأولى في التورك مذهب الشافعي وليس مذهبا لنا **(قوله)** هي السنن الغير المؤكدة لا حاجة لهذا التقييد فان سنن الزوائد تركها لا يوجب ما ذكره ولو مؤكدة كما تقدم فيما لو اقتصر على واجب القراءة عن شرح المتن **(قوله)** وترجله في المغرب رجل شعره أرسله بالمشط وترجل فعل بشعر نفسه ذلك اه **(قوله)** فالمناسب ابدال اليسرى باليمنى الذي رأيت في عدة نسخ من الشرح يظهر يده اليمنى **(قول المصنف)** واخراج كفيه من كيه الخ علله الزيلعي بأنه أقرب للتواضع وأبعد من التشبه بالجارية وأمكن لنشر الاصابع اه وما ذكره في التعليل يدل على طلب اخراجهما في غير حالة التكبير أيضا تأمل **(قوله)** هذا النقل غير صحيح وغيره وافق الخ الذي في نسخة قديمة كتبت في سنة ١١٢٩ في غاية من الصحة الاقتصار على قوله خلافا للزفر بدون زيادة فلعل قوله فعنده الخ من زيادة الكتاب

(فصل)

(قوله) أي قبل شروعه أي وقال أكبر مع قول الامام الله **(قوله)** عما اذا لم يقصده المخالفة أي في اللفظ لا كبريان كان لا يعيز بين المدوعده **(قوله)** وينبغي الفساد بعد الهاء الخ ظاهره اذا قصد أنه جمع لاه والافانقل أنه خطأ ولا يفسد **(قول الشارح)** بل بهما قال الرجعي لعل الشارح زاد قوله بل بهما اختيارا منه الى أن السبب مركب من الشيئين لأنه بالنسبة والذ كر شرط كما تقتضيه عبارة المتن بحر اه **(قوله)** ولكن يحتاج الى الفرق بين التحريم والتلبية الخ يظهر أنه على القول بلزوم التحريم في التحريم يلزمه في التلبية والقراءة أيضا ومقابله عدم الزوم في الكل وهو المختار **(قوله)** بأن الثاني اذا كانت اليدان في السباب للبرء الخ قال في البحر وما ورد في حديث ابن عمر كان يرفع يديه الى منكبيه فحمل على حالة العذر حين كانت الأكسية عليهم والبرانس في زمن الشتاء كما أخبر به وائل بن حجر على ما رواه الطحاوي عنه اه **(قوله)** لا بالخالصة والناقض قوله ولو مشتركة الخ فيه أنه يصح أيضا تعلقه بخالصة بعد تفسيره بما ذكره من قوله أي عن شائبة الخ **(قوله)** يتكلم بها الموازنة في القاموس الموبدان بضم الميم وفتح الباء فقيه الفرس وحاكم الجوس وجمعه الموازنة والهاء للجمعة اه **(قوله)** وأما ما في التارخانية فغير صريح الخ هو كذلك لكن الشارح لم يدع الصراحة في ذلك بل الظهور فقط **(قوله)** لم يكن قراءة ولا ذكر ايفسد الخ يقال بعدم الفساد للثلاث في كونه غير قرآن وبعدم الاجزاء عن القراءة للثلاث في قرآنيته وهذا يسقط الاراد على التهر تأمل **(قوله)** بدليل جوازها على الذبيحة المشروط فيها الذ كر الخ قد يقال جوازها على الذبيحة لعدم طلب البركة في هذا الفعل لانه غير مقصود حتى تطلب له بخلاف غيره من الافعال المقصودة تأمل أي ان التبرك ليس معناها وضعا بل استعمالا فاستعملت فيه في الشروع دون الذبيحة **(قوله)** والظاهر أن الاضطجاع كذلك لأنه خلف الخ الظاهر أن الاضطجاع لا وضع فيه لأنه ليس بقيام لاحقيقة ولا حكا

وانما هو خلف عنه والمذكور أنه سنة القيام فلا يدخل تحته بخلاف القعود فإنه قيام حكما ولذا صرح اقتداء قائم بقاعد تأمل **(قوله والرحمى)** وقال الرحمى أيضا لا نسلم أنه أى القيام به الركوع ليس له قرار لان الفروض في القيام الذي هو محل القراءة قد رفته تعالى ثم نظر مع أنه ليس أن يأتي بالتسليم في حال رفعه فإذا استوى قائما يقول اللهم ربنا والحمد وعوا طول من ثم نظر الآن يقال لم يرد عن الشارع الوضع فيه فهو صحيح حينئذ لكن يفهم قولهم سنة قيام الخ اذ هذا قيام له قرار وقيد كرمنون فتقول من قال ان التحميد والتسليم ليس بسنة فيها بل في نفس الانتقال لما في القضية لوركا التسليم حتى استوى قائما لا يأتي به كالمولم يكبر حالة الانحطاط حتى ركع أو سجد تركه قال ويجب أن يحفظ هذا ويراعى كل شئ في محله اه بخالف لظاهر النصوص والواقع أنه قبل ما يقع التسليم الا في القيام ولو قلنا أنه يكون في حالة القيام فقط فما نقول فيما ورد من الاتيان بالتحميد بعد التسليم جمع بينهما خصوصا ما قدمنا من قوله لا الحمد لله السموات الخ وذكر في شرح منية المصل أن شيخ الاسلام ذكر أنه يرسل في القومة على قوله ما كما هو قول محمد وذكر في موضع آخر أنه يعتمد فان في هذا القيام ذكر اسمنا وهو التسليم والتحميد وعلى هذا منى صاحب الملتقط اه وهذا ما عدا لما قلنا وقول صاحب النهر اللهم اغفر لي وارحمي بين السجدين كأنه يريد ايراد القعدة والظاهر أنه غير وارد لانها ليست بقيام حقيقة ولا حكما بخلاف من صلى قاعدا فان قعوده لما كان خلفا عن القيام كان قياما حكما فيس في الوضع اه سندی **(قوله)** وهذا يدل على أنهما أصلا (الخ) كذلك يدل على أنهما أصلا ما نقله عن شيخ الاسلام سابقا ولا يستقيم ما قيده مكيين **(قوله من الرايتين بكل منهما)** أى من رواية وأما من المسلمين ورواية وأنا أول المسلمين **(قوله لا تالبا)** استشكله الرحمى بانما لوجهه تالبا لزم قراءة من القرآن قبل الفاتحة وتقدم وجوب عدمه قلت وعلى ذلك ينتفي الفساد ويترتب وجود السهو لوقراء سهوا والكراهة التحريم لوعده اه سندی وقد يقال ان القصد أنه تلا هذه الجملة تبركا بالوارد أى أتى بها على قصد أنها الوارد لأنه أتى بها على قصد أنها من القرآن تأمل **(قوله)** وعلاه في الذخيرة بما حاصله (الخ) خلاف المشهور فان المشهور أن السكوت في السرية والجهرية واجب لاسنة **(قوله)** ونعامة في شرح المنية قال فيه في الفرق بين السجدين لانه لما لم يبق الاسجدة فالاولى المشاركة فيها فالفقه بخلاف ادراكه في الاولى فانه يدركه في الثانية بكاملها فادنى المشاركة في الاولى مع احراز فضل الشاء أيضا حينئذ أولى وان أدرك في القعدة الاولى والاخيرة قال بعضهم يكبر من غير ثناء وقال بعضهم يأتي بالثناء ثم يقعد والاولى أولى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة في القعود اه تأمل فانه لم يتم الفرق بما ذكره **(قوله)** وان منى عليه في الهداية لكن ما في الهداية اختاره الهندوا في وقال شيخ الاسلام انه المختار وفي المجتبى وبه يبقى اه من السندی **(قوله)** لأن سراحا من الشاء أى حال من فاعل الشاء والتعوذ المأخوذ من قرأ وتعوذ ويجوز أن يكون مصفيا لمصدر محذوف بل هو أولى لان محي الحال مصدر او ان كتر سماعي كافي النهر **(قوله)** وهذا الفهم في غير محله لان قول الخلاصة (الخ) وايضا ان عبارة الخلاصة نصت على أن التعوذ انما هو عند الافتتاح فهي صريحة بأنه لو شرع في الفاتحة فان محله فلا يأتي به ولو أبقينا قوله حتى قرأ الفاتحة على ظاهره من أنه فرغ منها اذ تفرع صور جزئية على شئ لا يقتضى تخصيصه بها تأمل **(قوله)** اما عند أبي يوسف فهو تنبغ للثناء وعلى أنه تبع للثناء عنده لا يأتي به المسبوق عند قيامه لقضاء ما فات له قد أتى به في الاول عقب الشاء كافي السراج فلو أدرك الامام في وقت لا يمكنه

الاتيان بالثناء كأن أدركه في الركوع أو في الجهر فبسقوط الثناء يسقط التعوذ لانه تابع وما ذكره المحسنى من أنه عند أبي يوسف يأتي به مرتين ذكر في البحر تبعا لشرح المنية ومثله في الدر المنثور والخزائن للشارح زاد في الخلاصة وهذا استحباب عنده اه سندی فعلى هذا يكون عدم اتيان به عند قيامه هو المقر على أنه تبع للثناء واتيان به عند القيام على قوله مجرد استحباب لا دخل لتفريع فيه تأمل **(قوله)** بأن أتى بالمدخا ليعن التشديد الخ لا يصلح تفسير المنع الخ لولم هو تفسير الخ لولم التكرار انما هو اذا خلى المدعى التشديد وحذف الياء وهذا ليس معنى منع الخ لولم اذا المراد به أن يوجد أحد القيد مع المقيد بدون خلوه وتجاوزا الى غيره نعم على جعلها ما نفعه خلوه يكون المفهوم غير صحيح تأمل **(قول الشارح)** ويسن أن يلصق كعبه قال الشيخ أبو الحسن السندی الصغرى في تعليقه على الدر هذه السنة انما ذكرها من المتأخرين تبع للمجتبى وليس لها ذكر في الكتب المتقدمة كالهدياية وشروخها وكان بعض مشايخنا يرى أنها من أوام صاحب المجتبى ولم ترد في السنة على ما وقفنا عليه وكانهم توهموا ذلك مما ورد أن الصحابة كانوا يمتنون بسد الخلل في الضروف حتى يضمنوا الكعب والمناكب ولا يخفى أن المراد هنا الصاق كعبه بكعب صاحبه لا كعبه مع كعبه الآخر اه قلت ولعل الشيخ أبا الحسن لحظ الى الآثار الواردة في أن التراوح بين القدمين في الصلاة مطلقا أفضل من الصاقهما اه سندی وقد ذكر الآثار الواردة في التراوح فانظروا **(قوله)** على ترك التكامل الصواب حذف لفظ ترك الاولى كما هو ظاهر تأمل **(قوله)** ويمكن أن يراد بالتقريب الاعانة على ادراك الركعة الخ يتعد ارادة هذا الاحتمال ما ذكره الشارح بقوله لكنه نادر اذ ارادة الاعانة على ادراك الركعة لا تدور فيها تأمل **(قوله)** لم يتعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه الخ عدم تعرض المصنف للتابعة لا يأتى بناء الفرع الذي ذكره عليها تأمل **(قوله)** لا ركوع مستقل ولم يصير شارعا فيما تنقل اليه اذ عمله قبل امامه كلا عمل **(قوله)** فيحتمل أن يكون مرادا القائل بتحريرها الخ هذا خلاف الظاهر من أنه يأتي بالتحريك والاشباع اذ الروم لا اشباع فيه بل هو إشارة للحركة **(قوله)** لكن كونه المراد هنا خلاف الظاهر اذ المتبادر أنهم اضمير والفقهاء لا يرون أنهم باسم ظاهر حتى يحمل عليه قولهم بالتحريك والاشباع **(قوله)** كافي القهستاني الخ عبارة ويسجد ويضع ركبتيه أى ركبته اليمنى ثم اليسرى كافي الروضة **(قوله)** لكن الذي في الخزان الخ نقله عن الروضة على ما في السندی ثم ان ما نقله عن الخزان يفيد أنه مع عدم العذر يضعها أولا بالاولى وعلى تقدير عدم اوائده واعشار مفهوم العذر الواجب الرجوع الى عبارة الروضة تقديمه للنطوق على المفهوم في العمل **(قوله)** ما اكتشفه أى أحاطه اه قاموس **(قوله)** والمعنى واحد ذكر السندی أن الشارح خالف النهر في تعريف الجبهة بأنها ما اكتشفه الجبينان اه اذ هما بين الجبهة والصدر اختيارا منه الى دخولهما في معنى الجبهة اه وفي القاموس الجبينان حرفان مكتشفان الجبهة من جانبها فيما بين الحاجبين مصعدا الى قصاص الشعر أو عروق الجبهة ما بين الصدغين متصلا بجذء الناصبة كالحاجبين اه تأمل يظهر لنا في عبارته **(قوله)** وما مر عن شرح المنية للبحث فيه مجال الخ لا مجال للبحث فيما ذكره في شرح المنية لانه مع ثبوت الرواية بان وضع اليدين والركبتين سنة مع عدم رواية بأنه فرض يتوقف تحقيقه على وضع القدمين حينئذ ولا يقال بوقفه على الركبتين واليدين أبلغ الخ لما قاله من تطاير الروايات بالسنية فلو قلنا بالقرضية نظر الما قاله من الأبلغية لزم القول بغير ما نقلت عن عليهما الروايات فتعين القول بقرضية وضع القدمين تأمل

(قوله أو جزء من القدم) لا وجود لقوله أو جزء من القدم في عبارة البرازي (قوله) قال في شرح المنية بعد نقله ذلك وفهم منه الخ) نص عبارته ثم المراد من وضع القدمين وضع أصابعهما قال الزاهدي ووضع رؤس القدمين حالة السجود فرض وفي مختصر الكرخي سجد ورفع أصابع رجله عن الأرض لا يجوز وفي الخلاصة والبرازية وضع القدم بوضع أصابعه وإن وضع أصبعاً واحداً أو وضع ظهر القدم بلا أصابع إن وضع مع ذلك إحدى قدميه صريح والأفلا وفهم من ذلك أن المراد من وضع الأصابع توجيهها نحو الخ اه فانت ترى أن ما استند إليه في شرح المنية وتبعه الشارح شاهد لدعواه من افتراض وضع أصابع القدم نحو القبلة ولو واحدة وإن كان ما في الفيض وغيره يدل على عدم افتراضه ويظهر اعتماده (قوله) لكن رأيت في الخلاصة أن وضع أحدهما الخ) نصها وأما وضع القدم على الأرض في الصلاة حالة السجود ففرض في الخبر بدقوا ووضع أحدهما دون الأخرى تجوز الصلاة كما لو قام على قدم واحدة وضع القدم بوضع أصابعه وإن وضع أصبعاً واحدة فلا وضع ظهر القدم دون الأصابع بأن كان المكان ضيقاً ووضع أحدهما دون الأخرى تجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة اه (قوله أي لأن اعتبار الكعبتين الخ) هذا تعليل لا شرط طهارة المكان ولم يظهر من عبارته ذلك اه (قوله) ولم أر نقل هذه المسئلة بخصوصها الخ) قال السدي مانصه في شرح المنية الكبير ما مفاده أنه لو بسط كعبه أو ذيله على نجس وسجد عليه ثم أعاد سجوده على مكان طاهر أو على منفصل بسط على النجاسة صحت صلاته باتفاق أئمتنا فهذا يصرح بالفرق بين السجود على النجاسة نفسها وبين السجود عليها بحائل منفصل فإن الإعادة على مكان طاهر غير صحيحة في الأول ومصححة في الثاني فظهر من هذا أن الحائل المتصل حائل في الجملة لا من كل وجه والاحتياط الصلاة بلا شرط الإعادة وكذا الوفاق على النجاسة وهو لا يس خفالم تصح صلاته اه (قوله أي يصح السجود عليه بشرط الطهارة) أي وإذا كان ما تحته نجسا وسجد عليه ثم أعاده على طاهر صح اتفاقاً (قوله) فإن ما يأتي من تجويزه على ظهر مصل صلاته يفيد فيه أن سجوده على ظهر مصل صلاته سجود حقيقة لا إيماء فبأنه ليس فيه دلالة على أن الزحام مما يجوز الأيماء ثم قوله أن هذه المسئلة مفروضة الخ بل هي ظاهرة وعلمية في بعض الأشخاص دون بعض كما جرت عادة في أشخاص تأمل (قوله) فقال الإمام جاء التكبير من ورائي الخ) عبارة السندي جاء التكبير من وراء الصف الأخير ومراده العلم بحمل من اليك منكم البنا (قوله) على أنه ليس في القهستاني الخ) بل هو فيه كما يظهر من عبارته (قول المصنف على ظهر مصل صلاته) بأن يكون مقتدياً به أو مقتدين بإمام واحد سندي وهذا أولى مما قاله ط ولا يشترط الاتحاد في التحريم والأداء فيشمل المنفردين اه إذ لا تحقق الضرورة غالباً (قوله) وعبارة القهستاني هذا إذا كان ركعته على الأرض الخ) عبارة القهستاني عقب قوله والأفلا يجزئه وقيل لا يجزئه إلا إذا سجد الثاني على الأرض وقال صدر القضاة يجزئه وإن كان سجود الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية وفي الكلام إشارة الخ اه تأمل (قوله) لكن ليس هذا موجوداً في عبارة القهستاني) فيه أن القهستاني ذكره بقوله لكن في الزاهدي يجوز على الفخذين أو الركبتين فإن المراد أخذاً أو ركبتاً المصلي معه لا أخذاً أو ركبتاً نفسه كما قال المحنّي والألا يستقيم الاستدلال بما ذكره الزاهدي على قول القهستاني وإلى أنه لا يجوز على غير الظاهر تأمل (قوله) وهذا أولى مما في الهداية الخ) بل الأولى ما في الهداية فإنه بأبعد بطنه عن فخذه يحصل الإيذاء لمن يصلي معه عند الركعة بسبب أخذه في سجود زيادة من الفراغ أمامه بخلاف ما إذا لم يسجد ثم يحصل

من اظهار العضدين الاضرار بجارهم ومن الابعاد الاضرار بضيق المكان تأمل (قوله من مجرد المحاذاة) عبارة البحر المحفافة (قوله) خلافاً لما شق عليه الشارح تبع الشرح المنية) تقدم أن ما استدله به بقيد مدعاه فليس التوجيه سنة عندنا قولاً واحداً (قوله) المناسب هنا التفريع الخ) تفريعه لا يظهر على ما قبله بل على مقابله ويظهر صحة الاضرار عنه بان يكون قد وافق المصنف أولاً في أن الرفع ركن ثم أضرب عنه ميلاً إلى عدم الركنية بالفرع الذي ذكره تأمل وفي النهاية هذا الرفع ليس بركن أعمال الركن الانتقال لأنه لا يمكنه أداء السجدة الثانية إلا بعد رفع الرأس حتى لو أمكنه الانتقال من غير رفع الرأس بأن سجد على وسادة فأزيلت فوقه فجهت على الأرض أجزأه وإن لم يوجد الرفع كذا ذكر القهستاني في التجريد اه سندي تأمل (قوله) لا عند أبي يوسف) ينظر هذا مع قوله بفرضية الرفع على ما يأتي فإن مقتضاه لزوم إعادة السجدة ليأتي بالرفع ولو اكتفى بالسجدة الأولى فإنه الرفع وكذا الجلسة ويظهر سقوطهما على قوله وإن قال بفرضيتهما لأنهما ليستا مقصودتين فيسقطان بعد سبق الحدث تأمل ولعل هذا أحسن مما أفاده شيخه (قول الشارح كالتلاوية) قال الحلبي والرحتي يطلب الفرق بين التلاوية والصلية حيث كانت الثانية خلافة للأولى (قوله) بدليل قول المصنف وليس بينهما ما ذكر مسنون) ليس فيه دلالة على شيء فإنه انما في منية الذكر بينهما ولم يتعرض لمقدار الاطمئنان (قوله) بعد فعل الشاء) بعد ظرف مقطوع عن الإضافة وأهل الشاء منصوب على النداء وجوز بعضهم رفعه على تقدير أنت كما في شرح النووي (قوله) كيف والصلاة الخ) كذا عبارة الحلبي وقوله كائنت في السنة خبر المبتدأ قبله (قوله) وفي رواية يرفع يديه في الرمي) لعل الأولى في حالة الرمي والثانية في حالة الدعاء بعده اه سندي (قوله) لكن الصواب إسقاط قوله باسطة الخ) قد يقال إن قصد الشارح العزول والرجوع إلى الجار الإشارة فقط وقوله باسطة أصابعه من عنده أخذ من كلام البرهان (قوله) فلم أر أحداً قال به سوى الشارح تبعاً للترتيب لآي عن البرهان الخ) انما اختار صاحب البرهان بسط الأصابع كلها والإشارة بالسجدة فقط فحصل للسنة من الإشارة وعمل بقوله عليه السلام أسكنوا في الصلاة وحديث أبي جند الساعدي خال عن ذكر القبض ولفظه عند الترمذي فاقرش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه وحدث بذلك بين عشرة من الصحابة قصد قوه وقال من لا على القاري في رسالة له ألفها في اثبات سنة الإشارة والصحيح المختار عند جمهور أصحابنا أنه يضع كفيه على فخذه ثم يوصله إلى كلمة التوحيد بعقد الخنصر والبنصر ويخلق الوسطى والأبهام ويشير بالسجدة رافعاً لها عند النبي وأضعها عند الأتباع ثم يستمر على ذلك لأنه ثبت العقد عند الإشارة بخلافه ولم يوجد أمر بتغييره والأصل بقاء النبي على ما عليه واستصحابه إلى آخر الأمر اه والحاصل أنه اختلف التصحيح في الكيفية والكل وارد عنه عليه السلام اه من السندي فاقاله في البرهان لم يخرج عن السنة النبوية وإن كان المشهور خلافه على أن الطحاوي في شرح معاني الآثار روى عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لأحفظن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما قعد التشهد ففرش رجله اليسرى ثم قعد عليها ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ووضع مرفقه اليمين على فخذه اليمنى ثم عقد أصابعه وجعل حلقة بالابهام والوسطى ثم جعل يدعو بالأشهرى ثم روى من حديث عيسى أن مما حدثه أيضاً في الجلوس في التشهد أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ثم يشير بأصبع واحدة اه وهذا أيضاً خال عن ذكر

القبض ثم رأيت في شرح مشكاة المصابيح لمسألة على القاري في رواية مسلم من باب التمسك أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي تلي الإبهام يدعو بها ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها ما نصه ظاهر هذه الرواية عدم عقد الأصابع مع الإشارة وهو مختار بعض أصحابنا اهـ (قول) الصواب لحكاية سلام رسول الله المناسبة ما قبله (لكن مراعاة المناسبة إنما تنفيذ الأولوية ولعل الشارح قصد دفع ما في الشراح بأن قوله السلام عليك الخ حكاية سلام الله عليه لا ابتداء سلام من المصلي عليه اهـ فلم يقصد المناسبة (قول) وبه تعلم ما في عبارة الشارح حيث قال (أول الخ) فيه أن قراءة الفاتحة لا يشك أحد أنها سنة على ما في المحيط وغيره لا تباينه عليه الصلاة والسلام بها إلا أنه على ما في المحيط يقوم مقامها التسبيح فقط ويكون مسيئاً بالكوت وعلى ما في غيره لا يكون مسيئاً لأنه لا شيء أتى بالسنة بل لأن تركها هنا لا يوجب إساءة لا ترك على وابن معود رضي الله تعالى عنهما فتكون من قبيل سنن الزوائد التي تركها لا يوجب إساءة ثم اعلم أن ما صنعه الشارح من زيادة قوله أو سكوت قدرها أصح به كلام المصنف حيث قال على المذهب لما ان التخيير بين الثلاث هو المذهب لا بين القراءة والتسبيح (قول) أي قلنا بفرضينها لأجل العمل الخ لعل الأولى فتكون فرضاً عملاً لا اعتقاداً مراعاة لشبهة من قال الأمر للاستحباب والألزم القول بكفر من أنكر الفرضية (قول) وكذا الفقاهي هومن بيع الفقاع وهو تبيذ الشعير ونحوه (قول) إلى تعميم الذكر (لعله تخصيص (قول) والظاهر أن الصحة عنده لا تنفي الكراهة الخ) بعد وجود النص صريح بالكراهة في الشروع فهو كاف ولا حاجة لهذا الاستظهار سم أن قوله ولا يبعد الخ لا يظهر بعد ما قدمه مما يفيد أنها تنزيهية (قول) فهي خداج في القاموس صلاته خداج أي نقصان اهـ (قول) ولذا قال الشارح قبل (والشرعية الخ) فيه أن المستحيل الشرعي هو ما دلت الشرع على نفيه كروية الباري تعالى في الدنيا والمقبرة للكافر وليس القسم الثالث منه وقال ط طلب المستحيل الشرعي أولى بالتعريم من المستحيل العادي فليست دليل المقابل اهـ ولعل الشارح لم يقصد بقوله وقيل حكاية خلاف بل مجرد النقل (قول) تأمل (لعله أشار به إلى أن ما في المعراج لا ينافي ما في البحر لجل ما في المعراج على ما إذا لم يقصد الدعاء ونحو ما في البحر في شرح المنية الكبير حيث قال بعد الدعاء بالألفاظ القرآنية فإن هذه الأدعية ليست بقرآن لأنه لم يقصد بها القراءة بل الدعاء حتى جاز الدعاء بها مع الجنابة والحض اهـ (قول) المصنف ونواه فيهما) تخصيص الامام بالذكر يشعر بأنه لا حاجة أن ينوي من كان في محاذاته من المؤمنين في الجنابين بل تكفي نيته في جانب واحد ويحتمل أنه لم يذكر المؤتم لأنه يعلم حكمه بالمقايضة على الامام اهـ سندی عن البرجندی (قول) فقطضاه أنه كاتب حسنة بل قال السندی نقل عن الرجعي الآن كاتب السينات معطل الأول وقع منه ما يؤدي إلى الكفر إذ تصح رده اهـ على أن كاتب السينات يكتب المباح أيضاً والصبي يفعل فيكون كاتب سينات بلا تعطيل (قول) فيه أن الذي اختاره السكاك هو الأول لا مانع من إرجاع الضمير لما قاله الحلواني فإنه مختاره أيضاً حيث لم يرد وأرجعه إلى القول قبله بخلاف قول الشهيد حيث رده (قول) وعندى أن قول الحلواني لا بأس لا يعارض القولين الخ عدم معارضة لقول البقالي غير ظاهر فإنه فائز بكراهة ما زاد على قدر الوارد لا ما كان قدره والحلواني يقول بالكراهة التنزيهية فيهما كما هو مفاد قوله لا بأس بالفصل بالأمر وادوا الحلواني موافق لما في شرح الشهيد إذ مفاد كلامه كراهة التأخير ولو قدر الوارد إذا جمل قوله لا بأس على الإباحة فيكون مخالفاً لما في شرح الشهيد ولم يقله الحلواني وهذا كله بقطع النظر عن التوفيق الذي أشار له الشارح بقوله وفي

حفظي الخ (قول الشارح ارتفع الخلاف) أي بين البقالي والحلواني وأما الخلاف بين الشهيد والبقالي فتأبى لم يرتفع لأن الشهيد يكره الفصل حتى يقول اللهم أنت السلام الخ والبقالي لم يكره بذلك القدر لا كراهة تنزيهية ولا تنزيهية اهـ سندی (قول) بأن المراد بقول الحلواني لا بأس الخ أي مع جمل قوله لا بأس على الإباحة والله أعلم

(فصل في القراءة)

(قول) نعم لو جعل حالاً من ضمير وجوب المؤول باسم الفاعل يلزم ذلك) إذا حال وصف لصاحبها قيد في عاملها فيقتضي أن الوجوب مقيد بكونه بحسب الجماعة تأمل (قول) ومفاده أنه لو أنتم الخ التعليل المذكور منظور فيه بأنه باعادة الفاتحة جهرًا ما زال الجمع المذكور موجوداً في ركعة واحدة إلا أن يقال أنه باعادتها جهرًا صار كأن ما وجد أولاً لم يوجد فكأنه لم يوجد إلا الجهر فتأمل (قول) وهو أسهل من لزوم الجمع لعل الأولى ابدال أسهل بأشد مثلاً حتى يظهر كون ما ذكر وجهه للقول الثاني تأمل (قول) على أن كون ذلك الجمع شيئاً غير مطرد الخ قد يقال إن ما في شرح المنية مبني على الرواية الثانية وعلى الرواية الأولى بعيد ويعلم من تعبير المنية عن الثانية بقيل ضعفاً (قول) وكذا ما يأتي من أن المتنفل بالليل لو أم جهر فتأمل) المتعين في هذه المسئلة أن البعدية ليست بقيد بل ذكرها جرى على الغالب عملاً باطلاق الزيلعي وما يفيد ما يلقي من أن المتنفل بالليل لو أم جهر وفي السندی نقل عن البرجندی بالعزو للفقيه الجهر في السراويل والوز واجب حتى لو تركه ساهياً يلزمه سجود السهو اهـ (قول) قال في الخزانة هذا ما صححه في الهداية الخ) ونحو الخبر الرمي إلى التخيير كالكافي وقال وبه ثبت مرجوح ما اختاره المصنف في مثله اهـ لكن قال الوافي كلاماً في الاستقراء ولم يوجد الجهر بحسب الاستقراء إلا في هذين الموضعين وهذا بمنزلة الإجماع على الحصر وذوول الفحول عن مثل هذا الاستقراء غير بعيد اهـ وقال نوح أفندي ينبغي ترجيح ما في الهداية لأنه موافق لما ذكره محمد في الجامع الصغير ومن القواعد المقررة عند الحنفية أن العبارة في المذهب بظاهر الرواية وأن الاعتماد على رواية الجامع لأنه أحد كتب ظاهري الرواية وآخر شيعي منصفه الامام محمد بن الحسن والعمل عليه لا يماثل من المسائل اهـ سندی والظاهر أن مسألة المسبوق بركعة من الجمعة غير واردة على ما مشى عليه صاحب الهداية فإنه وإن قضى الركعة منها رابعاً بعد امامه الآن النهار وقت جهر بالنسبة للجمعة فلذا خيراً المسبوق وليس وقت مخافة بالنسبة لها تأمل (قول) وأيد العلامة خير الدين الرمي في فتاواه الخ) ذكره في أول فتاواه (قول) وأعلها) أي أشدها خفاء (قول) لكن الأول ارتضاء في الحلبة والبحر الخ) القصد الاستدراك على تضعيف ما ذكره في الذخيرة بأنه ارتضاء في البحر والحلبة وأنه أوجه بدليل الخ لكن ليس في البحر ما يدل على تصحيحه لهذا القول وإن كان مجرد نقله بدون تضعيفه يشير إلى ارتضاءه ولا يترك صريح التصحيح مجرد ذلك بل اللازم اتباع ما صرحوا به بتصحيحه وما ذكره من دليل أوجهية هذا القول لا يفيد تصحيحه فإن اشتراط سماع الغير فيما ذكره لدليل دل عليه وذلك أن الكلام مأخوذ من الكلام وهو الجرح سمي به لأنه يؤثر في نفس السامع وذلك لا يحصل إلا بسماعه ونحو ذلك يقال فيما اشترط فيه سماع الغير بخلاف الإيجاب من البائع مثلاً فإنه ما أوجب لا يشتري القبول والموجب هو البائع فالشرط وجود الفعل منه وهو نطقه وذلك بتصحيح الحروف سواء سمع الثاني أو لا من الرجعي (قول) وهل يأتي بها في الثالثة أو الرابعة مجرد



الظاهر أنه يأتي بها في الثالثة مبادرة منه لقضائها (قوله رده في الجبرائه في اخبار الشارع لافي غيره)
قال السندی قال في الجبر وقد يقال ان الاخبار انما يكون آكد من الامر ان لو كان من الشارع
أما من الفقهاء فلا يدل على الوجوب بل الامر منهم لا يدل عليه فكان المذهب الاستصحاب اه وقال
في المنع وهذا لا يراد ما اضطلع على تصحيحه المشايخ مع أن صاحب الجبر ناقض كلامه وصرح في آخر كتاب
الجواب أن الامر من المجتهد يفيد الوجوب ونقل في شرح الوهبانية عن الامام الصفار أنه يقول بوجوب
الامساك على نحو الحائض اذا طهرت في أثناء فطرها استدلالا بأن محمداً كذلك يلفظ الامر في
الموضعين قال وهو الصحيح من المذهب وهو يفيد أن الامر من المجتهد يفيد الوجوب اه (قوله
مكروه اتفاقاً) ما ذكره في الجبر انما يفيد أصل شناعة الجمع لا الاتفاق عليها فيعمل ما مر من الفروع على
الرواية الاخرى كما تقدم (قوله على كل فرض) نسخة الخط فرد (قوله أن جعل الفرض مقدار كذا
الخ) على ما يأتي له لا مانع أن يقال هنا الواجب مقدار كذا والسنة مقدار كذا وان كان البعض فرضاً
الى آخر ما يأتي (قوله لم يتعين انصرافها الى ثلاث الركعة) قد يقال يتعين انصرافها الى الركعة التي هي فيها
وان كانت غير واجبة لتقويةها بكونها في محلها اذا الضعيف في محله أقوى من القوى في غير محله أو مساو له
فلا وجه لانصرافها عن محلها تأمل (قول الشارع أقلها ستة أحرف) أي أقل آية تصح بها الصلاة لا مطلق
آية فلا يرد أن مطلق آية يكون أقل من ستة أحرف (قوله مركب من جمل) أي من الحروف (قوله
من غير حكاية خلاف) وذكر السندی عن السراج ما نصه وان كانت كلمة واحدة مثل مدهامتان أو حرفاً
ففيه اختلاف المشايخ والاصح أنه لا يجوز (قوله وظاهر كلام الجبر كغيره أنه موكول الى العرف الخ)
الظاهر أن ما في الجبر مفرع على أن الآية ما يطلق عليه اسم القرآن وعليه يخرج عن عهدة الواجب
بقراءة ثلاثة أمثال مما يسمى بقراءته قارئاً عرفاً وما في التنازعية مفرع على أنها جلة من القرآن مترجمة
وعليه يخرج عنها بقراءة ما يعدل ثلاث آيات قصار وعلى هذا يكون الاكتماء بما دون الآية مفرعاً على
الروايتين لا على الرواية الثانية فقط ففرض القراءة عليها الآية أو ما يعدلها وعلى الأولى ما يطلق عليه اسم
القرآن (قول الشارع ويكره نقص شيء من الواجب) أي من حفظه أو في الصلاة (قوله مطلقاً)
أي في حالة قرار أو قرار (قوله أقول هذا انما يتم اذا كان قول الهداية الخ) قد يقال مراد صاحب
الهداية أنه في حالة الامن يقرأ السورتين المذكورتين في الركعتين والتخفيف بقراءة قصار الطوال وعلى
ما في المنية بقراءة البروج فهما حيثما كفي بسورة واحدة من الطوال بناء على أنها مباحة وجعل الاوسط
في الحضر طويلاً في السفر على أنهما من الأوساط (قوله فصرح بقوله وجوب دفع التوهم المذكور
الخ) وعلى قياس ما سبق يقال الفاتحة وأي سورة شامسة بمعنى أنه لو أتى بهذا المجموع يكون مقبياً
لسنة القراءة وان كان كل من جزأيه واجباً ويندفع إيراد النهر (قوله أقول وقول الكافي بقدر ما لا يفوته
الوقت الخ) لا يصلح جواباً عن إيراد التبريل على الكافي (قوله فترك سنة السنة الأولى) المناسب
أن يقول فترك سنة السنة أو واجباً أولى حتى يتم الاستدلال على جواز الاختصار على الفاتحة
(قوله طوال المفصل بكسر الطاء الخ) في شرح المنهج لشيخ الاسلام طوال المفصل بكسر الطاء وضمها
اه سندی (قوله أولقوله المنسوخ منه) وعليه يكون من الفصل بمعنى الكلام البين فكان المنسوخ
غيرين (قوله خروج الغاية الأولى والثانية) أي ما جعل غاية في الطوال وما جعل غاية في الأوساط
وعبارة القهستاني وفي النهاية من الجبر ان الى عيسى ثم التكوير الى والضحي ثم ألم نشرح الى الآخر

ولاشك أن الغاية الاخيرة داخلية في الغيا وينبغي أن يكون الأوليان كذلك لكنهما ما خارجتان
كما في الكافي وغيره اه (قوله وقد علم من التقييد بالامام ومن التعليل أن المنفرد الخ) وفي الجبر
المنفرد يفعل كالامام وهو الافضل انتهى اه سندی (قوله فلا وجه لعدده مقابلته) يمكن جعله
مقابلاً بالنسبة الى افادة النخبة في الزيادة الى الستين على حسب المقادير من عبارة الخلاصة وعليه فاقامة
السنة لا تتوقف على زيادة ثلث المجموع بخلاف الاول تأمل وفي تسمية الجبر والشرح أن ذلك قدر النصف
لا يطردي في سائر الصور بل فيما اذا قرأ في الأولى ستين وفي الثانية ثلثين ويصدق عليه أنه قرأ في
الثانية ثلث المجموع (قوله ونازعه في شرح المنية بأنه محمول على الاطالة الخ) بحث فيه في الفتح بأن
الحل لا يتأتى في قوله وكذا الصحيح وان حل التشبيه في أصل الاطالة لافي قدرها فهو غير المتبادر ولذا قال
في الخلاصة في قول محمد أنه أحب اه وتعليقه بزيادة الحلبي بأنه لا يتوقف قوله باستئذان تطويل
الاولى في الجبر على الاحتجاج بهذا الحديث فان لهما أن يشبهه بدليل آخر فالأحب قولهما لا قوله الى آخر
ما في السندی (قول المصنف واطالة الثانية على الاولى) ما قاله المصنف انما يظهر في غير الجبر على
قوله ما بالتسوية فيه لا على قول محمد لأنه لو قيل بزيادة الكراهة لزم الحرج لتعسير الاحتراز
عن القليل منها فلذا كان مناط الكراهة الزيادة الكثيرة والفجرح حيث كانت اطالة الاولى فيه
مستوتة كانت التسوية فيه أو زيادة الثانية ولودون ثلاث مكروهة تأمل (قوله نعم كلامه في اطالة
الاولى على الثانية فقط الخ) ونقل ابن فرشته في شرح الجمع عن جامع المحبوبي ان اطالة الثانية انما يكره
في الفرائض وأما في النوافل فغير مكروه ولعل الوجه فيه أن النقل بابه واسع فيتعذر فيه ما لا يتعذر في
غيره لان المتطوع أمير نفسه فلا يلزمه الاما التزمه باختياره وقصده بخلاف الفرض لانه مقدم معين أصلاً
ووصفاً فلا يتجاوز عن ذلك اه من السندی ولعل الشارع نظر أن العلة التي ذكرها في الجبر لعدم كراهة اطالة
الاولى على الثانية وهي أن أمر النوافل سهل تفيد أيضاً عدم كراهة اطالة الثانية على الاولى فعزاه أنه
استظهر في النقل عدم الكراهة فراده أن ما ذكره من التعليل يفيد ذلك وان كان كلامه في اطالة الاولى على
الثانية لا العكس (قوله وهذا اذا صلى الوتر بجماعة) هذا انما يناسب كراهة تعيين السورتين الثلاث
في الوتر (قوله حتماً لا يجوز غيره) عبارة الفتح حتماً يكره غيره الخ (قوله لان الكلام في المداومة) تمام
عبارة الفتح والحق أن المداومة مكروهة سواء رآه حتماً يكره غيره أو لا لان دليل الكراهة لا يفصل وهو
إيهام التفضيل وهو الباقي لكن الهجران انما يلزم لو لم يقرأ الباقي في صلاة أخرى فالحق أنه إيهام التعيين
اه وهذا تعلم أن اعتراضه عليهم ما من حيث تقييدهما الكراهة بما اذا رآه ذلك حتماً والذي فهمه المحض
من عبارتهما أن الكراهة تتحقق فيما اذا رآه ذلك حتماً وأن العلة فيه تغيير المشروع وفيما اذا داوم بدون
أن يراه حتماً العلة إيهام الجاهل لكن هذا بعيد من حيث قيد الكراهة بما اذا رآه حتماً ثم ذكر احترازه
بقوله أما اذا قرأ التيسر الخ ثم ذكر أقوله لكن بشرط أن يقرأ الخ المفيد عدم المداومة مع أن موضوع الكلام
فيها لو كانت الكراهة مقيدة بما اذا رآه حتماً لا يكون هنالك داع لقوله لكن بشرط الخ نعم كلام
الحضبي وجهه في ذاته (قوله وفيه تأمل) لعل وجه التأمل أنه حيث ثبت ما ذكر من فعله عليه السلام
لا يتركه الامام فيما ذكر ككسل من صلى معه كما أنه لا يترك شيئاً من سنن الصلاة أو سنة القراءة أو نحو ذلك
لما ذكر تأمل والله أعلم

لما فرغ من ذكر أفعال الامام من بيان وجوب الجهر والخفاقة ومن تقدير القراءة بما هو سنة قراءة الامام وذكر أفعال المقتدى من وجوب الاستماع والانصات أتبعه ذكر صفة شرعية الامامة فانها على أي صفة هي من المشروعات فذكر ما يصلح لها وما يتلوها من خواص الامامة كذا في العناية اه
سندی (قوله هو مصدر قولك الخ) في النهر الامامة مصدر أعمت القوم وانتهى به اقتدى كذا في الصحاح وفي القاموس الامامة الائتنام بالامام انتهى اه سندی (قوله وهو متعلق بتصرف لا باستحقاق الخ) الظاهر صحة تعلقه بكل من استحقاق وعام أيضا اذ من ثبت له صفة الامامة استحق على الانام التصرف العام بمعنى أن له ولاية التصرف في كافة شؤونهم الدنيوية والاخرية والتابعة لهذه الرئاسة كولي اليتيم الثابت له عليه استحقاق التصرف وهم يجب عليهم عدم معارضة في هذا الاستحقاق كما يجب عليهم الانقياد وطاعته فيما تصرف فيه عليهم فالمستحق له عليهم شيان التصرف عليهم والانقياد لهذا التصرف فمن نازعه في استحقاق التصرف أو لم يتقدم بترك الواجب والمعنى على تعلقه بعام أن هذا الاستحقاق عام وشامل لكافة أفراد الناس كما يقال عم ظلم السلطان على الناس وهو أبلغ من عمومهم تأمل (قوله لكن النبوة في الحقيقة غير داخله الخ) فيه أن قصد المقاصد بذكر قوله خلافة الخ اخراج رئاسة النبوة اذهي الدخلة في صدر التعريف لاهي نفسها لعدم دخولها فيه والقصد تعريف الامامة الثابتة بالبيعة أو العهد لا ما يشمل الثابت بالبيعة (قوله ولما كانت الرئاسة عند التحقيق ليست الخ) الحق أن الرئاسة أمر اعتباري قائم بالرئيس من آثاره استحقاق التصرف ومعنى نصب أهل الحل والعقد للامام اثبات هذه الرئاسة ومن لوازمها ثبوت هذا الاستحقاق (قوله الشارح قرشيا لاهاشيا) ينظر ما قاله الجوى في آخر الفن الثالث من الاشياء عند التكلم على شروط الامامة فانه نقل عن الطرسوسي في كتابه تحفة الترك فيما يجب أن يعمل به في الملك قال الامام وأصحابه لا يشترط في صحة تولية السلطان أن يكون قرشيا ولا يجتهد ولا عدلا ثم قال بعد أن نقل عن النافعية هذه الشروط وهذا الوجود في الترك ولا في النعم فلا تصح سلطنة الترك ولا يصح تولية القضاء من الترك على مذهبهم وفي هذا القول من الفساد ما لا يخفى ولهذا قلنا ان مذهبنا وفق الترك من مذهب النافعية الخ اه ويؤيد ما قاله ما ذكره ملا على قارى في شرح الفقه الاكبر عند التكلم على التفاضل بين الصحابة رضي الله عنهم أن خلافة النبوة ثلاثون سنة فمن بعدها لم يكونوا خلفاء بل ملوكا وأمرهم ولا يشكل بأن أهل الحل والعقد من الامة كانوا متفقين على خلافة الخلفاء العباسية فان المراد بالخلافة المذكورة في الحديث الكاملة التي لا يشوبها نهي من المخالفة وبعدها قد تكون وقد لا تكون اذ ورد في حق المهدي انه خليفة رسول الله والظاهر أن إطلاق الخليفة على العباسيين كان على المعاني اللغوية المجازية العرفية دون الحقيقة الشرعية اه وسأني في صلاة العبد عند قوله وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة عن شرح المنية انه لا خليفة الآن والذي يكون في مصر فهو خليفة اسم لا معنى لاتقاء بعض الشروط فيه اه (قوله ولا يجب الخروج عليه) لان فساد الخروج أكثر من ظلمه وفقه لان الامام وان ظلم أو فسق فقد تكون فيه مصلحة أمن الطريق ودفع مظالم الناس بينهم فاذا قتل أو عزل نظالم الناس فيما بينهم وزال الأمن في الحضرة والبوادي وربما لعزل تجمعت قبيلته أو تجمع جماعة وبهالك الحرب والنسل وان قتلوا وبما كان له عقب يقوم مقامه فيتضرر به الناس وبقاؤه في امامته أخف من الفتن وقد صبر الصحابة في امامة بني أمية وزمن يزيدوا طاج ولم يخرجوا عليه بالعدول ولا بالقتل وهم أصلب في الدين ثبت أن الخروج خصوصاً مع حصول

الفتنة لا يجوز وفي الحديث من رأى منكرا من امامه فليصبر عليه والله الهادي اه سندی (قوله وكلهم قاطبة في توجيهه هو أن الصحابة الخ) ذكر السندی توجيهه بانه قد ظهر الفسق وانتشر الفساد والجور من الأئمة بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا يتقادون لهم ويقومون الجمع والاعياد بينهم ولا يرون الخروج عليهم والعصمة ليست شرطا للامامة ابتداء فكذا بقاء اه (قوله الشارح الفتنة) أي الا اذا خيف حصول فتنة من عزله بسبب فسقه فلا يسعى في عزله لان ضرر الفتنة فوق ضرر خلع اه سندی (قوله اما بتخلاف الخليفة اياه الخ) في الخاتمة من فصل في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا الخليفة اذا جعل رجلا ولي عهده قال الفقيه أبو بكر الجنيني لا يصير الثاني خليفة ولا يجب على الناس أن يعملوا بما أمر الخليفة لان الخليفة لو أراد أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وعزله لا يكون له ذلك وكذلك بعد موته وبعض المشايخ قالوا يجوز أن ينقل الخلافة الى غيره في حياته وبعد موته وهو كالوصي له أن يوصي الى غيره بعد موته ولو أقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح اه ومقتضى هذا ضعف ما في المسألة (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الخ) لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على صحة سلطنة المتغلب لانه لا مبايعه له ولانه محمول على ما اذا أنفذ الامام سرية أو جيشا وأمر عليهم أميرا يجب على العسكر أن يطيعوه في أمر الحرب كذا حمل هذا الحديث الامام اه من السندی (قوله الشارح وفي الحقيقة هو الوالي) مقتضاها لزوم اجتماع الشروط فيه حتى تصح سلطنته (قوله بل لا اقتداء) يصح جعله تعريفا لا اقتداء على أنه مصدر المبني للعلوم لا المجهول تأمل (قوله بقي للربط معنى ثالث هو المراد الخ) لا يصح ارادته هنا لما قدمه أنها مصدر فلان أم الناس فكيف يصح تفسيرها به والاحسن ما قاله الرجحي من أن ربط مصدر المبني للمجهول أي أن ربط بالامام صلاة المؤمن فهي صفة للامام وهو معنى ما نقله في التهر من أنها اتباع الامام في جز من صلاته أي أن يتبع الامام فالاتباع مضاف الى نائب فاعله الا انه هنا أضافه الى الصلاة التي هي مفعول المصدر اه سندی (قوله لكن لما كانت العشرة قائمة بالمقتدى الخ) فيه تأمل اذ كل واحد من العشرة ليس قائما بالمقتدى بل بعضها قائم به وبعضها لا (قوله أو الشروع فيها) تقدم له في بحث النية أن المسئلة الأولى وهي ما لو اقتدى بالامام أنه ذكرها في الخاتمة وقال لا يجوز لان الاقتداء بالامام كما يكون في القرض يكون في النقل وقال بعضهم يجوز اه قال في شرح المنية فظهر أن الجواز قول البعض وعدمه هو المختار وذكر ما يؤيد ذلك وقال وأما المسئلة الثانية فلا تخالف ما في المتن لان فيها التعيين مع المتابعة ولهذا قال في الخاتمة لانه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كأنه نوى فرض الامام مقتديا به اه ومقتضاها أنه صح شروعه وصار مقتديا وان لم يصرح بنية الاقتداء لكن في الفتح اذ نوى الشروع في صلاة الامام قال ظهير الدين ينبغي أن يزيد على هذا واقتديت به الى آخر ما قاله هناك فانظره تأمل (قوله توفيق بين القول بالسنية والقول بالوجوب الخ) لكن في القهستاني الجماعة سنة مؤكدة قريبة من الواجب فلان أهل مصر تركوها قوتلوا واذا ترك واحد ضرب وجس كافي الخلاصة فلا تكون واجبة لقوله عليه السلام الجماعة من سنن الهدي فتكون سنة مؤكدة كافي الكرماني فكان صحته لم يبلغ الزاهدي والالم يقل أرادوا بالتأكيد الوجوب اه قلت والحق أن العلماء اختلفوا فيها على خمسة أقوال أحدها أنها مستحبة كافي جوامع الفقه ناهية سنة مؤكدة ناهية ما في التقنية انها فرض عين رابعها فرض نفاية خامسها الوجوب اه سندی (قوله والسنة التي تقرب منه المواظبة) عبارة الحلبي عليها (قوله ويرد عليه ما مر عن التهر الخ) ما في شرح المنية انما أفاد أنها سنة وأن الاحكام دالة

على الوجوب ووفق بينهما بالتقييد بالمداومة ولا يرد على هذا ما قدمه عن الترفاهة ليس فيه ما يقتضي الاتفاق على أن الترك مرة بلا عذر يوجب انما بخلاف توفيق الراهدى (قوله كأنه الزيلعي) عبارته وقال كثير من المشايخ انها فرضة ثم منهم من يقول انها فرض كفاية ومنهم من يقول انها فرض عين وذكر دليلهم على ما قالوه ثم قال ولنا وذكرا ما يدل على عدم كونها فرض عين أو كفاية وليس في عبارته ما يدل على أن القائل انها فرض عين من أهل المذهب وفي النهاية وقيل فرض كفاية وبه قال الطحاوى وهو قول الشافعى وقال النووي وهو الصحيح نص عليه الشافعى وهو قول ابن سريج وأبي اسحاق وجهور المتقدمين من الشافعية وقال النووي وفي وجهه سنة وفي وجهه فرض عين لكن ليست شرطا لصحة الفرض وهو الصحيح من مذهب أحد وقوله الآخر لا تصح الصلاة بتركها اه فقد ذكر أن القائل انها فرض عين من غير مشايخنا (قوله) ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج ليصلح بين قوم الخ الاستدلال بهذا الحديث للمذهب لا يتم الا على إطلاق كراهة تكرار الجماعة في أى مسجد كما نقله ط عن المحتجى لاني خصوص مسجد الحلة كما مشى عليه الشارح والافسجد المدينة مسجد شارح الا أن يقال هو مسجد محلة فإن له اماما وجماعة معلومين حين ذلك وأيضا لا يتم الاستدلال به الا اذا وجد جماعة يصلى بهم في المسجد ومع هذا اختار الصلاة في منزله بأهله وأيضا يأتى أنه لو فاتته الصلاة ندب طلبها في مسجد آخر الا المسجد الحرام ونحوه فكيف صلاها في منزله مع أنه لا يصلح في مسجد آخر بل في المسجد الحرام ونحوه تأمل (قوله) وعن هذا ذكر العلامة الشيخ رحمه الله البندى الخ لعله فرغ ما ذكره على القول بكراهة تكرار الجماعة في أى مسجد كان ولو بدون إعادة الأذان لا على ما ذكره الشارح وهذا يستدفع الاشكال الآتى (قوله) وذكر أنه أفتى بعض المالكية بعدم جواز ذلك الخ وألف البيهقي رسالة في جواز ذلك أى ما يفعله أهل الحرمين وقرر كراهة الاقتداء بالخالف والشيخ على القارى أجاز كل ذلك اه سندى (قوله) وهذا في غير جمعة وجه الفرق أن طلب الجمعة ورد بصيغة الجمع وهو الواو فقد طلب الحضور معلقا بلفظ الجمع المذكور وهو يستلزم هذا كرا (قوله) وهو منفرد عرفا وشرعا الخ نعم هو منفرد عرفا لا شرعا لورود الأثر ولا يلزم من جعل حكمه حكم المنفرد في الجهر والخافئة أن يكون كذلك في باقى الأحكام (قوله) اذ اتركها استخفافا أى تهاونا وتكاسلا وليس المراد حقيقة الاستخفاف فانه كفر اه من حاشية البحر (قوله) رخص لعثمان بن مالك في تركها وقال الرضى إن عثمان طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى في مكان من بيته يتخذ مسجدًا فله كان يوم عشرين فيه بعد تخاذل مسجدًا فلم يكن تاركًا للجماعة ولا حضور المسجد بل ترك المسجد لا بعد إلى مسجد قريب ففعل الخ وهذا لا كراهة فيه كما يتخذ المساجد في المحال ويترك المسجد الجامع وكان كل قبيلة من الأنصار لهم مسجد يصالون فيه اذا تأخروا عن حضور الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم انتهى اه سندى (قوله) واعترض الشرنبلالى بان هذا ينافى الخ أجاب عن هذا الرضى بقوله وكله سقط الوجوب بسعيه في فقه النذب اه سندى (قوله) أقول ليس فيه زيادة ونص عبارة الزاد الخ الذى في التمر عن الزاد الجمع بين حسن الوجه وصباحته ونصه واعلم أنه وقع في زاد الفقير بعد قوله وأحسنهم خلقا فان استروا فاحسنهم وجهها وفسرهم في الكافي عن يلى بالليل فان تساوا فأصبحهم وجهها اه ولم أر من جمع بينهما غيره وعليه فأحسنهم وجهها أى أكثرهم أضائة بلبيل ما في الكافي انزوى من كثرة صلاته بالليل ضاء وجهه بالتهار وأصبحهم هو أصبحهم اه نهر ولما كانت الصباحة هي الجمال ولا معنى لزيادتها في عبارة الزاد

نبه الشارح تبعا لتمر على معناها (قوله) ولعل وجهه أن الحدث أخف من الجنابة لا يظهر هذا التوجيه فانه بالتيمم ارتفع كل منهما وتساوى الجنب والحدث في الطهارة ولعل مراده ما ذكره السندى تعليلا بقوله للخلاف في كون التيمم هل يرفع الحدث أم لا والجنابة أغلظ اه (قول الشارح لعموم ولايتهما) المقرر أن الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة فالأولى أن يقول لان في التقدم استتالة عليهما وقد نبع في ذلك صاحب البحر نافلا عن الاسيحي اه سندى (قوله) مع أنه في الحلية ذكره مطولا ونقله في البحر عنها) انظره على ما في البحر ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل أتى الصلاة بارا والديار أن يأتيها بعد أن تفوته ورجل اعتبد محرره اه أى من طلب من عبده العبودية بعد ما حرره أو باع محررا أو كل غنه (قوله) من علم أو علم أحوال الخ في البحر عن المغرب البدعة اسم من ابتداع الأمر اذا ابتدأه وأحدثه كالرفعة من الارتفاع والخلفة من الاختلاف ثم غلبت على ما هو زيادة في الدين أو نقصان منه اه والظاهر أن المراد بالحال في تعريف الشئى النقصان من الدين (قوله) ان ليس هنا أحوال قد يقال مراده لا يصح في حالة كون اعتقاده ناشئا عن شبهة وان كانت باطلة وفي حالة كونه ليس عن شبهة (قوله) من كراهة امامة المذكورين حتى المبتدع ماعدا القاسق لما تقدم (قول الشارح وأبرص شاع) أى عزم أعضائه أو شاع بين الناس ولو في عضو واحد حتى تحقق نفرة الناس عنه كذا ظهر (قوله) أول عدم إمكان كمال الطهارة أيضا في المفلوج والافطع والمجبوب) انظر وجه عدم إمكان كمال الطهارة في المجبوب ولعله عدم تأتى الاستبراء في الاستنجاء فربما كانت طهارة نافعة ووجهه في المفلوج والافطع ظاهر (قوله) تكرار مع قول المتن فاسق) قال السندى هؤلاء الأربع وان دخلوا تحت القاسق الا انه نص عليهم تهجينهم وتقبيلوا لانهم مالك كثير من الناس وانصافهم بهذه الاخلاق الذميمة ربما يغفل عن كونها فسقا اه (قوله) على أن المفتى به مذهب المتأخرين الخ فعلى ما أفتى به المتأخرون لا تترك امامته سندى (قول الشارح لكن في وتر البحر الخ) وقال في البحر هنا وأما الصلاة خلف الشافعية فمائل ما في المحتجى انه اذا كان مرعيا للشرائط والأركان عندنا فالإقتداء به صحيح على الأصح ويكرهه الأفاضل أصلا اه وعبارة ابن مالك وكذا الاقتداء بالشافعى مكروه ولكنه اذا علم أنه لم يتوضأ من قصده ونحوه أو لم يغسل ثوبه من النجس ولم يفركه أو توضأ من ماء القلتين النجس وأشابهها بما يفسد الصلاة عند المقتدى لا يجوز اقتداؤه (قوله) أى المراجعة في الفرائض من شروط وأركان الخ) عبارة البحر وسيأتيها لادلالة فيها على ما قاله المحتجى وذلك أنه قال أولا نقلا عن الهداية ودلت المسئلة أى مسئلة اتباع المؤتم فانت الوتر لا الفجر على جواز الاقتداء بالشفعية واذا علم المقتدى منه ما رزعه به فساد صلاته كالقصد ونحوه لا يجزى به ثم قال فاصله أن صاحب الهداية يجوز الاقتداء بالشافعى بشرط أن لا يعلم المقتدى منه ما يمنع صحة صلاته في رأى المقتدى ثم ذكر مواضع عدم صحة الاقتداء ثم نقل عن النهاية كراهة الاقتداء بالشافعى اذا لم يعلم حاله ثم قال فصار الحاصل أن الاقتداء بالشافعى على ثلاثة أقسام الاول أن يعلم منه الاحتياط في مذهب الحنفى فلا كراهة في الاقتداء به الثانى أن يعلم منه عدمه فلا صحة الثالث أن لا يعلم شيئا فالكرهية فانت ترى أنه لادلالة فيما قاله البحر على ما ذكره المحتجى اذا المراد بالجواز في عبارة الهداية الصحة اذ هى التى يدل عليها مسئلة الاقتداء لا الحل بدون كراهة وما في شرح المنية لادلالة على ما ذكره أيضا اذ تقييده بالمفسدون غيره انما هو للجواز بمعنى الصحة لا لنبى الكراهية وعبارة القارى المذكورة لا تدل على نفي الكراهة اذا راعى

في القرائن فقط بل المنبأ بعدم حصر المراجعة فيها نعم آخرها بما يدل على عدم لزوم المراجعة في السنن لئلا يكره حيث قال لا فيما هو سنة الخ وحيثما ذبح أطلق في البحر المراجعة ولم يقيد بها بالقرائن يبقى المطلق على الإطلاق فيم الجمع حتى السنن قال السندي فصار الحاصل أن الشافعي إن راعى مذهب المأموم في الشرائط والقرائن والواجبات والسنن من كل وجه فتصح صلاة المأموم من غير كراهة وهو الذي ينزل عليه ما في وز البحر ونقل في الامداد عن شرح الديري أنه لا يكره إذا علم منه الاحتياط في مذهب الحسن بن النعمان وإن راعى في الشرائط والقرائن دون الواجبات فالصلاة مكروهة مخبر بها وعليه ينزل ما في البحر عن المجتبى ونقل القهستاني عن الزاهد أنه يكره إمامة الشافعي وقال صدر الإسلام الاحوط أن لا يصلي خلفه كافي الجوهر وليس الا فيما إذا راعى في الشرائط والقرائن لأنه إذا لم يراع فيهما لا تصح صلاة المأموم فضلا عن الكراهة وإن راعى في الشرائط والقرائن دون السنن والصلاة مكروهة تنزيها هذا ما أدركته اه (قول الشارح وإذا قال الكمال) أي لمراجعة الأضعف (قوله) ويمكن جعل كلام البحر الخ فيه أنه قد يتأتى الرضا من غير المحصورين بأن أم جماعة غير معلومين لكن علم من حالهم الرضا بالاطالة (قوله) ومفاده أن جماعتهم في صلاة الجنائز واجبة الخ) انما يتم بإرجاع ضمير لانهم أفرضة للجماعة كما فعل في حاشية البحر وهو خلاف الظاهر بل هو راجع لصلاة الجنائز فانها فرض كفاية على كل منهن قال السندي نقل عن شرح المنية ويستحب أن يصلي منفردات وتجوز جماعتهم اه فراد الفتح وغيره من الوجوب معناه القوي أي ثبت الأول ويكون مقدما على الترتيب لاعتبار الانفراد المستحب (قوله) فلا نهن دخلن في تحريمه كاملة لا كراهة فيها بسبب اقتدائهن برجل (قول الشارح واستثنى الكمال بجنائز الجاهل) لكن من أطلق قال لكل ساقطة لافطة وإذا كانت الفساق تتبع البهائم والموتى في القبور فلا تتبع الجاهل المتفانية أولى فكل تكلم على حسب حاله وما يشاهد في أهل عصره ومن اتسع اطلاعه منع الكل وهو الصواب ويشهد له حديث عائشة رضي الله تعالى عنها حيث قالت لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد ولم تفصل اه رضى (قوله) ظاهره أن الخلوة بالأجنبية لا تقتضي الخ) نقل ما استظهره هنا في فصل النظر من كذب الكراهية عن منية المفتي حيث قال وفي منية المفتي الخلوة بالأجنبية مكروهة وإن معها أخرى كراهة تحريم اه (قوله) أشار إليه بيده لحديث ابن عباس الخ) ظاهر قوله أشار أنه يأمر بالقيام عن عيته بالاشارة فقط مع أنه روى البخاري عن ابن عباس كافي السندي أنه لما قام إلى يسار النبي صلى الله عليه وسلم أخذ صلى الله عليه وسلم بأذنه وأداره إلى عيته اه إلا أن يكون قبل شروعه في الصلاة ولفظ الحديث على ما ذكره في الهداية بتبادر أنه أقامه وهو في الصلاة حيث قال عن ابن عباس بت عند خالتي بمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقامني عن عيته وهو صريح ما في مسلم (قوله) ليس بخالفا لما تقدم كانوا هم) قال ط في القهستاني العبرة للقدم وقيل أنها جائزة ما بقي المحاذاة في شيء من القدم والأصح أن العبرة لا كرها كذا في المنية ولو اختلف قدمهما في الصغير والكبير فالعبرة للكعب في الأصح اه فظاهره أن التحجيج الأول عند مساواة قدميهما والتمسح الثاني عند اختلافهما وظاهر نقل الجوى كالبصر أنهما قولان في المسئلة وكلام الشارح لم يوافق أحدهما اه فأنت ترى أن كلام الشارح لم يوافق ما في القهستاني كما قال ط وإن وافق ما في المجتبى وط لم يدع مخالفته لما في المجتبى حتى يعترض عليه بل لما في القهستاني وجرى الشارح على

اعتبار المحاذاة بالقدم بمعنى العقب في المسئلة الأولى خلاف الأصح لأن الأصح أن العبرة لمحاذاة الأكره فيها فيكون جازيا على خلاف الأصح الآن يبقى القدم على ظاهره ويراد أكثره لا كله فيكون موافقا لما في القهستاني من تصحيح اعتبار الأكره فيها ويكون في المسئلة الثانية جازيا على أحد تعميمين ولعله أشار بقوله فافهم إلى الاعتراض على غير ط من محضى هذا الكتاب والافتراض عليه غير وارد تأمل (قوله) في شرط كون المؤتم مضطجعا الخ) لا يظهر اشتراط كون المؤتم مضطجعا خلف ظهره إمامه بل لو اضطجع محاذيا رأسه لقدى إمامه أو بالعكس صح إذا المدا في عدم صحة الاقتداء على التقدم وفيما ذكر لم يحصل تقدم عليه تأمل (قوله) اقتدى على سطح الخ) هذا الخلاف متفرع على أن العبرة للعقب أو لا كراهة القدم فإن من حاذى رأس الإمام لم يحاذ عقبه هكذا ظهر (قوله) ويؤيده ما في الفتح عن صحيح مسلم الخ) وجه التأيد هو أنه عليه السلام كان يمكنه أن يتقدم مبنه أو مبصرة لأجل إقامة سنة مقامهما ومع هذا لم يفعل بل فعل ما فعله لأنه المتبوع فبقي في مكانه وأخذ بيد كل منهما وحوله عن مكانه فهذا يدل لما نحن فيه وأنه ينبغي للقتدى التأخر إذا جاء ثالث تأمل (قوله) ولو كان في الصف الثالث تفسد سائر الصف في السرح في مفسدات الصلاة متى مستقبل القبلة هل تفسد ان قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم متى وقف كذلك وهكذا لا تفسد وإن كثر ما لم يختلف المكان اه فعلى هذا محل الفساد لو كان في الصف الثالث إذا لم يقف (قوله) معللا بأن ترك المكروه أولى الخ) فيه أن هذه العلة متحقق في مسألة الاشياء وترك وصل الصف مكروه نعم صلاته في المسئلة الثانية وحده يلزم ارتكاب مكروهين وهو عدم سد الفرجة وانفراده عن الصف بخلاف الأولى فإن صلاته في الصف الأخير يلزم ارتكاب مكروه واحد (قوله) يقيد أن الكلام فيما إذا شرعوا يظهر أن الحكم كذلك لولم يشرعوا وعلم منهم عدم سد الفرجة بالأولى حيث كان له الخرق وهم في الصلاة فيكون له الخرق وهم خارجها بالأولى (قول الشارح وبركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص) ظاهر كلام الشارح يقتضي أن عود بركة الكامل على الناقص يبقى مع كراهة ترك سد الفرجة وبعبارة السيوطي تقتضي عدم حصولها حيث قال فالإخلال بسد الفرجة لا يحصل معه التضعيف المذكور ثم انه يسقط بسببه خصال آخر وذكر منها أي من الخصال الساقطة عود بركة الكامل على الناقص والسلامة من الشيطان واحتفاف المسائكة وصلاة الملائكة وشهادتهم له لعدم مجامعتهم للشياطين وقيام نظام اللفة الامن من السهو وادغام الشيطان والخشوع إلى آخر ما ذكره السندي (قوله) ليس منكم) قال الرمي يجوز اثبات الباء مع فتحها وتشديد التون وحذف الباء مع كسر اللام وتخفيف التون اه (قوله) خلافا لما نقله ابن أمير حاج) ظاهره أن ابن أمير حاج نقل ما قاله عن أهل المذهب وحيث كان منقولاً فاللازم اتباعه وإن كان مخالفا لظاهر عباراتهم فتدعي النص على الظاهر كذا ظهر (قوله) ذكره في البحر بحثنا) قال الرضى رعايتعين في زماننا ادخال الصبيان في صفوف الرجال لأن المعهود منهم إذا اجتمع صبيان فأكثر تبطل صلاة بعضهم ببعض وربما تعدى ضررهم إلى إفساد صلاة الرجال انتهى اه سندي (قوله) على ما صرح به في النهاية ونصه شرطنا الخ) ما ذكره في النهاية من جعل العضو من المرأة على قدمها ومن الرجل على أي عضو كان خلاف المتبادر من عبارة النسبي فانه أطلق في العضو منهما ثم فرغ صورة جزئية على الأصل العام وهذا لا يدل على التخصيص فالظاهر أن الأقوال ثلاثة اقتصر الزيلعي على اثنين ومنى فاضحان على أحدهما وهو اعتبار القدم منها

(قوله) ومراد الجهر من تعيين الحمل على المحاذاة ما ذكرنا الخ) على أن مراد صاحب البحر ما ذكره ابن عابدين لا يندفع الاشكال بخلافه على ما ذكره المحنسي والحاسم لمادة الاشكال أن يقال إن التقدم مفسد آخر ولو مع وجود فرجة ويمنع صحة اقتداء الرجل كالنهر الفاصل والطريق فكما أنهم لم يجعلوا الفرجة معتبرة في مسألة النهر مثلاً فكذلك في مسألة تقدم المرأة اهـ ثم رأيت في حاشيته على البحر ذكر ما نصه عن بعض الفضلاء الخ أن تقدمها على من خلفها بازاها مفسد كيفما كان وحيث اتفقوا على نقله عن أصحابنا كما قدمه عن غاية البيان فلا يعارضه ما عن معراج الدراية والبقالي لأنه يحكي بقل وما عنيته وإن صح في المرأة أن يكون من خلفها قريبا منه بحيث لا يكون بينهما وبينها قدر ما يسع الرجل وكذا المرأة أن لا يكون في الثلاث حيث صرحوا ببيان صلاة ثلاث إلى آخر الصفوف فإن من في الصف الثاني ومن بعده بينه وبينه حائل ومع ذلك حكموا ببيان صلاته وقوله فقد شرط الخ ممنوع فإن المحاذاة صادقة بالقرب والبعد ولو كانت المحاذاة مستلزمة لعدم الفرجة لم يكن للتقييد بقولهم ولا حائل أو فرجة تسع رجلا بعد قولهم وإن حاذته معنى اهـ أقول قول هذا المعترض لكنه لا يصح في الثلاث الخ يؤخذ الجواب عنه من قول الزيلعي ولو كان صف تام من النساء خلف الإمام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها وفي القياس تفسد صلاة صف واحد لا غير لوجود الحائل في حق باقي الصفوف وجه الاستحسان ما تقدم من أثر عمر أي قوله من كان بينه وبين إمامه طريق أو نهر أو صف من نساء فليس هو مع الإمام وقد ذكر المؤلف عن غاية البيان أن الثلاث كالصف ولكن في حق من حل بينه وبين الإمام فأراد أن مقتضى القياس ذلك ولكن عدل عنه لما ذكر والذي يظهر أن ما ذكره المؤلف من التوفيق بما ذكره ليس معناه أن يكون الرجل خلفها بحيث أنها ملتصقة بها فإنه بعيد عن الفهم لأن إطلاقهم الصف ينصرف إلى ما هو العادة فيه والعادة في الصفوف أن يكون بين الصنفين فرجة يمكن سجود الصف المتأخر فيها وهذه الفرجة أكثر مما يسع الرجل بل المراد باشتراط فساد صلاة من خلفها بأن يكون محاذيها أن يكون سامتا لها من خلفها احتراز عن غير المسامت بأن يكون خلفها من جهة اليمين أو اليسار وقوله في السراج وسط الصف احتراز عما إذا قامت في طرفه فإنه لا تفسد صلاة ثلاثة بل اثنين من في جانبها ومن خلفها (قوله) بما ذكره القهستاني بقوله فرضة الخ) نص عبارة القهستاني في فرضة أو واجبة أو سنة أو تطوع أو فرضة في حق الإمام تطوع في حق المقتدين اهـ (قوله) فكما تقدم في الخ) يمكن أن يقال مراده بفساد الاقتداء أي بصلاة الإمام لا فساد أصل الاقتداء بدليل نصريحه أو لا يبقاء أصل الصلاة فما في الخ كقول الشارح وإذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه (قوله) وكذا سجود السهو لعدم تحقق المحاذاة فيه الخ) أصل البحث لطفه قال وانظر المحاذاة في سجود التلاوة والشكر والسهو والظاهر عدم الفساد لاشتراطهم المحاذاة في القيام وعدم اتحاد الاداء في بعضها اهـ وقد ذكرنا ما نصه ثم انما تفسد المحاذاة إذا كانت في القيام حتى لو كانت تقدمها خلف قدم الإمام لأنها مطلوبة يقع رأسها في السجود قبل رأس الإمام جازت صلاتهما اهـ وذكر السندي ما ذكره المحنسي هنا بلفظه بقوله ويلحق به أي بسجود التلاوة وسجدة الشكر والسهو لعدم تحقق المحاذاة إلى آخره لكن هذا غير صحيح مع ما نقله السندي وغيره عن المحيط عن الجرجاني من أنها لو كبرت في الصف الأول وركعت في الصف الثاني وسجدت في الثالث فسدت صلاة من عن يمينها ويسارها وخلفها في كل صف لأنها أدت في كل صف ركعتين الأركان فصار كالدفع إلى صف النساء اهـ على أن ما ذكره

ط من مسألة الطويلة عدم الفساد فيه انما هو لعدم محاذاتها له بالساق لا لكون المحاذاة في غير حالة القيام (قوله) وأجاب في التهر عن الأول بانهم ذكروا التركة الخ) وقال الرحمن يلزم من الاشتراك في الاداء الاشتراك في التركة فمكان مغيبا لكنهم قصدوا التصريح بسائر القيود للايضاح فان ما ذكره قد يستغنى ببعضه عن بعض وحقيقة الاشتراك في الاداء أن يكونا مباشرين لاداء أفعال الصلاة مع كونهم مقتدين بإمام واحد أو أحدهما إماما لا آخر والاشتراك في التركة أعم منه وهو مجرد البناء المذكور أو يشمله ويشمل ما إذا لم يكونا مؤديين كافي حال الذهاب والعودة منه بعد سبق الحدث لانهم ما غير مباشرين لاداء الأفعال اهـ سندی (قوله) قيدته اذ لا يمكن المحاذاة مع اختلاف الجهة الخ) بل يمكن بأن توجه لأحد جوانبها من آخره وتوجه الآخر للجانب المحاذي له في أوله بحيث تحصل المحاذاة بينهما تأمل لكن رأيت ما في الزيلعي مثل ما ذكره المحنسي (قوله) بان صليبا بالصري أي ولم يعلم حال الإمام (قوله) أما غيرهما فغير مكلفة بفرضية المقام أي فلا تفسد صلاتها كما أنه ينبغي أن لا تفسد صلاته أيضا لأنه لم يترك فرض المقام حيث أشار إليها (قوله) فلقصورها عن درجة النساء) بهذا إيجاب عما قاله الرحمن إذا كان الفساد غير معلول بالشهوة لم يشترطوها (قوله) ولا ذكر أو خنثي) مقتضى ما ذكره في اقتداء الصبي بالانثى التي لم تبلغ من أنه محتمل الصحة أن يقال كذلك في اقتداء الصبي بالخنثى التي لم تبلغ أي أنه محتمل الصحة لا يجوز بعدها كما فعل (قوله) فأمكن وقوعها فرض منه تأمل) قال السندي الذي يترجح لي بحثا عانة المكلفين الصلاة على الجنابة وعدم الاكتفاء بفعل الصبي وذلك أن ذم المكلفين خوطب بالوجوب من الشارع ولا يتحصل الفراغ من الواجب إلا بفعلهم أو بدليل محقق يسقط الوجوب ولم توجد رواية السقوط محقة في كتب أصحابنا فضلا عن حديث أو أثر دل عليه وبأن في فعل البيع من الخطر لورود السلام خلاف في السقوط عن غيره فهل يجري هنا أيضا اهـ والظاهر جريانه هنا أيضا (قول المصنف ولا طاهر معذور) الأولى ولا يصح معذور لأن المعذور طاهر شرعا اهـ سندی (قوله) بين أبي يوسف ومحمد) فأبو يوسف قال بعدم الجواز ومحمد قال بالجواز (قوله) عندهما أي أبي يوسف ومحمد فالخلاف بينهما على هذا في النقل المطلق فقط (قوله) مبتدأ خبره قوله الخ) الاظهر ما قاله السندي حذف خبره تقديره لا يرد علينا اهـ ويكون حينئذ قوله أي الخ دليل الخبر المحذوف (قول الشارح أي لاحتمال الحيض) قال السندي أي في إمامها والطهارة فيها وذلك لا ناحتكمنا بالحيض مجرد البروز اذ هو دم صفة والاصل الصحة وبناء عليه حكمنا أن ما زاد على العشرة استحاضة وهو غسل بالاصل وحكم بالظاهر وهو مظنون لا قطعي فآزر كمال الصلاة متمسكة بالاصل وجازت صلاتها بعد العشرة مع سيلان الدم تمسكا بالظاهر وحقيقة الحيض ما يخرج من الرحم والاستحاضة ما يخرج من عرق من الفرج ويحتمل أن ما طرقها أول المدة كان استحاضة فيكون ما بعد العشرة حيضا فلا اقتدت المستحاضة بالمستحاضة احتمل حيض الإمام وطهارة المقتدية فانتفت المماثلة كما انتفت في الخنثى بالخنثى لاحتمال أنوثته الإمام وذكره المقتدي وكذلك في الضالة بالضالة واستثناء الثلاثة منقطع لعدم تحقق المماثلة بين الإمام والمقتدي (قوله) وقال الرحمن الذي رأيت في المجتبى الخ) وهكذا رأيت في المجتبى (قوله) لكن الذي في القهستاني موافق لما هنا) وعزاه القهستاني للرازي (قول الشارح فلواتني) أي الاحتمال المانع عن تحقق المماثلة بأن تحقق بالاستحاضة فيهما وذلك كما لو كانت امرأة تعتاد الحيض في أول كل شهر فحصة أيام مثلا ومضت على ذلك لها سنون ثم بعد انقطاع الدم عن عشرة أيام رأت ثلاثة أيام دما فلا شك في كون ذلك استحاضة لانها

لم تستوف أقل مدة الطهر فلو اقتدت بهما من حالها كحالها في العادة والايام والوقت ثم رأت هذا الدم في غير
وقته صح اقتداؤه لانه من قبيل المتحد اه سندی (قوله) والاولى مثله وصحها فيه انه يقال صلى بالقوم كما
يقال أهمهم فيقدر الاول هنا (قوله) فكانهما نذر أصلا بعينها مقتضاه جواز اقتداء كل بصاحبه وهو صريح
قول الجهر فاقتدى أحدهما بالآخر يجوزاه وأفاد الرجح أن اقتداء الناذر الاول بالثاني غير صحيح بخلاف
عكسه واستوجهه السندی فانظره (قوله) وليس من ذورا أحدهما أقوى من الآخر يظهر أنه لا حاجة
اليه بل هو مضر اذ يقتضي أنه لو كان أحدهما أقوى يصح البناء عليه مع أنه لا يصح نذر بعترض (قوله)
وما وقع في المنع تبع الجهر من أن الجوب فيها عارض غير صحيح لكن ما في الجهر موافق لقول الزبلي ويجوز
اقتداء الخائف بالخالف لان وجوبها عارض اه والظاهر قول شرح المنية لان الواجب هو البراءة (قوله)
على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء) سذكر فيما يأتي في بيان الخاتمة والجهر وغيرهما قوم على طهر
طلبه في المسجد ويجزأهم من تحتهم نساء أجزأتهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان الى آخر ما يأتي فقد صحت
صلاتهم ولم يمنع صحة الاقتداء اختلاف مكانهم عن مكان الامام ولا المحاذاة أيضا لعدم (قوله) وأنه مشكل
عندي لان ما كان الخ) قد يدفع الاشكال بان المقصود من بذل الجهد الخ ظهور أنه خلقه وقبله يحتمل أنه
خلقته وأنه غيرهما فلا بد له تأمل (قوله) وعلى ما إذا نزل جهده) لعل الواو بمعنى أو فان كلامه مبنى على أحد
الشيئين لا عليه ما فانه متى بنى على أن الامي لذا أمكنه الاقتداء الخ لا يحتاج لبنائه على الثاني بل يكون الكلام
أعم من أن يترك الجهد أو لا تأمل (قوله) كالمنقل بالمفترض) لعل الاولى القلب (قوله) فانه يمنع اقتداء جميع
من خلقه الخ) تقدم عن التهر أن اشتراط المحاذاة للفساد ليس خاصا بتقدم المرأة أو واحدة بل الصف من
النساء كذلك أي حيث لم يحاذهن صفوف الرجال فلا فساد اه (قوله) فهذا صريح في أن الحائل غير معتبر
الخ) هو صريح في أن الصف الاول من الرجال لا يعد حائلا ولا يمكن أن يقال غيره من الحوائل مثله لنقل
أهل المذهب أن الحائل يمنع الفساد كعبارة مفتاح السعادة وما نقله طعن أبي السعود في أول مسألة المحاذاة
بقوله ولو كان وراءه من حائط خلقه صفوف لا تنفس صلاتهم على الاصح ولو كان وراءه من صف من الرجال
ثم الحائط ثم الصفوف فسدت صلاة الكل اه وحيث ذيقيد اطلاق ما في الخاتمة وغيرهما في مفتاح
السعادة (قوله) وهذا في حق من لم يكن محاذيا للجسر الخ) يعني أن اشتراط اتصال الصفوف فوق الجسر
المنسوب أو السفن إنما هو شرط لصحة صلاة من كان في مينة الجسر أو السفن لا لصحة صلاة من كان محاذيا
للجسر أو السفن بل الشرط لصحة صلاته أن لا يكون بينه وبين الآخر من جهة الامام فضاء كثير وان لم
تصل الصفوف فوق الجسر فلو كان الجسر يسع صفتين فقام عليه صف واحد لا تصح صلاة أهل المينة
والمبصرة وتصح صلاة من محاذاه لعدم تحقق الفضاء الواسع بينه وبين الصف الآخر من جهة الامام لكن
ما قاله خلاف اطلاق عباراتهم وظاهر اطلاقهم اشتراط اتصال الصفوف حتى في حق المحاذي للجسر
فالمتعين لزوم العمل باطلاقهم حتى يوجد نص صريح يدل لما قاله وسيأتي أنه عند وجود النهر أو الطريق
يختلف المكان وباتصال الصفوف يصير المكان واحدا حكاه فيصيح الاقتداء فمعه موقوفة على اتصال
الصفوف حتى بالنسبة لمحاذي الجسر يصير المكان واحدا (قوله) وفي التارخانية عن المحيط ذكر السرخصي
الخ) ظاهرا عبارة المحيط أن الانسباء مانع على الرواية الاولى لا الثانية والواقع عكة عدم إمكان الوصول
لا الانسباء للعلم بحال الامام من المبلغ وحيث ذيقوله وهذا الخ يناسب تقريره على الاولى لا الثانية لكن
في كون الثانية عليها عمل الناس تأمل لما علمت من العلم تأمل (قول الشارح ولا حكا عند اتصال الصفوف)

نصور لعدم الاختلاف في الحكم وليس تصور الاختلاف الحكمي فهو تصور للنفي لا للنفي فسقط ما قاله
السندی من قوله كان الصواب للشارح أن يقول عند عدم اتصال الصفوف حتى يكون غسلا
لاختلاف المكان في مثل الصبراء اذا اتصالها لا يصلح تصور الاختلاف الحكمي الخ (قوله) وقال محمد
لا يصح في غير صلاة الجنائز) أي فانها يجوز فيها اقتداء المتوفى بالتيمم اتفاقا كما نقله في الصبر عن الخلاصة
وانظر وجه الجواز على قول محمد ولعله أنها ليست بصلاة حقيقة بل هي دعاء (قوله) وهذا تفصيل لقول
المصنف في لزوم اعادتها) الظاهر أنه تقييد لكلامه لا تفصيل اذ مقتضى اللزوم الوجوب حتى في خبر القاسق
الا أن يحمل اللزوم على ما يشمل طلب التسبب لكنه خلاف المتبادر (قوله) أي لانه لم يتعد ذلك فصلاته
غير صحيحة الخ) قال السندی ما لم ينص ان عر لما رأى الاحتلام في نوبه اغتسل وغسل الاحتلام ولم يذكر
أنه أخبر الناس وعز الأثر لوطا اه (قوله) من أن الاخذ بالصحيح أولى من الاصح الخ) الأرجح في هذه
المسئلة تقديم الاصح على الصحيح كما تقدم في رسم المفتي (قوله) لان الركوع والسجود قبل الامام لغوا الخ)
فيما ذكره من توجيه الزامه بركعة نظرو ذلك أنه في الاولى لم يعتبر ركوعها ولا سجودها لكونها ما قبل الامام
ويعتبر قيامها لكونه معه فكان له لم يأت بهما فيلتحقان من الثانية بها ويلغو قيام الثانية لكونه حصل
قبل ان تمام الاولى فبقي عليه الثانية ثم قيامه في الثالثة معتبرا لانه مع الامام والركوع والسجود لا يعتبران
لانها ما قبله فينتقلان من الرابعة اليها ويلغو قيام الرابعة لحصوله قبل تمام الثانية فبقي عليه الرابعة أيضا
فلزمه ركعتان نظير ما قبل في الوجه الثالث وأيضا اذا لم يركعتان لو سجد قبله فقط لزمه ركعتان في السجود
وركع قبله بالاولى وما ذكره من التوجيه هو المذكور في الخاتمة ثم توجيه الوجه الرابع محل نظر وتأمل
وذلك انه حيث لغا ركوع وسجود الاولى ينسفي أن يلتحقا من الثانية بها وبطل قيام الثانية لوقوعه
عقب قيام الاولى فلزمه الثانية ثم اذا قام الى الثالثة مع الامام كل قيامه معتبرا ويلغو ركوعها وسجودها
ثم اذا أتى بالرابعة التحق ركوعها وسجودها بالثالثة وبطل قيامها وحيث ذيلزمه الثانية والرابعة حسبا
قبل في الوجه الثالث (قوله) فينتقل ما في الركعة الخ) أي من الركوع والسجود (قوله) حتى لو ترك
القراءة فسدت) أي ولو قرأ الامام في الآخرين سندی (قوله) أقوى لسقوط الترتيب) أي بين ما فات وبين
صلاة الامام اذ ينسب صلاة الامام قد التزم صلاة بعضها بصفة الاقتداء وهو ما بقي وبعضها بصفة الانفراد
وهو ما فات ولم يلتزم الترتيب فيكون ساقطا ولا يكون ذلك مخالفا للقاعدة لأنها فيما اذا تعين الاقتداء
أو الانفراد خالف تأمل (قوله) لكن في صلاة الجلابي ان هذا قولهم لا مخالفة بينه وبين ما قبله فانه في
المبسوط لم ينف أنه قول أبي يوسف أيضا فالمراد أنه قول محمد وقال به أبو يوسف أيضا ويدل لذلك ما ذكره
عن الفيض فضمير قوله ما للصاحبين لا الشيخين والخلاف انما هو في التشهد لا القراءة دل عليه ما ذكره
عن الفيض (قوله) ولو لم يقعد جاز الخ) المراد بالجواز الجملة بلائهم نظر الكون الركعة التي صلاها الاولى
من وجه لا أصل الجملة اذ هي قياس أيضا اذا تشهد واجب ولا الحيل بلا كراهة أصلا اذ هي متحققة ثم
ظهر أن المراد أنه ترك القعود بينهما أصلا لا التشهد فقط فالقياس الفساد عند هذا لانه هو القعود الأخير
(قول الشارح ورابعة الرابعي الخ) قال السندی أي ويأتي برابعة الرابعي وهي ثالثة الامام بفاتحة فقط لانها
من الاخيرتين ولا يقعد قبلها أي لا يقعد بين ثانية الامام وثالثة والمراد أنه لا يجعل ما يقضيه كصلاة
المغرب بان يصلي الركعتين ثم يقعد ثم يصلي الثالثة بل ركعة بقرأة فاتحة وسورة ثم يقعد ثم ركعة بهما ولا
يقعد بعدها بل يقوم الى الثالثة بقرأ فيها الفاتحة فقط اه (قوله) قال في الفتح ولو قام قبله أي قبل قدر التشهد

(الح) عزاهذا الفرع السندي الى الجبر ثم قال فافاد أن قيامه غير مفسد لكن ما أداه قبل امامه لغولانه قبل محله غايته أنه آخر المتابعة في الركعة الأخيرة فهو فيه بمنزلة اللاحق ولا تفسد صلاته بقيامه لانه يأتي بفرض القعود في آخر صلاته وفي امداد الفتح في مفصلات الصلاة قيدنا قيام المسبوق بكونه بعد قعود الامام قدر الشهد لانه ان كان قبله لم يجز لان الامام بقي عليه فرض لا يفرضه المسبوق عنه فتفسد صلاته فليجرح هو الذي يظهر أن المسئلة خلافية وأن ما في التوازل يدل على أن ترك المتابعة في القعدة لا يفسد انما المفسد الاداء قبل قعود الامام قدر الشهد حتى لو اقتصر عليه تفسد صلاته وهو مفاد قول الشارح لو قام قبل السلام الخ فان ظاهره أن ما أداه لا يعتد به وأن صلاته صحيحة وان ترك المتابعة فيلزمه اعادته وأن ما في الامداد يدل على أن ترك المتابعة في القعدة مفسد وهذا ما يفاد من قول الشارح وقيد بالسو الخ حيث جعل التلاوية كالصلية مع أنه بترك المتابعة في التلاوية يلزم ترك المتابعة في القعدة فيفيد أن المتابعة فيها فرض فيوافق ما في الامداد وعلى هذا فعدم ذكر الصلية فيما قاله في الذخيرة من التفصيل لان ترك المتابعة فيها مفسد قول واحد ولا يستقيم قول المحشي بخلاف التلاوية لانها واجبة تأمل فان هذا المقام فيه دقة (قوله هذا في المسبوق ركعة) أي من الثاني والله أعلم

(باب الاستخلاف)

(قوله لانه في الحقيقة بناء من الخليفة الخ) الظاهر أن المناسب ولانه بالعطف لانه علة أخرى لذكر شروط البناء ثم كون الاستخلاف ما ذكره انما يظهر اذا كان مصدر المبنى للفعول والبن والتاء زائدان على أن البناء أثر وترتب على الاستخلاف بمعنى المصدر المبنى للجهول لا عينه (قوله سواء كانت من بدنه الخ) أي بان خرج منه نجاسة مانعة فتوضأ وشرع في الصلاة فأصابته والاطهر أنه صفة كاشفة فان الجنون من الجن ليس سماوي فافهم خارج به ونقوله ولا نادر أيضا (قوله بان كان الحدث واحدا من أضداد الاشياء الخ) ليس جميع أضداد ما تقدم حدثا بل البعض حدث والبعض لا (قوله ان الاستخلاف أفضل) عبارة الجبر الاستخلاف (قوله وقد يجاب عنه بما في النهر الخ) يبعد هذا الجواب لتعليل ابن مالك للوجوب بقوله صيانة الخ فانه يدل على التيميم (قول الشارح كالمفرد) أي اذا طن الحدث بخا وز السترة أو موضع السجود ثم تبين خلافه لا يبنى ولا يدخل للمفرد فيما نحن فيه لانه ينصرف اذا سبقه الحدث وتحققه اه سندی (قوله يصح الاستخلاف من خارج) أي خارج المسجد مع اتصال الصفوف (قوله أي العصراء أو المسجد ونحوه) المناسب أن يقول أي الصفوف في الصحراء أو موضع سجوده فيها على المعتقد الخ (قوله معمول لمحذوف الخ) اذا كان بمعنى الحدث لا يرد على الشارح الاستدراك بما في الخاتمة بل على أنه بمعنى المكان وكونه بمعنى المكان غير المتبادر من عباراتهم بل المتبادر منها أنه بمعنى الحدث (قوله ولم يستقلوا أحدا في الحال الخ) ظاهر قوله ولم يستقلوا الخ أنهم لو استقلوا لا تفسد مع أنه لم يوجد الحدث السماوي والالقاء المذكور نادر الوجود أيضا (قوله لكن اعترض بان المراد الخ) نص عبارة المقدسي وربان الخروج يصنع أن يعمل عملا ينافي الصلاة عمدا تحقيقا للخروج منها والاضطرار في هذه الحالة ليس بهذه المثابة اذا لم يعد للغمى عليه والجنون والتائم ولو صح منهم أداء فرض لكانوا من أهل التكليف وهو خلاف الاجماع اذا انقطع موضوع عنهم ثم الامر في النوم سهل وسجي عن الاتي عشرية ما نصير به المسئلة جليلة اه (قوله أي النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أو الضمير لابي بكر ويكون

فعله وتقريره دليل الجواز لكن لا يتم هذا الا اذا كان اقتدى بابي بكر ثم استخلفه وقد كان هذا في قصة قيامه لاني مرض وفاته وانما احتجنا لهذا لان الاستخلاف لمن ليس معه في الصلاة لا يجوز سندی (قول الشارح لانه صار أميا) أي فلم يبق أهلا لامامة القارئین واذا لم يصلح اما ما لا يصلح أن يستخلف لانه نائب عنه ولا تصح له النيابة الا اذا كان أهلا لما أناب فيه ولانه بصيرورته أيا فسدت صلاتهم والفساد لا يمكن تداركه ثم الظاهر أن صلاته لنفسه صحيحة فيتمها كصلاة الأعمى ولا يكون كامامة الأعمى للقارئین لان ذلك ترك القراءة مع القدرة عليها وهذا شارح في صلاته وهو قارئ فقد كان حين الشروع أهلا لها وأما حال البقاء فهم لم يبقوا مصليين لنفساد صلاتهم وليس عليه انتظارهم كما مر رجلي اه سندی (قول المصنف أو أصابه بول كثير) ولو أصابت توبه بجملة أن أمكنه النزوع بان وجد توبه آخر فزاع من ساعته أجزاء وان لم يمكنه فان أدى جزءا من الصلاة مع ذلك الثوب تفسد صلاته بالاجماع وان لم يؤد جزءا من الصلاة ولكن مكث كذلك لم تفسد وان طال وان أمكنه النزوع من ساعته فلم ينزع ولم يؤد جزءا من الصلاة اختلف أصحابنا قال أبو حنيفة وأبو يوسف تفسد صلاته كذا في المحيط اه سندی (قوله هذا يقتضي أن الحدث سبقه الخ) ويقتضي أيضا أنه منفردا وامام لان القراءة ليست ركعا على المقتدى فاذا قرأ في ذهابه أو رجوعه لا يقال انه أدى ركعا الخ (قوله ووجه الرد كذا في الجبر أنه اذا أتى الخ) فان الشرح اعتبره بعد سبق الحدث في الصلاة فالخروج يصنع وجدوه فيها فتمتبه لكن يلزم على هذا أداء فرض من فروض الصلاة على غير طهارة وهو غير صحيح والشارع انما اعتبره غير خارج عنها سبق الحدث لانه منطهر فاف في الخلية هو الموافق وما في الزلعي يحمل على قوله ما (قوله وتتمل ما لو سلم الامام وعليه سهو الخ) كذا ذكره في الجبر عن الزلعي وهو غير ظاهر فانه كيف يتأتى له السجود للسهو بعد قدرته على التيميم مع أنه ارتفعت طهارته برؤية الماء فلا يكون بسجوده عائدا للصلاة بل تمت بسلامه قبله وكذا يقال في مضي مدة مسحه ونحو ذلك من العوارض تأمل (قوله لان كلامه يوهم أن قوله الخ) وقال الرجعي في وجه الاولوية ان الكاف وان أمكن أن تجعل للتتميم والتصوير لكن لما كان المتبادر منها التشبيه والمشب به غير المشبه مع أن قدرة التيميم على المام من المسائل الاثني عشرية لا مشبه بها والقاء نص في التفريع كان أولى وأوضح في مقام البيان اه سندی (قوله فالاولى ما قاله العيني ان مسئلة المقتدى الخ) فيه أن ما قاله اعتنا الثلاثة من البطلان في هذه المسئلة انما هو فيما لو رأى المتوضي المقتدى بالمتميم الماء في أثناء الصلاة أو ما لو رآه بعد القعود كما هو موضوع هذه المسائل فهو ما أورده الزلعي وفيه خلاف الصاحبين ولا يتأتى لهما القول بالفساد في هذه الصورة لتتمام صلاته بالقعود كباقي المسائل الاثني عشرية بل يقولان بالصحة نظير رؤية المتميم الماء بعده فاذا لم تفسد عندهما صلاته لا تفسد صلاة المتوضي المقتدى بتيميم رؤيته أيضا بل أولى فايراد الزلعي مستقيم وما أجاب به العيني غير مستقيم تأمل وهذا كله على أن محمد يجوز اقتداء المتوضي بالمتميم والا فلا تتصور المسئلة عنده فيكون الخلاف بين الامام وأبي يوسف (قوله هذا ما ظهر لي فتأمل) لم يظهر صحة ما قاله بل الذي ظهر صحة ما أورده في حاشية الزلعي (قول الشارح مطلقا) فسر السندی بقوله سواء كان عالما بكونه أميا ولا سواء كان خلفه قارئون أو مختلطون ولا يصح جل الاطلاق على ما قبل الشهد وبعبارة وان كان هو المتبادر لما ذكره فاندفع بذلك تصويب المحشي (قوله فاجاب بتصوير المسئلة بما ذكر الخ) وقال الرجعي لا يحتاج الى هذا التكلف بل لو دخل وقت العصر على قوله ما هو في صلاة الجمعة وسألناهما عن صحتهما اجابا بالصحة وكذا عند الامام على المشهور عنه لان وقتها باق عنده وعلى الرواية الثانية الموافقة لقوله ما وكذا على

رواية الحسن بن مخرم وقتها اذا صار الظل مثله بدون دخول وقت العصر يقول الامام بفسادها بخروج وقتها الذي هو شرط في صحتها ولو شرع فيها بعد بلوغ النفل وبلغ المثلين بعد قعوده قدر التشهد فقد كانت صحيحة عند الامام وفسدت بخروج الوقت وعند ما باطله من اصلها الشرع فيها بعد خروج وقتها اهـ (قوله) وهو ان كل ما يفسد الصلاة اذا وجد الخ ليس الاصل في المسائل الاثني عشرية ما ذكره بل الاصل فيها ان ما غير الغرض في أثناء الصلاة يغيره اذا وجد في آخرها كطلوع الشمس في الغجر فانه يغيره اذا وجد في أثناءها الى النفل فكذا اذا وجد في آخرها وهذه العلة كافي في الجهر منثرة في سائر المسائل وليس الطلوع ونحوه فعلا للصلي حتى يقال ان الاصل المذكور يمتنع عليه المسائل الاثني عشرية ولعل لاساقطة قبل قوله يصنع المصلي من قلبه فيوافق ما قلناه من الاصل تأمل (قوله) ويشكل عليه ما ذكره الخ) قد يدفع الاشكال بحمل ما قاله في المتن على ما اذا قدر على أداء الاركان في أثناء الصلاة وموضوع ما هنا ما اذا قدر عليها بعد قعوده قدر التشهد (قول الشارح ويراد منه المؤتمتع بالخ) قال الرختي اذا كان الامام محدثا كيف تنقلب صلاته نقلا وهل يصح اقتداء المتفل بمحدث والظاهر ما جئنا اليه الزيلعي من فساد الاقتداء اذا كان لفقد شرط فان الصلاة يفسد اصلها ووصفها اهـ وفيه ان المراد بما اذا رآه بعد القعود قبل السلام وفيها الخلاف كما تقدم (قوله) عن رواية أبي حفص ان صلاته تامة الخ) وعلى الزيلعي هذه الرواية بانه لا يصير مقتضى ما بالخليفة فسادا اهـ (قوله) وعند أبي يوسف وان تم قبل الانتقال الخ) ينبغي على قياس قول أبي يوسف انه لو سجد على لوح فبقعه الحدث في سجوده ففعل الجلسة بدون إعادة السجود بان وضع رأسه على اللوح بدون اصابته جهته الارض ان لا يكلف إعادة السجود الذي سبقه الحدث فيه على ما نقله ح عن الزيلعي وفي السندى عن الكافي التمام على نوعين تمام ماهية وتمام مخرج عن العهد فالسجدة وان تمت بالوضع ماهية لم تتم تمام مخرج عن العهد فالإعادة هنا على سبيل الفرض مجاز عن الاداء اهـ وعليه يلزمه الاعادة في مسألة اللوح تأمل (قوله) امامنا نفسه) لعله ينفسه بالياء لا باللام والله اعلم

(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)

(قوله) وقد يقال ان نحووق الخ) الظاهر عدم انتظام التعريف لهما لانه صرح فيه بالنطق بحرفين على ما ذكره الشارح وبالاتظام على ما ذكره عن المحيط وظاهر ذلك اعتبار النطق والنظم بالفعل وانه لا عبرة بالتقدير ولو كان معتبرا عندهم لزم القول بالفساد اذا تكلم بحرف واحد منتظم من حرفين فاكثر تقديره كالحرف في القسم الذي هو لغة في آئين مع ان الظاهر عدم الفساد به حتى على ما جئنا به في الجهر (قوله) قال في التهر وأقول يجب حمل الخ) تقدم في فصل واذا أراد الشروع ان صاحب الفتح وفق بين القولين فيما اذا قرأ بالفارسية مع القدرة على العربية أو التوراة أو الانجيل وهما ما قاله في الهداية من أنه لا خلاف في عدم الفساد اذا قرأ معه بالعربية ما تنجز به الصلاة وما قاله النجاشي وقاضيان انها تنفسد عندهما فقال والوجه اذا كان المقرء من مكان القصص والامر والنهي أن نفسد بمجرد قراءته لانه حينئذ متكلم بكلام غير القرآن بخلاف ما اذا كان ذكر أو تنزيها فانها تنفسد اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اهـ وتبعه في الجهر وقوام في التهر وخزم به الشارح (قوله) قال في الفتح ولم يوجد بهذا اللفظ في نبي الخ) قال السندى قلت بل وجد في معجم الطبراني بهذا اللفظ وعزاه اليه في الجامع الصغير للسيوطي (قوله) فواته ما كهرني) الكهر القهر والانتهاز والفحص واستقبال انسابا بوجه عابث الى آخر

ما في القاموس (قوله) أظن أن صاحب الجهر اشتبه عليه حديث ذي الدين الخ) في حاشية الجهر عن المعراج قال ومعنى قوله صلى بنا أي باصحابنا ولا وجه الحديث الا هذا وعبارة المعراج فان قيل كيف يستقيم هذا فان راوى حديث ذي الدين أبو هريرة وهو لم يعد فتح خير وقد قال أبو هريرة صلى بنا وتحريم الكلام كان ثابتا حين قدم ابن مسعود من الحبشة وذلك في أول الهجرة قلنا معنى قوله صلى بنا أي باصحابنا ولا وجه الحديث الا هذا لان ذي الدين قتل بيدرو ذلك قبل فتح خير بزمان طويل كذا في المبسوط وانظر ما ذكره الزيلعي يظهر لك الجواب اهـ من حاشية الجهر وبالحاجة يحتاج الامر لمراجعة كتب الحديث فان ظاهرها هنا أن المذكور في حديث أبي هريرة صلى بنا وقد علمت تأويله والمذكور في حديث معاوية بينا أنا أصلي ثم عرجة مسلم من باب السهو في الصلاة والسجود بان أن حديث أبي هريرة مروي بثلاث روايات ففي رواية عمرو الناقد سمعت أبا هريرة يقول صلى بنا ومثله في رواية أبي الربيع وفي رواية قتيبة صلى لنا وفي رواية اسحق بن منصور قال بينا أنا أصلي قال الشارح في هذا الحديث رواية اسحق هكذا هو في بعض الاصول المعتمدة اهـ وقال ابن حجر كان الكلام جائزا في الصلاة ثم حرم قيل بحكمة وقيل بالمدينة وعن اعتمده بحكمة السبكي فقال أجمع أهل السير والمغازي أنه كان بحكمة حين قدم ابن مسعود من الحبشة كافي صحيح مسلم وغيره ولك أن تقول صح ما يصرح بكل منهما في البخاري وغيره فيمتنع الجمع والذي يتجه فيه أنه حرم مرتين ففي مكة حرم الحاجة وفي المدينة حرم مطلقا وفي بعض طرق البخاري ما يشير الى ذلك اهـ (قوله) كما حققه في الحلية) لكن قال الزيلعي ولا يراد بالاشارة لانه عليه السلام لم يرتد بها على ابن مسعود ولا جابر وما روى من قول صهيب سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فرد بالاشارة بحتمل أنه كان نهيا عن السلام أو كان حالة التشهد وهو يشير فظنه ردا اهـ وقال المقدسي بعد ذكر حاصل ما في شرح المنية أقول ما ذكره الشارح رده هذا لان الرد شتر لبرأيه عدم القبول ولعله المراد من فعله عليه السلام فكانه يرتد عليهم سلامهم ويعلمهم أنه في الصلاة ويراد به المكافاة وليس عمدا وبهذا التوفيق يستغنى عن التطويل والتعسف وجعله مكروها تنزيها لوقوعه من النبي عليه السلام اهـ وهذا كلام متين يدل عليه ما في الجهر من حديث ابن عمر قلت لبطلان كيف كان النبي يرتد عليهم السلام وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه وبسط جعفر كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره الى فوق اهـ فان بسطه على هذا الوجه انما يدل على الرد وعدم القبول وليس في كلام المقدسي ما يدل على ميله الى الفساد وبهذا سقط ما في حاشية الجهر من أنه اذا قيل سلمت عليه فرد على تسلاحي انما يستعمل بمعنى جواب التحيه بقرينة المقام والاستعمال الى آخر ما ذكره فانه وجد هنا بسط الكف على الوجه المذكور وهو دال على عدم القبول تأمل (قوله) فيه اعياء الى ما ذكره في الجهر محتاج الخ) أخذه من تعليل الزيلعي الفساد بالمصاحفة باتها كلام معنى فقال ويرد عليه أن الرد بالاشارة كلام معنى فالظاهر استواء حكمهما وهو عدم الفساد الخ ففي كلام الشارح اعياء لرد لا اعياءه تأمل (قوله) من أن هذا التعليل أولى الخ) قال السندى وعلى تعليله لا يبيح لقوله بنية السلام فائدة فان حد العمل الكثير صادق على المصاحفة لانه لو رآه ظنه غير يصل اهـ (قوله) لانه من كلام صاحب التهر الخ) قال الرختي والبيت الاخير ذكر صاحب التهر أنه لنفسه وكاه أشار به الى الاعتراض على قوله ومن بعد ما أبدى الخ) كانه يقول ليس كل ما لا يديه يسن فيه السلام بل هناك أما كن يكره فيها وهو السلام على الاستاذ والمغني والمطير ويمكن الزيادة على ذلك أيضا أشار الى ذلك بقوله والزيادة

تتفع اه (قوله ويردون في الباقي الخ) أي على سبيل التخيير لا الوجوب ولا إيراد في الرد على وعليكم ففي البرازية أول القضاء وهل يسلّم اختلقوا ولو سلم عليه أو على المدرس أو المذكر أو القارئ خير في الرد فان رد يقول وعليكم (قوله وظاهره أن تفليس من أسماء التأنيف) فيه أن ما قبله إنما أفاد أن تف بعد أف تابعة على الاتباع وهذا لا يفيد ما قاله أن تف ليس من أسماء التأنيف مطلقا (قول الشارح وبعبارة التأمين) أي تأمين العاطس يفسد وتأمين غيره لا يفسد (قوله أي لم يجبه) ظاهره أن الضمير المنصوب في قوله لأنه لم يدع له عائدا على المصلي الآخر والظاهر أنه عائدا إلى الرجل الخارج أي لأن القائل بوجوب الله اعتمادا بذلك للعاطس لا للمصلي الآخر فكان قول العاطس آية جوابا للداعي له بخلاف المصلي الآخر فلم يكن تأمينه جوابا له تأمل اه من حاشية البحر (قوله وإلى هذا يشير التعليل) أي التعليل بأنه لم يجبه فإنه يفيد أن الإجابة حصلت بتأمين العاطس فلم يكن الثاني تأمينا للدعائه وكلام الذخيرة فيه فليتأمل انتهى من حاشية البحر ثم ذكر ما قاله المقدسي كما هنا وقال وهو أولى مما في النهر اه ثم على جواب النهر يتعين تقييد المسئلة بالصورة التي في الظهيرية أما لو أمّن غير العاطس وحده ينبغي أن تفسد صلاته لعدم وجود ما يقطع اه (قوله فهذا يؤيد ما أجابه في التهر الخ) ما قاله في التهر غير ظاهر إذ لا شك أنهم ما تأمينهم معا كانا مجيبين له ولا ربحية لأحدهما على الآخر ولا يتأتى انقطاع الثاني بالاول إلا إذا حصل الترتيب في تأمينهم معا أن الفرض أنهم ما تأمينهم معا وهذا على تسليم الانقطاع بالترتيب والظاهر في دفع الاشكال أن يقال ما في الظهيرية مبني على قول المتقدمين من أن التأمين من غير المدعولة لا يفسد حاله لأنه ليس جوابا لأنه إنما يكون من المدعولة فتأمين العاطس مفسد دون تأمين الآخر وكون ذلك مذهب المتقدمين مأخوذ مما يأتي له عن المبغى وما في الذخيرة وبأق سر على قول المتأخرين من أن تأمين المصلي على دعاء غيره مفسد وإن لم يكن مخاطبا كما يؤخذ أيضا من عبارة المبغى فعلى قولهم لا يشترط في تحقق الجواب كونه من المدعولة وعلى قول المتقدمين لا يتحقق الإبه تأمل (قوله ويشكل على هذا كله ما مر الخ) يندفع هذا الإشكال بأنه لما لم يصدر من العاطس كلام بل صوت مجرد لم تصلح الجدلته جوابا له إلا بالنسبة بخلاف ما ذكره الشارح من الامثلة فإنها صالحة فتجعل جوابا لها وبدونها على ما في البحر (قوله كان شارعا في التطوع عندهما الخ) لأنه عندهما لا يلزم من بطلان الوصف بطلان الأصل وعند محمد لما يصح شروعه بقي في صلاته (قوله أو إمامة النساء الخ) قيد بإمامة النساء لأنه لو كبر بنوى إمامة الرجال بعد شروعه منفردا لا تفسد قال في الكفاية لو افتتح منفردا ثم اقتدى به رجل فافتتح تابعا لاجله فهو على الافتتاح الاول لأن يكون الداخل امرأة اه (قوله يصير مستانقا على الثانية) أي على الصلاة الثانية أي ما نواه تابعا في الصور الاربع لافي الأخيرة كما توهم بعضهم فاعترض بان ما ذكره مسلم فيما إذا كبر بنوى الثانية أما إذا نواه ما يصير مستانقا عليهما ثم ما ذكره مأخوذ من الفتح ونقله عنه في التهر وفي النهاية ما يخالفه حيث قال وفي نوادر الصلاة لو صلى رجل على جنازة فكبر تكبيرة ثم جى بأخرى فوضعت بجانبه فان كبر الثانية بنوى الصلاة على الاولى أو عليهما ولا يبق له فهو على الجنازة الاولى على حاله يتهمهم يستقبل الصلاة على الثانية لأنه نوى إجماع الموجود وهو لغو وإن كبر بنوى الصلاة على الثانية بصير رافضا لا في شارعا في الثانية لأنه نوى ما ليس بموجود ففجعت نيته اه ونحوه في التبيين اه من حاشيته على البحر وذكر في الحاشية والسراج مثل ما في النهاية (قوله تقييد آخر لا إطلاق المصنف) لا يظهر إلا أنه قول مقابل لا إطلاق المصنف

لا تقييده (قوله لكن قدمنا هناك الخ) تقدم عن شرح المشية الكبير ما يدل على ما سلكه الشارح ويقويه (قوله بالازم أن لا يصح السجود معه) لعل حق العبارة والازم أن يصح السجود معه ولو على نجس (قوله كالثوب الصفيق) في القاموس ثوب صفيق ضد صخيف وفيه أيضا المكعب الموشى من البر ودوالا ثوب والثوب المطوى الشديد الأذارج اه (قوله وإن جذبتة الدابة حتى أزالته الخ) هذا ينفرع على قول من قال الكثير ما لوراء الناظر تيقنه غير متصل سدى (قوله والظاهر أنه لكونه عملا كثيرا) أولاه اختلف المكان وهو الاظهر اذ على تعليله لا يظهر فرق بين هذه المسئلة ومسئلة التارخانية (قوله لان ايا محققا الشمس) لعل الكلام على حذف مضاف أي ضوء الشمس كما هو عبارة غيره (قوله ومن هذا النوع تغيير النسب الخ) في الحاشية لوقر أعيسى بن لقمان تفسد لأنه نسبة إلى الأب وليس له أب ولوقر أم موسى ابن مريم لا تفسد لان كلامه ما في القرآن وليس فيه نسبة من لأمه إلى الام ولو قرأ موسى ابن عيسى لا تفسد في قول محمد واحد الروايتين عن أبي يوسف وعليه العامة ولوقر أعيسى ابن عمران تفسد ولوقر أم موسى ابن لقمان قال الفقيه أبو جعفر والقاضي الامام الزرعي لا تفسد صلاته بخلاف ما لو نسب عيسى إلى الأب لان عيسى لأب له ولا كذلك موسى ابن لقمان لان موسى له أب إلا أنه أخطأ في اسم الأب وموسى ولقمان كلامه ما في القرآن فلا تفسد صلاته ولوقر أعيسى ابن سارة تفسد ولوقر أم مريم ابنة غيلان فكذلك لأنه قرأ ما ليس في القرآن اه (قوله ظاهره ولو كبر الخ) لكن ينبغي تقييده بالصغير كما تقدم في الإمامة تقييد الدار بالصغيرة حيث لم يجعل قدر الصغين مانعا من الاقتداء بخلاف الكبيرة (قوله هو أقل من ستين ذراعا) وفي حاشية عبد الحلیم الصغير ما يكون أقل من جريب كافي البرجندى اه والجريب ستون ذراعا في ستين بذراع كسرى سبع قبضات تأمل (قوله بخلاف المسجد الكبير فانه الخ) لا يظهر الا في نحو مسجد القدس لافي مطلق مسجد كبير فان الفاصل لا يمنع فيه والاحسن أن يقال البيت والمسجد الصغيران جعلنا كبقة واحدة بخلاف الكبير وهو ما زاد على أربعين وهذا غير ما تقدم في الإمامة (قوله لكن في القهستاني ومحاذاة الاعضاء الخ) عبارة القهستاني (ورأى بالمرور امام المصلي في) أي موضع من (مسجد صغير) وأما في غيره فقبيل ينتهي إليه بصره ناظرا في مسجده (و) فيما (حاذى الاعضاء) أي يستوي فيه جميع أعضاء المار أو أكثرها (الاعضاء) أي أعضاء المصلي كلها كما قاله بعضهم أو أكثرها كما قاله آخرون كافي الكرمان وفيه اشعار إلى آخر عبارة المحنى التي نقلها عنه (ان صلى على دكان) أي موضع مرتفع اه والقصد مما نقله عن الكرمان أنه يحتمل أن يراد بمحاذاة الاعضاء للاعضاء محاذاة جميع أعضاء المار أو أكثرها جميع أعضاء المصلي على قول أو أكثرها على قول فقد حكى القولين الكرمانى وخروج احتمال النصف والاقل فيفهم أنه لا يكره وفي الزاد أدخل النصف في الكراهة أيضا كذا في حاشية القهستاني تأمل (قوله لا يمنع المار داخل الكعبة الخ) المرور بين يدي المصلي في موضع سجوده داخل الكعبة لا شذ في كراهته وإن وراءه وخلف المقام أو حاشية المطاف فلا يتوهم فيه الكراهة حيث كان لافي موضع السجود وهذا معلوم من كلام المصنف فان المسجد كبير ولا حاجة حينئذ إلى حمل الوارد على الطائفتين (قوله وكذا الحوض الكبير والبر الخ) الظاهر أن المراد بالحوض الحوض غير المرتفع قدر ذراع وباليثر ما له حاجر قدر ذراع والافنا الفرق تأمل (قوله بقي هل هذا شرط لتحصيل سنة الصلاة الخ) الظاهر من قولهم السنة أن لا يزيد الخ أن هذا سنة مستقلة والأعبر واملل تغيير المصنف ثم أنه لو عبر بقدر كما قال لا يقتضى أنه لا يكون آتيا

بالسنة اذا جعلها قدر ثلاثة اذ مع أن السنة أن لا يزيد عليها فيكون آتيا بها بقدرها أو دونه (قوله لم يذكر وما اذا لم يكن معه ستر الخ) الظاهر من اشتراطهم التصب أو الوضع أو الخط على خلاف أن ما عدا هذه الثلاث لا يكفي لإقامة السنة وأن كان تعليل ابن الهمام المار يفيد أنه يكفي ما ذكر (قوله أي على الإشارة الخ) الأقرب أرجاع الضمير للأشياء المذكورة لا لخصوص الإشارة بما ذكره تأمل (قوله) وقيدوا بقولهم ولم يواجه الخ) الصلاة في الطريق لا يتبادر قصد الاحتراز عنها بقولهم المذكور بل المتبادر أنه احتراز عما لو توجه للطريق فإنه لا بد منه لانه مظنة المرور فيه غالباً تأمل ثم رأيت في حاشية البحر كتب مانصه قوله لأن الصلاة في الطريق أي المفهومة بالاولى من قوله ولم يواجه الطريق فإن كراهة ترك السترة عنده واجهته لما فيه من منع العامة عن المرور تفيد كراهة الصلاة فيه بالاولى تأمل أو المراد أن التقيد بالمواجهة حيث لم يقولوا ولم يصل في الطريق لأن الصلاة في الطريق مكروهة وهذا أظهر اه (قوله) قال في شرح المنية السدل هو الخ) عبارته بعد أن ذكر الصور التي يصدق عليها حد السدل مانصه والكل يصدق عليه حد السدل وهو الارسل من غير ليس فإن السدل في اللغة الارخاء والارسل ولا بد أن يفيد بعدم اللبس ضرورة أن ارسل ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا اه وفي الفتح السدل يصدق على أن يكون المنديل مرسل من كتفيه اه ويتصور فيما لو أرخى نوباً على رأسه وأرسل جوانبه أو أرخاه على كتفيه كذلك أو وضعه على كتفه الواحدة فصار طرفه على صدره وطرفه على ظهره اه سندی (قول الشارح فلو من أحد هما لم يكره) أي أحد كتفيه ولف الباقي على عنقه اه سندی تأمل وبه يعلم عدم المخالفة لما في البحر (قوله وفي الخلاصة المصلي إذا كان الخ) وقع تحريف في هذه العبارة أولاً ذكر فرجي وحقه فرجيا وثانياً زيادة لافي والجمهور أنه لا يكره والثالث حذف لانه قبل إذا كما ذلك عبارة الاصل تأمل ثم رأيت السندی نقل هذه العبارة عن الخلاصة بلفظ المصلي إذا كان لا بسنة الخ (قوله لم يظهر وجهه بل فيه الخ) عبارة الفهستاني بعد أن نقل عبارة الخلاصة التي ذكرها الشارح وفي المنية كان نجم الأئمة الحلبي يرسل الكم لان في الامساك كف الثوب وكان غير ممن المشايخ بمسكونه وهو الاحوط اه ولعله فيما إذا أدخل يده فيه وقال السندی لعل الامساك في غير وقت رفع اليدين للتحريكة والاف يكون شغل اليدين عن السنة وهو يسطهما أحداً أذنيه وكذا في الركوع والسجود وعلل السيد أحمد الاحوطية بأنه أبعد من الخلاء اه (قوله عطف تفسير) وعلى تفسير الشارح العطف للمغايرة (قوله أقول يظهر لي الخ) وأجاب أيضاً المقدسي بأن مراد الخلاصة بتحويل الوجه المفسد بتحويل جميعه وذلك يستلزم تحويل الصدر لان الوجه مستدير فاذا زال بعضه بقي البعض الآخر مساماً للقبلة واذا تحول الجميع كان الصدر أيضاً محو لاً إلى آخر ما قاله (قوله وفي المغرب بعد ما فسر الخ) وعلى ما في المغرب من تفسير عقبة الشيطان بالوجه الذي قاله الكرخي تكون الكراهة فيه تحريمية لوجود النهي أيضاً لما قاله في النهر فيكون ما في المغرب استدراكاً على ما قبله تأمل (قوله) وهو عقبة الشيطان في المغرب العقبة بضم العين وسكون القاف والعقب بفتح العين وكسر القاف بمعنى الاقواء اه سندی (قوله) والتهاون بحاله) عبارة ط. والمتهاون بزيادة الميم وهي أظهر (قوله الضمير للمصلي) أو الضمير للانسان وهو غير المصلي والاضافة من اضافة المصدر لفاعله (قوله أجاب بما لا يدفع الابراد) أي من أن هذا في حق المصلي وما في النخبة في حق المستقبل فلا منافاة فتأمل اه سندی (قوله) أي وبه بعض القوم يظهر أن ما ذكره شيخ الاسلام في الصورة الاولى مبنى على خلاف الاصح والافعل لا يشترط العذر فيها بل الكراهة منقصة بدونه فظهر أن قول الشارح والامام على الارض محمول على ما إذا لم يكن

معه أحد وانتفت الكراهة للعذر ولو كان معه بعض القوم لا يحتاج لوجود العذر لنفيها على الاصح بل هي منقصة بوجود البعض معه عليه تأمل (قول الشارح كالمكان مع بعض القوم) أي في المكان أو الحراب كافي السندی أو الاسفل وبعض القوم على الدكان كما هو ظاهر فليس الاصح خاصاً بغيره الامام على الدكان كما هو متبادر من عبارة المحشي خصوصاً وأن العادة في جوامع المسلمين هو الصورة الثالثة (قوله) فعلى هذا ينبغي أن يكره استقبال عين هذه الاشياء الخ) سيأتي في الفروع أن غرس الاشجار في المسجد ان كان لتنعف الناس بظله ولا يضيق على المصلين ولا يفرق الصفوف أو لتنعف المسجد بان كل ذات لا بأس به وان كان لتنعف نفسه بورقه أو غيره أو يفرق الصفوف أو كان في موضع تقع به المشابهة بين البيعة والمسجد يكره اه ولم يذكر من موجبات كراهة الغرس كون الشجر يقع أمام المصلي ولو كان ذلك مكرهاً لنقلوه والقول بها يحتاج لنقل صريح عن أئمة المذهب وان كان ما في المعراج من التعليل المذكور يفيدها تأمل ثم رأيت في النية مانصه قوله ثم ستره أي في حديث اذا صلى أحدكم فليصل السترة وليدن منها أعم من أن تكون حائطاً أو سارية أو شجرة أو عوداً أو ما يجري مجراه وقال محمد يستحب لمن يصلي في الصحراء أن يكون بين يديه شيء مثل عصا أو نحوها فان لم يجد يستتر بسارية أو شجرة اه وهذا نص في عدم الحاق الشجرة بالتمثال في الكراهة المذكورة تأمل وفي المصابيح للفقهاء من آخر باب السترة مانصه وقال المقدسين الاسود ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسلم إلى عود ولا يعود ولا شجرة الاجعله على حاجبه الايمن أو الايسر ولا يصمد اليه صمدا اه (قول الشارح بغير المهانة) يعني وأما المهانة التي توطأ بالاقدام أو لا يسلم إليها فهي لا تمنع من دخول الملائكة اه سندی (قوله لم يكن قتلها مستحباً لا امر الخ) أي أو واجباً وحاصل الجواب أن هذا الامر معلول بدفع الاذى عن المصلي فيكون امر ارشاد فيفيد الاباحة وعدم الكراهة (قوله أن لا يدخلوا بيوت أمته) واذا دخلوا لم يظهروا لهم فادخلوا الخ كذا ذكره في البحر وغيره (قول الشارح ولو بهل كثير) أي ولا تفسد به أيضاً والافعدم الكراهة مطلقاً محل اتفاق وحينئذ يتم الاستدراك بما قاله الحلبي (قوله كافي صلاة الخوف) حيث تفسد القتال فيها ولا اثم (قوله) وما في مسند البراء بن رسل الله صلى الله عليه وسلم الخ) ذكر السندی أن هذا الحديث أخرجه أبو داود عن ابن عباس مر فوعا ورواه الطبراني عن أبي هريرة مر فوعا أيضاً وذكر أن في اسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد اختلف في الاحتجاج به فلا يرد أو أنه محمول على ما إذا كانت إلى آخر ما قاله المحشي (قوله وظاهره أن المراد بالموقدة الخ) نعم ظاهر ذلك ولكن ظاهره أيضاً أن عدم الكراهة فيها قول ضعيف وما في العناية لا يقتضي أنها متفق عليها بل يصح التشبيه على جعل الكراهة على القول المعتمد (قوله) لأنه يشكك عليه قولهم المكروه تنزيهاً الخ) ويشكك على قولهم ترك السنة يقتضي الكراهة ما قالوه أن السنة في رمي جرة العقبة أن يكون بعد طلوع الشمس إلى الزوال ومن الفجر إلى الشمس ومن الزوال إلى الغروب صباح ومن الغروب إلى الفجر مكروه فلم يجعلوه مكرهاً قبل الشمس ولا بعد الزوال مع أن فيه ترك السنة كذا ذكره السندی عن الرحمن ولم يجب جواباً كافياً (قوله الافصح اغلاق الخ) الغلق اسم من الاغلاق كافي الصحاح اه سندی تأمل (قوله لم أره صريحاً من سي في متنا الخ) الظاهر عدم الجواز وما يأتي متناً لا يفيد الجواز لان بيت الخلا ليس من مصالحه على أن الظاهر عدم صحة جعله مسجداً يجعل بيت الخلا محته كما يأتي أنه لو جعل السقاية أسفله لا يكون مسجداً فكذا بيت الخلا لانهم ليسوا من المصالح تأمل ثم رأيت في غاية البيان ما يفيد الجواز كما يأتي نقل عبارتها

في كتاب الوقف من أحكام المسجد (قوله بخلاف السرقين) الظاهر أن هذا في زمنهم لتحقيق الضرورة
 لا في زماننا لعدم تحققها (قول الشارح والافكره) أي حيث لم يبالوا بمرعاة حق المسجد من منع
 نخامة أو ثقل في المسجد والأفاذا كانوا يميزون ويعظمون المساجد بتعلم من ولهم فلا كراهة في دخولهم
 اه سندی (قول الشارح بل ولا في الخ) أي بل لا يكره ما ذكر فيه وهذه الكراهة المنفية محمولة على
 الشرعية والافينغي أن يظهر هذا المسجد ونزعه عما لا يليق به سندی (قوله ومثله يقال في حائط
 المينة أو الميرة) ومثله أيضا الاسطوانة التي تواجه المصلين يكره نقشها لليلة المذكورة (قوله الا
 المسجد الحرام) سيأتي في الحج أن في تفضيل الصلاة في المسجد الحرام عليها في مسجد المدينة ثلاث روايات
 في حديث ابن الزبير مائة صلاة أو ألف أو مائة ألف (قوله هذه المضاعفة خاصة بالغرض الخ) قال
 السندی قد استدل بهذه الأحاديث على تضعيف الصلاة في المسجد من مطلقا ونقل عن الطحاوي
 وغيره أن ذلك أي التضعيف يختص بالغرض لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا
 المكتوبة ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عمومته فتكون صلاة النافلة في بيت المدينة
 مطلقة اه لأنه يلزم تخصيص عموم الحديث الأول بغير النافلة في البيت فانهما فيه أفضل من
 عموم قوله فيما سواه وكيف لا يحصل مضاعفة النافلة فيه مع أن حسنات الحرم كل حسنة بمائة ألف
 حسنة كما قال ابن عباس كما نقله السندی عن الجوى عن ابن العباد وصلاة النافلة في حرم مكة لا تخرج
 عن كونها حسنة (قوله الا اذا كان الحادث أقرب إلى بيته) قد يقال المراد بالحادث الأقرب إلى بيته
 مسجد المحلة فكانه قال الأقدم أفضل الا اذا كان غير الأقدم مسجد محلة فيكون أولى وهذا لا ينافي ما في
 الاجناس من تقديم الأقدم ثم الأعظم ثم الأقرب إذا المراد بالأقرب فيه الأقرب الذي ليس مسجد محلة
 وبهذا ترتفع المخالفة تأمل (قوله وانشادها السؤال عنها) في الصحاح أنشدت الضالة أي عرقتها ويقال
 أنشدتها أي طلبتها اه والظاهر أن الكراهة في الانشاد بكل من معنيته ثم رأيت البعلی فسر بالسؤال
 عنها (قوله وكذلك انتهى عن البيع فيه هو الذي يغلب عليه الخ) هذا خلاف المشهور أن المشهور كراهة
 البيع في المسجد وان لم يغلب عليه (قوله الظاهر أن المراد به عقد مبادلة الخ) كأن ذلك من لفظ عقده
 الإيجاب والقبول والمهمة ركنها الإيجاب بالنسبة للواهب وان لم يوجد قبول ولذا حث في عينه لا يهب
 بالإيجاب بدون قبول أو من كون المهمة من مكارم الأخلاق وتورث التوادد والاتلاف بين المسلمين فلم
 تخرج عن كونها عبادية والمسجد محل لها تأمل (قوله وقال البيهقي ما نصه وفي المدارك الخ) لا نافي بين
 ما في الشارح وما نقله المحشي وذلك بأن تقيده عبارة الجلالی بما إذا لم يجلس لأجل الحديث ويحمل
 ما أفاده في المدارك من أن المنع خاص بالمنكر على المنع على سبيل الكراهة التحريمية وأما المباح فيكره
 كراهة تنزيه بالقبول المذكور في الظهيرية ويحمل ما في المصنف على ما إذا لم يجلس لأجله ويشهد له
 تعليله بحال أهل الصفة فانهم ما جلسوا للعبادة وقوله في المصنف الحديث اللام فيه لمجرد التعدية لا
 للتعليل (قوله يؤخذ من هذا أن الأمر الخ) أي مما تقدم من حال أهل الصفة أن الأمر الممنوع منه
 كالنوم والاكل لا يتناول المنع لكن فيه أنهم وان كانوا باكلون وينامون بعد دخولهم فهم غير
 ممنوعين عن ذلك لا يتناولهم ذلك لتحقيق الضرورة فهم وهى الفقر فلا يقال في حق غيرهم كذلك الا
 في الكلام فالكل مستور في حكمه (قوله أفروا الطير على مكنتها) أي بيضها بكسر الكاف

(باب الوتر والنوافل)

(قوله ومفهومه أن المراد هنا جود وجوبه الخ) لاجابة الى الجدل على انكار الوجوب في عبارة المصنف
 بل يحمل على انكار أصل الوتر مع رسوخ الادب كما أفاده عبارة المنية وغيرها ومنشئ المحشي عليه أولا وحزم
 به أخيرا بقوله فينبغي الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل وتحمل عبارة الاشياء على ما إذا لم يكن
 الانكار لشبهة وتعليل الزيلعي لا يدل على أن المراد انكار الوجوب فان أصل ثبوته بخبر الواحد وان أجمع
 الأمة عليه ولهذا تجدهم يعالون وجوبه بالأخبار الدالة عليه لا بإجماع الأمة وهكذا كثير من الأحكام
 الأصل فيها خبر الواحد ثم تجمع الأمة عليها ويحمل ما نقله عن بعض الشافعية على ما إذا أنكر بلا
 تأويل وكذا حكم انكار حكم الإجماع في أصول الدين كوجوب اعتقاد التوحيد والرسالة والصلوات الخمس
 وأخواتها ولا ينفذ التأويل فيها هذا ما ظهر في هذه المسئلة فتأمل ثم بعد ذلك رأيت السندی ذكر عند
 قول المصنف ويحشى الكفر على منكرها عن أبي السعود ما نصه فان قلت كيف لا يكفر بمجرد الوتر مع
 انعقاد الإجماع على مشروعيته قلت قال الزيلعي أنما لم يكفر جاحده لانه ثبت بخبر الواحد فلا يعزى عن
 شبهة اه وفيه أن انكار الجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة كقولهم يفصلوا بين ما ثبت بخبر الواحد
 وغيره قال القافى

ومن لمعلوم ضرورة تجد من ديننا يقتل كفر ليس حد

ولعلها طريفة الاشاعة والماتريدي يفتصلون بما قال الزيلعي فأت هو كذلك كما نص عليه في الدرر
 وغيرها اه (قول الشارح يضم فكون الخ) لا يلزم هذا الضبط الا انه الاولى لان عدم الكفر حقيقة
 لا يعله الا الله تعالى والأمور به عدم النسبة الى الكفر اه سندی (قوله وعند الشافعي من الإيعاض)
 هي ما يصير بسجود السهو كالشهد فانه سنة يصير به لا الهيات كالسبح (قوله يذهب برقة القلب)
 ولانه لا يوقف في القراءة لشي من الصلوات في دعاء القنوت أولى (قوله والظاهر أن القول الثاني الخ) هذا
 خلاف الواقع بل هما متغايران فان من قال الأفضل التأقيت عليه بأنه ربما يجري على لسانه ما يشبه كلام
 الناس فهذا يقتضي أن الأفضل على هذا القول الاقتصار على المأثور خوفا من الوقوع في الفساد أي مأثور
 كان بخلافه على الثاني فانه انما يأتي بمأثور مخصوص وهو اللهم اننا نستعينك وفي البحر عن البدائع وقال
 بعضهم الأفضل في الوتر أن يكون فيه دعاء مؤقت لان الامام ربما يكون جاهلا فيأتي بدعاء يشبه كلام
 الناس فتفسد صلاته وما روى عن محمد بن أن التوقيت في الدعاء يذهب الرقة من القلب محمول على أدعية
 المناسك (قوله ولانه ربما يجري على اللسان الخ) هذه العلة انما تصلح علة للقول الثالث (قوله ولعل ما
 صححه المطرزي الخ) ليس في عبارة المطرزي ما يفيد أنه بنى كلامه على مذهب الاعتزال من تخليد العصاة
 (قوله لكن فيه أنه ورد الخ) قلت الذي في صفة البراق انما هو رأي معجزة في آخره كما في مجمع بحار الانوار
 وغيره لا بآل منقوطة اه سندی (قول الشارح فان قرأ بآل معجزة فسد) يظهر على مذهب
 المتقدمين لأعلى ما اعتمد المتأخرون من أن تبدل حرف بحرف لا يفسد (قوله لان نسبة القرآن)
 لاختلاف الصحابة في أنه آية من القرآن (قوله لان تكبيرة الركوع الخ) أي في الركعة الثانية كما في البحر
 (قوله فانظر الى ما بين الكلامين من التدافع الخ) يحمل تكبيرة العبد في عبارة البدائع أولا على تكبيرة الركعة

الثانية تزول المخالفة والتدافع فان عبارته ثانياً مقيدة بالركعة الاولى ويدل أيضاً على هذا الحمل تعليله
أولاً بقوله لان تكبيرة الخ فان المراد بها تكبيرة الركعة الثانية لانها هي المحسوبة من تكبيرات العبدین
فإذا جازت هذه التكبيرة في غير محض القيام من غير عذر جاز أداء باقيها أي باقي التكبيرات الموجودة في هذه
الركعة بالعذر بالاولى بخلاف تكبير الركعة الاولى فإنه لما لم يجز أداءه في غير محض القيام قال بلزوم
العود والاثبات بها في القيام المحض الآن هذا على غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية أنه لا يكبر ويحصى في
صلاته وهذا الاختلاف في تكبير الاولى وتكبير الثانية لم يذكروا فيه اختلاف الرواية بل المنقول فيه
ما ذكره عن البدائع أولاً هذا ما ظهر فتأمل وقد تقدم في الواجبات أن تكبير ركوع الركعة الثانية
من العبد واجب اه وقال في البحر هنا لان تكبيرة الركوع في الثانية يؤتى بها في حال الانحطاط
وهي محسوبة من تكبيرات العبد باجماع الصحابة فإذا جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عذر
جاز أداء الباقي مع قيام العذر اه (قوله وعليه فلا إشكال أصلاً) أي في الفرق بين القنوت وتكبير
العبد لابن عبار في البدائع تأمل (قوله فيكون عدم العود الخ) في هذا التقرير ركعة والمناصب
عبارة الحلبي كأنقلها ط (قوله وما إذا لم يقف أصلاً كما حققه ح) قال لان عدم الاثبات به يستلزم عدم
الاثبات به في محله (قوله يوافق ما في البحر الخ) قال العلامة ط والسندی ما وقع في بعض نسخ البحر
والامداد عن الغاية أن نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر فهو تحريف من التناسخ وصوابه
القبح اه (قوله والاصل في هذا النوع الخ) هذا الاصل منطبق على الجنس المذكور ماعداً وجود
السهو فان المقتدى إذا فعله بعد سلام الامام بدونه لم يلزم مخالفة الامام في فعله إذا الامام انما أتى بالقول
وهو السلام ومخالفة فيه المقتدى الآن يقال انه خالفه في نفس السجود حيث أتى به دون الامام لكن
هذا ليس هو المتبادر من الاصل المذكور تأمل (قوله يخالفه ما في الفتح والظهيرية والفيض الخ)
تدفع المخالفة بتقييدها بما تقدم في الشارح أو يقال ان المسئلة خلافية في قول اذ ترك الامام
القنوت يتركه المقتدى وفي قول انما يتركه ان خاف فوت الركوع وهذا هو الاظهر فان مقتضى
الاصل الذي ذكره عن شرح المنية عدم الاثبات به أصلاً بلا تفصيل فإنه يلزم من اتيان المقتدى به
مخالفة الامام في الفعل (قوله ثم أجاب بأنه انما شرع في الركوع الخ) في هذا الجواب تأمل وذلك
لان تحصيل المخالفة هنا لا يضر كالموقف الامام تاركاً لقراءة الشاهد فان المقتدى يقرأ مع أنه يقرأه له
في القعود تحصل مخالفته للامام وهذه المخالفة لا تضر في المسئلة لان لم يترتب عليها مخالفة في واجب
فعلى واذ اهل ما هنا على تكبيرات الركعة الاولى يسدفع الاشكال فان المقتدى لا يمكنه الاثبات بها في
حال قراءة الامام لما فيه من ترك الاستماع والانصات والتكبيرات وان كانت واجبة الا أنها لا تبلغ
درجتها لثبوتها بالكتاب بخلافها ولا احتمال أن يأتي بها بعد القراءة ولا يمكنه الاثبات بها في الركوع
لانه من الاولى وليس محلاً للتكبير أصلاً بخلاف ركوع الثانية فإنه محل كما تقدم في مسئلة ما اذا ذكر
تكبير العبد في الركوع فعلى هذا اذ ترك الامام تكبير الاولى يتركه المقتدى بالكلية واذ تركه في
الثانية يمكنه الاثبات في الركوع للضرورة تأمل (قوله أي اذا زاد على أقوال الصحابة في تكبيرات
العبد) سيأتي في صلاة العبدین أنه يتابعه الى خمسة عشر لأنه مأثور (قوله وكذا الواجب القولی) راجع
لقوله وكذا تركه لا لقوله فعلاً أيضاً اذا المتابعة في الواجب واجبة فعلاً انما لا تجب المتابعة في الترك في
هذا القسم (قوله وفي الامداد عن الاختيار يستحب الخ) فعلى ما ذكره في الامداد أولاً وثانياً

أن التخيير انما هو فيما قبل العصرين كونه أربعا أو ثنتين وأما ما قبل العشاء أو بعدها ففيه اختلاف
في كونه أربعا أو ثنتين لكن عبارة الهداية وأربع قبل العصر وان شاء ركعتين وأربع قبل العشاء
وأربع بعدها وان شاء ركعتين وذكر أن الآثار اختلفت فيما قبل العصر وفيما بعد العشاء فلذا اخير
فيهما وظاهر عبارة الزيلعي ثبوت التخيير في الكل وعبارته مع المتن ونائب الاربع قبل العصر وان شاء
ركعتين والعشاء وبعده أي نيب الاربع قبل العشاء وبعده وقبل يخيران شاء صلى ركعتين وان شاء
صلى أربعا اه (قوله وأفاد الخبير الرملي في وجه ذلك الخ) فيما قاله في توجيه أنها ثلاث تسليمات
مخالفة للافضل ثلاث مرات ولو جعلها بتسليم أو تسليتين كان فيه مخالفة له مرة واحدة فيتركب
الاخف وكونها على نسق واحد لا أثر له في نفي الأفضلية (قول الشارح والاول أدوم) أي على العمل
لامتداد التصريه لانه اذا نواها أداها غالباً اه سندی (قوله واستدل بذلك بما حققه الخ) قال السندی
نازعه أي صاحب الفتح الشيخ أبو الحسن السندی في حاشيته على الفتح في جميع استدلالاته وأثبت
مندوبينهما وفي كلام الرحمن ميل اليه لانه قال وفي البخاري صلوا قبل المغرب ركعتين فهو أمر
مندوب وهو الذي اعتقده وما ذكره في الجواب لا يدفعه اه ولولا خشية التطويل لأوردت كلام
ابن الهمام ثم تعقب الشيخ أبي الحسن السندی له اه (قول الشارح لحديث من تركها الخ) قال
السندی هذا الحديث ذكره في البحر ولم أظفر به فيما راجعته من المسانيد وقال في البنية في باب
ادراك الفريضة عند ذكر صاحب الهداية لهذا الحديث لا أصل له والعجب من الشراح ذكره
هذا الحديث ولم يتعرضوا الى بيان حاله (قوله لكن نازعه فيه في الامداد جازما الخ) فالخلاص أن
الخلاف محكي في كتب المذهب وأنه مبني على القول بالوجوب والسنية الا أن صاحب الخلاصة ذكر
الاتفاق على عدم الجواز واقتصر عليه فاضيفان بدون حكاية اتفاق فصار الاتفاق على عدمها مختلفاً
فيه ولعل الشارح فهم من اقتصر الخاتمة على عدم الصحة اعتماداً ما في الخلاصة فلذا قال على الاصح
لكن عبارة الخاتمة انما تفيد تسليم عدم الجواز والاقتصر عليه ربما أفاد تحججه وليس فيها ما يدل على
تصحح الاتفاق عليه (قوله أقول في المدرس نظر) يقال ان العلة المذكورة في المفتي مخرقة في المدرس
أيضا وهي حاجة الناس المجتمعين عليه بل هي أشد فيه اذ بعد تفريقهم قد لا يمكن تجمعهم فيفوت التعليم
المطلوب للشارع والمستفتون لو تفرقوا يعودون لحاجة كل منهم اليه زيادة عن حاجة تعلم الاحكام كما
هو مشاهد (قول المصنف ونقض) فضاؤها ليس من المسائل الدالة على وجوبها ولذا لم يذكرها صاحب
البحر بل هي مفرقة على أنها سنية ولو كانت واجبة لقضيت كيفما كان وصريحاً أن سنة الظاهر القبلية
اذا فانت وكذا سنة الجمعة القبلية تقضى قبل البعدية أو بعدها على اختلاف في ذلك سندی (قوله
لا يحل فعله بل يكره الخ) بما قاله في المنية من الاتفاق على الكراهة بين أئمتنا الثلاثة يعلم ضعف
تصحح السرخسي بحر (قوله وهو الاظهر) حيث كان وصفاً معدولاً يستوي فيه ذكره وتجريده
عنها فلم يظهر وجه أظهرية ما في الكثر (قوله وكانت التراويح ثنتين تخفيفاً) المراد سنة التراويح أي
أنها انما كانت ثنتين ثنتين لاجل التخفيف لانهما تؤدي بجمع فيراعى فيها جهة التيسير (قوله وأما
الاربع بعد الجمعة فغير مسلم الخ) هم وان لم يثبتوا لها تلك الاحكام الا أنهم أثبتوا لها أنها كالاربع
قبلها من جهة عدم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والاستفتاح فعلمنا الاتباع والبحث عن وجه
فرقهم ولعله أن ما ورد من جوازها بتسليتين بعذر يقضى أنها بمنزلة صلاتين حيث جوزت بهما

في الجلة وتأكد هاتين الواحدة واتصالها واتحاد التعرقة يقضى أنها صلاة واحدة فعملوا بالنسبين فلم يثبتوا الشفعة للترديد بين الثبوت وعدمه وهي لا تثبت معه خصوصاً لما فيها من إبطال حق المشتري وأما الصلاة والاستفتاح فنقوهما نظر الضعف وجه نونها بمنزلة صلاتين والمشرعية لا تثبت بالشك هذا ما ظهر فتأمل على أن قوله فانهم لم يثبتوا هاتيك الأحكام المذكورة يتأمل فيه مع ما ذكره عن ح عند قوله الآتي وقضى ركعتين لو نوى أربعاً هو ظاهر في إثبات أحكام الأربع قبل الجمعة للاربع بعدها وذكر السدي هناك عن شرح النية أن هذه الأحكام مسلمة عند أهل المذهب فلذا اختار ابن الفضل قول أبي يوسف **(قوله)** ويؤيده ما مر عن الطحاوي لم يتقدم عن الطحاوي ما يؤيده فان الذي قدمه عنه ما في شرح الآثار وانما نقل الرملي عنه في حاشية المخ كما نقله السدي أن طول القيام أفضل قول أصحابنا وفصل كثرة الركوع والسجود مذهب الغير اهـ ثم رأيت ما في شرح معاني الآثار ونصه وعن قال بهذا القول الأخير في إطالة القيام وأنه أفضل من كثرة الركوع والسجود محمد بن الحسن حدثني بذلك ابن أبي عمران عن محمد بن الحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اهـ **(قوله)** تقديم العموم الخاص على عموم المبيع وفي الظهيرية المصلي إذا دخل المسجد يوم الجمعة لا يصلي تحية المسجد إذا كانوا يقرؤون القرآن لأن استماع القرآن فرض وتحية المسجد سنة والاتباع بالفرض أولى اهـ سدي **(قوله)** والألزم فعلها بعد الجلوس لزوم فعلها بعد الجلوس انما يفيد أنه خلاف الأولى لأنه لا ينوب الا اذا فعلها عقب الدخول والظاهر عدم اشتراط فعل الفرض عقب الدخول **(قوله)** وليس معناه أن النية المذكورة تكفيه الخ لا مانع من ابقاء عبارة النية على ظاهرها من كفاية النية المذكورة ويجعل محلها كانه متصل حكماً إذا سأل للصلاة والمتنظر لها في حكم المصلي وما قاله لا يعين محل الكلام على غير المتبادر بل هو كلام مركب تأمل ولذا أبى السدي هذه العبارة على ظاهرها ويدل على ابقائها على ظاهرها قوله انما يؤمر بها اذا دخله لغير صلاة **(قوله)** أقول الذي يظهر لي أن هذا الخلاف الخ فيما قاله تأمل فان موضوع ما في الحلية والبحر ما اذا نوى الفرض والتحية بمعنى أنه نوى السنة أيضاً أي نوى أن تكون هذه الصلاة فرض الوقت ونافلة التحية لأنه نوى التحية بمعنى التعظيم ولا شك أن الفرض والنافلة جنسان لان اختلاف الجنس يعرف باختلاف السبب وهو هنا مختلف فيكون ما ذكرنا خلافاً ما ذكره في المحيط وان كانت الفريضة تقوم مقام هذه النافلة ويحصل بها ما هو المقصود من مشروعيها وهو تعظيم المسجد وكأنه فهم أن مرادها أنه نوى الفرض والتحية أي التعظيم حتى قال فاذا نواها مع الفرض يكون قد نوى ما تضمنه الفريضة وسقط بها إذا الذي تضمنه الفريضة هو التعظيم لاسنة التحية وحينئذ فنية التحية بمعنى التعظيم لا يضر وبمعنى السنة لا يكون شارعاً عند محمد تأمل **(قوله)** عبارته وقال بعضهم الخ لم يوجد في عبارته التقييد بأربع ثم نقل السدي عن أذكار النوى نقله عن بعض أصحاب الشافعي أنه يقول سبحان الله الخ أربع مرات **(قوله)** ولعل وجه التأمل إطلاق المصباح الخ لعل الأحسن في وجه التأمل هو أن التقييد بقوله بأول دخول وبالأفافي والمحرم في غير محله كما يدل عليه عبارة الباب ثم إن عبارة الحلية أفادت أنه لا تحية عليه بالنسبة لأول دخول بمعنى أنه ابتداء يطالب بالطواف وهذا لا ينافي أنه يطالب بها بعده وهذا ما يفيد ما في التهرؤ يكون معنى قولهم تحيته الطواف بالنسبة لأول الدخول ومعنى قول الباب ولا يشتغل الخ أي في الابتداء فلا ينافي طلبها بعده وان كانت تحصل في ضمن ركعتي الطواف

وينال ثوابها إذا نواها به وبهذا تندفع المخالفة في عباراتهم تأمل **(قوله)** الظاهر أنه استدراك الخ كتب الشارح في هامش المخ أن عبارة القنية فيما إذا كان الفاصل بين الفرض والبعدية والخلاف في ذلك وعبارة الخلاصة على أن الفصل بين الفرض والقبلي قاطع ويمكن توجيهه بأن في إبطال القبلي يتدارك بالاعادة وفي إبطال البعدية لا يمكن تداركه تأمل كذا في السندي وعام الكلام فيه **(قوله)** الشارح ولو جئ به بطعام اهـ أي بعد الفرض لما في القنية صلى الفريضة وجاء الطعام فإن ذهبت حللته أو بعضها يتناول ثم يأتي بالسنة اهـ سدي **(قوله)** لان ذلك عذر في ترك الجماعة تقدم في الإمامة أن خوف ذهاب لذة الطعام لو اشتغل بالصلاة جماعة عذر في تركها وهو المراد بذهاب الحلوة في عبارة القنية وإذا كان عذراً في تركها مع أنها سنة مؤكدة يادة عن السنن حتى قيل وجوبها كيف لا يكون عذراً في ترك السنة وان خرج الوقت تأمل **(قوله)** لعل وجهه أن السنن الخ هذا يقتضي أيضاً أن التوافل لا يندرها لهذا الوجه فهو مؤيد لما في البحر ومما ألبه أيضاً أن العاقل يطلب السلامة وهي عندهم أهم من طلب الرمح والنفل غير مطالب به فربما يوجبها على نفسه ثم يجدها بالنذر فتعذر في العبادة وسامة نفس وقال بعض الأكابر الشيطان يحسن للإنسان العبادة حتى يندرها ثم يوسوس له فلا يفعلها **(قوله)** من شدة الحر في أخفافها من حصى الرضاء وهي الرمل اهـ سدي **(قوله)** يكون له نفلاً مطلقاً أي غير مقيد بكونه صلاة ضحى **(قوله)** عن مقطوع (١) عبارة السندي مطعم بالمهمة **(قوله)** ومفاده اختصاص صلاة ركعتي السفر الخ في ط لا يلزم أن يكون ركعتا السفر في المنزل فقد جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يهملها في المسجد وكذا صلاة القدوم اهـ ونقله عنه السندي وأقره **(قوله)** ولان التهجد إزالة النوم الخ لقائل أن يقول معنى تهجد أي تحفظ عن الهجود وهو النوم وذلك أعم من أن يكون نام قبل الصلاة أو لا بل الثاني أظهر فعلى هذا الفرق بين التهجد وبين صلاة الليل وقيام الليل اهـ سدي ولقائل أن يقول التهجد يقتضي التكلف في التحفظ عن النوم وهذا لا يكون إلا بعد النوم بخلاف ما قبله فان التكلف فيه غير متحقق غالباً هذا ما ظهر فتأمل **(قوله)** وما كان بعد صلاة العشاء الخ لا يدل عليه بل المقصود منه بيان وقت الليل هنا لا يحمل ما على صلاة وتقدير مضاف قبل الليل وهو لفظ صلاة **(قوله)** وفي رواية عن ابن المبارك يبدأ الخ هذه الرواية لا تختلف ما ذكره قبلها من قوله بعد تسبج الركوع والسجود والرواية الثانية عنه عدم تسبجها **(قوله)** الشارح أو في صلاة طان جعل السندي صلاة بالتسبج وغان بالتسبج على لغة ربيعة أو خطأ من الكاتب وجعل صورته ما لو اقتدى بإمام وهو يظن أن عليه ذلك الفرض ثم تبين له أنه صلاة اهـ وعليه فلا منافاة لما ذكره صاحب البحر في الإمامة **(قوله)** ويمكن الجواب الخ يبطله ما علل به في شرح العميون للسئلة حيث قال لانه ما شرع فيها لمتر ما وانما شرع ليقتضى واجبا عليه فإذا بان أن لا وجوب وأمكنه الرجوع له أن يرجع وأما المقدس فلان تحريمه يثبت على تحريمه الإمام فإذا لم تكن تلك التحريم ملزمة على الإمام لا تلزم المقتدى اهـ **(قوله)** والافهور رواية ثانية سيد كر عند قوله أو شرع في فرض طان عن التتارخانية ما يفيد أن ما منى عليه هنا رواية **(قوله)** وهذا راجع إلى مسألة الظان فقط هذا يؤيد أن الظان المؤتم بالإمامة كما قاله السندي **(قوله)** فالخافها بالصوم مشكل الظاهر أن قول التجبين قبل الزوال قيد اتفاق وأن المراد بشر وعه في صوم التطوع التمام له لا أنشاؤه لان انشاءه كان حاصل قبل مضيه عليه الا أنه كان غير لازم ولا يصح جعله مترتباً على نيته المضى عليه ويدل على ما ذكره نفي عنه قوله فيجب على قوله صار شارعاً لان الوجوب عليه انما يتفرع على لزوم لا على مجرد

(١) عبارة الخلاصة مطعم بكسر العين بعد المهمة الساكنة ابن المقدم الشامي الصنعاني عن مجاهد والحسن وعنه الاوزاعي ويحيى بن حجرة وثقه ابن معين اهـ كتبه مصححه

صيرورته شارعا فليتأمل (قوله ولو أخبر الشفيع بالبيع الخ) ظاهره أن هذا الحكم متحقق في الأربع
بعد الجمعة مع أنه سبق له عن البحر عند قوله ولا يصلى على النبي في القعدة الأولى قبل الظهر الخ أنه غير
مسلم وإنما كغيرها من السنن (قوله واعتمده المشايخ الخ) لا يقال إن الأصل إذا كذب الفرع لا يجوز
الاعتماد عليه لأن الاعتماد عليه لأنه ظاهر الرواية عن أبي حنيفة فكانه لثبوتها بالسمع لمحمد عن الإمام
أيضا اعتمادها كذا في السندی أو اعتمادهم لها بالبناء على أنها رواية بل تفريع صحيح على أصل أبي
حنيفة والافهم مشكل اه فتح (قوله وحكمها أنه يقضى أربعا جاعا) كذا في النهر وفيه نظر
لأن محمد يرى فرضية القعدة على رأس الركعتين وحيث لم يقعد فسدت شفيعه فيلزمه قضاءه عنده اه
كذا رأيت في هامش النهر وأشار له العلامة السندی (قول الشارح لكن بقى الخ) أوصل السندی هذه
الصور بالبقية المذكورة في الاستدراك إلى ثمانية وثلاثين صورة فراجع (قوله بلا عذر استحسانا
خلافهما) وجه قولهما أن الشروع معتبر بالنذر لأن كلامهما لم ينفرد أن يصلى قائما لا يجوز له أن
يصلى قاعدا فكذا لو سرع قائما لا يجوز له أن يتم قاعدا ووجه الاستحسان أن المفتوح قائما لم يباشر القيام
فيما بقي من الصلاة والذي يباشره محضة بدونه بدليل حال العذر فلا يكون الشروع في الأولى قائما موجبا
للقيام في الثانية بخلاف النذر لأنه التزمه نصا اه سندی (قوله يصليان بعد سنتهما) وكذا سنة الفجر
وفرضه وكذا يصلى الظهر ركعتين في السفر ثم يصلى السنة ركعتين (قوله بين وقوعه سنة وواجبا) لعل
المناسب وبدعة بدل الواجب وذلك نحو ما قدمه الشارح في المكرهات أن ترك قلب الحصى ليتمكن من
السجود التام أولى لأنه بدعة وسجوده على الوجه المسنون سنة (قوله وأما الثاني فهو مقرره) أي
للإيراد اذ على هذا الجواب يكون الإمام أعاد الصلاة لتوهم الفساد وان ضم ركعة في المغرب والوتر وفيه أن
مقتضى الجواب تقييد كراهة الإعادة عند توهم الفساد بما إذا لم يضم ركعة فقد قيد الوجه الثالث بما إذا لم
يضم ركعة ويقيد أيضا بما في التارخانية وحيث يصح حل الحديث على هذا الوجه الثالث لكن مع
تقييد بما ذكره ثم إن صح أن الإمام قضى صلاة عمره لم يكن فعله مخالفا لهذا الوجه بل هو موافق لما فعله
كثير من السلف وإذا لم يصح فعله فالأمر بظاهر (قوله لعدم ثبوت محضة النفل) أي نقل أصل القضاء
وفيه أن هذا الجواب بالتسليم وهو لا يقتضي التحقيق بل أجاب به بناء على دعوى الخصم تأمل (قوله قبل
ظاهر القول المختار أنه الخ) لعله أشار بقيل إلى أنه حيث وجد التصريح في كلامهم بأنه يضع يمينه على
يساره يراد بالتسليم في قوله كافي الشهد الافتراض فقط ويدل ذلك المقابلة بالاحتباء والتربع ويبعد
هذا القيل أيضا تعبيره بقوله في كل نفل أذهو شامل لوقت التسمية والقيام والركوع والقومة والجلوس
بين السجدين ولا يتأتى القول بالوضع في جميع ما ذكر (قوله فلا تجوز صلاة الماشي بالاجماع) نقل
الفهستاني عن النظم أنه يجوز التطوع في العمران ماشيا عند أبي يوسف فأحكم في المجتبى من الاجماع على
عدم جواز التطوع ماشيا لا يتناول نظرا اه سندی (قول المصنف ولو افتتح النفل الخ) مقتضاه أنه لو افتتح
الفرض راكبا العذر ثم زال فتزل لا يبنى ويدل عليه ما نقله السندی عن البحر والنهاية في دفع إرادته يلزم
بناء القوي على الضعيف في هذه المسئلة وهو لا يصح كالمرضى يصلى بالأيام ثم قدر على الأركان لا يجوز
له البناء من الفرق وهو أن المريض ليس له أن يفتتح الصلاة بالأيام مع القدرة على الركوع والسجود
فلذا إذا قدر عليها في خلال صلاته لا يبنى أما الراكب فله أن يفتتح الصلاة بالأيام على الدابة مع القدرة
فالنزول لا يمنع من البناء بحر وفي النهاية الأيما من المريض بدل من الأركان دون الراكب لأنه اسم لما

يصار إليه عند عجز غيره والمريض أعجزه من غيره عن الأركان فكان الأيما بدلا عنها والراكب لم يعجزه
الركوب عنها لأنه يمكنه الانتصاب على الركابين وكذا يمكنه أن يجزرا كعوا ساجدا ومع هذا أطلق الشارع
في الأيما بدلا فكان قويا في نفسه فلا يؤدي إلى بناء القوي على الضعيف انتهى اه ثم رأيت التصريح
بذلك في الفتح حيث ذكر الفرق بين المريض والراكب الدال على عدم بناء الأول لا الثاني ثم قال
وهذا يفيد أنه لا يبنى في المكتوبة إذا افتتحها راكبا اذ ليس له أن يفتتحها راكبا مع القدرة عليها بالنزول
اه (قوله انعقد مجوزا للركوع الخ) وهذا لأن التزام النسي ناقصا لا ينافي أداءه كاملا لبقاء ولا ابتداء
الآثر أن من نذر أن يصلى ركعتين في وقت مكره فصلى في وقت مشروع جاز بخلاف إتمام النازل لأنه
الترم الكامل فلم يجز الأداء ناقص لا ابتداء ولا بقاء كمن نذر صلاة مطلقا لا يجوز أدائها في الوقت المكره
ابتداء وإذا طلعت الشمس في الفجر لم يجز إتمامه اه كفاية (قوله تجنيس) عبارته في باب النوافل على
ما ذكره السندی رجل افتتح التطوع راكبا خارج المصر ثم أتى المصر فالتزمها راكبا لأنه صرح الخ قال
السندی فهذا يفيد أنه يتم على قول الإمام الذي يرى عدم صحته ابتداء في المصر لأنه يغتفر في الآخر ما لا
يغتفر في الأوائل تأمل اه (قوله لكن ذكر في البحر أنه رده في غاية البيان الخ) فيه أنه لا يلزم من عدم
وجود العلة وهي العمل الكثير في مسألة الوضع عدم تحقق المعلول وهو عدم البناء فيها لوجود علة أخرى
مقتضية له وهي ما يؤخذ مما ذكره في البناء بقوله فان قلت إذا كان الأيما قويا لما إذا لا يجوز البناء إذا
تحرم نازلا لم ركبا أو أركبا قلت أما إذا ركب فلان الركوب عمل كثير وأنه قاطع للتحريم وأما إذا
أركب فلان الدليل يأتي جواز الصلاة راكبا لأن سير الدابة مضاف إلى ركبتها فيحقق الأداء في أماكن
مختلفة فحينئذ يتحقق الأداء في حالة المشي وذلك لا يجوز إلا أن الشرع جعل الاماكن المختلفة مكانا
واحدا للحاجة إلى قطع المسافة وصيانة نفسه عن التوى فكان ابتداء التحريم تازلا دليل استغنائه عما
ذكرنا فلا يجوز البناء بغير ذلك اه ونحوه في الفتح (قوله لأنه لم يوجد منه العمل) أي وأحرامه لم
ينعقد موجبا للركوع والسجود وقوله لا يحمل له اذ هو انما يناسب مسألة المتن لا الصورة التي قالها المحشي
الحلي (قوله فانه تنظير لا تصوير) لعل الأولى جعله تصوير الان العبدان لا تنصل للارض عادة ولو
كانت لمنعت السير (قوله وقد يفرق بانها إذا كان الخ) ما ذكره من الفرق بين مسألة العجلة والمحمل
غير مستقيم وذلك لأن المحمل إذا كان تحت خشبة من كوزة يكون قراره عليها وعلى قوائم الحمل لا عليها
فقط والعجلة إذا كانت لا تسير وهي على الارض وطرفها على الدابة كان قرارها عليها أيضا مع زيادة
تمكنها من الارض عن تمكن المحمل فالاشكال على حاله وما ذكره المحشي في حاشية البحر بقوله ولعل
المراد بالعجلة غير معناها المشهور فإن المشهور فيها ما في المغرب من أنها شئ مثل المحفة يحمل عليها مثل
الانقال ولا يخفى أن هذه يكون قرارها على الارض ولكنها تربط بحبل ونحوه وتجربها به البقر أو الابل
ولكن يراد بها هنا ما يسمى في عرفنا تحتها وهو محفة لها أعواد أربع من طرفها مثل النعش تحمل على
جلين أو بغلين اه لا يتم مع قوله هنا وكانت على الارض وطرفها على الدابة اذ على ما أجاب به لاشي منها
على الارض والظاهر في دفع الاشكال من أصله أن يقال المراد أن يكون جميع قراره على العبدان
وبدل لذلك قول الزيلعي بحيث يبقى قرار المحمل على الارض لا على ظهر الدابة اه ونحوه في الامداد
حيث قال ولو أوقفها وجعل تحت المحمل خشبة حتى يتي قراره على الارض كان بمنزلة الارض فتصح
الفريضة فيه قائما اه ويراد بالعجلة مالها أطراف من الخشب متصلة به تربط على الدابة (قوله الا

بتكليف) لعل وجهه أن نزوله لما كان متوقفا على نزولها لعدم تأنيبه الإبه صار كانه لا يقدر عليه الا بفعل الغير فصح تفرعه على مسئلة القدرة بقدرة الغير (قوله وفيه تأمل لأن جرها بالحبل الخ) هي وان لم يخرج بالحبل الجبل عن كونها على الارض الا ان هذا القيد لا بد منه اذ بدونه يفوت اتحاد مكان الصلاة الذي هو شرط لصحتها في غير النافلة ولا يسقط الإبعاد وحينئذ لا بد من التقيد في عبارة المحيط (قوله لا خلاف فيها محمد) وفيما لو نذر نصف ركعة خلاف أبي يوسف وحينئذ يكون قول الشارح عند أبي يوسف راجعا لما قبله فقط (قوله والفرق له بينها الخ) قال ابن ملك الفرق أن الصلاة بدون طهارة ليست عبادة فلم يصح نذر الصلاة أما الصلاة بغير قراءة فعبادة اهـ (قوله لقول أبي يوسف عشر وعينها الخ) أبو يوسف قال بنسبه ولم يقل بعشر وعينها (قوله لأن يوم الحيف مناف الخ) انظر الفرق بين هذا الفرع وبين ما لو نذر صوم يوم التحر حيث لزمه النذر ويصوم في غيره وكل منهما حرام لمعنى جاوزه اهـ سندی بالمعنى (قول الشارح فقد أحسن) هذا وما بعده محمول على ما إذا ترك القدر المستنون لكسل القوم والا كيف يقال ان من ترك مقدار السنة أحسن وهو مقدار عشر آيات ولك أن تقول هذه رواية أخرى وعليها يكون أحسن بقراءة الآية الطويلة أو الثلاث والمشهور أنه لا يكون قد أحسن الا بالعشر الا انه عند كسل القوم له أن يعمل برواية الحسن بل هو الأفضل (قوله أي البداءة منها الى آخره) أي الى آخر القرآن في عشر ركعات ثم يعيد من سورة الفيل الى آخر في العشر الثاني (قول المصنف ويترك الدعوات) ينظر الفرق بين الدعوات والثناء فان كلا منهما سنة وكذا التعوذ والتسمية والتسبيح رخصي ويظهر أن الدعوات مستحبة بخلاف الثناء وما بعده فانه سنة وهي لا تترك لكسل القوم بخلاف المستحب فانه يترك له (قوله الذي يظهر أن جماعة التراجع لجماعة التروايح) الذي يظهر أن جماعة تبع لجماعة الفرض لا التراجع فان المفهوم من قول المصنف ولا يصلي التراجع أنه يصلي جماعة في رمضان فيعمل بعمومه حتى يوجد ما يقتضي تخصيصه بما اذا صلى التراجع جماعة نعم التقيد بما اذا صلى الفرض جماعة نقله القهستاني (قول الشارح في صلاة الغائب) هي اثنتا عشرة ركعة بأدعية وقراءة مخصوصة وذكرها السندی عن الغير الى (قول الشارح وبراءة) هي أربع عشرة ركعة بكيفية خاصة ذكرها السندی (قول الشارح وقدر) قال القتال لم نرى صلاة ليلة القدر عند معين في الكتب الا ما قال أبو الليث أقلها ركعتان وأوسطها مائة وأكثرها ألف اهـ سندی (قوله لم ينقل عبارة البرازية بنماها الخ) وصدرها وعن هذا كراهة الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليلة القدر ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي الخ (قوله وظاهره أنه بالنذر لم يخرج الخ) يؤيده قول البحر وما يفعله أهل الروم من نذرها لم يخرج عن النفل والكراهة باطل وقول مسكين عند قوله ولا يصلي تطوع بجماعة الخ يفيد باطلا فانه أن الكراهة لا تنفي بالنذر اهـ سندی

(باب ادراك الفريضة)

(قوله ثم أقمت لا يقطع) أي المؤداة ورأيت مكتوبا على هامش البحر على عبارة الخلاصة هذا اذا كان يصلي قضاء والامام يؤدى في الوقت أما اذا كان الامام قاضيا تلك الصلاة فالحكم كذا ذكره في المتن اهـ (قوله والاظهر العكس لان الثاني الخ) لكن المفهوم من قولهم شرع فيها أداء منفردا انه لو شرع مقتديا لا يقطع

وظاهره عدم القطع في الصورتين المذكورتين والمتعين العمل باطلاق المفهوم المذكور الا اذا وجد ما يخصه صراحة (قوله هذا ما ظهر لي قد بره) في البنية لو صلى ركعة في البيت ثم أقمت لا يقطع وان كان فيه احرار نواب الجماعة لانه لا يوجد مخالفة الجماعة عما فلا يقطع انتهى اهـ سندی وهذا يؤيد ما ذكره المحسنى (قوله وظاهره ولو في أمر غير مهلك) لكن المتبادر المهلك أو ما يشق اذ هي غالباً لا تكون الا في المهلك أو الشاق ولذا كان استغناء غير الابوين كذلك والا كيف يقال يقطع في غيرهما ولو في أمر غير مهلك (قوله واجبة أيضا) كافي الصلاة بدون علم (قول الشارح جرى على الغالب) وهو وقوع الاذان عقب دخول الوقت بلامهلة لكن هذا بالنظر للواقع المعتاد الآن لا لاستحباب فان الاذان كالصلاة في استحباب التأخير والتجيل هذا ما ظهر لكن حمل البحر كلامهم على ما قال لا يناسب الا الزمن المتأخر المعتاد فيه تقديم الاذان عقب دخول الوقت بلامهلة ولا يناسب الزمن المتقدم المراعى فيه الوقت المستحب للصلاة فكيف يحمل ما وقع للتقدمين من عباراتهم على المعتاد للتأخيرين خصوصا وعباراتهم موافقة لانقاط الاحاديث والاظهر أن يراد من عبارة الشارح بقوله جرى على الغالب أن الغالب هو الاذان في المساجد بعد دخول الوقت في رايه دخوله لاحقيقة الاذان (قوله لكن تنمة عبارة النهاية هكذا لان الواجب الخ) بفعله واجبا لا مستحبيا لكن تغييره بقوله الأفضل وبقوله لا بأس ينافي الوجوب فتأمل وراجع كذا قاله السندی بالمعنى ويظهر أن الوجوب بعينه اللغوي وهو مطلق الثبوت فلا تنافي في عبارة النهاية واشكال البحر على حاله وايضا قد تقدم له في الامامة حكاية قولين في الأفضل هل مسجد حبه أو المسجد الجامع أي الذي جماعته أكثر ولم يتقدم حكاية قول بالوجوب ويدفع اشكال البحر بان محل كراهة الخروج اذا لم يكن خروجه لمسجد حبه فان كان له فلا كراهة بل خلاف الأفضل ويكتفي في الاستدلال عليه استثناء ما اذا كان خروجه لحاجة في حديث ابن ماجه فان حاجة احياء مسجد حبه متحققة وذكر في العناية نحو ما في النهاية لكن عبر في الكفاية عما في النهاية بقيل مقتضية للضعف حيث قال وقيل ان خرج ليصلي في مسجد حبه ولم يصلا فيه لا بأس لان الواجب عليه أن يصلي في مسجد حبه ولو صلى في هذا المسجد لا بأس أيضا لانه صار من أهله والأفضل أن لا يخرج لانه يتهم (قوله ان ما أورده في البحر في مسجد الحى واردهنا) لا يخفى أن الدرس قد يكون فرضا اذا تعلق بما يفترض تعلمه نعم البحث ظاهر في الوعظ اهـ سندی (قوله ولم يظهر لي جواب شاف) قد يقال في الجواب انه لا يلزم من عدم كراهة الخروج ولا من اتقائه به متفلا عدم أمره بالاعادة بل هو ما مور بها في أي مكان فيمكنه الاعادة بجماعة خارج المسجد أو بعد اقتدائه متفلا بدون كراهة لنفس الخروج وقال في حاشية البحر الاولى تأويل القاعدة بان يراد بالواجب والسنة الذي تعاد لتركة الصلاة ما كان من أجزاء الصلاة وما هيها والجماعة وصف لها خارج عنها فلا تعاد الصلاة تركه فليست أم اهـ (قوله وهو المذكور في كثير من الفتاوى الخ) وذكر صدر الشريعة أن المقيم لجماعة أخرى لا يكره له الخروج وان أقمت واليه يشير قول الشارح بلا عذر ط (قول الشارح وفي التهر ينفي الخ) عبارة تنفي لا عن المحيط ولولم يخرج مع عدم كراهة الخروج ومكث ولم يدخل معهم كراهة لان مخالفة الجماعة وزر عظيم وهذا يقتضي أنها أشد كراهة من التنفل وعلى هذا ينبغي أن يجب خروجه في هذه الحالة اهـ (قوله وارده على قوله وفي المغرب أحد المذورين الخ) فان المتبادر من لفظ المذورين كراهة التحريم ثم لك أن تقول لا تنافي بين مانقله في البحر وذلك بان يراد بالحرام المكروه ونحوه بما وبالسبعة



البدعة القوية وهي المكروه مخربا وبالمكروه المكروه مخربا (قوله كانه عليه الشيخ اسماعيل) ونسبه عليه الشرب الى أيضا بقوله والمراد من الترك عدم الشرع لما مر أن الشارع في النقل لا يقطع مطلقا ولا عبر بالترك فقله يقطع ولو قيد الثانية منها بسجدة مخالفة لما قدمه من قوله وقيد بالظهور لانه لو شرع في نافلة فأقيمت الظهر لا يقطعها اهـ (قوله حيث قال وان لم يكن الخ) أصرح من هذا في اختيار صاحب البحر ظاهر المذهب نقله ترجحه بالعزول للبدائع مع عدم ذكر ما يعارضه (قوله حيث قال انه يخرج على رأي ضعيف) بيان ذلك انه في التهر قال أولا انه علم من كلام الكثر انه لو كان يرجو ادراكه في التشهد قطعها القوات الركعتين وقيل هو كدراك الركعة عندهما وعند محمد لا كافي الجمعة وظاهر المذهب هو الاول وبهذا التقرير علم أن قوله في البحر ان كلامه شامل لما اذا كان يرجو ادراكه في التشهد يخرج على رأي ضعيف مما لا ضرورة تدعو اليه اهـ ولا يخفى ما في كلامه فان ما منى عليه أولا بقوله علم من كلام الخ هو ما ذكره صاحب البحر من أنه شامل للتشهد والمخرج على رأي الضعيف أي وهو رأي محمد أن الجمعة لا تدرك الا بركعة ظاهر الرواية لا هذا القليل كما قال ط وفي تعبيره بقوله قطعها مسامحة والمراد أنه يتركها اذ هو المعبر عنه بظاهر المذهب وفي جعله ما ذكره مفهوم كلام المتن نظر بل المتبادر منه ككلام المصنف هو القول الثاني (قوله وقد ذكره القهستاني الخ) يؤيده ما قاله البرجندي في شرح الوقاية واعلم أن الاربع قبل الجمعة كالاربع قبل الظهر وقبل لا تقتضي أصلا كذا في الظهيرية اهـ سندی (قوله أن هذا مقتضى ما في المتون وغيرها) انما قاله في المتون وغيرها من أن سنة الظهر تقتضي يقتضي أن سنة الجمعة تقتضي اذ لا فرق اهـ من حاشية البحر عن الخانوق (قوله لكن نقلنا هنالك عن عدة كتب الخ) هذا لا يدفع الاشكال بناء على الحاق سنة الجمعة بسنة الظهر على ما جرى عليه الشارح ونقل عن الظهيرية فان مفهوم كلام الشارح انه يأتي بسنة الجمعة وان أقيمت الصلاة اذا علم انه يدرك الركعة الاولى مع أن الصلاة تحرم اذا خرج الامام ويحجب بان المراد بالتشبيه في قوله وكذا الجمعة التشبيه في مجرد القضاء لا في المفهوم المذكور أيضا (قوله وما في الحاشية وغيرها من أنها نقل الخ) لو قيل انه وقع اختلاف العلماء في حكاية الاتفاق ففهم من حكماء ومنهم من حكى الاختلاف في وقوعها سنة أو نفلا لكان أولى من نسبة مثل قاضيان الى التصرف في كلام أئمة المذهب اذ يبعد من مثله ذلك (قوله المصنف ولا يكون مصليا جماعة) الاوضح ما في الكثر ولم يصل الظهر جماعة بأدراك الركعة اهـ فان من حلف لا يصل جماعة بحيث يصلا ركعتيهما (قوله وكذا لم يقف بل انحط الخ) في البناء ما نصه في جامع الترمذي ذكر الجلابي في صلاته أدرك الامام في الركوع فكبر قائما ثم ركع أو شرع في الانحطاط وشرع الامام في الرفع اعتنبا وقيل لو شارك في الرفع قبل ان كان الى القيام أقرب لا يعتد والاصح انه يعتد اذا وجدت المشاركة قبل أن يستقيم قائما وان قل وعن أبي يوسف قام مسرعا فلم يستم القيام حتى كبره لم يجزه وفي التوازل ان كان الى القيام أقرب جاز وان كان الى الركوع أقرب لا يجوز اهـ وبهذا يعلم أن ما ذكره عن الفتح خلاف الاصح لأن يحمل قوله فرقع الامام الخ على ما ذكره الاستم قائما (قوله ثم تحقق مسي الاقتداء في الابتداء فان ذلك الخ) ما ذكره في توجيه هذه المسئلة مفيد لحكمها لكنه غير دافع لاعتراض ط على الشارح حيث قال فيه أي في قوله لان المشاركة نظر فانه لو أدركه قائما ولم يركع معه حتى رفع الامام رأسه فأتى بالركوع صحت مع فقد المشاركة اهـ والاولى الجواب عن الشارح بان المراد بالركن القيام حقيقة أو حكما لا مطلقا ركن وفي المسائل ما قاله المحنن يرجع الى هذا الجواب (قوله

والاقتصار على قوله لكنه اذا سلم الخ) ويظهر أن القصد بالاستدلال حينئذ دفع توهم لزوم الاثبات بهما بعد فراغ الامام وأن المراد من قوله ولا تنفس بتبركهما حال اشتغال الامام بهما لا بعده (قوله يكون تاركا واجبا) أي بعد سلام الامام (قوله تحقق الاقتداء الخ) لا دخل لهذا التعليل في هذه المسئلة والالزم صحة الركوع فيما بعدها التحققة فيها أيضا (قوله لم أر هذه المسئلة فيها تم فيها الخ) قال السندی لفظ الخلاصة المقتدى اذا رفع رأسه من السجدة قبل الامام وأطال الامام السجدة فظن المقتدى أن الامام في السجدة الثانية فسجد ثانيا والامام في السجدة الاولى ان نوى متابعة الامام أو نوى السجدة التي فيها الامام أو نوى السجدة الاولى جاز وان نوى السجدة الثانية وكان الامام في الاولى فرفع الامام رأسه من السجدة وانحط الثانية فقبل أن يضع الامام وجهه على الارض للسجدة رفع المقتدى من الثانية لا يجوز سجدة المقتدى وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يعد تفسد صلاته اهـ فقوله فقبل أن يضع الامام وجهه على الارض للسجدة الثانية رفع المقتدى يفيد أنه لو بقي حتى أدركه الامام فيها أجزأه اهـ وقد ذكر المحنن بعض هذه العبارة بقوله وفيها أيضا المقتدى الخ ولم يوجد ما ذكره المحنن بقوله وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية وقد رجعت نسختين من الخلاصة من فصل فيما يتابع التابع فربأت المسئلة كما نقله السندی والطحاوي عنها نعم في حاشية البحر ان نوى السجدة الثانية والمتابعة تكون عن الاولى ترجيحاً للتابعة وتلغوية غير مخالفة كما في الفتح وكذا اذا لم ينو شيئا اهـ وقال في الفتح أيضا فان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدركه الامام فيها فهي على الخلاف مع زفر وعلى قياس ما روي عن أبي حنيفة فمن سجد قبل رفع الامام من الركوع يجب أن لا يجوز لانه سجد قبل أو انه في حق الامام فكذا في حقه لانه تبع له اهـ (قوله وذكر المحنن توجيهه الاولى) تقدم ما فيه فانظره عه والله أعلم

(باب قضاء الفوائت)

(قوله فالمدبوب مأمور به حقيقة الخ) لا يلزم من اطلاق لفظ أمر على الطلب بقسميه أن يقال للمدبوب مأمور به فلا يصح هذا التعريف ودعوى أنه يقال له ذلك اصطلاحا كيف وقد قال في المنع تبعا للبحر في تعريف القضاء ان المدبوب مأمور به أيضا بقوله تعالى وافعلوا الخير لكن مجازا ولذا لم يدخله أكثرهم في تعريفه اهـ وحينئذ يكون ما ذكره عن صدر الشريعة جريا على مقابل ما قال الاكثر وبديل لهذا اتفاق كلمتهم على التعريف بنحو ما ذكره الشارح وبديل لهذا أيضا ما يأتي له عن أكمل الدين من أن هذا التقسيم تقسيم للواجب وهي ليست بواجبة اهـ وما ذكره في المنع والبحر بعد تعريف الاعادة بما ذكره الشارح بقوله وهو المراد بقولهم كل صلاة أدت الخ فكانت واجبة فلذا دخلت في أقسام المأمور به اهـ وقد ذكر في التهر بعد تعريف الاداء والقضاء بما ذكره أيضا ما نصه ثم هو مبني على أن الامر حقيقة في الوجوب ومن أدخل النقل فيه كصدر الشريعة أبدل الواجب بالثابت اهـ وذكر ط فيما يأتي عند قوله واطلاقه على غير الواجب الخ هذا الكلام يقتضي أن اطلاق القضاء على سنة الفجر اذا أتى بها قبل الزوال مع فرضها مجاز وهو كذلك لان القضاء كاخويه قسم من المأمور به والمأمور به حقيقة هو الواجب كما علم في محله الى آخر ما ذكره وقال السندی وقيد بالواجب لان اخراج النقل فلا يتصف بالاداء والقضاء اهـ (قوله فانه صار بالشرع واجبا فيقضي) قال السندی ان ما أفسد من النقل فقضاءه ليس من قضاء النقل بل من قضاء الواجب لانها وجبت بالشرع وحتى قلت لكن رجح ابن الهمام أن تسمية الحج الصحيح بعد الفبايد

قضاء مجاز لانه في وقته وهو العزم وأما أن تضيق وقت الحج بالنسوة حتى لا يجوز له الخروج منه وتأخيره
الى عام قابل لا يوجب تسميته قضاء كالصلاة في الوقت ثانيا بعد افسادها (قوله) وذكر شارحه (الح) وذكر
أيضاً أن الكلام في أنه لا يخرج عن أحدهما كما هو ظاهر الميزان أو عن الأداء كما صرح به القاضي عضد
الدين وذكر السبكي أنه مصطلح الاكثرين أو أنه قسم ثالث كما مشى عليه في الحاصل والمنهاج اهـ (قوله) هذا
التعليل لعل (الح) الذي سلكه ط وتبعه السندى في هذا التعليل هو أنه علة لقوله والاعادة (الح) فان
قولهم أذيت يقتضي فعل الفرض أولاً وقوله في التعريف مثله يؤخذ من قولهم تعاد وقوله لخلل غير
الفساد يؤخذ من قولهم مع كراهة التحريم اهـ ومراد المحشى أن هذا التعليل قاصر لعدم وفائه بالمعنى
ويقال القصد منه الاستئناس لأصل الدعوى وإن كان غير وافي بها (قوله) نقض التعريف حيث قيد
(الح) الذي في البحر بعد تعريف الاعادة بما ذكره الشارح وهو المراد بقولهم كل صلاة أذيت (الح) فكانت
واجبة فلذا دخلت في أقسام المأمور به ثم ذكر نحو ما ذكره المحشى (قوله) ومن هذا يظهر أننا قلنا (الح)
عبارة بعد ذلك كرحم الاعادة نحو ما نقله عنه المحشى من أنها مندوبة أو واجبة ومن هذا يظهر أن
الاعادة قسم من الاداء أو القضاء أو غيرهما فان قلنا الفرض هو الاول فهي غيرهما وان قلنا الثاني فهي
أحدهما اهـ ويظهر أنها على الاول انما تكون غيرهما اذا قلنا باستصحابها أو ما اذا قلنا بالوجوب فهي
أحدهما كما سبق له من أنها لا يخرج عن أحد قسمي الاداء والقضاء والا كيف يتأتى القول بأنها غيرهما
مع القول بوجوبها تأمل (قوله) ولو كانت الثانية نفلاً لزم (الح) قد يقال انما أعطيت أحكام الفرائض
تنظر الى أنها مكملات لها فالحق بها فيها وهذا لا يقتضي أن تكون فرضاً بعد وقوعها اذا لظاهر المتبادر من
ذكر الخلاف خلافاً تأمل ويدل لهذا قولهم أنها بمنزلة الجبر كالجبر بسجود السهو (قوله) وقيل فعل مثله (الح)
في السراج القضاء عندنا فرض مبتدأ لا يجب بمقتضى الامر الاول فكل من أمر بعبادة في وقت
فتر كهذا في ذلك الوقت لم يلزمه القضاء بمقتضى الامر وانما يلزمه بدليل آخر وذلك لان من العبادات
ما يقوت بفوات وقتها ولا يجوز قضاؤها كصلاة الجمعة والاضحية ورمي الجمار ومنها ما يلزمه قضاؤها
كالصلوات الخمس وصوم رمضان ومن المكلفين من لا يلزمه القضاء كالحائض اذا تركت الصلاة في وقت
حيضها وكذا النساء ولو كان يجب بمقتضى الامر الاول لما اختلف ذلك اهـ (قول المصنف أداء)
لا يتأتى تصويره الا في الوتر والعشاء اذ يدخل وقته بدخول وقت العشاء عند الامام ويتأتى أيضاً الجمع
بعرفة والمزدلفة اهـ سندى (قوله) أما اذا أتى بها بعده فهي قضاء (الح) لا يظهر كونها قضاء مع تقييده
بالواجب وهذا ونحوه يدل على أن القضاء لا يتقيد بالواجب ويدل لهذا أن السنة المقضية تقع سنة لانفلا
تأمل الا أنك علمت أن القضاء والاداء من أقسام المأمور به ولا يقال حقيقة الا للواجب (قوله) وقضاؤه
واجب) هما وان قالوا بقضائه لا يقولان ان القضاء واجب بل سنة ثبتت بالخبر على خلاف القياس (قوله)
ثم رأيت الزبلي خص الخلاف بالعصر حيث قال والعبدة في العصر لأصل الوقت عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وعند الحسن العبدة للوقت المستحب وعن محمد مثله اهـ (قوله) وبه علم أن ما في المتن (الح) على
ما حرره في هذه المسئلة من أن الخلاف في وقت العصر لا في غيره ينظر الفرق على رواية محمد بنه وبين غيره
من الاوقات حيث كان العبدة فيها الاصله عنده ولعله مراعاة قول الحسن أو أنه يوافق الحسن على هذه
الرواية على خروج وقت العصر بالتغير فلذا قال في مسئلة الجمعة آية ان خوف فوت الجمعة عذر في تركه
الفجر لكن يعكز على قولهم ما مسئلة الجمعة حيث لم يجعلها فواتها عذراً وجعلها فوت العصر عذراً ولعل

الفرق لهما أنها وإن فانت تفوت الى بدل قوى وهو الظاهر لو وقوعه أداء في وقته بخلاف العصر فانها تفوت
الى بدل ضعيف وهو القضاء لو وقوعه خارج وقته (قوله) ولا يخفى أن هذا لا يسمى تفويتاً (الح) هو على
ما قاله ح ليس تفويتاً مطلقاً بل مقيداً بكونه عن الوقت المستحب بخلافه في محله وحينئذ لا أن تجعله
تعليلاً لأصل المذهب مع عدم مراعاة التقييد ولما قبله مع مراعاته تأمل (قوله) فظاهر كلامهم ترجيح (الح)
قال السندى ظهر مما قلناه أن بعض العلماء ذهب الى أنه يصلى الفوائت أولاً مرتبة ثم الوقتية ولو وقعت
في غير وقتها وبعضهم قال يصلى ما أمكنه منها مرتبة ما تقدم الاول فالاول وإن لم يسع الا آخرها صلاها ثم
الوقتية في وقتها وهو الذي أشار اليه الشارح بالتصحيح فعنى قوله جواز الوقتية أى مع ما أمكنه من الفوائت
فلا يتوهم أن الوقت اذا كان يسع بعض الفوائت والوقتية أنه تصح منه الوقتية بغير قضاء ما أمكنه من
الفوائت فتنبه اهـ لكن قال أيضاً ظاهر الفتح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض وقيل عند الامام
يجوز اذ ليس الصلوة لهذا البعض أولى منه للاخر قال الرازى وهو الأصح اهـ لكن عبارة الرازى تفيد
جواز الوقتية لصلاتها وحدها تأمل (قوله) فرأيت فيه مثل ما عراه اليه في البحر) كذلك رأيت فيه ونص
عبارة ولو فاتته أربع والوقت لا يسع الا الفائتين والوقتية فالاصح أنه يجوز الوقتية اهـ (قوله) وفيه
أن فرض الكلام فيمن تذكرا (الح) قد علمت أن الاستثناء من لزوم وهو الاصل وليست مسئلة الوتر
موضوعه وانما هي مسئلة فرعهما عليه في أثناء الكلام ثم رجع للأصل واستثنى منه بدون دخول للفرع
فان الاستثناء عام تأمل وقوله حذف التذكرة أى في قوله جزم من تذكر (قوله) لانه بمنزلة الثاني
بخلاف ما لو صلى الظهر يوم عرفة على ظن أنه متوضئ ثم صلى العصر بوضوءه ثم نيتين بعدهما لان العصر
ثمة تبع للظهر كذا في المحيط اهـ سندى وقال المقدسى فان قلت لو صلى ناسيا الطهارة أو الاستقبال
للقبلة ثم تذكرك بعد قلنا لما كان الدليل غير واصل الى رتبة القطع فرق بينهما في الحكم اهـ (قوله) ويصلها
سبعاً (الح) قال الشرنبلالى انه اذا صلاها سبعاً بهذا الترتيب يخرج عن عهدتها فيبقى لانه لا يتجاوزها
أن يكون المترولة أو لا هو الظاهر وثانياً العصر وثالثاً المغرب أو يكون المترولة أو لا الظاهر وثانياً المغرب
وثالثاً العصر أو يكون المترولة أو لا العصر وثالثاً المغرب وثالثاً الظهر ونالتا العصر أو يكون المترولة أو لا
الظهر وثالثاً المغرب أو يكون المترولة أو لا المغرب وثالثاً الظهر ونالتا العصر أو يكون المترولة أو لا
المغرب وثالثاً العصر وثالثاً الظهر اهـ (قوله) ليس هذا مسئلة خامساً الاظهر أن ما في المجتبى مبنى
على اعتبار حال الجاهل مطلقاً فيكون مقابلاً لما قبله ثم فرع عليه مسئلة الصبي (قوله) وأما عندهما
فالفسادات) لكن عند محمد فسد الاصل مع فساد الوصف وعند أبي يوسف فساد الوصف فقط
فساداً باناً اهـ ط (قوله) فهذه السادسة اذا أداه (الح) ولك أن تقول كما في السندى هي خامسة
الفوائد فانها صحت نفسها والاربع التي سبقتها (قوله) فيجب أداءه في وقته (الح) سيأتي له في آخر
الصوم وفي أوائل الايمان الفرق بين المعلق وغيره وهو أن المعلق على شرط لا ينعقد سبباً للحال بل عند
وجود شرطه فلما جاز تقييده لم وقوعه قبل سببه فلا يصح قال ويظهر من هذا أن المعلق متعين فيه الزمان
بالنظر الى التجمل أما تأخيرها فظاهر أنه جائز لا محذور فيه الى آخر ما أفاده (قوله) فان الصلاة تلزمه
فعلى هذه الرواية لا يشترط شرط الشهادة ولا شرطها من بلوغ وحرية وعدالة بل ولا يضرب انفراد انتهى
(قوله) بدليل العطف المذكور) العطف ليس دليلاً وافيًا فان صحة المقابلة لا تقتضى تقدير
لفظ أداء ويكفى لها اختلاف زمن المعطوف والمعطوف عليه تأمل وقال السندى في شرحه ولا يقتضى

المرتد ما فاتته قبلها أي مما أداه وبطل برده اه وأيضا استثناء الج لا يصلح دلالة لتقدير أداءه بعد ما فات ما
عامة والظرف لغو متعلقه عام فتكون ما عبارة عن عبادة كائنه قبل الردة وهي أعم مما أداه قبلها أو
فاته واستثناء بعض ما تناوله عموم المستثنى منه لا يقتضي أنه خاص كالمستثنى فلا يدل أنه مؤدى أيضا
فلا يدل على تقدير خصوص متعلق الطرف تأمل (قول الشارح الإلح) قال أبو الحسن السدي فيه
تسامح إذ ليس عليه قضاء الج الذي أتى به أولا ثم إن حصلت له الاستطاعة بالزاد والراحلة بعد الاسلام
صار مكلفا به ابتداء انتهى اه سدي وعليه فالمراد بقضاء الج فعله (قول ولقوله الإلح) يظهر صحة جعله
تعليل لقوله ولا ما قبلها أيضا إذا لمؤداة قبل الردة وان حطت بها بالزمن القضاء لانه صار بها كالكافر
الأصلي (قول ليكون علة ثانية لازوم الاعادة) الذي ظهر أن قوله لانه حبط علة للعلة الاولى كانه قبل
له ان كونه كالكافر الأصلي لا يقتضي اعادة فرض الخ لما أنه صلا قبلها بخلاف الكافر الأصلي فيبين أنه
بالردة حبط فسناواه وقد أدرك آخر الوقت الذي هو مناط الوجوب تأمل (قول مقتضى كون حبط العمل
الج) لا يلزم من بطلان عمله وجوبه في الدنيا والآخرة جزاء للردة وان لم يمت عليها عدم اعادته تعالى له
فضلا واحسانا منه اذا لاعادة أمر آخر غير البطلان وليس هذا كما يقوله الشافعي اذ هو قائل ان أصل
البطلان معلق بالردة والموت عليها ومما يدل على عدم التلازم مانقوله عن التارخانية عن أصحابنا ان
حسناته تعود وان لم يمتد ما بطل من ثوابه (قول الشارح لزومه قضاؤها) قال السدي هذا ظاهر اذا
بلغ بالنس انقضاء حيث بلغ قبل الفجر وأما لو بلغ باحتمال سلام وانزال في نومه ولم يدركه احتل قبل الفجر أو
بعده فالخيار أن عليه قضاء العشاء لانه يجعل كونه محتملا في أول نومه كما تقدم فبين باتت نفسها فقامت
طاهرة فانه يلزمها القضاء وان انقضت بعد الفجر

(باب سجود السهو)

(قول وأوجب الله على تقدير مضاف) أي والمضاف إليه قائم مقامه وباعتبار ذلك صح أن يقال من
إضافة الحكم الج هكذا ظهر وبه سقط اعتراض ط أو يقال المراد بالحكم الأز المترتب على التسهولا
الحكم الذي هو أحد الأحكام الخمسة الشرعية تأمل (قول أي معنى هذه الثلاثة واحد الج) ولا يصح
أن يقال واحد من حيث الحكم لانه خلاف المتبادر ولو كان هذا مرادنا لم يجمع ذلك الظن والوهم فان الحكم
في الكل واحد تأمل (قول من فاعل يجب لا يجب الج) فيه أن الحال وصف لها وجوبا في عاملها
فمقتضى تقييد الوجوب بكونه بعد السلام فهو كتعلقه بيجب وقوله نعم يصح الج فيه تأمل أيضا لا يجزئ اذ فيه
تقييد الوجوب بكونه بعد السلام الواحد فيفيد أنه لا بد من كونه بعده ولا بد من كونه واحدا ولا يظهر أن
المصنف جرى على رواية عدم الجواز قبله تأمل (قول هذا جعله في الجز قولارابعا) عبارته وهناك
قولان آخران أحدهما أنه يعلم عن عيئه نأنه ما أنه لو سلم التسليتين الج (قول أولان الصلية الج) راجع
لما قبله في المعنى (قول وجبت كاملة فلا تقتضي بالتأقص) يحمل ما يفيد عدم السجود
في الاداء وقت الاجراء على ما اذا شرع فيها وترك واجبا ثم اجرت وحمل ما يدل على السجود على ما اذا
شرع بعد الاجراء وقبله ثم اجرت وتركه بعده يدفع التنافي بين مفهوم التقييد بالقضاء الواقع في كثير
من عباراتهم وما في الدراية ونحوها من عدم الفرق وهذا هو المفهوم من تعليل البدائع وذلك أنها في الشئ
الأول وجبت كاملة فلا تقتضي في ناقص وفي الشئ الثاني وجبت ناقصة فتقتضي ناقصة (قول والذي

ينبغي أنه ان سقط الخ) ساقى له عن الثمران المقتضى اذا سها مقتضى كلامهم أنه بعيدا لثبوت الكراهة
مع تعذر الجابر اه ومقتضاه الاعادة مطلقا ولو سقط بلا صفة وهكذا قرر محمد هاشم السدي فيما يأتي كما
نقله العلامة السدي عنه (قول الشارح قبل الا في أربع) زاد الزاهد في خامسة وهي ما لوزك الفاتحة
عندا (قول في مسألة التفكير عدا) وكذا مسألة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قول) وحينئذ فيمكنه
أن يأتي بهذا الجابر قال السدي عن الرجعي الشارح لم يعتبر هذا البحث لانه خلاف المنقول فلذا قال
أصلا وتبع في ذلك عبارة الامتداد حيث قال بعد نقله لعبارة التبيين فلا يسجد أصلا اه (قول) ولذا قال
في المعراج الج) أي لكون ما هنا متبنا على ما صححه في الخلاصة وفيما قاله نظر فان صاحب المعراج
لم يرتض تعليل المسئلة بما يفيد أنها مبنية على تصحيح الخلاصة فلم تكن مبنية عليه بل عليها بالحدوث
المذكور وهو يفيد أنه لا سهو عليه أصلا (قول لانه لا يتابعه في السلام) أي السلام الاول (قول) لانه ما زاد
الاسجدتين بخلاف المسبوق اذا تابع الامام في سجود السهو ثم تبين أنه لم يكن على الامام سهو حيث
تفقد صلاة المسبوق لكونه اقتدى في موضع الانفراد لا زيادة السجدتين ولم يوجد في اللاحق لانه
مقتضى جميع ما يؤدى كذا في البدائع سدي (قول) وأما اذا قام الى اتمام صلاته الج) ظاهر خكاية
الخلاف في الشئ الثاني أنه لا خلاف في الاول مع تحققه فيه أيضا وتصحيح البدائع لزوم السجود مع الامام
كما نقله السدي (قول لان القراءة فرض في الاولين الج) مقتضى كلامهم أنه يستتبع عليه القراءة لانه
كالمقتضى ومقتضى هذا الجواب أن تكون مستنونة في حقه اه رجعي (قول) ونعامة في النهر) قال
فيه في شرح الثمرات في لونهض في التطوع بالاربع الى الثالثة فاستتم قائما قبل لا يعود وقيل يعود وذكر
النهي عن محمد أنه يعود والاوجه أنه لا يعود (قول) وكان الى القعود أقرب ذكره لبيان حكم
السجود فقط (قول) وصح اعتبار ذلك في الفتح بما في الكافي الج) أي أنه فسر كونه الى القيام أقرب
أو الى القعود بما ذكره في الكافي لأنه صحيح اعتبار القرب وعدمه بل الذي في المتن ومقابل ما في الكافي
مانقوله في البناءة عن البخارية وعلامة القرب أن يرفع ركبته عن الارض وفي المحيط لورفع اليته عن
الارض وركبته عليها بعد ولم يرفعها معه ولا سهو عليه اه (قول) الاولى أن يقول لتأخير الفرض الج)
اذ عبارته توهم أن القعود الذي عاد اليه يقع واجبا وقد أخره فيجب سجود السهو مع أنه غير مأثور به بل
يقع مفسدة (قول) وببحث في التمهيد راجعه) عبارته وأقول صرح ابن وهبان بان الخلاف في التشهد
وعدمه مفرع على القول بعدم الفساد وترجع أحد القولين بناء عليه لا يستلزم ترجيح عدم الفساد
ظاهرا نعم قال الشيخ عبد البر رأيت بخط السيراني تصحيح عدم الفساد ثم قال ولقائل أن يتبع قول المحقق
غاية ما وجد الج بان الفساد لم يأت من قبل الزيادة بل من رفض الركن الواجب والذي رأيت منقولاً عن
شرح القدوري لابن عوف والزوزني أن القول بعدم الفساد في صورة ما اذا كان الى القيام أقرب وأنه في
الاستواء قائما لا خلاف في الفساد انتهى اه (قول الذي هو الرفع) أي وهو واجب أو سنة (قول) بشكل
العود الى قراءة التشهد الج) يدفع بأنه بقوده الى قراءة التشهد كان متابعا لامامه فيه ثم يتابع الامام
في القيام فلم يكن فيه ترك المتابعة وان فاتت المقارنة التي هي ليست بفرض وموضوع ما في السراج أنه قام
وامامه قاعدا كما بينه المحقق فقيامه غير معتبر لانه قبله فلم يوجد عوده الى التشهد بعد نلبيه بالقيام الفرض
مع امامه (قول) فلو عاد قبل الركوع وركع القوم الج) الظاهر عدم فساد صلاة القوم في هذه الصورة
أي لعدم تحقق زيادة ركعة منهم وان لم يركع الامام لا زفائس قيامهم يعود الامام الى القعدة فلم يوجد

منهم الا الركوع والسجود دون القيام لا ارتفاعه تبعاً للامام نعم لو فعلوه أيضاً بعد الامام تفسد صلاتهم
(قوله) يتفرع أيضاً على قوله والعبرة بالخ لا يظهر تفرع ما في الخاتمة على ما ذكره وفاد صلاة القوم
 في مسئلة الخاتمة لعدم الاعتداد باداء المقتدى قبل امامه حتى لو لم يقيد وسلم بعد سلامهم تفسد صلاتهم
 أيضاً لعدم الاعتداد بقدومهم قبله فكأنهم سلموا بدونها **(قوله)** مع انه صرح به القهستاني أي حيث
 قال في قول الوقاية وضم سادسة أي متلا في شمل الفجر والمغرب وصلاة المسافر وفي المحيط ضم رابعة في
 الفجر عند بعض المشايخ فان الشروع بلا قصد وينبغي أن يكون غير الفجر على هذا الخلاف وانما صور
 في الرباعي لانه بلا خلاف اه **(قوله)** أي ندب على الاظهر لكن تعليل أكديبة الضم الآتي عن الدرر
 ربعا أو وجوب الضم لا بد به **(قوله)** واعترض بما ذكر الخ أي أن المواظبة انما كانت بنية التطوع
 ولم ينقل أنه عليه السلام اكتفى بما تحول نفعاً عن السنة وان كان أصل الشروع بتعزيمة مبتدأة فقصد
 المعتز أن المواظبة عليها انما كانت بنية التطوع واذا تحول الفرض نفعاً لم يكن داخل تحت ما واطب
 عليه حتى ينوب عن السنة ويكتفي به عنها فإرادته المعارضة بتظهير ما قيل في تعليل مسئلة المتن وبهذا يقطع
 التنظير المذكور **(قوله)** وقد مر في باب النوافل أنه لو صلى ركعتين الخ لا يصلح دليلاً لما نحن فيه اذ هو
 انعقدت تحريمه فرضاً ثم تحولت بخلاف ما سبق فانها ابتداء انعقدت للنافلة أعني السنة تأمل **(قوله)**
 قضاها فقط الخ) فالخامس أن المصحح قول محمد في صلاة الست وقول أبي يوسف في لزوم ركعتين لو أقصد
 اه سندی **(قوله)** الا اذا ذكر أنه لم يشهد فإنه يشهد ويأتي بسجود التلاوة بجزء لكن الذي في الخاتمة
 سلم وهو أن عليه سجدة التلاوة ثم ذكر أنه لم يشهد فإنه لا يعود للتشهد ولا يسجد للتلاوة اه كذا
 رأيت في نسختين منها والذي في نسخ الخط من الفتح نقلاً عنها حذف لامن الموضوعين وهو الموافق لما في
 البحر وهو مقتضى الاستثناء **(قوله)** ونعم ذلك في الفتح والبدائع) حاصل ما يتفرع عليه الفروع أن
 السلام اذا وقع في محله كان محلاً لغيره جافاً لم يكن عليه شيء مما يجب وقوعه في حرمة الصلاة كان قاطعاً
 مع ذلك وان كان فان سلم وهوذا كره وهو من الواجبات قطع وتقرر النقص وتعذر جبره الا أن يكون ذلك
 الواجب سجود السهو وان كان ركناً فسد وان سلم غير ذلك كان عليه شيئاً لم يصرفه خارجاً اه من البحر
 وفيه أيضاً أن سجود السهو يؤثر في حرمة الصلاة وفي بقية بعد السلام الحمد والصلية في حقيقتها وقد
 بطلت به اه **(قوله)** لا يعتبر) حلالاً أمره على الصلاح محيط وأفاد ما هنا أن المراد بالفراغ منها الفراغ
 من أركانها ولو قبل السلام بجزء **(قوله)** ينبغي أن يلزمه قضاؤه الخ لا يظهر وجوب القضاء مع الإكمال
 للخروج عن العهدة بيقين وان ترك واجب الاستئناف **(قوله)** وأقول يؤيد ما في الفتح الخ) الظاهر اعتماد
 ما يقيد كلام الهداية من أنه انما يقع في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته لا في غيره اتباعاً لتعصيص المضمرة
 ولأنه دار عوده الاول والثاني بين كونه واجباً ومكروهاً بجزء ما فيكون فعله في غير محله ويكون فيه
 تأخير القيام عن موضعه وكل ذلك واجب الترك واجب واحد اهون من ترك واجبات وفي الاتيان به
 جلب مصلحة وفي تركه دره مفاسد **(قوله)** وبه علم أن قول المصنف ولا تسبج مبنياً على خلاف الأصح
 بل هو مبنياً على الأصح فان مجرد التفكير بدون شغله عن أفعال الصلاة لا يلزمه سجود السهو لانه لم يصدق
 عليه أنه ترك واجبات الصلاة وهو الموجب له ويتضح ذلك بما نقله السندی عن ابن أمير حاج
 تأمل نعم لو قرأ في تشهد متفكراً يلزمه السجود لوقوع القراءة في غير محلها لا للتفكير كذا في السندی
 ويقدر محذور في كلام المصنف لدفع إيهام أنه جار على خلاف الأصح تقديره بعد اذا شغله ذلك عن أداء

ركن وواجب تأمل **(قول الشارح لتأخير الركن)** أي أو الواجب **(قوله)** وهذا التفصيل هو الظاهر
 الخ) فيه أن كلام الفتح في وجوب سجود السهو للتفكير قد راداً ركن ولائذ أنه في جميع صور الشك وان
 كان يجب السجود اذا بنى على الأقل مطلقاً لا لخصوص الشغل بل لانه ان وجد ولا احتمال الزيادة
(قوله) وظاهر قوله أعاد احتياطاً الوجوب) بحمله على التدب بدليل التعليل بالاحتياط تندفع المناقاة بين
 هذه العبارة وبين عبارة التنازعانية تأمل **(قوله)** لان القنوت في الثانية) أي في المرة الثانية ومقتضى هذا
 التعليل أنه لا يأتي بالقنوت في الركعة التي شك فيها على هذا القيل أيضاً **(قول الشارح أو أحدث أولاً)**
 في هذه وما بعدها ينبغي اعتماد عدم تأثير الشك فيما لان اليقين لا يزول بالشك كما يفاد من السندی
 وعبارته والظاهر أن الاستقبال في المسائل المذكورة على سبيل الاحتياط لا الوجوب فإنه بعد فراغه
 من الوضوء لا يلزمه الاستقبال اذا شك في مسح رأسه والظاهر أن شكه في خلال صلاته في تكبير
 الافتتاح لا يضره حيث اعتراه بعد التلبس بها اذ لا وجود لها بدونه فيحمل على انيائه به عملاً بالظاهر كما
 أفاده أبو السعود في حاشية الانشاء اه

(باب صلاة المريض)

(قوله) لان المراد حيفتاً تعذر الخ) أو يقال المراد ما اذا عرض عليه المرض عقب الاحرام قبل أن يأتي
 بشئ من القيام جلاً للفظ كل على المتبادر **(قوله)** الاولى أن يقول للصوم) فيه أن قوله أو تعذر الخ عطف
 على جواب لو فيكون كأنه قال أو كان لو صلى قائماً تعذر عليه الصوم وهذه العبارة مساوية لما جعله أولى
 وليست احداً بأولى من الاخرى **(قوله)** وقد مناهنا أنه لو لم يقدر الخ) عبارته هناك عند قوله وقد
 يتصم القعود الخ أي يلزمه الائمة قاعدة الخليفة عن القيام الذي عجز عنه حكماً اذ لو قام لم فوت الطهارة
 أو السر أو القراءة أو الصوم بلا خلف حتى لو لم يقدر على الائمة قاعدة كما الخ **(قول الشارح على المختار)**
 ظاهرة كالنهر أن المسئلة خلافية ولم يحل صاحب البحر والقهستاني خلافاً اه ط ويدل على أنها خلافية
 ما حكاه عن المجتبى بقوله وفي قوله نظراً للاصح للزوم الخ فهي خلافية بناء على احدي روايتين عن الامام
(قوله) ولا كذلك الهيئات) قديقال سقطت تبعاً للاركان لتبعيتها لها وان لم يوجد لها سقط **(قوله)** والا
 اختار الايسر الخ لا يظهر تخييره في حالة التشهد اذ السنة لا تسقط عن المريض بمجرد كون غيرها ايسر واذا
 حكوا الاجماع على أنه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للتشهد نعم لو كان يلحقه ضرر بها سقط عنه لكن
 ليس الكلام فيه **(قوله)** لا يروى خلافه عن أصحابنا) الظاهر أن مراد الهندواني بقوله ولا يروى عن
 أصحابنا خلافه متقدماً أصحاب أبي حنيفة فلا ينافي أن بعض المتأخرين قال بخلافه وأشار الشارح لرد
 بقوله على المذهب اه سندی **(قوله)** فقال عن شرح الخ) لعلة قتال بالتاء لا بالقاف ويكون القصد نسبة
 ما تقدم اليه كما هو ظاهر تأمل ثم رأيت نسخة الخط ذكر فيها قتال بالتاء لا بالقاف **(قوله)** لو قيل ان الائمة الخ
 أي قائماً انبه يخرج عن الخلاف فان زفر والشافعي يقولان بوجوبها قائماً لا يجزيه غيره لكن محل
 استحباب مراعاة الخلاف اذا لم يلزم ارتكاب مكروه مذهب وهذا كذلك لتصریحهم بان الأفضل الائمة
 قاعدة او مفاده كراهته قائماً بالخالفه الأفضل **(قوله)** ولعل وجه ما قال أي العيني ويدل للكرهية مطلقاً
 ما نقله السندی أنه روى أن عبد الله بن مسعود دخل على مريض يعوده فوجدته يصلي ويرفع له عود يسجد
 عليه فترج ذلك من يمين كان في يده وقال هذا شئ عرضه لكم الشيطان أو لم يسجد اه **(قوله)**

واعترضه في التهر بقوله وعندى فيه نظر الخ) وتعقب بان هذا مدفوع أما أولاً فلأنه إذا جاز ذلك للصحيح على أنه سجود فلا يجوز ذلك للمريض على أنه سجود بالاولى وأما ثانياً فلأن قوله ومعلوم أنه لا يصح السجود دون الركوع يلزم منه أنه لو قدر على السجود وبجوز عن الركوع سقط السجود ولم ينقل على أن ماد كرمين قوله لان خفض الرأس بالركوع ليس الايماء دعوى لاداءيل عليها وأي فرق بين المريض والصحيح حيث جعل خفض الرأس من الصحيح ركوعاً ومن المريض ايماء ولو سلم فقد يقال فيه قد وجد بدل الركوع وهو قائم مقامه فصح السجود بعد ما قام مقام الركوع لانه قد قدر على السجود ولم يقدر على الركوع ففعل كلاهما على حسب استطاعته تأمل اه سندی (قوله) فهو كاعلام المبلغ بانتقالات الامام قد يقال انهم شرطوا العجبة الاعتماد على اعلام المبلغ شروعه في الصلاة والالم يصح شروع المقتدى والظاهر أن باقي الافعال لا يصح الاعتماد على اعلامه مع كونه خارج الصلاة والاحسن ما أجاب به السندی بان المريض لما أسقط الشرائط والاول كان أوجب أن يقتصر بسببه مثل هذا التعلم كما اغتفر عن لا يقدر على صلاة الایا صوت مثل أو كما قدمناه عن التجنيس اه على أن قوله بل هو تذكير وأعلام الخ غير دافع للاعتراض اذ لا يخرج عن كونه تعلماً وتعلماً بذلك كما سبق فيما لو أرتج على الامام ففخ عليه من ليس في صلاته فتذكر بسبب الفخ فانها تنضم مع أن الموجود من الفخ تذكير وأعلام وحكموا بفساد الصلاة وما هذا الا لأنه تعلم (قوله) لانه لم يؤدركنا بالایماء أي الايماء حالة القيام أو القعود بالركوع والسجود أما القيام فقد وجبت حقيقته فعلى هذا اذا افتتح بقصد الايماء قائماً أو قاعداً أو في ركن القيام ثم قدر على الركوع والسجود بيني لان القيام ما اداه مومياً وهذه المسئلة داخله في الاستثناء المذكور ويغيد هذا التعليل بانه لم يؤدركنا بالایماء وحيث أنه يكون في قوله وانما هو مجرد تحريم قصور (قوله) ثم قدر قبل الايماء على الركوع الخ) أي بعد اتيانه بالتحريم والقيام في حالة الاستلقاء أو الاضطجاع فلا بد من الاستئناف لادائه ركن القيام بالایماء أما لو أتى بالتحريم فقط ثم قدر لا يستأنف لانه لم يؤدركنا به والذي وجد منه مجرد التحريم (قوله) فالظاهر أنه لا يكره له الانتكاه لكن مقتضى تقييدهم بالمتطوع أن المفترض بكرهه الانتكاه ولو مع الايماء وكاته لان زمنه يسير فلم يكن الايماء فيه نافية للكره (قوله) لانه أمكن لقلبه الذي في البحر عن الهداية أسكن بالسين وقال في البناء لان القلب يتعلق في الماء اه (قوله) وفي الخلية بعد شوق الأتلة الخ) وأيد الشرنبلالي كلام الامام بكلام طويل اه سندی (قوله) وعلى هذا ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها الخ) قدم أن الخروج أفضل ان أمكن وهو الظاهر والحاقي بالاداءة في مسئلة لا يقتضي الحاقها بها في كل المسائل والاطلاق فهم الجواز يدل على ذلك وقال السندی والظاهر أنه لا يلزمه الخروج ان أمكنه اه وفي متن الفرر القادر على القيام وعلى الخروج صلى قاعداً فيها جازت والافضل القيام والخروج اه (قوله) ولعله عيلاً ما لم يخف الخ) انما يظهر ما جعل عليه كلام الامداد اذا كان المراد بالامساك عن الصلاة الامساك على سبيل الاستحباب لا الوجوب والافقديس سبق أن المعتبر في القدرة والعجز حالة الاداء فن كان قادراً على الاستقبال لزومه والافلا ويستحب له التأخير ما لم يخف خروج الوقت (قول السارح مربوطتين الخ) أي وهما واقفتان لاسائرته فان السائرتين لا يجوز الاقتداء بهما على كل حال نوح (قوله) وان كانتا منفصلتين لم يجز (ظاهر اطلاقه) نعم ما لو كان ما بينهما لا يرفعه الزورق وهو كذلك لانه يمكن مروره بينهما وان ما بينهما قليلاً كما نفيده عبارة السندی لكن الظاهر التقييد بما اذا كان ما بينهما مقدار ما يرفعه الزورق أخذ من مسئلة ما لو كان الامام في السفينة والمقتدى على الشط والله أعلم

(باب سجود التلاوة)

(قوله) اذ لا تظهر فيه الاولوية) ظهر أنه لا مانع من جعله مبالغة على قوله والسماع الخ فان كونه بالفارسية اذا كان شرطاً يفهم أن كونه بالعربية يكون شرطاً بالاولى تأمل (قوله) وهذا عند الامام الخ) الخلاف مبني على أن القراءة بالفارسية قرآن من كل وجه أو من وجهه دون وجهه فعلي جواز الصلاة بهامع القدرة على العربية تكون قرآناً من كل وجه وعلى مقابلة تكون قرآناً من وجهه حتى يجوز لمن لم يحسن العربية فعلي هذا لا يكون سامعاً للقرآن من كل وجه اذ لم يفهم واذا فهم كان سامعاً من وجهه دون وجهه فتجب احتياطاً كذا في السندی عن البرهان باختصار (قوله) صوابه فانه شرط ليوافق الخ) جعل السندی ضمير فانه عائداً للفعل التلاوة لان الاتمام ليس سبباً الخ لكن لا يتضح قوله أيضاً على هذا الا أن يكون المعنى أن فعل التلاوة الصادر من الامام سبب كالتلاوة الصادرة من غيره لكن على هذا لا يستقيم أو بشرط (قوله) والاولى اسقاط المصلي ليعود الضمير الخ) قد يقال حاول السارح ارجاع الضمير للمصلي فكثير اللغات في كلام المصنف من أول الأمر وإشارة الى أن اللاتي بالاختصار جمع النظائر المشتركة في حكم تركيب واحد ولما كان لفظ المصلي ليس صريحاً في تناوله ما يأتي لا يعتد مثل هذا التكرار معيباً وتوهم تناوله لمصل غير صلاته متدفع بما يأتي وقد أحسن السارح الإشارة لما قلنا بالطف عبارة (قوله) وفيه أن الامام غير مجبور عليه) فيه أن المراد أن الحجر عن قراءة المؤتم تحقق في حقه وحق من كان معه في صلاته وان كان الامام غير مجبور عليه عن قراءة نفسه أي أن كلامهم لما كان مجبوراً عليه عن القراءة المذكورة وتصريف المجبور عليه لاحكمه أي لا يعتد بمفيد الحكمه كانت تلاوة المؤتم غير موجبة للسجود على الامام ومن خلفه وقد وقع هذا التعليل في الهداية وغيرها وهذا يندفع ما قاله المحنسي (قوله) ولودخل في ركعة اخرى الخ) سيأتي أن من اقتدى بالامام في ركعة أخرى بعدما سمعها منه في الاولى بسجدها على ظاهر الرواية اه سندی (قوله) انها تفسد على ظاهر الجواب اتفاقاً لان الرفع وان لم يكن من تمامها الا انه مادام في الوضع فهو فيها كمن أطال القراءة أو القيام فهو في الغرض وانما وجد المقدس بطل الحزمه المسلاقي له فبطل الكل اه سندی مختصراً (قول السارح جهراً) لعله في حق الامام وكذا التالي خارج الصلاة لانه امام بالنسبة للسامعين في بعض الاحكام اه سندی (قوله) قال في الفخ لكن ذكر الخ) صدر عبارة كل من لا تجب عليه الصلاة ولا قضاؤها كالحائض والنفساء والكافر والصبي والمجنون ليس عليهم بالتلاوة والسماع سجود ويجب على السامع منهم اذا كان أهلاً لكن ذكر شيخ الاسلام الخ اه (قوله) نظير من ترك صلاة ثم ارتد) قد يفرق بانه في مثلنا قد بطل السبب وهو التلاوة بالردة فلذا سقطت عنه بها بخلاف الصلاة فان سببها هو الوقت لم يطل بها فلذا الزمه قضاء ما فات في حال الاسلام بعد الردة تأمل (قوله) قلت قد بوجه بان قراءة الخ) هذا الفرق غير ظاهر اذ لو سلم لم يزم أنه لو قرأ آخر السورة وكان ما قرأه بعد آية السجدة أكثر من الثلاث لا يكون فاصلاً لان قراءته لا تمامها وعدم رفض باقيها وقب زيادة طلب وهو تمامها مع أنه يكون فاصلاً لان المتن انما هو ما اذا كان الثلاث من آخرها لا ما اذا تم مقتضى اطلاق عبارة محمد أن قراءة باقي السورة لا بعد فاصلاً ولو زاد عن ثلاث آيات وحيث لا يصح استدلال شرح المنية بما قاله محمد فان موضوعه ما اذا كان آخرها والدعوى أعم والفرق المذكور ظاهر على اطلاق محمد (قوله) الاولى قول الامداد الخ) لان كلامه بوجهه م أنه اذا نوى كذلك يكون الركوع عنهما مع أنه يكون للتلاوة فقط الا أن مراده أنه نوى كونه للتلاوة مع نيته ركوع الصلاة (قول السارح

ويسجد إذا لم (الامام الخ) هل إعادتها بعد السلام شرط حتى لا يسوغ تقديمها وهو لبيان غاية تأخيرها حتى لو قدمها أصح لأنه بمنزلة اللاحق راجع رجحي اه سندی والظاهر الثاني (قوله) أنه لو تلاها في السرية فالأولى الخ المتبادر أن المراد بالتباس الأمر على القوم اشتباه أمر الامام عليهم وذلك لأنه إذا سجد لها في السرية ربما يظن من يراه منهم أنه سجد للصلاة ناسيا للركوع ومن لم يره يظن أنه ركع فيركع وإذا ركع يظن من يراه ومن لا يراه أنه ركع للصلاة ثم يعود للقراءة وركوعه ثانياً ربما ظنوا تكراره القراءة والركوع عدا أو سهواً فعلى هذا إذا قلنا بعدم اجزائهم الركوع عنها بالتباس عليهم في شيء أصلاً وانما يفوتهم السجود مع عدم علمهم بوجوبه عليهم ولا شيء عليهم بذلك على القول بعدم كفاية التسمية الامام وكان المحسني فهم أن المراد بالتباس نوههم عدم السجود ولا شئاً في هذه الصورة أعظم اذ لم يخالفهم ما يدل على لزومه عليهم أصلاً بخلاف ما إذا ركع أو سجد للصلاة لا لوجود ما يدل عليه في الجملة وهو فعل الامام وإن حصل لهم اشتباه على وجه ما تقدم وقال القتال الامام إذا أداها في السرية بركوع الصلاة مع التسمية أو السجود بنية أو دونها ولم يعلم مقتضى ذلك لا يلزمه سجودها لعدم علمها في الصلاة اه ثم قول التتارخانية فالأولى أن يركع بها الخ ليس المقصد منه الاحتراز عن السجود بها بل بيان أن الأولى أن لا يأتي لها ركوع أو سجود خاص بها بدليل تعليله بالتباس اذ هو حاصل في كل منهما وليس قصده ترجيح الركوع على السجود وتعليله بالتباس دال على أن كلا منهما خلاف الأولى تأمل (قوله) لا يصح إلا بتكافؤ اذ لا يقال سجد للتلاوة بلانية لتناقضه الا أن يقال المقصد أن السجود لها تحقق في ضمن سجود الصلاة لأنه قصد هاتين السجود (قوله) وما هنا هو الصواب الموافق لما في البحر قال الرجحي ما وقع في أغلب النسخ صواب أيضاً وذلك لأنه لو ركع الامام للتلاوة فظن القوم أنه ركع للصلاة فظن ركع رفضه لأنه غير معتد به اذ لا يمكن أن يجعل للتلاوة لأنه لم ينوئها ولا للصلاة لأن امامه انما ركع للتلاوة ثم هذا المقتضى يسجد للتلاوة وأشار بقوله وسجد لها إلى أن له أن يؤديها بركوع كافعل امامه أو يسجد لأنه أتى بما وجب عليه صورة ومعنى فهو كل مما أتى به امامه ولا بعد ذلك مخالفة للامام ومن ركع وسجد سجدة انصرفت السجدة للتلاوة فلم يزد الركوع وزاد الركض لا تفسد الصلاة ولو سجد سجدتين كان قد زاد ركوعاً وسجوداً مع ما تقدمه من القيام فصار ركعة وزادتها مفسدة فالخامس أن كلاماً من الصورة المتقدمة والمتأخرة صحيح اه سندی لكن في كونه زائد ركعة تأمل فإن القيام انما أتى به مع الامام الا أن يحمل على ما إذا تأخر فيه عن الامام ولو مقدار الركن (قوله) من علل بان القراءة منهي عنها الخ الظاهر أن المراد بالنهي الحجر فيكون مؤدى التعليين واحداً فلا يتأتى ما هنا ما تقدم من أن النهي لا يقتضي عدم الوجوب كما في الجنب (قوله) لكن علمت أن من علل بالحجر الخ لكن تقدم للشارح التعلي بان الحجر ثبت لمعينين فلا يعدوهم وتقدم أن صاحب الهداية علل به أيضاً في حينئذ أن ما ذكره في البدائع ليس متفقاً عليه بين المشايخ واستقام حينئذ التعلي المذكور في الشرح هنا (قوله) وقيل هو قول محمد لأنه زاد في الصلاة ما ليس منها وشروعه في السجدة بمنزلة شروعه في صلاة أخرى فيكون قد اشتغل في صلته بشئ يحكمه أن يفعل بعد ما صار رافضاً لها كن صلى النفل في حال الفرض (قول الشارح) تفسد لمتابعة غير امامه هذا صادق بما إذا كان المصلي مؤتمراً بغير التالي وهو ظاهر وبما إذا كان منفرداً أو اماماً فان كلامهما التالي غير امامه وبهذا يفسد اعتراض ح على مانع ط (قوله) لأنه بيان وتوضيح لكيفية الخ) ولذا قال الزبلي وهو تدخل في السبب ومعناه أن تجعل التلاوات كلها كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها سبباً والباقي تبعاً

تبعاً لها اه لكن في جعل الواحدة سبباً والباقي تبعاً يحصل تدخل فيه بل الحكم أضيف لواحدة ولم يجب بالباقي شئ لأنه تبع وهذا يوافق قول الماتريدي المقابل لما عدا في البناء بعد ذكر ما هنا وضعف السرخسي التدخل وقال الصحيح أن سبب الوجوب حرمة التلاوة الثانية تكرار محض فلم تكن سبباً وقال الماتريدي سبب وجوبها تلاوة مقصودة ولم يوجد في الثانية لانها تبع للأولى وتكرير العفظ أو التفكير وذلك وسيلة اه والظاهر أن التدخل المذكور المراد به هو ما نقل عن الماتريدي لا ما هو المتبادر منه من إضافة الوجوب إلى المجموع (قوله) قلت الظاهر أن يقال الخ فعلى هذا الظاهر إذا انتقل التالي من غصن إلى غيره والسماع في مكانه يجب السجود على السامع لتبديل التلاوة التي هي السبب بتبديل مجلسها وإن كانت الآية متحدة فيكون قد جرى هنا على سببية التلاوة في حقه ولا يتأتى حل كلامه على سببية السماع على وجه ما قاله المحسني فان المسموع هنا لم يتبدل اذ الموضوع أن الآية واحدة ولا يقال انها تبدل باختلاف مجلس التالي مع اتحاد مجلس السامع اذ لا سجود على السامع بتبديل مجلس التالي كما يأتي في قول المصنف لا عكسه ثم الأولى للشارح الاقتصاد على قوله للمجلس يعني مجلس من وجد منه شئ من الأفعال ويكون موافقاً لما يأتي أن من تكرر مجلسه تكرر الوجوب عليه دون صاحبه وليس في كلامه التكلف الذي قاله المحسني على أنه لا يلزم من تبديل السماع تبديل المسموع كما إذا تبدل مجلس السامع لا التالي الآية واحدة (قوله) قال الفقير حقه الفقيه كما هو عبارة شرح المنية

(باب صلاة المسافر)

(قوله عن القهستاني) كلام القهستاني في رد ما قيل أنه لم يجز منه فعل ثلاثي واشتقاقه من أسفر يسفر أولى وفي القاموس وقسفره وأسفره وسفره وسفر الصبح يسفر أضاء فظهر أنه بمعنى الكشف جاء من باب ضرب والافعال والتفعيل اه سندی باختصار (قول المصنف من خرج من عمارة الخ) قال الرجحي العمارة ما يعمر به المكان قاموس فيشمل بيوت المصر والقرية وبيوت الشعر اه (قول المصنف قاصداً الخ) ويكنى في ذلك القصد غلبة الظن يعني إذا غلب على ظنه أنه يسافر قصر ولا يشترط التيقن اه تبين (قوله) فيه أنه يشمل الصبي أيضاً الخ فيه أن المراد بالقصد هنا النية والصبي ليس من أهلها بخلاف الكافر فإنه من أهل نية السفر وعلى هذا تنزع ما يأتي من الفرق بينهما (قوله) الأولى حذف الليالي وقال السندي الأيام للشي والليالي للاستراحة كما في شرح الطحاوي وفي الدرر ولكون الليالي من أوقات الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكرت في بعضها اه وفي النهرو لم يقل ولياليها كما في الجامع الصغير لان ذكر الأيام يستتبع ما بازائها من الليالي وقوله في النايب المار بالأيام التهرلان الليل للاستراحة فلا يعتبر لا يربيه أنه لا يعتبر قصده كما قد يتوهم بل لا يعتبر السريفة وقد أفصح عن ذلك ما في المحيط وغيره من أن المسافر لا يبدل من النزول لاستراحة نفسه ودابته فالتحقق مدة الاستراحة بعد السفر الخ وفي القهستاني المسيرة هي المسافة والمسافة البعد وتطلق على المكان البعيد من السوف بالفتح وهو التسم لان الدليل في الصلاة يشتم التراب لعلم أنه على الطريق أولاً (قوله) أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة الخ فيما قاله تأمل فان المدار على ثلاثة أيام للزوال اعتبار الاكثر اليوم ولا يشترط أن يقطع في ذلك اليوم المرحلة المعتادة لعدم انضباطها فانها تزيد وتنقص في المسافة فلا تنضب (قول المصنف في غير مصر) أي ولا قرية بل في المقارنة لانها لا تصلح للاقامة أما لو حاصر أهل البني في مصر أو قرية فتصح نيته للاقامة

لان اهل البقي في دار الاسلام لا يلحقهم غوث بل انما يترب ذلك لاهل العدل فافترق الحال بين اهل
الحرب والبي في الاقامة في دار الحرب بدون امان لاتصح مطلقا في بلد ولا قرية ولا مفازة وحصار اهل
البي لا يصح في المفازة لعدم صلاحيتها ويصح في البلد والقرية وهذا في زمانهم اما في زماننا فينبغي
ان يكونوا كاهل الحرب في هذا الحكم لوجود العلة وهي خشية غلبتهم اذ قوة الجور واهله اه
سندى عن الرضى **(قوله)** واما الثاني فنشكل **(الح)** قديقال عدم اعتبار نيته انما هو لان ارادته
ليست جازمة لانه يعلم ان سفره يكون عند التمكن منه وحاله مترددين ان يعلم به احد فلا يسافر اولا
فيافر هذا وجه هذه الرواية على ما يظهر تأمل **(قوله)** علة لقوله فانها تصح **(الح)** عبارة البحر التي نقلها
تفيد انه علة لعدم احتياجهم لنية ولا يظهر جعله علة لعمدة النية وقديقال انها اذا كانت أصلا وهي غير
محتاجة لنية فيالأولى أن تصح مع النية وعبارة البحر بخلاف اهل الاخبية حيث تصح منهم نية الاقامة
في الأصح وان كانوا في المفازة لأن الاقامة أصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى الى آخر اه **(قول السراج)**
لم يصح الا اذا تزوج ناوى الاقامة منهم أو انتقل باهله وتعيش بعاشهم اه رضى **(قوله)** أى اذا كان
في مفازة ونوى الاقامة **(الح)** فيه أنه اذا كان في مفازة لاتصح نية الاقامة ترك السير والظاهر تصويره
بما لو دخل ما تصح فيه الاقامة ونواها وهو سائر على منتهى الطلب منزل ونحوه تأمل **(قوله)** أنه يصح عند
أبي يوسف ولا يصح عند محمد هذا الخلاف مبنى على الخلاف فيما اذا أحرم بالظهر ست ركعات ينوى الظهر
وركعتين تطوعا فقال أبو يوسف يحجز به عن الفرض خاصة ويبطل التطوع وقال محمد لا تجزئه الصلاة
ولا يكون داخلها أصلا لأن افتتاح كل من الصلاتين بوجوب الخروج من الأخرى فكذا هنا تفسد
ولا تكون فرضا ولا نفلا اه سندى لكن الظاهر عدم صحة هذا البناء اذ لم ينو الفرض والنفل فيما هنا بل
نوى الفرض أو بعام غير المشروع فمضى الدرر قول مقابل للذهب كما في الشربلالية **(قوله)** ولو أفسدها
لا نوى عليه هذا اذا قام الى الثالثة على ظن أنه مقيم أما اذا قام قاصدا فانه يجب عليه القضاء وعند زرر يجب
عليه القضاء في الوجهين اه سراج اه سندى **(قوله)** بخلاف الامام لعل الأولى بخلاف المأموم تأمل
ثم رأيت بلفظ المأموم في حاشية البحر ثم رأيت عبارة السراج ونصم لأن تحريمه الامام اشتملت على الفرض
والنفل في حق القعدة الأولى والقراءة لاتعين عليه في الأولىين وتحريمه المقتدى اشتملت على الفرض
لا غير اه **(قوله)** والحاصل أن السبب هو الجزاء **(الح)** الكلام في الصلاة لاني الصوم والمعتبر فيه أول جزء
من اليوم **(قوله)** فالسبب هو كل الوقت فان قلت بخروج الوقت تضاف السببية الى جميعه كما هو المقرر
فكان ينبغي لو سافر في آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضى أو بعلالكونه مقيما أكثر الوقت
أو يقال لو أقام آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضى ركعة من لأن السببية أضيق الى سائر
الوقت وبعض الوقت يقضى القصر وبعضه يقضى الاتمام والقصر هو الأصل عندنا فيرجع اليه
فالجواب أن القضاء يحكى الأداء فاذا خرج الوقت وهو مسافر وكان الواجب عليه لو صلاه انذاك صلاة
المسافر بالقوت يقضها وكذا عكسه ويقال أيضا في السببية في حق المكلف آخر الوقت لأنه أو ان التقرر
في ذمته وصفة الدين تعتبر حال تقررته كافي لحقوق العباد وأما اعتبار كل الوقت اذا خرج في حقه فليثبت
الواجب عليه بصفة الكمال اذا أصل في أسباب المشروعات أن تطلب العبادات كاملة وانما تحمل نقصها
اعروض تأخره الى الجزاء الناقص مع توجه طلبها فيه وبخروج من غير أداء لم يتحقق ذلك العارض
فوجب كامله فلا تنادي بعد ذلك الا كاملة وهذا بخلاف صلاة المقيم والمسافر فانهما كامله لانها فرضه

فلا تتغير بخروج الوقت والصلاة على وجه الكراهة ليست على وجه المأمور به وانما يتحمل الأداء مع
الكراهة ضرورة توجه الخطاب بالأداء في الوقت وقد زال اه سندى عن الرضى وانظر النهر **(قوله)**
أربعة أيام في شرح الزيادات خمس مراحل ونقل ذلك عن محمد **(قوله)** اذ لم يقصد امسيرة سفر **(الح)** لان
وطنهما بالقصر كان وطن اقامة ولم ينتقض لعدم الناقض فاذا خرجا يريدان المرور على القصر فن الكوفة
الى القصر قصد الرجوع الى وطنهما بالقصر وليس ذلك مسيرة سفر وكذلك من القصر الى بغداد فيبتان
اه شرح الزيادات **(قوله)** ولو أن المكي حين خرج **(الح)** صورة ثانية موضوعها أن كلا منهما قصد وطن
صاحبه وموضوع ما قبلها ما اذا خرجا يريدان القصر **(قوله)** فقصد المرور به لا يمنع صحة السفر **(الح)** ذكر
قاضيان في شرح الزيادات مانعه فان خرج كل واحد منهما يريد وطن صاحبه فالتقيا بالقصر ثم خرجا من
القصر الى الكوفة على عزم الانصراف منها الى بغداد فالبغدادى يقصر في الذهاب والرجوع لأنه خرج الى
السفر ولم يوجد ما يبطله وأما الكوفي يتم في القصر وفي رجوعه من القصر الى الكوفة وبها لأنه حين
عزم الرجوع الى وطنه وليس بينه وبين وطنه مسيرة السفر صار راقضا سفره قبل الاستحكام فارتفع
بغير العزم فيتم الصلاة الى الكوفة وبها واذا خرج من الكوفة الى بغداد الآن يقصر لانه مسافر اه
(قوله) وينبغي أن يزيد وبضده **(الح)** والحلبي جعل انشاء السفر دخلا في قوله وبما فوجه فيبطل به وطن
الاقامة والسكنى وهو الأول وجه فانه وان كان ضدا هو فوقهما **(قوله)** فليكن وطن السكنى كذلك لا يلزم
من اشتراط انشاء السفر من وطن الاقامة لبطلانه أن يكون وطن السكنى كذلك أى لا يبطل الا بانشاء
السفر لاحتمال أنه لضعفه بطل بانشاء السفر ولومن غيره بخلاف وطن الاقامة فانه لقوته عنه اشترط
لبطلانه انشاء السفر منه وفي حاشية البحر قديقال ان قوله فليكن وطن السكنى كذلك قياس مع الفارق
لبقاء السفر في وطن السكنى وانتهائه في وطن الاقامة فاذا دخل المسافر بلدة ونوى الاقامة فيها دون
نصف شهر بقي مسافرا يقصر فكذا اذا امر عليه بعد أن خرج منها بخلاف ما اذا نوى الاقامة فيها نصف
شهر فانه خرج عن كونه مسافرا ولذا يتم مدة اقامته بها على أن تصح المحققين عدم اعتباره يقتضى
تصح عدم الاتمام فيما صور الزيلعي وانا علل شرع الهداية وغيرهم عدم اعتباره بأنه لم يثبت فيه
حكم الاقامة اه **(قوله)** وقد أيدى الظهيرية قول عامة المشايخ قال في معراج الدراية فيه تأمل ولعل
وجهه أن ابتداء سفره اعتبر من القادسية حتى انه يشترط له مجاوزة عمرائها اذا اراد القصر فصارت
بغزلة وطنه الأصلي حكما فاذا رجع اليها قبل استحكام السفر يتم الصلاة بمنزلة ما اذا خرج مسافرا من
بلده ثم ند كراهية فراجع فانه يتم كما ياتي فلم يدل على أن انعامه لكونه وطن سكنى لكن قديقال
تسمية السرخسى له وطن سكنى دليل عليه وكذا قوله ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن سكنى آخر اه من
حاشية البحر **(قوله)** فان كان معسرا قصر لانه عزم على الاقامة مدة مجهولة سندى عن التختي
وقال قال الرضى يطلب الفرق بين المعسر المحبوس والأسير فاما أن يكون في المسئلة روايتان واما أن
يقال المعسر المحبوس طلبا للظاهر رفع الظلم عنه برجوع الظالم عن ظلمه أو قوة المسلمين بخلاف الأسير اه
(قوله) وان عزم واعتقد أن لا يقضيه أتم لانه بعزمه أن لا يقضيه أبدا كما أنه نوى الاقامة أبدا
(قوله) من جهة غيره بكل وجه لعدم امكانه التخلص بأى وجه فانه لو أتم خالف المأمور به ولو قصر لم
يسقط فرضه فقد لحقه الضرر على كلا الحالتين وهو مضطر للصلاة لا يمكنه التخلف عن فعلها بخلاف
الوكيل لا مكان امتناعه وقوله بكل وجه متعلق بقوله من جهة غيره أى ان هذا الضرر الذى لحقه

بسبب القصر وهو فساد صلاته انما جاءه من الاصل لادخل له فيه بخلاف الوكيل (قوله وكذا ان كان مع مولاه الخ) هذه المسئلة عزها ايضا في البحر للخلامة (قوله قديقال لا يصير مقبلا اذا كان الخ) الظاهر انه يكون مقبلا لانه بالتزوج صارت البلدة وطنا ولا يصير نيته الاقامة اقل من نصف شهر كمن دخل مصره ناويا ذلك (قوله ان مقتضى كونه يتم احتياط الخ) ما ذكره انما يفيد عدم صحة الاقتداء بعد الوقت لافيه لقابلية الفرض التغير بالاقتداء فيه ويظهر صحة ما في شرح المنية اذا جمل على ما اذا اقتدى به بعد الوقت وحينئذ يفيد ما في التارخائية من صحة اقتدائه بمقيم بما اذا اقتدى به في الوقت اخذ من العلة والله اعلم

(باب الجمعة)

(قوله فلا اعتبار بقاض يأتي الخ) لكن ذكر ط فيما يأتي عند قوله وجازت بمعنى في الموسم الخ مانعه وعلى المعتمد تصير مصر في أيام الموسم وقرية في غيرها قال في الفتح وهذا يفيد أن الأولى في قرى مصر أن لا تصح فيها إلا في حال حضور المتولى فإذا حضر صحت وإذا طعن امتنع اه وما في الفتح وقد وقع الشك في بعض قرى مصر مما ليس فيها وال وقاض نازلان بها بل لها قاض يسمى قاضي الناحية وهو قاض يتولى الكورة بأسرها في القرية أحيانا فيفصل ما اجتمع فيها من العلاقات وينصرف ووال كذلك هل هي مصر نظرا إلى أن لها واليا وقاضيا ولا نظرا إلى عدم مهامها والذي ينبغي اعتبار كونها مقيمين بها الخ لكن ظاهر قولهم كل موضع الخ باطلا لانه عدم اشتراط الاقامة (قوله وتقع فرضا في القصبات) القصة القرية قاموس (قوله اعلم أن المرأة الخ) فيه تأمل فان السلطان هو الوالي الذي لا والي فوقه وقالوا ولو عبد أو ليس المراد به الامام الذي هو الخليفة (قوله وفيه نظر) اذ ليس هذا الفرع صريحا في أن البالغ صلى بدون إذن السلطان بل الظاهر أنه باذنه صريحا أو دلالة كما قررناه اه محنى (قوله امام خطب) أي سلطان أو أمير اه منه (قوله أقول وفيه نظر لان الأول الخ) يصح الاستدلال على دعوى الترتيب لابي بعبارة التارخائية من حيث التعليل المذكور فيها بقوله لانه لما شهد الخ فانه وان كان موضوع المسئلتين مختلفا يفيد أن حضوره الخطبة لا يمنع الصحة لانه كخطبته بنفسه ومقتضى الاطلاق عدم التقييد بحالة العذر وهي قد صدرت ممن له ولايتها لانهما صادره منه بالاستخلاف ثم ان التعليل ليس هو العلة الحقيقية للصحة الخطبة لان صحتها انما هو لصدورها ممن له ولايتها حتى لو لم يشهدها الثاني تكون صحيحة أيضا ولا صحة صلاة ما موره لصحة أمره باقامتها مع عدم حضوره خطبة الاول ثم الظاهر ابقاء قوله ما لم يظهر العزل على ظاهره أي ما لم يبين له العزل ولا يناقضه ما قبله وهو قوله وهو يعلم بقدمه فان المراد به أنه يعلم بقدمه بدون علم بعزله بدليل التعليل بأنه على ولايته ويراد بقوله في البدائع أنه يصير معزولا اذا علم بحضور الثاني أنه علم بقدمه متوليا لانه علم بمجرده قدمه (قوله جمع شرطي) منسوب إلى الشرطة لا إلى الشرط لانه جمع اه سندی وفيه عن الدرر الشرط بفتح الشين بمعنى العلامة وهو الذي يقال له شحنة سمي به لانهم جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها اه (قوله فان ولايته مستمدة من تلك القاضي العام) كونها مستمدة لا ينافي كونه قاضي قضاء بالنسبة لمن هو دونه من القضاة الذين يستمدون الولاية منه وأنه ما ذون له باقامة مصالح الدين ونصب القضاة في بلاد اقليم مصر مثلا كما هو ظاهر تأمل (قوله تقييد لعبارة المتن الخ) الظاهر أن هذا الترتيب على سبيل الاولوية مراعاة لتقديم

الشخص على من دونه رتبة لأن هذا الترتيب لازم كاتفيله عبارة المحنى فان ذلك يتوقف على التفويض من قبل السلطان على سبيل الترتيب وهو غير موجود بل ثبت لكل بدونه فلا ترتيب كما قال ط تأمل (قوله لكن تقديم الشرطي على القاضي الخ) الظاهر أن المسئلة ذات خلاف (قوله ومثله ما لو منع السلطان أهل مصر الخ) نقل محمد بن الانصاري عن حاشية شرح الوقاية لشيخ الاسلام أنه لو اجتمعت العامة عند الضرورة وفقدان السلطان أو نائبه على تقديم رجل للخطبة والصلاة جاز اه وفي عقد الاطلاق لو تعذر الاستئذان من الامام واجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة جاز انتهى اه سندی (قوله أي موسم الحاج) فانها تنصر أيام الموسم لان لها بناء وتنقل اليها الاسواق ويحضرها وال وقاض اه منح (قوله ولا أن يأمر مقبلا باقامتها) فيه أنه حيث تمصرت أيام الموسم والخليفة مسافر فيجب على المقيمين ولا ينافي لهم فعلها الا بالامام أو نائبه فيجب عليه أن يأمر غيره باقامتها ان لم يفعلها بنفسه ويظهر أن المراد بوجودها عليه في عبارة العناية وجوب اقامتها كما هو عبارة النهاية أي وجوب تحصيلها في هذا المكان لا بمعنى أنه يجب عليه أن يفعلها بنفسه اذ قد تحقق أنها مصر ووجبت على المقيمين ولا يمكن اسقاط هذا الواجب الا بواسطة فعله أن يقوم باسقاطه عنهم بأحدثين اقامتها بنفسه أو اذنه لغيره ثم ذكر علة صحة اقامتها بنفسه بقوله لان امامة الخ لانه المحتاج للتعليل لكونه محل خفاء (قوله قلت لعل السبب أن من له الخ) فيه أنه عند عدم وجود من له ولاية الاقامة يكون للعامة نصب خطيب كما تقدم في الشرح (قوله أقول وفيه نظر بل هو الخ) قديقال مراد الشارح بقوله فيصلى الخ أنه يفترض عليه ذلك وهذا انما يفترض على خلاف المذهب وأما عليه فلا يفترض عليه بل يكره على ما في البحر أو يندب أو يجب على غير ما في البحر (قوله أقول يمكن أن يجاب الخ) لم يظهر كونه جوابا عما في الحلية بل كونه توجيها لاختيار ما في الشارح عن الصور المذكورة على ما قاله (قوله ينصرف ما نوى إلى ما عليه) فيه تأمل وذلك أنه اذا كانت الجمعة صحيحة في نفس الامر يصدق على ظهر هذا اليوم أنه آخر ظهر أدرك وقته ولم يصله فلم ينصرف ما نوى إلى ما عليه بل يقع نقلا ثم ينصرف إلى ما عليه لو قال آخر ظهر وجب على ولم أصله بدل أدرك وقته ولم أصله (قوله ان ظهر الجمعة سقط عنه) أي لم يفترض عليه بسبب اقتراف صلاة الجمعة كما هو قول زفر القائل انها فرض مستقل وليست بدلا عنه (قوله اذا صحت الجمعة) ولم يكن عليه ظهر فائتة (قوله لكن لطول الفصل بصلاة الجمعة الخ) لاجابة للاتبان تأييدا بسنة الطهر القبيلة لان الاربع عقب الجمعة هي سنة القبيلة على فرض صحته وعدم صحة الجمعة وعلى تقدير أن الجمعة هي الصحة تكون الاربع بعدها سنة وليس هناك ظهر حتى يأتي بسنة القبيلة نعم يحتاج لما ذكره لو نوى بالاربع عقب الجمعة آخر ظهر عليه ثم أتى بأربع سنة الجمعة (قوله بل لا مانع من استحبابه فيها) يظهر هذا فيما أورد على له بما فيه نفع للسائلين لا فيما نفعه فاصر عليه غير متعد لغيره تأمل وما نقل عن أبي موسى ليس فيه الدعاء للسلطان بل من قبيل الدعاء للخلفاء الراشدين على أن ما ذكره من علة الاستحباب لا يقتضيه في الخطبة التي أصل مشروعيتها الذكروا الوعظ وعدم الدعاء له في الا زمان السالفه مع جور الكثير من سلاطينهم خصوصا مثل الحاج مع شدة الاحتياج لصلاحهم دليل عدم التندب والا كيف يتركونه مع توفر دليله ثم ان صبر ورثه من الشعائر الخ انما يقتضي الدعاء ولا يفيد حل تعدد صفاته كسلطان البرين الخ (قوله فأنكر عليه تقديم عمر) المنكر على أبي موسى هو ضبة بن محضر العنزي والمشكوا اليه والمحضر هو عمر وبكاء عمر واستعداده لضبة لما وقع له من

اختصاصه من الكوفة الى مكة كذا ذكر القصة السندی (قول شاهنشاه) بمعنى سلطان السلاطين
(قول الشارح بل كثر طها في الثواب) أي صلاة الجمعة فثبت للامام والسايعين نصف ثواب صلاة
الجمعة كما ثبت لهم ثوابها بتمامها ومن لم يحضرها لم ينله ثوابها اه ط (قول واحترز بالرجال عن النساء
والصبيان) ذكر السندی عند قوله ولو متغلبا وامرأة فيجوز أمرها باقامتها ما نصه هي أهل للامامة في
الجمعة حتى لو أمت نساء صح وان كره بخلاف الصبي فانه غير مكلف فلا يصح أمره باقامتها (قول
فلا دلالة على اشتراط الذكورية الخ) نعم وان جاز الامر ان الآن الاولى مراعاتها فيجعل كلامه على
ما هو الاولى يكون فيه دلالة على ما ذكره وأما كون الذكورية لا تستلزم البلوغ فيقال يحمل كلامه
على ما هو الغالب من حضور البالغين يكون فيه دلالة أيضا على اشتراط البلوغ (قول بقوله فاسعوا الى
ذكر الله) لعل المناسب ذكر صدر الآية لانه محل الاستدلال (قول قلت وينبغي أن يكون محل النزاع
ما اذا كانت الخ) لا يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول فالحق ابقاء الكلام على عمومته وان انتفت هذه
العلة التي ذكرها الاحتمال علة أخرى اقتضت العموم على أن ما تقدم عن البدائع من التعليل يقتضي
عموم الحكم وقد قالوا لا يلزم من بطلان الدليل المعين بطلان المدلول (قول وفي مخ الغفار الخ) عبارة
المخ وان صلاحها في الجامع الا أنه أغلق باب المقصورة ولم يأذن للناس اختلافوا فيه وكذا لوجع في قصره
بجسمه ولم يفتق الباب الى آخر ما ذكره المحنسي تأمل (قول فيه أن ما مر عن الولوالجية في حد الفناء الخ)
مقابلة ما في الولوالجية لما في المتن ظاهرا باعتبار أن الجمعة تنجب على من كان في المصر وتوابعه ولما
جوزناها في الفناء علمنا انه في حكمه فتوجبها على من كان فيه أيضا وبذلك هذا ويوضح ما يأتي به بقوله أقول
وينبغي تقييد ما في الخاتمة الخ تأمل (قول ولا يخفى ما فيه) وكذا قال في النهر ولعل الشارح لم يرتض
تضعيفهما لما في السراج لظهور وجهه لما أنهم احراز يدوم بوجود الاضرار بالمولى بترك خدمته المذكور
علة لا اشتراط الحرية لوجوب الجمعة وكل منهما ما لا ينافي (قول وأقول بل يظهر لي وجوبها على
بعض العيان الخ) الظاهر عدم وجوبها على الأعمى المذكور وان لم توجد العلة المذكورة فان العلة
انما تراعى في أغلب الافراد لا في كل فرد كما في فطر المسافر وصلاة السفينة قاعدا تأمل (قول الشارح
لأن لا يعود على موضوعه) أي موضوع الصلاة (قول ينبغي تقييده بما اذا كان صلى في مجلسه الخ)
مقتضى جعلهم المسجد مكانا واحدا أنه لا اعتبار لبعده من بقعة الى أخرى فيه لانه في مكان واحد
حكما (قول صرح به كالكنز وغيره الخ) عبارة الجرح صرح بالمسجون مع دخوله في المعذور للاختلاف
في أهل السجن فان في السراج أن المسجونين ان كانوا طلبة قدروا على ارضاء المصوم وان كانوا مظلومين
أمكنهم الاستغاثة وكان عليهم حضور الجمعة اه وهي أحسن من كلامه (قول لانه جمعة من وجه)
أما كونه جمعة من وجه فباعتبار ما وجد من شرائطها فيما أدرك من الحرمة والجماعة والامام
وأما كونه ظهر من وجه فباعتبار ما عديم من الشرائط فيما يقضى كالجماعة والامام لكن مقتضى
هذا أنه اذا أدرك ركعة يتبها تظهر عند محمد مع أنه لا يقول بذلك ووجود الشرائط في حق الامام يجعل
وجوده في حق المسبوق كما يجعل في حق القراءة وهي ركن فهنا أولى وعلى أن مسألة العيد اتفاقية ينظر
الفرق على قول محمد بن الجمعة والعيد ولعله كراهة النافلة بعده لا بعدها (قول أي الخطبة) كذا
فسره في النسخ (قول وفي ذكره في ضمن التفریع على ما في المتن نظر الخ) قد يقال أنه يحرم في الصلاة
في الجملة بأن سبع في محل القراءة (قول وفيه نظر بل الذي دل عليه الخ) وقال الرحمن فتبين أنه ليس في

كلام الهداية اشارة الى ما ذكره ولادل عليه كلام شارحيه بل دل على خلافه فليراجع الجلابي والترنائي
اه وقد منافي باب الأذان الكلام على اثبات سنية اجتماعهم في الأذان بين يدي الخطيب مفصلا بأدلة
شافية اه سندی ويؤيده أيضا ما يأتي شرعا عن الحاوي القدسي بقوله اذا فرغ المؤذنون الخ (قول
أو امر معروف فلا) أي في حق الامام (قول لكن بشكل ما مر من وجوب السعي الخ) بتقييد ما مر
بما هنا يدفع الاشكال وذلك لأن حضور الاكل المذكور حيث كان عذرا في سقوط واجب الجماعة
لشغل بال المصلي يكون عذرا في سقوط واجب السعي اذا لفرق بين واجب وواجب بخلاف ما اذا خاف
فوت الجمعة أو الوقت لقوات الفرض لا الواجب (قول الظاهر أن براديه الأغلب الخ) الظاهر أن يقال
براد الاغلب في قصده من العبادة أو غيرها (قول ولعل هذا مراد المشايخ) بل مراد المشايخ من حين
بلوغ الظل مثلا أو مثلي الى القروب (قول الشارح وافراد ليلته بالقيام) لحديث أبي هريرة رضي الله
عنه أنه عليه السلام قال لا تنحصر ليلة الجمعة بقيام من بين اليلالي رواه مسلم واذا انتهى عن اختصاص
هذه الليلة بغيرها بالاولى اه سندی

(باب العيدين)

(قول بأن الجمعة من شرائطها الجماعة الخ) يقال الجماعة شرط في الجملة فهما (قول قلت بل الاولى
التعليل بخوف التشويش الخ) وذلك لأن ما قبله كافي السندی معارض بأن الناس لما لم يجتمعوا الا
للعيد ينبغي أن تقدم الجنائز حيث لم يتفرقوا الا بعد أداء صلاة العيد بخلاف ما لو قدمت صلاة العيد
ربما تفرق الناس قبل أن يدرجوا كوافضلة الصلاة على الجنائز وسماع الخطبة غير واجب (قول
فلنا لا يتبع) أي نقلا لأن السير بتقدير العزيز العليم (قول بل قد يتصور ذلك في الحكم بأن يشهدوا
الخ) عبارة البرازي بأن شهدوا على نقصان رجب وشعبان ورمضان وكانوا كواهل في الواقع فيومان
من رمضان وشعبان في الحقيقة فيقع آخر رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العيد في الثامن
والعشرين (قول فكيف اذا لم يتعارضا) أي كيف يقدم القول حيث شذبل يعمل بكل منهما وليس
المراد أنه يقدم القول حيث شذبل بالاولى اذا لا تقديم بل العمل بكل (قول فدل كلامهما على أنه لا خلاف الخ)
ثم على ما ذكره يكون الاخراج متفقاً على كراهته التزيهية والبناء على خلافه فعلى هذا كيف يصنع
الخطيب على القول بكراهة البناء أيضا لصحة ما عليه بكل من الاخراج والبناء والسنة في الخطبة أن
تكون على المنبر والظاهر أن كلا يختلف فيه والقائل بكراهة البناء يلزمه أن يقول بعدم كراهة الاخراج
بخلاف من قال بعدم كراهة البناء فانه يحتمل أن يقول بعدم كراهة الاخراج أيضا ويحتمل أن يقول بها
وان المفهوم من عبارتي الخلاصة والخاتمة من أنه لا خلاف في كراهة الاخراج غير معتبر وسيأتي في
الاستسقاء أنه يخطب على قولهما ما قاما على الارض فيصحب أن القائل بكراهته يقول يخطب على
الارض كالاستسقاء ثم لم يظهر موافقة ما عراه الشارح الى الخلاصة لما نقله عنها اذا غاية ما فيها حكاية
الخلاص في البناء فهو لم يجزم باحد القولين لكن حكاية القول بعدم كراهة تأنيهاً نقله عن خواهر
زاده أخيراً أن البناء حسن بقيد أنه لا بأس به بمعنى استحسنه فيوافق لما عراه الشارح لها وعليه فلا
بأس في كلامه لما هو مشروع مستحسن لا لا باحة ولا ما هو خلاف الاولى (قول ولأن فيه تكثير
الشهود) أو ليتصدق على فقرائهم ما (قول ليس التقييده للاحتراز الخ) التقييده وان كان ليس

للاحتراز بل لبيان المخالفة بين العبد وبين لكن الإيهام بأنه يكبر في البيت أو المصلى موجود في كلامه
فالاول حذف قوله في طريقه فاعمال الإيهام من أول الأمر (قوله والخلاف في الأفضلية) وعلى ما في
البرهان الخلاف في السنية (قوله أقول لم يتعقبه صريح الخ) ما ذكره قبله يفيد التعقب حيث ذكر
أن الخلاف في الجهر وعدمه ووجهه وصاحب الجهر أنه في أصله لا في صفته ووجهه (قول الشارح ووجهها
ظاهر قوله تعالى الخ) في السني ولما كان المقصود إظهار النعم في ذلك اليوم كإدله عليه قوله تعالى على
ما هذا كم كان الجهر بالتكبير أدخل في إظهار النعم وانما قال ظاهر لان الآية دللت على طلب التكبير مطلقا
وأياها يحتمل أن يكون المراد تكبير الصلاة اه (قول الشارح ووجه الاول أن رفع الصوت بالذ كر بدعة
الخ) لكن نقل المقدسي عن جمال الدين يوسف العجمي أنه أجاب عن اعتراض بعضهم عن الجهر بالذ كر
بقوله تعالى وإذا ذكر ربك في نفسك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذ كر الخفي بأن الله تعالى خاطب عامة
عباده بقوله أفلا يتظرون إلى الأبل كيف خلقت وخاطب الخاصة بقوله أفلا يتدبرون القرآن وخاطب
سيد أهل الحضرة محمد صلى الله عليه وسلم بعد أن عرفه بنفسه وبربه بقوله وإذا ذكر ربك في نفسك فمن
لا يعرف نفسه ولا ربه كيف يذكر ربه في نفسه بل هم المخاطبون بقوله تعالى إذا ذكروا الله ذكرا كثيرا
وأما الذ كر الخفي فهو ما خفي عن الحفظة لا ما يخفف به الصوت وهو أيضا خاص به ومن له به أسوة وبسط
الكلام في غير هذا المقام فان قلت في الجهر بالذ كر خوف الرياء وأيضا لا عبرة به مع عدم الحضور مع المذكور
قلت قد أمر وإبشارة الأعمال وان خاف الرياء كما قررناه وبعدم ترك الذ كر لعدم حضوره مع الله فيه لأن
غفلتك عند عدم وجود ذ كر أشد من غفلتك مع وجود ذ كر فنعسى أن يرفع من ذ كر مع وجود غفلة
الذ كر مع وجود بقطة ومن ذ كر مع وجود بقطة إلى ذ كر مع وجود حضور ومن ذ كر مع وجود حضور إلى
ذ كر مع غيبة عما سوى المذكور وما ذلك على الله بعزيز (قوله وهكذا استدلل به الشراح) أي بما ذكر
فحديث ابن عباس لا يدل على أن ترك ذلك كان عادة ويعمل ذلك لا تثبت الكراهة وحديث ابن ماجه
لا يفيد بني صلاته بعد هاق المسجد بل أفاد أنه كان لا يصلي قبل العيد شيئا وأنه كان إذا رجع إلى منزله
يصلي ركعتين فعلى هذا لم يتم الاستدلال المذكور ثم حديث ابن عباس مع حديث ابن ماجه يفيدان
الكراهة فيما إذا صلى قبلها لاستفادة أن ترك الصلاة قبلها كان عادة عليه السلام (قوله من أنه)
عبارة نوح مع أنه الخ (قوله قلت هذا مسلم فيما إذا تكرار الخ) قد يقال مراد العلامة نوح الاستدلال
على المدعى في ذاته لا تصحج الاستدلال بما ذكر الشراح وقوله فعدم فعله يدل على الكراهة ليس المراد
به عدم فعله المأخوذ من حديث ابن عباس بل أنه لم ينقل أنه فعل ما ذكر ولو كان فعله لنقل البناء
(قوله وانقلبت نقلا اتفاقا) أي بين الإمام وأبي يوسف لا محمد فأنه يقول بفساد الأصل عند فساد
الوصف كما يظهر من النظائر (قوله أن المختار الغل الخ) أي في رواية ابن عباس في تكبير الركعة
الثانية (قوله موافقا لقول علي) حيث يرى تأخير التكبير عن القراءة في الركعتين اه بحر (قوله
وقد علمت ما فيه) أي من أنه مرجوح (قوله وذكروا الفرق الخ) أي على رواية النوادر (قوله
وما وقع في البحر من التعبير بتكبير في الركوع) أي بدلا عن تكبير الركوع الثاني (قوله بأن الكمال
صرح في باب سجود السهو الخ) وكذلك صاحب البحر صرح بذلك في باب السهو فتعين جعل كلامه
هنا على أن المراد بتكبير في الركوع التكبير ثان في ركوع الركعة الثانية من صلاتي العبد وهذا وإن
كان فيه بعد لكنه يرتكب توفيقا بين كلاميه اه من حاشية البحر (قول الشارح ولم أره) قال الشيخ

الرحمن ولم أره كخطبة ختم القرآن ولا حكمها ولا كيفيتها قال الكفوي في الكتيبة العاشرة في
ترجمة الصدر الشهيدان عمر بن عبد العزيز استحسن قراءة قل هو الله أحد ثلاثا عند ختم القرآن ولم
يستحسنه بعض المشايخ وقال الفقيه أبو الليث هذائي استحسنه بعض أهل العراق وأئمة الأمصار فلا
بأس به لأن ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن إلا أن يكون ختم القرآن في الصلاة المكتوبة فلا
يزيد على مرة ويكره الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بجماعة لأن هذا لم ينقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضي الله عنهم ولذا قال أبو القاسم الصغار لولا أن أهل البلدة
يقولون غنعتنا من الدعاء لمنعهم ولكن هذا لا يفتي به لأنه لا ينبغي أن يقال للامة ما لا يفهمون ومثله في
التعئيس وفي الحاشية وتكلموا في الدعاء عند ختم القرآن في رمضان وعند ختمه بجماعة واستحسنه
المتأخرون فلا ينعون من ذلك اه وليس في هذا كله تعرض للخطبة ولا كيفيتها ولا حكمها فليراجع
اه انتهى سندی (قول المصنف ويكره قبل نزوله من المنبر أربع عشرة) ظاهر كلامه أنها غير
الستة عشر المذكورة قبلها (قوله فانه يجب قضاؤه بالافساد ط) قال السندی بعد ما ذكره ط
قلت والنقل لا يجب قضاؤه ما أفسد منه الا اذا كان شرع فيه قصد اشروعا صححوا فلو أطلق المفسر لوجد
الحجيب مسانغا في الجواب من جهات اه (قوله وفيه عن الحجة امام صلى الخ) الذي في الحاشية امام صلى
بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج
من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحي فعلم بعد
الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلي وكذا اذا علم في اليوم الثاني صلى بالناس
ما لم تزل الشمس فان زالت الشمس يخرج من الغد ويصلي ما لم تزل فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث
لا يصلي بعد وان علم يوم التحريق الزوال نادى في الناس بالصلاة وجاهز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد
العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس اه (قول المصنف يجوز تأخيرها إلى ثالث أيام التحريق) قال ط ثم ان
صلاتها لا تكون الا قبل الزوال في أي يوم كان اه ويعلم هذا أيضا من عبارة الحاشية المنقولة (قول
المصنف ليس بشئ) لما كان الوقوف شيئا لانه موجود لم يردني حقيقة الشيئية بل المراد أنه مطلوب
الاجتناب فيكون مكروها على ما في الفتح أو المراد أنه ليس بشئ معتبر يتعلق به الثواب فيصدق بالإباحة
كافي النهاية أو المراد في السنية والوجوب لائق الاستحباب لانه دعاء وتسيب فيكون مستحباً ثم ان تعليل
الفتح للكراهة بما ذكره يفيد الكراهة ولو كان الاجتماع بدون كشف رأس كالاتباع على اجزاء
الشيء فانه مكروه كما تقدم لانه لم ينقل (قوله لعلة المراد من قول النهاية الخ) عبارة النهاية لا تفيد
الاستحباب بل في الكراهة وهي تحتمل الإباحة والاستحباب وفعل ابن عباس لا يصلح دليلا للاستحباب
لانه مذهب صحابي لا تقوم به الحجة أو انه ليس فيه تشبه ولا كراهة بما ذكر (قوله يستلزم التشبه)
المراد بالتشبه أصل الفعل أي صورة المشابهة بلا قصد وقد قدم الشارح في مكروهات الصلاة ان التشبه
بأهل الكتاب لا يكره في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه (قول الشارح بلا وقوف) أي
بلا تشبه بأحوال الواقفين والافقي موقف عرفة لا يراد بالوقوف الوقوف على الأقدام بل يحصل بأي
كيفية من الكيفيات اه سندی (قوله على القول بان كليهما أيام التشريق الخ) للاختلاف المذكور
والاختلاف في المراد بالذ كر فيها حتى قيل ان المشركين كانوا يذكرون فيها آباءهم يتفاخرون بهم
فأمر المسلمون بتغيير ذلك بالاستغفار بذكره تعالى لم تكن الآياتان نصافي تكبير التشريق فلذا كاتنا

دليل على الوجوب لا الافتراض اه من السندى (قوله خلاف السنة) لكن أخرجه ابن المنذر أن ابن عمر كان يكبر ثلاثاً وراء الصلوات ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير وذكر الثوري لا يلى عن مجمع الروايات أنه يزبدان شاء الله أكبر كبير الخ وتعقبه أبو السعود بأنه اختراع في الدين وهو لا يجوز واحتج بما في الكافي من أن الاختراع في الدين لا يجوز وفيه نظر اه سندى (قوله فقوله وقد بناء بذي عظيم) فان المتبادر من الآية المغيرة بين اسحق والمقدى بالذبح اه ط (قوله لعدم فائدة حيثئذ) وفيه أنه ما المانع أن يكون اسحق هو الذي يعبد خروجه يعقوب من صلبه والابتلاء حاصل اه ط وهذا ما أشار المحنى لرداه (قوله والظاهر أن صلاة القرويين في مصر كذلك) خلافا لما استظهره الرضى من الوجوب وقال هو مقتضى استدلالهم بأنه لا تكبير الا في مصر وما في المجتبى أنها تلزم الرجال المقيمين في الامصار في الجماعات المستحبة اعتباراً بالجمعة والعبيدين اه وهذه الجماعة مستحبة فقطضة الوجوب اه نقله السندى (قوله فاذا صلى المريض) عبارة الفهستاني فاذا صلى المريض (قوله لان صوتها عورة) ليس بعورة على الصحيح والافتسدت صلاتها بالجهر ولا قائل به اه سندى (قوله لا يسميها اذا كان الامام الخ) فحينئذ يجب التكبير بالتبعية ولا يسقط بها (قوله أو على أن قوله ما في كل مسألة مروى عنه الخ) عبارة البصر وهو مبني على أن الخ بالواو ولا يندفع ما في الفتح الا على ما رأيت في نسخة البصر من الواو (قوله الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت الخ) قال السندى عند قوله لان المسلمين يوارثوه ظاهراً أن ذلك من صنع العمالة ومن بعدهم الى أعصارنا فنقول السيد أحمد ولم يكن في عهد العمالة والا كانت سنة لانهم لا يبتدعون من أنفسهم خلافاً لظاهر عبارة الشرح وقال عقب قوله فوجب اتباعهم ظاهراً أنه يريد الوجوب المصطلح عليه لا بمعنى الثبوت الحاصل بالاباحة المستفاد من قوله أولاً لا بأس اه (قوله جلالة قدر أبي يوسف عند الامام) حيث قدمه عليه حين تفرس فيه الخبر وعظمه بذلك حتى يعظمه الناس

(باب الكسوف)

(قوله فيه رد على ما في السراج من جعلها شرطاً) أجاب عنه في التبرج حمل قوله لا بد من شرائط الجمعة على أنها شرائط في تحصيل السنة أى في تحصيل كمالها وهو وجبه اه سندى

(باب الاستسقاء)

(قوله وشرح الفاظه في الامداد) عبارته باختصار غني أي مطراً مغنياً أي منقذاً من الشدة هنأ أي لا ينقصه شيء أو ينفي الحيوان من غير ضرر مر بأى محمود العاقبة والهنأ النافع ظاهراً والمرى النافع باطناً مر بما ضم أوله وبالتحسية أى آتياً بالربيع وهو الزيادة من المراجعة وهي الخصب ويجوز فتح الميم هنأ أى ذار ربيع أى غناء أو بالموحدة من أربع البعير أى كل الربيع أو الفوقية من رعت الماشية أكلت ما شاءت غداً أى كثير الماء والخير وأقطره كابر مجللاً أى سائر الاقلام مومسة أو للارض سخا أى شديد الوقع بالارض من ساح جرى طبقاً أى يطبق الارض حتى يبعثها اه (قوله لكن منعه في الفتح باحتمال الخ) لا يظهر المنع الا اذا كان من اداء المعراج من الخروج وحدهم خروجهم في أيام

مخصوصة بهم لافى ناحية والمسجون فى ناحية (قوله أى يقدمونهم الخ) قال السندى معنى الاستسقاء بهم أخرجه مع المستحقين ويقدمونهم بين يدي القوم كالشافعين وهذا هو الاقرب ويحتمل أن يقولوا ربنا توسلنا اليك بشيوخنا وأطفالنا وبهاثنا فاسقنا اه (قوله اللهم على الآكام) الآكام جمع أكم بضمين جمع إكام ككتاب جمع أكم بفتحين جمع أكمة وهي دون الجبل وفوق الزاوية والطراب جمع طرب وهي الروابي والجبال الصغار

(باب صلاة الخوف)

(قوله والذي يظهر لي أن الخوف سبب لهذه الصلاة) الظاهر أنه لا يخالف ما في الشريانية فان مراده بأصل الصلاة هو صلاة الخوف المعلومة ولا شك أن سبب المشروعية الخوف ثم يشترط لكيفتها المخصوصة بعد المشروعية حضور العدو والمستلزم للخوف غالباً (قوله مراده من هذا النقل أن بين الخ) فان عبارة العيني تفيد أن من اشترط قرب خروج الوقت هو المشروط لالتحام الحرب وان هذا قول البعض فتفيد ضعف ما في مجمع الأنهر (قوله فهتاني) عبارته ويفسد حال كواب فيها اذا ابتداء على الارض اه (قوله وفي كونه من العمل القليل نظير) قال السندى من رأى مثله في حال صلاة الخوف يجوز أنه في الصلاة فلم يكن عملاً كثيراً بخلاف ما لو كان في غير صلاة الخوف حتى لورى انساباً بحجرف يده تفسد صلاته كما مر اه (قوله ولذا أردفه بما يفسره) في القاموس رجل سائف ذو سيف وسيف صاحبه اه وهو لا يستلزم الضرب ولا يطلق الماشي الاعلى السائر والافيق له واقف اه فهذا سقط اعتراض ط ويكون قوله وهو يضرب تقييداً (قوله فتصلى كل طائفة في مكانها تأمل) يتأمل في وجه صحة صلاة من بازاء العدو واذا كان بينه وبين الامام ما يمنع صحة الاقتداء والظاهر أنه عني اليه تعميم الصلاة ولا تفيد صلاته لانه لا صلاح

(باب صلاة الجنازة)

(قوله كما يفيد قول القاموس الخ) فيه تأمل بل عبارة القاموس تفيد أن كلاماً من الميت والشري فيه الفتح والكسر (قوله لينظر وجهه) قال ط زجراله ومثله يقال فيمن أراد قتله لحد أو قصاص (قوله وهذا التوجيه ليس بقوى الخ) الظاهر ما في الخواص وليس قصده توجيه المسئلة بذليلها بل بيان ان عدم الوضوء انما هو لفقد شرطه وهو كون الميت بحيث يصلى ولم يكن قصده بيان وجه اشتراط هذا الشرط الذي سلت شرطيته تأمل (قوله ان أم عطية تغسل بالسند من ثين الخ) عبارة الفتح وأخرج أبو داود عن محمد بن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية يغسل بالسند من ثين والثالب بالماء والكافور اه (قوله ولا يظهر من جهة المعنى والاعراب الخ) في أبي السعد لا بالمهمة لانه يؤمهم أنه يغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التحت من الجنب لا الجنب المتصل بالتحت كذا في المعراج ويجوز العيني الوجهين وفي الثاني نظر من جهة الصناعة لأن تحت طرف لازم الاعانة فلا يجوز دخول آل عليه حموى اه بل هو ظاهر من جهة المعنى وذلك أن الذي وليه التخت هو الجانب الأيسر وهذا على أن التخت بالرفع فاعل باعتبار مراعاة الابتداء من جهة العلو والذي ولي التخت بالنصب هو الجانب الأيسر

باعتبار مراعاة الابتداء من السفلى وقال المقدسي اذا وصل الماء الى ما يلي تحت بالمهمة وهو السبر
يستلزم وصوله الى الجنب المتصل به فهماني المال سواء اه (قوله) ويدل على الخصوصية ايضا الحديث
الذي ذكره الشارح الخ) فيه أن هذا الحديث عام له ولغيره فلم يكن فيه ما يدل على هذه الخصوصية
(قوله) وبه يظهر التفريع بما زاده الشارح) ظاهره أنه على تفسير الشارح لا يظهر التفريع مع أنه
ظاهر على أن المراد بالزوجة ما يشمل السابقة على زمن الموت تأمل (قوله) وفيه أن أخذ الأجرة على
الطاعة لا يجوز الخ) الذي يظهر أن كلام المصنف مبني على ما قاله المتأخرون من جواز أخذ الأجرة على
القرب عند الضرورة الا ان هذا عند عدم التعيين فانها اذا تعينت صارت فرضا عينيا عليه كاداء الصلوات
وعلى هذا يكون قولهم بالجواز مقيد بعدم التعيين تأمل وكلامهم عام في مواضع الضرورة شامل لما هنا
(قوله) والامامة) ونحوها مما فيه ضرورة (قوله) كما صرح به القهستاني) عبارته فلو كانت على أمر
مباح كتعليم الكتابة والتجويد والطب والتعبير جازت بالاتفاق ولو كانت على أمر واجب كما اذا كان المعلم
أو الامام أو المفتي واحدا فانها لا تنص بالاجماع كافي الكرماني اه (قوله) ولا يجوز الاستنجاء على غسل
الميت) لعل القائل به نظر الى وجود التبرع عادة بالفصل بخلاف الحبل والدفن (قوله) أي في الصلاة)
القصد بهذا التفسير رد ما قال ط بقوله فان كان الاكثر مسلمين يغسلون الخ فان اعتبار الاكثرية
انما راعى شرط الصلاة بدون خلاف لا للفصل فانه يجب مع الاستواء فعلى هذا يكون محل الرد قوله غلوا
لاقوله واختلف في الصلاة عليهم اذ لا دخل له فيه الا أن يقال حكاية الخلاف في الصلاة والدفن تنعير
بالاتفاق على الفصل كما ظهر لكن قد يقال ان قصده باعتبار الاكثرية الاحتراز عن مراعاة الأقل فقط
لا المساوي بدليل ذكر حكمه مستقلا فيصير تفسير ط تأمل لكن ما نقله عن الحلية يفيد أن اعتبار
الاكثرية انما هو في الصلاة لا في الغسل فانهم يغسلون ولو الكفار أكثر (قوله) قال في الفتح الصغير
والصغيرة الخ) تقدم للشارح في شروط الصلاة عن السراج مانعه لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشته
فقبل ودرهم تغلظ الى عشرين ثم كس بالغ اه تأمل (قوله) وقد روي الاصل) أي الصغير كافي المنع
(قوله) قال في الفتح ولو لم يوجد ماء الخ) في السراج واذا غسل الميت وكفن وقد بقي منه عضو لم يصبه
الماء فانه يغسل ذلك الموضع الذي بقي وينقض الكفن ثم يكفن ويصلى عليه وان بقي اصبع أو نحوها
لا ينقض الكفن عندهما وقال محمد ينقض ويغسل ذلك الموضع وان علم ذلك قبل التكفين غسل
بالاجماع هذا اذا علم قبل الصلاة عليه فان صلى عليه قبل الغسل أو بقي منه عضو كامل فانه يغسل
وتعاد الصلاة عليه وكذا اذا ذكر واذكر بعد ما وضع في القبر وسوى عليه اللبن قبل أن يهال عليه التراب
وانما أهبل عليه التراب وبلغ التراب المحل لم ينش وسقط الغسل بوعادت الصلاة الى الجواز كذا في
الحندي اه سندی وذكر أيضا عند قول المصنف وشروطها سلام الميت مانعه قال في شرح الجمع
واذا علم بعد التكفين أن أقل من عضو الميت لم يغسل أمر محمد بنزع الكفن وغسل ذلك الموضع خلافا لهما
له أن الغسل لم يتم كالأثر في العضو ولهما أن قليلا من العضو قد يتسارع اليه الجفاف فيصير أنه أصيب به
الماء ثم جف فلا ينزع بالمثل بخلاف العضو الكامل لا تنفاه الاحتمال فيه اه (قوله منقطع)
يظهر لو كانت عبارته غير مصرحة بكرة الزيادة على الثلاث والمتأخر من الاستثناء أنه صرح أولا بكرة
الزيادة على الثلاث ولعل وجه عدم الكراهة فيما لو أوصى أنه لم تنقض الكراهة لقول مالك باستحباب
الخمس للرجال والنسع للنساء ثم رأيت في البناية نقله عن الذخيرة لو أوصى أن يكفن الرجل زيادة على

الثلاثة الى خمسة أبواب مثل كفن النساء فلا يكره ولا بأس به اه (قوله) نعم يصح على ما قاله السيد الخ)
أي ما قاله في البحر بقوله ومقتضاه الخ لا الجواب عن الاشكال فان ما في الخلاصة ما زال مخالفا لما
استنبطه في البحر نعم ما قاله وافق المنقول المجمع وقوله لكن قال الخ استدر على ما نقله أولا وجهه أن
مانعه عن الخصاص مقتضاه أنه يترك ثوب واحد في الحالتين ومقتضى ما ذكره أولا أنه يترك له ثوبان
لكن جعل الرمي ما ذكره الخصاص دليلا على تكفينه بكفن الكفاية وعبارته قال الفقيه أبو جعفر ليس
لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية وبه قضى بالباقي الدين بناء على مسئلة ذكرها في أدب القاضي اذا
كان للمدين ثياب حسنة الخ كما نقله في حاشية البحر وحينئذ القصد بالاستدر التقوية ما نقله أولا
لا المخالفه اذ ليس فيه ما ينافيه والقصد بالثوب ما يكفيه لا الفرد (قوله) أن المراهقة) حقه غير المراهقة
(قوله) ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة أنه لو كان له الخ) ما قاله وجهه لكن المنقول ما ذكره المصنف
والشارح وذكر في فتاوى قاضيان ماتت المرأة وتركت أبوا وبنا فكفنها عليهما على قدر موار بينهما
اه (قوله) ومقتضاه أنه لو معسر الخ) أي على هذه الرواية الاخيرة لا على ما قبلها لا طلاقه عن التقيد
ببصاره وليس المراد الاتفاق على الثلاث الروايات بسبب حمل المطلق منها على المقيّد بقيد اليسر ولو كان
هذا امراده ما صح ما اختاره في البحر من الوجوب على الزوج ولو معسرا تأمل (قوله) المصنف فرض
كفاية) في السندی ثم انه قيل كون صلاة الجنازة فرض كفاية مقيد بما اذا لم يكن الناس حاضرين
في مجلس الجنازة لانه ذكر في فتاوى قاضيان وظهير الدين والمستصفي قال السيد الامام ناصر الدين
واذا لم يكن الناس حاضرين في مجلس الجنازة ولم يعاينوها فالصلاة عليها فرض كفاية وأما عند
حضورهم ومشاهدتهم فالصلاة واجبة على كل واحد من الناس بأداء نفسه لانها حيثن فرض عين
ولا خلاف فيه أصلا كذا رأيت بخط بعض الفضلاء ونقله المسألة على قارى عن فتوى أبي المعالي
وهكذا وجدته بهامش المنع وقد طالعت في مختار الفتاوى ومثان الروايات وغيرهما من المعتبرات
المتعددة فلم أجد أحدا ذكر أنها تصير فرض عين على الحاضرين فلتراجع المسئلة وقوله صلى الله
عليه وسلم صلوا على صاحبكم مع حضوره دليل على عدم اقتراضها على كل حاضر اه لكن الاولى مراجعة
الكتب التي نسب لها القول بالاقتراض عند الحضور وقد راجعت فتاوى قاضيان فلم أجد هذه المسئلة
فيها (قوله) الشارح وسر العورة شرط الخ) ظاهره أن الميت لو لم يوجد له سائر الكليّة حتى الخيش
وما شاكله لا تنص الصلاة عليه راجع اه سندی (قوله) المناسب ذكر قوله هو أو أكثره
بعد قوله حضوره الخ) فيه أن الشرط حضوره هو أو أكثره وكونه هو أو أكثره أمام المصلي وتخصيص
ذكره عقب أحدهما لا يناسب بل هو جار فيهما ثم اشتراط كونه هو أو أكثره أمام المصلي ليس فيه
تعرض لاشتراط المحاذاة لا اثباتا ولا نفيًا بل هي شرط آخر وكونه احترازا عن كونه خلفه لا ينتج ما قاله
أنه المناسب والايهام المذکور متحقق لو ذكر عقب قوله حضوره (قوله) فلم أن المراد بهما واحد)
لا يلزم من تفسير الشاء بما ذكر أن يكون المراد بهما واحدا (قوله) ليس بخطا مطلقا) بل اذا لم يكن
البقاء ليصير متابعًا فيما يجب المتابعة فيه (قوله) الشارح وقد قالوا أحسن الصبي له لا لأبويه)
هذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم يتفع المرء بعلم ولده بعد موته ويكون لوالده أجر ذلك من غير
أن ينقص من أجر الولد شيء اه سندی (قوله) والأفعلة أجز من الميت لابنهما) سيأتي قيل قوله
وراعى الترتيب عن البدائع أن السنة قيام الامام بحذاء الميت ومقتضى الحلاقة أن المحاذاة ليست

بشرط (قوله أي بان كان متيناً للصلاة الخ) المتبادر من قول المجتبي في محل الخ أن يفسر بان يكون في مكان يصح فيه الاقتداء فيتأتى حينئذ أن يجعل باستعداده بمنزلة المشارك (قوله لما سبأني فيما لو كبر الأربع الخ) ما سبأني من الفرع المذكور هو حاضر وقت التحريم فهو داخل في عموم كلام المصنف فلا يصلح دليلاً على أن التحريم غير قيد تأمل (قوله بل زادني غاية البيان بعد ذلك الخ) عبارته بعد ذكر رواية الحسن فيما إذا كبر الإمام أربعاً وكان الرجل حاضراً وعن أبي يوسف أنه يدخل معه لأن المسبوق على أصله بتقديم تكبيرة فإذا كبر والإمام بعد لم يسلم شاركه ففقدى ما فاته اه تأمل (قوله فينبغي أن يكون كسلة المسبوق) أي أنه تفوته الصلاة إذا كبر الإمام الرابعة وهو حاضر كما إذا حضر بعدما كبرها الإمام فانها تفوته عندهما وحينئذ فلا فرق بين الحاضر والغائب الذي حضر بعد الرابعة وعليه فقول المحيط والرجل حاضر ليس بقيد احتراز عن الغائب إذا لفرق بينهما إلا في التكبيرة الأولى فإن من كان حاضراً وقتها لا يكون مسبوقاً إذا كبر الثانية مع الإمام أما إذا لم يكبرها معه فإنه يكون مسبوقاً بالأولى وحاضراً في الثانية فيتابعه فيها ويقضى الأولى كإدله عليه كلام الواقعات هنا حاصل كلامه وفيه نظر لأن الظاهر أن من حضر تكبير الإمام له أن يكبر بلا انتظار إلى تكبير الإمام بعد سواء كان ذلك في التكبيرة الأولى أو غيرها فلو كبر الإمام الأولى ثم حضر رجل وكبر الإمام الثانية والرجل حاضر كان مندر كالمندرج في التكبيرة الثانية فله أن يكبرها قبل أن يكبر الإمام الثالثة ويكون مسبوقاً بواحدة يقضيها بعد سلام الإمام فكذلك إذا كبر الإمام تنتين أو ثلاثاً وهو حاضر يكون مندر كالأخرى فله أن يكبرها مسبوقاً بما قبلها فيقضيهما وكذا إذا كبر الإمام الأربع وهو حاضر يكون مندر كالأربع فيكبرها ويقضى الثلاث لأنه فات محلها فيكون مسبوقاً بها ولا يلزم من ذلك كونه مسبوقاً بالرابعة أيضاً لأن محلها باق ما لم يسلم الإمام وكلام الواقعات مشير إلى ما ذكرنا وحينئذ فالفرق ظاهر بين الحاضر والمسبوق لأن المسبوق بالأربع بان حضر بعد الرابعة لا يمكنه التكبير عنده حالاً لا يمكنه ذلك إلا إذا كبر الإمام ولم يبق للإمام تكبير ليلتابعه فيه فتفوته الصلاة فتأمل اه من حاشيته على البحر (قوله وأجاب ط بحمل أمير البلد الخ) عبارة السندی وفيه أنه بهذا التفسير يتكرر مع نائب السلطان إلا أن يحمل على أن أمير البلد هو المولى من نائب السلطان اه (قوله هذا تقدم في الجمعة تقديم الشرطي على القاضي وما هنا مخالف له الخ) قد يقال في الفرق بين الجمعة وما هنا بان الجمعة والعبدان كانا من الشعائر الإسلامية والأمور العامة ناسب تفويض أمرهما للشرطي الذي فوض له أمور العامة فكان مقدماً على القاضي فيها بخلاف صلاة الجنائز فأنهم المأمورون بجمع الجماعة فيها من الشعائر ولم تكن من المشاهد العامة ناسب تفويض أمرها للقاضي وتقديمه عليه والعادة جارية بتفويض الأمور العامة له لا للقاضي والتفويض له إنما هو بعد القاضي خصوصاً مع تعدد الجنائز في غالب الأوقات مع قيام الشرطي بالأمور العامة فلذا كان مؤخر أعني القاضي تأمل (قوله فالمناسب قول الفتح ثم خليفة الوالي الخ) عبارته الخليفة أولى أن حضر ثم أمام المصروف وهو سلطان ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي اه ثم قال يعني بالوالي للتولي وهو الذي يقال له في هذا الزمن النائب اه على أن ما في الفتح ليس مفيداً لما قاله (قوله قلت هذا مسلم أن كان عدم رضاه الخ) الظاهر أن بحث الحلبي متجه سواء كان عدم رضاه به لوجه صحيح أو لعدم وجوده عليه تقديمه وهو رضاه بالصلاة خلفه في حياته (قوله من تقديم الراتب

على امام الخ) الظاهر أنه هو الإمام الراتب هنا فإن الراتب هو المرتب في الامامة ولم يتقدم أن الراتب مقدم على امام الخ بل الذي تقدم أن الراتب مقدم على الاعلم تأمل ثم رأيت عبارة النهر وهي لا تفيد مخالفة امام الخ للراتب ونصها مقتضى ما سبق في الامامة تقديمه حتى على امام الخ وذلك أن تقديم امام الخ كالأعلم مندوب فقط وقد مر أن الراتب مقدم عليه هناك فكذلك هنا لا فرق يظهر (قوله فلو كان الأصغر شقيقاً) لا يناسب التفريع المذكور (قوله والتغسيل لما فيه من المن والنظر المحذوران لا يرعى فيه الخ) ظاهراً امتناع النظر عليه وأنه لا يكفي الملك الحكيم له مع أنه تقدم حله للزوج بعدم موت زوجته تأمل وقد مر أن لعل وجهه أن النظر أخف من المس فجاز لشبهة الاختلاف اه (قوله أن تعليل تقديم امام الخ بما مر الخ) قد يقال أنه باختياره بالصلاة خلفه في حياته ثبت له ولاية الصلاة عليه بعد وفاته فلا عكاً إبطال ما ثبت له بالوصية لغيره بالصلاة لسبق تعلق حق امام الخ (قوله أقول وفي كون الحق نائباً للسلطان ابتداء بحث الخ) ما قاله مسلم في منع ثبوت الحق له ابتداء ويظهر أنه لا مانع من صحة اذنه لغيره للعلة التي ذكرت في تقديم السلطان من الاهانة له لولم يقدم لانه لولم يقدم مأذونه ولم يصح الاذن منه يكون فيه ازدراء وعدم تعظيم له بسبب عدم تنفيذ أمره تأمل (قوله لكن يتعين المعنى الأول في عبارة المصنف للاستثناء المذكور) كذلك يتعين المعنى الأول بقطع النظر عنه لقوله فيها المتعين رجوع ضميره للصلاة تأمل (قوله فالحلاف عند حضوره كاتفيده عبارة المعراج الآتية) وان كانت عبارته هنا لا تفيد (قوله هذا ما ظهر لي فتأمل) فيما قاله تأمل وذلك أن على ما قرره الصلاة الأولى ناقصة والثانية مكملة حيث كانت ناقصة ومن صدرت منه محتاج لتكميل صلاته ورفع الانتم يكون له حق الاعادة أيضاً لذلك مع أن المنقول أنه ليس له ذلك وكيف يجوز للولي الذي لم يباشر المعصية الاعادة لتكميل ولم يجوزها لمن باشرها (قوله والذي رأيته في المجتبى هكذا ثم إذا دفن الخ) ما وجدته فيه ليس فيه تنصيص على أن هذه الصلاة كعدم الصلاة أصلاً الموهوم خلاف المراس (قوله الشارح وأهمل عليه التراب) غسل أولاً (قوله الشارح بغير عذر استحسناء) وجهه أنها وإن كانت دعاء والقياس فيها الجواز إلا أنها لما كانت صلاة من وجه اشتراطنا العذر (قوله أي المسجد الجامع ومسجد المحلة) في حاشية المكي وأما المسجد الحرام فستثنى لانه بني للكتابة وغيره من الصلوات كذا في شرح النقاية لمنا على (قوله ثم اعلم أن التعليل الأول فيه خفاء الخ) الظاهر أن قصد الواقفين عدم بناء المساجد للدعاء وذكر المكلفين بالكيفية الخاصة ولا يلزم من كون مطلق الدعاء جائزاً جوازها ولذا قيدوا الكراهة بما إذا لم يكن معتاداً وقد رضى به السبكي تأمل (قوله وفيه نظر كذا في الفتح) لعله أشار إلى أنه قد يقال إن سلب الأجر من الفعل الموضوع للأجر يقتضي عدم الصحة على ما عرف في تقرير الاستدلال على فرضية التية بحديث انما الاعمال الخ فينبغي كون الصلاة فيه مفسد الهافضلا عن الكراهة فكيف يصح قوله لجواز الاباحة إلا أن يقال الفساد منتف بالاجماع فلا بد من التأويل بنفي الأجر الكامل وهو لا يستلزم ثبوت استحقاق العقاب أو يقال إن ذلك في الموضوع مجرد الأجر وهي قد وضعت أيضاً لاسقاط حق الميت المسلم فسلب الأجر فيها لا يدل على أن يرد من الاباحة لجواز كونها مسقطاً للميت من غير ثبوت أجر أو يقال ذلك انما يلزم إذا كان معنى الحديث سلب أجر الصلاة وهو غير لازم لجواز أن يكون معناه فلا أجر له لكونه صلى في المسجد فالحديث لبيان أن صلاة الجنائز في المسجد ليس فيها أجر لاجل كونها فيه كافي المكتوبات فأجر أصل

الصلاة باق وانما جاء الحديث لا فائدة سلب الأجر بواسطة ما يتوهم من إيقاعها في المسجد فيكون الحديث مفيد الأباحة الصلاة في المسجد من غير أن يكون لها فضيلة زائدة على كونها خارج المسجد وهذا الاحتمال الثالث برفع الكراهة مطلقا هكذا أفاده الشيخ أبو الحسن السندی في حاشية الفتح اه سندی (قوله هل يقال ان من العذر ما جرت به العادة في بلادنا الخ) لا يظهر كون ما ذكره عذرا فانه باندراس مصلى الجنائز لم يتعين فعلها في المسجد بل أن يصليها في منزل أو نحو ذلك لا كراهة فيه ومن حضرها في المسجد لا يصليها فيه وان لم يكن أن لا يفعلها في عمره تقديم المانع بل اذا امتنع الاجانب عنها في المسجد يكون ذلك سببا مؤديا لعدم إقامتها فيه (قوله مفيد للحياة قبله فلا يحسن التفصيل بعده) نعم الترتيب مفيد للحياة الآتية لا يفيد إلا أصلها بقطع النظر عن كونها حياة مستقرة فيصح التفصيل بعده لأنه في الحياة المستقرة والموت يفيد مطلق الحياة وهذا لا ضرر فيه تأمل نعم عبارة الكثرأولى من حيث إقامتها حكم ما اذا لم يستهل بدون سبق ما يدل على الحياة فان عبارة المصنف لا تدل عليه بخلاف عبارة الكثر (قوله فالواجب دية الأذن) أي اذا كان خطأ والافقيه القصاص (قوله انما وجبت الدية لا القصاص الخ) جرى السندی على ما قاله الرضوي (قوله لكن قال في الشرب لا يسهل يمكن التوفيق الخ) أي بين عبارتي من قال بفعل الغير التام ومن قال بعدمه لا بين صدر عبارة المجمع في التام من أن فيه خلافا وما قيل انه ليس فيه خلاف تأمل (قول الشارح على خلاف ظاهر الرواية) يعني أن ظاهر الرواية يقتضي أنه اذا ولد ولم يستهل أدرج في خرقة بغير غسل ودفن بلا صلاة لان الفعل لأجل الصلاة ولا يصلى عليه اتفاقا فلا يغسل أيضا وهو قول محمد بن أبي بكر الخري لأنه كالجزة ما لم يستهل ولا يصلى على الجزة وانما كان المختار قول أبي يوسف لأنه لما كان نفسا من وجهه وجزءا من وجهه أعطى حظا من الشبهين ثم هذا الخلاف في تام الخلق أما فيما لم يتم خلقه فصاحب البحر جرح إلى الأول وغيره إلى الثاني اه من السندی (قول الشارح لا يصلى عليه) أي ولا يغسل لأنه كالكافر سندی (قوله وهذا يفيد تقييد المسئلة الخ) أي تقييد قولهم انه يكون مسلما بأحد أمرين الاحراز يدارنا أو بتمام السباي له بالقسمه ونحوها بما اذا لم يسلم أحد أو بوجه فانه يكون مسلما بعباله بدون توقف على شيء آخر (قوله أقول لكن الذي في الصحاح والاقاموس الخ) مافي ضياء العلوم يؤيد كلام البحر ولفظه كافي السندی السبي الأسرى أي المحمولون من بلدة إلى أخرى اه وأيضا قد ذكر صاحب البحر ما ل عبارة الضياء وليس في عبارة القاموس ما يدل على اشتراط النقل في السبي ولا عدمه تأمل (قوله لان تأثير التبعية للمالك الخ) في البحر واختلف فيما بعد تبعية الولادة فالذي في الهداية تبعية الدار وفي المحيط عند عدم أحد الابوين يكون تبعا لصاحب اليد وعند عدم صاحب اليد يكون تبعا للدار ولعله أولى فان من وقع في سهمه صبي من الغنمة في دار الحرب يصلى عليه ويجعل مسلما تبعا ليد وفيه نظر لان تبعية اليد عند عدم الكون في دار الاسلام متفق عليه فلا يصح مرجعها في المحيط من تقدم تبعية اليد على الدار ثم قال الوجه مافي الهداية لما نقله في كشف الاسرار أنه لو سرق ذمي صبي وأخرجته إلى دار الاسلام ومات الصبي فانه يصلى عليه ويصير مسلما تبعية الدار ولا يعتبر الأخذ حتى وجب تخليصه من يده اه ولم يحد فيه خلافا وهي واردة على مافي المحيط فان مقتضاه أن لا يصلى عليه بتقديم التبعية اليد على الدار إلا أن تكون على الخلاف اه ويظهر أن قوله لان تأثير التبعية للمالك الخ جرى على مافي المحيط من تقديم تبعية اليد على الدار تأمل قال المقدسي هذه اليد يعني في مسألة الكشف غير معتبرة لوجوب التخليص منها

منها فلا يتم الاستدلال اه (قوله وبين الحامل عين الميت الخ) ومن هنا ظهر أن عين الميت هو يسار النعش و يسار الميت عين النعش (قول الشارح وضح أنه عليه السلام الخ) فيه نظر لان ابن الهمام قال روى ابن سعد في الطبقات بسند ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم جل الخ قال النووي في الخلاصة ورواه الشافعي بسند ضعيف انتهى اه سندی (قوله أي بما رواه أبو داود الخ) عبارة ط أوضح حيث قال بما روى عن علي رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام في الجنائز ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس واللفظ لأحمد اه (قوله باتباع الجنائز) عبارة البخاري الجنائز وليس فيها زيادة قال علي الاتباع الخ (قوله وينبغي لمن تبع الجنائز الخ) في السندی ما نصه ونقل عن السيد الطاهر الأهدل أنه قال السنة وان كانت هنا السكوت لكن قد اعتاد الناس كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع أصواتهم بذلك وهم ان منعوا أبت نفوسهم عن السكوت والتفكير في دعوى كلام ديني وورعا وقعودا في غيبة وانكار المنكر اذا أفضى إلى ما هو أعظم منكرا كان تركه أحب ارتكابا لأخف المفستين كما هو القاعدة الشرعية انتهى ملخصا اه (قوله ومقتضى المقابلة أنه يلج الخ) ونصدق المقابلة أيضا على اتخاذنا بوث ووضع في وسط القبر بدون شق ولا حدة وقد تتعين هذه الصورة فيما اذا لم يمكن اللحد ولا الشق بالمعنى الذي قاله بأن كان لا يمكن حفر حفرة في وسط القبر (قول الشارح ويسن أن يفرش فيه التراب) الظاهر أن المراد من السنة الطريقة المعهودة بين الناس وكأله استحسان بعض العلماء ويبعد أن تكون سنة النبي عليه الصلاة والسلام لان أرض المدينة لا تحتاج لذلك الا ان ثبت ذلك اه رضى (قوله أي لانه لا يصح الا بالنار) يندفع عما يأتي من الفرق بين الأجر والماء مع محاسبة النار لكل (قوله ولكن المؤمنون شهداء الله الخ) يقال فيه ما قيل في الدعاء (قوله ولانه مما سمته النار فيكره أن يجعل الخ) أورد الامام جند الدين على هذا التعليل بأن الماء يحسن بالنار ومع ذلك يجوز استعماله فعلم أن أثر النار لا يضر وأجاب في غاية البيان بالفرق لان أثر النار في الآجر محسوس في المشاهدة وفي الماء ليس بمشاهد اه (قول الشارح عدد لبنات لحد النبي الخ) قال الرضوي لعله من اللبن الذي وجد في جدار الحجرة الشريفة حين أعيد بعض ما تهدم منها كافي خلاصة الوفاء طول البنية أخرج من ذراع في عرض ذراع اه سندی (قوله وقيل لا يكره البناء اذا كان الميت الخ) في روح البيان عند قوله تعالى انما يرسم مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين من سورة التوبة ما نصه قال الشيخ عبد الغني النابلسي في كشف النور عن أصحاب القبور ما خلاصته ان البدعة الحسنة الموافقة لمقصود الشرع تسمى سنة فبناء القباب على قبور العلماء والاولياء والصلحاء ووضع الستور والعمائم والسياب على قبورهم أمر جائز اذا كان المقصد بذلك التعظيم في أعين العامة حتى لا يحتقر واصحاب هذا القبر وكذا إيقاد القناديل والشمع عند قبور الاولياء والصلحاء من باب التعظيم والاحلال أيضا والاولياء المقصود فيها مقصد حسن ونذر الزيت والشمع للاولياء وقد عند قبورهم تعظيما لهم ومحبة فيهم جائز أيضا لا ينبغي النهي عنه اه ثم رأيت المحنى ذكر في الكراهية عند قوله ولا تكرر الرتبة نحو من النابلسي فراجعته وقد أقره عليه (قول الشارح ولو بالعكس الخ) وداغ الارنب أكله يسقط الجنين حيا وميتا محرم اه سندی (قوله ولنظر وجهه) وجهه كما رأيت لبعض الاطباء الخوف من أصابة الكبد الذي هو في الجهة اليمنى (قوله لانه برالحى والميت) مقتضى التعليل المذكور أفضلية الاتباع ولو لغير قريب الخ خصوصا

مطلب في بناء القباب على قبور العلماء والاولياء الخ

مع ما ورد في فضل الاتباع (**قوله** قال في المغرب تعزى الخ) وقال الطيبي أى من انتسب الى الجاهلية باحياء سنة أهلها واتباع سبيلهم في الشتم أو اللعن أو افتراء بالآباء وهوى عن الحكاية تنكيلا له وتناديا والمراد تقييده والوم عليه فاذكروا له ما تعرفون من مثالب أبيه ومساويه صريح بالانكابة كي يرتدع عن التعرض لاعراض الناس والاقتضار بالآباء (**قوله** من نصب ولا وصب) في القيام ونصب كفرح أعيان وأنصبه وهم ناصب منصب على النسب أو سمع نصبه اللهم أنعبه وفيه أيضا الوصب محركة المرض اه (**قوله** في اليوم الاول والثالث) عبارة البرازي والناني (قول السارخ ويقرأ يس الخ) ومن قرأ على قبر بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع الله تعالى العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر أربعين سنة كذا في الغرائب سندى وفيه أيضا أنه رأى بخط جده أنه وجد بخط شيخه أن من كانت له حاجة فليذهب الى قبر صالح يوم الجمعة بعد العصر فليجلس جائئا عند رأس القبر متوجها القبلة متوضئا ويقرأ سورة الفاتحة مرة وآية الكرسي مرة والزلزلة مرتين والتكاثر ثلاثا والاخلاص عشرة آيات لله الحمد آخر الجانية ثلاثا وبكبر تنكير العبدین ثلاثا وهي الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله الله أكبر الله أكبر والله الحمد ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم أولا ثلاثا وآخر سبع عابذة الصيغة صلى الله على محمد النبي الأمي وآله كما هو أهله ويجعل ثواب ذلك لصاحب القبر ويسأل حاجته من ربه تعالى وحده ولا يقول يا صاحب القبر يا فلان اقض حاجتي أو سلمها لي من الله تعالى أو كن لي شفيعا عند الله تعالى بل يقول يا من لا يشر لك في حكمه أحد اقض حاجتي هذه وحيدا كما خلقتني وحيدا ويكرر هذه الكلمات سبعافان الله يحضر له روح صاحب القبر في تلك الساعة فيشفعه له ويقضى حاجته فاته من المجربات اه (**قوله** بخلاف القبر لقوله تعالى الخ) حفره لابنائ الآيت لنفعه في الجملة ولولغيره ط (**قوله** فقد يوفق بأن معزاء الامام الخ) يبعد هذا التوفيق ما ذكره في القضية عن علاء الدين الترجاني يأثم لو وطئ القبور كما نقله السندى ان مقتضى الائتم كراهة التحريم وهو مقتضى كثير من الاحاديث الواردة في النهي كحديث ابن ماجه مر فوعا لأن أمشي على حجر أو سيف أو أخفف نعلي برجلي أحب الي من أن أمشي على قبر مسلم نقله السندى أيضا (**قوله** اذهوا أكمل من تسبيح اليباس) مقتضى ذلك أن في قطع اليباس كراهة إلا أنها أخف اذ فيه تسبيح ولذا قال أبو السعود وان كان يابس الأبا من يقلعه (قول السارخ اذا أوصى بذلك) وكذا اذا كان من عادة أهله ذلك ولم يوصهم بتركه لأنه راض بذلك اه سندى

(باب الشهيد)

(قوله واستشكله في القتح بأن المرتقى الخ) عبارة الفتح وأما ان ظهر من الفهم فقالوا ان عرف أنه من الرأس بأن يكون صافيا غسل وان عرف أنه من الجوف فيكون من جراحة فيه فلا يغسل وأنت علمت أن المرتقى من الجوف قد يكون علقا فهو سوداء بصورة الدم وقد يكون رقيقا من قرحة في الجوف على ما تقدم في الطهارة فلم يلزم كونه من جراحة حادثة بل هو أحد المحتملات اه وبهذا تعلم ما في عبارة المحسني (قوله) وبهذا يعلم أن من قتله للصوص في بيته الخ) هذا اذا ادعى أنهم أو بعضهم قاتلوه والاوجب القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم كالأجتماع بالسبوف وتفرقوا عن قتل فان القسامة لا تسقط عن أهل المحلة ما لم يدع الولي القتل على المتفرقين أو على بعضهم فان ادعى كانت كسئلة الصوص وكان القتل شهيدا اه رجعي اه سندی (قوله) وتماه في البحر) عبارته بعد قوله ببخه وفيه افادة

أما إذا لم يقدر على الأداء لا يجب القضاء فان أراد أن الم يقدر للضعف مع حضور العقل فكونه يسقط به
القضاء قول طائفة والمختار وهو ظاهر كلامه في باب المريض أنه لا يسقط وإن أراد لغية العقل
والمنع عليه يقضى ما لم يزد على صلاة يوم وليلة فتن يسقط القضاء مطلقا لعدم قدرة الأداء من الجرح
أو وقد يقال إن مراده الأول وكون عدم القدرة للضعف لا يسقط القضاء على الصحيح هو فيما إذا قدر
بعدمه أما إذا مات على حاله فلا يتم لعدم قدرته عليها بالإنماء (قوله) وهذا القيد مذكور في شرح الزيادات
(الح) أشار بالعرض لهذه الكتب لاعتماده وعدم الالتفات لما ذكره في الغاية بقوله لا نسلم أن الحمل من
المصرع ليس راحة (قوله) أنه لا يكون مرتثا الصواب حذف لا (قوله) قلت يمكن حمل ما ذكره
الرازي (الح) هذا الحمل بعيد فان ظاهر قوله أشبهت أمور الدنيا بديل على أن الكلام في الوصية بأمور
الآخرة وأيضاً ظاهر إطلاقهم الوصية بأمور الدنيا العموم ولذا قال الرحمتي الفرق بين القلة والكثرة في
غير العقود أما الوصية بأمور الدنيا والبيع فلا فرق بين القليل والكثير كما نقله عنه السدي (قوله)
الشارح وكل ذلك في الشهيد الكامل فيه أن ما ذكره من الشروط إنما هو في شهيد الدنيا أعم من كونه
شهيد الآخرة أيضاً وأولاً فالظاهر تغيير هذه العبارة كان يقول وهذا كله في شهيد الدنيا أعم من كونه شهيد
الآخرة أيضاً وأولاً تأمل

(باب الصلاة في الكعبة)

(قوله تأمل) لعله إشارة الى أن الوصية تفيد شمول صورة المواجهة كما هو ظاهر (قوله من التقدم على الامام عند اتخاذ الجهة) لم يظهر عدم صحة الاقتداء في صورة ما اذا قام المقتدى داخل الكعبة أمام الامام وهو خارجها وجهه لطهر المقتدى اذا الجهة مختلفة فان الامام اذا استقبل باب الكعبة من لا يكون مستقبلاً جهة الباب والمقتدى مستدراً لها مستقبلاً لما قابلها والله سبحانه وتعالى أعلم (٢)

(کتاب الزکاة)

(قوله وصوابه اثنين وثلاثين الخ) قال الرحي المتيب مقدم على النافي وفهوم الناس متباينة في الكتاب العزيز اه سندی (قوله لان الزكاة طهارة الخ) واذا قلنا انها طهارة للمال يقال حاشاهم أن يكونوا خدما لاموالهم حتى يظهر وهافهم أكرم الخلق على الله تعالى أولانهم لاملل لهم مع الله تعالى وانما يشهدون ما في أيديهم من ودائع الله في أيديهم بذلونه في أو ان بذله و يمنعونه عن غير محله (قوله هذا أنسب الخ) الظاهر أن المراد بالطهارة النظافة عن سمة الجمل ونزع النفس في الميزكي وفي المال أيضا عن فوائده اقوله عليه الصلاة والسلام حصنوا أموالكم بالزكاة وقوله ما تلف مال في بر ولا بحر الا منع الزكاة فخرزوا أموالكم بالزكاة اه سندی ولعل وجه الانسية هو موافقة تعبير أهل اللغة في تفسيرهم بالطهارة اه لكن تقدم أن الطهارة بمعنى النظافة عن الادناس حبة كالانجاس أو معنوية كالعيوب فلم يظهر وجه الانسية (قوله والتماء أي الزيادة الخ) في السندی لكن أشار في الفتح أن مصدره كالزكاة الزرع انما جاء بلفظ زكاة بالهمزوز كواولم يذكر علماء اللغة زكاة في مصدره قال في التهر بعد ما نقله عنه الا أنه في ضياء الخوازم قيل سميت زكاة المال زكاة لان المال يزكو بها أي ينمو ويكثر اه قال أبو الحسن السندی كانه أراد بذلك كلام المحقق لكنه ليس بموجه أما أولا فقلانه ذكر في الضياء هذا

(٢) هذا آخر الجزء الاول
من تحريره المؤلف رحمه الله

الكلام بصيغة التريض فلعل وجه تريضه هو ما ذكره المحقق من أن استعماله يزكو بمعنى يتولا يستلزم استعمال الزكاة بمعنى التماء وأما ثانيا فلأن تسليم لغوي شيئا لا يستلزم صحة في نفس الامر فكون الزكاة بمعنى التماء لا ينافي إثباته من النقل الصريح فيه ولم يوجد اهـ (قوله) إلا أن يقال إن السلطان أو عامله الخ) فيه أنه إذا أخذها العامل جبرالم بوجود التملك من المزكي مع أنها سقطت عنه بمجرد الأخذ حتى لو هلك في يده لا يطالب المالك بها ثانيا ولو كان وكيله عنه ماسقطت بالهلاك وإذا اعتبر أنه وكيل عن الفقراء فاعناه وكيل في الأخذ فلم يوجد تملك من المزكي في مسألة الأخذ جبراً وسيأتي في باب زكاة الغنم قيل قوله ولو خلط السلطان المال الخ لو أخذها الساعي جبراً لم تقع زكاة وفي مختصر الكرخي إذا أخذها الإمام كرها فوضعها موضعها أجزأ لأن له ولاية أخذ الصدقات فقام أخذه مقام دفع المالك وفي القضية فيه اشكال لأن النية فيه شرط ولم توجد اهـ قلت قول الكرخي فقام أخذه الخ يصلح للجواب وفي البصر المقتضى به التفصيل أن كان في الأموال الظاهرة يسقط الفرض لأن السلطان أو نائبه ولاية أخذها وإن لم يضعها موضعها لا يبطل أخذه وإن في الباطنة فلا اهـ وعلى هذا يدخل في التعريف زكاة السوائم إذا أخذها الإمام قائم مقام دفع المزكي (قوله) فلا يجزئ عنه الزكاة الخ) لأنه أداؤه واجب عن واجب آخر لكن لو فرض القاضي نفقة قريبة غير أصوله وفروعها مثلاً في أول محرم ثم مضى ودفع إليه المأمور بالنفاق في أول صفر وأخره نفقة ماضى من وقت الفرض ناوياً به الزكاة عند الدفع والتمليك يجزئ عنها لأن نفقة الأقارب تسقط بعضى المدة ولو بعد القضاء لوقوع الاستغناء عما مضى كافي باب النفقة اهـ سندی (قوله) أما إذا احتسبه من الزكاة فيجزئ به هكذا المنصوص لكن إذا احتسب ما دفعه من الزكاة وقلنا بالأجزاء يقال إن المنفعة لم تنقطع عن المزكي من كل وجه إذ سقط عنه النفقة المفروضة تأمل (قوله) خلافاً للثاني وقول المعجم لا وجود لذلك في نسخ الشارح) أقول يوجد بعض النسخ هكذا إلا أن حكمه عليه بنفقتهم مضمرات خلافاً للثاني برأية (قوله) قلت هذا إذا كان الخ) وقيل لا خلاف بينهما في الحقيقة لأن مراد أبي يوسف الإطعام على سبيل التملك اهـ سندی عن البدائع (قول الشارح لا اشتراط النية الخ) وانما ترك هذا القيد في سائر العبادات لعدم المجانس وكونها لله تعالى معلوم فلا حاجة إليه فيها بخلاف الزكاة فإن لها مجانسان غيرها كالهبة فلا بد منه تدبر سندی (قوله) لأجل امتثال أمره تعالى) فيه أن هذا كناية عن الإخلاص لا النية (قوله) وعن الثاني أنه يعتبر الخ) وفي الترتيب لاجبة الصحيح اشتراط الإفاة أول السنة لا انعقاد الحول وآخرها لخطاب بالأداء اهـ سندی (قوله) وأما ما في القهستاني من قوله فتجب الخ) قد يقال إن ما في القهستاني موافق لما قدمه عن الديوبندي والبستي من أنه لا يكف بإداء العبادات وإذا زال العتة توجه عليه الخطاب بالأداء لا بوقفه ماضى والظاهر أن قاضيان ذلك في غير وقتاؤه وفيها في غير هذا المحل (قوله) ثم كما شرط للوجوب الخ) الظاهر أن المراد بسقوطها بالردة والموت عدم ثاقب فعلها منه بعد هملها لأن ذمته برئت منها ولذا الواسم وجب عليه أداء زكاة وجبت زمن إسلامه ويجب عليه الوصية بالزكاة المتروكة في حال حياته فالمراد أنها لا تؤخذ من تركته لفقد النية ولا يعتد بفعلها حال رده لعدم صحة نية المرتد (قوله) أقول ولا حاجة إلى ذلك الخ) يؤيده ما ذكره ط عن المجوى من أن المال هو السبب وملك النصاب هو الشرط (قوله) أي النصاب المملوك الخ) فيه أن السبب المال المطلق لا النصاب المملوك كما يدل على ذلك ما نقله عن البدائع وما يأتي من أن النصاب

شرط (قوله) لا حاجة إلى قوله تام وفيه نظر الخ) وأيضاً كره محتاج إليه ليجزج ما تقدم من المفقود ونحوه (قوله) فهو مشكل الخ) يندفع الاشكال بما قاله القهستاني في تفسيره المالك في قوله لا تجب الأعلى حرماً كلف مال الخ أي قادر على التصرف على وجهه لا يتعلق بذلك تبعه في الدنيا ولا غرامته في العقبى كافي الكرماني اهـ فإنه بتصرفه فيه يلزمه قيمته فلم يكن قادراً على التصرف إلا بالغرامة وأيضاً لما كان مستحق الفسخ كان بمنزلة العدم وأيضاً في إيجاب الزكاة تقرير للعقد والمطلوب فسخه تأمل (قوله) لما في السراج الخ) كلام السراج فيما إذا وجد المالان ولا مانع من صرف الدين لما لا زكاة فيه عند عدم غيره لأنه يباع بالدين فلا يظهر ما في السندی من أن المراد بالغير ما تجب فيه الزكاة أو لم تجب (قوله) والتقييد بالانفصال غير لازم) الظاهر أنه قيد لا بد منه للزوم زكاة المغصوب المخلوط إذ لو لم يكن له غيره منفصل عنه لا تجب الزكاة إلا بقدر غير المغصوب إن بلغ نصيباً لا في قدر المغصوب لاستغاله بالدين (قوله) قلت لاشك أيضاً في القول الخ) لكن على القول بأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة لافي الدين تكون مسألة الكفيل خارجة عما يأتي من قوله وفارغ عن حاجته الأصلية (قوله) وقع عن الزكاة الخ) قلت ما لم يكن المدفوع له هاشمياً أو مولاه فإن كان هاشمياً كان للتصدق أن يرجع على الهاشمي ويسترد منه درهمين ونصفاً ويدفعه إلى آخرنا وبإزالة زكاة اهـ سندی (قوله) ولو نذر مائة مطلقه الخ) قال المقدسي وفيه بحث لأننا ألقينا تعيين الناذر الدرهم اهـ قلت ومراده أن يكون النذر المطلق والمقيد متحد الحكم فعليه أن يتصدق في كل من الصورتين بدرهمين ونصف عنده ولا يحتسب فيما تصدق لكن المسئلة لما كانت منصوبة عليها بما يقال إن هذه مستثناة من كلية الغاء تعيين الناذر الدرهم فتأمل سندی وانظر ما نقله هنا وما ذكره الشيخ فيما يأتي من أنه إذا قوى بالتصدق بالكل نذراً أو واجباً آخر يصح ويضمن الزكاة (قوله) أي بأنواعها الخ) سيأتي في الظاهر أن على القاضي الزامه بالتكفير دفعا للضرر عنها بضرب أو حبس فلا يظهر التعميم بالنسبة لكفارة الظهار إذ لها مطالب من جهة العباد وهو القاضي وقد يقال القاضي وإن طالبه بالتكفير إلا أنه لا دين عليه قبل القربان لعدم الخنث الذي هو الشرط وإن كان السبب موجوداً وهو الحلف (قوله) فيكون الثمن ديناً على البائع) هو وإن كان ديناً عليه إلا أنه مملوك له فإذا كان قائماً وحال عليه الحول وعنده ما يفي به يجب عليه زكاته فإيجابها عليه ليس منافياً لتزيله بمنزلة الرهن تأمل ثم إن وجوبها على البائع إنما هو على القول بان المستقرض على القرض بمجرد الأخذ لا على ما قاله أبو يوسف من أنه لا يملكه به بل هو باق بعد الأخذ على ملك مالكة ولا يصير ديناً لا بصرفه في سنته (قوله) وهو مستحق الصرف إليها) أي بالفعل وهو محل ما قاله ابن مالك (قوله) لكن يحتاج إلى الفرق الخ) قد يقال في الفرق أن أدائين الكفارة وما عطف عليه ليس من الحوائج الأصلية بخلاف ما يدفع عنه الهلاك تحقيقاً أو تقديرًا فإنه أقوى ولا يلزم من كون المشغول بالثاني كالمعدوم أن يكون الأول كذلك نعم يحتاج للفرق بين ما هنا وما يأتي في الحج والظهار أن يقال إن ما أمسكه من التقوى لصرفه فيما يدفع عنه الهلاك تحقيقاً أو تقديرًا في وجوب الزكاة فيه إذا حال الحول عليه بدون صرفه لها فيه اختلاف الرواية (قوله) أي طلب التمسك) الظاهر أن السنين والتأخرانندان لا لا طلب (قوله) وظاهره أنه لا فرق الخ) فإن ما ذكره من العلة دال على أن الدراهم الرهن لا تجب زكاتها بعد الاسترداد (قوله) لأن البقاء أسهل مقتضى كون البقاء أسهل أن يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء فلا تظهر الأولوية تأمل ومراده

انه مانع من ابتدائه مع عدم سهولته فبالاولى أن يمنع من البقاع مع سهولته (قوله أي لانه اذا دفع من الغنم واحدة الخ) أي وصرفناه الى الابل (قوله ان كان من غرض المشتري الخ) وكذا اذا كان غرضه بيعها استقلالاً لانها حينئذ عرض تجارة وقوله والا فلا أي بان كانت لحفظ الدواب (قوله الشارح أقر بعد هذا عند قوم) أشار بقيد الاقرار الى أن حجة الاقرار دون حجة البيعة فلو وجد بيعة شهدت به على أصل الدين بعد ما جحد المديون وجبت عليه زكاة ماضية كما أشار اليه نوح اه سندی (قوله المصادرة أن يأمره الخ) أو المصادرة ما يأخذه السلطان بدون حق والمراد بالمغصوب ما غصبه غير السلطان وهذا يمكن استخلاصه فلم يكن ضمنا للاعتد فقد البيعة وهذا أوضح مما قاله الحلبي رضى (قوله لا يصح عند أبي حنيفة الخ) وعند محمد المال على المقلس بالتشديد ليس نصا فلا تجب زكاته عنده ولا يشترط التفليس عنده على ما قاله الكرخي اه من الفتح (قوله ولان القاضي الخ) مقتضى ما ذكر من التعليل لقول محمد أنه لو كان له بيعة يعلم قبولها وعدل القاضي ونظره بالخصومة بين يديه أن تجب الزكاة عليه عنده (قوله ذكر في النهر أنه ينبغي جعله من النية الخ) لا يظهر جعله من النية دلالة اذا اشتراه بنية النفقة اذ مع التصريح بنية لا وجود للدلالة (قوله قال في التارخانية الا اذا وجد الاذن أو أجاز الخ) المتبادر من عبارة التارخانية أنهم ما أجاز الخلط وحينئذ تكون مطلقة غير مقيدة بما قبل الدفع للفقير وذلك أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فبالاجازة بعد الدفع تبين أنه دفع الزكاة من ماله والظاهر أن اعتبارها هنا مبني على القول بانها ملحق الافعال كالاقوال لا على أنها ملحق الاقوال فقط وكان المحشى فهم أن المراد اجازة الزكاة حتى لزم التقييد بما قبل الدفع للفقير وهو خلاف المتبادر على أنه لا يقال أجاز الزكاة قبل الدفع بل يقال اذن أو أمر ثم ان قوله لكن قد يقال الخ فيه أنه انما أدته بالدفع من ماله لا من مطلق مال فالظاهر عدم بقاء الاذن بهلاك المال بالخلط وقد ذكروا أن النفقة تدعى في الوكالة قبل القبض وبعده كأنقله المحشى عن الانساب في البيوع (قوله فتجزي الخ) اذا لم يخلط أصلاً أو خلط باذن الموككين ثم دفع للفقراء (قوله الشارح الا اذا قال ربهما ضعهما الخ) هذا يخالف القاعدة أن المعرفة لا تدخل تحت النكرة فان مخاطب معرفة وقد دخل تحت النكرة وهو حيث شئت (قوله الشارح الا اذا نوى نذر الخ) انظر هذا مع ما قدمه المحشى عند قوله بخلاف دين نذر وكفارة الخ فانه فيما سبق صحح نية النذر فيما عدا حصة الزكاة حيث قال فيما لو نذر أن يتصدق بمائة من مائه ولو تصدق بكل المائة للنذر وقع عن الزكاة درهمان ونصف لتعيينه بتعيين الله تعالى فلا يبطله تعيينه ولو نذر مائة مطلقة فتصدق بمائة منها للنذر يقع درهمان ونصف للزكاة ويتصدق بثلثها للنذر (قوله ولو أبرأه عن البعض الخ) هذه المسئلة خلافية بينهما أيضا كما يفيد ما نقله السندی عن الخانية بعد هذه المسئلة بقوله ولو وهب خمسة من المائتين ولم ينو شيئا قال أبو يوسف لا يسقط زكاة الخمسة وكذا لو وهب من المديون مائة وخمسة وتسعين وبقى عليه خمسة لا يسقط شيء من الزكاة في قول أبي يوسف ولو وهب من المديون مائة وستة وتسعين سقط عنه من الزكاة درهم ويؤدى الأربعة وعلى قول محمد سقط عنه زكاة ما وهب ان وهب خمسة سقط زكاة خمسة وهو عن درهم وان وهب مائة سقطت عنه زكاة المائة وان وهب الكل ولم ينو شيئا أو نوى التطوع سقط زكاة الكل اه (قوله فتصير خمسة الخ) بل الصور ستة وذلك لانه اذا أدى ديناً فاما ان يكون عن دين سبق قبض أو عن دين لا يقبض أو عن عين وكذلك يقال لو أدى عينا (قوله ولذا أطلق الشارح الخ) أي لهذا التعليل المفيد حمل المسئلة الأولى على

على ما اذا كان المؤدى عنه ساقطاً أطلق الخ فالمراد من لا يقبض فيها ما يقبضه التعليل وقوله بعد سبق قبض وغبار ط أطلقه يعنى الدين والم ادين لا يقبض والى التقييد بشر الشارح بقوله بعد وعن دين سبق قبض اه (قوله الشارح أي واجب على الفور) يحتمل أن يراد بالواجب في كلام الشارح الفرض وعليه يكون فعلها بعد وقتها قضاء (قوله وقد يقال المراد أن لا يؤخر الخ) أي الى مضيه حتى يتم له الاستدلال بما في البدائع (قوله الشارح وهي أنه يدفع حاجته) لا يخفى على من أمعن التأمل أن المعنى الذي قيل انه يقتضى الوجوب لا يقتضيه لجواز أن يثبت دفع الحاجة مع دفع كل مكلف متراخياً في تقدير اختيار الكل للتراضى وهو بعيد لا يلزم اتحاد زمان أداء جميع المكلفين فتأمل اه سندی عن الفتح (قوله فلو دفعه لمرأته الخ) القصد بقول الشارح بمن مافيه الزكاة أن وجوبها انما هو فيما اذا كان البدل من جنس ماله فهو احتراز عما لو باعه بأرض عشرية أو خراجية وليس احترازاً عما لو جده مهر أو نحوه مما ذكره ط فانها انما هي في البدل ولا يتوهم وجوبها في بدل المهر ونحوه حتى يكون الاحتراز عنه (قوله ونظير ذلك المقيم الخ) عبارة الزيلعي ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوقة والسائمة حيث لا يكون مسافراً ولا مفطراً ولا علوقاً ولا مسلماً ولا سائمة بمجرد النية لان هذه الاشياء عمل فلا تتم النية ويكون مقيماً وصائماً وكافراً بالنية لانها ترك العمل فيتمها اه تأمل (قوله الشارح أو اجارة) فبعد الاجارة من عقود التجارة لان المنفعة فيها مال حكماً (قوله يصح عنده لا عندهما) في العبارة قلب ظاهر (قوله انه لو زرع البذر في أرضه) أي غير الخراجية والعشرية كأن زرعه في محن داره أو في أرضه المشتراة من بيت المال على ما يأتي فانه لاخراج عليه على ما فيه

(باب السائمة)

(قوله فيه تسمون) أي ترعون دوابكم فهو من الاسامة (قوله لا تكون سائمة بحر) قد يقال هي وان لم تكن سائمة بالنقل الا انه لا مانع من الكسر وتكون خارجة بقيد المباح اذا جاز بنا على أن الكلا شامل للفصل على حسب ظاهر القاموس (قوله فلم يقيد الخ) هو وان لم يقيد في عبارته بقيد بما في عبارة المغرب مما يفيد التقييد فانه يشير الى أنها لا تكون سائمة الا اذا أكلته من محله (قوله لعل وجهه منع شموله لغیر المباح الخ) فيه نظر فان الرعي بالكسر الكلا ولم يقيد بالمباح في عبارتي المغرب والقاموس فهو شامل للملوك فلا بد من التقييد به وان كان المراد به في الحديث المباح (قوله فقد أفاض الزكاة الخ) المتعين في عبارة البدائع المذكورة من قوله كونه معداً للاسامة للدر والنسل ومن قوله اذ به يحصل النسل أن المعتبر الاسامة للدر والنسل وليس في كلامه ما يقتضى بان الزكاة منوطة بالاسامة لاجل النمو الشامل للسمين كما ادعى المحشى فالتعين أن مامشى عليه رواية أخرى وكونه في صدق كلام واحد لا ينافي أنه منى على غير ما جرى عليه غيره تأمل وقال السندی بعد جواب الحلبي ولا يخفى أن الذكور وان أسيت للزيادة والسمين لكن المقصود الاصلى منهما اما التجارة أو اللحم وقد علمت أن ما كان للتجارة ليست سائمة فتعين أن يكون التسمين لاجل اللحم ولصاحب البدائع روايتان كما نقله عنه في البحر فالاولى حمل كلامه على اختلاف الرواية قال الرضى وقد صرحوا في زكاة النحل أن في الذكور انحصار والانات انحصار روايتين وهما عدم الوجوب في الذكور والوجوب

في الأثاث فليجعل ما هنا عليه إلى آخر ما ذكره ولو جعل المحشي اللحم على ما ذكره وجعل كلام البدائع متعرضا لكفاية الاسامة للدر والنسل وأنه ساكت عن كفاية الاسامة للسمن كما فعل الزبلي لكان أولى في دفع المعارضة إذ عليه لا يكون كلامه فيه تعرض لعدم كفاية الاسامة للسمن وهذا على تسليم أن المسئلة ليس فيها روايتان وقد ذكر في البحر عن البدائع والمحيط أنه لا فرق بين كونها كلها أاثانا أو كونها كلها ذكورا أو بعضها ذكورا وبعضها إناثا تأمل (قوله أي ترك أصحاب المتن الخ) أي خفي ذكر واحد الاسامة للتجارة والحمل والركوب يكون قصدهم في التعريف الاسامة لغير ذلك فيحمل الاسامة للدر والنسل والاسامة للسمن فيكون ما ذكره الزبلي والمحيط ملطوطا لهم تأمل (قوله لا يزل به اسم السوم الخ) لأن أصحاب الأموال لا يجدون بدامن أن يعطوها أو أن البرد والتلج فيجعل الأقل تعبلا أكثر كافي الحوائج البعقونية اه سندی (قوله الشارح لعدم المالك) فيه أنها لا تخرج عن الملك عنده بما ذكر نعم لو كان الوقف محكوما به خرجت على قوله والظاهر أن الأحسن التعليل بأنهم لم يسم للدر والنسل بل لغيرهما فاشبهت ما لو أسيتم للركوب نعم لو وقفها لانتفاع بدها ونسها ولم يحكم به ثم أسامها لذلك تجب الزكاة فيها على قول الإمام كما هو ظاهر

(باب نصاب الأبل)

(قوله وبناه في البحر) عبارة البحر ومعرفة ذلك أن ينظر إلى الشاة الوسط كم هي من بنت المخاض الوسط فإن كانت قيمة بنت مخاض وسط خمسين وقيمة الشاة الوسط عشرة تبين أن الشاة الوسط خمس بنت مخاض فوجب في المهاز بل شاة قيمتها خمس واحدة منها وإن كان سدسها فسدس وعلى هذا قياسه وإن كان لا يبلغ قيمة كلها قيمة بنت مخاض وسط ينظر إلى قيمة أعلاهن فيجب فيها من الزكاة قدر خمس أعلاهن فإن كانت قيمة أعلاهن عشرين نخمسه أربعة فيجب فيها شاة تساوي أربعة دراهم وإن كانت قيمة أعلاهن ثلاثين نخمسه ست دراهم لأنه لا وجه لاجتماع الشاة الوسط لأنه لعل قيمتها تبلغ قيمة واحدة من الجفاف أو ربو عليها فيؤدي إلى الإجحاف بآرباب الأموال فأوجبنا شاة بقدرهن ليعتدل النظر من الجانبين وكذا في العشرة منها يجب شاتان بـ درهمين إلى خمس وعشرين فيجب واحدة من أفضلهن وتعام تفرعات الجفاف في الزيادة والمحيط اه وفي البحر عند قول الكثر ويؤخذ الوسط نقلا عن الفتح أن الأدلة تقتضي أن لا يجب في الأخذ من الجفاف التي ليس فيها وسط اعتبارا أعلاها وأفضلها وقد منعناهم خلافه في صدقة السوائم انتهى ونحوه في القهستاني لكن سيأتي أن اعتبار الوسط انما هو فيما إذا اشتمل المال على الأنواع الثلاثة أو اثنين وقد عقد في كل من الفتح والسراج فضلا زكاة الجفاف وكيفية (قوله والذود) هو ثلاثة أبعرة إلى العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين أو مائتين الثنتين والتسع مؤنث ولا يكون إلا من الأثاث وهو واحد وجع أو جع أو واحد جمعه أذواد اه قاموس (قوله النوق الخوامل) المناسب الخوالف أي الخوامل حتى يناسب قوله الواحدة خلفه وفي البناية سمي به لأن أمه حملت بعده وهي ما خض يقال خضت الحامل مخاضا أي أخذها وجع الولادة أو لأنها لحقت بالمخاض من النوق والمخاض أيضا النوق الخوالف واحدا خلفه اه (قوله لوقوع الخلاف) أي لعدم اتفاق الآثار وعدم اشتراك الكتب فيما زاد على المائة والعشرين والماضح الاختلاف بينهم (قوله فيما بعد المائة والخمسين الخ) وكذلك فيما بعد المائة والعشرين كما يفيد قوله عندنا ولو قال لوقوع الاختلاف

فيا بعد المائة والعشرين لكان أصوب (قوله لأن مقتضى الاستشاف الخ) لم يظهر هذا التعليل متجا للعطف بنم دون الواو

(باب زكاة البقر) (قوله الشارح وعليه الفتوى بحر) واعتمد صاحب الهداية والكثير والمصنف على أنه يجب فيما زاد بحسابه ونقل ابن فرشته أن الفتوى على قوله وروى الحسن عن أبي خنيفة أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربيع أو ثلث تبع وفي الغاية الصحيح من الروايات رواية الحسن في المسئلة ثلاثة أقوال معجمة اه سندی وحيث اختلف التصحيح لا يعدل عن ظاهر الرواية وهو ما مشي عليه المصنف

(باب زكاة الغنم) (قوله علة مقدمة على معلولها) أو علة لما يفيد ما قبله (قوله جمع ضائن كذا في القاموس) عبارة القاموس جمع ضائن وما عزا اه (قوله إلا أنها يجوز بالجدع) عبارة ط أي أنها يجوز منهما لكن يختلفان من حيث أن الجدع من الضأن يجزئ لا من المعز اه وهي أولى من عبارته تأمل (قوله وذكر الاقطع الخ) الظاهر أنه المراد بعبارة المصنف (قوله الشارح وصورة أن يموت كل الكبار الخ) وصورة أيضا في شروح الهداية بما لا اشتراها أو وهبت له هل ينقصد الحول أولا فعلى قول أبي خنيفة ومحمد لا ينقصد وعلى قول الباقيين ينقصد حتى لو حال الحول من حين ملكه تجب الزكاة اه (قوله أي خص صاحبان العصفور بها الخ) فعلى هذا أبو يوسف مع الإمام في أن الزكاة تتعلق بالنصاب فقط ومع محمد في قصر العفوق على السوائم اه أبو السعود (قوله ومقتضى ما مر الخ) يحمل ما مر على ما إذا هلك بعض النصاب وبقي بعضه الذي ليس بنصاب وما هنا فيما إذا بقي بعد الهالك نصاب (قوله الأصوب الأقراض) إذا قرض اسم لما تعطيه لتتقاضاه فهو اسم للعين لا للفعل لكن قد يقال أنه في الأصل مصدر ففعل الشارح أطلقه على المعنى المصدرى (قوله وفيه في الفتح الخ) لم يظهر وجه لزوم تقييد الفتح إذ بدل مال التجارة انما يكون لغيرها بنيت كالتدبير في العبد واللبس في الثوب وعند عدم النية يكون لها تأمل (قوله الأولى اسقاط قوله الخ) ما ذكره من استبدالها بغير ساعة يفهم حكمه من كلامه بالأولى (قوله الشارح ولو كاهم جيداً جيداً) الذي كتب عليه السندی بعد قوله ولو كاهم جيداً ما نصح إلا الخوامل فلا يؤخذ منها حامل كذا نقله الشافعية وقواعدنا لا تأباه فليراجع اه (قوله حصتها من الثمر) عبارة البحر والتمر العشر فوضع عبارة الظهيرية العشر وليس الكلام فيه فلا يتم قول البحر وهذا يقتضي الخ فيبقى حينئذ كلام المصنف على إطلاقه نعم تقيده عبارة المعراج إلا أنه مخالف للدليل السابق المانع من أخذ الخيار والظاهر إبقاء الوسط على إطلاقه والمراد به وسط المال المركزي وهو صادق بما اشتمل على نوعين أو ثلاثة أو نوع واحد وقد يقال إن ما في الظهيرية وإن كان في العشر إلا أن الزكاة تقاس عليه وقول محمد بأخذ الوسط عند اجتماع الثلاثة يفيد بطريق المقابلة أن الإمام يقول بأخذ العشر من كل منها وأنه يؤخذ الجيد إذا كان الموجود جيداً فقط فتم استدلاله بعبارة الظهيرية (قوله فانه قال وأداء القيمة الخ) فإن مفهومه أنه لا يجوز دفع غير القيمة مع وجود المنصوص عليه لكن معلوم أنه إذا دفع الأدنى مع الفضل أو دفع الأعلى واسترد الفضل يكون دفعاً بالقيمة أيضا ويدل لذلك عبارة الهداية وذلك أنه بعد ما ذكر نحوه عبارة المصنف قال وعذايتي على أن أخذ القيمة في باب الزكوات جائز عندنا وقال في البناية أي وهذا المذكور من أخذ الأعلى ورد الفضل أو أخذ الأدنى واسترداد الفضل اه ويدل له أيضا قول الشارح لأنه دفع بالقيمة (قوله والفرق للإمام أن

عن الخ (في البحر لان الفطرة انما تجب بسبب رأس بعونه وبلى عليه دون المالية ألا ترى أنها تجب
عن أولاده الاحرار والنسب بدل المالية والعشر انما تجب بسبب أرض نامية لا بالخارج فلم يثبت الاتحاد
حتى لو باع الأرض النامية لا يضم ثمنها إلى ما عنده عند أبي حنيفة اه (والذي في الفتح وانفقوا على ضم
ثمن طعام أذى عشره ثم باعه وثن أرض معشورة وثن عبد أذى صدقة فطره أما عندهما فظاهر وأما عنده
فلان البدل ليس بدل المال الزكاة لان العشر لا يجب باعتبار الملك ولهذا يجب في أرض الوقف والمكاتب
والفطرة لا تتعلق بالمالية ولهذا تجب عن ولده اه (قوله الاخذ بالنسب قيد الخ) كون الاخذ بالنسب
بقيد انما يظهر في عبارة الكثر وهي ولو اخذنا الخارج والعشر والزكاة بغاية لم يؤخذ أخرى لافي عبارة
المصنف وهي قوله لا إعادة الخ فإنه اذا لم يأخذ وامنه سنين وهو عندهم يجب عليه الاخراج بنفسه وتكون
ذمته مشغولة فيما بينه وبين الله تعالى وان كان العامل ليس له ولاية الاخذ لان الجباية بالحماية تأمل
(قوله ويفهم من كلام الشارح أنه الخ) ما ذكره الشارح عن التجنيس آخر بقوله وفي التجنيس المقتضى
به سقوطها في الاموال الظاهرة يفيد أن فيها الخلاف أيضا (قوله من أن الدين لا يمنع) كذا في نسخة
الخط وحقه حذف لالتافية (قول الشارح وقوله أرفق) أي بالفقراء اه سندی (قوله فافاد بقوله
الخ) ويفيد أيضا أن المال اذا كان كله خبيثا تجب زكاته اذا كان له نصاب يوفي دينه وهذا يخالف
ما ذكره عن التهر (قوله لكن لا يخفى الخ) قد يقال انه مخير في صرف الدين الذي وجب بالخلط إلى
النصاب أو إلى الاموال التي ملكها بالخلط فاذا صرفه إلى النصاب وجبت في المخلوط فلا يتعين كون
الاموال المخلوطة مصر وفالها واذا لم تتميز الاموال المغصوبة عن النصاب المملوكة له لا تجب عليه بمقدار
المغصوب وتجب في الزائد تأمل (قوله وقال وهو قيد حسن) على هذا التقيد لا يظهر لقول التهر
وغيره هذا اذا كان له مال الخ فائدة اذ تجب عليه مع الإبراء والصلح بدون هذا القيد نعم لهذا التقيد فائدة
بالنسبة لا لطلاق وجوب الزكاة في المال المخلوط بدون التقيد بما اذا كان له مال يوفي دينه كعبارة
المصنف (قوله عن القنية والبرازية الخ) ما ذكره عن القنية والبرازية لا دخل له في رد جواب شيخه فان
موضوع المسئلة ما اذا خلط المغصوب بماله لا ما اذا كان الكل خبيثا وعبارة في حاشية البحر وقد يجاب
عن أصل الاشكال كما أفاده شيخنا بان ما غصبه السلطان وخلطه بماله ان كان أصحابه معلومين فلا كلام
في وجوب ضمانه لهم وعدم وجوب الزكاة عليه بقدره قبل أداء ضمانه وان كانوا غير معلومين فعليه زكاته
لانه صار ملكه بالخلط وهو وان كانت ذمته مشغولة بقدره لكن هذا ليس له مطالب من جهة العباد في
الدين فلا يمنع وجوب الزكاة قلت لكن سيد كرم المصنف أن الظلة بمنزلة الفقراء الذين يوفى دينهم
سلة يجوز دفع الزكاة إلى خراسان وذكروا ضجنان لو أوصى بثلاث ماله للفقراء فدفع السلطان الجار سقط
اه فكونه فقيرا يجوز دفع الصدقة إليه بنافي وجوبها عليه نعم يأتي تحقيق مسئلة من له نصاب سامعة
لا تساوي مائتي درهم أنه يحل له أخذ الزكاة مع وجوبها عليه وكذلك ابن السبيل له أخذ الزكاة مع وجوبها
عليه في ماله الذي في بلده (قوله فبذفع الخ) الاوضح انه تقيد بما في الظهيرة كافي ط وكونه دفعها
على الخ بعيد من العبارة مع ما ردد عليه من الاستدراك الذي ذكره (قوله اذا استبرأ الخ) تقدم أيضا أن
الزكاة تجب اذا كان عنده ما يوفي دينه مع أن خبيثه لم يزل (قوله وقوعها زكاة) لان الدفع إلى الساعي
لا يزيل الملك اه بحر (قوله وهذا أراد الخ) أي أراد في الخاتمة بقوله لا يجوز نفي الجواز عما نوى
التجمل عنه لانفيه عنه وعما في ملكه في الحول الثاني (قوله وقيد في البحر الخ) وذلك أنه قال بعد

مسئلة الخاتمة المذكورة والتكلم كافي التهر وكذا لو كان له ألف درهم بيض وألف سود فجعل خمسة
وعشرين عن البيض فهلك البيض قبل تمام الحول ثم تم لازكاة عليه في السود وكذا عكسه وكذا في
الدرهم والدنانير ثم قال وقيدنا بكون الجنس متحد لان الخ فأنت ترى أن هذا التقيد انما يناسب المسائل
المذكورة في البحر لا المذكورة هنا (قوله ولا يصح ارجاعه الخ) لامانع من ارجاعه إلى الصورة الثانية
أيضا للعلة المذكورة لها وقوله بعد الخ وج قبل الادراك ليس فيه مما يدل على ارجاع التشبيه لخصوص
الاولى فإنه بعد وجوده قبل ادراكه بمنزلة وجود النصاب فكما يصح التجمل لنصب فيه يصح تجمل العشر
لما يخرج أرضه في هذا العام مع وجود الزرع فيها بشرطه المذكور (قوله حتى يثمر الخ) في الخاتمة
فاذا بلغ الكرم وأثمران كانت قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كانت أقل
من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخارج وان كان نصف الخارج لا يبلغ قفيرا ودرهما
لا ينقص عن قفيرا ودرهما لانه كان متمكنا من زراعة الأرض فلا ينقص عما كان ومن كان له أرض
الزعفران فزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الزعفران وكذا اذا قلع الكرم وزرع فيها الحبوب كان
عليه خراج الكرم اه نقله السندی (قوله لامانع من النسبة الخ) نعم لامانع من النسبة إلى القبيلة
لكن النسبة وقعت في كلام المصنف لأبي القبيلة فالمناسب جعل المنسوب إليه هو الاب وحذف ابن
مراعاة للواقع في كلام المصنف لكن بنو تغلب علم على هذه القبيلة وهو مركب اضافي فيصح النسبة إليه
وتكون بالنسبة للمضاف إليه ولا يتعين أن تغلب من النسبة للمضاف إليه بل هي من النسبة للقبيلة
تأمل (قوله مكر مع قوله الخ) يدفع التكرار بصرف ذلك إلى أموال بني تغلب بقريضة الباقى يعنى
فيعاملهم معاملة المسلمين اه سندی

(باب زكاة المال)

(قوله الذهب) في السندی انما سمى به لكونه ذاهبا بلبقاء قهستاني قلت وقد ذكر الاطباء أن استعماله
أكل مذهب للقيم وموجب للتفريق وكذا ادامة النظر إليه ولقد أخبرني من أثق به أنه حج وكان مبتلى
بالتفريق فكان يخرج المشايخ المعذرة للاتفاق وينظر إليها فيسكن قلبه من الحركة فله انما سمى
بذلك لانه مذهب للمهموم اه (قوله ولو أربعة جيدة الخ) أي عن خمسة رديئة (قوله كالأخفى
الخ) لانه يطلق على المضروب وغيره (قوله تكرار مع قوله من ذهب الخ) قد يقال لا تكرار
ويجمل الاول على بيان النصاب فقط والشأن على التفسير فانه لا يعلم من الاول أن التقويم يكون
من أيهما تأمل وانظر السندی فإنه أبدى ما فيه الكفاية لدفع التكرار وذكر عن الرجعي حسن
موقع قول الدرررقوم بالنفع للفقراء والذي في كافي النسب ذكر في الأصل المالك بالخيار ان شاء قومها
بالدرهم وان شاء قومها بالدنانير بسلاذ كرخلاف لانه مال احتيج فيه إلى التقويم فيقوم بالذهب
أو الفضة كضمان المتلفات وعن أبي حنيفة أنه يقومها بالنفع للفقراء احتياطاً حتى اذا بلغت
بالتقويم بأحد هاتين صابا ولم تبلغ بالأخر قومها بلغ نصابا وان بلغ بكل منهما نصابا يقوم بما هو أروج وان
تساوى في الرواج يتخير المالك انتهى وكان المصنف اختار متابعة الأصل لان ما فيه هو المذهب ولعل
الشارح أشار إلى التوفيق اذ هو المتعين حيث أمكن فماله المصنف ليس أحسن مما في الدرر اذا فيها
رواية عن الامام وعلى ما فعله الشارح لا خلاف في الرواية تأمل (قوله أي اذا كان يبلغ الخ) لاجابة

لذكره لذكر الشارح له (قوله مائة وستة وثلاثين) كذا في النهر والذي في السراج مائتين
(قوله قومه الخ) لانه أنفع للفقراء لان زكاة أربع وعشرين ديناراً ثلاثة أنجاس دينار وقيته أكثر
من قيمة خمسة دراهم (قوله ثلاثة أنجاس درهم) لان الكسور الزائدة على الأربعة نصب وهي
الثلثمائة وعلى أربعة أنجاس نصاب وهي مائة وستون خمسة عشر وربع عشرها ثلاثة أنجاس درهم
اذ كل خمسة ربع عشرها ثمن درهم (قوله وصوابه وثن درهم) اذ حيث كان ثمن الدرهم ربع عشر
الخمس العشرة فليكن ثمن الثمن ربع عشر خمسة أنجاس (قوله ما يبلغ نصاباً) حقه أن يقول أو
أقل ولكن عنده ما يتم به الخ وقوله أولم يخلص ولكن الخ فيه أنه اذا كان أنجاساً راجحة وبلغت القيمة نصاباً
تحب الزكاة بلا اشتراط عدم خلوص نصاب كما يفيد تعبير الشارح بألف المقيدة أن الشرط أحد المذكورات
(قوله لكن في الزيلعي الخ) الذي يفيد كلام الشارح أن الغالب الغش يقوم كالعروض ويشتري
فيه نية التجارة الا اذا تحقق أحد المذكورات في الاستثناء فإنه لا يشترط لوجوب الزكاة فيها سواء
وجدت أولاً وهذا لا ينافي ما أفاده كلام الزيلعي من صحتها واعتبار القيمة وان تخلص منه ما يبلغ نصاباً
بل لا يتوهم المناقاة اذ ما في الشارح افاضة اشتراط النية في مسألة مخصوصة ولم يتعرض لنفي صحتها فيما
عداها وما في الزيلعي أفاد صحتها فيما نواه لها وأن تخلص منها ما يبلغ نصاباً لا أنها شرط (قوله وكذلك
الثانية) الظاهر أن الحكم في المسئلة الثانية ما قاله ط وهو اعتبار الضم فلما حيث أن تضم الذهب
الى الفضة وتركها ما كانتا أو العكس وتركها ما كان ذلك ما يأتي متابع قوله ويضم الذهب الى
الفضة وعكسه اه وعبرة الشئ ليس فيها بيان حكم ما اذا لم يبلغ من كل منهما النصاب في مسألة غلبة
الذهب وكذلك عبارة الزيلعي وقوله على ما يأتي وهذا اذا كانت الفضة غالبة وأما اذا كانت مغلوبة الخ انما
هو فيما اذا كانت الفضة بلغت نصاباً كما هو ظاهر سياق كلامه تأمل (قوله مع غلبة الفضة الخ) لا يقال
لا حاجة اليه لان موضوع المسئلة غلبة الفضة أو التساوى كما أفاده قوله أولاً بان غلبت الفضة الخ لان
القصد بيان ما دخل تحت قوله والا لمفسر بغلبة الفضة أو التساوى (قوله وسند كركمهما) أى
من أنه اذا كان الذهب أكثر قيمة يجب زكاة الذهب والاوجب زكاة الفضة (قوله فبقى خمس صور الخ)
هي بلوغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوى وبلوغ الذهب فقط مع غلبة الفضة أو التساوى
وبلوغ الفضة مع غلبتها وكل ذلك مع عدم غلبة الذهب اه وقوله أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوى
أى أنها بلغت أيضاً وقوله عند غلبة الفضة أو التساوى راجع لكل ما قبله (قوله اشارة اليه) حيث
قال في صورة ما اذا كانت الفضة مغلوبة لانه أعز وأغلى اذ يفيد أنها اذا كانت غالبة لا يجب زكاة الفضة
الا اذا لم تكن أغلى قيمة (قوله فلي تأمل) الظاهر أنه قول آخر والا فلا يظهر فرق بين الدراهم
المسكوكة وغيرها ويدل لذلك تعليل المحيط بقوله لان كل واحد منهما ما يخلص بالاذابة اذ هو جار في كل اه
(قوله لان النصاب في الاول الخ) في الزيلعي والفرق بينهما أن الخراج اذا تخمرت حلكت كلها وصارت غير
مال فانقطع الحول ثم بالخلل صار ما لا مستخدم تاغير الاول والشيء اذا مات لم يهلك كل المال لان شعرها
وصوفها وقرنها لم يخرج من أن يكون ما لا فم يطل الحول لبقاء البعض اه وهو الاول في الفرق (قوله
على غير المستغرق) حقه حذف لفظ غير (قوله الخلطة) بضم الخاء رحتى (قوله لو كان المهر
ساعة أو عرض الخ) يصور فيما لو باعته ثم اشتريته بنية التجارة والا فلا زكاة أصلاً تأمل

(باب العاشر)

(قوله)

(قوله بالضم فيهما) أى في المضارع والمصدر (١) وبالكسر صرحت عاشرهم مقدسي اه سدى (قوله على ان
ادعاء التصرف والنقل الخ) قد يقال ان ادعاء التصرف في العشر أولى لانه الاصل والتصرف في العاشر مبنى
عليه لانه بمنزلة المركب وذلك مفرد (قوله فلو كان في بيته الخ) محمول على ما اذا امر بنصاب لم يتم عليه
الحول وما في بيته حال عليه واذا امر بأقل منه لا يؤخذ منه شئ في النقود وأموال التجارة وان كان
له مال الزكاة في منزله لان الاخذ بطريق الحماية وما دون النصاب لا يحتاج اليها وما في منزله غير محتاج
اليها ولو مرر بامتعة دون النصاب وفي منزله ما يملكه أخذ منه لان الكل محتاج اليها كذا في السراج
(قوله عما لا يفضل عنه) الا صوب حذف لا (قوله وتعامه في النهر) عبارة النهر ولك أن تفرق بينهما
بان البراءة مستغنى عنها فاذا أتى بها على خلاف اسم العاشر عدت عما بخلاف الحد الرابع فان غاية
أمره أن ذكر الثلاثة يغني عنه فاذا ذكر صار أصلاً فترفيه الغلط اه (قوله لا يهاجمه أنه لا يصدق)
قد يقال انه لا مانع من تعلقه بها تعلقاً معنوياً ويدفع الإيهام عما تقدم وأيضاً على جعلها حالاً
لا يهاجم أصلاً لأنها وصف لصاحبها قيد في عاملها فهي حيث كالمو علق بالفعل المقدر (قوله
وفوق الثاني سياسة) عبارة الفتح زكاة بدل سياسة والمفهوم من السياسة هنا كون الاخذ ليزجر
عن ارتكاب تفويت حق الامام فانه مستحق الاخذ والفقير الثالث اه سدى (قوله وكذا اذا أجاز)
عبارة النهر فكذا بالفاء (قوله نعم قد يقال أن ما ذكره الخ) ما سياتي لا يدل على ما هنا فانه لم يتحقق
أخذه أو لا حتى يكون مما سياتي وفي السدى لما كان المأخوذ أجرة الحماية فن ادعى تسليمها لا يصدق
الا بالينة اه وقال الرجنى ولو ادعى الدفع الى عاشر غير الذي مر عليه لا يصدق الا بالينة لان
ما يؤخذ منه بمنزلة الاجرة على الامان فهو كسدى قضاء دين عليه فلا يقبل قوله الا بيزهان (قوله
الشارح لعدم جواز الاخذ الخ) راجع للأول وقوله أو عهد لما بعده (قوله غير أنه الخ) راجع لقوله
لا يمكن كما يفيد عبارة الفتح (قوله الشارح لسقوطه الخ) لانهم اذا أحرزوا أموالاً في دارهم ملكوها
فسقوط دين عليه أولى اه رحتى (قوله فكان كالتخزين لا كالتجر) الاولى العكس (قوله وقد يجب
بالفرق الخ) لا يظهر هذا الفرق أيضاً فان أخذ قيمة القيمي كالأخذ بعينه بلا فرق بين ما لا يقبل الثمن
وما يقبله والظاهر في دفع الاشكال أن الرواية المذكورة في جلد المستدرة رواية أيضاً في التخزين كما يقوله زفر
فيه وان كان التعليل المذكور بقوله وعلة بانها الخ لا يساعده (قوله ولكن لما كان الخ) القصد
بهذا الاستدلال الاعتذار عن الشارح في عدم ذكر هذه الزيادة أعني قوله أو بالضم الخ بل أطلق قوله
وبلغ نصاباً بان الشارح أطلق العبارة ولم يقيد بها هذه الزيادة لان ظاهر المصنف أنه ليس معه غيره
والشارح لم يكتف بما مر متناً والامام احتاج الى ذكر قوله وبلغ نصاباً (قوله أطلق العبارة الخ) أى
الشارح (قوله وحاصله الفرق الخ) وأجاب في المنع بأن ما يدفعه الشفيع بدل الدار لا التخزين (قوله
لا يعتبر) الظاهر لزوم العشر فيما اذا مرر بالمسلم عمال حربى اذ ما يؤخذ من ماله انما هو باعتبار الحماية وقد
تحقق بمرور المسلم على العاشر بخلاف ما لو مرر بالمسلم فان الظاهر عدم العشر لان ما يؤخذ من
ماله زكاة ولم يوجد المال حتى يخاطب بها (قوله وظاهره أنه لا خلاف الخ) غاية ما يفيد ما ذكره
الزيلعي أولاً أن الامام كان يقول بالعشر في المضاربة وكسب المأذون ثم رجع فيه ما على الصحيح وهذا
لا يدل على عدم الخلاف في البضاعة فلا يسل قوله وظاهره الخ بل اللازم اثبات الخلاف فيهما كما أفاده ما في
البحر والمعراج (قوله هذه مسألة المأذون الخ) يصح أن يحمل قوله ولا من عبده على ما اذا مرر بمال

(١) قوله أى في المضارع
والمصدر (ليس في المصدر
الا فتح أوله وسكون ثابته
سواء كان الفعل من باب قتل
أو ضرب كما في كتب اللغة اه

مولاه يدون أن يكون مأذونا والظاهر أن مسألة المكاتب فيها الخلاف بل هو أولى من المأذون في جريان الخلاف لما أنه حر يد (قوله لأجل الفقهاء) أي وليسوا عنده بخلاف مالوا كانوا عنده فلا تنافي بين ما في التهر والعناية

(باب الركا)

(قوله أي هو مشتق الخ) فيكون ككتاب من الكتب فهو مصدر من يد مأخوذ من المجرد وأريد به اسم المفعول وهذا لا ينافي اشتهاؤه في اللغة بعد ذلك بالمعنى الشرعي كأنقله في المغرب تأمل فعلى هذا يكون الركا في أصل اللغة مصدرا واما للعين واسم مفعول واشتهر فيها بالمعنى الشرعي (قوله واحترزه عن داره الخ) لم يظهر وجه كونه احترازا عن أرضه تأمل ولعل وجه الاحتراز أن الاضافة لضمير الجماعة تفيد أنها ليست للواحد لكن يلزم على هذا خروج الأرض المملوكة لشخص معين غير الواحد مع أن فيها الخمس على ظاهر قوله أو ملكا وعلى ما يأتي له لافرق بين أرضه وأرض غيره في جريان الروايتين في وجوب الخمس نعم ما في القهستاني يوافق ما قاله أبو السعود حيث أخرج أرض الواحد فظاهرها أن أرض غيره فيها الخمس (قوله فان من ذكر الخ) غاية ما يفيد هذا التعليل أن قول من ذكر وفي أرضه روايتان أن المراد بالأرض الغير المملوكة وهذا الادلاله فيه على أن الظاهر هو العبارة الثانية فان الأولى موافقة لكثير من الكتب أيضا (قوله أي سواء كان الخ) وهذا اذا فحقت عنوة فان فحقت صلحا فليس للمسلمين غير ما صلحا وعليه فان لم يكن الكثير مما وقع عليه الصلح أن يكون للمسلمين فينبغي أن يكون كالقاطعة اه سندی (قول الشارح خلاحي مستأن) والفرق بين المستأن من أهل الحرب حيث يسترد منه ما وجد في أرض غير مملوكة والمستأن منا اذا وجد في أرض ليست مملوكة حيث كان له أن دار الاسلام دار أحكام فتعتبر اليد الحكيمه على ما وجدته ودار الحرب ليست كذلك فالمعتبر فيها اليد الحقيقية والفرض عدمها سندی عن العناية (قوله ظاهرها أنه لا شيء الخ) ليس في كلامه ما يدل على هذا الظاهر بل كلامه صريح في أن الركا للواحد وليس فيه ما يدل على عدم وجوب شيء لا آخر أو وجوبه (قوله اذا لم يؤقتا) أي واذا وقتا كان للمستأجر وعلى هذا يحمل ما ذكره الشارح (قول الشارح فينبه الصدوق) أفاد أنه لا يرتد لأهل الحرب لانه ملكه ولا يجوز اعطاؤهم المال بوجه ولا نواب له في هذه الصدقة لانه خيئ والله لا يقبل الخيئ قال تعالى ولا يجمعوا الخيئ منه تفقون وربما يرجع له نواب امتثال الامر لانواب الصدقة اه رجنى كذا نقله السندی لكن ذكر المحشى في باب البيع الفاسد عن شرح السير عند قول الشارح فلو دخل بامان وأخذ مال حربي بلارضاه وأخرجه اليه ملكه وصح بيعه لكن لا يطيبه ولا للمشتري منه مانعه فيكون بشرائه منه مسئلا لانه ملكه بكسب خيئ وفي شرائه تقرير للغيث ويؤمر بما كان يؤمر به البائع من رده على الحربي لان وجوب الرد على البائع انما كان لمراعاة ملك الحربي ولاجل عذر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما في ملك البائع الذي أخرجه بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه من غيره ببيع صحيح فان الثاني لا يؤمر بالرد وان كان البائع مأمورا به لان الوجوب للرد قد زال ببيعه لان وجوب الرد بفاسد البيع حكمه مقرر على ملك المشتري وقد زال ملكه بالبيع من غيره كذا في شرح السير الكبير للشيخ من الباب الخامس بعد المائة اه (قوله لامتناع الفسخ حينئذ) وذلك لان الموجب للفسخ حق الشرع وقد تعلق بالبيع حق المشتري تأبيا

فيقدم حقه لحاجته واستغنائه تعالى بخلاف مسألة المستأن فان الموجب للغيث حق الحربي فيؤمر المشتري بما كان يؤمر به البائع انتهى (قول الشارح وما في النقاية من أن ركا الخ) حق هذه العبارة أن تذكر في شرح قول المصنف ولا يخمس ركا وجد في دار الحرب فان المناقاة انما تحقق علة لان تلك العبارة في صحراء دار الحرب وعبارة النقاية في الاراضي الغير المملوكة من دارهم واما الآن فانما آل الكلام الى الارض المملوكة سندی (قوله ونائب فاعله) الاصوب حذف لفظ نائب كما هو ظاهر (قوله قد علمت مما مر) أي من المسئلة التي ذكرها في الوقاية والنقاية على اختلاف عبارتهما والقصد بهذا دفع ما قيل ان جواب الشارح تبع للدور اجنبي اذ كلامنا انما هو في اراضهم لا اراضينا لان حكم المتاع على كونه ملكا لهم مدفونا في أرضنا قد علم مما سبق من قوله وما عليه حصة الكفر خمس وقد ذكر هذا القيل السندی واعتمده وقال الاولى أن يقال ان ما في النقاية والوقاية محمول على غير المستأن من عمن له منعة فعند ذلك لا منافاة بين عبارتهما اه ولعل الاولى في وجه ذكر هذه المسئلة هنا وان علمت مما مر التنبيه على أنها سهو الابل المل المذكور هذا بالنسبة لما ذكره الشارح نعم ما ذكره المحشى يصلح اعتذارا عن صاحب الوقاية والنقاية في ذكرها مع علمهما بما سبق في كلامهما

(باب العشر)

(قول يجب فيما لا يؤخذ منه الخ) ما ذكره من الاوجه لا يدل على أنه زكاة اذ عدم وجوب شيء في الخارج من الارض سوى العشر لا يدل على أنه زكاة لعدم وجود سببه وتسميته بالاسم العام في الحديث لا يقتضي تسميته بالاسم الخاص ولا يلزم من الاختلاف في القورية والتراخي القول بأنه زكاة (قول الشارح غير الخراج) المراد بقوله غير خراجي ما لا يؤخذ منه الخراج بالفعل وهذا صادق بالعشري وبالجل قبل استعماله وان كان عشر بابا بالقوة بمعنى أنه اذا زرع أخذ منه العشر وبالمفارقة أيضا وان كانت عشرية أخر اجبة بالقوة حسب ما هنا وهذا لا ينافي ما قدمه عن الخاتمة من أن الجبل عشري فان المراد أنه عشري لو استعمل (قوله في نفي وجوب العشر الخ) لان الكلام فيه فلا ينافي وجوب القسم اذا كانت أرضه خراجية خراج مقاسمة وحينئذ لا حاجة لتقييد الرمي بالخراجية خراج موقوف (قوله والظاهر أن المراد الحماية الخ) الظاهر أن المراد الحماية من أهل الحرب فقط لان غمار الجبال مباحة لكافة المسلمين ولا تسقط الاباحة لبعضهم بوقوع المعصية منه (قوله وفي حكم ذلك الخ) أي من حيث انها غير مملوكة (قوله الأرزن) الأرزن شجر صلب قاموس وفيه أيضا والأرز كاشد وعقل وقفل وطنب ورز ورز وآرز ككابل وأرز كعصا حب معروف اه (قوله وفي القاموس الدالية الخ) على ما في القاموس يقيد الدولاب الذي يجب فيه نصف العشر بدولاب تديره البقرة كما يفيد به في البحر (قوله قال ط ولم يفصلوا الخ) الذي قدمه عن الفتح عند قوله ولا شيء في مال صبي تغلي قيل زكاة المال أن عمر رضي الله عنه هم أن يضرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا تؤدى ما يؤدى العجم ولكن خذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر لا هذه فرض المسلمين فقالوا زد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ففعل وراضى هو وهم أن يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية فسموها ما شئتم اه وفي التهر هنا هم قوم من نصارى العرب بقرب الروم أجمع الصلابة على تضعيف العشر عليهم اه فهذا يقتضي أن الصلح انما هو على تضعيف الصدقة لا على تضعيف ما يؤخذ منا مطلقا ولو خراجا فليس المراد بقول ط

مطلقا ما يشمل الخراج وتقدم للمعنى أن المراد بالعشر العشر وما ينسب له ويظهر أنه المراد بجمع الضمير في قوله ويجب ضعفه تأمل (قوله ويمكن الجواب عما في النهاية الخ) انظر ما في النهاية مع ما يأتي في الفرع عن السراج فيما لو غصب العشرية ذمى من أنه لا عشر على المالك لعدم حصول المنفعة ولا على الغاصب لأنه لو وجب عليه لوجب الخراج وهو لا يتبدل وهو اضرار بالمالك ولا يصنع له في ذلك ولا يجوز أن يجعل العشر على الذي فلم يبق الا السقوط اهـ ولعل في المسئلة روايتين (قوله أي البائع الخ) الظاهر أنه لا فرق بين كون الخيار للبائع أو المشتري اذ بالرد بالخيار يرتفع العقد لان عقاد البيع غير لازم في كل من الخيارين (قوله وأصله للزباني) عبارة كان في الماء وطيفة قدسية فلم يمتد بالقي منه اهـ (قوله ويمكن بناء الثاني الخ) ظاهر في غير الخان الا اذا كانت غلته للفقراء أو يقال انها لما كانت معدة لنزول المسافرين بها كانت منفعتها عامة وان كانت بعوض (قوله جهشا) في مختصر الصحاح والجهش أن يفرغ الانسان لغيره ومع ذلك يراد بالكاء كالصبي يفرغ الى أمه وقد تها البكاء وفي الحديث أصابنا عطش فمشتنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الاجهاس اهـ وفي شرح القاموس جهش للشوق تها كسمع ومنع اهـ (قوله فخراج المقامة أولى الخ) لكونه مؤنة محضة (قوله فاذا كان له أداء القيمة الخ) مجرد كون أداء القيمة ثابتا لا يمنع أخذ الامام جبرا الا ترى أن الامام له الاخذ جبرا في العشر مع أنه دفع القيمة كما تقدم متناأمل (قوله وعند محمد على الغاصب) عبارة الخاتبة وعند محمد ينظر الى الخراج والنقصان فأيهما كان أكثر كان ذلك على الغاصب فان كان النقصان أكثر من الخراج فقد ار الخراج يؤديه الغاصب الى السلطان ويدفع الفضل الى صاحب الارض وان كان الخراج أكثر يدفع الكل الى السلطان اهـ (قوله فلا عشر على المالك) وعلى الغاصب العشر اجماعا (قوله كانه آجرا بالنقصان) هذا قول الامام وعلى قوله ما العشر على الغاصب مطلقا وهذا اذا كان الغاصب مسلما واذا كان ذميا فلا عشر على أحد منه أما المالك فلم يدم حصول المنفعة وأما الغاصب فلأنه لو وجب عليه لوجب الخراج وهو لا يتبدل وهو اضرار بالمالك ولا يصنع له في ذلك ولا يجوز أن يوجب العشر على الذي فلم يبق الا السقوط وهذا اذا لم تنقص الارض أما اذا انقصت فينبغي أن يكون العشر عليه اذا كان النقصان مثل العشر أو أكثر وعلى قول محمد يجب العشر على الغاصب وعلى قول أبي يوسف عشرين لأنه لا ضرر في ذلك لأن العشرين يبدل ان إلى عشر واحد اهـ سندی عن السراج (قوله كذا في النخبة) وكذلك في الخاتبة والظهيرية وكان الشارح تبعهم وهو مبني على القول بأنه بيع فالدفع قبل القبض باق على ملك مالكه فعليه الخراج وان سلمه للمشتري فقد قبضه بغير حق فيكون بمنزلة الغاصب فيجوز فيه ما تقدم في الغاصب ولكنه يقتضي أنه لا يملك المشتري بالقبض اذ لو ملكه لكان الخراج عليه وأما على المفتي به أنه كالمهر فينبغي أن يكون الخراج على البائع على كل حال لأنه محبوس على ملكه الا ان زرعهما المشتري بدون اذنه فيكون غاصبا فيجوز فيه حكم الغاصب ويحتمل أن يكون هذا مراد الشارح سندی والظاهر أنه لو زرعهما باذن البائع يكون على المفتي به بمنزلة المستعير ويأتي ما قيل فيه (قوله وقيد بالمسلم لأنه لو استعاره ذمى الخ) قال السندی نقلا عن السراج لو أعارها من ذمى فالعشر على المعير عند أبي حنيفة لأنه لو كان الوجوب على الذي لوجب الخراج ولو وجب لم يسقط عن المعير لأن الخراج لا يسقط بعد وجوبه فيكون ذلك اضرارا به فيجب اسقاط الضرر عنه ولا ينافي اسقاطه الا بايجاب العشر على المعير المسلم لأن ايجاب العشر على الذي غير ممكن وعند محمد يجب العشر على المستعير لأنه لا يتغير بغير المالك وعند

أبي يوسف عشرين الخ اهـ (قوله العشر عند الامام على رب الارض مطلقا) لأنه ان كان البذر لرب الارض فلا شبهة في وجوب العشر عليه وأما اذا كان لآخر فلا ان رب الارض مؤجر ومذهبه أن العشر على المؤجر اهـ ط (قوله) وعندهما كذلك لو البذر منه الخ لم أر توجيه هذه الرواية ولعله أنه اذا كان البذر من العامل يكون كل منهما صاحب أصل صاحب الارض بأرضه المنتبة بطبعها وصاحب البذر يبذره المذنب والخارج بينهما فيجب العشر عليهما لعدم المرجح وأما اذا كان البذر من قبل رب الارض لم يكن الآخر صاحب أصل ويكون أجيرا على العمل به بعض الخارج فيكون نظيره مالو كان أجيرا على العمل بأجرة من غير الخارج فيكون منه العمل المتلاني الذي هو سبب الانبات وان عدوه من الأركان تأمل (قوله الا ان عشر حصته الخ) أي في مستثنى ما اذا كان البذر من رب الارض أو العامل كما تنفذه عبارة الجرح في التسع شرح المجمع وفائدة ذلك السقوط بالهلال اذا كان منوطا بالعين وعدمه اذا كان منوطا بالذمة والمزاعة وان كانت فاسدة عنده لكن انما فرغ بناء على أنه لو صحها لكان الحكم كذا اهـ وفي شرح منظومة الخلافات ولو كان يجيزها أي المزاعة كان على مذهبه جيع العشر على رب الارض الا أن في حصته يجب في عينه وفي حصة المزارع يكون دينيا في ذمته انتهى (قوله فكان ينبغي للشارح الخ) سيأتي للمعنى في المزاعة عن السائح أن التفصيل المذكور حسن اهـ بل الاظهر أن يقال يقيد الاطلاق الواقع في أكثر الكتب بما وقع من التفصيل المذكور في بعضها حال المطلق على المقيد كما هو القاعدة وحينئذ لا اختلاف في المسئلة (قوله أن يصرف الوديعة الى نفسه في زمانها هذا) الظاهر أنه غير قيد (قوله الشارح دفع الثابتة والظلم عن نفسه أولى الخ) ليس المراد به ما يتبادر منه بل أنه لازم (قوله يكون معينا على الظلم الخ) هو وان كان كذلك يحصل لدفع الضرر عن الضعيف ولودفع عن نفسه يكون معينا على ظلم الفقير فيتركب الاخف تأمل (قوله غير مذكور في كلامه) لكنه مأخوذ من قوله ويؤجر من قام الخ (قوله الشارح وهذا يعرف ولا يعرف الخ) وذلك أن الوديعة للناس أن من قام بتوزيع المظالم المضروبة بالعدل يؤجر فيجاسر الناس على الدخول في التوظيف بها زاعمين العدل كذا بخلاف ما اذا لم يعرفوا ذلك اذ دينهم عندهم من الدخول بها وبعاصم الكف عن مادة الظلم لعدم من يقوم به (قوله ولولا العشر الخ) لعل الفرق أن العشر مصرفه مصرف الزكاة لأنه زكاة الخارج ولا يكون الانسان مصرفا زكاة نفسه بخلاف الخراج فإنه ليس زكاة ولذا يوضع على أرض الكافر اهـ محسن من الجهاد (قوله وهدي أهل الحرب) أي للامام والافهي لا أخذ فقط كما سيأتي في باب المغنم (قوله والظاهر جعله معطوفا الخ) بل الاولى عدم تقدير العاطف لان زكاة الميت الذي لا وارث له ولودية من الاموال الضائعة أي التي لها مستحق لكنه غير معلوم

(باب المصروف)

(قوله والظاهر أن يقول الخ) نعم على ما قاله يدخل ما ذكره الشارح لأنه لا يصدق على من ملك قدر نصاب غير نام وهو مستغرق في الحاجة أنه ملك نصابا ناميا الا أنه يصدق أيضا على من ملك نصابا غير نام ولم يكن مشغولا بحاجته لأنه لم يملك نصابا ناميا فيكون داخل في التعريف مع أنه ليس فقيرا هنا ولعل الاصول للمعنى أن يبدل ناميا بفارغا عن حاجته اذ عليه يكون التعريف جامعاً مانعاً لكنه يدخل فيه المسكين فإنه يصدق على من لا يملك شيئا أصلاً أنه لم يملك نصابا فارغا ولو قيل المراد بالشيء المال وبالادنى

الغير المعتد به يكون تعريف المصنف جامعاً مانعاً وكانه قال من علك شيئاً غير معتد به وذلك بان ملك دون
النصاب أو نصاباً تامياً ولا الا أنه مشغول بحاجته فإنه لا شئ له من ذلك في غير معتد به لقلته أو لتعلق
الحاجة به فكانه مدوم لا وجود له (قوله في قول أكثر أهل العلم) وقال أبو يوسف في فصل نقصان
والزيادة من كتاب الخراج مانعه وفي الرقاب سهم في الرجل يكون له أب عمه أو أخ أو أخت
أو أم أو ابنة أو زوجة أو جد أو جدة أو عم أوعمة أو خال أو خالة وما أشبه هؤلاء يعان هذا في شراء هذا
ويعان منه المكاتبون اهـ (قوله لا يصح قبضه) أي فيما إذا كوتب تبعاً (قوله ثم قال في النهر الخ)
بعد قوله يع الصغير أيضاً دون زيادة (قوله للبيعة) أي المصلحة قال المكاتب يأخذه سيده
والغارم رب الدين وأما سبيل الله فواضح وابن السبيل مندرج في سبيل الله اهـ بحر (قوله بأنهم أرسخ
في استحقاق الخ) لان في الوعاء بفعل هؤلاء محله (قوله وفيه نظر لما قال القتيبي الخ) ما قاله القتيبي
لا ينبغي أنه قيل بالطلاق على من له دين الخ فقه قال القهستاني وقيل المصيرف الدائن الذي لا تصل يده
الى مديونه فإنه الغارم كافي الذخيرة اهـ (قوله وهو ظاهر كلام الشارح الخ) بل المتبادر من قوله ومنه
الخ أنه من أفراد ابن السبيل لأنه ملحق به كما جرى عليه الزيلعي (قوله وقيل في الصراح الخ) أي قيد
رجوع المتبرع على الدائن في مسألة التصديق لكن هذا التقييد انما يظهر على قول غير أبي يوسف
وذلك انه وان كان عليه كامن المديون على جهة القرض الا انه مادام باقياً بعبته يكون الملك باقياً به للمقرض
على قوله فله استرداده من الدائن وليس له الرجوع على المديون لعدم صيرورته ديناً عليه (قوله أهلاً
للملك) عبارة النهر أهلاً للتملك بعبته اهـ (قوله على المديون) ليس في عبارة النهر زيادة على كبرأيته
في عدة نسخ وحينئذ يكون صاحب النهر متعرضاً لرجوع المديون على دائنه لا للرجوع عليه فليس
في كلامه سبق قلم ولعله وقع للحنى نسخة فيها زيادة على (قوله وهو مختص من كلام الفتح) عبارة
الفتح بعد قوله وحينئذ لم يكن المديون أهلاً للملك وعملاً قلنا يشكل استرداد المزر كي عند التصديق اذا
وقع بامر المديون لان الدفع وقع للمالك الفقير بالتمليك وقبض النائب أغنى الفقير وعدم الدين في الواقع انما
يطلب به صيرورته قابضاً لنفسه بعد القبض نيابة بالتمليك الأول لان غاية الامر أن يكون ملك فقيراً
على ظن أنه مديون وظهور عدمه لا يؤثر عدمه بعد وقوعه لله تعالى اهـ (قوله قلت وفيه نظر الخ) ما قاله فيه
تأمل وذلك لان مراد المقدسي أن الموجود من المديون توكل قصدي لا متبرع بقضاء الدين وضمني
للدائن بقضه الثابت ضرورة الدين ثم لما بين عدم الدين ظهر عدم جهة التوكيل القصدي بدفع الدين
فيطلب التوكيل بالقبض الثابت ضمناً ضرورة الدين وحينئذ لا شك أنه يكون وكيلاً بالقبض ضمناً لا قصداً
هذا امراد المقدسي ولا يرد عليه نظير الحنفي (قوله وفيه نظر الخ) بل الظاهر عدم الاجزاء مجردية المزر كي
بعد الامر لان المدفوع اليه لم يوجد منه التملك بل أخذ المال على أنه لا امر فلم يوجد ركنها وهو
التمليك والتملك نعم لو صرح له بها بعد الامر وقبل منه تصح (قوله وشرط عليه شرطاً فاسداً) بل ليس فيه
شرط فاسد بل موضوع المسئلة أنه تصدق على الفقير ثم بعدها امره بفعل هذه الاشياء (قوله قلت
يتصور الخ) وقال الرحمتي ويمكن أنه أيسر به بذلك وحال الحول على المال ولم يفرغ العبد من السعاية
في نصيب ابنه وقد علمت أن الاعمار ليس بشرط كما يأتي في باب عتق البعض اهـ (قوله لما أن العروض
ليس نصابها الخ) مجرد كون العروض ليس نصابها الا ما يبلغ قيمته مائتي درهم غير مفيد تقدير النصاب من
السواثم بالقيمة أيضاً لظهور الفرق بينهما فان العروض تعتبر بماليتها لا أعيانها والسواثم المرامي فيها

أعيانها لا ماليتها وقال العلامة السندي بما ذكره من عدم ذكر شراح الهداية غير مسلم لانهم اتفقوا
على ذكر قولهم لا تدفع الزكاة لمن علك نصاباً من أي مال كان وعدوا عن قولهم الغني من لا علك مائتي
درهم أو قيمتها وانما تعتبر في السواثم ان لم تبلغ نصاباً من حيث أعدادها كئلات من الابل سائمة ينظر الى
قيمتها ان ساوت مائتي درهم منعت صاحبها عن أخذ الزكاة لأنه ينفقت الى القيمة مع وجود أصل النصاب
من ذلك المال وقال قال الرحمتي ولصاحب البحر أن يقول لمن خالفه من ملك نصاباً غير النقدين هل هو
غني أم فقير فان قيل فقير يقول كيف وجبت عليه الزكاة ولازكاة الا عن ظهر غني وان قيل غني يقول
كيف يحل للغني أخذ الزكاة اهـ فالخامس أن نظراً المتأمل الى ظواهر الحديث يقوى ما مال اليه
الشرع لا الى وان التفت الى قول الفقهاء الغني من ملك نصاباً من أي مال كان ترجح ما قاله في البحر
(قوله الخافاً) أي الخافاً (قوله فانه أثر علمنا الأخرين) لعلهما أبو جهل والوليد بن المغيرة فانهما
آذياه عليه الصلاة والسلام غاية الأذى وهذا اذا كان بلفظ التثنية وان كانت الرواية بلفظ الجمع
فالمراد مطلقاً فاجر حصل منه الأذى تأمل (قوله وفي الهاشمي روايتان الخ) بناء على حل النافلة لهم
وعدمه فاذا قيل بعدم الحل لا يصح التملك فيسترد (قوله فقد صرح بعدم الخ) قال أبو السعود في
حاشية الاشياء مبني هذه المخالفة تعبير الصيرفي بالجواز في جانب صاحب الفرائض وبعدمه في جانب الزاني
وهذا تحريف من الناسخ والصواب العكس فلا يصح كون جواز الدفع في جانب صاحب الفرائض وعدمه
في جانب الزاني مفرعاً على ما قبله فتعين ما ذكرنا اهـ وقال هبة الله عن شيخه الصواب في عبارة الصيرفية
العكس اذ لا معنى للتفريق مع المذكور اهـ لكن نقل الحوي عن الناطقي تزوجت امرأة الغائب
فولدت فالاولاد الاول عنده ومع هذا يجوز له دفع الزكاة اليهم وشهادتهم له اهـ فهو موافق لما في
الصيرفية فلا حاجة للتصويب (قوله ظاهره تعلق الاغناء الخ) عبارة الدرر المذكرة است ظاهرة فيما
قاله بل المتبادر منها نيب الاغناء عن سؤال القوت وغيره الا بانضمام ما بعده وهو لا يسأل من له قوت
يومه فانه ربما أفهم أن المراد نيب الاغناء عن سؤال القوت (قوله فليراجع) المتبادر من اعتبار فقره
مكان المال مكانه وقت وجوب الزكاة ثم رأيت في الفتح ما يدل عليه حيث قال والمعتبر في الزكاة مكان
المال وفي زكاة الفطر مكان الرأس المخرج عنه في الصحيح مراعاة لايجاب الحكم محل وجود سببه
اهـ تأمل (قوله عن الخلاصة أو هي الخ) ما في الخلاصة غير وارد لوجود التعيين من الموصى فالأفضل
التعيين اتباعاً له ويحمل ما في الجوهره على غيره (قوله قلت لكن الخ) فقد اختلف التصحيح فيرجع
الى ظاهر الرواية (قوله وفيه أن المدفوع الى مهدى الباء كورة الخ) يفرق بين المثلين بان مسألة
الباء كورة لم يقصد المزر كي سوى الزكاة وتوهم المهدى أنه أخذها عوضاً ومسئلة المعلم قد قصد المزر كي مع
الزكاة الانتفاع بمنافع الخليفة في المستقبل بما دفعه له فلم تتعوض زكاة والخليفة أخذها ذلك بخلاف
مسئلة الباء كورة فان المزر كي انما قصد مجرد الزكاة فيعتبر قصده ولا عبرة بتوهم المهدى أنه أخذها عوضاً
كافي مسألة الاستقراض

(باب صدقة الفطر)

(قوله المراد بالحكم الخ) لك أن تريد بالحكم الاثر المترتب على الشئ ولا شئ أن هذه الصدقة مترتبة على
الفطر فهي حكمه كما تقدم مثل هذا (قوله كوكب الخرقاء) في القاموس والخرق الفقر والارض

الواسعة تخفف فيها الرياح كالخرقاء وفيه أيضا الكوكب النجم اه (قوله) أو مراده لفظ الفطرة الخ في كون ذلك مراده تأمل فانه لم يتقدم في كلام الزبلي لفظ فطرة بل قال عقب قول الكثر باب صدقة الفطر وهو لفظ اسلامي اصطلح عليه الخ والظاهر جوع الضمير للفطر وكون عبارة النهر وما بعدها في الفطرة لا يدل على أن الفطر ليس كذلك تأمل وعبارة العبد العلي أن لفظ فطر اسلامي وبالجملة فكلام الشارح تبعا للنهر لانه في نفسه ولا يخالف كلام غيره (قوله) بقربة التعليل أي الذي ذكره في وجه نقل لفظ فطرة للعنى الشرعي (قوله) في النهر الخ عبارة النهر مساوية لما في الشارح لم يقتصر فيها على لفظ الفطرة بل ذكر اللفظين كما في الشارح (قوله) في النهر الخ قال السندی يني كونه لحنا وقوعه في حديث ابن مسعود عنه عليه السلام بلفظ قال الفطرة على كل مسلم كما أخرجه الخطيب يستدحج اه (قوله) والاجماع على الوجوب لا يدل الخ عبارة الفتح بعد قوله فاطلقوه على أحد جزأيه فان قلت ينبغي أن يراد بالقرض ما هو عرفنا للاجماع على الوجوب فالجواب أن ذلك اذا نقل الاجماع توأرا ليكون اجماعا قطعيا أو أن يكون من ضرورات الدين كالجنس فاما اذا كان انما يظن الاجماع ظنا فلا وإذا صرحوا بان منكر وجوبها لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا اه (قوله) والقدرة المبسرة هنا هي وصف النماء الخ لو كانت القدرة المبسرة هي وصف النماء لزم أنه لو كان له عيب للتجارة حال عليها الحول ثم نوى بها الخدمة بعده أن لازم كآلة عليه مع أنها واجبة عليه ولا تسقط بنية الخدمة بعد الحول ولعل عدم سقوطها البقاء القدرة المبسرة تقدير ازجر عن التعدي نظير ما قيل في الاستهلاك (قوله) بخلاف الخراج الموظف الخ المذكور في كتب الاصول أن الخراج الموظف ثابت بقدرة مبسرة قال السراج الهندي في شرح المغني وأما بيان أن الخراج واجب بقدرة مبسرة فلا تعلق وجوبه بنماء الارض ولم يتعلق الابعضه حتى لو زاد على النصف يحيط الى النصف فثبت أنه واجب بصفة اليسر الا أن النماء هنا اعتبر تقدير بالتكمن من الزراعة لانه ليس من جنس الخراج فامكن اعتبار النماء التقدير وجعله كما وجود اذا فرط ولا يجعل تقريره عذرا في افعال حق الغزاة بخلاف العشر فانه اسم اضافي بالنسبة الى تسعة أعشاره فلا يمكن ايجابه الا في النماء الحقيقي اه (قوله) هو الصبي حين يسقط الخ قيل المراد بالطفل غير البالغ ويدل عليه مقابلته بالكبير والاولى أن المراد به من لا يقدر على الكسب بدليل ما ذكره الشارح في شرح الملتقى ان نفقة الطفل الفقير انما تجب على أبيه الى حد الكسب وحينئذ فيسقط الاب الى عمل وينفق عليه من كسبه وقبل أن يحسن العمل ينفق عليه من ماله اه فعلم انه اذا أحسن العمل لا يجوز له أبوه فلا تزمه فطرته وبدليل ما سيورده من مسألة الطفلة اذا كانت سالحة لخدمة الزوج اه سندی والاولى أن يقال ان المراد به ما ذكره المحنى الا أنه اذا اكتسب تكون نفقته عليه في كسبه فلا تزم الاب فطرته لانها تبع للنفقة بل تزمه في كسبه أيضا (قوله) لان الغنى تجب صدقة فطرته الخ الا أنه لم يتضح وجود السبب في حقه لعدم ولايته على نفسه وكذا المجنون الغنى (قوله) انتهى ط ما ذكره ط أصله للاشياء حيث قال ويمكن حمله أي ما قاله الزبلي على أن المراد لا تجب على الموصى له بالخدمة بخلاف نفقته اه لكن هذا لا يناسب عبارة الزبلي فانها في العبد الموصى برقبته لا خدمته الا أن يقال المراد أنه موصى بهما وان كان خلاف المتبادر منها والمتعين جل الشك (قوله) وعبر عنه في الجوهرة بقليل بقوله وقيل اذا كان الاب فقيرا محتونا يجب على ابنه فطرته لوجود الولاية والمؤنة اه (قوله) معللا بوجود الولاية الخ

لم يظهر تحقق ولاية الابن على أبيه المذكور ثم ظهر أن المراد بها ولاية وجوب صدقته كما يأتي في باب الولي (قوله) انظر هل المراد الخ أي عن في عياله وعبارة المنبع تفيد تفسير من في عياله عن تازمه نفقته بحسب ظاهرها ونصها وأما أولاده الكبار العقلاء فلا تجب عليهم وان كانوا في عياله بان كانوا فقراء أو زمني ولو أدى عنهم جاز استعانة اه فقد جعل كونهم فقراء أو زمني تفسيراً وتصويراً لكونهم في عياله تأمل وفي الجوهرة ولا عن أولاده الكبار وان كانوا في عياله بان كانوا زمني اه (قوله) هذا اذا لم يملكه أهل الحرب أي بان لم يدخلوه دارهم والمراد به ما اذا أسره البغاة (قوله) فليست الفرق هو اشتراط النماء في الزكاة دون صدقة الفطر اه سندی (قوله) وهذا قول الامام بناء على أن الرقيق لا يقسم قسمة جمع عند أبي حنيفة فلا يملك كل منهما عبداً كاملاً وهما يربانها فملك كل منهما عبداً تاماً من حيث المعنى كانه انفراديه فتجب على كل واحد منهما كالأزواج في السواكن المشتركة اه منبع (قوله) وفي المحيط ذكر أبو يوسف الخ فانه وان كان يرى قسمة الرقيق الا أن الفطرة تتعلق بالولاية ولا ولاية لاحد منهما كاملة فلا تزمه الفطرة اه سندی (قوله) أولهما) أولاً جنبي نهر (قوله) لم تجب على أحد الخ نقصور ملك المشتري وعوده للبائع غير مستفيع به فكان كالآبق بل أشد (قوله) فعلى البائع) لانه عاد اليه قديم ملكه (قوله) فعلى المشتري) لزوال ملكه بعد غنامه (قوله) وبالمناقل أربعة ونصف) أي تقريباً والافستة دراهم ونصف تبلغ من القراريط واحد وتسعين قيراطاً والأربع ونصف من المناقل تبلغ تسعين قيراطاً والتحقيق أن يقال وبالمناقل أربعة ونصف وقيراط تأمل (قوله) وقيل لا خلاف الخ لعله أشار بقيل الى ضعف التوفيق بما ذكره في الفتح أن أبو يوسف حين دخل المدينة وسأل عن الصاع وأما نحو خمسين وأخبروه بان ما أتوه به صاع النبي صلى الله عليه وسلم فعبارة فاذا هو خمسة أرباط وثلاث ونقصان يسير قال أبو يوسف فرأيت أمراً قوياً فتركت قول أبي حنيفة في الصاع وقال في الفتح ولا أعجب من هذا الاستدلال شيء فان الجماعة الذين لقهم أبو يوسف لا تقوم بهم حجة لكونهم نقلوا عن مجهولين الى آخر ما فيه وذهب صاحب النبايع ومعارض الدراية الى أن الصحيح ثبوت الخلاف اذ لو صح هذا التوفيق لم يتحقق الرجوع من أبي يوسف اه من السندی (قوله) فاذا كان الصاع الخ) نقه عدم المحنى أن قيراط الدرهم الشرعي خمس جيات وقيراط المتعارف أربع جيات فعلى هذا يكون جيات الشرعي سبعين والعرفي أربعاً وستين فيكون الشرعي أكبر ونسأوى الالف والأربعون درهماً الشرعية ألفاً ومائة وسبعة وثلاثين ونصفاً من الدرهم المعتاد وذلك أنك اذا ضربت ١٠٤٠ درهماً شرعية في ١٤ عدد قيراط الدرهم الشرعي يبلغ ١٤٥٦٠ ثم ضربت الحاصل في ٥ زنة كل قيراط من الدرهم الشرعي يبلغ ٧٢٨٠٠ حبة واذا ضربت الدراهم العرفية المذكورة في ١٦ عدد قراريط الدرهم العرفي يبلغ من القراريط ١٨٢٠٠ ثم اضرب هذا الحاصل في ٤ زنة كل قيراط من قراريط الدرهم العرفي يبلغ ٧٢٨٠٠ حبة فقد ساوت الالف والأربعون درهماً شرعية ألفاً ومائة وسبعة وثلاثين ونصفاً من الدراهم العرفية وكل درهم من الدراهم الشرعية يبلغ درهماً ونصف ثمن درهم وربع ثمن درهم من الدراهم العرفية (قوله) رطل ونصف) أي وعشرة دراهم (قوله) فان المتبادر الخ) هذا وان كان هو المتبادر الا أناته كنهه بمرجح عبارة الطحاوي من أن الصاع ثمانية أرباط مما يستوى كيله ووزنه فانه صريح باعتبار وزن ما يستوى كيله ووزنه في تعريف الصاع لاعتبار وزن المخرج من البر ونحوه وهو أعلم بالمراد من نصوص المذهب وأيضاً كان صاع النبي

صلى الله عليه وسلم مكيا لا معلوما لا زيادة ولا نقصان فيه وأمر عليه السلام بان يخرج للفطرة المقادير المعلومة المقدرة به مع علمه باختلاف الاوزان حتى في كل نوع منها فهذا دليل على أن العبرة للكيل المخصوص بدون اعتبار الوزن وحديث يكون اعتبار بهما محل اتفاق ومائة له عن صدر الشريعة وحاشية الزيلعي مبنى على بقاء الخلاف لا على ارتفاعه عما قاله في الفتح (قول) والاولى الاستدلال بحديث البخاري (الح) الاستدلال بالحديث انما يفيد التقديم بيوم أو يومين لا مطلق التقديم ولا يصح قياس مطلق التقديم على التقديم الثابت بفعلهم لانه ثابت بخلاف القياس فيقتصر عليه (قول) ولعل محل الخلاف هنا (الح) لا يظهر فرق بين الصورتين المذكورتين ولعل وجه هذا القول الضعيف أن الأمر يقتضي اغناء كل فقير وبدفع الجماعة الى الواحد لا يتحقق هذا المطلوب وهذا متحقق فيهما (قول) عما اذا لم يجز الزوج (الح) هذا انما هو على القول بان الاجازة تلحق الافعال كالاقوال لا على أنها انما تلحق الاقوال فقط

(كتاب الصوم)

(قول) وانه مركب من أعمال القلب ومن المنع (الح) المراد بالصوم الاشقي صوم مخصوص المخصوص فانه المركب من أعمال القلب ومن المنع عن المفطرات لا مجرد الامساك عن المفطرات فانه ليس أشقى على النفس من الزكاة وذلك أن الصوم على ثلاث مراتب صوم العموم وصوم المخصوص وصوم مخصوص المخصوص فصوم العموم كف البطن والفرج عن الشهوتين وصوم المخصوص كف البصر والسمع واللسان واليد والرجل وساير الجوارح عن الآثام وصوم مخصوص المخصوص صوم القلب عن الهوموم الدينية والافكار الدنيوية وكفه عما سوى الله بالكلية كذا في الجوهرية وقد يقال منع النفس من الاكل ونحوه يوما كاملا أشقى ولا سيما المنعمة (قول) فان فدية اليمين (الح) الآية المذكورة موقوفة فدية محظورات الاحرام لافي فدية اليمين يعني أن المرتكب لمحظورات الاحرام لعذر يجزى به أن يذبح نكأ أو يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين (قول) فينبه عليه السلام في حديث كعب (قول) هو كافي البخاري عن عبد الله بن مغفل قال قعدت الى كعب بن عجرة في هذا المسجد يعني مسجد الكوفة فالتفت عن قوله تعالى فدية من صيام فقال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم والقمل تنثر على وجهي فقال ما كنت أرى أن الجهد يبلغ منك هذا أما تجد شاة قلت لا قال فصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام واحلق رأسك فقلت في خامسة وهي لكم عامة (قول) وان قال في الشهر لعل وجهه (الح) الوجه في وجهه ما في الظهيرية أنه مبنى على العرف في زمنه من أن لفظ صوم لا يفيد التعدد بخلاف لفظ صيام وحديث يتم استدلال البحر بعبارةها على افادة التعدد بلفظ صيام ولو باعتبار العرف (قول) وانما أدى (الح) أي الأمر كما هو في عبارة القهستاني (قول) قلت ويؤيده وجوب الفطر (الح) الاظهر أن المسئلة خلافية (قول) والاولى قول الفتح (الح) فان قوله أسبابه شامل للكفارات الست وان كان في البيان بعده قصور (قول) بانه يجوز مقارنته (الح) في مجمع الانهر السبب الجزء الاول من كل يوم لا كاه والارز أن يجب بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزء المطلق والالوجب صوم يوم بلغ فيه الصبي انتهى اه سندی (قول) ولعل التقيد بآخر يوم منه مبنى على أن المراد الافاقة (الح) قال في حاشيته على البحر والظاهر أن المراد أي من قول البحر وكذا الوفاق في آخر يوم من رمضان بعد الزوال والافاقة المستمرة التي لم يعقبها جنون والافاقا فاة التي يعقبها جنون لا فرق فيها اذا كانت بعد الزوال بين أن تكون في آخر يوم

أوفي وسط الشهر لانها ليست في وقت النية اه وهذا أوضح مما ذكره هنا على أن اعتبار وقت النية لا يوافق ما جرى عليه من أن السبب الجزء الاول تأمل (قول) بانه لا منافاة عبارة الفتح والبحر لانه (الح) (قول) ويؤيده ما قلناه قول ابن نجيم (الح) وجهه أنه لو كان الخلاف حقيقيا لما تفرقت الرواية لهذا الخلاف وظاهر كلامه أن الفروع لا خلاف فيها ولكن لا تساعد عباراتهم ثم رأيت المحشي كتب في حاشية البحر على قوله وجع في الهداية بين القولين مانصه مقتضى ما ذكره من أن الاختلاف في المسائل الثلاث مبنى على الاختلاف في السبب وقرره أن لا تتناقى أحكامها حيث جمع بين كل من القولين أو أن لا يكون الخلاف مبنى على الاختلاف في السبب فلا يصح قوله وقرره الاختلاف (الح) وما يؤيده هذا الأخير قول المؤلف في شرحه على المنار ولم أر من ذكر لهذا الخلاف عمدة في الفروع فلي تأمل اه والظاهر أن ما في الهداية ليس فيه جمع بين القولين وأنه لا خلاف في الحقيقة بل المذكور فيها أن سبب وجوب صوم رمضان الشهر وكل يوم سبب وجوب صومه ولا منافاة في ذلك على ما بينه في الفتح ولا يتوهم ارتفاع الخلاف عما ذكره في الهداية وعلى هذا لا يصح نفي التمسك بهذا الخلاف وان قال في شرح المنار ولم أر لهذا الخلاف عمدة ثم رأيت في تفسير الطبري كان أبو خيفة وأصحابه يقولون من دخل عليه شهر رمضان وهو صحيح عاقل بالغ فعليه صومه فان جن بعد دخوله وهو بالصفة التي وصفنا ثم أفاق بعد انقضاءه لزمه قضاء ما كان فيه من أيام الشهر مغلوبا على عقله لانه كان من شهده وهو ممن عليه فرض وكذا لو دخل عليه وهو مجنون الا أنه ممن لو كان صحيح العقل كان عليه صومه فلم ينقض الشهر حتى صح ويرى أو أفاق قبل انقضاءه بيوم فانه عليه قضاء الشهر كله سوى اليوم الذي صامه بعد افاقته لانه ممن شهد الشهر ولو دخل عليه وهو مجنون فلم يبق حتى انقضى كله لم يلزمه قضاء شيء لانه لم يكن ممن شهد مكافا صومه (قول) وصوم النذر والكفارة واجب (الح) قال الركني وهو مشكل في الكفارات لانه ثابت بالقرآن ماعدا كفارة الافطار وذلك قطعي النبوت والدلالة وقد خرجوا عن ذلك في النذر بانه دخله التخصيص فصار ظاهريا فايحزر اه (قول) لان الفرض العملي (الح) أي فلم تصح ارادته في كلام المصنف (قول) كتذر صوم يوم الخميس (الح) فيه أنه لا يتعين اليوم في النذر بالتعيين الا أن يقال المراد أنه معين بتعيين الناذر فقط والشارع لم يوجب هذا التعيين تأمل (قول) هذا ما ظهر لي (الح) قد يقال مراد المصنف بعبارة الاولى ما اذا كان عالما انه رمضان ونوى النقل طائفا أنه ليس معيار مع اعتقاده الفرضية فلم يلزم الا كفارا وتوهمه وبعبارة الثانية ما اذا ظن أنه ليس من رمضان فنوى واجبا آخر أو نفلا وهي عبارة مستقيمة لا تغني الاولى فيها عن الثانية والشارح لم يفسر الخطأ في الوصف بخصوص الواجب بل أتى بالكاف المفيدة لعدم الحصر الا أن التقيد بالنقل في العبارة الاولى لا مفهوم له (قول) وله ابطال صلاحية ماله (الح) ماله هو النقل لا ماله وهو الواجب الآخر وعبارة السندی وانما لم يصح النذر المعين بنية واجب آخر لانهم ذكروا الفرق بين صوم رمضان والنذر المعين أن تعيين رمضان قوي لحصوله بتعيين الشارع فابطل كل ماعداه وتعيين النذر المعين ليس بهذه المثابة لحصوله من الناذر فابطل تعيين اليوم المذكور صلاحية ماله وهو النقل لالماعليه وهو الواجب الآخر انتهى سيواسي اه (قول) كان عن رمضان على جميع الروايات وقال القتال ولم يتعرض الشارح لنية المطلقة عن صفة النقل والواجب لوقوع الخلاف فيها بناء على الروايتين الواقعتين في النقل فن قال بوقوعها عن النقل قال بعدم وقوعها عن رمضان لانه لما صار رمضان في حقه بمنزلة شعبان حتى قبل سائر أنواع الصوم فلا بد من التعيين لينصرف صومه اليه وأما على الرواية

بوقوع النفل عن رمضان فلا شك أنه يقع عن فرض الوقت لكن الأصح أن إطلاق النية يقع صومه عن رمضان على الرويتين كافي حاشية الجوى على الأنساب اه وما يأتي للحشي عن السراج يفيد أنه عند الإطلاق يقع نفلا وكذا ما نقله عن البحر (قوله لان العالم تقدم قريبا الخ) فيه أنه على ما صوره بعض المشايخ ما تقدم انما هو في الجاهل لافي العالم (قوله مصدر مضاف لفاعله المجازي) اذا المعين حقيقة الشخص والنية آله في التعيين (قوله وأقاد ح أن العلم لازم للنية الخ) هذا ظاهر في النية المعينة وأما غير المعينة فلا لزوم اذ لا يلزم من وجود النية علمه بالنيوى بل هو أمر زائد عليهم تأمل (قوله فلم يعذر وصرح شرعه) لان القضاء صوم زيادة وصف وقد فقد شرط صحة ذلك الوصف فبقى أصل الصوم وبنية يكون نفلا (قوله لا فرض ولا نفلا الخ) أى عن رمضان والا فلا وجه لعدم صومه عن واجب أو عن قضاء رمضان آخر المتبادر من قوله أصلا نفي الصيام مطلقا كما فهمه ط وأرجع الضمير ليوم الشك ويكون القصد حينئذ الدخول على كلام المصنف لكن علمت من عبارة المجتبى أن الكلام ليس في يوم الشك ولعل المراد من نفي صومه نفلا نفي استحبابه للخواص كافي يوم الشك لاني مشروعية النقل بآيات الكراهة اذ هو كافي أيام شعبان ويدل لذلك تعليل المحشى بقوله لانه لا احتياط في صومه للخواص بخلاف يوم الشك (قوله في السراج اذا صامه الخ) يظهر أن في ما السراج مقابل للأصح الذي جرى عليه المصنف فلا يرد عليه به (قوله لان الاحتياط هنا الخ) لم يظهر بمجرد التوسعة وجه لتأخير فطرهم لما بعد الزوال مع خروج الوقت عن كونه قابلا للنية فتأمل كذا يفاد من السندى (قول المصنف والا فتقل فهما) ولم يكن عن الواجب لعدم الجزم به للتردد فيها قال القهستاني لكن عامة المشايخ على أنه اذا ظهر أنه من شعبان فهو عما نوى من ذلك الواجب كافي المحيط اه نقله السندى (قوله العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى الخ) التقوى ترك ما ينهم شرعا والمروءة ترك ما ينهم عرفا (قول الشارح لعدم دخوله تحت الحكم) قال الرحمن يتطروجه ذلك مع أنه يتعلق به حقه تعالى وتقبل فيه الشهادة من غير تقدم دعوى اه (قوله أوليكون شهادة على القضاء الخ) المنصوص عليه في الأنساب وغيرها أن أمر القاضي كفعله حكم بحيث أمر الناس بالصوم بعد الشهادة كل من حجة ملزمة ويدل لذلك ما قدمه من أنه لو أفتى الرائي بعد قبوله نجب الكفارة فقد ألزمه بها بمجرد القبول ولو لم يكن أمره ملزما لما لم يفتى فإذا شهد اثنان به لى قاض آخر ساغ له أن يحكم بشهادتهما ويكون قوله ووجد استجماع مبنيا على اشتراط الدعوى أو لا مفهوما له تأمل وانظر ما يأتي في كتاب القضاء عند قوله وادفع اليه حكم قاض نفذه (قوله وكذا لمصحية الخ) وجهه أن شهادة الشاهدين اذا قبلت كانت بمنزلة العيان ولو عايشوا هلال رمضان يفطرون بعد اكال ثلاثين وان لم يروا الهلال فكذلكا هنا ووجه الثاني أن السماء لو كانت مصحبة ونبت هلال رمضان كان عدم رؤية غيرهما دالا على غلطهما حتى لا تقبل شهادتهما فكذلك عدم الرؤية بعد الثلاثين يوما من وقت رؤيتهما اذا كانت السماء مصحبة دليل على الغلط فتبطل بذلك شهادتهما اه امداد (قوله والاشتراك في عدم الثبوت أصلا في الاول) أي بين الهلالين في عدم الثبوت بسبب قيام دليل الغلط وهو التفرد مع الصحوفيهما (قوله ان غم رمضان أيضا والا لا) اعمل المناسب حذف لفظ أيضا فانه لم يظهر له معنى (قوله وهي ترجع عدم حمل الفطران لم يتم الخ) هو وان أشعر بالترجيح يشعر بالخلاف في المسئلة على خلاف عبارة الذخيرة وعبارة مجمع الروايات المنقولة في السندى تشهد بالخلاف أيضا حيث قال وفي الامداد عن مجمع الروايات

عن الزاهدى لو قبل الامام شهادة الواحد وأتموا ثلاثين ثم غم عليهم هلال شوال قال الامام والثاني يصومون من الغد وقال محمد يفترون وقال شمس الأئمة الخلو في الخلاف فيما اذا لم ير هلال شوال والسماء مصحبة فان كانت متغمة يفترون بخلاف اه والاظهر أن ما نقله عن الزيلعي انما ذكره لبيان أن ما ذكره عن المصنف من تصحيح عدم الحل صحيح الزيلعي خلافا له وأن ما حكاه ابن الكمال من الاتفاق حكي الزيلعي ما يدل على الخلاف (قوله اذا غم شوال الخ) الاولى أن يقول على ما اذا غم شوال الخ وعبارة الامداد وقوله في غاية البيان قول محمد هو الأصح يحمل على ما قاله الكمال اه (قوله وحينئذ في غاية البيان في غير محله) لكن على ما علمت من عبارة الزيلعي ومجمع الروايات تكون عبارة غاية البيان خلافا على ما جعله عليه في الامداد تأمل (قوله في حديث صوموا رؤيته بخلاف أوقات الصلوات) فيه أن الخطاب عام أيضا في أوقات الصلوات مع أنه اعتبر فيها كل قوم بحسب ما ملأ الله ألبصائر تعالى سببا للظهور وعلق وجوبه به ومع ذلك انما خوطب كل قوم بالدلول الواقعي عندهم لا بما عند غيرهم

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

(قوله ونسب اليه القهستاني فاد الصوم بالنسيان الخ) في السندى وقال مالك يفسد الفرض لا النقل كما في النية وقال أبو يوسف يفسد الصوم مطلقا فيقضى كافي النظم وقيل جاع الناسي مفسد والصحيح خلافه كافي التحفة وفي الدر المنقي الاولى أن يقضى ان أفطر ناسيا ذكره في الخزانة لانه عند أبي يوسف مفسد مطلقا ما تقدم انتهى (قوله أي بدخول الذباب) أو الدخان أو القبار (قوله وينبغي اشتراط البصق بعد عجم الماء الخ) هو بعيد عن قول المصنف بعد المضضة وعن قوله في الايضاح وما يبق من أثر المضضة كما يأتي ذكره في كلامه تأمل (قول الشارح كالحل أنه يعود ثم أخرجه الخ) لعدم وصول ما على العود لجوفه فهو يمكن جعل الدواء على الجائفة ولم يصل الى الجوف اه سندى عن الرحمن (قوله ولا يخفى ما في كلامه من نشيت الضمائر) لان ضمير استحسنه وسجي راجع للتقيد المذكور في البرازية والضمير المنفصل للتفصيل (قوله فلا يفسد لكونه بغير فعله) مقتضى ما ذكره السندى عدم الفساد ولو بفعله حيث علل عدم الفساد بقوله فانه لا يصل الى الجوف بخلاف ما لو كان رطبا السرعة وصوله كاسجي (قوله وبه علم ما في كلام الشارح الخ) قد يقال ان قوله وان بقي الخ أي الرخ فلم يجز الا على طريقة واحدة ثم ان الزيلعي انما جرى على الفساد لا على الصحيح وهو عدمه كما نقله ط وعبارة الزيلعي ولو طعن برجح أو أصابه سهم وبقى في جوفه فسد وان بقي طرفه خارجا لم يفسد اه (قول المصنف أوزع الجامع الخ) انظر ما كتبه السندى هنا وعبارته عند قول المصنف أوزع الجامع ناسيا في الحال عند ذكره نية لو بد بالجامع ناسيا فتذكر ان نزع مجرد التذ كرم يفطراه (قول الشارح لحديث ناكح اليد ملعون) هذا الحديث موضوع كما نقله السندى عن من لا على القارى (قوله المتبادر من كلامه الانزال بقربة ما بعده الخ) فان الكراهة التحريمية واللعن الظاهر أنهما لا يتحققان الا بالانزال (قوله الظاهر أنه غير قيد) فيه أن تعين الخلاص به من الزنا مسئلة أخرى غير مسئلة الخوف فلذا قيل فيها رجح وفي الثانية يجب فلا يصح أن يقال الظاهر أنه غير قيد (قوله فهما مسئلة واحدة خلافا لما

استظهره الخ) فوضوعها ما اذا ابتلع الريق أى ولم يفصل الخيط عن قبه بالكلية عند الإخراج والا كان الفساد محل اتفاق ومبنى الخلاف أن ما على الخيط الخارج من فيه بمنزلة الريق المتدلى أو بمنزلة المنقطع **(قوله)** لان النائم أو ذاهب العقل لم تؤكل ذبيحته قال الجوى هذا التعليل غير مؤثر فيما ذكر من الفرق إذ المفسد وجد في كل منهما لا عن قصد والحق أن يقال إن حكم الناسى ثبت على خلاف القياس بالآثر فلا يقاس عليه غيره اهـ سندی وقال انه الاحسن مما ذكره المحشى **(قول السارح)** وفي التحرير المؤاخذه بالخطا جائزة الخ) هذا جواب سؤال مقدر تقديره كيف يصح تقدير الاثم في الحديث مع أن قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا يقتضى رفع المؤاخذه بهما اذا لسؤال الا لا يمكن الوقوع فأجاب بان المؤاخذه جائزة عقلا فلو عاقب سبحانه عبادته على الخطا والنسيان كان عدلا وخالف في ذلك المعتزلة بناء على مذهبه من تحكيم العقل اهـ من السندی **(قوله)** لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف بخلاف الاول فانه لا كفارة عليه وان علم انه لا يفطره بان بلغه الحديث فان فقهاء المدينة كمالك وغيره لم يقبلوه فصار شبهة اهـ منع **(قوله)** من أن من أفطر ناسيا يفسد صومه الخ) تقدم نقله ولعل عن أبي يوسف روايتين جرى على احدهما هنا **(قوله)** وليلة مزودة في القاموس زأده كمنعه أفزعه وزئد كغنى فهو مزؤد مذعور والزؤد بالضم وبضمين الفرع اهـ **(قوله)** وكذا الوتوت نهارا قبل الضحوة الكبرى فخت الخ) لكن عدم الكفارة فيها لا لأنها مجنونة بل لخلاف الشافعي بالنسبة نهارا **(قوله)** لكن الظاهر عدم الاثم هنا اتفاق كلمتهم على أن سبب هذه الكفارة الجنابة الكاملة يدل على أن عدم وجوب لكفارة لا ينفي الاثم لانها انما تجب عند الكمال تأمل **(قوله)** وبه يضعف ما في البدائع الخ) لا يخفى أن ما في البدائع طريقة صحيحة وما مشى عليه أبو جعفر طريقة لا ترتبها الطريقة الاولى ولا نصحه **(قوله)** فوجب على احدي الروايتين كما علمت قد علمت من كلام الفتح أن الروايتين الكائنتين في الشك انما هما فيما اذا لم يبين الحال والكلام الآن فيما اذا تبين **(قوله)** أى فيما لو ظن بقاء الليل الخ) اذا حمل قوله ولو لم يبين الخ على ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر ندد دعوى الوهم الآتى ولا وجه يظهر لعدم ذكره مسألة ما اذا أفطر ظانا بالليل وحل كلام السارح على مسئلتى الشعر خاصة **(قوله)** فنسذ كرها) أى في الأقسام **(قوله)** لانه فرقت في التقسيم الاول بين الظن الخ) القصد من التقسيم بيان الافراد الممكنة وان انحدرت في الحكم والاتحاد فيه لا يفيد عدم اعتبارها لان القصد بيان الافراد اتحاد حكمها واختلاف **(قوله)** ويرد عليه ما أنه لا وجه الخ) يندفع هنا الإيراد بما قاله الرجحى هذا التقسيم عقلى لا يلزم وجود جميعه في الخارج إذ الشك استواء الطرفين فاذا شك في وجود المسبب كلنا كافي قيام المحزم وصدقان في صورة واحدة وقد علمت أنهم فرقوا في المسائل بين غلبة الظن والظن وعبروا عن غلبة الظن باليقين فالمسئلة تنقسم عقلا الى هذه وقد تقدم مع بعضها في الماصدق **(قوله)** فلا شئ عليه في ظاهر الرواية) الخلاف المذكور انما هو فيما اذا غلب على ظنه الطلوع لافيا اذا ظنه فقط فانه حينئذ محل اتفاق كافي كلامه **(قوله)** لاصور التفريع) أى لان في بعضها تجب الكفارة وفي بعضها لا يقتضى **(قول السارح)** لان شهادة النفى لا تعارض شهادة الاثبات) تعليل للمسلتين **(قوله)** واذا لغت النافية بقيت المثبتة فتوجب الظن لعل المراد به غلبة الظن المنزل منزلة اليقين لئلا يأتى إيجاب الكفارة في الفرع الثانى المذكور في الشرح والا فجرد الظن في طلوع الفجر مع تبين عدمه لا يقتضى وجوب الكفارة تأمل **(قوله)** أى ما شأنه ذلك كالخطة الخ) عبارة القهستاني الغذاء اصطلاحا

ما يقوم بدل ما يتحمل من شئ وهو بالحقيقة الدم وباقي الاخلاط وعرفا وهو المراد ما من شأنه أن يصير البديل وانما عدم المأمنة وهو لا يفيد وبساطته لانه معين للغذاء اهـ فعلى هذا الغذاء اسم للدم وباقي اخلاط اصطلاحا واطلاقه عرفا على الطعام باعتبار الاول والمأمن كان آلة للتغذى لا من عين الغذاء أطلق عليه كذا يفاد من حاشية القهستاني **(قوله)** اذ بتقديره يكون قولهم أو دواء حسوا) ظاهر على القول الثانى ومن ذكر أو دواء من أهل القول الاول بدليل ذكره **(قوله)** والذي ذكره المحققون أن معنى الفطر الخ) أى الموجب للكفارة لا مطلق فطر **(قوله)** يقابل القول الاول هذا هو المناسب الخ) عبارة التهر ويقابله القول الاول وهذا الخ **(قوله)** لكن ما نقله عن المحققين الخ) القصد التورك على صاحب التهر بان ما نقله لا يلزم منه الخ وفيه انه حيث ذكر المحققون أن الخلاف في معنى الفطر لا يصح جعله بعينه في معنى التغذى وليس قصد صاحب التهر نفي الخلاف في معنى التغذى من حيث هو أعم من كونه المذكور هنا أو غيره حتى يتورك عليه بما ذكره تأمل **(قوله)** ولكن التحقيق أنه لا خلاف فيه الخ) خلاف الظاهر والحق أن الخلاف متحقق في معنى الفطر المعنوى لا الصورى فلذا جاء الاختلاف في القيمة المخرجة والحاشية وكون مرادهم بما يكون فيه صلاح البدن ما يشمل التلذذ بعيد تأمل **(قوله)** اللهم الا أن يقال اللحم في ذاته الخ) الاظهر في دفع الاشكال أن يقال ان مسألة اللحم المذكورة على الخلاف أيضا وعدم تعرضهم لحكاية اكتفاء بحكاية في مسألة القيمة المخرجة لدلالته عليه بالاولى والا كيف يتطرق في مسألة اللحم الى أنه مما يقتضيه التغذى في ذاته دون القيمة **(قوله)** وكذا لا يكره نقله) عبارة القهستاني ولذا باللام **(قوله)** الا اذا تأول حديثا) أى استدل به **(قوله)** وهو كما ترى مرجح الخ) ما ذكره لا دلالة فيه على ترجيح عدم الاستثناء غاية الامر أنه في الحاشية ذكر ما يدل على عدم الاستثناء وهذا لا يدل على ترجيحه على القول بالاستثناء **(قوله)** وهو اسم مفعول) الظاهر أنه اسم فاعل أصله معتد بالكسر كما قيل في مختار اسم فاعل فيكون الضمير فاعله وحى مفعوله كما يظهر من قوله أى واختلف الخ ولا يصح جعله اسم مفعول لعدم استقامة المعنى ولعدم تعدى هذه المادة لمفعولين تأمل **(قوله)** وكتب فيما علقته عليه جعل الثانية من بابها) مجرد التشبيه المذكور لا يدل على الاجماع كيف وقد وجد النص بذكر الخلاف في المسئلة الثانية أيضا وعبارة في حاشية البحر بعد ما عزا للتارخانية لكن قد صحح فاضيلان في شرح الجامع الصغير سقوط الكفارة في المسلتين وشبههما بمن أفطروا كبرظنه أن الشمس غربت ثم ظهر عدمه اهـ الآن تكون عبارة التارخانية حاكية الاجماع في المسئلة الثانية المشبهة بها فيكون حينئذ الاجماع مختلفا فيه وبني المحشى الحاصل المذكور على تحقق الخلاف **(قوله)** ولم أر من ذكر خلافا في سقوطها الخ) لكن كلام السارح يدل على الخلاف ومن حفظ حجة والفرق الذي ذكره في الفصولين لا يدل على الاتفاق لمن تدبر اهـ ونقل الخلاف في الامداد عن التجنيس وذكر أن المعتمد السقوط فيه أيضا كما ذكره السندی **(قوله)** فالتفقد اختلاف الترجيح الخ) ما نقله عن الجوهر لا يفيد ترجيح خلاف ما ذكره السارح أو لا مطلقا بل في خصوص الجماع فهو عين ما ذكره تأمل **(قوله)** أى بلو مع أن ما دون ملء الفم الخ) لكن انبائه بلو فيه إيهام أن خلاف أبي يوسف فيما إذا كان ملأ الفم أو لا ولو أبى المتن على حاله لا إيهام **(قوله)** ولعدم وجود صورة الفطر) عبارة البحر لعدم بخذف الواو من قوله ولعدم وهى أولى إذ القصد التعليل لعدم وجود الصنع **(قول السارح)** أو قدر حصه منه الخ) قال الرجحى هذا على قول من قدر القليل بذلك وعلى ما اختاره الكمال أنه لا يحتاج الى عمل في ادخاله فلا يأتى هذا التقسيم لانه متى

أعاده فقد وجد العمل في ادخاله فكان كثيرا مفسدا اه نقله السندی (قوله) فلا يفسد الا اذا أعاد
ولو قدر الحصة منه الخ لا يناسب هذا التفرع هنا على ما قاله أبو يوسف وانما يناسب على ما قاله محمد وليس
الكلام فيه (قول المصنف ان كان ملء الفم فسد بالاجماع) وجه الفساد ما في الفتح حيث قال ثم
الجمع بين آثار الفطر وما دخل وبين آثار التي أن في التي يتحقق رجوع شيء مما يخرج وان قل فلا يعتبره
يفطر وفيما اذا ذرعه وان تحقق ذلك أيضا لكن لا صنع له فيه ولا غيره من العباد فكان كالنسيان لا
الا كراه الخطا اه (قوله) الظاهر أن المراد به الجامد الخ تقدم له في نواقض الوضوء عند قوله
وينقضه في من مرة أو على أو سوداء أن العلق دم منعقد والمراد به هنا سوداء محترقة وليس بدم حقيقة ولهذا
اعتبر فيه ملء الفم والافروج الدم نافع بالفرق بين قليله وكثيره وأن العلق النازل من الرأس غير نافع
اتفاقا والسائل نافع اتفاقا والصاعد من الجوف ان علقا فلا اتفاقا ما لم يعلل الفم وان سائلا فعند ههما
ينقض مطلقا وعند محمد لا ما لم يعلل الفم واختلف التعميم اه وعلى هذا الامناع من ارادة السائل هنا
أيضا فانه ليس بدم حقيقة فيكون كغيره من أنواع التي تأمل (قوله) ومقتضى إطلاقه أنه لا ينقض الخ
قد يقال بهذا الإطلاق فان البلغم ليس من التي وذلك أن افساد الصوم ثبت على خلاف القياس بقوله
عليه الصلاة والسلام من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه شيء وان استقاء فليقض وذلك أن ما يخرج من
البدن لا يفسد كالبول والغائط وتركنا القياس في الاستقاء ويبقى ما عداه على أصل القياس تأمل والبلغم
مادام يتفصل عن الفم في حكم الداخل كالوسال برأقه فاستثمه أو محتاطه ولم يعطو الفم حكم الخارج في كل
المسائل بل تارة وتارة وفي في البلغم أعطوا له حكم الداخل (قوله) موافق للنهر لا يخفى أن قول
الشارح والا لصادق بنى كل من الفعلين المذكورين وبنى أحدهما دون الآخر فلم تتم الموافقة لما في
التحريم أيضا (قوله) وهذا أولى مما في النهر لان هذا يبطل العلة الخ أي بخلاف عبارة التهر فانه انما
أفادت أن العلة أظهار التفاوت ولم تبطل العلة التي ذكرها بقوله لانه يباح الفطر الخ وان كان مؤدى
العبارةين واحدا (قوله) لان العذر فيه لا يتضح الخ أي أنه غير واضح الوجود حتى تقيد الكراهة
بعده فان من مضغه لغير يكون غير واضح بخلاف مضغ غيره فله عدم انضاحه قلنا بالكراهة مطلقة لكن
على هذا لا يتضح دخول هذه المسئلة فيما قبلها من حيث الحكم التقييد فيها والإطلاق هنا تأمل (قوله)
ثم رأيت في التنازع حاشية عن المحيط التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين في المباشرة من
أنها مكرهة مطلقا وان لم يأمن فاذا جلت الرواية بالكراهة مطلقة على الفاحشة والرواية بالتفصيل
على غير هاتين التوفيق لكن ظاهر قول الهداية وعن محمد أنه كره المباشرة الفاحشة أن الخلاف فيها
والا لا يصح تخصيص محمد بالكراهة فيها تأمل (قوله) لكن لو كان أجر نفسه في العمل مدة معلومة
بغير مضان فالظاهر أنه الفطر الخ اذا أجر نفسه وعنده ما يكفيه تلك فسخ الآجزة بعد أداء
الفرض ولا يقاس على الظرف انما أبيع لها الافطار بسبب الخوف على نفس معصومة ولا كذلك الاجير
سندی (قوله) قلت مقتضى قوله ولها أن تمتنع الخ لكن مقتضى تعبيرهم بان لها الامتناع يفيد أن لها
الخيار ان شاءت امتثلت فاذا ضعفت أفطرت ولها أن تمتنع اه سندی وهذا ما يفيد ما نقله المحشي
فيما يأتي عن القهستاني وما ذكره السندی أيضا عن الظهيرية وان كان ظاهر التعليل لزوم الكفارة

(فصل في العوارض)

(قوله)

(قوله جمع عارض) قال العيني جمع عارضة قال ابن اليسار وهو جندا الأعلى لا يجمع على فواعل الا
المؤنث وشذ فوارس وهو الك على تأويل فرقة اه (قوله) عدل عن قول البدائع المسقطة للصوم الخ
هذه العبارة مساوية لقولهم المبيحة للفطر وما ورد على أحدهما بردي على الآخر فلذا أورد السندی على
قولهم المبيحة للفطر ما أوردته المحشي على عبارة البدائع وان ذكر في النهر الاراد على قول البدائع
المسقطة للصوم وعبارة النهر وردي عليه أن السفر من التماسية مع أنه لا يبيح الفطر انما يبيح عدم الشروع في
الصوم ومنها كبر السن وفي عروضة في الصوم ليكون مبيحا للفطر ما لا يخفى فالأولى أن يراد بالعوارض ما يبيح
عدم الصوم ليطرد في الكل اه (قوله) وأشار باللام إلى أنه مخير الخ هو غير ظاهر بالنسبة للمعطوفات بعده
(قوله) هذا مبني على ما مر عن الذخيرة الخ عبارة ابن الكمال ولا يخفى أن خوفها على ولدها انما يتحقق
عند تعين الارضاع لفقد الفطر أو لعدم قدرة الزوج على استحجارها أو لعدم أخذ الولد ثدي غيرها فاسقط
ما قيل حل الافطار يختص بمرضعة آجرت نفسها الارضاع ولا يحل للوالدة اذا لا يجب عليها الارضاع اه
وكلامه هذا ليس مبني على ما مر عن الذخيرة بل مبني على ظاهر الرواية من أنه لا فرق بينهما الا أن الأم
لا يتحقق خوفها على ولدها الا عند تعينها (قوله) قال ح أيد ذلك شيخنا بما نقله عن الدر المنثور الخ
فيه أن الكافر وان كانت ديانته ذلك الا أن المشاهدة أنه تارك لها رغيبا في صنعة أنه صيل الاجرة (قوله)
وانما علق لان النص لم يرد بهذا كما قاله الاتقاني الخ على ما ذكره الاتقاني لا يجزى بالاجزاء الا فيما ورد
به النص وهو الشيخ الفاني لاق غيرهما الحقوبه ولا في فدية الصلاة لعدم ورود النص به وعلى ما ذكره
في الفتح يجزى بالاجزاء في الشيخ الفاني وما ألق به لاق في فدية الصلاة ولا في تبرع الوارث والذي ذكره الزيلعي
موافق لما في الفتح حيث قال يطعم ولي المريض والمسافر ان أوصيا بالاطعام لانهم لما عجزا عن الصوم التحقا
بالشيخ الفاني فيجب عليهما الايضاء فان قيل شرط القياس أن لا يكون الاصل مخالفا للقياس وهنا مخالف له
لان الذي ورد في الشيخ الفاني من الفدية ليس بمثل للصوم فوجب أن لا يتعدى قلنا المخالف للقياس بلحق
به غيره دلالة لا قياسا اذا كان مثله في مناط الحكم ولم يخالفه الا في الاسم وفيما لا يكون مناطا وهما عاجزان
عن الصوم كالشيخ الفاني فيكون النص الوارد في أحدهما واردا في الآخر فيناله النص دلالة اه (قوله)
والمائلة بين الصلاة والصوم ثابتة لان كلاهما عبادة بدنية لا تتعلق بوجوبها ولا أدائها بالمال (قوله)
وأجاب العلامة الاقصرائي هذا الجواب مسلم لو اقتصر في التبرع على الاطعام ولم يرد الكسوة وعلى
قرانهما لا يصح لانه لا كسوة في قتل الصيد وهو صحيح في مثل عبارة النهر التي فيها الاقتصار على تبرعه
بالاطعام تأمل اللهم الا أن يقال ان قوله باطعام أو كسوة يرجع الى كفارة اليمين فقط وحينئذ يكون
المراد بتبرع الولي بالنسبة لكفارة قتل الصيد تبرعه بالاطعام أو ببيع الهدى في الحرم (قوله) قلت ويرد
عليه أيضا أن الصوم في قتل الصيد الخ هذا مدفوع بانه ليس المراد بالاطعام الذي هو بدل الصوم بل
الطعام الذي يشتري بقيمة الصيد ويتصدق به (قوله) وقد يفرق بين الفدية في الحياة وبعد الموت الخ
على هذا الحاجة لحمل القتل على قتل الصيد بل يحمل على ما يعمهما لان الصوم فيهما بدل ويصح
نصب بدل له بعد الموت ثم ان ما ادعاه من أن قوله فان أوصى بالتكفير صح بدل على الفرق المذكور غير
مسلم فان غاية ما أفاده صحة الوصية بالتكفير والمبادر من ذلك هو الوصية بعين الكفارة التي كانت عليه ولا
يفهم منه صحة الوصية بفدية الصيام الذي كان عليه فليس في كلامه تعرض لاحتها بالفدية حتى يقال
بالفرق الذي ذكره تأمل وبالجمل هذه المسئلة مما زات الاقدام فيها ثم رأيت في حاشية البحر نقله عن

الامداد ولزم عليه يعني من أفطر في رمضان الوصية بما قدر عليه وبقى بذمته حتى أدركه الموت وأوصى
بهدية ما عليه من صيام فرض رمضان وكذا سوم كفارة عيّن وقتل خطأ وظهار وجناية على احرام وقتل
محرم صيدا وصوم مندور فيخرج عنه وليه من ثلث ما تركه أه قال فقد نص على جواز الايصاء بذلك
اه (قوله) وكذا ما في البحر لو نذر صوم الا بدفعه (الح) هو ملحق بالشيخ الفاني فلذا أتى بالتشبيه
(قوله) هذا ذكره في الفتح والجرع عقيب مسألة نذر الادخال الظاهر أن مسألة الفاني كمسألة النذر فانه
لا تقصير فيها وتقدمه أمر المعيشة لا لخط نفسه بل لامثال أمره تعالى بتقديم واجب السعي ويظهر أن
وجه الاستغفار فيها أن اللاتق بحال العبد نسبة التقصير له في عدم قيامه بما كلفه ويقطع النظر
عن كونه عاجزا وانه كان بسبب عدم اقداره تعالى له عليه تأمل (قوله) وغاية البيان عبارتها وكذلك
الذي يحل رأسه وهو محرم عن أذى فلا يجدر نسكا بذيحه ولا ثلاثة أصوع يفرقها على ستة مساكين وهو
فان لا يستطيع الصيام فاطم عن الصيام لم يجز لان الصيام ليس بعين يجب مراعاته فيكون واجب
الوجود لا محالة حتى يصار ببدل ضروري لكنه انتقل الى النكاح والصدقة ولم يجز قياسه على فرض
عين لازم واجب الوجود لا محالة اه فتأمل مع قول البحر لم يجز لانه بدل اذا الصيام ليس بدلا هنا بل الخالف
مخبر بينه وبين غيره وعدم جواز الاطعام عن الصيام لما ذكره في غاية البيان من عدم تعينه لا محالة
(قوله نص عبارته الح) ونص عبارة المجتبى من الصلاة وفي الصغرى هذا اذا أفسد صوم النفل في
الحال أما اذا اختار المضي ثم أفسده فعليه القضاء اه تأمل (قوله) لانه لم يصبر بنفس النذر من تركها
لأنه الح) ولا يقال ان شرط لزوم النذر أن لا يكون بمعصية لما يأتي في كتاب الايمان أن معناه أن
لا يكون حراما لعينه أو ليس فيه جهة القربة (قوله) وما بعده له جهتان أي جهة كونه عبادة في
نفسه وجهة كونه معصية بسبب الوقت (قوله) ويشهد لها قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه هي
ما أخرجه البخاري قال أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فقرأ أم
الدرداء مبتذلة فقال ما شأنك قالت أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاما
فقال كل فاني صائم قائم قال ما آكل حتى تأكل فاكل الحديث وفيه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر
ذلك فقال صدق سلمان اه سندي (قوله) وبه حصل الجمع بين الاقوال الثلاثة تأمل غير ظاهرا لا
اذا كان صاحب القول الثاني يقول بما قاله القائل الاول والثالث من شرط عدم الرضا بمجرّد الحضور
وأن يكون الفطر قبل الزوال وكان أيضا صاحب القول الثالث يشترط ما قاله الاول والثاني وهذا غير
معلوم مما ذكره وان كان ما في التمهيد من الذخيرة جاريا على الاقوال كلها (قوله) أما هو فيكره فطره لان
له حكم رمضان كما في الظهيرية الظاهر أن ما في الظهيرية طريفة أخرى غير ما ذكره القهستاني في
فيها استثنى قضاء رمضان فقط لانه في حكمه وعلى ما ذكره القهستاني لا استثناء أصلا ثم رأيت في
شرح الانبياء عزما نقله الشارح عنها الخاتمة والخلاصة ونصه وفي الخاتمة ومثله في الخلاصة المتطوع اذا
دخل على بعض اخوانه فسأله أن يأكل لا بأس أن يجيبه وان كان صائما عن قضاء رمضان كره له أن
يأكل ولو حلف رجل بطلاق امرأته أن لم يفطر فلان كان متطوعا يفطر وان صائما عن القضاء لا يفطر
اه فإذ كرهه على أن يأكل كره في الاشياء غير رواية أبي يوسف التي ذكرها القهستاني تأمل (قوله)
المصنف فاقام ونوى الصوم في وقتها وكذا لو لم يقم حتى لكن وجوب الامساك عليه لا يتأتى الا فيما اذا
نوى الإقامة (قوله) ثم قال والمعتد من مذهبه عدم الفساد ما ذكره في شرح الوهبانية من خلاف

الشافعي من أنه يفسد صومه وصلاته بنية القطع نقله عن الظهيرية وتعقبه الرجعي بان المنقول في
التحفة لابن حجر أن من المبطّل للصلاة بنية قطعها ولو مستقبلا أو التردد فيه أو تعليق به شيء ولو بحال إعادة
لنفاذ الجزم بالنية المشترط دوامها لا اشتغالها على أفعال متغيرة متوالية وهي لا تنظم الا بالنية وبه
فارق الوضوء والصوم والاعتكاف والنسك ولا يضرب مبطّل قبل الشرع لانه لا يتأتى الجزم اه من
السند تأمل (قوله المصنف وقضى أيام اغماؤه في البحر الاغماء نوع مرض يضعف القوى ولا يزال
الحج فيصير عذرا في التأخير لا في الاسقاط اه (قوله) لان الظاهر من حاله أن ينوى الصوم ليلا (الح) وان لم
يتذكر النية جلا على نسيانها بعد وجودها كما سبق (قوله) وانما قولان معصيان وأن المعتد الثاني (الح)
وهو المذكور ناسيا فيما تقدم في الشرح وهو اعتبار افاقته ولو في غير وقت لا يمكن انشاء الصوم فيه (قوله)
وشرط معصيته أن لا يكون معصية (الح) لكن يعتقد عينا موجبا للكفارة بالحنث ولو فعل نفس المذمور وعصى
والتحل بخلاف النذر بالطاعة حيث لا يكون عينا الا بالنية على ما عليه الفتوى اه سندي عن
النهر (قوله) وأن يكون من جنسه واجب لعينه (الح) خرج به فرض الكفاية كتكفين الميت وبما
بعده الوضوء حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة لا يصح والذي سيأتي له في الايمان أن الشرط كون
المتنذر عبادة مقصودة لنفسها لا ما كان من جنسه ولذا صح النذر بالوقف لان من جنسه واجبا وهو بناء
المساجد للمسلمين مع أنه غير مقصود لذاته ولا يصح النذر بعبادة المريض وتشجيع الجنائز والوضوء لانها
غير مقصودة (قوله عن القهستاني) عبارته وصح النذر فيها أي في هذه الايام المنبهة بالاصالة مثل نذرت
أن أصوم يوم الثور أو غدا أو كان القديوم الثور أو بالتبعية مثل أن ينذر صوم هذه السنة أو سنة متتابعة
أو أبدا اه وبه يعلم ما في عبارة الحلبي (قوله) مع قياسا على ما لو نذرت يوم حيضها (الح) ينظر الفرق
بين ما نحن فيه وبين هذا الفرع على ظاهر الرواية ثم رأيت في البحر ما نصه والفرق أن الحيض
وصف للمرأة لا وصف اليوم وقد ثبت بالاجماع أن طهارتها شرط لادائه فلما علفت النذر بصفة لا تنطبق
معها أهلا لا لاداء لم يصح لانه لا يصح الا من الأهل كذا في الكشف اه (قوله) بانه هو السهو عبارة
النهر على ما في ط هو الساهي (قوله الشارح) لكنه يقضيها بها أي في صورة شرط التتابع فقط
(قوله بحر) عبارته وينبغي أن يصل ذلك بما مضى وان لم يصل ذكره في بعض المواضع أنه لم يخرج
عن العهدة وهذا غلط والصحيح أنه يخرج كذا في فتاوى الوالوجي انتهى (قوله) كما جعنا بين جهتي
التبرع أي حيث قلنا بعبادة شرط الهبة والبيع (قوله) ولو كان حيضها (الح) لعله يخرج عن طهرها
(قوله المصنف لا يختص بزمان ومكان (الح) سيأتي للمعنى قريبا أن النذر المعين لا يكون سببا قبل وقته
عند محمد فإنها على غير مذهبه (قوله) لكن في السراج ولو قال (الح) وما جرى عليه الشارح عزاء
في النهر البناية ونقله السندى عن الخاتمة فاجرى عليه في السراج يحمل على قول محمد (قوله) ويلزمه
صوم كل يوم (الح) أي مثل اليوم الذي قدم فيه (قوله) فان السبب بتكرره فيه (الح) فيه أنه لا يظهر
تكرره في الثمانية الا اذا ابتدئت بالسبب فتختمه بخلاف ما اذا بدئت بالاحد مثلا ولم يوجد في كلام
الناذر ما يعين الاحتمال الاول فكيف نوجب عليه الزائد بدون التزام والظاهر أن الفرع المذكورين
مبينان على عرفهم لا على ما يفيد اللفظ فيما والظاهر في عرفنا روم غانية في الاول وسبعة في الثاني

(قوله أي وجه مناسبة الاعتكاف الخ) ما ذكره الشارح أولاً ونائباً بنج المناسبة والتأخير كانه عليه
ط (قوله مصدر المتعدى العكف ومنه الاعتكاف الخ) فهو عليه من المتعدى وعلى ما في الصريح من
اللازم (قوله والاول أولى لقوله بعده أو امرأه الخ) فان المقابلة تقتضي القسمة الى قسمين وذلك
يجعل التقسيم للاعتكاف المطلوب والالاتم المقابلة ويقفهم من قوله أو امرأه الخ أن شرطية المسجد
انما هي في حقه وحيث لا يكون تخصيصه أولاً لهذه الفائدة فانها معلومة من التقسيم تأمل
(قوله والظاهر لانه على تقدير أنوته الخ) لكن في الاشياء الخشنة كالانثى الا في مسائل ومقتضاء
أنها تعتكف في بيتها ويكره منها في المسجد وكون صاحب الاشياء لم يحصر المستنبات لا يضر اذ من يدعي
أن هذه المسئلة منها عليه النقل (قوله لكن صرحوا بان الخ) كلام الشارح في اعتكافه في البيت لا
المسجد فمسئلة الاستدلال مسئلة أخرى (قوله جواب عما ورد على قوله في الهداية الخ) ما ذكره
الشارح من قوله لا قترانها الخ وان صلح جواباً عما ورد على الهداية إلا أن الموافق في عبارة الشارح أن
يجعل علة لقوله أي سنة كفاية أو علة لما أفاده قول المصنف سنة مؤكدة من أنه ليس بواجب لما أنه لم
يتعرض لاستدلالها حتى يتأتى له التعرض لدفع ما يرد عليه (قوله فيدل على اشتراط الصوم فيه)
لا يخفى أن مجرد قوله بصوم الخ انما يدل على مصاحبة الصوم له ولا دلالة فيه على اشتراط هذه المصاحبة
لتحقق النية نعم مصاحبة النية شرط لتحقيقه لانها شرط في تحقق كل عبادة مقصودة (قوله لانهم انما
صرحوا بكونه شرطاً في المنذور غير شرط في التطوع الخ) لكن ظاهر مقابلة الواجب بالتطوع أن المراد به
غير الواجب فيشمل المنون ويدل لعدم اشتراطه فيه ما ذكره في الهداية وغيره في تعليل عدم اشتراطه
في التطوع من أن مبنى النقل على المساهلة ألا ترى أنه يقعد في صلاة النقل مع القدرة على القيام اه فان
المساهلة التي جعلها مناط عدم اشتراطه متحققة في المنون ألا ترى أنه يقعد في سنن الصلاة البناء على
المساهلة فيها فكذلك لا يلزم الصوم في المنون لذلك (قوله الشارح لعدم محليتها للصوم) تعليل لمسئلة
المتن (قوله ووجه التأمل ما ذكره الخ) ويؤيد عدم المثلية المذكورة في كلام الحلبي أيضاً ما سيأتي
من عدم جواز القضاء في رمضان آخر ولا في واجب الخ لانه لو كانت العبرة لوجوب الصوم مطلقاً
لاجزاء (قوله والحاصل أنه لم يصح لعدم الخ) وعلى هذا الحاصل لا يصح جعل كلام المتن أصلاً
كليا بل موضوعه في صوم رمضان أداء وقضاء وقد نذر اعتكافه فلا داعي لوضع أصلي لذلك لانه لم يدخل
فيه غيرهما مع إيهام عموم (قوله وهو أن النذر كان موجبا للصوم المقصود) لان الاعتكاف الواجب
يستدعي صوماً ولا يوجد بدونه وما لا يتوصل اليه الواجب إلا به يجب وجوبه (قوله ولكن سقط
لشرف الوقت) واتصاله به وتعيينه للاعتكاف بالنذر ولا كذلك رمضان الثاني (قوله قلت حدوث صفة
الكمال الخ) ما ذكره السندى في الجواب أظهر حيث قال قلت الصوم وان كان شرطاً لكنه عبادة
مقصودة في نفسه لانه يجب تعيينه أيضاً كصوم رمضان فلم يكن شرطاً بخلاف الصلاة المنذورة مع
الوضوء فلا يعتبر إيجابها لانه عبادة غير مقصودة اه (قوله الشارح والساعة في عرف الفقهاء جزء من
الزمان لا جزء من أربعة وعشرين كما يقوله المتجهون) في السندى وقد ورد ما يؤيد ما ذهب اليه أهل
المبقات من تقدير الأربع والعشرين من الساعات في الليل والنهار وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي
والحاكم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل
الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه فالتسوية آخر ساعة بعد العصر وهذا عجيب فاستغفرت انتهى (قوله يلزمه

قضاء العشر كله لو أفسد بعضه) المناسب لما يأتي أن المراد أنه يقضي الباقي لا الكل وفرق بين الصلاة
وبينه بان الفساد يسري لأولها لا لأوله (قوله وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف
الخ) قلت كلام الفقهاء في الفساد الذي يترتب عليه القضاء فهم ما يلزم المعتكف على نفسه اعتكاف
العشر الاخير وانما دخل فيه معتكفاً قطعاً بعد زمان فقد أتى باعتكاف نفل في المدة التي كان معتكفاً
فيها وانما فاته الاعتكاف المنون نعم يمكن أن يقال بأنه يمنع من الخروج في اعتكاف العشر الاخير بعد
شروعه فيه على رواية الحسن كالمخ اليه في النهر اه سندی (قوله وان لزوم قضاء جميعه أو باقيه)
نسخة الخط أي باقيه وهو المناسب لقوله الآتي وانما قلنا أي الخ ولو قال فظهر أن لزوم قضاء جميعه أي فيما
إذا أفسده في أول يوم منه وباقيه فيما إذا أفسده في أثنائه وترك قوله الآتي وانما قلنا الخ لكان أحسن
(قوله هذا قول ضعيف) وجهه أن خروجه للاذان يكون مستثنى عن الإيجاب أما في غير المؤذن فيفسد
الاعتكاف والصحيح أن هذا قول الكل في حق الكل لانه خرج لأقامة سنة الصلاة وسنتها انقام في موضعها
فلا تعتبر المنارة خارجاً اه سندی عن الوالوية (قوله لا يكون كلام الشارح مفترعاً على الضعيف)
لاشأن أن اشتراط كونه مؤذناً قول ضعيف وأن اشتراط كونها خارج المسجد ليس معتبراً المفهوم كما تقدم
له ويجرد ما ذكره قبل هذا من تقييد عبارة البدائع بما ذكره لا يخالفه تأمل (قوله بان الضرورة التي
يناط بها التخفيف الخ) قد يقال ان الضرورة التي يناط بها الحكم هنا من القسم الثاني وذلك أن المعتكف
لما تعددت حاجته خارج المسجد مما لا بد له منه جوزه الخروج أقل من نصف النهار للقيام بحوائجه
الضرورية له غالباً والضرورة انما هي علة لاثبات أصل الحكم بدون مراعاة وجوده في كل فرد كما هو
الغالب في العلل الفقهية كالمسئلة التي هي مناط الترخيص للمسافر في الفطر مثلاً فانها مناط لاثبات
أصل الحكم ولا يلزم تحققها في كل فرد وهكذا كثير من العلل الفقهية راعوا لاثبات الحكم بدون
اشتراط وجوده في كل فرد تأمل (قوله فيه إيماء الى عدم الاكتفاء بالنية) الظاهر صحة الاكتفاء
بالنية فان نية تخصيص العام جائزة وهذا منه في المعنى (قوله بان المعتكف له حالة تذكروا الخ) ظاهر
إذا كان الوطء داخل المسجد (قوله أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم حتى يصح الوقوف فيها
وكذا ليلة النحر الخ) تبعية الليالي للأيام الماضية انما هو بالنسبة للرأي لا بالتضيعة كما لا يخفى حتى لو
أخرى يوم النحر الى ليلة الحادى عشر جاز لانه لا يخرج روى كل يوم الا بظواهر فجر اليوم الذي يليه وهذا
بخلاف اليوم الثالث فان رمية ينتهي بالغروب

(كتاب الحج)

(قوله والاقتحوا النكاح والعقاق الخ) اذا حلت العبادات على أركان الدين يكون أولى في دفع إيراد النكاح
وما بعده فان ما ذكره غير دافع لإيراد الاضحية والجهاد ونحوهما من كل عبادة متوقعة على النية (قوله
الآن اثبات النفي يقتضي النفي الخ) أي الواقع في حديث الأقرع بن حابس على ما في التبر وغيره فان فيه
التصريح بالمرأة الواحدة في العمر أو الحديث المذكور هنا كافي الفسخ لإفادته لو هبنا امتناع نعم فيلزمه ثبوت
نفيه وهو لا للتصريح بنفي الاستطاعة (قوله والاولى التمثيل بالحج رياء وسعيه) ما قيل في مثال
الشارح يقال في مثاله والظاهر أن الحرمة فيها معرضة للاثبات الفعل تأمل (قوله لكنه عذفيهما من
الصغار الخ) وجه عذفيهما من الصغار أن التماس في آية الطهارة حقيقة في المس باليد وان أريد به فيها الوطء

مجازا والروايع فلم تكن قطعية الدلالة على الوطء وتقدم له في الجمعة أن البيع عندهم إذا نهاه مكروه لأحرام
لوقوع الخلاف في المراد بالنداء فيها هل هو الاذان الاول أو الثاني أو دخول الوقت على أنه يحتمل أن يكون
الاقامة وإن لم يزم من قال به فلم تكن قطعية الدلالة أيضا (قوله وفي المعتوم خلاف في الأصول) لكن لو
أداء المعتوم يصح منه لما في كتاب الطهارة من الجهر أن ظاهر كلام الكل الاتفاق على صحة أدائه
العبادات أمام من جعله مكلفا قاطرا وكذا من لم يجعله مكلفا لأنه جعله كالصبي العاقل وقد صرحوا بصحة
عبادته اه انتهى سندی (قوله وفيه نظر) فيه تأمل فإن من له بعض ادراك منه ما يصح أدائه للعبادة
ولما منع منع من الصحة فيه وأما مسألة أحرام الولي عنهما فهي مسألة أخرى فإن أحرامه عنهما صحيح ولو منع
بعض ادراكه وسبأ ما فيه من التزاع (قوله ونوزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج الخ) وبأنه بدخوله
دار الاسلام تحقق منه الكون في دارنا اذ ليس المراد بالاستقرار على سبيل الدوام بل مجرد الحصول والتحقيق
فهو كمن نشأ في دار الاسلام (قوله ومحبوس الخ) قال في النهر ويلحق بهم المحبوس والخائف من
السلطان اه (قوله فلو خرج ومات في الطريق الخ) عبارة التهر ولومات في الطريق لا يجب عليه الايصال
أي اتفاقا اه وعمله في الجهر بما ذكره المحشى والمراد أن من مات في الطريق من أصحاب الأعذار
المذكورة في أول سنة الايجاب لا يجب عليه الايصال من مات بعد تقرر في ذمته أو ضمير خرج عائد
للقادر على الحج الا أنه مقيد بما إذا خرج في أول سنة الوجوب بدليل التعليل (قوله وما في الجهر من أنه
يمكنه أن يضع في الشق الآخر امتعته رده الخير الرمي) أي بأنه إذا لم يجد معادلا فلا يعد قادرا وقال أيضا
وحيث قدر أي على الحمل كله فلا كلام في الوجوب اه فيفهم منه الحاج ان وجد معادلا فلا فساد ولا فاق
قدر على الحمل كله ولم يشق عليه في حالة قلة الزاد والماء أو حال نزوله من نقل ذلك من شق الرحلة الى
وسطها ثم عادته الى شقها عند ركوبه عليها فكذلك والابان لم يقدر على كله أو قدر وشق عليه ما ذكر فلا
يعد قادرا اه سندی (قوله لا الزاد والراحلة) لعل فيه حذف لانا في قبل الرحلة مع حذف حرف
العطف (قوله أي في عدم اشتراط الرحلة فيه) لكن وجه المشابهة بينهما غير تام فإن السعي الى الجمعة
انما يجب على من سمع النداء أو لم يكن بينه وبين المصر مزارع وان سمع النداء أو فرح على اختلاف في
ذلك فمع اختلاف الروايات لا أدري وجه المشابهة في حق المكي والساعي الى الجمعة مع أن بين مكة وعرفة
سبعة أميال اه سندی (قوله لعل وجهه أن فيه زيادة النفقة الخ) ولأن ابتداء فعل الأول فرض
بخلاف الثاني ولأن منفعة الاول مما تتعدى من الاتفاق كذا في السندی عن شرح الوهابية للشرنبلالي
وهذا يعلم أن موضوع ما في السراجية ما لوجعني راكباً وفقير ما شيا لا فيما عدا هذه الصورة فإن المشي
أفضل وهذا يدفع الثاني (قوله حتى لو حج ماشيا ولو بامرهم ضمن) اذ بالحج ماشيا لا يقع عن الأمر وهو
انما دفع اليه ليقع عنه فيكون ضامنا له لصرفه في حاجة نفسه فلا يعتبر أمره بالمشي (قوله والذي
رأيت في الخلاصة هكذا الخ) لا تخالف بين ما رأيت في الخلاصة وبين ما نقله الشارح عنها فإن ما عراه الشارح
اليها انما هو فيما إذا كان لا يبقى بعد شراء المسكن ونحوه ما يكتفي للحج وما نقله المحشى عنها فيما إذا كانت
الدرهم كافية للحج والمسكن ونحوه (قوله المسئلة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزوج
والتفصيل الخ) بحمل رواية تقديم الحج على التزوج بدون تفصيل على ما إذا كان ذلك وقت خروج أهل
البلد نزول المخالفة بين الروايتين وهذا هو الموافق للتفصيل المار (قوله وأجاب السيد أبو السعود بأنه
هنا مضطرب الخ) هذا الجواب انما يستقيم على رواية أن الامن شرط لوجوب الاداء لا للوجوب (قوله

الشارح أو ذميا) قال الجوى في حوائى الاشياء اذ لم يكن الفاسق محرما للخنثية عليه من فسقه فأحرى
أن لا يكون الكتاني محرما لها خنثية أن يفتنها عن دين الاسلام اذا خلاها اه وأقره هبة الله وأبو
السعود (قوله يختص بالمحرم الخ) بل يتصور الذي في الزوج أيضا كالمحبوس (قوله المصنف والمراعي
كبالغ) جعله الرحتى كصبي لانه يحتاج الى من يدفع عنه ولذا كان للاب منعه عن حجة الاسلام فكيف
يصلح لحايتها وفي المحيطين والبدايع الذي لم يحتلم لا عبرة له لكن ما في الجوهره موافق لما في الخلاصة
والبرازية اه سندی (قوله اذ لا يتصور في زوج الحاجة أن يكون محبوسا) فيه أنه يتصور فيما
إذا أملت المحبوسية ولم يفرق بينها وبين زوجها المحبوس (قوله فينستط أن تكون قادرة على نفقتها
ونفقتها) وفي منسأ ابن أمير حاج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام برأيته اختلفوا فيه وصحوا بعدم
الوجوب ووفق في السراج بأنه اذا قال لا أخرج الا بالنفقة وجبت عليها واذا خرج بلا اشتراط لم يجب اه
سندی (قوله والصبي الذي يحج له أبوه) لعله به (قوله من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم
حجه) ولا يتأتى أدائه حجتين في عام واحد أحرام أو أحرامين نعم لوجود الكافر الاحرام على القول بعدم اسلامه
بالج والوقت باق يبنى أن يصح منه ولم أره اه سندی عن الشيخ بالي (قوله قال العلامة المقدسي يمكن
الجواب بان الموت الخ) الاظهر في الجواب أن يقال أنه وان كان ركنا الا أنه يسقط بعذر الموت لضعفه
بخلاف الوقوف لقوته والا كيف يقال بسقوطه به لانه من قبله تعالى الخ اذهذه العلة تقتضي سقوط
الوقوف به أيضا مع أنه ليس كذلك وأيضا تقتضي أنه لو تقرر الوجوب في ذمة الأمر بان مضى عليه سنة
وهو مستطيع لا يسقط الطواف بموت المأمور لأن الأمر لم يأت بما في وسعه بل آخره عن وقت التمكن
تأمل (قوله فكان بمنزلة الانصاري) أي المنسوب للانصار لان هذا الجمع بالاشتهار وغلبة الاستعمال
ياخذ حكم السمية به فيجوز النسبة اليه بعد ذلك فكذا يقال في الاتفاق بمعنى الخارجين والآفاق بمعنى
الخارجي (قوله والقهستاني) عبارته ولناصر الفقهاء أن يقول لان لم أن الآفاق جمع حتى وجب
رده في النسبة الى الواحد فعن سيبويه أن الأفعال للواحد قال بعض العرب هو أنعام كافي الفائق وغيره
ولو لم أنه جمع فلم لا تكون الباء للوحدة كما قالوا في روي فانها ليست للنسبة ولو لم أنها للنسبة فالرد غير
واجب فانهم أرادوا بالآفاق الخارجيين والآفاق الخارجيين وهذا معنى آخره لو رد الى الاتفاق لم يفهم
منه ذلك وصار كالانصاري على ما نقل صاحب الكشف عن الزمخشري اه (قوله نعم يكون تاركا واجب
الوقوف الخ) مقتضى كونه تاركا لواجب الوقوف نهارا الى الغروب أن يكون المدد واجبا سواء وقف نهارا
أو ليلا لانه اذا وقف ليلا لا يتأتى له الاتيان بالواجب فينقرر الوجوب في ذمته فيكون التقيد بوقوفه نهارا
اتفاقا (قوله لو قيل انه واجب لا يبعد لان المواظبة الخ) لا يخفى أن الاستدلال بالمواظبة على
الوجوب غير تام لما تقدم للشارح أن المواظبة من غير نهى عن الترك لا تفيد الوجوب اه سندی
(قوله ولسترك الشوط الاول الخ) أي عدم الاتيان به بوصف الوجوب (قوله وأن الطواف لا يلزم
تقديمه على الذبح) لعل الموافق لا يلزم تأخير عن الذبح (قوله فيه أنه لم يستوف الواجبات) لكن
زيادة ما ذكره الشارح من الواجبات والضابط يكون الشارح قد أصح عبارة المتن (قوله واعترض
الاول بان فيه إخراج العشر عن الإرادة الخ) عبارة الرحتى وهذا الجواب مبني على ضعف لا يليق
بفصاحة القرآن لان بعض الثالث ليس بشهر فلا يكون داخلان المراد ما زاد على الواحد من جنسه
الآن يقال وسمى شهر مجازا اطلاقا لاسم الكل على بعضه أو من باب التغليب أو من باب عموم المجاز بان

يراد ثلاث قطع من الزمن اه سندی (قوله وينبغي أن يكون مكروها) وهذا هو الظاهر فإنه وإن كان في أشهره إلا أنه إنما أحرم الحج قابل فلم يحرم في أشهر حقيقة بل في أشهر حج آخر (قوله واسمها في الأصل مهيعة) يكون الهاء بفتح التحتية والعين المهملة كذا ضبطت في رواية أبي ذر وضبطها العيني بوزن معيشة وصححه اه سندی (قوله والظاهر أنه مبني على الرواية الثانية) بل الظاهر أن المراد بالسقوط عدم لزوم ولا يصح بناؤه على الرواية الثانية اذهى موجبة لعدم مجرد مروره على الاول لترا تعظيم البقعة وبأحرامه من الثاني لم يتداركه بل تقرر عليه نعم لو عاد الاول سقط عنه (قوله أنه لا يتصور عدم المحاذاة) في السندی أن من أتى من جهة سواكن لا يحاذي ميقاتا ولا يسامته اه (قوله ووجهه أن المرحلتين أوسط المسافات الخ) فيه أن المرحلتين أقل المسافات لا أوسطها إلا أن يراد مرحلتان عرفيتان وهما ثلاث مراحل شرعية بحجة فانه على مرحلتين عرفيتين وثلاث شرعية إلى مكة كذا يفاد من السندی (قول الشارح أي لا فاق) الآفاق هي من كان خارج المواقيت فخرج أهل المواقيت وحكمهم أنهم ملحقون بأهل الحل ويلزم من ذلك أن أهل ذي الحليفة كذلك إذا سلكوا الطريق الذي كان يسلكه النبي صلى الله عليه وسلم كأهل القرح والابواء فلهم دخول مكة بلا إحرام كذا كره المرشدی اه سندی (قوله لم يخرج عن أن يكون سفره للحج) فيه تأمل بل حيث قصد البندرة صدا أو ليا لبيع أو شراء ثم إذا فرغ بدخل مكة يكون سفره لغير الحج ولغير دخول مكة ولذا جوزه نادخوله مكة بلا إحرام في المسئلة السابقة ولا يرد علينا مسألة ما لو قصد موضعا آخر في طريقه ثم التفتل عنه للفرق الظاهر اذ فيه لم يوجد ما يبطل أن يكون سفره للحج بخلاف ما نحن فيه

(فصل في الاحرام)

(قوله فالاستثناء الاول من أعم الظروف) الاظهر أن الاستثناء الاول من محذوف تقديره بعمل من الاعمال والثاني من قوله لا يعمل ما الخ (قوله وهو أي الغسل) الظاهر ارجاع الضمير للذكور من الغسل أو الوضوء فانهما للتطافة اذ حيث جعل الوضوء قائما مقام الغسل في حق غير المعذور فليكن كذلك في حق المعذور وبالاولى لتحقيق التطافة به الآن معنى التطافة بالغسل ثم وذكروا في غاية البيان أن كل غسل يكون لمعنى التطافة فالوضوء يقوم مقامه (قوله صرح به في الفتح) عبارته وإذا كان للتطافة وإزالة الرائحة لا يعتبر التيمم بله عند العجز عن الماء ويؤمر به الصبي اه فهذا يفيد أن المراد به العاقل نعم على ما بحثه في التهريندب في حق الصغير الغير العاقل (قوله لانه إنما شرع للإحرام) قال السندی نقل المرشدی عن السروجي أنه قال وينبغي أن لا يحرم فضيلة الغسل لانه شرع للتطافة وقد حصلت قال متلا على وهو الاظهر قلت وعلى اشتراط الطهارة اذا كان محدثا ولم يقدر على الماء يتيمم ويحرم فتأمل اه (قوله وفيه أن الشروع الخ) قد يقال ان مراد الشرب لا بل بقوله بخلاف الصلاة في حق القراءة لا الشروع (قوله أي أفت يبطل إقامة بعد أخرى الخ) وذلك كافي السندی أنه اختلف في مأخذها فقبل من ألب بالمكان اذا أقامه وقبل من قولهم داري تلب داره أي تواجها يعني اتجاها وقصدى اليك وقبل من قولهم امرأة لبة أي محبة لزوجها يعني محبة اليك وقبل من قولهم أنا ملب بين يديك أي خاضع لك وقبل من الالباب وهو القرب يعني قرب اليك فربا يشهد كل أحد بقصدى بيتك وأعتابه الشريفة (قوله فان مفاده أن الاستئناف بقوله ليلى الثالثة) نعم عبارة القهستاني وإن أفادت أن الاستئناف بقوله ليلى الثالثة

لا تفيد أنه يقف عليها كما بقوله الشافعية أو يصلها بما قبلها وإن كانت جملة مستأنفة (قوله وسعديك) في القاموس والسعادة خلاف الشقاوة وأسعده فهو مسعود ولا يقال مسعد وأسعده أعانه وليسك وسعديك أي أسعاده بعد أسعاده اه (قول الشارح أي تحريما) حكى ابن مالك الاتفاق على أن الكراهة للتحريم اه سندی (قوله ففيه أن ظاهر المذهب كافي الفتح أنه يصير محرما الخ) وأيضا مقتضى اشتراط التلبية أن نقصها بخل بالنسك لا الكراهة كما نقله السندی عن ط (قوله لكان أخضر وأظهر) لكن عليه لا يكون في كلامه تعرض لسوق البدنة بدون تقليد فالاولى أن يراد بالهدى خصوص البدنة تأمل وفي المنع واقتصر في الكثرة على التلبية ومراعاة جهات من خصوصيات النسك سواء كن تلبية أو ذكر كما يقصده التعظيم أو سوق هدى أو تقليد البدن كذا كر النسك في المستصفي اه وهو كذلك في البحر ولو حذف لفظ الهدى وسلط كلامه من قلد وفاق على لفظ بدنة لزم من الإيهام تأمل (قوله أو عروء مرادة وهي السفرة) في القاموس المرادة الراوية أو لا تكون الامن جلدتين تقام بثلث بينهما التسع وفيه أيضا السفرة بالضم طعام المسافر ومنه سفرة الجلد اه (قول الشارح فلا في الاصح) والظاهر أنه وإن لم يحرم إلا أنه يكره مراعاة الخلاف ولان فيه نوع اعانة كاعانة سكن كذا قال السندی (قوله فانه لائى عليه لوعصبه الخ) في السندی عن الخاتبة ويكرهه تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما وليلة فعليه صدقة ولائى عليه لوعصبه غيرهما من بدنه ولو لم يغير علة إلا أنه في هذه الحالة يكره اه فعلم من هذا أن حكم التعصيب مخالف لحكم الستر واللبس (قوله لباب وفي شرحه وينبغي استثناء الكفين الخ) مقتضى الاستثناء أن باقى البدن حكمه بخلاف حكم هذه الاعضاء مع أن سائرهم يصح ستره بما لا يعدلبسا لا بما يعدلبسا فالمتعين أن يراد بالستر التغطية بما لا يستمسك بنفسه أو لا يعدلبسا بخلاف تغطية يديه بالقفازين ورجليه بالخفين والجوربين فانه لبس (قول الشارح ولو حل على رأسه ثيابا كان تغطية) قال المرشدی لو كانت الثياب في بقعة وكانت مسدودة شدا فويباحث لا يحصل منها تغطية فلا كراهة في حملها ولا جزاء ولا في كرهه ويجب الجزاء لانه تغطية اه سندی وهذا دل على أنه لو غطى رأسه بغير المعتاد لا يلزمه شيء ولو يوما أو ليلة (قوله الا المعكب) في القاموس المعكب الموشى من البرود والاثواب اه أى المنقوش لكن ليس هذا المراد هنا بل ما لبس في القدم فانه لا يطلق عليه اسم الخيط وفيه تفصيل في حكمه بين كونه تحت معقد الشراك أو فوقه (قوله ولا يرفع يديه عند رؤية البيت وقبل يرفع) أى كالداعي كما حرره الرجنى اه سندی (قوله لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف يفيد أنه لو صلى ولم يطف الخ) الظاهر اعتماد ما نقله أولا عن شرح الباب فان على ما قاله يلزم الوقوع في المخرج (قوله قلت والظاهر أن المراد بالفائنة التي فوتها عدا الخ) قد يقال لا حاجة لهذا القيد وأنه يكفي بتقديم الفائنة على الطواف مراعاة القيام بالمستحب وهو المبادرة إلى قضائها كما أن خوف فوت الوقت المستحب في الوقتية سبب لتقديمها فقد اكتفوا بمجرد مراعاة تحصيل المستحب فها فكذلك في الفائنة تأمل (قوله فقد اختلف التعحيح) ووفق بين القولين المذكورين الرجنى بأن المراد بحذاء منكبيه أن يكون أسفل يديه حذاء المنكبين فتكون رؤس الاصابع حذاء الاذنين وهو أحسن اه سندی (قوله أول القبلة كما سيذكره لكن الاول ظاهر الرواية كما سيأتى) الذى سيأتى ودعا لنفسه وغيره رافعا كفيه نحو السماء أو القبلة اه والمراد بالجزئين العليا والوسطى بأن تكون الحجرة بينهما وبين القبلة وأما جرة العقبة فالسنة استقبلها وجعل الكعبة عن يساره اه وسيأتى أنه لا يقف بعد الثالثة تأمل (قول

الشارح لان منه ستة أذرع من البيت) ألفى الكسرو والتحقيق أنه ستة أذرع وشبرا سندی (قوله) لم يذكر الشاذرون وهو الأفرز المسمى الخارج الخ) من الحجر الأسود الى فرجة الحجر كافي السندی (قوله) لكن الظاهر أن هذا الخ) أي لزوم الدم في حد ذاته (قوله) لكن التعليل يفيد أن الخلاف الخ) لعل المراد به تعليل القول الآخر المقابل للصحيح لا التعليل المذكور في الشرح فإنه لا يفيد ما قاله (قوله) لو شك في عدد الاشواط في طواف الركن أعاده الخ) أي أعاد الشوط الذي شك فيه وليس المراد أنه يعيد الطواف كله كما يظهر (قوله) ويستحب أن يدعو بعدهم بعداء آدم عليه السلام) هو اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فأقبل معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤالي وتعلم ما في نفسي فأغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك عما تابى بشر قلبي وبقيت ابد قاحتي أعلم أنه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضاء بما قسمت لي بأرحم الراحمين اه من السندی (قوله) ولا ينافيه قول المتون ساعيا بين الميادين لانه باعتبار الاصل) الذي استقر عليه الامر في هذا الزمن وقبلة جعل ميلين أخضرين في جدار المسجد علامتين لموضع الهرولة في عمر بطن الوادي لكن ظاهر تعبير السندی عما ذكره المحشى بقيل أنه قول آخر مقابله ما اعتمد المتون تأمل وقال قال الشيخ على القاري والمذهب الصحيح أنه اذا وصل الى الميل أو قبلة شرع في الاسراع البالغ وقيل يسعي قبل الميل ستة أذرع (قوله) تنبيه قال العلامة قطب الدين في منسكه الخ) الذي تقدم في مكر وهات الصلاة كراهة المرور بين يدي المصلي في موضع وجوده في مسجد كبير وهو ما كان ستين ذراعا في ستين فاذا كان المسجد الحرام كذلك في زمنه عليه السلام ولم يكن المرور في موضع السجود لم يكن هذا الفرع غريبا (قوله) اذا دخل الحاج مكة في أيام العشر) أو في خمس وعشرين من ذي القعدة اه سندی (قوله) لكن يخالفه ما في الولوجية) يؤيد ما في الولوجية ما رأيت في هامش البحر مكتوبا على ما يقيد به كلامهم مانصه في القوائد الظهيرية عن شيخ الاسلام خواهر زاده قال المكي الصلاة أفضل لانه لا يفوته والاستغفار بالصلاة وهي عماد الدين أولى اه (قوله) وما قيل ان تقديم العصر عند الامام وجب لصيانة الجماعة ينبغي الخ) لانه يعسر عليهم الاجتماع بعد التفرق في الموقف ولو قيل بوجوب هذا الجمع لاجل اقامته واجب الجماعة على القول بوجوبها لا يبعد اذ لم تنأ الا به (قوله) أو يرجي لهم والخير صلاتهم غير جائزة) أصل العبارة أو يرجي لهم الخير وصلاتهم الخ (قوله) لان النية عند الاحرام تضمنت الخ) مقتضى ما ذكره من التعليل أنه لو فعل الطواف قبل التحلل بشئ مما يحصل به التحلل لا يشترط فيه النية مع أن ما يأتي يفيد اشتراطها بدون تفصيل (قوله) اعترض بأنه لا دعاء في جرة العقبة الخ) نعم لا دعاء فيها عقب الفراغ من رمي الحما وفيها دعاء في اثنتاهما فالحجرة الثالثة معدودة هنا فنظر ذلك على أنه لا مانع من جعل الجمار الثلاث محللا لاجابة الدعاء بدون رمي (قوله) فيه أن هذا هو تحت الميزاب الخ) فيه أنه أعم من قوله تحت الميزاب والمراد ما عدا (قوله) وقيل لا يسن الايضاع) هو الاسراع في السير (قوله) والوتر بعدها) عبارة السندی عن شرح الباب بعدها بضمير التنبيه اه (قوله) علة للاقتصار هنا على اقامة واحدة الخ) في غاية البيان فان قلت رد عليكم القوائد لانه ان شاء اذن وأقام لكل صلاة وان شاء اقتصر على اقامة فينبغي أن يكون هنا كذلك قلت القوائد كل واحدة منها صلاة على حدة ينفرد كل بالاقامة بخلاف الصلاتين بالتردفة فانهما مازتا كصلاة واحدة بدليل أنهما لا يجوز التطوع بينهما فلاجل هذا لم يفرد كل واحدة بالاقامة اه (قوله) هم أصحاب القيل) فان قيل هم حشر رأي عبي وتعب حين وصل الى هذا الوادي اه سندی

(قول المصنف ورمي جرة العقبة من بطن الوادي) أي بأن تجعل الكعبة عن يسارك ومنى عن يمينك كذا في السندی ونحوه ما يأتي عن الباب (قوله) ومقتضاه أن المراد الرمي من فوق الى أسفل الخ) بل المتبادر من عبارة الفتح تحقيق الكراهة بالرمي من فوق مطلقا سواء رماها الى أسفل لتوقع الاذى لمن في الاسفل وهو ظاهر أو في موضع وقوف الرامي لتوقعه أيضا بسبق يده واصابه من في الاسفل وعبارة الهداية لا تعين أحد الاحتمالين بل أفادت أن علة الجواز هو أنها اذا رماها من أعلى لا بد أن تقع في أحد جوانب الجرة وما حولها موضع لتسلك الرمي الا أن الكراهة متحققة في محل يتوهم فيه الاذى (قوله) فليكن هذا أعلم) أصلها أولى (قوله) عن أنس عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى) لفظه على ما في ط ان الله تعالى الخ) (قوله) فلا مخالفة في الاجزاء) أي اجزاء الرمي حيث قلنا ان الاخذ من الكل على سبيل الاولوية لا الزوم (قوله) وقوله وجوب اقيده بالانغلة الخ) جعل السندی قوله وجوبا راجعا الى التقصير لان المحرم خروجه من احرامه واجب اما بالخلق أو بالتقصير عند الامام وقال قوله من كل شعرة أي من كل الرأس ندبا أو من الربع وجوبا اه وهذا ما أفاده الشارح بقوله وتقصير الكل مندوب والربع واجب وهذا أظهر في حل عبارة الشارح (قوله) والانغلة بفتح الهمزة والميم وضم الميم لغة أخرى) جعلها السندی بتثنية الميم والهمزة فهي تسع لغات (قوله) ان أراد أنه أولى من تقصير الكل فهو ممنوع لما علمت) من أن السنة خلق الكل أو تقصيره فكيف يكون خلق النصف أولى من تقصير الكل لكن نقل السندی عن القوامع أن خلق النصف أولى من تقصير الكل نعم خلق الربع ينبغي أن يكون التقصير لكل أولى منه لما مر أنه منى كافي التهر (قوله) وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ بين المخلوق في السندی وأما ما ذكره الكرماني من أن مذهب الامام يبدأ بين المخلوق ويسار المخلوق رده صاحب غاية البيان بقوله ذ ك ذلك بعض أصحابنا ولم يعزه لاحد واتباع السنة أولى اه واعلم ما نقله عن السروجي فيه سقط وأصله وعند الشافعي يبدأ بين المخلوق ومذهب الامام يبدأ بين المخلوق ويسار المخلوق وذ ك الخ) ثم مقتضى ما في الفتح تسليم أن البداية بين المخلوق هو المذهب لكن لا يعمل به لمخالفته الثابت بالسنة ومقتضى ما في المنتقط تسليم أنه مذهب الامام لانه رجوع عنه ومقتضى ما قاله السروجي عدم تسليم أن ذلك مذهب بل مذهب البداية بين المخلوق (قوله) الشارح اطلوع ذ كاه) أي طلوع فجر ذ كاه يعني فجر اليوم الا لاحق كافي السندی ولا تستقيم العبارة الابتذار هذا المضاف ويكون بيانا لانتهاء وقت الاداء في اليومين ولا يصح أن يكون بيانا لوقت الجواز اداءه وقضاء كذا رج عليه المحشى فان وقت القضاء لا ينتهي بطلوع شمس الرابع بل بغروبها وحينئذ فاسلكه المحشى في هذه العبارة غير موافق (قوله) وغيره ككب أفضل في جرة العقبة) حقه في غير جرة العقبة كما هو عبارة الملتقى (قوله) فاذا ذكره الكمال من أنه يصلي فيه الظهر الخ) لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقا اه سندی عن متلا على القاري (قوله) أو الصدر) حقه الزيارة (قول المصنف وقبل العتبة) في السندی وللعلماء كلام في تقبيل قبور الانبياء ومن يتبرك بهم واعتمد الجواز وأطال فيه (قوله) حسب النقاش المفسر الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة الخ) في القسطلاني على البخاري من باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة نقلا عن النقاش المفسر مانصه حسبت الصلاة في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة الى آخر ما ذكره المحشى وزاد قبل عبارة ابن الصاحب مانصه وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فانها تزيد سبعا وعشرين درجة كما مر

اه ثم رأيت في تبين المحارم من فصل حكم المقام بمكة ما نصه قال أبو بكر النقاش حسب ذلك فبلغت صلاة واحدة في المسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وصلاة يوم وليلة وهي خمس صلوات عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة أشهر وعشرين ليلة اه (قوله قلت قد يمنع كون القراءة عبادة مستقلة الخ) وقرئ السند أيضا بين الطواف والقراءة بأن الطواف تعبد غير معقول المعنى واشترط له النية لئلا كد جانب الطواف وأما القراءة فهي عبادة معقولة المعنى فلم يشترط لها النية استقلالاً بل اكتفى بانسحاب النية عند التعرّية أو يقال النية انما هي تمييز العادة عن العبادة والقراءة لا تكون الا عبادة فلم يحتج الى النية والطواف قد يكون طلباً للهارب أو فراراً من طالب أو نحوه فاحتاج الى النية أو يقال ان القراءة وان كانت عبادة فقد تسقط عن المصلي كالإمى والآخرين والطواف لا يسقط بحال اه ولعل الأحسن في الفرق أن يقال ان أفعال الصلاة مستقلة أولاً لا تحتاج الى نية بل تنسحب النية عند التعرّية اليها لانها تفعل في آن واحد متصلاً ببعضها ببعض بدون فاصل أجنبي بخلاف أفعال الحج فانها ليست كذلك فكل ما كان منها غير قابل للتنقل كالوقوف تكفيه النية عند الاحرام وتنسحب اليه وما كان قابلاً للتنقل يحتاج الى أصل النية عند الاتيان به ولا تكفي في حقه النية عند الاحرام (قوله وفيه أن فرض المسئلة في احرام الرفيق عنه) نعم ظاهر المصنف أن فرض المسئلة في احرام الرفيق عنه الآن الشارح جعل كلامه مشتملاً على مشتلين أولاً ما اذا اجتاز ناعماً ومغى عليه يعني وقد أحرم بنفسه صاحباً ورائيتهما اذا أحرم عنه رفيقه وهي المعبر عنها بقوله وكذا الواهل عنه رفيقه الخ فقد جعل قوله وأهل عنه رفيقه مسئلة أخرى غير ما قبلها (قوله ولعل التوقف في احرام رفيقه عنه وكلام الفتح هو ما نقله الخ) الظاهر صحة احرام رفيقه عنه فيما اذا خرج يريد الحج فحين قبل أن يحرم لوجود الاذن دلالة كفاية مسئلة الانعفاء (قوله لانها منبهة عن تغطيته لحق النسك لولا ذلك والاي يمكن الخ) عبارة النهاية ودلت المسئلة على أن المرأة منبهة عن اظهار وجهها للرجال من غير ضرورة لانها منبهة عن تغطية الوجه لحق النسك ولولا أن الامر كذلك والامام أمرت بهذا الارضاء كذا في المحيط اه وكذا رأيت في المحيط البرهاني لكن مع حذف الواو من قوله ولولا أن الامر الخ تأمل

(باب القران)

(قوله ومحمد انما فضله اذا اشتمل على سفرين خلا لما فهمه الزيلعي الخ) فيه أن الزيلعي ادعى أن محمداً موافق للشافعي في أفضلية الحج الكوفية والعمرة الكوفية على القران ولم يدع موافقته في كل صور الأفراد بل في هذه الصورة الخاصة فلا يرد عليه حينئذ ما ذكره في البحر من أنه ليس بموافق له فإياه يفضل الأفراد مطلقاً اذا لا يلزم من توافقهما في صورة خاصة توافقهما في غيرها (قوله الشارح والصواب أنه عليه السلام أحرم بالحج ثم أدخل الخ) ما ذكره بصلح جواباً من الشافعية عن استدلال الحنفية على أفضلية القران بفعله عليه السلام بأن يقال ان جمعه بين التسكين كان على هذا الوجه لبيان الجواز لأن القران هو الأفضل تأمل لكن يلزم أهل المذهب عدم تسليم ما قاله النووي للدلالة الدالة على احرامه بهما معاً (قوله وهذا أحسن مما في الزيلعي من أن التقييد الخ) ادعى ما ذكره الزيلعي بوجه أن غيراً فاقى لا يكون قارناً لكن تقدم ويأتى أنه يكون قارناً الا أنه خلاف الأفضل في حقه بل هو مكره منه على ما يأتي (قوله الاول ابدال الايام بالاعمال الخ) فيه أن ابدالها بالاعمال يقتضي أنه اذا مضت أيام حجه وقد

بقي عليه شيء من الاعمال لا يصح صومه والظاهر صحته وانما نص على الفراغ في الآية نظر الى أن الغالب الفراغ منها بعض الايام تأمل ويدل لذلك نفس عبارة البحر حيث قال وأراد بالفراغ الفراغ من أعمال الحج وهو بعض أيام التشريق اه فانه دال على أنه يتحقق بعضها وظاهره وان بقي عليه شيء من الاعمال ويدل له ما في الباب أيضاً وأما صوم السبعة فشرط صحته اثبتت النية وتقديم الثلاثة وأن يصوم بعد أيام التشريق اه (قوله قال في الفتح ان صوم السبعة الخ) في شرح نظم الكثر وغيره ما يفيد اختلاف أهل المذهب في تفسير الرجوع في الآية فقلل الفراغ وقيل الرجوع من متى لمكة أو الى الحالة الاولى يعني اذا فرغتم من أفعال الحج ويمكن تخريج فرع الفتح على القول الثاني وان كان المشهور والتفسير الاول تأمل (قوله عدم قبول وجوده) حقه قبل (قوله وان قدر عليه قبل الحلق الخ) عبارة الفتح بعد

(باب التمتع)

(قوله لان التمتع مصدر مزيد) والمتعة أيضاً مصدر مجردي (قوله ويرد عليه ما صرحوا به الخ) ينظر هذا مع ما تقدم من أن أداءهما في عام واحد شرط ولعل المسئلة خلافية والأحسن أن يقال ان العام في هذه المسئلة واحد وان المراد به العام العددي لا القمري الذي ابتداءه المحرم وختمه ذو الحجة وعلى هذا لو أحرم بالحج في أثناء السنة في هذه الصورة يكون متمتعاً (قوله ولا حاجة اليه لان بيان أفعال العمرة الخ) وأيضاً يوجبهم لزوم الحلق أو التقصير في تحقق التمتع مع أنه لو بقي بدون تحلل من العمرة ثم أحرم بالحج يكون متمتعاً كما يظهر وقد تقدم تسمية هذا تمتعاً عن شرح الباب تأمل وان كان الشارح أشار لدفع هذا الإيهام بقوله ان شاءوا إذا رجع لقوله ويطوف أيضاً ويكون القصبة وبما بعده بيان تمام أفعال العمرة لأن ذلك شرط وجعل قوله ويطوف تفسيراً وبياناً لقوله أن يفعل العمرة يلزم كلامه (قوله والمراد بان لا يلزم سفره الخ) أي الذي أتى به بعد سفر العمرة فينبغي أن لا يصدق كلام الشارح بما اذا لم يلزم أصلاً وبهذا سقط ما قاله ط ان هذا الاول يصدق بعدم الالمام أصلاً وهو عين اتحاد السفر حقيقة فيلزم التكرار في بعض الصور اه ومع هذا لا حاجة لما قال ح فان الصورة التي ذكرها داخل في السفر الواحد حقيقة فان المسافر لا يبطل سفره الا بعوده الى وطنه فاذا ذهب الكوفي من مكة الى بصرة ثم عاد الى مكة هو باق على سفره الاصل وان تعدد تردده في البلاد وسيد كز قيل الجنائيات أن حكم السفر الاول قائم ما لم يعد الى وطنه نعم على قواهم ما هو من سفر آخر كما يأتي أيضاً (قوله والاحكام المارة في هدى القران) من كونه بين الرمي والحلق وكونه في أيام النحر والحرم (قوله لانه صيام بعد وجوب سببه الخ) لعله وجود (قوله وأما قوله في الشرب لانه خاصة من لم يسق الهدى الخ) عبارته وما نص عليه في البدائع من أنه لا يتصور التمتع من المكي لما أنه يشترط لهجه أن لا يلزم بأهله المأما صحبها والالمام موجود منه قلت هذا خاص بما أراده من احدي صورتي التمتع وهو من لم يسق الهدى الخ (قوله لانه أم بأهله محرم ما بخلاف ما اذا طاف الخ) قد يقال أنه وان لم يستحق عليه العود لكنه مستحب لأتمام باقي العمرة تأمل (قوله ولو حذفه لفهم الخ) أي أصل الحلق لا كونه بعد العود فان هذا لا يفيد فعل العمرة

(باب الجنائيات)

(قوله أوفيهما التخيير وذلك فيما اذا جنى الخ) في السندى لا وجوب للصوم الاعلى سبيل التخيير فيه وفي

الدم والصدقة الاقرب من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فالصيام ثلاثة أيام والصدقة على ستة منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فالصيام ثلاثة أيام والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والنسك هو الدم الثاني فيما إذا جنى على الصيد فيصير بين أن يشتري ب قيمته هدياً أو طعاماً للمساكين أو يصوم عن طعام كل مسكين يوماً (قوله وفي أخيه القهستاني لو ذبح سبعه عن أخيه ومنعه وقران واحصار وجزاء الصيد أو الخلق والعقيقة والتطوع الخ) عبارة القهستاني بأوفي الأخير وجميع ما قبله بالواو (قوله أو مباشرة غيره بأمره) أو غير أمره كافي الباب وبذل لذلك أن الارتفاق حصل له (قوله فله عذاب ألم أي اصطاد بعد هذا الابتداء) لعله الابتلاء كما يفيد صدر الآية (قوله ومقتضاه خروج نحو دهن اللوز الخ) نقل السندی عن اللوامع ما يقتضي أن دهن اللوز ونوى المشمش حكمه حكم الزيت والخسل قال وينبغي الحاق دهن البيلسان بذلك (قوله فلذا أطلقه هنا حتى) في السندی بعد ذكر عبارة الرجعي مانصه قال في اللوامع وينبغي أن القدر والقدح كذلك لانه اذا كان فارغاً يستر بهما الرأس اه يعني لوجلا منكوبين وأما لوجلا كالو كان فيهما فلا بعد سائر الكن يستفاد من الباب وشرحه أنه لو حمل الثياب على رأسه ولو كان في بقية يارمه الجزاء اه ويراجعه أيضاً أرما ذكره الرجعي فيه (قوله وأجاب في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الخ) لعيل الا صوب في الجواب أن يقال ان الاطمين لما كاتا حدى البدن كاتا متحدى المحل بخلاف اليدين والرجلين فانها أعضاء مستقلة كل منها قائم بنفسه فلم تكن متحدة ومجرد اتصالها بغيرها لا يقتضي اتحادها (قوله مع أنه يجب لكل مجلس موجب الخ) هذا مناف لما ذكره الشارح بعده إلا أن يراد بالاختلاف هنا اختلاف الأيام بخلافه في عبارة الشارح وقد وفق السندی بين عبارة الشارح وبين ما نقل عن الخبازي من أنه اذا جلق في مجالس متفرقة يجب عليه أربعة دماء بما قلنا ونقل ذلك عن الشيخ محمد طاهر وقال هو تاويل حسن (قوله وأشار إلى أنه لو طاف عرياً بقدر ما لا يجوز الصلاة معه الخ) لم يتقدم ما يفيد هذه الإشارة ولعلها من إيجاب الدم بالطواف محدثان كلام من الحديث والكشف مانع من صحة الصلاة فيكون إيجاب الدم بالطواف مع الحديث مفهماً يجابه مع الكشف بجامع أن كلاماً مانع في الصلاة حتى قيل يلزم الدم بأحدهما يقال به في الآخر لساواة ولا يرد التجاسة الحقيقية لأن تقييده بالحديث يفيد أنها غير مانعة فكأنها منصوص عليها بخصوصها باعتبار هذا المفهوم وخارجة عما تقتضيه المساواة (قوله ولا يصح جعلها بيانية على معنى سبع هي الفرض الخ) قد يقال يصح بتقدير أن السبع مسماة بالفرض وهذا لا ينافي أن الفرض أربعة منها وأيضاً تقدم له أنه لو أطال الركوع أو القراءة أو السجود عن القدر المفروض يقع الكل فرضاً وما زاد عن الفرض يتصف بالوجوب والسنية قبل وقوعه وبعد يقع الكل فرضاً وما هنا يمكن أن يقال فيه كذلك (قوله في الزامها بالدم وقد حاضت في الانتاء نظر) قد يقال أنه بوجود العذر في آخر الوقت تبين أن أوله وهو ما قبل العذر من عين لادائها فيه كافي قضاء الصوم بعد الإقامة فانه موسع وبالموت يتضح عليه فيما قبله وتبين أن ما قبله وقته المعين فلذا أوجبنا عليه الايضاء تأمل (قوله وقد فعله في أيام النحر لئلا يستغنى عنه الخ) اذا لم يقيد التقديم والتأخير بكونه في أيام النحر لا ينافي الاستغناء بل لا بد من ذكر مسألة الترتيب ولا يستغنى عن إحدى المسئلتين بالأخرى كما هو ظاهر (قول الشارح فيجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي الخ) ربما يتوهم منه وجوب هذه الأشياء في يوم النحر الأول وليس كذلك اذا لا يجب فيه إلا الرمي بخلاف الباقي فانه لا يختص به ولو أريد الجنس بهم جواز

تأخير رمي أول يوم عنه فلو قال فيجب الترتيب بين الرمي ثم الذبح ثم الحلق لغير المفرد وبين الرمي ثم الحلق له لكان أولى اه سندی (قوله لما كان قوله أو قدم الخ بياناً لوجوب الدم بعكس الترتيب فترع عليه الخ) تفريع وجوب الترتيب على وجوب الدم بعكس الترتيب صحيح لكن الشارح لم يقتصر على ذلك بل زاد في التفريع على ما ذكره المصنف وجوب الأشياء الأربعة في يوم النحر مع أنه لا يفرع عليه إلا أن يقال المراد وجوبها من حيث ترتبها لا من حيث ذاتها كما يدل قوله الرمي ثم الذبح الخ وكلام المحشي يفيد أن المقصود تفريع أن الترتيب واجب وبيان ما يجب في يوم النحر زيادة في الفائدة لأنه من ضمن المفرع وهذا خلاف ما يفيد كلام الشارح (قوله أفاد في البحر ضعفه الخ) ذكر الناطقي في الروضة نحو ما في الخزانة فهو مقيد لما في المتن فلذا سمي عليه أرباب المناهل كالفارسي واللباب وغيرهما فيندفع به تضعيف البحر اه سندی (قول الشارح بخلاف ما لو طيب عضو غيره الخ) لان الانسان يتأذى بتفتت غيره كما يتأذى بتفتت نفسه ولا يتأذى بتجرده عن الطيب والمخيط رجعي (قوله والقرح) في القاموس القرح ويضم عض السلاح ونحوه مما يخرج بالبدن (قوله وما في الظهيرية من أنه ان عجز عن الدم صام ثلاثة أيام ضعيف الخ) ذكر السندی مانصه قال الشيخ محمد سنبل اذا لم يجد الدم صام ثلاثة أيام كافي المحيط البرهاني والظهيرية ونقل الفارسي نحوه عن الذخيرة قال ونقل شيخنا نحوه عن الاسرار ولا ينافيه ما في شرح الطحاوي وغيره أنه يجب الدم لا يحجزه غيره وينبغي أن يحمل على ما اذا وجد في اللباب وشرحه تبعاً للكبير على خلافه وما في البحر الرائق أيضاً فيه ما فيه اه قلت وفي هذا جواب عن قول صاحب البحر ولم أره غيرها وفي الفتوى بهذا رفق على الضعفاء والمساكين (قوله أصوع وهو يفتح الهمزة وضم الصاد الخ) في القاموس الصاع جمعه أصوع وأصوع وأصوع وصيعان اه (قوله فهو صريح في جواز القضاء من عامه الخ) الذي سألني متناوشاً ما جاوز الميقات بلا احرام فأحرم بعمره يعني داخل الميقات ثم أفسد هامضى وقضى ولادم عليه لترك الوقت لحجبه بالاحرام منه في القضاء اه وبهذا تعلم ما في نقله وأن ما يأتي لا يدل على جواز القضاء في عامه حتى يكون مخالفاً لما ذكره وهما على أن عبارة الرمي بعد ما ذكره عنه لكن هنا موجب المضى بالاحرام من الميقات تعيين القضاء من القابل بخلاف المجاوزة بلا احرام لتدارك ما فات اه هكذا نقل عبارته السندی (قوله وقياس كونه انما شرع فيه مسقطاً لا ملازماً أن المراد بالقضاء الخ) قال السندی ونارح الرجعي في تعليل صاحب النهر بكونه شرع فيه مسقطاً قال فانه لا يفيد لانه لا فرق في الجبين المسقط والمترنم ولذا لزم التظان ومقتضاه أن يقضى الاولى والثانية اه ثم ذكر عن ابن جماعة أن مقتضى كلام الحنفية لزوم قضاء حجة واحدة قال ثم وجدنا ما هو أصرح منه في المحيط الرضوي وذكر في المنتقى لوفاته الخ ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجة فافسد حجه لم يكن عليه الا قضاء حجة واحدة كالوا أفسد قضاء صوم رمضان اه ونحوه في منسل الفارسي عنه وفي الكبير واللباب وشرحه في باب القوات ثم قال ومدار المسائل الفقهية على النقل ولا عبرة بما خالفه من تعليل الفقهاء على أنه لقائل أن يقول انه لا فرق في الجبين المسقط والمترنم إلا في هذه المسئلة لصريح النقول المقتضية للفرق اه (قوله والخلاف في الاولوية كما هو ظاهر قول البحر الخ) لكن عبارة البحر المسوقة لشرح الجمع الاول تفيد أن الخلاف في الوجوب لا الاولوية ويفيد أيضاً ما نقله السندی عن المبسوط انه يتناول الصيد ويؤدى الجزاء ولا يأتى كل الميتة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف لان حرمة الميتة أغلظ وحرمة الصيد مؤقتة ترتفع بالخروج من الحرم أو الاحرام فعليه أن يقصد أخف الحرمين دون أغلظهما (قوله فامصدرية الخ)

لعل الأولى أن يقول ما نكرة موصوفة أو اسم موصول بمعنى الشيء أو الذي جعله العدلان قيمة وعلى هذا يكون العائد أو الرابطة كورا وبقدرا الضمير الرابطة حيث لا يستقيم جعلها مصدرية الابتداء بل المصدر بالمشق **(قوله على أن صاحب الباب صرح بخلافه الخ)** فيه أن ما في الباب إنما اشترط أن يكون العدلان غير القاتل على القول باشتراطهما وعلى القول بكفاية الواحد لم يشترط أن يكون غير القاتل بل أطلق فيه فلم يصرح في الباب بخلاف بحث البحر بل إطلاقه يفيد ما بحثه **(قوله فذكر ذلك في ذلك الباب صريح في أنه الحكم في كل صدقة الخ)** فيه أنه ليس فيما ذكره في ذلك الباب تعرض لحكم الصدقات الواجبة بل إنما تعرض فيه لخصوص مصرف الزكاة فاعتراض ط هنا وارد على الشارح **(قوله لا يختص بصيد الحل الخ)** حقه الحرم **(قوله وقيد بالقطع لأنه ليس في المقالوع ضمان الخ)** أي بان وجهه مقالوعا وانتفع به والادلول عليه بضمه **(قوله وإلى أنه يملكه بآداء الضمان الخ)** لادلالة على ملكه بضمنان قيمته **(قول الشارح يعني الثابت بنفسه الخ)** يخرج به ما أنبته الناس بقسميه من جنس ما ينبتونه أولا **(قول الشارح أي ليس من جنس ما ينبت به الناس الخ)** خرج به ما نبت بنفسه ويعتاد الناس أنبته وبقيت صورة واحدة فيها الجزاء وهي ما نبت بنفسه ولم يعتد أنبته **(قوله ان كانت عروقها لا تنقطع فلا شيء يقطعها)** أي يقطع عروقها كذا روى عن محمد اه شرح الباب ومفهومه أنه ان كانت عروقها تنقطع فلا عبرة بانقلاعهما فهي كالأرض اه سندی **(قوله أي لكون النجر أو الحشيش الخ)** الاظهر جعل اسم الإشارة عائدا لما استفيد من تغييره لكلام المصنف أي ولكون الثابت بنفسه الذي ليس مما ينبت به هو الحرام حل قطع الخ لكن لما كانت هذه العلة غير تامة الا بضميمة العلة الثانية قال لان اثماره الخ فهي علة تعليلية الاولى **(قوله ولو أخذ الفص شيئا من الحل والحرم فالعبرة للحرم الخ)** انما يظهر فيما لو وقع وقع في الحرم **(قوله وهذا في القائم لاحاجة اليه الخ)** لعله قوله وهذا كما هو عبارة ط **(قوله يقتضي أن الحل لا يثبت الخ)** في هذه العبارة شيء تأمله اذ ليس مراد البدائع بقوله وجميعه الخ ان الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل بل مراده أن أي جزء منه اذا وجد في الحرم كفي للحرم ولا اعتبار بخصوص القوائم ولو كان مقتضى عبارة البدائع ما ذكره في الغاية لكان ما فيها مسلما ولا يعترض عليه بما في المبسوط **(قوله وانما الخلاف في إرساله الرعي وهو مضاف اليه)** هو وان أضيف اليه باعتبار السبب لا يثني اضافته اليها وأنه فعلها فلا يصح الحاقه بقياسه على ما ورد به لأنه فيما كان الفعل مضافا للعاقل من كل وجه وفعل العجماء أدنى حالا مما ورد به النص لاضافته من بعض الوجوه فلا يصح القياس لعدم المساواة تأمل **(قوله وينبغي أن يكون كالفعل الخ)** نقل السندی عن الشيخ محمد طاهر نقلا عن المحيط ونقل أيضا عن الشيخ علي القاري وعن قبض الأنهر ما يقتضي عدم صحة قياس الجراد على القمل لوجود الفرق بينهما فان الجزاء في القمل باعتبار إزالة التفت وفي الجراد باعتبار أنه صيد فتعتبر قيمته كالصيد فيجب في كل جرادة عمرة قلت أو كبرت وقرر ذلك بما لا مزيد عليه وقال وعندى أنه يعول على القيمة فيما كثر من الجراد لان مدار الفقه على النقل حيث جرم بذلك في المحيط فلا عدول عنه **(قوله اذا المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا)** أي فرما يفهم من السبع أن غيره ليس الحكم فيه كذلك **(قوله لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير الماء كقول الخ)** لعل الاصوب بغير الماء فان المداد في نقي الضمان على كونه غير مملوء أعظم من كونه ما كولا أو لافاته لو قتل الحمار الوحشي الصائل الغير المملوء لاشئ وان كان ما كولا وان قتل صيدا مملوءا كاصلا عليه الجزاء حقا للعدوان كان

غير ما كولا وقد يقال لاحاجة لهذا القيد بالكلية لان الكلام في نقي الجزاء الذي هو حق الله تعالى فقط وهذا ينبغي بالوصول مطلقا تأمل **(قوله وما في البدائع من أن هذا أي عدم وجوب شيء الخ)** الانسب ارجاع اسم الإشارة لاشتراط الوصول قال ط قال في البدائع اعتبار الشرط المذكور انما هو الخ **(قوله قال في الخانيسة وعن أبي يوسف الاسد بمنزلة الذئب الخ)** ليس في عبارة الخانيسة ما يدل على أن المذكور في البدائع رواية عن أبي يوسف بل غاية ما تدل عليه أنه جعل الاسد كالذئب في كونه من الفواسق وأنه لا يثني في قتله وهذا لا يدل على ما في البدائع من التفصيل وعبارة الخانيسة ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والحدأة الى أن قال وعن أبي يوسف الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر الرواية الخ **(قوله فلو أكل المحرم الذابغ منه شيئا قبل أداء الضمان الخ)** ما هنا خلاف ما قدمه في كل المحرم من أنه يغرم ما أكله بعد الجزاء وقبله يدخل ما أكل في ضمان الصيد وقال لا يغرم بأكله شيئا فها هنا طرفة أخرى **(قوله وقد يجاب بأنه يمكنه أن يناوله في طرف الحرم لمن هو في الحل الخ)** لا يظهر من الجواب ادعتا ولته وهو في الحرم لمن في الحل قد تعرض للصيد بعد تحقق أمنه بدخوله الحرم الا أن يصور بأنه لم يدخله في الحرم والذي يظهر في الجواب أن المراد بأحرم ودخل أراد أنه فعله ما حقيقة ولا يظهر ما ظهر له من الجواب من جعل القولين في الصورة الثانية فقط اذ لا يخفى أن الصيد يصير آمنا بدخول الحرم وبإحرام الصائد فيقال في أحدهما يقال في الآخر وبما ظهر من الجواب يتضح زيادة قول المصنف على وجه غير مضيع اذ لو أحرم بالفعل أو دخل بالفعل استحق الصيد الامن وهو لا يتحقق الا بالامن المطلق وبما ظهر من الجواب يتدفع جميع اشكالات هذه المسئلة ثم رأيت السندی أجاب كذلك **(قول الشارح لان تسيب النابتة الخ)** لا يخفى أن الحرمة لا تثبت الا اذا سببها بلا سبب شرعي وأما اذا دخل الحرم والصيد في يده أو كان صيد الحرم ابتداء فقد وجب عليه اطلاقه كما في المبسوط والمحيط وغيرهما لوجوب الامن له بالنص والامن لا يتحقق الا بالارسال المطلق وما ذكره في جامع الفتاوى مفروض في غيره اه سندی وبما ظهر من الجواب يتدفع هذا أيضا **(قوله أما لو دخل به الحرم الخ)** قلت هذا اذا دخل به الحرم آخذا بيده الحقيقية والا فلا كما ساقى اه سندی **(قول الشارح ولو القفص في يده بدليل أخذ المصنف الخ)** نازع الشيخ محمد طاهر بان قياس القفص على القلاف قياس مع الفارق لان المأمور به في المصنف عدم المس إذا أخذ بغلافه لا يكون ماسا أو المأمور به في الصيد عدم التعرض ومن أخذ بيده حال كونه في القفص فهو متعرض للصيد لا محالة واعتمد أن من دخل الحرم حلالا أو محرما وفي يده أو في قفص معه أو في يد خادم معه صيد وجب إرساله لان الصيد بعد دخوله في الحرم بأي وجه كان صار صيدا الحرم واستند في ذلك لكثير من عبارات المؤلفين فانظره **(قوله ومثله ما لو أخذ من الحرم بالأولى الخ)** تبين ح و ط في هذا وهو خلاف الصواب فان الواجب فيه الاطلاق وان خرج به الى الحل وليس لما لكة المرسل أولا ماسا كانه لم يخرج بنفسه فهو من صيد الحرم كما في الباب وغيره وان لم يخرج من ملكه كذا في السندی **(قوله ولا يمكنه تخليته في بيته الخ)** في البحر اذا أحرم وفي بيته أو قفصه صيدا لا يرسله فكذلك اذا دخل الحرم ومعه صيد في قفصه لا يرسله لانه لا فرق بينهما اه **(قوله الاولى أن يقول ومثل الجبري الخ)** يظهر أن عبارته هي الأولى لان ما ذكره عن الاشياء من تعدد السبب الجبري يصلح علة لتعير المصنف بالارث على طريق التمثيل فكانه نية على وجه اثباته بالتمثيل ولو قال ومثل الخ لقائه بيان وجهه صراحة وان كان معلوما من تقديم عبارة الاشياء تأمل **(قوله هذا الاستدراك ليس في محله)**

لأن كلام الاشياء الخ) يظهر أنه في محله فإنه قد يفهم من اطلاق قول الاشياء لا يدخل الخ دخول مسألة الصيد وأنه عاك بالارت بدون اختيار تأمل (قول الشارح ولو كان القاتل بهيمة لم يرجع الخ) قال الشيخ الرجعي هذا أي عدم الرجوع على رب البهيمة في قوله ولو كان القاتل بهيمة الخ في المنقطة أما لو كان معمارها قائدا أو سائقا أو راكبا أو وقفها في مكان متعديا ينبغي أن يجري ما ذكر في باب جنابة البهيمة اه قلت ويؤيده ما في الباب وشرحه في فصل تنفير الصيد ولوركب المحرم دابة أو ساقها أو قادها قتل الصيد بنفسها أو عضها أو ذنبها أو روثها أو بولها ضمنه ولو انقلبت بنفسها فأتلفت صيد المضمن اه وبمعناه في البحر الزاخر أيضا قاله الشيخ على القاري في فصل أخذ الصيد وإرساله ولو قتل الصيد بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع به على أحد من صاحب البهيمة أو راكبا أو سائقها أو قادها والمسئلة مصرحة في البحر الزاخر اه فغير متوجه لانا تتبعنا البحر الزاخر فلم نجد فيه ذلك بل وجدنا فيه ما قدمناه وما ذكر في باب الجنابات شامل للمعصوم والحلال والرجوع على الصبي يؤيد تضمن صاحب البهيمة إذا كان معها بخلاف ما إذا لم يكن معها فلا يضاف فعلها لأدنى اه سندي (قول كنهود الطلاق قبل الدخول الخ) فانهم قرروا نصف المهر وقد كان محتمل السقوط بردة الزوجة أو نكيتها ابنه (قول وأفاد بهذا الشرط الخ) ما ذكره الشارح من الشرط انما يفيد اشتراط صيد البائع وهو محرم لا اشتراط بيعه وهو محرم نعم يفيد قول المصنف وبطل بيع محرم (قول فكان عليه أن يذ كرا الخ) ما فعله الشارح أولى اذ لو قدم قوله ان اصطاده وهو محرم يتوهم أنه شرط في بطلان البيع فقط مع أنه شرط في بطلان الشراء أيضا ولا يتوهم أن ضمير اصطاده راجع للشترى بل هو راجع للبائع والبس مأمون ويدل على أنه قبله ما ذكره في البحر من مسئلة الهبة التي نقلها المحشي عنه (قول الشارح وان وجب حج أو عمرة الخ) فان أدنى ما وجب عليه من الميقات لاشئ عليه لسقوط الدموان من داخله لزمه وبهذا تبين أن عبارة الشارح مصلحة للصنف فتكون موافقة لما في الكتب (قول لاشئ عليه بعد الاحرام) هكذا رأيت في الشرنبلالية والفتح وصوابه بعدم اه منه (قول الشارح كما إذا لم يحرم) أي فإنه يكون مشغول الذمة بأحد النكبين ودم المجاوزة سندي (قول وبه يظهر أن ما في الدرر من عطفه بأو غير ظاهر الخ) في السندي بعد ذكر ما في البحر ونحوه مما يدل على اشتراط الشوط في لزوم الدم مانعه لكن ذكر القارسي عن خزنة الاكل لو أحرم بعد ما جاوز الميقات فان استلم الحجر ليس له أن يرجع وقطع التلبية اه وإذا قال في الباب وان عاد بعد شروعه كأن استلم الحجر أو وقف بعرفة لا يسقط اه وهذا يفيد أن مجرد الاستلام مانع من السقوط فالظاهر أن التقييد بالشوط ليس بشرط كما أن قول الهداية بعدم ابتداء الطواف والحجر كل ذلك تمثيل باعتبار العادة والواقع لا الاحتراز بل مجرد ابتداء الطواف مانع من سقوط الدم أخذ من اقتصار صاحب الهداية على ابتداء الطواف ولم يفيد بالشوط وإذا قال في الدرر بأن ابتداء الطواف أو استلم الحجر عطف بأو فاقضى أنه يكتفي بالاستلام فقط كما في الشرنبلالية واقضى الا كفاه أيضا ببعض الشوط حيث قال بأن ابتداء الطواف وابتداء الطواف بالشروع فيه وهو صادق ببعض الشوط ويدل عليه أيضا قول الشارح فيما سباني أو عاد بعد شروعه وقول المصنف لم يشرع في نسك فان الشروع لا يتوقف على الشوط الكامل وإذا قال الشيخ على القاري عند قول صاحب الباب كأن استلم الحجر الاو كإن نوى الطواف سواء استلمه أولا أو سواء ابتداء منه أم لا انتهى وشيخنا الشيخ محمد طاهر سنبل رحمه الله تعالى وفق

بين القولين حيث حمل مجرد الاستلام على طواف العمرة فان المعتمر يقطع التلبية بمجرد الاستلام وبجوده يكون مستغلا بعمل ما أحرم به بخلاف الحاج يعني فيشترط فيه كمال الشوط وهذا توفيق حسن اه (قول لانه فوت) عبارة البحر لانه فوق بالقاف لا بالتاء (قول أشار إلى أن البستان غير قيد وأن المراد مكان داخل المواقيت الخ) أفاد الرجعي أنه لو قصد الا فاق نفس الميقات فكذلك فلو خرج المدني إلى ذي الحليفة لحاجة الحق بأهله لان كل من وصل إلى موضع التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وامتنع عليه التمتع والقران وسقط عنه طواف الوداع هذا ما تفهمه عباراتهم فتبصر اه نقله السندي (قول لكن ينافيه قولهم ثم بدله دخول مكة الخ) يندفع الاشكال في هذه المسئلة بأن المجوز للدخول مكة غير محرم أحد أمرين الاول أن يقصد الحل لحاجة ثم بدوله دخول مكة وهذا ما ذكره في الكافي والباب والبدائع والثاني أن يقصد دخول الحل قصدا أو ليأمن مع قصد دخول مكة قصدا ضمنا وهو ما أشاره في البحر وذكره في شرح الباب وهو مرادهم بالحيلة ومن ذكر القسم الاول لم ينف كفاية القسم الثاني فيعمل بكلا النصين تأمل وقال الشيخ محمد طاهر سنبل على ما نقله عنه السندي في قول الشارح وهذه حيلة أي لمن أحكمها وقصد موضع الحل لحاجة قصدا أو ليا كما صرح به في الميسوط وغيره ولا يضرة قصده دخول مكة بعد قضاء حاجته اه (قول والظاهر أنه لو عاد إلى الميقات ونوى نسكا نفلا يقع واجبا عما عليه بالدخول الخ) هذا خلاف المقاد من عباراتهم كالسكز والهداية حيث قيدوا الاجزاء بما إذا أحرم عما عليه (قول قال في الفتح ولقاتل أن يقول لافرق بين سنة المجاوزة وسنة أخرى الخ) قال الرجعي بحث منه لا يعارض المنقول مع أنهم قالوا الاختلاف جنس العبادة باختلاف سببها فلذا لا يجوز قضاء ظهر رأس بنيسة ظهر اليوم لان السبب حلول الشمس بالامس واليوم مختلف وما ذكر أنه الأصح خلاف ما اعتمدوا تعميده وقالوا لا يشترط التعيين في رمضان واحد لا تحاد جنسه بأحد سببه وهو شهود الشهر وفي رمضان يشترط التعيين لاختلاف السبب فان شهود الشهر في سنة غير في سنة أخرى وهناسب كل نسك بمجاوزة الميقات على قصد دخول مكة بغير احرام وهو مختلف فيختلف جنس المناسك فيحتاج إلى التعيين فلو حج عما عليه أو اعتمر كذلك انصرف إلى الاخير لانه أقرب إلى الاداء والله أعلم اه وأيد شيخنا الشيخ محمد طاهر سنبل اه سندي (قول ولا ينبغي ما فيه فإن المكروه فعلها الخ) ينافي ما في الغاية من أن تأخيرها إلى أيام النحر والتشريق مكروه أيضا كفعلها في تلك الأيام وهو أدري بعمل الكراهة (قول المصنف فأحرم بهمة) أي داخل الميقات (قول وينبغي أن يكون الرقص بالفعل الخ) هذا ظاهر على قوله لا على قوله لما إذا لورفض الهمة بالفعل يكون ما يباع على احرام الحج الا اذا قيل برفضه بعد تمام أفعاله (قول وأثر الخلاف لزوم دم من الجنابة عندهما ودم واحد عند محمد الخ) الذي في الفتح وثمره الخلاف فيما إذا جنى قبل الشروع فعليه دمان الجنابة على احرامين ودم عند أبي يوسف لا يرتفاض أحدهما قبلها اه فلهذا وقع تحريف في نقل عبارة البدائع (قول وقد قال في التارخانية الجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة) عبارتها على ما في السندي الجمع بين احرام الحج واحرام العمرة بدعة الخ اه

(باب الاحصار)

(قول ولها ركن واحد وهو الوقوف) حقه الطواف (قول فان سرق نفقته ان قدر على المشي الخ)

قال القاري هذه الشرطية ليست في محلها بل موضوعها هلاك الراحلة فهلاك النفقة احصار على الاطلاق الا اذا كان قريبا من عرفة أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود نفقة اه سندی وتام الكلام فيه (قوله في الهامش فان حبس في سجن أو دار قتل حصار الخ) لكن هذا طريقة أخرى غير ما قاله ابن كمال فان طريقه مبنية على أنه يقال في الامر الغير الحسى احصار وفي المحسوس يقال حصر (قوله رده في القبح بأنه مخالف للنص) قلت لانص في المسئلة عن الشارع لامن الكتاب ولا من السنة والمقيس عليه موجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير أو كفارة الخلق بعذر على طريق الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهاد بعض المجتهدين المطلعين على قواعد أصول الدين كابي يوسف وقد تبعه على ذلك الشافعي أيضا مع جلالة في المرغيناني عن النفقة عن الشافعي بصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف الآخر أقول ولعلهما ما فاسا هذا على من لم يجد الهدى عن كان قارنا أو متما كما زل به القرآن أيضا والحاصل أن هذا وجه ما قيل بصوم عشرة أيام ثم يحتمل وقياس كفارة الخلق بعذر وجه ما قيل بصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قيل بصوم بازاء كل نصف صاع يوما ولكل وجهة غير خارجة عن الشريعة فكن متأدبا في حق الأئمة اه سندی (قوله لا تظهر له عمرة) أي للخلاف (قوله وفي القياس حجة وعمرة الخ) لان احرامه ان كان للحج لزما فكان فيه الاحتياط لكنه استحسن المتيقن وهو العمرة فتعسير ديننا في ذمته الى آخر ما في التهر

(باب الحج عن الغير)

(قوله لانه قد نص أن غيرا تعرف بالاضافة في بعض المواضع الخ) لا يصلح تعليلا لما قبله اذ هو على أنها ليست للتعريف ولا دخل لتعرف غير في بعض المواضع ولعل المراد بقوله تعرف تخصص والناسب ابداله به على أن المعاقبة للاضافة لا تصلح دليلا لدخولها لأنها لا تعاقب اضافة التخصص مثل سوى وحسب فانهم ايضا فان ولا تدخلها مال اه من السندی (قول الشارح الاصل أن كل من أتى بعبادة ما الخ) قال السندی نقلا عن الشيخ أبي الحسن السندی في حاشية فتح القدير لا يخفى أن المصنف يعني صاحب الهداية جعل هذا الجعل أصلا في باب الحج عن الغير وهو غير ظاهر لان الحج عن الغير من قبيل النيابة في العمل والنيابة تعتمد انتقال العمل من النائب الى الاصل حتى كأن الاصل هو الذي فعله ولذا يسقط به الفرض عن ذمته ومرتجعها الى أن الشارع كما جعل مباشرة الشخص بالفعل طريقا الى تحصيل عمله كذلك جعل مباشرة نائبه طريقا الى تحصيل عمله فيما جوزه فيه تسهلا ورجحة ولا يخفى أنه كأن للشارع أن يكلفه بما شاء ولا من احمله في التكليف كذلك أنه يجعل طريقا لتحصيل ذلك بما يريد فقبا جوزه فيه النيابة جعل فعل النائب طريقا الى تحصيل فعل الاصل فصار العمل فيه مضافا الى الاصل ويكون من جملة تسعيه وتكون مباشرة النائب طريقا الى حصوله كالمباشرة بنفسه وهذا هو الذي يفيد قوله ثم ظاهر المذهب أن الحج يقع عن المجموع عنه وبذلك تشهد الأحاديث الواردة في هذا الباب وهذا بخلاف جعل ثواب عمله لغيره فان ذلك لا يسقط به الفرض عن ذمته ولا ينتقل به العمل من الجاعل اليه فينبه ما بون بعيد فلذلك يجوز جعل الثواب في عمل لا تجرى فيه النيابة عندهم كالصلاة والصوم وكذا يمكن العكس عقلا ان يجوز أن يمنع الشارع في عمل أن يجعل الانسان ثوابه لغيره ويجوز فيه النيابة لان النيابة ليست من باب جعل ثواب العمل لغيره بعد أن يكون العمل لأحد بل من باب تحصيل العمل فيحصل بها عمل ذلك الغير على

الوجه الذي شرعه الله تعالى له في أصول عمله فحينئذ جعل أحدهما أصلا لاخر بعيد وكلا تظهر الامالة على ظاهر المذهب كذلك لا تظهر على رواية محمد وهي أن الحج عن الحاج ولا أمر ثواب النفقة اذ ليس على تلك الرواية جعل أحد ثواب عمله الاخر بل هناك يحصل للأمر ثواب عمله الذي هو الاتفاق وليس له ثواب الحج الذي هو عمل غيره اه (قوله هذا يعني عن الشرط الذي قبله الخ) فيه أن ما قبله فيما إذا أمر معينا وهذا فيما إذا عين بدون أمر بأن قال لوصيه مثلا يحج عني فلان الخ نعم فيفسده ما يأتي متافيا لمرض المأمور (قوله فلو حج ماشيا ولو بأمره ضمن الخ) هكذا عبارة الباب ولا يظهر الضمان فيما لو أمر به ماشيا الوقوع الحج عن الآخر نقلا ولا ضمان لما أنفق له للاذن به نعم عبارة البحر عن البدائع ومنها الحجرا كما حكي لو أمر بالحج فحج ماشيا ضمن النفقة ويحج عنه را كالأمر المقروض عليه هو الحجرا كما فيصرف مطلق الأمر بالحج اليه فان حج ماشيا فقد خالف فيضمن اه فعلى هذا يكون معنى قوله في الباب ولو بأمره أنه أمر به بالحج المطلق وليس معناه أنه أمر به ماشيا (قوله فلا يشترط فيه شيء منها الا الاسلام الخ) الاقتصار على ما ذكره من المستثنيات ظاهر فيما إذا حج عن غيره نقلا عما جاز بالامر أما إذا كان بأمره وماله فينبغي أن يشترط عدم مخالفة أيضا والاتفاق من مال المجموع عنه ليحصل له ثواب الاتفاق ولا يخفى أن الاول يتضمن شروطا من المتقدمة كعدم الفساد والاحرام بحجة واحدة وافراده الالهلال لواحد وانما بسطها في الباب لزيادة الايضاح فان خالف أو أنفق من ماله فينبغي أن يضمن اه سندی عن شيخه محمد طاهر سنبل (قوله ولا ضرورة للاستحجار على الحج الخ) قد يقال الضرورة في هذا الزمن داعية للقول بصحة الاستحجار عليه لعدم من يقوم به عن الغير مكتفيا بنفقة الذهاب والاياب فهو كالاستحجار على تعليم القرآن الذي قال بصحة المتأخرون وحينئذ يستحق المأمور أجرته زيادة عن النفقة للذهاب والاياب (قوله وهو اختلاف لا عمرة الخ) قال في البحر وقد يقال انها تظهر فيمن حلف أن لا يحج وقد يقال انه يقال في العرف حج وان وقع عن غيره فيصحب بالحج اتفاقا اه وقيل ربما ظهرت فيما إذا حج عن الغير ثم قال ان لم يقع الحج عني فكذا وقالت الورثة ان لم يقع عن الآخر فكذا وسيأتي عند قوله ودم الاحصار على الأمر ما يفيد أن الثمرة تظهر فيما لو فاته فعلى أن الأفعال تقع عنه يلزمه القضاء عنه وعلى أنها تقع عن الأمر يلزم القضاء عنه الأمر (قوله لانه يشتمل من لم يحج أصلا) هذا هو المعنى اللغوي وما عده داخل في المعنى الشرعي أيضا وخلاف الامام الشافعي فيه بالمعنى الشرعي لا فيه بخصوص معناه لغة (قوله لان الباقي صار ميراثا الخ) وجهه أن نفقة الحج تبطل بالموت كنفقة ذوى الارحام وسيأتي توضيح هذه المسئلة (قوله والحاصل أن صور الإيهام أربعة الخ) لعل الاولى أن يقول ان مسئلة احرام المأمور عن أمره فان الإيهام غير متحقق في كل الأربع (قوله وفيه نظر) الظاهر من كلام الفتح أن هذا نظير في التعليل لا الحكم وهو عدم الاجزاء عن حجة الاسلام ومن المعلوم أن البحث في العدة لا يقدح في الحكم المتصور تأمل (قوله وهذا ظاهر فائدة أخرى للتقييد الخ) ليس في عبارة الفتح ما يقتضي ذلك بل غاية ما أفادته هو حكم تبرع الوارث عن مورثه بالحج ابتداء ويكون قوله فان كان على أحدهما الخ انتقالا للمسئلة أخرى مناسبة لما قبله من حيث التبرع في كل عن المورث ولا داعي لجمها على المسئلة الاولى وذلك بأن ينويهما أو لا ثم عين أحدهما حتى يأتي ما قاله من الاشكال بل تحتمل على تبرعه ابتداء لأحدهما بدون أن ينويهما معا أولا وقوله ولا اشكال اذا كان مشغلا عنهما ليس القصد منه الاحتراز عما إذا عين أحدهما بعد الإيهام وأنه يسقط به الفرض وأن فيه اشكالا بل القصد الإشارة الى

بيان موضوع المسئلة وهو أن المراد بالتبرع عنه ما على سبيل التنفل بالثواب فقط وأيضاً الجواب الذي ذكر لا يصلح دافعا للشكال على تقدير أن ما ذكره هو مراد الفتح فإنه لا شك أن المراد مما ذكره الشارح المار أن يتبدى الأحرار لأحد ههما معينا وليس فيه ما يدل على صحة التحويل بعد وقوع الاعمال عن الوارث وأيضاً قد تقدم له أن من شرائط الحج عن الغير نيته عنه والحاصل أنه ليس في عبارة الفتح ما يدل على ما ادعاه المحشي من سقوط الفرض عن الذي عينه بعد الإيهام ويمكن جعلها على ما وافق القسوع المنصوص عليها ولا داعي لما حمله عليها حتى يأتي الاشكال ويكون كلامه مخالفاً لما ذكره تأمل وبهذا تعلم عدم صحة ما سلكه هنا وفيما يأتي أيضاً (قوله) وبفساد ذلك الأحاديث التي رواها الخ لم يظهر من الأحاديث المذكورة ما يفيد ما قاله نعم يفيد ما ذكره من تعليل المسئلة وسقوط الفرض عن كل من الأب والابن لا يقول به أحد خلافاً لما يفيد كلام المحشي وما جرح إليه مبنى على ما فهمه من عبارة الفتح وقد علمت ما فيه (قول الشارح من حج عن أبيه فقد قضى عنه حجته الخ) قال الشيخ الرضوي هو على تقدير مضاف أي عن أحد أبيه لأنه لو أحرمت عنهما لم يجز واحد منهما في سقوط الفرض لأن الحجة الواحدة لا تجزئ عن اثنين والثواب الموعود مطلق سواء أحرمت عن أبيه أو أمه اهـ ويحتمل أن يعود الضمير إلى من حج يعني يسقط فرض الحاج ويحصل الثواب لمن عينه من أبيه وهذا بعيد قال المحب الطبري ولا أعلم أحداً قال بظاهره من الأجزاء عنهما بحج واحد وهو محمول على أنه يقع للأصل فرضا والفرض ثوابا اهـ من السندي (قوله) وإن كان المراد أنه لا رجوع في تركه الخ فيه أن هذا أيضاً مما لا شبهة فيه أيضاً كالذي قبله فلا حاجة إلى الاستظهار فيه والأمر بالمراجعة بل المراد كما هو المتبادر أن الظاهر من قول المصنف حج من منزل أمره بثلاث ما بقي من ماله أنه إذا لم يوجد شيء من المال المدفوع إلى المأمور بعد مامات ولم يعلم ما صنع به لا يكون مضموناً في تركه لأنه أمين مأذون في الانفاق فربما أنفق أو سرق منه ولو كان الواجب الرجوع فيها لقال بثلاث تركه ولم يقل بثلاث ما بقي من ماله فإنه يفيد عدم الرجوع على التركة بقدر ما لم يعلم حاله من المال المدفوع إلى المأمور تأمل (قوله) قلت وهذا مما يدل على أن الاستحجار على الحج لا يصح الخ في رسالة بلوغ الأربيل ذوى القرب للشرنبلالي لا يجوز الاستحجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والأذان والتذكير والحج والغزو يعني لا يجب الأجر وعند أهل المدينة يجوز به أخذ الشافعي ونصر وعصام وأبونصر والفقيه أبو الليث رحمهم الله تعالى من الخلاصة والمحب بعد ذكره ذلك قال ولم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستحجار على الحج وجوزوا الاستحجار على باقي القرب لأنه لا ضرورة في الاستحجار عليه اهـ قلت وقد نقل محقق علماء السند الشيخ محمد هاشم في الرسالة المسماة بفرائض الإسلام أنه صرح في البحر العميق وشرح المنسل المتوسط للرشدي نقلاً عن الكفاية لأبي الحسن الفندي بجواز الاستحجار على الحج بوقوعه عن حج فرض الحج عن المحجوج عنه قال وهو رواية الأصل عن أبي حنيفة زاد في البحر العميق أنه الصحيح اهـ من السندي (قوله) هذه المسئلة تقدمت عند قوله أن وفيه ثلثة الخ في السندي أن تلك المسئلة أي المتقدمة فيما إذا أوصى الشخص عند وفاته بأن يدفع كذا في الحج عنه فدفع الوصي أو الوارث إلى رجل ثم ندم الدافع فله أن يسترد من المأمور لأنه أمانة في يده مالم يحرم وهنا يريد أن الوارث هم أن يحج عن مورثه فدفع من عنده ما لا يحج عنه فندم فله أن يسترد ما لم يحرم ولذا خص الاسترداد للوارث ولم يذكر الوصي وقول الشارح وكذا إذا أحرمت الخ وذلك في ثلاث صور أحدها ما في المحيط لودفع المحجوج عنه مالا إلى رجل ليحج به عنه فأهل بحجة ثم مات الأمر فلا ورثة

أن يأخذوا ما بقي معه لأن نفقة الحج كنفقة ذوى الأرحام تبطل بالموت اهـ ثانيهما أفاده رخصة الله السندي رجل له ألف لا مال له غير ما دفعه إلى رجل ليحج عنه ثم مات للورثة استرداها قال الشارح إلى الشارح بقوله وكذا إذا أحرمت وقد دفع بالبناء للفاعل إليه أي إلى المأمور ليحج عنه أي الوصي المحجوج عنه وقوله وصيه فاعل دفع صورته ما إذا أوصى المحتضر وقال لوصيه أحج عني بألف مثلاً فذهب الوصي قبل أن يموت الوصي ودفع إلى رجل ليحج عن الأمر فأحرمت المأمور ثم بعد أخراجه مات الأمر فان للورثة أن يستردوا المال من يد المأمور لأنه حين الدفع لم يكن له ولاية حيث لا يصير وصياً إلا بعد موت الوصي ففي حال دفعه كان فضولاً إلا أن المال المدفوع إذا لم يرد على الثلث وجب عليهم أن ينقدوا الوصية بدفع مستجد بعد موت مورثهم ولا يكتفوا بالدفع الأول لأن أمر الوصي للأمر في حياة الموصي غير صحيح الخ اهـ (قوله) خلافاً لما في خزائن الأكل بجر عبارة الجبر وفي خزائن الأكل القول له مع عينه الآن يكون للورثة مطالب بدين من الميت فإنه لا يصدق في حق غريم الميت إلا بحجة والقواعد تشهد للأول فكان عليه المعول اهـ ورأيت بهامشه أن المدينون لم يذكر في الخزائن كما يوهمه كلامه (قوله) ثم تضاف حصص المساكين إلى الحجة فما فضل الخ أي يعطى للرجل ما استحقه بهذه الوصية ثم يضاف ما للمساكين للحج الخ وانما لم يبدأ بالحج ويقدم على الرجل مع أنه أهم لكونه فرضاً وما له تطوعاً لما ساقى في كتاب الوصايا من أن اعتبار التقديم مختص بحقوقه تعالى لكونه صاحب الحق الواحد

(باب الهدى)

(قول المصنف ما يهدي إلى الحرم الخ) أي بقصد هديه وهو يشمل ما وصل وما لم يصل هذا هو الموافق لما سيذكره المحشي عند قوله إذا بلغ الحرم (قوله) قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفاً للفظ الخ لكن شرطه أن يكون اللفظ المعروف به ردفاً مشهوراً وهذا هو عينه الآن يقال المعنى القوي أشهر من السري فالقصد بيان أن المعنى السري هو المعنى القوي المشهور (قوله) أفاده في البحر والباب عبارة البحر وإن كان المنذور شيئاً لا يراق دمه فإن كان منقولاً تصدق بعينه أو بقيته وإن كان عقاراً تصدق بقيته ولا يتعين التصديق به في الحرم ولا على فقراء مكة لأن الهدى فيه مجاز عن التصديق اهـ وعبارة التهر ولو عقاراً تعين التصديق بقيته على الفقراء ولو من غير أهل مكة اهـ أي أنه يتصدق بالمنقول أو بقيته في الحرم كما ساقى له أيضاً في الإيمان فلا يخرج عن عهدة النذر إلا بالتصدق بمكة لجعل التصديق به في الحرم جزء مفهوماً بخلاف العقار حيث يحجز به التصديق بقيته في غير الحرم لجعله مجازاً عن الصدقة وأنه لم يعتبر المكان جزء مفهوماً وليس شرط وجه عدم التصديق بعين العقار مع أن مقتضى كونه مجازاً عن التصديق حتى جازت القيمة في غير الحرم جواز التصديق بعينه وقد يقال أنه وإن جعل مجازاً عن التصديق لم يقطع النظر عما يفيد مادة الأهداء وهو النقل وهو أنما يكون في القيمة هذا وقد ذكر السندي عند قوله ويقلد بدنة التطوع الخ مانصه ولو نذر شيئاً مما سوى النعم كالتياب مما ينقل جازاً أهديه وبنيته إلى مكة ولو تصدق به في غير مكة جاز ولو على غير أهل مكة وإن كان مما لا ينقل كالعقار تعين القيمة إذا أراد الإيصال إلى مكة اهـ الآن يحمل ما قاله على ما إذا وقع الالتزام بصيغة النذر لا الهدى تأمل (قوله) على أن القيمة قد تجزئ في الأضحية الخ فيه أن التصديق بقيمة الأضحية بعدمضي أيامها لا يقال أنه أضحية شرعاً بخلاف التصديق بقيمة المنذور على تلك الرواية فإنه يصدق عليه أنه هدى في لسان الفقهاء وأيضاً

لو نذر هديا جزأته القيمة بالاتفاق فيما إذا لم يعين وكذا إذا عين في رواية اه سندی عن أبي السعدي (قوله)
 كالاختصاص في القاموس اختصاص الشيء خصمه فاختص وتخصص لازم متعدد (قوله يدل على
 أن معنى إيجابها لنفسه أن يشترها الخ) ويدل أيضا على أن مجرد النية كاف في جعلها للقربة ما نقله
 قبل هذا عن البحر عن المحيط لكن ذكر السندی عند قوله وضع بالمعيب ما شاء عن الفتح أن الفقير لا يلزمه
 الاضحية ما لم يوجبها بنفسه لا بالشراء فانظر عبارته ثم ان قول الشارح شريعت لقربة إنما يبادر منه الصورة
 الاولى والرابعة وإذا صح الاثر في الاولى يصح في الثانية بالاولى ولا يصح حل كلامه على الصورة الثالثة
 والخامسة والسادسة إذ ليس فيها اثر المستعني جعلهم شركاء له في بدنة شريعت لقربة حتى يكون كلام
 الشارح شاملا لها والاصوب أنه جرى على جواب الاستحسان في هذه المسئلة نظير ما ذكره في الدرر في
 الاضحية حيث قال ما نصه وصح لواحد اشترائه شاة أي جعله - م شركاء في بدنة الشاة - تراها ذلك الواحد
 لا ضحية استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه أعدها للقربة فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان
 أنه قد يجزى بقربة سمينة ولا يجزى الشريك في وقت الشراء اه تأمل (قوله لكن ينبغي أن يكون هذا
 التفصيل محمولا على الفقير الخ) فيه أن تعليل الفتح السابق من قوله لانه لما أوجبها الخ دال على أنه
 في الغنى فيكون الفقير كذلك (قوله لكن سوى في الخامسة في مسئلة الاضحية الخ) أي في عدم
 الاجزاء في الغنى كالفقير وهو جواب القياس (قوله وفيه كلام يعلم من البحر وما علقناه عليه) عبارة
 البحر قال في البدائع وكل دم يجوز له أن يأكل منه لا يجب عليه التصديق بطعمه بعد الذبح لانه لو وجب
 عليه التصديق به لما جاز له أكله لما فيه من ابطال حق الفقراء وكل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه
 التصديق به بعد الذبح لانه اذا لم يجزأ كله ولا يتصدق به يؤدي الى اضعاف المال ولو هلك المذبح بعد الذبح
 لا ضمان عليه في النوعين لانه لا صنع له في الهلاك وان استهلكه بعد الذبح فان كان مما يجب عليه التصديق
 به يضمن قيمته فيصدق به لانه يتعلق به حق الفقراء فلا يستهلك تعدى على حقه وان كان مما لا يجب
 التصديق به لا يضمن شيئا ولو باع اللحم جاز بيعه في النوعين لان ملكه قائم الا أن فيما لا يجوز له أكله ويجب
 عليه التصديق به يتصدق بنمته لانه عن مبيع واجب التصديق اه وهكذا نقله عنه في فتح القدير
 باختصار مع أنه قد علم أنه ليس له بيع شيء من لحوم الهديا وان كان مما يجوز له الاكل منه فان باع شيئا
 أو أعطى الجزار أجره منه فعليه أن يتصدق بقيمته اه وقد يقال في التوفيق بينهما انه ان باع مما لا يجوز
 أكله وجب التصديق بالثمن ولا ينظر الى القيمة وان باع مما يجوز له أكله وجب التصديق بالقيمة ولا
 ينظر الى الثمن وأن المراد بالجواز في كلام البدائع الصحة لا الحل الخ قال ابن عابد في حاشيته عليه
 قوله مع أنه قد علم الخ قال في التمر وفيه مخالفة لما في البدائع من وجهين الاول وجوب التصديق فيما له
 الاكل منه أيضا الثاني أنه لا ينظر الى الثمن فيما لا يجوز أكله ويمكن التوفيق في الثاني بان ينظر الى الثمن
 ان كان أكثر من القيمة والى القيمة ان كانت أكثر قاله بعض المعصريين وفيه نظر اذ مقتضى كونه
 باع ملكه أنه لا ينظر الى القيمة وما في البحر من أن التصديق بالثمن فيما لا يجوز أكله وبالقيمة فيما يجوز
 والجواز في الاول يعني الصحة لا الحل فيه نظر فتدبره اه والظاهر أن المراد بالنظر ما قدمه هذا وانت
 خير بأنه لا وجه لذلك الوجه الاول لان وجوب التصديق بقيمة ما يؤكل لا يقتضي وجوب التصديق به
 نفسه كالاضحية لا يجب التصديق بها ولو باع جلدها أو شيئاً من لحمها بعشلك أو دراهم يجب التصديق
 بالثمن فليس مخالفاً لقول البدائع لا يجب عليه التصديق بطعمه وبما ذكرنا تعلم سقوط النظران

الاضحية ملكه ونظر فيها الى الثمن فينظر الى القيمة في مسئلتنا والافا الفرق بينهما وبالجمله فالمخالفة
 ظاهرة في الوجه الثاني وهو وجوب التصديق فيما لا يجوز له أكله بالثمن على ما في البدائع وبالقيمة على
 ما في الفتح وبقي مخالفة من وجه آخر وهو أن ظاهر ما في البدائع عدم وجوب التصديق بشيء فيما يجوز
 له أكله لتخصصه وجوب التصديق فيما لا يجوز وظاهر كلام الفتح وجوب التصديق فهما وبيان التوفيق
 الذي ذكره المؤلف أن يقيد قول الفتح فان باع شيئا الخ بما يجوز الاكل منه فقول البدائع يتصدق
 بنمته خاص بما لا يجوز كما هو صريح كلامه وقول الفتح فعلية أن يتصدق بقيمته خاص بما يجوز
 فانفتت المخالفة بوجهها هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فتأمل ثم رأيت في الباب وشرحه قال
 فلو استهلكه بنفسه بان باعه ونحو ذلك بان وهبه لغنى أو أتلفه وضعه لم يجز وعليه قيمته أي ضمان قيمته
 للفقراء ان كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان لا يجب عليه التصديق به فانه لا يضمن شيئا اه
 وهو موافق لظاهر كلام البدائع اه وفي السندی وأفاد الشيخ الرضائي أن معنى قول البدائع لا يضمن
 شيئا أي زائدا على القيمة وقوله جاز بيعه في النوعين أي صح لانه علل بقيام الملك وقيام ملكه يقتضي
 الصحة لا الحل فانه قد عاك الشيء ولا يحل له بيعه فيحصل حينئذ قول صاحب الفتح ليس له بيع شيء أي
 لا يحل بدليل أن النهي عن الامور الشرعية يقتضي المشروعية والنهي هنا يعني النهي وقول صاحب
 البحر وجب التصديق بالثمن أي اذا كان أزيد من القيمة فان كان دونها ينبغي أن يتصدق بالقيمة لتعلق
 حق الفقراء بالقيمة عند فوات العين وقوله ولا ينظر الى القيمة أي اذا كانت دون الثمن وقوله وان باع
 ما يجوز له أكله وجب التصديق بالقيمة أي لو كانت دون الثمن ولا يضمن باقي الثمن وهو معنى قول صاحب
 البدائع لا يضمن شيئا أي لا يضمن ما زاد من قيمته على غن قبضه فالخامس أن فيما لا يجوز أكله يجب
 الاكثر من القيمة ومن الثمن وفيما يجوز أكله يتصدق بالاقل منهما اه (قول المصنف وخطامه أي
 زمامه) الخطام جبل يجعل في عتق العبيد ويشتى في أنفه قهستاني والزمام ما يجعل في أنفه فقط فقول
 الشارح أي زمامه فيه نظر قال في اللوامع وفي اصطلاح أهل الحرمين الخطام ما يربط برقبته ثم يطوى
 على أنفه ثم يقاد منه ويقال الرمن وهذا موافق ما في القهستاني اه سندی (قوله أقول وفيه نظر
 لان صيرورته شريكاً في كافر صحة الاجارة) الظاهر أنه يصير شريكاً بدون صحة الاجارة وذلك أنه باعطائه
 منه بحكم الاجارة المذكورة ملكه بسبب العقد القاسد فخرج عن قصد القربة مستند للعقد وجوب
 اجارة المثل دراهم لا ينبغي أنه لو أعطاه منه بالشرط تبين الشركة وقصد اللحم في البعض بخلاف ما اذا أعطاه
 بدون شرط لانه باعطائه وفي دينه واجبا عليه فيضمنه فقط أو يقال ليس المراد بكونه شريكاً أنه صار
 شريكاً يقتضي الاجارة بل جعله شريكاً يقتضي هذا الانسراط وان كان فاسداً وذلك أنه قبل الذبح
 شرط له جزأ منه فعند الذبح قصد اللحم بالبعض بسبب هذا الجعل ففي الحقيقة علة عدم الاجزاء قصد اللحم
 الذي ترتب على جعله شريكاً وان لم تثبت الشركة اه تأمل (قوله بفتح الضاد وكسرهما) أي من باب
 ضرب ونفع (قوله أي قبل وصوله الى محله الخ) وكذا بعد ذلك قبل الذبح (قوله وقد بقي هنا مسئلة
 ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية الخ) ينظر الفرق بين الصورة الثانية والثالثة حيث اعتبر إمكان
 التدارك في الثالثة لا في الثانية ولعل الاحسن أن يقال ان ما جرى عليه الشارح إحدى طريقتين
 ومازاده في البحر من الصورة الثالثة مفرع عليها وبذل عليها ما في القهستاني لا تقبل شهادتهم بعد وقته كما
 اذا شهدوا يوم النحر أنهم وقفوا يوم التروية أو شهدوا نافي النحر أنهم وقفوا يوم النحر لان التدارك غير ممكن

ثم نقله عن المحيط بقوله والحاصل أن كل ما لو قبلت الشهادة فيه لكانت الج على الكل لم تقبل الشهادة فيه
وان كثر الشهود بخلاف ما لو فات على البعض فانها تقبل اه وما يفيد كلام الهداية وقاضيان في
شرح الجامع من أن المدار على الامكان في الجملة هو الطريقة الثانية (قوله فكذلك استحسانا)
وقياسا أيضا اذ مقتضى القياس قبول الشهادة في كل المسائل (قوله لكن مجرد الطواف في الحج الخ)
لعل الاصول الخلق بدل الطواف اذ القصد بالاستدراك أنه لا يصح قياسه عليها لان الخلق فيه احلال
عن غير النساء فلم يتصل به عن احرامه بالكلية بخلاف خلق العرة اذ يتصل عن احرامها فافترا ولم يصح
قياسه عليها (قول الشارح ولو نذر المشي الى المسجد الخ) بخلاف ما لو قال على المشي الى بيت الله
ولم يذ كر حجا ولا عمرة حيث يلزمه أحد النسكين لنعرف أحد النسكين بهذا اللفظ من السندي
(قوله أما لو احرام من بلدهما فقد تساوى بالخ) فديقال بعدم التساوي فيما لو احرام من بلدهما للفرق
بين ايجاب الرب والسبب فذهب الفتي من بلده بايجاب الرب وذهب الفقير منها بايجابه (قوله
أي حديث ابن ماجه في سننه الخ) أصل الدعوى في تكفير الكبار بالخ والحديث انما دل على
التكفير بواسطة دعائه فلم يظهر صحة الاستدلال به عليها (قوله والآية أيضا تؤيده الخ) فيه أن الآية
الكريمة انما أفادت أن غفران ما دون الشرك موكول للمشيئة ولم تقدم ما أفاده الحديث من تحقق المغفرة
للأمة حتى في التبعات الا اذا حل الماضي في الحديث على المستقبل ففيها حينئذ نوع تأييد نعم يؤخذ من
دلالة الآية الظاهرة غلبة الرجاء في عموم المغفرة (قوله ومشي الطيبي على أن الحج يهدم الكبار الخ) ما
عزى الطيبي والقرطبي من أن الحج يهدم الكبار والمظالم ينافي مانقله عنهما أولا من عدم تكفيره لها فقد
اختلفا النقل عنهما (قول الشارح العروة الوثقى) موضع عال في جدار البيت

(كتاب النكاح)

(قوله وفيه نظر الخ) فديقال ليس في الكلام ما يدل على دعوى استمرار النكاح في الجنة على وجه العبادة
بل العبادة صادقة بوجوده فيها وان كان لا على وجهها وحينئذ فلا بد الوجه الاول فيكون لصديق هذا وجوده
في الجنة على أي وجه أو يقال بوجوده فيها على وجه العبادة أيضا باعتبار أنه من احساناته تعالى لعباده
وقبولها بما يتعبده فان الكريم يرغب قبول احسانه فالعبادة فيه حينئذ عبادة شكر وان كانت عبادة
تكليف بالنسبة للدنيا كما أن الايمان عبادة بطريق المشاهدة والعيان لا بطريق التكليف كما في حال الدنيا
وأما ما أورده ثانيا فغير وارد فان موضوع القضية فيما شرع من عهد آدم وهما من المشروع قبله تأمل
وعلى هذا يقال عد الايمان مع النكاح مع أنه مشروع قبل آدم وقد يظهر الجواب بالتأمل بأن براد بالاعيان
الايمان بما جاء به الرسل وهو لم يشرع الا من عهد آدم بخلاف الذكر والشكر لشرعهما قبله ولأن
تقبل المراد بالنكاح الاثر المترتب على العقد وهذا كالايمان مستمر في الجنة بخلاف الذكر والشكر
الموجودين فيها فانها ما جاد بان غير الموجودين في الدنيا (قوله أولى من تفسيره بالحل تبع الجراح الخ) قال
بعد نقل كلام الجرح والنهر وما ل كلامهما الى أن المراد الحل ولهذا اقتصر على ما في الجرح (قوله لان
ملكه الانتفاع بالضع حقيقة الخ) جعل قاضيان علة عدم ملك الزوج البذل كون ملك النكاح
للزوج ملكا ضروريا لا يظهر في ملك البذل وهو أولى بما قاله المحشى اذ من ملك شيئا ملك به سواء
كان هذا الشيء ذاتا أو منفعة وعبارته في شرح الزيارات من باب ما يجب فيه القصاص فيبطل بحق

أو بغيره وان قطعت يد القاطع ظاهرا أو خطأ بطل القصاص لقوات محله ولا يصير ما لا لانه ما قضى بطرفه
حقا عليه وله القصاص على القاطع الثاني ان كان عمدا وأرشد يد على عاقلة ان كان خطأ لان يدم عليه
القصاص معصومة في حق سائر الناس فيجب فيها ما يجب في سائر الأيدي ولا حق للقطوع يدم في هذا
الارض لان حقه كان في القصاص فلا ينقلب ما لا لما قلنا وهذا لان الارش بدل اليد الثانية ولا حق
لن له القصاص في بدل اليد وملك القصاص ملك ضروري يظهر في الاستيفاء وما كان من توابعه
كالعفو والصلح لا في ملك البذل كملك النكاح للزوج لا يظهر في ملك البذل حتى لو وطئت المنكوحه
بشبهة ووجب العقر لا يكون للزوج (قوله لان قوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا بين المرادين
قوله فانكعوا الخ) قلت لكنه أي الاستدلال بالآية الاولى وحدها استدلال بعفوم الصفة وهو ليس بحجة
عندنا كما نقرر في الاصول وحينئذ يحتاج للدليل وقد يقال الاصل في الفروج الحرمة الا أن الشارح أذن
في نكاح الاناث من بني آدم بقوله تعالى فانكعوا ما طاب لكم من النساء آية والنساء اسم للاناث من بني
آدم خاصة كما في كام المرجان اه سندی (قوله حال من ضمير يفيد الخ) الاظهر جعله حلالا من ملك المتعة
(قول الشارح كسراء أمة للتسري) فان المقصود فيه ملك الرقية وملك المتعة ثبت ضمنا وان قصده
المشترى فقصد لا يخرج اللفظ عن موضوعه (قوله على أنه ليس في كلام الشارح ما يمنع ذلك الخ)
فيما قاله تأمل وذلك أن الشارح جزم بان المراد به في آية الاولى الوطء وقال انها مخالفة لما في آية
الثانية أي حيث أريد به العقد القرينة المذكورة فهو جازم بأنه فيها معنى العقد واللام يكن بين الآيتين
مخالفة وعلى تقدير أن المراد به فيها الوطء لا يكون بينهما مخالفة بل غاية ما في الباب أنه يجوز في الآية
الثانية في اسناده اليها فهو في كل منهما مستعمل في حقيقته واسناده اليها في الثانية مجاز (قوله وكذا فيما
يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه الخ) الظاهر أنه في هذه الصورة يكون فرضا وصورة الوجوب ما لو خاف
الوقوع في النظر المحرم الخ تأمل (قول الشارح والا فلا ثم تركه الخ) ذكر السندي بعد قوله والا فلا
ثم تركه مانعه وأما ما ورد حق على الله عون النكاح الذي ير بد العفاف وورد أيضا التمسوا الرزق بالنكاح
فانما ذلك في حق المتوكلين لا مخاطب به عامة الناس لانه قد يحتل معه شرط فلا يحصل له المطلوب
الارى أن الصحابة كانوا يتضررون من العزوبة وكانوا يستأذنون في الاختصاص فلم يؤذن لهم ومع ذلك
لم يأمرهم صلى الله عليه وسلم بالتزوج مع العجز عن المهر والنفقة بل مازال يأمرهم بالصبر وجهاد أنفسهم
وأما قول الشارح فيما سياتي أنه يندب له الاستدانة فلا يراد من ذلك أنه يستدين مع الفقر بل المقصود
أن يستدين مع الاقتدار ليفوز بالاعانة منه تعالى ويكون طلبا بالفعل فلا يستدل به على أنه يجب
أو يفترض مع العجز ثم قال بعضهم اذا كانت الاستدانة مندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينبغي
وجوبها عند تيقن الزنا بل ينبغي وجوبها حينئذ وان لم يغلب على ظنه قدرة الوفاء اه (قوله
ودليل السنية حالة الاعتدال الاقتداء بحاله صلى الله عليه وسلم الخ) ودليل كونه فرض كفاية قوله
تعالى فانكعوا ما طاب الآلية وقوله عليه السلام تناكحوا تناسلوا الحديث فان المطلوب يحصل بفعل
البعض وذلك أن المقصود تكثير المسلمين وعدم انقطاعهم ولذا صرح في الحديث بالعله بقوله فاني مبارك
بكم الامم وهذا يحصل بفعل البعض والقائل بكونه واجب كفاية يقول ان الآية لم تنس الا لسان العدد
المحلل فلم يبق الا خبر الواحد وهو انما يفيد الوجوب كفاية لما علمت من حصول المقصود بفعل البعض
(قوله لان عدم الجور من مواجبه الخ) أي وقد قلنا انه اذا خاف الجور يكره فيكون باقي المواجه

كذلك لكن قد يقال لا يحكم على الأعم بحكم الفرد الخاص لاحتمال وجود فرق بينه وبين باقي الأفراد خصوصاً إذا كانت حقوقه تعالى تأمل (قوله) فلا ينبغي أن يقدم المرأة بلا أحد الخ) هذه المسئلة مماثلة لما ذكره الشارح في الحكم غير داخله فيه (قوله) فذلك المعنى هو البيع) لا يناسب التفريع بل المناسب الاتيان بالواو (قوله) لأن كونهم ما أركنا ينافي الخ) قد يقال ان جعلهما آلة لا ينافي جعلهما من الأركان لأن المراد منها الأركان المجازية وذلك كما في الدرر أنه لما كان بين اللفظ الإنشائي ومعناه علاقة قوية بحيث لا يتخلف عنه المعنى لأن الإنشاء ايجاده معنى بلفظ يقارنه في الوجود سمي الالفاظ الإنشائية بأسمى المعاني حيث ذكر النكاح وأرى بديه الإيجاب والقبول مع أنه المعنى الحاصل منهما وحيث يذكر العقد واردة مفيد هذا المعنى المرتب عليه حل المنفعة تأمل (قوله) فلا يتصور تقديم القبول الخ) مشكل بما لو قال قبلت نكاحاً فقلت زوجتك نفسي فهل ينعقد بذلك أم يحتاج إلى إعادة قوله قبلت مرة أخرى راجع اه سندی وقال المقدسي الإيجاب اللفظ الصادر أولاً ولو كان لفظه يشمر بالتأخير قبلت نكاحاً بكذا فقلت تزوجتك به اه (قوله) ولو حذفه لشم الوكيل الخ) أي إذا خاطبه أو خاطب الوكيل وكذا ينشأ حينئذ ما إذا خاطبت المرأة والى الزوج أو وكيله (قوله) وتوضيح الجواب كما أفاده الرجح أن المتضمن الخ) يعني أن الأمر بظاهره ايجاب لأنه ليس الالفاظ المفيد قصد تحقيق المعنى أولاً وهو صادق على الأمر إلا أنه لما كان متضمناً للتوكيل اشترط شروط المتضمن بالكسر وهو الأمر الذي بظاهره ايجاب لا شروط المتضمن بالفتح وهو الواو كالة التي في ضمنه (قوله) لعدم اشتراطهما في العتق لأن الملك في الاعتاق شرط الخ) عبارة السندی الآن الخ فانظر الخ ثم رأيت المخ ذكر ما نصه ولنا أنه أمكن تصحيحه بتقديم الملك بطريق الاقتضاء إذا الملك شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله أعتق طلب التملك منه بالالف ثم أمر باعتاق عبداً أمر عنه وقوله أعتقت تملكاً منه ثم الاعتاق عنه فإذا ثبت فلا أمر فسد النكاح للتناقض بين المكين والحاصل أن هذا من باب الاقتضاء وهو دلالة اللفظ على مسكوت عنه يتوقف صدقه عليه أو صحته والمقتضى بالفتح ما استدعاه صدق الكلام كرفع الخطأ والنسيان أو حكم لزمه شرعاً كسئلة الكتاب فالملك فيه شرط وهو تبع للمقتضى وهو العتق إذا شرط الخ (قوله) فهذا يخالف للجواب المذكور الخ) يظهر أنه لا يخالف الجواب المذكور لأن الاحتياج إلى القبول إنما كان بسبب عدم صحة توكيل الوكيل فخرجت المسألة من باب كون تمام العقد بالجبيل هو قائم بآئين ولا يخالفه أيضاً تعليل الخلاصة بل كاد أن يكون صريحاً فيه إذ قد بينى عدم الصحة على أن الوكيل ليس له أن يوكل وما هذا إلا اعتباراً أن الأمر توكيل وما أجاب به المقدسي صحيح بالنسبة لعبارة الظهيرية لا لرفع الخلاصة لئانه على التوكيل وفي المقدسي بشكل عليه أنه لو كان الوكيل حاضراً عند مباشرة وكيله صح فعله وهو هنا حاضر وفي السندی ان مباشرة وكيل الوكيل بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون مباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع كما في الأصل ونقل عصام في مختصره أنه جعله كالبيع فلا يحتاج لقبوله تأمل وقد دفع اشكال النهر لما في الظهيرية بأنه جار على أن الأمر توكيل ويحمل الابن على البالغ فساوت ما في الخلاصة ثم ان ما قاله المقدسي يبيده تعليل الخلاصة بأن الوكيل لا يملك التوكيل (قوله) تكرار مع قوله بالفعل كقبض الخ) سید كرفي البيوع أن القبول قد يكون بالفعل وأنه ليس من صور التعاطي وأن بيع التعاطي ليس فيه ايجاب بل قبض بعدم معرفة الثمن ففي جعل الصورة الأخيرة من صور التعاطي نظر اه ونقل ذلك عن الفتح بعبارة طويلة فانظره والظاهر أن ذكر التعاطي هنا مع ذكر المصنفه

لقد قصد الإشارة أن المناسب ذكره هنا تفريعه على ما سبق بخلاف ما فعله المصنف فإنه لطل الفصل لا يعلم من كلامه أنه مفرغ عليه ففي كلامه قصد الإشارة إلى أن المناسب ذكره هنا (قوله) الآن يقال قد وجد النص هنا على أنه الخ) علمت مما نقله أولاً أن المسئلة خلافية فيكون صاحب الفتح هنا جارياً على أحد قولين وجرم به يفيد ترجحه (قوله) أي بان قال الشهود جعلت ما هذا نكاحاً فقلنا نعم فينقذ لان النكاح ينقذ بالجعل الخ) قال المقدسي قياس مع الفارق فالجعل انما يكون انشاء عقد أو أضيف للذات أما لو أضيف إلى عقد غير صحيح وجعل صحيحاً فهو بمنزلة ما لو وقع النكاح بلفظ الاعارة ونحوها مما لا يصح ثم قال عند الشهود جعلناه نكاحاً وجعل ما ليس بشيء شرعياً غير صحيح اه وذكر في الخاتمة قال لامرأة هذه امرأتى فقالت هذا زوجي لا يكون نكاحاً فان قال لهما الشهود ورضيتما وأجزتما فقلنا لا أرضينا أو أجزتاهم يكن نكاحاً لان الاجازة تنفيذ العقد وليس بإنشاء ولو قال الشهود جعلت ما هذا نكاحاً فقلنا نعم كان نكاحاً لان الجعل عبارة عن الإنشاء اه (قوله) وهذا الاقرار بمنزلة إنشاء النكاح لانه مقرون بالعوض الخ) يؤخذ منه ان محل جعله إنشاء اذا كان مقروناً بالعوض ويدل لذلك أيضاً ما في الفتح على ما نقله السندی لو أقر بالنكاح بمحض من الشهود وكان تزوجها بغير شهود اختلفوا فيه والاصح أنهما ان سميا المهر ينقذ نكاحاً مبتدأ كذا في الدراية اه والمتبادر من كلام المصنف أن المدار في جعله إنشاء على مجرد حضور الشهود اه (قوله) قال في البحر وقولهم الخ) عبارته ولو قال تزوجت نصفك فالاصح عدم الصحة كما في الخاتمة وقولهم الخ (قوله) فرع قال في المنية قال زوجتك بنتي فسكت الخ) الظاهر أن وجه عدم الانعقاد يتم في هذه الصورة على القول به خلو العقد عن القبول إذ لفظه نعم لما ذكرت عقب قوله ادفع المهر فهي راجعة إليه لا إلى الإيجاب وذكر السندی عند قوله وبما وضع أحدهما له عن الذخيرة لو قال لامرأة كوني امرأتى بكذا فقبلت انعقد أما لو قالت اني أكون امرأة لك فقال نعم لا يصح كما في الظهيرية اه قلت وذلك لان نعم لا يفيد معنى الماضي اه وفي الهذلية عن الذخيرة لو قال لامرأة كنت لي أو صرت لي فقالت نعم أو صرت لك كان نكاحاً (قوله) فلو حذف قوله حاضر من كالتزويج كان أولى الخ) المتبادر من اشتراط اتحاد المجلس أن المراد به مجلس المتعاقدين لا مجلس الإيجاب والقبول فلذا احتاج لذكر قوله لو حاضر من فلا يكون حذفه أولى (قوله) فلو صححنا قبولها يلزمه مهر المثل الخ) يظهر من هذا أنه اذا كان مهر المثل أقل يصح العقد وتكون المسئلة حينئذ من أفراد مسئلة الخط (قوله) وهو مشكل فان الخط ممن له الحق الخ) يندفع الاشكال بعطف قوله أو بخمسائة على قوله بالف المفرد لا على ألفين المثني وهذا هو المتعين في هذه العبارة لتوافق كلامهم (قوله) قال الرمي والا كتر على الاول) لكن مقتضى القاعدة المتفق عليها وهي أنه اذا وجدت الإشارة والسمية واختلف الجنس أن العبرة بالسمية وأن الذكر والانثى من بني آدم جنسان عدم الانعقاد هنا (قوله) وبه صرح في الفتح عن المنية الخ) عبارة الفتح خنثى مشكل زوج من خنثى مشكل برضا الولي فلما كبر اذا الزوج امرأة والزوجة رجل جاز نكاحهما عندى لان قوله تزوجتك يستوي من الجانبين وفي صغيرين قال أبو أحمد هما زوجت بنتي هذه الخ وقال العتابي لا يجوز وفي المنية زوجت وزوجت يصلح من الجانبين اه (قوله) لكن قيد في الدرر عدم الاشتراط الخ) وقال الفتال ولا يشترط العلم بالمعنى سواء كان عربياً أو عجمياً وسواء علم أنه ينقذه النكاح أو لا وهذا قضاء وأما ديانة فيلزم العلم وفي العمادية لا يصح عقد من العقود اذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجمع وقيل ان كان مما يستوي جده وهرله يصح والافلا كالبيع وقد اختار الشارح هذا القول اه من السندی

(قوله والرهن الخ) جعله الرهن مما لا يتفق به من غير خلاف بخلافه ما في التهر حيث حكى فيه قولين
 اه سندی ولعله لم يعتبر القول بالانعقاد فيه لعدم ظهور وجهه كما يأتي (قوله في هذا التركيب اخراج
 المتن عن مدلوله الخ) قد يقال غير تركيب المتن للإشارة إلى أنه لا بد من أمر زائد عن هذه اللفاظ
 للانعقاد كما هو الشأن في الكناية فإن افادتها المعنى الكثافي تتوقف على أمر زائد على اللفظ ومن الحكم
 عليها بانها كناية يستفاد الانعقاد منه لا معنى لكون اللفظ كناية عن شيء الا فادته له في كلامه فائدتان
 وهذا أولى من الاقتصار على فائدة واحدة وهي الانعقاد فاسلكه الشارح أولى بمفاعله المصنف تأمل
 (قوله ثم أجاب بان العبرة في العقود للمعاني الخ) ثم وان كان العبرة في العقود للمعاني وهذه اللفاظ تؤدي معنى
 النكاح إلا أنها ليست صريحة فيه كلفظه وليست كناية عنه بالمعنى الذي قاله وهو ما وضع لتبليغ الخ فلم يتم
 الجواب (قوله ونقل الرمي عن المقدسي أن قوله ان المجاز لا يجازله مردود الخ) الرد صحيح إذا كان الفقهاء
 يقولون بصحة المجاز على المجاز كهل البيان فيرد عليه بما قاله البيهقيون لموافقهم لهم والافلا يتم الرد
 بكلامهم على الفقهاء خصوصاً والمسئلة خلافية عند أهل البيان تأمل على أن مانعاً عن العناية دال على
 مخالفتهم لأهل البيان (قوله كما قرر في رأيت مشفرز يد الخ) فان المشفر اسم لشقة البعير فاريد به
 مطلق شقة ثم أطلق على شقة يد وشبه ما أصابهم بالنسبة المراد بالبيع بقريته الاذاقة ثم شبهه باعتبار اشتباهه
 عليهم بالثوب السابغ المشتمل على لابه وأشار إلى التشبيه بلفظ لباس (قوله لما أنه يفيد ملك العين في
 الجملة وبه يرجع الخ) ويذكر المصنف في فصل في القرض أن المستقرض يملك القرض بنفس القبض
 عنده ما خلافاً للثاني حيث قال لا يملكه مادام قائماً اه فانه عقد النكاح به وعدمه مبني على هذا
 الخلاف (قوله ولا يخفى أن الاسقاط انما هو بالنسبة الخ) هو وان أفاد الاسقاط للمصالح عنه إلا أنه
 بالنسبة لا خذ البذل لادافعه فانه يفيد الملك في المصالح عنه فيظهر من هذا ترجيح الانعقاد به وان
 جعلت مصالحه (قوله وهو مقتضى ما في المتن الخ) فيه أن المتن ناطقة بالانعقاد بما وضع
 لتبليغ العين والسلم موضوع لتبليغ الدين بالنسبة للسلم فيه لا العين (قوله وحاصل الرد أن المختار أنه لا بد
 من فهم الشهود الخ) هذا الحاصل شيء آخر فانه انما يفيد أنه لا بد من فهم الشهود المراد على وجه
 ما ذكره ولا دلالة فيه على الرد عليهم اذ فهمهم شيء آخر غير النية (قوله فتخص بكل لفظ يفيد الملك الخ)
 فيه حذف لالتأنيبه وهي ثابتة في ط والظاهر أن الاصول ما فعله المحض وأن المراد ما يفيد الملك
 في الجملة وعلى إثباتها يدخل أنت صديقتي تأمل (قوله من التصحيف وهو تغيير اللفظ الخ) والمراد
 هنا الخطأ مطلقاً أعم من أن يكون تحريفاً وتصحيحاً وذلك أن ما كان من الغلط في النقط يسمى تصحيحاً
 كتغيير معنى علم وجير بالمهمة بمعنى الحرير وما كان في الشكل يسمى تحريفاً كسليم مكبر وسلم
 مصغراً اه سندی (قوله الاغمار) في القاموس الغمر من الناس جماعتهم ولقيفهم ومن لم يجرب
 الامور اه (قوله وكذا نازعه في حاشيته على النسخ انه لا يدخل تحت الحقيقة والمجاز الخ) عبارة في
 الفتاوى ولان شأن أن الصادر من الجهلة الاغمار تصحيف لا يدخل تحت الحقيقة والمجاز ولا في
 الاستعارة المرتبة على عدم العلاقة فيه المصرح به في كلام الغزالي اذ معناه الأصلي وهو التسوية أو جعله
 ما را غير ملاحظ لهم أصلاً الخ (قوله لان قراءته قائمة مقام الخطاب الخ) الظاهر أن مسئلة الكتابة
 مستتاة من اشتراط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر لان القراءة وإن أقيمت مقام الخطاب لم يوجد من
 الكاتب سماع القبول من الآخر لا حقيقة ولا حكماً وان وجد من المكتوب اليه السماع حكماً بالقراءة

(قول الشارح ليحقق رضاعها) هذه العلة قاصرة فانه اذا أوجب الرجل سماعها وقبلت غير سمعة
 له قبولها فقد صدر منها ما من شأنه أن يدل على الرضا ومع هذا لا ينقد النكاح تأمل (قوله لا يجب لها
 عليه شيء الخ) أي فيما لو طلقت قبل الدخول أو لم يوطأها (قوله زوجها وأبواؤها الخ) لعل فيه
 حذف أو العاطفة (قوله ووفق الرحتى بحمل القول بالاشتراط الخ) لكن في البرازية تلفظت
 المرأة بالعربية زوجت نفسي من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت والشهود يعلمون أولاً
 يعلمون صح النكاح قال في النصاب وعليه الفتوى منخ اه سندی (قوله وهذا يقتضي عدم انعقاده
 بالمجور عليه الخ) سيأتي في الجران المجور عليه بالسفه والغفلة والدين في أحكامه كصغير
 في تصرفات تحتل الفسخ ويطلبها الهزل أماماً لا يحتمله ولا يبطله فلا يجبر عليه بالاجماع
 كالنكاح والطلاق والعاق اه ومقتضى عموم ما ذكرناه لا نزول ولا يتبعه بالمجبر فيكون أهلاً
 لتزويج بنته فينقد النكاح بحضوره تأمل وسيأتي في باب الولي عن شرح الجمع مانعه حتى لو عرف من
 الأب سوء الاختيار لسفه أو لطمعه لا يجوز عقده اجماعاً اه وهذا لا يتأتى ما قلناه فان موضوعه فيما
 اذا زوج الصغيرة بأقل من مهر المثل أو بغير كفء (قوله لا يكون العقد نافذاً بل موقوفاً على إجازتها)
 فيه أنه باطل لا موقوف اذ لم يوجد أحد من الأب والوكيل المباشر تأمل ثم رأيت السندی ذكر
 مانعه بعد عبارة ط المتقولة وهذا كلام أجني لا تعلق له بما نحن فيه ولا يتأتى الا فيما اذا زوج الأب بنته
 البالغة بلا توكيل منها والافلو وكتأبها وزوجها في غيبتها بحضور شاهد واحد لا ينقد النكاح الخ
 اه (قوله لو قال أبو الصغيرة لابي الصغيرة زوجت ابنتي ولم يرد عليه شيئاً الخ) قال في البر وهذا المسئلة تدل
 على أن من قال لا خير بعد ما جرى بينهما مقدمة البيع بعث هذا العبد وقال الآخر اشتريت بصم وان
 لم يقل بعث منك وانخلع على هذا اه (قوله والام ينقد أصلاً ولا لابه الخ) أما اللاب فلا يحتاجه إلى
 القبول وأما اللاب فلان المحجب خص الأب بقوله زوجت ولانما سمينا بجيبا لان الإيجاب حصل بقوله
 زوجت ولذلك يحتاج إلى القبول اه خيرية وكلامه مبني على أن زوجتي استخبار الإيجاب وعلى أنه
 إيجاب انعقد لنفسه بغير رد قوله زوجت

(فصل في المحرمات)

(قوله زاد في شرحه على المتن الخ) قد يقال لا حاجة لما زاده لان القصد بيان أسباب التحريم مع
 كون المحل أهلاً للنكاح وهو المحقق أنوثته من بنات آدم فلا تدخل حينئذ الحنث ولا الجنية ولا إنسانة
 الماء حتى يحتاج إلى إخراجها بآيات أسباب التحريم فهما من الخنثى واختلاف الجنس (قوله لانها
 بنته لغة والخطاب انما هو باللغة العربية مالم يثبت نقل الخ) ولا يقال بل ثبت شرعاً حيث لم يثبت التسبب
 من الزاني لانا نقول نبوت التسبب أمر فوق تسميتها بنتاً ولم يثبت في اللغة العربية أن المخالفة من مائه لا تسمى
 بنتاً ولا ورد نقل مفيد لذلك اه من السندی (قول الشارح لما تقر أن وطء الامهات يحرم البنات الخ)
 السرى كفاية النكاح في تحريم الامهات دون تحريم البنات أن تعلق الفرع بأصله أقوى من العكس يعني
 أن سرياً الحرمة من نكاح البنات إلى الأمهات مبني على شدة تعلقهن وعدم سريتهن بالعكس بدون
 وطء مبني على عدم شدته اه خادى عن الوائى وذكر السندی عن المستصفي أن السرى ذلك أن الام
 تؤثر بنتها على نفسها في العادة فلم تحرم البنات بالعقد على الأم بخلاف العكس فكانت القطعية في تزويج

الام بعد العقد على البنت أشداء (قوله مقتضى قوله والكل رضا مع قوله سابقا ولو من زنا حرمه فرع
المرتبة الخ) أخذنا ما قاله من قوله ولو من زنا بعيد تأمل (قوله قلت وهذا يخالف لما مر من التعميم الخ)
لا مخالفة فان ما تقدم في تعميم المصنف بقوله ولو من زنا عما يقيد الحرمة في بنت الاخ وبنت الاخت لا في
عم الزاني وحاله كما هو موضوع التجنيس وان كانت العلة موجودة في الشقين تأمل (قوله وكذا ثبت حرمة
المصاهرة ولو لم يوطئ المنكوحه فاسد الخ) التعبير به وبقوله وانما يقيد به لا يناسب الا بقاء الزنا على حقيقته
وهذا غير ما جرى عليه الشارح من حله على الوطء الحرام وحينئذ فلك في حل كلام المصنف لم يقتض
ما جرى عليه وابقاء الزنا على معناه اشارة لموضع الخلاف لا احتراز عن الوطء الحرام لانه معلوم بالاولى
(قوله الا اذا كانت منكحة بغير) عبارته منكحة بالباء (قوله وفيه تغليب المؤنث على المذكر بالنسبة الى
قوله وناطرة الى ذكره) فيه ان المراد انه كاحرم اصل المذكرات حرم فروعهن وليس فيما ذكر تغليب
مؤنث على مذكر وليس فيما تقدم مؤنث ومذكر حرم اصله حتى يدعى ان الضمير فيه تغليب (قوله
ومقتضى معاملته بالاضران يجري عليه الخ) مقتضى معاملته بالاضران لا يعطى حكم المرأة في جميع
الاحوال بل فيما اذا تحقق الضرر عليه باعطائه حكمها كما اذا وجد تحرك قلب بدون انتشار بخلاف
مالو كان متحرك القلب فنظر فانتشر مع بقاء التصرك الاصل (قوله الشارح هذا اذا لم ينزل الخ) اطلق
في الازال قبل مالوا نزل بغير المس أو بعده ولو بجماع في زوجته الاخرى اه سندی عن غاية البيان
(قوله ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى أصوله وفروعه بالاولى) وجه الاولوية انه اذا لم يحرم عليه
أصولها وفروعهما مع وجود النظر منه على الوجه المذكور بالاولى ان لا يحرم عليها أصوله وفروعه مع
عدم وجود فعل منها (قوله ولهذا علوا الخ) أي وجودا أو عدم ما في الماء والمرأة (قوله وأما
تصحح الاطلاق الذي ذكره الشارح فلم أره لغيره الخ) أي مع التصريح بالاطلاق والافعال الصادرة
تصح ما جرى عليه المصنف من الاطلاق فلذا صرح به الشارح نعم الا صوب أن يقول خلافا للجمهور أو
يبدلها بالقهستاني (قوله وعلى هذا فكان الاولى أن يقول لا تحرم الخ) لا اولوية حيث كان ما جرى
عليه موافقا لتصح القهستاني وظاهر اطلاق الصدر (قوله ينبغي ترك قوله بشهوة كما فعل المصنف في
المعانقة الخ) لما كان القرص والعرض قد يقصد بهما الا بالام ولم يكن الاصل فيهما الشهوة بخلاف
المعانقة فيبذل الشهوة فيهما ولو اطلق التشبيه لتوهم أن حكمهما حكم التقييل من ثبوت الحرمة ما لم يظهر
عدم الشهوة فالقصد تشبيه ما به في ثبوت الحرمة اذا حصل بالشهوة (قوله والوطء فيها لا يكون زنا
لانه مختلف فيه) من هـ ذاب علم تقييد المسئلة بما اذا كانت حرمة المصاهرة مختلفا فيها بان كان الوطء
زنا بدون شبهة والرضاع أقل من خمس رضعات مشبعات وبما ذكر تكون المسئلة ظاهرة الوجه
(قوله لا يكون صحيحا قطع الخ) أي والحرمة ثابتة في هذه الصورة كالتي بعدها (قوله أو من اعتناق
أم ولد خلافا لهما الخ) اذا اعتنق أم ولده ووجب عليها العدة ثلاث حيض وزواج اختها أو أرباعها من
الاجانب فقال زفر لا يجوز كلاهما وقال أبو يوسف ومحمد يجوز كلاهما وقال أبو حنيفة نكاح الاخت
لا يجوز ونكاح الاربع يجوز سراج اه سندی (قوله ولكنه غير لازم لما علمت) أي غير متعين لما علمت
من دخول ما اذا كانت الحرمة بدون فعله بطريق الدلالة (قوله ولا حاجة الى هذا الزيادة فلا تستغناء عنها
بقول المصنف الخ) لعل الشارح أشار بذلك الى أن المناسب له منصرف ذكرها هنا مراعاة للاختصار
وجمع النظائر مع بعض (قوله مثله مالو كان لكل منهما بينة الخ) الظاهر أنه يشترط أيضا عدم نكوله عند

عدم البينة (قوله لكن سياق ما في الكافي والكفاية لا يؤدي الخ) حيث كان ما في أكثر الكتب موضوعه
ما اذا كان المسمى لكل منهما معلوما لعدم تأني اجبار بيع المهر المسمى لكل الامع العلم لا يكون شاملا
لما اذا لم يعلم بل يكون مسكوتاً عنه في هذه العبارة والذي وجد في بعضها شاملا لما اذا علم المسمى لكل أو لا
لكن حيث وجد النص صراحة على حكم ما اذا علم وهو الموجود في أكثر الكتب يقيد ما في بعضها بما
اذا لم يعلم اجابا بين العبارتين وتقييد ما وجد في بعض الكتب بما وجد في أكثرها وما ذكره من
بالاعتبار من مجرد مراعاة ما يفيد السياق وكذا لا من نظير (قوله وان لم يكن واحدا من المهرين مسمى
فالواجب متعة) لهما بالسوية ان استويا والا فبغى أن يجب لكل واحدة منهما نصف متعة تسعة مائة بناء
على أن المعتبر في المتعة حاله أو حال الزوجين وهو الصحيح من السندی (قوله يقضي به مهر كامل وعقر كامل
الخ) عطف تفسير وعبرة بالبحر لو كانت الفرقة بعد الدخول يجب لكل المهر كاملا لانه استقر بالدخول
فلا يقطع منه شيء مع أنه مشكل أي اجاب مهر كامل لكل بل اذا كان بعد الدخول فانه يقضي به مهر كامل
وعقر كامل ويجب حله الخ اه فالظاهر أن المراد بقول الفتح وفي النكاح الفاسد الخ مناقشة قولهم وجب
لكل منهما مهرها كاملا ثم حقق أن الواجب هنا الاقل من المسمى ومهر المثل (قوله وأما قول الفتح الخ)
لا يناسب التعبير بقوله وأما لعدم تقدم ما يقابلها في كلامه الا أن يجعل مقابلهما محذوفاً عما سبق
فكانه قال فقول الفتح ويجب حله الخ صحيح لا نظير فيه بعد تقييده بما اذا اتحد مهر مثلهما أو ما الخ (قوله
فلا يتعذر اجاب الله قرلانه الخ) فيه أن مراد الفتح بتعذر اجاب العقر تعذره من حيث تعينه لاحداهما لا
بمجرد تعذره كغيره كما يدل عليه قوله اذ ليست احداهما الخ (قوله وان صح لغت في طائفة أو طوائف الخ)
عبارة الفتح عقب قوله أو طوائف وأطلق لفظ الفعل أعني يشركون على فعلهم كأن من رأى بعله من
المسلمين فلم يعمل الا لاجل زيد يصح في حقه شرك لغة ولا يتبادر عند اطلاق الشارع لفظ المشرك ارادته
لما عهد الخ تأمل (قوله ما خول من الفتح حيث قال وأما المعتزلة الخ) وجعل الرمي في حاشية المنع
المعتزلة والرافضة عزلة أهل الكتاب حيث قال قوله وصح نكاح كتابية أقول يدخل في هذا الرافضة
بانواعها والمعتزلة فلا يجوز أن تزوج المسلمة السنية من الرافضة لانها مسلمة وهو كافر فدخل تحت
قولهم لا يصح تزوج مسلمة بكافر اه وقال الرستغني لا يصح النكاح بين أهل السنة والاعتزال اه
فالرافضة مثلهم وأقبح والرمي جعلهم من قبيل أهل الكتاب فيجوز نكاح نسائهم ولا يزوجون ولعله
أعدل الاقوال لانه لا يشك في كفر الرافضة اه سندی (قوله نسبة الى مجوس الخ) هذا باعتبار
العرف والا فاذي في القاموس مجوس رجل صغير الاذنين وضع ديناً ودعاً اليه (قوله قد يناقش فيه
بالائمة الملوكة الخ) قد يجاب عنه بان كلامنا عما هو فيمن يتزوجها منفردة وهناك اعمانهم عن
الجمع بين المعقودتين اه سندی (قوله شمل الخ) أي لفظ الامسة (قوله فيمكن الفرق بان ما
هنا فممن كانت حبل من الزنا الخ) ما ذكره من الفرق مما لا أثر له اذ الزوجة متحققة عند فعل الدواعي
في المستثنين فلعن في المسئلة روايتين وأيضاً قوله في النفقات لان الحبل الخ قضية عامة تشملهما وان
كانت مسوقة لتعليق المسئلة ما اذا حبلت الزوجة على ما فهمه وما ذكره حرمة الوطء من الدليل لا يدل
على حرمة الدواعي فاعل المعتمد ما في النفقات ثم رأيت في الفتح ما يدل على تحقق الخلاف في نفس الوطء
فتكون الدواعي كذلك بالاولى حيث قال وكلاهما باح وظوفاً لا تباح دواعيه وقيل لا بأس بوطئها (قوله
اعمانني الاستحباب الخ) السين والتاء زائدتان أي تنى محبة أن يطأها قبل الاستبراء حيث قال لأحب

الخ (قوله في الفتح حل قول محمد لا أحب على أنه يجب لتعليقه باحتمال الشغل بماء المولى فإنه يدل على الوجوب الخ) أورد أن التوهم لا يصلح علة للوجوب بل للتدب كافي غسل اليدين عقب النوم لتوهم التماسه وأجيب بان ذلك في غير الفروج أما فيها فالمعهود فيه جعله متعلقا بالوجوب كافي وجوب الاستبراء اهـ من الفتح (قوله الآن يفرق بان ماء الزنا لا اعتبار له الخ) نعم وإن كان لا اعتبار بماء الزنا إلا أنها محتمل أنها علقته منه فإذا جامعها الزوج وأتت بولد لسته أشهر ينسب اليه مع أنه في الحقيقة على هذا الاحتمال من الزنا فيندب الاستبراء لدفع هذا الاحتمال إذ توهم الشغل بماء الزنا فيحقق بل لو قال قائل بالوجوب لا يبعد نظير ما مر عن الفتح في تزويج الامه الموطوءة وهذا يؤيد ما يأتي عن الوهابية من وجوب استبراء الزوجة الزانية (قوله قال في البحر بدليل الحديث الخ) في الزيلعي بعد ذكر الاستدلال بالحديث على النسخ مانعه أو المراد بالنكاح في الآية الوطء يعني والله أعلم الزانية لا يوطؤها الاذان في حال الزنا والدليل عليه أنه قال والزانية لا ينكحها الاذان أو مشرك ولا يحل للزانية المسلمة أن تزوج بمشرك ولو كان المراد العقد لجاز ويجوز أن يكون معنى الآية اخبارا عن رغبة كل واحد من الزاني والزانية في الآخر على معنى أن الزاني الفاسق لا يرغب الا في نكاح مثله وقيل منسوخة بقوله تعالى وأنكحوا الايامى منكم وبقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء اهـ (قول الشارح أن لا يقيما حدود الله الخ) أي مواجب الزوجية كما فسر به في الآية (قوله أن يذكر الوقت الخ) عبارة الفتح الوقت بالميم قبل الواو (قوله الظاهر نعم لانهم انما افروا الخ) بل مقتضى قولهم قاض أن الحكم ليس كذلك فان مفهوم الكتب معتبر ويعمل به مالم يوجد ما يخالفه وأيضا قد جعلوا القاضي منشأه حكما اذ لا يثبت في الجملة وقد فصلوا فيما يأتي في القضاء بين ما يمكن انشاؤه للقاضي وبين ما لا يمكن فحوزوه في الاول دون الثاني وتحكمهم ماله لا يقتضي اثبات ولاية النكاح له تأمل (قوله مع أنه يمكنه التخلص بالعتق الخ) قد يقال ان العتق فرع عن ثبوت الملك فان كان ثابتا فلا حاجة الى العتق والا فلا يجدي به نفعا اهـ من حاشية البحر وقد يقال مراده بالعتق العتق اللغوي أي أنهم أجمعوا على حل وطئها مع أنه يمكنه التخلص بتركها تأمل (قوله فلا يعدل عنه لما تقرر الخ) تقدم له أن العبرة لما رجه المشايخ فيما وقع فيه الاختلاف بين أئمة المذهب بالنسبة لمن لم يكن له قوة المدرك وأن العبرة بقوة الدليل في الترجيح بالنسبة لغيره فعلى هذا علينا العمل بقول الصاحبين تبعالترجيح الشرع بل لا يلى عن المواهب وإن كان دليل الإمام أوجه تأمل (قوله بفتح كاف الخطاب) غير متعين

(باب الولى)

(قوله وبه ظهر أن الفاسق المتهتك وهو بمعنى سبي الاختيار لا تسقط ولايته الخ) لم يظهر مما سبق أن الفاسق المتهتك هو بمعنى سبي الاختيار ولا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر كما هو ظاهر نعم قد يفتق معناها في شخص واحد فعلى هذا إذا كان الولي متهتكا أو سبي الاختيار لا يصح تزويجه بنقص عن مهر المثل أو من غير كفؤ (قوله يقتضى سقوط ولاية الاب الخ) فيه أن عبارة البرازية انما تفيد أن للقاضي التزويج وهذا لا يفيد سقوط ولاية الاب بل يحتمل أن يكون كسئلة العضل الآتية فان القاضي له ولاية التزويج ومع ذلك لا تسقط ولاية الولي حتى لو زوجهما مع ذلك صح وكألو كان له الولي قريب وبعيد والبعيد حاضر يكون له الولاية ومع ذلك لو زوجهما القريب حيث هو صح وحينئذ لا مانع من حل ما في

البرازية على ما إذا كان الولي سبي الاختيار (قوله بفتح الواو) هي بالفتح المصدر وبالكسر الاسم مثل الامارة والنقابة لانه اسم لما توليته وقت به فاذا أرادوا المصدر فتحوا كذا في الصحاح اهـ سندی (قوله وما ذكره تعريفها الفقهي الخ) لكنها في التحقيق صفة تقوم بالشخص والتنفيذ المذكور أثرها (قوله وولاية وجوب صدقة الفطر الخ) أي الولاية التي هي سبب وجوب صدقة الفطر انسيها رأس بعونه ويلى عليه (قوله والمراد بالبطل حقيقة الخ) عبارة الفتح بعد ذكر التأويل الاخير وعلى هذا التأويل يتم العمل بالحديث الجامع لاشتراط الشهادة والولى وهو ما قدمناه في فصل الشهادة ويخص حديث عائشة بمن نكحت غير كفء والمراد بالبطل الخ اهـ ومراده بحديث عائشة أن ما أمره الخ تأمل (قوله لان الولي عسى أن يفرق الخ) فيه أن النكاح انعقد صحيحا حتى ترتب أحكامه فلو وطئها قبل التفريق يكون واطئا في ملكه لا ووطء شبهة فلم يظهر صحة جعل ما ذكره لعدم عكسها (قوله زاد لفظ يسكت الخ) لعل الاولى ابداله بلفظ حتى تلد (قوله وظاهر النسخ نعم) أي من زيادة قيد السكوت لامن التعليل فإنه ينفي حق الاعتراض تأمل (قوله والظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد الخ) لكن التعليل المذكور لا اقتناء بعدم الجواز في غير الكفو جار في مسألة التزويج بدون مهر المثل ومقتضى لعدم الجواز تأمل (قوله كذا ذكره في الذخيرة وأقره الخ) نص ما فيها واذن زوجت المرأة نفسها من غير كفء بغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجها فها منه رضا وتسليم ولو قبض ولم يجهزها فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يكون رضا وتسليما واذن لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها وتقدير مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا وتسليما للعقد استحسانا وهذا اذا كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل مخاصمة الولي اباه وأما اذا لم يكن عدم الكفاءة ثابتا قبل ذلك عند القاضي فلا يكون رضا بالنكاح قياسا واستحسانا اهـ وكذا ذكره في المحيط البرهاني ونصه واذن زوجت المرأة نفسها من غير كفء بغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجها فها منه رضا وتسليم ولو قبضه ولم يجهزها فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يكون رضا وتسليما لان العقد توقف على اجازة الولي وقبض البدل من توقف العقد على اجازته يكون رضاه بالعقد دلالة كافي البيع الموقوف وأما اذا لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها وتقدير مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا وتسليما للعقد استحسانا لان طلب المهر لم يكن لاثبات عدم الكفاءة عند القاضي لان عدم الكفاءة ثابت عند القاضي لان وضع المسئلة فيما اذا زوجت نفسها من غير كفء فتعين أن يكون طلب المهر للاستيفاء وذلك دلالة الرضا من غير احتمال حتى لو لم يكن عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي لا يكون ذلك رضا بالنكاح قياسا واستحسانا اهـ فأن ترى أن هذا الشرط انما هو فيما اذا لم يقبض المهر وخاصم الزوج في نفقتها وتقدير مهرها عليه بوكالة عنها في أنواع الرضا دلالة والشارح انما جعله قيد في الجميع أخذ من العلة المذكورة في المحيط فانها تفيد أن الحكم كذلك في غير مسألة المخاصمة المذكورة ويكون المراد الاحتراز عما اذا لم يثبت عدم الكفاءة ولم يعلم الولي بعدمها أيضا فان علمه بعدمها كالثبوت عند القاضي في الدلالة على الرضا فيما ذكر وهذا ظاهر الوجه لا يخالف كلامهم (قوله وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان وإن نكحت كان رد في احدي الروايتين الخ) ما فيه لا يخالف ما في المعراج اذ موضوع ما في الجامع البكاء عن الصوت والويل وهذا لا يتوهم أحدهما رضا وموضوع ما في المعراج بكاء عن صوت أي مجرد عن الويل ولا يعلم من عبارة الجامع حكم البكاء عن صوت بدون ويل ويعلم بما ذكره في الذخيرة أنه رضا وأنه الوجه وعليه الفتوى فقد اختلفت عباراتهم في البكاء عن الصوت فعلى ما في

المعراج ليس اذنا ولا ردا وعلى ما في الوقاية هورد وعلى ما في الذخيرة هورضا (قوله) أما لو استأذناها فسكتت فزوجها ما متعاقبا من رجلين ينبغي أن يصح السابق (الح) فيه أن سكونها بعد الاستئذان توكيل لها بالزوج وليس لأحد الوكيلين الانفراد فلا ينفذ عليها السابق من العقد بل يكون كل منهما موقوفا على إجازتها فأيا أجازته نفذ نعم لو استأذناها على التعاقب يصح السابق منهما (قوله) وأصل الاشكال لصاحب الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد (الح) الاظهر في توجيه الفرق أن يقال لما كان قولها غيره أولى منه محتملا للاذن عدمه لا يكون اذنا أي توكيلا قبله لعدم ثبوت التوكيل بالشك ولو قالته بعده لا يكون ردا وابطال الاله للاحتمال أيضا فلا يثبت بالشك والنكاح الموقوف صحيح وله وجود في ذاته وان كان لا يترتب عليه أحكامه الا بالنفاذ فاذا وجد منها ما يحتمل الرد وعدمه لا يكون رد لعدم ثبوته به كالتوكيل (قوله) وقد يقال انه قد تكون علمت بعد ذلك (الح) ما قاله يدل على تصحيح القول بالصححة لكنه لا ينفي الاحتمال الذي ذكره في الفتح فزال السكوت محتملا والاذن لا يثبت بالشك (قوله) فهذا يدل على أن الوكيل (الح) ما قدمه عن الخلاصة لا يدل على عدم صحته توكيل الوكيل في النكاح مع معرفة المرأة الزوج والمهر والموافق لما يأتي في الوكالة من أن له التوكيل عند تقدير الثمن لحصول المقصود أن يقال هنا كذلك حيث كان الزوج والمهر معلومين يصح توكيل الوكيل وينزل تعيين المهر منزلة تعيين الثمن فزال الاشكال وتبين أنه لا حاجة لحل ما في القضية على ما اذا باشر الوكيل الثاني بحضوره الوكيل الاول جاريا على رواية عصام وتبين أيضا أن معرفة المهر لا بد منها وليس فيها الخلاف كما في مسئلة المتن (قوله) لان قول المصنف كالثيب تشبيهه بالبكر (الح) لعل الباء بمعنى اللام ويظهر أن الاستثناء متصل اذ هو استثناء عما قبله أعني قوله لا فرق بينهما أي لا فرق بينهما في شيء الا في السكوت (قوله) عن الصحاح يقال عنست الجارية تعنس (الح) وفي القاموس عنست الجارية كسمع ونصر وضرب عنوسا وعنسا طال مكنتها في أهلها بمدادها كما احتج خرجت من عداد الابكار ولم تزوج قط كما عنست وعنست وعنست وعنست أهلها تعنسا وهي عانس اه (قوله) فلا يرد أن هذه ما زالت عندها (الح) المتنع جعل الكاف للتمثيل للتظهير ولا التشبيه كما هو ظاهر وفي عبارة الحلبي قلب وحققا فكيف يشبه من زالت عذرتها عن لم تزل عذرتها على ما فيها (قول المصنف بلغ النكاح فسكتت وقالت ترددت (الح)) قال في البحر قيدنا الصورة بان تقول بلغني النكاح فرددت لانها لو قالت بلغني يوم كذا فرددت وقال الزوج بل سكت فان القول قوله (قول الشارح في الاصح) مقابله ما قاله الفاضل من أن القول لها وان دخل بها طوعا كما ذكره السندی (قوله) فتأمل لعله أشار به الى ما في حاشية البحر من أن في هذا ما نعا آخر وهو أن شهادة الاخ عليها شهادة لا يسهه اه قلت اذا كان الاب معها تقبل شهادة الاخ لانها شهادة الفرع على أصله سندی (قوله) لان الرد صير الإيجاب بلا قبول (الح) فيه أن الرد صير كلاما من الإيجاب والقبول لغوا غير معتد به فقد أبطلهما معا والظاهر في توجيه المسئلة ما قدمه عن السبازية والذخيرة في التعليل (قوله) ويمكن الجواب بان هذا تفسير باللازم (الح) أو هو تفسير المتكلمين وتفسير الفقهاء ضم الشفيعين وقد يجاب عن الثاني بان الثاني في هنا غير مقصود بل المقصود الشهادة بلزوم النكاح (قوله) لكن سكتت كفي مسئلة عضل الاقرب أن تزويج القاضي نيابة عنه فليس لها الخيار (الح) الذي يظهر أن عدم ثبوت الخيار مبني على رواية أن القاضي كالأب والافالو كسل من قبل الأب ليس كالأب والقاضي في مسئلة عضل انما تزويج بطريق النيابة عنه فكأنه وكله وذكر

السندی مانصه وعن الامام لا يثبت لها الخيار لان ولاية القاضي تامة لانها تهم المال والنفس وسفقة الام
فوق سفقة الاب فكأن كالا ب والاول هو الصحيح ز يلعي وعليه الفتوى هندية اه وسأني في كلام المحشي
حل عدم الخيار لها على ما اذا كان العاضل الاب ونحوه لثبوت الخيار اذا كان المزوج غيرهما فكذلك عند
تزوج القاضي نيابة عنه (قول) وليست بسبب من الزوج الخ) لا حاجة لهذه الزيادة ولما احتز بها
عنه فان موضوع الكلام في فرقة ليست بصريح ولا كتابة اه سندی (قول) وما ذكره الشارح نقله
في البحر الخ) عبارته وفي الفتح وهل يقع الطلاق في العدة اذا كانت هذه الفرقة بعد الدخول أو لا لكل
وجه والاوجه الوقوع اه والظاهر عدم الوقوع لما في النهاية معزيا الى المحيط الاصل أن المعتدة بعدة
الطلاق يلحقها طلاق آخر في العدة والمعتدة بعدة الفسخ لا يلحقها طلاق آخر في العدة وذكر في خصوص
مستثنائه لا يقع اه وقال في التهر أقول هذا الأصل منقوض بما اذا أبت عن الاسلام وفرق بينهما
طلقة في العدة وقع مع أنه فسخ وبوقوع طلاق المرتد مع أن الفرقة برده فسخ ولا خلاف في أنها بردها
فسخ ومع هذا يقع طلاقه عليها (قول) ويمكن الجواب عن الفتح بان مراده بالنا بید الخ) هذا الجواب غير
نافع فإنه لا شك في التأييد من جهة الفسخ في الفرق المذكورة ومع ذلك يقع الطلاق في عدتها وأيضا لما
عبر في التعليل بان الحرمة بالردة غير متأبدة وهذا هو الموافق لتفسير النهر (قول) أجدي من تفاريق العصا
مثل قالوا هو من قول غنية الأعرابية لا ينهائك أجدي من تفاريق العصا وانما قالت ذلك لأنه كان عارما
كثيرا لاساءة الى الناس مع ضعف بدنه ودقة عظمه فوائب يوماتي فقطع الفتى أنفه فأخذت أمه دية
أنفه فحسنت حالها بعد فقر مدقع ثم وائب آخر فقطع أذنه ثم وائب آخر فقطع شفته فأخذت ديتها ما لم
رأت حسن حالها وما صار عندها من إبل وغنم ومتاع حسن رأيها فيه ومدححه وذكرته في أرجوزتها
فقال أقسم بالبروة وحقا والصفا • انك أجدي من تفاريق العصا
وقيل لا عرابي ما تفاريق العصا قال العصا تقطع ساجورا والواجب تكون الكلاب والاسرى من
الناس ثم تقطع عصا الساجور فتصير أونا داو يفرق الوئد ثم تصير كل قطعة شظا فاذ جعل لرأس
الشظا كالفلكة صار عبرا للبحاق ومهارا وهو العود الذي يدخل في أنف البعثة ثم اذا فرق المهار
يؤخذ منها وادي وهي الخشبة التي تصير بها الاخلاف هذا اذا كانت عصا فاذا كانت العصا قنا
فكل شق منها قوس يندق فان فرق الشقة صارت سهام ما ثم اذا فرق السهام صارت حطاء ثم صارت
مغازل ثم يثعبه الشعب أقداحه المصدوعة وقصاعه المشقوقة على أنه لا يجدها أصل منها والبق
بها ويضرب فين نفسه أعم من نفع غيره اه من القاموس وشرحه (قول) وقد يجاب عن الاول
بأنه على قول أبي يوسف ان الإباء فسخ الخ) نعم هو غير وارد على قوله لكنه وارد على قول من يقول
أنه فسخ (قول) لا يحمل لهذا التفريع الخ) قد يوجه التفريع بأن قوله وبطل الخ يفيد أنه لا يبطل
في هذه المسائل لأنه لم يوجد منها السكوت ولا ما يدل على الرضا بعد علمها باصل النكاح نظير ما لو قالت
الحمد لله اخترت نفسي (قول) والضرورة داعية الى هذا الى غير انتهى وقال الرحي وفي كلام محمد
اشارة الى أن لها أن تكذب اذا لم يمكن التعريض بان لم يجد الشهود الا بعد انقطاع الدم اه (قول)
وتحصل من مجموع ذلك أنها لو قالت بلغت الآن وفسخت تصدق الخ) لم يستفد مما نقله عن الفصولين
أنه في هذه الصورة تصدق بلا يعين نعم ذكر السندی عن الفصولين أنها لو قالت بلغت الآن وفسخت
صدقت بلا بينة ولا يعين اه فكان المناسب للمحشي نقل هذه الصورة أيضا ثم ذكر المتحصل من كلامه

(قوله أي يمتد إلى آخر المجلس ويبطل بالقيام عنه الخ) وقال ط أي يمتد إلى أن تعلم به اه وهذا مقتضى التعليق بأنهم مشغولة بخدمة المولى وقال في الفتح أي يمتد إلى آخر المجلس ويبطل بالقيام ووجه الفرق أن خيار العتق ثبت بآيات المولى لأنه حكم العتق الثابت بآياته فاقضى جواباً في المجلس كالتعليق في الخيرة اه والظاهر عدم التناقض بين هاتين العبارتين وأن الخيار يمتد إلى أن تعلم بالعتق وإذا علمت به يمتد إلى آخر المجلس كما يفيد ذلك كل من العلتين (قوله وطلب الواجب من النفقة الخ) فيه أن النكاح قائم والنفقة واجبة عليه حتى يفرق القاضي بينهما قبل الدخول أو إلى أن تنقضي العدة ان وبعد الدخول فقد طلبت منه أمراً واجبا عليه فأني يكون رضاً دلالة (قوله لكن رد عليه كما قال الرحمن عصبان المعتقة الخ) وكذا رد عليه أنه يشمل الأنثى التي لم تتوسط بانثى فانها داخله في هذا التعريف فحينئذ يكون غير جامع وغير مانع لكن يندفع إيراد الرحنى بالعناية التي سبذكرها المحشى بعد هذا (قوله ومقتضى النظر أن الكف الخاطب اذا فات بانتظار افاقة تزوج موليته وان لم يكن مطبقاً والانتظار الخ) الظاهر أن هذا التفصيل انما هو في غير المطبق اذا طبق تنقل الولاية للبعيد فلا حاجة للتفصيل بين انتظار الكف وعدمه على أن ما ذكره في الفتح من مقتضى النظر بخلاف لما أطبقوا عليه من أنه لا ولاية لمجنون لأنه لا ولاية له على نفسه فاولى أن لا تثبت له على غيره اه فقتضى هذا أصلها عنه في حال جنونه وانتقالها لغيره مطبقاً أولاً ولا تنظر لا انتظار الكف (قوله لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس الخ) مقتضى هذه العلة عدم صحة تقرير الصغير في الوظائف مطلقاً ولو بعقل التصرف مع أنه سيأتي في كتاب الوقف أن الصغير الذي لا يعقل أو لا يقدر على الحفظ لا تصح توليته بخلاف العاقل القادر عليه فتصح وتكون من القاضي اذ ناله في التصرف والقاضي أن يأذن للصغير وان لم يأذن له وليه إلى آخر ما هنالك (قول الشارح بان يكون المسلم سداً كافراً الخ) وكذا عكسه بأن كان السيد كافراً والرقبي مسلماً له ولاية تزويجه فان له ولاية على المسلم في الجملة وهو ما اذا اشترى عبداً مسلماً فانه يصح شراؤه ويثبت له الملك فيه والولاية عليه الا أنه يجبر على البيع والجبر عليه لا يشعر بعدم الولاية اه كفاية من باب الوصى (قوله ثم استظهر في أنفع الوسائل أنه اذا ملك الخ) الظاهر أن النائب من قبيل القاضي المأذون له بالتفويض له أن يأذن لغيره بتزويج يتيمة لأنه بالأذن صار وكيلاً عن السلطان لا القاضي وليس هذا من باب التوكيل عنه حتى يتوقف على الأذن بل من باب الانابة عن السلطان والقاضي أن يأذن لغيره بذلك فكذا تأنبه المذكور وذكروا عند قول المصنف ولا يستخلف قاض من كتاب القضاء قيد بالاستخلاف ليخرج التوكيل والايضاء فان له ذلك الخ (قول الشارح وبه علم أن فعله حكم الخ) قال ابن الهمام واللاحق بالتوكيل يمكن للحكم مستغنياً عن جعل فعله حكماً اه لكن ذكر في التهرماني أن فعله حكم (قول الشارح وان عرى الخ) بكسر الراء وفتح الباء يعني خلا وتجرد وعرايعر بمعنى الحلول وبنو عامر في الفعل الثلاثي يقابون الباء ألقا في نحو بوق ونسي وهدي وبنو فيقول بوق ونسي وهدي وبنو البيت ذكره بعض الأسياس اه سندی (قوله وكذا الوشهاد بان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا الخ) ذكر هذه المسئلة في الاشياء تفرعاً على مسئلة النسب المقول فيها ان القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى ولا الخصومة لكن اعترض ما ذكره في الاشياء من تفرع هذه المسئلة على مسئلة النسب العلامة البيري على ما نقله عنه هبة الله بقوله هذا التفرع مخالف للقول فلا يعول عليه اه لكن قد يقال ان موضوع ما في الاشياء اذا عرفها برزوجهامعوضاً عن أبيها وجدها بان كانت معروفة به والقضاء

بتوكيلها قضاء بالزوجية أيضاً كالوشهاد على خصم غالب بحق وذكر انسبه وقضى بذلك كان قضاء بالنسب أيضاً لولا كان حاضراً اذ الإشارة كافية عن ذكر النسب فلا اعتبار بآي ذكره اذ المراد بالقضاء الضمني كل ما تضمنه وتوقف صحته عليه (قوله أي يجوز على أحد القولين الخ) فيه أن الذي ذكره في البحر انما هو تزويج الابعد الحاضر وهذا كلام في صحته والقولان بالصححة وعدمها فيما لوزوجها الأقرب حيث هو لا فيما اذا زوجها الابعد فان زواجه صحيح قولاً واحداً لأنه عند زفر الولاية باقية لا لا قرب بدون ثبوت الابعد (قوله وكذا ذكر في الهداية المنع ثم التسليم الخ) وذلك أنه ذكر في الهداية أن زفر قال لا يجوز يعني تزويج الابعد لان ولاية الأقرب قائمة لانها تثبت حقه صيانة للقرابة فلا تبطل بغيته ولهذا لوزوجها حيث هو جاز ولا ولاية لابعد مع ولايته ولنا أن هذه ولاية نظرية وليس من النظر التفويض لمن لا ينتفع برأيه فقوضناه إلى الابعد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الأقرب ولوزوجها حيث هو فيه منع يعني يمنع صحة تزويجه وبعد التسليم نقول لابعد بعد القرابة وقرب التدبير ولا قرب عكسه فتزولا منزلة ولين متساويين فابهما عقد نفذ ولا يرد اه وبهذا تنضم عبارة المبسوط (قوله والثاني على أنه بطريق النيابة عن العاقل الخ) انظر ما تقدم كتابته عند قول المحشى ان تزويج القاضي نيابة عنه فليس لها الخيار (قول المصنف الا أن يشهد الشهود الخ) لكن سيأتي في الوكالة عن الغاية أن الوكيل بالنكاح اذا أقربه بمضرة الشهود نفذ اقراره لا بغير حضرتهم وكذلك في ولي الصغير والصغيرة ومولى العبد اه

(باب الكفاءة)

(قوله اعترضه الخير الرمي بما لم ينفه الخ) فيه أن ما ذكره الشارح هو معنى الكفاءة في اصطلاح الفقهاء وكونها لا تعتبر في جانب المرأة بمعنى أنه لا يشترط لزوم النكاح أن تكون المرأة كفراً في الانشاء المخصوصة لا ينافي أنها يطلق عليها أنها كف في اصطلاحهم حتى لا يكون لولاياته طلب التفريق (قوله تعليل للفهوم الخ) الاولى التعبير بالباء فان مدخول اللام هو العلة وارجاعه لما تقدم لا يصح فيكون راجعاً للمفهوم والمعلل هو عدم الاعتبار من جانبها تأمل وحينئذ يكون قوله لأن الزوج الخ تعليلاً لليلة (قوله وبشرايه ما قدمناه أن نفعاً من الفتح الخ) الإشارة في عبارة الفتح لما قاله في غاية الخفاء الا بانضمام شيء آخر اليها كما ذكره في الفتح زيادة عن عبارته السابقة (قوله ولعل وجه الفرق أن الاب يصح تزويجه الخ) لا يظهر فان مقتضاه أن محل نفاذ عقد الاب من غير كف اذا كان عالماً بعدم الكفاءة مع أنهم لم يشترطوه وبنوا كلامهم على أن الشأن في الاب ما ذكر والظاهر في الفرق أن يقال انها في مسئلة النوازل لم ترض بأسقاط الكفاءة ولم يوجد ما يدل على رضا الاب صريحاً حتى يسرى في حقها فيبقى لها الخيار بعد بلوغها الا بالرضا في الجملة بخلاف ما في الولولية فان من باشر العقد أو رضى به سقط حقه لرضا ولومن وجه (قوله ولهذا زوج علي وهو هاشمي أم كلثوم بنت فاطمة لعمرو وهو عدوي الخ) فيه نظر انما يجوز أنه زوجها له لأسقاط حقه في الكفاءة نظر المصلحة أخرى (قوله وأما الحرية فهي لازمة للعرب الخ) قد تصور فيهم الرق كالزواج العربي أمة الغير وجاءت بأولاد فانهم أرقاء تبعاً لآلهم مع كونهم من العرب أو ارتدت العربية ولحققت ثم استرقت فباعت بأولاد من زوج عربي لم يشترط حريتهم أو نحو ذلك وفي الشرع لولاية من فصل الجزية عند قوله لا على ونبي عربي أي لا يوضع عليه الجزية مانعاً فان ظهر عليهم فقره وطفله

فيه كذا في التبيين لان النبي عليه السلام كان يسترق ذراري مشركي العرب وأبو بكر استرق نساء بني حنيفة وصبياتهم وإذا ظهر على عبدة الاوثان من العرب والمرتين ففساؤهم وصبياتهم في الاثنان نساء المرتدين وذراريهم يجبرون على الاسلام دون ذراري عبدة الاوثان ونسائهم اه ثم رأيت في شرح المتنق للشوكاني من باب جواز استرقاق العرب من الجزاء السابع ما يؤيد هذا البحث وان بني ناجية ذكورهم وانائهم استرقوا وصار بيعهم كما هو مشهور في كتب السير وبني ناجية من قریش فكيف ساغت لهم مخالفتهم اه ثم رأيت في البرازية من الفصل الرابع من القضاء ما نصه معز ولا خسر السير الكبير ولورأى الامام أن يبي مشركوا العرب فسبوا جازلان مذهب الامام الشافعي جواز سبيهم اه وقال أبو العود في حاشية الاشياء من كتاب السير عند قوله المرتد أخرج كفر من الاصل نقل عن الولوالجية لكفر من المرتد أغلظ من كفر مشركي العرب ومشركوا العرب لا يقبل منهم الصلح والذمة لكن ندعهم الى الاسلام فان أسلموا واقتلوا وكذا عبدة الاوثان منهم أما أهل الكتاب منهم فهم كغيرهم يجوز تركهم بالذمة أو بالاسترقاق وفي المبسوط وأهل الكتاب من العرب حكمهم حكم غيرهم من أهل الكتاب حتى يجوز استرقاقهم وأخذ الجزية منهم لانهم ليسوا من العرب في الاصل وان توطنوا أرض العرب بل هم في الاصل من بني اسرائيل اه (قوله) فالافتاء بما في المتن أولي هذا ظاهر اذا ساوى كلا التعديين كأن عبر عن كل بلفظ الصحيح والابان عبر عما في المبسوط بالاصح أو نحو مما هو أقوى من الصحيح فالافتاء بما في المبسوط أولى الا أن يقال ان تصحيح ما فيه قد ضعف بما في المحيط والذخيرة حيث عبر عنه بقيل اه وقوله وتصحيح الهداية معارض الخ فيه أن ما فيها ليس تصحيحا لاعتبار الديانة في الكفاءة بل معناه كما في شراحها أن اقتران أبي حنيفة مع أبي يوسف حتى تكون الكفاءة في الدين قولها ما جعلا هو الصحيح وهو احتراز عن رواية أخرى عن أبي حنيفة موافقة لما قاله محمد أو عماري عن أبي يوسف أن الفاسق اذا كان ذا مروءة يكون كفوا (قوله) يقتضى اعتبار الصلاح من حيث الآباء الخ) فيه أن عبارة الخاتبة هذه لا تدل على أن العبرة بصلاح الآباء فقط بل ما فيها دل على أنه لا يكون كفوا لآباء الصالحين وهو لا يدل على أنه لا عبرة بصلاحها (قوله) قلت مفهوم التقييد بالاتباع أن التبوع كأمير وسلطان ليس كذلك الخ) بل يقال يفهم أن الأمير كذلك بالاولى تأمل (قوله) وقد علمت أن الموجب هو استنفاد أهل العرف الخ) الظاهر أن المسد على استنفاد أهل العرف بمن يعتد بهم من أصحاب الرأي السديد الموافق لما جاء به الشريعة والالزام هدم كثير من مسائل الكفاءة المذكورة في كتب الفقه ولزم عدم اعتبار الديانة والنسب بل يلزم أن الاعتبار بكرة المال والجاه تأمل (قوله) المصنف وهو الاصح الخ) نحو وفي القهستاني عن المضمرات وفي السير جندى الاصح أن هذا الجاه كالسلطان كفوا للعلوية وهو الأصح كافي اه سندی وعبارة القهستاني فلا يكون العالم ولا الوجه كالسلطان كفوا للعلوية وهو الأصح كافي المضمرات لكن في المحيط وغيره أن العالم كفوا للعلوية إذ شرف العلم فوق شرف النسب اه وعبارة الفتح وفي المحيط عن صدر الاسلام الحبيب هو الذي له جاه وحشمة ومنصب وفي النبايع والأصح أنه ليس كفوا للعلوية اه (قوله) هذا فرعه صاحب الجعر على ما تقدم الخ) أي من اعتبارها وقت العقد (قوله) المراد بالكفاءة هنا صحة العقد الخ) الأظهر ما قاله ط من أن الأولى للشارح أن يقول والشافعي كفولبت الحنفى فان الأول لاوهم فيه وانما نص على الثاني لأنهم ينسبون الى الشافعية أقوالا ضعيفة الخ (قوله) وأما العقل فلا راية فيه عن أصحابنا الخ) وما في النهر عن المرغيناني من نحر جيات المشايخ فلا ينافى ما هنا

من أنه لا راية فيه عن أصحابنا ولا ينافى هذا ما قاله محمد من أن لها الفسخ بالعيوب الثلاثة لأن الفسخ فيها ليس باعتبار عدم الكفاءة بل باعتبار أن النكاح يفسخ بهذه العيوب كالبيع وإذا كان لها الاول (قوله) أما الجدة فلم تجز العادة بتحملها الخ) يحمل ما في الفتح على أن العادة في زمنه تحمل الجدة وهو كذلك في زماننا عند فقد الأب والأم خصوصا اذا كان الصغير في حجرها وقال السندی الظاهر أن المراد الجدة والجدة من قبل الأب لجريان التوارث بينهما (قوله) ويؤيده أن المتبادر من كلام الهداية وغيرها أن الكلام الخ) فيه أن حاصل ما استظهره الخاق النفقة بالمهر اذا جرت العادة بتحملها وإلحاق الابن الكبير بالصغير اذا جرت العادة بتحملها عنه ومقتضى اطلاق الهداية الزوج شموله للكبير في الحكم الذي ذكره وهو أنه بعد غيبا يعني أبيه بالنسبة للمهر لا النفقة وليس فيه ما يؤيد ما يحسنه من الخاق النفقة بالمهر وإلحاق الكبير بالصغير فيها تأمل (قوله) لكن اذا كان المناط جريان العادة بتحمل الأب الخ) لا يسلّم له ما يحسنه في هذه المسئلة فإنه لا يلزم من عدم وجود العلة عدم وجود المعلول لاحتمال علة أخرى ولا يلزم من وجودها في غير المنصوص أن يكون الحكم كذلك فيه لاحتمال وجود مانع ويقال أنه لما كان أمر النفقة ضروريا ولا يمكن تأخيرها قلنا بعدم المساهلة وأنه لا بد من القدرة بالملك أو الكسب بخلاف المهر فأمكن القول بالمساهلة فيه لافها ورعا أفاد ذلك قوله لأنه تجزى المساهلة في المهر تأمل (قوله) لكن في حجر الظهيرية ان لم يدخل بها الزوج الخ) ما في الظهيرية يمكن تقييده بعبارة الذخيرة فيحمل على غير القاضى من العصبان فلا منافاة بينهما وقد أفادت عبارة الظهيرية فائدة جديدة وهي تقييد التفريق بما قبل الدخول تأمل (قوله) ومقتضاه أنه لا خلاف الخ) تقدم أن مقتضى العلة أنه لا فرق بين المستثنين (قوله) وجوابه أن العرف مشترك الخ) نعم وان كان العرف مشتركاً الا أن ما يأتي في توجيه الاستحسان يدل على اعتماد قولهما (قول الشارح وأجمعوا أنه لو تزوج به بنته الصغيرة أو موليته لم يجز الخ) بناء على أن الوكيل لا يعقد لموكله مع نفسه (قوله) والحق أن قول الامام ليس قياسا الخ) فيه أن القياس ما كان دليلا جليا والاستحسان ما كان دليلا خفيا وهنا لا شك في ظهور دليله وخفاء دليله ما تأمل على أن الطحاوي قال قولهما أحسن للفتوى (قوله) فان ردت فلها مهر المثل بالغاما بلغ الخ) الفرق بين هذه والتي قبلها حيث وجب فيها الأقل وهذه وجب فيها مهر المثل بالغاما بلغ ما في الجعر عن الخاتبة حيث قال لها مهر مثلها بالغاما بلغ بخلاف ما تقدم لأن نعمة المرأة رضى بالمسمى فاذا بطل النكاح وجب العقر لا يزاد على ما رضى به أما هنا ما رضى بالمسمى في العقد فكان لها بالغاما بلغ الخ اه (قوله) وفي لا تزوجني امرأتين الا في عقدتين فروجهما في عقدة لا يجوز الخ) هكذا عبارة الجعر عن المحيط ولعل أصلها الا في عقدة فروجهما في عقدتين بدليل ما ذكره من الفرق (قوله) وهو خلاف المفهوم من كلامه الخ) فيه أنه في الصورة الأولى من الشارح أثبت له ولاية جمع المراتين في عقد واحد ونفي التفريق فاذا جعها في عقدنفذ وإذا فرق لا ينفذ وفي الثانية أثبت حاله الانفراد ونفاها حاله الجمع فبجبر وجود العقد على واحدة ينفذ لعدم المخالفة لوجود التفريق فلا يتوقف على تزويج الثانية فليس في كلامه ما يدل على أنه اذا زوج واحدة واحدة لا ينفذ الا اذا زوج واحدة أخرى غاية ما أفاده أنه ليس له ولاية الجمع فيها (قوله) الا اذا كان لفظ الاجازة يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الانشاء الخ) سيأتي في أول الطلاق أنه لو قال بعد بلوغه أو وقعت وقع لانه ابتداء يقع لان الضمير راجع الى جنس الطلاق ومثله لو قال أو وقعت ذلك الطلاق بخلاف قوله أو وقعت الذي تلفظته فإنه اشارة الى المعنى الذي حكم بطلانه الخ (قول الشارح وكذا المولى المعتق والحاكم

(الح) قال الرحمن أي كما أن ابن الم لا يزوج الكبيرة من نفسه إلا بعد الاستئذان كذا سائر الأولياء ومنهم المولى المعنى والحاكم والسلطان لأنهم لا ولاية لهم بحرية على الحرية البالغة العاقلة ولم يتعرض للصغيرة وحكمها أنه يزوجهما من نفسه إذا لم يوجد مانع كافي القاضي والسلطان اهـ وعلى هذا تكون عبارة الجوهرية بحرية (قوله الكافي فيه التشبيه بمسئلة ابن الم وما مصدرية الح) حقه بمسئلة الوكيل فإنها هي التي دخلتها الكافي وجعل ما مصدرية على ما قرره لا يظهر صحته لعدم وجود فعل بعدها سبكه هي له نعم يجوز أن تكون مصدرية فعل يتعلق به قوله للوكيل أي يجوز وقوعه المصدر المنسلب بعده لكن على هذا لا يندفع الأمر الأول إلا بإرادة الوكيل الخاص كما ذكره الشارح (قول الشارح لم يصح تزويجها الح) وذلك بخلاف ما لو قال في الوصية ضع ثلث مالي حيث شئت كان له أن يضعه عند نفسه كافي الوالدية والفرق فيها (قوله لم ينقل بتوقف الح) الظاهر أنه يقع باطلا لكونه من أحد الجانبين فضوليا تأمل (قول الشارح وأحد العاقدین لنفسه الح) عبارة الجرح وأحد العاقدین لنفسه وقال في حاشيته في العبارة تسامح الأولى وأحد العاقدین وهو العاقد لنفسه فقط اهـ ونسخ الخط من الدرر ليس فيها زيادة قوله لنفسه وحينئذ يظهر قول المحنى هو العاقد لنفسه (قوله هو العاقد لنفسه الح) الذي يظهر أن العقد لا يبطل بموت الوكيل أو الولى وعليه يكون المراد بالعاقد لنفسه ما يشمل العاقد لنفسه حقيقة وهو الأصل وأحكامه هو الموكل والصغير ونحوهما فإنهم باعتبار قيام الغير عنهم صاروا كأنهم عاقدون لأنفسهم بأنفسهم تأمل وراجع ويدل لذلك ما ذكره السندى بقوله وانما لم يشترط بقاء العاقدین لأن العاقد في النكاح غير الأصل صغير لا قيام للعقد به اهـ ثم رأيت في الوالدية من الفصل الأول من كتاب النكاح مانعه رجل تزوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بغير أمره خاطب عنه أبوه ثم مات أبو الصغيرة قبل أن يجيز الابن بطل النكاح لأن أبي الصغيرة أن يفسخ هذا النكاح لأنه في هذا النكاح قائم مقام الصغيرة والصغيرة لو كانت كبيرة فزوجت نفسها من ابن كبير لرجل بغير أمره خاطب عنه أبوه كان له أن يفسخ النكاح قبل أن يجيز الابن فكذا الأب فإذا مات كان موته بمنزلة رجوعه وبمنزلة لو كان مكان الصغيرة كبيرة فزوجه بغير أمره باقيا المسئلة بحالها لا يبطل بموت الأب لأن الأب أن أراد أن ينقض النكاح لا يملك لأنه بمنزلة الفضولي اهـ وبهذا تنضم المسئلة ومعلوم أن الوكيل كالولى تتوقف صحة الإجازة على حياة كل منهما (قوله وهو الوكيل بتزويج امرأة بعينها الح) الظاهر أن فيه إسقاطا لالتافئة وراجع عبارة الخاتبة ثم رأيت عبارة الخاتبة ونصها وعاقداً لك القسح بالقول والفعل جميعاً ومورته رجل وكل رجل ليزوجه امرأة بغير عينا فزوجه امرأة وخاطب عنه فضولى فانفسخ هذا الوكيل العقد صح فسخه ولو تزوجه أخت تلك المرأة ينفسخ العقد الأول انتهى

(باب المهر)

(قوله ان لم تكس الدراهم المسماة الح) هذا في الدراهم الغالبة الغش أما الجيدة فلا يتحقق الكساد فيها كما يأتي في البيوع فان الذهب والفضة لا يتغيران ونص على ذلك في الوالدية وعبارة رجل تزوج امرأة على ألف درهم من الدراهم التي هي نقد البلد فكسدت وصار النقد غيرها كان على الزوج قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار ولو كان مكان النكاح بيع فسد البيع لأن الكساد بمنزلة الهلاك وهلاك البذل يوجب فساد البيع وهلاك البذل في باب النكاح لا يوجب فساد النكاح فيوجب قيمتها قال

مشايخنا عقد النكاح بخاري يجب أن يكون بالعطرية لأن العدلى لا يتغير والعطرية لا يتغير وهذا كان في زمانهم أما في زماننا يجب أن يكون العقد بالذهب والفضة لا بالعطرية لأنه يتغير اهـ (قوله وفيه بحث الح) فيه أن المتبادر من قولهم ويتأ كد عند وطء الوطء الحاصل بعد العقد لا الوطء السابق عليه فلذا احتج للزيادة التي زادها في الجرح (قوله فان الذي يظهر لي دخول هذا الح) والذي رأيت في شرح عيون المسائل لأبي الليث السمرقندي لزين الدين عبد الحميد البخاري من النكاح ولو أن رجلا تزوج صغيرة فدفعها دفعة فاذ بهت عذرتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق ولا يجب بذهاب العذرة شيء وهو قول أبي يوسف في رواية الحسن بن زيادة وفي قول محمد وزفر وهو قول أبي يوسف الذي روى عنه محمد له المهر كاملا وجه قول أبي حنيفة وأحمدى الرايتين عن أبي يوسف أن الطلاق قبل الدخول لا يوجب الانصاف للمهر والعذرة زالت بغير الوطء وبغير الجنابة من قبل الزوج فلا يجب المهر كاملا كما إذا زالت بوثبة أو طرفة وجه قولهم أن العذرة زالت بفعل الزوج فيجب كمال المهر كما إذا أزالها بالوطء أو بنخبة اهـ وبهذا يعلم صحة ما ذكره في الجرح وأن وجوب كمال المهر فيما أزالها بمجرد لا يتوقف على الخلوة بل هو لكونه بفعله أو لكونه جنابة على اختلاف التعليلين للرايتين كما ذكر (قوله راجع إلى قوله والافك الح) بل هو راجع لقوله ولو دفع من أجنبي إلى آخر العبارة فان جميع ذلك مذكور في التهر وعبارة ولو دفع من أجنبي وجب بالطلاق قبل الدخول نصف المسمى على الزوج وعلى الأجنبي نصف صداق مثلها وفي جامع الفصولين تدافعت جارية الح (قوله قال في الجرح عن القنية لوتبرع بالمهر عن الزوج الح) عز ذلك فيها إلى الفتاوى الصغرى ونقله في الجرح والمقدسى ولم يحكما خلافا وذكره في الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين وعبارة ولو تبرع بدين ثم انتقض ذلك بوجه من الوجوه يعود إلى ملك القاضي إذا تبرع بقضاء دينه ولو قضاؤه بأمره يعود إلى ملك من عليه ويعين للقاضي مثله ولو تبرع بمهر ثم خرج من المهرية بردها أو خرج نصفه بطلاق قبل دخول يرجع إلى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالثمن إذا انفسخ البيع ورجع في الثمن اهـ وفي نور العين بعد ذكر مسألة الدين السابقة تبرع بمهر ابنه ثم ارتفع النكاح فالمهر للاب وكذا التبرع بسائر الديون اهـ وفي النخبة من قضى دين غيره بأمره أو بغير أمره يخرج المقتضى به عن ملك القاضي إلى ملك المقتضى له من غير أن يدخل في ملك المقتضى عنه ألا ترى أن القضاء عن الميت صحيح مع أنه ليس من أهل الملك ومن قضى دين غيره بسبب فعند ارتفاع ذلك السبب يعود المقتضى به إلى ملك القاضي إن قضاؤه بغير أمره وإن كان بغير أمره يعود إلى ملك المقتضى عنه لأن الأصل عند ارتفاع السبب أن يعود إلى ملك القاضي إلا أن القضاء إذا كان بأمر المقتضى عنه فالقاضي استحق البذل عليه فلو قلنا بعوده إلى ملكه بعد ارتفاع السبب يجمع البذل والمبدل في ملك واحد وهو لا يجوز وهذا المعنى معدوم فيما إذا قضى بغير أمره وعلى ما ذكرنا تكون عبارة القنية محمولة على ما إذا تبرع عن الزوج بأمره والأفلا يظهر فرق بين دين المهر وغيره تأمل (قوله لكن في المسئلة تفصيل الح) ينظر ما في الفقه والبحر (قوله ومقتضاه وجوب مهر المثل في خدمة ولها الح) فيه أن فرع الشارح جعل خدمة الولي مهرا وفرع الظهري به جعل الهبة للاب مهرا والهبة لا تصلح مهر العدم كونها مالا أو ملحقا به فلم يسم ما يصلح مهرا فلذا وجب مهر المثل بخلاف الخدمة فإنها مال أو ملحق به فصحت التسمية والألف في مسألة الظهريه إنما جاءت تبرعاً للاب لا دخلاً لها في المهر والخدمة للاب جعلت مهرا (قوله وفيه أن المتأخرين أفتوا بجواز الاستعجار على التعليم الح) يقال إن الضرورة لا تتعدى محلها بل تنقدر بقدرها وهي إنما اقتضت

جواز الاستتجار وأن هذه النفقة تقابل بالمال في خصوص التعليم ولم يوجد ما يقتضي صحة المقابلة في
 البضع لعدم الداعي والضرورة انما تعتبر بالنسبة لغالب الأفراد لا لغيره **(قول)** بأن الظاهر عدم تسليم
 كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة الخ) عبارة ط وبقرض تسليم كونه خدمة لها فليس الخ
(قول المصنف) أو هذا الخل وهو نحر الخ) الأصل عند الاختلاف في المسمى والمشار إليه أنهما ان كانا
 من جنس واحد فالمعتبر المشار إليه والا فالمسمى وهذا الأصل لا خلاف فيه انما الخلاف في التصريح
 فالإمام يقول الحرم مع العبد جنس لان الأصل في الأدنى الحرية وعارض الرق لا يؤثر في تبديل الجنس
 لان العبد يصير حرا او الحر يصير عبدا بان أسرا الحرب من غير تبديل العين وكذا الخل والنحر لا اتحاد
 الصورة والمعنى فهما فالعبرة للمشار إليه وهو لا يصلح مهورا فوجب مهور المثل وأبو يوسف يقول جنسان
 لا اختلافهما حكما فالعبرة للمسمى فعليه في الحر فتمت لو كان عبدا وفي النحر مثله خلا ومحمد مع الإمام في الحر
 ومع أبي يوسف في النحر وانما لم يوجب الثاني القيمة أو عبدا وسطا لاعتبار الإشارة من وجه اه
 زيلعي وغيره وفي شرح البعل من أحكام الإشارة الجنس عند الفقهاء الأمر العام سواء كان جنسا عند
 الفلاسفة أو نوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة وفي التهر الجنس عند أبي حنيفة هو الكلي
 المقول على كثير من متعدي الصورة والمعنى وعند أبي يوسف المقول على كثير من مختلفين بالأحكام وعند
 محمد مختلفين بالمقاصد انتهى اه بقي ما لم يسم شيئا وأشار الى معدوم كالمقوله قال تزوجت بمافي هذا الكيس
 وهو ألف درهم فوجده فارغا فلها المسمى كما يعلم مما ذكره فاضحان في شرح الزيادات من الوكالة وعبارته
 رجل قال لغيره اشتري جارية بمافي هذا الكيس وهو ألف درهم أو قال اشتري جارية بألف درهم التي
 في هذا الكيس ودفع اليه الكيس فاشتراها بألف درهم فنظر فيه فاذا فيه ألف دينار وألف فلس أو
 تسعائة درهم أو وجده فارغا فالشراء على الأمر لانه سمي الدراهم وأشار الى الدنانير والفلوس وهما
 جنسان فيتعلق العقد بالمسمى وأما اذا وجده فارغا فكذلك لانه أشار الى المعدوم وأمر المعدوم في منع
 تعلق العقد به فوق اختلاف الجنس وكذا لو كان فيه تسعائة لان قدر المائة معدوم **(قول)** ومقتضاه
 وجوب عبدا وسطا أو قيمته الخ) يمكن ارجاع مافي الخاتمة لما في الذخيرة بأن يراد بمثل ذلك ما لوحظ فيه
 أيضا قيمة الجارية لان الإشارة معتبرة من وجه **(قول)** والفرقة بالابلاء والعان الخ) فيه أن اللعان منهما
 فالفرقة بسبب منهما الا أنه لما كانت مضطرقة لدفع العار عن نفسها جعل السبب منه ولم ينظر لها
 لا ضرارا على ما سيجي في طلاق المريض **(قول)** وفي التهر أن حل مافي الذخيرة الخ) عبارته وعندى
 أنه ليس سهوا أي ما قاله في الفتح كما زعمه في الجربيل هو الساهي انظرا طلاق الذخيرة يفيد أن
 يجب من القز أبدالانه الوسط المطلق وهو لا يوافق رأيا من الثلاثة ولا نسلم أن إيجاب الوسط من القز
 أو الكسر بإس إيجاب وسط مطلق بل إيجاب وسط من الأعلى أو الأدنى فظاهر أن المطلق خلاف المقيد
 نعم صرف الكلام عن ظاهره يجعل مافي الذخيرة على ما ادعاه في البحر يمكن واعتراضه في الفتح ليس الأعلى
 الاطلاق **(قول)** هذا على مافي بعض نسخ القدوري الخ) وذلك أن المذكور في مختصر القدوري
 على ما نقله في شرح النقاية لنالا على القاري المذمة مستحبة لكل مطلقة المطلقة واحدة وهي التي طلقها
 قبل النحول وقد سمي لها مهر أو في بعض النسخ ولم يسم لها مهر قال في الشارح المذكور ومن حكم
 باستصحابها كصاحب الميسرة والمحيط والمختلف أرادوا به أنه احسان الى من هجرت عن التكسب
 وذا أمر مندوب اه وفي القهستاني ذكر الكرماني وغيره أنها لا تخفى في هذه الصورة اه فما

منى عليه المصنف موافق لما ذكره الكرماني وغيره وعلى ما ذكره من لا على يتم التوفيق بين روايتي
 الاستتجار وعدمه بأن يقال من نفي الاستتجار أراد أن الشارع لم يستحبه بخصوصه ومن أثبت
 أراد أنه داخل في الاحسان للعاجز عن الكسب المندوب اليه شرعا **(قول الشارح)** جدد النكاح
 بزيادة ألف لزمه الألفان على الظاهر وقال الجوى في حاشية الأشباه من كتاب البيوع نقلا عن المتبة
 تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على ألف آخر ثبت التسميتان في الأصح اه **(قول)** ولو برهنافينة الطوع
 أولى الخ) هذا خلاف ما عليه الاكثر كما سيذكره في الشهادات عن ابن الصنعة ونقل عن الباقر
 والخاتمة وزجج البيئات تعارضت بينة الطوع والا كراهي البيع والصلح والاقرار فينة الا كراهي أولى اه
 والظاهر أن ما ذكره في القضية من أن القول للمدعي الا كراهي على القول بأن بينة الطوع أولى وذكر
 الشارح فيما يأتي أن بينة الا كراهي أولى ان أرحا وانحد تاريخهما فان اختلفا ولم يؤرخا فينة الطوع
 أولى اه عزاء للقط وغيره واعتمد المصنف وابنه وعزى زاده **(قول)** ولو اختلف مع ورثتها القول
 للزوج الخ) في مسائل شتى آخر الكتاب أن هذا خلاف المختار وعلا هذه الرواية بأن الزوج والورثة
 اتفقوا على سقوط المهر عن الزوج لان الهبة في مرض الموت تنفيذ الملك وان كانت للوارث الأثرى
 أن المريض اذا وهب لوارثه عبدا مثلا فاعتقه الوارث أو باعه نفذ تصرفه ولكن يجب عليه الضمان ان
 مات المورث في ذلك المرض رد الوصية بقدر الامكان فاذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالوارث يدعي
 العود عليه والزوج يشكر والقول قول المنكر **(قول)** والافهو كالصحيح فواجه كون مرضه مانعا الخ)
 فيه أنه حيث صحح الزيلعي وغيره أن مرضه مانع بدون تفصيل فعليسا اتباعه لانه لا يعرى عن تكسر
 وقتور وان لم يمنع من الوطء ولم يلق به ضرر فعليسا اتباع ما صححه والتفصيل انما هو في مرضها **(قول)**
 أو بعده قبل طواف الخ) قال في البحر أطلقه فشمع الاحرام بحج فرض أو نفل أو بعرة وعلة في الهداية
 وغيرها بان يترك من الوطء معه الدم وفادان الجواز القضاء فظاهره أنه لو خلاها بعد الوقوف بعرفة فانها
 صحيحة إلا من من الفساد مع أن الجواب مطلق وهو الظاهر للحرمة شرعا اه وقوام في التهر حيث قال
 يمكن أن يقال المنظور اليه انما هو لزوم الدم ولا شك أن البدنة فوقه وأما لزوم الفساد فهو كدللانغ
 فقط اه **(قول)** العجب كيف يجعل المذهب المقتضى به ما هو خلاف قول الامام وصاحبه الخ) لا عجب
 في ذلك اذ عليسا اتباع ما صححه واعتمده وان لم يظهر لنا وجهه مع امكان توجيهه بان هذه الجارية
 لما كانت كالتساع ولا يستصحبها لم تجعل مانعا حاسا ولا بد أنه قول لاحد أئمة المذهب **(قول)** وفي
 بعض النسخ باو وهو تحريف الخ) قال الرحمن من قال ان أو تحريف فقد وهم لانها بناء على ما قدمه عن
 الفتح اه **(قول)** والظاهر أن قطع الخصيتين ليس بشرط في المجهوب الخ) أي ليس بشرط في تسميته
 محبوبا وان كان تفسيره هنا مقطوع الذكر والخصيتين هو المناسب هنا اذ يعلم منه حكم ما اذا كان مقطوع
 الذكر فقط بالاولى **(قول الشارح)** وفيه عن شرح الوهبية أن العنة الخ) جواب عبارة على التهر حيث
 قال انه لو لم يصل اليها بعد بلوغه يجعل كالعتين وتقرير السؤال أن العنة في كبر السن وان حاله وقت البلوغ
 شدة شهوة فكيف يكون عتينا فأجاب بان العنة قد تكون لمرض الخ رجعي **(قول)** وان المرأة لا تمنع
 نفسها الخ) الأصوب حذف لا الشافية حتى يستقيم الكلام تأمل **(قول)** وتصريحهم بوجوب العدة
 بالخلوة الخ) فيه أن تصريحهم بما ذكره لا ينافي فرع البرائة لعدم شموله له فانه في خلوة لم تصنف بالعدة
 أصلا بل اتصفت بالفساد من ابتداء وجودها وخرج البرائة وجدت الخلوة فيه صحيحة ثم فسدت ومعنى

قول البصران هذا التعليق مفيد لها أنه مفيد لها بقاء بعد تحقق صحتها والام بقاء الطلاق فلم يوجد ما يصادم نقلها فقلنا اتباعه حيث لم يوجد ما يخالفه تأمل (قوله) فقبل لو تزوجت وهي متيقنة (الح) قال سعدى جلبي في حواشي البضاوي ينبغي أن يكون التعويل على هذا القول ثم لا يخفى أن عدم وجوب العدة في الطلاق بعد الخلوة بما بعد منوطا قاصر بحاق لا به إذا فسر المس بالجماع وليس من باب المفهوم حتى يقال أنا لا نقول به كما يتوهم فلا بد لاثبات وجوب العدة من دليل قال في روح المعاني من سورة الاحزاب بعد ما تقدم وبالحجة القول بأن ظاهر الآية يقتضي عدم وجوب العدة بمجرد الخلوة قول متين وحق مبين اهـ (قول الشارح لعدم تعيين النفود في العقود) قال الزيلعي لان الدراهم قد لا تعين في العقد فكذا في الفسخ لان الفسخ يزول على عين ما ورد عليه العقد وكذا اذا كان المهر مكبلا أو موزونا آخر في الذمة لعدم تعيينها اهـ (قوله) حكم الموزون غير المعين (الح) عبارة النهر وحكم المكمل والموزون غير المعين (الح) (قوله) لمقابلتها بغير متقوم وهو البضع) وهو ليس بمتقوم وتقومه بالعقد لضرة التملك فلا يعد وهما فلم يظهر في حق الطلاق الواقع على الضرة فبقى طلاقا بغير بدل فكان رجعا بغير (قوله) فاذا طلقها قبل الدخول فلها نصف ذلك) وقد علم أن وجوب مهر المثل انما هو عند الدخول أما ان طلقها قبله فلها نصف المسمى وبطل شرط المنفعة لها اهـ بجر (قوله) حتى كان لها الالف ان أقام بها (الح) وعلى قولهما لا تدري ما يكون لها لو طلقها قبل الدخول ويمكن أن يقال ان طلقها قبل الدخول وقبل اخرجها فلها نصف الالف وان بعد اخرجها فلها نصف الالفين اهـ سندی (قوله) فقول البرازية تبعا للعادية ولكن صرح الح بقيد ترجيح (الح) قول البرازية ما ذكر ليس فيه ما يفيد ترجيح عدم الرجوع كما هو واضح ان غاية ما أفادته أن المسئلة خلافية (قول المصنف بحكم منعة المثل (الح) فان كانت تساوي نصف الأرفع أو فوقه فلها نصف الأرفع وان كانت تساوي نصف الأوكس فلها نصف الأوكس أو المنفعة اهـ سندی (قوله) فكان على المصنف أن يقول وكذا الحكم (الح) يجاب عن المصنف بأنه أراد بالجنس النوع وبالنوع الصفة بدليل ما ذكره غيره كالاختيار ويقيد ذلك أيضا أن قصده بذكر هذه المسئلة بعد السابقة تعميم الحكم السابق وأفاده أن الفرس قياسا ليس بقيد بل مثلها سائر الاجناس بمعنى الانواع بحيث أريد بالجنس النوع كما هو أحد اطلاقيه تعين أن يراد بالنوع الوصف كما هو ظاهر اذا لمعنى لقولنا ذكر جنسه بمعنى نوعه دون نوعه الا بمعنى أنه ذكر جنسه دون وصفه اذا اخص من النوع هو الوصف اذا الجنس تحت نوع والنوع تحت وصف وقال القهستاني في كلام النفاية اشعار بجواز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة أو نوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظرا الى خش التفاوت في المقاصد والاحكام كما يطلق النوع عليهم نظرا الى اشتراكهما في الانسانية واختلافهما في الذكورية والانوثة اهـ وبما جعل فيه الجنس على النوع قول الشارح بخلاف مجهول الجنس (الح) فان المجهول النوع لا الجنس الفقهي ومع ذلك قال كتب ودابة (قوله) وقد رأيت في المتن التصريح بلزومه (الح) عبارة الملتقط على ما نقله عنه في الاشياء ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر مجعلا فأوفاها ذلك ليس لها أن تنزع وكذا المشروط عادة نحو الخف والمكعب وديباج الافاقه ودراهم السكر على ما عرف بسمرقند وان شرطوا أن لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف عليه من غير تردد في الاعطائه لملتهام من مثله (الح) فتأمل (قول المصنف وان أمهرها العبدن والحال أن أحدهما حر فمهرها العبد عند الامام ان ساوى (الح) لا يحنيفة أن الاشارة معتبرة فصار كأنه قال تزوجت على هذا العبد وعلى هذا الحر ولا ي

يوسف أمهرها الوطهر احري وجبت قيمتها عنده فكذا اذا ظهر أحدهما حرا اعتبار البعض بالكل ولمحمد أنهم مالو كانا حريين يجب مهر المثل عنده فكذا اذا كان أحدهما حرا اهـ متلا على قارى (قوله) لانها لما لم تسم الزيادة كانت راضية بالخط مسقطه حقها فيها (الح) والخط لا يحتاج الى قبول ولا يقصد بفساد التسمية اهـ سندی (قوله) وظاهر الزيلعي بوجه خلافه) عبارته ويعتبر ابتداءها من وقت التفريق وقال زفر من آخر الوطأت واختاره أبو القاسم الصفار حتى لو حاضت ثلاث حيض من آخر الوطأت قبل التفريق فقد انقضت اهـ وما قاله في البحر نظريه في النهر حيث قال بعد عبارته التي نقلها المحشى عنه وفيه نظر ولم يبين وجهه وكان وجهه أن عباراتهم كعبارة الزيلعي تفيد أن زفر يعتبر ابتداء العدة من آخر وطء وعبارته الزيلعي كادت أن تكون صريحة في ذلك وحينئذ فلا يعمل بالاشارة الغاية وعبارته غاية البيان ويعتبر ابتداء العدة من وقت التفريق وقال زفر من آخر ما وطئها حتى لو حاضت بعد الوطء قبل التفريق ثلاث حيض ثم وجد التفريق تنقضي العدة عنده اهـ ومعلوم أن تقريره صورة بخبرية على كلى لا يخصه وما ذكره من تعليقه بأن المؤثر في ايجابها عنده الوطء لا العقد فيعتبر فيها آخر الوطء اهـ يفيد التعميم أيضا (قوله) لان الطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد بل هو متاركة (الح) وأجاب ح بأن الطلاق قد يراد به المتاركة كما سيأتى في باب نكاح الرقيق في طلقها أو فارقها اهـ ط وقد يجاب عن الحلبي في قوله ليفيد أنه لو مات بعده نجب عدة الموت بأنه أراد بها عدة الموت في النكاح الفاسد وهي بالحيض لا بالأشهر ولم يرد بها عدة بالأشهر تأمل (قوله) وخص الشارح المشاركة بالزوج (الح) الظاهر أن اضافة متاركة للزوج من اضافة المصدر لفاعله أو مفعوله باعتبار أنها مفاعلة بين الزوجين واذا صدرت منهما تكون للمفعول والفاعل بالاعتبار ويدل لذلك اقتصارهم في التعبير عن التفريق بمتركة الزوج وحينئذ لا حاجة لزيادة الحلبي التفريق وهو فسخهما أو فسخ أحدهما (قوله) أما الارث فلا يثبت فيه (الح) انظر عبارة أبي السعود بتضحك المراد بما نقله ط عنه وعبارته أبي السعود ولا توارث بين الزوجين في الفاسد والموقوف اهـ (قوله) أجل تكملة بمعنى نعم) لو جعل أجل اسم تفضيل بمعنى أعظم يكون أنسب (قوله) فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور هنا لما في الخلاصة أن المراد به العقر (الح) قال في حاشية البحر ذكر ما في الخلاصة في البرازية وغرر الاذكار والمقدسي في الرمز ثم قال وفي واقعات الناطق مهر المثل ما يتزوج به مثله اهـ قلت وفي الفيض بعد ذكر ما في الخلاصة وقال بعض المحققين العقر في الحر امر مهر المثل وفي الجوارى أبكارا عشر القيمة وثنيات نصف العشر وقيل في الجوارى ينظر الى مثل تلك الجارية بكم يتزوج مثلهما جالا ومولى فيعتبر بذلك وهو المختار اهـ وفي الفصل الثاني عشر من التارخية ذكر ما هنا معزى الى المحيط ثم أعقبه بقوله وروى عن أبي حنيفة رحمه الله قال تفسر العقر هو ما يتزوج به مثلها وعليه الفتوى اهـ فظهر أن في المسئلة خلافا وأن المفتى به خلاف ما هنا (قوله) وقول الدرر كبرت عما سبق (قوله) أي بنت عم أبيها كما في النزيلالى (قوله) الشارح وفي الخلاصة ويعتبر بأخواتها وعماتها (الح) ما في الخلاصة مشكلا لا به جعل بنات الاخوات والعمات من عشرة أبيها وقد يكون أبواهن من غير عشيرته وعطف بنت العم على بنت الشقيقة مع أن بنت العم من قوم الأب رجي حتى ونص عبارتها وفي الاصل مهر المثل نساء عشرة أبيها وهن الاخوات والعمات وبناتهن فان لم يكن لها أخت ولا عم (الح) (قوله) مع احتياجه الى تكلف في الاعراب) لم يظهر وجه التكلف (قوله) علة لثبوت مهر المثل (الح) قال ط هو متعلق بالمثل ويعنى به الأوصاف المتقدمة أى المثل في الأوصاف المتقدمة

ولا كبير فائدة فيه اه وما سلكه أظهر مما قاله المحننى اذ لا معنى لجعل المبالغة فيما ذكر عمله لثبوت مهر المثل وعلى الاشارة التي ذكرها المحننى لم يوجد في كلام الشارح ما يفيد هاتين النسبتين المذكورتين معا **(قوله)** فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وان فرض القاضي الخ كلام البدائع انما يفيد نيابة القاضي مناب الزوج في الفرض عند امتناعه وليس فيه نية نيابته عنه عند تراضيهما بذلك فلم يوجد ما رد كلام النهر في عبارة البدائع تأمل ولا مانع حيث ندم من حل قول المحيط زاد ونقص على صورة فرض القاضي أيضا اذ على ما حمله عليه في النهر يكون الزوج راضيا بالزيادة والمرأة راضية بالحط فله حيث ندم أن يزيد أو ينقص كالأول فذلك بأنفسه ما تراضيهما فالمراد أنهما فوضا تقدير المهر للقاضي ورضيت بالحط والزوج بالزيادة فله بعد ذلك أن يقدره لرضاهما به وليس موضوع الكلام في التراجع لديه مع التراجع بل المراد أنهما التمسانه ذلك مع التفويض اليه منهما كما ذكر كما أن موضوع البدائع فيما اذا ادعت عليه مهر المثل وبينت قدره ولم يوجد من يشهد لها به لعدم وجود امرأة تماثلها وامتنع الزوج من تقدير مهرها للقاضي بقدره لها نيابة عنه كما يأتي له فربما يعقب هذا **(قوله)** لكن يشكل عليه اتفاق المتون على ذكر معظم هذه الخ قد يقال مرادهم ببعض الفات من الأوصاف ما لم يترتب على فواته تفاوت فاحش بين المرأتين بخلاف ما اذا ترتب عليه التفاوت الفاحش فانه حيث ندم لا يعتد بما بقي منها والنظر حيث ندم الى قبيلة تماثل قبيلة أبيها **(قوله)** لكن فيه أن ورثة الزوج تقوم مقامه لكن الظاهر من كونه غريبا أنه لم يوجد معه أحد من ورثته حتى يتأتى تحليفه وانما ادعت الزوجتان المهر على الميت في وجه من نصبه القاضي للخصومة حيث يجوز له ذلك تأمل **(قوله)** خلافا لفرق حيث قال لا يرجعون لعدم أمر المكفول عنه اه نهر **(قوله)** نهر عن الفتح تمام عبارته بخلاف ما اذا أدى عنه في حياته لان تبرع الآباء بالمهور معتاد وقد انقضت الحياة قبل ثبوت هذا التبرع فيرجعون اه **(قوله)** وبمثله لو اشترى الخ الأولى حذف الباء كما يذكره **(قول الشارح)** ولا يرجع للاب الا اذا أشهد على الرجوع عند الاداء الخ في الأنثى من آخر كتاب الوصايا ما نصه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما اذا اشترى دارا أو ضيعة أو مملوكا لابنه الصغيران كان لابنه مال فالرجوع بالنسبة الى التفصيل ان أشهد وقت الشراء يرجع وان لم يشهد لا يرجع وان لم يكن للابن مال لا يرجع أشهد على الرجوع أو لم يشهد ثم في بعض المواضع يشترط الاشهاد وقت الشراء وفي بعضها يشترط الاشهاد وقت نقد الثمن ويقول ان أشهد وقت نقد الثمن انما نقد الثمن لأرجع عليه تارة ثانية اه **(قوله)** فرع في القبض ولو أعطى ضيعة بمهر الخ ذكر هذا الفرع في البرازية ونقله في البحر عنها وعبارتها اذا أعطى الاب أرضا لمهر امرأته لم يقبض المهر حتى مات الاب لا يملك القبض وان كان ضمن المهر والمسئلة بحالها ملك القبض بعد الموت لان الهبة لا تتم بلا قبض وفيما اذا ضمن بيع فلا يبطل بالموت اه **(قوله)** من له ولاية قبضه الخ فاعل المصدق قبله ومن له قبض مهر الصغيرة هو الاب والجد والوصى واذا سلمها الاب له أن يمنعها كما قدمه في باب الولي **(قوله)** على قولهما الآتي فانهما يقولان اذا دخل بها طائفة كبيرة ولو كان الدخول حكما ليس لها المنع كما في شرح الملتقى **(قوله)** الا أن يمنع من الوطء وهي في بيته الخ أي وهو يقدر على وطئها كما سيذكره عن السراج في التفقات **(قوله)** وهذا مخالف لقول المصنف الخ فيه أن ما ذكره عن شرح الجامع ليس فيه مخالفة لما في المصنف لا يجري فيه على قول غير أبي يوسف نعم فيه مخالفة لتقييد الولو الجدية المنع بتأجيل الكل وعلى عبارة شرح الجامع لا فرق في المنع على قول أبي يوسف بين تأجيل الكل أو البعض وقد تدفع

المخالفة بأن ما في الولو الجدية من تقييد المنع عما اذا أجل الكل رواية عن أبي يوسف وما في شرح الجامع من اطلاق المنع لتأجيل الكل أو البعض قول أبي يوسف أو بأن تقييد الولو الجدية بتأجيل الكل ليس احترازا عن تأجيل البعض فهو غير معتبر بالمفهوم بالنسبة لتأجيل البعض لكن الأظهر في دفع المخالفة الاول وحيث ندم يكون المقتضى به رواية أبي يوسف لا قوله **(قول الشارح للحاجة)** والغيرها لا يخرج ولو خالية من الأزواج للأمر بالقرار في البيوت **(قوله)** ويشمل المنع من الوطء وهي في بيته وهو ظاهر الخ اذا لو منعته من الوطء وهي في بيته بعد أخذ المهر لا يعتد بنسوزا ولها النفقة فهنا أولى اه **(قوله)** مع أنهم لم يحتسب بعد الخ التي مسلط على المقيدون قيد الباء السببية للاختصاص تأمل **(قوله)** وسيذكر الشارح في التفقات عن الضرر أن له منعها الخ لا منافاة فانه لا يلزم من جواز خروجها عدم منع الزوج لها فهذا البحث لا يعارض المنقول كما في خروجها للحمام فانه جائز وله منعها وفي السندى وعما يقوى بحث الجوى ما تقدم أن الزوج أن يمنعها من الخروج ليسا ومن الكسب حتى في بيته والحاصل أن الزوج ان لم يكن مانعا من العمل جاز أن يخرج بلا فائه في وقت تأمن احتياجه اليها وان منعها فلا خروج الا اذا تعينت **(قوله)** فتعين تفويض الأمر الى المقتضى الخ وقال في أنفع الوسائل والذي ينبغي أن ينظر الى وطن المرأة الذي فيه عسرتها وقومها فان كان تزوجها فيه بين قومها لم يطلب بعد ذلك أن ينقلها الى بلد آخر لا يحجب الى ذلك وان كان في مصر ليس لها فيه عشيرة وقد تزوجها فيه وأصلها من مصر آخر فينبغي أن لا يحكم لها بالمنع وأيضا ينبغي للحاكم أن يستكشف عن حقيقة الحال وينظر في طلبه السفر بأهله فان كان طلبه مضارة لأجل أن تبرئه من المهر أو ترك الكسوة أو لا مرجى بينهما من خصومة أو نحوها فلا يجيبه اه وأقره الطوري وفي اجابة السائل **(قوله)** وقامه في البحر قال فيه فينبغي بالقدر لانه لو اختلف في جنس المهر أو نوعه أو صفته فانه لا يتخلوا ما أن يكون المسمى دينيا أو عينا فان كان دينيا فان في الجنس كما اذا قال تزوجتك على عبد فقالت على جارية أو على كرسية فقالت على كرسية أو على ثياب هروية أو قال على ألف درهم وقالت على مائة دينار أو كان في النوع كالترك مع الرومي والدنانير المصرية مع السورية أو في الصفة من الجودة والرداء فان اختلف فيه كالاختلاف في العينين أو الدراهم والدنانير فان اختلف فيها كالاختلاف في الألف والالفين لان كل واحد من الجنسين والنوعين والموصوفين لا يملك الا بالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فانهما وان كانا جنسين مختلفين لكنهما في باب مهر المثل جعلتا كنس واحد وان كان المسمى عينا بأن قال تزوجتك على هذا العبد وقالت على هذه الجارية فهو مثل الاختلاف في الألف والالفين الا في فصل واحد وهو ما اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها لأن تعليق الجارية لا يكون الا بالتراضي ولم يتفقا على تعليقها فلم يوجد الرضا من صاحب الجارية بتعليقها فتعذر التسليم فيقضى بقيمتها بخلاف ما اذا اختلف في الدراهم والدنانير فانه نظير الاختلاف في الألف والالفين على معنى أن مهر مثلها ان كان مثل مائة دينار أو أكثر فلها المائة دينار كذا في البدائع وذكر في المحيط في الاختلاف في الجنس أو النوع أو الصفة ان كان المسمى عينا فالقول قول الزوج وان كان دينيا فهو كالاختلاف في الأصل اه يعني يجب مهر المثل ولا يخفى ما فيه من المخالفة لما في البدائع ونص المحيط البرهاني لو ادعى أن المهر هذا العبد وادعت هذه الجارية فالكلام فيه كالكلام في الألف والالفين الا في فصل واحد انه اذا كان قيمة الجارية مثل مهرها أو أكثر فلها قيمة الجارية وعلى هذا اذا قال تزوجتك على عتدي هذا الأسود وقيمتها ألف وقالت

على هذا الأبيض وقيته ألفان ولو اختلفا في طعام بعينه فقال على أنه كره وقالت على أنه كره فهو مثل
الاختلاف في ألف والالفين والاصل أنهما اتفقا على تسمية شيء بعينه واختلفا في مقداره فان كان
لا يضره التبعض بحكم مهر المثل وان يضره كالثوب المعين اذا اختلفا في اشتراط أنه عشرة أذرع أو تسعة
فالقول للزوج ولا تحالف وكما اذا تزوجها على ابرتي فضة بعينه ثم اختلفا في وزنه وكما اذا اختلفا في الصفة
في مسمى بعينه كهذا الكرف قال على أنه ردى وقالت على أنه جيد وكما لو اختلفا في اشتراط البكارة وأن
المهر دين واختلفا في صفته أو جنسه أو نوعه فانه يحكم بمهر المثل وبما ألفان لان الدين انما يعرف بالصفة
والاوصاف مختلفة فكان الاختلاف في الوصف اختلافا في أصل التسمية وان اختلفا فيما لا يضره في
المقدار والصفة ففي المقدار يحكم بمهر المثل وفي الصفة القول للزوج اعتبارا بحالة الاجتماع بحالة الانفراد
هـ فانت ترى أنه في المحيط اعتبر في اختلافهما في جنس المهر الدين أو نوعه أو صفته أنه يحكم بمهر المثل
مع التحالف وعلله بأن الدين انما يعرف بالصفة الخ ولم يجعل أن حكم ذلك كالاختلاف في أصل التسمية
المتقدم في المتن بل جعله اختلافا في التسمية بمعنى أن كلا دعي تسمية شيء غير ما ادعاه الآخر بسبب
اختلاف الجنس أو النوع أو الصفة وأن الذي يكون القول فيه للزوج فيما اذا تزوجها على شيء بعينه
واختلفا في صفته أو وزنه على الوجه الذي ذكره فلا يخالفه بين ما في البدائع والمحيط كما قال في البحر وتبعه
في التهر (قوله) بقى ما اذا لم يعلم مهر المثل الخ في فتاوى قاضيهما من فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر
والوالدين كتاب الدعوى امرأه ادعت مهرها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقرا
بالنكاح يقول له القاضي أكان مهرها كذا يذكركم مهرها أكثر من مهر مثلها قال الوارث لا يقول له
القاضي أكان كذا يذكركم مهرادون الاول لكنه أكثر من مهر المثل ان قال لا يقول له القاضي أكان كذا
الى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا ألزمه القاضي مقدار مهر المثل
ويحلفه على الزيادة ونظيره اذا أقر رجل لرجل بمال غير مقدور من الدراهم فان القاضي يفعل هكذا الى
أن يأتي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهمها ويحلفه على الزيادة بدعوى المدعي هذا اذا كان القاضي
يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف مقدار مهر مثلها يأمر أمناه بالسؤال عن يعلم أو يكلفها إقامة
البينة على ما تدعي هـ ومن هذه العبارة يعلم حكم ما اذا لم يعلم مهر المثل تأمل وفي الفصل الحادي عشر من
الولولجية رجل ادعى مهرأمة في تركه أبيه ان أقام البينة بنيت ما ادعى وان عجز عن إقامة البينة يقضى
القاضي بمهر المثل وهذا قولهما ما على قول أبي حنيفة يسقط المهر اذا ما تاوهي مسألة الاصل اهـ (قوله)
لكن كان عليه حذف قوله تحالف الخ فيه أن قوله تحالف ارجع الى المسئلة الاولى فقط اذا المراد به أن يطلب
القاضي من كل منهما الحلف على نفي دعوى صاحبه وذكره ليرتب عليه قوله فان حلفا من لا يتأتى حلفهما
الابعد التحالف بهذا المعنى وقوله أو برهننا معطوف على حلفا لا بقيد كونه بعد التحالف حتى لا يكون
كل من المتعاطفين تفصيلا لقوله تحالف فيقال انه اذا برهننا لا تحالف تأمل (قوله) لاني مطلق عبد وجارية
الخ لكن تعليل البدائع الآتي بقوله لان نصف الألف يفيد أن المسئلة في مطلق عبد وجارية وعليه
فالمراد بالعين ما يتعين بالتعيين وان لم يكن مشارا اليه (قوله) هم وورثة الزوج أيضا الخ فاذا ادعت وورثتها
التسمية فقد ادعت الدين في ذمة الميت وهم ينكرون ولا يتأتى انكار التسمية من وورثتها لانه يكون اعترافا
منهم بسقوط حقهم وورثة الزوج بانكار التسمية ينكرون الدين لعدم لزوم مهر المثل بعد موتها والقول
لأنكر اهـ سدي (قوله) وهذا يدل على أنه لو كان العهد قريبا قضى به الخ عليه وعلى ما يأتي له من

تنبيه البرازية لا يبقى خلاف بينه وبينهما مع أنه مذكور في سائر الكتب (قوله) ثم رأيت في البرازية
معتزلا على قول الكرخي الخ نذكر عبارتها حتى يتضح الحال تقدم العهد وتعد على القاضي الوقوف
على مهر المثل لا يقضى بمهر المثل والاقتضى به عند الامام قال الكرخي لا يتضح للامام في مسألة اختلاف
ورثة الزوجين طريقة الا أن يكون العهد متقدما لاختلاف مهر المثل باختلاف الأزمنة وفيه نظر لانه
اذا تعدى اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهدا لأحد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كما
في سائر الدعاوى والأصح أن الخلاف فيما اذا تزوج ولم يسم مهرأمة ما لم يقض بشئ ولكن الفتوى على
قولهما اهـ (قوله) وفسرنا المتعارف تعجيله بمائة مثالا يتأتى قوله قضينا عليه الخ فيما قاله تأمل بل الظاهر
من عباراتهم أنه لا فرق في المتعارف تعجيله بين أن يكون حصه شائعة أو قدرا مخصوصا كما أنه يقضى
عليها بتعجيله ويدفع لها الباقي (قوله) لكن ما قاله الفقيه مبني على أن العرف الخ فيه أن الفقيه على
ما نقله عنه في البرازية من المهر ونقله عنها الجوى على الاشياء من الوصايا يقول انها اذا صرحت بعدم قبض
شئ فالقول لها لأن النكاح يحكم في الوجوب والموت والدخول محكمان في التقرر والبناء غير محكم في
القبض لان القبض قد يتخلف عنه فراجع المحكم باعتضاد الانكار انتهى وحينئذ لا يتم هذا الاستدراك
ثم رأيت رسالة لمفتي دمشق تفيد سماع الدعوى بكل المهر بعد الدخول سماها تصحيح النقول في سماع
دعوى المرأة بكل المجل بعد الدخول وبوافقه ما نقله السندي عن الرضى فتأمل (قوله) وفي البرازية
اتخذ لها نيا بول يستأجني تخرف الخ نذكر عبارتها كما رأيتها فيها وفي التهر حتى يظهر لك ما في اختصار
الحشى لها من التحريف في موضعين ونصها اتخذ لها نيا بول يستأجني تخرف ثم قال هو من المهر وقالت
من النفقة أعني الكسوة الواجبة عليه فالقول لها قيل في الفرق بينه وبين ما اذا كان الثوب قائما حيث
يكون القول ثمة قلنا الفرق أن في القائم اتفقا على أصل التملك واختلفا في صفته فالقول قول المالك لانه
أعرف بجهة التملك بخلاف الهالك فانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكر ذلك قيل لم يجعل هذا
اختلافا في جهة التملك أيضا كالفائم قلنا بالهالك خرج عن المملوكية والاختلاف في أصل الملك
أوجهته ولا ملك محال باطل فيكون اختلافا في ضمان الهالك وبذلك فالقول لمن ينكر البذل والضمان
قيل انكار الضمان بعد مباشرة بيبه باطل قيل أين سبب الضمان قيل التصرف في مال الغير قلنا
اتلاف مال الغير بسبب مطلق أم بغير رضا الثاني مسلم الاول وقد وجد الرضا ولان الاتلاف بسبب من
ليس له على المتلف مال أم مطلقا الاول مسلم الثاني بل هو من صاحب الحق بسبب المقاصة فهي مباشرة
سبب المقاصة منكره ومن الضمان فصار كمن ألتف مال غيره وعليه دين اهـ (قوله) بل الفرق يسير
إن شاء الله تعالى وذلك أن مسألة المتن في دعواها الخ بهذه الفرق لا يندفع أن التعليل الذي ذكره
البرازي يقتضى التسوية بين المستثنين في الحكم وان حصل الفرق بينهما ذكره (قوله) وكأنه في البحر
لم يره فاستشكل ما قاله في الفتح الخ استشكله لا يندفع برؤياه عبارة الفتح بل لو رآها لا يندفع لظهور
منافاتها لما ذكره الفتح أولا ولا يندفع الا يجعل الموضوع مختلفا كما ذكره الحشى تأمل وبيان ما ذكر
أنه في البحر قال وأشار المصنف أن الزوج لو بعث اليها عدايا وعوضته المرأة ثم زفت اليه ثم فارقها وقال
بعثها اليك عارية وأراد أن يسترده وأرادت هي أن تسترد العوض فالقول قوله في الحكم لانه أنكر التملك
واذا استرده تسترده ما عوضته كذا في الفتاوى بالمرقة وفي فتح القدير لو بعث هو وبعث أبوها له
أيضاً قال هو من المهر فلا بد أن يرجع في هبته ان كان من مال نفسه وكان قائما وان كان هالكاً

لا يرجع وان كان من مال البنت باذنتها فليس لها الرجوع لانه هبة منها وهي لا ترجع فيما وهبت لزوجها
 اه ويرق بين هذه وبين ما سبق أن في الاولى التعويض منها كان على نظنها التملك منها وقد أنكره فلم
 يصح التعويض فلم يكن هبة منها فلها الاسترداد وفي الثانية حصل التملك فصح التعويض فلا رجوع
 لها وقد يقال التعويض على ظن الهبة لا مطلقا وقد أنكره فابني أن يرجع اه بحر وفي النهر أن
 ما ذكره في فتاوى سمرقند علة البرازي بان المرأة زعمت أن الاعطاء كان عوضا عن الهبة ولم تثبت الهبة
 فلا يثبت العوض اه ولا يخفى أن هذا التعليل يأتي في دفع أيها من مالها باذنتها فينبغي أن يرجع أيضا
 اه فأنت ترى أن ما في البحر لا يندفع الاختلاف الموضوع لا باطلا لعله على عبارة الفتح التي نقلها
 المحشي اذهي قريبة من عبارة الفتاوى السمرقندية تأمل (قوله) ولعل المراد بها أن العوض الخ) الاوضح
 أن يراد به ما يعم القيمة في القيمي وزاده إشارة الى أنها تسترد البديل فيما لو هلك العوض ولا شك أن القيمة
 من جنس القيمي باعتبار المال تأمل (قول الشارح) ككتاب وشاة خ) نقل أبو الحسن السبدي
 في حاشية الفتح عن أبي العز قال اذا كان المهر دراهم أو دنانير فأرسل إليها خبطة أو شعيرا أو ما جرت عادة
 الناس اليوم بأرساله من ماء الورد ونوب الحرير والسكر ونحو ذلك فان في تصديقه في قوله بأنه من المهر
 نظر الوجهين أحدهما أن الظاهر يكذب والثاني أن الصداق دراهم مثلا والمرسل من خلاف جنسها
 والمعاوضة تحتاج الى التراضي من الجانبين ولم يوجد فقوله انه من صداقها غير صحيح فلا يصدق اذ صداقها
 غير ما أرسله اليها ولا ينفق التعليل بأن الظاهر أنه يسي في اسقاط الواجب في حقه فان الواجب في حقه
 غير ما أرسله اليها ولا يسقط ما في الذمة بغيره الا بطريق المعاوضة وهي محتاجة الى التراضي من الجانبين
 ولم يوجد انتهى اه سبدي وقد يدفع هذا بان ما ذكره مبنى على عاداتهم أنهم يسمون نفقودا في المهر
 ثم يدفع الزوج غيرها ويحبسه عن المهر وتكون حينئذ المرأة راضية بهذه المعاوضة وهذا العرف جار
 في كثير من قرى مصر (قوله) لانه مسلط عليه من قبل المالك الخ) فيه أنه وان كان مسلطا عليه من
 قبل مالكه الا أنه مدفوع على وجه المعاوضة على زعم الزوج فيكون نقصانه مضمونا عليه كماله ذلك
 اذ الجزم بمعتبر الكل في مثل هذا (قوله) وذلك لان دعوى المخطوبة الخ) لا مانع من جعل ما ذكره
 المستن في المخطوبة أيضا وذلك بان نقص المبعوث باستعمالها فأراد أن يضمه النقصان مدعياته وديعة
 فدعواها أنه مهر تنفعها في عدم ضمان النقصان (قوله) فإذا ثبت أن تزوجه ينفى أن يرجع عليها
 بغير الهدية الخ) لا يظهر على قول من اشترط التصريح بالشرط ولم يكتف بالشرط المعروف تأمل
 (قوله) ثم حصل للرفاق الخ) المناسب التعبير بالبدل اللام الجارة تأمل (قوله) وكذا لم أر ما لو مات هو
 أو أبي فليراجع) الظاهر أن كلاما من موته وإبائه كونهما أو إبانها وأنه يرجع هو أو ورثته على القول الأول
 وعلى الثاني يفصل بين الشرط وعدمه وعلى الثالث لعدم تحقق العوض يرجع شرط التزوج أولا وكذا
 على الرابع يرجع اذا شرطه (قوله) شرط التزوج أو لم بشرطه الخ) الظاهر في تفسير الاطلاق بدلالة
 ما بعده أن يقال دفع لها أو أكلت معه (قوله) ولينظر وجه عدم الرجوع في الهدية الخ) الظاهر أن
 التفصيل المأز في الهدية بين القائم والهالك لا يتأتى على القول الأول وأنه عليه يرجع في الهالك أيضا
 وأن يأتي فيها ما قيل في النفقة على كل من الأقوال الأربعة وأن ما منى عليه المصنف في الهدية جرى على
 القول الثاني لكن يقيّد كلام المصنف فيها بما اذا لم يشترط التزوج اذ لو شرطه لرجع بلا فرق بين الهالك
 والقائم (قوله) هذا بيان حكم الديانة الخ) لا يصح أن يكون ما ذكره المصنف حكم الديانة بل هي راعي

فيها نيته عند التسليم فان نوى التملك لا يسترد ديانته والاسترداد هذا هو حكم الديانة تأمل (قوله) ان قال هو
 عطية أو أجرة الخ) الظاهر أنه راجع لكل من قوله عطية وأجرة حتى يتأتى عدم الرجوع في قوله عطية
 (قوله) الضمير في عبارة البحر عن المبتغي عائدا الخ) ليس في عبارة البحر ضمير أصلا وهي قال في المبتغي من
 زفت اليه امرأته بلا جهاز فله مطالبة الأب بماء من الدراهم والدنانير وان كان الجهاز قليلا فله
 المطالبة بما يلحق بالمبعوث اه فالمناسب أن يقول الضمير على ما في البحر عن المبتغي الخ على أنه يحتمل أن
 يراد بالمبعوث الزوج أي المبعوث اليه (قوله) وقيل في الميتة والسكوت وابتان) أي عن الامام (قوله)
 والأصح أن الكل على الخلاف الخ) في غير أهل الحرب فان في المهر باتفاق فيهم اه سبدي عن العيني
 (قوله) والجواب ما قالوا من أنه لو أتاه الخ) الأوضح في الجواب أن يقال ان منافع البضع ملكت بالخزير
 وبإسلامهما وأحدهما انقلب الى لزوم المال فلم يجب المال الاعوضا عن الخزير فعدلتا عنه الى مهر
 المثل اه (قوله) وكذا لو وطئ حربة الخ) في شرح الاشياء قيل لم يبين الوطئ هل هو شبهة أو لا يعقد
 في دار الحرب أو دار الاسلام والظاهر أنه في دار الحرب اه وحاصله ان وطئ المسلم حربة سواء كان
 شبهة أو يعقد في دار الحرب لا مهر لان دارهم تمنع من جريان الأحكام ولو في دار الاسلام والوطئ كافر
 فكذلك وان كان مسلما فعليه المهر الخ (قوله) اطلاق الشارح يشعر بذلك الخ) ليس في عبارة شارحنا
 ما يفيد عدم المهر في هذه الأربع كلها بل بعضها (قوله) في الهندية للاب والجد والقاضي قبض صداق
 البكر الخ) فيه أن ما في الهندية إنما أفاد أن للاب القبض ولا يفيد أن له المطالبة والاولى الاستدلال بما
 في البحر عن النخيرة للاب المختصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كماله أن يقبضه اه (قوله) ولا يرجع
 على الاب الخ) أي فيما اذا هلك في يده والا فله الرجوع عليه به فقد ذكر في التنوير من الوكالة ادعى أنه
 وكيل الغائب يقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه فان حضر الغائب فصدقه فيها والأمر بدفع الدين
 اليه تأييدا ويرجع به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما بان استهلكه وان ضاع لا اذا كان ضمنه عند
 الدفع بقدر ما يأخذه الدائن تأييدا لا ما أخذه الوكيل لانه أمانة لا يجوز بها الكفالة أو قال له قبضت
 منك على أني أبرأتك من الدين فهو كالموكل قال الأب للختن عند أخذ مهر ابنته آخذ منك على أني قد أبرأتك
 من مهر ابنتي فان أخذته البنت تأييدا يرجع الخ) على الأب فكذا هذا رازية اه وفي قرعة عيون الاخيار
 مانعه كأن وجهه أن كلا من القابض والدافع متصداقان على الوكالة عن الدائن وقول القابض قبضت
 منك على أني أبرأتك يحتمل أن يراد براءة الاستيفاء أو براءة الاسقاط فان كانت براءة الاسقاط فقد جعلها
 في مقابلة ما قبضه وان كانت براءة الاستيفاء فكأنه اعترف بأنه استوفى ما عليه من الدين فاذا رجع الدائن
 بدنيه يرجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه بمنزلة البيع فقد التزم له السلامة بأخذ البديل وكذلك
 في براءة الاستيفاء لانه حيث أخذ منه تبين بطلان استيفائه فيرجع عليه بما استوفى وهو مشكل لأن
 في زعمهما أن المستوفى تأييدا لم يستوفى وأنه قد برئت ذمة المدين بقبض الوكيل وان الوكيل أمين فيها
 قبض فواجه الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا مسألة الخ) (قوله) وفيها قبض الأب مهرها
 الخ) هذا ظاهر في البكر البالغة اه (قوله) وان اتفقا عليها انعقد الخ) ينظر الفرق بين هذه المسئلة
 حيث انعقد فيها مهر المثل وبين المسائل بعدها حيث ثبت ما في السرفي الاولى منها ومهر المثل في الثانية
 والثالثة أعني ما اذا انعقد على أن لا تكون الدنانير مهرها أو سكاف العلانية عن المهر والله أعلم

الفصولين هكذا وكذا وليها لا يتصرف به اقيامه مقامها اه وبصح أن يكون عله للثني يعني انه قائم مقامها وهي لا غلظة فكذا من قام مقامها (قوله لانه خطاب لعينة) ونكاحها لم يتعد موجبا
 شلث (قوله العقر هو مهر مثلها الخ) تقدم المعنى في المهر أن الموضع التي يجب فيها المهر ريب
 الوطء بشبهة ليس المراد به مهر المثل الواجب بالنكاح الفاسد بل المراد به العقر وقبره لا سيحياي بأنه
 ينظر بكم تستاجر لثرا لو كان حلالا وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الاصل للسرخصي الى آخر ما نقله
 عن البصر فانظر مع ما تقدم نقله تأمل (قوله أي عند قاض الخ) لم يظهر وجه لهذا التقييد (قوله والظاهر
 عندي هو الثاني لانه لا ملك له الخ) والظاهر عندي هو الاول وذلك أن قوله عليه السلام من ملك ذارحم
 محرم عتق عليه شامل لما ملك قصدا أو تبعاجلا لفظ مملوك لانه لفظ مطلق فلا يتناول الحمل لانه تبع
 لأمه لا مقصود فلا يدخل تحت المطلق ولانه عضوم من وجهه والمملوك اسم يتناول الانفس دون الاعضاء
 بخلاف ما دل عليه لفظ الفعل فانه لم يوجد فيه ما يدل على ارادة المملوك قصدا (قوله ومعنى أحلها
 المولى الخ) فيه أنه اذا كان معنى الاحلال ما ذكر لا يتوقف ثبوت النسب على تصديقه أن الولد منه
 والاصوب في تفسير مما سبأ في الاستيلاء كما نقل ما يفيد عن الكافي أن معناه أن يقول أحلها لي
 قال ولعل وجه ثبوته أن هذا القول صار شبهة عقد لان حلها لا يكون الابتنكاح أو ملك عين فكأنه
 قال ملكك بضعها باحد هما وذلك وان لم يصح لكنه يصير شبهة مؤثرة في ثبوت النسب اذا
 صدقه السيد أو ملك الولد الى آخر ما ذكره (قوله ذكر هناك ما يفيد الخلاف الخ) حيث نقل عن
 المصنف أنه ان ملك الام لا يصير أم ولد لعدم ثبوت النسب ونقل عن الثانية ثبوته لبقاء الاقرار وحمل
 المحنى الاول على ما اذا وطئ ظنا بالحل والثاني على ما اذا ادعى الاحلال من المولى (قول الشارح حرة
 متروجة بريق قالت لمولى زوجها الخ) يشترط أهليتها للاعتاق حتى لو كانت مبيعة لم يصح فكان الاولى
 أن يقول حرة مكلفة اه سندی (قوله وأما الاعتاق فلا ينظر اليه الخ) سأنى أن البيع المقتضي بالفتح
 ينبت بشرط المقتضي بالكسر وهو العتق فلما كان العتق غير نافذ من الصبي كان البيع كذلك اه سندی
 (قوله البحث صاحب التهرج) قال السندی في هذا البحث نظرا باعتبار صدور العتق قبل تمام البيع
 فان قول الامر قبل ما كان لا بعد تمام الحملين وهما قول المأمور بعته واعتقته ولا يصح الاعتاق
 الا قيام ملكه اللهم الا أن يقال بتخلل القبول بينهما انتهى

(باب نكاح الكافر)

(قوله وفيه أن ما فقد شرطه ليس صحيحا الخ) قد يقال ان من قال بعدم التوارث في نكاح المحارم يقول
 بعدمه أيضا فيما فقد شرطه لما ذكره الشارح من العلة بقوله لان الارث ثبت الخ ومن قال بالتوارث في
 الاول يقول به أيضا في الثاني ويقول التوارث بالنكاح يعتمد على جواز ولا يقول بالعلة التي ذكرها
 الشارح (قوله قلت والظاهر أنه أراد الزوج الاول الخ) قد يقال ان الزوج الثاني اذا كان يعتقد وجوبها
 دون الاول يمكن إيجابها حقا للشرع فتعامله باعتقاده فالظاهر أن الشرط جوازه في دين كل من الزوج
 الاول والثاني ويدل على اعتبار اعتقاد الزوج الثاني أنه لو تزوج بلاشهود ولا يعتقد لا يقر عليه معاملة
 له باعتقاده بل كلام ابن كمال دال على ارادته الزوج الثاني وذلك أنه اعترض قول المتون معتقدين ذلك بقوله
 وفيه أن الشرط جوازه في دين الزوج خاصة ثم لا يعتبر اعتقاده وحده بل دينه العام لأهل ملته كما نقله

عنه السندی فكلامه يفيد أنه لا يشترط اعتقاد المتزوجين جميعا بل الزوج الثاني وحده (قوله هذا
 التعليق انما يظهر فيما اذا ترافعا وهما كافران الخ) قد يقال هو ظاهر أيضا فيما بهد الاسلام على حقة تمام
 العلة بان يقال وحالة الاسلام الى آخر ما ذكره عن الجهر (قوله تنبيه قال في الترهيد المصنف الخ) المناسب
 ذكره هذا التنبيه عند قول المصنف أسلم المتزوجان بلاشهود أو في عدة كافر الخ (قوله قلت قوله وينبغي الخ
 قد يقال فيه أنه لا ينبغي) قد يقال انها كما ثبتت حقا للزوج ثبتت حقا للشرع وهنا ممكن انباتها
 حقا للشرع بالنسبة لمن يعتقد (قوله وبشكل الفرق بينهما الخ) يتدفع الاشكال بان قوله وطلبت الخ
 لا يدل أن هذا أمر لا بد منه بحيث لو عدم لا يفرق بينهما بل القصد منه مجرد التنبيه على عدم اشتراط
 مراعاتهما (قوله أي الخلاف المار بين الامام وصاحبيه من أنه يفرق الخ) فيه أن الزبلي لم يسبق منه
 تعرض لذكر هذا الخلاف في كلامه عند شرح قوله ولو كانت محرمه فرق بينهما وانما حكى فيه الخلاف
 في أنكحة المحارم فقال هي صحيحة عند أبي حنيفة حتى يترتب عليها وجوب النفقة وأنه لا يسقط إحصائه
 بالدخول بها بعد العقد وقبل عنده هي فاسدة وهو قولهما الا أنا لا نتعرض لهم قبل الاسلام أو المرافعة
 اعراضا لا تقرير او الصحیح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم أو التحمس وفي النهاية
 لو تزوج أختين في عقدة واحدة ثم فارق احدهما ثم أسلم أقر عليه ثم عرافة أحدهما لا يفرق عنده
 وعندهما يفرق ثم ذكر عبارة الغاية فراه بقوله وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا الخ الخلاف السابق في
 كلامه من القول بصحة النكاح وفساده على ما سبق لا الخلاف الذي ذكره المحنى وحيث لا يكون ما في
 الجهر عن الاستيحائي من أنه اذا جلد على المطلقة ثلاثا بدون تزوج با خرفلا تفرق بريق جري على قوله
 وكذا ما في الفتح والتهرج وما في الجهر عن المحيط على قولهما لكن في نكاح المطلقة ثلاثا لا يحتاج الى المرافعة
 عندهما بل يكفي علم القاضي بخلاف نكاح المحرم فانه لا يتعرض لهما قبل الاسلام أو المرافعة (قوله نعم
 ظاهر ما في المحيط يفيد أنه خاص بما اذا كان هو الآتي الخ) قد يقال ان اطلاق المحيط وقوع الطلاق عليها
 مادامت في العدة يفيد الاطلاق هو الظاهر كما قاله في الجهر ومجرد التشبيه المذكور لا يفيد أن الوقوع خاص
 بما اذا أبي ولم يوجد ما يدل على عدمه اذا ثبت (قوله بل الذي يكون من المرأة عند القدرة الخ) هكذا اعراضا
 السندی هذه العبارة للفتح ثم قال وهو يشعر بان لها التفرق على أنه فسخ وليس كذلك بل لا يقع الا بقضاء
 القاضي اه وقد يقال ان المراد بكونه للمرأة أن لها ولايته الا أنها لما لم يكن لها ولاية على زوجها ما في
 الزامه به ناب القاضي عنها (قوله وفي شرح التحرير قال صاحب الكنف وغيره المراد من عدم شرعية
 الطلاق الخ) قد يقال عبارته لا تفيد أن الوقوع منهما بل من شرعية الطلاق في حقهما عند الحاجة وهذا
 أمر لا نزاع فيه وعبارة السرخصي انما أفادت ملك الطلاق بملك النكاح وانه اذا تحقق الحاجة الخ
 وليس فيها أن لا يقع يكون منه أو من القاضي بل غاية ما تفيد وجوب الحاجة لا يقع من جهةه ويكون
 الا يقع الذي يحصل بعد الحاجة منه أو غيره أمر آخر لا دلالة في الكلام عليه تأمل (قول الشارح ولو قال ان
 جنت فانت طالق فن لم يقع الخ) ذكرها الزبلي في باب نكاح الرقيق حيث قال اذا قال لامرأته ان
 جنت فانت طالق لا يقع الطلاق اذا جن لان عند تحقق الشرط انتفت الاهلية بخلاف ما اذا قال ان
 دخلت الدار فانت طالق فدخلتها وهو مجنون حيث تطلق لان التعليق صحيح لكون الشرط لا ينافي
 الطلاق اه تأمل وذكر أيضا في طلاق المريض أن المعلق بالشرط كالنكاح عند حكا لا قصد اولهذ الو
 وجد الشرط وهو مجنون يقع ولو كان قصد الما وقع لعدم القصد اه ثم رأيت في باب التدبير من الزبلي

أن وجه وقوع الطلاق فيما إذا وجد الشرط وهو مجنون أنه أهل للتصرف في الجملة ألا ترى أنه يعتق عليه قربه بالملك ويمكن وجود الشرط وهو أهل فامكن اعتباره حكماً اه وقال في غاية البيان الجنون لا يبطل الاهلية من كل وجه ألا ترى أنه أهل للملك وزواله ولهذا صح تزويج الولي عليه وتبين امرأته بارتداد أبيه وكذا إذا بائنا أسباب المصاهرة ثبت بخلاف الميت فإن أهليته تبطل اه وذكر في الفتح في باب الميكن في العتق أنه لما كانت العلة قبل وجود الشرط بعرضية أن نصير علة اعتبار الشرع لها حكم العلة حتى اعتبرت الاهلية عندها اتفاقاً فلو كان مجنوناً عند وجود الشرط وقع الطلاق والعتاق (قوله) ينقض أمانه ويعسر ماله بحرق (الظاهر لا فيه) ما (قوله) وهو مضى هذه المدة (الح) مضى المدة انما هو شرط في الطلاق الرجعي فإذا لم تمض فلا فرقة وأما في البائن فتتحقق الفرقة بمجرد ايقاعه ولو في العدة لانه لا يجوز نكاح المبانة إلا بعد جديده اه سندی لكن قد يقال ان العدة لما كانت قائمة وهي من آثار النكاح لا تتم الفرقة إلا بعينها (قوله) مقام السبب وهو الالباء (الح) الانسب وهو التفريق كما يدل عليه قوله بمنزلة تفريق القاضي (قوله) لان الدار وان اختلفت حقيقة لكنهما متحدة حكماً (الح) لكن الاتحاد الحكمي غير ظاهر في الذي اذا نكحها ثمة ثم سببت وذلك أن الذي اذا رجع الى دار الحرب انتقض عهده وصار من أهل الحرب فإذا سببت امرأته وجد تحقق التباين حقيقة وحكماً ومثله الشارح نقلها في النهر عن العناية حيث قال عند قول الكثر لا السبي لانه يوجب ملك الرقبة وهو لا ينافي ملك النكاح ابتداءً ولذا الزوج أتمه جاز فكذا بقاءه ولهذا لو كانت المسبية منكوبة لم أؤذي لا يبطل النكاح كذا في العناية اه وتصور هذه المسئلة بما اذا دخل الذي دار الحرب لاهل وجه اللحاق بهم بل دخلها للتجارة بأمان منهم مع أمن عودته فانه لا يمنع من ذلك كما يأتي في باب المستأمن ويكون بعد دخولها من أهل دارها حكماً فاذا تزوج ثمة وسببت زوجته لا تبين (قوله) لما فاتها العصة) لنفسه وماله (قوله) المرتد اذا لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يفسخ (الح) هكذا عبارة الخانية وفي حاشية البحر عن البدائع واذا ارتد ولحق بدار الحرب وطلقها في العدة لم يقع لانقطاع العصة فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت ولحقت لم يقع عليها طلاقه فان عادت بعد الطلاق لم يقع كذلك عند أبي حنيفة لبطلان العدة بل للاحاق ثم لا تعود بخلاف المرتد اه (قوله) والظاهر أن هذا مفروض فيما لو أسلمت (الح) بل الظاهر أنها تستحق السكى أسلمت أولاً لا إذا حبت (قوله) الا اذا كانت ردتها في المرض) لانه تبين أن قصد الفراق والقياس أن لا يرثها لعدم جريانه بين مسلم وكافر كما يأتي في طلاق المريض (قوله) المعتد في نهاية التعزير قول أبي يوسف (الح) سيأتي في باب التعزير تصحيح قولهما بأن أكثره تبعه وثلاثون حيث قال وفي الحاروي قال أبو يوسف أكثره في العدة تبعه وثلاثون موطأ وفي المخرجة وسبعون سوطاً به تأخذ اه فعلم أن الأصح قول أبي يوسف بحرقه لا يحتمل أن قوله به تأخذ ترجع للرواية الثانية عن أبي يوسف على الرواية الأولى يعني وهي تنقيص سوط لكون الثانية ظاهراً لرواية عنه ولا يلزم من هذا ترجيح قوله على قولهما الذي عليه متون المذهب مع نقل العلامة قاسم تصحيحه عن الأئمة اه وأيضاً عند اختلاف التصحيح يرجع لمافي المتون (قوله) ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تجديد النكاح مقصوداً (الح) لكن ما نقله ط عن الهندية بقوله لو أجزت كلمة الكفر مغايرة لزوجها وأخرجها عن نفسها عن حاله أو استجاب المهر عليه بنكاح مستأنف تحرم على زوجها ولكل قاض أن يجدد النكاح بأدنى شيء (الح) ظاهره التقييد وانه لو ارتدت جهلاً لا يعطى هذا الحكم كما قاله ط تأمل (قوله) من أنها بالردة تسترق

تأمل) قد يقال الافتاء بقول أئمة بلخ أولى من الافتاء برؤية النوادر لان فهماتقة الشراء من الامام بعد الاسترقاق أو طلب صرفها اليه مع أنه قد لا يصرفها واذا كان أولى مما في النوادر يكون أولى من قول البخاريين لما فيه من زيادة المصلحة لكن يتطرق على قول البخاريين القائلين بعدم الفرقة هل يباح الوطء مع الردة أو لا والظاهر لا (قوله) ومقتضى قوله ثم يشترطها الخ انه ان كان مصرفاً (الح) جعل السندی ضمير يصرفها الواقع في الشارح راجعاً للزوج وقال قوله أو يشترطها الزوج من الامام أي ان لم يكن مصرفاً بدليل المقابلة في قوله أو يصرفها اليه والحق ما سلكه السندی لما تقدم قيل باب استيلاء الكفار أن من له استحقاق في بيت المال اذا طفر بشيء من ماله فله أن يأخذه ويملكه لنفسه فليست (قوله) فقوله عليها الخ مبني على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق (الح) فيه أنه بصيرورة دارهم دار حرب لا يملكها بالاستيلاء عليها على ظاهر الرواية لعدم الاحراز بدار الاسلام والمثل لا يتأتى بدونه عليها بل على رواية النوادر (قوله) أي ان تجسست الام الخ) أو كانت غير كتابية (قوله) أي انتهاء تبعية الولد للابوين) حقه للباقي من الابوين (قوله) فتأمل مع ما قدمنا من أن التبعية لا تنقطع قبل البلوغ (الح) لا مخالفة بين ما هنا وما تقدم لا خلاف موضوعهما ما تقدم لما كانت التبعية فيها النفع للصغير فالوالات تنقطع الا بالبلوغ بدون اعتبار التمييز وعدمه وما هنا لما كان في التبعية اضرار به اشتراط اقصاها عدم التمييز واعتبر والمميز كالبالغ في انقطاعها (قوله) وقوله أو تنصرا صوابه أو تنهوا لان موضوع المسئلة (الح) قال الرجعي بحجاب بان معنى تنصرا صار انصرانيين بعد أن كان أحدهما النصراني (قوله) قيد بالردة (الح) أي في قول الكثر وان ارتدوا أسلمت تبين (قوله) الشارح بان) لان سبب الفرقة جاء من قبل الزوج خاصة والمرأة كافرة الاصل غير أن محمداً يقول ان تجسستها بمنزلة الردة لأنها أحدثت زيادة صفة في الكفر فكان بمنزلة احداث أصل الكفر

(باب القسم)

(قوله) فان قوله تعالى فان خفتن أن لا تعدوا (الح) ما ذكره لا يصلح بياناً لما قاله في النهر بل لما هو المذهب من أن القسم واجب (قوله) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيوتة (الح) الصحبة بالعنى الذي قاله وان كانت غرة البيوتة تجب عليه في غيرها أيضاً لانه مالك لها فلو دخل على أحدهما غابا دون الأخرى لم يأت بالواجب فالتسوية فيها واجبة ليس لانها رافعا لعله الشارح أولى (قوله) مما يدخل تحت قدرته فتح تمام عبارته فان أدى الواجب منه عليه لم يبق لها حق ولم تلزمه التسوية اه أي وذلك بأن حصنها عن الاشتهااء للغير كما هو الواجب ديانة فحينئذ لا يجب عليه والاوجب خصوصاً مع وجود الداعية ويظهر أن ما قاله هذا البعض من المذهب ونقله الرجعي وأقره (قوله) وبه علم انه كان على الشارح أن يقول ويسقط (الح) ما ذكره من أن السقوط بعمرة في القضاء معلوم من قول الشارح ويجب ديانة أحياناً (قوله) ومشله ما لو امتنع من الانفاق على قربه) سيأتي في النفقة أنه يحبس في نفقة المحرم ولو كان من عليه النفقة أباً وان كانت العلة المذكرة هنا وهي تفويت الحبس الحق مدته تفيد عدم الفرق بين القسم ونفقة المحرم (قوله) ولعل المشايخ انما لم يعتبروا هذا التفصيل (الح) أي الذي نقله في البحر عن الشافعية وهو أنها اذا وهبت حقها للمعينة ورضى بات عند المؤهوبة ليلتين وان كرهت مادامت الواهبة في نكاحه ولو كانتا متفرقتين لم يوال بينهما ولو وهبت للجميع جعلها كالعدومة ولو وهبت له لخص به واحدة جاز كذا في الروض

(باب الرضاع)

(قوله لانه بمعنى أن ترضع معه آخر الخ) في القاموس المراضعة أن يرضع الطفل أمه وفي بطنها ولد وأن يرضع معه آخر كالرضاع اه والمضبوط بنسخة الطبع الرضاع بالكسر وهو مقتضى ما ذكر في المقصد السادس من رسالة الشيخ نص في اصطلاحات القاموس وكذا صرح به في شرحه وعبارة النهر ولم يذكر في النص مع جواز لانه بمعنى أن يرضع معه آخر كما في القاموس اه ففي ما قاله في النهر تأمل ولم يذكر في القاموس ولا في غيره على ما رأيت ضبطه بالنص بالمعنى الذي قاله في النهر ولا بمعنى آخر ولو كان هذا الضبط صحيحا لذكره (قوله واعترضه في النهر بان المص الخ) عبارة القاموس لا تصلح رداعا على الجرح الا اذا كان المص معناه شرعا أيضا ما ذكره في القاموس مع أن مقتضى ما ذكره المحقق في الايمان عن الفتح أنه لو حلف لا يأكل عنباً أو مائلاً فجعل يمتصه ويرى ثقله ويتلغ المتحصل بالمص لا يبحث لان هذا ليس أكلاً ولا شرباً بل مص اه انه يطلق على الامتصاص بدون ابتلاع ولذا قال ويتلغ المتحصل بالمص تأمل (قوله والسعوط كرسول دواء الخ) قال السندى السعوط كرسول دواء ما يمنع يصب في الانف وهو بخلاف التشوق والتفوخ فإنه دواء جاف دقيق جداً يجذب الانف بريحه الى الدماغ (قوله للاستغناء عنه بالرضيع الخ) أى الواقع في عبارة الكزوفى تنظيره نظراً لما بالكبير في عبارة العناية من تمهله مدة الرضاع حتى يصح الرد على من سوى في التحريم وهو مؤدى عبارة النهر الكبير لا يسمى رضيعاً تأمل (قول الشارح لكن في الجوهر أنه الخ) ونقل السندى عن الخانية أن تقدير مدته بحولين ونصف ظاهر الرواية وان في فتح القدير عن الناطقى الفتوى على ظاهر الرواية اه (قوله ولا يخفى أن تخيير المجتهد الخ) المقابلة في عبارة الخاوى بين القول بالتخيير وبين القول الاصح دليل على تغيرهما لا على اتحادهما وليس مفاد عبارة السراجية المذكورة اختيار التخيير ان مجتهداً بل يحتمل اختياره واختيار أن العبرة بقوة الدليل (قوله فالحق لسيدها وان شرط الزوج الخ) الظاهر أن مفهوم الحرية تفصيل وأنه اذا كانت الزوجة أمة ليس له إجبارها على الارضاع ولو كان الاولاد أحراراً واذا كانوا أحراراً له جبرها على الفطام اذا لحق لمولاهما حينئذ واذا كانوا أرقاء ليس له جبرها عليه اذا لحق له فيهم ولا في أمهم والحق لمولاهما (قوله رد الرواية بنسخها الخ) عبارة الفتح لنسخها باللام (قوله وما قيل ليكره الخ) عبارة الفتح ليس (قوله وأورد أنه يتصور الحل في أخت ابنه الخ) أجاب عنه شيخى زاده بان المراد بأخت الولد هى أخت الولد الذى اختص به أب واحد ولا بد اشتراكا كما هو المتبادر عند الإطلاق لانه الكامل فلا يتنقض الحصر بالفرد القاصر النادر (قوله جد ابنها وأبنتها الخ) حقه أب ابن ابنها وأب بنت بنتها تأمل (قوله وما في الجرح والنحر رده في النهر الخ) الذى في النهر أنه أفاد بالجملة الاولى اشتراط الاجتماع من حيث المكان في الاجنبيين والثانية عدم اشتراطه في الاجنبية ولولدها اذا المرصعة أخت لولدها رضاء عسواء أرضعت ولدها ولا وجه الاستغنى بالثانية عن الاولى هذا حاصل ما حققه الشارح المحقق ووقع في البحر خلط اه ولعل الأصوب أن يقول ولهذا لا يستغنى عن الثانية بالاولى فان الذى أفاد في التبيين في الجملة الثانية أنه لا يشترط الاجتماع على نديها هنا ولهذا ساغ ذكرها والا كانت المسئلة مكررة اه وهذا التعميد عدم الاستغناء بالاولى عن الثانية لا العكس فإنه يستغنى عنها بالثانية بأن يراد بولد مرصعها ولدها من النسب أو الرضاع ومعلوم أن نسبة هذا الولد اليها تكون بمجرد الولادة وان لم ترضعه وبالارضاع في الولد الاجنبى تأمل ثم رأيت السندى نقل عبارة النهر وقال فيها وهذا لا يستغنى بالاولى عن الثانية ونقلها في حاشية الجرح عن الرملى كما نقلتها

(قوله الا أنه اعتبر التغير في غير الجنس الخ) يحمل على أن ما في المتن رواية عن أبي يوسف وما في النهر مذهبه كما يفيد التعبير يقال تأمل (قوله وما أفاده من أنه لا يحرم وان حياء مخالف الخ) قديقال ان موضوع كلام المصنف في التخيير لا الرقيق فكأنه قال التخيير لا يحرم وان حياء أى ابتاعه شيئاً وليس في هذا مخالفة لكلام غيره لانه في حياء الرقيق تأمل وكان وجه المبالغة به دفع توهم أنه بالحسوس شيئاً ينقل شيئاً من اللبن المخلوط بالطعام ويسبق للخلق وحده للطافته (قوله وليس له أن يتزوج بواحدة منهما الخ) أى في الثالث (قوله قال الرملى لكن سيأتى أنه الخ) يوافقه ما رأيت في هامش الجرح معزول العلامة المقدسى مانصه قوله وينبغي الخ سيجى في كلامه ما يخالف هذا في موضعين أحدهما في الصفحة المقابلة لهذه والحاصل كما في الظهيرة أن الرضاع الطارئ على التكاح بمنزلة السابق الثانى قوله في كتاب الطلاق واعلم أن الرضاع اذا شهد به رجلان عدلان لا تنفع الفرقة لا بتفريق القاضى لما في المحيط الخ (قوله والأحسن الجواب بأن قوله ان دخل بالام الخ) قال السندى في في هذا الجواب تأمل (قوله ولانه) حقه حذف الواو كما هو عبارة الفتح وفي بعض نسخ الفتح ولكنه الخ (قوله يخالف المسطور في الكتب الخ) قديقال ان عدم تحريم المرضعة بلبن غير الزوج على الزوج لعدم دخوله بالزوجة اذ هو المحرم للبنات وثبات الحرمة على الزانى في مسألة الخلاصة لتحقق أمومية الزانية للرضيعة بارضاعها لبنها فتحقق أنها ابنتها والزانى قد دخل بها فيجوز عليه فرعها الرضاعى كالنسب فانبات الحرمة على الزانى في مسألة الخلاصة لا لأن الرضيعة بعضها بواسطة اللبن حتى يقال انه ليس من منه بل لان هذه الرضيعة تحقق أنها بنت موطوءة فتصير عليه بوطء أمها الرضاعية كما تحرم عليه بنتها النسبية فها هو مسطور في الكتب المشهورة لا يخالف ما في الخلاصة مع ظهور وجه ما فيها فان الرضيعة وان لم تنسب للزانى لان اللبن ليس من منه تنسب للام بواسطة اللبن المنسوب اليها وقد دخل بها (قوله بان المقر بأخوة الرضاع الخ) لعلمه وبان الخ بالعطف (قوله وكذا اذا أقر به ثم أكذبه فيه الخ) الذى رأيت في نسخة من السبازية وكذا اذا أقرته ثم أكذبه فيه ولا يصدق على قولها الخ فلتراجع نسخة أخرى ثم رأيت نسخة أخرى بلفظ وكذا اذا أقرت ثم أكذبه فيه ولا يصدق الخ بدون ضمير (قول الشارح وكذا الاقرار في النسب ليس يلزمه الاما ثبت عليه الخ) قال في الفتح عند قول الريدانية من كتاب العتق ولو قال هذا ابني وثبت على ذلك عتق اه نقلنا عن نحر الاسلام الثبات على ذلك شرط لثبوت النسب لا العتق وبوافقه ما في المحيط وجامع شمس الأئمة والمجتبى هذا ليس بقيد حتى لو قال بعد ذلك وعمت أو أخطأت بعتق ولا يصدق ولو قال لأجنبية بولد مثلها مثلها هذه بنتى ثم تزوجها بعد ذلك جازاً أصر على ذلك أم لا قالوا هذا في معرفة النسب أما مجهولة النسب ان دام على ذلك ثم تزوجها لم يحزوا الا جازاً وانما شرط الثبات لثبوت النسب دون العتق لان ثبوت النسب يصح الرجوع عن الاقرار به دون العتق وفي مختصر الكرخى اذا أقر في مرضه بأخ من أبيه وأمه أو بوابن ابن أو بعم وصدقه المقر له ثم أنكره المريض وقال ليس بينى وبينه قرابة ثم أوصى بماله لرجل ولا وارث له فان المال للموصى له لان المريض بحسب ما أقربه من ذلك ولم يكن إقراره لازماً اه لكن يخالف هذا ما يأتى في الاستحقاق (قوله ولا يضر كون شهادتها على فعل نفسه لانه لا تهمة الخ) محل القول اذا شهدت أنها رضيعته فقط بدون أن تذكر أنها فعلت كما في المقدسى ففعل ما في التنف محمول على ما اذا ذكرت أنها فعلت وبذل على ذلك تعليل شارح الوهبانية لعدم القبول بانها شهدت على فعل نفسها وقد عرفت في شرح الوهبانية القبول للشافعى رضى الله عنه

(كتاب الطلاق)

(قوله والمتأخرة عنه الخ) هي أحكام الرضاع كافي الفتح وذكر أن بينه وبين الرضاع مناسبة من جهة أن كلاهما يوجب الحرمة إلا أن حرمة الرضاع مؤبدة الخ (قوله كافي البدائع) تمام عبارته هنا ورفعه يحصل بالأذن لها بالخروج والبروز فكان هذا الخ ثم إن الاعتراض الثالث غرة الثاني ومنفرد عليه (قوله) فالأول حل الوطء الخ) الظاهر أن حل الوطء من التوابع وملك المتعة من الأصل (قوله) وأما ما أورد في الجهر الخ) أي ذكره وعبارته وقد يقال إنما يقولوا رفع العقد بقاء آثاره من العدة لأنه يخص المدخول بها أو ما غير المدخول بها فلا أثر بعد الطلاق (قوله) فقد صرحوا في باب العدة أن شرطها رفع النكاح الخ) وسبب عقد النكاح المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه من موت أو خلوة (قوله) وظاهر أيضا أنه لا مخالفة بين ما ادعاه أنه المذهب وما صححه في الفتح الخ) فيه أن الذي يقبضه كلام الفتح اختيار القول بالخطأ لا حاجة أي حاجة كانت وهذا هو المذهب على ما يفيد تحقيق المحقق ومقابله القول بإباحته ولو لدون حاجة وهو الضعيف وإن ادعى صاحب الجهر أنه المذهب كما تفيد عبارته ذلك وليس لهم قول بعدم إباحته الأكبر أو ريبه دون غيره ما حتى يصح أن يقال لا مخالفة بين ما ادعى في الجهر أنه المذهب وبين ما صححه في الفتح تأمل وليس في قول الجهر نقلا عن المعراج إيقاع الطلاق مباح وإن كان مبغضا في الأصل عند عامة العلماء ومن الناس من يقول لا يباح إيقاعه الا لضرورة من كبر سن أو ريبه اه ما يدل على أنه لا يباح لغيرهما من الحاجات بل مراد ما يباح عند تحقق إحدى الحاجتين المذكورتين أو نحوهما فيبين ما ادعاه في الجهر أنه المذهب من أنه يباح ولو بدون حاجة وبين ما صححه في الفتح مخالفة ظاهرة نعم إذا قيد قولهم بإباحته بما إذا وجدت الحاجة تزول المخالفة لكنه خلاف تصريح الجهر بالإباحة ولو بدون حاجة (قوله) أو من حيث وقوع الرجعي به الخ) الظاهر دخول هذا القسم في الكناية لافي المحقق بالصرح (قوله) والاشارة إلى العدد بالأصابع الخ) وذلك لأن الإشارة بالأصابع تفيد العلم بالمعدود وعرفا وشرا إذا اقررت بالاسم المبهم فالعدد الذي يقع به الطلاق مفاد كنهية بالأصابع المشار إليها لكن في كون الوقوع بغير اللفظ تأمل بل به وذلك لأنه نطق بصيغة الطلاق وهو أنت طالق وذكر اسميهما أو بينه بالإشارة إلى الأصابع فيقع الطلاق بعدد الاسم المبهم المبين بالإشارة وغايته أن غير اللفظين اللفظ ويرد على قولهم ركنه اللفظ أنها تبين عفى مدة الإيلاء ولا لفظ منه لا حقيقة ولا حكا (قوله) وكان الفرق أن وطء الزنا الخ) مجرد هذا لا يكفي للفرق بين وطء الزنا والشبهة ولا يثبت أن وطء الشبهة كوطء الزوج ولعل وجه الخلق الوطء بشبهة به أنه ربما كان الحامل له على الطلاق نفرة طبعه منها لما آمن وطء غيره لها وطء معتبرا لمعتبا الوطء الذي لا شبهة فيه فإذا تأخر إلى الظهر الثاني يزول ما قام به بخلاف وطء الزنا فإنه هدر لا يترتب عليه أحكام النكاح ولا ينضم منه طبعه كوطء شبهة لعدم من يشاركه في فرائضه (قوله) وبهذا عرف أن كلام المصنف أولى من قول غيره لم يجامعها فيه الخ) فيه أن كلام المصنف يرد عليه مسألة الزنا أيضا فكل من العبارتين وارد عليه شيء فليست أحدهما أولى من الأخرى (قوله) قد طلقها فيه وفي هذا) عبارة التهرأوفي الخ (قوله) بها متعلق بمحذوف الخ) أو بطلقة والجارية لقوة العامل (قوله) ووجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم الخ) الحديث المذكور لا يثبت الوجوب إلا إذا كان مشهورا (قوله) إلا أنه في الوقت الخ) هذا ما ذكره في الهيداية واعترضه في الفتح بأنه لا يترتب الجواب لأن المعنى حينئذ ثلاثا لوقت السنة وهذا يوجب تفيد الطلاق بإحدى جهتي السنة وهو السني وقتا فوداه ثلاثا في وقت السنة فيصدق وقوعها

جمله في طهر بلا جاع وقال التحقيق أن الإلام لا اختصاص فالمعنى الطلاق المختص بالسنة وهو مطلق فينصرف إلى الكامل وهو السني عددا أو وقتا فوجب جعل الثلاث مفرقا على الإطهار اه قال في الجهر وجوابه أنه يلزم من السني وقتا السني عددا إذ لا يمكن إيقاع ثلاث على وجه السنة أصلا وأما عددا فلا يلزم منه السني وقتا فإن الواحدة تكون سنة في طهر فيه جاع في الآسنة والصغيرة اه وقال المقدسي لاشك أنه إذا أوقع الثلاث في طهر لا جاع فيه ولا طلاق يكون سنة من حيث الوقت وإن كان غير سني من حيث العدد (قوله) وإذا صحت نيته للعال فأولى أن تقع عند كل رأس شهر الخ) لأن رأس الشهر إن كان زمن طهره فافه وسني وقوعا وإيقاعا ولا كل سنينا وقوعا (قوله) أكره بالحبس على إبداء ماله عند هذا الرجل الخ) في الهندية ولو أن لصا أكره رجلا بالحبس على أن يودع ماله عند هذا الرجل فأودعه فهلك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره شيئا فإن أكرهه بوعيد تلف قلب المال أن يضمن المستودع وإن شاء المكره وأبهم ما ضمن لم يرجع على صاحبه بشئ كذا في المبسوط اه فعدم الضمان في عبارة البرازية لعدم كون الأكره بالمعنى فيكون الإبداء حصصا من المالك (قوله) وتضمنه يدل على أنه لم يصح قبوله الخ) التضمن لا يدل على عدم صحة القبول مع الأكره بل أن الإبداء هنا من غير المالك وعدم الضمان إذا كان المودع المالك لأن مودع الغاصب ضامن (قوله) ولها عليه الألف الخ) فيه قلب (قوله) سواء كان سكره من الخمر أو الأشرية الأربعة المحرمة الخ) أي وأباني الأشرية الأربعة المحرمة والألفا فخر منها فإنها الخمر والطناء والسكر وتقيع الزبيب وليتظر وجه عدم الوقوع على قولهما فإن التبيذ وإن كان حلالا عندهما إلا أن السكر منه حرام وليتظر الفرق بينه وبين السكر من البنج أو الأفيون إذا تناوله لنداء أو حيث كان الأول فيه الخلاف والقسم الثاني لا خلاف في عدم الوقوع على ما يأتي له (قوله) وجزم في الخلاصة بالوقوع) علله في الخلاصة بأن زوال عقله حصل بفعل هو محذور وإن كان مباحا بعارض إلا كراهة لكن السبب الداعي للخطر قائم فأترقى حق الطلاق (قوله) وقوله كطلاق الهازل والأدب مخالف لما قدمناه الخ) تندفع المخالفة بأن التشبيه يرجع لقوله تطلق فقط لا لقوله في القضاء (قوله) وصورته أن يعلق طلاقها على دخول الدار مثلا فدخلها ناسيا الخ) هذا خلاف ما ينبغي أن يقال الظاهر أن المراد ناسيا أو غافلا عن معنى الطلاق وبهذا صرح البعل في شرح الأشباه حيث قال فلو طلق غافلا عن معناه غير متذكر له إذا أراد أن ناسيا لمعناه غير متذكر له لا بعد تكرار وكسب جديد الخ اه (قوله) وقد يعمل ما في القوائد على بعث المجهل الخ) فيه أن تعليل القوائد بقوله لوجوبه قبل الطلاق يبعد هذا الحل

(باب الصريح)

(قوله) لكن قال في نور العين الظاهر أنه لا يصح الخ) ونص عبارة نور العين الظاهر أنه لا يصح الجين بقوله بالتركية كلها أولسون أو كلاً أي شرعي أولسون بلانية لأنه ذكر في الخلاصة أن من قال بالتركية تنم أوج يقع ثلاثا إذا نوى انتهى ثم أنه ذكر في كتاب ألفاظ الكفر من الفتاوى البرازية أنه قد اشتهر في رسائيق شرع وأن من قال جعلت كلها أو على كلها طلاق ثلاثا معلق وهذا باطل ومن هذيانا العوام اه (قوله) نعم يمكن حله الخ) أي ما في القنية وفيه أنه بعد الحل المذكور ما زالت المخالفة لما في البرازية موجودة فإن مقتضى ما فيها عدم وقوع الطلاق على الزوجة المعلومة إلا بإرادتها منه وأنه

إذا لم يقل أني أردت الخلف بطلاق غيرها لا يقع على المنة بل الأمر موقوف نعم إذا أراد ما وقع عليها
(قوله على أن النفي في الخاتبة هو مثله الجواب الخ) لكن المعمول به ما في البدائع من اشتراط النية
ولا يكتفى بالقرينة المذكورة ما تباعا للنصوص **(قوله وغيرهم عن الوقوع الخ)** نسخة الخط وغيرهم
على الوقوع الخ **(قوله لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه)** قال السندی
و يفهم من كلام الرضائي أن ذلك إذا لم يقرب به بعدد والظاهر أن قرينة الاكراه تؤيد ما نواه ولو قرن العدد
خصوصا إذا كان الظالم لا يرفع يده عنه الا اذا قال ثلاثا لالتصاق له رجعة والله أعلم ويراجع اه **(قوله)**
أي لانه لم يتعارف في زمنه الخ عدم التعارف في زمنه انما ينبغي كونه صريحا ولا ينبغي كونه كناية
فلا يظهر نفي كونه كناية في زمنه **(قوله قلت لكن يحتمل أن يكون مراد الغاية الخ)** لكن يبطل هذا
الاحتمال لتعليل الغاية بقوله لانه يقال لمن وقع طلاقه لزومه الطلاق فان مقتضاه أن قوله على الطلاق
ونحوه متضمن للاخبار بوقوع الطلاق منه فيحكم عليه به **(قوله وقديقال ليس فيه اضافة الطلاق الى)**
غير محله الخ وقال في حاشية البحر قلت ان كان العرف كما قال الرملي من عدم قصد الزوجة فيحصل
ما قاله لان لفظ الطلاق من ألفاظ الصريح ومعنى على الطلاق أن الطلاق على واقع وألازم أو ثابت
أو نحو ذلك مما يناسب وليس فيه خطاب امرأته ولا اضافته اليها فهو مثل ما مر عن البرازية من قوله
لا تخبرني الا بانني فاني خلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم كرحلته بطلاقها وان لم يكن العرف ذلك
فلا يظهر الوقوع لانه يكون بمنزلة ان فعلت فانت طالق كما مر عن الفتح فقوله بعد من ذراعى مثل قوله
من هذا العمل **(قوله وكونها طالق يقتضي ايقاعا قبل الخ)** مقتضى كون صيغة الامر المذكورة
عبارة عن اثبات كونها طالق لعدم الاحتياج للدعوى أن كونها طالق يقتضي ايقاعا قبل الخ اذ
الاحتياج لهذه الدعوى انما يقتضي اليه اذا لم تكن صيغة الامر عبارة عن اثبات كونها طالق تأمل
(قوله أي وان لم يكسر اللام في غير المناسب الخ) المناسب جعل قول الشارح والاراجع الجميع ما قبله
أعني مسألة الترخيم في النداء ومسألة حذف الآخر في غير النداء **(قوله وما قدمناه أن نقاعن التارخانية)**
من أن حذف الخ ما قدمناه عن التارخانية انما يفيد أن حذف الآخر معتاد عرفا والاعتداد لا يفيد
غلبة الاستعمال حتى يكون صريحا **(قوله وهو أظهر مما في الزيلعي الخ)** عبارة الزيلعي عند قول
الكنز وان أضاف الطلاق الى جملتها أو ما يعبر به عنها أما إذا أضافه الى جملتها بان قال أنت طالق فظاهر
لان كلمة أنت ضمير المخاطبة وكذا الروح والبدن والجسد اه **(قوله لان الروح بعض الجسد)** عبارة
النهر الانسان **(قول الشارح لعدم تجزئته الخ)** قال الرضائي صوابه لعدم تجزئتها فيه اذ الكلام هنا
في اضافته الى جزئها الشائع لافي جزء الطلاق اه وقديقال ان الطلاق يقع على جملة المرأة وإذا
أضافه الى الجزء الشائع يكون قد قصد تجزئته بتجزئته محله فيكون كلمة أو وقع جزء الطلاق وهو لا تجزأ
فيتم كامل **(قوله ثم اعلم أن كلاما من القولين مشكل الخ)** قد توجه الاول بأنه بالاضافتين تحقق اضافة
الطلاق الى الجسد بتمامه فوجد شرط الوقوع وانقرد النصف الاسفل بزيادة طلاقه فتلقو لعدم الاضافة
الى ما يعبر به عن الكل وعلى هذا يكون النصف المعين مما لا يعبر به عن الكل ويوجه الثاني بان المراد
بالجزء الشائع الذي يصح اضافة الطلاق له ما يشمل المعين أو يدعى أن النصف مما يعبر به عن الكل
ولاشك أن النصف الاعلى اسم لهذا الجزء لان نفسه أو يقال انه في حكم الجزء الشائع ويدل لذلك ما قاله
في الفتح في توجيه الوقوع اذا أضيف للجزء الشائع بخلاف الجزء الشائع اذا لوجود للسبي بدونه فكان

محلا للنكاح فكذا الطلاق اه ولا شك أن النصف لا وجود للسبي بدونه أيضا ومعنى الشروع أنه من
جملة الذات وبهذا تنضم هذه الحادثة ويسقط الاشكال وعلى هذا واقتصر على إحدى العبارتين
لا يقع شيء على الاول وعلى الثاني ان ذكر الصدر وقع واحدة والافتتان ولا نظر لوجود الرأس أو الفرج
في وقوع الواحدة أو الثلاث ثم رأيت في الزبدة نقلا عن النبايع ان اضافته الى عضو لا يبقى الانسان
بفقدانه يقع وان بقي بفقدانه لا يقع ومثله في العنق لا يبقى الانسان بفقدانه قبل ويرد عليه القلب قال
المرغيناني لا رواية في القلب اه **(قوله فانه يقال لا زال بخير مادامت هذه الذن سائلة الخ)** قال السندی
انما يراد بها في هذا المثال اللحية **(قوله قال في فتح القدير الا ان الاصح في اتحاد المرجع الخ)** عبارة
الفتح هكذا ولو زاد جزء واحدة مثل نصف طلاقه وسدسها وثلاثها وربعها وقعت ثنتان للزوم كون
الجزء الاخير من أخرى وعلى هذا الوكيل تقع ثلاث اذا قال نصف طلاقه وثلاثها وسبعة ثمانها لم يعد الا ان
الاصح في اتحاد الخ **(قوله وكذا أنت طالق الا لانه استثناء الخ)** سيد كفي التعليق أنه لو قال أنت
طالق ان لغوا لطلق لانه ما أرسل الكلام رسالا وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لولا أو الا وان كان أو ان لم
يكن **(قوله أو عن طلاق كان لها ان كان)** عبارة الاصل أو عن طلاق زوج كان لها ان كان
(قوله وتلغو القليلة الخ) وذلك أنه في الصورة الثانية تم الشرط والجزاء فصح التعليق وبقوله
قبل أن تزوجك قصد به ابطاله لانه أثبت وصفا للجزء لا يليق به وانه لا يمكن قلنا وفي الصورة الاولى
التعليق المتأخر خارج للاضافة قبله فصار كما لو قال أنت طالق قبل أن تدخل الدار ان دخلتها تعلق بدخولها
ولغا قوله قبل أن تدخل اه سندی **(قوله أنت طالق مع كل تطليقة الخ)** أي مع كل تطليقة تطليقة
اه رضى **(قوله ولهذا لا يجوز المسح لهما)** أي لاجل استناد انتفاض طهارتهما الى الحدث السابق
لا الى خروج الوقت وروية الماء لا يجوز الخ وفيه بالنسبة لمسألة التيمم نظرا اذا لا استناد الانتفاض
الى الحدث السابق اذ لو كان اللبس بعد التيمم لم يوجد شرط المسح وهو اللبس على طهارة كاملة ولو كان
بعد طهارة الموضوع ثم أحدث قتيمة لعدم الماء ثم وجده يتوضأ ويمسح مادامت مدة المسح باقية ولا أثر
لرؤيته في منعه منه سواء قلنا بانتفاض تيممه مقتضرا على وجده أو مستندا للحدث السابق
وحينئذ لا يستقيم ما قاله الحوى في حواشي الاشياء من الفن الثالث من أن صورتها أنه يتوضأ ولبس
انخف على طهارة كاملة ثم أحدث ولم يجد الماء قتيمة ثم وجده فانتقضت مستندا الى الحدث السابق
فليس له أن يتوضأ ويمسح عليهما اه وان تبعه البعل نعم قد يصور كلام الاشياء على الوضوء وليس خفيه
ثم أجنب ولم يجد ماء قتيمة ثم وجده ماء يكفي للوضوء فانه يتوضأ به ولا يصح لحاول الجنابة القدم وانتفاض
طهارته فله بوجده ان الماء مستندا الى الجنابة السابقة **(قوله لو قال لأنته أنت حره قبل موت فلان)**
بشهر ثم ولدت الخ عبارة البعل فقيما اذا باعها لاعتق لاحدهما لعدم المحلية وان لم يعهما أو باع
الام دون الولد اعتق الولد عند أبي حنيفة لا عندهما واعتقت الام باجماع لو لم يعها وهذا لان عندنا
استند العتق سري الى الولد الخ **(قوله ولا يعتق العبد الخ)** حقه حذف لا **(قول الشارح أو يرى)** وذلك
انه يقال يرى زيد من دينه براءة من باب تعب سقط عنه طلبه فقوله أنا من يرى أي ساقطما لك على من
حق وهو النكاح وليس حق النكاح عليه بل له فبرى كطالق لا يقع به وان نوى بخلاف أنت برية فانه
يحتمل اسقاط حق النكاح وغيره كالدين فصح فيه براءة أحد احتمالاته اه من السندی **(قوله الاولى)**
وأنا بالاول الخ لعل الاولى ما فعله الشارح اشارة الى أن المراد من قول المصنف وتبين في البائن والحرام

أنها تبين بأحدهما (قول) والفرق أن بينونة أو الحرام إذا كان مضافا إليها الخ) ماذ كره من الفرق غير كاف إذا احتمال إرادة غيرها إذا أضاف اليه مندفع بالنية (قول) وفيه نظر) لا تفرق كون ماذ كره الشارح صريحا أذهب في إفادة رفع قيد النكاح تأت طالق بل أصرح منه في إفادة المقصود وقوله أنا يرى ممن نكاحك أسند البراءة إلى نفسه وهو غير مقيد بالنكاح بل هي فلهذا لم يكن صريحا (قول) الشارح لأن الكاف للتشبيه في الذات الخ) فكأنه قال أنت طالق طلاقا فإنه كذات هذه الأصابع فيعتبر عددها سدى (قول) لكن كلام مدرر البصار وشرحه يفيد أن الخلاف في الكل) كذلك كلام الزيلعي يفيد أن الخلاف في الكل (قول) فعلم أن ماذ كره أولا قول الإمام الخ) ماذ كره من التوفيق غير ظاهر من هذه العبارات التي نقلها (قول) لكن المتون على خلافه الخ) الاظهر تخصيص المتون بما ليس فيه تاء الوحدة فصحته نية الثلاث خاص بالمتن وكون التاء ثانيا للفظ أو زائدة خلاف الأصل والظاهر بحسب الاستعمال وهذا القدر لا يصير اللفظ محتملا ولا شاك أن التطبيق الواحدة لا تحتمل بينونة العاطفة فلا تصح نيتها بوجه (قول) الشارح يقع رجعا لأن الوصف لا يسبق الخ) قال السدي فيه أن الوقوع انما هو بوجود الشرط وحين وجوده يقع متصفا بتلك الصفة فلم يسبق الوصف الموصوف كما نقلنا عن الخير الرمي في آخر باب الرجعة وقال أبو الطيب السدي الظاهر أن ههنا سقطا ويدل عليه ما في المنع ونص عبارته ولو قال لها بعد الدخول اذا طلقك واحدة فهي بائن أو هي ثلاث فطلقها واحدة فإنه ثلاث الرجعة ولا تكون بائنا ولا ثلاثا لأنه قد تم القول قبل زول الطلاق ولو قال لها اذا دخلت النار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التطبيق بائنة لم يقع عليها كذا في الثانية وعمله في بعض المعبرات بان الوصف لا يسبق الموصوف اه) ومدار السقط على أن قوله لأن الوصف الخ) لا يصح أن يكون علة للاول لأن فيه بينونة وقعت أولا والجزء امتزج على الشرط الا أنه لما كان القول صدر منه قبل وقوع الطلاق فكأنه لم يقع التغيير الا قبل وقوع الطلاق بخلاف الصورة الثانية فإنه لم تقع بينونة جزاء بل غير الوصف قبل وقوع الطلاق اه) ماذ كره السدي فيما يأتي (قول) فاعتم تحرير هذا المقام الخ) لكن في حاشية البحر عن المتقي عن محمد أبي الف مرة ينوي به طلاقا فهي ثلاث اه) وهذا هو الموافق للعرف فإنه لا يقصد بذلك الايقاع الكل دفعة لا التكرير

(باب طلاق غير المدخول بها)

(قول) وصوابه وقوع القذف الخ) فيما يلزم من وقوع الثلاث عليها وهي زوجته وقوع القذف عليها وهي زوجته انما هو بالعدد ووقوع القذف قبله بقوله يا زانية فتعيل البرازي صحیح على هذا باعتبار لازمه وحديث يكون ضمير بعده لوقوع الثلاث (قول) أن المتأمل لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للحال ويجب اللعان) لعل الأصوب الانبات في يفصل والنفي في يجب اللعان (قول) لا يقع لما مر الخ) لأن الكلام انما عطف بعضهم على بعض وانصل الشرط بآخره يخرج عن كونه ايقاعا (قول) لانه خبر يقبل التدارك الخ) هنا ظاهر انما سبق منه طلاق فيما مضى والا يجعل الكل انشاء لما يأتي ان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال (قول) لأن الايقاع في الماضي ايقاع في الحال الخ) لا يناسب التعليل والمناسب أن يأتي بالواو فيقول والايقاع الخ) (قول) في محض قبل الخ) قال في رسالته في قبل ما بعد بعدم رمضان يقع في جادى الأخيرة لأن الشهر الذي بعده رمضان هو رجب فالذي قبله جادى

الأخرة وفي عكس هذه الصورة وهي بعدم ما قبل قبله رمضان يقع في ذى الحجة لأن الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذو القعدة فالذي قبله ذوالحجة وفي محض قبل يقع في شوال لأن الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذو القعدة فالذي قبله شوال وفي عكس يعنى محض بعد يقع في شعبان لأن الشهر الذي بعده رمضان هو رجب فالذي بعده شعبان فهذه أربع صوراء (قول) قبل قبله هو ذو الحجة الخ) حقه ذو القعدة والذي قبله شوال (قول) وتوضيح ذلك في رسالتنا الخ) قال فيها بعد بيان الأربع الصور السابقة وبقي أربع سواها الاولى قبل ما قبل بعده الثانية عكسها أعني بعدم ما بعد قبله الثالثة قبل ما بعد قبله الرابعة عكسها أعني بعدم ما قبل بعده وحكم الأربع عكس ما مر فيما اذا ألغيت ما في الصورة الاولى من هذه الأربع اذا كانت ماملةغة يقع في شوال كأنه قال قبل قبل بعد رمضان فرمضان مبتدأ وأول الظروف المضاف بعضها إلى بعض خبره والجملة صفة لشهر الواقع في السؤال وضمير بعده عائد على شهر فيلغى قبل مع ما أضيف اليه وهو بعد لأنه هو عين المراد من الضمير المضاف اليه بعد فيصير كأن قبله الاولى قد أضيفت إلى ذلك الضمير فكانه قال شهر قبله رمضان وذلك شوال وعلى هذا الوجه يكون انظر في الواقع بعد ما مجرورا واذا كانت موصولة أو موصوفة يقع في شعبان كأنه قال شهر قبل شهر قبل بعده رمضان أو شهر قبل الشهر الذي قبل بعده رمضان فقبل المضاف إلى ما صفة لشهر الواقع في السؤال وضميره المستقر فيه عائد إلى الموصول وقبل المضاف إلى بعد خبر مقدم وضميره المستقر فيه عائد على رمضان ورمضان مبتدأ مؤخر والجملة من مبتدأ والخبر صفة له والضمير المضاف اليه بعد عائد على ما والمعنى علق الطلاق بشهر موصوف بكونه قبل الشهر الآخر الذي رمضان استقر قبل بعد ذلك الشهر الآخر فيلغى قبل بعد كما مر لأن الشهر الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه فيبقى ما موصولة أو موصوفة عبارة عن رمضان فبإضافة قبل إليها يصير كأنه قال علقه بشهر قبل رمضان وذلك هو شعبان وهكذا الكلام في الصور الثلاث الباقية ففي كل صورة منها كان الجواب فيها شوالا أو شعبان على تقدير الغاء ما يكون الجواب فيها بالعكس على تقدير موصوليتها أو موصوفيتها ففي الصورة الثانية منها أعني بعدم ما بعد قبله رمضان على الالتقاء يقع في شعبان لأن المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وعلى أنها موصولة يقع في شوال لأن الذي بعده قبله رمضان هو رمضان نفسه فالذي بعده هو شوال وفي الثالثة أعني قبل ما بعد قبله رمضان على الالتقاء يقع في شوال لأن المعنى قبله رمضان وذلك شوال كما مر وعلى الموصولة يقع في شعبان لأن الذي بعده قبله رمضان هو رمضان نفسه كما مر فالذي قبله هو شعبان وفي الرابعة أعني بعدم ما قبل بعده رمضان على الالتقاء يقع في شعبان لأن المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وعلى الموصولة يقع في شوال لأن الذي قبله رمضان هو رمضان نفسه فالذي بعده هو شوال وهكذا نقول على تقدير هاتيك موصوفة فحكمها حكم الموصولة اه) (قول) وفيه مخالفة لما قدمناه من أنه لا خلاف الخ) فعلى ما في النية يكون ما في الدرر من حكاية الخلاف في مسألة المتي صحها (قول) الشارح كر لفظ الطلاق وقع الكل الخ) قال سعدى أفتدى أقول لك أن تقول لم لا يجوز أن يكون من قبيل قوله عليه الصلاة والسلام فشكاحها باطل باطل واحتمال كونها جلا لا يجدى نفعا إذا الطلاق لا يثبت بالشك مع أن الحذف خلاف الأصل واللائق بحال المسلم أن لا يجمع الثلاث في وقت ثم فائدة ما قلنا تظهر في المدخولة اه) (قول) وينبغي الجزم بوقوعه الخ) لأنهم يريدون بذلك أن الطلاق يقع عليها بانفاقهم اه) منع (قول) فقال واحد هلا الخ) هو شحر إيف وحقه بلى بالباء

باب الكنايات

(قوله بل وضع لما هو أعم منه الخ) عبارة الفتح بل هي موضوعة لما هو أعم منه أو من حكمه والاعم في المادة الاستعمالية يحتمل كلام من ماصدقائه الخ والمقصود تنويع الكناية الى نوعين الاول ما هو أعم من الطلاق وهو اللفاظ الثلاث والثاني ما هو أعم من حكمه وهو باقي اللفاظ فتكون الواو في قول المحشى ومن حكمه معني أو تأمل (قوله بل هو حكمه الخ) عبارة الفتح بل ما هو حكمه (قوله وأما أيمان المسلمين فانه جمع بين الخ) وإذا أراد بيمان المسلمين طلاقاتهم أو كان العرف ذلك يقع به الثلاث كما وقع الرجعية بلفظ اليمين المفرد عند النية أو العرف (قوله المفيدة المقصودة) عبارة البحر لمقصوده (قوله فلم يبق الرد ليل الخ) عبارة التهر لم يبق دليلا والضمير فيه راجع لحال المذاكرة (قوله لما كان الغضب يقابله الرضا الخ) لكن من عطف ما بعد الرضا عليه يعلم أن المراد به الرضا الخالي عن المذاكرة كما أنه يعلم من ذكر المذاكرة بعدهما أن المراد بها الخالية عنهما وكذلك يعلم أن المراد بالغضب الغضب المجرد عنهما ويدل لذلك ما يأتي للشارح من تفسير حالة الرضا بغير الغضب والمذاكرة (قوله وعلى الثاني رد الخ) لا يظهر احتمال الرد على الثاني بل احتمال ما جاء من أخذ الفعل من القناعة أي كفي عن هذا الكلام أو من جعله كناية عن استحي لان من استحي يغطي وجهه نعم فديقال العرف أنه لا يأمرها بالـ ترا الا اذا كانت زوجته فيه دلالة على الرد لكنه بعيد (قوله فيحمل على ما سبق) أي في عبارة التهر لا في عبارة المحشى لكن عبارة التهر فيحمل ما سبق الخ (قوله والحاصل أنه لما تعورف به الطلاق الخ) فعلى ذلك يكون التعارف انما هو في وقوع الطلاق بدون تعرض لصفته فتبقى صفته على ما كانت عليه قبل التعارف وهي الينونة حيث لم يتعارف خلالها تأمل ومقتضى ما قررره وقوع البائن بقوله أنت خالصة المتعارف ايقاع الطلاق به بدون تعارف على كونه بائنا وأنه لا يحتاج لنية (قوله وكله عملا بالاحتياط الخ) مقتضى الاحتياط في مثله الاقرار لزوم درهم كامل مع نصب غير مع أن المنقول عدم لزومه بتمامه مع النصب (قوله أي بل معناه الجواب فقط الخ) قال الرجعي قد علمت أن أنت واحدة بحمله كما صرح به في المنع ومثله اعتدى لاحتمال أنه أراد اعتدى ما صدر منك من القبايح اه سندی (قول الشارح أنا يرى من طلاقك) أي منزعه عنه ومتباعد ويحتمل أن المراد اني أو فبت ايقاعه فيقع به الرجعي اذا نوى اه سندی (قوله والأوجه عندى أن يقع بائنا الخ) فيه أن المنقول هو الاختلاف في وقوع واحدة رجعية وعدمه أصلا وما ذكره من توجيه وقوع البائن غير ظاهر إذ عجزه عن الإيقاع بالينونة بسبب انقضاء العدة لا يقتضى وقوع البائن وانما جاءت الينونة من انقضاء العدة (قول الشارح وخليت سبيل طلاقك) أي تركته وتباعدت عنه أو خليت سبيله فخرج ووقع (قوله وإذا لم ينو الطلاق بشئ صرح الخ) أي فلا يقع عليه شئ لكن هذا ظاهر اذا كان الحال حال رضا فقط اذا حال المذاكرة والغضب لا يتوقف ما هو متعص لل جواب على النية ومنه اعتدى كما تقدم ولا يظهر الوقوع اذا نوى الخيض بواحدة غير مسبوقه واحدة ينوى بها الطلاق الا اذا كانت الحال حال مذاكرة أو غضب ان في حال الرضا تتوقف الاقسام كلها على النية تأمل ثم ظهر أن وجه الوقوع الاقتضاء ولذا قال في العناية وبناء هذه الوجوه على الاقتضاء وعلى حال مذاكرة الطلاق وعلى أن النية تبطل مذاكرة

الطلاق اه (قوله ولما نوى بالثانية والثالثة الخ) لا يناسب ذكر هذه العبارة هنا اذ موضوع المسئلة التي ذكرها نية الخيض بالاولى لا غير (قوله ويحتمل أن هذا قول أبي حنيفة الخ) يبطل هذا الاحتمال فجعل أبي يوسف مع الامام والظاهر أن وجه الوقوع على قوله ما أن السؤال يتضمن الطلاق كانه قال كم طلقت والجواب يتضمن ما في السؤال فكانه قال طلقت ثلاثا ويظهر من عبارة البرازية الثانية أن محل عدم الوقوع بعد السكوت اذا لم ينو الا لحاق والافيق العدد ويلحق بالصيغة والا فاما الفرق بين مسئلة البرازية هذه وبين مسئلة السكوت (قوله للفرق الواضح بينهما الخ) كلام البحر في قياس مسئلة الخلع على عكسها في أنه يقع بها الطلاق ولا يجب المال وما أبداه المحشى لا يصلح فرقا بينهما فيما ذكر بل يظهر أن الفرق هو أن المال ما العاين لفظ الخلع وهو كناية لا تلحق ما قبلها وهذا في الخلع وفي عكسها بلفظ الطلاق وهو صريح فيلحق تأمل (قوله ويدفع البحث من أصله تمييزهم بالامكان الخ) قد يقال بوقوع أخرى قياسا على ما اذا نوى الثلاث فقد اعتبروا النوى فيها ولم يعتبر مجرد الامكان مع قطع النظر عن النية تأمل حتى يظهر الفرق (قوله بل الاخبار عما صدر أولا الخ) لاشك أن الاخبار عما حصل أولا لا متحقق بلفظ بائن بعد الجملة الاولى فقيما فعله حصل تمثيل للإيقاع أولا وثانيا (قوله أو هي في العدة الخ) في البحر التعبير بالواو اه ثم رأيت نسخة الخط بالواو (قوله بعد وجود الشرط الثاني) حقه الاول (قوله اذ لا يخفى أن التعليق بعد ايجاد الخبر الخ) فيما قاله تأمل اذ لا يتجه جعل التعليق بعد ايجاد الخبر خبرا عن الينونة المخبره فالبحث متجه اذ لو قال أبنتك ثم قال ان دخلت الدار فانت بائن أو بائن رأس الشهر لا يتأتى جعله اخبارا عن الاولى ولا يقال المعلق أو المضاف لشي كالخبر عنده فكانه عند وجود الشرط أو الوقت بخبره وهو يصلح حينئذ خبرا عن الاولى لانه لو اعتبر هذا الزم أيضا عدم الوقوع فيما لو علق ثم تجز ثم وجد الشرط في العدة (قوله فالوجه ما قالوه دون ما قبله) نسخة الخط دون ما قاله (قوله قلت وعليه فكان لفظ أسلم محرف عن سبي الخ) لاحاجة الجملة على التعريف بل الظاهر ابقاؤه على ظاهره ويكون موضوع ما في البرازية اسلام أحد الزوجين الحريين وهما في دار الحرب اذا كانا مجوسين فانه باسلام أحدهما تبين منه بعضى ثلاث حبض فاذا طلقها عقبها لا يلحقها الطلاق لان هذه الفرقة تسخ لا طلاق كما تقدم ما يفيد في باب الولي عند ذكر التظلم فيه ويظهر أن قول الفتح أخر جامستأمنين الخ انما هو اذا كانا مجوسيين والافلوذمين وأسلم الزوج تبقى زوجته وعلى في الفتح مسئلة ما اذا أسلم أحد المستأمنين أو صار ذميا بقوله لان المصير منهما كانه في دار الحرب لم تكن من الرجوع (قوله ثم يقتضى أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق الخ) يجاب عن الايراد الثاني أن الحصر في كلامه اضافي أي بالنسبة لعدة الوطء فلا ينافي هذا أن معتدة الفسخ قد يلحقها الطلاق

باب نفويض الطلاق

(قوله ثم اعلم أن اشتراط النية انما هو الخ) كلماتهم متفقة على اشتراط النية وذكرك النفس أو ما يقوم مقامها والاكتفاء بذكر النفس عن النية يكون مخالفا لما اتفقوا على اشتراطه فلا يعول عليه (قوله ولو قال ما لم تفعل ما يدل على الاعراض لكان أخصرا وأقود الخ) لم يظهر وجه كون ما ذكره أقود من عبارة المصنف بل هي مفيدة ما أفاده كلام المصنف نعم هو أظهر من عبارة المصنف ولعله المراد من قوله أقود (قوله ليصح عطف الخ) فيه خفاء (قوله لانتقاضه بالهبة فانها تعليل الخ) يدفع بالفرق وهو أنه

انما لك الرجوع في الهبة لاحتمال قصده المعاوضة فيها ولذلك لا يملك الرجوع في الرحم المحرم والزوجة لعدم هذا القصد عادة وما ذكر غيره وجود في مستثناه لم يجز العادة أنه يملكها الطلاق في أم أن تعوضه تأمل (قول الشارح بخلاف أنت بائن الخ) ذكر في الفتح وجه عدم صحة نية الثلاث في أنت طالق ووجه صحته في أنت بائن ونحوه من الفاظ الكتابات أول الطلاق فانظره (قول) ولان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الخ) الاوضح في الاستدلال ما ذكره الزيلعي حيث قال ولان هذه الصيغة غلب استعمالها في الحال كافي كلمة الشهادة وأداء الشاهد الشهادة يقال فلان يختار كذا يريدون تحقيقه فيكون كتابته عن تحقيقها في القلب بخلاف قولها أنا أطلق نفسي لانه لا يمكن أن يجعل حكاية عن تطبيقها في تلك الحالة لعدم تصوره ولان الطلاق فعل اللسان فلا يمكن أن تنطق به مع نطقها بهذا الخبر بخلاف الاختيار لانه فعل القلب فلا يتخيل اجتماعهما كافي كلمة الشهادة لما كانت حكاية عن التصديق بالقلب لم يستحل اجتماعهما فجعلت اخبارا عما في ضميره اه (قول) وتصح فيه نية الثلاث أي اذا قال لها طلق نفسك لاني اختاري تطبيقه (قول) نعم حيث كان الاختلاف المار الخ) فيما سلكه المحشي هنا مخالفة ظاهرة لقولهم بشرط النية وذكر النفس أو ما يقوم مقامها فان مقتضاه أنه لا بد من هذين الامرين فدعوى أنه لا حاجة الى النية عند ذكر النفس وأنه متفق عليه بخلاف لعبارة انهم هنا تأمل

(باب الامر باليد)

(قول) الامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف الخ) نقل في العناية عن شيخ الاسلام في توجيه صحة نية الثلاث بالامر باليد أن الامر باليد اسم عام يتناول كل شئ قال تعالى والامر يومئذ لله الاشياء كلها واذا كان اسماء عامي يعني بدلها صلح اسمها لكل فعل فاذا انوى الطلاق صار كناية عن قوله طلاقك بيدك والطلاق يحتمل العموم والخصوص فيكون نية الثلاث نية التعميم (قول الشارح أو طالق) لا يظهر وقوع الثلاث به (قول) بان قالت ألحقت نفسي باهلي لا تطلق أيضا الظاهر أن عدم الوقوع اذا لم تنو به الطلاق (قول) فكذا اذا اختارت زوجها بالامر الذي في النهر عن الهداية برد الامر بصيغة المضارع (قول) أقول هذا مدفوع بان الكلام في الوقت الخ) ليس في عبارة الذخيرة ما يدل على أن الكلام في الوقت بل هي عاملة وغيره ويدل لذلك أيضا ما ذكره فيها من التعليق بقوله لان هذا تعليق الخ اذ معناه أن الطلاق لما كان لازما اذا وقع فيقع عليك كذلك أي أن المرأة لا تملك رد الايقاع من الزوج ولو تجز فكذا لا تملك رد الامر لانه تعليق ثبت حكمه لها من الملك بلا قبول كالايقاع (قول) وفيه نظر من وجهين الاول أن القبول هنا الخ) الظاهر عدم ورود هذا التنظير على توجيه قول الامام على الدراية وذلك لانه اذا جعل ذكر الوقت تعليقا واختارت زوجها أو لا يكون التعليق على حاله لانه انما علق طلاقها على اختيارها نفسها فاذا اختارتها في الغد وجد المعلق عليه فتطلق عنده بخلاف ما اذا لم يذكر الوقت واختارت زوجها فانها قدرت التملك فلا تملك الطلاق بعده أو نفسها فلا تملك الرد بعده نعم رد على التوجيه أنه لو كان تعليقا لصح لها أن تطلق نفسها في المجلس بعدما اختارت زوجها فيه أو لا ولعله هنا ينظر الى جهة التملك أو يقال لها ذلك كما يفيد التوجيه (قول) وأجاب في النهر بان ما في القضية مبني على اطلاق ظاهر الرواية الخ) ما مال اليه في التهر من ترجيح توفيق العمادية بالتوفيق بين المنجز والمعلق لا يتم لتصريح القضية بفرض المسئلة في المعلق فعلى ظاهر الرواية يخرج الامر من يدها في كل من المنجز والمعلق اه سندی وذكر

ايضا أنه نقل في العمادية عن الذخيرة أنه يخرج في ظاهر الرواية وفي النوادر عن أبي حنيفة وأبي يوسف لا يخرج قال فانفق صاحب القضية والعمادية على أن ظاهر الرواية هو الخروج (قول) ان دخولها لا يكون الا بالتزويج الخ) ذكر المحشي فيما يأتي أنه قد يقال ان له سببين التزويج بنفسه والتزويج بلفظ الفصولي والثاني غير الاول بدليل أنه لا يبحث في حلقه لا يتزوج اه وقد يدفع بأن المطلق ينصرف للغالب المعهود تأمل

(فصل في المشيئة)

(قول) لكن قوله أو نلانا جار على قولهما بوقوع واحدة رجعية الخ) انظر ما يأتي عند قوله قال لها طلق نفسك نلانا وطلقت واحدة (قول) فالصواب اسقاط قوله ان أجاز الخ) ذكر الزيلعي أنه روى عن أبي حنيفة أنه لا يقع شئ بقولها أنت نفسي لانها أنت بغير ما فوض اليها اذا فوض الطلاق والابانة تخالفه حقيقة وحكاية فكان اعراضا منها حتى يطل خيارها به كما يبطل بقولها اخترت نفسي لاشتغالها بما لا يعنها اه ولعل الاحسن حل كلام الشارح على هذه الرواية فانه أولى من نسبته الى الاشتباه الآن الا صوب حينئذ ابدال رجعية بيبانة (قول) فانه لا يقتصر على المجلس نهر في الجميع الخ) الا صوب حذف قوله نهر فانه لا وجود لهذه العبارة فيه وان كان صدرها فيه والعبارة بتمامها في الصدر اه ثم رأيت نسخة الخط لم يذكر فيها لفظ نهر (قول) وعليه فلا فرق بين التملك والتوكيل في ذلك فليست مسئلة قد يقال ان التوكيل بالطلاق فيه شبهان شبه الابانة وشبه التعليق فنظر الاول اشتراط عقل الوكيل فلو وكل مجنون أو صبيلا يعقل وتلفظ بصيغة الطلاق لا يقع واذا سكر بعده وطلق يقع نظر الثاني (قول) لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض اليها الخ) مجرد ما ذكره لا يكفي لاثبات الحكم المذكور فلم يعلم وجه اشتراط كون مشيئتها في المجلس اذ مجرد جعلها شرطا للوكالة لا يقتضي اشتراط تحققها فيه وأيضا اقتصارها على المجلس لا يستلزم اشتراط تطبيق الوكيل فيه (قول) فلو لم تملك الثنتين لما جاز التفويض اهله التفريق (قول) وكذا الوقال أمرك بيدك ينوي واحدة فطلعت نفسها نلانا الخ) هذا مخالف لما قدمه أول الفصل عن الشربلالية فيما اذا وقعت نلانا وقد قال لها طلق نفسك مع نية واحدة أو الثنتين أو مع عدم النية حيث قال فيما تقدم ان وقوع الواحدة جار على قولهما أما عند الامام فانها اذا طلقت نلانا ونوى واحدة فانه لا يقع شئ اه والظاهر عدم الفرق بين قوله أمرك بيدك المذكور هنا وقوله طلق نفسك المذكور سابقا والعله المذكور ظاهرة فيما تقدم أيضا وما نقله المحشي عن الكافي قيل هذا باوفاق ما في الشربلالية (قول) فكان مخالفا في الاصل الخ) كون المخالفة في الاصل غير مسلم بل هي في الوصف فان كون اللفظ متوقفا على النية أو لا يتوقف وصفه لا أصل فالفرق المذكور غير تام (قول) قيد بقوله شئت مقتصرة عليه لانها لو قالت الخ) عبارة الجريد بقوله فقالت شئت مقتصرة عليه لانها لو قالت شئت طلاقا فقال شئت ناويا الطلاق وقع لكونه شائيا طلاقا بخلاف ما اذا لم تذكر الطلاق لان المشيئة ليس فيها ذكر الطلاق ولا عبرة بالنية بلا لفظ صالح للايقاع ويستفاد منه الخ (قول) لكن الامر صار يدها فلا يخرج بالقيام الخ) كونها صار يدها مناف لما مر من أنه لم يملكها في الحال شيئا بل أضافه الى وقت مشيئتها اه سندی (قول) وهذا عندها ما عندهما قال تعالى الخ) لهما أن هذا نفوذ الطلاق اليها على أي وصف شاعت وانما يكون كذلك اذا علق أصل الطلاق بمشيئتها

ولا يمكن ذلك إلا بتعليق أصله لاستحالة بدون وصف من أوصافه ولأنه لو لم يتعلق أصله للتأخير قبل الدخول بها لوله أن كيف للاستيفاء ولا يتصور ذلك إلا بعد وجود أصله اه زيلعي (قوله) وكنت في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض (الح) فيما قاله نظير وذلك أن كلام من الأمر باليد والتفويض بالاختيار يتوقف على نية الطلاق وتصح نية الثلاث في الأول والثاني وفيما نحن فيه لا حاجة لها أصلاً وإن اشترط موافقة ما وقعته من بائن أو ثلاث لئلا تفتقد كونه المفيدة لتفويض العدد فهو غير مما تقدم وإن كان مراده بعمامة التفويضات التفويضات المذكورة المفيدة لتفويض العدد فهو غير محتاج إليها أيضاً كالتفويض بكيف (قوله) الشارح وقع ما شاء من نية (أي للثلاثة أو الثلاث) (قوله) ويجب أن تعتبر من حيثها (الح) جرياً على موجب التأخير لانه أقامها مقام نفسه وهو يقدر أن يجعله بائناً أو ثلاثاً بعد ما وقع رجعيها فكذلك من قام مقامه اه زيلعي (قوله) أما المختلى بها فتزومها العدة كما علمت فتطلق رجعية (الح) الذي تقدم في باب المهر أن طلاق المختلى بها بائن وإن لم يمسها العدة ووقع طلاق آخر في عدتها فقولها لو موطوءة قيد في كون الطلاق رجعيها وهو احتراز عن المختلى بها وغير المدخول بها فإن طلاقها بائن نعم بطلان الأمر من يد غير المدخولة طاهر ومن يد المختلى بها لا يظهر في مشيتها الثلاث فلها ذلك في العدة كما يظهر (قوله) واستظهره صاحب البحر في شرحه على المنار لانه لا اشتراك (الح) فيه أن المعلوم أنه إنما يعمل بالصرح دون الظاهر إذا تعارضاً فالوجه ما صرح به من اشتراط نية الزوج عملاً بالصرح من عباراتهم

(باب التعليق)

(قوله) ولهذا لم يحث بتعليق الطلاق (الح) في الحاشية رجل قال لامرأته أنت طالق فأنت طالق فأنت طالق فقال قد طلقك تطلق أخرى في القضاء فان عني طلاقاً بذلك القول دين اه ومقتضاء أن ما ذكره المحسني حكم الديانة أن نوى كاذره (قوله) ووجهه كافي الحاشية أن الحيض والمرض وإن كان عتد (الح) فيه نظر فإن الأحكام كاهي متعلقة بالجملة متعلقة بكل جزء فيقال الحيض يمنع صحة الصلاة وهذا الجزم منه كذلك وبعبارة الولوالجية أظهر حيث قال الحيض والمرض وإن كان عتد إلا أن الشارع لم يعلق بهذه الجملة حكماً جعل حالة الحيض وحالة المرض واحدة اه (قوله) وهذا يرجع إلى قولهما إمكان البر شرط انعقاد البين خلافاً لابي يوسف (الح) فانه بتعليقه بالمستحيل يقع مضراً عنده ولم يشر إليه هنا لانه غير معمول به اه سندی لكن الظاهر عدم الحث في مثال الشارح على قوله أيضاً لان شرطه الدخول في سمن الحياض ولم يوجد نعم يظهر الحث عنده في الشرط المنقضي لخصفه وظهور الحجر عن شرط البر (قوله) فليقو الشرط ويبقى قوله أنت طالق (الح) في الغاء الشرط وإبقاء قوله أنت طالق تأمل بل مقتضى النظر أن يلفظ هذا التعليق لإضافة الطلاق لحالة منافية له فهو كالوعلقه بالموت (قوله) وأوقع الطلاق في آخر جزء من حياته أو حياته (الح) حيث كان التعليق صحيحاً وممكناً إنما يتحقق في آخر جزء من حياته لا في آخر جزء من حياته لا مكان البر بعد موته فلا يتحقق عدم الزوج إلا بعونها (قوله) لكنه لما علقه بالمستقبل صلح لجميع (الح) يظهر أن اللام فيه زائدة (قوله) نحو أن كنت تحبني فإن قالت لم أرد الزوج به بعد وقوع الطلاق (الح) تقدم أنه لو قال لها إن لم أنشأ فأنت طالق فقالت لا أنشاء لا تطلق لان عدم المشيئة لا يتحقق بقولها لا أنشاء لان لها أن تشاء من بعد وانما يتحقق بالموت اه بحر والظاهر

أن مانحن فيه كذلك وبالجملة بجميع ما قيل في جواب هذه الحادثة لا يخلو عن مناقشة والظاهر أن التعليق صحيح وتطلق في آخر جزء من حياته وهي على عصمته (قوله) والضابط فيه أن ما صح تعليقه بالشرط يقتصر (الح) وذلك أن كل تصرف جعل سبباً للحكم شرعاً إذا وجد من غير ولاية شرعية لم يثبت حكمه وتوقف فإن كان مما يصح تعليقه جعل معلقاً والا احتجنا أن نجعله سبباً للحال بتأخر حكمه فالبصير لا يتعلق فيجعل سبباً للحال فإذا زال المانع ظهر أثره من وقت وجوده ولذا ملك الزوائد والطلاق يتعلق بجعل الموجود من الفضولي معلقاً بالاجازة فعند هانبت للحال لا مستنداً فلا يثبت حكمه إلا من وقت الاجازة (قوله) قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان كملت فلانا فكم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها (الح) وجهه أنه باعتراض الشرط لا تطلق حتى يتحقق وهي في ملكه فإذا كمله أو لم يوجد الشرط وهي في ملكه وإن كمله ثم تزوج ثم كمل تحقق الشرط في الملك فتطلق المتروجة بعد الكلام الأول وفي البصر عن المحيط لو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان كملت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعده طلقت التي تزوج قبل الكلام ولو قدم الشرط طلقت التي تزوجها بعد الكلام وكذا لو وسطه اه وفيه عنه أيضاً لو قال ان فعلت كذا فكل امرأة تزوجها طالق فتزوج ثم فعل لا تطلق لان المعلق بالفعل طلاق المتروجة بعده ولم يوجد وإذا نوى تقديم النكاح على الفعل صحته نيته لانه نوى ما يحتمله فصار كأنه قال كل امرأة تزوجها طالق ان فعلت اه وفي حاشيته عن الفتح ان اعتراض الشرط على الشرط كقوله ان تزوجتك فأنت طالق ان دخلت الدار لا تطلق حتى يتحقق مضمون الشرطين (قوله) اللهم إلا أن يكون مراد الحاشية ما إذا قال ان تزوجتني بأمرى (الح) لكن على أن هذا مراد الحاشية لا يظهر أن هذا فيه خلاف كما يستفاد من قول الحاشية الصحيح أنه يصح والظاهر أن مراد الحاشية بالأمر بعد التعليق بزواجهما المطلق عن الأمر وأنه إذا لم يكن بأمره لا ينفذ عليه فكأنه لم يوجد وبعبارة الحاشية بالحرف وكذا لو قال لو ألبسته ان تزوجتني امرأة فهي طالق فزوجه امرأة بأمره قالوا لا تصح هذه البين وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل تصح وتطلق وهو الصحيح لان التزويج لا يتم إلا بالتزوج اه فتأمل (قوله) ما استنبطه بعض فضلاء الدرس ان التزوج يعقب التزويج (الح) نعم الأمر كذلك بحسب الوضع القوي لكن براد في الاستعمال بالتزوج النكاح لا أثر للتزويج ثم ان ما قاله بعض فضلاء الدرس موضع نظر لان الملك مقارن للتزوج لا سابق عليه لانه يوجد عقب الإيجاب والقبول اللذين هما معنى التزويج كل من الملك والتزوج بدون سبق لأحدهما على الآخر لانها أثره وسيد كرا محسني عند قول المصنف وبأن طالق بمشيئة الله تعالى ان قول الفتح في معنى الشرط إشارة إلى أنه لا يصير شرطاً محضاً حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما لو قال لا جنبية أنت طالق في نكاحك فتزوجها لا تطلق كما لو قال مع نكاحك بخلاف ما لو قال ان تزوجتك اه (قوله) فلو عايناه تبع رأي القاضي (الح) المراد به غير المجتهد بدليل المقابلة فيشمع العالم والجاهل كما يأتي له في القضاء (قوله) أما ان أتى له فهو على الاختلاف (الح) هكذا نقل هذه العبارة المحسني في القضاء ولم يظهر كون الافتاء على الخلاف السابق في القضاء بالنسبة لمن له رأي واجتهاد ولترجع عبارة الولوالجية والتعليل المذكور بقوله لان قول المفتي (الح) لا يوافق ما قبله ثم بعد ذلك راجعت الولوالجية وظهر منها أن ما نقله عنها صاحب البحر فيه اختصار محض وذكر نصها فيما يأتي من القضاء عند قوله ونفذ القضاء بشهادة الزور وظاهر أو باطنا فان موضوع ما فيها ما إذا كان المقضي له جاهلاً لكن استفتي فأتى له مفت هو أعلم من القاضي فهذه المسئلة على

الاختلاف لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصارعين تلك المسئلة وثمة على الاختلاف
فكذا هذا (قوله فلو ثبتت هذه الرواية عن محمد الخ) مجرد ثبوت هذه الرواية عن محمد لا يكتفي لبناء
الحكم عليها ما ذكره من أنه ليس للفتي الافتاء بالرواية الضعيفة (قوله ويمكن أن يكون مراده ما قدمه
في فصل المسئلة الخ) لا يصح أن يكون هذا مراده فانه ليس فيه اضافة للثلاث بل هو مسئلة أخرى وكتب
السندی كما مر أي في قوله أو الاضافة اليه اه أي فانه يؤخذ من جهة الاضافة عدم البطون بتخيير
الثلاث تأمل (قوله لانه مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية الخ) قديقال انه وان زال بتخيير ما دون
الثلاث بعض طلاقات هذا الملك الآن الزوج لما هدم هذا البعض صار كأنه لم يوجد فعودها الاول
تعود بطلاقات النكاح الاول فلا حاجة حينئذ لدعوى التقيد المذكور في الفتح (قوله لان الزوج
الثاني هدم الواحدة الباقية الخ) لعل حقه الثنتين المنجزتين (قوله مشتق اشتقاقا كبيرا الخ) الاشتقاق
ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب كضرب وضارب سمي اشتقاقا أصغرا وبدون
الترتيب نحو جند وجذب فصغير أو المناسبة في الحروف والمعنى نحو ثلب وثلم فأكبر وتعتبر في الاصغر
موافقته في المعنى وفي الأخيرين مناسبة والمناسبة أعم ولا بد في الاشتقاق من تغيير ما بحركة أو حرف بزيادة
أو نقصان كذا ذكره ط في أول الكتاب يقال ثم الاناء كسر حرفه وثلبه اذا لاهه وعابه وطرده وقلبه
وثلمه وجذبه اذا مده والجذب الجذب اه وفي المراح والاشتقاق ثلاثة أنواع صغير وهو أن يكون بينهما
تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون
الترتيب نحو جند وجذب وأكبر وهو أن يكون التناسب بينهما في المخرج نحو نفع من النفع ببدال العين
من الهاء اه فتأمل (قوله فاضافة الالفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم الخ) أي الالفاظ
التي سميت شرطا لكن ما يعلم من كلماتهم هو اطلاق الشرط على الفعل الذي يتعلق به الجزاء لا على أداة
التعليق ولذا قال في الدرر والشرط ما يتعلق به الجزاء والأجزية تتعلق بالافعال اه (قوله فان جاء صاحبها
والاستماع بها) فاستمع جواب الشرط المدغم بلا النافية وتوول الآية بأن الوصية نائب فاعل كتب (قوله
فقد أقام في النهر الخ) الا أنه فات على الشارح أن ينبه على منع دعوى أنهم لم تسمع الامنصوبة فان
المستفاد من قول النهر بان هذا بعد تسليمه الخ أنه يمنع دعوى أنهم لم تسمع الامنصوبة وانما يقول به على
طريق المجازاة للخصم (قوله فيه أن اليمين هنا في التعليق) بحمل اليمين على الاقسام وحمل التعليق
على جملتي الشرط والجزاء تصح هذه العبارة تأمل (قوله ولفظ أي انما يعم بموم الصفة الخ) عموم
الصفة باستناد الفعل الى عام وخصوصها باستناده الى خاص والذي في الجبر أنه استشكل الفرق في التبيين
وقبح القدير ولم يجيبا عنه وأنه ظهر له أنه لا اشكال من حيث الحكم وأنه منقول في الخلاصة والولولة الجية ثم
ذكر الفرق المذكور في المحشى (قوله أما لو كان الزوج الآخر قبل الثلاث فانه يقع ما بقى) كذا ذكره طعن
الحلي ومقتضى ما قدمه عن الفتح من أن قولهم المعلق طلاقات هذا الملك مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية
فاذا زال بعضها صار المعلق ثلاثا مطلقا اه أنه بعد عودها يقع الثلاث لا ما بقى وكذا مقتضى ما ذكرناه
هناك فتدبر نعم ما ذكره الحلي يوافق ما قاله محمد من أن الزوج الثاني انما يهدم الثلاث (قوله فعلى
رواية الجامع وهو الاصح يحتاج الى الحكم الخ) ما ذكره موافق لما في البحر والبرازية الا أن الظاهر عدم
الاحتياج الى الحكم تأييدا بالفتح على رواية الجامع ويحتاج اليه على رواية البسوط عكس ما في البرازية
(قوله واعترضه في النهر بان عتق مدبره الخ) قدي دفع بأنه بالارتداد والحق وجعل من خروج المعلق

عن الاهلية وزوال الملك وبطلان التعليق الاول وعتق المدبرين وأمهات الاولاد للشاقى ولا مانع من ذلك
(قوله لان المقصود هناك الانحلال بمره الخ) الاحسن في الجواب ما ذكره ط وما ذكره ح لا يدفع التكرار فانه
حيث قال أولا بانحلالها بوجود الشرط مرة يعلم منه انحلالها بعد وجوده (قوله وهذا أولى من التعليق الخ)
لما كان المقصود هنا وقوع الطلاق وكان الاصل عدمه صح التعليق بأنه متمسك بالاصل وهو عدم الطلاق
لا عدم الشرط كما قاله المحشى (قوله بكسر الهمزة الخ) ما سلكه المحشى في اعتراب هذه الجملة بخلاف
الظاهر (قوله لكن قيل ان علة عدم العتق اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد الخ) يبعد أن العلة
ما ذكره تعليق عدم القبول بانها شهادة نفي معنى اه فالظاهر أن المسئلة خلافية (قوله وهذا مشكل
الخ) يدفع هذا الاشكال بأن التعليق في كلام الزبلي مستعمل في بيان طلاق السنة فلم يتعمد التعليق
نظير ما قدمه فيما لو علقه بجمعي رأس النهر وهي من ذوات الاشهر الى آخر ما قدمه وبطل لذلك أيضا تعليق
الزبلي وهذا لا يخالف ما نقله عن الكافي فانه في التعليق المحض (قوله لانهم الشدة بغضها اياه قد تحب
التخلص منه بالعباد الخ) يقال أيضا انهم الشدة بغضها له قد تحب التخلص منه بالضرب وتسربه فلم
يتيقن بكذبها أنها سرت به فالفرق بين المسئلتين مشكل كما قال قاضيان (قوله وبه يدفع اشكال
شمس الائمة واشكال قاضيان) الاظهر في دفع الاشكال أن يقال هذه المسئلة فيها طريقتان الاولى
أن المدار على الاخبار وجودا وعدمها بلا نظر للتيقن بالكذب وعدمه والثانية أن المدار على ما أيضا
الاذا تيقن بالكذب فلا يعمل بالاخبار حينئذ والظاهر اعتماد الاولى لموافقها الكافي الحاكم الجامع
لكتب ظاهرا الرواية (قوله في وقت عدتها المعروفة لزوجها وضرتها الخ) لعله في عاداتها والظاهر أن المدار
على معرفة الزوج خاصة ولا يشترط معرفة الزوجة الضرة (قوله وتظهر أيضا فيما لو كان المعلق بالحيض عتقا
الخ) بيانه أن الاستناد انما هو في الحكم القائم لافي المتلاشي (قوله وفي أنها لا تحسب هذه الحيضة الخ)
عدم الاحتساب من العدة لا يظهر كونه غمرة لليتين بل الحكم كذلك لو قيل بالاستناد تأمل (قوله وأجاب
في النهر بأن الظاهر أنه محمول الخ) الاظهر في الجواب أن يقال ان معنى قوله في الثلاث ما اذا كان المعلق
ثلاثا والمسئلة بمجالها (قول الشارح وتصدق في حقها) أي في الاستمرار لكن قوله دون ضررتها
محله اذا لم يصدقها في نزول الدم كما يستفاد من السندی ثم ان ما ذكره هنا من قوله وتصدق الخ لا يقتضي
عنه قوله المار وما لا يعلم الا منها الخ اذ موضوع السابق اختلافهما في الحيض بدون أن يوجد منه ما يدل
على تصديقها وهما اختلفا في الاستمرار (قوله وذلك بأن تخبر وهي متلبسة بالحيض أو بعد الطهر
منه الخ) قبول قولها وهي متلبسة بالحيض ينافي ما ذكره عن الفتح من عدم قبوله قبل الطهر وهو الحيض
والظاهر أن ما قاله في البيان ليس مراد الجوهرة بل مرادها الاحتراز عن قبول قولها بعد الطهر وعبارتها
وان قال ان حضت حيضة فانت طالق فقالت حضت يقبل قولها ما لم تر حيضة أخرى لان شرط الطلاق
وجود الطهر فيقبل قولها ما بقى الطهر حتى لو قالت حضت وطهرت ثم الآن أنا حائض أو طهرت منها أي
الثانية لا يقبل اه والظاهر عدم مخالفتها لما في الفتح كما هو ظاهر بالتأمل (قوله وان سلم) أي
عدم الإيهام (قوله اذ لو كانت لأقل من ذلك احتمل حدوثه الخ) وكذا التمام السنتين اذ يحتمل أنه
حدث قبل التعليق لحظة لطيفة (قوله أو بان كرر أداة الشرط بغير عطف كان أ كات ان لبست فانت
طالق لا نطلق ما لم تلبس الخ) قال في البحر أصله قوله تعالى ولا ينفعكم نعمتي ان أردت أن أنصع لكم ان كان
الله يريد أن يغويكم فالعنى ان كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نعمتي ان أردت أن أنصع لكم ووجه المسئلة

انه لا يمكن أن يجعل الشرطان واحد النزول الجزاء لعدم العطف ولا الشرط الثاني مع ما بعده هو الجزاء لعدم
القضاء الرابطة ونسبة التقديم والتأخير أخف من اضمحلال الحرف لانه لا يجمع المنطوق من غير زيادة نبي آخر
فكان قوله ان أكلت مقدما من تأخير لانه في غير الجواب المتأخر والتقدير ان ليست فان أكلت فانت
طالق الخاء وقد ألف العلامة ابن هشام رسالة في هذه المسئلة سماها اعتراض الشرط على الشرط ونقلها
عنه السيوطي في كتابه الاشياء والنظار المحيوية وتكلم على ذلك العلامة الاسنوي في كتابه الكوكب الدرر
وقد جمع ذلك كله الشيخ حسن الجبيري في رسالة سماها مأخذ الضبط في اعتراض الشرط على الشرط
(قوله) وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني مترتباً على الأول قال المقدسي هذا التقيد نقله الحصري عن الفراء
وهكذا روى عن أبي يوسف والاصح ما ذكره محمد بن كزاة ليجر رانتهى كلام ابن الهمام اه لكن لم أراه
في الفتح ولعله ذكره في غيره (قوله) احتراز عن الشرط الأول فله على التفصيل الخ) فيه أن المراد بالثاني
ما وجد تابياً وبالأول ما وجد أولاً وما تقدم من اشتراط وجود الأول في المثلث في بعض المسائل ليس فيه
تعليق الطلاق بشئين بل أحد الشرطين شرط للأخر فله في الشرط الثاني شرط للثالث فلم يوجد تعليق جزاء
بشرطين بل هما تعليقان مختلفان فلم يدخل ذلك في كلام المصنف والشارح كما يفيد هذا عبارة البحر
السابق (قوله) لأن التزوج عليها أن يدخل عليها من ينازعها في الفرائض الخ) قال الرجعي بشكل على
هذا التعليق أن عدم لزوم القسم لا يمنع ذلك حتى لو تزوج علم في الفرض طلق الجديدة ولا قسم فيه
والأولى أن يقال معنى نكاحه عليها أن يدخل عليها امرأة بعد النكاح مع بقاء نكاح الأولى والمباينة قد
انقطع نكاحها بالكلية ألا يرى أنها لا تطلق بكل امرأة اه (قوله) لا في الأمر الخ) قال البيري بطلان
الاستثناء في الأمر قول محمد في غير رواية الأصول وفي الظاهر يصح ونقل ذلك عن الأسدي اه (قوله)
وانظر لم يجعل تأكيده الخ) يقال ما هنا محمول على ما إذا لم يقصد التأكيده وما سبق فيما إذا قصد حتى لو
قصد هنا ولم يقصد في السابق ينكس الحكم (قوله) وصوابه ان عني الرجعي يقع الخ) وجهه ظاهر
لانه لو اقتصر على الرجعي كان فاصلاً لغوا فكذلك الوعد هنا فان قوله أنت طالق يقع به الرجعي فكأن
ذكر الرجعي لا فائدة فيه فكان فاصلاً لغوا فكذلك قوله رجعي أو بآئنه سمع نية الرجعي ولو اقتصر على البائن
كان مفيداً فصح الاستثناء لعدم الفاصل فكذلك الوعد بآئنه سمع نية الرجعي ولو اقتصر على البائن
قسم رابع وهو ما إذا كتبها معاً الخ) يعني أن قوله أو أزال الاستثناء الخ صادق بما إذا تلفظ بالطلاق
وكتب الاستثناء أو كتبها ثم أزال الاستثناء وعلى هذا يكون أشارته إلى قسمين إلا أنه لما كان المتبادر
منه الأول يكون أفادته للثاني بطريق الإشارة (قوله) نعم صرحوا في الإيمان بأنه لو حلف الخ) أي فقد
نفوا المؤاخذه بظن الصدق فرعيان في الاعتقاد بظن صدق خبر المستثنى لكن بين المستثنى بون بعيد
تأمل (قوله) لكن في التارخانية عن الملقط اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء الخ) بتقيد
الكلام الأول بما اذا سمعت المرأة أو غيرها حتى يتصور منازعتها أو منازعة غيرها والثاني بما اذا لم يسمعه
أحد لا يرد ما في التارخانية فان موضوعه ما اذا سمعته فانها يلزمها منازعتها ولا يحل لها نكته وان كان
القول قوله وهي نظير من سمعت من الزوج طلاقها وأنكره فجري في مسئلتها ما قبل فيها (قوله) قلت
الفساد وان كان في الفريقين لكن أكثر الخ) أقروا ما قاله الرمي القتال والرجعي حيث اختلف الترجيح
يلزم العمل بظاهر الرواية حتى على فرض ظهور وجه مقابله (قوله) قول المصنف قال أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً
ان شاء الله الخ) هكذا في الفتح والبحر والذي في الخاتمة من التعليق ونقله في نور العين في أحكام

الاستثناء أن الصحيح عدم الوقوع ونصه قال لعبدك أنت حر حران شاء الله أو قال لا امرأته أنت طالق ثلاثاً
وثلاثاً ان شاء الله قال مشايخنا ومشايخ بلخ المكرر تأكيدهما أفاده اللفظ الأول فلا يتغير به حكم الأول
وقال مشايخ سمرقند لا تنعقد هذه البيّن لان اللفظ الثاني لا يفيد إلا ما أفاده الأول فيلغو ويصير فاصلاً
بين اللفظ الأول وبين الاستثناء فينبغي أن لا يصح البيّن والاستثناء في قول الامام ويقع الطلاق والعناق
والصحيح قول مشايخنا لان الصحيح الكلام واجب ما أمكن وأمكن تصحيحه فيجعل الثاني تأكيده الأول
ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلاً ألا ترى أنه لو قال لا امرأته أنت طالق ثلاثاً ان دخلت الدار صح
البيّن ولا يصير النداء فاصلاً انتهى (قوله) وأما أبو حنيفة فقل مع أبي يوسف الخ) فيه تأمل فان
أبا حنيفة لا يقول إلا بان الاستثناء للإبطال واختلف التخرج على قوله أيضاً فقل لا يشترط ذكر الرابط
وقيل بشرطه ولا يلزم من موافقه لأبي يوسف في مسئلة التارخانية أن يقول كقوله انه لتعليق اذ لم
يوجد عنه إلا أنه يقول انه للإبطال (قوله) هذا الضمير لا مرجع له في كلامه الخ) بل له مرجع
وهو الخلاف على الاحتمال الأول أو ما يفهم من الكلام على الاحتمال الثاني مع أن أبا يوسف وان قال
بالتعليق يقول ان فيه ابطلاً أيضاً دليل ما ذكره الشارح من التعليق له بقوله لا اتصال الخ (قوله) كان
شاء الله فانت طالق) وكذلك الواو آخر الجزاء بدون فاء (قوله) أو يكتبها أو يعوها الخ) المناسب زيادة
قوله ويثبت ما قبل قوله ويعوها كما أن المناسب أيضاً ذكر ويثبت ما كتبه بعد قوله أو بالعكس تتم
المقابلة (قوله) تبلغ ألفين ومائتين وأربعين) أوصلها الرجعي إلى مائة ألف ومائتين ألفاً ومائتين
ألفاً وأربعمائة ونقل عبارته السدي (قوله) وبإبطال البعض كانت طالق ثنتين وثنتين الثلاث الخ)
عبارة البحر زاد في الخاتمة خامساً فقال والخامس ما يؤدي إلى تصحيح بعض الاستثناء وإبطال البعض
اه وقال في حاشيته كان عليه أن يقول بعض المستثنى منه وليس ما نقله عبارته بل عبارتها هكذا
والخامس إبطال البعض كالقوله الخ اه وبهذا تبين أن عملة بطلان الاستثناء ما يلزم على صحة من
إبطال إحدى الثنتين بالكلية ويظهر أنه لا حاجة لزيادة ما في الخاتمة فان البطلان للزيادة على المستثنى
منه أو أن اخراج الثنتين من الثلاث لغوا كما قال المحشي (قوله) وإذا تعقب جلا فهو قيد لا خيرة منها
قال في البحر عن المحيط قال أنت طالق ثنتين وثنتين الاثنتين ان نوى الاستثناء من إحدى الثنتين لم يصح
لانه استثناء الكل من الكل وان نوى واحدة من الأولى وواحدة من الأخرى يصح وان لم يكن له نية يصح
الاستثناء ويقع ثنتان خلافاً لفرق لانه لا يمكن تصحيح الاستثناء بأن يصرف إلى كلا العددين فيصير مستثياً
من كل جملة واحدة فيصرف اليهما تصحيحاً لكلامه اه فانظره مع ما أفاده كلام الفتح (قوله) ونحو أنتن
طوالق الأزنيب وعمرة وعندا وليس له رابعة الخ) الظاهر أن هذا الاستثناء من الاستثناء بالمساوي سواء
كان له رابعة أو لا حيث كان الخطاب للمستثنى (قوله) أو الجنس أعني الثلاث الخ) الذي تقدم أن أنت
طالق لا يحتمل الجنس فلذا لا تصح نية الثلاث منه فكيف يصح الاستثناء منه (قوله) ثم ذكر اشكالاً
وجوابه وذكر عبارته بتمامها في البحر الخ) حيث قال لقائل أن يقول لو جعل الثاني تكراراً لزم ثبوت
الجزئية لا على قول الامام ويصير الثاني فاصلاً كما في أنت حر حران شاء الله ويجيب بأن جعل الثاني
تكراراً معنى لا لفظاً لان الثاني عطف على الأول ولا يعطف الشيء على نفسه والعبرة في الباب اللفظ وإذا
انتهى التكرار لفظاً كان الثاني حشوفاً فاصلاً وفيما نحن فيه الثاني غير معطوف على الأول فأمكن جعل
الثاني تكراراً فكان واحداً معنى فلا يفصل وتظهر حران شاء الله تعالى اه (قوله) ومع ذلك فقد ترك ما إذا

وسطه الخ) لا يظهر أنه ترك ما اذا وسطه على ما في بعض النسخ فانه صادق بالتوسط (قوله فهذا على
 زوج واحد الخ) والظاهر أنها تطلق أيضا بكل واحد من الزوجين كالتي بعدها (قوله الشارح
 ان غيب عنك أربعة أشهر فامرك ببيدك ثم طلقها الخ) ذكر الرجعي أن غيبته عنها بعد الفرقة لا تحل
 بها اليمين لان المراد أن يغيب عنهما مع قيام الزوجية نظير ما لو حلفه وال يعلمه بكل داغر يدخل البلد فانه
 يتقيد بحال قيام ولايته وهنا المراد أن لا يوحشها بالفرقة وانما تكون ايجامها مع قيام الزوجية فراجع
 وتأمل اه نقله السندی (قوله على أن يجامعها حتى تنزل لان شبعها راديه الخ) أي فلا يكفي انزالها
 بمقدامته ونقل الفتال أنه ان سبق ماء الرجل ماءها لا يقع وعلى ضده يقع (قوله ثم رجع لا حث الخ)
 حقه حذف لا النافية كما هو عبارة ط (قوله وذكر في الخاتمة تخريج عدم الحث الخ) الظاهر أن ما في
 الخاتمة مبني على أن الذهاب كالإتيان يتوقف تحققه على الوصول حتى يتأتى إثبات الخلاف (قوله
 الشارح حلف ان لم أكن اليوم في العالم أوفى هذه الدنيا فكذا يحبس الخ) الظاهر أنه يحث في عينه في
 عرفنا الآن لتحقيق شرطه والاعيان مبنية على العرف (قوله لا يحث بلا خلاف الخ) لا يظهر فرق
 بين السكتي وغيره في هذا التفصيل (قوله وأما مسألة القنية فالظاهر أنها مبنية على خلاف المختار
 الخ) لا يظهر أنه اذا قيل بعدم الحث فيما اذا كان المنع غير حسي يلزم أن يقال به أيضا في الحسي بالاولى
 كما لا يخفى والظاهر أنه اذا قيل بالحث في المرض لعدم توسط العبد في هذا الشرط العدمي فقد تحقق
 بدون وجود ما يقطع نسبة عدم الفعل عنه وبحسب السلطان توسط العبد في تحقق هذا الشرط فقطع
 نسبة عدم الفعل عن الخالف فكانه لم يوجد وعلى هذا يكون القيد مثل الحبس لا المرض تأمل (قوله
 ويكون ما في القنية والبرازية مبنيا على اجرائه في العدمي أيضا) فيه أن ما في القنية فيه شرط الحث
 عدمي وقد فرق بين المنع الحسي وهو المرض وغيره وهو الحبس وما في البرازية شرط الحث فيه عدمي أيضا
 وذكر الاختلاف في الحث ولم يتعرض لما اذا كان شرطه وجوديا وأنه هل يجري فيه التفصيل بين
 الحسي وغيره أولا

(باب طلاق المريض)

(قوله لا يكون فإزا) حقه حذف لا (قوله قلت فائدت أنه قد يطول سنة فأكثر الخ) هذا الجواب غير تام
 فانه بطول المرض سنة متلامع اتصال الموت لا يخرج به عن كونه مرض موت بل الأحسن في الجواب أنه
 ليس المدار على مجرد الاتصال فان من به صداع مثلا لو مات به لا يقال انه يكون به فإزا وان اتصل به الموت
 فلا بد من بيان المرض الذي يكون به فإزا مع اتصاله بالموت وما يأتي من أن ما طال صفة فأكثر لا يسمى
 مرض موت خاص بالمقعد ونحوه بشرط أن لا يقعد في الفراش فقير ما ذكر يسمى مرض الموت وان
 طال (قوله أما المرأة فان لم يمكنها الصعود إلى السطح الخ) وفق الرجعي بين القولين في هذه المسألة فقال
 ان كانت تستغنى عن الصعود إلى السطح الا نادرا كالنام والروم فهي صحيحة وان عجزت عن الصعود
 اليه وان كانت لا تستغنى عنه ولا سيما في الصيف كالحر من فهي مريضة وهذا وجه وجيه لان من
 كثر رتبه إلى السطح حتى ما رعا فله لا يجزئه عنه أدنى مرض وربما يجزئه عنه مع الصحة فلا تكون
 مريضة اه (قوله احتراز عما اذا تناول ثم تغير حاله الخ) جعله السندی احترازا عما لو تناول وأقعد
 فهو مريض كذلك اه وهو الظاهر أما اذا تناول ثم تغير حاله فهو راجع في المعنى لما نقله عن القنية

(قوله لان ارث من أباها في مرضه الخ) ولانه في الفصولين بعد ما ذكر الخلاف نقل عن صاحب المحيط
 القائل بالارث وأنه لا رواية لهذا في الكتب أنه قال بعد ذلك لارث وأنه وجد مسألة في الفرائض تدل على
 عدم الارث (قوله ولو قال على سواها الطلاق كما قال غيره لكان أولى) بل الظاهر أن ما أتى به الشارح أولى
 لهومه لما اذا قالت أنا راضية بآبائتي في فاته لا ميراث لهما مع أنه لم يوجد سؤال (قوله فادعت العتق في حياته
 الخ) أي قبل الطلاق وهو مريض أو قبل مرضه حتى تتحقق أهليتها للميراث وقت الطلاق اذا شرط أهلها
 للميراث وقت الطلاق أيضا (قوله ومفاد التعليق أن الاجنبي لو خلعهما من زوجها على مهرها الخ) لكن
 مقتضى قولهم الاجازة اللاحقة كالو كالة السابقة أن لا ميراث لهما وهذا كله على أن الطلاق واقع بدون
 اجازة وعلى أنه غير واقع الا بالاجازة منها فلا ميراث لهما ويأتي في الخلع الخلاف في الوقوع (قوله فيه خلاف
 محمد الخ) وجه قول محمد أنه لم يوجد من الزوج صنع بعد تعلق حقها بعالمه وانما المرأة أبطلت حقها بآبائهما
 بذلك الفعل ووجه قولهما أنها مضطرة في تحصيل الشرط من قبل الزوج فينتقل فعلها اليه كما ينتقل
 إلى المكره اه من الزيلعي (قوله والا فلا تصح التهمة بغير) عبارة البحر فلا يصح بالباء أي الاقرار (قوله
 وليس تكذيبه في الطلاق السابق رضا الخ) ليس في ذكر هذه كبر فائدة (قوله هذا انما يظهر لو ادعت
 أن الابنة كانت في الصحة الخ) ما قاله ظاهر الآية يقتضي فيما اذا صدقت في حياته أنها ادعت الابنة
 في صحته وكيف يكون لها ميراث مع أن دعواها تنقض أنها لا ميراث لها فلا ورثة أن يؤخذوا بها ونعمها
 ويحجب بان يتصديقها في حياته على مجوده ارتفع تناقضها قبل انتقال التركة للورثة بخلاف ما لو صدقت
 بعد موته لان نقلها لهم ذكر وافي الرضاع أنها اذا قالت هذا ابني رضاعا وأصرت عليه له أن يتزوجها لان
 الحرمة ليست البها قالوا وبه يبقى قال في الخلاصة وفيه دليل على أنها لو ادعت الطلاق الثلاث وأنكر الزوج
 حل أن تزوج نفسها منه وعمله في التهربان الطلاق في حقها ما يخفى لاستقلال الزوج به فصع رجوعها
 (قوله يكون فإزا بذلك القول لا بنفس البيان) فيه تأمل وذلك أنه بنفس القول لا يكون فإزا لعدم وقوع
 الطلاق المعلق بالبيان فلا يكون فإزا (قوله مؤيد للقول بان البيان في الطلاق المبهم يقع الخ) الا صوب
 أن يقول مؤيد للقول بان الطلاق المبهم الخ (قوله أما لو علق على فعله صار فإزا بالفعل الخ) فيه ما سبق
 (قوله حتى لو قال أنت حر غدا عليك ببيع اليوم الخ) رأيت في هامش البحر معز بالقدس في أول التعليق
 عدم جواز البيع في قوله أنت حر غدا بخلاف كلامهم ومنه ما نقله المصنف في باب العتق عن البدائع
 من أن الحكم في التعليق والاضافة واحد فالحكم لا يوجد فيها الا بعد وجود الشرط والوقت والمحل قبل
 ذلك على حكم ملك المالك في جميع الاحكام الا في التدبير والاستيلاء فانظره وقد يقال ان الفرع المار
 لا ينافي ما هنا لانه في تعليق الثلاث بدون سبق تعليق الحرية ولا اضافتها بخلاف ما هنا فالموضوع مختلف
 تأمل (قوله كذا في الوالدية) وهكذا رأيت فيها لكن العرف الآن لا يراد بالمرض الكامل بل مطلق
 مرض فتطلق به اذا علق به (قوله بان ملكه الطلاق الخ) أو غاب ولا يقدر على الوصول اليه ولا اتصال
 الخبر بعزله (قوله فلا منافاة الخ) أي بحمل المسألة الاولى على وجود الرضا أي عدم الاضرار حقيقة
 وحمل الاضرار في الثانية على الحكمي فلا تنافي حينئذ بين إثبات الرضا في الاولى والاضرار في الثانية
 وأنت خير أن هذا انما يدفع التنافي ولا يفيد الفرق بين المسئلتين مع أن الاضرار الحكمي موجود
 فيهما فلو اقتصر على ما بعده لكان أولى لكن على هذا لا يصح تعليل المسألة الاولى بقولهم رضاها ولا
 قوله في الفسخ رضاها بالمطل وان كانت مضطرة (قوله وان كانت في الصحة لم ترث) حقه لم يرت

(قوله) ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التزوج مريضاً أن يصير فاراً فترته) فيه أنها إذا كانت عالمة بحلقه وتزوجته بعد ذلك تكون مشاركة له في الشرط وراضية باسقاط حقه فلا يكون فاراً تأمل وأيضاً في مجرد تزوجها بآبائه لا إلى عدة وإنما وجبت بعد ذلك للوطء بشبهة

(باب الرجعة)

(قوله كالترجوع الخ) لا يناسب ذكره لأنه من القول (قول السارح) لأنه لا يخلو عن مس بشهوة) على هذا التعليل يكون الموجب لها نفس المس وهو خاص بالبدل لا الوطء حتى لو استلقى على ظهره فجامعها بدونه لا يكون مراجعاً وعلى هذا الخلاف في الحقيقة فإن من أثبتها إنما أثبتها بالمس لا بالوطء ومن نفاها يقول تثبت بالمس إذا وجد معه (قوله) لكن لا يخفى أن المسألة في العبارة لزيادة الإيضاح لا بأس بها (الخ) على أنه ربما يتوهم من لفظ الملك الملك ولومن وجه فزاد قوله أن لم يطلق بالندفع هذا الوهم (قوله) وإن أوجب بان المعصية لتقصيرها بترك السؤال (الخ) وأجاب ابن الكمال بأن كون الفعل معصية وحراماً غير مشروط بالعلم نعم استحقاق العذاب مشروط به وهو أمر آخر اهـ (قوله) لما فيه من إيجاب السؤال (الخ) أي في هذا الجواب (قوله) أي الأشهاد على القول (الخ) قال السندی نقلاً عن الجوى وقيدنا الأشهاد بكونه على القول لأن الأشهاد على الوطء لا يتحقق ولا تقبل الشهادة على التقييل والمس والتظن أنه بشهوة لأنه لا علم للشاهد بها اهـ لكن محل عدم علم الشاهد بالشهوة إذا لم يوجد ما يدل عليها على ما يأتي (قوله) وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد تأنيلاً (الخ) الظاهر أنه يكون بدعيًا وإن أشهد بعد الفعل (قوله) لأن الزام البين لفائدة النكول (الخ) عبارة الفتح أن الزام الخ بدون لام (قوله) وهي أمينة فيها صدقة بالأخبار (الخ) وكذا فيما يبنى عليها (قوله) ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقل (الخ) أي ولو راجعها في هذه الصورة يبين عدم صحة الرجعة (قوله) وبعض العضد والساعد) عطف تفريدهما شئ واحد إذا ساعد من المرفق إلى الكتف وكذا العضد (قوله) ورده أيضاً يعقوب باشا في حواشيه عليه من وجهين (الخ) هكذا في النهر مع أن الوجه الثاني لا يدخله في الرد على صدر الشريعة بل هو مناقشة في قولهم فباعت بولد أقل من ستة أشهر بأنه لا حاجة إليه كما سيجي في المسئلة الثانية ولننظر عبارة يعقوب باشا ثم رأيت عبارة يعقوب باشا ونصها قوله أقول فله الرجعة تساهل فيه من وجهين الأول أنه سيجي بعد هذا أن نسب الولد يثبت في أقل من سنتين جلا لقوله على الحل فيكذبه السريع في قوله تصحيحا لقوله فيعلم منه أن الحل يعرف بالولادة لا أكثر من ستة أشهر أيضاً ولهذا قال في الهداية لأن الحل متى ظهر في منه يتصور أن يكون منه اللهم إلا أن تحمل هذه المسئلة على إقرارها بمضى العدة لكنه بعيد لا يخفى وأما الفرق بأن المسئلة الآتية في صورة الخلوة وهذا القيد غير مذكور في هذه المسئلة فليس بعيد كما لا يخفى فتدبر الثاني أن وجود الحل يعرف بدون الولادة بقول النساء ويحكم به كما صرحوا به في دعوى العيب بسبب الحل وصرح أيضاً في الهداية وسائر الكتب في باب ثبوت النسب بأنه إذا كان الحل ظاهراً أو صدراً الاعتراف من قبل الزوج يثبت النسب قبل الولادة فيحكم ههنا أيضاً جلا لقوله على الحل فلا يكون في قوله فله الرجعة تساهلاً كما لا يخفى وقول صاحب الكافي وظهر ذلك بأن ولدت بعده لأقل من ستة أشهر يؤيد ما ذكرناه وأورد عليه أيضاً كما لا يخفى اهـ (قوله) فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحل عنده (الخ) غاية ما أفادته عبارة الزيلعي أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت بشرط ظهور الحل الخ وليس في هذا دلالة على أنها تثبت بظهور الحل بل هو

مقو لقول الام ولدت كما قال المقدسي انه مقو لقول القابلة فالاختلاف بين العبارتين فيما يتقوى بالحبل الظاهر تأمل (قوله) بخلاف مسئلة الرجعة) فيه أنه فيها تعلق حتى الغير أيضاً انما لمكت بضعتها بمقتضى إقراره نعم دلالة التوسع أقوى من صريح العبد (قوله) جلا لخالهما على الصلاح (الخ) لعله بضمير المؤنث (قوله) والوجه تحريم السفر مطلقاً راجعاً بعد السفر ولا (قوله) الاستدراك مستدرك فان الوطء مثلها (الخ) قد يقال يستفاد من كون الوطء مكروهاً مطلقاً المستفاد ذلك من الاقتصار على نفي الحرمة أن الخلوة كذلك لأنها أختنه في كثير من الاحكام فاستدرك لدفع هذا التوهم تأمل (قوله) قول السارح وقد مر شيخ الاسلام بعشرين سنين (الخ) قال في العمادية معزياً إلى فتاوى النسي لوصاح المراهق قائلاً أنا بالغ فالقول له بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة لأن البلوغ أقل من ذلك نادر اهـ قال في النهر وينبغي أن يحمل هذا على ما إذا تم له اثنتا عشرة سنة ووطعن في الثالثة عشرة فلا ينافي قولهم أقل مدة البلوغ اثنتا عشرة سنة انتهى نقله السندی (قوله) وأعل وجهه أن النكاح المشروط بالنص ينصرف إلى الكامل (الخ) تقدم أن الاستناد إنما يظهر في الاحكام القائمة بالمتلاشية ويظهر أن منها الاحلال تأمل وعلى هذا لا يظهر حل الوطء الصادر من العبد قبل الاجازة (قوله) ويحكم بصحة النكاح شافعي (الخ) لعله ويحكم بصحة تحليل هذا الصبي الذي لم يبلغ عشر شافعي (قوله) وفي قوله ويحكم به مالكي مخالفة لما قدمناه من اشتراط انزال غند مالك (الخ) المالكي إنما حكم بطلاق الولي ولم يتعرض في حكمه لصحة التحليل بدون انزال فلا مخالفة تأمل (قوله) وكان عليه عطفه بالواو) بأن يدخل فاء التفريع المذكورة في المتن على مسئلة الصغيرة التي زادها السارح ثم يعطف بالواو عليها مسئلة المفضاة والآن نقول هناك طريقة أخرى وهي أن يسبق مسئلة المصنف على حالها ثم يعطف عليها بالواو مسئلة الصغيرة (قوله) قول السارح ولو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل (الاول الخ) يحتمل أن يكون نفرياً على الوطء في المحل لأنه فرج المشتهة أو على قوله بوقوع الوطء لأنه ينصرف إلى الكامل وهو ووطء المشتهة اذ هو الوطء الشرعي ووطء غير هاليس بشرعي ولذا يحل له بنتها كذا نقله السندی عن الرحني (قوله) قول السارح ليه أن الوطء كان في قبلها) فيه أن حلها لا يتيقن معه أن الوطء كان في القبل اذ يحتمل أنه في الدبر وأنزل فيه الا أنه دخل بعض المثني في الفرج فحلت منه بدون ادخال ذكره في فرجها نعم يظهر هذا على أن الوطء الحكمي كاف في المجبوب (قوله) وأجاب الرحني والسائحاني بحمل ما في القنية على ما إذا أزال البكارة بقريسة الإيلاج (الخ) في السندی إنما يكون أي الإيلاج في محلها إذا أزالها ومع بقائها لا يكون في محلها اذ يحتمل حلول حالين في محل واحد وهو لم يقل والإيلاج مع البكارة بل في محلها أي بعد أزالتها ثم قال وعلى تقدير أن نسخة القنية إلى محل البكارة يمكن أن تجعل إلى بمعنى في أو الغاية داخل في المعيار فغالب الاشكال (قوله) لكن إذا قلنا ان الإيلاج الشيخ الثاني لا يحلها ما لم ينتعش (الخ) لا ورود لهذا الاستدراك للفرق الظاهر بين حالة الشيخ الثاني وبين حالة التوم لو جود اللذة حكماً في حالة التوم تأمل (قوله) ولكن الفرق خفي (الخ) لعل وجهه أنه بقبوله يكون راضياً بجعل المرأة أمرها بيدها ومجيراً له مع أنه لا يملك حين ذاك بل وقع باطلا فلا يصح قبوله والرضابة وحيتش لم يصادف الامر بالبسد صغيراً رتاهامسكوحة بل صادف الرضابة وقبوله كونها منكوحة وهذا غير كاف وإذا قيل ان الزوج هو الموجب ولو تأخر كإقال يكون قوله قبلت بعد قولها متضمناً لا ابتداء إيجاب الامر بيدها وقد صادف كونها منكوحة فيصع لكن قد يراد الخفاء بأن الجواب متضمن ما في السؤال فيكون قبوله متضمناً لجعله الامر في يدها حين صارت منكوحة الا أنه يرد أن الطلاق المقارن

لشوت الملك لا يقع إلا أن يفرق بينه وبين الأمر باليد فيصح جعله مقارنا دون الطلاق أو يقال إن الجواب
متضمن إعادة ما في السؤال على نسقه فكانه ذكر الجواب أولاً ثم ذكر الأمر باليد فصادف كونها منكوبة
(قول الشارح وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسداً أول ما أدخل بها وكذبته فالقول لها الخ) لأن
الزوج الثاني صار أجنبياً وهي أمينة على نفسها اهـ رخصي (قوله) وبخالف قوله وعلى القلب الخ
لا مخالفة فأنقذاً اعتبرنا قولها في الدخول خلت وفي عدمه فلم تحل تأمل (قوله) يعوز فقهاها في القاموس
عوز الشيء كعز لم يوجد والرجل افتقر كعوز والامرأته اهـ (قوله) لكن يلزم على هذا التخريج
وقوع الطلاق الخ) هذا الزوم متحقق على تخريج محمد أيضاً ذيل فيه تنقضي العدنان بمائة وعشرين
يوماً فلا بد أن وطء الثاني في طهر طلقها فيه تأمل (قوله) بخلاف قولها لم تنقض عدتي الخ) ففرق بين
قولها كنت معتدة فلا تصدق وبين قولها لم تنقض عدتي فتصدق لاخبارها بما مر قائم لا يعلم إلا منها فتصدق
فيه وبفسد النكاح ضمناً اهـ لكن على هذا يكون القول لها في قولها لم تنقض عدتي وهذا مناقض لما في
الشارح وببحث الفتح ليس فيه بل في قولها ما تزوجت أو ما دخل بي (قوله) والظاهر أنه تابع ما بحثه
في الفتح يمكن حل كلام الشارح على ما إذا فسرت أو على ما إذا كانت عالمة بما حل عليه كلام الفتاوى
فلا يكون متابعاً لما بحثه في الفتح

(باب الإيلاء)

(قوله) لخوف غيل الخ) في القاموس الغيل اللبن ترضعه المرأة ولدها وهي تؤقي أو وهي حامل اهـ (قوله) وعدم
موافقة مزاجها) عبارة الفتح مزاجها بضمير المثني (قوله) وقد أفاد علته بما ذكره بعده الخ) تنظر
هذه العلة في كافي الخ) كم فإن مدة الحيض لا يقال فيها يمكن مضها قبل الخ بل ستعين مضها قبل أربعة
أشهر فإنه لا يزيد على عشرة تأمل (قوله) أو صدقة) ان عني قدر ايشق اخراجه اهـ سندی (قوله)
وأشار في الفتح إلى الجواب عن قول محمد بن المداخ الخ) أي من أنه يكون مولداً لأنه مما يلزم بالنذر (قوله)
أي نكحها قبل أن تنزوج بغيره الخ) لا يناسب ذكر هذا التفسير هنا فان موضوع ما هنا أنه انتهى ملكه
بالثلاث والناسب كتابته عقب قوله ولو نكحها نائياً الخ وقوله وكذا بعده الخ ليكون جرياً على قول محمد
تأمل (قوله) وكذا الوألى منها ثم طلقها الخ) هذه المسئلة لا يتأتى فيها خلاف زفر كما هو ظاهر تأمل ثم راجعت
الفتح فلم أرفعه ما عراه إليه من هذه المسئلة (قوله) لم يلزمه شيء بقرانها فيها الخ) فيه أنه يلزمه بقرانها
كفارة عيين بمقتضى حشته في اليمين الأولى (قوله) والإيلاء قد يكون عن تراض كما مر وإن كان عن
مغايظة الخ) لا يخفى ما في هذا الكلام من القسالة وإن كان المقصود ظاهراً وحققه حذف لكن
والإتيان بالقضاء بدلها ووجه لزوم أحد المكرهين أنه يلزمه الكفارة على تقدير القران والطلاق على
تقدير عدمه عند مضي المدة (قوله) وأما لو نكح المبانة الخ) الظاهر أن حكم المبانة والأجنبية سواء في عدم
صحة الإيلاء وأنه لو تزوجها فمضى أربعة أشهر لم يبيناً وأما ما يذكره عن الخانية فوضعه ما إذا آلى
من امرأته ثم أبانها ثم تزوجها كما هو معلوم من عبارة ط وغيره فالناسب إرجاع ضمير نكحها للمبانة
والأجنبية والأفراد للعطف بأوتأمل (قوله) وفي الخانية أيضاً أن تزوجها قبل انقضاء الخ) عبارتها
رجل آلى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها الخ تأمل (قوله) فصار ظالمًا يمنع حقها الخ) فيه
أنه لاحق لها في الجماع مع إحرامه أو إحرامها فلم يكن ظالمًا لما يمنع حقها فيه والظاهر أنه بنفس الإيلاء
صار مرتكباً للعصية لما فيه من اظهار البغضاء والإيحاء لها وإن لم يكن لها حق فيه (قوله) ووفق

في البدائع يحمل ما في الكافي الخ) لا وجود لها في عبارة الفتح ولفظه ووفق يحمل ما في الكافي الخ
(قوله) ويحتمل أن يكون إشارة إلى توفيق آخر وعليه مثنى المقدسي قال المقدسي قلت يمكن أن يوفق
بأنه إن كان محبوساً بحق يمكنه وفاءه والخروج فهو محمل الكافي والا فهو محمل البدائع اهـ (قوله) أي سواء كان
بحق أو بظلم الخ) لكن ينبغي أن يقيد صحة التي بالسان في حبسها بما إذا لم يمكنه الوصول إليها وجماعها
فيه نظير ما قيل في حبسه كما هو ظاهر (قوله) بالرخصة الأولى على الثانية الخ) عبارة الفصولين عن لا على
على ما ذكره في الطهارة من أحكام المرضى ثم ذكر في طلاق المريض على فهمي حيث ذهب عن تأمل
(قوله) ثم مرض مرضاً يبيح له التيمم بانقراؤه الخ) أي ثم وجد الماء فإذا بقي غداً ماله لا يبطل لعدم زوال
ما أباحه وإذا وجدته قبل المرض لا شبهة في بطلانه كما قدمه في التيمم وتقدم أن الأصل فيه أن كل ما يمنع
وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا فلا وإنه على هذا الأصل إنما يكون اختلاف أسباب الرخصة ما إذا
من الاحتياط بالرخصة الأولى وتصير كأن لم تكن إذا وجد بعد السبب الثاني ما يمنع التيمم ابتداءً بقطع
النظر عنها (قوله) ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة الخ) أو يقال إن أبا يوسف يقول إن السبب
هنا واحد وهو المرض المضاف للزوج ولو في وقتين فلم يختلف السبب وبذلك اطلاق قولهم واختلاف
أسباب الرخصة الخ) وما ذكره من أن الشرط تحقق العجز عند الحلف أيضاً ويكون محمل الخلاف
ما إذا انحلت العصة بين بنتيها بالإيلاء وبين عود حكم الإيلاء فابو يوسف لا يعتبر به لعدم حقها في الجماع
حينئذ وهما يعتبرانها القدرته على الوطء حقيقة مع بقاء الإيلاء لأنه لا يبطل باليمينونة لأنه مؤبد ويظهر
أن قول أبي يوسف مبني على أن ابتداء المدة من وقت التزوج وقواها ما على أن ابتداءه من وقت الطلاق
(قوله) فإذا تزوجها ومضت المدة الخ) الظاهر عدم اشتراط التزوج (قوله) والفتوى على قول المتأخرين
بانصرافه الخ) قال السندی والفتوى عند المتأخرين أنه تبيين أمر أنه بلائيه ويشمل الطعام والشراب
أيضا فتنبه (قوله) وهذا قول شمس الأئمة السرخسي الخ) الخلاف بين الحلواني والسرخسي في
تصديقه قضاء بنية الكذب فالحلواني يصدقه والسرخسي لا (قوله) فتقوله في الفتح وهذا هو الصواب
الخ) تأمل هذه العبارة مع عبارة الفتح والبحر والتهر فان إيراد البحر على الفتح متجه كما هو واضح فإنه قال
بعد ما قاله السرخسي وهذا هو الصواب الخ) فيقتضي أن عدم تصديقه في القضاء بنية الكذب بل يكون
إيلاء هو الذي عليه العمل والفتوى مع أن العمل والفتوى على انصرافه إلى الطلاق بغيرية لا في كونه عينا
لكن إرادته مدفوع بان قوله على ما عليه العمل والفتوى منظور لأصل المذهب ثم استدرك عليه بان
الفتوى على العرف الحادث وهو انصرافه إلى الطلاق وليس قوله وهذا هو الصواب الخ) احترازاً عن إرادة
الإيلاء بل عما قاله الحلواني من تصديقه بنية الكذب وعبارة الفتح بعد ما ذكر أنه يصدق أن نوى الكذب
وقيل لا يصدق في القضاء فإنه شمس الأئمة السرخسي بل فيما بينه وبين الله تعالى لأنه عيين ظاهر أفلا
يصدق في نيته خلاف الظاهر وهذا هو الصواب الخ) ثم رأيت في حاشية البحر جل البين المذكور في عبارة
الفتح على الطلاق إذ هي أعم من كون موجب الطلاق أو الكفارة والذي عليه العمل والفتوى نوع خاص
من هذه البين وهو انصرافه إلى الطلاق اهـ وبهذا يتم الجواب عن التنظير ويكون قوله وهذا هو
الصواب الخ) احترازاً عن إرادة البين أي الإيلاء لا بما ذكر المحن هنا تأمل (قوله) وفي الفتح فصار كما
إذا تلفظ بطلاقها لا يصدق في القضاء الخ) عبارته ولو قالت هي أنا عليل حرام كان عينا وإن لم تنف لو لم تكن
حنث وكفرت فصار كما إذا تلفظ بطلاقها غير ناو تطلق للصراحة والعرف هو الموجب لشوت الصراحة

وعن هذا قال الوثني غير الطلاق لا يصدق في القضاء بل فيما بينه وبين الله تعالى قال الاستاذ تظهير الدين
المرغيناني لا أقول لا تشترط النية بل يجعل ناوياً عرفاً اهـ وبهذا تعلم ما وقع للشيء هنا ثم ان جعله ناوياً
عرفاً لا يقيد عدم اشتراط النية للوقوع دية اذ يحتمل أن المراد أنه يجعل ناوياً عرفاً للوقوع قضاء والاطهر
ما ذكره في حاشية البحر ونصه حيث التحق في العرف بالصريح لم يحتاج إلى نية اهـ نعم ما ذكره ح تبع
فيه البحر (قوله) وأما كونه بائناً فلا يفتى لفظ الحرام (الخ) لكن مقتضى ما ذكره من وقوع طلاق
رجعية بالألفاظ التركيبية والفارسية كما تقدم أن يقع هنا الرجعي أيضاً بدون اعتبار مقتضى اللفظ اذ لو
نظر لمقتضاه لوقع بالألفاظ الفارسية والتركية البائن (قوله) ان حاشيته الكفاية (الخ) الظاهر أن
محله ما إذا قال على الحرام ونحوه أما إذا قال امرأتى على حرام ونحوه فإنه كذب لا يلزمه شيء اهـ سندی
(قوله) فهذا على ثلاثة أوجه (الخ) هي ما إذا كانت له امرأة أو أربع أو لم يكن له امرأة اهـ منه (قوله)
ووجهه أنه عبارة عن تكرير هذا اللفظ ألف مرة (الخ) لكن في العرف الآن لا يراد به ما ذكر بل يقع
هذا العدد جملة فيظهر وقوع الثلاث اتباعاً للعرف (قوله) وقوله صح أي ما نوى لأن فيه (الخ) فيه
اشكال بأنه حينئذ يكون إيلاء من المباشرة وهو لا يصح وان كانت في العدة كما تقدم تأمل والناسب في
دفع الاشكال منع كون الثاني إيلاء بل هو عين مجردة ليست من باب الإيلاء بالكلية وحينئذ فلا يستقيم قوله
أي إيلاء (قوله) لأن البائن يلحق البائن إذا كان معاً (الخ) ليست هذه المسئلة من باب حقوق البائن
البائن بل يقع الكل دفعة واحدة لأنه من باب التعليق مع تقديم الجزاء وتأخير الشرط تأمل (قوله)
صحت نيته عند الامام (الخ) وجه قوله أن الحرام لفظ عام يقع على الحرمة الغليظة والخفيفة وقد عين أحد
الفردين في أحدهما والآخر في الأخرى فصح ووجه قول أبي يوسف أن اللفظ الواحد لا يحمل على معنيين
فيحمل على أشدهما اهـ من السندی (قوله) لكن مقتضى ما مر عن الفتح أنه يفرق بين الخلف باسمه
تعالى (الخ) نعم وان كان مقتضاه الفرق لكن تصحيح الحاشية يقتضي أنه بمنزلة القسم بلفظ الجلالة فيعمل به

(باب الخلع)

(قوله) وهو خلاف ما مر عن المصباح (الخ) أي حيث جعله في المصباح بالضم اسم مصدر ولم يقيد به
بإزالة الزوجية وقد يقال ما فيه مبنى على أصل اللغة وما في الشرح على عرفها على أن قول الشارح واستعمل
لا يدل على أنه خاص في ذلك (قوله) قال في النهر لا يخفى أن الصلاحية (الخ) وعلى فرض صحة جواب
العيني عن العترة فهو مطالب بالجواب على ما في بطن غنمها وجاريتها وما في يدها اهـ من السندی
(قوله) فيه أن هذا من فروع كونه معاوضة (الخ) قد يقال أنه من فروع كونه عينا من جانبه اذ لو كان
معاوضة منه لتقيد قبولها في مجلسه كما هو حكم المعاوضات فعدم تقيد دليل على أنه عين منه وان كان
تقيد بكونه في مجلس علمها دليل كونه معاوضة من قبلها اذ لو كان عينا من قبلها لما تقيد بمجلس علمها فهو
من فروع كل من كونه عينا من جانبه ومعاوضة من جانبها وكونه من فروع العين فيه خفاء فلذا نص عليه
وترك الثاني لظهوره (قوله) لأن اشتراطه في البيع على خلاف القياس لأنه من التملكيات (الخ) فيقتصر
على مورد النص وفي الخلع على وفقه لأنه من الاسقاطات والمال وان كان مقصوداً فيه بالنظر إلى العاقد
لكنه تابع في الثبوت في الطلاق الذي هو مقصود العقد كما أن الثمن تابع في البيع والنظر إلى المقصود
يلزم أن لا يتقدر بالثالث (قوله) الشارح ويقتصر على المجلس (الخ) أي لو لم تكن غائبة والا فلا يقتصر

(قوله)

(قوله) لأن التفويض كالنوكيل (الخ) أي تفويض الزوج لها الخلع بقوله لها قولي اختلعت الخ اذ من
قال لغيره افعل كذا يكون مفوضاً إليه هذا القول فله الامتثال والرد كمن فوض له التوكيل له الرد والقبول
هكذا ظهر (قوله) الظاهر أن المراد بفتح الخلع (الخ) هذا خلاف الظاهر من جعلهم ذلك شرطاً في قبولها
اذ مقتضاه عدم صحته لعدم شرطه ولم يجعلوه شرطاً لما يترتب على القبول وهو لزوم المال وحينئذ لا يقع
الطلاق لعدم صحته بفتح شرط القبول وقد تقدم أن القبول شرط اذ إذا كرم المال هكذا ظهر (قوله) وأما
كون الخلع يسقط الحقوق (الخ) إشارة للاعتراض على الحلبي لكنه على ما في ط لم يجعل ذلك ثمرة
بل فرقا آخر بين الخلع والطلاق على ما بل ما ذكره الشارح أيضاً فرق لا ثمرة كما ذكره ط مستند لما في
المنع حيث قال فيها والفرق بينهما أن الطلاق على ما لم يترتب الخلع في الاحكام الآن بدل الخلع اذ باطل بقي
الطلاق بائناً وعوض الطلاق اذ باطل يقع رجعيان (قوله) كان المناسب ذكر هذا عقب قوله ردت مهرها
(الخ) المناسب ما فعله الشارح والضمير راجع لفهوم مما سبق وهو الزامها بشيء في المسائل السابقة جميعها
ولو قدمه لتوهم أنه خاص ببعضها (قوله) أي قبل قولها له طلقني (الخ) قال في البحر وينبغي أن لا يفرق
بين الباء وعلى لأن المنظور إلى حصول المقصود لا اللفظ (قوله) واذا اطلقت بلا شيء كان رجعيان (الخ)
لا وجه لكونه رجعيان كونه طلاقاً بحال حقيقة وان كان بصريحه فان غاية ما أفاده التعليل أن عدم
لزوم المال لعدم علم ما يلزم كل واحدة منهما تأمل (قوله) لتعذر عطف الخبر على الانشاء (الخ) لكنه من
باب القلب لأن الشرط الاداء بحر (قوله) ففيه أن البينة على النفي في شرط الخلع مقبولة (الخ) فيه أن
بينة النفي هنا ليست شرط الخلع حتى يصح إيراداً بينة النفي مقبولة في شرط الخلع تأمل (قوله)
وحاصله أن دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان الخلع ببدل (الخ) قد يقال ان موضوع ما ذكره في الفصولين
ما اذا لم يعترف الزوج بذكر البدل مع دعواه الاستثناء وأن ما قبضه دين آخر هو ادعاءه عدم
الاستثناء وأن ما قبضه هو البدل فيصدق في دعواه الاستثناء حيث لم يعترف بذكر البدل وفي دعواه أن
ما قبضه دين آخر هو مقرة أن عليها ما ليس في كلامه ما يدل على أنه اذا ذكر البدل في الخلع وادعى
أن ما قبضه حتى آخر يصدق حتى يكون ما ذكره وجه النظر بل وجهه ما أشار إليه في نور العين حيث
قال المتبادر أن محل النظر هو المسئلة الثانية والظاهر أنه هو الأولى كما لا يخفى على أولى النهي اهـ أي
أنها هي المملوكة في الأولى فمقتضاه أن القول لها فيها أيضاً (قوله) واعترضه في نور العين (الخ) عبارة
نور العين على قوله في الفصولين أقول على ما مر ينبغي أن يكون القول لها في النفقة أيضاً مانعاً قوله
ينبغي مما لا ينبغي لأن هذا ذكره مغلطة لأن المنكر في الحقيقة إنما هو الزوج حيث ينكر وجوب
النفقة عليه وهذا لأن المرأة مدعية حقيقة فلا يجوز جعلها منكورة بوجه ضعيف مع وجود
خصمها المنكر حقيقة اهـ ونحوه في حاشية الفصولين ولا يخفى ما فيه (قوله) ولم يظهر لي وجه
ترجيح التصحيح الأول على الثاني (الخ) قد يقال وجه ترجيح التصحيح الأول على الثاني كثرة مرجحه
عن مرجح الثاني كما هو ظاهر من عباراتهم (قوله) ويستثنى ما إذا خالعهما على مهرها (الخ) لاجابة
للاستثناء فان بدل الخلع وهو المهر لم يكن تابناً وقت الخلع بل ثبت بعده لأنه سببه تأمل (قوله)
أصحهما مائة كل منهما عن المهر لا غير (قوله) فيه أنه تسقط النفقة المفروضة أيضاً في هذه الصورة
كما هو ظاهر (قوله) وفي السبازية وقيل يصح وهو الاشبه (قوله) نحوه في التظهير على ما نقله السندی
حيث قال وفي التظهيرية ان أبرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو



الاشبه اه (قوله) وقعت حادثة مثلت عنها في امرأة طلبت من زوجها الطلاق على أن تبرئه الخ) قد أطل السندى الكلام في هذه الحادثة اطالة حسنة فانظره (قوله) وانظر ما فائدة التعميم في الود الخ) فائدة دفع توهم عدم صحة الخلع على كسوة الفطيم لكثرة الجهالة فيها التنوعها بالاختلاف الرضيع كذا ظهر (قوله) قلت العلة تضييع حق الود الخ) فيه أنها بعد الاستغناء بتمام من الحضنة تحتاج الانثى للتحصين والحفظ والاب في ذلك أقدر فكونها عنده حقها فلا يملك ابطاله والتظاهر أن ما نقله عن الفتح مبني على ظاهر الرواية لا على الرواية الاخرى (قوله) وظاهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني الخ) أي حيث اقتصر عليه لكن قال البيهقي المسئلة المفروضة في امرأة بلغت مفهية فخرج عليها فتر وجت الخ نقله عنه أبو السعود في الحجر وسأقي في الحجر اعتماد الاول (قوله) فلذا قيل ثم تبرئه الاب أو يقر بقبضه منه الخ) لعل وجه صحة ابراء الاب مثلاً لا جني أن المهر وجب عليه بعقد الحوالة فصح ابرأؤه منه لكنه يضمه لها بعد بلوغها (قوله) لكن يغني عن هذه الحيلة الثانية التزام الاب البدل الخ) فيه أن التزام الاب البدل ابتداء لا يبطل مطالبة الزوجة به من زوجها بخلاف هذه الحيلة المذكورة ثم أن قوله في البرازية قسراً الزوج منه ظاهر أيضاً وذلك أن الاب بقوله الحوالة صار مديوناً للزوج ببطل الخلع وكان الزوج مديوناً للصغيرة بالمهر فيلتحقان قصاصاً نظيراً الوكيل بالبيع اذا باع من دائنه يلتحقان قصاصاً ويرجع الموكل على وكيله بقدر الثمن (قول الشارح) فلو ملكها بطل النكاح الخ) يعني لو ملك البدل الذي هو الامة المختلعة لبطل النكاح فاذا بطل النكاح بطل الخلع واذا بطل الخلع لا يملك الامة اه سندی وذكر ط وجه بطلان النكاح بقوله لانه قارن وقوع الطلاق ووقوع الملك في رقبته فتعذر ايجاب العوض اه (قوله) وأما على دخول الدار فليس فيه فعل يصلح الخ) فيه أن قوله على دخولك تصديق أيضاً اذ هو حدث مضاف ومستند اليها نظير الحدث المضاف لها في على أن تدخل في فم الفرق بينهما وان كان المصدر المجرد عن الاسناد تصورياً (قوله) وهل يبرأ الزوج الخ) أي فيما اذا قلنا بوقوع البائن (قوله) أما لو ابتدأ الزوج بذلك وقالت قبلت يلزم أن يقع به الرجعي الخ) نعم يلزم وقوع الرجعي لما قاله لكن العلة الثانية التي ذكرها بقوله ولأن الباء تصحب الخ تمنع هذا لزوم وتدل على وقوع البائن فيما لو ابتدأ الزوج فكلامه حينئذ لا ينافي المنقول تأمل وأيضاً المنقول لا يخالف ما ذكر في الاسرار اذ ما ذكره في الذخيرة فيما اذا ذكر العوض متأخراً بلطف الباء التي تصحب الاعواض وكذلك مسألة الزيادات بخلاف مسألة القنية فان المذكور نافي الوصف المتأني البدل ومقتضى كون الثاني ناسخاً كما هو صريح عبارة الذخيرة أن يقع الرجعي ويبرأ الزوج عن المهر لو جود شرط البراءة فاقاله في الاسرار من وقوع الرجعي والبراءة وجب به وذكر في شرح الزيادات لقاضيخان ما نصه بني الباب على أن من جمع بين الطلاقين وذكر عقيبهما ما لا يكون المال مقابلاً لهما منقسماً عليهما اذ ليس أحدهما ينصرف البدل اليه أولى من الآخر الا اذا وصف الأول بوصف مناف وجوب البدل فيكون البدل بمقابلة الثاني ويكون وصفه بما ينافي البدل بمنزلة التخصيص على أن البدل بمقابلة الثاني لا غير فان وصفهما بذلك أو وصف الثاني بما ينافي البدل به كان بدلاً لهما لان الجمع بين البدل وما ينافيه ممتنع فلا بد من الغاء أحدهما فالغاء الوصف المتأني البدل أولى لانه ذكر البدل آخر والمتأخر يكون ناسخاً لما قبله اذ عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته بعد الخول أنت طالق الساعة واحدة على أنك طالق غداً أخرى بالف فقبلت يقع في الحال واحدة بخمس مائة لانه جمع بين تطلقة منجزة وتطلقة مضافة الى الغد وذكر عقيبهما ما لا فيقسم عليهما كما لو قال أنت

طالق الساعة واحدة وغداً أخرى بالف أو قال أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بالف وانما قلنا ذلك لان كلمة على وان كانت للشرط لكن تعذر حمله على الشرط ههنا لأن وقوع الطلاق في الغد لا يصلح شرطاً للطلاق المنجز فيحمل على العطف لما بينهما من المشابهة فان بين الشرط والجزاء اتصالاً في الوجود لا يوجد الجزاء الا بعد وجود الشرط فكذا في العطف واذا صار مجازاً عن العطف كان البدل مقابلاً لهما اذ ليس أحدهما ينصرف البدل اليه بأولى من الآخر ولهذا لو كان مكان البدل استثناء ينصرف اليهما واذا جاء غداً يقع تطلقة أخرى بغير شيء أو ما وقع الطلاق فلو جود الوقت المضاف اليه وأما بغير شيء فلا شيء صارت مبنية بالأولى ومن شرط وجوب البدل بالطلاق أن لا تكون مبنية قبل الطلاق لانها اذا كانت مبنية مالهكة نفسها قبل الطلاق لا تستفيد بهذا البدل شيئاً فلا يجب المال ولا يقال بانها تستفيد نقصان العدد لأن نقصان العدد لا يصلح عوضاً للمرأة فان بعد البيئونة وقوعها في حباله يتعلق باختيارها فلا يصلح بذلك عوضاً حتى لو تزوجها قبل محي الغد ثم جاء الغد تقع تطلقة أخرى بخمس مائة لأن شرط وجوب المال قد وجد وهو ملك النفس بهذا الطلاق فرق بين المسئلة وبين ما اذا حال عليها ثم خالها فان الثاني يبطل ولا يقع به الطلاق لان الخلع طلاق بائن والبائن لا يلحق السابق أما في مثلثانص على الطلاق فاذا لم يجب المال بالثاني بقي صريح الطلاق والصريح يلحق البائن ثم قال ولو قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة أو بغير شيء على أنك طالق غداً أخرى بالف فقبلت يقع في الحال واحدة بغير شيء ثم اذا جاء غداً يقع أخرى بالف درهم لانه وصف الأولى بوصف ينافي وجوب المال فيكون المال بمقابلة الثاني أما قوله بغير شيء فظاهر وكذا قوله أم لك الرجعة لأن الطلاق عيال لا يكون رجعيًا وكذا لو قال أنت طالق اليوم تطلقة بائنة على أنك طالق غداً أخرى بالف وقعت للحال تطلقة بغير شيء لأن التصريح بالبيئونة دليل على أن شيئاً من البدل لا يكون بمقابلة الاول لان الطلاق عيال يكون بائناً لا محالة فلا تحتاج الى هذا التصريح وكلام العاقل محمول على الفائدة ما أمكن ولو جعلنا المال بدلًا عنهم فالغاذر البيئونة ولا يفيد فيجعل المال بمقابلة الثاني فيقع في الحال واحدة بغير شيء فاذا جاء غداً تقع أخرى بغير شيء لانه فان شرط وجوب المال وهو ملكها بنفسها بمقابلة الثاني فان قيل لما تعذر ايجاب البدل بمقابلة الثانية عرف أنه أراد صرف البدل الى الاول قل له ايجاب البدل بمقابلة الثانية ممكن اذا وجد شرطه وهو الزوج قبل الغد حتى لو تزوجها قبل محي الغد ثم جاء غداً تقع أخرى بالف درهم ولو قال أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة على أنك طالق غداً أخرى أم لك الرجعة بالف ينصرف الالف اليهما لانه عهدهما بوصف ينافي وجوب المال فلغاذر الوصف وكذا الوصف الثانية بهذا الوصف فقال أنت طالق الساعة واحدة على أنك طالق غداً أخرى أم لك الرجعة بالف ينصرف الالف اليهما بلغوا ذكر الرجعة لان ما يلحق الثاني لا يكون رجعيًا بلغوا ذكر الرجعة وكذا الوصف بين الطلاقين بحرف العطف فقال أنت طالق واحدة وغداً أخرى بالف أو قال أنت طالق اليوم واحدة وأنت طالق غداً أخرى بالف فالجواب فيه ما ذكرنا في الفصل الاول أنه ان عهدهما بوصف ينافي وجوب المال ينصرف المال اليهما وكذا اذا خص الثانية بذلك الوصف وان خص الاولى بذلك الوصف ينصرف المال الى الثاني وهذا الفصل الاول سواء لان في الفصل الاول كلمة على أقيمت مقام حرف العطف والله أعلم (قول الشارح) لا يسقط المهر ويقع الرجعي لان الصغيرة لم يصح ابرأؤها وهو لم يتعلق الطلاق الاعلى مجرد ابراء والافلو قبضه بالصحيح شرعاً لما وقع طلاقها أصلاً الا اذا طلقت بعد بلوغها فيقع بائناً لمقابلة البدل اه سندی

وقوله فأبرأته يعني وجد الشرط الثاني أيضا اه سندی أيضا

(باب الظهار)

(قوله ولكن لعكس ما قال كما علمت) فيه أن التصحيح الذي قدمه عن الخاتبة انما هو فيما اذا نسبها بالنية وما عطف عليها لا فيما اذا نسبها بالآثم نعم فيها لو قال أنت على كأي أو مثل أي ونوى البر والكرامة لا يلزمه شيء وإن نوى الظهار كان ظهارة وإن لم ينو شيئا لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة وعن أبي يوسف في رواية لا يلزمه شيء وفي رواية يكون إيلاء وقال محمد يكون ظهارة ولو قال أنت حرام كظهر أي ونوى الطلاق أو الظهار أو الإيلاء فعلى ما نوى وإن لم ينو شيئا يكون ظهارة في قول محمد وهو رواية عن أبي حنيفة وفي رواية أبي يوسف عنه يكون إيلاء وذكر الخصاص أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة ما قال محمد انتهى والذي رأيته في القهستاني العزو للحيط نعم ما في الخاتبة من تشبيه الإيلاء بالدم وما عطف ذكره القهستاني بالعزو والنظم وقال انه ظهارة اذا نوى على عكس ما في الخاتبة إلا أن القهستاني لم يذكر تصحيحا (قوله قال ذلك الكلام مكررا له الخ) لا حاجة لذكره (قوله وينبغي تقييده بان لا يكون على القسم الخ) هو انما أوجب حرمة المصاهرة لبناء الامر على الظاهر ولا يلزم من ذلك حرمة التخييل اذا كان للشفقة ولو على القسم لان هذا امر موكول بديانته لا على امر ظاهر تأمل

(باب الكفارة)

(قوله لا كمال الملك الخ) والانفساخ للكتابة ضروري فيقدر الضرورة وهو واجب وازالتكفير بدليل أن الأولاد والاكساب سألوه اه سندی عن البحر (قوله ذكر في الفتح أن الفرق عندنا أن الماء أمور بامساكه لعطشه الخ) لم يظهر الفرق بين الماء والخادم بما ذكره حيث اعتبر في الاول أنه معدوم حكما وأمر بصرفه لعطشه ولم يؤمر في الثاني بإبقائه لما يدفع الهلاك عنه (قوله فإيجاب اعتاقه مع ذلك مما يخالف الخ) وحينئذ يحمل ما في البدائع على ما إذا لم تكن الحاجة اليه شديدة في أعلى درجة بدليل ما في الجوهر (قوله وانما منع عن الوطء قبل الاطعام منع تحريم الخ) فديقال المنع من الوطء قبل الاطعام انما جاء من الظهار لان مقتضاه حرمة الوطء ودواعيه قبل الكفارة سواء كانت بالاطعام أو غيره وإن كان لا يشترط في الاطعام تقدمه على التماس لاطلاق النص بخلافه التحريم والصيام لتقييده (قوله فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على البحر) حيث قال حق التعبير أن يقال أعم من كونها من المنصوص عليه أو غيره اذا لم يدخل القيمة غير المنصوص عليه إلا أن يقال الاضافة في قوله من قيمة المنصوص بيانية وحاصل التنظير أن قوله أوقيته أي قيمة المنصوص المفهوم من قوله كالقطرة أعم من كونها من المنصوص أو من غيره فعطفها على المنصوص لا يقتضي أن تكون من غيره والجواب أنها ما قال كالقطرة أفاد أنه لو دفع من المنصوص لابد أن يكون المقدار الشرعي كما صرح به بقوله وأفاد أنه عاكف نصف صاع من راي الخ فقوله بعده أوقيته يجب أن يراد به من غير المنصوص عليه اذ لو كانت منه يكون قد دفع المنصوص وهو لا يكون إلا بالمقدار المقدر شرعا فاذا دفع ذلك القدر لا يعتبر كونه بطريق القيمة فتعين أن يكون المراد بها كونها من غيره ولا سيما والاصل في العطف المغايرة اه (قوله كذا في الدرر الخ) المتعين جل ما ذكره في الدرر على ما اذا فعل ما ذكره في يومين لاني يوم واحد لعدم كفاية غداين أو عشرين في يوم واحد قبل نصف النهار أو بعده فلا يخالف ما يأتي في الفروع (قوله

لانه لو أمره بالعتق عن كفارته لم يجز عندهما خلافا لابي يوسف الخ) الفرق لهما أن التلبيذ بغير بدل هبة ولا تتم إلا بالقبض ولم يوجد في الاعتاق بخلاف الاطعام فان الفقير ينزل قابض الا لا حرث لنفسه (قوله مكررا مع قوله المارأ وغداهم الخ) لا تكرار فان ما هنا عام في سائر الكفارات والفدية وما تقدم خاص بكفارة الظهار تأمل (قوله وإن كان موهبا بخلاف المراد) فانه يوهبهم أنه نوى بكل رقبة كل واحدة من الكفارات (قوله أن متحد الجنس يعرف بالتحاد السبب الخ) فيه أنهم جعلوا الظهار من متحد الجنس مع أن السبب مختلف لان ظهارة هذه المرأة غير ظهارة الأخرى ولعله منى على ما نقله في الاشباه في المبحث الثالث في النية عن المحيط أن نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار أن الواجب مختلف متعدد بل باعتبار أن مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب الابنية التعيين حتى لو سقط بكثره الغوائت تكفيه نية الظهر اه وهو خلاف المعتد على ما ذكره فيها أيضا ونقل الجوى عن البرازية وغيرهما ما يدل على اعتماد ما في المحيط فانظره

(باب اللعان)

(قوله وذكر الزيلعي في القذف أنها تقبل الخ) هو الاوجه فان الشهادات قائمة مقام حد القذف في حقه على تقدير كذبه ولم يتحقق حتى يخرج عن أهلية الشهادة (قوله وأجاب ط به بعد الترافع منهما الخ) قال السندی قد مر لنا أن القاضي يأمرها بالترفك كيف يسوغ له عند انبائها حبسها مع زوجها للتلاعن والذي يظهر أن جواب الرختي أسدأ وجه اه (قوله أي وإن لم يكن القذف الخ) الاحسن جعل قوله والاراجع الجميع ما قبله وحينئذ يكون قوله ولا لعان تأسيلا لا تأسيدا الما أن هذا الاصل كل غير خاص بالمسئلة السابقة (قول الشارح ويسقط بعت شاهد القذف الخ) أي الشاهد بقذف الزوج لها (قوله لانه لو كان موجودا احتمل رجوعه قبل القضاء) أي وهذا الاحتمال غير متحقق في المرتد فانه ما زال مصرعا على شهادته نعم لو غاب سقط اللعان لغيبته (قوله لانه يقع مقتصر على زمن التكلم الخ) المتعين أن قوله لاقتصاره راجع للمسئلة الأخيرة فقط (قوله ولو عمرها أقل الخ) لكن المتبادر من قول الفتح وعمرها أقل أن هذا شرط حتى لو كان عمرها أربعين أو أكثر بحيث تكون في سن الطفولية في الزمن الذي نسب الزنا اليها فيه يكون حينئذ كقولها زينت وأنت صبية فلا لعان على ما يظهر من عبارة الفتح (قوله أو خرس أحدهما الخ) في جعل الخرس عموما لرجي زواله تأمل والمتعين جعلها مسئلة مستقلة مانعة من التفريق لادخل لها في زوال الأهلية بما لا يرجي زواله (قول الشارح لا ينتفي لعدم التلاعن الخ) قال في الفتح لان انتفاء انما ثبت شرعا حكما للعان ولا لعان بينهما ولان نسبة كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا ينقطع انتهى وقال السندی لانها اذا علفت حال الرق أو الكفر يصير كأنه قد فها فها هما وهو لا يوجب لعانا (قوله الخامس أن لا تلد بعد التفريق الخ) فلو ولدت فتفاء ولا عن الحاكم بينهما وفرق بينهما وألزم الولد أمه ثم ولدت آخر من الغدر زناه وبطل قطع نسب الاول ولا يصح نفيه الآن لانها أجنبية واللعان ماض لانه لما ثبت الثاني ثبت الاول ضرورة وانما ثبت الثاني لان اللعان لا يصح من المبانة واذا ثبت نسبة ثبت نسب الاول لانهم من ماء واحد اه سندی (قوله يثبت نسبة الخ) لا يحتاج الحى الى النسب (قوله وأما رد الجارية المبعة بالحل الخ) ما جرى عليه هنا ضعيف وانظر ما قدمه في الرجعة (قوله والمراد الجواب عما استدله الخ) فيه أنه ليس فيما ذكر الجواب عما استدله بقوله لهما أنه بلا عن

إذا ولدته لأقل المدة أفليس في الحديث ما يشهد لهما حتى يحتاج للجواب عنه والموافق للهداية أن يجعل جوابا عما قاله الشافعي أنه ينفي الحمل استدلالا بأنه عليه السلام نفي الولد عن هلال وقد قدح فيها حاملا لكن فيه أنه مع علمه وحيا لا ينفي وهو حمل لعدم ترتب الأحكام عليه إلا بعد الولادة (قوله) لأن القاضي نفي أحدهما (الخ) في السند هكذا في نسخ الفتح والتطاهر أن الجواب فيه لأن القاذف وذلك لأن القاضي لا ينفي النسب في كل الصور كما سياتي وقد قال في الفتح ولو قال ليسا بنبي كانا بنبيه ولا يحداه وفيه أن موضوع ما في الفتح ما إذا ولدت ولد انتفاء ولا عن وقطع القاضي نسبه ثم ولدت آخر (قوله) والجواب أنه لما أقرب بالاول كان اقرارا بالكل فيكون اقراره بالتاليات (الخ) نعم اقراره بالتاليات كيد الاول وليس رجوعا بالنسبة وليس فيه تكذيب نفسه بالنسبة إلا أنه صار مكذبا لنفسه بالنسبة لنفي الثاني وهذا يحط اشكال الرحي فهو وجه ومراد المحشي أنه لما كان الثالث تاكيدا لاول فكانه لم يوجد فلذا لم يكن رجوعا (قوله) فكان ينبغي للشارح ذكر قوله كدوت أحدهم (الخ) فيه أنه لو ذكره عقب المسئلة السابقة ليكون التشبيه بنبوت النسب واللعان لا يقتضي أن الشئ في قائل في مسئلة الموت بنبوت النسب واللعان كالمسئلة السابقة مع أنه قائل بنبوت نسب الكل فقط بدون تعرض لحكم اللعان أصلا وعبارته على ما نقله ط عن الملتقي وفيه إشارة إلى أنه لو نقاهما ثم مات أحدهما قبل اللعان لزماء عند محمد خلافا لابي يوسف لأن الذي مات لا يمكن نفي نسبه لانه بالموت واستغنائه عنه وأحد التوأمين لا ينفصل عن الآخر في نبوت النسب ذكره الشئ اه فعلى هذا يكون التشبيه اجعالماقبله فقط (قوله) وفي كلام العرب حكيم (مسطا) في لسان العرب قال ابن شميل يقال للرجل حكيمه مسطا قال معناه مرسله في به جائز والمسطا المرسل الذي لا يرد اه

(باب العنين وغيره)

(قوله) وأخرج أيضا ما لو قدر على جماع غيرها (الخ) حقه وادخل الخ انتم قدر على جماع غيرها زوجته لأعلى جماعها داخل في العنين لا خارج (قوله) الشارح يعني لما منع منه (الخ) الظاهر أنه لا حاجة لهذه العناية فان كونها ارتقاء لا يخرجها عن كونه عنيئا وان كان لا يثبت لها الخيار لو جرد المانع منها أيضا فشرط الخيار لها أن لا يوجد المانع منها (قوله) وهذا عند أبي يوسف (الخ) يظهر أنه لا خلاف في المستثنين فابو حنيفة يوافق أبي يوسف في الأولى وأبو يوسف يوافق في الثانية (قوله) ان النابت عن الصحابة (الخ) مقتضاه عدم اعتبار القمرة بالحساب وانما الاعتبار بالاهلة فعلى هذا لا يكون في السنة كسور (قوله) الشارح وبعض يوم الخ) أنكر ابن اليسار ذكره الكسور محتجاً بأنه قد ثبت في الحديث أن نصف السنة كل شهر ثلاثين يوما ونصفها تسعة وعشرين اه سندی ويجيب بان المراد بالسنة القمرية المقدره بما ذكر الحاشية (قوله) وهي فرق وأجل وبانت (الخ) قال السندی ولا تتوقف البيئونة بعد التفريق على الطلب خلافا لما مال إليه الحلبي تبعاً لهما (قوله) وفيه تردد (الخ) أشار ط لرد بقوله وقد يقال انما اعتبر بذلك لانها اذا كانت بكرا كان الحمل منسدا فيخرج البول ممتدا إلى الجدار والاحصل فيه ارتجاء فلا يعتمد على أن هذا يرجع إلى التجربة اه (قوله) بقي لأقر بأنه أزالها بأصبعه وادعى أنه صار قادرا على وطئها وطئها (الخ) نقل هذا المسئلة السندی بدون قوله ووطئها (قوله) لصدها على من طلقها قبل علمها (الخ) المسئلة مفروضة فيما اذا بان الأولى بسبب العنة لا بمجرد الطلاق ولذا قيد في الأخرى بكونها عالمة بحاله وأما الاستروج بالطلقة بغير سبب العنة فهو خارج عن موضوع المسئلة اه سندی

(باب العدة)

(قوله) وهو مضى المدة) عبارة الفتح إلى مضى المدة (الخ) (قوله) أي بعدما اعتقها مولاهما (الخ) لا وجه لهذا القيد كما يظهر تأمل (قوله) وفي الفتح والاول أصح (الخ) عبارته وان كانت لا تحيض لصغير بان لم تبلغ سن الحيض على الخلاف فيه وأقله تسع على المختار اه وظاهر من منع المحشي وجود قول بان أقل سن البلوغ سبع وقال ط في فصل بلوغ الغلام عن شرح الجمع أجعوا أن ابنة خمس سنين فمادونها اذا رأت الدم لا يكون حيضا وابنة تسع فما فوقها يكون حيضا والخلاف في ست وسبع وعان اه (قوله) الشارح وخرج بقوله ولم تحض الشابة (الخ) وكذلك خرج به من حبلت ولم تزد الحيض لأن من لا تحيض لا تحبل فلما حبلت تبين أنها من أهل الحيض فلا تنقض عدتها إلا بثلاث حيض كما سيذكر الشارح في الفروع وسيأتي الكلام فيه (قوله) فيه مسامحة (الخ) لا وجه لدعوى المسامحة فان الكلام في الوطء ولو حكما وما نقله ينتج وجوب العدة بخلافه الصبي وهو شامل للرضيع وغيره ولم يقع الخلاف في وجوب العدة وانما وقع في لزوم المهر فعندهما يجب كالعدة وعند محمد لا يجب والشارح جنى إلى عدم وجوبه لأن قولهما بوجوب المهر فيمن يتصور منه الاعلاق فكأن وجوب العدة متفق عليه كذلك عدم وجوب المهر لا خلاف فيه (قوله) الاولى ولو كبيرة (الخ) لعل وجه ما سلكه الشارح أنه يتوهم أن الصغيرة عدتها أقل لما ذكره ومن الحكمة في تقدير عدة الموت بما قالوه ان الجنتين في غالب الامر يتحرك في ثلاثة أشهر ان ذكر وفي أربعة ان أنثى فاعتبر أقصى الاجلين وزيد عليه عشرة استظهارا وبهذا يظهر وجه ذكر قوله وعم كلامه ممتدة الطهر في هذه المسئلة (قوله) بل فيه الدية) أي الغرة كما يأتي في الجنائيات (قوله) والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة (الخ) بل الاظهر أن المراهبة أن تبلغ حدا لا يأس من وجود حمل في بطنها بتمام السنتين اذ قولهم لا يمكث الولد في بطن أمه أكثر من سنتين يم الحو والميت كما قاله الرحي حتى (قوله) بيان لا بعد الاجلين (الخ) الاظهر ما في ط أنه بيان للاجلين (قوله) ولا يخفى أنه ليس فيه سوى المسامحة في العطف) قد تدفع المسامحة عن عبارة المصنف يجعل الجملة الثانية عطفا على الجملة الاولى (قوله) استثناء منقطع) هذا ظاهر بالنسبة لما زاده الشارح من قوله لو حاضت الخ لا بالنظر لعبارة المصنف في ذاتها (قوله) لكن يشكل على هذا التصريح بهم (الخ) قد يدفع بان تصریحهم بما ذكر لا ينافي ما ذكره الزيلعي فان موضوعه أنه دخل بها بالفعل وادعى النسب وأنه ثبت وينتبع العدة وهذا لا ينافي ما ذكره من أن المهر والعدة انما يجبان بالوطء والفراس ثبت بمجرد العقد لكن وجوبهما انما هو بالدخول (قوله) فيمكن أن يحمل ما في الاختيار والمحيط على قول محمد (الخ) هذا التوفيق يبعده التعليل المار عن المحيط تأمل وقال الرحي في الخانية أم ولد تزوجت بغير إذن المولى فولدت لسته أشهر فصاعدا من وقت التزوج فادعاء المولى والزوج فالولد للزوج في قولهم جميعا اه فقد اتفقوا على ثبوت الفراس في النكاح الموقوف واعتمدوا أنه من حين العقد ولو قبل الوطء ولا خلاف بعد الوطء في ثبوته فيلزم منه ثبوت العدة بزواله (قوله) الشارح اذا لم تكن عالمة راضية (الخ) الظاهر الاكتفاء بوجود أحد الشرطين المذكورين كما قاله السندی حتى لو كانت عالمة بأنه غير زوجها وأكرهها على الجماع بعد ما زفت إليه وقيل له انها زوجتك فدخل عليها مكرهة لاحد عليهما وعليها العدة ولها النفقة وسيأتي في كلامه ما يفيد (قوله) وهذا خاص فيما عدا الأخيرة بل هو شامل لهما أيضا كأن اعتقها مولاهما (قوله) لان القاسم ملحق بالصحيح احتياطا) وفراس أم الولد ملحق

بما شابه وهو النكاح (قوله لا يحتسب به منها عدم التجزى الخ) فيها سقط والاصل لان ما وجد قبل الطلاق لا يحتسب به منها عدم السبب ولا ما وجد بعد الطلاق لعدم التجزى الخ (قوله أى زكاهما غيرهما ليصح القضاء بشهادتهما الخ) صحة القضاء لا تتوقف على التعديل بل لوقضى القاضي بشهادة الفاسق صح (قوله مرتبط بقوله فالعدة الخ) وهو عتلة الاستثناء من صدد كلام المصنف كما يظهر مما ياتي له (قوله الشارح فان الفتوى انهما من وقت الاقرار مطلقا الخ) انظر ما تقدم في طلاق المريض فانه اوسع مما ذكره المحشى هنا (قوله وليس في عبارة البحر لفظ السكنى بل عبارته الخ) ما ذكره عن البحر والتمر ليس فيه ما يفيد أن لا سكنى لها اذ النفقة تشملها فانها اسم للطعام والشراب والكسوة والسكنى وكذلك عبارة الحاشية التي نقاها فعلى هذا لا يكون لها السكنى ولعل وجه ذلك وان كانت حققة تعالى أنها لا تخلو عن حق العبد فراعاهما فيهما من حق لم يجب لها ثم رأيت في قمة الفتاوى وان صدقته في الاستناد فالعدة من حين أوقع الطلاق الا في هذه الصورة المتأخرون واختاروا وجوبها من وقت الاقرار ولكن لا يجب لها النفقة ومؤنة السكنى في هذه الصورة (قوله وذكر هذه المسئلة مكررا بما مر في المتن الخ) لا بعد ذلك تكرار امعيا فانه نقل عبارة الجواهر المفيد لما ذكره المصنف وغيره وقصده افادة غير ما افاده المصنف (قوله وينبغي أن يكون من آخر الوطأت عند زوال الشبهة الخ) مقتضى عبارته أن ابتداءها من زوال الشبهة مستندة لا خروجه ولم يظهر وجه الاستناد بل الظاهر الاقتصار على وقت زوال الشبهة تأمل (قوله فلا يشك بما اذا فرق في الحيض الخ) لاشك أنه اذا فرق في الحيض يعتبر ابتداءها منه وان كان لا تعتبر هذه الحيضة من الحيض الثلاث (قوله الشارح ومنه الطلاق وانكار النكاح لو بحضورها الخ) راجع لما قبله فقط في الجواز انكار النكاح ان كان بحضورها فتارة والا فلا وعلم غير المتارك بالمتاركة شرط على قول وصح وقيل لا وصح وربحنا الثاني اه (قوله بفعل كانه طلقها في الطهر بعد الوطء الخ) لعل الاولى قبل الوطء ا يكون الطلاق نيا (قوله وصوابه خمسة وثلاثون الخ) لا يظهر خطأ ما في بعض النسخ لاحتمال أن هذا رواية رواها عن الامام غير ما خرج به مذهب الظاهر (قوله فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما الخ) لان من أصل الامام أن الدم اذا كان في الاربعين فالطهر المختل لا يفصل طال أو قصر فلو قدر بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده خمسة عشر أقل الطهر ثم عاد الدم كان نفاسا (قوله بتقدير النفاس وطهره أربعين الخ) وتقدير كل حيضة بعشرة أيام (قوله اذ لا بد من مضي أحد عشر يوما للنفاس الخ) أى ليكون أكثر من أكثر الحيض ومحمد لا يعتبر ذلك (قوله فان الطلاق الاول بائن الخ) هو وان كان بائنا الا أنه بالعقد عليها ارتفعت عدته وابتدأت عدة للطلاق الثاني فلا يقال انه في عدة البائن فالجواب الاول هو الموافق (قوله من أن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل الخ) ومن أن العمل بالمرجوح بمنزلة العمل بالآية المنسوخة ولا يرد أن أمر الامير اذا صادف فصلا مجتهدا فيه نفذ لان المراد به أمير العسكر بالنسبة لهم (قوله المذكور في حاشية العلامة نوح على الدرر أنها معتدة بلا خلاف الخ) قد توول عبارة نوح أفندي بان المراد بكونها معتدة كونها في حكمها لا أنها معتدة حقيقة فلا تخالف عبارة الشارح (قوله بان الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي الخ) قال ط أقول الانتظار الى ظهور الحمل لا يقال له عدة وأورد هذا الاعتراض السيد الجوى ونظيره أبو السعود بان ما ذكره في البحر شامل لما اذا ظهر حملها ولم يظهر والتمرة تظهر فيما لو تزوجت قبل التعرف عن براءة الرحم ثم ظهر براءته صح النكاح على ما ذكره في التهر لا على ما في البحر لانه أوجب العدة عليها مطلقا اه

وقال الرجعى مؤيد الماس في البحر لاشبهة أن الولد ينعتق من المني ولو حلت يثبت النسب فوجب الضرر عن اضاعة الولد واشتباة الانساب اه (قوله الشارح لان من لا تحيض لا تحبل) ذكر السندى عن الرجعى أول الطلاق أن ممتدة الطهر قد تحبل حتى قيل ان فاطمة الزهراء رضی الله تعالى عنها كانت لا تحيض وولدت ثلاث بنين وبنين ولم تر الدم في حيض ولا نفاس ولذا سميت الزهراء (قوله وبه يظهر جواب حادثة افتوى في رجل أبان زوجته بلفظ الحرام الخ) لا يظهر صحة ما قاله من جواب هذه الحادثة بعد الاستفتاء من الشافعى اذ فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزمه اتباع رأى مفتيه كما يلزم العالم اتباع اجتهاده والرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل في حادثة واحدة وذكر المحشى عن البحر في الصوم أن العاى يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه وفي النهاية ويشترط أن يكون المفتى بمن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البلد اه نعم هذا بالنسبة للديانة أما لو رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد الى حاكم فانه يحكم برأى نفسه كذا ذكره في أول الوقف (قوله ثم رأيت بخط السائحانى عن جامع الفتاوى شهداثنان أن الغائب طلق زوجته الخ) في البرازية من شتى القضاء نقلا عن المتنق ادعت أن زوجها طلقها وغاب ان عرفها القاضي امرأه رجل بعينه منعها عن النكاح والا لا اذا برهنت على طلاقه اه فعلى هذا يحمل ما في جامع الفتاوى على ما اذا لم يعرفها القاضي امرأه رجل بعينه والا فله منعها ولا يوسع له السكوت

(فصل في الحداد)

(قوله نعم بشكل ذلك في معتدة العتق الخ) الظاهر أن القهستانى جعل المدار في جواز التعريض على حل الخروج وعدمه على عدمه فقط والطريقة الاولى على العداوة وعدمها على حل الخروج وعدمه فهما طريقان فلا يصح استكمال احدهما بالآخرى نعم على الاولى يرد الاشكال ويظهر الجواب بالتأمل في الفرق بين العديتين بان يقال النكاح قائم بحكم بقاء امرأه فيجوز التعريض كما يحرم للنكوح وعدة العتق أثر الفراش وقد زال ملكه بالكلية فلماذا كان المتطور اليه في العدة عداوة المطلق لا المعتق (قوله فاذا أن تعيين الاقرب مفقوض اليها الخ) غاية ما افادته عبارة البحر تعيين انتقالها الى اقرب موضع ولا تنفيذ أن تعيين الاقرب مفقوض اليها فان زالت عبارته كالشارح تنفيذ وجوب الاقرب كما قال ط نعم لو اشترط منزلان في القرب كان لها خيار التعيين (قوله الشارح عن تلخيص الجامع) عبارته على ما نقله في البحر شهدا أو واحد عدل أنه طلقها ثلاثا وقد دخل بها منع من الخلوة بهامدة المسئلة بأمانة نفقتها من بيت المال لانه يعتد بالحمل والعدل كغيره بخلاف المعتدة اه قال الرجعى ظاهره وصريحه أن في المعتدة لا تكون نفقتها في بيت المال لانه في المسئلة الاولى كان معتقد الحمل فلم يكن أن تجعل نفقتها عليه ولم يحكم عليه بالحزمة بعد لعدم وجود الحجة وفي المعتدة يعتد بالحزمة فان كانت المرأة في حاجته فنفقها عليه وان كانت في حاجته المعتدة فكذلك لانها من قبيل نفقة العدة وهي عليه بحرر اه (قوله وكانه أراد بنقل هذا تخصيص ما نقله عن المجتبى بما اذا كانت السكنى معها الحاجة الخ) ليس في حادثة السؤال ما يفيد التقييد بالحاجة والتقييد بالاولاد في الحادثة لكونها كانت كذلك فالمدار على الشرطين المذكورين في المجتبى (قوله وانظر ما افادته هذه الزيادة لان فرض المسئلة المروء على ذلك في رجوعها الخ) الظاهر أنه لا بد من هذه الزيادة اذ لوجه لازما لا يعتد اذ فيما مرت به مما يصلح للاقامة اذا كان بينه وبين مقصدها

أقل من مدة السفر (قوله) ينتقل من موضع إلى آخر للكلالة والماء الخ) تمام عبارته فإن كان يدخل عليها ضرربين في نفسها أو ماله بستر كما في ذلك الموضع فله أن يتحول بها ولا فلا (قوله) كأنه أراد بهذا الاستدلال رفع التنافي بين النصين الخ) ما في البدائع لا يرفع التنافي بين النصين وذلك أن من قال بعدم خروج معتدة النكاح الفاسد إنما أراد عدم مدة العدة بنسبها ومنعها من الخروج لتحصين مائه الذي قاله في البدائع يحقق بحقيقة قتي تحقيق براهنه لا يمنعها ويدل لهذا ما تقدم في محل التعريض من أنه منوط بحل الخروج وعدمه

(فصل في نبوت النسب)

(قول المصنف فيثبت نسب معتدة الرجعي الخ) لا يصح تفريقه على ما قبله بل على أن الطلاق الرجعي لا يجرم الوطء وتثبت به الرجعة فلو أتى بالوطء وكان أنسب سدى عن الرجعي (قوله) ويجوز الحكم فيها إذا أنت به لتمامها مقتضى قول التمهتاني وفاسد النكاح كصحيحه أن يقال إتيانها به لتمامها فيه كإتيانها به لتمامها في الصحيح (قول الشارح والمدة تحتمله) في السدى وأطلق في المدة في قوله والمدة تحتمله فتمل مدة العدة ومدة الحمل يعني لا بد في عدم نبوت النسب عند الإقرار بغير العدة من احتمال مدة العدة ومدة الحمل اللتين عينتهما بأقرارها أي المدتين المقدرتين لهما شرعا كان تقر بغير عدة هذا الحيض في سنتين يوما أو أكثر على قول الإمام وتسعة وسلاطين على قولهما ويكون بين مضيهما والوضع ستة أشهر فأكثر فإن كانت مدة العدة لا تحتمله ومدة الحمل لا تحتمله كما إذا أقربت بغير عدهما في أقل من سنتين يوما وبين المضى والوضع ستة أشهر ثبت وكذا العكس كما إذا أقربت بغير العدة في سنتين يوما وبين المضى والوضع أقل من ستة أشهر وكذا إذا كان كل منهما غير محتمل اهـ (قوله) وهذا القيد لمفهوم المتن لا المنطوق الخ) وهو أقرارها بغيرها أي فإنه لا يثبت النسب مع الإقرار بقيد احتمال المدة لمضى العدة ولا يجعله قيد المصنف يعني أن قوله ما لم تقر الخ إنما هو عند احتمال المدة وكلامه الأول عام فيما دون السنتين فأكثر كما يفيد لفظه وان (قوله) لبيان أن حكم السنتين حكم الأكثر الخ) لا يظهر أن حكم السنتين حكم الأكثر الأعلى ما منى عليه المتن في المبسوط لو أنت به لتمامها لا يثبت النسب الأعلى مقابله من النبوت لتصور العلوق في حال الطلاق تأمل (قوله) لأنه لا يثبت العلوق قبل الطلاق الخ) وأورد أن للاحتمال الأول مرجحا هو أن الظاهر أن الحوادث تضاف لأقرب أوقاتها وأجيب بأن محله ما لم يعارضه ظاهر آخر وهو الوطء في العصمة لا في العدة وفيه أيضا مخالفة السنة في الرجعة بالوطء والعادة وهو الرجعة باللفظ فكان ما قضت به العادة والسنة أرحم اهـ نهر (قوله) كمن باع جارية بفات بتوأمين كذلك الخ) فرض مسألة الجارية في الفتح عما إذا جاءت بولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر وأخر لا أكثر من هذا أصبح قوله بعد ذلك لأن ولد الجارية الثاني يجوز الخ والأكف يف يجوز حدونه على ملك البائع قبل بيعه مع أنها أتت به لا أكثر من سنتين فالأصوب للحنى متابعتها للفتح وعدم التعبير بقوله كذلك تأمل وعبرة الجارية إذا ولدت ولدين بعد بيعها ثم ادعى البائع الأول يثبت نسبهما لأنها مخلقا من ماء واحد اهـ (قوله) لأن ولد الجارية الثانية يجوز الخ) وأيضا ولد الجارية قد التزمه بالدعوة والزواج لم يدع حتى لو ادعى الزوج كان مثله (قوله) وبه علم أن قوله ولو أكثر من سنتين خاص الخ) وعلم أيضا بما ذكرناه لا حاجة لاستثناء مسألة الأمة فإنه في طلاقها بانئلا بد أن تأتي به لأقل من سنتين أو لتمامها على اختلاف الرواية ثم يشترط شرط آخر فيما إذا كانت بائنة بواحدة وهو أن تلده لأقل من ستة أشهر من يوم الشراء

(قوله من حين الإقرار) لعله الطلاق (قوله) بغنى عنه ما يذكره المصنف في بيان المقررة الخ) بل قصد الشارح استيفاء أحكام الصغيرة المتوفى عنها زوجها فذكر أو لا حكمها مع عدم إقرارها بالحبل ولا بانقضاء عدة ثم ذكر ما إذا أقربت بانقضائها وهو متابع في ذلك للزيلي والقسم الثالث ذكره الزيلي ولم يجعل مسئلتنا داخلية في المقررة لأنيسة ويدل لذلك زيادة الشارح كالزيلي قوله ولأقل من أكثرها فإنه لا يتأني في الصغيرة (قوله) لكنه خالف هنا فقال وشمل ما إذا كانت من ذوات الإقرار الخ) المخالفة إنما هي في الصغيرة لا لأنه لا يسه ذلك أنه في البعد ذكر في مسألة المراهقة أنه قيدها المصنف بكونها مطلقة لأنها لو مات عنها زوجها ولم تقر بالحبل ولا بانقضاء العدة فعندهما أن ولدت لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت النسب الخ) ولم يتعرض فيه إلا لآية أصلا ثم ذكر هنا ما ذكره المحشى عنه ومعناه أنها إذا كانت آيسة ولم تقر بانقضاء العدة فحكمها حكم ذوات الإقرار إذا جاءت بولد إلى سنتين من وقت الطلاق ثبت نسبه وإذا كانت صغيرة لم تدع الانقضاء ولا الحبل لا يثبت إلا إذا جاءت به لأقل من تسعة أشهر كما في الطلاق وهذا بخلاف ما قدمه بقوله وقيدها المصنف الخ) وتدفع المخالفة بحمل قوله في حكمها الخ بالنسبة للصغيرة على أنه حكمها من حيث أنها إذا تبين وجود الحمل في مدة العدة بان ولده لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت والا لا على نفس المدة فيكون حكمها في الوفاة نظير حكمها في الطلاق لا عينه (قوله) أن جاءت به لا أكثر من سنتين احتج الخ) الشهادة الخ) العبارة فيها قلب فأنها إذا جاءت به لا أكثر من سنتين يكفي شهادة القابلة ولأقل يحتاج للشهادة وعبرة الجارية ليس فيها هذا القلب (قوله) أن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأة الخ) المرأة بصيغة الأفراد (قوله) ظهوره بان تأتي به لأقل من ستة أشهر الخ) الظاهر أن من أتت به لأقل من ستة تكون أمارات حملها الخ) ومن كانت أمارات الخ) تأتي به لأقل من ستة أشهر فترجع العبارة إلى واحد (قوله) وعلى هذا القول يكون من أهل الشهادة لا يثبت النسب) مقتضى ما قبله هو النبوت بدون اشتراط أهلية الشهادة فهذا التفريع فيه نظر (قوله) ولا تحرم عليه هذا النبي لجواز كونها حاملا من زنا حين تزوجها (قوله) بان هذا الطلاق رجعي الخ) قال الرجعي في كون هذا الطلاق رجعيان نظر إذ النسب أثبتناه احتياطا والاحتياط في عدم نبوت الرجعة أذ هي لا تثبت بالشك فلا يقال متى ثبت كونها موطوءة تثبت له الرجعة اهـ (قوله) الاحتمال البعيد المخالف للعادة المستمرة الخ) حقه حذف قوله للعادة الخ) والاقتصار على قوله لكن الخ) فإنه في الصورة الثانية الولادة زيادة عن ستة أشهر ويدل لذلك ما قبل هذا الحاصل فالخلاف في الفرق أن الحامل لهم على الاحتمال البعيد التيقن بوجود الولد وقت العقد ولم يوجد هذا فيما إذا أتت به زيادة عن ستة أشهر فلم يقولوا به وان كانت العادة مستمرة بالولادة لأكثر منها (قوله) ونقل ح عن شيخه في تصوير المقارنة الخ) ما نقله الحلبي وما قبله ما حكمها واحد (قوله) الشارح فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا) الاحتياج لشهادة القابلة إنما هو لتعين الولد لا لثبوت النسب فإنه ثابت بالفراش كما تقدم (قوله) لأن سبب نبوت النسب وهو الدعوة قد وجد الخ) الأوضح في التعليل ما في الكفاية وإنما يثبت النسب لقيام الفراش بقوله ان كان في بطنها ولد فهو منى والحاجة الخ) (قوله) أو لتمامها وهو مشكل الخ) يندفع الاشكال بان إتيانها به لتمامها لا يعين وجوده قبل المقالة ويحتمل حدونه عندها وهو انما علق بالكيونة في بطنها وهي الحصول قبلها اذ هذا الكلام من باب التعليق بأمر كائن فيقتضى سبقه لا الحدوث عند المقالة تأمل (قوله) ثم نقله عن المحيط) وذكر صاحب النهر أن في كلام الزيلي إشارة إليه وعبرة الجارية الخ) قرآن أمته جلي منه ثم جاءت بولد لسته أشهر ثبت نسبه منه لأن الدعوة

صادفت ولدا موجودا في البطن وان جاءت به لا كثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لأن ما نفيقن بوجوده وقت الدعوة لاحتمال حدوثه بعدها فلا تصح الدعوى بالشك اهـ وما نقله الشارح عن غاية البيان عزاه فيها الى الاجناس كما ذكره الانقروى اهـ ففي المسئلة روايتان ويظهر أن وجه صحة نفيه أنه لما احتمل الحدوث لم يتيقن بصحة دعواه فكان له نفيه للشك في وجوده وقت المقالة (قوله فانها حينئذ ليست من أهل الارث الخ) أي على الاحتمال الاول لاميراث لها وعلى الثاني لها الميراث لظهور حررتها عند الموت وعلى الاحتمالين جاء الشك في ميراثها ولا مرجح (قوله لعل وجهه أنها لو قالت أنا امرأته الخ) على ما ذكره يكون قصد المصنف الاحتراز عن الصورة التي ذكرها (قوله لانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه الخ) قال الرخني سلمنا زوم أنه من نكاح والاصل بقاؤه لكن الاحتجاج به على ارثها استمسك باستصحاب الحال وهو يصلح للدفع لالاستحقاق فكيف تستحق به الارث اهـ (قوله احتراز عن فضه بعدم الكفاءة الخ) لكن الظاهر أن المراد بالفسخ الفساد اذا بدعوا الولد يريد أنه وقع فاسد الافسخ وجعله كأن لم يكن بعد سبق تحققه (قوله واحتمال الحال بان تلده لسته أشهر فاكتر الخ) جعل في المجمع أنه الاول ان أتت به لاقل من ستة أشهر من حين عقد الثاني عند أبي يوسف ولا كثر من ستة يكون للثاني وحكم محمد بالولد الاول ان كان من حين ابتداء الثاني بالوطء الى الولادة أقل من سنتين وان كان لا كثر منهما فهو للثاني اهـ وقال في الهنديه من متفرقات دعوى النسب قال أبو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد أصح وبه تأخذ كذا في الفصول العمادية (قوله يشترط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار الخ) الظاهر أنه يشترط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء أيضا حتى يتحقق أنه من النكاح اذ لو أتت به لسته أشهر من وقت الشراء ولا قل منها من وقت الاقرار لا يتيقن أنه من النكاح لحل وطئها بالشراء (قوله وان لاقل من نصف حول الخ) حقه وان لا كتر الخ (قوله الشارح وكذا لو اعتقها بعد الشراء) قال في الفتح ولو اشترى زوجته الموطوءة ثم اعتقها فولدت لا كثر من ستة أشهر منذ اشتراها لا يثبت النسب الا أن يدعيه الزوج لان النكاح بطل بالشراء وصارت بحال لا يثبت نسب ولدها منه لو ولدت لا كثر من ستة أشهر من وقت الشراء لا بدعوة والعق ما زادها الا بعد امنه الخ اهـ (قوله لبطان النكاح) أي نكاح المولى بالشراء (قوله لعل وجهه أنها لما لم يزلها العدة منه للوطء الخ) في هذا التوجيه نظر اذ في السابقة قد اعتبرنا أثر الفرائض فجعلناه للمولى وهنالك نعتبر حقيقة وهو كونها أم ولده وجعلناه للزوج مع أن العدة واجبة عليها من وطء الزوج فيها وما مجرد حرمتها على المولى بوطء الزوج لا يجدي نفعا فان الحرمة ثابتة فيما قبلها أيضا بالعق والوطء (قوله ولم يظهر لي وجهه لانه اذا لم يثبت الخ) الظاهر أن المسئلة خلافية فقبل انه يحتمل على أنه من الزنا فيجزي فيه الاختلاف في نكاح الحامل منه واحتمال أنه من وطء شبهة أو نكاح فاسد لا يكفي لافساد النكاح اذ كما يحتمل ذلك يحتمل أنه من زنا والنكاح بعد وجوده لا يبطر بالشك وهذه طريقة البدائع وعلى طريقة الزيلعي يكفي لفساده احتمال أنه من فاسد أو شبهة اذ بذلك لم يعلم وجوده بشرط صحته

(باب الحضنة)

(قوله لكن في القاموس حضن الصبي حضنا وحضانه بالكسر الخ) في السندى بعد ذكر عبارة القاموس مانعه واقتصر شيخ الاسلام ذكر باقي شرح الروض على الفتح وكذلك ابن الملقن في ضبط الفاظ

المنهاج ومن هنا يستفاد جوازهما اهـ (قوله كما أفاده القهستاني) وانفقوا على أن الأب يجبر على نفقته وعلى امساكه وحفظه وصيانته اذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق للصغير عليه اهـ بجر (قوله بان يكون قوله ونحوه مرفوعا عطفا على الزنا) لعله منصوبا عطفا على الزنا الواقع خبر تكون (قوله فانها تستحقها عملا بشبه الاجرة الخ) بحقه النفقة وذلك أن ما تأخذ له شهبان فبراعى شبه الاجرة حال قيام النكاح أو العدة فلا تستحق شيئا من الاجرة لقيامها بأمر واجب عليها وبعدها ما تأخذ مراعى فيه شبه النفقة فلها أخذ على أنه نفقة للصغير (قوله وكذا في الخبرية الخ) الذي فيها أنه أجاب عن الام المنقضية العدة اذا طلبت أجره حضنة أو لادها بانهم اتجباب الى ذلك اذ هو واجب على الاب ككسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه وأجاب أيضا عن ثلاثة أيتام فرض القاضي لحضنة أمهم سبع قطع بان استحقاقها الاجرة فيه خلاف قيل لا تستحق فقد سئل قاضي القضاة فخر الدين عن المستوتة هل لها أجره الحضنة بعد فطام الولد قال لا وموضوعه اذا كان هناك أب والوجه فيه أنه حق لها والشخص لا يستحق أجره على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الاب وقيل تستحق على الاب ولا أب هنا والحضنة واجبة عليها القدرتها عليها ولا تستحق الاجرة على أداء الواجب هذا تحرير هذه المسئلة والناس غافلون عنها وكتبت على نسختي جواهر الفتاوى ما منه يعلم أن المتوفى عنها زوجها لا أجره لحضنتها من باب أولى اهـ فتأمل (قوله لكن يشك على هذا الاطلاق الخ) أي الواقع في عبارة قارئ الهداية من استحقاقها الاجرة (قوله قياس ما ذكره في الحالات تقديم عمات الام على عمات الاب الخ) قد يقال اسم الاشارة في قول الشارح بهذا الترتيب راجع لجميع ما قبله أعني قوله ثم حالة الام كذلك الخ يعني تقدم عمات الام الشقيقة ثم لأب ثم لعمات الاب كذلك وهو المتعين في فهم عبارته وهذا ما يفيد ما في المنع عن الفتح ومثله في الهنديه (قوله استثناء من قوله ثم العصباء) يظهر أنه استثناء من جميع ما قبله ولو أني لكن مع ارادة الفسخ الذي يخشى معه على المحضون أو ماله (قوله الذي في الشرع بلالية عن البرهان وكذا في الفتح ثم لأب ثم لأم) مقتضى ما سبق تقديم الحال لأم على الحال لاب فان قرابة الام من قبل أمها مقدمة على قرابتها من قبل أبيها كما تفيد عبارة الخصاص السابقة وغيرها (قوله فاذا علم المفتي أو القاضي شيئا من ذلك لا يحل له زوجه من أمه الخ) قال العلامة السندي أفاد الحديث سقوط حضنتها بالتزوج فلا يلتفت الى شفقة زوجها (قوله وينبغي أن يكون مع اليقين في الفصلين الخ) لكن ما ذكره وفي مسئلة الاختلاف في سنه من أن القاضي لا يحلف أحدهما لان فائدة التحليف القضاء بالنكول لانه اقرار أو بطل ولا يملك واحد منهما الان الحضنة حق الصغير لا تملك الام بذله ولا الاقرار بسقوطه وكذا أخذ الاب له بعد تمام الحضنة هو حق الصغير أيضا فلا يملك بذله ولا الاقرار به يقتضي عدم التحليف هنا أيضا (قوله قال في البصر بعد نقله ما في الفتح وينبغي أن يكون عنده من يقول بتخيير الولد الخ) اللازم هو العمل بنص المذهب وان لم يظهر وجهه مع أن المعتوه لا يستغنى عن الحضنة بل قد يكون احتياجه لها أشد تأمل (قول الشارح ليس لأطلة بئس الخ) في السندي لم يظهر لقوله بئس فائدة لانه قال بعد عدتها والبائن والرجعي سواء فيه وفي حال قيام العدة لم يمكن من الخروج في الرجعي والبائن بقاء النكاح في الاول وبقاء أثره في الثاني اهـ (قوله والظاهر أنه لو كان بين الحلتين تفاوت تمنع) الذي في التارخاتية عن فتاوى البقال لها أن تنقله الى بعض نواحي مصر وان كان الاب لا يمكنه الرجوع في يومه الى وطنه قبل الليل وكذا اذا كان له جانبان اهـ قال السندي فاللهي عن الانتقال لكل منهما انما هو في غير المصر

الواحدة (قوله) والعجب في حكم لم يقل به أحد جعله متباعد عن تقليده البحر قال في حاشيته بحجاب عنه بان مراده بالقرية القريبة من المصر بقريته قوله وليس فيه اضراء بالأب اه فكان اللاتق بالمصنف الحاق هذا القيد به حيث فاته ذلك كان الواجب على الشارح التنبيه عليه سندی (قوله) ولا عقديته وبين الجدة) فليس لها حق نقله ولو الى بلد العقد وهذا في مكانين متفاوتين وأما المتقاربان فلا فرق بين الام وغيرهما حيث علل بأنه كالاتقال من محلة الى أخرى سندی بخنا (قوله) ويدل له ما في الحاوي (الخ) كيف يقال ويدل له مع انه قال فيما يأتي ما في الحاوي يشمل ما بعد الاستثناء (قوله) لم أره في الخيرية في هذا المحل) لكن أفتى في الحامدية بالسفر بعد انعام لحضانه اخذها في الجمع وشرحه وما في السراجية

(باب النفقة)

(قوله) الاولى اسقاط مسلمة) بل الاولى ابدال ولو بسواء (قوله) فانه يستأنس بها وعيها (الخ) في الكفاية من باب الوصية بالخدمة قالوا في المرأة اذا مرضت ان لم يمكن الانتفاع بها بوجه ما لانفقة لها والا فلها النفقة اه ونقل السندی عن الحلواني نحوه (قوله) وان أمكن نقلها الى بيت الزوج بحفة ونحوها فلم تنتقل لانفقة لها (الخ) أي بعد طلب انتقالها اليه ولا بد من كون انتقالها اليه أبيها بانه والا تكون به ناشئة وحكمها سقوط نفقتها حتى تعود لزل الزوج (قوله) وبؤخذ منه أيضا تنقيح كون القول لها بما اذا كانت في بيته (الخ) لا يتأتى وقوع اختلاف بينهما في الشوز في الحال وهي في بيته ولا يفيد ذلك ما في الخلاصة (قوله) وفيه أن المحبوسة ظمنا والمغصوبة (الخ) لا يظهر وروده على ما نحن فيه فان عدمها لعدم التسليم أصلا ويظهر أيضا أن مسألة الامة غير واردة لانها وان وجبت مدة التبوته مع كون التسليم ناقصا لانه قيل بذلك اكون حق السيد أقوى فاكتفى بالناتق وحينئذ فالواجب الرجوع للنقول من أنه لا تجب الا بالتسليم الكامل في غير الامة ومسئلة المحترقات بلا اذن داخله فيه (قوله) أي ادم هو طعام لا مطلقا كالأختي) كانه يريد لا يأتها ادم يحتاج لعلاج بل بنحو غسل وسمن وقال في الذخيرة اذا امتنع من الخبز ونحوه قال شمس الائمة السرخسي كان للزوج أن يتمتع من الادم ويعطيها خبز البر وحده ويقول هو طعام وليس على سوى الطعام وان أعطاها خبز الشعير لا بد من الادم لانه لا يمكن تناوله وحده اه هكذا نقله السندی (قوله) ولكنها لا تحجب عليه (الخ) القصد بذلك هذا الاستدلال دفع توهم أن الشريفة لا يجب عليها خدمة داخل البيت كما اذا كانت ممن لا تتقدم وليس في هذا مخالفة لما تقدم (قوله) الا اذا تزوج وبني بها (الخ) لا يظهر صحة هذا الاستثناء فان كلام من النفقة والكسوة يجب بمجرد العقد (قوله) لا يحمل له هنا (الخ) الذي يفيد ما ذكره المحشي عن البحر أولا وما نقله الشارح عن الخلاصة أن ولاية الاتفاق قبل الفرض وبعد الزوج الا اذا ظهر مظهره بعد فإمره يعطيهما وان كانت عبارة المصنف موهمة أن ذلك له قبله كما يفيد قوله في فرض والشارح دفعه بقوله ولو بعد الخ ولم أر أي أن قوله في فرض لها لا يناسب هذه الغاية زاد قوله وبأمر الخ فصار كلامه مع الشرح مفيدا لاثبات الولاية للزوج قبله وبعد له وأنه اذا ظهر عدم انفاقه بعده أمره بإعطائها المتفق وهذا هو الموافق لما في البحر وعبارته في الخلاصة والذخيرة اذا فرض القاضي النفقة فالزوج هو الذي يلي الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مظهره فحينئذ يفرض النفقة وبأمره يعطيهما المتفق على نفسها نظر الها فان لم يعط

حبسه ولا تسقط عنه النفقة اه فهي وان ملكها بالفرض لم تنصرف فيها بالاتفاق الى آخر ما فيه تأمل وحينئذ لا يخلو ما كتبه المحشي على قوله ولو بعد فرض الخ وعلى قوله في فرض الخ عن وجود دخل (قوله) أو من الصناع الذين لا ينقض عملهم الا بانقضاء الاسبوع كذلك) أي تفرض عليه أسبوعا أسبوعا (قوله) فأفاد أن الخيار لها في طلب كل يوم الخ) أي عند المساء اليوم الآتي أو غدوته (قوله) وقال أبو يوسف لو قال قائل بأن له أن يطلبه قياسا على نفقة شهر لا يبعد) يبعد صدور هذه العبارة عن أبي يوسف فلعن في عزوها اليه بخبرها ثم رأيت في نور العين قال وقال س اه ولعله سر بالسبين والراء وهو من السيد الامام ناصر الدين (قوله) ومفاده أنها لا تصح قبل الفرض أو التراضي على شيء معين الخ) لا يستفاد هذا من كلام الشارح ويمكن أنه مستفاد من البحر هنا (قوله) اسقوط النفقة عنه اذا أسير الولد أو بلغ الخ) هذا الفرق غير كاف فان نفقة المرأة كذلك تسقط بأشياء كثيرة (قوله) فلا وجه للاستدلال عليه الخ) بوجه بأنه استدلال بصوري قصده بيان المراد بقوله لا تنفذ بدراهم انظاره في تقديرها بما أصلا في أن المراد عدم تقديرها بشيء معين بحيث لا يزبد ولا ينقص (قوله) بدرعين الخ) أراد بهما صيغة ياوشتايا والمحققة الملاءة التي تليها عند الخروج وقال بعضهم غطاء تلبسه ليلا والدرع هو القميص الا أنه يكون محجيا من قبل الكتف والدرع من قبل الصدر سندی عن البحر (قوله) لأنها يحمل لها الخروج في مواضع فلا بد لها من ساتر الخ) لا يلزم من حل الخروج وجوب نهضة أسبابه لأنها ليست من حاجته فيجب عليها الاعا به (قوله) والانهوم هو كونها بدون تقدير القاضي لا تكون لازمة الخ) لا دخل للزوج وعدمه في الكلام بل يقال كما في ط اذا لم يقدر وراضى عليها الزوجان لا يكون حكما بل ينقض تراضيها ما وحينئذ يصح ما قاله الحلبي ويسقط تنظير المحشي (قول الشارح) لو حكم الحنفى بفرضها دراها هل للشافعي بعده أن يحكم بالتزويج الخ) في حاشية النخبة للشمس لمسى مثل شيخنا الرملي عن امرأة غاب عنها زوجها وتركت معها أولاد أصغار ولم يترك عند نفقة ولا أقام لها من نفقا وضاعت مصلمتها ومصلمة أولادها وحضرت الى حاكم شافعي وأنها اليه ذلك وشكت وتضررت وطلبت منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم عن نفقتهم نقدا معينا في كل يوم وأذن لها في اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها أوفى الاستدانة عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل الفرض والتقدير صحيح واذا قدر الزوج لزوجه نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب في وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطالبته بما قدر لها عن تلك المدة وأدعت عليه بذلك عندما كم شافعي واعترف به والزمه به فهل الزامه صحيح أم لا وهل اذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت المالك الحاكم الشافعي أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاقها نقدا أو أجابها بذلك وقدره لها كما يفعله القضاة لأن فهل له ذلك أولا وهل ما يفعله القضاة من الفرض للزوجة والأولاد عن النفقة أو الكسوة عند الغيبة أو الحضور نقدا صحيح أولا فأجاب تقدير الشافعي في المسائل الثلاث صحيح اذ الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه فلهي هذا الخلاف بين المذهبيين في جواز تقدير النفقة نقدا (قوله) وقد يجب بان ذلك في فرض القاضي وهذا في التراضي بدليل قوله الخ) الاحسن في الجواب أن يقال لا مخالفة بينهما فان ما في السراجية فيه ابطال القضاء برضا المرأة وهي صاحبة الحق كما تقدم فتملك ابطاله فيصح أن ترجع وتطلب كسوة قماش بخلاف ما قاله

الشيخ قاسم فان المبتل وهو القاضي الثاني ليس صاحب الحق فلا يملك نقض قضاء القاضي الاول ففرق بين
المستلزم وبين مقتضى الاشكال لا في نعم يقال القاضي الشافعي لا يتأق له الحكم بالتبوين الا بعد طلبها
وحين رجعت عن فرض الحنفى الدراهم صر رجوعها وطلبها التتبوين فيصح حكم الشافعي به لانها الراضية
فاسقاط حقها ومبطله لحكم الحنفى لا القاضي الشافعي انما هو ملزم لا يصال التتبوين لها بعد صحة ابطالها
التقدير بالدراهم نعم لو حكم الشافعي بالتتبوين بدون طلبها لا يصح حكمه وعليه يحمل ما قاله العلامة قاسم والا
فلا يظهر صحة او يحتمل على ما اذا كان الطالب هو الزوج (قوله ولذا وضعت منه الخ) او اسرف فيها
كافي السندى (قوله قلت هذا ظاهرا على خلاف الظاهر الخ) مافي البصر في نفقة الخادم وما يحسنه الرملى
في الاخداف وهما غير ان وعلة لزوم النفقة للخادم تفيد لزوم الاخداف في المريضة كما قاله الرملى (قوله او
ما لم تشهد بينة باعساره) حقه او اذا شهدت الخ (قوله فقد ظهر من هذا ان الاستدانة بالامر تقع
لها الخ) لم يظهر مما ذكره وجه الرجوع عليها (قوله من ان التوكيل بالاستقراض لا يصح) سيأتى
ما فيه في كتاب الوكالة فانظره فانه نفيس (قوله والظاهر انه لا عين على الزوج الخ) الظاهر لزوم اليقين
على نفى العلم بالنية اذ كل من كان القول له كان يمينه الا فيما استثنى تأمل (قوله اذ كيف يحلف على عدم
نيتها الخ) أى ولا اطلاع له عليها (قوله وظاهره انه لا يقدم الاخ على العم هنا) الا اذا جلت العبارة على
التوزيع أى من الاخ اذا وجد ومن العم اذا لم يوجد وهذا هو ظاهر عبارة الشارح ويدل لما ذكره من نقله
عن الزيلعي بقوله فبين بهذا الخ (قوله ولو قال وجب الوسط الخ) ما سلكه المصنف هو الاحسن لان في قوله
نعم في المسئلة الاولى اشارة الى انه لا بد فيها من تبين القاضي حتى تستحق الزيادة وقوله وجب الوسط في
الثانية اشارة لوجوبه بمجرد اعرار الزوج بدون احتياج الى تنقيص القاضي (قوله مع عدم ظهور وجهه
الخ) يظهر ان معناه لا التفات لمقاتته في الصورتين ففى الاولى سمعت دعواها واسألتها عن اوقبلت بيتها
عليها ولم تلتفت الى دعواه ان نفقتها كما قال وفي الثانية لم تلتفت الى دعواه فلم تسعها وجعلناه متناقضا وان
كنت تعرف عن حاله (قوله ووجهه في غاية الظهور لمن تدبر الخ) فان المراد لا تتمكن من اخذ هذا القليل
من الزوج فاذا رفته للقاضي لمدة اخرى يكون الامر كذلك فيؤدى لعدم اخذها شيئا وفرض الكلام فيما اذا
لم يحصل تراض ولا تقدير قاض (قول الشارح صاحبها عن نفقة كل شهر على مائة درهم الخ) أى وهى أزيد
من نفقة مثلها زيادة فاحشة بخلاف مسئلة المصنف فانها القليلة لا يلتفت لقول الزوج لا يطبق فلا منافاة
اه سندی (قوله وأجاب المقدسى بان التوكيل في القرض لا يصح الخ) قال في حاشية البحر قال المقدسى
أقول الاحسن ان يوجه بان التوكيل في القرض غير صحيح فاستقرضت على نفسها فلزمها وان قال
على ان ترجع على كان هذا منه كاصطلاح على هذا المقدار فترجع به عليه اه قلت وفيه غفلة عن كون
موضوع المسئلة بعد فرض القاضي وقد مر أنها ترجع بعده سواء كانت من مال نفسها أو استدانت
فاذا لم يصح الاستقراض ما الداعي الى عدم الرجوع بالمفروض فلا إشكال باق بحاله وأجاب
الرملى بان الزوج لما قال لها استقرضى وأنفق على نفسها كانت مستقرضة على نفسها لعدم صحة التوكيل
وقصد ما امتثال كلامه وكلامه موجب للزوم الدين عليها لا عليه وأمرها بان تنفق ما استدانت على نفسها
لا عليه فيجتمعت التبرع وغيره والتبرع أدنى الحالتين فيجمل عليه فكانت أمرها بالاتفاق على نفسها من مالها
مستبرعة فامتثلت أمره فكان اسقاطا للقرض في مدة الاستدانة والنفقة مما استدانت بخلاف ما اذا لم يقل
ذلك لعدم العلة المذكورة فبق فرض القاضي وهو موجب للرجوع عليه والحاصل أن قوله استقرضى

وانفق واجابته اه اضرب عن الفرض منها وانظر الى قوله الا أن يقول وترجعين بذلك على لانه يتق التبرع
المستفاد من ذلك واذا لم يوجد ذلك بقى الفرض لعدم ما استفاد منه التبرع فتأمل اه لكن الظاهر ان
ما عترض به على المقدسى ساقط فان المراد أنه يلزمها ما استقرضته ولا يلزم الزوج وهذا لا يمنع
رجوعها بالمفروض وبهذا يكون ما لم أجاب به وما قاله في البحر واحدا (قول الشارح ولو
أنكرت انفاقه فالقول لها يمينها اه) لكن هذا في نفقة الزوجة خاصة لا في نفقة الاولاد ففي الاشياء من
القاعدة الثالثة ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فدعى الموصول اليها وأنكرت فالقول لها
كالدائن اذا أنكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها ودعى الاب الاتفاق
فالقول له مع اليمين كافي الخاتمة الثانية خرجت عن القاعدة اه (قوله وهما المولى واحد الخ) ليس
بقيد كما يظهر من تعليل المسئلة (قوله نعم قوله ونفقة على أبيه الظاهر أنه سبق قلم الخ) سبق القلم انما
هو في نقل الشارح عبارة الجوعرة وعبارتها فان زوج المولى عبده من أمته ثم كاتبها فولدت منه
ولاد ادخل في كتابتها وكان كسبه لها لان تبعية الام أرجح ولهذا يتبعها في الرق والحرية ونفقة الولد عليها
ونفقة على الزوج اه (قوله ومقتضاه أنه استخذهما في غير بيت الزوج الخ) المتبادر من قولهم ولا
يستخدمها أنه شرط ثان في تعريف التبوتة وكونه عطف تفسير غير ظاهر من كلامهم مع اختلاف
المعنيين على ما هو ظاهر ويدل لذلك ما نقله عن الزيلعي بقوله لان المعتبر الخ اذ يستخذهما في بيت
الزوج لم تنفرد لمصالحه والمراد بالاحتباس في عبارة الهداية كافي السندى عن الرجعي أن تكون
محتبة لمصالح الزوج خاصة والمراد بالتبوتة في عبارة الذخيرة التامة بأن يدفعها ولا يستخذهما هذا
هو المتعين فهمه في هذه العبارة فتأمل اه (قوله لانها تجب بالاحتباس وهو التبوتة الخ) أى وانما
تعتبر حال قيام النكاح (قوله وذكر أم الولد في البحر معزى الى آخر الكثر) عبارة من مسائل شتى
فالت لا أسكن مع أمك وأريدت على حدة ليس لها ذلك اه وليس فيها تصريح بأم الولد (قوله
فانظر هل يتأتى ذلك هنا) فديقال يتأتى ذلك هنا أيضا بان يفرض لها أجره مسكن بالدراهم بقدر حالهما
ويخاطب بقدر وسعه وما يقي دين الى المبسرة فانه لا يتأتى ايضا وحاقها في السكنى الا بذلك كما ان كان عاجزا
عن الاسكان بالكلية فانه يفرض لها الاجرة وترجع بها اذا ايسر ثم رأيت في أنفع الوسائل لو لم يكن للزوج
منزل مملوك يكتري منزلا لها ويكون الكراء على الزوج وان معسرا تؤمر المرأة أن تستدين الكراء وتوفى
ثم ترجع اه (قوله قال المصنف في شرحه فهم شيخنا أن قوله ثمة اشارة للدار لا البيت الخ) الظاهر
من اضافة أحد للاجاء وتقييده بقوله يؤذيها أن اسم الاشارة الموضوع للبعد راجع للدار والا لما
احتج لهذين القيدين وعبارة البرازي ليس فيها ما يفيد ذلك ولا ما يعين أن الضمير في عبارة الخاتمة
راجع للبيت فلا ترد ما فهمه في البحر وقول البدائع حتى لو كان في الدار بيت الخ لا يدل على أنها ليس لها
المطالبة اذا كان في الدار من يؤذيها وانما فيه التعرض بمجرد الوجود في الدار وأنه لا يكفي لتحقيق الايذاء
فلا يتأتى أنه اذا تحقق بوجوده في الدار يكون لها مطالبة بغيره وهو ما أفاده في الخاتمة فهمامثلتان
تعرض لاحدهما في الخاتمة والاخرى في البرازية (قوله صوابه من أجهاء المرأة) فديقال لا حاجة
الى هذا التصويب لاشتراك أجهاء الزوج والزوجة في هذا الحكم اذ كما يشترط أن لا يكون أحد من
أجهاء الزوجة كذلك يشترط في أجهائه (قوله ومفهومه أن من كانت من ذوات الاعسار يكفها بيت
الخ) هذا مخالف لاطلاق المتون وتصريحهم أنه لا بد في المسكن من الخلو عن أهله وأهلها وهذا هو

المتعين في المسئلة الا ان يقال مراده ما اذا كانت في بيت من الحوش والاجاء مشلا في بيت آخر
منه لا أنهم في بيت واحد منه (قوله) منعه عن التعدي في حقها ولا يتركها في الحق كذا عبارة البحر
ولا يظهر قوله ولا يتركها في حقها بل الظاهر تركها فيه بدليل المقابلة بدون فائدة في النقل وعبارة الفتح
فان شكت أنه بضر بها أو يؤذيها علم القاضي ذلك زجره وان لم يعلم سأل من جبرانه فان كانوا لا يوثق
بهم أو كانوا يعاونون اليه أسكنها بين أقوام أخيار يعتمد القاضي على خبرهم اهـ وعبارة الهندية على ما في
السندى فان علم القاضي ذلك زجره ومنعه عن التعدي وان لم يعلم سطران جبران هذه الدار قوموا صالحين
أقرها هناك ولكن يسألهم عن منعه فان ذكر وامثل الذي ذكر زجره ومنعه من التعدي وان ذكروا
أنه لا يؤذيها والقاضي يتركها في الحق (قوله) كما أفاده السيد محمد أبو السعود في حواشي مسكن الخ
قال السندى بعد ما نقل عبارة أبي السعود قلت رأيت هذا الكلام خالبا عن التحقيق والاولى أن يقال
ان بيتها ان كان محفوفاً بجيران يغشونها اذا استغاثت بهم فهو مسكن شرعى ولا يلزمه الاثبات بمؤنسة
وان لم يكن لها جيران أو كانوا لكن لا يغشونها بعد هم وألعدم قيامهم معها حيث عرف القاضي ذلك
منهم فيأمره بنقلها بجوار الصالحين ولا يلزمه أيضا الاثبات بالمؤنسة هذا ما رأيت اهـ وبذلك أن
المؤنسة في الدار الكبيرة وان اندفع بها الوحشة لا يندفع خوف اللصوص وذوى الفساد فلذا كان المسكن
الشرعى هو ما كان بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش فيه ولو استغاثت بهم أغاثوها (قوله) وهذا
ترجيح منه بخلاف ما ذكر في البصر أنه الصحيح الخ) ما ذكره في البحر عزاء الى الخاتبة ونهه قالوا الصحيح
أنه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل
سنة وانما يمنعها من الكينونة عندها وعليه الفتوى كما في الخاتبة اهـ (قوله) المناسب اسقاط هذه الجملة
كما في بعض النسخ وعبارة الزيلعي وقيل لا يمنعها الخ) عبارة الزيلعي وقيل لا يمنعها من الخروج الى
الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل عام هو الصحيح اهـ فإ
عزاه الشارح للزيلعي لا وجود له فيه لكن فيه أنه لا يخرج عما ذكره فان المراد بقوله وفي غيرها من
المحارم في كل عام أن لها الخروج ولهم الدخول كما يدل عليه السياق وبهذا يعلم حكم خروجها للمحارم
ويحذف ما زاده لا يعلم ذلك ثم على ما جرى عليه الشارح أولا من تقييد خروجها للوالدين بان لم يقدر
على إتيانها تنع من الخروج للمحارم اذا قدر وعلى إتيانها (قوله) لانها تشمل على جمع الخ) ظاهر
هذا التعليل أنها تنع من الولية ولو كانت في وقت الزيادة خلافا لما يفيد كلام ط (قوله) وقد يجاب
بان ما كان غير تبرع الخ) بهذا الجواب يستقيم كلام الشارح لكن تبقى المخالفة للبحر (قوله) بخلاف
فرض العين كالخ الخ) يفيد كلامه أنه اذا لم يوجد غيرها وخيف هلاك الولد أو الام أو لم يوجد من يغسل
الميت سواها فلها الخروج بلا إذن لأنه صار فرض عين (قوله) لكن في القهستاني ويفرض القاضي
نفقة عرس الغائب الخ) مال الرملي في حاشيته الى ما في القهستاني سندى والظاهر اعتماد ما في الصيرفية
لعز ومقابلته لراهدى (قول الشارح) فلا تفرض املو له الخ) وكذا لا تفرض لخادمة الزوجة وان
كانت ممن تستحقه لما ذكره المحشى من العلة تأمل (قوله) الآن يجاب بان العبد لا يجب له دين على مولاه
في هذا الجواب تأمل فانه لا يظهر مع أن له الاخذ من مال مولاه ومع إزام القاضي له بالانفاق
عليه فان مقتضى ذلك لزوم دين النفقة له على المولى وان كان لو امتنع المولى اكتسب وأنفق من كسبه
وان لم يكن له كسب أجبر المولى على بيعه ابقاء لحقه وحق المولى كذا في الهداية (قوله) والمراد بضمان

المدون عدم رآته) وجه الضمان التعدي حيث دفعه بدون إذن المالك والقاضي ووجه عدم الرجوع
أتهما أو وصلا الحق لمستحقته في نفس الامر وزعمهما (قوله) ولا ينافي هذا اقوالهم ان القاضي لا يقضى
بعلم الخ) المسافة ظاهرة لمساوية من الزام المدون مثلا بالدفع مع انكاره الدين أو الزوجية ولا وجه لزامه
الا بالقضاء عليه بما يعلمه القاضي من الدين مثلا والا كيف يلزم به مع انكاره وليس الكلام في مجرد
أمره بالدفع مع تحقق سببه بالاعتراف حتى يقال انه اعانة وفتوى فالوجه بناء كلام المصنف على أن
القاضي يقضى بعلمه تأمل ثم بعد كتابة هذا بأيام رأيت في شرح المنبع على المجمع أن هذا من باب القضاء
بعلم القاضي ولفظه وان علم القاضي بالمال والنكاح ولم يعترف بهما من هو في يده يحكم بعلمه أيضا لانه حجة
بحوزله القضاء في محل ولايته الأبرى أن من أقر بدين ثم غاب قضى عليه القاضي بذلك لعلمه بذلك
النفقة اهـ (قوله) فالظاهر أنه لا عين لها عليه الخ) عبارة الرملي على ما نقله لسندى ولو قال المدون أو فيته
فالظاهر أنها لا تطالب بالبيضة أو قال المودع أذيت لم تحلفه لانها الخ (قوله) الا أن تدعى ضياع مادفعه
لها) المناسب حذف هذه والاقتصار على ما بعدها فان الزوجة لا تستحق نفقة أخرى لو ضاع مادفعه
اليها من النفقة (قوله) قلت وهو مشكل الخ) ذكر في الفصولين من الفصل العاشر ما منه يؤخذ
الجواب عن الاشكال ونهه ادعاء ولا يثبت فشكل ذواليد فيكم له المدعى فقال ذواليداني كنت اشتريته
منه قبل الخصومة فانه يحكم به ولا يكون نكوله ا كذا بالشهود الشراء أقول فان قيل هذا يصح على
قول أبي حنيفة رجه الله لا على قوله ما رجهما الله اذ النكول بذل عنده وقرار عندهما قتا كذا الحكم
فينبغي أن لا تسمع دعوى الشراء قبل الخصومة للتناقض كالأقصر صريحا اذا حمل على الحكم بنكوله
مرة فانه لا ينفذ في رواية ضعيفة لانها مشرط طاعرض اليمين ثلاثا في رواية عنهما فاذا لم ينفذ الحكم على هذه
الرواية فكانه برهن قبل الحكم فتسمع على هذه الرواية ويمكن المناقشة على قول أبي حنيفة رجه الله
أيضا ويجاب بان كون النكول اقرارا لا يخلو عن شبهة تناو هي تكفي في أن لا يكون ا كذا بالأسلم حلا على
الصلاح في حقه اهـ وفي الاشياء وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما في الخاتبة اهـ والذي في
الخاتبة ونقله عنها الحوى يفيد أن هذه المسألة خلافية ونهها ادعى عبد في يد رجل أنه له فبعد المدعى
عليه فاستحلف فشكل وقضى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه أقام البيضة أنه كان اشترى هذا العبد من
المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البيضة الا أن يشهدوا أنه اشتراه منه بعد القضاء وكذا في موضع آخر ان
المدعى عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة وأقام البيضة قبل بيئته ويقضى له اهـ من باب
ما يبطل دعوى المدعى واقتصر في فصل اليمين على عدم القبول وعزاه للفتوى وظاهره اعتماد فظهر أن
وجه القول الثاني أن النكول ليس اقرارا ولا بذلا من كل وجه فلذا قبلت البيضة بعده وسيأتي هذا أيضا
في الدعوى (قوله) فيما لو أقر بدين يجب الخ) الا صوب كفل بدل أقر في هذا وفيما بعده (قوله) وهنا
ضمن ما أخذته نائيا الخ) الظاهر أن ما هنا من قبيل الاول فان ما أخذته اغما يصير ديناً في ذمتها به سلا كه
أو استهلكه وقبل ذلك الحق في عينه لما لكه وان كان مضمونا عليه (قوله) ولا يحتاج الى بيئته الخ) أى في
مسئلة الامر بالاستدانة كما تفيد عبارة البحر حيث قال بعد قول الكثر ولو لم يكن له مال فطلبت من
القاضي فرض النفقة الخ ثم على قول من يقول تفرض النفقة في هذه المسئلة لا يحتاج المرء الى إقامة الخ
(قوله) قال الزيلعي لان الخ) نص عبارته وقال زفر تسمع بيئتها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال
الزوج ان كان له مال وان لم يكن له مال تؤمر بالاستدانة لان قبول البيضة بهذه الصفة الى آخر ما نقله

المحشى عنه ومثله في كافي النسقي فظاهره أن تخيير الزوج في الرجوع عليها وعلى الكفيل في صورتي ما إذا فرضها في ماله أو أمرها بالاستدانة وذكر في الدر المنثور وبشرح المجمع لابن مالك تخيير الزوج في الرجوع عليها أو على الكفيل بعد ذكرهما الثانية فقط فهذا صريح في تخييرها في الثانية أيضا وعليه يكون للدائن ابتداء طلب الدين من الزوج لأنه اعتمد على أمر القاضي وهو يصلح حجة ثم الزوج يخير ولو كان الدائن يرجع عليها فقط لخير الزوج حينئذ لأنه لا دين له حتى يرجع به على أحدهما وقال القهستاني قال زفر يقضى بالنفقة ويأمرها بالاستدانة عليه فإن حضر وأقر بالنكاح قضى الدين فإن أنكر كافها إعادة البيعة وإن أعادتها فيها والا أمرها بما أخذت كافي المحيط اهـ ومثله في البحر وظاهرهما أنه إذا ظهر أنها لا تحقق النفقة لا يطالب الزوج بل هي تطالب بردها أخذت تأمل (قوله) إذا وصى بثلاث نفقة وغنم فضاء الثلاثان فله ثلث الباقي منها) وعند أئمتنا الثلاثة له ما بقي إن خرج من ثلث باقي جميع أصناف ماله بخلاف القيمات التي لا تقسم كالتياب والعبيد فله ثلث الباقي (قوله) لا يحنث عند زفر الخ) الأصوب يحنث بالاثبات هنا والنفي في المسئلة التي بعد تأمل (قوله) وبه علم أن المناسب عطف الاستدانة بالواو الخ) الأنسب ما فعله الشارح وذلك أن في كلامه توزيعا فأمراها بالانفاق في صورة فرضها في ماله وبالأستدانة في صورة ما إذا لم يكن له مال وديعة أو دين (قوله) بان أقام الزوج بيعة على إقرارها به الخ) وكذلك لو برهن على أنها ولدت سقطا مستين الخلق أو تقر بإسها بأقرارها ولو غنمها مدة الإياس والثابت بالبيعة كالثابت بالمعينة اهـ سندی (قوله) لأنه ينافيه قوله فله النفقة الخ) يمكن أن يقال إن معنى كلامه فله النفقة المستين من وقت الطلاق أي وأنت لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار لكن هذا التماس في الطلاق البائن وأما الرجعي فله النفقة وإن أنت به لا أكثر من سنتين بعد كونه لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار تأمل (قوله) وقد يجاب بان المراد جهالة ما يثبت في الذمة الخ) لا يحنث أن هذا الجواب عليل فإن جهالة المصالح عنه لا تضر لعدم إفضائها إلى المنازعة كما ذكر في الاعتراض ولا فرق في هذا بين ما يثبت في الذمة وبين الدين الثابت فيها والصواب أن المراد جهالة ما يخص كل يوم من البدل المسمى لاجهالة المصالح عنه وبدل له ما في تمة الفتاوى لبرهان الدين ولو صالح المعتدة عن نفقتها ما دامت هي معتدة على شيء معسوم فإن كانت تعتد بالحيض لا يجوز وإن كانت تعتد بالشهر يجوز لأن الوجه الأول حصص كل يوم مما وقع عليه الصلح مجهول لأن الحيض يزيد وينقص وهي محتاجة إلى استيفاء حصص كل يوم في الباب الآخر من صلح عصام (قوله) المصنف (إذا كانت أم ولد الخ) في السندی ذكره في السراج أيضا عن الفتاوى يعني إذا جعلت أمة من سيدها واعترف بان الحمل منه لكنها لم تلد لا بعد موت السيد يعني ما ولدت لسيدها قبل ذلك ثم قال وقيد بانها لم تلد قبل ذلك لسيدها لأنها لو كانت ولدت قبل ذلك يثبت نسب ولدها الآخر بسكونه من مولاهما فلو ماتت سيدها اعتقت بموته بسبب الولادة الأولى وتكون أجنبية عنه لا تقطع الملك بالموت ولا وجه لا يجاب نفقتها في التركة بخلاف ما لو لم تلد قبل ذلك ومات سيدها وهي حامل منه وقد كان اعترف بجعلها فانها عند موته باقية على ملكه لا يبين عتقها إلا بعد الولادة وما دامت في ملكه أو انتقلت لملك ورثته بعده فنفتها في التركة اهـ وبهذا سقط اعتراض الرجعي وما استدله به المحشى (قوله) صح ولزمها الأجرة الخ) لكن الظاهر أنها تأثم بكنها في بيتها لعدم اعتدادها في بيت طلق فيه (قوله) ولم أر من ذكر هنا أجرة الطبيب الخ) عدم الوجوب ظاهر فإن المريض لا تجب عليه مداواة نفسه مع غناه فالأولى أن لا تجب على غيره وقد عللوا وجوب النفقة عليه بأنه جزؤه فصار كنفسه (قوله) قال الخبير الرملي لو استغنت الأنثى بنحو

خطابة الخ) عبارته لو قال بدل الطفل العاجز عن الكسب لكان أولى لأنه إذا قدر عليه سقط الوجوب عن أبيه وإن لم يبلغ حتى الانثى الصغيرة إذا استغنت الخ (قوله) لكن سيذكر الشارح عند قوله ولكل ذي رحم الخ) ماسيا في لا ينافي ما هنا فإن المراد بالعقار وما بعده في عبارة الفتح غير المحتاج إليه ومن تحمل له الصدقة هو من لا يملك نصيبا ماليا أو غير نام زائدا عن حاجته الأصلية والمنزل والخدم من الحوائج الأصلية ثم رأيت في حاشيته ما يؤيد ما ذكرته (قوله) والظاهر أنه بمنزلة المال الغائب) هذا ظاهر إذا كان له مال في يد الناظر وبخبر عن أخذه منه لا إذا قدر على أخذه منه فإنه يأخذه وينفق منه وإذا كانت الغلة لم تجب على المستاجر بان كان الوقف يؤجر أقساطا قبل استحقاق القسط أو قبل صيرورة الزرع متقوما أو منعقدا على خلاف نقله الخافوق فإن النفقة على الأب حينئذ لعدم ملك الابن شيئا منه (قوله) فإن كانت معسرة فالظاهر وجوبها عليه الخ) الظاهر عدم وجوبها على الابن لسقوطها عنه بتزوجها وبجري فيها التفصيل الذي قيل في زوجة الأب تأمل (قوله) ولو مختلفات الخ) كأن كان له زوجتان موسرة ومعسرة ط تأمل (قوله) أو يفرق بين مال الاجنبي ومال الوصي الخ) الظاهر عدم الفرق فالتعبد الجمل على أنه أنفق من مال اليتيم نفقة المثل في تلك المدة أو الجمل على رواية عدم اشتراط الاثبات في الانفاق عليه لأم ماله فكأن الوصي يرجع بدونه على هذه الرواية فكذلك ما مورده إذا صدقه (قوله) الظاهر أنه من عطف العام على الخاص الخ) ما ادعاه من أن العطف عطف عام على خاص أو مرادف غير صحيح والظاهر أن بينهما العموم والخصوص الوجهي فالجناية تنفرد فيما ليس من المؤن المالية والمؤن فيما لا يجيبه كجعل الآبق ولعل ما في الفصولين من عدم الرجوع في الأمر بأداء الخراج مبني على أصل المذهب فإن المطالبة به أشد من المطالبة بسائر الديون (قوله) وفاضيان من أجل من يعتد على تصحيحه الخ) لكن تصحيح فاضيان هنا لا يساوي تصحيح ما في الشارح حيث عبر فاضيان بالصحيح وفي الشارح بالفتوى (قوله) وأيضا فقد نقل الجوى الخ) حقه الاتيان بالاستدراك (قوله) وفي حاشية الرملي الخ) الذي في التتارخانية مانعه وأما إذا كانت الأم معتدة عن طلاق رجعي لا تستحق أجر الرضاع على الزوج أيضا وأما إذا كانت الأم معتدة عن طلاق بائن أو طلاقات ثلاث فهل تستحق أجر الرضاع ففيه روايتان وفي الحجة في رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز وعليه الفتوى اهـ وفي الدرر وفي المبسوط روايتان في رواية جاز استبحارها قال في الشرنبلالية وهو رواية الحسن وعليه الفتوى فعلى هذا الضمير في قول النهر أنه رواية الحسن وفي قول التتارخانية وعليه الفتوى راجع للجواز لعدم الفرق كما هو في العبارة وسيذكر عقب هذا أن رواية جواز الاستبحار في عدة البائن هي المعتمدة ثم رأيت عبارة الرملي في حاشية المنع ونصها أقول وفي الحجة في رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز وعليه الفتوى اهـ (قوله) ان الأصح الترجيح بقوة الدليل الخ) الترجيح بقوة الدليل انما هو في قوة النظر للدلائل والأفالتنظر والاعتماد على ما رجحوه ومعلوم أن لفظ الفتوى أقوى ألفاظ الترجيح فتدبر (قوله) قلت وهذا مبني على رواية الخصاص الخ) أي إذا لم تحمل عبارة الخلاصة على ما حملها عليه والأفلا حاجة لدعوى أنها مبينة على رواية الخصاص تأمل (قوله) أي لو ادعى الوالد على الابن الخ) أو ادعى محتاج النفقة بسارقية وأنكر المدعى عليه (قوله) فهل يلزمه هنا أيضا أم تلزم الابن الغني فقط) الظاهر وجوبها عليه ما لو وجد مقتضى له وهو الجزئية واليسار ولو بغاضل الكسب نعم على ما نقله عن الحلواني تجب على التفاوت بينهما (قوله) ويرد عليه قولهم لوله أم وجد لا ب الخ) الإراد الأول ساقط عما يأتي نقله عن السندی ومقتضى ما ذكره في الأصل الخامس وجوبها على الأم والجد فيما أورده ثانيا

لسقوط الاخ بالجد وقد يقال تقوى المرجح في الجد بظهور أثره من سقوط الاخ به بخلاف المرجح الموجود في الام فلذا وجبت على الجد هنا فقط وما ذكره في السادس من وجوبها على الجد لتزيله منزلة الاب مع وجود الاخ لا عند عدمه محل نظر فان مقتضى الدليل ذلك ولو عند عدمه ألا ترى أنه اذا ادعى ولد أمة ابن ابنه عند فقده صحت دعواه ويملكها بالقيمة كما هو الحكم في الابن وقال الرضوي وينبغي أن في مسألة الجد وابن الابن أن يرجح ابن الابن في وجوب الاتفاق عليه لهذا المرجح فانهم جعلوا أنت وما لك لا يملك طردا في جميع الاصول مع الفروع وبنو عليه مسائل منها أن الجد اذا ادعى ولد أمة ابن ابنه عند فقد الابن صحت دعواه ويملكها بالقيمة كما هو الحكم في الابن لهذا الحديث فتأمل اهـ (قوله) لان كلامهما وارث فلا يرجح أحدهما على الآخر الخ) والام ترجح بالقرب والجد بكونه اباب فهو اب والرجال أحق بالاتفاق لكونهم قوامين على النساء فعارض المرجحان فاعتبرنا جانب الارث اهـ سندی (قوله) وأقول لا تناقض فيها أصلا لما علمت من أن الارث انما لا يعتبر في نفقة الاصول الخ) وقال الرضوي في حل اشكال صاحب الفقيه ان ما نقله أولا وثانيا جار على الاصل الذي تقرر ان الاعتبار للقرب والجزئية لا الارث وهذا هو المعول عليه في المذهب وما نقله عن الكتاب بناء على اعتبار الارث وهو نظير ما قدمه في الولد الكبير الزمن والاشي أن النفقة على حسب الميراث وهو رواية مضعفة لا ترد على الرواية الصحيحة فان المراد بالكتاب المبسوط وهو أول كتب ظاهر الرواية تأليفا ولذا دعونه بالاصل واذا عارض ما في التأليف المتقدم والمتأخر فالعبرة بما في المتأخر لانه الذي استقر عليه رأي المجتهد فينفذ تكون النفقة في المسئلة التي رأى أنها اشكل مما قبلها على الام لانها أولى من أبيه بالقرب ومن العم بالقرب والجزئية ويترك جواب الكتاب لان الاعتماد على الرواية الاخرى والحاصل ان في المسئلة روايتين صحيحة ومضعفة نقلهما صاحب الفقيه واستشكل احدهما بالآخر ولا اشكال لان احدي الروايتين لا ترد على الثانية بل يعمل بالمرحمة ويقدم ما فيه القرب والجزئية على ما خلا عنه ما وفيه أحدهما على ما خلا عن كل منهما ويترك الرواية المضعفة ولا عبرة للبراه مع معارضة القرب والجزئية اهـ (قوله) والعم والجد الخ) عبارة الرضوي أو الجدي بأول الواو وكذا نقله المحقق في حاشية البحر وهذا المناسب (قوله) وفي تفسير اليسار الخلاف المار الذي تقدم عن الخلاصة اعتبار ملك النصاب هنا جريان الخلاف السابق هنا يتوقف على نقل واذا لم يوجد يقال باشتراط ملك النصاب هنا ولا يصح القياس على ما سبق لعدم المساواة تأمل نعم ما قدمه عن الفتح من التوفيق بين رواية اتفاق فاضل السكب أو فاضل شهر ربحا فأدبر بان الخلاف هنا فيه أيضا حيث قال وجب اتفاق القريب ثم رأيت في ثمة الفتاوى المصحح أن اليسار يقدر بالنصاب ولا يمكن نصاب حرمان الصدقة لان نصاب حرمان الزكاة به يبقى وروى عن محمد اذا كان له نفقة شهر لنفسه وعياله وفضل على ذلك يجبر على نفقة الاقارب وان لم يكن له شيء ويكتسب كل يوم درهم او يكفيه أربعة دنانير أنفق الفضل عليهم ولا يبقى بهذا اهـ (قوله) فالصواب ما في بعض النسخ لخرقه الخ) وحينئذ لا يخرج عما قبله لان صحيح الجسم والعقل لا بد أن يهتدي لكسب ما لا بد له منه اهـ رضى (قوله) قلت لا يخفى أن ذلك لم يكن عارا في زمن الصحابة الخ) اللازم هو العمل بنصوص المذهب لا بالأبحاث المخالفة له وعلى عبارة الفتح يشترط مع كونه من أبناء الكرام أن لا يجد من يستأجره فيقيد بها ما قاله الرضوي ولا يعمل باطلاقه كما هو القاعدة وبهذا يندفع اعتراض الرضى من أصله (قوله) لانهم ينعان البر في حق من يقاتلنا الخ) لقائل أن يقول ان النهي على بامر من القتال والاخراج من الديار كذا في الفتح الا ان يقال ان المدار على الاستعداد للقتال

والاخراج لا على الحصول بالفعل تأمل (قوله) فان العلة فيهم عدم التوارث الخ) انظر كيف يصح هذا مع أن هذه العلة موجودة في حق الاصول والفروع الذميين الا أن يقال الاهلية موجودة فيهم وانما منع مانع منها وهو الكفر بخلاف الحربى فانه لا أهلية له لان أهل الحرب كالجناد فلا يعتبر فيهم أسباب الميراث ولا النفقة من المسلم فهي منقطعة بالكلية بالنسبة لهم تأمل (قوله) وأجاب عنه في نهاية البيان بان النفقة الخ) هذا الجواب لا يلاقي الاشكال تأمل (قوله) وهل الجد كالأب لم أره) مقتضى ما ذكره الرضوي في تعليل المسئلة أن الجد كالأب ونصه وله أى الامام ان للأب ولاية حفظ مال ولده الغائب كالوصى بل أولى لان الوصى يستفيد الولاية من جهته فمن المحال أن لا يكون له الولاية وغيره يستفيدها منه اهـ اذ لا شك أنه قد يكون وصى الجد ويكون له ولاية حفظ المنقول ببيعه تأمل (قوله) السارح ولا القاضي اجماعا) قال في الفتح واحتراز لأب أبا عن القاضي لانه ليس له البيع عند الكل لافي العروص ولا في العقار ولا في النفقة ولا في سائر الديون يريد به اذ لم يكن النسب معلوما عند الحاكم وان كان معلوما لكن حاجة الاب والام ليست معلومة أو كانت معلومة الا أنه يحتمل أن الابن أعطاها النفقة في هذه الوجوه كلها لا يبيع لانه لو باع القاضي وصرف الثمن اليه لا يكون ذلك الثمن مضمونا عليهما لانه قبضه بامر القاضي فينضرب به الغائب فلا يبيع القاضي ولكن يفرض الامر الى الاب ويقول له ان كنت صادقا فيما تدعى فبعه والا فلا أمر لك بشئ وعلى هذا الوجه لا ينضرب الغائب انتهى من السندی (قوله) وهذا مقيد بآباء الابن الخ) لا يظهر الا اذا كان المأخوذ من خلاف الجنس تأمل (قوله) قلت وما مر من أن القول لمنكر اليسار والينة لدعيه فلعله عند عدم العلم بالحال) موضوع المسئلة السابقة فيما اذا طلب الاتفاق من الاب فامتنع مدعياباره وما هنا فيما بعد الاتفاق لما في يده ومعلوم أن تحكيم الحال لا يصلح حجة للاستحقاق ويصلح حجة للدفع فلذا قيل بتحكيمه هنا لا فيما سبق تأمل لكن اذا كان الحال شاهدا للابن وقتنا القول له يلزم جعل تحكيم الحال شاهدا للاستحقاق مع أنه لا يصلح حجة له بل للدفع الا أن يقال انه ثابت باتلاف مال الغير والحال مقوله نظير ما قالوه فيما واختلفا في جريان ماء الرضى وكان الحال شاهدا للزوج فان القول له من أنه يجب الاجر لا بالحال لانه لا يصلح للاستحقاق بل بالعقد السابق والحال يدل على بقائه الى ذلك الوقت (قوله) السارح زاد الرضوي والصغير) ما قاله الرضوي هو الذي عليه العمل الآن وهو أرفق نعم يظهر اذا أنفقت الام من مال نفسها اذا أكل كل من مسألة الناس ثم رأيت في نهج النجاة عن التتار حاشية انه في حياة الاب لها الرجوع عليه بما أنفقته من ماله على الصغير بعد الفرض اهـ (قوله) المصنف ومضت مدة سقطت) قال في مبسوط السرخسي أورد في باب الزكاة من الجامع أن نفقة ذي الرحم المحرم تصير ديناً بقضاء القاضي وانما يختلف باختلاف الموضوع فوضع المسئلة هناك فيما اذا استد ان المنفق عليه وأنفق من ذلك فتكون الحاجة قائمة لقيام الدين وهنا وضع المسئلة فيما اذا أنفق من ماله أو من صدقة تصدق بها عليه والحاجة لا تبقى بعد مضي المدة وقد قررنا هذا فيما أملينا من شرح الجامع اهـ (قوله) هذا محل التفرع فكان المناسب أن يقول في النخبة الخ) الاضرب بظاهره وصحح بالنظر لا خرا الكلام فانه تقييد لما قبله على فهم البحر وأيضا ما قبله فيجوز بالاستدانة ترجع وبعيائهم من هذا الرجوع بجميع النفقة عند استدانة البعض فأضرب عنه (قوله) قد يجاب عن البحر بان المراد من قوله وينفق مما استدانه تحقيق الاستدانة الخ) هذا بعيد بل غير صحيح فان الاستدانة متحققة بأخذ المال وما جعله احترازا عنه خارج عما

قبله تأمل وما قاله الرضى محل مناقشة فإنه لا يلزم أن يكون انصافه من غير ماله استدانة لاحتمال أنه استدان لنفسه وأيضا الاستدانة تأييدا على القريب لا تصح فتقع له وبالجملة المتعين ما قاله في الجملان المنقول ولا نظر للابحاث تأمل (قوله أو من مال غيره فهو استدانة الخ) لا يلزم من كون ما أنفق من مال غيره أن يكون استدانة إذ قد يكون إباحة مثلا (قوله لكن هذا ظاهر إذا كان قبل الاستدانة الخ) استدراك على قوله أما أن يكون من ماله ثم المتعين هو العمل بما قاله في البحر من أنه يشترط الاتفاق بما استدانه فبدونه لا تصير النفقة ديناً على القريب وحينئذ فلا حاجة لتردد المحنى الذي ذكره (قوله والذي رأيته في البدائع عكس ذلك الخ) والذي ذكره المحنى في القسم التسوية بينه وبين النفقة في عدم الحبس للعله المذكورة وهي تفويت الحبس الحق مدته وإن كانت العلة الأولى أغنى قوله لأن في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد لا تفيد وعبرة المتن مع الشارح في القسم فإن عاد إلى الجور بعد نهى القاضي عزز بغير حبس جوهره لتفويته الحق اه قال محبيه ومثله الامتناع من الاتفاق على قربه اه (قوله وعلى هذا فلا يصح أن يقال أنه يمكن أن يستدين بامر القاضي الخ) لا يندفع ما قاله ط بهذا بل بما يأتي عن الرضى من أنه قد لا يجد من يدينه ثم إن اعتراضه إنما هو على النقل الخطأ وعلى النقل الصواب لا اعتراض ولا جواب (قول الشارح وقيدته في التهر الخ) في السندى عن الرضى مانعه قوله وقيدته في التهر الخ فهم من قوله لفواتها بمعنى الزمان سقوطها بمعنى المدة ولا تقطع الأفضى المدة التي قدرها القاضي كالشهر مثلا وصاحب البدائع أراد فواتها بحضور الحاجة إليها وفوات النفس بتأخيرها ولا معنى حينئذ لتقييدها بالشهر لأن الإنسان لا يصبر عن الطعام والشراب شهرا فاقض اضطر إليها يضرب من وجبت عليه على تسليمها وهو ظاهر وقد لا يوجد من يدينه والله أعلم

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله كتاب العتق)



(فهرست الجزء الأول من التقرير المسمى بالبحر المختار لرد المحتار)

صفحة	مطلب	صفحة
٣	مطلب في الكلام على حمل المطلق على	٨٠
٤	المقيد وبالعكس	٨٧
٥	مطلب في الكلام على تقسيم صفات الله تعالى إلى حقيقية وإضافية وسلبية	٩٤
٨	مطلب في الكلام على لفظ الجلالة وأنه	٩٧
٩	منقح أو غير منقح	١٠٠
١٠	مطلب في تحقيق الفرق بين السهو والنسيان	١٠٣
١٢	مطلب في جنواز الاقتناء بالرجوع للضرورة وجواز العمل به	١٠٥
١٣	مطلب في حكم الرجوع عن التقليد	١٠٧
١٤	(كتاب الطهارة)	١١٠
٢٢	باب المياه	١١٣
٢٦	فصل في البئر	١١٦
٢٨	باب التيمم	١١٧
٣٥	باب المصح على الخفين	١٢٣
٣٧	باب الخيض	١٢٤
٤٠	باب الانحسار	١٢٥
٤١	فصل في الاستنجاء	١٢٩
٤٢	مطلب ادامة مد الرجل جهة القبلة ترددها	١٣٠
٤٣	(كتاب الصلاة)	١٣١
٤٤	باب الأذان	١٣٣
٤٧	باب شروط الصلاة	١٣٤
٥٤	مطلب حكمه تضعيف الحسنات	١٣٦
٥٤	باب صفة الصلاة	١٣٧
٥٧	مطلب في أن تارك السنة المؤكدة يستوجب	١٣٩
٥٩	التضليل واللوم	١٤١
٦٥	فصل في القراءة	١٤٤
٦٧	باب الإمامة	١٤٧
٧٨	باب الاستخلاف	١٥٠
	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	١٥٣
	باب الأثر والنوافل	١٥٥
	باب ادراك الفريضة	١٥٨
	باب قضاء القوائت	
	باب سجود السهو	
	باب صلاة المريض	
	باب سجود التلاوة	
	باب صلاة المسافر	
	باب الجمعة	
	باب العيدين	
	باب الكسوف « باب الاستسقاء »	
	باب صلاة الخوف « باب صلاة الجنائز »	
	مطلب في بناء القباب على قبور العلماء والاولياء الخ	
	باب التمسيد	
	باب الصلاة في الكعبة « كتاب الزكاة »	
	باب السائمة	
	باب نصاب الابل	
	باب زكاة البقر « باب زكاة الغنم »	
	باب زكاة المال	
	باب العاشر	
	باب الركاز	
	باب العشر	
	باب المصرف	
	باب صدقة الفطر	
	(كتاب الصوم)	
	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	
	فصل في العوارض	
	باب الاعتكاف	
	(كتاب الحج)	
	فصل في الاحرام	

صفحة	صفحة
باب الاقران ١٦٢	باب تفويض الطلاق ٢١٩
باب التمتع » باب الجنائيات ١٦٣	باب الامر باليد ٢٢٠
باب الاحصار ١٦٩	فصل في المشيئة ٢٢١
باب الحج عن الغير ١٧٠	باب التعليق ٢٢٢
باب الهدى ١٧٣	باب طلاق المريض ٢٢٨
كتاب النكاح ١٧٦	باب الرجعة ٢٣٠
فصل في المحرمات ١٨١	باب الایلاء ٢٣٢
باب الولی ١٨٤	باب الخلع ٢٣٤
باب الكفاءة ١٨٩	باب الطهار » باب الكفارة ٢٣٨
باب المهر ١٩٢	باب اللعان ٢٣٩
باب نكاح الرقيق ٢٠٤	باب العنين وغيره ٢٤٠
باب نكاح الكافر ٢٠٦	باب العدة ٢٤١
باب القسم ٢٠٩	فصل في الحداد ٢٤٣
كتاب الطلاق ٢١٢	فصل في ثبوت النسب ٢٤٤
باب الصريح ٢١٣	باب الحضاة ٢٤٦
باب طلاق غير المدخول بها ٢١٦	باب النفقة ٢٤٨
باب الكنايات ٢١٨	

(تمت)

(الجزء الثاني)

من التقرير المسمى التحرير المختار لرد المختار
تأليف الامام العلامة واللوذعي الفهامة الفقيه
الاكبر الشيخ عبد القادر الرافي الفاروق
الحنفى مفتى الديار المصرية سابقا
تقدمه الله برحمته ورضوانه
واسكنه فسيح جناته
آمين

(طبع على نفقة حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمد رشيد الرافي نجل المؤلف حفظه الله)



(لا يجوز طبعه بدون اذن منه)

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الأميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٢٤





ما شاء الله كان

(كتاب العتق)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
(قوله كلك القريب بشراء الخ) تقدم له أن العتق حصل بدون فعله هنا بعوت السيد أو أزال الملك
وحيث لا داعي لادخاله في التعريف وعلى ما قاله داخل فيه لوجود الاسقاط معنى (قوله وبالثاني اثبات
القوة المستتعة الخ) لكن لا يظهر أن هذا تعريف على قول الامام الابا بالنسبة للعتق الكامل بخلاف عتق
البعض فإنه ليس فيه اثبات القوة المستتعة الخ وكذلك يقال في التعريف الاول فإنه يعتق البعض لم يصير
المملوك من الاحرار الا اناروى المآل فيهما (قوله لانه ظهر أن عتقه الخ) هذه العلة انما افادت
استحباب عتق الرجل الرجل ولا تفيد في استحباب عتق المرأة الرجل وكذلك ما ذكره من الحديث والظاهر
أن عتقها الرجل مساو لعتقها المرأة لحصول المقصود من الفكالك بكل بخلاف عتق الرجل المرأة وأن عتق
الرجل المرأة مساو لعتقه الرجل من جهة حصول المقصود (قوله أو مريض الخ) حقه أو صحبها
(قوله ولا يمن سبقه عليهما الخ) فيه أنه اذا سبق الملك الطلاق لا يقع لانفساخ النكاح نعم هذا ظاهر في
سبق الملك العتق نعم اذا أريد بالملك بالنسبة للطلاق ملك البضع يستقيم الكلام وهو المتعين (قوله ولذا قال
في الخاتمة الخ) وفي السندی ما نصه قد مر لنا أول الطلاق الصريح أن المجوى أجاب بعدم الوقوع فيما اذا
قالت له طلقني فقال طالق طالق وذلك لان شرط الطلاق خطابها والاضافة اليها وقد رأيت نص

غير واحد أن ذكر العدد بدون الطلاق غير مؤثر فنبه اه (قوله والظاهر أن ما في التنقيح مبنى على عدم
اشتراط الاشهاد والشهرة فيهما) أي ولم يوجد واحد منهما ما اذا وجد أحدهما يقول بعدم الوقوع فيهما
كما هو ظاهر (قوله أو بدلك كبدن حر) في السندی وكذا لو قال كبدن حر يعتق اه وعليه يفرق
بين هذا وبين ما لو شبه الجزء الذي يعبر به عن الكل بعضا آخر يعبر به عن الكل كما يأتي له فيما لو قال رأسل
مثل رأس حر تأمل والظاهر عدم الفرق وأنه يعتق فيهما بالنسبة ولا يعتق بدونها كما يأتي ما يفيد (قوله
لا يفتي أن الوجوب أو اللزوم عامل خاص الخ) الاعتراض وارد وان لوحظ أن الجار متعلق بالاستقرار
العام فان على نفي الوجوب واللزوم في ذاتها يقطع النظر عن كون متعلقها واجبا كما لو قال لفلان على
كذا فانها تفيد الوجوب عليه وان كان المتعلق عاما كما قالوا في كتاب الاقرار (قوله لعدم احتمال
العتق الخ) لم يظهر مناسبة هذا التعليل لما قبله والذي ذكره السندی نقلا عن الرجعي لانه في قوله أنت
أعتق من فلانة يحتمل أن أعتق معناه أقدم في ملكي وفي قوله أنت أطلق أي أطلق يداه لم يجمع أعتق
للتحرير ولا أطلق للطلاق فاحتج الى النسبة حيث صار كل منهما كناية وأفعل التفضيل يقتضي المشاركة
والزيادة وقد راد به أصل الفعل وهو متعين ههنا لان العتق والطلاق لا يمتثل التفاضل رجعي قلت وعلى
هذا لا تطلق هذه أكثر عددا من فلانة بل تقع طلاقة رجعية اه (قول الشارح وقاس عليه في البحر الخ)
عبارته وإذا لم يقع العتق في الملك ليحل له أن يدعيه قال في خلاصة الفتاوى وذكر عبارتها (قوله فان
الفرق الذي أبداه في التهر غير مؤثر الخ) بل يقال في الرذان مسألة الكتاب مساوية للمسئلة الثانية من مثلي
الخلاصة من كل وجه فإنه فيهما في الملك عن نفسه فقط وقد ذكر في الفصل العاشر من الفصول ما يفيد
الاختلاف في سماع الدعوى لوني ذو اليد وانما يرجع الملك عن نفسه ثم ادعى فأنظره (قوله وبدل لما قلنا
تسوية الخ) فيه أنه انما سوى بينهما في عدم العتق لافي عدم سماع الدعوى الذي الكلام فيه (قوله
فكذلك عند الامام الخ) الخلاف مبنى على أن الجار خلف عن الحقيقة في الحكم عندهما وعند في
التكلم على ما عرف في الأصول بحر (قوله فقبل لا الخ) وجه الاول أنه يحتمل الاقرار ويحتمل المجاز عن
العتق فلا يصير أم ولد بالشك ووجه الثاني أنه قد أقر لها بذلك باقراره بينة وله ما يفيد اقراره على نفسه
وجه الثالث أنه في معروف النسب مكذب فيبطل اقراره في حقها بخلاف مجهوله اه سندی (قوله
وينبغي توقفه على النية) خلاف ما يفيد الشارح وكلام البدائع وذكر السندی أنه ذكر ابن رستم في
نواذره عن محمد لو قال يا أبي يا جدي يا خالي يا عمي أو قال لجاريتي يا عمي يا خالي لا يعتق في جميع ذلك زاد
في الخصة الابانية اه (قوله وعلى هذا فالجمع بينهما وبين ما في الايضاح الخ) يبعد هذا الجمع التعليل
المنقول عن الزيلعي وغيره لقوله ما بعد عتقه بالاعتاق وملك القريب فإنه عام في المسلم الاصل الا داخل
دارهم والمسلم الحربي وقد نقله ط والظاهر في الجمع بناء على الايضاح على جواب القياس وغيره على
جواب الاستحسان تأمل (قوله مع أنه في البحر لم يذكر السكة بل ذكر الدار) نعم ذكر الدار وأنه يعتق فيها
اتفاقا وفي الاشياء لو قال كل عبد في هذه السكة فهو حر وعبد فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع فعند
أبي يوسف لا يعتق وعند محمد يعتق ولو قال كل عبد في هذه الدار وعبد فيها يعتق عبده في قولهم اه
وكذلك جعل في الهندية عبيد السكة والجامع على الخلاف وعبيد الدار بالاتفاق اه سندی (قوله
وفي الخلاصة في الاخصية المتولدة بين الكلب والشاء الخ) عبارتها ولو زنا كلب على شاة فولدت قال عامة
العلماء لا يجوز وقال الامام الحنفي اخرجي ان كان يشبه الأم يجوز ولو زنا شاة على ظبي قال الامام الحنفي اخرجي

ان كان يشبه الأب يجوز ولو نزل على شاة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الخيز اخذ العبرة
للتشابه اه (قوله يستثنى ولد الكلب الخ) أي من قولهم العبرة للام لكن يبقى توقف ط على قول
غير العامة ويظهر من تعليل المسئلة الجواز (قوله وينبغي أن يستثنى أيضا ما تزوج أمة وشرط حرية
الولد الخ) فيه تأمل فان الولد يصير حرا بالولادة لوجود التعليق بهامعني كذا كره وقبل ذلك هو رقيق هذا
ما يقتضيه التعليل (قوله ليس هذا التصور في القهستاني وهو خطأ الخ) فيه تأمل فان مراده بالولد
الولد قبل الانفصال بقرينة أن الكلام في تبعية الجنين لا المنفصل وتفرع المسئلة على ذلك (قوله
هذا بحث لصاحب النهر الخ) يقال فيه ما قيل فيما قبله (قوله نعم لولدنا شرف ما بالنسبة لغيره) بطل
هذه المسئلة السندی حيث قال نقلا عن أبي السعود مفتي الثقليين هو سيد وشريف وبه أفتى أستاذنا
ابن كمال باشا وكتب الشيخ ابراهيم مفتي الحنفية بدمشق هو سيد وشريف لان السيادة والشرف بهذا
النسب المطهر في الابناء جاء من الام وهو كونها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السغناقي سألت
الشيخ جريد الدين الضرير عن له أم سيدة وأبوه ليس سيد قال سمعت أستاذي الكردي قال هو سيد
ورأيت في فتاوى الوجيز اذا كانت المرأة سيدة فاختار أن يكون ولدها سيدا وفي جامع الفتاوى لو كانت
الأم شريفة لا الأب قال بعضهم لا يكون الولد سيدا وقال بعضهم يكون سيدا قال شمس الأئمة
الحلواني والفتوى على أنه يكون سيدا ومثله في كامل الفتاوى وهو يصلح أن يكون وجهه التوفيق اه
(قوله مفاده أنه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة الخ) في السندی عن الخاتبة لأوصى بما في بطن
جاريته لفلان ان كان في بطنها ولد يوم الوصية بان جاءت به لأقل من ستة أشهر من يومها جازت الوصية
وان لستة أشهر فأكثر فالوصية به باطلة اه ومفهومه أن الوصية انما بطلت في الستة أشهر لاحتمال
عدم وجوده فلا عبرة بالأثار التي تدل على كونه حيا ولا تخرجه عن كونه موها فلا يجبر على بيعها
وقدر رأي البيري في كفاية المحجب عن السير النص على أن حكم الاسلام لا يثبت للولد مادام حيا اذ لو كان
يثبت له ذلك لوجب أن يصلى عليه اذا انفصل ميتا كالمات بعد الانفصال اه ثم نقل عن البدائع أن
الايان والكفر لا يعرفان للجنين لاحقيقة ولا حكا أما حقيقة فلا شك في انتفاء عدم تحققهما منه
وكذلك حكمه لان ذلك بواسطة الحياة ولم تعرف وفيها الواردت امرأة وهي حامل ولحق بدار الحرب ثم
سيت وهي حامل كان ولدها قيا لأن السبي لحقه وهو في حكم جزء من الام ولا يبطل بالانفصال فاذا لم يثبت
اسلام الحمل لا يؤمر مالكها ببيعها اذا كان محققا فعند كونه موها مبالا أولى اه

(باب عتق البعض)

(قوله فلا قود بقتله الخ) هذا اذا كان له وارث والا فالحق للولى سواء مات حرا أو عبد افينبغي أن يقادبه
اه رجنى (قول الشارح والاستيلاء) والكاتب كذلك على الخلاف كما يأتي في كتابه المشترك (قوله
لومات المستولدة تعتق من جميع ماله الخ) المراد أن نصيب المستولدة والمدير يعتق من الجميع أو الثلث
(قول الشارح وضرب الرق على أنصافهم الخ) الأول مثال تجزى الرق والثاني تجزى العتق (قوله
يعتق اعتاق أنصافهم الخ) فيه أنه كيف يكون اعتاقا مع أنه لم يثبت فيه ملك لأنه قبل الاحراز أو الاعتاق
عنده ازالة الملك ولا يقال أنه يكفي في كونه ازالة ملك أنه بعد وجوده ما يقتضيه من الاحراز يكون من يلا
فهو ازالة مضافة لعدم ملكه أيضا والظاهر أن المن لا يقال له اعتاق (قوله في جميع الخيارات السابقة)

لا يظهر

لا يظهر أن الولاء له ما فيها لوصالح الساكت المعتق بل للمعتق لصدور العتق من قبله لأنه ملكه بأداء بدل
الصلح ضمنا كما اذا ضمنه موسرا (قوله فالسيد أيضا بالخيار الخ) لقيامه مقام الساكت بأداء الضمان
(قوله والصلح) أي مع العبد لأمع السيد لأن الضمان ضمان اتلاف وقد ألتقه باذن فلا شيء عليه حتى
يصح الصلح معه (قوله واقتصر عليه في الهداية) حيث قال نعم المعتبر يسار التيسير وهو أن يملك من
المال قدر نصيب الآخر لا يسار الغنى (قوله في حال على أقرب أوقات خلدونه كذا في الفتح) عبارة
الفتح هكذا ولو اختلفا في قيمته يوم أعتقه فان كان العبد قائما نظرا إلى قيمته يوم ظهر العتق حتى اذا لم يتصادقا
على العتق فيما مضى يقوم الحال لان العتق حادث في حال على أقرب أوقات ظهوره (قول المصنف يسى
للموسر الخ) نقل ابن الكمال عن الحقائق أنه عند اختلافهما في اليسار والاعسار يسى عند أبي يوسف في
ربع قيمته للموسر وعند محمد في نصف قيمته قال الرجنى وهو الموافق لأصولهم اه سندی (قوله فيعتق
العبد كله عليه الخ) النصف يعتق حتى حشيه في حلقه حسب شهادة البينة والنصف الآخر يعتق حتى
الاستسعاء وليس المراد أنه يعتق كله إلا أن تأمل (قوله أما عتقه فلا أن كلا منهما يزعم الخ) هذا يصلح
عله لعدم بقائه رقيقا مأخذا لكل برع لا لعتقه تأمل الآن يقال ان المراد تحقق فيه العتق ولا بد لزعم
كل حنف صاحب ويدل لهذا ما في الهندية ان أقام مدعى البيع بينة أو نكل المشتري قضى بالبيع والنمن
وعتق العبد على المشتري وان حلف لا يترك رقيقا ويسى عند المنكر الخ (قوله وأما عدم السعاية
لمدعى البيع فلا أن شر يك الخ) الأظهر في وجهه عدم سعايته لمدعى البيع هو أنه لما ادعى تبرأ من ملك
العبد فهو يدعى النمن وينكر استحقاق الاستسعاء لأنه أجنبي عن العبد على حسب دعواه ويدل لهذا
ما يأتي له عند قوله قال هي أم ولد شريكي الخ ووجه سعايته لمنكر الشراء هو أنه حيث زعم حنف مدعى
البيع وأنه لا يجوز له استرقاق نصيبه ولا جاز أن يضمه لانكاره سبب الضمان فقد شهد على صاحبه بالعتق
وعلى نفسه بالشكائب فلا يقبل قوله على صاحبه ويقبل في حق نفسه فيمتنع به استرقاقه ويستسقيه
للتيقن به لانه ان كان صادقا فهو مكاتبه وان كذبا فهو عبده (قوله وفي رواية أبي سليمان يسى لهم اعتد لهم
الخ) والتوجيه في المحيط كافى النهر ((قوله اذا علم المشتري بحالهما الخ) عبارة البحر بحلفهما (قوله
فان لم يعلم فالحق في حلفهما الخ) لم يظهر وجه تحليف القاضي للبائعين بعديعهما وخروجهما عن
الخصومة في العتق مع عدم تصديق المشتري لهما في الحلف ولعل لفظة لا ساقطة من البحر وحققها الانبات
(قوله وبه سقط أيضا قول الزبلي ينبغي أن يفرق الخ) لم يظهر مخالفة ما قاله الزبلي لما أجابه في الفتح
بل ما لهما واحد وذلك أن الزبلي نقل عن النهاية ما قاله المصنف وما قيل أنه لا يعتق ولا تطلق نحو ما ذكره
في الفتح ثم قال وينبغي أن يفرق الخ والقصد الرد على القيل المذكور بالفرق كما فعل في الفتح (قوله ولا
يضمن البائع شيئا بخر) كذا في بعض نسخه وفيه تأمل فانه مشترك في علة العتق وفي بعضها للبائع وكذا
قال المقدسى ضمن للآخر للبائع اتفاقا لان من لم يبيع لم يشارك في العلة اه (قوله ضمن المدير المعتق
ثلث قيمته قنا الخ) وكذا له أيضا تضمينه ثلث قيمته مدير الاله كان له ثلث وحصل له بالضمان الثلث من
جهة الساكت اه وسجي وفي كلامه أيضا (قوله فالمدبر الاستسعاء) عبارة البحر فالساكت
(قول المصنف مدبر واحد وبعده أعتقه آخر الخ) قيد بكون التدبير أول والعق ثانيا لانه لو كان
بالعكس كان للمدبر أن يسئ العبد في نصيبه لاختياره بالتدبير ترك التضمين ولو لم يعلم أو كانا معا كان
للمدبر تضمين المعتق نصف نصيبه واستسعاء العبد في النصف الآخر ورجع المعتق بما ضمن على العبد

وهذا كله عند الامام وعندهما العتق أولى في الكل فإذا كان المعتق موسرا ضمن للدبر والساكت والا
سعى الغيد لهما اه رضى **(قوله)** أوزر كه على حاله الخ لا يتأني الساكت تركه على حاله بعد عتق
المعتق والذي في الزيلعي انما ذكره بعد التدبير فقط وعبارته ولما كان التدبير متجيزا عند اقتصر على
نصيب المدبر وقد نصيب الآخر من حيث امتنع البيع والهبة فيكون لكل واحد منهما الخيار
ان شاء بر نصيبه الخ واستدامة ملك أحد الشريكين بعد تدبير الآخر جائزة كلستدامة الشكر فيما
لوقال هذه أم ولد شريكي كما يأتي بخلافها بعد الاعتراف **(قوله)** وقد أهمل الشراح التنبيه على ذلك الخ
نبيه عليه الزيلعي في العبارة السابقة ويؤخذ من قولهم وقال العبد الذي دبره أول مرة ويضمن ثلثي
قيمته لشريكه **(قوله)** ولا سعاية عليها للشكر الخ لان استدامة ملكه ممكن بان تخدمه يوما ويومالا
ولا يصار الى السعاية الا عند تعذر الاستدامة زيلعي **(قوله)** وقال محمد ليس للشكر الا الاستعانة في
نصف الخ لانه انقلب اقراره عليه فصار كأنه استولدها كشرأقر بعق بائعته ولا سعاية للقر لانه تبرأ
منها بدعوى الضمان وكذلك ليس له استخدامهما واذا بطل الاستخدام وقد حبت ماليتها عند هاعلى وجه
لا يمكن تضمين الغير وجبت السعاية لانها هي التي تنفع بذلك من الزيلعي **(قوله)** فيوضع عن الثابت
سته الخ وذلك بان تقسم الثلث على سهام الوصية وبقدر الخارج بالقيمة لكل يسقط عنه من السعاية
(قول الشارح في طلاق بائن الخ) التقييد بالبائن عزاء في الفسخ للنوادر والظاهر عدم اعتماده بدليل
اطلاق الطلاق في عبارة المتون ولما قال الزيلعي في تعليل المسئلة ان المقصود بوطء الزوجة الولد فيكون
دليلا على الاستبقاء وكذا اعلل في العناية مع زيادة قوله صيانة للولد اذ يرتبه على ما ينبغي تكون بدوام
النكاح والاجتماع على ما نقله عبد الحليم في حواشي الدرر جاري على أنه لا يخص البائن وقال فسقط
قول من خص الطلاق بالبائن وقد استشكل الشريكي بالبائن بان المسلم لا يفعل خلاف السنة
والسنة أن لا يأتى المطلق رجعا قبل رجعتها بالقول فواجه حله هنا على هذا مع حلهم اياه في غير هذا
المحل على عدم مخالفة السنة اه فهذا الاشكال مما يقوى اطلاق المتون تأمل **(قوله)** في الزبادات
لا يثبت وجهه أننا قلنا بان الوطء بيان للعدة المذكورة عن الزيلعي وهي غير موجودة في الدواعي وتعبير
الشارح بغير ضعف ما قاله الكرخي **(قوله)** لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء الخ لعل هذا التعليل
غير مناسب وقوله وأفاد بقوله الخ هو مستفاد من قوله في الجبر لان المطلقة يقع الطلاق عليها مادامت في
العدة بل أحسن منه لان المدار على بقائها في العدة لا على مضي مدة صالحة لها **(قوله)** لتسببه البيع الخ
فيه قلب كما لا يخفى **(قوله)** وقوله ولو فاسد اشتمل الخ أي البيع من حيث هو لا بقبيل كونه فاسدا اه
وعبارة الفهستاني كبيع صحيح أو فاسد وان لم يسل المبيع بائنا أو بشرط الخيار لأحدهما **(قوله)** أمالو
قتله المولى الخ قال في الجبر ولو جنى عليه ما قبل الاختيار فلا يخلو فان كانت من المولى فيمادون النفس
بان قطع يدهما فلا شيء عليه وهو يدل على عدم زول العتق وسواء قطعهما معا أو على التعاقب وان
كانت على النفس فان كانت على التعاقب فالأول عتق والثاني حر وتلزمه ديتته لورثته وان قتلها معا
بضربة فعليه نصف دية كل واحد منهما وهذا يؤثر في زول العتق في غير المعين وان كانت من أجنبي
فيمادون النفس فعليه أرض العبيد للمولى قطعهما معا أو على التعاقب وهذا يدل على عدم زوله وان
كانت في النفس فان كان القاتل واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وان تكون
للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما لورثتهما وهذا يدل على الزول في غير المعين وان قتلها على التعاقب

يجب عليه قيمة الأول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فان كانا معا فعلى كل منهما القيمة
نصفها للمولى ونصفها للورثة ولم تجب دية لان من تجب عليه الدية منهم مجهول بخلاف ما اذا كان واحدا
وان كان على التعاقب فعلى الأول القيمة للمولى وعلى الثاني الدية للورثة **(قوله)** ان بين العتق فيه فالأرض
له الخ الأول قياس مذهب التعليق والثاني قياس مذهب التجيز **(قوله)** ولا تعقاده علة الخ تقدم
في طلاق المريض عن المقدسي أن عدم جواز البيع في قوله أنت حر غدا مخالف للكلامهم ومنه ما نقله
المصنف في باب العتق عن البدائع من أن الحكم في التعليق والاضافة واحد والحكم لا يوجد فيها الا بعد
وجود الشرط والوقت والمحل قبل ذلك على حكم ملك المالك الا في التدبير والاستيلاء الخ اه **(قوله)** وكذا
الاستيلاء الخ انظر ما ذكره السندي عن الرضى وعبارته لا يصح أن يراد به الوطء لانه ليس بيأت في العتق
المبهم فيتعين أن يراد به دعوة الولد فينشد بشكل كونه بيانا لانه اخبار عن أمر مضي قبل العتق المبهم من
وطء سابق وجوابه أن البيان انشاء والاستيلاء هو دعوى الولد من غير نظر الى كونه واقعا عن وطء سابق
لانه يثبت بمجرد قوله فلما تصرف فيها تصرفا لا يكون الا في الملك تعين في الثانية للعتق اه وقيل لعل
المتن مشى على قولهما المقتضى به من أن الوطء بيان في العتق المبهم فلا اشكال اه سندی **(قوله)** لان
الافترار بالمجهول الخ عبارة الاختيار للمجهول **(قوله)** دفعا للضرر رأى عن المولى أي في الزامه الحرية
فحين لم يجز وفي الزامه دية الجاني اه سندی **(قوله)** كذا ظهر لي في تقرير هذا المحل فيه أن العتق
المبهم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله ولذا كان له استخدامهما والارض اذا جنى عليهما والمهر
اذا وطئت بشبهة والوطء في الأمة كالاستخدام لانه لقضاء الشهوة لا لطلب الولد بخلاف الحرية ولهذا جازاه
في مذهبه وطء كل منهما وذكر في الجبر أن في كيفية هذا التصرف اختلافا فقل انه معلق بالبيان
ولا يثبت قبل الاختيار الا انه هنا يدخل الشرط على الحكم لاعلى السبب كالتدبير والبيع بخيار الشرط
بخلاف التعليق بسائر الشروط ونسب هذا القول لأبي يوسف ويقال انه قول أبي حنيفة أيضا وقال
بعضهم انه تغيير العتق في غير المعين للحال واختيار العتق في أحدهما بيان ونسب هذا الحمد ثم ساق
قروا متعددة بعضها يشهد للأول وبعضها للمقابل به عبارة مستطيلة لا غنى للفقهاء عن مطالعتها **(قوله)**
الناسب اسقاط قوله ومنها والاتيان بالكاف الخ بل ما فعله الشارح هو المناسب فان الوصية بعق
أحد مملوكيه تشمل ما اذا أوصى له بجزء من ماله كثلثه على أن الكاف تفيد ما أفاد لفظة من الجارة الا
ان جعلت استقصائية وعبارة الجبر والمراد بقوله الا أن تكون في وصية أنهم شهد أنه أعفقه في مرض
موته **(قوله)** اعترض فيها على الهداية وشراحها الخ فيه أنه مع كون ما في الهداية استحصانا وتسلم
شراحها ذلك لا يعترض عليها بما في شرح مختصر الطحاوي لانه مقابل للاستحسان وما في الهداية
يوافقه ما في الاختيار وما في الكافي لا يخالفهما صراحة

(باب الحلف بالعتق)

(قوله) الى أن اضافة يوم الى الدخول الخ أي كما وقع في عبارة الفتح لافي عبارة الشارح فانه أضاف يوم الى
اذ فهو لم يقطع النظر عن جانب اللفظ **(قوله)** اذ لا يلاحظ في هذه وقت يغلبون الخ عبارة الفتح هكذا
فانه لا يلاحظ فيه وقت وقت يغلبون الخ **(قوله)** كل مملوك أشتريه فهو حر إن كلف الخ تقدم ما يتعلق

بهذه المسئلة في أول باب التعليق فانظره اهـ وبیان ذلك أنه باعتبار الضابط على الجزاء بغيره فلا يعتق حتى يوجد الشرط والعبد في ملكه فإذا أكله أو لاقه أو اشتري لم يوجد ذلك وإذا اشتري ثم كلف وجد الشرط والعبد في ملكه فعق عليه وفي صورتين الباقيتين المعلق بالكلام عتق المشتري بعده لا قبله (قوله لم يعتق استحضار الخ) لأنه لم يجمع في ملكه مملوك كامل بخلاف ما لو قال ان ملكك هذا العبد فهو حر فذلك نصفه ثم باعه ثم ملك النصف الثاني فإنه يعتق النصف الذي في ملكه لأنه حالة تعيين المملوك يراد به الملك فيه مطلقا لا مجتمعا اهـ بحر (قوله وفيه أنه انما شهد على فعل العبد الخ) الكلام وان كان فعل العبد إلا أنه يتوقف تحققه على فعل فلان وهو سماعه حقيقة أو حكما فيكون بشهادته أنه كلف شاهد بسماعه الذي هو فعله والمذكور في الأيمان أنه لو حلف لا يكلمه فناداه وهو قائم فأيقظه حنث ولو لم يوقظه لم يحنث على المختار ولو متيقظا حنث ولو لم يحنث يسمع ان أصفى إليه بآذنه اهـ (قوله وعلى أنفسهما وجود الشرط الخ) كذا عبارة الفتح ولم يتضح لي أنها شهادة على الابنين

(باب العتق على جعل)

(قوله فانه يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى الخ) الظاهر أن لزوم القيمة إذا أرفعوا الينا وحكم القاضي والا فما المانع من لزوم المسمى تأمل (قوله وقال يجوز ويعتق كله بالكل بناء على تجزئ الخ) ما في التهرقيا اذا قبل العبد في نصف نفسه ويظهر أنه لو قبل بنصف البذل لا يعتق أصلا اتفاقا لأنه بالنظر لكونه ميمنا لم يتحقق الشرط والنظر لكونه معاوضة يشترط قبول كل العوض فيها (قوله لأنه أيضا أخذ الخ) لم يظهر انتاج هذا التعليل لأظهرية الثاني (قوله فعند أبي يوسف يجب الخ) وقول أبي يوسف هو أوجه عندي لأن الكتابة التي تبطل بالبيع هي القائمة عنده وأنت علمت أن إزاله مكاتبها هو في الانتهاء وهو ما عند أدائه فلا ينزل مكاتبه بل الثابت قبله ليس الأحكام التعليق والبيع كان قبله ولا كتابة حينئذ معتبرة شرعا ليطل وقد فرض بقاء هذه البين واعتبار صحته بعد البيع فيجب ثبوت أحكامها ومنها وجوب القبول إذا أتى بالمال ووجه قول محمد أن وجوب القبول وإزاله قابضا كان من حكم الكتابة وقد بطلت بالبيع فلا يجب القبول غير أنه لو قبله عتق بحكم التعليق وهو لا يبطل بالخروج عن الملك اهـ فتح (قوله وعليه تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة) لا تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة على قول زفر إلا إذا قال بعثته بالتخلى في الكتابة وقد ذكر في الفتح توجيه قوله في عدم عتقه بالتخلى في التعليق ومنه يستفاد أنه بقول بالعق بالتخلى في الكتابة حيث قال لأنه عين ولا يجبر الانسان على أن يباشر سببا يوجب عليه شيئا بخلاف الكتابة لأنه عقد معاوضة لازمة والبذل فيها واجب على العبد فيجبر المولى على قبضه إذا أتى به أما هنا البذل ليس واجبا على العبد فلا يلزم المولى قبوله (قوله الآن يوفق بان ما في المحيط الخ) الأظهر أن المسئلة خلافية كما يفيد تعليلها بما ذكره الشارح والبدائع (قول المصنف وتعلق أدائه الخ) لأنه تخيير محض للعبد بين الاداء والاستناع عنه ولا منافاة بين تقييد الاداء به وبين صبر ورثته ما ذونا لجواز أن يتخير في المجلس قبل الاقتراق كذا في السندى (قوله والظاهر أن المولى لا يرجع به على العبد الخ) خلاف الظاهر بل الأظهر رجوعه عليه فانه بتضمن الغريم له تبين استحقاق ما دفعه ف يرجع على العبد نظير ما لو تبين استحقاق المولى ذلك في مسئلة ما إذا أدى ما كتب به قبل التعليق بل أولى تأمل وهنا وان كان

الاستقراض بعد التعليق لكن الرجوع باعتبار الاستحقاق وقد تقدم له أنه يعتبر أحكام المعاوضة بعد الاداء ومقتضاه أيضا الرجوع على العبد (قوله فلو أكل فلغيره مطالبة المولى الخ) أي كخمسة مائة لآلف فلو كانت ألفا يطالبه بألفين قدر قيمته وما قبضه (قوله انما يظهر للآلف التي استهلكها الخ) بل هو ظاهر فيها فانه بدون العتق كان له بيعه بهما قبضه امتنع ببعه فيكون قد اجتمع علان لتضمن المولى الآلف المدفوعة له (قوله فلو كان صاحب حرفة أو زراعة يخدمه في عمله الخ) أي بقدر ما يحتاج اليه في مصالح البيت لا في الزائد عنه (قوله فما أصاب المهر وجب لها الخ) لا يظهر وجوب ما أصاب المهر لها في الوجهين إلا إذا وجد ما يدل من الزوجين على رضاه حين العقد والا فالظاهر وجوب مهر المثل

(باب التدبير)

(قوله وان كان ثلثا ربة أقل من ثلث الخ) حقه أكثر (قوله وأن وصية المحجور عليه بالسفه بالثلث جائزة) أي في وجوه الخير (قوله وتعام تقرير في الفتح الخ) قال فيه حتى لو وصى لولد فلان وله ثلاثة أولاد فمات واحد منهم بطل ثلث الوصية لأنها تناولتهم بعينهم فبطل بموت أحدهم حصته ولو لم يكن له ولد فولد له ثلاثة أولاد ثم مات أحدهم ثم مات الموصى كان الكل للآخرين لأن الثالث لم يدخل في الوصية لكونهم معدومين عند الإيجاب فتناولت من يكون موجودا عند الموت اهـ (قوله قلت قد صرحوا بأن الرهن لا يصح إلا بدين مضمون الخ) ما قاله لا يدفع ما قبل وذلك لأن الرهن عليه بالقيمة اللازمة بالمدى لا بالأمانة ويكون الرهن حينئذ كالرهن بالدين الموعود فانه صحيح وان لم يكن دين الآن (قوله من غير أن تثبت له أحكام الوقف الخ) حقه الرهن (قوله وكان المناسب أن يقول ويؤجر بدل ويستاجر الخ) ما أهم واحد انما الفعل في الأول مراعى صدوره من السيد على العبد وفي الثاني من المستاجر عليه (قوله ولحق بدار الحرب فاسترق الخ) يظهر أنه غير قيد (قوله وعتق من نصفه الآخر مائة وسعى بمائة) العبارة فيها قلب وحقه وعتق من نصفه الآخر مائة وسعى في مائتين (قول الشارح أي كل قيمته مدبر الخ) لا يظهر وجه سعائه في قيمته مدبر ابل الوجه أن يسعى في جميع قيمته فتا لتقدم الدين وهو ما في الجوهره على ما نقله السندى عنها حيث قال في الجوهره فان كان على المولى دين سعى في جميع قيمته لغرمائه يعني في جميع قيمته فتا لتقدم الدين على الوصية والتدبير عزلة الوصية والدين يمنع الوصية إلا أن تدبيره بعد وقوعه لا يلحقه الفسخ فوجب عليه ضمان قيمته اهـ تأمل وكذا دبره ثم قتل مولا أو كان المولى محجورا بالسفه يسعى في قيمته فتا ولا يظهر القول بأنه يسعى في كل قيمته مدبرا ثم رأيت في حجر الخاتبة تصرفات المحجور بسبب السفه على نوعين ما لا يصح من الهازل لا يصح من المحجور وما يصح من الهازل يصح من المحجور ويسعى العبد في قيمته في ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يسعى ويصح تدبيره فلو مات سفيا يعتق المدبر ويسعى في قيمته مدبرا اهـ وبه علم أن ما ذكره الشارح في مدبر السفه رواية عن محمد (قوله فعق إذا مات استحضار الخ) وجهه كما في البحر أنه يغسل ويكفن ويدفن عقب الموت قبل أن يتقرر ملك الوارث (قوله فقطضي الوجه لا يعتق الخ) الأصوب حذف لا وعبارة الفتح ومقتضى الوجه كونه لومات في رأس السنة يعتق الخ وكذا في البحر (قوله لعل وجهه أن أحدهذين

المرضى ينشأ عن الآخر (هذا خلاف المشاهد بل المشاهد كثير اعدم ترتب أحدهما على الآخر ونشأ عنه والظاهر في وجه ما قاله محمد أنه لما كانت الحى سببا للصداع بالتحول وبالمعكس عذاه واحدا لأن هذا التحول أمر غالب

(باب الاستيلاء)

(قوله وان لم يقل وصدقته الخ) أى لم يقل من حمل أو ولد بل قال ما في بطنها منى وعبارة الجرح عن البدائع والمحيط والخاتمة لوقال لجاريته حملها منى صارت أم ولده لأن الاقرار بالحمل اقرار بالولد وكذا الوفاة هى حبلى منى أو ما في بطنها من ولد فهو منى ولا يقبل منه بعد ذلك أنها لم تكن حاملا وانما كان رجحا ولو صدقته الامة لان في الحرة حق الله تعالى فلا يحتمل السقوط باسقاط العبد بخلاف ما اذا قال ما في بطنها منى ولم يقل من حمل أو ولد ثم قال بعدد كان رجحا وصدقته لم تصير أم ولد لاحتماله الولد والرجح (قول الشارح كاستيلاء معتوه ومجنون وهبانية) عبارتها ودوخته أو جنة ولدت له ولم يدعيه أم ولد تصير قال شارحها المصنف في شرح نظمه صورة المسئلة ما ذكره صاحب القنية ثم استكملها على مقتضى قواعد المذهب الى آخر ما ذكره وأنت خير بان نفس النظم ليس فيه ما يدل على أنها تصير أم ولد قضاء وكذلك عبارة الخلاصة التي هي مأخذه وانما جاء الاشكال من فهم مصنفها والدافع له عدم تسليم ما فهمه منها (قوله فلذا اضمن بالقية) مقتضى علوقه حر الاصل عدم ضمانه بالكلية لاضمان قيمته بل هو أولى بعدمه من ولد أم الولد وسأني للشارح تعليل عدم ضمان الشريك المدعى نسب ولد الامة المشتركة بانه علق حر الاصل (قوله وكذا تكون أم ولدا لو استولدها ثم استحققت الخ) مسئلة الاستحقاق داخلة في قول الشارح كوطه بشبهة ومسئلة الردة في قول المصنف ولدت أمة من سيدها فليس في ذكرهما هنا من حيث افادة تحقق الاستيلاء كبير فائدة لعلمه مما سبق (قوله وحاصله أن الاستحقاق أو الهاق لا ينافي الخ) لعل الاصول عدم ادخال مسئلة الاستحقاق في الحاصل والتعليل المذكور في الشرح غير ظاهر فيها بل فيما بعده تأمل (قوله فانه اذا اعتقها ثم ارتدت الخ) واذا لم يعتقها تعود مسدرة كالطلاق اه رجعى (قوله وقالوا ينفذ الخ) أى اذا كان القاضي غير حنفى لما علمت من أنه اذا قضى بخلاف رأيه لا ينفذ عندهما (قوله وعند رفع ح عن المنع) لا يوافق ما في المنع مانق له الشارح عن الذخيرة كما هو ظاهر اذ على ما في المنع محمد يشول بعدم التقاضى عنى البطان لمخالفته لاجماع لا ارتفاع الخلاف السابق بالاجماع المتأخر وهما يقولان بالتفاد لعدم مخالفته لعدم ارتفاع الخلاف المتقدم وكذلك لا يوافق ما ذكره في التحرير وانه الأظهر على ما فسر به الشارح عبارته اذ عليه يكون هذا القضاء قضاء بما لا قائل به فيبطل ابتداء ثم تحتمل عبارته تفسيرها بما يوافق ما في الشرح بأن يرد بقوله لا ينفذ عندهم أنه يكون متوقفا على قضاء قاض آخر إمضاء وإبطالاً لأنه باطل فعلى ما سمعت يكون القضاء بجواز بيع أم الولد محل خلاف في كونه مخالفاً لاجماع أو لا بناء على عدم اعتبار الخلاف السابق واعتباره فعلى عدم اعتباره يكون داخلا في القسم الاول من الاقسام الثلاثة المذكورة في كتاب القضاء وهذا ما درج عليه الشارح في كتاب القضاء وعلى اعتباره يكون داخلا في القسم الثالث وهو ما منى عليه الشارح هنا فصع حينئذ قوله بل يتوقف الخ (قوله وظاهره أن العلة في فساد النكاح نيب الاستبراء وأن ذلك مذكور في الجرح وليس

كذلك الخ) قديقال ان قوله لنيب الخ ليس علة لفساد النكاح وعلمته ظاهرة وهي ما ذكره المحشى بل لما أفاده الكلام السابق من أنه صحيح اذا ولدته لا كثر بعنى أنه اذا زوج أم ولده بدون استبراء ثم أتت بولد لا كثر من ستة أشهر يكون صحيحا لانه انما ترك أمرامند وباوتر كمال يقتضى الفساد بل ترك الواجب لا يقتضيه أيضا لانه ليس بشرط للحة وعبارة الجرح المتقوله تفيد ما قاله الشارح (قوله قلت وفيه نظر ظاهر الخ) على ما ذكره الأحسن المبالغة بقوله ولومع ابنه لأنه محل التوهم لعدم لزوم شئ من العقر على الأب المدعى وحينئذ قديقال ان مراد ح بانها غير صحيحة من حيث حسن الصناعة لا من حيث الحكم (قول الشارح فالولم يستويا قدم من العلوق الخ) تقديم من العلوق في ملكه لا يخص مسئلة عدم الاستواء (قوله وكان المناسب أن يقول لأقل من ستة أشهر الخ) بل المناسب ما فعله في الفسخ لانه اذا أنت لست أشهر من وقت البيع يكون في ملك البائع ولا ينافى أن يكون في ملك المشتري لأن ملكه عقب البيع فلم يكن العلوق فيه لتقصان مدة ملكه حينئذ عن ستة أشهر (قوله رضا كل منهم ما يعقها بعد الموت الخ) ونقل في الجرح عن المجتبى أن عتق أم الولد لا يجزأ اتفاقا اه وسينقل المحشى عبارة المجتبى بلفظها (قوله وأحكام غير متجزئة كالنسب الخ) كذا عبارة الزيلعي (قوله وعند أبي يوسف يثبت النسب من اثنين فقط الخ) توجيه هذه الاقوال أن القياس ينق نبوته من اثنين لكنه ترك بأثر عمر ومحمد يقول يثبت من ثلاثة لقربها من الاثنين وأبو حنيفة يقول ان سبب الثبوت من أكثر من واحد الاشتباه والدعوة فلا فرق كذا ذكره شراح الهداية ولم يظهر من هذا وجه قول زفر (قوله وان كان الاعتاق فالظاهر أنه أولى الخ) الظاهر أن الدعوى أولى كما يفيد التعليل بقوله لاستفادها وحينئذ يكون التقيد بالمعنى ليس للاختراز اه وعلى ما استظهره يكونان مستويين لأولوية لأحدهما على الآخر (قوله قلت انما صارت أم ولدا للولى لاقراره الخ) هذا انما يتم اذا كانت المسئلة مقيدة بما اذا أمكن علوقه من المولى قبل التزويج بان أنت به لأقل من اثنين من وقت التزويج مع أن ثبوت أمومية الولد غير مقيد بما ذكره وتقدم في أول الباب أن النسب يثبت من العبد وصارت أم ولدا لقراره بنبوت النسب منه وان لم يصدقه الشرع اه والأظهر في دفع اليراد أن يقال ان وطء السيد لم يتعمض زنا لوجود حقيقة الملك فلذا صارت أم ولده وان ثبت النسب من الزوج ويظهر من ذلك أن الأجنبي كالعبد فيما ذكر (قوله ولنظر وجه الفرق بينه وبين أم الولد الخ) قديقال وجه الفرق أن أم الولد تحتاج لستر العورة وهي تكون بما ذكر غالبا بخلاف المدبر ومع هذا يستحسن له نوب بستر عورته كافي مسألة الخاتمة تأمل وعلى هذا تكون المدبرة كأم الولد

(كتاب الأيمان)

(قوله أما عند فهو متجزئ) واذا أريد السراية ولو بقاء كان ظاهرا على قوله أيضا (قول الشارح فدخل التعليق الخ) أى فيما يخلف به عادة لان التعليق فيما لا يخلف به عادة ليس عينا كما لو علق الاذن أو الوكالة بالشرط كأنقله السندى عن تنوير الأذهان (قوله لان محمدا أطلق عليه عينا وقوله حجة في اللغة) إطلاق محمد اليين على التعليق لا يدل على أن هذا الإطلاق لغوى بل يحمل على أنه عين اصطلاحا الا اذا وجد في كلامه ما يدل على أنه لغوى (قوله منوال الكلام العاقل عن المحذور الخ) فيه أن الوقوع

في المحذور حاصل على كل حال سواء جعل هذا الكلام تعليقاً أو بياناً للطلاق السني **(قوله)** لان البدعي أنواع الخ كون البدعي أنواعاً لا يمنع أن يجعل هذا الكلام بياناً للنوع من البدعي **(قوله)** يمكن تقرير وجه الكتابة بأن يقال مقصود الحلف بهذه الصيغة الامتناع عن الشرط الخ هذا التعمية في اليمين المتقدمة والكلام في اللغو والغموس **(قوله)** وهي تستلزم تعظيم الله تعالى الخ استلزام النقرة للتعظيم لا يقتضي أن يكون الحلف إذا أنواع التعظيم كثيرة ولم يوجد ما يدل على خصوص التعظيم بالقسم تأمل **(قوله)** فقد نازعه في النهر بأنه مخالف لاطلاق حديث البخاري الكبير الاشارة الخ قال السندي والبحر جاء في كثير من الروايات تقييد الوعيد فيها بأن يقتطع بها مال مسلم اه وهذا وجه ما بحثه في البحر **(قوله)** وأشار الى وجه الرد بلفظ الآن الخ فيما ربه على صدر التريعة تأمل ولومع زيادة لفظه الآن فانه مع زيادته لا يخرج عن كونه حلفاً على الماضي مع تقدير كان بالنسبة لأن انعقاد اليمين وهو ما بعد الفراغ منها وقال الرجح في قوله اتفاقاً أو أكثرى بل هو مطرد اذا تأملت **(قوله)** واعترضه في الفتح بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين الخ ذكر عبد الحليم ما يدفع هذا الاعتراض مما فهمه من المنبع وشرح المقدسي وتعليقاته على البحر بأن عدم الجزم بالعقولة لاختلاف المجتهدين في مراده تعالى فصار المراد من اللغو غير مقطوع به والعلم عن اجتهاد علم غالب الرأي لا يفيد القطع فحسن تعليقه بالرجاء لعدم العلم بمراده تعالى وان اتفق المجتهدون على عدم المؤاخذه به في الدنيا والآخرة على التفسيرين الى آخر ما ذكره ومراده بالتفسيرين ما قلناه وما قاله الشافعي وفي الفتح قال الشعبي ومسروق لغو اليمين أن يحلف على معصية فيتركها لا غيباً ليمتنع وقال سعيد بن جبير أن يحرم على نفسه ما أحل الله له من قول أو عمل اه **(قوله)** كقوله عليه الصلاة والسلام لأهل القبر وإن شاء الله الخ قال السندي قررنا في شرح مستند أبي حنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم على الحقوق باليمين في خصوص أهل البقيع دون غيرهم وذلك لا يعلمه أحد الا الله فاستنى ما قيل أنه للتبرك اه **(قوله)** لما مر من أن شرط اليمين إمكان البر فيه أن هذا الشرط انما هو للتعقيد للغو والغموس فلم يظهريه دخول ما اذا لم يعلم في أي قسم وينبغي أن يقال كما قدمه عن الفتح ان الأقسام الثلاثة فيما يتصور فيه الحنث لا في مطلق اليمين فهي حيث تشارجه عنها كما قال **(قوله)** حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور الخ اذا النسيان ذهول بعد التذكر وما وقع في اليمين ذهول ابتداء أو جريانه على لسانه عند ارادة غيره **(قوله)** والفعل الحقيقي لا ينعدم بالاكراه **(قوله)** سياق المناقشة في هذا عند قول المصنف في الباب الثاني وحش في لا يخرج الخ بأن الاكراه بعدم نسبة الفعل لفاعله ولو باشره باختياره حتى كان الضمان والقصاص على المكروه بالكسر والا كان الضمان على المكروه بالفتح **(قوله)** وهذا اذا ذكر بالباء الخ ما قاله ظاهر الاشكال فيه وذلك أن الباء صريحة في القسم فتمسك بها على كل حال والواو كذلك مع الجزم بخلافها مع الرفع أو السكون فلا تكون له الابالية **(قوله)** والظاهر أن مثله بالأولى المدعى صورة الامالة الخ أي في أنه لا يكون يميناً الا بكسر الهمزة وقصد اليمين وقوله لان ذلك الخ علة لعصية كونه يميناً اذا وجد ما ذكر ثم استدركه بقوله لكن اذا الخ **(قوله)** وبه اندفع ما في الولو الجسية من أنه لو قال والرجح الخ لا يندفع ما في الولو الجسية بما ذكره هنا صاحب البحر بل يندفع بأن الرجح من الأسماء الخاصة به تعالى فلا يصح نية السورة نعم لو قيل بأنه صار مشتر كافيها معارفها انجها فهمان صحة نية السورة وليس في عبارتها ما يدل على عدم كونه يميناً اذا لم ينو شيئاً أصلاً **(قوله)** وهذا خاص بالصفات الخ الفرق بين الحلف

بالأسماء والصفات حيث اعتبر التعارف في النائية دون الأولى هو أن العرف انما يعتبر فيما لم يثبت بالنص أو دلالة واليمين به تعالى ثبت نصاً بحديث من كان حاله فاحلف بالله أو ليصمت والحلف بغير أسمائه حلف بالله بخلاف الصفات اه عزمي **(قوله)** نعم ولو قال أقسم بما في هذا المصحف الخ لا يصح القول بأنه لو قال أقسم الخ أن يكون يميناً أصلاً لعدم الحلف بالله تعالى ولا بصفة من صفاته اذ ما في المصحف من كلامه تعالى انما هو النقوش الحادثة وان كانت دالة على الصفة النفسانية **(قوله)** وفي الثاني القرآن قرآن وان تعل به الخ عبارة أي المحيط عن القرآن الذي تعلمه والقرآن قرآن الخ **(قوله)** قال صاحب الأصل هو المختار عندي الخ لا يخفى أن كلاماً من البغية والمنية للزاهد ومعلوم أن ما انقربه لا يقول عليه فلا يعتمد على القول بالتداخل بل يعتمد على ما ذكره غيره من عدم التداخل حتى يوجد تصحيح لخلافه من يعتمد عليه في نقله اه وبما يدل لتعدد ما ذكره في الفتح أول الحدود أن كفارة الإفطار المقلب فيها جهة العقوبة حتى تداخلت وان كفارة الايمان المقلب فيها جهة العبادة اه وفي الهندية اذا قال الرجل والله والرجح لا أفعل كذا كناية عن يمين حتى اذا حثت كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية اه فعلم أن التعدد هو ظاهر الرواية **(قوله)** والظاهر أن في العبارة سقطا الخ يمكن جعل عبارة الشارح على ما في البحر وان كان ظاهرهما هوها **(قوله)** وكان الشارح ذكره هنا ليبين به أنه المراد الخ لا يصح أن يقال ان الشارح ذكره هنا ليبين به أنه المراد من قوله يكفر اذ لو اعتقد وجوب البرقية لكفر على ما قاله الرازي كما يفيد قوله ولولا أن الخ والكلام الآن فيما يخاف فيه الكفر لافي الكفر حقيقة **(قوله)** لعل وجهه أن حرمة الكذب في الحلف به تعالى الخ لا يظهر هذا التوجيه لأن كلام ابن مسعود انما هو في اليمين الغموس التي لا كفارة فيها حتى تسقط الحرمة **(قوله)** فلا حاجة الى ما في الجوهره من أن القياس الخ الظاهر أن ما في الجوهره مبني على قول العراقيين بدليل بيان وجه القياس **(قوله)** لأن من صفاته تعالى ما يذكر في غيره الخ هذا التعليل لا يناسب مذهب العراقيين لان المدار عندهم في صحة الحلف على كونه بصفة ذات ولا مذهب مشايخ ما وراء النهر لان المدار عندهم على التعارف **(قوله)** ومع ذلك منصف المصنف الخ أي بحذف حرف القسم وليس المراد أنه مصدر بل المراد أنه منصوب كمنصب المصنف تأمل ونصبه بفعل القسم كما يأتي له **(قوله)** وأيم الله بحذف الهمزة الخ أي الأصلية والمرسومة همزة وصل جلبت ليمكن النطق بها كهمزة ابن وامرئ من الأسماء الساكنة الأوائل **(قوله)** ومعنى يمين الله ما حلف الله به الخ في البحر عن المجتبى لوقال يمين الله لأفعلن كذا فهو يمين اه **(قوله)** كما حكم بأن أشهدين كذلك الخ عبارته أي الفتح وان لم يكن فيه ذلك **(قوله)** لوقال على عهد الله وعهد الرسول لا أفعل كذا لا يصح الخ على ما يأتي عن الفتح من ترجيح لزوم الكسرة على يمين بدون ذكر محلوف عليه ينبغي لزومها هنا لانه يذكر الفاصل بين على عهد بدون محلوف عليه فاذا نوى الانشاء لزمته **(قوله)** أي خطأ في الدين الخ لم يظهر كون هذا الضبط خطأ في الدين وما يأتي من الاستغفار انما هو على المشكك لمخالفته لما أشهد الله تعالى عليه **(قوله)** واذا كان على يمين من صيغ التذرية رجحت الرواية المروية عن أبي حنيفة الخ نهاية ما أفاده كلام المجتبى اختلاف الرواية وليس فيه ما يدل على ترجيح احدها على الأخرى وكون على يمين من صيغ التذرية هو محل الخلاف بين الروايتين فلا معنى لجعله مرجحاً لرواية الامام والأولى في ترجيحها قول الفتح ان الحق أن على يمين مثله الخ فانه من أهل الترجيح **(قوله)** فلا يجبر على الطلاق والعناق ولكن ينبغي له أن يعتق الخ أي يجب

علمه بأنه فحينئذ ساوى المشي والصدق في لزوم ديانته فالأنسب في عبارة الخاتمة الاقتصار على نفي الطلاق
(قوله أي تلزمه الكفارة إذا حنث الحاقاله بتحريم الحلال الخ) توضيح هذا ما في الفتح بقوله وجه
 الخالق أنه لما جعل الشرط علما على كفره ومعتقد حرمته كفره فقد جعله أي الشرط واجب الامتناع
 فكانه قال حرمت على نفسي فعل كذا اه **(قوله أي إذا كان كاذبا)** أو فعل المحلوف عليه في المتعقبة
(قوله عطف تفسير على قوله جاهلا الخ) الظاهر أن العطف للتقيد **(قوله لكن علمت أن التعارف)**
 انما يعتبر في الصفات الخ اعتبار التعارف في الصفات أي لا في أسمائه تعالى وأما في مثل هذه الجملة
 فلا بد فيه من التعارف ويقيد ذلك ما تقدم وما يأتي أيضا **(قوله ويظهر لي أن نفس الوضع بلا ضرورة)**
 الخ خلاف الظاهر من كلامهم والظاهر أنه لا بد في تحقق الاهانة والاستخفاف من قصد هما **(قوله أي)**
 واليمين انما تنعقد الخ ولو قيل ان منكرها كافرا لا يكون التبري منها كفر لأنه لم يعلق الكفر وهو
 انكارها بل التبري منها **(قوله اذ لا يظهر فرق بين صلاتي وصومي الخ)** كان المناسب زيادة ولا بين هذا
 الكافر واليهودي **(قوله بل التفصيل جار فيهما الخ)** وحيث ذفن قال بالتفصيل في المعين يقول به في
 غيره أيضا ويظهر أن من قال أنه ليس بمعين بدون تفصيل يقول أنه ليس بمعين في غيره أيضا كذلك
 ولم يظهر وجه هذا القول **(قول الشارح فيمن ان أراد به القرية الخ)** قال ح يجب أن يجري هذا
 التفصيل في قوله فصلاقي وصياحي لهذا الكافر اه وذلك لأنه لا يظهر فرق بين صومي وصياحي واليهودي
 والكافر كما أشار إليه ط قلت بل الفرق واضح لان الكافر المعين يرجي له الصلاح بتوفيقه تعالى بخلاف
 مطلق الكافر واليهودي اه سندی **(قوله وكأنه أشار إلى أن المناسب ذكره هنا الخ)** أو يقال انما ذكره
 هنا لدفع توهم أن ما يأتي متناخص بما إذا أتى به بدون الواو **(قوله وبهذا علم أن المختار أنه عين في الألفاظ)**
 الثلاثة مطلقا الخ بواو أو بياء أو بدونهما وما تقدم من أن المنكر بدونهما ليس بمعين انما هو مع عدم
 النية فلا ينافي ما في البحر **(قوله ونظريه بأنهما الخ)** يجعل الخلاف في الأربع يندفع التطير ويظهر
 وجه اقتضائه على النصب والجر تأمل **(قول الشارح أفاد أن اضممار الخ)** أي من تقيد الاضممار
 بالحروف **(قوله قلت وفيه نظرا ما أولا فلا ن الخ)** ما ذكره أولا وتابيا لا يرد ما ذكره الرمل كما هو
 ظاهر لمن تدبر تأمل **(قوله تفريع صحيح أفاد به أن حرف النني الخ)** فيه أن غاية ما أفاده الكلام السابق
 أن الحلف في الآيات لا بد فيه من التأكيده والحلف في النني يكون بحرف النني ولا يستفاد من هذا أنه
 إذا خلا الفعل عن التأكيده عن النني بأن ذكر مجرد اعنهما يقتدر النني بل تقديره مستفاد من التعليل بعده
 فلم يتم التفريع فالمناسب تركه وذكر المسئلة مستقلة **(قوله لانه لو ورن من يعتق عليه فتوى الخ)**
 بخلاف ما لو اشتراه أو وهب أو وصى به له فقبله ناويا لاعتق عن الكفارة فانه يصح **(قوله ولا مستحقة)**
 للحرية الخ فلو قال لعبد إن اشتريتك فأنت حر فاشتراه بنوي به الكفارة لا يجزيه لان سبب الحرية من
 جهة اليمين السابقة وقد وجدت من غير مقارنة لنية الكفارة فلا يجزيه **(قوله وأما القلتسوة فلا تجزي)**
 الخ الا اذا كانت قيمة القلتسوة تساوي قيمة نصف صاع من برود فعمها في قيمة الاطعام اه سندی
(قوله لا يكتفي كل واحد حصته منه الكسوة الخ) الذي في الفتح للكسوة **(قوله وأما الاعتاق فلا الا أن)**
 تصور المسئلة فيما اذا تقدمت الخ يمكن تصوره في الاعتاق والاباحة بأن نوي أصل الكفارة بدون
 تعيين ثم عين تأمل **(قول المصنف لعدم الكلام مع أبو به الخ)** أو غيرهما لان هجر المسلم معصية سندی
(قوله ولا يرد عليه أن تحريم الحلال قد لا يكون مينا الخ) لعله الحرام ولا يرد ولهذا الاراد على تعليل

الشارح فانه قاصر على تحريم الحلال **(قوله والحاصل أن المسئلة مشككة فتحرر)** الحاصل في تحرير هذه
 المسئلة أنها خلافية وعلم توجيه كل من القولين من عبارة النهر والخاتمة والأولى اعتماد تصحيح الخاتمة فانه
 عزاه لما يختاروا أيده في البحر وهو أجل من يعتمد عليه ويوافقه تصحيح المحيط الآتي وحيث ذفلا اشكال
(قوله وبه يعلم أن اليسير من الرغيف وغيره كاللحمة كالعدم) لا يظهر الحاق اللحمة من الرغيف بما
 ينساقط من حب الرمان لظهور الفرق بينهما فانه في الرمان لا بد أن يسقط منه شيء عادة بخلاف الرغيف
 فانه لم يجر العادة فيه يسقط اللحمة بتمامها والمدار في ذلك كله على العرف **(قوله وهذا اذا لم يذكر لا بعد)**
 العاطف) سياتي فيسبيل باب التحالف أنه عند تكرار لا في اليمين وقع اختلاف فهم في تكرارها فانظره
(قوله والاورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق الخ) لا يرد النظر المذكور على عبارة البحر فانه على
 كلامه ليست لغوا حتى يرد النظر السابق عليه بل منعقدة ومصروفة الى الطعام والشراب وذلك أن
 الذي فهمه من في البحر أنه عند عدم الزوجه يكون المراد بقوله كل حصل الطعام والشراب فاذا باشر
 الشرط ثم أكل وجب كفارة يمين **(قوله فيلغو ويجعل مينا الخ)** لعل الأولى التعبير بأولا بالواو
 ثم رأيت نسخة الخط هكذا فيلغو أو يصير مينا الخ **(قوله أي ان جعلت مينا بالطلاق الخ)** أي أولم
 تجعل مينا بل جعلت مينا بالله ولم يعلم بأنه فعله وهذا هو الأولي بحمل كلام الشارح عليه **(قوله لأنه)**
 ليس عبادته مقصودة الخ نازع الرجس في خروج التكفين بقوله عبادته مقصودة فانه فرض كفاية
 والقائم به مؤذلفرض الكفاية وقال يمكن ارجاه بقوله لم أن لا يكون واجبا قبل الايجاب اه سندی
(قول الشارح ووقف) صحة النذر بالوقف من جهة أنه تصدق بالمنفعة فانه عبادته مقصودة **(قوله أنه)**
 أي الافتراض هو الأظهر الدلائل انما تفيد الوجوب تأمل **(قوله وفيه أن المشروط كونه عبادته الخ)**
 التأويل الذي قاله ح لا بد منه لصحة النذر ولا يرد أن المشي ليس عبادته مقصودة لان المدار على كون
 الاصل كذلك لا التبع **(قوله وذكر في اعتكاف المعراج قلنا بل من جنسه واجب لله الخ)** يقال ان
 كلام من القعدة والكيونة في عرفة ليس فيه لبث في المسجد الذي هو معنى الاعتكاف وان وجد فيه
 مطلق لبث وهو غير كاف لوجود الواجب من جنس المنذور فلذا كان لزوم نذر الاعتكاف بالاجماع الآن
 يقال ان المدار على الكيونة المطلقة بدون نظر لخصها تأمل **(قوله والنذر بالنني انما يصح الخ)** لعل
 أصل العبارة أو النذر بأولا بالواو **(قوله فان تم هذا اتضح الفرق)** لا يتم فانه في غاية البعد من عبارته
 فان القصد منها اثبات المخالفة بين الصورتين في أن الأولى لا يصح النذر فيها بخلاف الثانية مع كون الشاة
 ليست في ملكه فهما وعلى ما ظهر له يكون التقدير في الجملة الثانية والله لأهدين هذه الشاة **(قوله قلت)**
 ولعل وجه عدم الصحة قلت بل نذره أن يتصدق بدinar صحيح وقوله بعده على الأغنياء رجوع فلا يصح
 نظيره ما لو نذر كعتين بلا طهارة مقدسي **(قوله أو على أن أقرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء)** لعل
 وجهه أن هذه الاشياء وان كانت عبادته الا انها ليست مقصودة فان القصد بالطواف تعظيم الكعبة
 وبالقراءة التدبر في معانيها لا مجرد اجراء الحروف على اللسان وعلل في شرح الاشياء لعدم صحة نذر
 التسيجات وقراءة القرآن بانها ليست بقربة مقصودة **(قوله ويؤيده أيضا ما قدمناه عن البدائع الخ)**
 ويؤيده أيضا مسألة ذبح ولده **(قول الشارح وفي القنية أن ذهبت هذه العلة الخ)** هذا الفرع مبني
 على اعتبار الفرض الذي هو جواب الاستحسان كما يأتي **(قوله بل بما عرف ذلك الله تعالى الخ)** عبارة
 الفتح بل انما عرف الخ **(قول الشارح قضاء وحده الخ)** لكن ان قال متابع الزمه أن يقضيه متصلا

بالشهر والافضاء متصلاً أو منفصلاً رجحى **(قوله)** وأيضاً لا يمكن الاستقبال لانه معين) لانه وان كان لا يتعين بالتعيين إلا أن وقوعه بعد وقته يكون قضاء ولذا يشترط له التبيين في النسبة والاداء خير من القضاء **(قول الشارح)** فاطعام عشرة ما كين الخ) لان أقل ما أوجبه الله تعالى في كتابه من الصدقة عشرة ما كين اه سندی **(قوله)** أو معاملة كطلاق وإقرار الخ) لكن قال الرجحى لو أقر وقال ان شاء الله تعالى لا يبطل إقراره لان الاستثناء انشاء فلا يبطل إلا الانشآت اه وبأى الكلام على ذلك في الإقرار

(باب البين في الدخول والخروج والسكنى والاتبان والركوب وغير ذلك)

(قول الشارح) الأيمان مبنية عند الشافعى على الحقيقة الخ) الأولى التعبير عن في هذا وما بعده فإن ما ذكره روايات عن الأئمة لا مذهبهم سندی **(قوله)** فن المشايخ من حكم بأنه خطأ الخ) الأولى حل ما في الذخيرة من الحنث على أن العرف حين ذلك يتناول بيت العنكبوت **(قوله)** أى اللفاظ العرفية بقرينة ما قبله الخ) هو قرينة خارجية فإن ما قبله من الشارح **(قوله)** لو باع بتسعة لم يحنث أيضاً لانه الخ) في البحر عن الخلاصة قال بعده حر إن بعث هذا منك بعشرة فباعه بعشرة وديناراً أو بأحد عشر درهم لم يحنث ولو باعه بتسعة لم يحنث أيضاً هذا جواب القياس وفي الاستحسان على عكس هذا فإن العرف بين الناس أن من حلف لا يبيع بعشرة أن لا يبيع إلا بأكثر من عشرة فإذا باعه بتسعة يحنث استحساناً اه فالجواب أن بناء الحكم على اللفاظ هو القياس والاستحسان بناءً على الأغراض اه ونقله السندى عنه ثم رأيت في السندى أول باب البيع والشراء نقلاً عن البدائع ما يدل على أن القياس هو المأخوذ به ونصه روى هشام عن أبي يوسف رجل قال والله لا أبيع هذا الثوب بعشرة حتى تزيد في بضاعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس أخذ اه ثم رأيت في شرح الأشباه لهبة الله ما يفيد أن الفتوى على جواب الاستحسان حيث ذكر عقب قول الأشباه الأيمان مبنية على اللفاظ لا على الأغراض وإن ما ذكره المصنف أى الأشياء قولهما والامام الثاني يعتبر الغرض وإن الفتوى عليه اه وفي التتارخاتية من فن الحيل ان اشترى به بائني عشر فيعدي حر فاشترى بأحد عشر درهم وديناراً أو بأحد عشر وثوب لا يحنث في عينه وكان ينبغي أن يحنث لأن غرضه أن لا يترحم اثني عشر أو ما يبلغ قيمة اثني عشر بسبب شراء هذا الثوب فيجعل كالمصرح به في عينه ولو صرح به يحنث كذا هنا والجواب أنه لو حنث انما يحنث بسبب العرف والقصد والزيادة بمجرّد العرف والقصد لا يجوز وهذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان يحنث فقد ذكر محمد بن حلف لا يبيع عبده بعشرة دراهم إلا بأكثر أو بالأباز يدق بجمعه بتسعة ودينار القياس أن يحنث لان المنفى هو البيع المطلق والمستثنى هو البيع بأكثر منها أو بأزيد منها لان الكثرة والزيادة انما تكون في الجنس الواحد والدرهم والدينار جنسان فلم يكن هذا البيع داخل تحت المستثنى ودخل تحت البين وفي الاستحسان لا يحنث في عينه لانها جنس واحد فيما عدا الربا فكثر الدراهم بالدينار فكان هذا بيعاً أكثر ولم يذكر ما لو باع بتسعة وثوب قال مشايخنا ينبغي أن يحنث قياساً واستحساناً اه وقد جرى في الهداية أول المضاربة كما قررته في العناية أنه يجوز ترك اللفظ والعدول عن مقتضاه بدلالة العرف اه **(قوله)** وفيه أنه لم يذكر للاسواط عدد الخ) عدم ذكره العدد للاسواط لا يمنع صحة قوله وضرب بعضها إذا كان يكون للعين بعض يكون لغيره أيضاً بان يكون ضربه بعض هذا الجمع الصادق بالواحد والاثني بناءً على

أن أقل الجمع ثلاثة وعلى كل ما وقع في النسخ صحيح وإن كان ما في الجامع كذلك **(قول المصنف)** لم يحنث الخ) وان كان مراده في الصورة الأولى القرار في الدار وفي الثانية الامتناع من ايلام المضرب وفي الثالثة كون ما يقدي به به كثير القيمة فلم يلتفت الى قوالب الغرض **(قوله)** وقوله هذه إشارة للمرأة فاعل دخلت الخ) لا يتعين ما قاله بل يحتمل أن يكون اسم الإشارة للدار ويكون را كبة صفة للعين بالخطاب ولا يلزم من خطابها بالشروط أن يأتي به في الجراء بل له أن يأتي بصيغة الغيبة **(قوله)** ومقتضى ما نقلناه عن الذخيرة أن الحكم الخ) نعم وهو مقتضى ما نقله عن الذخيرة لكن حيث ذكر في البدائع الحكم بدون ما يدل على أنه بحث وجب الرجوع اليه ولعله اطلع على نقله وان لم يطلع عليه في الذخيرة قالوا يجب الرجوع اليه **(قوله)** وهذا الفرع يؤيد القول بان ما زيد في مسجده صلى الله عليه وسلم الخ) انما يكون هذا الفرع مؤيداً للقول المذكور إذا كان المراد في الحديث الحديث خالفاً عن الإشارة مع أنه ورد بالإشارة **(قول الشارح)** ووفق الكمال بحمل الحنث على سطح الخ) يبعد توفيق الكمال مستثلاً ما لو ارتقى شجرة أو حائطاً فانه على توفيقه ينبغي عدم الحنث اتفاقاً لعدم كونه في الجوف مع أن فيه ما للخلاف بين المتقدمين والمتأخرين حتى أنه والزيلعي جعل عدمه قول المتأخرين **(قوله)** لأن الواقف على السطح لا يسمى واقفاً الخ) حقه داخلاً كما هي عبارة الأصل **(قوله)** لكن يبقى بعد هذا في كلامه إيهام أن ما نقله الخ) قد يقال لو قدم وأخر كما ذكره انما يتبادر منه أن القصد ببيان محل كلام المتأخرين فيكون حاصل كلامه أن كلام المتأخرين محمول على ما إذا كان الخالف من بلاد العجم وكلام غيرهم على ما إذا لم يكن منهم وعلى توفيق الكمال لا خلاف ولا حاجة الى ما قاله ابن الكمال حينئذ إذ لو كان لما سار يحنث وبدونه لا يحنث بل الفرق بين كون الخالف من بلاد العجم أو غيرهم **(قوله)** حيث تغير العرف والفتوى على العرف الحادث فافهم) اعتراض ط أنه إذا كان المدار على العرف فلا معنى لقوله وعليه الفتوى إلا أن يكون معناه أن الاقتضاء حاصل بعدم الحنث في بلادهم اه وأنت خير بان ما ذكره المحشى غير دافع لهذا الاعتراض اذ حيث كان المدار على العرف لا يكون هنالك اختلاف حتى يصح التعبير بقوله وعليه الفتوى المقتضى للخلاف **(قوله)** لكن في العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجداً الخ) أى ومبنى الأيمان على العرف بخلاف كون بعض ما هو في حكم المسجد خارجاً عنه في العرف ألا يرى أن فتاوه خارج عنه عرفاً مع أن له حكمه في بعض الأشياء كصحة الاقتداء **(قوله)** أى على عدم الخروج) حقه الدخول **(قوله)** فان عليه يتحد قول الامام مع قول محمد الخ) لا يظهر اتحاده قولى محمد والامام بناءً على الاستثناء المذكور وذلك أن المشايخ انما استثنوا ما لا يتأتى به السكنى كالولد ومحمد بن قنقل ما تقوم به فعلى قول الامام يشترط نقل جميع متاعه ما عدا ما لا يتأتى به السكنى من الأشياء النافذة وعلى قول محمد يشترط نقل ما تقوم به لا جميعه فلو كانت أدائها عديدة لا يجب نقل الجميع بل ما يكفي لها **(قوله)** وان نوى بيتاً بعينه لم يصح الخ) وذلك أنه في الأول نوى تخصيص العام وهو المساكنة المنفية ونية تخصيصه صحيحة وفي الثاني نوى تخصيص المكان وهو ليس عند كور فلا تصح **(قوله)** ولو سكن كل في دار فلا إذا نوى) وذلك لأن المساكنة الخاطئة وذكر المدينة ونحوها تخصيص البين بها حتى لا يحنث بما كتبه في غيرها **(قوله)** حلف لا يسكن فلا نزل الخالف وهو مسافر منزل فلان الخ) اظهاه تقييد النزول بما إذا لم يكن على سبيل الضيافة أو الزيارة والافلاحت ولو نوى الإقامة لعدم الاستقرار والدوام تأمل لكن المتبادر من قول الأصل فأقام فيه يوماً أو يومين أنه لو أقام خمسة عشر يوماً حنث فتكون مسألة الضيف مقيدة بما دونها وعبرة الواقعات التي نقلها في البحر

حلف لا يساكن فلانا فقل منزله فكث فيه يوما أو يومين لا يحسن لأنه لا يكون ساكنا معه حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما اه قال ط فانت ترى أنها ليس فيها التقيد بالضييف فيشمل ما اذا دخل بدون نية الضيافة اه (قوله) هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل (الخ) ما ذكره من وجه الفرق بين المساكنة والاقامة من أن المساكنة مما لا يمتد أي لا يتوقف تحققها على امتدادها مدة بخلاف الاقامة قائما لا تسمى اقامة ما لم تمتد مدة فلذا كانت المدة في الاولى طرفا وفي الثانية معيارا انما يظهر على القول المرجوع عنه لا المرجوع اليه و يظهر أن الفرق بينهما بناء عليه وأنه على المرجوع اليه لا فرق بينهما فيجوز فيه ما ساعه ثم رأيت في آخر أعيان الاشياء أن اضافة ما يمتد الى زمن لاستغراقه بخلاف غيره اه وفسر الامتداد في شرحه بأن يصح تقديره بمدة كالقيام والقعود يقال قف يومين وقعدت ثلاثة وجعلوا ما يمتد الصوم والركوب واللبس والامر باليد لان هذه الافعال لها دوام يحدث أمثاله وهذا يضرب لها مدة يقال صمت يوما الخ ومما لا يمتد المساكنة والكلام والسراء والمشاركة والقعود والخروج والضرب اه ومن هنا علم صحة ما قاله الرمي من التناقض نعم أورد في الشرح أن الكلام بما يقبل التقدير عدة فكيف جعله غير ممتد وأجاب أن امتداد الاعراض بتعدد الامثال فيكون في المرة الثانية مثلهما في الاولى من كل وجه مما يمتد وفي الكلام لا يكون المتحقق في المرة الثانية كالمحقق في الاولى فلا يتحقق بتعدد الامثال اه (قوله) وان الصواب اسقاط عدم الخ) على اسقاط لفظ عدم لا يستقيم حشبه ساعة بل كان اللازم في تحققة استغراق الشهر (قوله) مخالف لما يأتي في باب البين بالضرب الخ) ليس فيه مخالفة لما يأتي ولعله وقع له نسيان في اثبات الحث كما هو ظاهر من قوله لا أب يقال الخ وعبارة الحلبي على ما نقله ط ليس فيها دعوى المخالفة (قوله) وأجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه قد يقال الخ) فيه تأمل بل الاكراه الشرعي بعدم نسبة الفعل لفاعله ولو باشره باختياره حتى لو أكرهه على اتلاف مال غيره فأنلفه يكون الضمان على المكره بالكسر وما هذا الا لعدم نسبته الى الفاعل والالكان الضمان عليه (قوله) الشارح لما في البدائع ان خرجت الا الى المسجد الخ) فانه لم يشترط المنى الى المسجد كما ترى اه سندی وبصح أن تكون عبارة البدائع دليلا أيضا على اشتراط القصد بل هو صريح بها ولذا جعلها المحنى دليلا عليه تأمل (قوله) يعني ثم خرج بنفسه الخ) لا داعي لهذه العناية وأن الكلام السابق شامل لكل من مسئلتى الدخول والخروج فيمكن ابقاؤه على حاله وحله على مسألة الدخول تأمل (قوله) يؤيده العرف الخ) من حيث اطلاقه على مطاق الذهاب في أي وقت والافتقد قدم أن العرف استعماله مراد به الوصول (قوله) وهذا مخالف لما بحثه في الفتح الخ) ما ذكره في البحر عن البدائع وما ذكره من المماثل المذكور لا يصلح رداعلى ما قاله في الفتح ولا يخالفه للفرق بين لا يخرج من كذا ولا يخرج الى كذا تأمل والذي ذكره في البحر قبل الحاصل ثلاث مسائل ١ الاولى حلف لا يخرج من بعد ادلا يحسن ما لم يجاوز عر ان مصره ٢ الثانية حلف لا يخرج الى جنازة ٣ الثالثة مسألة البدائع حلف ليخرج من الرقة (قوله) ويمكن حشبه حال الخ) بان فعل المحلوف عليه (قوله) ولم يجزى أمر لا يدر على انبائه فلم يأنه الخ) عبارة البحر على انبائه معه (قوله) فينبغي أنه اذا نسي البين لا يحسن الخ) قد يقال ان كلاما من الذين بان والجنون داخلان في قول محمد ولم يجزى أمر لا يدر على انبائه معه الخ) فهو ما داخلان في عموم الامر المنفي (قوله) ولو أذن لها بالخروج الى بعض أقاربه الخ) لم يظهر الفرق بين خاتين المستلن والمثله بعدد همامع أن العلة المذكورة لعدم الحث هي وجود الاذن بالخروج متحقق في الكل ونص عبارة البزازية ولو أذن لها



بالخروج الى بعض أقاربه فلم يخرج وخرجت لكس الباب طلقت وان لم يخرج وقت الاذن وخرجت في وقت آخر يحسن ان خرجت الا باذني فاستأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الحث لا يحسن لوجود الاذن بالخروج الخ) وأصل الفرق هو العرف وانقطاعه اذا لم يخرج وقته وأن الاذن بالخروج لا يقرب لا يكون اذنا به لكس بخلافه للام فيكون أصله معتبرا (قوله) أذنت لك أن تخرجي كلما أردت الخروج كذا في الفتح) محصل ما قاله في الفتح في الفرق أن عدم اشتراط التكرار للاذن في هذه المسائل للعرف الصارف عنه ولم يوجد هذا الصارف في بغير اذني والا باذني فوجب اعتبار مؤذاه القضي (قوله) لكن ماذهها الشرع لا الزوج) فيه تأمل بل له منعها أيضا بقاء أثر ملكه ودرور نفقة عليها فيكون له منعها والاذن بمن له ولاية المنع (قوله) هذا يفيد أن ما جزمه في الخاتبة أولا قوله سما واحدى الروايتين الخ) لعل الاصوب حذف قوله قوله او الاقتصار على قوله احدى الروايتين فان هذا ما جزم به أولا (قوله) ساعة الخ) تقدير الفور بساعة غير متحقق في كل المسائل بل المدار فيه على ما يقال له فور عرفا كما يظهر من الفروع الآتية (قوله) لكن في البحر عن المحيط ان لم تقوى الساعة الخ) فيه أن ما في المحيط لا يقيد اشتراط عدم تغيير الهيئة الحاصلة مع ارادة الخروج انمعى قوله مادامت في تهيؤ الخروج مادامت متأهبة له عازمة عليه غير معرضة عنه وليس في هذا ما يدل على اشتراط عدم تغيير الهيئة التي تحصل عند ارادة الخروج حتى يحتاج للفرق البعيد الذي ذكره تأمل ثم رأيت في القاموس الهيئة حال الشئ وكيفيته وهاء اليه اشتاق وللا مريها ويهىء أخذله هيئة كهيأته انتهى (قوله) وهو الجلوس على وجه الاعراض الخ) على هذا لا بد لتحقق عدم الحث في الأولى من الجلوس والاعراض مع أن العبارات دالة على أنه يجزى جلوس ساعة يفوت الفور (قوله) ويلزم على ما فهمه ابن كمال أنه لو أكل ذلك الطعام الخ) لا يلزم ما ذكره على ما فهمه ابن كمال لانه اذا أكل ذلك الطعام المدعوا اليه في بيته وحده لم يصدق أنه تغذاه معه الذي جعل شرط الحث حتى يحسن بل الظاهر صحة ما قاله ابن كمال لموافقته لظاهر عبارة الهداية بدون احتياج لدعوى تجوز أو حذف مضاف والطعام وان لم يذكر في كلام أحد عما الا أن المسؤل الطعام الخالي فهو في حكم المذكور في السؤال والجواب متضمن له ويدل لذلك ظاهر ما ذكره عن الذخيرة وحل عبارتها على التساهل لا يلبق ولا يناسب حل عبارات المؤلفين على ذلك بدون دليل عليه (قوله) والظاهر ما قاله ح فتدبر الخ) لا يصح استظهار ما قاله الحلبي وأتباعه مع وجود النقل بخلافه (قوله) كالو حلف لا يتزوج النساء ونوى عدد الخ) الظاهر حذف لفظ النساء والطعام (قوله) أي اذا خافت فوته الخ) الذي يظهر في هذه المسئلة ابقاء قوله أو اشتغلت على ظاهره ويكون قوله لو خافت ليس احترازا ومفهوما غير معتبر والقصد عما هنا بيان أنه لا يخالفه وغير هذا غير ظاهر من كلامه تأمل واشتغالها بالكتابة شامل للقضاء والأداء (قوله) قال صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال الحديث) تمامه فانه للبائع الآن يشترطه المتاع (قوله) فيجوز في غير المأذون اذا نواه بالاولى الخ) ليس شرطا (قوله) فلو نوى بعضهما دون بعض بأن نوى الحمار دون الفرس الخ) أي بهذه الجملة والافنية البعض بلفظ الدابة تصح كما يظهر اذ هي نسبة الخصوص في اللفظ تأمل

(باب البين في الاكل والشرب واللبس والكلام)

(قوله) لم يذكر مسائل اللبس هنا الخ) ذكر بعض مسائل اللبس في هذا الباب وذكر غالب مسائله في الباب

الا تي وهي داخله في قوله وغيرها كما نبيه عليه فيما يأتي (قوله مع أن السنة في شرب الماء المصالح) ما ورد من أن السنة في شرب الماء المصالح فهو مجاز عن أخذ الماء بغيره مع ضيق الشفتين اه سندی (قوله ثم صورها بما اذا حلف لا يا كل من شجرة التفاح الخ) هذا التصور لا يوافق عبارة الشارح (قوله ويمكن التوفيق بين القولين الخ) أي على تصور المسئلة كما قاله الشارح (قوله أما إذا لم ينو الظاهر فقيده بالأكل الخ) فيه أنه إذا كانت عباراتهم كعبارة المصنف كانت اليمين منصرفه فمن فيجوز بصرفه في أي شيء ولا يكون الاكل مراد به حقيقة وتفرعهم على أن اليمين تنصرف إلى الثمن قولهم فيجوز إذا اشترى به ما كولا لا يخص المفرع عليه ولا يفيد أن الحث مقيد بشراء ما يؤكل وأكله بل يبقى المفرع عليه عام له ولغيره والواجب اتباع العرف في ذلك وأنه فيه إذا صرفه في أي نوع يجزى (قوله الخلة على ست مراتب الخ) أي غيرها وزاد السندی سابعاً عن التحفة حيث قال بعد عدة البسر رابعا والخامس القسب والسادس الرطب والسابع التمر اه (قوله حتى قيل فيه الخمس بين الجيدين الخ) عبارة الفتح من بين الخ والقصد أنه خيف متولد من جيدين وهم البوا (قوله وقد عدل في الذخيرة عن التعليل بكون الصفة الخ) ما في الذخيرة رد عليه ما حلف لا يا كل من هذا البسراً كراهية طبا فان المذكور أنه لا يجزى مع أنه لم ينقص بل زاد ومقتضاه الحث لا عدمه وما تقدم عن العيون في مسئلة العتب يفيد أن ذهاب البسرة مع بقاء الاكل لا يمنع الحث (قوله ثم اعلم أن ما مر عن الوقعات مشكل الخ) لعل ما فيها مبني على العرف وأن معنى ان لم آكل كذا الخ ان لم آتناول منه شيئاً وإذا أكل البسرة بر في عينه وليست عينه منعقة على الجميع وفي ان أكل الخ منعقة على الجميع والعرف الآن بخلاف ذلك (قوله لأن وجه المخالفة الخ) أي والناسب ذكر موضع المخالفة (قوله لكن رد عليه كما أفاده في الفتح أن لفظ آكل الخ) يدفع بان ما مبني عليه المصنف وغيره في هذه المسئلة بالنسبة للحم الانسان والخنزير مبني على عدم اعتبار العرف العملي (قوله فلو ابتلعه صححنا حث بالاولي الخ) لوجه الاولوية يظهر (قوله الا أن يكون المراد بقوله من خبز فلانة أنه ذكر لفظ فلانة الخ) لم يظهر فان فلانة كناية عن اسم آدمية العلم فعند ذكره لا يراد به الاسم خاص وان كان في وضعه يصح اطلاقه على أي امرأة فالاشترار في أصل الوضع وفي الاستعمال لا يستعمل الا خاصاً تأمل ومع هذا فعبارة الظهيرية على ما في البحر لا يا كل من خبز فلانة والخايرة هي التي تضرب الخبز في التنوير دون التي تعجنه ونهيشه للضرب فان كل من خبز التي ضربته حث والا فلا اه (قوله ولذا لو أكل قلية لم يجز الخ) هي المنضجة من اللحم بابسة (قوله لانها ما قد يتغذى بها فسقطت عن كمال التفكه الخ) غير ظاهر في الرمان فإنه لا يتغذى به وعدم دخوله في الفاكهة على قوله لأنه يؤكل للتداوي فتحقق القصور عن معنى التفكه وهو التمتع بما لا يتعلق به البقاء زيادة عن التمتع لكن كافة الاصوليين أنه مما يتغذى به (قوله فيه نظر الخ) لا يرده هذا التنظير على ما في الشرح فإنه بين عرف بلاده بدون بيان عرف غيره تأمل (قوله وبه علم أنه كان على الشارح أن لا يذكر لفظ الخبز الخ) يمكن قراءة الفعل على زيادة الشرح لفظ الخبز بالبناء لا فاعل كما يقال اقتتل القوم فان المصنف بالاصطلاح هو الخبز فصحة نسبة الفعل له وكما يقال خلطت العسل بالماء فاخطلت العسل به واخطلبه على بناء المفعول ومن جته به فامتزج ونحو ذلك تأمل (قوله ما لم يا كل عين الخ مع الخبز أو مع شيء آخر الخ) يظهر أنه قيد به نظر المعتاد فيه فإنه يؤكل مع غيره ولا يؤكل وحده الا نادراً والنادر لاحكامه كما اننا نظرنا في القليل المعتاد فيه وهو كاه مخلوط بالطعام بدون نظراً كاه وحده أو مع غيره لأنه نادر تأمل

(قول الشارح والرد أنه وظاهره وبطنه حث) قال ط نقلا عن الهندية حلف لا ينظر الى فلان قرآه من خلف شتر أو زجاجة يستبين وجهه من خلفها حث بخلاف ما لو نظر في مرآة قرأى وجهه اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد لم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس أو على البدن فاذا رأى رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى بطنه وصدره فقد رآه وان رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وان رأى شيئاً قليلاً أقل من النصف فلم يره اه ملخصاً فأفاد أنه لا يجزى برؤية الرأس وحده أو يجزى برؤية الظهر وجزءاً أكثر البطن والصدر فيستعين أن تكون الواو في كلام الشارح بمعنى أو غير أن الاول له حذف الرأس فتدبر (قوله فإنه اذا نوى المبتدئ التحليف الخ) حقه الحلف كما هو ظاهر وسيد كذا الشارح هذه المسئلة في آخر الأيمان فانظره (قوله ثم يصير حالفاتانياً لا يظهر كونه حالفاتانياً الا اذا أعيد القسم في الجملة الثانية حتى يكون قوله نعم متضمناً لاعتادته (قوله وان أجاب عنه في الفتح بأنه تساهل الخ) في الزيلعي اطلاق الغداء على التغذى توسع ثم قال وأصل هذه الاشياء انها لم تأكل في ذلك الوقت وسمى بها الفعل مجازاً على ما بينا اه فعلى هذا المراد بتساهل التجوز (قوله ما لم يبلغ نصف الشبع كما في الفتح الخ) على ما في الفتح لا يبقى فائدة لقول الشارح ولا بد أن الخ فلوز كره بالتفريع لكان أحسن الا أن يقال ذكره توضيحاً لما قبله ثم ان ظاهر ما في الفتح أنه يجزى بنصف الشبع وهو خلاف ما في الشارح (قوله يعني عنه ما قبله الخ) الاغناء ظاهر بزيادة الشارح قوله أهل بلده وبدونها لا يعني وقد يقال ذكر الجملة الثانية لانها بمنزلة التعليل لما قبلها نظير ما قاله في قول المصنف نية تخصيص العام تصح ديانة اه وفي الخاتمة من فصل الاكل رجل أكل شيئاً سيرا فقال له رجل تغذيت فقال عبده حر ان كان تغذى لا يكون حائلاً حتى يأكل أكثر من نصف الشبع اه (قوله والتحقيق أن هذا ليس من المقتضى الخ) يظهر أن المراد بالمقتضى في كلامهم هنا معناه التغوى لا الاصطلاح فإنه لا عموم له أيضاً وبه يسقط ما اعترض به في الفتح تأمل وقال في العناية يجوز أن يكون المصنف اختار ما اختاره بعض المحققين من أن المقتضى هو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقاً به لكن يكون من ضرورة اللفظ أعم من أن يكون شرعياً أو عقلياً اه (قوله لأنه اذا نوى البعض انما يصدق ديانة الخ) المراد بالبعض الذي يصدق فيه ديانة فقط بعض خاص بحيث يكون جامعاً للاحث قاصراً على هذا البعض وهذا لا يدل على أنه يصدق ديانة وقضاء اذا نوى الكل مع عدم اتيانه بما يدل على العموم ظاهر بخلاف مسئلة تخصيص الجامع فان فيها ما يدل عليه وهو الاضافة لآدم وعلى الجمع فالتعريف بقيل فيها لا يدل على ترجيح الاول في مسئلتنا ولكن في البحر قال شمس الأئمة قالوا واطلاق الجواب دليل على أنه يصدق قضاء وديانة أن كان اليمين بطلاق ونحوه لأنه نوى حقيقة كلامه وعن أبي القاسم الصنف فإنه لا يصدق قضاء لأنه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كأنه نوى المجاز اه وهذا يدل على اعتماد تصديقه قضاء حيث نسب لجماعة العلماء ونسب بمقابله للصنف (قوله لأن الخروج في نفسه متوقع الخ) قال في البحر وفيه اشكال مذكور في الفتح وعبارته والحق أن الأفعال لا يتصور أن تكون الانواع واحداً لافرق في ذلك بين الفعل ونحوه وبين الخروج ونحوه من الشراء فكما أن اتحاد الغسل بسبب أنه ليس الامر بالماء كذلك الخروج ليس الاقطع المسافة غير أنه يوصف بالطول والقصر في الزمان فلا يصير منقسماً إلى نوعين الا باختلاف الاحكام شرعاً فان عند ذلك علمنا اعتبار الشرع اياها كذلك كما في الخروج المختلف الاحكام في السفر وغيره والشراء لنفسه وغيره مختلف حكمه فيحكم بتعدد النوع

في ذلك ولا يخفى أن المساكنة والسكنى ليس فيهما اختلاف أحكام الشرع لطائفة منهم بالنسبة إلى طائفة أخرى وكل في نفسه نوع لأن الكل قرار في المكان اه (قوله ومطلقة وهي ما تكون في دار الخ) وأعمها أن تكون في بلدة واحدة زيلعي (قوله لكنه يصدق في نية البيوتنة قضاء الخ) لأن الأعم في النبات لا يتم استغراقا بخلافه في النقي فصحة نية أي أنواع البيوتنة شاء من بيوتنة النكاح الكبرى أو الصغرى أو بيوتنة غيره (قوله لأنه لا يخرج عن قصر عام على بعض متناولاته) أي فيستر الاشكال في عين المساكنة والخروج كافي الفتح وقوله وقد يقال لا عموم الخ فيه تأمل اذ قوله لا أساسا كن في معنى لا يوجد معنى المساكنة فإذا أراد منها نوع كان تخصيصها به وعلى ما علمت من اشكال الفتح لا تنوع ولا اشتراك في الافعال بل كل منها متحد (قوله ولعل في المسئلة قولين يدل عليه أنه في التارخانية قال وروى عن محمد الخ) فإن تعبيره عن يفيد أن المروى عن غير محمد صحة نية الكوفية أو البصرية كصحة نية الحبشية (قوله إلا أن يقال كما مر أن التنوع هناك للفعل الخ) لا يكفي في الجواب فإنه يقال كذلك في غير الافعال المذكورة (قوله وهو مخالف لقوله آنفا لا الصفة ككوفية الخ) قد أشار الجوى للفرق بينهما فاستثنى الاشكال سندي والذي رأيته في الجوى من الأيمان هو الفرق بين مالونوى الحبشية والعربية وبين مالونوى الكوفية والبصرية تأمل وعبارته ومنع الانسان نفسه عن نوع من الأنواع معهود فصح نية التخصيص في الحبشية والعربية أما المنسوبة للدينه فنع الانسان نفسه عنها باليمن لا يلقى عادة لأنها جامعة لسائر الأنواع والانسان لا يمنع نفسه عن سائر الأنواع في العادة كذا في شرح تلخيص الجامع اه والأحسن في دفع الاشكال أن يقال ان المسئلة خلافية كما أفادته عبارة التارخانية السابقة (قوله المناسب أن يكون أخذ بضم أوله الخ) أو يقرأ الفعل بالبناء للفاعل ويصور كلامه فيما إذا لم يذكر العام فللعالم أن يأخذ بقول الخصاصي حيث شذ (قوله اذلا خلاف في اعتبار نيته ديانة الخ) أي وان نوى خلاف الظاهر (قوله وهذا يخص لعموم قولهم نية تخصيص العام الخ) أي كون النية للتحلف اذا كان الخالف ظاهرا (قوله وقال اذا شرب منها الخ) عبارة الفتح وقال بالالف التثنية اه وكذلك نسخة الخط بضمير المثنى (قوله لكن فيه أن وضعه على فقه وشربه منه الخ) مقتضى قول المصباح من موضعه الشامل للتهر والانهاء كافي ط وغيره وصرح بذلك فيما بعد أنه يسمى كعاقبة ريقه السابق لا يقتضى أنه لا يسمى كعاقبة اذ اوضع على فقه وشربه تأمل (قول الشارح لتعين المجاز) راجع لما اذا قال من البئر اذ لو قال من ماء البئر يكون الشرب بالانهاء أو بالكسر من متناول اللفظ حقيقة (قوله وقصره الاسيحي على الثاني الخ) أي في مسألة اليمن المطلقة والمقيدة قال في البحر وأطلق المصنف عدم حشته في المسائل الثلاث فتأمل ما اذا علم الخالف أن فيه ماء أو لا وما إذا علم أن لا ماء فيه وقيد الاسيحي بعدم علمه بأن لا ماء فيه اه (قوله لكن سيأتي أن ذات الشخص لم تتغير بخلاف الماء الخ) هذا لا يصلح فرقا فان في كل اليمن انعقدت على ما يحدث وعجز كون هذا ذاتا وذلك وصفا لا يحدث في نفعي الفرق تأمل (قوله وكذا ان غنى البسلة الخ) كذا في البحر والظاهر في التمثيل أن يقال ان لم أنهم حتى يكون شرط الحنث عدما (قوله ولم يقيد هذه بالوقت الخ) سيأتي له أن هذه اليمن مؤقته ببقاء الاذن والقدم اذ بهما يتمكن من البر بلا حنث ولم يتوق ذلك بعدم موت من اليه الاذن والقدم وفي الفتح وهذه اليمن مؤقته بوقت الاذن والقدم اذ بهما يتمكن من البر اذ يتمكن من الكلام بلا حنث فيسقط بسقوط تصور البر اه (قوله الظاهر أن المراد بوقت الطلوع أو بعبده الخ) فيه تأمل اذ المدار في اليمن

المؤقته على امكان البر آخر الوقت فلو حاضرت بعد الطلوع قبل طلوع الشمس لا يحث ولو مضى بعد طلوع الفجر زمن يمكن الاداء فيه (قوله أما اذا اشتراه بما في ذمة المدين الخ) سيأتي في باب اليمن في القتل وغيره أنه يبر في حلقه لأقضى مالك اليوم بالبيع به لأن الدين يقتضي بأمثالها ومقاده أنه ليس بمنزلة الابرأ بل من قبيل النعاص وقال الزيلعي والبيع بالدين قضاء الدين لأن قضاء الدين طريقه المقاصدة وتحقق بمجرى البيع اه (قوله وهذا ينافي ما مر في أن لم تصل الصبح غدا وفي أن لم يردى الدين بالخ) أي فإنه في ما تحقق عدم ومع ذلك قيل بعدم الحنث مع أنه قيل به في أن لم أس السبأ لتحقيق عدم والعدم يتحقق في غير المقدور وقد يقال في الفرق انه قد ورع عليه ويمكن في ذاته فإنه قد ثبت عنه ثم حث المجرى العادى ولا كذلك مسألة الصلاة والرد اذ يستحيل الصلاة مع الحيض ورد الدين بمرع وجوده في محله (قوله ولعله رواية أخرى) لا يلزم من هذا التعليل أن يكون في المسئلتين السابقتين رواية أخرى وأنه لا نظر للتعليل في الفروع بل ينظر لما ذكره من الأحكام في كل مسألة وان اشبهت العلل تأمل (قوله وباعتبار المجرى عادة حث للخال الخ) لأن التأخير لا يخرج الحياة فيما يرجو وجوده بخلاف ما لو تحقق المجرى للخال (قوله ليضرب فلانا اليوم وفلان ميت لا يحث الخ) الحق ما في ط أن كل ما يخص بالحياة كالاعطاء والضرب كالقتل وفرع الخافية لا ينافي ذلك لتقيده باليوم فاذا لم توجد فيه الحياة لم يوجد شرط بقاء اليمن وهو تصور البر تأمل (قول الشارح لا تطلق ما لم يرد الاستثناف) لأن هذا من تمام الكلام الأول فلا يكون مرادا باليمن اه سندي (قوله ودفع بالفرق الخ) هذا الدفع لا يتم مع الاتفاق على الحنث فيما لو ناداه مسئلة قطا بحيث يسمع فهذا عما يتسلط به لاذكره القدوري فيلزم اثبات الفارق على القول المختار وبينه تأمل (قوله إلا أنه يتضمن أنه لم يحسن قبله الخ) أو ان قوله أحسن يفيد أن عنده علما بالحكم قبل السؤال فيكون كالتعنت ومثله من محمد لا يعد سوء أدب لصغره اه سندي (قوله وفيه نظري علم عما قد منه في الوضوء) حيث قال عن تعريفات السيد الاشتقاق نزع لفظ من آخر شرط مناسبته بمعنى وزكيها ومغايرتها في الصيغة فان كان بينهما تناسب في الحروف والترتيب كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغير والمعنى دون الترتيب كيجذب من الجذب فكبير أو في المخرج كنعق من النعق فأكثر اه أي فبانحن فيه صغير لا كبير (قوله ويدل الاول لتعليل التلخيص الخ) ويدل الثاني التعبير بالي فانها تفيد أن الكتابة منتبهة اليه فبمنه تفيد ذلك وان كانت الكتابة جمع الحروف (قوله أي لأن الناس لا يرون بغير ما في التل الخ) ولو قوع الخلاف فيه أيضا (قوله ويحث بقراءة سطر منه الخ) حثه بقراءة سطر منه خلاف ما يقتضيه اللفظ ولعله مبني على العرف والذي يقتضيه اللفظ تعلق الحنث بقراءة الكل (قوله وكذا معهما الخ) على هذا لا تكون الغاية داخلة فيما جعلته غاية فزمن كلام الخطاب غير داخل في المنع عن كلام الخالف (قوله إلا أنه استعار للشرط والغاية الخ) قال الزيلعي الأصل فيها اذا عذر الاستثناء أنها اذا دخلت على ما لا يتوق تكون للشرط كقوله أنت طالق الآن يقدم فلان ان قدم لا تطلق وان لم يقدم حتى مات طلقت فحملت على الشرط لأن الاستثناء معتذر لعدم المجانسة بين الطلاق والقدم وكان حملها على الشرط أولى من حملها على الغاية لأن الطلاق لا يحتمل التأقيت لأنه متى وقع في وقت وقع في جميع الأوقات فيكون معلقا بعدم القدم لا بوجوده لأنه جعل القدم ورافعا للطلاق فيكون علما على عدم الطلاق وعدم القدم على وجوده وان دخلت على ما يتوق تكون للغاية كما ينبغي أن يكون فيه لتعذر الاستثناء لعدم المجانسة بين الاذن والكلام فحملت على الغاية لأنها

دخلت على اليمين وهي تقبل الغاية كما إذا حلف لا يكلمه إلى رجب فكان حمله على الغاية أولى من حمله على الشرط لأن مناسبة الاستثناء للغاية أقوى من مناسبة الشرط ألا ترى أن الحكم موجود فيهما بخلاف الشرط فإذا ثبت هذا فإذا كلف قبل القيد أو الأذن حثت لأن اليمين باقية قبل وجود الغاية وإن كلف بعده لا يحث لأن اليمين انتهت بوجود الغاية اهـ (قوله) لمناسبة هي أن حكم كل واحد منهما يتألف ما بعده (الح) عبارة البحر وهو أن حكم ما قبل كل واحد من الاستثناء والشرط والغاية (الح) (قوله) على معنى أمر أنه طالق في جميع الأوقات والأحوال (الح) أي أن كلمته في جميع (الح) وقوله تفيد الكلام أي المستثنى كما هو ظاهر (قوله) وأحسن منه قول البحر في الشرط (الح) وجهه أن كلام الشارع يوهم أن المدار على تقديمه وتأخير مع ذكر الشرط في كل منهما مع أنه ليس كذلك إذ لو قدم الجزاء فقال أمر أنه كذا أن كلف فلانا إلا أن يقدم زيد لم تكن للشرط بل للغاية فيكون مراده بقوله لأنه لو قدمه أنه قدمه مع حذف الشرط بدليل التمثيل وعبارة البحر ليس فيها هذا الإيهام فكانت أحسن (قوله) لأنه جعل القيد رافعا للطلاق وتحقيقه أن معنى (الح) عبارة الفتح رافعا للطلاق فيكون عدم الندم على الوقوع وتحقيقه (قوله) أي وهو ينوي أن لا يترك لزومه (الح) انما قيد بذلك لأجل عدم الحث لو فارق بعد اليوم وقد قضا بعد أيضا وبدون هذه النية يحث لشرطه وهو المفارقة بدون قضاء في اليوم تأمل وقوله ووقع في الخاتمة (الح) أي في المثال الثاني وهو ما لو قدم اليوم بمعنى أنه ذكر في الجملتين (قوله) والشرع ولو قدم اليوم لا يحث وإن فارق بعد (بحر) عبارة البحر ولو قدم اليوم فقال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى قضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه لم يحث وإن فارق بعد مضي اليوم لا يحث اهـ فعلى هذا قول الشارع لا يحث أي يضي اليوم بدون مفارقة وقوله وإن فارق بعد جملة شرطية جوابها محذوف تقديره لا يحث لا وصلة فينشأ ليكون مفاد قوله وإن فارق بعد عدم الحث إذا فارق في اليوم بل مفاد الحث فيقيد بما إذا لم يقضه حقه فالمفهوم فيه تفصيل (قوله) بل العلة فيه أنه بعد ظهور الشهود لا يمكن (الح) في هذه العلة أيضا تأمل إذ يظهر الشهود لا يمنع طلب اليمين فإنه أن يطلبه مع وجودهم نعم لو ذكر أن له بينة وطلب بين خصمه اختلف فيه في البرازية من شئ القضاء إذا قال المدعي لي بينة وطلب بين خصمه لا يستخلفه القاضي لأنه يريد أن يقيم البينة بعد الحلف ويريد أن يقضه وقد أمرنا بالستر وقاله أن يحلفه وقال الإمام الخوائي إن شاء القاضي مال إلى قوله وإن شاء مال إلى قولهما كما قالوه في التوكيل بالرضا الخصم يأخذ بأي القولين شاء اهـ الآن يقال المراد بظهورهم ظهورهم عند القاضي وذلك بأشهادهم أو ما قاله مبنى على قول الإمام من أنه لا تخلف إذا كانت البينة حاضرة في المضر (قوله) ولم يترك المصنف حثه بالتمجيد (الح) لكن على حل الشارع الآتي قد ذكرنا حيث مثل بمثلين لم يكن ليس على إطلاقه بل مقيد بما إذا لم يشتر (قوله) مثل لا أكرم عبدك زيدا (الكلام الآن في غير العبد حتى التمثيل أن يقول مثل لا أكرم عرسك أو صديقك فلانة أو فلانا (قوله) هو مدفوع بان عداوة الشخص منشؤها (الح) غير دافع للإراد فانه يجوز أن يجر صاحب الطيلسان لمعنى فيه وهو كونه حررا فقد ارتكب بسببه المحرم فلم يكن هجره لذاته ولذا ذات الطيلسان فلم يخرج العداوة عن كونها المعنى في الشخص وهو ارتكابه المحرم وقوله والالزم (الح) غير دافع فإن المورد وردا اعتراضه على أصل المسئلة ومقتضى إرادته أنه يحث لو كان المشتري والظاهر أن يقال إن الكلام عند عدم نية وقربته على أن المراد المعادة لأجله نظير ما تقدم عن الزبلي والبحر في العرس والصديق (قوله) وفيه تعليق عليه (الح) هذا ظاهر فيما صوره في الفتح وهو

ما لو حلف ليفعل كذا عند رأس الشهر أو عند رأس الهلال أو إذا أهل الهلال ولا يظهر فيما لو قال لا أكرم عند رأس الشهر (الح) (قوله) بشرا إليه ما في البرازية (الح) لم يظهر وجه الإشارة فإن قوله قبل مضي النصف يوافق ما في الخاتمة وقوله وعن الثاني (الح) يوافقها ولا يدل على أن غيره قابل بخلافه إلا أن يقال إن التعبير يعنى يفيد أن غيره يقول بخلاف ذلك لكنه بعيد فإن المذكور جواب حادثة مروى عن أبي يوسف وليس في ذلك ما يدل على مخالفة غيره له (قوله) قال في الفتح وفي الوقعات والخيارات أنه إذا كان الخائف في بلد لهم حساب (الح) وقال قبله وإن لم يكن عندهم حساب فالشك ما يستدعيه البرد على الدوام والصيف ما يستدعيه الحر على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام والربيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام اهـ (قوله) ومنها الكلب متى يصير مع (الح) فيه أن كثيرا من المسائل فوض الإمام الأمر فيها إلى المبتلى فلا معنى لهذه المسئلة بخصوصها هنا (قوله) وقال صلى الله عليه وسلم ما أدري أعز برئبي أم لا (الح) في تفسير أبي السعود لما قيل بحث نعر علماء اليهود وكان عزيزا صغيرا لم يقتله فلما رجع بنو إسرائيل إلى بيت المقدس وليس فيهم من يقرأ التوراة بعث الله تعالى عزيزا ليبدد لهم التوراة اهـ وفي الجلائين وذو القرنين اسمه الاسكندر ولم يكن نبيا اهـ وهو الذي بنى الاسكندرية وسماها باسمه (قوله) والشارح والدهور (الح) قال ط انظر معناه على قول الإمام فان مفردة المعرف واقع على العمر اتفاقا فلا ينبغي أن يكون في جمعه معر فاختلاف في أنه واقع على العمر كالمفرد كما هو ظاهر والجواب أنه جمع دهر متكرر أو ما ذكر من وقوعه على عشر مرات عند الإمام كل مرتبة أشهر فهو تخرج من الإمام على قول الصالحين أبو السعود أو أنه افتاء بقول الصالحين لعدم وجود نص من الإمام عليها وهو الأقرب (قوله) لأنه يترك كلامه عشرة أسابيع كما قد يتوهم (الح) ما يتوهم هو المعنى المتعارف الآن وهو رواية النوادر كافي البحر (قوله) وألحق في النهر أي بالاخوة بمحنا (الح) أي في التفصيل المذكور في الوقعات (قوله) وعن أبي يوسف أن كان له من العبد ما يجمعهم (الح) ما ذكره عن أبي يوسف طريقة أخرى غير التي منى عليها في المتن والشارح

(باب اليمين في الطلاق والعتاق)

(قوله) انتهى شلبي في بعض ما قاله نظر كافي السندى فان الذي تقدم في الجناز أن المولى إذا لم يستحل يسمى ويغسل ولا خلاف في غسل تام المخلوق وغيره يغسل على المختار (قوله) بالآخر بالمد والكسر (الح) يظهر الإقراء به بالفتح ثم يظهر الكسر على نسخة ضمير المتنى ويعود حينئذ للوسط والأول (قوله) والشارح لعدم الفردية (الح) أي الموصوفة بالسبق اهـ سندی فينشأ صرح جعل هذه العلة علة للثنتين (قوله) لأنه هو الموصوف بكونه أول عبد اشتراه وحده وذلك لأن قوله وحده يراد به الانفراد في حالة الشراء لأنه يقال جاء به وحده أي منفردا في حالة الشراء فالثالث لم يسبقه أحد بهذه الصفة فكان أولا اهـ سندی (قوله) لكن عبر عنه في الفتح بقيل (الح) وذكر قبله أنه لو قال واحد لا يعتق الثالث لأن واحدا يحتمل التفرد في الذات فيكون حاله مؤكدة لأن الواقع كونه كذلك في ذاته فلا يعتق لأن كلامنا الأولين كذلك في ذاته فانه أول به في المعنى فانه في ذاته فرد سابق على من يكون بعده فلم يكن الثالث أولا به في المعنى ويلزم على هذا أنه لو قصد هذا المعنى أن يعتق كل من الأولين السابقين ويحتمل كونه بمعنى الانفراد في تعلق الفعل به فتكون مؤسسة فيعتق لانه المنفرد في تعلق الفعل بخلاف الأولين فلا يعتق

بالسند وقيل الخ اه (قول السارح يحتمل أن يكون حالاً من العبد أو المولى الخ) بمعنى أنه لا يشارك في
شراؤه أحد وعلى تقديره يعتق لصحة الوحدة في المولى وعلى أنه حال من العبد لا يعتق لأن المراد وحدة
الذات وهي متحققة في الجميع اه سندی لكن ما قاله غير مستقيم بل يعتق على احتمال أنه راجع
للعبد لا على احتمال رجوعه للمولى وكأنه على هذا القيل يكون واحداً بمعنى منفرداً (قول) ورد في النهر
بان الجبر كان نصب للفرق السابق الخ) أي من أن واحداً يقيد التفرد في الذات ووحده التفرد في الفعل
المقرون به لكن هذا الرد لا يستقيم على ما جرى عليه في البحر من الفرق الذي ذكره عن شمس الأئمة وهو
ما جرى عليه المصنف وأشار إليه قاضيهان كما في الفتح وذكره الزيلعي فهذا من صاحب النهر رد على
طريقة بطريفة أخرى وهذا لا يناسب (قول المصنف والكتابة كالخبر الخ) في شرح الأشباه نقلاً
عن البرازية والخلاصة أن الكتابة تقع على الصدق والكذب سواء كان موصولاً بالباء أو لا قال فيه ألم
ما في عبارة الأشباه من جعل الكتابة كالخبر (قول) فينتزعه فيعقده الخ) هكذا في الفتح بآيات
الضمير وفي غيره بدون ضمير تأمل (قول) فيعتق هو الخ) أي عند ذلك الشراء (قول) فلا تصور النية
فيه الخ) الذي في الزيلعي بخلاف ما إذا ورثه فإنه جبري وليس فيه صنع ولا اختيار فلا يمكن أن يجعل
معتقاً بدون اختياره ومباشرته اه وفي البحر لانه لم يوجد من جهته فعل حتى يجعل محرراً اه
وهذا هو المناسب في التعليل لما ذكره المحشي فان النية قد تصور مقارنة لعله العتق إلا أنها ليست
اختيارية تأمل (قول) فان علة العتق قوله فأنتم حر الخ) ولا يقال المعلق بالنسبة كالمخبر عنه
فيكون كالخبر في ذلك الوقت وقد اقترنت النية به فينه لا نأقول هو كالخبر في ذلك الوقت حكماً لاحقة
الخ زيلعي (قول) أو إخفاء) فأنتم قد تحققوا على الزوجات الحرار (قول) ولكن عند الإطلاق الخ)
عبارة الفتح الاختلاط (قول) ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق الخ) قال الزيلعي ولو قال نويت
النساء دون الرجال لم يصدق لأن المملوك حقيقة للذ كور دون الاناث فان الانثى يقال لها مملوكة لكن
عند الاختلاط يستعمل عليهم لفظ التذ كبر عادة بطريق التبعية ولا يستعمل فيهن عند انفراجهن
فتكون نيتهم لقوا اه (قول) أي ائتم ملك المولى ما في يد المكاتب الخ) الأولى في بيان أنه غير مملوك بدأ
أن يقول لأنه أحق بمنافعه ونفسه والارم أن المدبون يستغرق ليس مملوك البد تأمل وفي السندی لأن
الملك فيه نافي لانه خرج من ملكه بدأ ولذا لا يملك أكسبه ولا وطأها ويضمن الجناية عليه كالأجنبي اه
(قول) كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل الخ) لأن هذه المسئلة ليست من
اليين لعدم ذكر التعليق فيها ويحجب كما سبق أنه ذكرها هنا لبيان حكمها إذا وقعت جزءاً في التعليق
(قول) وكلمة أو بمعنى ولا تناولها الخ) عبارة البحر لأن أو إذا دخلت بين شيئين تناولت أحدهما منكر
الان في الطلاق ونحوه الموضع موضع الاثبات فتخص فطلق احداًهما وفي الكلام الموضع موضع
التي فتم عموم الافراد الخ (قول) اشتراك في الخمسة الخ) يظهر أن الاشتراك إذا لم تبين الورثة
لقيامهم مقام المورث فيقبل ببيانهم تأمل (قول) وأجاب صدر الشريعة في التنقيح بجواب آخر وهو
أن قوله أو هذا مغير لمعنى قوله هذا حر) ومسئلة الكلام العطف متعين فيها على الثاني لتكرار اليين
بتكرار النفي فلا ترد (قول) وهذا غير مغير الخ) فيه تأمل اذ يحتمل أنه عطف على ما قبله فيكون من
جمله المغير أو عطف على من وجبه الحكم من ذكر قبله فلا يكون من جملة المغير (قول) صادق بعدم
ذكر خبر أصلاً الخ) وصادق أيضاً إذا ذكر الخبر الثاني فقط

(باب اليين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها)

(قول) ترجع حقوقه إلى المباشر ويستغنى الوكيل الخ) عبارة الفتح بحذف الواو في قوله ويستغنى
وآياتها في قوله لا يحنث وهي أولى (قول) وقضاء الدين وقبضه الخ) أي دين الأمر وقوله والكسوة
بأن حلف أن لا يكتسب وقوله والحمل على دابته بأن حلف لا يحمل متاعه على دابته ونحو ذلك يقال
فيما بعد هذا هو المناسب لقوله ترجع مصلحته إلى الأمر (قول) وأما الصدقة فلم يظهر لي فيها ذلك
وكذا الهبة الخ) ذكر الزيلعي في آخر الوكالة أن الوكيل بالبيع يتولى حقوق العقد ويتصرف فيها بحكم
الوكالة وأن الوكالة بالهبة تنقضي بعبارة الهبة حتى لا يملك الوكيل الواهب الرجوع ولا يصح تسليمه
(قول) فلو حلف لا يبيع فوجب بشرط العوض ينبغي أن يحنث الخ) وما في جواهر الأخطا على رجل
حلف لا يبيع هذا الفرس فأخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه بدله ورضي صاحب الفرس لا يحنث وعليه
الفتوى هندية غير دافع لبحث الفقيه لما أنه يبيع بالتعاطي خلافاً للسندی (قول) وينبغي الحنث الخ)
كذلك ينبغي الحنث لو الحلف بالله تعالى فإنه نالهما فوجب الكفارة بالاقالة (قول) لأن الصلح عن اقرار
بيع الخ) انما يظهر كونه بيعاً إذا كان المصالح عليه من خلاف جنس المدعي والابان كان من جنسه
وكان أقل فهو أخذ ببعض حقه واسقاط لما بقى وقوله لا يحنث بفعل وكيله انما يظهر فيما إذا كان
البديل من جنس المدعي به (قول السارح لان الصغير عكس ضربه الخ) هذا التعليل قاصر لانه
عكس البيع والاجارة فيملك التفويض مع أنه لا يحنث في ذلك بالتفويض اه سندی (قول) وانما يجوز
به لأن الولد أعم الخ) في السندی قال أبو المكارم وهما بحث وهو أن مدار الحنث وعدمه ان كان على
رجوع المنافع ثبوتاً وعدمه ما ينبغي أن لا يقع الحنث بأمر القاضي والسلطان والمعلم والمحاسب ولا بأمر الأب
في الولد الصغير أيضاً وان كان على ولاية المباشرة والتفويض ينبغي أن يحنث في الصغير على أن تعهدهم
الأصل المذكور وتفريع الحنث وعدمه عليه يؤذن بأن المدار على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك
في الفرق برجوع المنافع أو ولاية التفويض خروج عن القانون اه (قول) ويصح التوكيل بالاقتراض
وبقبض القرض الخ) العلة في عدم صحة الاقتراض السابقة موجودة هنا أيضاً تأمل (قول) فلو
حلفت وأجبرت بمن له ولاية الاجبار الخ) كالسيد لأن لفظ النكاح وجد من المولى بخلاف ما لو أكرهه
المولى على الزواج وتزوج بنفسه فإنه يحنث في ظاهر الرواية اه سندی عن الجواهر (قول) وكذا لو كان
التوكيل قبل اليين الخ) راجع لقوله حنث ونقل ط عن التنازلية لو حلف لا يتزوج فعقد بنفسه
أو وكل فعقد الوكيل حنث ولو كان التوكيل قبل اليين اه (قول) يعني إذا وهب بنفسه لا بوكيله الخ)
لا تصح هذه العناية مع القول بنسبة السارح للوهم (قول) يني لو حلف لا يتصدق فوجب لفقيه الخ) الذي
رأيت في شرح الوهبانية للمصنف في نسخة في غاية الجملة لو حلف أن لا يتصدق فأعطى فقيراً بلفظ الهبة
أو غنياً بلفظ الصدقة هو أو وكيله ينبغي أن يحنث في الأول لان العبرة للعاني ويقويه ما نقله صاحب
الفتية من أنه لو حلف أن لا يبيع فوجب بشرط العوض ينبغي أن يحنث اه ويحتمل أن لا يحنث لأن
لفظ الهبة غير لفظ الصدقة ويقويه ما نقله صاحب الفتية أيضاً فمن حلف لا يهب فوجب بشرط العوض
قال ينبغي أن لا يحنث وينبغي أن لا يحنث في الثاني لانه لا يثبت له الرجوع استحساناً إذ قد يقصد بالصدقة
على الغنى الثواب ويحتمل أن يحنث اعتباراً باللفظ اه والظاهر أن نسخة المحشي صواب بدليل التعليل

المذكور في عبارة المصنف بقوله لانه لا يثبت له الرجوع الخ لكن قوله ويحتمل العكس الخ لا يناسب
نسخة المحشي بالنسبة للثاني اذا اعتبار اللفظ يقتضي عدم الحث اذ اليقين انعقدت على عدم الهبة ووجد
الاعطاء للغير بل فقط الصدقة (قوله) أما الصغير فكالمعبد كما مر وقد من أن العرف خلافه فان ما قدمه عن
الفتح من أنه يقال في العرف فلان ضرب ولده وان لم يباشر الخ شامل للكبير أيضا (قوله) الأولى أن يقول
وان كان يحسن ذلك الخ وذلك لأن ان الوصية ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها وهذا الحث بفعل المأمور
مع عدم احسان الصنعة أولى منه مع احسانه لكن هذا ظاهر اذا جعلت الغاية راجعة لحثه بفعل المأمور
واذا جعلت راجعة لحثه بفعله يكون صنيعه هو الأولى وان كانت عبارة الخالية في حثه بفعل المأمور
(قوله) ليجنن هذا الثوب الخ حقه التعبير بلا النافية فيه وفيما بعده كما هو عبارة الخالية (قوله) وبه
علم أن فائدة التقييد هي أن المراد بالأمر هنا الرسالة الخ ما قاله انما يدفع اراد ما يلزم اضافته وليس من
باب الرسالة وأما ما كان من باب الرسالة فلا يدفع به اراد الميمين في ط تأمل ولعل الأولى في دفعه أن
يقال انه ليس في عبارته ما يدل على تخصيص الاستعارة بهذا الحكم (قوله) والظاهر أنه لا فرق بينه وبين
الاستخدام الخ أي الخدمة حتى يقال ان المنفعة دائمة على المحلوف عليه كافي للحل وحتى يتأتى دخول
الطبخ والكس ونحوهما فيه على ما يأتي (قوله) فلو عبر المصنف بقوله ولا تم تعاق بفعل كما عبر صاحب
الدرر وغيره لكان أولى الخ أي الظهور بخلاف عبارة المصنف (قوله) ذكر في الخالية ما يفيد أن الأمر
غير شرط الخ الحق أن المسئلة فيها طريقتان الأولى طريقة أصحاب المتن وعليها جرى في الفتح
والشارح أنه لا بد من الأمر لتحقيق الحث وبدونه لا يحث وان قصد البيع لاجله والثانية أنه ليس بشرط
وعليها جرى في الخالية وشرح تلخيص الجامع وهما طريقتان متباينتان لا يمكن الجمع بينهما (قوله)
المصنف وضرب الولد أي الكبير (قوله) قال في البحر وهو مجمل لا بد من بيانه الخ) سياتي في كتاب
الهبة أن الأصل أن القبضين اذا تجانسا تاب أحدهما عن الآخر واذا اختلفا تاب الأعلى عن الأدنى
لا عكسه (قوله) حث بالشراء الخ لوجه حثه بالشراء بدون توقف على الاجازة لعدم الملك قبلا فلا
يتأتى العتق والمتعين أن معنى قولهم يحث بالشراء ثبوت الحث به مع التوقف على الاجازة فاذا وجدت
تبيين وتظهر الحث من وقت الشراء به على ما نقله ط عن الحلبي أو ثبت عندها به مستندا كما نقله عنه
المحشي وليس في كلام التلخيص وشرحه ما يدل على نفي الاستناد بل غاية ما فيها الحكم بالحث بالشراء
وليس فيه تعرض لنفي الاستناد وعبارة الزيلعي وأما الموقوف فلا أنه قد وجد فيه البيع حقيقة لوجود
ركنه وشرطه ومحلله وكذا حكاه على سبيل التوقف في حث وصورة المسئلة أن يقول ان اشتريت عبد افهوجر
فاشترى عبدا من فضولي حث بالشراء لان الاجازة شرط الحكم دون السبب والركن قد وجد قبلها ولهذا
يستند الحكم عند الاجازة اليه ويثبت عندها به لايها وعن أبي يوسف أنه يصير مشتريا عند الاجازة
كالنكاح ونحن نقول الفرق بينهما أن المقصود من النكاح الحل ولم ينقذ الموقوف لافادته بخلاف
البيع فان المقصود منه الملك دون الحل ولهذا تجامعه الحرمة فيحث فيه من وقت العقد وفي النكاح من
وقت الاجازة وعلى هذا لو حلف أن لا يبيع قباغ ملك الغير بغير إذن صاحبه يحث لوجود البيع منه
حقيقة على ما ذكرنا في الشراء ولهذا ترجع الحقوق اليه اه يظهر أن قول من عبر بقوله ويحث
عند اجازة البائع لا يتأتى قول من عبر بقوله ويحث بالشراء نعم ما روى عن أبي يوسف أنه يكون مشتريا
عند الاجازة يقتضي حثه بها كافي للنكاح وهذا غير المقاد من قوله يحث عند اجازة البائع فالخالفه بين

ما في البحر والتبيين صورية (قوله) أيضا حث بالشراء الخ أي فاذا أجاز المالك البيع ظهر أن العبد
يعتق من حين الشراء كافي ط عن الحلبي (قوله) وباجازة المكاتب انقضت الكتابة الخ) سياتي
للشارح عن البحر في البيع الفاسد أن المرح اشتراط رضا المكاتب قبل البيع وحتى قلت ويعتمد
في أمر الحث مطلق اجازته وفي صحة البيع اجازته السابقة اه سندی لكن ما ذكره من هذا التفصيل
يحتاج لنقل (قول المصنف وفي حلفه لا يتر وج هذه المرأة فهو على الصحيح الخ) أي الخالية من
الأزواج والا انصرف الى الفاسد كافي السندی عن البرازية (قوله) راجع للتميم الخ) ومقابله التفصيل
في المعينة يحث مطلقا وفي غيرها لا يحث الا بالصحيح (قوله) وبيانه كما أفاده بعض المحشين أنه لما باع
نصفها الخ) التوجيه المذكور ظاهر في مسئلة الزوج لتكامل الاستيلاء في حقه بسبب سابق على
حلف البائع لافي مسئلة الأب لان غاية ما يفيد التعليل أن سبب العتق عليه وهو النسب سابق وهو
يقتضي عتق ما اشتراه ولا وجه لعتق النصف الذي لم يشتره تجزى العتق بخلاف الاستيلاء ولا موجب
لتكامله نعم يظهر التوجيه اذا كان هذا الفرع مبنيا على القول بعدم التجزى تأمل (قوله) أي الذي
فساده مقارن كالصلاة الخ) لوجه ذكره هنا والأحق ذكره عند قوله وكذا لو حلف لا يبعي (قوله)
لجواز أن ترتد فتسبي فيملكها الخالف الخ) فيه أنه على تقدير ردة أم الولد ثم سبها وعودها للملك الخالف انما
تعود اليه بصفة أنها أم ولد فلا يتأتى بيعها (قوله) أفاده في النخبة) وكذا أفاده في البحر لكن فيه نظر
فان قولها تزوجت على امرأة لا يحتمل القران به على وان كان لفظ امرأه المحررة يتناولها وغيرها (قول
الشارح اعتبار الغرض الخ) أي فتكون هذه المسئلة مستثناة من قولهم الأيمان مبنية على الألفاظ
لا على الأغراض اه سندی وعلى ما تقدم من أن المعتمد أن الأيمان مبنية على الأغراض وان لم
يساعد اللفظ فالأمر واضح (قوله) ولأن الأمر بالاعتاق توكيل الخ) فيه أنه بمعنى ما قبله فان
عدم دخول المأمور لكونه معرفة غير داخل تحت أي عبيدي الخ (قوله) على أنه يمكن أن يكون ذلك
كرامة الخ) فيه تأمل فقد قال في المحيط البرهاني من الفصل السابع عشر من الشهادات شهدا أنه
طلق امرأته يوم النحر يعني وشهد آخر أن أنه أعتق عبده بعد ذلك اليوم بالرفقة قضى بالطلاق في الوقت
الأول ثم ينظر بعد ذلك ان كان بين الوقتين ما يستقيم أن يكون في المكانين جميعا بأسرع ما يقدر عليه
من السير قضى بشهادتهم جميعا وان كان لا يستقيم بطل الوقت الثاني لانه لما وجب قبول الأولى
لأنبائها تار يخاسبا تعين البطلان في الثانية لتعذر الجمع بينهما ولا يقال العمل بهما معك فانه
لا يستحيل كونه في يوم واحد بهذين المكانين وكذلك في هذين الوقتين لانه لا يبعد من الأولياء لا نأقول
أولى لا يبعد ما فعله حتى تقام اليقنة عليه فلا تصور المسئلة فيه ولأن الأحكام انما تنبئ على ما عليه
قدرة الناس باعتبار العادة ولا تنبئ على ما يتصور من اقدار الله تعالى ثم رأيت عن يحيى السيراني ما نصه
اعلم أن الشهادة على النفي لا تقبل مطلقا عند صاحب الهداية وفصل غيره على وجوه ثلاثة أحدها
أنها تقبل ان أحاط الشاهد علما بالنفي والافلا وثانيها أنها تقبل في الشرط وطردون غيرها وثالثها أنها
تقبل اذا قرن النفي بالاثبات ودليل صاحب الهداية أن الشاهد بالنفي قد سبق على ظاهر العدم وقد يكون
علمه فلو ألزمتنا القاضي أن يسأله أن يشهد بالنفي بناء على ظاهر العدم أولا حاطة علمه بالنفي أو لكونه
شرطا يلزمه الجرح ولزوم ما لا يلزمه فلا يقبل مطلقا تسيرا ودليل الوجوه الثلاثة أما الأول فلان
الشهادة مبنية على التيقن بالشهود به نفيًا كان أو اثباتا فاذا اتيقن بالنفي فلا وجه لعدم قبول شهادته به

وكونه عدلا دليل ينفقه فلا حاجة الى السؤال فلا يلزم الجرح وأما الثاني فلان النفي اذا كان شرطا لا يقصد لذاته فيحصل فيه ما لا يتصل في غيره ومراتب الشهادة متفاوتة حتى شرط للزنا ما لم يشترط لغيره وأما الثالث فلانه كم من شئ ثبت ضمنا وان لم يثبت قصدا ويرد على صاحب الهداية تعليق العتق بعدم الدخول فان اجاب بأنه شهادة بالكون خارج الدار وهو وجودي برده عليه أن الشهادة في مسألة الكتاب شهادة بالكون خارج مكة في أيام الحج وهو وجودي ونسبة الكونين الى الدخول تحت القضاء وعدمه سواء ويرد على غيره أن الشهادة بالنفي في مسألة الكتاب قد اجتمع فيها الوجوه الثلاثة المذكورة لان علم الشاهد قد احاط بنفي الحج وهو شرط وقد قارن الاثبات فينبغي أن يقبل الشهادة به عند الفرق الثلاث ولم يقبل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وكفي قولهما بحجة لصاحب الهداية ويمكن أن يشكف لتوجيه قولهم بأن الشهادة في مسألة الكتاب انما هي بالنسبة صريحا وان لمزمها الشهادة بنفي الحج ضمنا والتخصيص ليس بشرط للحرية فلا تدخل تحت القضاء فلا يقبل حتى لو كانت بالنفي صريحا قبلت عندهما لكن يحتاج الى الرواية ولم نجد هذا (قوله) واجيب بأنه يطلق شرعا على مادونه (الح) هذا الجواب غير دافع للسؤال بل هو عينه في المعنى اذا اطلاقه على مادونه ينافي أن أقله يوم والأصوب في الجواب أن يقال ان قولهم أقله يوم انما هو في الصوم الذي يترتب عليه الثواب وهذا لا ينافي أنه يتحقق بلطفة (قوله) جواب عما أورد من أن البين هنا صحت مع أنه مقرون بذكر اليوم (الح) جعله في الفتح ايرادا على المسئلة السابقة وتعليلها بأنه مطلق فيصرف الى الكامل وأوضح في النسيان الاشكال وذكره جوابا لغير جواب الفتح حيث قال وعند ذكر المصدر صريحا ينصرف الى الكامل وهو الصوم لغة وشرعا فان قيل يشكل هذا بما لو قال والله لأصوم هذا اليوم وكان ذلك بعد ما أكل أو شرب أو بعد الزوال صح عينه بالاتفاق والصوم مقرون باليوم ومع ذلك لم يرد به الصوم الشرعي فانه بعد ما ذكر غير متصور والجواب أن الدلالة على أن المراد به ليس الصوم الشرعي وهو كون البين بعد ما ذكر فانه تصرف في الصوم القوي وانعقدت عليه بخلاف ما نحن فيه فانه ليس فيه ما يجتمع عن الصوم الشرعي فيصرف اليه اه فانت ترى أن قول الشارح لان البين الحج لا يصلح جوابا لاداء المذكور بل ليس فيه تعرض له ولا جوابه في كلامه أصلا بل انما ذكر لتعليل المسئلة بدون أن يتعرض لاستشكال الفتح له وحاصل ما في الفتح أنه أورد على تعليل المسئلة السابقة بأنه برده عليه المسائل الثلاث المذكورة في المتن فانها مقرونة بذكر اليوم ولا كمال واجاب بما قاله الشارح من أن البين لا يعتمد الحج وفي الحقيقة ليس هذا جوابا لاداء بل القصد منه توجيه صحة البين فيها والجواب ما ذكره بعد بقوله وهاتان المسئلتان انما يصلحان مبتدأتين لامور دين لان كلامنا كان في المطلق وهو لفظ يوما ولفظ هذا اليوم ليس من قبيل المطلق لانه مقيد معصرف والمطلقات هي التكررات وهي أسماء الاجناس والافريد وعمر ومطلق ولا يقول به أحد والمسئلتان مشكلتان على قول أبي حنيفة ومحمد لان التصور شرعا متصف وكونه متمكنا في صورة أخرى وهي صورة النسيان والاستحاضة لا يفيد فانه حيث كان في صورة الحلف مستحيلا شرعا لم يتصور الفعل المحلوف عليه لانه لم يحلف الا على الصوم والصلاة الشرعيتين أما على قول أبي يوسف فظاهر اه (قوله) أي المحلوف عليه بقوله لا أشرب ماء هذا (الح) كذا نسخة الخط بالنفي وحقه حذف أداة النفي كما هو ظاهر (قوله) والحق أن الأركان الحقيقية هي خمسة (الح) لعل الفرق بين القراءة حيث توقف الحنف على القول به وبين القعدة حيث لم يتوقف مع أن كلامهم ماركن زائدها أن القراءة يتوقف

عليها صحة الأركان والاعتداد بها فلذا اشترطت للحنث بخلاف القعدة فان صحة الأركان متحققه بدونها قبل وجودها وانما وجبت للحنث (قوله) قال في البحر وقد علم مما ذكرنا أن النهي الحج وقال السندی لان هذا الحلف يقع على الجائز والجائز من الركعة ضم أخرى اليها فكان شرط العتق ركعتين كما في المدة قال المجوز المراد من الجواز الجواز من غير كراهة فان التنقل بالبيتاء مكره وتحريم الاحرام اه (قوله) لكن فيه شبهة المناقاة (الح) ما ذكره في الظهيرية أخيرا من أنه لو حلف لا يصلح الظاهر لا يحث حتى يتشهد بعد الأربع مبنى على واية وما قبله من أنه في ذوات الأربع يحث بدونها مبنى على رواية أخرى هذا هو الظاهر في دفع المناقاة لكن الموافق التنبية فيها على ذلك أو يقال الفارق هو العرف (قوله) لكن في البرازية ولو انشهد قبل دخوله في الصلاة (الح) الذي يظهر أن ما يفهم من البرازية مقابل الاستحسان المذكور في الشرح (قوله) الشارح منها عن (الح) النافلة بجماعة وان كانت منها عن الأركان انتهى بأمر عارض فلا ينافي كمالها الذي يخالف صلاة الجنازة وسجدة التلاوة لفقد أركان الصلاة والحاصل أن النهي لا ينافي كمال النافلة وبهذا يسقط ما قيل انهم قالوا ان الاداء الكامل أن يكون على وجه غير منتهى عنه والأد اجمع انتهى أداء ناقص والمطلق ينصرف الى الكامل فكيف يتناول صلاة النافلة بجماعة مع النهي عنها اه من السندی (قوله) الشارح لحديث فان ذلك وقتها لا يخفى أن أصل الحديث متفق عليه من حديث قتادة عن أنس دون قوله فان ذلك وقتها وعند الشنن بدل الزيادة لا كفارة لها الا ذلك وذلك لا يدل على المدعى الذي حمله الباقى لان الكفارة تنبئ عن اثم حاصل من تأخير الصلاة لكن روى الدارقطني والبيهقي من رواية حفص بن أبي العطف عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا من نسي صلاة فوقها اذا ذكرها قال ابن الملقن وحفص ضعيف جدا لا يحتج به على أن اللفظ المذكور انما يفيد حكم الناسي الا أنه يمكن أن يقال أنه اذا كان كذلك في الناسي في التام بالاولى اه سندی (قوله) على أن قوله بجماعة لا يدخله في الالغاز (الح) قال الرحمن وانما يفيد بها الجماعة لان جماعة المغرب تكون أول الوقت فيبعد عن جامع في يومه أن يتمكن بالفصل ثم لا يلزم من اخراج اليوم عن حقيقة في حق الصلاة بالقرينة المذكورة اخرجه عن حقيقة في حق الجماع والغسل لكن ربما رد عليه أنه أريد باللفظ حقيقة ومجازه في آن واحد وهو مجتمع اه وقد يقال أنه أريد به معناه المجازي في حق الصلوات الخمس القرينة المذكورة ويقدر بعد الفعلين الأخيرين نظيره ويراد به معناه الحقيقي لعدم القرينة المذكورة فهما اذ التجوز به انما هو للضرورة وهي تنقذر بقدرها وبدون هذا لا يتم الجواب الآخر الذي ذكره المحقق فان البين عليه تكون غير منعقدة لعدم تصور البر لعدم إمكان اداء خمس مكتوبات في يوم واحد ولا يقال لانصرافها الى ما يتأتى شرعا وهو أداء الكل في أوقانم فانه خارج عن مقتضى التقييد باليوم الحاضر وليس كسئلة حلفه على تزوج محرمة فان انصرافه الى ما يمكن وهو العقد الصوري لعدم تأني العقد الشرعي مع عدم وجود ما ينافي ارادة العقد الصوري (قوله) الشارح ونسج وليس الحج) انما يقيد به لأن يمينه تحمل على المنسوج عرفا لانه عقد هاء على ما يتصور لانه عرفا فانصرفت الى ما يصنع منه كالحلف لا يأكل من هذه النخلة (قوله) وله أن غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج (الح) قال الزيلعي ان الغزل سبب الملك ولهذا علل به الغاصب وغزل المرأة من قطن الزوج سبب ملك الزوج عادة ولهذا واشترى قطنًا وغزلته ونسجت به غير أنه كان ملكا له بحكم العرف لانها لا تغزله عادة الا له والمعتاد كالشروط ولولا ذلك لكان ملكا لها كالمغزله

الاجنبى فاذا كان سببا للثلاث يكون ذكره ذكر الثلاث كسائر اسباب الملك ولهذا وغزله من قطن كان في ملكه يوم حلف ونسخته وليس به بحث بخلاف مسألة التسرى فانه ليس بسبب الملك اه وهى أوضح في الاستدلال (قوله الا أن يقال ان المراد ان غزلت الخ) الاظهر في الجواب أن يقال ان المفعول شرطاهو اللبس المتعلق بالغزل وهذا كاف لصحة التعليق لما فيه من الاضافة لسبب الملك باعتبار متعلق اللبس وليس في هذا التعليق جعل اللبس المجرد هو السبب وبذلك لما ذكره في الفتح في الاستدلال لهما من أن اللبس المفعول شرطاهو ليس سببا للملك الملبوس ولا متعلقه الذي هو غزل المرأة سببا للملك اياه اه فان مفاده أنه يكفي لصحة التعليق كون متعلق الشرط سببا للملك (قوله فالأولى اعتبار الغالب الخ) فان كان الغالب في البلدة التي وقع الحلف فيها أن تغزل المرأة من كتان الزوج أو قطنه يفتى بقوله وان كان الغالب فيها أن تغزل من كتانها يفتى بقولهما (قوله بخلاف البنية الخ) في القاموس لبن القميص ككتف وليته وليس به بالكسر بنية اه وفي الاقانيوس البنية كفينه والبنقة كعنة قطعة قماش مربعة تجعل تحت ابط القميص ونحوه ويقال لها بالعربية بنية اه (قوله لا وحلف لا يلبس من غزلها فلبس ما خيط من غزلها فتح) عبارته ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة لا يجنب الزنى والزور والعروة ولو لبس من غزلها وغزل غير هاتحت أما لو قال نوبان من غزلها لا يجنب ولو كان فيه رقعة من غزل غير هاتحت الخ اه لكن بين ما في الفتح والجرم مخالفة في الزنى ومثله البنية فلعل فيهما روايتين في الحنفى وعدمه (قوله لانه لا يعدل لابس الخ) في السندى لانه قبل الشدة لا يصير ملبوسا بلبس القميص وبعده لا يجنب وان صار لابساً لان هذا يسمى شدا ولا يسمى لبساً عرفاً اه فتأمل (قوله لانه تبع كالم) أى وان كان يسمى لبساً لهما عرفاً بلبس التوب فلذا حانت بلبسهما في حلفه لا يلبس من غزل فلانة على ما نقله عن البحر (قوله قال بعض المشايخ قياس قوله أنه لا بأس بلبس اللؤلؤ للعلمان والرجال الخ) قال في النهر جزم الحدادى في الحظر والاباحة بجرمة اللؤلؤ الخالص للرجال لانه من حلى النساء لكنه بقولهما البقى (قول الشارح ولو غير مرمع عندهما الخ) راجع للؤلؤ وما بعده والخلاف في الكل لافى اللؤلؤ خاصة قال في الفتح وعلى هذا الخلاف عقد زبرجد أو زمرذ أو ياقوت اه (قوله ان ماله فص لا يحل للرجال الخ) لا يبعد القول بعدم حل ما كان على هيئة خاتم النساء ويدل لذلك القول بجرمة اللؤلؤ الخالص على الرجال بناء على قولهما وعلو ماله من حلى النساء وذكر في الهداية ما نصه وان كان من ذهب حنت لانه حلى ولهذا لا يحل استعماله للرجال اه وهذا أيضاً يدل على عدم الحل فيما نحن فيه وكذلك عبارة الفهستانى دالة عليه حيث قيد الحل بما اذا كان على هيئة خاتم الرجال ولعله كان في زمنه ماله فص واحداً خاصاً بالرجال فلذا قال وأما اذا كان به فسان أو أكثر فرام (قوله وينبغي أنه لو كان كثيراً يجنب) عبارة النهر لا يجنب

(باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك)

(قوله ولا يرد تعذيب الميت في قبره لانه الخ) وفي السندى كل ذلك أى الأفعال التي تختص بالحياة من جانب الخائف على الوجه المتعارف في الحياة الدنيا فلا ينافى أن هذه الأشياء تحصل للميت من وجه آخر كعذاب القبر ونعيمه ووجعها يستأنس بالزائر ولذا قالوا ينبغي أن يجلس بعد الدفن بقدر ما يذبح الجزور

ويفرق لجه وأن الميت يدرك الزائر يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده رجى اه وذكر الرجى أيضاً أنه يشكل على قولهم ان الايلاام لا يتحقق في الميت ما جاء في الأحاديث أنه يؤذى الميت ما يؤذى الحي ولا يخفى على من تأمل في الأحاديث أن سماع الموقى لكلام الأحياء محقق ولو لا ذلك لما كان لقوله عليه الصلاة والسلام السلام عليكم دار قوم مؤمنين الخ معنى لكن العرف يقتضى المكالمة مع الأحياء لا مع الموقى والله تعالى أعلم (قوله لانه مستند الى وقت الحياة الخ) قديقال لم يوجد شرط الاستناد وهو ما كان ثبوت الحكم فيما بين المدين تأمل (قوله أو الشفقة الخ) فيه أن تقبيل الميت قدي يكون للشفقة كما قاله في تقبيله عليه السلام عثمان بن مظعون بعدما أدرج في الكفن فينبغى أن يجنب به حيث تأمل (قوله وهو المذهب كما أفاده الكمال) نعم وان كان هو أصل المذهب الآن أنصر بهم بتعصيص خلافه بدون تعقب أحده يدل على أن المعول عليه خلاف ما منى عليه أرباب المتون من الاطلاق والتعصيص الصريح أقوى من الاتراعى تأمل على أن المتبادر من عبارة الفتح رجوع قوله الا أنه خلاف المذهب لما قبله خاصة فيكون مؤدى كلامه أن الذى يدل عليه النظر عدم تناوله لتلك الأقسام لكن شموله لها هو المذهب وحيث يكون قد أقر ما قاله نحر الاسلام من التفصيل بين الغضب والمأزحة وليس في كلامه ما يدل على تعصيص خلافه فلا وجه لمخالفة الشارح تبعاً للمصنف لما صححه مع كون النظر يقتضيه نعم ان كان العرف يشملها اتبع (قوله وأو ادأن القتل بمعنى الضرب كما هو العرف الخ) خلاف العرف الآن بمصر بل هو ازهاق الروح وجعل ط قوله والمبالغة بمعنى الشدة راجعاً لمسألة القتل قال ولفظ المنع حلف ليقتلن فلان ألف ممره فهو على شدة القتل اه (قول الشارح وان نوى بقرىب الخ) الظاهر أن العاجل والسريع والأجل كذلك اه سندى (قوله وقياس مصدره الزيف) لعله الزيف (قوله بخلاف الستوة) فانه يحرم عليه أخذها الخ) قال ط بلارضاه وعليه أن يتقى الله تعالى اذا رضى بأخذها فلا يعطيها لغيره بلا بيان اه أبو السعود وظاهره أن أخذ الزيف والنهرجة والمستحق لا يحرم ولو بغير رضاه والظاهر خلافه لانها معيبة أو ملك الغير فالحكم واحد اذا دفع بغير بيان العيب لاشك في حرمة اه وبسر رسالة الخراج للإمام أبى يوسف لم أجد ما عراه مسكين اليها فليتأمل فيها (قوله يرجع على المكفول عنه بالجناد) لان رجوعه بحكم الكفالة وحكمها أنه ملك الدين بالأداء فيصير كالطالب نفسه فيرجع بنفس الدين فصار كما اذا ملك الدين بالارث بأن مات الطالب والكفيل وارثه (قوله وقيل يباع ما لا يحتاج اليه في الحال الخ) عبارته في الحجر قالوا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال كالبدن في الصيف والنطع في الشتاء اه وهذه العبارة لا تفيد الضعف بخلاف عبارته هنا والنطع الباط من الجلد كما في القاموس (قوله أى وان لم يقبض الخ) قديقال حيث نص محمد على القبض يعتبر ذلك قيداً وان كان ما ذكره في الفتح ظاهراً الوجه لكن اللازم اتباع المنقول والأصل في القيود أنها لا احتراز وكذا يقال في مسألة التزوج وانما شرطه لتحقيق المأثلة بين الدينين ولا تحصل المقايضة الا اذا تمثالاً (قوله فلو مثلاً لا يجنب الخ) عدم الحنث انما يظهر فيما اذا كان المثلى المستملك ليس من جنس الدين والا فلو كان الدين برامثلاً والمستملك كذلك يظهر الحنث (قوله وان قبله كان أحرقه لم يجنب لعدم القبض) لان شرط الحنث القبض الموجب للضمنان فيصير قابضاً به كرجلين لهما دين مشترك على رجل فقضب أحدهما من المدينين ثوباً واستهلكه كان لشريكه أن يرجع عليه بمحضته من الدين وان أحرقه من غير غضب لا يرجع عليه بنى اه بحر (قول الشارح لان الدينون تقضى بأمثالها) هذا

التعليل انما هو فيما اذا باع بئن مطلق ولا يظهر فيما اذا باعه بالدين على ما ذكره وفي مسألة الكوزاته اذا اشترى عاقبة المديون من الدين ينبغي أن لا يثبت للمديون شيء لان الثمن هنا معين وهو الدين فلا يمكن أن يجعل شيئا غيره فثبت اذمة المديون ضرورة بمنزلة مالوا برأه من الدين وبه ظهر الفرق بين قبض الدين وبين الترابه اهـ وما هنا ينافي ما قدمه بحشا (قول الشارح ولونام أو غفل أو غفل انسان بالكلام أو منعه عن الملازمة حتى هرب غريمه لم يثبت) علل عدم الحث في الوالوجية بأن شرط الحث أن يفارقه ولم يفارقه وانما يفارقه غريمه قال وكذا لو كاره حتى انفلت منه لانه ليس في وسعه الامتناع فلم تتعديته عليه اهـ (قول لانه قد يتعذر قبض الكل دفعة الخ) في السدي يستفاد من المقام أنه اذا كان لا يحتاج الى الوزن ففرقه أنه يثبت والظاهر أن التفريق الحاصل من العدد كالتفريق الحاصل بالوزن ولو تشاغل بغير الوزن أو العدد حث لانه به يختلف مجلس القبض على ما عرف اهـ نهر (قول لكن الأولى في الاثبات وهذه في النفي الخ) كل من المستثنين في النفي فلم يظهر ما قاله واذا كان المراد بالنفي والاثبات قوله درهما دون درهم وقوله الاجلة والمناسب أن يقول الأولى بالنفي والثانية بالاثبات نظرا الى معنى التفريق والجملة تأمل (قول والظاهر أنه لا يثبت الخ) بل ما قاله في الذخيرة من أن شرط بره اتفاق جميع الهبة على أهله فيكون شرط حثه ضد ذلك وهو اتفاق جميعها على غيرهم الخ نص صريح في عدم حثه اذا لم يأخذ شيئا من دينه أو لم ينق شيئا في مسألة الهبة (قول الغنية) في القاموس الغنى ضد الفقر والاسم الغنية بالضم والكسر اهـ (قول وأحسن منهما ما نقلناه عن الذخيرة الخ) وعاله في الزيلعي بأنه نفي الفعل مطلقا فيناول فردا شاعا في جنسه فيم الجنس كله ضرورته وشيوعه والامساك كان شاعا في الجنس بل في البعض المنفي اهـ وهو الأظهر في التعليل وما في الذخيرة انما أفاد وجه عدم صحة نيته ما ذكر ولا تعرض في كلامه لوجه لزوم تركه أبدا الا اذا قيل ان هذه العلة أفادت عدم صحة نيته التام فيص فبالأولى فادتها لزوم الترك أبدا تأمل (قول لما برد على الأول أن عموم ذلك المصدر في الافراد الخ) فيه أن الأول ليس فيه دعوى عموم الزمان وان كان لازما لعموم الافعال وبالجملة كلامه هنا لا يخالو عن مناقشات (قول المصنف ولوحظ ليعلمه برعمة) الصواب في الفعل مرة أي في ساعة مسماة بالمرة لان كلمة مرة لازمة للنصب على الظرفية أو المصدرية سندی عن الجوى (قول ولا شك أن التقيد بالفور عند قيام القرينة حكم بآب الخ) مامنى عليه المحشى طريقة الثالثة غير بحث الفسخ وغير ما في العناية وشرح الكثر وذلك أن ما فهم ما يفيد أن هذه عين مطلقة على الاطلاق والبحث يفيد أنها عين الفور كذلك وما منى عليه يفيد أنها تارة تكون مطلقة وتارة عين فور باعتبار القرائن الدالة على الفورية والاطلاق وهذا فيه مخالفة للبحث حيث قال انها الفور والطلاق وأدعى أن المقصود الدال عليه ولا شك أن بحث الفسخ مخالف لظاهر الرواية وما ذكره من العلة انما ذكره لتعليلها وله يلزمه عدم التأخير لما بعد الموت وهو جعله دليلا على الفور (قول ومفاده أن ذلك فيما اذا لم يكن الدين مؤجلا الخ) ما قاله مفاد من قول الشارح لان الاذن الخ وليس في كلامه ما يفيد تقيد مسألة الكفالة بما اذا أدى الكفيل بل عباراتهم ناطقة بتقيدها بحال قيامها وقيامها انما هو قبل أداء الدين والظاهر أنه اذا كان يكون حائلا بخروج وجه بلا انه اذا تفرق حاله من كونه كفلا الى كونه دائنا فيكون نظير مسألة المصنف اذا تفرق الى ما هو أعلى ويكون القصد الاحتراز عما لو دفع الأصل الدين لا عما اذا دفع الكفيل (قول الشارح لعدم دلالة التقيد الذي في الزيلعي حلف لا يخرج امرأته الابانة تقيد بحال قيام الزوجية بخلاف ما اذا قال

ان خرجت امرأته من هذه الدار فعبده حراً وحلف لا يقبلها فخرجت بعدما أبانتها أو قبلها بعدما أبانتها حيث يثبت لانه لم توجد فيه دلالة التقيد بحال قيام الزوجية اهـ وهكذا وقع في البحر والمخ ثم انه أراد بعدم دلالة التقيد عدم دلالة تدل على تقيد اليين بزمان قيام الزوجية فان ولاية المنع توجد متى ارتفعت الزوجية لم تبق تلك الولاية والخالف هنا لم يقصد المنع أي في قوله ان خرجت امرأته الخ أو ان قبلها وانما قصد تعليق اليين على وجود فعل منه ففى تحقق وجوده ترتب الحث بخلاف لا يخرج امرأته من الدار فعبده قصد الخالف المنع فلا يضره عند ذلك قوله الاباذنى ومن هنا تعلم ما في عبارة الشارح من الخلل على أن الدلالة في ان خرجت امرأته أو قبلت امرأته موجودة وهو الاضافة فانها بعد انقضاء العدة لا تكون امرأته اهـ سندی وقد تقدم في باب اليين في الأصل لا يكلم عبده أو عرسه أو صديقه ان زالت اضافته وكلمه لم يثبت في العبد أشار اليه أولا وفي غيره ان أشار اليه أو عين حث وان لم يشر ولم يعين لا يثبت اهـ وبهذا يقوى ما قاله ط من أن الدلالة موجودة وهي الاضافة فانها بعد انقضاء العدة لا تكون امرأته اهـ وقال في حاشيته على البحر عند قوله ومنها لا يخرج امرأته الاباذنى الخ تقدمت هذه المسئلة متنا في باب اليين في الدخول والخروج وذكر المؤلف في باب التعليق من كتاب الطلاق لا يقال ان البطالان لتقيد به امرأته لانها لم تبق امرأته لاننا نقول لو كان لاضافتها اليه لم يثبت فيما لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت وفيما لو قال ان قبلت امرأتي فلانة فعبدي حرق قبلها بعد البيوتة مع أنه يثبت فيها ما كافى المحيط معلا بأن الاضافة للتعريف لا للتقيد اهـ لكن ذكر المؤلف قبل هذا ما نصه وفي القنية ان سكنت في هذه البلدة فامرأته طالق وخرج على الفور وخلع امرأته ثم سكنتها قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست بامرأته وقت وجود الشرط اهـ فقد بطلت اليين بزوال الملك هنا فعلى هذا يفرق بين كون الجسراء فانت طالق وبين كونه فامرأته طالق لانها بعد البيوتة لم تبق امرأته فلهذا فلهذا فانه حسن جدا اهـ قلت وعلى هذا فاعتبار التقيد في الاضافة فيما اذا كان المعلق طلاقا لغيره فلا ينافي ما في المحيط تأمل (قول المصنف لا يثبت في حلقه لا يشترى بها بئس وردوا بين الخ) وذلك لان الرجحان عند الفقهاء ما ساقه راحة طيبة كالورقة وهما ليس لهما راحة طيبة وانما هي لزهرة ما فاشبهها التفاح والفقرجل من السندی (قول أو ما ساقه راحة طيبة كالوردة الخ) حقه أن يقول كالورقة كما هي عبارة الفتح (قول قد يقال ان لم يبين الخ) قد يقال المطلق ينصرف للغالب المعهود تأمل (قول كانه خارج متاعها من بيتها الخ) يحتاج لنقل فانه ملكها اقتسبه لها كتسليم المهر تأمل والأحسن في التيسيل أن يمثل بما لو طلقها على مال فقبضه الزوج منها (قول فيجوز ان العقد الخ) فيه أنه باجازه لم العقد من جهته وانحلت بها اليين لا الى جزاء لعدم الملك ثم باجازه لم من جهتها أيضا فتم العقد بينهما وصارت زوجة بدون وقوع طلاق عليها فلا يثنى في تجديده عقد عليها وموضوع هذه المسئلة ما اذا علق طلاق من يريد تزوجها كما هو صريح ما في البحر لامن هي في نكاحه ويظهر أن المراد أنهما لو وجدوا النكاح ثانيا بعد طلاقها ونفاذا النكاح الأول يجوز هذا النكاح الثاني اذا اليين انحلت باجازه وهي انما انقضت على زوج واحد (قول فان حكم الشافعي يفسخ اليين المضافة الخ) فيه أنه ليس في هذه الصورة عين مضافة حتى يفسخها الشافعي وفي الأولى حكمه بالفسخ مختص من الحث الا أن تصور المسئلة فيما اذا اجتمع اليين من الأصلية والحادثة تأمل لكن لو فسح الشافعي اليين المضافة لم يثبت في اليين من الأصلية

فلم يظهر صحة عبارته (قوله) فانصرفت اليه ما ينسب اليها أصالة (الخ) لا يظهر وجه القول بالصرف لما ينسب اليها أصالة مع الملاقاة قولهم يراد نسبة السكتى والأوجه جل ما في الواقعات على رواية اه بل الحث في مسألة الواقعات أولى من الحث في مسألة الخاتبة فانه قدما كنى للحنث فيها بمجرد السكتى تبعاً وإذا وجدت مع نسبة الملك يكون الحث بالأولى (قوله) وقد يجاب بأن قوله لا تقم هي (الخ) لاشك أن المفهوم من هذه اليمين هو الحلف على عدم الفعل كما ان المفهوم من الحلف في الأمر هو اليمين على أن الفعل لا يقصد منه ما غير ذلك كما ان القصد من قوله لتفعلن هو الحلف على الفعل ولا يفهم من اللفظ غير ما ذكر ولو قيل ان هذا القسم ليس عينا لا يبعد لانها ليست من أنواعها الثلاث ثم رأيت في أول أيمان الخلاصة نقلا عن المحيط ركن اليمين بالله ذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر اه ومفاده أنه ان قرن بأمر أو نهى لا يكون عينا (قوله) وهذا محمول على ما اذا كان فلان ظالم (الخ) لا حاجة لهذه العبارة فانها مؤدى عبارة الشارح فلا يصح أن تجعل تأويل العبارة المنية تعميها لها وحيث جعله أحد التأويلات عبارة المنية وارتضاء يكون الحكم فيها ما هو مذكور في الشارح ولا شك أن مسألة ما لو حلف على أخيه أن لا تتكلم مساوية لمسألة المنية والمسألة الثانية المذكورة في الولوالية ليس فيها التعرض للبر أو عدمه بالقول بل سكت عنه فلا يصلح شاهدان انما يبين فيها أنه يحث بالدخول ولا يظهر فرق بين النفي والاثبات في أنه يبر بالقول اذا كان المحلوف عليه ظالما وذكر في آخر أيمان الفتح حلف لا أرك فلانا يفعل كذا كلا غير من هنا أولا يدخل يبر بقوله لا تفعلن لا يخرج لانتم أطاعه أو عصاه اه ونقلها الشرنبلالي عنه في رسالته فانظر كيف سوى بين لا أرك وبين ما بعده في أنه يبر في ذلك بالقول

(كتاب الحدود)

(قوله) لاشتماله على بيان كفارة الفطر المقلب فيها جهة العقوبة (الخ) أي بخلاف كفارة اليمين فان المقلب فيها جهة العبادة ولذا تدخلت كفارة الإفطار كما في الفتح بخلاف كفارة اليمين (قوله) أو المراد لها قدر خاص (الخ) الظاهر أن هذا هو المراد بقول القهستاني مينة الخ أي يمين قدرها بالكتاب الخ حتى يصح إخراج التعزير بهذا القيد ولو كان المراد أن الكتاب بين ذات هذه العقوبة لدخل التعزير في التعريف فانه لا بد أن يكون بيانه في أحد هذه المذكورات (قوله) الظاهر أن المراد أنها لا تسقط الحد (الخ) الظاهر عدم سقوطه بمعنى لو ذهب للقاضي تأييد بيمينه عليه ولا يمنع عنه بالتوبة ويدل لذلك فرع الظهيرية الآتية وان كان الأولى أن لا ينهض مسترا على نفسه ثم يسقط الحد في قطع الطريق بالتوبة قبل استيلاء الإمام وكذلك في السرقة الصغرى اذا ردا المسروق ونحو ما في الظهيرية في القهستاني عن الكبرى وغيرهما وسيأتي في الفروع أن التعزير لا يسقط بالتوبة كالحد (قوله) وبه علم أن ما في الكنز وغيره من تعريف الزنا بما مر تعريف للشرع الأعم (الخ) كيف يقال له زنا شرعا بالمعنى الأعم مع وجود الشبهة ولعل مثل هذه الشبهة غير مرادة في تعريفه شرعا بل يراد غير هاتامل وسيأتي في باب ما يوجب الحد وما لا يوجب أن الزنا شرعا بالمعنى العام اسم لما هو حرام لعينه من الجماع على أنه لا يصح أن يكون مثل هذه الشبهة غير مرادة فانها شبهة محمل وهي أقوى من الشبهة الأخرى وهي شبهة الفعل فالمتعين أن يكون تعريف الكنز لئلا للموجب للحد إلا أنه ترك بعض القيود المعلومة من كلامهم أولا نها جنة عن الماهية (قوله) وذكر أن المصنف يعني ابن وهبان خص (الخ) مع أنه ذكر أن الأخرس لا خد عليه مطلقا

وعزى ذلك للخاتبة ثم قال الأعشى ليس كذلك بل اذا ثبت عليه شيء من ذلك زجر بالحد المشروع قال قاضيان الأعشى اذا أقر بالزنا فهو بمنزلة البصير في حكم الإقرار اه (قوله) واسم الإشارة للوطء (الخ) لكن ليس المراد به معناه السابق وهو ادخال قدر الحشفة الخ بل ولوجه في قبل مشتبه الخ (قوله) فهذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير (الخ) لكن يؤيد عطفه على لفظ الزنا ما ذكره في حد القذف من أنه (يحد قاذف المسلم) بصريح الزنا ومنه أنت أرى من فلان أو منى على ما في الظهيرية ومثله النيك كما نقله المصنف عن شرح المنار اه ما في الشارح وقد استبعد ذلك ط (قوله) الاستغناء مدفوع (الخ) على هذا الجواب لا يكون قوله وقالوا رأينا وطئها الخ زيادة بيان بل هو بيان للوطء في هذا الخاص الآن يكون مراد الشارح بالزيادة قوله كليل في المسألة (قوله) على أنه لا مانع من اجتماعهما بدليل ما يأتي من أنه الخ) الأصوب الجواب الأول فان الجمع بينهما هو بطريق السياسة على طريق التعزير سياسة وليس الكلام الآن في التعزير سياسة بل ان هذا أمر لا بد منه هذا لثبوت التهمة بخلاف التعزير سياسة فانه مفوض الى الإمام والقاضي (قوله) وفي حده ابطال حقها (الخ) وذلك أنها ان جاءت بعد إقامة الحد وادعت المهر بالزواج لم يكن لها مهر لانا حكمنا بأن الفعل زنا ولا يجوز الجمع بين حد ومهر اه من الجوهره وكذلك يقال في دعواها القذف (قوله) وقد يفرق بينهما بأن نفس الخرس شبهة محقة مانعة (الخ) فيه تأمل اذ ليس نفس الخرس شبهة بل الشبهة في الإقرار من الأخرس عدم الصراحة وفي البرهان احتمال ادعائها على تقدير عدم الخرس كما في البحر (قوله) إلا أن يفسر ذلك بقوله رجعت الخ) تفسيره بما ذكره هو المتعين ولا يحتمل اللفظ غير هذا المعنى (قوله) مانع من العمل أو الشهادة (الخ) عبارته من العمل بالشهادة الخ (قوله) احتيالا لثبوت الخ) عبارة الفتح اختيارا لثبوت الخ بالراء (قوله) في بعض شروط القضاء والحد الخ) عبارة الفتح بالحد (قوله) وفيه عن الزيلعي وغيره أنه لا يقصد مقتله الخ) عبارة الزيلعي ويقصدون بذلك مقتله الامن كان منهم ذارحم محرم منه فانه لا يقصد مقتله لان غيره كفاية (قوله) وينبغي أن يزيد اتفاقا (الخ) لوزاده لا يستقيم كلامه الأعلى قول أبي يوسف والظاهر اعتماد غيره فلا فائدة في الزيادة إلا أن يقال ان قوله هو المعتقد أو لا خلاف في المسألة وانما نسبت له لانه الراوى لها حينئذ يستقيم زيادة هذا القيد (قوله) فاق ومقتضاء أن الوطء حصل في نكاح الخ) قد يقال ان السالبة تصدق بنفي الموضوع فيصح ان يقال في صورة الفتح أنه لم يوجد النكاح الصحيح لعدم وجود أصل النكاح كما أنه في صورة المحنى لم يوجد لعدم وجود النكاح تأمل (قوله) نبي لوارتد أحدهما (الخ) في السندى عن الهندية واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم بجحد ولا يرجم وكذا لا يجحد اذا كان الواجب هو الجحد كذا في العتابية فردة كل منهما معا أو ردة أحدهما تبطل احصائه ثم لا يعود الا بتجديد عقد وتجديد وطء بعد الاسلام فيما لو وقع الارتداد مرتبا أو بتجديد وطء فقط لو أسلم معا بعد ارتدادهما اه

(باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب)

(قوله) لان اسقاط الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل (الخ) أي بل مقتضاء أنه بعد تحقق الثبوت لا يرتفع بشبهة حيث ذكره صحابي جل على الرفع (قوله) الظاهر في وجه الفرق أن الإكراه لا يخرج الفعل (الخ) فيه أن شبهة الفعل كذلك فان الوطء زنا حقيقة ولذا لو جاءت بولد لا يثبت نسبه وان ادعاء غير

أن الحد سقط لعنى جاء من قبله وهو ظن الحل (قوله) فأسقط الشارح لفظ شبه ولا بد منه الخ قد يقال لا حاجة لدعوى أن الشارح أسقط لفظ شبه بل يصح حمل كلامه على ظاهره وذلك لأن الدليل في ذاته أثبت الحكم بالحل بقطع النظر عن المانع اه ثم رأيت في الزيلعي مانعه أن الدليل المثبت يعنى في شبهة الحل قائم وان تخلف عن إثباته حقيقة المانع اه وهذا عين ما فهمته (قوله) أما لو كانت بغير لفظ الخلع فهي داخلية بالأولى الخ لا يقال أنها داخلية بالأولى هنا بل مذكورة صراحة (قوله) أى وطء أحد الغائمين قبل القسم الخ) الظاهر أن أحد المستحقين في الغيبة كذلك وان لم يكن من الغائمين وهذا قبل القسم وبعد ما يحدث بين المالك (قوله) ومثلها أمته المجوسية والتي تحتها أختها الخ) قد يقال يرد على عدهما فيما ذكر ما ورد على عده الأمة قبل الاستبراء كما سبق له (قوله) لأن عقد الرهن لا يقيد ملك المتعة بحال الخ) عبارة السندى لأنه لا يقيد ملك العين ولذا الوفاء عبد الرهن فكفته على الرهن والوطء يصادف العين ولئن أفاد ملك العين لا يتصور أن يفيد ملك المتعة بحال الخ والتعليل لا يجاب الحد الذي نقله عن الذخيرة لا يفيد فان الاستيفاء إنما هو بعد الموت وحين الوطء لم يوجد والمالك الحقيقي لا يسقط بعد الوطء إلا أن يقال أنه هنا اعتبر لما ان سبب الملك الحكمي وجد عند الوطء وهذا كاف في دفع الحد تأمل (قوله) والمناسب أن يقول لا للتقوية الخ) الظاهر أن لام التقوية يقال لها أيضا لام تعدية فانها عادت العامل لمدخلها وان كان مستغنى عنها تأمل (قوله) أو آلى منها فوطئها في العدة الخ) يظهر أن الصواب في المدة أى مدة الإيلاء (قوله) وأشار إلى أنه لو عقد على منكوبة الغير أو معتدته الخ) إنما تم الإشارة بناء على تعبير الكثر بقوله ومجهر نكحها أى لا يجب الحد بوطء محرم لا على عبارة المصنف فانها شاملة للمحرم وغيرها والتشيل بالمحرم لا يخص (قوله) وهذا هو الذي حرره في فتح القدير الخ) وإذا على ما ذكره حافظ الدين في الكافي حيث قال منكوبة الغير ومعتدته ومطلقة الثلاث بعد الزوج كالحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا ولي ولا نسأه ودفعه عليه اتفاقا اه لكن التعليل الآتى شامل للمحرم وغيره كذا في الزوج ويقرب مما في الكافي ما ذكره الزيلعي وذكر القهستاني مثل ما في الكافي وكذلك ذكره في زبدة الدراية عن الخلاصة فالذي ينبغي اعتماد ما ذكره عامة مشايخ المذهب خصوصا صاحب الفتح لم يجز بما قاله بل قال عقبه وهذا هو الذي يغلب على ظني اه (قوله) وعلم من مسائلهم هنا أن من استحل ما حرمة الله تعالى على وجه الظن لا يكفر الخ) ألا ترى أنهم قالوا في نكاح المحرم لو ظن الحل فإنه لا يجحد بالاجماع ولم يقل أحد أنه يكفر اه بجر (قوله) والظاهر أن ادعاء ظن الغيب حرام لا كفر الخ) الذي ذكره المحسن في الردة أن دعوى علم الغيب معارضة لنص القرآن فيكفر بها إلا إذا استند ذلك إلى امارة عادية يجعل منه تعالى أو أى سبب منه تعالى كوجوه والهيام قال في مختارات النوازل علم الصوم في نفسه حسن غير مذموم وهو قسمان حسابي وأنه حق وبه نطق الكتاب قال تعالى الشمس والقمر بحسبان أى سيرهما بحسب واستدلوا بسير التجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضائه تعالى وقدره وهو جائز كاستدلال الطبيب على الصحة والمرض بالنض ولو لم يعتقد بقضائه تعالى أو ادعى علم الغيب بنفسه يكفر اه تأمل (قوله) وفيه أن القهستاني ذكر عن المضمرات أنه قال الخ) لا وجه لهذا التعيير فان مقتضى التور على الشارح في عزوه الافتاء بقولهما القهستاني عن المضمرات ولا وجه له فإنه عز الهانك حيث قال وأنه يعنى صاحب المضمرات قال والصحيح الأول الخ واعلم أنه تقدم في رسم المفتي أن لفظ الفتوى أكد ألفاظ التعحيح وقول قاسم السراج في جميع الخ

لا يفيد أنه غير عنه عمادة الفتوى نعم إذا عبر فيها بما يقدم هذا الترجيح على ما في الفتاوى وبعض الشروح (قوله صوابه في النهر الخ) لا يخفى أن قول الفتح ودفع بان من المشايخ من التزم ذلك وعلى التسليم الخ إنما يفيد أنه جازم بنسب النسب والعدة فيكون محررا أنها شبهة محل لا اشتباه وقوله وعلى التسليم أى تسليم عدم ثبوتها جواب اقتناعي الخصم لا يفيد أن المجيب قائل بعدمهما كما هو ظاهر من قوله وعلى التسليم الخ ثم إن قول النهر وهذا إنما يتم راجع للجواب الثاني يعنى أن ثبوتها مبني على أنها شبهة اشتباه والصحيح أنها شبهة حكمية وفيها إثباتان لكن نقل السندى عن الهندي لو تزوج الرجل امرأة أبيه بعد موته فولدت منه شبهة حكمية وقال الفقيه أبو بكر البجلي إن أقرابا لوطء أربع مرات حدا جعلا ولا يثبت النسب قال الفقيه أبو الليث وهذا قولهما وبه نأخذ اه وهذا يفيد أن الأخوة بعد عدم ثبوت النسب (قوله) الشارح فظهر أن تقسيمها ثلاثة أقسام قول الامام قال الرجعي لم يظهر ذلك إلا أن الامام يجعلها من شبهة الحل وهما من شبهة الفعل (قوله) كمعتدة الثلاث الخ) فيه تأمل فان المبسوطة بالثلاث إذا وطئها الزوج كان شبهة في الفعل وأما إذا وطئها بعد العقد عليها كان شبهة عقد أيضا والنسب ثابت فيها فان الحرمة في المطلقة ثلاثا لا تزيد على حرمة محرمة وقد ثبت فيها إذا عقد عليها فكذا إذا عقد على مطلقة ثلاثا ووطئها وقد تقدم في ثبوت النسب أن المبسوطة بالثلاث إذا وطئ الزوج وجاءت به تمام السنتين فاكتر يثبت بالدعوى وان ثبوته ولو جود شبهة العقد والذي في النهر من باب ثبوت النسب عند قول الكثر يثبت نسب ولد المعتدة البت لاقل منه والالا إلا أن يدعي مانعه قيل هذا منافض لما نص عليه في كتاب الحد ومن أن المطلقة بالثلاث إذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاء وأجيب بان الشبهة هنا لم تحض للفعل بل شبهة عقد أيضا كذا في البحر والذي في الفتح أن المذكور هنا إذا لم يدع شبهة والمذكور هنا محمول على كونه وطأ بشبهة والاجنبية يثبت النسب بوطئها بشبهة فكيف بالمعتدة فيجب الجمع مثلا بان يقال ينبغي أن يصرح بدعوى الشبهة المقبولة غير مجرد شبهة الفعل ثم قال والوجه أن لا يشترط غير دعواه لأنه لم يشترط في الكتاب سواء تم بحمل على مجرد الشبهة التي هي غير مجرد ظن الحل اه (قوله) يعنى الاعي بخلاف البصير الخ) الظاهر أن المخالفة بينهما فيما إذا ادعاهما هارا وأنه إذا ادعاه ليلأ فاجابته كذا كذا لا فرق بينهما أو يدل لذلك ما ذكره من التعليل (قوله) ومقتضاه الخ) أى رواية زفر (قوله) إذا كانا مستأمنين أو أحدهما الخ) نفي الحد إنما هو في المستأمن (قوله) الشارح وفي النهر الظاهر أنه يطالب الخ) عبارته وإن كانت الدابة لغيره أمر صاحبها أن يدفعها إليه بالقيمة ثم تذبح هكذا قالوا والظاهر الخ ولم يوجد في عبارته التعليل الآتى في عبارة الشارح بقوله لقولهم تضمن بالقيمة وهو لا ينتج النسب كما أفاده العلامة السندى (قوله) وصوابه على) الموجود في عبارته نسبة القضاء بالمهر لعدم تعرض لانه لها أوليت المال وهذا صحيح فانه قضى عمره وانما الاختلاف في كونه لها أوليت المال ولا تعرض في كلامه لذلك فيصح نسبة ما في المتن لكل تأمل (قوله) وكذا اعترضه في الشرب ليلية بكلام الفتح الخ) حين ذكر أن القتل للإمام فيما لو اعتاد فيفسد أن ما في الدرر لا يكون الا فيما إذا اعتاد تأمل ثم إن ما ذكره في الدرر عزاه لصدور الشريعة قال الشرنبلالي أنه مروى عن الصحابة وفي شرح الجمع وما روى عن الصحابة فعمول على السياسة اه وحيث كان ذلك مرويا عنهم لا مانع من التعزير به سياسة وإن لم ينص الفقهاء عليه بخصوصه فيندفع الاعتراض عن الدرر (قوله) وهو صريح ما في الفتح الخ) أى التعزير لا يفيد كونه بالأحرار ونحوه فإنه ليس في كلام الفتح (قوله) والجلد

(أصح) أي التعزير به (قوله) لأن فعل الرجل أصل الخ) يقال إن هذه العلة موجودة فيما لو كان مكرها وهي مطاوعة وقد أوجبوا الحد عليها لأنه أن يقال أنه هناك يوجد منها زنا لأنه في حقها التمكن منه وفعل غير المكلف ليس زنا بخلاف مسئلة الأكره فإن فعل المكره زنا وإن سقط الحد للعذر كما تقدم فتمكنها يكون زنا (قوله) حيث سقط الحد يجب لها المهر الخ) أي في صورة دعوى النكاح من قبله أو قبلها وفي صورة ما لو أقر أحدهما بالزنا وأنكره الآخر بدون دعوى النكاح ثم رأيت الشربلاي قال بعد ذكر ما إذا أقر أحدهما بالزنا وأدعى الآخر الزواج وإنهما لا يجدان وأقاما نفيه أي ويجب العدة وإن كانت معترفة بأن لا مهر لها اه وانظر الزبلي حيث قال ولا يقال كيف يجب لها المهر منكرا إذا كانت هي المقررة بالزنا لا نأقول وجوب المهر من ضرورة سقوط الحد فلا يعتبر ردّها وأنقول صارت مكذبة شرعا بسقوط الحد فلا يلتفت إلى تكذيبها كما إذا ادعى رجل أنه تزوج امرأة فأنكرت وأقام عليها بينة يجب لها المهر وإن أنكرت (قوله) حدا ولا عقرب عليه الخ) عبارته ولا شيء عليه في الإقضاء الخ (قوله) لأنه بالشراء يملك عينها الخ) لا يصلح وجهها للفرق بين الشراء والتزوج

(باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها)

(قوله) بخلاف السرقة الخ) يعني أنا نقبل الشهادة في السرقة بدون دعوى في حق حبس السارق إلى أن يجبي المروق منه لما فيه من حق الله تعالى وفي القذف لا يجبس المشهود عليه حتى يحضر المدعي كما في حقوق العباد الخالصة وقول الشارح فيما يأتي أن شرطية الدعوى في السرقة أي العمل بالينة كما يفاد هذا من الفتح وغيره (قوله) الآن يقال أنها غير محققة الخ) أي والفسق غير محقق أيضا لاحتمال أن يكون الأداء لقصد إحياء الحق بعد أن قصد الترفقن معه مع ما سبق (قوله) لأن زناها طوعا وغيره مكره فلا حد الخ) أي وقد اختلف في جانبها فيكون مختلفا في جانبه ضرورة (قوله) وعلى هذا الخلاف إذا رجع الشهود لا يضمنون عنده الخ) إلهما أن الواجب مطلق الضرب إذا احتراز عن الجرح خارج عن الوسع فينتظم الجرح وغيره فيضاف إلى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدمه يرجع إلى بيت المال لأنه ينتقل فعل الجلاد للقاضي وهو عامل للملين وله أن الواجب هو الحد وهو ضرب مؤلم غير جارح ولا مهلك ولا يقع جارحا ظاهرا إلا المعنى في الضارب وهو قوله هذا يثبت للضرب فأقتصر عليه لأنه لا يجب الضمان عليه لئلا تمتنع الناس عن إقامة اه نهر (قوله) فينظر ما ينقص به القيمة ينقص من الدية بمثله) أي ويلزمه مقدار هذا النقص من الدية كما قالوا ذلك في تقدير أورش الجراحات التي لم يقدر أرشها بشئ وهذا هو المتعين هنا ولا وجه لما قاله المحنف تأمل (قوله) أي معالما (قوله) فيه أنه لا فرق بين كون رجوعهم معاً ومرة تبا فانه في الثاني ظهراً أن التلف مضاف إلى المجموع إلا أن رجوع الأول لم يظهر أثره لما منع وهو بقاء من بقي فاذا رجع الثاني ظهر حصول تلف بهما وهكذا كما يأتي ما يفيد في الشهادات تأمل نعم في الهندية وإن رجع النجسة معا غرموا أختاسا كذا في الحاوي القدسي اه ويظهر أن المعية غير قيد (قوله) والقاضي قد أخطأ حيث اكتفى بهذا القدر الذي ساقى في كتاب الشهادة اعتماد الاكتفاء بقول المزني في حق الشاهد هو عدل مقبول الشهادة (قوله) لأنه متى أضيف إلى المرأة بحرف الباء يراد به الجماع الخ) بخلافه بحرف على فانه يراد به الزيادة (قوله) لكن في الفتح أن الفرض أنهم مقرران بالولد الخ) لا وجه لهذا الاستدلال بل هو لما قبله من التنظير والظاهر أنهم إذا لم يقر بالولد

لا يرفع الرجم إلا إذا اتلعا وألحق القاضي الولد بأمه (قوله) والظاهر أنه غير قيد الخ) قال الرجتي يتعين أن يكون ظرفاً للزوجة أي المتصفة بآنها زوجته قبل الزنا سواء ولدت قبله أو بعده ما لم ينكر الولد ويلاعن ويلحق القاضي الولد بأمه اه (قوله) نعم ما في بعض النسخ أعم لأنه الخ) لا يستغنى بأحدى العبارتين عن الأخرى فإن الأولى لأفادة قبول إقرار أحد الزوجين بما يوجب الإحصان وإن أنكره الآخر والثانية لأفادة أن إحصان أحد الزائنين ليس شرطاً لإحصان الآخر تأمل وقد أفاد نحو هذا العلامة السندی

(باب حد الشرب)

(قوله) الشارح قال وحد قبلها فظاهر أنه يعاد عني) الاستظهار لصاحب النهر وأصله للبحر وللفظ النهر مع الكثر وصح من سكره هذا الشرط لوجوب الحد في حد الضرب فائدة قاله العيني وهو ظاهر في أنه لوحد في حال سكره لا يكتفى به لعدم فائدة العيني لم يذكر إلا التعليل لتأخير الحد بعد الإفاقة اه سندی (قوله) لأن الحد ولا تثبت بشهادة النساء للشبهة الخ) أي شبهة البسدية عن الرجال لقوله تعالى فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فأعتبرهما عند عدم الرجلين ولم يرد به حقيقة بالاجماع لأنهما لو شهدتا مع إمكان الرجلين صح إجماعاً فتح (قوله) فالشرط عندهما أن يؤخذوا ربيع موجودة كما مر أفاده في البحر) قال فيه ينبغي أن يكون السؤال عن الوقت مبني على قول محمد أعملى المذهب فلا لأن وجود الرائحة كاف اه وقد يقال أنه مبني على قول الكل أما قول محمد فظاهر وأما قولهما فلا لأن الرائحة لا تحتل أنها رائحة الخمر التي شهدا بشرها لعدم التقادم ويحتمل أنها رائحة غيرها وأن الخمر المشهود بشرها لا تحتل بالتقدم وعلى التقدير الأول لا يحد وعلى الثاني لا فلا يحد بالشك (قوله) أقول المراد بما أسكر الخ) قد حقق هذا المقام في الأثرية زيادة عما عناه وقال الصواب أن مراد صاحب الهداية بإباحة الأفيون إباحة قليلة للتداوي ونحوه ومن صرح بحرمته أراد به القدر المسكر منه ثم قال والحاصل أن استعمال الكثير منه المسكر حرام مطلقاً وأما القليل فإن كان لهو حرام وإن سكر منه يقع طلاقه لأن مبدأ استعماله كان محظوراً وإن كان للتداوي وحصل منه أسكار فلا اه ثم رأيت في تبين المحارم من باب الخمر والميسر مانعه وأما الأفيون فهو حرام عند محمد قليلاً وكثيره وقال في السراج الوهاج الأفيون حرام ولم يقيد حرمته بقول أحد وهو الظاهر لأنه مضر بالبدن وكل شيء يضر به فأكله حرام وكذا يسبي الخلق ويضعف العقل اه (قوله) فالظاهر أن هذا تقرير على قول محمد فقط الخ) قد يقال أن هذا تقرير على قول الكل كما هو ظاهر إطلاقهم هنا وإنهما كما يشترطان وجود الرائحة عند القاضي يشترطان أيضاً عدم التقادم بين القضاء والامضاء عني معنى الزمن الطويل لا بمعنى زوال الرائحة لكن تفرض المسئلة بما إذا ثبت بالينة لا بالأقرار والافيكفي لعدم الحد بمجرد الهرب وانظر ما يأتي في كتاب السرقة عند قول المصنف فإن أقر بهما ثم عذب الخ

(باب حد القذف)

(قوله) أدلو كان مكرهاً ليناء الخ) فيه أنهم اشتروا بيان الكيفية في حد الزنا والشرب ولم يكتفوا بدونها فيلزم أن يكون حد القذف كذلك ولا يقال أدلو كان مكرهاً ليناء إلا أن يقال بعدم الاشتراط هنا لتعلق حق العبد فأشبهه سائر حقوقه بخلافهما التمتع بهما له تعالى (قوله) ولا يجنون إلا إذا سكر الخ) لعل الأصوب

الشافعي أن لا يصح عكس ما قاله المحنّى مع أن الحكم في المذهبين ما ذكره عنهما (قوله) وسقوط الحد على
التفصيل السابق (الح) مقتضى الوجه عدم سقوط الحد بالصالح أصلاً كما قاله في العفو (قوله) متعلق
برجوع وقوله وعنه متعلق باعتبار (الح) وأقول يجوز تعلق كل من الجار بن والجور بن بكل من
الاعتياض والصالح والعفو اهـ سندی (قوله) والالم يكن له العفو (الح) أي لأن جواز عفو في حقوقه
تعالى إذا علم أن جاره كما يأتي له (قوله) الشارح لأنها لو أجابته بأنني منى حدوده حاشية (الح) لا يظهر
وجوب الحد عليه فإن الكلام فيما لو قذف زوجته وموجبه اللعان ونص عبارتها ولو قال لا امرأته أنت
زانية فقالت أنت أزني منى حد الرجل وحده اهـ ثم رأيت في حاشية أبي العود أن ما عزي للزانية من كل ثم
ظهر أن قوله حد الرجل وحده صوابه حد المرأة فقط (قوله) وكذا الوطء في الملك والحرمة مؤبد بشرط
ثبوتها بالاجماع أو بالحديث المشهور عند أبي حنيفة (الح) مثال ما كان حرمة بالاجماع موطوءة الأب
بالنكاح أو بملك اليمين ومثال الثاني المنكوحه للأب بالانكاح أو بشهادة حديث لا نكاح إلا
بشهود وحرمة وطء أمته التي هي عنه من الرضاع لحديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اهـ من
الفتح (قوله) فكذا يسقط احصائها (الح) عبارة الفتح فلذا باللام (قوله) نعم هو محرم بعد التوبة فيعزز
فتح) عبارة الفتح نعم هو محرم وأذى بعد (الح) (قوله) والاسناد إلى وقت الكفر هو التبادر من إطلاق
المصنف كالذكر (الح) كون المتبادر قبول الإطلاق لمسألة الاسناد لوقت الكفر عما يظهر فيما لو تحقق
الزنا فيه لا فيما إذا لم يثبت فيه إذ موضوع المسألة كما قال قذف من زنت في كفرها فقتضاء ثبوته فيه
(قوله) والكفيل بالنفس إنما يطالب بهذا القدر فتح) عبارته ولو قال القاذف بعد ثبوت القذف عند
القاضي عندي بينة تصدق قولي أجل مقدار قيام القاضي من مجلسه من غير أن يطلق عنه ويقال له ابعد
إلى شهودك وذكرا بن رستم عن محمد إذا لم يكن له من يأتي بهم أطلق عنه وبعث معه واحد من شرطه
ليرده عليه وفي ظاهر الرواية لم يقتصر إلى هذا لأن سبب وجوب الحد يظهر عند القاضي فلا يكون له أن يؤخر
الحد لما فيه من الضرر على المذوف بتأخير دفع العار عنه وإلى آخر المجلس قليل لا يتضرر كالناخير إلى أن
يحضر الجلال وعن أبي يوسف يستأنى به إلى المجلس الثاني لأن القذف موجب للحد بشرط عجزه عن إقامة
أربعة شهود والمجوز لا يتحقق إلا بالامهال كالمديعي عليه إذا ادعى طعن في الشهود يعمل إلى المجلس الثاني
وجوابه ما قلنا اهـ والمذكور في الكفالة أن المدعي عليه لا يجبر على الكفالة بالنفس في حدود وقود عنده
ويجبر عندهما في القود وحد القذف والسرقة وليس تفسيره عندهما أن يجبر به بالحبس ونحوه بل أن يأمره
بالملازمة وأن يدور معه أين دار وإنه لا يجبس في الحد والقود إلا بشهادة مستورين أو عدل لتحقيق التهمة وإن
لم يثبت أصل الحق وبهذا يظهر عدم صحة نقل المحتى خلافاً لهما عن الفتح في هذه المسألة وإنما خلافاً لهما
المذكور في مسألة أخرى وقد ذكرها قبل مسئلتنا حيث قال وإذا شهدوا أنه قال بأزاني وهم عدول حد فان لم
يعرف القاضي عبد التهم حبس القاذف حتى يزكو أنه صار منهم بارتكاب ما لا يحل من أعراض الناس
فيحبس لهذه التهمة ولا يكفله ولا يكفل في شيء من الحدود والقصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول
وفي قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد يؤخذ منه الكفيل ولهذا لا يجبس عندهما في دعوى حد القذف
والقصاص ولا خلاف أنه لا تكفيل بنفس الحدود والقصاص (الح) فتأمل (قوله) وفيه ذلك في البحر
والنهر بما إذا حضر اجتماع (الح) أو الأول وحده كما يفيد ما بعده (قوله) فلم يوجد من القاضي تهمة فيه
فكان له استيفاءه فيما بينه وبين الله تعالى (الح) المعول عليه أن القاضي لا يقضي بعلمه ولو في حقوقه

(باب التعزير)

(قوله) وأجيب بأنه لم يلزم الالفاظ اللغوية (الح) المجيب هو السيد الجوى قال وربما يشعر كلامه
في الديباجة بذلك أي بعدم التزام الالفاظ اللغوية وبهذا يسقط تنظير المحنّى الآتي تأمل (قوله) الشارح
بل هو مقوض إلى رأي القاضي وعليه مشايخنا (الح) لكن قال المقدسي في شرح منظومة
الكتر والذي ينبغي أن يعول عليه هو الأول يعني عدم تفويضه إلى رأي القاضي في هذا الزمن لغلبة جهل
القضاة وعدم الرأي ديناً ودينياً وبهذا أيضاً لا بد الأمر له ما قدمنا أن مرادهم بقولهم الرأي إلى القاضي في
كذا القاضي المجتهد معرفة الأحكام الشرعية لا مطلقاً خذ هذا الكلام فإنه دقيق وبالقبول حقيق اهـ
(قوله) وكذلك أنه أن يزعم على الحد المقدر إذا رأى المصلحة (الح) هذا مخالف لما نقله عن الفتح سابقاً
أنه لو رأى أنه لا ينزجر إلا بأكثر من تسعة وثلاثين يقتصر عليها ويبدل ذلك لاكثر بنوع آخر اهـ إلا
أن يراد بالزيادة على الحد المقدر الزيادة من نوع آخر (قوله) ظاهره أن المراد الخلوة بها وإن لم ير منه فعلاً
فيجوز كإبداله عليه ما يأتي عن منية المفتي (الح) فيه أن ما في المنية لم يتعرض للمسئلة ما إذا وجد مع
امرأته أو محرمه من يرتب بها ولم يذكر المسئلة الأولى المنقولة عن الهندواني فيبذل كالتفصيل في الأولى
ولم يذكر في الثانية علم أن موضوعهما مختلف على ما ذكره (قوله) ولذا قيد في المنية بقوله وهو يرتب
وأطلق قوله قتلها (الح) في الفتح مثل أبو جعفر الهندواني عن وجدر جلا مع امرأة أبيج له قتلها قال
إن كان يعلم أنه ينزجر عن الزنا بالصباح والضرب بعمادون السلاح لا يقتله وإن علم أنه لا ينزجر إلا بالقتل
حل له قتله وإن طأوعته المرأة حل قتلها أيضاً اهـ وذكر هذه الحادثة كذلك العلامة المقدسي ونقلها
في الفتاوى الهندية عن النهاية كما ذكرها في الفتح وبهذا تعلم أن موضوع مسألة الهندواني فيمن رأى رجلاً
مع امرأة يرتب بها كما هو المتبادر أيضاً من قوله وإن طأوعته فالمتعين ماسك في التهر ولا يستقيم التوفيق
الذي ذكره المحنّى تأمل (قوله) والظاهر أنه يأتي هنا التفصيل المذكور في السرقة وهو ما في البرازية (الح)
قال العلامة الطرابلسي لكن رأيت العلامة أبا السعود نقل أنه يجوز قضاء لكن حيث تفحص الحاكم
وظهر له أن المقتول منهم في ذلك ويكتفى من القاتل باليمين وأجاب عن صبي قتل رجلاً قصصاً اللواط به
فقتله بأنه لا يتعرض له حيث كان الرجل معروفاً بالفساد كما نقل ذلك عنه العلامة الكواكبي وهو كلام
حسن ينبغي حفظه وأفاد البرازي أنه إن لم يكن المقتول معروفاً بالسرقة قتل القاتل قصاصاً وإن
كان متهماً به فكذلك قياساً وفي الاستحسان الدية في ماله لورثة المقتول لأن دلالة الحال أو وثقت شبهة في
القصاص لا في المال ثم رأيت منسوباً للكبرى أنه لا يحتاج إلى البيعة هنا واليمين تقوم مقام البيعة ولا يفعل
الاعتد فوران الغضب اهـ قال فهذا أوسع اهـ انتهى سندی (قوله) ويقدم بلاء العذر (الح) أي
سلبه (قوله) وإن قال أصحابنا نلق فيها الملاحاة لتخليها (الح) أو ألقوه فيها بالفعل لأن المقصود الزجر
عن مثل هذا الفعل (قوله) فالمراد أنه لم ينقل عن علمائنا (الح) قلت تقدم للشارح عن الدرر في باب
الوطء الذي لا يوجب الحد فيه في اللواط يعزز بأحق بيته وبغير ذلك وذكر في الهندية في الباب السابع
عشر من الكراهية عن عمر رضي الله عنه أنه أحرق بيتاً نجساً وقد نقله الجوى عن البرجسندی اهـ
سندی (قوله) الشارح كالوثناعين يدي القاضي ولم تكافأ (الح) قد يقال إن التكافؤ حاصل

لوتشاعين يديه الا انه يقام علم ماحقا المجلس الشرع ولا يظهر أيضا اقامته علم ما لوتضاربا وأحدهما أقل فيه من الآخر فاذالم يستوفى البعض حقه كيف يقام عليه التعزير (قوله مع تنقيص واحد من الاشدية الخ) هكذا عبارة الشرنبلالي بزيادة لفظ واحد ولا معنى له وعبارة ط عن الجوى عن أربعين مع تنقيص مع الاشدية وهي صحيحة فان المراد التنقيص المصاحب للاشدية لا للعدد (قوله لانه قد يكون في معصية فيها حد كزنا غير المحصن الخ) قد يقال ان تعزيره بالنفي سياسة في هذه الصورة ليس بمجرد معصية الزنا التي حد لها بل لا مرأ آخر آراء الامام اقتضى تعزيره بذلك كعدم انزجاره بالحد الذي اقامه عليه والتعزير ليس لمعصية الزنا بل لا مرأ آخر ومعصية الزنا أخذت حفظها وهو الحد (قوله اعلاه ذكره مع اغناء ما قبله عنه ليفيد ان المراد بالمتكر ما لا حد فيه الخ) أو ذكره ليمت نظم القياس فان ما ذكره قياس منطقي الا ان الصغرى تقيده بقيد الكبرى (قول الشارح ولو أم ولد الخ) تقدم في الشرح من حد القذف انه اذا سقط عنه الحد عززلان ظاهرة نعم الحكم في الاب والسيد قال الرجعي الذي رأته في الجوهره والدررا وأم ولد بدون ضمير وهو الظاهر اذا السيد لا يجب عليه التعزير لبعده وأم ولده ملكه ويؤيده ما قاله ابن الهمام ان المولى لا يعاقب بسبب عبده لانه حقه فلا يجوز ان يعاقب بسبب جنى نفسه اه لكن لقائل أن يقول ان مطالبته بسبب المعصية لا باعتبار حق العبد اه سندی (قوله ومقتضاه بلوغ الغاية في شتم ولده وليس كذلك) قد يقال فصل بقوله وكذا بقذف كافر عما قبله اشارة الى أن التشبيه في أصل التعزير لا في بلوغ الغاية في كل (قوله الذي في الفتح والبحر وغيرهما كل محرم الخ) الظاهر ما فعله الشارح وبيد القول بتوقف ابلاغ التعزير غايته على اصابة جميع المحرمات من الاجنية ولا بد من حمل عبارة غيره على غير ظاهرها كأن يراد كل فرد من أفرادها لا بقيد اجتماعها يعني أي فرد منها (قوله ما عدا هذه المواضع الثلاث الخ) هي ما في المتن واصابة محرم من اجنية ومثله أخذ السارق (قوله واهذا وعدلوا بعد الجرح ثبتت عدالتهم الخ) في تمة الفتاوى من الفصل الثامن من الجرح والتعديل من أدب القاضي مانصه واذاجرحه واحد وعدله واحد لا يكون أحدهما أولى بل يستل عن ثالث حتى اذا جرح اثنان فالجرح أولى فان عدل اثنان فالتعديل أولى واذا جرحهم واحد جرحهم واحد فعند أبي حنيفة وأبي يوسف الجرح أولى لان التعديل والجرح يتم بالواحد عندهما فصار كما اذا جرحهم اثنان وجرحهم اثنان وعند محمد الشهادة موقوفة لا تجاز ولا رد وان جرحهم اثنان وعدلهم عشرة فالجرح أولى اه فتأمل هذا مع ما ذكره المحشى وسيأتي نحو ما ذكره في الشهادات والتبادر من قول القنية بل نصح اذا ثبت فسقه ضمن مانص فيه الخصومة كجرح الشهود شمول ذلك لما يوجب التعزير في البابين وهذا ما يفيد قول الشارح حتى لو بينوا فسقه الخ اذ لا شك أن ما يوجب التعزير مما نصح فيه الخصومة ثم انه يوافق ما في التمة قول المحشى لان الجرح مقدم على التعديل (قوله أي يكفران اعتقده كافر لا بسبب مكفر الخ) بل باعتقاده عقائد الاسلام فقد اعتقد دين الاسلام كفرا وهذا أحد ما حمل عليه حديث اذا كفر الرجل أخاه فقد باءها أحدهما أي يرجع بكلمة الكفر وقال في شرح المشرق انه محمول على المستحل والافالحديث مشكل لانه اذا لم يعتد بطلان الاسلام يكون كاذبا والكبيرة لا تكفر عندنا (قوله وأفاد بعطفه بافاجر على يافاسق التباين بينهما الخ) في النهر الظاهر أن الاول أعم والثاني أخص اه ثم ان الظاهر عدم قبول الشهادة فيما لو شهد أحدهما برادف ما شهد به الآخر لاختلاف المنهوبة كالمشهد أحدهما أنه قد فقه

بالعربية والآخر بالفارسية (قوله الاول هو من لا يتدين بدين) وجعله في التهرعني المناق (قوله) ويظهر من هذا وكذا من قول المصنف السابق الا أن يكون معلوم الفسق أن المراد المجاهر الخ) الظاهر أن المدار على تحقق فسقه وان لم يشتهر به كما هو المفهوم من كلامهم ومن تعليل المسئلة (قوله ومثله يا كسختان) هو بمعنى الدبوث قال الرملي أورده في القاموس في باب اناء فقال الكسختان ويكسر الدبوث وكسخته تكسجفا وكسخته قال له يا كسختان (قوله خلافا لما في الكس من أنه لا تعزير فيه كما في الفتح الخ) قال في البحر قال في الفتح والحق ما قاله بعض أصحابنا أنه يعز في الكسختان اذا قيل انه بمعنى الدبوث اه فما في المختصر مشكل لكن قال في ضياء الخوازم كسح القوم عن الشيء اذا تفرقوا عنه وذهبوا وكسح له بالعداوة أضمرها في كسحه لان العداوة فيه وقيل الكاسح المتباعد عن مودة صاحبه من قولهم كسح القوم عن الشيء اذا ذهبوا عنه وفي الحديث أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح اه فان صح محي الكسختان منه فلا اشكال أنه ليس بمعنى القرطبان فلذا فرق المصنف بينهما اه والاحسن جعله في عبارة الكسح بالمهملة بمعنى ما في ضياء الخوازم يستقيم ما في الكس وان كان بالمهمله ففيه التعزير (قوله والظاهر أن المراد به في العرف من يفعل الخ) ويرى يقال ان اللعاب مع الصبيان والمعرض عما يستغل به العقلاء دليل على قلة عقله بمنزلة قوله يا أحمق اه سندی (قوله لانه علق رجوعه على الكفر الخ) في كلامه قلب (قوله وكأنه انتزع من البغاء الخ) بكسر الموحدة وتخفيف المهجمة (قوله وبالقيد الثالث الى ما لا يعد عارا في العرف الخ) فيه أن ما كان محرما شرعا كيف لا يعد عارا في عرف المسلمين اه سندی (قوله من أنه مندوب للدره الخ) هذا الفرق غير كاف للفرق بين دعوى الزنا والسرقة اذ في كل الدرهم مندوب اليه (قوله هذا ما ظهر في تحقيق هذا المحل) وهذا هو الصواب ولا دليل على ما ذهب اليه الحلبي من تمحض حق العبد عن حقه تعالى فان امتثال أمر الشرع والكف عن تعدى حدوده وتعظيم المسلم وعدم الاستخفاف به ورفع الفساد من العباد من حقوقه تعالى وصيانة عرض المسلم ونحوه من حقوق العبد ولا دليل لما قاله الحلبي من أن أفرادها التي هي حق العبد أكثر من أفرادها التي هي حق الله تعالى (قوله فقال وهو ظاهر في أن ما كان منه حق الله تعالى لا يحلف فيه الخ) فيه أنهم ذكر وأن ما سمع فيه الدعوى حصة عما لا يندري بالشبهة تجري فيه اليمين مع أنه من حقوقه تعالى فالظاهر أن ما كان من حقوقه تعالى من التعازير كذلك بل وقع الخلاف في التحليف حصة من غير دعوى ففي تمة الفتاوى من الفصل التاسع في دعوى الطلاق مانصه القاضي بسمع البيئة على الطلاق وعلى عتق الامة من غير دعوى وهل يحلف على ذلك حصة من غير دعوى ذكر محمد في آخر باب التحري اذا طلق امرأته من نسائه بعينها ثلاثا ثم نسي ثم بن الا واحدة لا يحل له وطؤها والقاضي لا يحل بينهما حتى يخبر الزوج أنها غير المطلقة ثلاثا فاذا أخبر استخلفه ما طلقته هذه ثلاثا ولم يشترط دعواها وذكر شمس الأئمة أنه لا يستخلف وان تقدم الدعوى شرط وفي آخر الدعوى من هذا الكتاب ان الدعوى شرط التحليف على عتق العبد بالاجماع انما الخلاف في اشتراط الدعوى على قبول الشهادة (قوله الآن يراد أخت المقبل) الظاهر جواز عود الضمير للمدعي أو المدعى عليه واحترز بالاخت عما لو ادعى انه قبل زوجته فانه هناك حق العبد غالب وعلى هذا لو كان لها بعل فان طالب أخوها لا يحلف المدعى وان بعلها حلف اه سندی (قول الشارح لانه في حقوقه تعالى يقضى فيها بعله الخ) أي فالشاهد الواحد أولى اه سندی لكن سيد كراحمشي في كتاب القضاء نقلا عن الفتح أنه في حد الشرب والزنا لا يتفقد قضاؤه

بعله اتفاقا وان ما ذكره في التمر في الكفالة بحنا أنه يجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق العباد أما حقوق الله تعالى المحضة فيقتضي فيها بعله اتفاقا خلافاً صريحاً مخالف لكتلامهم نعم ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على النوب بل إذا أخبر القاضي عدل بذلك عززه (قول الشارح وتركه اغسل الجنابة الخ) في حاشية الزيلعي ترك الفصل من الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة (قول وفيه أنه إذا كان ذلك جنابة علق عليه الأمر الخ) لا يرد مسئلة الزنا والسرقة لما أنه حصل الانتقال الى ما هو أعلى من التعزير وهو الحد نعم يتوجه الاعتراض عليه لو وجد جنابة لا تعزير ولا حد فيها تأمل (قول لكن يشكل عليه ضربه على ترك الصلاة الخ) قد يقال ضربه على ترك الصلاة ليس تعزيراً بل ليعتبرن عليها وقال الرضوي انما يمنع الصغر من التعزير في حقه تعالى من اقامة الامام أو نوابه لأنه غير مكاف ولكن لأبيه اقامة ذلك لما تقدم عن القنية وكذا لمربي النسيم على ما مر (قول فقد مر أن لكل مسلم اقامة التعزير بحال مبصرة المعصية الخ) ما مر انما يقيد أن لكل مسلم اقامته حال المبصرة لا وجوبه فهو نظير الزوج لا نظير الامام لوجوب اقامة الحد والتعزير عليه (قول وأجيب بأنه يضمن المهر الخ) في هذا الجواب تأمل فاننا قلنا بلزومه لا نقول أنه في مقابلة الوطء بل هو في مقابلة اتلاف النفس ووجوب المهر بابتداء الفعل (قول ظاهره تقييد الضمان بما إذا كان الضرب فاحشاً) الظاهر اعتماد هذا التقييد لتفصيل الآتي في الجنابات ويحمل كلامه على ضرب التعليم فإنه هو الذي يفصل فيه بخلاف ضرب التأديب فان فيه الضمان مطلقاً ولا ينافي ذلك اطلاق الضمان في عبارة الفتح فإنه في التأديب وما في الدر المنثور في التأديب أيضاً بدليل ذكره في آخر عبارته عند ذكر المخالف (قول ومقتضى ما قررناه هناك وجوب الضمان الخ) الظاهر أن المراد ضمان نصف الدية للتعليل الذي ذكره (قول اذا تعدى بالزيادة مطلقاً الخ) أي زاد على المائة أولاً لكن لا يظهر ضعف هذه الرواية فإنه إذا كان يرى ذلك وضربه مائة فأقل فمات صادف فعله فصلاً مجتمداً فيه فلا وجه لضعف القول بعدم الضمان وان ضربه زائد على المائة يضمن النصف لما ذكره (قول أي اذا كان ارتجاله لا لغرض محمود الخ) قد أطلال العلامة السدي القول في هذه المسئلة اطالة حسنة رحمه الله تعالى فانظره ونقل عن الرضوي أن هذا إذا كان كراهة لما انتقل عنه وحيث ينبغي أن يكون لافرق بين مذهب ومذهب (قول وظاهر التقييد بالقذف أنه لو شتم بالتعريض لا يعزر) لكن العلة المذكورة تفيد أنه يعزر

(كتاب السرقة)

(قول وفي الكبرى عن عيين الامام الملتزم حفظ طرق المسلمين الخ) فإنه وان أخذ جهاراً عن مالك لكنه يبالغ في اخفائه عن الامام فباعتبار كونه متصدياً لحفظ الطريق بأعوانه واختفاء القاطع عنه وعن أعوانه أطلق عليه السرقة (قول ففي القاموس سرقة منه الشيء يسرق الخ) عبارة القاموس باللفظ سرقة منه الشيء يسرق سرقة سرقة وككثف وسرقة سرقة وككفرحة وسرقة سرقة واسترقه جاء مستتراً الى حرز فأخفينا لا غيره والاسم السرقة بالفتح وككفرحة وككف اه وهذا الضبط موافق لسرقة (قول هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم نجر الذي الخ) هذه الصورة مقهومة بالاولى من قوله وكذا الذي اذا سرق الخ على أن ما ذكره مجرد تفريع على ما قبله المتناول لجميع المسائل ولا يلزم في التفريع ذكر

جميع المسائل المتفرعة على الاصل (قول ولعله على القول بأن القاضي يقضى بعله الخ) الظاهر أن المراد بالقضاء بعله العمل به مطلقاً للعللة المذكورة وتقدم أنه لا يقضى به ولو في حقوقه تعالى وهو المعتمد المعقول عليه (قول واعتزله الحموي بأنه يجوز الخ) قد يقال ان وجه استثناء الزمان هو الاكتفاء عنه بالسؤال عن الماهية المأخوذ فيها قيد التكليف فلا حاجة الى بيانه بخصوصه لكن يرد على هذا أنه كان يمكن الاكتفاء بالسؤال عنهم عن بيان المسروق منه مشاماً هو داخل في السؤال عن الماهية ثم ان الظاهر أن مراد الاسرار أنه لو أقر بالسرقة من هو أهل لاقامة الحد وسئل كما هو لازم ثم أقر أنه سرق في صباه لا يكون هذا جوعاً عن اقراره السابق بل هو اقرار آخر وليس المراد أنه اذا أقر بالسرقة في حال صباه ولم يرد على ذلك يقام عليه الحد فإنه لا يقام عليه كالأقر بالزنا في حال صغره (قول وهو تأييد لما قبله حيث سماه جوراً شبيهاً بالعدل) الاظهر أنه مقابل لما قبله لا مؤيد له فإنه عدل حيث توصل به الى اظهار الحق فلا يكون جوراً محضاً وعلى الاول هو جور محض (قول الشارح ما رأيت جوراً أشبه بالعدل من هذا الخ) وفي شرح منظومة الكنز فلو حسنت نية الامة وكان ذارياً حل له فعل نحو هذا السكنة نادراً في هذا الزمن فالأولى المنع كيلا يتجاسر الظلمة على مثله (قول فقال المال كثير والمسئلة أقرب الخ) عبارة الاصل على ما نقله السدي في القصة العهد قريب والمال أكثر من ذلك (قول الظاهر أنه لا ينافي ما مر عن القنية الخ) الظاهر المناقاة لان الموضوع في المسئلة الاولى مالوشكي اليه بغير حق وهذا انما يظهر فيما اذا ظهرت السرقة على يد غيره تأمل (قول قلت أنت خير بأن ما ذكره في باب السرقة مخالف لما عراه البها الخ) فان ما ذكر أنه نقله المصنف في السرقة لا يوافق ما نقله عن القنية ولا ما نقله عن الذخيرة بل هو ملحق بما هو مذكور فيها نعم ذكر المحشي في القصب أن المصنف نقل ما ذكره من أنه لو مات المشكوك عليه بسقوطه من سطح خوفاً غمراً الشاكى ديبته الخ عن العبادية وعلى ما فهمه المحشي أولاً من أن موضوع المسئلتين مختلف لا مخالفة (قول قلت لا يخفى أن هذا هو منشأ النظر) قد يفرق بين الباب الثقيل وغيره كمثل قماش بأن الاول لا يرغب في سرقة له نقله وقلة قيمته بخلاف الثاني تأمل وأيضاً الباب الكبير لا يرغب فيه غالباً بخلاف حل القماش وقيد الرغبة لا بد منه لتحقيق القطع (قول ومعه هو معله الفخار أنه يقطع به) قد نصوا على اعتبار العلتين ولا يلزم من انتفاء العلة المذكورة في الفخار نبوت القطع في الصيني والبلور لوجود العلة الثانية المقتضية لعدم وهي سرعة كسره (قول وظاهره أن باب المسجد حرز الخ) الا صوب أن يقال ان قول الشارح لانه حرز لا بحرز تعليل لعدم القطع بسرقة باب الدار وترك تعليل عدمه في باب المسجد وهو عدم الاحراز لظهوره (قول الشارح ولونا كما أوجحنونا وأعمى الخ) عبارة الفتح وتبعه في البحر والنهر وشرح الحموي ولا قطع بسرقة العبد الكبير يعني المميز المعبر عن نفسه بالاجاع الا اذا كان نائماً أو مجنوناً أو أعجمياً لا يعزير بين سيده وغيره في الطاعة فينبذ يقطع ذكر الاستثناء ابن قدامة ولم يذكره أصحابنا بل نصوا أنه لا قطع في الآدمي الذي يعقل سواء كان نائماً أو مجنوناً أو أعجمياً اه فينبذ الانسب ابدال أعمى بأعمى (قول قال في الفتح والبحر مثل كتب البحر ومثل كتب العربية واختلف في غيرها الخ) الا صوب حذف قوله شمل الى قوله واختلف فان ذلك لا وجود له فيهما فان عبارة البحر والمراد بالفقر صنف فيها كتابة من عربية أو شعر أو حديث أو تفسير مما هو من علم الشريعة واختلف في غيرها وعبارة الفتح ويدخل الكتب المشتملة على علم الشريعة كالفقه والحديث والتفسير وغيرها من العربية والشعر

واختلف في غيرها الخ تأمل **(قوله)** لكن كلام الفتح بخالفه لانه جعل الخ لكن ينبغي ان يقال انه لا قطع في مثل كتب السحر لانها مثل آلات اللهو بل هي أولى بتأويل الاحراق لازالة المنكر **(قوله)** فانه مال المسلمين وهو منهم الخ) فله شبهة المالك **(قوله)** ولا ينبغي انه لا يقطع به وقد علوا الخ) عبارة البحر ولا ينبغي انه لا يقطع به لعدم المالك كما مر حوا أنه لو سرق حصر المسجد ونحوها من حرز فانه لا يقطع به لايين بعدم المالك **(قوله)** والفتوى اليوم على جواز الاخذ عند القدرة الخ) أي عند الضرورة كما يفيد عبارة المحتجب اذ عند عدمها لا يؤخذ بذهب الغير وبه رد على من جوزه مطلقا سندي عن شرح نظم الكنز **(قوله)** وكما عبر به في الهداية حيث قال ذي رحم محرم منه الخ) المتبادر من هذه العبارة انما هو رجوع ضمير منه للسارق لا للرحم **(قوله)** لكن المنقول في الهداية وغيرها قطع الصديق لانه الخ) الظاهر عدم القطع في الصديق اذا جرت العادة بينه وبين صديقه بالدخول بلا مانع لوجود الاذن دلالة في دخول الحرز ويحمل كلام الهداية على صديق لم يجز العادة فيه بذلك هذا ما يفيد كلامهم **(قوله)** فالضمير في له عائد على المسروق الخ) الاولى ابداله بالمسروق منه فان القصود ما قاله ط ان الاولى حذف له ليم الحرز الخاص لها فيجعل عائد المسروق منه يكون الكلام شاملا لما اذا كانت السرقة منها تأمل **(قوله)** ومقابل القول بأنه يقطع عنده لو سرق من الحمام الخ) لعل الانسب أن يقول ومقابل القول بأنه يقطع عنده فان عبارته توهم أن ما ذكره الشارح خارج عن هذين القولين مع أنه قوله ما **(قوله)** لعل وجهه أنه يكون مجاهر الخ) هذا التوجيه للمحموى حيث قال وجه عدم القطع أنه حينئذ بالغش مجاهر لا محتف وشرط القطع الخفية اه **(قوله)** وهي تدل على أنه لا يقطع في النهار بلا فرق الخ) قد يقال عدم قطعه بفتحته نهارا وهو مقفل انما هو لتحقيق المجاهرة بالغش وهذا لا يدل على عدم قطعه فيما اذا كان الباب مفتوحا مردودا أولا فدعوى الأولوية غير ظاهرة **(قوله)** وهذا علم أن ما قدمناه عن التهر عند قوله أو من ذي رحم ليس على إطلاقه) كلام التهر في بيان الحرز في حداثته وهو صحيح على الإطلاق وما هنا من عدم القطع انما هو لعدم الخفية لكونه مجاهرة كاذ كره تأمل وعلى ما فهمه المحتجب يكون ما قدمه عن التهر مقيدا بما اذا سرق ليلا من دار مثلا لا باب له فانه يقطع بخلاف ما اذا كان ذلك نهارا فانه لا يقطع اذا لم يكن له باب أو كان مفتوحا **(قوله)** الشارح فلو فيه أحد وهو لا يعلم به قطع) لا يظهر الا على القول باعتبار الحافظ مع وجود الحرز وأما على ما قدمه من عدم اعتبار الحرز بالحافظ مع وجود الحرز بالمكان فلا يظهر تأمل **(قوله)** قول المصنف ويقطع لو سرق من السطح الخ) هذا اذا كان مصعده من داخل البيت أما من خارجه وليس له باب يغلق عليه فلا يكون حرزا ويراجع اه سندي **(قوله)** فقبل ما اذا أخرج الداخل يده وناول الخارج الخ) في الفتح الوجه أن يقطع الداخل في هذه الصورة كما عن أبي يوسف لانه دخل الحرز وأخرج منه المال بنفسه وكونه لم يخرج كله معه لا أثر له في ثبوت شبهة في السرقة واخراج المال والسرقة تمت بالداخل وحده لا بهما **(قوله)** والمراد هنا الكم المشدودة الخ) هذا ما ذكره في البحر عن الشنخي وذكره شراح الهداية والظاهر أن الصرة لو كانت غير الكم يكون الحكم فيها ما ذكره من التفصيل للعله المذكورة **(قوله)** الا أن يجاب بان الالتقاء في الطريق هناك معتاد الخ) لعل الاحسن ما أشار اليه القهستاني حيث قال وان شق الحمل وأخذ منه شيأ أي أخرج منه بيده ما قيمته عشرة فصاعدا قطع فلخرج الشيء بنفسه ثم أخذه لم يقطع لان الاخراج من الحرز بشرط اه **(قوله)** الشارح سرق فسطاطا منه وبها الخ) أي في صحراء ونحوها اذ لو كان منصوبا في الدار بحيث تحيط به من

جوانبه جدران الدار قطع لكونه محرزا اه سندي ويظهر القطع لو جرحا بحفاظ في الصحراء **(قوله)** لانه لا عبرة للحامل الخ) غاية ما ذكره انما اذ عدم قطع الحامل ولم يذ كروجه قطع المحمول مع أنه لم يوجد منه سوى هتك الحرز بدون أن يوجد منه فعل الاخراج ولعل وجهه أنه قد وجد منه التسبب في الخروج نظير ما لو ألقى ما سرقه في الماء فخرج بقوة جريه بدون أن يسند الاخراج للحامل **(قوله)** قلت وتحقيق المقام أن اسم الفاعل لا ينصب المفعول الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال الخ) فيه أنه حيث جازت الاضافة مع كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وان كانت لفظة لم يتعين كونه للماضى وهذا كاف لعدم القطع اذ هو يندرى بالشبهة ولا نظر لكون الاصل في الاضافة أن تكون معنوية ولذا قال الرجعي رد أنه يجوز أن يكون معموله مجرورا مع أنه بمعنى الحال أو الاستقبال لان ذلك بشرط العمل وليس مانعا من الاضافة بل تكون فيه لفظة فيبقى فيه احتمال الاخبار والعدة فلا يقطع بالشك اه والظاهر في الفرق بين الاضافة والتنوين هو العرف لا غير **(قوله)** لان التنوين دليل عدم ارادة الاقرار الخ) فيه تأمل اذ التنوين من العامى الذي لا يميز عنده في الحركات ولا في أحوال الكلمة لا يصلح أن يكون دالا على شيء والظاهر في وجه البعد ما قاله ط من أنه على هذا الاعتبار يلزم اعتبار شبهة الشبهة لان عدم إيجابه على العالم لشبهة الناشئة من الشك فلو اعتبرنا ذلك من الجاهل لكان عدم القطع لشبهة في النطق به اه

باب كيفية القطع وانباته

(قوله) الشارح قطعت رجله اليسرى الخ) الظاهر أن يقيد هذا بما اذا قطعت يده قبل الخصومة نظير ما مر عن شرح الطحاوى والظاهر أيضا أن القطع اذا كان ظاهرا عدا أو خطأ كذلك **(قوله)** أي ما تقدم من اشتراط الحضور الخ) المناسب أن يراد بالاولى في كلام الشارح ما ذكره عن شرح الوهبانية من عدم اشتراط حضور الشهود وبالشأنى ما ذكره أنه قدمه متناوشرا وحينئذ يسقط اعتراض المحتجب ويكون كلام الشارح موافقا للواقع في كلام الشرنبلالى **(قوله)** فيه نظر لما في الانساب من أن الربا لا يملك الخ) عزاء في الاشياء التقنية والظاهر أن المسئلة خلافية وسيأتى للمحتجب في باب الربا أن العوض عاكث بالقبض وعز ذلك للبرزوى حيث قال ان من جملة صور البيع الفاسدة جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض **(قوله)** أو ينصبه على أنه مفعول لاجله الخ) هو الاظهر فان السقوط ليس هو عين ضرورة القطع **(قوله)** أي أنه يلزم من وجوب القطع الخ) لعل الاصول وجود الدال المهمة هنا وفيما بعده **(قوله)** فلم أن التقدم لا يسقط الا اذا لم يوجد قطع الخ) لعل المناسب أن يقول فعلم أن النقوم لا يسقط الا اذا وجد قطع بخلاف لم كما هو ظاهر **(قوله)** والهبة بدون قبض لا تنفيس المالك الخ) يقال القبض السابق يقوم مقام قبض الهبة فبمجرد هاضار الموهوب ملكا للسارق بلا تجديده مع أن مالكا يقول تتم بدونه فقوله شبهة دائمة للقطع ثم رأيت في حاشية البحر كتب على قوله بشرط القبض مانعه أي اذا كان رد المسروق الى المالك والا فهو في يده **(قوله)** ولو عاكثا فلا ضمان ولا بعد العتق) وجه عدم الضمان أن موجب فعله مؤاخذ به بعد عتقه ولا يسرى اقرار السيد عليه فيه **(قوله)** فان قال المالك أنا أضمنه لم يقع عندنا الخ) هذا يؤيد ما قاله الشنخي من أنه يشترط طلب المالك المال والقطع اه سندي **(قوله)** فالاعتماد على ما قاله لا على ما قاله فتنبه) لكن ما تقدم من الاستدلال لهما ولحمد

يفيد جريان الخلاف فيما لو كانت الصبغة بعد القطع أيضا

(باب قطع الطريق)

(قوله وكذا لو كانت رجله اليسرى الخ) عبارته أي النهر وكذا لو كانت رجله اليمنى شلاء لم تقطع رجله اليسرى الخ (قوله وكذا الرجل اليسرى نهر) وقال في البحر لو كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو رجله اليمنى كذلك لا يقطع اه وظاهره أنه لا يقطع منه شيء في هذه الصور وذلك أنه في الصورتين الأولى لو قطعنا يده اليمنى لقات جنس المنفعة ولا جازر قطع يده الشلاء لأنها ليست محل الجزاء بالقطع ولو قطعنا رجله اليسرى مع كون يده اليسرى شلاء أو مقطوعة يلزم اهلاكه معني ونحوه يقال في صورتين الأخيرتين (قوله خلافا للمحمد أنه لا يقطع) بل يقتل أو يصلب (قوله أما فيما إذا اختار الجمع بين القتل والصلب الخ) فيه أن جميع عبارات المتن أنه يصلب حيا وهي شاملة لما إذا اقتصر عليه أو جمعه مع القتل وليس في كلام الفتح ما يدل على تخصيصه بما إذا اختار الصلب خاصة بل هو شامل لما إذا اختاره مع غيره أيضا ومقتضى عباراتهم أنه إذا اختار الصلب ولو مع غيره لا بد أن يكون حيا في حالة الصلب ثم قال ط هذا يعني صلبه حيا لا يظهر في اجتماع القتل والصلب إلا إذا كان الصلب متقدما اه ومقتضى كلامهم لزوم تقديم الصلب (قوله وظاهره ترجيح القول الثاني الخ) بل الظاهر ترجيح الأول لما ذكره من قوله ومن تمام قوته رد المال فيكون أخذه قبل الرد أخذ قبلها وفيه الحد والمقرر أن الرد شرط التوبة ولا وجود للمشروط قبل شرطه فالقول بالسقوط قبل الرد شبه التناقض (قول المصنف أو بين مصرين الخ) أي متقاربين بحيث يتصل عمران أحدهما بالآخر فتح (قوله وشمل ما إذا كان المال مشتركين المقطوع عليهم الخ) عبارة النهر عقب المتن هذا إذا كان المال مشتركين المقطوع عليهم أو لم يكن مشترك كالكن لم يأخذوا إلا من ذى الرحم أما إذا أخذوا منه ومن غيره فقبل يحدون نظر إلى ذلك الغير والاصح أنهم لا يحدون اه (قوله وينبغي أنه لو كان مال الشركة معه في القافلة أنهم لا يحدون الخ) كما أنه ينبغي إذا كان الشريك المفاوض ليس معه المال المشترك وجوب الحد لأن علة سقوطه أن الشريك يأخذ عين حقه والباقي يعينونه (قوله من فنون الصرب أفنانا) الفن الحال والضرب من الشيء كالأفنون والجمع أفنان وفنون والفن محركة الغصن والجمع أفنان اه من القاموس (قوله وموطئ أبيه) من وطئ الشيء بطئه أثبته ونقله اه قاموس (قوله للعتني) يطلق كالعاني على كل طالب فضل أو رزق كافي القاموس (قوله بسناه وسنائه) الأول الضوء والثاني الرفعة (قوله عن روض أريض) الأريض متابع للفظ عريض وعند البعض بمعنى سمين من القاموس وفي لسان العرب يقال نزلنا أرضا أريضة أي محبة للعين وشي عريض أريض اتباع له وبعضهم يفرد

(كتاب الجهاد)

(قوله ومن ترك كالا أو عبلا فهو الخ) الكل بالفتح يطلق على المسيية تحدث والنييم والثقل لاخير فيه والعبيل والعبال والثقل اه قاموس (قوله وقد استدل غير واحد بهذا الحديث على أن المرباط لا يسأل في قتله الخ) هذا الاستدلال غير ظاهر فإن غاية ما أفاده الأمن من القتلى مع أن المعلوم أنه غير ملكي السؤال

(قوله)

(قوله وليس بنطوع أصلا الخ) فيه أنه إذا قامت طائفة بفرض الكفاية حتى سقط عنهم لو أتى بالجهاد طائفة أخرى لا يتصور إلا كونه تطوعا فإن فرض الكفاية حصل أولا تأمل (قوله ولا يخفى أن هذا عند هجوم العدو أو عند خوف هجومه الخ) كلامه في بيان فرض الكفاية في حد ذاته فيحتاج لإبادة هذا القيد لإخراج ما لو هجم العدو من ضابط فرض الكفاية تأمل (قوله بحيث لا يجب على أحد وبحيث يجب على بعض الخ) عبارة الفهستاني وبحيث يجب على كل أحد وبحيث يجب الخ (قوله وهو المناسب لقوله وأقطع الخ) ذكر الأقطع لدلالة فيه أصلا على تفسير المقعد بالأعرج أو غيره (قوله لقوله تعالى ليس على الأعمى الخ) المناسب الاتيان بالواو والعاطفة وقد جعل الزيلعي الآية دليلا على سقوطه عن أصحاب الأعذار (قوله بلاذن التكفيل) أي أو الدائن (قوله على أن في دعوى الأولوية نظر الخ) فيه تأمل بل منعه من الغزو وليس لخصوص ما فيه من الخطر بل له أو لحاجة الناس إليه في أمور دينهم ومعاملاتهم وبذلك التعليل بقوله خوف ضياعهم (قوله لكن ذكر في شرح السير أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده وإن ظن أنه يقتل الخ) لا يراد على ما في الشرح لأن ما فيه في العلم وهذا في الظن وأيضا ما فيه في نفي الزوم وهذا في الحل المقادير قوله لا بأس الخ تأمل وأيضا الشارح انما في الزوم وهو يفيد الجواز وما في شرح السير أفاد الجواز ولم ينف الزوم والظاهر أن قصده بالاستدراك تفيد الجواز المقادير السراج بما إذا حصل بمحاربه فائدة (قوله قلت لا يخفى فساد بل هو على قول الكل الخ) قلت بل يظهر على قولهم أيضا إذا وجدت الضرورة لوجود العلة التي قالوها فيما استنبوه بل الضرورة هنا أشد من الإذن والامامة تأمل (قوله في الخاتمة لا ينبغي للمسلمين أن يفرروا إذا كانوا اثني عشر ألفا وان كان العدو أكثر الخ) في السندى قال في محيط السرخسي وإذا كان عددهم اثني عشر ألفا وأكثر لا يحمل لهم الفرار وان كان عدد الكفار أضاعف عددهم وهذا إذا كانت كلمتهم واحدة فان تفرقت يعتبر الواحد باثنين وفي زماننا تعتبر الطائفة اه (قوله ومفاده أنه إذا كان محمته يصير أمنا مجرد طلبه الأمان وان لم تؤمنه الخ) في السندى في قوله ولونادى الخ أي وأجاباه المسلمون أو سكتوا (قوله وليس كذلك الخ) عبارة شرح السير لا تنافي ما في الشرح لاختلاف موضوعهما كما هو ظاهر تأمل (قوله هذا غلط الخ) كتب في السندى مانصه (وصح) كونه مستأمننا (بطلبه) الأمان (الفرار به لا) يصير مستأمننا بطلبه الأمان (لا هله) ولا توههم أن مراد الشارح أن طلبه الأمان لأهله غير صحيح وقد غلط في ذلك الحلبي ومن بعده اه (قوله أي لو قال أمنوني على أولادى دخل فيه أولاده لصلبه وأولادهم الخ) سيأتي في الوقف أنه لو وقف على أولاده يدخل البطن الأول فقط وان دخول النسل كله قول شاذ فانظره (قوله والظاهر أن التاجر المستأمن كذلك) قد يقال أنه يحرم عليه التعرض للأمان له لالتأمنه إذا فائدة له تظهر تأمل (قوله كالمحصور إذا جاء تار كالقتال بان ألقى السلاح ونادى بالأمان فانه يأمن القتل) مقتضاه أنه يكون فيا وما قدمه عن البحر يفيد أنه يكون آمنا فيا من القتل ولا يكون فيا والظاهر أن المراد أنه يأمن ولا يكون فيا بل يكون آمنا ليوافق ما تقدم

(باب المغنم وقسمته)

(قوله أي بعد الحرب) أي وصيرورة دارهم دار اسلام (قوله وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة الخ)

أي لا في مقابلة شيء أصلا وهذا لا ينافي ما في شرح السير من أن المأخوذ في مسألة الموادة يوضع في بيت المال فإنه مأخوذ في مقابلة شيء وهو الموادة وهذا لو كانت الهدية لغير الامام والا كانت كالتخراج تصرف لمصالح المسلمين العامة بدون أخذ جنس كما يأتي في الجزية أذهي مأخوذة في مقابلة شيء معين كترك قتال مثلا بخلاف الهدية لغيره ممن ليس في معناه فإنها ليست في مقابلة شيء لاحقيقة ولا حكمة هذا ما ينبغي أن يجمع به بين عباراتهم **(قوله)** ويعتبر في صلحه الماء الخراجي الخ فيه أن ما فتح عنوة وأقر أهله عليه أو صلحا أو وضع عليه الخراج كما يأتي في باب العشر والخراج حيث قال وما فتح عنوة ولم يقسم بين جيشنا أقر عليه أهله أو نقل إليه كقار آخر أو فتح صلحا خراجية لأنه أبق بالكفار اه الآن هذا يشبه العشر وليس عشر حقيقة ولذا يصرف مصرف الخراج وقال السندي أي أن كان ماؤهم خراجيا صلحهم على الخراج والافعل العشر اه والظاهر أن المراد بالعشر جزء من الخراج وعبارة القهستاني قوله عنوة احتراز عما إذا أسلم أهله فإنه عسري وعما إذا صلحوا فإنه يعتبر بالماء خراجي أو عسري اه تأمل **(قوله)** لانها من عنايتهم عنوة ذل وخضع الخ وقال في الفتح وفسر المصنف العنوة بالقهر وهو ضده لأنه من عنايتهم عنوة وعنتوا إذا ذل وخضع وانما المعنى فتح بلدة حال كون أهلها ذوى عنوة أي ذل وذلك يستلزم قهر المسلمين لهم اه **(قوله)** أي مع رؤس أهلها استرقا الخ الظاهر أن قسمة الرؤس ليس أمرا لازما بل يجري فيها ما يأتي متناهي حق الاسارى **(قوله)** لانه اضرار بالمسلمين بردهم حر باعينا فتح تمة عبارة الفتح نعم له أن يقسم أحرار اذمة بوضع الجزية عليهم بلا مال يدفعه اليهم فيكونون فقراء يكتسبون بالسعي والاعمال اه **(قوله)** وعبر في الفتح والبحر بقبيل الظاهر أن ما في الفتح والبحر من التعبير بقيل ليس القصد اثبات التمييز بل مجرد العزو فلا يخالف ما في الاختيار من التعبير بقالوا المقيد للاعتد والاتفاق **(قوله)** ونحن نقول به فيهم وفي المرتدين الخ فيه أن المرتد لا يقبل منه الا الاسلام أو السيف وكذا مشرك كالعرب كما هو مقتضى ما ذكره وانظر ما يأتي في الجزية والمرتد **(قوله)** عبارة الدرر وصدر الشريعة وأما الغداء فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال الخ ما ذكره هنا في مسألة الغداء لم يصف **(قوله)** فان الولو الخ صرح بان ذلك عند عدم إمكان الاخراج لا مطلقا الخ عبارة عقب قوله لا مطلقا فلا اشكال أصلا الخ **(قوله)** فان مراد الفتح أن تركهم في أرض خربة الخ لعل الجواب أن يقال إن تركهم في الجزية كما ذكره لم يتحقق فيه هلاكهم لاحتمال قدرة الامام على نقلهم بعد انصرافه قبل هلاكهم واحتمال مجيء طائفة أخرى من المسلمين اليهم قبله وهم قادرون على نقلهم **(قوله)** وحكم استيلاء الجارية بعد الاحراز قبل القسمة وبعدها الخ لعله وقبله أي الاحراز تأمل والحكم هو أنه لا يثبت له سب وعليه العقر لانه لا يحد لثبوت سب الملك وتقسيم الجارية والعقر على جماعة المسلمين اه ثم رأيت المنع عبر بقوله قبل القسمة وقبله الخ وعبر رجعة جلة نسخ من الدر المنقذ وجد فيها وبعد بلا ضمير أصلا **(قوله)** قال في الفتح والوجه أنه ان خاف تفرقهم لو قسمها الخ يصلح توقيفا بين الروايتين **(قوله)** أولم يوجد عندهم حولة على الرواية الأخرى الخ أي لكن يجحدون دواب بالاجرة حتى يتصور قدرتهم على الحمل **(قول الشارح)** دفع الفساد لعل الانسب رفعه بالراء لا بالبدال **(قوله)** وبه يظهر ما في قوله لا الامام ولا غيره قد يقال المراد بقوله لا الامام ما اذا باعها لغيره عن اجتهاده أو اجتهاد فوقع اجتهاده على عدم بيعها نظير ما قيل في القسمة بخلاف ما اذا باعها بعد ما وقع اجتهاده عليه فإنه جائز نعم اذا لم يعلم حال الامام وباعها يحمل على أنه رأى المصلحة فيه كما يفيد ما في الفتح تأمل **(قوله)** وزاد في الفتح التاجر الذي دخل بامان الخ عبارته والمرتد

اذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بامان اذا لحق بالعسكر وكذا من أسلم في دار الحرب إن قاتلوا استمروا والا فلا شيء لهم **(قوله)** والظاهر أنه يملك ما قبضه بالتنفيذ في كلام الدر المنقذ نظرا لعل كلامه في التنفيذ بدون قبض لا فيما اذا حصل قبض حتى يرد عليه تنظير المحسنى تأمل على أن القول بأنه يملك ما قبضه تمة بالتنفيذ يحتاج لنص والظاهر عما ذكره الزيلعي وغيره في علة عدم ثبوت الملك بالهزيمة بدون احراز الغنمة في دارنا من أن الاستيلاء على المباح الذي هو سبب انما يكون بانبات اليد والنقل ولم يوجد النقل لقد رتبهم على الاستنقاذ ظاهرا اذا القوة لهم في دارهم فصار كما اذا قسم قبل الهزيمة أو قبل استقراره فكان استيلاء من وجهه دون وجهه فلم يتم سبب ملك المباح فلم يملك اه أنه لا يملك ما قبضه بالتنفيذ تمة ثم رأيت المصنف ذكر فيما يأتي في التنفيذ أن حكمه قطع حق الباقي لا الملك قبل الاحراز الخ اه وعند محمد ثبت الملك بدون **(قوله)** في النظر الى الاجرة يورث ما يستحق اذا استحق الخ عبارة التمر في النظر الى الاجرة يورث ما يستحقه غير مقيد الخ **(قوله)** وان معلوم المستحق في وقف الذرية يورث عنه عتوه بعد ظهور الغلة وان لم يقبضها الناظر الخ ولو كان الوقف يؤجر أقساما فتمام كل قسط بمنزلة طلوع الغلة فن وجد وقته استحق كما أفق به الحانوتي اه رد مختار من الوقف وفي الشكوى الكاذرونية في ضمن جواب سؤال مانصه حيث كان الولد موجودا قبل طلوع الغلة يدخل في القسمة ويستحق كامل ما يخصه وكذا لو تحقق وجوده في بطن أمه وقت طلوع الغلة وهو الوقت الذي يتعقد الزرع متقوما وما في الارض المؤجرة على الأقساط كل أربعة أشهر فقال الكمال المتعبر وجوده قبل تمام الشهر الرابع **(قوله)** فيتعين حل قوله أو التمن أنفع على معنى الخ أي فلا تكون مسألة ما اذا كان قائما والتمن أنفع داخله فيما بعد الا بل فيما قبلها وهو المسئلة الثانية والداخل حينئذ تحت قوله والاصورة واحدة وهي ما اذا كان المبيع قائما وهو أنفع من التمن ثم ان الاجارة بعد الهلاك استحسن والقياس أن لا تسحق بعده كافي البحر **(قوله)** ووجهها غير ظاهر الخ بل وجهها ظاهر وذلك لانه اذا ترك الخدمة استحق سهم الراجل بقتاله واستحق رب الفرس سهمها لان عقد السبيل واذا شرط السهم للساخر كان له ولا يستحق الا جبر شيئا منه لا خذمه على خروجه مالا وهو الاخر

(فصل في كيفية القسمة)

(قوله) فالاولى الجواب بأنه زاد ذلك تفسير القول المتن صالح الخ لكنه تفسير قاصر اذ يدخل فيه الحرون مع أنه لا سهم فيه **(قوله)** وان العجب من أصحاب المتون فأنهم يتركون في متونهم قيودا لا بد منها الخ تعقبه الخير الرملي في حاشيته على المنع حيث قال أقول الافتاء والقضاء لا يجوز الا بعد التحلي بوجوه الفقه وهو معرفة المطلق والمقيد واصطلاح الفقهاء وكثيرا ما يطلقون وعلى فهم الطالب ومعرفة بالاصطلاح يحيلون وبمثله لا ينبغي الرد على السابقين في الفضل ولا التناول عليهم فيما هم به أعلم من غيرهم وباليات شعري كيف يبلغ في هذا مع أنه في الحقيقة غير محتاج اليه لما أن المطلق ينصرف الى الفرد الكامل عند الاصطلاح وأيضا لا يفهم ذوقهم عند إطلاق الفرس هنا الا الفرس الصالح للقتال اذ الكلام فيه بل لقائل أن يقول ذكره اطالة لتلحق بالمتنصرات اذ من علم أن هذا الباب باب الجهاد وسمع أن لصاحب الفرس سهمين وللراجل سهم لا يسبق في فهمه الا الفرس الصالح للقتال فالسبب مقيد له وذكره ينافي الاختصار الذي هو مطلوب أصحاب المتون انتهى اه سندي **(قول المصنف)** وكانت المرأة تقوم عصالح

(المرضى الخ) عبارة البرهان تفيد أنه يرضع لمن عدا العبد بمجرد ادعائهم سواء وجد القتال أولا ولغظه
ورضخ الامام لعبد قاتل وصبي وامرأة وذى عيارا مصلحة اذا أعانوا الغزاة بجمع السهام وسقى الماء
وطبخ الطعام ومدوا اوقال الجرح والقيام على المرضى انتهى اه سندی والظاهر عدم ارادة التخصيص والحكم
في الكل من العبد وما عطف عليه واحد من أنه يرضع لهم اذا قاموا بفعل ما يعود نفعه في أمور الحرب
(قوله) ومثله ما في التأويلات للشيخ أبي منصور لما كان فقرا وذوى القربى يستحقون بالفقر الخ) فيه
ان المراد بذوى القربى في الآية القرابة المخصوصة بدون اشتراط الفقر فيها فاستحقاقهم بالنسبة لزمنه عليه
السلام ليس مشروطا بالفقر حتى يقال انهم يستحقون بالفقر وانه لا فائدة في ذكرهم وحينئذ لا يراد
ولاجواب (قوله) لان المراد بهم هنا بنو هاشم وبنو المطلب لانه عليه السلام الخ) فمن يدفع له الخس أعم
من يمنع من الزكاة ان عبد مناف أعقب الأربعة المذكورين ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل
وتقدم في الزكاة ان عبد مناف أعقب اثني عشر تصرف الزكاة الى نسل كل اذا كانوا مسلمين فقراء الا اولاد عباس
والعباس المطلب فانه أعقب اثني عشر تصرف الزكاة الى نسل كل اذا كانوا مسلمين فقراء الا اولاد عباس
ومارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر وعقيل ولذا نحل لبي أبي لهب مع نسبتهم لهاشم (قوله) لان
غير ذوى القربى يحل له أخذ الصدقة لدفع حاجته بخلافهم الخ) لا يظهر الا في بعض ذوى القربى وهم
الاصناف الخمس لجواز دفع الزكاة لمن عداهم تأمل (قوله) كان يعطيهم النصره لالفقر الخ) حقه
القرابة بدل الفقر كما هي عبارة الزيلعي (قوله) اذ لو كان كما قاله في التبرك كانت رواية أبي يوسف عين ما قبلها
يمكن أن يقال رواية أبي يوسف القصد منها عدم تقديم ذوى القربى بل يساؤون باقي الاصناف بخلاف
ما قبلها فلم تكن عين ما قبلها على هذا تأمل (قوله) فالواجب اتباع المذهب في هذه المسئلة التي اعتنى
الشرح وغيرهم بتأييد الخ) تقدم أول الكتاب في رسم المقتضى انه لو ذكر مسألة في المتون ولم يصرحوا
بتصحيحها بل صرحوا بتصحيق مقابليها فقد افاد العلامة قاسم ترجيح الثاني لانه تصحيح صريح وما في المتون
تصحيق التزاي والتصحيح الصريح مقدم على الاتزامي (قوله) قدرا الجماعة التي لا منعة لها بسبعة الخ)
كذا في الفتح وعله تسعة بالتاء تأمل (قوله) وفي القهستاني ان في قوله وقت القتال اشارة الى انه الخ) وقال
في المنع قال أصحابنا لا يجوز التنفيل الا قبل احراز الغلبة بدار الاسلام وأما بعده فلا يجوز الا من
الحس لاها ما لم يخرز في التنفيل حث على القتال واذا أحرزت زال هذا المعنى ولانها اذا أحرزت
تعلق بها حق جميع الجيش فلم يجر اسقاط نبي منها وأما الخمس فلا حق للغنائم فيه فيجوز التنفيل منه اه
(قوله) الظاهر انه مبني على القيل المار عن السراج ويؤيده الخ) فيه تأمل فان صحة التنفيل على القيل
المذكور متوقفة على صدوره في دار الحرب وعلى ما في القهستاني متوقفة على صدوره قبل القسمة بين
الغنائم فلو أحرزت بدارنا ولم تقسم صح التنفيل على الثاني لا على الاول والظاهر ان المسئلة وقع فيها
اختلاف عباراتهم ومفهوم عبارات المتون يؤيد القيل المذكور (قوله) لكن قال الزركشي قولهم
اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس الخ) لكن عبارات جميع أهل المذهب ناطقة بالمجاز في هذا
وأما له فلا تصلح عبارة الزركشي رد على ما قاله الشارح في التحرير وشرحه أوائل الجزء الاول (مسئلة)
الوصف حال الاتصاف أي اطلاقه على من وصف به في حالة قيام معنى الوصف به (حقيقة) اتفاقا
كضارب لم يضرب ويضرب (وقبله) أي اطلاقه على من سيوصف به قبل قيام معناه (بمجاز) اتفاقا
كالضارب لمن لم يضرب ويضرب (وبعد انقضائه) أي واطلاقه على من انصف به ثم زال اتصافه عنه

فيه ثلاثة أقوال مجاز مطلقا حقيقة مطلقا (نالتها ان كان بقاؤه) أي معنى الوصف بعد تمام وجوده
(ممكننا) بان كان حصوله دفعا كالقيام والعود (فجاز والا حقيقة) أي وان لم يكن بقاؤه ممكننا بان كان
حصوله تدريجيا كالصادر السيلة التي لا نبات لأجزائها كالترك والترك فاطلاقه عليه حقيقة اه
وقالوا في حديث المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا انهما متبايعان حالة البيع حقيقة وما قبله أو بعده
بمجاز كسائر أسماء الفاعلين مثل المتحاذبين والمتضاربين اه ولم يفصلوا بين ما اذا كان محكوما به أولا
(قول الشارح فالتعريض الخ) هكذا في أغلب النسخ بالقاء ورأيت في نسخة بالواو وهي الأولى (قوله)
وهو خلاف ما في الشرح بعبارة البحر والنهر) هذا وقد قدم في باب الجمعة والعبدان أن أمر الخليفة
لا يبق بعد موته أو عزله وكذا نبيه وبنو علي في الخيرية أنه لو نهي عن مسمع الدعوى بعد خمس عشرة
سنة لا يبق نبيه بعد موته اه لكن ما ذكره في الشرح عزاه في النهر لشارخانية كافي السندی
(قوله) كما يعلم ذلك مما ذكره الامام السرخسي في السير الكبير الخ) ونقل السندی عن البرهان التفصيل
المذكور فاذا بعث السرية من دار الحرب ونقلهم ما أصابوا جاز ومن دار الاسلام لا

(باب استيلاء الكفار)

(قوله) فيه ظهري أنه من اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله الخ) لاشك أنهم فاعلون ومفعولون فانهم
باعتبار كونهم سايين تكون الاضافة من الاضافة للفاعلين وباعتبار كونهم مسبيين من الاضافة للمفعولين
فانه يذ كر في هذا الباب كونهم مسبيين من قبل الكفار (قوله) لكن ذكر ابن كمال أن الاحراز هنا
غير شرط الخ) لكن العلة المذكورة لا شرط احرازنا ما أخذ من أموالهم للمكنا اياه تفيد اشتراط
الاحراز هنا أيضا (قوله) اذا باع الحربي هناك ولده من مسلم عن الامام أنه لا يجوز الخ) عبارة ط
يجوز بالانبات وهي الاصول ورأيت في النهر مثل ما قاله ط (قوله) وله أن تخلص المسلم عن ذل الكافر
واجب في مقام الشرط الخ) أي شرط زوال عصمة ماله (قوله) أي كما يعتق عبد الخ) الظاهر أن هذه لا خلاف
فيها كمسئلة المصنف بعدها خلافا لما ذكره المحنسي أن هذا على قوله خلافا لهما تأمل

(باب المستأمن)

(قوله) وان طأوعته لا يصح بيعها لانه لم يملكها الخ) بل هي حرة لان أهل الحرب اغمايلكون بالقهر
في دار الحرب فاذا لم يقهرها في دار الحرب وخرجت الى دارنا بقهر لا نصير ملكا اه ولوالجبة (قوله)
لانه لو لم يخرج به وجب رد الخ) قال الرخى هذا الوجوب ديانة لان أحكامنا منقطعة عنهم فلا يجزى
قضاؤنا عليهم وحينئذ فلا يظهر فرق بينه وبين المسئلة التي قبله فان من أخرج ما أخذنا الى دار الاسلام
يجب عليه الرد كما صرح به صاحب البحر في شرح المنار في بحث الخاص حيث ذكر عدم ضمان المسروق
بعد القطع قضاء ووجوبه ديانة وكذلك من دخل دار الحرب بأمان وأخذ شيئا من أموالهم لم يلزمه
الرد قضاء ويلزمه ديانة اه والفرق بين ما اذا أخرجه أو اغتصبه في دارهم أنه في الاولى يملكه ملكا
خيئا وفي الثانية لا يملكه فاذا ملكه نفذ تصرفه لكن بقي خيئه فلا يطيب للملك منه لقيام الخبيث
بعينه اه سندی وحينئذ فالفرق بين المسئلتين أنه يملكه في الاولى لا في الثانية لاني وجوب الرد (قوله)
مخالف لما في القاموس) عبارة على ما في السندی أذان وأذان واستدان وتدين أخذ ديننا والدين ماله أجل
وما لأجل له فقرض وأذان اشتري بالدين أو باع بالدين فهو من الاضداد اه فالخاص أن اللغو بين لم

يفرقوا بين التخفيف والتشديد والفقهاء فرقوا فجعلوا التشديد من الادانة على وزن الافتعال بمعنى قبول الدين وبالتخفيف بمعنى البيع بالدين اه سندی (قوله) ولا ولاية وقت الادانة أصلاً اذا لا قدرة القاضي (الح) فيه أن الولاية عند الطلب كافية كالأول وقعت المرافعة في بيع صدر قبل ولاية القاضي فانه يقضى فيه وان كانت ولايته منعدمة عند السبب (قول الشارح وكذا الحكم يجري في حرب بين الح) لكن هنا لا يبقى بالردديانة لان ذلك مخصوص بالمسلم والكافر لا ديانته اه سندی

(فصل في استئمان الكافر)

(قوله) والذي يظهر لي أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله (الح) لكن الواقع الآن أن أهل الحرب يدخلون دار الإسلام بلا أمان فهم حربون غير مستأمنين فكل واحد من المسلمين أخذ ماله من المال بأي وجه كان ولو بدون رضاهم ويجري في ذلك الخلاف في أن ذلك في أوله لا أخذ (قوله) قيل هو قولهما لا قول أبي حنيفة كافي المسلمين (الح) لكن المذكور في شتي القضاء تركه قيمت بين الورثة أو القرماء بشهود لم يقولوا لا تعلم له وارث غيره أو غيرهما يكفلوا خلافاً لهما ولو قال اليهود ذلك لا يكفلون اتفاقاً اه تأمل (قوله) وكذا لو أسلم الأب في دارنا أو صار ذمياً ثم رجع حتى ظهر ناعلي دارهم تبعه طفله (الح) أي اذا رجع الى دار الحرب ولم يصرح برباها ولا جازسيه وابنه أيضاً لنقض ذمته بالحقاق (قوله) كافي شرح مسكين) نقل في الترتيب لآلية تصحيح عدم لزوم الدية بقتل المستأمن عن الجوهرة نقلاً عن النهاية ونقل بعده عن الزبلي تصحيح التسوية بينه وبين الذي وسيأتي للشارح في الديات كرمافي الجوهرة والاستدراك عليه بما في الاختيار من التسوية وتصحيح الزبلي لذلك ونقل المحشي هناك عن الرملي استظهار ما صححه الزبلي وغيره واختلاف التصحيح انما هو بعد ثبوت ما نقله في الجوهرة عن النهاية والله أعلم اه فالظاهر للمعنى أن يقول قديماً اذا أسلم لانه اذا لم يكن حق أخذ الدية لا وارث لا للامام (قوله) وهل اذا طلب الامام الدية ينقلب القصاص مالا كافي الولي فينظر اه قلت الظاهر نعم (الح) الذي يظهر عدم انقلابه مالا فان انقلابه مالا في الولي لو سلم انما هو شبهة العفو عن ملكه والامام لا يملك العفو صريحاً فلا تعتبر شبهة في حقه مستقطلة ثم رأيت في حاشية عبد الحليم من كتاب الجنائيات عند قوله والقود عيناً ما نصه فلا يأخذ ولي المقتول دية الأرض القاتل حتى لو ثبت على أحد قتل بوجب القصاص أو أقر به وطلب الولي الدية ولم يرضها القاتل سقط القصاص بطلبه الدية وسقطت أيضاً لعدم رضا القاتل كافي الشروح اه فانظر من أين أتى للترتيب لآلية لزوم الدية ثم رأيت في شرح المتن من كتاب الجنائيات ما يوافق ما نقله عبد الحليم ونصه لو قال الولي أنا أخذ المبال بدل القصاص ولم يرض القاتل ليس له أخذ المال لعدم الصلح ويسقط القصاص بالقبول اه (قوله) لو كان المقتول لغير الامام أن يقتل القاتل عندهما خلافاً لابي يوسف وتماه فيه) أي الفتح حيث ذكر وجه قوله أنه لا يخلو عن ولي كالأب ونحوه ان كان ابن رشدة وكالام ان كان ابن زنا فاشتباه من له حق القصاص ولهما أن المجهول الذي لا يمكن الوصول اليه ليس بولي لان الميت لا ينتفع به فصار كعدمه فتنتقل الولاية الى السلطان فانه ولي من لا ولي له كافي الارث اه وهو يقيد كافي الجبر أن من لا وارث له معلوم فانه لبيت المال وان احتمل أن يكون له وارث وان أوصى بجميع ماله لأجنبي يعطى كاه وان احتمل محي وارث لكن بعد الثاني اه ويظهر أنه اذا قتل شخص وليس له وارث معلوم يكون للامام حتى استيفاء موجه ولو قصاصاً وان احتمل أن له وارثاً

(باب العشر والخراج والجزية)

(قول الشارح وقالوا أراضى الشام ومصر خراجية) وفي الفتح المأخوذ الآن من أراضى مصر أجرة لأخراج (قوله) بدليل أن الغازي الذي اختط له الامام دار الاشئ عليه (الح) هذا الدليل غير مفيد لوجود الفارق وهو أخذ البدل في المشتراة من بيت المال دون المبيعة بستانا المذكورة (قوله) لكن عدم ملك الزراع في الاراضي النامية غير معلوم انما (الح) فيه انه حيث ذكر صاحب الفتح حكم أراضى مصر كما ذكره جازمابه فالواجب اتباعه لانه من أجل من يعتمد عليه في مثل ذلك وتردده انما هو في وجه أبلولتها لبيت المال لا يفتي جزمه بالحكم (قوله) لان هذا أبعد من التهمة) هذا التعليل يفيد أن ادخال الاجنبي في البيوت ثم شراء السلطان منه ليس أمراً احتماوسيد كالمحشي في كتاب الوقف جواز شراء السلطان أراضى من أراضى بيت المال من ولاه نظريته كما وقع ذلك للسلطان الاشرف (قوله) لكن نازعه صاحب البحر في رسالته باطلاق ما امر (الح) ما استدلت به في البحر على جواز البيع للامام ولو بدون وجود أحد المستوغات المذكورة لا يدل على دعواه لجواز أن ما استدلت به انما هو جار على مذهب المتقدمين وما ذكره في الفتح جرى على مذهب المتأخرين المقتضى به اذ لا فرق بين عقار اليتيم وعقار بيت المال اذ ينظر السلطان في مال المسلمين كنظر وصي اليتيم (قوله) لانها من بيت المال أو ترجع اليه (الح) كما اذا غصب السلطان مال انسان ووقفه ثم مات المغصوب منه لا عن وارث فانه حال أخذه لم يكن لبيت المال لكنه يرجع اليه اه حموي (قوله) علة لقوله وغاية الطاقة نصف الخارج فلا ينافي أنه يجوز النقص (الح) لاشك أن ما قاله ط وارد وما قاله المحشي لا يدفعه تأمل وبعبارة ط قوله لان التنصيف عين الانصاف يفيد انه لا يعدل عن النصف عند الطاقة مع أنه يجوز النقص عنه (قوله) هذا في خراج المقاسمة (الح) الظاهر أن الحكم كذلك في الخراج الموقوف والتعير بالنصف والخمس لا يدل على أنه في المقاسمة خاصة وذلك أنك اذا وجدت الخراج الموقوف زائداً على نصف الخارج نقصته وجوباً الى النصف ولأن تنقيصه الى الخمس (قوله) لكن قال الخبير الرملي يجب أن يحمل (الح) استدراكه على عدم التنقيص عن الخمس تأمل (قوله) فان كان ضعف وظيفة الكرم (الح) أي قيمة الثمر (قوله) ولو بعد ما صارت في الجبرين لا يضمن (الح) حقه حذف لا كما هو ظاهر وتفسيره عبارته في العشر (قوله) ولم يظهر لي وجه قول محمد (الح) مافي الحاوي يفيد أن الخلاف في غير المصروف وعبارته على مافي الحاوي واذا ترك الامام خراج أرض رجل أو كرمه أو بستانه ولم يكن أهلاً لمصرف الخراج اليه عند أبي يوسف يحمل وعليه الفتوى وعند محمد لا يحمل (الح) (قول الشارح خلافاً لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معز بالبرازية (الح) قد يقال يحمل مافي السراج على ما اذا لم يكن رب الأرض مصرفاً أصلاً ومافي البرازية على ما اذا كان مصرفاً وللخراج وفي شرح الاشياء لو صرف العشر لرب الأرض بعد أخذه منه يجوز فكذا اذا تركه عليه ألا يرى أن السلطان اذا أخذ من انسان زكاة ماله واقتفر قبل صرف الزكاة الى المصروف كان له أن يرد عليه زكاة ما قلنا اه تأمل (قوله) فليحفظ وليكن التوفيق) هذا التوفيق غير صائب لان العشر بالواو عبارة عما يأخذه العاشر الذي نصبه الامام في الطريق من زكاة التجار المارين به لا العشر الذي يجب على ما أخرجه الارض اه سندی

(فصل في الجزية)

(قوله) لكنه لا يقدر على الكسب لخرقه (الح) في القاموس خرقه خرقه جابه وخرقه والرجل كذب

وقطع المسافة والنوب شقه والكذب صنعته وفي البيت خروقا أقام فلم يبرح كغرق كفرح اه وفي المصباح
 وخرق الغزال والطائر من باب تعب اذا فرغ فلم يقدر على الذهاب ومنه قيل خرق الرجل اذا دهن من حياء
 أو خوف فهو خرق (قول الشارح ولولا ظهرنا عليهم) أي المرتدين ومشركي العرب اه سندی (قول)
 أن نسبة القبول الى السيف مسامحة وقال الرجعي معناه الاستسلام له اه سندی (قول) صورته
 استولد جارية لها ولد قد ملكه الخ في هذه الصورة لا يتبع الولد أمه لانفصاله قبل كونها أم ولد تأمل
 نعم اذا زوج أم ولد وأنت بولد كان كأمه (قول) لانه أدى خراج السنة الثانية قبل الوجوب الخ هذا
 يقتضي أنه لو دفع حق السنة الآتية في آخر السنة التي هو فيها ثم أسلم قبل أن تدخل السنة أنه يرذ عليه
 ما دفعه اه سندی (قول) فان وجوبه باخر الخراج الخ قال السندی قبل فصل الجزية وأوان وجوب
 الخراج عند أبي حنيفة أول السنة ولكن يشترط بقاء الارض النامية في يده سنة اما حقيقة أو اعتبارا
 كذا في الذخيرة وفي كتاب العشر والخراج وينبغي لا والي أن يولي الخراج رجلا يرفق بالناس وأن
 يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فيأخذهم كلما خرجت بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج وأراد أن
 يوزع الخراج على قدر الغلة الخ اه فتأمل وقال في الجعران الخراج يؤخذ لسلامة الانتفاع (قول) أي
 عن التمتع من أنها في الصلحية تهديم الخ قال الرجعي الظاهر أن عبارة القهستاني مقابضة من الناسخ
 وصوابه هذا كله في الصلحية وأما في القمحية فتقدم في جميع الروايات فتراجم التمتع اه وعبراجتها
 من الفصل الثالث من مسائل أهل الذمة وجد فيها ما نصه وروى عنه انه اذا كان في البلدان المفتحة
 كناس تتركها في القرى في الروايات كلها وأما في الامصار قال محمد بن نوادر هشام تهديم وفي المجرى
 عن أبي حنيفة تتركها وأما في الصلحية تترك في المواضع كلها في الروايات كلها اه (قول) الكسبي يضم
 الكاف وبالجمم كافي القهستاني فارسي معرب الخ قال الرجعي ولا ينافي هذا قول الجرجاني
 النصاري فليست الخ لانه يحتمل أن يكون اطلاقه على القلتوة على سبيل التغليب والمساكلة وكذا
 كون معناه الذل والهجز لان علة التسمية لا يلزم اطرادها اه وقد نقل عن القاسموس والمصباح وغيرهما
 تفسيره بما قاله الشارح اه من السندی (قول) كصوف مربع الخ مربع على وزن فعييل
 سندی وهو بمعنى النامي الزائد على ما يفيد القاسموس والمقصود المرتفع (قول) قوله في محلة خاصة
 هذا اللفظ لم أجد لأحد الخ قال الرجعي وحاصل اعتراضه أن صاحب الاشباة حوّلهم في محلة خاصة
 والمنقول في الفقه أنه يجوز بناحية في المصلي في سكناهم به ترك جماعة المسلمين ولا تقابلها وان النسبي
 نص على أنهم ممنعون من سكناهم في محلة خاصة والظاهر في جواب اعتراضه أنه لا فرق بين المحلة والناحية
 والذي أجازها صاحب الاشياء هي الناحية المذكورة في كلامه بشرط أن لا تظهر لهم بها منعة عارضة
 وأن يكونوا مقهورين تحت يدي المسلمين وأن المحلة التي متعها النسبي هي الموصوفة بقوله لهم فيها منعة
 عارضة الى آخر ما ذكره وهذا التوفيق يظهر من كلام جوي زاده من تأمل اه سندی وقال أيضا
 فالخامس أن أهل الذمة اذا سكنوا بين المسلمين بوصف القهري لا يمنعون ولو كانوا في محلة خاصة وأما اذا كانت
 لهم منعة كما افاده التمرثاني أولزم من سكناهم تقليل الجماعة كما افاده صاحب الذخيرة فلا يمكنون منها
 ولو في محلة خاصة بل يؤمرون بالاعتزال بناحية كقرية ليس فيها مسلمون ومن هنا علمت أن قول صاحب
 الاشياء والمعتمد الجوازي في محلة خاصة يحمل على ما اذا لم تكن لهم منعة وهو لا ينافي ما صرح به التمرثاني
 والله أعلم (قول) وقوله عارضة صفة منعة الخ هي اسم فاعل من عرض وفلان شديد العارضة أي الناحية

أي ذو جلد وصرامة وقدرة على الكلام سندی عن جامع اللغة (قول) ان لم يكن ذلك المكان مواجعا
 لدار الاسلام الخ عبارة الفتح متاخما اه وفي القاموس التخم بالضم الفاصل بين الارضين من المعالم
 والحدود وأرضنا تناخم أرضكم نحاذاها اه (قول) ويمكن تصويره فحين دخل في عهد الذمة تبع الخ أو بصور
 فيما لو عقد الامام عقد الذمة معهم بدون تعرض لقبول الجزية ثم امتنع أحدهم عن قبول الجزية فأنهم
 بالعقد المذكور صاروا ذمة ثم بالامتناع عن قبولها انتقض العهد (قول) أو يقاتل رجلا من المسلمين
 ليقتله الخ عبارة ط فبقته (قول) ان هذا دليل لما قاله الكمال الخ لم يظهر وجه كون ما ذكر
 دليلا لما قاله الكمال تأمل (قول) وكذا النفقة على المساجد الخ وفي الظهيرية يجوز صرف الخراج
 الى نفقة الكعبة وفي الشربة لالية عمارة الكعبة ونفقتها من جملة مصرف البيت الاول قال الحموي انما
 يتم هذا بالنسبة الى الجزية والخراج ان وجد على الوجه الشرعي وأنت تعلم أنهم ما على خلاف ما ورد بهما
 الشرع فمبارتها الآن تكون من هدية أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال اه انتهى سندی (قول)
 وفيه عن القنية وللإمام الخيار في المنع والاعطاء الخ عبارتها المحظ في بيت المال وطفر عما وجه له فله
 أخذه ميانة وللإمام الخيار الخ فالظاهر أن المراد بالمنع المنع من عين هذا المال الموجه له لا مطلقا تأمل
 (قول) بأنه يورث بخلاف رزق القاضي الخ ومال الوالي الى أن ما يأخذه المؤذن والإمام الخاقه بالاجرة
 أولى قال واذا كان أجرة فالواجب أن يسترد ويوزع على الاشهر والايام وهو أوفق في رعاية الجانبين
 وأوفق بنية الواقفين خصوصاً في زماننا فان تصددهم أن لا تعطى غلة الوقف الامن أدى ما عين له من العمل
 اه واستصوبه نوح اه سندی

(باب المرتد)

(قول) وانما قيل موسوس لانه يحدث بما في ضميره الخ أي بدون جزم ولا يثبت على حالة واحدة من
 السندی (قول) الظاهر أن غرة العرض الاسلام الخ لاشك أن غرة العرض هو كشف النسبة فان
 من ارتد غالباً يكون عن شبهة فالعرض يبيدها فتكشف له فيكون الكشف أمراً متربعا على العرض
 تأمل (قول) وحاصله أن ظاهراً قوله وكذا ثالثاً ورابعاً أنه لو استعمل بعد الرابعة الخ على تسليم أن ظاهراً
 ما ذكر لا ينافي كلامه على ظاهره بل يرد بالتشبيه أصل قبول التوبة وأنه بعد الثالثة والرابعة لو استعمل يؤجل
 ويحبس مع الضرب كما صرح به في التارخانية وغيرها والكرخي يقول انه بعد الثالثة لا يؤجل (قول)
 أو كالمجوس كافي أنفع الوسائل عبارة أنفع الوسائل عن البدائع وصنف منهم يقررون بالصانع وينكرون
 توحيدهم وهم الوثنية والمجوس وصنف كالمجوس الخ (قول) قال الخيز الرملي أقول ولو كانت الرواية لتغير
 أهل مذهبنا الخ وقد صرح الحموي بأنها لو كانت تلك الرواية لتغير مذهبنا وجب على المفتي الميل اليها
 وتبعه أبو السعود والخيز الرملي ويدل على ذلك اشتراط كون ما يوجب الكفر مجمعا عليه اه سندی
 (قول) هو العراف الذي يحدث الخ حدس من باب ضرب ظن ظننا مؤكدا كافي المصباح (قول) لقيام
 الشبهة باختلاف العلماء في صحة اسلامه الخ فان زفر والسافعي مخالفان في صحة اسلامه على ما ذكره
 المحسني فيما يأتي عن الفتح وكلام المصنف شامل لما اذا ارتد حال صغره أو بعده تأمل (قول) لان المرتدة
 لا تقتل الخ قال في البحر عن المحيط في تعليل عدم القبول لانهم في زعمهم أنه مرتد ولا شهادة لأهل الذمة
 على المرتد اه قال الرملي هذا التعليل يقتضي عدم القبول في المرأة أيضاً وقد فرق بينهما في الوافي بأنها

لا تقتل بخلافه يعني لو شهد نصرانيان على نصرانية بأنها أسلمت جاز وأجبرت على الاسلام في قول الامام
وهذا يعكس عليه عدم قبولها وهو ميت كما صرحوا به وأيضا لا يلزم من القبول القتل بل تقبل للجبر على
الاسلام ولا يقتل كالمراة كما هو قول البعض الا أن يقال من قال بعدم القبول يقول يلزم من القبول
القتل لان البينة حجة متعديّة قال والذي اتضح في تحرير هذه المسئلة بعد النظر في كلامهم أن العلة فيها أنه
في زعمهما أنه مرتد وهو يقتضي أن الحكم في المرتدة كذلك ويظهر من كلامهم أن في المسئلة ثلاث روايات
القبول فيهما ورواية النوادر وعدمه فيهما وهو الظاهر من كلام المحيط وكثير والثالثة تقبل فيها دون
والذي يظهر من الفرق بينه - ما على هذه الرواية الاحتياط في الفرج للزوم حرمة فرج المرتدة على كل
ناكح لا ما ذكره الوافي من لزوم قتله دونها لعدم الملازمة بينهما كما في شهادة المسلم والمسلمين عليه
بذلك اهـ ومثله في حاشية الجوى من كتاب الشهادة (قوله) لماسأني من أن الزوجين لو ارتدا
معافولت (ولا يجبر الخ) ليس في هذا الفرع الدلالة على أنه لا يقتل الذي الكلام فيه بل فيه أنه يجبر
على الاسلام والظاهر أنه اذا ولدته غمة يكون حكمه كامه من كونه صار حرا يباح زواجه فيجوز
قتله اذا بلغ (قوله) ثم اذا تاب وأسلم ترفع تلك البينة الخ) لعل المراد بها الحرمة التي كانت ثابتة
بالردة فاذا أسلم حلت له بالعقد (قوله) لانه بالردة كانه مرض مرض الموت لاختياره الخ) أصله في الفتح
وهو أنه بالردة كانه مرض مرض الموت باختياره بسبب المرض ثم هو باصراره على الكفر محتارا على
الاصرار الذي هو سبب القتل حتى قتل بمنزلة المطلق في مرض الموت ثم يموت قتلا أو حتف أنفه أو بلعاقه
فينتجى حكم الفرار اهـ (قوله) وتبطل عنده الخ) لان في العنان وكاله وهي موقوفة عنده اهـ فتح (قوله)
المصنف والاجابة) أي الحاصلة منه في زمن رده وكذا الاستتجار أمالوا جراً واستأجر ثم ارتد فلا شك في
صحة العقد السابق على رده لكن لو مات أو لحق بطلا اهـ من البحر (قوله) وكذا ذكره الزيلعي الخ) عبارته
وان عاد مسلم بعد الحكم بلعاقه فواجبه في ديوانه أخذه لانه كان خلفه لاستغناؤه عنه فاذا عاد ظهر
حاجته وبطل حكم الخلف ولو عاد بعد الموت الحقيقي كان حكمه كذلك ثم انما يعود بقضاء أو برضالانه دخل
في ملكه بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريقه اهـ وظاهره اشتراط القضاء أو الرضا في الموت أيضا
تأمل (قوله) ففي كلام الشارح ايهام الخ) هو مدفوع بما ذكره من التعليل تأمل (قوله) وتعامه فيه)
قال فيه ولا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحد ودسوى
حد الشرب كذا في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالبون به مثل الصوم والصلاة والزكاة والنذر والكفارة
فيقتضى اذا أسلم على ما قال شمس الأئمة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترفع كل في قاضيان وغيره وعن
أبي حنيفة لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء وذكر الترمذي الخ
(قوله) ولا ينافيه وجوب قضاء ما تركه من صلاة الخ) في السندى وذكر شمس الأئمة أنه يسقط عند العامة
بالتوبة والعود الى الاسلام ما وقع حاله الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين وعلى هذا
فينزل ما روى عن الامام أنه لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء كما في التتمة
ولذا قال في شرح الطحاوي بالردة انسلخ عن دينه وبطل جميع طاعاته وسقط عنه جميع ما صار ديناً عليه من
حقوق الله الخاصة فيجعل كافرا منذ آدم وأسلم الآن فالمصنف مشى على قول الحلواني لانه الاحوط اهـ تأمل
(قوله) وهذا يفيد أن الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكعبي الخ) قد يقال ما ذكره في البحر انما
هو في عود نفس الحنات فقال أبو علي وأبو هاشم بعودها وقال الكعبي بعدمه ولم يتعرض فيه لعود

استحقاق الثواب وما ذكره التفتازاني في عود استحقاقه فقال لا بعده وان عادت الطاعة فعوده حيث بدلا
غيرها وقال الكعبي بعوده بدون عودها فلا مخالفة بين العبارتين (قوله) اذا استولى عليه الزوج بعد الردة
ملكها الخ) أي بعد الاحرار بدار الاسلام اذ لا ملك له بدونه لكن مادامت على ردهم لا يطوها (قوله) الا أن
جعلهم الوارث كالوكيل من جهته بآباءه) قال المقدسي ويمكن التوفيق بحمل كلام الحاشية على ما اذا لم يؤد
شيأ من البذل وكلام الزيلعي على ما اذا أدى ولو البعض فانه قيد لعنقه في الجملة كما عرف في بابه وأما قوله
جعلهم الوارث كالوكيل بآباءه فواجبه أن التشبيه لا يقتضي المشاركة منه كل وجه مع أن ملاحظة المعنى
هنا تدفع الاعتراض فان القياس يقتضي كون الولاء لنفس الوارث اصدور الكتابة منه بولاية شرعية للملك
اياء بطريق شرعي وهو القضاء بالحق حتى نفذ عنقه وتديره حتى كان الولاء له في التدبير لكن رد على الثالث
الأصلي لتوبته ورجوعه للاسلام فقلنا بأخذ ما يجده في يد الوارث من البذل ويكون الولاء له وكان الوارث
وكيل عنه (قوله) وعلل الثانية في الهداية بأنه صار ميتا تقديرا الخ) لكن ذكر الشرنبلالي في الثانية
أنه يجب دية كاملة على قولهما ونصفها على قول محمد (قوله) الشارح لان الردة لا تؤثر في الكتابة الخ)
هذا على أصلهما ظاهرا لان كسب الردة لمكة اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتباً لان الردة لا تؤثر في الكتابة
لان الكتابة لا تبطل بالموت في الردة أولى واذا كان ملكه قضيت من كتابته وأما عنده فيشكل لانه
لا يملك كسب الردة اذا كان حرا فكيف جعله هنا ملكه مكاتباً ووجه الفرق أن المكاتب انما ملك
أصابه بعهدة الكتابة وهي لا تتوقف بالردة ولا تبطل بالموت فيستمر موجبها مع الردة ومن هنا علمت أن
قول الشارح لان الردة لا تؤثر في الكتابة لتعليل المسئلة على قولهم فيتحقق ملكه في أصابه ولا يتوقف
فيقتضى منه بديل الكتابة ويورث الباقي ألا ترى أنه لا يتوقف تصرفه بالارق مع أن الرق أقوى
من الردة في نفي صحة التصرف حتى لا يصح استيلاده في الأولى أن لا يتوقف بسبب رده وأورد عليه
أنه اذا وفيت كتابته حكم بحريته في آخره من حياته فتبين بذلك أن كسبه كسب مرتد حري يكون
فيأعنده وأجيب بأن الحكم بحريته انما هو في الحقوق المستحقة بالكتابة وهي حرية نفسه وأولاده
وملك كسبه رقية وفيما عدا ذلك من الاحكام يعتبر عبداً ألا ترى أنه لا تصح وصيته لان الوصية من
الحقوق المستحقة بها فكذا كسبه لا يكون فيألان كسب العبد المرتد لا يكون فيأفلا يجعل حرا في حقه
كذا في البحر اهـ سندی وقال في الفتح الحكم ببقاء العقد بوجوب الحكم بثبوت أحكامه فصار
المكاتب في دار الحرب ككونه في دار الاسلام (قوله) والظاهر أن هذا بعد بلوغه لما مر الخ) بل
الظاهر أنه يضرب قبله أيضا فانهم جوزوا ضربه لترك الصلاة فكيف لا يضرب للعود للاسلام
(قوله) وعليه بقصد القولان) الظاهر اتحادهما والجزم به وأنه ليس المدار على مجرد التمييز على القول الاول
بل عليه وعلى ما زاده في المبسوط وعلى هذا استقام قول الشارح وقد رأيت نقله وعلى أنهما قولان
لا ينافي ذكره لان التقدير به انما ذكر على الاول لا الثاني الذي ذكره الطرسوسي (قوله) ذكر في القاموس
في مادة ودق قال المازني لم يصح أن عليا الخ) قال فيه وذات ودقين الداعية كانه ذات وجهين ومنه
قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه

تلكم قريش غنائى لنقتلن ٥ فلا وربك ما برأوا ولا تطفروا
فان هلكت فرهن ذمتي لهم ٥ بذات ودقين لا يعفولها أثر

قال المازني الخ

(قوله) وأصله من بغي الجرح إذا تراجى إلى الفساد (أي تجاوز الحد في الفساد) (قوله) قد يعترض على الفتح بأن كلامه يقتضي اختصاص البغي بمعنى الطلب وإن استعماله في الجور والظلم معنى عرفي (الخ) لم يعترض في الفتح لاستعماله في الجور والظلم وإنما قال أنه عرف فاطلب ما لا يحمل الخ فهما معنيان متباينان ولم ينقل في شيء من كتب اللغة إطلاقه على خصوص طلب ما لا يحمل من جور وظلم وإطلاقه عليه فقط إنما هو عرفي لا لغوي (قوله) لكن ينافيه قول المصباح وأصله من بغي الجرح (الخ) لا منافاة لأن ما قاله في المصباح من بيان الأصل إنما هو لبغي بمعنى سعى في الفساد كما هو ظاهر وفي الصحاح البغي التعدي وكل مجاوزة وإفراط على المقدار الذي هو حد الشيء اه وهو محمود ومذموم وأغلب استعماله في المذموم ومن المحمود تجاوز العدل إلى الإحسان والفرض إلى التطوع (قوله) فكان أحدهما يفتي عن الآخر على ما قلنا على كلامه يكون كلام المصنف من باب الأعم بعد الإخص ولا يفتي الأول عن الثاني بل العكس تأمل (قوله) قلت ويمكن التوفيق بأن وجوب اعانتهم (الخ) ويمكن الجواب عن المخالفة بأنها الاختلاف الزمان فعدمها هو الأشبه زمانهم لعدم جور الولاية ومعاونتهم هو الأنسب زماننا لجور الولاية جوى اه سندی (قوله) قول المصنف لو غلبوا على مصر فقتل مصري مثله عند الخ احتريزه عما قوله خطأ فإنه لا يجب شيء أيضا سواء جرت أحكام البغاة عليهم أولا سندی وانظره والذي تقدم في باب المستأمن أنه إذا قتل أحد المستأمنين صاحبه عدا أو خطأ تجب الدية لسقوط القودعة كالحذف في ماله فيمالتعذر الصيانة على العاقلة مع تباين الدارين اه وهذا يفيد وجوب الدية إذا لم يجب القصاص في مثلثنا سواء كان القتل عدا أو خطأ (قوله) ولكن حله عليه في التهرل أنه المراد بدليل التعليل (الخ) فإنه يدل على سقوط القصاص لهذه الشبهة فيكون موضوع الكلام في القتل العمد لكن إيجاب الدية في قتلنا المستأمن في دارنا يدل على أن العمد غير قيد (قوله) أي كالمقتل المسلم مستأمن في دارنا فتح) فإنه يلزمه الدية في العمد سندی (قوله) لأنه تسبب في الأعانة ولم أر من تعرض لهذا) قال الجوى وفيه تأمل وكأنه ميل منه إلى أن مافي الخاتمة محمول على كراهة التحريم لأن التسبب بهذه الأفعال قطع قريب من الحرام فلا يكون خلاف الأولى اه ط وقال المحشي في الخطر والاباحة أقول هذا التوفيق غير ظاهر لأنه قدم أن الأمر مما تقوم المعصية بعينه وعلى مقتضى ما ذكره هنا يتعين أن تكون الكراهة فيه للتحريم فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التنزيه وإنما مبنى كلام الزيلعي وغيره على أن الأمر ليس مما تقوم المعصية بعينه كما يظهر من عبارته (قوله) الشارح وفي الفتح بنفذ حكم قاضيهم لو عاد إلى الخ) أي من أهل العدل وعبارته لو ظهر أهل البغي على بلدة فلو وافيه قاضيا من أهله ليس من أهل البغي صح وفي البدائع الحوارج لو ولوا قاضيا فإن كان باغيا وقضى بقضايائهم رفعت إلى أهل العدل لا ينفذها لأنه لا يعلم كونها حقا لأنهم يستحلون دعاءنا وأموالنا وذكر في الفتح بعد العبارة السابقة قيل كتاب المقيط وإذا ولي البغاة قاضيا على مكان إلى آخر ما ذكره المحشي عنه فالشارح اعتمد ما نقلناه أولا عن الفتح حيث وجد ما يؤيده من كلام البدائع ولم يلتفت إلى ما ذكره أخيرا في الفتح والذي يقتضيه النظر الاعتماد على ما في الفتح آخر الان الحوارج وغيرهم قلنا لو لم يولوا قاضيا من أهل العدل فلو لم ينفذ قضاء قاضيهم منهم لتعطلت الانكحة والأمور الشرعية فالقول بنفاذهم وافق رأي مجتهد أولى اه سندی والذي يظهر اعتماد ما قاله أولا وثانيا لا منافاة بين كلاميه فإنه أولا اشترط أن يكون القاضي من أهله وثانيا أن يكون حكمه عدلا تأمل

(كتاب المقيط)

(قوله)

(قوله) المذكور في البسوط أن للامام الأعظم أن يأخذ الخ في المحيط من دعوى النسب حتى في يد رجل لا يدعيه ادعت امرأته أنها ابنها وأقامت على ذلك امرأته يقضي لها لأنه لقيط ليس عليه بدستحقة الأبري أن للقاضي نزعه من يده وإذا كان له إبطال يده من غير شهادة القابلة فمع شهادة القابلة أولى اه وهذا يفيد إطلاق الأخذ للقاضي والسلطان (قوله) فلا تبطل الخربة بالنكاح الخ) أي الثابتة بالدار كما ذلك عبارة الزيلعي (قوله) فكانت هذه الخينة) له الدعوى (قوله) والظاهر خلافه الخ) بل الظاهر أن له أن يولي غيره ومجرد تقرير القاضي ولاءه من الملتقط ليس حكاية ما للخلاف لعدم صدوره بهد منازعة وصيرورته حادثة حتى يقال أنه تأكد بالقضاء وارتفع الخلاف (قوله) فيشكل قول الفهستان الخ) عبارته ولا اجارته ليأخذ الأجرة لنفسه وأعاد كلمة لاردالمال قال القدوري والأول أصح كما في الاختيار اه (قوله) وعلى هذا فلا يصح أن يحمل الخ) التوفيق الذي ذكره ط عن أبي السعود هو حمل المنع من الاجارة على ما إذا أجره لتكون الأجرة لنفسه وحل الجواز على ما إذا كانت للقيط اه وحينئذ فلا صوب في عبارة المحشي أن يقول على ما إذا أجره ليأخذ الأجرة للقيط وقاله ط ذكر القدوري أن له أن يولاه غيره وسبأني آخر الكراهية أن هذا أقرب لأن فيه نفعاً محضاً شلي

(كتاب اللقطة)

(قوله) كهمزة ولمزة لكثير الهمز والزر بالسكون الخ) همزة همز اغتابة في غيبته ولمز لمن باب شرب عليه مصباح (قوله) الظاهر أنه مساو للمعنى اللغوي الخ) فيه أن المتبادر من اللغوي عدم اشتراط الضباع بخلاف المعنى الشرعي تأمل (قوله) والفرق بينه وبين الرق أن الرق الخ) أي على ما جرى عليه في الفتح من عدم الضمان إذا رفعها ثم ردها (قوله) الشارح قال في البدائع الصحيح أنه يضمن الخ) الذي في المنع قال القاضي بديع الدين الخ (قوله) أو تخصص لظاهر الرواية الخ) لا يتأتى هذا التخصيص مع قول البحر في بيان ظاهر الرواية من التقدير بالحول والكيل والكثير نعم يتأتى على عبارة غيره ظاهر الرواية تقديره بالحول من غير فصل بين قليل وكثير (قوله) ولو ادعى على صاحب الدابة أنك قلت من أخذها فهي له الخ) هذا لا يظهر على ما تقدم عن الهداية من أن التملك من المجهول لا يصح وإنما هو رواية أخرى قاله بحجة اباحه التملك للمجهول (قوله) والظاهر أن له البيع أيضا الخ) الذي رأيت في النهر وظاهر أن الخ يحذف أل وهذا لا يفيد أن ما ذكره استظهر منه كيف وقد جوز للقاضي الأمر بالبيع (قوله) قلت مقتضاه أنها لو كانت ثوبا فلبسه لا يملكها الخ) الظاهر ما سلكه في التهر بدليل مثله الزكاة ولا يرده عليه ما ذكره في مسألة الثوب من أنه يصدق عليه الخ فإنه لا يتأتى عدم الملك ولا ملكه بيعها فإن المراد بصرفها لنفسه صرف عنها أو بدلها فقد جوز له البيع كما جوز له الانتفاع بعينها نعم قوله وهذا لا يتحقق ما بقيت في يده لا يتأتى في كل لقطة (قوله) الضمير عائد إلى الغني الخ) المتبادر عوده للملتقط وبه صرح في النهر (قوله) المصنف فإن جامع المال كخاخير بين اجازة فعله ولو بعد هلاكها الخ) قديقال كيف تلحقه الاجازة وهي تتوقف على قيام المحل وقد يكون محي المال بعد استهلاك الفقير لها فيجاء بذلك فيما يتوقف فيه الملك على الاجازة كما في بيع الفضولي أما هنا ثبت قبل ذلك شرعا لان بالتصدق بعد التعريف لا يفيد مقصود مدون ملك المتصدق عليه وإذا ثبت الملك قبل اجازة المال ومعلوم أنه مطلق التصرف وحال الفقير يقتضي سرعة استهلاكها ثبت عدم اعتبار قيام المحل (قوله) فلذا عم الشارح الخ)

(٩ - تحرير ثاني)



فيه أن الشارح لم يعمد بل أطلق عبارته فالأولى إبقاؤها على عمومها (قوله) قد يؤيد بحجته بما يأتي من أن الملتقط الخ) حقه المالك (قوله) وأجاب المقدسي بحمله على أنه قال ذلك لجمع حضرات الخ) فيه أنه وإن قاله لجمع لم يوجد قبول لهذه الإجازة فهي لا وجود لها فاعتراض البحر وارد ثم رأيت عبارة المقدسي على ما في حاشية البحر ونصها يحمل على أنه قاله لجمع حضر عنده فذهب بعضهم للنظر وتحصيلها فهذا قبول منه كما قالوا في الوكالة لو وكله فباع كان قبولا اه (قوله) معها سقاؤها وحذاؤها الخ) الحذاء النعل والسقاء القربة والمرابيه هنا مشافيرها وبالاول فراسها وفي مجمع البحار الحذاء بالنعل أراد أنها تقوى على قطع الأرض وعلى قصد المياه وعلى ورودها ورعي النجر والامتناع عن السباع المفترسة شبهها بمن كان معه حذاء وسقاء في سفره اه من السندی (قوله) قلت وهو أيضا ظاهر ما قدمناء أنفاله) قد يوفق بان المسئلة فيها الاختلاف الرواية فعلى ما في التارخانية يكون لاختلاف بيننا وبين الأئمة الثلاثة وعلى ما في الفتح وظاهر الهداية الخلاف متحقق تأمل (قول الشارح) أي بصدقه على أن القاضي قال له ذلك لا مازعه ابن المالك نهر) الذي ذكره العلامة السندی أن الشارح تبع صاحب النهر وهو تبع البحر وتبعه أيضا المقدسي والحموي وعبارة البحر بعدم نقل ما قدمناه عن المجمع قال وينبغي أن يكون معنى التصديق تصديقه أنه أنفق بأمر القاضي على أنه يرجع لا تصديقه على الاتفاق لأنه لو كان بلا أمر القاضي لارجوعه تصديقه وعدمه سواء وفي شرحه لابن مالك خلافة فانه قال يعني إذا لم يأمر القاضي باتفاقه فصدقه اللقيط بعد البلوغ أنه أنفق في الرجوع فله الرجوع عليه لأنه أقرب بحقه اه كلام ابن مالك قال وحينئذ لا اعتبار بأمر القاضي وهم قد أنفقوا على أنه لا بد من إذن القاضي لعدم ولاية الملتقط فلا يكفيه الاشارة بخلاف الوصي لو أنفق من ماله وأشهد رجعا لأن له ولاية في مال اليتيم ولم أر من نبه على هذا المحل لكنني فهمته مما نقلته عن الخانية في باب اللقيط عند قوله ونفقته في بيت المال اه خلاصه أن ابن مالك أفاد أن مجرد التصديق من اللقيط بعد بلوغه في أنه أنفق الملتقط عليه للرجوع كاف سواء أذن له الحاكم بالاتفاق أو لم يأذن له أصلا واحتج في ذلك بأنه أقرب بحقه وصاحب البحر ومن تبعه أفاد أن اللقيط لو صدقه بعد بلوغه في أنه أنفق عليه للرجوع والحال أن القاضي لم يأذن له فلا يثبت للملتقط على اللقيط حق الرجوع واحتج في ذلك بان أصحابنا فرقوا بين الملتقط والوصي فجعلوا قول الوصي مقبولا في الاتفاق ما لم يكن به الظاهر إذا شهد لرجوع ولا كذلك الملتقط فانه لو أشهد على الرجوع والحال أن القاضي لم يأذن له لا يثبت له حق الرجوع ولا ينجح أن الفرق بينهما بالنظر إلى الانشاد في حق الرجوع متجه لا يحصى عنه لكن لو أنفق الوصي بلا انشاد للرجوع وصدقه اليتيم بعد بلوغ رشده فيما ادعاه من الرجوع بلا انشاد فلا بد من ثبوت حق الرجوع للوصي على اليتيم لأنه أقرب بحقه وكذا إذا ادعى الملتقط على اللقيط بعد بلوغه أنه أنفق عليه كذا بغير أمر القاضي للرجوع عليه فصدقه اللقيط في ذلك فالظاهر أنه يثبت له حق الرجوع لأنه أقرب بحقه والفرق بينهما من هذا الوجه محتاج إلى نقل صريح وعبرة البرهان تؤيد ما أفاده ابن مالك حيث قال أو أن يصدقه اللقيط أو رب اللقطة أنه أنفق عليه ليكون ديناً فانه يرجع بنظيره وإن كذبه فالقول له وعلى المدعي اليئنة لأنه يدعي لنفسه ديناً في نفسه وهو ليس بأمين في ذلك وإنما يكون أمينا فيما بيني الضمان عن نفسه ولهذا كان عليه اثبات ما يدعيه بالبينه اه وحيث فسر التصديق بمجرد الاتفاق للرجوع ولم يشترط انشاقه بأذن القاضي للرجوع وكذا لم يشترط في التكذيب إقامة اليئنة على أمر القاضي بل على إثبات ما يدعيه دل على أن حكم الحاكم في صورة التصديق غير محتاج إليه ولذا

قال الشيخ الرحمتي وما زعمه ابن مالك هو ظاهر من المجمع والتأويل لأنه عطف تصديق اللقيط على إذن القاضي بأو التي لأحد الشئتين ومستند صاحب النهر قول الفتح فإن أنفق بالأمر الذي يصير به ديناً عليه فبلغ فادعى أنه أنفق عليه كذا فإن صدقه اللقيط رجع عليه به وإن كذبه فالقول قول اللقيط وعلى الملتقط اليئنة اه فليحرم ما هو الصواب في ذلك اذ بما يصح ارجاع كلام الفتح لكلام ابن مالك اه قلت وقول الكمال بالأمر الذي يصير به ديناً عليه لا يتعين حله على أمر القاضي فقط بل أنه يحتمل ذلك ويحتمل دعوى الرجوع عليه فخصره في أمر القاضي غير متوجه على أنه لا يصح التقابل في عبارة المجمع ومواهب الرحمن على ما ذهب إليه صاحب البحر ومن تبعه لأن حق العبارة على ما زعموا فإن أنفق الملتقط كان متبرعا إلا أن يقم اليئنة على أمر القاضي له بالاتفاق بشرط الرجوع أو يصدقه اللقيط إذا بلغ فلو كانت العبارة كذلك لكان قولهم فوجبها لكن عبارة صاحب المجمع إلا أن يأذن له القاضي بشرط الرجوع أو يصدقه إلى آخره فجعل التصديق قسما لأذن القاضي وقسم الشيء غيره وقد نبه على ذلك أبو الحسن السندی رحمه الله تعالى في حاشيته وقال فتأمل وأنصف بعدم نقل ما استند له صاحب النهر والطرابلسي في شرح منظومة الكثر بعد ما نقل عن البحر قوله وينبغي أن يكون معنى التصديق إلى آخر ما قدمناه عنه قال أقول وحيث كان الإلزام منقولاً برئيه ما أفاده ابن مالك فلا يعارض بمجرد البحث كما لا يخفى اه فالخاصل أن الذي يرجحه الفسح القاصر حال التحرير ما أفاده ابن مالك خصوصاً مع تأييده من الشيخ الطرابلسي والشيخ أبي الحسن السندی والشيخ الرحمتي والله أعلم بالصواب (قوله) وعلى ما في الهداية جرى في الملتقي الخ) وجرى الحموي في منظومته عقود الدرر فيما بقي به من أقوال زفر على ما في الهداية ومقتضاه أنه المفتي به (قوله) الظاهر أنه احتراز عن الأجنبي الخ) الظاهر أن الأجنبي كذلك وبذلك لهذا قول محمد في الاستدلال والله يعلم المقصد من المصلح (قول الشارح) فإن لم يجدهم فله لو مصرف الخ) في السندی قوله فله لو مصرفا متعلق بما قبله والتقدير كلفطة فإن لم يجدهم فله لو مصرفا إن كان قليلا ولا قليلا المال اه

(كتاب الآبق)

(قوله) أي زوال بيد المالك الخ) فيه أن زوال اليد متحقق في الثلاث لا متوقع فلهذا معنى التلف إلا أن يراد به الزوال التام بأن يقع في بدغيره اذ هو المتوقع (قول الشارح) والباقي انطلاق الرقيق غرضا) هذا القدر من التعريف غير واف بالمقصود اذ لو عتق العبد وعقد وانطلق بحيث لم يغيب عن مولاه لا يقال له آبق اه سندی (قوله) قلت لكن تقدم أن مانسبه في البدائع إلى الشافعي مذهبا الخ) فيه أنه وإن تقدم ذلك لا يصح جعل ما في البدائع دليلا لما في المتن اذ ما فيها نسبة الفرضية للشافعي وأنه غير سديد (قوله) وظاهره أن ذلك في حق القاضي الخ) ليس في الفتح ما يدل على أن الاستيثاق في حق القاضي (قوله) ينبغي وجوب الدفع في صورة اقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة الخ) الظاهر عدم وجوب الدفع في صورتين اذ اقرار العبد ليس حجة على غيره حتى يقال بالوجوب (قوله) وعليه فهو مما خالف فيه الآبق الخ) المخالفة انما هي على القيل الثاني (قوله) وما اذا اغتصب منه رجل وجاء به الخ) في شمول كلام المصنف لهذه المسألة تأمل فانه لم يوجد من أخذ الآبق ردلولاه لا بنفسه ولا بتأنيبه وعزاني البحر هذا الفرع للمصنف (قوله) أما لو بعد فراغه وعزمه على أن يردّه إلى صاحبه فينبغي عدم الضمان الخ) سيأتي متناهي الوديعة ما يؤيد هذا البحث (قوله) واحترازه عما لو جنى في يده الآخذ فلا جعل له الخ) قال الرحمتي ينبغي تقييد

الخطاب إذا كانت الجناية مستغرقة لأمالو كان أرشهادون قيمته فينبغي أن يجب الجعل فيما بقي فلجرح
اه سندی

(كتاب المفقود)

(قوله وقول النهر الظاهر أنه لا يملك قبض ديونه الخ غير مسلم لا ينقل الخ) لكن تعليل التجنيس
بقوله لأنه لعلة مات يؤيد ما في النهر وكذا ما في فتاوى الخاتوني أن كان الغائب مفقود لا يصح تصرف
وكيله لاحتمال موته كما في البرازية وكونه حيا في حق نفسه وأن الأصل بقاء ما كان على ما كان يصح
للدفع للاستحقاق الوكيل التصرف وقد علوا منع التعبير باحتمال موته فإن الوكيل بتعميره يريد استحقاق
ما أنفق عليه بديل بقاءه حيا وبقائه وكيل عنه فلا يستحق بديل الظاهر إلى آخر ما ذكره السندی لكن
ما عزم الخاتوني إلى البرازية لا وجود له فيها لا في باب المفقود ولا في الوكالة (قول الشارح والتركة في يد البنتين
الخ) أما إذا كان المال في يد الأجنبي وقال مات المفقود قبل أبيه فإنه يجبر على دفع الثلثين إلى البنتين لأن
أقراره فيما في يده معتبرا وأولاده لم يدعوا شيئا لأنفسهم ويوقف الباقي في يده حتى يظهر مستحقه وإذا جحد أن
يكون في يده شيء فأقامت البنتان البينة أنه مات وترك المال لهما والمفقود يدفع لهما النصف ويوقف الباقي
على يد عدل لأنه غير مأون بجوده وإذا كان في يده المفقود وانفقوا على فقده تعطى البنتان النصف
ويوقف الباقي في يده ولديه اه من العناية (قوله فيه إيهام أنه يحتاج إلى بيعة على موت أقرانه وليس
بإيراد الخ) فيه أن موت الأقران انما يعلم غالباً بالبيعة فلا بد منها سواء قامت على موته أو على موت أقرانه
فإذا أراد الوارث إثبات موته فطريقه أن يثبت موته حقيقة أو يثبت موت أقرانه ومما ادتار حاشية بقوله
أو موت أقرانه المحقق بالبيعة عند عدم علم القاضي له من غير ما علق الحكم بموت الأقران ولم يشترط فيه
البيعة لا مكان وقوفه عليه في الجملة بدونها بان كان يعلم المفقود قبل فقده وسنه وأقرانه ثم مضى بعده مدة
مات فيها أقرانه قال في الوالوجية وإذا فقد الرجل فارتفع ورثته إلى القاضي وأقروا أنه فقد وسألو وقسمه ماله
لم يقسم لأنه لو قسم ماله بين ورثته قبل أن يثبت موته بديل لزال ملكه عنه بالثلث وهذا لا يجوز وموته انما
يثبت بالبيعة أو بموت أقرانه أما البيعة فلان الثابت بالبيعة العادلة كالناتبة معاينة وأما موت الأقران فلأنه
نوع دليل لان الظاهر من حاله أن لا يعيش بعد موتهم اه وهي موافقة لعبارة التارخانية وتفيد قبول البيعة
على موت الأقران أيضا أخذ من تعليل قبولها على الموت وهو أن الثابت بها كالناتبة بالمعاينة وذكرها
التعليل بذلك في كثير من المسائل ثم رأيت في الحامدية من الفصل الثاني من الوقف أجاب عما إذا غاب
الموقوف عليه وشهد عدلان بموت أقرانه ببلده بأنه يقضى بعوته وينقل نصيبه لغيره اه وذكر السندی أنه
يقضى بعوته إذا شهد الشهود أنه مضى عليه كذا وكذا من عمره إلى الآن اه

(كتاب الشركة)

(قوله أي المشهور فيها كسر الشين وسكون الراء الخ) في القاموس الشرك والشركة بكسرهما أي
بكسر الشين في كل منهما وضم الشين يعني جاء بضم الشين في الشركة اه سندی قال فهذه أربعة
أوجه أولها بكسر فسكون ثانيها بضم فسكون ثالثها بفتح فسكون رابعها بفتح فكسر والفتح والسكون
نادر اه (قوله وأما الاختلاط فصفة للمال تثبت عن فعلهما ليس له اسم من المادة ونعامة فيه) وفيه ولا
يفلن أن اسمه الاشتراك لأنه فعلهما أيضا مصدر اشتراك الرجلان افتعال من الشركة (قوله الضمير

الاول عائد إلى العقد الخ) وجعل السندی الضمير في لانها عائد إلى الشركة وقال يعني أن الشركة بمعنى
الاشتراك المضمرة في نفس كل من الشريكين سبب للعقد والعقد سبب عن الاشتراك المراد لهما هذا
باعتبار ظاهر عبارة الشارح (قوله فانها في الشرع تطلق على الخلط وكذا على العقد مجاز الخ) ظاهر
عبارة المصنف إطلاقها على شركة العقد حقيقة وهكذا اظاهر كثير من عباراتهم والدليل الذي قاله انما
يفيد إطلاقها على القسمين ولا يفيد أن أحدهما حقيقة والآخر مجاز وفي السندی عن الرجعي عرفها بذلك
ثم بين ركنها في شركة العين وفي شركة العقد أشعر أن التعريف للقسمين وليس هو الاعتراف بالشركة العقد
فكان ينبغي أن يزيد واختلاط المالين اه (قوله إلا أن يقال المراد تعريف شركة العقد فقط لانها الخ)
مجرد كون المراد تعريف شركة العقد لا ينبغي أن ظاهر كلامهم اتحاد المعنى اللغوي والشرعي على ما دعي
وانما يصلح دفعا لإيراد آخر على عبارة المصنف (قوله مع أن مقتضى ما مر من التعبير بالخلط) ما مر هو
في بيان المعنى اللغوي وظاهر عباراتهم هنا أن المعنى الشرعي هو الاختلاط ولذا نقل ط عن الاتفاق أنها
اجتماع النصيبين تأمل (قول الشارح كالأشترى شيئا ثم اشترى فيه آخر) ذكر السندی هنا عن الهندية
مسئلة ما إذا اشترى كباغ غير مال على أن ما اشترى باقه وبينهما ونص عبارته وفي الهندية قال محمد رجه الله تعالى
إذا اشترى كباغ غير مال على أن ما اشترى باليوم فهو بينهما وخصاص صنف أولم يخصافه جائر وكذلك إذا قال هذا
الشهر وكذا إذا لم يذكر الشركة وقتا بان اشترى كباغ على أن ما اشترى باقه وبينهما وهكذا في المحيط وإن وقت هل
تتوقت بالوقت المذكور روي بشرع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنه يتوقت والطحاوي
ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح وإذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما
للاخر ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكر محمد رجه الله تعالى
في الأصل وروي أبو سليمان عن محمد رجه الله أنه يجوز وتثبت الشركة بهذا القدر ألا ترى أنهم لو ذكر
الشراء من الجانبين يجوز وإن لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا وهو الصحيح اه (قوله
والفرق أن الشركة إذا كانت بينهما من الابتداء الخ) فيه أن ما ذكره من الفرق غير فارق بين مسألة
الخلط والاختلاط وبين غيرهما لان البائع في الكل لا يقدر على التسليم للمشتري المبيع الاختلاط
بنصيب الشريك من الحيات في مسئلتى الخلط والاختلاط والانصاف في غيرهما (قوله كان كل حبة
مملوكة لجميع أجزائها ليس للأخر فيه الخ) عبارة ط لاحدهما ليس الخ (قول الشارح فلا أثر
أن يبطل البيع الخ) في العمادية عن واقعات أبي العباس قال ذكر محمد في شفعة الأصل دار بين رجلين باع
أحدهما نصفها من رجل مائة انصرف البيع إلى نصيبه ولو باع ذلك أجنبي بغير أمرهما انصرف ذلك
إلى نصيبهما فان أجاز أحدهما صححت الإجازة في نصيب المجيز وهو النصف في قول أبي يوسف وقال محمد
وزفر جاز البيع في ربعها اه سندی وذكره في الفصولين من الفصل الحادي والثلاثين ونقل الجوى في
حاشيته من القول في الدين عن جامع الفصولين عليه دين لشريكين فوهب أحدهما نصيبه من المديون
صح ولو وهب نصف الدين مطلقا فنصف في الربع ووقف في الربع كالو وهب نصف فن مشترك اه فتأمل
(قوله من غير شريكه إلا بانه ولا ينبغي أن هذه الخ) عبارته انتهى ولا ينبغي الخ (قول الشارح ففي بيت
وخادم وأرض ينتفع بالكل الخ) بشروط ثلاثة أحدها أن يكون بيتا لا نضرة السكنى ثانيها أن يكون
بغية شريكه فإنه ليس له ذلك بحضرة وبتأ كذا المنع بنهيه وهي واقعة الفتوى أفاده الرملي في حاشية المنع
ثالثها أن لا يكون مشترك كإيائه وبين يتيم اه سندی ثم رأيت في جامع الفصولين من الفصل الخامس

والثلاثين مانصه أما لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياسا وله ذلك استحسانا اذله أن يسكنها بالاذن
شريكه حال حضوره اذ يتعذر عليه الاستئذان في كل مرة على هذا أمر الدور فيما بين الناس فكان له
أن يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلاذنه فكذلك حال غيبته اهـ **(قوله)**
يعني عنه قول المصنف بعد شرطها كون الخ ومع هذا كان الاصول أن يقول على ما يقبل الوكالة
كما قاله الرحبي **(قوله)** لكن فيه اشتباه وهو أن الواقع هنا جهالة الخ لعل المناسب أن يقول لكن بقي شيء
آخر ويذكر الاعتراض بجهالة المكفول له فان كلامنا من الاعتراضين وارد وجوابه معلوم مما ذكره الشارح
(قول الشارح) وان لم يعرف معناها لا يلائمه قوله اذ العبرة للعنى لا المبني كما في الخادعي على الدرر
وقال في غاية البيان ولا تنعقد الا بلفظ المفاوضة بعد شرائطها عن العوام قال الكرخي وان شرطنا
في عقد الشركة انهما يتفاوضا باللفظ يذكرا ان ذلك لفظا عند عقدهما الشركة فان ترك ذلك كانت
عنايتنا روى ذلك الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ولم يحل خلافا وعندي هو قول أبي يوسف ومحمد الى هنا لفظ
الكرخي وقال البيهقي ان كان العائد يمكنه استيفاء المعنى ان لم يتلفظ به يجوز لان العبرة للعنى اهـ **(قوله)**
لما أنه علك المجنى عليه بالضمان الخ) هذا يفيد أن الجناية عليهم اذا كانت غير موجبة للملك لا يلزم بدلها
الشريك اتفاقا **(قوله)** ورده في الشر بنسبانية بان الملك حصل بمجرد موت المورث الخ) الظاهر أن
وصول المال شرط لبطالان المفاوضة حتى في الارث وذلك أن البطلان لها ملك ما تصح فيه الشركة
والمال الغائب وان كان مملوكا لا تصح فيه على ما يأتي للمصنف كالدين وان كان مملوكا لا تصح فيه فلا
يصدق عليه أنه ملك ما تصح فيه الشركة بل يقال انه ملك ما لا تصح فيه اقبته وبعبارة الهداية كالصنف
فيكون قوله ووصل ليدفعه في الارث أيضا وبعبارة الكافي صريحة في ذلك وهي اعلم أنه اذا وصل الى يد
أحد المتفاوضين مال يصلح رأس مال الشركة كالدرهم والدنانير بالارث والهبة والصدقة تبطل المفاوضة
وتصير عنايتنا كما رأيتهم معززة اليه تأمل وقال السندي عبارة الوالوجية تفيد اشتراط القبض في كل
موروث ولفظها واذا ورث أحد المتفاوضين ما تصح فيه الشركة كالدرهم والدنانير وصارت في يده بطلت
المفاوضة لقوات المساواة وصارت عنايتنا وان ورث عروضا أو دينونا لا تبطل ما لم يقبض الدين اهـ فبطلان
المفاوضة يتعلق بنسب المال واليد جميعا لا كما توهمه الشر بنسبانية ثم رأيت عبارة الكافي ونصها اذا
وصل لأحد المتفاوضين مال تصح فيه الشركة كالدرهم والدنانير بالارث والهبة والصدقة فتقلب
المفاوضة عنايتنا اهـ ونحوه في غاية البيان **(قول الشارح)** وهذه حيلة لصاحبها للعروض الخ) أي فان
فسادها ليس لذات العرض بل للملازم الباطل من أمرين أحدهما لزوم ربح مالم يضمن والثاني جهالة
رأس مال كل منهما عند القسمة وكل منهما متنفذ في هذه الصورة فيكون كل ما يربحه الآخر ربح ما هو مضمون
عليه ولا تحصل جهالة في رأس مال كل منهما عند القسمة حتى يكون ذلك بالحزف تقع الجهالة لانهما
مستويان في المال شريكان فيه فالضرورة يكون كل ما يحصل من الثمن بينهما نصفين بحزب اهـ سندي
(قوله) أي لكونها لا تقتضي الكفالة الخ) بارجاع اسم الإشارة لما قبله وهو اقتضاء الوكالة بتدفع
ما قاله ح تأمل **(قوله)** وان شرطنا على أحدهما فان شرط الربح بينهما بقدر الخ) في الدرر من
كتاب المضاربة مانصه والثالث أي من شروط المضاربة تسليمه الى المضارب حتى لا يبقى لرب المال
فيه بدلان المال يكون أمانة عنده فلا يتم الا بالتسليم كالوديعة بخلاف الشركة لان المال في المضاربة
من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر فلا بد أن يتخلص المال للعامل لينمكن من التصرف فيه وأما

العمل في الشركة فن الجانبين فلو شرط خلوص اليد لأحدهما لم تنعقد الشركة لان قضاء شرطها هو العمل
منهما اهـ فظاهر ما فيها من أن ما نقله المحشي ويقال في دفع المناقاة ان شرط العمل منهما شرط لتحقيق
الشركة واذا شرط على أحدهما تكون مضاربة أو بضاعة على ما ذكره المحشي تأمل ثم انه لا حاجة لما
ذكره المحشي عن البحر في تقييد كلام المصنف بل هو باق على إطلاقه لما أن كلامه في الشركة وتخصيص
العمل بأحدهما يخرج المسئلة عن أن تكون من مفردات مسائل الشركة بل هي حيث بضاعة ان شرط
العمل على أحدهما مع التساوي في الربح ومضاربة ان شرط الفضل للعامل **(قوله)** والذي يظهر أن
القول للمشتري لانه الخ) فيه أنه وان صار مقرا بترتب الثمن بدمته الخ إلا أنه ليس للمشتري مطالبة
به الا اذا دفعه من ماله وهو ينكر ذلك فلا بد من ثبوت دفعه من ماله حتى يكون له مطالبة به فيظهر
أن القول له وعلى المشتري إقامة الحجة قال القهستاني في قوله ان أدى من مال نفسه اشعار بأنه
لولا يؤده أصلا لم يرجع عليه كما أشير اليه في الهداية ولا ينافي ما تقرر أن الوكيل يرجع على الموكل
وان لم يؤده كما ظن لان بين الوكالة الصريحة والقوية والضمنية الضعيفة فرقا اهـ وقال في شرح
الملتقى فان تقدم من مال نفسه يرجع عليه فان كان ذلك لا يعرف الا بقوله فعليه البيعة لانه يدعي
وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر والقول للمشكر مع عينه والبيعة لم تدعي الوجوب في ذمة الآخر **(قوله)**
وان كان قائما فهو له الخ) سياتي في الوكالة زعم أنه اشترى عبد الموكلة فملك وقال موكله بل شريته
لنفسك فان معينا هو قائم فالقول للمأمور بقصد الثمن أولا لاخباره عن أمر يملك استثنافه وان ميتا
والثمن منقود فكذلك الحكم والايك منقودا فالقول للموكل لانه ينكر الرجوع وان كان العبد غير
معين وهو حي أو ميت فكذلك يكون للمأمور ان الثمن منقود الا أنه أمين والا فلا امر اهـ والظاهر جريان
هذا التفصيل هنا أيضا ثم رأيت في السندي قبيل الشركة الفاسدة مانصه قال أحدهما اشترى متاعا
فعليك نصف ثمنه وكذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة فالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق اهـ
فالصواب في عبارة المحشي الاتيان بضمير المثني أو الاتيان بضمير المفرد المؤنث العائد للشركة **(قوله)**
وقد يجب بحمله على ما اذا لم يكن من جنس تجارتهما) هذا الجواب لا يستقيم مع التفصيل الذي قاله
قارئ الهداية فانه لو كان المشتري ليس من جنس تجارتهما يكون للمشتري بدون تفصيل **(قوله)**
فليس ذلك تكرارا محضا فافهم) فيه أنه فيما سبق ذكر المصنف الشرط وما فرغ عليه فما هنا يكون
تكرارا **(قوله)** لكن يخالفه ما في الخانية في فصل العنان ولو وكل أحدهما رجلا الخ) فيه تأمل فان
ما في الخانية في عزل أحد الشريكين وكيل الآخر وما قبله على ما فهمه ط وح من الشرح في نهى
أحد الشريكين الآخر عن التوكيل **(قوله)** ثم لا يخفى أن الضمير المنصوب في قول الشارح ولونهما عائد
الى الوكيل كما هو صريح عبارة الخانية الخ) كذلك هو صريح عبارة البحر رفاهه ذكر أولي المفاوض
رجلا بشرأى شيئا فنهاه الآخر صريحه ثم ذكر وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن
الوكالة صار خارجا عنها الخ فالنهي في عبارته هو الوكيل لا المفاوض الآخر عن الوكالة وليس في كلامه
ما يدل على تخصيص النهي عن التوكيل بالمفاوض بوجه من وجوه الدلالات بل لم يتعرض للنهي عن
التوكيل أصلا **(قوله)** وفي الخانية من فصل العنان ولو شارك أحدهما شركة عنان الخ) أي بالاذن
(قوله) ولا يصح اقراره بعد ما تناقضا الشركة الخ) قال في النهر واقراه بالرهن والارتها عتد ولا يشه
العقد صحيح فان أقر بذلك بعده وشريكه أو اقرارهما لم يحز اقراره على شريكه كذا في السراج **(قوله)**

انظر هل المفاوض في كلام المصنف في الهندية عن المحيط ما يملكه أحد شريكي المفاوضة يملكه أحد شريكي الغنان اه لكن هذا في غير تزويج الاملة (قوله الآن هناك) يضمن لموكله عندهما لاهنا بحر) ينظر وجه عدم ضمانه لشريكه هنا وما الفرق بين الوكالة والشركة (قوله فيه نظري في مضاربة الجوهره عند قول القدوري وان خص له رب المال التصرف الخ) لانظر فان ما في الجوهره موضوعه أنه خص له التصرف في بلد بعينه او بمجرد المجاوزة لم يخالف وموضوع الحادثه النهي عن الاجراج بدون تعرض للتصرف في مجرد الاجراج صار مخالفاً تأمل (قوله وأما الثاني فن حيث انه لم يقيد بالمكان الخ) ومن حيث انه لم يكن الخياط والصباغ في مكان بخلاف الخياط والصباغ (قوله ولومن أحدهما أداة القصارة والعمل من الآخرفدت الخ) لا يظهر الفساد الا اذا شرط العمل على الآخر مع النهي كما سبق أو يقال ما هنار واية أخرى (قوله والظاهر انها في الاول أي في المال حقيقة الخ) بل الظاهر من عبارة المصنف وغيره أنها في الكل حقيقة

(فصل في الشركة الفاسدة)

(قوله لان الكثرة الاسلامي لقطة) كون الكثرة الاسلامي لقطة لا ينافي أن أخذه مباح فالمراد بالمباح في كلام المصنف مباح الذات أو الاخذ فيدخل الكثرة الاسلامي (قوله لانه يدعي العقد واستحقاق ما في يده وهو منكر فتح) تمام عبارته فان أقام البينة فشهدوا انه مفاوضة أو زادوا على هذا فقالوا المال الذي في يده من شركتهما أو قالوا هو بينهما نصفان قضى للمدعي بنصفه لان الثابت بالبينة كالثابت بالاقرار وجب ما ذكره مقتضاه انقسام ما في يده فيقضى بذلك اه ولعل المناسب للشارح ذكر ما في الفتح فان ما ذكره ليس محل فائدة بدونه (قوله فلو قال لي في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضا الخ) مقتضى عبارة الفتح السابقة عدم القبول وحينئذ يفرق بين هذه وبين قوله استقرضت ألفاً الخ وقال في الهندية واذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وبجهد ذلك الخ فاقاموا البينة أن أباهم كان شريكه شركة مفاوضة لم يقض لهم شيء مما في يد الخي إلا أن يقيموا البينة أنه كان في يده في حياته الميت حينئذ يقضى بنصفه لهم (قوله فان أخذ المال ووضع في مال الشركة وكان المال في يده يصدق فله أخذ نظيره الخ) فيه أنه بوضعه في مال الشركة صار مستهلكاً له فبطل ويكون ضامناً له انخلط الجنس بجنسه استهلاكاً فتأمل (قوله والفرق بين الكرم والارض الخ) أي بين الكرم حيث شرط فيه أن يكون حرزاً وبين الارض التي ليست بمفازة حيث لم يشترط فيها الاوضع العلامة وعبارة الفصولين قال دفنتها في مكان كذا ونسيت فلودار او كرم او له باب لم يضمن ولو دفنتها في الارض يسيراً لوجب له هناك علامة والا فلا وفي المفازة ضمن. طلقاً ولو دفنتها في الكرم يسيراً لوجب له هناك علامة كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن برئ لوموضع لا يدخل فيه أحد بلا إذن اه (قوله على أن يكون الربح لي جاز ولا يكره الخ) الظاهر أن لازماً في عبارة التتارخانية وبذلك ما في الهندية من الفصل الثالث من كتاب المضاربة ونصه ولو قال خذ هذا ألفاً على أن نصفه قرصة عليك وعلى أن تعمل في النصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لي فانه يجوز ويكره لانه فرض جرنفعاً كذا في المحيط والنخبة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي اه ولتنظر عبارة الاصل ثم صار مرجعة التتارخانية فوجدت كلامها المحنى (قوله والظاهر أن الشركة كالمفاوضة الخ) حقه كالمضاربة كما هو ظاهر

(قوله والمراد أنه طلب مال القرضه الخ) المتبادر من لفظ حصته ومن قول المتخ أي بما كان الخ أن المراد حصته من مال الشركة ولا ينافي ذلك ما في التبايع فانه يراعى كل من وقت الشراء ووقت البيع لمعرفة الربح تأمل (قوله يخالف لما قبله والضابط) يمكن دفع مخالفته لما قبله كما أشار له السندي بحمل العبارة هذا على المضطربها وفي المسئلة السابقة على غيرها كما يظهر من قوله هذه العبارة تكفي وإذا حل ما في السراجية أيضاً على ما إذا كان باذن القاضي وافق الضابط (قوله وحاصله أن في الجبر على الاتفاق على القن والزرع قولين الخ) لم يتقدم ما يدل على الخلاف في القن والزرع وعبارة الفصولين تفيد الخلاف في الحائط عريض العرصة ويقاس عليه مسئلة السفلى تأمل (قوله نقل هذا الضابط في مستقرات قضاء البحر عن الامام الخوافي) وذكره في الحاشية في الفصل الاول من باب الحيطان والطرق اه سندی (قوله وعلى هذا يحتمل ما في جامع الفصولين حيث قال والتحقيق الخ) وذلك بأن يقال في عبارة الفصولين ان محلها فيما اذا اضطر الشريك الى اتفاق شريكه معه ولا يكفي مجرد اضطراره لانتفاع بملكه (قوله قلت وهذا زيادة بيان لما سكت عنه الضابط المذكور وهو أنه اذا اضطر ورفع الامر الى القاضي ليحيره الخ) كون المراد بالجبر المذكور في الضابط ما هو المستفاد من عبارة الشربلالي والخيرية خلاف الظاهر والظاهر أن المسئلة فيها طريقان الجبر وما في شرح الوهابية (قوله فعلم أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفلى الخ) فيه أن الحائط لا يكون كالسفل الا اذا كان لاحدهما ولا آخر عليه حولة وإذا كان بينهما كان مما لا يقسم فلا بد من اذن القاضي وهذا خلاف ما في الفصولين وبالجمله القروع في هذه المسئلة متضاربة وقد حاول المحنى ارجاعها للضابط وهو غير ممكن (قوله فان ضمن الشريك جاز بيعه الخ) لا ينافي هذا التفصيل الا فيما اذا باع الشريك كل الدابة لا فيما اذا باع نصفها او ينظر الاصل المنقول عنه ثم رأيت في الحاشية ذكر ما ذكره هنا ونص فتاوى قارى الهداية سئل عن جماعة مشتركين في فرس باع أحدهم حصته لأجنبي وسلم بغير اذن الشركاء وهلكت عند المشتري أجاب الشركاء مخبرون ان شاؤوا ضمنوا الشريك وان شاؤوا ضمنوا المشتري منه

(كتاب الوقف)

(قوله قال الجوهرى وليس في الكلام أوقفت الاحرفاً واحداً أوقفت على الامر الذي كنت عليه الخ) فعلى ما ذكره المحنى يكون أوقف بمعنى حبس لغة رديئة وبمعنى اطلع ليس في كلام العرب الاحرفاً واحداً أى طريقة ولغة واحدة وانما هو وقف والتضعيف ضعيف كما في الدر المنثور (قوله وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت وانما حبس أهل الاسلام الخ) لعل القصد به بيان أن استعماله في خصوص هذا المعنى اسلامي (قوله وفي وقف المنية الرباط أفضل من العتق نهر) في السندي نقلاً عن الحاشية رجل جاء الى فقيه وقال اني أريد أن أصرف مالي الى خير عتق العبد أفضل أم اتخذاً الرباط للعامه قال بعضهم الرباط أفضل وقال الفقيه أبو الليث ان جعل للرباط مستغلاً يسرف الى عمارة الرباط فالرباط أفضل وان لم يجعل الرباط فالاعتاق أفضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك أفضل من العتاق اه وفي الهندية رجل جاء الى المفتي فقال اني أريد أن أتقرب الله تعالى بداري هل أبيعها أو تصدق ببنائها أو أشتري عبيداً فأعتقهم أو أجعلها داراً للمسلمين أي ذلك أفضل قال يقال ان بنيت الرباط وجعلت مستغلاً لعمارتها فالرباط أفضل والا فالأفضل أن تبيع دارك وتصدق ببنائها على

المساكين كذا في الخاتمة وفي البرازية وقف الضيقة أولى من بيعها والتصدق بنيتها وفي متفرقات وقف
 الهندية أنه لو اشترى الكتب ووضع في دار العلم لكتب العلم لكان أفضل من غيره ولو أراد أن
 يتخذ دارا وقف على الفقراء فالتصدق بنيتها أفضل ولو كان مكانها ضيقة فالوقف أفضل **أه** **(قوله)** وأما
 في الوقف فلا يتم إلا إذا وقف على نفسه وغيره **(عبارة السندي)** وهذا ظاهر فيما إذا وقفه على نفسه وغيره
 أو وقفه على غيره بالكلية وأما إذا وقفه على نفسه مدة حياته ثم على أولاده فادخل الغير بتحقيق بحاله
 إلى الفقراء **أه** وهذه المناسبة ظاهرة بجميع صورها على قول الامام وكذلك على قولهم ماع التجوز أو
 التسامح في لفظ ماله ألا ترى أن له الولاية عليه بدون شرط وله عزل متولييه على قول الثاني وإذا خرج عن
 الانتفاع المقصود عاد إليه قديم ملكه ومثل ذلك كاف لعدة الاضافة المذكورة في كلامه تأمل وادخل غيره
 في الشركة انما هو في الربح والتصرف وفي الوقف في الغلة ولو في المال تأمل **(قوله)** قدر لفظ حكم تبعا
 للأسعاف **الح** الحق أن هذا ليس تعريفا للوقف الا لازم بل يختلف فيه وبذلك ما يأتي له عن الاسعاف
 بقوله فعند مجوز إلى قوله ولو رجع عنه حال حياته جازع الكراهة فلو كان تعريفا لازما لم يصح قوله
 جاز **الح** والظاهر أن زيادته لدفع توهم أن التصرفات لا تصح منه لقوات الحبس على الملك بالبيع وانما
 زاده فيما يأتي إشارة إلى أن الاشياء بأسرها محبوسة على ملكه تعالى بحيث لا يكون لغيره تصرف سوى
 المنفعة وأيضا ملكه تعالى بعزل عن التصرف وانما يتصرف العبد في حكمه وما ذكره المحشي من عبارة
 القهستاني غير شاهد دعواه كما يظهر بالتأمل وفي القهستاني جواز قراءة التصديق بالجرعة على
 مدخول على ثم رأيت بعد مدة طويلة في التمهيد من الفصل الخامس مانعه وإذا جعل الولاية إلى رجل
 ومات ذلك الرجل حال حياته الواقف فالامر في نصب القيم إلى الواقف يقيم من أحب لأن العين في الصدقة
 الموقوفة وإن زال عن ملكه حقيقة فهو باق على ملكه حكما ألا ترى أنه جعله متصفا شرعا بكل ما يحدث
 من الغلة كأنها حدثت على ملكه وتصدق بها ولهذا سمي الشرع الصدقة الموقوفة جارية له إلى يوم القيامة
 وانما تكون جارية له إلى يوم القيامة إذا اعتبرت الغلة الحادثة حادثة على ملكه وجعل هو متصفا بها
 صدقة جديدة فدل على أنها مبقاة على ملكه حكما فيعتبر بماله كانت مبقاة على ملكه حقيقة **أه** وعزا
 ذلك لوقف الاصل ومقتضى هذا أن التعريف المذكور يصح تعريفا للوقف على قولهم أيضا إذا أريد
 بالحكم ما قابل الحقيقة ثم رأيت في الفصل الثاني من وقف البرازية مانعه مات المتولي والواقف حي
 فالأمر في النصب إلى الواقف وبعثته إلى وصيه لا إلى الحاكم لأن العين وإن زالت عن ملكه حقيقة فهو
 باق على ملكه حكما بإشارة قوله عليه السلام أو صدقة جارية وانما توصف صدقته بالدوام إذا حدث
 الحاصل وجعل لها متصفا جديدا فدل إشارة النص أنها مبقاة على ملكه ولو كان على ملكه لكان
 التصرف إليه كذا هنا **أه** **(قوله)** واعترضه ح بأن هذا النوع من القرية لو كفي في الوقف لصح
 الوقف على الاغنياء **الح** قد يقال أن هذا النوع يكفي لاصل الوقف وإن كان يشترط النوع الاخير لا غيره
 تأمل **(قوله)** فلفظ حبس لا معنى له لأن التصرف **الح** قد يقال متى عين العين للصدقة تحقق الحبس
 لها وإن جوز له ابطاله مع الكراهة تأمل **(قوله)** قدر لفظ حكم ليفيد أن المراد أنه لم يبق على ملك الواقف
الح فيه أن أقدامه ذكره غير متوقفة على زيادة لفظ حكم بل تستفاد من كلامه بدونها والذي في المنع عقب
 قوله على ملك الله أي حكم الله **أه** يعني أنها محبوسة على حكمه تعالى وتصرفه بحيث يكون له لغيره من
 الواقف وغيره الا ما ينبت الشارع لغيره وجبئذ فالمناسب أن يقال زاد لفظ حكم إشارة إلى أن الاشياء

قبل الايقاف محبوسة على ملكه تعالى وكذا بعده وبه صار أثر الملك يعني أحكامه انما هي له تعالى لا لغيره
 بخلاف ما قبله فإنه تعالى فوض أحكام الملك من بيع وغيره لغيره تعالى مع كونه هو المالك الحقيقي **(قوله)**
 لثبوت التلازم بين الزوم والخروج عن ملكه باتفاق **الح** هذا ظاهر في الوقف المحكوم به وأما إذا علق
 بالموت أو قال وقفها في حياتي وبعد وفاتي مؤبدا فالصحيح أنه وصية تلزم بالموت من الثلث ولا يزول الملك وهو
 بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا كما يأتي توضيح ذلك في كلامه **(قوله)** خلط الشارح مسألة التذرع بالوقف بمسألة
 ماله كانت صيغة الوقف نذرا **الح** وقال الرضوي لعل في الكلام تحريفا أو تحجيفا وتحريفا للمسألة أن نذر
 الوقف يصح والنذر لا يتعين فيه الدرهم فكذلك لا يتعين فيه العين المنذورة وقفها بل هي أو ما يساويها فاقية هذا
 أن قال الله على أن أقف هذه الدار مثلا فإن قال الله على أن أتصدق بها فهذا نذر الصدقة وهي التي عنها
 بقوله فتصدق بها أو بنتم لأنه لا يتعين عين المسمى بالنذر **أه** باختصار ثم قال السندي فالحاصل أن
 الأولى للشارح وقد يكون واجبا بالنذر فيقف ما نذره وقفه أو ما يساوي به قيمة على من يجوز له أداء الزكاة كما
 لو نذر التصديق بعين معلومة فيتصدق بها أو بقيتها ولو وقفها أو تصديق بها على من لا يجوز له الزكاة جاز
 في الحكم وبقي نذره حتى يقف ويتصدق بما يساويها فاقية على مصرف الصدقات **(قوله)** وهي ستة
 وعشرون لفظا على ما بسطه في البحر الذي في البحر سبعة وعشرون لفظا وأصلها السندي ستة
 وثلاثين وجعل منها جعلت نزل كرمي وقفها بغيره أو لا وكذا جعلت غلته وقفا وعزا الأول للنوازل
 والثاني للفتح وفي منية المفتي قال جعلت غلة كرمي هذا وقفا صار الكرم مع الغلة وقفا **أه**
(قوله) قلت ومقتضاء أن الدار كلها تصير وقفها من ثلث ماله **الح** تقدم أن الوقف المعلق بالموت أو المضاف
 إليه الصحيح أنه وصية تلزم بالموت من الثلث وهو بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا فعلى هذا لا تكون الدار
 موقوفة حقيقة بل محبوسة لهذه الوصية فإذا بقي شيء مما عينه يكون لورثته لما علمت أن هذا ليس وقفا حقيقة
 تأمل **(قوله)** وينبغي أنه إذا وقفها المحجور لفسفه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي
 يوسف **الح** القائل بصحة جعل الغلة للواقف ويرد على ما قاله النهر أن المحجور عليه الفسخ في حكم الصغير
 في تصرفه وفي صحة إيقافه ابطاله لملكه للحال تأمل **(قوله)** كقوله إذا جاء غدا وإذا جاء رأس الشهر وإذا
 كلمت فلانا فأرضى هذه صدقة موقوفة **الح** هكذا في الاسعاف من باب الوقف الباطل والذي في الخصاف
 من باب الوقف الذي لا يجوز التفرقة بين ما إذا كان التعليق بقوله فأرضى صدقة بدون لفظ موقوفة فصيح
 وبين ما إذا قال صدقة موقوفة فلا يصح ونصه لو قال إذا قدم فلان فأرضى صدقة موقوفة أو قال إذا كلمت
 فلانا أو قال إذا تزوجت فلانة فأرضى صدقة موقوفة قال الوقف باطل ولو قال إذا كلمت فلانا فأرضى
 صدقة أو قال إذا قدم فلان أو قال إذا دخلت هذه الدار فأرضى هذه صدقة قال هذا يلزم وهذا بمنزلة
 اليمين والنذر **أه** وفي رد المحتار مما يطل بالشرط ولا يصح تعليق به لو قال إن قدم ولدي فدارى صدقة
 موقوفة فجاء ولده لا تصير وقفها لأن شرطه أن يكون متجرا جزمه في فتح القدير والاسعاف حيث قال
 إذا أتى غدا ورأس الشهر وإذا كلمت فلانا أو تزوجت فلانة فأرضى صدقة موقوفة يكون باطلا لأنه تعليق
 والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر **أه** فتأمل **(قوله)** فلا ينافي عدم صحته معلقا بالموت ولو مطلق
 موته وإن لم يلزم بالموت من الثلث لأن لزومه انما هو على أنه وصية لازمة لا وقف كما يأتي **(قوله)** لو قال على
 أن لي أخراجها من الوقف إلى غيره أو على أن أهبها **الح** في حاشية الاسعاف بعد ذكر عبارة البرازي التي
 ذكرها الشرح مانعه وفي فتاوى الشيخ قاسم أن الوقف صحيح والشرط باطل وهو المختار **أه** وفي

منهوات فتاوى الانقروى ولو شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشرط الاستبدال بنسبه ما يكون
وقفاً مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف أن الوقف جائز والشرط باطل وفي الكبرى هو
المختار كذا في وقف التارخانية اهـ ثم رأيت بخط الشيخ محمد الطائي على هامش الخصاص بخطه أيضاً
مانعه سئل شيخنا العلامة الاسقاطي عن واقف شرط في وقفه النقص والابرام والتبديل الخ ثم نزع
في هذا الشرط وأراد المنازع ابطال الوقف به قائلان النقص هو الابطال وهو مبطل للوقف حكم القاضي
بعدم الابطال وجهه الوقف فهل يسوغ لاحد بعد ذلك ابطاله أو الاقضاء بالابطال فأجاب الوقف المذكور
صحح معمول به وإن لم يحكم الحاكم ببعثته وأما شرط الواقف نقضه وابطاله فهو شرط غير صحيح على ما هو
المختار للفتوى وماتقل عن أوقاف الخصاص وعلل من أن الوقف يبطل بهذا الشرط خلاف المختار
للفتوى صرح بذلك العلامة قاسم والشيخ الطوسي في فتاويهما ونقله الطرسوسي عن التارخانية
والفتاوى الكبرى ثم بعد ما حكم الحاكم بالصحة لا يجوز الاقضاء بالابطال ولا العمل بذلك الفتوى والله أعلم اهـ
وجعل في خزانه الاكل القول بطلان الوقف بهذا الشرط هو القياس والاستحسان صحة الوقف (قوله)
حتى لو وقف على مسجد ما مكانه الخ) تهى المكان ليس بشرط كما هو ظاهر من قوله ولا يشرط
وجود الموقوف عليه الخ (قوله) وسأني علم الكلام على ذلك قيل الفصل الآتي في شرح الوهبانية
ولي في هذه المسئلة نظر فان حبوط عمله ينبغي أن يكون في ابطال ثوابه لا في ابطال ما يتعلق به من حق
الفقراء وصار اليهم فانه ينبغي أن لا يبطل حقهم بفعله اهـ ولا فرق بين المرتبة في بطلان وقفهما
بالردة انما يفرق بينهما في حالهما فينفذ منها لانهما لا تقتل ويتوقف منه عند موته فتدفعهما كما هو
حكم تصرف المرتبة وقال الخصاص وان ارتد عن الاسلام ثم وقف فان أباح نفسه قال لا يجوز أمره في
المال الذي في يده ان قتل على رده أو مات وجيع ما يفعله في ماله باطل وأما أبو يوسف فان المروى عنه أنه
لو اشترى أو باع أو فعل نحو ذلك فانه جائز ولم يرو عنه فيما يتقرب به شيء نعرفه الى آخر عبارته وقال عبد
الحليم في أول وقف الدرر مانعه وأما المرتبة فلا يخلو من أن يكون مرتبة قبل الوقف أو بعده أما الأول
فان مات أو قتل على رده أو لحق بدار الحرب وحكم لمعاقه بطل وقفه ويكون ميراثاً وأما الثاني فانه اذا
وقف حال اسلامه وقفاً صحيحاً ثم ارتد بعد ذلك وقتل على رده أو مات بطل الوقف وصار ميراثاً لحبوط
عمله وقال صاحب المحيط وعندى في هذه المسئلة نظر فان حبوط عمله ينبغي أن يكون في ابطال ثوابه
لا ابطال ما يتعلق به حق الفقراء وصار اليهم فانه ينبغي أن لا يبطل حقهم بفعله اهـ أقول ومن الله الاعانة
والتوفيق ان هذا النظر مدفوع عن آخر لما أن هذه المسئلة مبنية على قول أبي حنيفة والوقف عندهم حبس
العين على ملك الواقف ومن ذلك صح عليك وارثه والرجوع عنه بعد كونه وقفاً صحيحاً فاذا بقي الموقوف
في ملكه لم يبق فرق بين الوقف قبل الارتداد وبعده وقد سبق في باب المرتبة ان تصرفه موقوفه أن أسلم
نفذت وان هلك حقيقة أو حكماً بطلت اذا عرفت هذا فظاهر أن وقفه باطل على كلا الحالتين من غير فرق
عندهم خلافاً لما فهم فانه ان وقف حال الاسلام فعند أبي يوسف خرج عن ملكه بمجرد قوله وقفت
هذا لهذا وعند محمد خرج عنه به وبالتسليم والقبض فلم يبق في ملكه عندهما فلا يبطل بالردة وإن وقف
حال الردة فالحق بطلان عن أبي يوسف أن ما عمل في ماله بنسبته جائز هذا هو المذكور في الكتب
فيتدرج في هذا التعميم الوقف مع سائر المعاملات ولا يخالفه وعلى قول محمد يجوز منه ما يجوز من القوم
الذي انتقل الى دينهم فلهذا بقى في الشروح والفتاوى مع عناية الله تعالى فاعتم هذا الافادة فائق

لا تجدها مجموعة في كتاب من كتب الانام (قوله) والظاهر أن ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة الخ
والظاهر أن حكم المحكم صحيح كذا بالنسبة للديانة بل الظاهر اعتماد تصحيح الجوهرية من أن المحكم
كالملوك لانه أنفع لجهة الوقف (قوله) وأشار به هذا الى أن ما من من تصويره بالدعوى غير لازم الخ
وأصله البحر حيث قال بعد تصوير طريق القضاء بما ذكره الشارح وانما يحتاج الى الدعوى عند
البعض والصحيح أن الشهادة بالوقف بدون الدعوى مقبولة اهـ (قوله) ويقضى القاضي بلزومه لدفع
دعوى الخ) الظاهر أن الحكم بالزوم ليس حكماً على الكافة اذا كانت المرافعة فيه فقط مع التصديق بين
المتداعين على أصل الايقاف وملك الواقف اذا الحكم حينئذ انما هو بالزوم فقط وأصل الايقاف والملك
متصادق عليه غير محتاج للحكم حتى يقال يتعدى أو لا تأمل (قوله) خلافاً لمحمد اسعاف أى لانه مشاع
الخ) فيه تأمل كما يأتي والظاهر أن وجه عدم الصحة على قول محمد عدم التسليم لا التسرع لانه طارئ
كما يأتي (قوله) فاذا مات عار كلهما للنسل) فيه أنه يدخل في النسل ولده لصلبه غير ابنه المشروط له
الوقف أو لوفيه الوصية للوارث فاذا زاد نصيبه من الغلة كيف يستحقه بدون اجازة من باقي الورثة مع أن
مقتضى ما ذكره في البحر عن البرازية بقوله وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سواها
فمنها وقف على ولد الولد لا توقف على اجازة الورثة والثلاثان ملان لم يجزوا اهـ أنه بانقراض الابن
المعين يكون الوقف على النسل ما عدا ولده الصلي الوارث ومقتضى ما يأتي في الوصايا أن تقسم الغلة بعد
موت الابن المعين على ولد الواقف وولد ولده فما أصاب ولد الولد كان له وما أصاب الولد يقسم عليه قيمة
ميراث وقال في الاسعاف لو قال أرضي صدقة موقوفة بعدي وعلى ولدي وولد ولدي ونسلي ومن بعدهم
على المساكين وليس له مال غير هذا لم تجز الورثة يكون ثلثها مالاً لورثته على قدر ملكهم وثلثها وقفاً
على ولده وولد ولده ونسله ثم ينظر الى عدد القرى يقين يوم اتيان الغلة وتقسم على عددهم فان كان ما يصيب
ولد الولد والنسل مثل غلة الثلث الذي صار وقفاً كما اذا كان أولاد الصلب عشرة والنافلة خمسة أو أكثر من
غلة الثلث الموقوف كما اذا تساوى عدد القرى كان غلة الثلث الوقف لهم خاصة ولا شيء لولد الصلب
منه وان كان ما يصيب النافلة من جميع غلة الأرض أقل من غلة الثلث الذي صار وقفاً كما اذا كانوا ثلاثة
وأولاد الصلب تسعة يعطى لهم ما كان يصيبهم من جميع غلة الأرض وما فضل يكون ميراثاً بين ورثته الخ
(قوله) تصرف غلة الأرض الى الفقراء ان لم يوص الخ) عبارة البرازية وان لم الخ بالواو الحالية ثم رأيت نسخة
كما هتاف في نسخة ان لم يوص الخ ومؤدى الكل واحد والقصد أن محل الرجوع للفقراء اذا لم يوص لوارث
يجعله الغلة لمن يحب (قوله) ثم يجعل سهمه ميراثاً لورثته الذين لاصصة لهم الخ) عباراتهم لم تقيد الورثة
بهذا القيد فالظاهر اعتماد اطلاق الورثة كما يعلم ذلك من الاسعاف وغيره (قوله) أن ما ذكره الشارح
من قوله قلت الى هنا ليس هذا محله لان خروج الخ) قد يقال انه وإن كان مصوراً في مسئلة الوقف
في المرض الا أنه ان كان الوقف على الورثة أو بعضهم معلقاً بالموت يكون الحكم فيه كذلك فلا مانع من
ذكره هنا أيضاً ويكون قد نبه على أنه اذا صدر منه الايقاف على الورثة معلقاً بالموت يكون حكمه ما ذكره
فذكره ليسان حكمه ولدفع توهم أن هذا الوقف الذي هو في الحقيقة وصية لا يصح لكونه وصية في المعنى
تأمل (قوله) ثم هذا بخلاف ما اذا أوصى أن تكون الخ) أى ما وقفه في مرضه قال الخصاص فاقول
ان لم يقف في مرضه ولكن أوصى أن تكون وقفاً بعد وفاته عمل له الرجوع قال نعم وليس هذا بمنزلة
ما أنفذه في مرضه وأبنته ألا ترى انه لو برئ من مرضه وصح كانت هذه الأرض وقف الصحة وان الذي

أوصى أن تكون أرضه وقفا بعد وفاته انما هي وصية بعد موته الرجوع فيها وابطالها فهم مافتقرتان اه
(قوله) ذكر الحياة والموت غير قيد لا غناء التأييد عنه الخ فيه تأمل فان الكلام في لزوم الوقف ولا يلزم
 الا بذكرهما ولو اقتصر على التأيد بطل الايقاف بعونه وتورث عنه نعم يظهر أن ذكر الحياة غير قيد **(قوله)**
 يفيد أن الخروج والزموم الخ حقه حذف لفظ الخروج **(قوله)** الظاهر أن هذا على قوله أما على
 قولهما فالظاهر أنه وقف الخ الحسن أن يقال في حل عبارة الشارح هذا على قوله أما على قولهما فكذلك
 في الاول لا الثاني **(قوله)** الشارح فقول الدرر لو افتقر يفرضه القاضي لو غير مسجل منظوره اه أفاد
 الرحي أن صاحب الدرر لعله شرط فقره ثلاثا يكون راجعا عن صدقة بدون عذر وشرط قضاء القاضي
 لتأيد بطله آخر على مذهبه اه وهو وجه اه سندی **(قوله)** وفي القهستاني أن التسليم ليس
 بشرط اذا جعل الواقف نفسه قيدا الخ عبارة القهستاني وهذا يعني اشتراط التسليم للتأطير على قول محمد
 اذا لم يشترط الولاية لنفسه والا فسد شرط اشتراط التسليم اه ويندفع توقف المحتج بما يأتي في الشرح
 ان اشتراطها لنفسه جائز بالاجماع كما نقل ذلك عن الزبلي وان نوزع في دعواه الاجماع والذي في التهر
 أن عن محمد روايتين كما يأتي له تأمل **(قوله)** أي لأنه مناع حيث لم تقسمه بينين لم يظهر هذا
 التعليل واذا سلمت بدون قسمة يصح التسليم والظاهر أن عدم القسمة عند محمد لعدم التسليم لا للشيوع تأمل
(قوله) لكن ذكر في البرازية أن عن أبي يوسف في التأيد روايتين الخ ذكر السندی عند قوله سابقا
 واكتفى أبو يوسف بلفظ موقوفة مانصة وذكر الوقف وحده أو الجبس معه ينسب به الوقف على ما هو المختار
 وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيبة ولو قال أرضي هذه موقوفة على فلان أو ولدي أو فقراء
 قرابتي وهم محصورون أو على التام لم ير به حنابلة يصير وقفا عند محمد لانه وقف على شيء ينقطع
 وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف يصح لان التأيد عند محمد ليس بشرط كذا في محيط السرخسي اه
 ونقله في الهندية وهو موافق لما في البرازية فالاولى أن يقال ان عن أبي يوسف طريقتين ما ذكره البرازي
 وما ذكره في الجرائد ظاهر المحتج تأمل ثم رأيت في التمهيد ما يؤيد البرازية ونفسه التأيد بشرط عند محمد
 حتى لو وقف على جهة يتوهم انقطاعها بان وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يجعل آخره للفقراء لا يصح
 الوقف وعلى قول أبي يوسف التأيد ليس بشرط حتى ان في هذه المسئلة يصح الوقف عنده ثم قال وبعض
 مشايخنا قالوا لا خلاف أن التأيد بشرط صحة الوقف وانما الخلاف في تلك المسئلة في شيء آخر أن عند أبي
 يوسف ينبت التأيد بنفس الوقف من غير اقتراح شيء آخر به ثم قال ولما كان من مذهب أبي يوسف أن
 التأيد ينبت بنفس الوقف فانما مات أولاده تصرف الغلة الى الفقراء اه ويؤيده أيضا ما ذكره في أول
 وقف الانقروية وذكر نحو ذلك في المنع ومثل ذلك في كثير من كتب المذهب وفي الدرر أن التأيد بشرط
 انفا فالكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف لان قوله وقف أو تصدقت يقتضي الازالة الى الله تعالى
 وهو يقتضي التأيد فلا حاجة الى ذكره اه **(قوله)** والمراد بالمعين ما يحتمل الانقطاع كأولاد زيد أو فقراء
 قرابة فلان وهم محصورون الخ أي بخلاف ما اذا كانوا لا يحصون فله يقع مؤبدا قال في تمة الفتاوى في
 فتاوى أبي الليث اذا وقف دار على فقراء مكة أو فقراء قرية أن كان الوقف في حياته وصحته والفقراء
 محصورون لا يجوز هذا الوقف لانه لا يجوز الاموينا وهذا يقع مؤبدا لجواز أنهم يموتون فينقطع الوقف
 وان كان الفقراء لا يحصون جاز الوقف لانه وقع مؤبدا **(قوله)** فانما سمي من ذلك ثلاث بطون فهي وقف
 مؤبدا الى يوم القيامة سيأتي في فصل الوقف على الأولاد مانصة ولو زاد البطن الثالث عم نسله اه

والظاهر أن هذا هو المراد بكونه مؤبدا **(قوله)** وبه تعلم أنه لا محل لقوله الشارح مطلقا لانه الخ فسر
 الاطلاق السندی بقوله يعني طال الوقت أو قصر ولا يتوهم منه أنه جزم بصفة وقف الوقت الذي زاد فيه
 قوله فانما مضى الشهر والسنة فالوقف باطل فقد صرح في ذلك بطلانه اه بلفظه **(قوله)** لزومه على
 قول الامام باحد الامور الاربعة المارة الخ لكن ليس لزومه في كلها موجبا لزوال الملك بل في بعضها وهو
 الحكمية والافرار في المسجد كما تقدم **(قوله)** لاقتضائهما الملك أي ملك المنفعة أو العين **(قوله)**
 ويستثنى من عدم الاعارة ما لو كان دارا موقوفة للسكنى الخ وكذا ما شرط الواقف اعارته فلو وقف
 كتبا أو منقولا أو عقارا وشرط أن يعارفا لا يجوز للتولي اجارته اه سندی **(قوله)** كما اذا كان الموقوف
 أرضا مشايين جماعة فتراضوا على أن كل واحد منهم يأخذ له من الأرض الموقوفة قطعة الخ في المنع
 عند قول المصنف الموقوف عليه لا يملك الاجارة مانصة ذكر في الفتاوى الرشدية اذا كان الوقف على رجل
 معين قال بعض المشايخ يجوز أن يكون هو المتولي بغير اطلاق القاضي لان الحق لا يبعدوه والقنوي انه
 لا يصح ولا يصلح لانه لاحق له في التصرف في الوقف انما حقه في أخذ الغلة وقال الفقيه أبو جعفر اذا كان
 الاجر كله للموقوف عليه بان كان الوقف لا يستمر وغيره لا يشركه في استحقاق الغلة فيثبت يجوز وهذا في الدور
 والخوانيت وأما الاراضي ان كان الواقف شرط تقديم العشر والحراج وسائر المئون فليس للموقوف عليه أن
 يوجرها أو ما اذا لم يشترط ذلك يجب أن يجوز ويكون الحراج والمؤنة عليه وهذا نظير ما روى عن أبي
 يوسف انه اذا كان الموقوف عليه مثنى أو ثلاث فتقاسموه وأخذ كل واحد أرضا من رعايا نفسه قال أبو
 يوسف ان كانت الأرض عشرية جاز ما يأنهم وان كانت خراجية لا يجوز هكذا ذكر في فتاوى طهير
 الدين كذا في الفصول العمادية اه ثم ان ما ذكره المصنف من جوازها بآية ظاهره جوازها ولو كان
 الوقف للغلة مع أنه سيذكر في باب الوصية بالخدمة أن الدار تقسم في الوصية بالسكنى أما في الوصية بالغلة
 فلا تقسم على الظاهر اه أي ظاهر الرواية اذ حقه في الغلة لافي عين الدار وفي رواية عن الثاني تقسم
 ليستغل ثلثها كما نقله الشربلالي عن الكافي والظاهر عدم الفرق بين الوصية والوقف وظاهر كلامهم هنا
 اعتماد هذه الرواية **(قوله)** الشارح فيقسم المشايخ الخ لكن هذه القسمة لا يجري فيها الاجبار في المنع
 عن أنفع الوسائل ان القاضي لا يجوز له أن يقسم قسمة جمع بين الملك والوقف على وجه الاجبار بمعنى أنه
 اذا طلب ذلك ناظر الوقف وامتنع الشريك المالك عن القسمة لا يجبره القاضي ويقسم بل لا بد أن يكون
 على وجه التراضي من الشركاء كلهم اه سندی **(قوله)** والتوفيق كما أفاده الخبر الرمي بحمل ما في
 الخصاص وغيره من عدم جواز القسمة والنهاية على قسمة التملك الخ الاظهر في التوفيق حل ما في الخصاص
 على ظاهر الرواية والوقف للغلة وما في الاسعاف وغيره على رواية أبي يوسف كما علم مما تقدم **(قوله)** أي بان
 يأمر رجلا بان يقاسمه الخ أو يتولى ذلك بنفسه **(قوله)** الشارح ولو بعضه ملك وبعضه وقف الخ
 في شرح الملتقى والمعمد لزوم الاجر على الشريك والزواج في دار البنيان الملك كالوقف خلافا لما في الصيرفية
 اه فالتعميم في كلام الشارح انما يظهر على ما في الصيرفية الا أن يكون مراده انه استعماله الموقوف عليه
 فلا يلزم أجره حصص الملك بخلاف ما اذا استعمله الشريك المالك فيلزمه أجره حصص الوقف **(قوله)** ويصح أن
 يراد بالفعل الافراز الخ لكن المتبادر من ذكر الجار في المعطوف هو الاحتمال الاول وعليه أو اوعى أو
(قوله) لكن عنده أي عند الامام **(قوله)** وهو بعيد الخ لا بعد فيه مع معرفة وجهه وذلك
 أنه بالقول لم يحصل التسليم الذي هو شرط بخلاف الصلاة فيه مع الاذن فانه يحصل التسليم مع ما يدل

على الخروج تأمل (قوله) لكن المناسب أن يراد من البناء (الخ) لكن يكون في عبارته ركابة
فانه جعل موضوعها ارادة أهل المحلة فلا يناسب التفصيل بعد ويصح أن يراد الباني الاول ويجعل
موضوعها أنه حي فان أهل المحلة اذا ارادوا ذلك وكان الباني منهم يكون لهم ذلك اطلبه معهم وان كان الباني
من غيرهم لا يكون لهم ذلك لكون الولاية له مادام حيا لا لأهل المحلة تأمل (قول المصنف لمصالحه) ليس
بقيد بل الحكم كذلك اذا كان ينتفع به عامة المسلمين على ما أفاده في غاية البيان حيث قال أو رد الفقيه أبو
اليسر الأوجواب فقال فان قيل ليس مسجد بيت المقدس تحت مجتمع الماء والناس ينتفعون به قيل اذا
كان تحت شئ ينتفع به عامة المسلمين يجوز لانه اذا انتفع به عامتهم صار ذلك لله تعالى أيضا ومنه يعلم حكم
كثير من مساجد مصر التي تحتها صهاريج ونحوها (قوله) ظاهره أنه لا خلاف فيه مع أن فيه خلافا (الخ)
قديقال ظاهر التشبيه بقيد أن فيه خلافا وما ذكره في البحر يفيد ترجيح قوا ما اذا كان له جاعة اذا
أغلق الباب ولا يمنعون غيرهم في سائر الاوقات (قوله) وقد رد في الفتح ما يحتج في الخلاصة من أنه لو احتاج
المسجد الى نفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه بأنه غير صحيح (الخ) قال السندی لكن أفتى الرملي
بخلاف ما هنا في عدة أسئلة ففي فتاواه سئل في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما خرب منها وليس هناك
ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها أم لا أجاب مقتضى ما في الخلاصة
جواز ذلك فانه قال ولا يؤخر فرس السبل الا اذا احتج لنفقة فيؤجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة
دليل على أن المسجد المحتاج الى النفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة
بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسي بحثا يلوح رده والاعتبار بصحته فقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسي
لم يكن من أهل الفقه وقد نقل كثير من أهل العلم عن الناطقي الاستدلال المذكور وسلوله بخبره
ومعلوم أن الفرق بين الناطقي والطرسوسي كابين السماء والارض وحيث كان الناطق مصلحا لا يخشى
الفساد والله يعلم المفسد من المصلح الى آخر عبارته (قوله) لكن نقل في البحر بعده هذا عن الولا الجبة
مسجده أو قاف مختلفة (الخ) غاية ما تفيد عبارته جواز الصرف للعمارة وأما صرف غلة أحد الوقفين
لمصرف آخر فيكون عنه فيكون العمل حينئذ بما يفيد كلام المصنف (قوله) ومن اختلاف الجهة
ما اذا كان الوقف من زلين (الخ) ومن اختلافها أيضا كما أفاده السندی عن الخليل الرملي أيضا ما لو وقف
أحد هما على قراء المسجد والآخر على زعمه (قوله) الشارح ونفقته وجنابته في مال الوقف (الخ) أي
ولو كان الوقف مختلفا ويكون العبد حينئذ من جهة المصالح الموقوف عليها فبذلك قول تأمل
لكن هذا ظاهر اذا كان الوقف على المصالح وما اذا كان لشراء خبز لأهل الرباط أو لعمارة أو نحو ذلك
فلا يظهر (قوله) والظاهر أن محل ما ذكره فما اذا رضى القائل بدفع البذل (الخ) سيأتي له في الجنابيات
التصريح بانقلاب القود ما لا وعلل في الشرب ليلية عدم القصاص باستبام من له الحق بناء على الاختلاف
في تعريف الوقف (قوله) لا تعين بالتعيين فهي وان كانت لا ينتفع بها (الخ) انما ذكره واذل في عقود
المعاوضات خاصة تأمل وعبارة الفتح تفيد نسبة المسئلة لفر خاصة ولم يذكر ما يدل لدعواه من نسبة القول
بوقف الدراهم والمكيل والموزون لمحمد وأيضاً دعوى أن الدراهم لا تعين بالتعيين لا تجدي نفعاً في المكمل
والموزون فانهم ما يتعينان به (قوله) لان الوقف على المسجد لا على أهله (الخ) فيه أنه لا معنى لجعل
المسجد موقفاً عليه اذا لا ينتفع بالمصنف والظاهر أن المراد وقف على أهل المسجد بقدر مضاف ويقيد
جواز الوقف بما اذا كان أهله يحصون أو هو راية أخرى قائلة بصحة الوقف بدون احصاء والظاهر ما فعله

في الدرر وتبعه الشارح من أن هذه المسئلة ليس فيها اختلاف اذ مجرد ذكر أنه يقرأ فيه في المسجد في موضع
وذكر أنه لا يكون محصوراً على هذا المسجد في موضع لا يدل على الخلاف غاية الأمر أنه بين في الاول أنه
يقرأ في المسجد ولم يبين حكم القراءة في غيره بل سكت عنه وبين في الموضع الآخر ما سكت عنه وبجهد هذا
لا يوجب القول بالاختلاف وما في القية لا يدل عليه أيضاً غاية ما أفاده عبارته أنه ليس للواقف دفعه لغير
أهل المحلة ومفاده أن هذا الوقف يكون على أهل محلة المسجد لا لغيرهم وتعين المسجد للقراءة فيه أو عدمه
لادلالة عليه في عبارتها ثم رأيت ما يأتي في الفروع المهمة المذكورة في الشرح أن الارصاد على المالك
ارصاد على المالك وفي القهستاني وضع وقف منقول فيه تعامل كالمصنف الموقوف على أهل المسجد
ويقرأ فيه وفي غيره (قوله) بان يصرف الى الموقوف عليه حتى يبنى على ما كان عليه (الخ) أي والمراد
بالوقف الذي يبدأ من غلته بعمارة العين الموقوفة للغة والعين الموقوف عليها كالمسجد اذا لشد أن كلا
موقوف عليه الغلة بمعنى أنهم ما مشروط صرف الغلة الى عمارتها (قوله) ولو كان الوقف نصراً بخلاف
هلا كان له أن يشتري من غلته قسماً (الخ) فالمراد بالعمارة ابقاء الموقوف على ما كان عليه زمن الواقف
ودفع المرسد لمخروم مقياس على العمارة وليس داخلها والاولى أن يراد بالعمارة ما فيه غلة الوقف وما
كان فيه بقاؤه داخل ما ذكر (قوله) لو كان الوقف على معين (الخ) رجل أو رجال وسيأتي التكلم
على هذا قنأمله (قوله) وظاهر قوله بقدر ما يبق الخ منع البياض والحرارة على الحيطان (الخ) هذا اذا لم
يزدأجره بما ذكر (قوله) والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف أي من غلته عمارته (الخ) قال البرجندی المراد
بارتفاع الوقف المنافع التي تحصل منه وهو من اطلاق العوام حيث يسمون ما يحصل من الزرع ارتفاعاً
يريدون بذلك الحاصل بالرفع وهو رفع الزرع الى البدر بعد الحصاد انتهى وأقول غاية الأمر أنه استعمال
بجازي وليس بخطأ تأمل اه حوى على الكثير (قوله) الشارح بقدر كفايتهم (الخ) قال السندی
فيه نظراً فان كفايتهم قد تدعى على المشروط لهم وقد تنقص عن أجر علمهم والمقصود أنه يعطى لهم أقل
من معلومهم توفيراً لحق العمارة (قوله) لان ما ذكره هو مفاد كلام الفتح (الخ) نعم ما ذكره مفاد الفتح
الأن قوله أما المباشرة والشاذا الخ انما هو من كلام البحر ولا وجود له في الفتح (قوله) والمؤذن والمباقي
عبارة الاشياء بدون وأوفي المؤذن على ما نقله عنه في النهر (قوله) وهذا النهر يسقط ما قدمناه عن النهر
في الرد على الاشياء (الخ) فيه أنه في الاشياء الحق المؤذن وما عطف عليه بالامام وما عطف عليه ولا يصح
هذا الا لحاق لاقتضائه أن المؤذن ومن معه لهم المشروط بمباشرة الوظيفة مع أنهم انما يستحقون الاجرة اذا
باشروا عمل العمارة كما قدمه وبما قرره لا يسقط رد النهر على الاشياء (قوله) بخلاف مؤدع الآن فانه
مأمور بالحفظ (الخ) أي فضما له تركه الحفظ لانه دفع المال لغير منصفه لما أن نفقة الابن ونحوه يجب
بدون قضاء ولذا كان الضمان عليه قضاء لادبائه وأصل هذه العبارة بخلاف مؤدع الابن لتعديه بالدفع لانه
مأمور بالحفظ فقط (قوله) أي القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه (الخ) قديقال قدر ما يحتاج اليه
في المستقبل غير معلوم اذ هو غير منضبط فلا يدري القدر الذي يرصد للعمارة وغاية ما يقال ان الامر مفوض
للتأطير فيرصد القدر الذي يغلب على ظنه الحاجة اليه اه سندی عن الحوى وقال ما ذكره الشارح قول
الفقيه أي اللبث ولا يعارض بما سواه من الأقوال والنفس به تنشرح وقول أي بكثر لا يجوز صرف شئ
للفقر أو لواجب غلة كثيرة لانه يجوز أن يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا نقل وقد سئل العلامة
أبو السعود العمادى هل يلزم الحفظ لعمارة الوقف قبل أن يحتاج الى المرممة فاجاب بأنه لا يلزم وانما تأمر

بالحفظ بعد الاحتياج للعمارة اه من السندی (قول ظاهره أن جميع من ذكر يكون في قطعه ضرر بين الخ) فيه تأمل فإن كلامه في الشعائر ولا شك أن جميع من ذكر منها وإن كان بعضها في قطعه ضررين (قول الشارح وثمان زيت وثمان ديل الخ) في الخانية رجل أودى بثأ ماله لأعمال البرهمل يجوز أن يسرج المسجد منه قال الفقيه أبو بكر يجوز ولا يجوز أن يراد على سراج المسجد لأن ذلك أسراف في رضاء وغيره ولا يزين المسجد بهذه الوصية اه ومقتضاه منع الكثرة الواقعة في رضاء في مساجد القاهرة ولو شرط الواقف لأن شرطه لا يعتبر في المصيبة وفي الفقيه وأسراج السرج الكثيرة في الكليلة براهة بدعة ثم قال ويجوز على باب المسجد في السكة والدوق من السندی وانظره (قول وفيه نظر كافي الجموي) قال إذا المراد بالضرر البين تعطيل المحل من الجماعة والجمعة (قول انظر ما المراد به) هو في عرف مدرر ملاحظ ومتفق أحوال الوقف من عمارة وسكنى وخلو أما كن وزوم عمارة ونحو ذلك (قول هو الملازم للمسجد الخ) فسر الشرح محمد بالي بأنه من يحمل إلى الوقف شيئاً يحتاج إليه في العمارة اه سندی وفسر في شرح الأشياء الساعدين يشهد بما يتعلق بالوقف ونقل عن تيسير الوقوف أن من حقه أي الشاد الرفق والاطف بالبنائين وأن لا يشغل أحد فوق طاقته ولا يجميعه بل يمكنه من الأكل أو يطعمه وعليه أن يطلعه أوقات الصلوات مع الاحتياط في ذلك بالوقف اه (قول قال الفقيه أبو الليث ومن يأخذ الاجر من طلبه العلم في يوم لا درس فيه أرجو أن يكون جائراً) لعل إطلاق الفقيه أبي الليث بناء على أن الطالب العلم لا يتخلو عن نوع تحصيل نقله الجموي سندی (قول والظاهر أن المراد منه منع الزيادة الخ) خلاف الظاهر من هذه العبارة ومن عبارة الهداية والظاهر القول باختلاف الرواية (قول فيؤجر حصة الآتي ثم ردها إليه الخ) أي بدو قسمة الموقوف والانتكون الاجارة فاسدة للشيوع وعبارة الاسعاف ولو امتنع أحد الموقوف عليهم من التبرع بقسم الدار ويؤجر نصيبه مدة يحصل منها قدر ما ينوبه لو دفع من تده ثم بعد ذلك رده إليه نصيبه اه ثم إذا أجزها الباقي الموقوف عليهم صحت وانظر حكم ما إذا لم تقبل القسمة ولم يحصل راض على المهابة (قول هذا مبني على مذهب المتقدمين الخ) فيه أن الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين انما هو في ضمان متافع الوقف وهذا ليس الكلام فيه ولا خلاف بينهم في أن الاجرة للغاصب وهو باجارتها صار غاصباً فتكون الاجرة له وهو موضوع المسئلة (قول ولو أبي المتولي الخ) كذا عبارة البحر والاولى ولو رضى المتولي (قول ولما كانت غلته له صار كأن العمارة عليه) لكن تقدم عند قوله ويبدأ من غلته بعمارة أنه لو كان الوقف على رجل بعينه وآخره للفقراء فهي في ماله إذا كان حياً ولا تؤخذ من الغلة لأنه معين يمكن مطالبته فهذا يراد على عبارة الشارح اه سندی وفي شرح المنبع عند قوله ويبدأ من غلته بعمارة ما نصه ثم ان كان الوقف على الفقراء يبدأ بالمسئلة وما فضل منها يقسم على الفقراء وان الوقف على رجل بعينه وآخره للفقراء فهو في ماله أي مال شاء في حال حياته ولا يؤخذ من الغلة لان الغرم بالغرم ولهذا تكون نفقة العبد الموصى بخدمة على الموصى له الا أن الوقف اذا كان على الفقراء لا يمكن مطالبته بالعمارة ككثرهم وغلة الوقف اقرب أموالهم فتجب فيها بخلاف ما اذا كان الوقف على معين يمكن مطالبته بالعمارة فيطالب بها ولا يجبس شيء من الغلة لاجلها اه وفي الهداية ثم ان كان الوقف على الفقراء لا يظفر بهم واقرب أموالهم هذه الغلة فيجب فيها ولو كان الوقف على رجل بعينه وآخره للفقراء فهو في ماله أي مال شاء في حال حياته ولا يؤخذ من الغلة لأنه معين يمكن مطالبته اه (قول وادعى الشرنبلالي في رسالة أن الراجح هذا الخ) سيذكر في باب الوصية بالسكنى عن الظهيرة مانصه

في الوصية بغلة دار رجل توجب ويدفع اليه غلاتها فان أراد السكني بنفسه قال الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والرصة أخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لأنه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اهـ وأنت خير بان ترجح الشرين بل لا يجوز ليس أقوى من ترجيح الظهيرة عدمه مع التعبير عنه بلفظ الفتوى مع أن الشرين بل لا يجوز من أهل الترجيح ولم يستند في ترجيح الجواز بنقله عن هوأجل بل استند فيه بعض الدلالات عليه كما يظهر ذلك للنظر في رسالته تأمل وانظر ما يأتي في الباب المذكور (قوله) وهذا كترى خلاف ما رجحه الشرين بل لا يجوز) أي حيث قال كان للاستقلال وأنت خير بأنه ليس في عبارته ما يفيد منع منعه بل ربما أفاد تعبيره أولاً بكان وثانياً بتقدير أن له السكني في الأول تأمل (قوله) وهذا يحتمل أن يكون المراد جواز الوقف مقترباً من هذا الشرط (الخ) لكن ما تقدم من أنه لو كان الوقف على رجل بعينه وآخره للفقراء فهي في ماله ولا تؤخذ من الغلة لأنه معين يمكن مطالبته اهـ يفيد صحة هذا الشرط اذ هو شرط اقتضاء أصل الوقف فيكون ذكره تأكيداً له (قوله) ولا يكون امتناعه منه رضا بطلان حقه لأنه في حيز التردد) بيانه أن الامتناع يحتمل أن يكون بطلان حقه ويحتمل أن يكون لنقصان ماله في الحال الرجائه اصلاح القاذي وعبارته ثم رده اهـ عناية (قوله) نعم يرد عليه ما قاله الرملي وكذا ما قدمناه عن الفتح (الخ) فعلى ما قاله الرملي يكون الحكم هو الاستبدال وعلى ما قدمناه تعويلك الوارث عند محمد حيث كانت السكني كما هو موضوع المسئلة (قول المصنف وصرف نقضه (الخ) قال في البحر المراد ما اتهم من الوقف فلواتهم الوقف كنه فقد سئل عنه قارئ الهداية بقوله سئل عن وقف تهمم ولم يكن له منى يعمر منه ولا أمكن إجارته وتعميره هل نباع أنقاضه من حجر وطوب وخشب أجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه بامر القاذي ويشتري بثمنه وقف مكانه فاذا لم يمكن رده الى ورثة الواقف ان وجدوا والا يصرف للفقراء اهـ (قوله) بان أحضرت المون (الخ) هذا تصوير لقوله والاحفظه لاقوله ان احتاج كافي ط وهو ظاهر تأمل وقوله والافلا التهمم تحقق الحاجة ليس في جميع الصور فانه قد يحصل الانهدام ولا يحتاج الى هذا النقض بعينه لكسره مثلاً (قوله) قلت ونجبر الوقف ليس له حكم العين (الخ) الذي في هلال من باب وقف الدار والارض على معينين ان ما ليس من الشجر المنزوح حكمه حكم النقض (قوله) أطلق في الطريق فعم النافذ وغيره (الخ) الظاهر أنه في غير النافذ يشترط فيه ما يشترط في أخذ أرض بجوار المسجد لانه مملوك لأنه لا تأمل (قوله) قلت الظاهر أن هذا في مسجد جعل كنه من الطريق (الخ) الظاهر أن حكم المسجدية في صورتي جعل كل الطريق مسجد أو بعضه متحققة فيهما بدون فرق بين المسجلتين لكن مادامت حوائطه قائمة والاعاد طريقا فهاهما كباياتي ما يفيد هذا مما كتبناه عقب هذا (قول الشارح لانهم المسلمين) هذه العلة انما تظهر في النافذ خلافاً لما في ط (قول الشارح) وهو ما اذا جعل في المسجد عمر (الخ) بالبناء للفعول والذي يظهر أن الجاعل غير الباقي اذ لو كان هو الباقي ابتداء لامانع من دخول الجنب ونحوه لعدم مسجدية لكن التعليل بقوله لتعارف الخ انما يدل أن الباقي هو الذي جعل بعض ما أحاط به البناء عمر ولا يظهر منع الجنب من دخوله ولو جعله الباقي عمر بعد انعقاد مسجدية لا يصح لحروجه عن ملكه وتقيد جواز الجعل بالاحتياج يفيد أن الجعل بعد انعقاد مسجدية وحينئذ لا فرق في كون الجاعل الباقي أو غيره ويظهر استثناء الجنب ونحوه من المرو فيه (قوله) ولعل هذا هو المراد (الخ) لا يصح أن يكون هذا امر ادنا مع قول الشارح حتى الكافر بل الظاهر أن المرو فيه جائز لكل

أحد ولو بدون حاجة ما عدا ما استثنى (قوله واجب بان مودته ما اذا كان المقصد طريقان الخ) قلت
ومن تحقق عبارة الخاتمة والهندية المشار إليهما لم يحصر على هذا التصور اه سندی وفيه أن عبارتهما
انما هي في جعل بعض الطريق لا في كنه كنهنا (قوله بقرينة التعليل المذكور الخ) لانه يفيد عدم
جواز جعل المسجد طريقا كالأوبعضا (قوله فيه ان الصلاة في الطريق مكروهة كالمرو الخ) قد
يقال ان المراد ان الصلاة في الطريق الذي جعل مسجدا جائزة بلا كراهة فلذا جوازنا هذا الجعل لخروجه
عن كون الصلاة مكروهة فيه بخلاف المسجد فانه لا يخرج عن المسجدية فلم يجعل طريقا للزوم المرور
فيه وهو غير جائز تأمل ثم رأيت في السندی ما نصه ان الكراهة تختص بحال كونه طريقا وما عند تغييره
مسجدا فتنفي الكراهة اه فعلى هذا مراد القسولين بقوله لعدم جواز الصلاة في الطريق ما دام
طريقا فلا ينافي ما في الشارح ومراده أيضا بقوله المسجد الذي يتقدم من جانب الطريق لا يكون له حكم
المسجد بل هو طريق الخ ما بعد نقضه للدليل الذي ذكره فلا ينافي ما ذكره الشارح بقوله لجواز الصلاة
في الطريق (قوله لما روى عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا أرضين
بكرة الخ) في شرح الوهبية في الاستدلال بما ذكره على قول أبي حنيفة نظره فانه لا يخرج بيع أراضي مكة
في المسجد ولا اجازتها أيضا عند ما ياتي اما غاصب أو مستعير فيؤمر بأخذ عمارته وتضاف الى المسجد
لعدم ملكه الخ (قوله وهو قول المتن ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه الخ) فيه أن ما ياتي في نصب
المتولي لا يبين يصدق الولاية نعم ما ذكره الشارح فيما ياتي عقب قوله ثم لوصيه بقوله لقيامه مقامه يفيد أن
له الولاية كالواقف (قول الشارح وينزع وجوب الخ) الذي حققه السندی بعبارة طويلة انه الوصي
أو المتولي المنصب من الواقف أو القاضي لولم يتحقق من أحدهما خيانة وأراد من عدا قاضي القضاة عزله
واقامة غيره مقامه من هو أصح منه وأورع فليس له ذلك ولا يتولى ذلك الا قاضي القضاة وأما عزل
الخائن واقامة غيره من يحفظ الوقف ويعمره ويحفظ ما بقي على مستحقه واقامة متولي على وقف لم يكن
له متول فلا يتوقف على القاضي فضلا عن قاضي القضاة وان عزله واجب على كل مسلم يستطيعه فانه
من قيل اسكار المنكر فله فقط هذا فانه نفيس جدا اه وهذا غريب (قوله وفي الجواهر القيم اذا لم يراع
الوقف بعزله القاضي الخ) وفي خزنة الاكمل الولاية في الوقف للواقف الا أن يكون خائفا فيزع القاضى
من يده وكذا لو اتهم في عمارته أو حفظ غلته (قول الشارح أو ظهر به فسق الخ) في مسكين من الوصاية
لو أودى الى عبد وكافر وفاسق بدل الوصاية بغيرهم بشرط في الاصل أن يكون الفاسق متهمًا مخوفًا اه في
المال اه قال في المجتبى لانه قد يفسق في الافعال ويكون أمينًا في المال اه أبو الوالد (قوله
ويشترط للجهة بلوغه وعزله لأخيه واصله الخ) في منوات الانقروية هذا يدل على أن تولية الذي
محصنة وينبغي أن يخص بوقف الذي فان تولية الذي على المسلمين حرام لا ينبغي اتباع شرط الواقف فيها
من خط ابن نجيم اه (قوله وذكر صاحب البحر في بعض رسائله أن ما ذكره العلامة قاسم لم يستند
فيه الى نقل الخ) هي الرسالة الخامسة عشرة ونص عبارتهما من أسقط حقه من وظيفته لا يسقط
وكذلك من فرغ عن وظيفته لغيره ولم يكونا بين يدي القاضي الا أن الشيخ قاسم في فتاواه أفتى بسقوط
حقه بالفراغ لغيره وان لم يقرر الناظر المنزول له ولم يستند لنقل وخولف في ذلك اه ويظهر أن الفرق
بين ما أفتى به قاسم وغيره انه قابل بالسقوط بمجرد الفراغ ولو بدون علم القاضي بخلاف غيره فانه يقول
لا بد من علمه وليس الفرق بينهما اشتراط تقرير غيره وعدمه خلافا لما يفيد قوله وان لم يقرر الناظر المنزول

مطلب في عزل متولى الوقف

مطلب فيمن أسقط حقه
من وظيفته

اليه فانه محل اتفاق على عدم شرطية تأمل وانراجع فتاوى العلامة قاسم حتى يعلم محل الخلاف ثم
راجعناها وظهر منها ان محل الخلاف كما ظهر وسند كبريائه فيما ياتي عند التكلم على الفراغ عن
وظيفة النظر ونحوه (قوله وحاصله جواز أخذ المال بلا رجوع الخ) انظر ما قاله في السيوغ فانه قد
أوسع فيه الكلام (قوله وعند محمد لا يجوز بناء على اشتراطه التمسك الى متول الخ) لانه حينئذ لا يقطع
حقه فيه وما شرط القضاة الا لا يقطع حقه ولما لم يشترطه أبو يوسف لم يمنعه كذا في السندی (قوله أي
حين اذ كان القسوى على قول أبي يوسف الخ) الا صوب جعل قوله حينئذ راجعا لقوله صح جعل غلة الوقف
لنفسه ولا دخل لكونه على قول أبي يوسف أو غيره فتأمل (قوله ظاهره انه لا فرق بين ذكره بلفظ الاستبدال
أو البيع وهو خلاف التوفيق الخ) فيه تأمل ان غاية ما أوداه المصنف صحة الشرط فيها بدون أن يذكر أن
الاول محل إجماع والثاني خلاف ثم قول الشارح حينئذ يفيد أن الاول على الخلاف تأمل (قوله والظاهر
انه قيد للبيع لا للشراء الخ) يؤيد ما قاله انه في البيع ذكره قيد للبيع لكن انما ذكره بلفظ الاستبدال
ونصه ولو شرط الواقف أن يستبدل به أرضا أخرى اذا شاء ذلك الخ (قوله ويخرج من شاء ومن استبدل به
كان له الخ) الا صوب حذف من الثانية كما في ط وابدال الماضي بالمضارع وزيادة الاستثناء قبل
أن يجعله كما هو عبارة الاصل ونصه وعلى وزن شرط الاستبدال لو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليه اذا شاء
وايزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لقيمة الا أن يجعله له واذا أدخل وأخرج مرة ليس
له انما الا بالشرط اه (قول الشارح بشرط في الصخر خروجه عن الانتفاع بالكلية الخ) أي بان لا
يحصل منه شيء أصلا أو لا يبيح مؤنته كما تقدم (قوله فكما يكون شرطا فيما لو لم يشترطه لنفسه بالاولى)
وقد يقال بالفرق وذلك انه فيما شرطه لنفسه يتبع ما شرطه لوجوبه بخلاف ما اذا لم يشترطه لعدم
ما يقتضى الاتحاد ألا ترى أنهم جوزوا الاستبدال بالدرهم فتأمل (قوله فلو استبدل الخائون بأرض الخ)
فيه أن صقع الأرض ليس كصقع الخائون الا أن يصور بما ذا كانت الأرض أصقع منها كما هي أكبر
غلة (قوله لو شرط أن يقرأ على قبره والتعيين باطل أي على القول بكراهة القراءة على القبر والمختار
خلافه) فعلى المختار تعين القراءة على القبر بقى ما لو شرط القراءة في منزله مثلا هل يتعين أو لا والظاهر انه
لا يتعين نظير عدم تعين المكان في المسئلة الخامسة وليست كسئلة القراءة على القبر لان الواقف فيها
غرض صريح وهو تنازل الرحات على القبر بالقراءة عنده زيادة عن نواب القراءة فإرعى شرطه لذلك
ولم يوجد هذا الغرض فيما لو عين منزله للقراءة فيه ثم رأيت في الشرح قيل باب الوصية بالخدمة ما نصه
وجوز في تنوير البصائر انه يتعين المكان الذي عينه الواقف للقراءة القرآن أو التدريس اه وفي حاشية
أبي السعود على الاشياء عن التارخانية أن الحسين بن علي بن مديسة وبني فيها مقبرة لنفسه ووقف
ضبعة وذكر أن ثلاثة أرباعها للفقهاء والرابع يصرف الى من يقوم بكنس المقبرة وفتح بابها والى من يقرأ
عند قبره ورفع هذا الى الحاكم فقضى فيه بعخته هل يحل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم قال نعم قيل
واذا لم يكن هنالك قضاء قاض هل يحل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم قال نعم اه (قوله لا يخفى ما في
هذه العبارة من الركاكة الخ) في السندی فيرشدونهم حكمهم وقضائهم على مقتضى الشرع فدلالة
الحكام وارشاد القضاة بموجب الشرع لا يكون من قبيل المداخلة المنهى عنها من الواقف لان المداخلة
المنهى عنها أن يأتهم القاضي أو يأمرهم ابتداء وهم كارهون وهو لا علماء عرضوا ما أشكل عليهم واسترشدوا
وعملوا بما أرشدوا كانوا معصومين من هجوم من سواهم عليهم وقوله بأمرهم أي عقاصدهم وقوله مع قضاة

البلاد أي يذهبون اليهم حتى تدلهم على الامر المشروع اه **(قوله)** بل لان غير المتعولات تبقى بنفسها مدة الخ لا يناسب ذكره وعبارة السندى لان المنفعة ولا تخلف لفظ غير والقصد انه لا يجوز وقفه وان جرى به التعامل لما ذكره من الهالة **(قوله)** قال في أنفع الوسائل انه لو بنى في الارض الموقوفة المستأجرة المسجد انه يجوز الخ لكن لا يهمل على حكم المسجد من كل وجهه فلا يحرم على الجنب دخوله لعدم خروج الارض عن وقفه الاصل على كاهن ظاهر **(قوله)** غرس شجرة ووقفها ان غرسها على أرض مملوكة يجوز الخ أصل المسئلة على ما ذكره السندى عن أنفع الوسائل وأما اذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها في أرض غيره ووقفة فلا يجوز ما ان وقفها عوضه بها من الارض فيصح تبعا للأرض بحكم الاتصال الخ **(قوله)** أي قبل دخوله الخ فيه أن الفسخ كما يصح قبل دخول الشهر ضافا فيصح عند رأس الشهر فلا داعي لهذا التفسير وحقه أن يقول أو قبل دخوله **(قوله)** هذا فيما اذا ضرر رفع البناء الخ فيه أن تلك الناظر برضا المالك لا يختص بمسئلة الضرر ومما يدل لذلك عبارة البحر المذكورة نعم حق التعبير أن يقول الشارح عقب قوله لم يرفع ثم الناظر أن يملكه برضا المستأجر الخ **(قوله)** بالقيمة مبنيا أو منزع الخ والذي قاله في الغصب والاجارة اذا مضت مدتها والرفع يضره أنه يملكه بقيمة مستحق القلع **(قول الشارح)** فان لم يرض يبيح الى أن يتخلص ملكه ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذ لا يبدله حيث لا يعلل رفعه والظاهر أنه اذا لم يرض القيم لا يلزمه اجرة لبنائه لانه انما يبيح لمصلحة الوقف للمصلحة ولو ألزم بالاجرة لزم عليه ضرران اجباره على التبرع الى وقت التخلص والزامه بالاجرة ولم يعهد نظيره في الشرع ولانه اذا اخذ بالاجرة اخذ برفع ملكه وتخليصه عن الوقف كذا قال الرملي هذا وقد صرح في الخلاصة وغيره في حانوت وقف وعبارته لغيره أي صاحب العمارة أن يستأجر العرصة بأجر مثلها ان كانت بحال لو رقت العمارة تستأجر بأكثر يكاف برفع العمارة ولو أجزها من غيره مع العمارة لا يجوز فينبغي أن لا يجوز الاجارة هنا أيضا الا اذا أجز العرصة مع العمارة فأجاز صاحب العمارة فتجوز ويقسم الاجر عليهم ما قال في البرازية ولو كان البناء ملكا والعرصة وقفا وأجر المتولي باذن مالك البناء فالاجر يقسم على البناء والعرصة وينظر بكم يستأجر كل فاعا أصاب البناء فهو له الملك اه وقد ذكره الشارح في باب ما يجوز من الاجارة اه سندى **(قوله)** كما أوضحه العلامة عبد البر بن النخعي لكن نازعه في ذلك بعض معاصريه وجعل المصلحة العامة ما لا كافية لصحة الوقف كما أوضح ذلك في شرحه وعمل مصرف في الارصادات على ما قاله المعارض خلاف ما جرى عليه ابن النخعي **(قوله)** والظاهر أن الحكم بطلان الوقف يكون بعد بيعه كانه فهم أن الحكم بالبطلان انما يكون بعد التنازع في صحة البيع ليكون في ضمن حادثة وقد علمت أن الظاهر من كلامهم هنا أنه حكم ضمنى لا يتوقف على كونه في ضمن حادثة ويدل لذلك ما قالوه هنا أنه لو كتب القاضي شهادته على صلح البيع وقد كتب فيه باع بيعا جائزا صحها كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف اه نعم في الصورة المذكورة في الشارح ثانيا لا بد من المرافعة واستيفاء شرائط الحكم كافي السندى في المنع عن الخلاصة رجل وقف محدودا ثم باعه وكتب القاضي شهادته على صلح البيع لا يكون قضاء بصحة البيع ونقض الوقف هكذا أفق الأوزجندى وهذا اذا كتب الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب أقر البائع بالبيع أما اذا كتب شهيدا في صلح باع بيعا جائزا صحها كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجامع الصغير اه **(قوله)** فذلك في غير ما صرح أهل المذهب بترجيح خلافه الخ تقدم ما في هذا في رسم المفتي **(قوله)** وأما ما أتى

به قارئ الهداية من صحة الحكم ببيع قبل الحكم بوقفه فجمع مول على أن القاضي مجتهد أو سهو منه في كلام البحر ومن تبعه مناقشات منها انه جل فتوى قارئ الهداية على القاضي المجتهد وذلك بنا فيه قوله قاض حنفى ومنها ان قوله ان قول الامام مرجوح ممنوع فانه معصم أيضا ولا يقال انه وان صحح لم يفت به أحد كما ذكره صاحب البحر في أول كتاب الوقف والقضاء ممنوعون عن القضاء بغير المفتي به في المذهب لانا نقول ان أراد أنه لم يفت أحد من الحنفية بقول الامام من عدم لزومه الاجحكم الحاكم فتدبر ذلك وان أراد أنه لم يفت أحد منهم فيما اذا أطلق القاضي بيع الوقف غير المجل لا وارث يجوز البيع فغيره لما مر من افتاء قارئ الهداية وأبي السعود وهو الذي تقدم عن الخلاصة والبرازية وظهير الدين ونسب الائمة الأوزجندى وخير الدين الرملي وصاحب البحر في فتاواه ولذا أطلق المصنف القاضي ولم يقيد بالمجتهد وانما حمله صاحب البحر على المجتهد لان الفتاوى يقضى عند اختلاف الائمة بما فيه قوة المدرك وهي لا يدركها الا المجتهد أولان قول الامام ضعيف والقاضى لا يقضى به الا أن يكون مجتهدا على أن صاحب البحر صرح في كتاب القضاء أن الحكم بالقول الضعيف ينقض ونقل الطرابلسي عنه أنه قال في بعض رسائله وجل ابن الهمام كلامهم على ما اذا كان القاضي مجتهدا مردود بصريح النقول اه سندى وقدم أن ابن الهمام أفاد ترجيح قول الامام من حيث الدليل **(قوله)** لكن ليس في كلام الشارح ما يوجب البطلان الخ يدل لعدم البطلان بظاهر عبارة الدرر ونصها في مجمع الفتاوى القاضي اذا أطلق بيع وقف غير مبيع ان أطلق لوارث الواقف كان ذلك حكما منه ببطلان الوقف ويجوز بيعه وان لغير وارثه لان الوقف اذا بطل عاد الى ملك وارث الواقف الخ اه وكذلك ما في المنع بالعرصة لظاهر الدين لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا اه وقوله يعني بعد البيع هذا غير مفاد التركيب بل مفاده أنا لو قلنا بالبطلان به هذا الاطلاق لا يتأتى القول بالصحة لعود الملك للوارث فيكون القصد تعليل عدم الصحة فتأمل **(قوله)** ينبغي أن يكون هذا في صورة الاستبدال الخ في السندى ما نصه وانما جاز لان هنا طر يقاشر عبادا هو قائم مقام الواقف فكان الاطلاق وقع له لكنه اغترص رجة فيما فهمه الشارح لاحتمال أن مراده خصوص مسألة الاستبدال وهو الظاهر لان القيم انما يكون نائباً عن الواقف مادام الوقف وقفاً اذا بطل الوقف بطل كونه فيما فكان أجنبيا فلا يكون الاطلاق له حكما ببطلان الوقف رجحى اه **(قوله)** فيكون المراد به المحكوم بلزومه الخ لكن مراد الشارح وجد مسجلا ولا يثبت تشديده الآن وأراد اولاد الواقف ابطاله بمعاملته معاملة المالك من بيع وغيره فالقضاء ممنوعون من سماع هذه الدعوى كما يؤخذ هذا من السندى **(قوله)** الدين المحيط بالتركة مانع من نفوذ الاعتاق الخ فيه أنه نافذ وانما على العبد السعاية **(قوله)** هذا في التعميم الخ الظاهر أن مراد الشارح أن دخولهم في منفعة الوقف مع كونهم غير معروفين بالتبعية للفقراء وان كانوا مذكورين في لفظه فان ذكرهم لا يوجب دخولهم مع جهلهم تأمل ويدل لذلك عبارة القنية ونصها ولو على الاغنياء والفقراء يجوز ويدخل الاغنياء تبعا اه **(قوله)** أي سلمه الى المتولي على قول محمد بان ذلك شرط وقوله صحيح الخ في السندى قوله صحيح فاعل أقر واحترز به عما أقر مريض في مرض موته بوقف فلا بد من تصديق الورثة حتى يتصدق في الكل وان لم تصدقه فن الثلث كافي اقرار الخانية وان لم يكن له وارث فلو كان على جهة عامة صح تصديق السلطان أو نائبه كما صرح به الشارح في باب اقرار المريض اه وبهذا تعلم ما في كلام الحنفى **(قوله)** فالجواب الصحيح أن الوقف على الفقراء اقرب باقية الى حال الردة والردة تبطل القرية الخ فيه أن كلامهم

قائمة ناطقة بان الردة تحيط العمل الصادر في حال الاسلام قبلها وقد ذكر المصنف وغيره أن ما أدى من العبادات في الاسلام يبطل بها ولا يقضى الا الحج وفرض الوقت اذا صلا ثم ارتد ثم تاب فيه وعلاو ذلك بأنه صار كالكافر الاصل بالردة وذا أسلم وهو غني أو الوقت باق فعليه الحج أو الصلاة فهذا يقضى أنها تزيل نفس الطاعة ولو كانت تزيل الثواب أو العبادة التي فارتد ما لمزمه اعادة ثوبها وحينئذ والحق جواب الشربلالي وذكره جواب السؤال آخر لا يمنع صحة جعله جوابا لما قاله ابن النجعة أيضا فهو ملاق فتأمل وانظر ما تقدم كتابته عن عبد الحليم أول الكتاب

(فصل) (قوله) وكذا الوقف على أولاد الواقف (الح) مازال التعليق قاصرا كما في ط لانه لا يشمل ما إذا لم يوجد في أولاده فقير ولا غائب ولم يخلق له أحد الا أن يقال انه بناء على الغالب (قوله) أي في الدار والارض) الاظهر أن يزيل في تفسير الاطلاق قوله سواء كانت المصلحة في اجازتها سنة أولا كما يفيد مقابلة هذا القول بما بعده وما يأتي له عن قارى الهداية وعن البرازية (قوله) كقيد المصنف تبعا للدرر (الح) صدر عبارته يعني أن الارض ان كانت مما يزرع في كل سنة لا يوجب أكثر من سنة وان كانت مما يزرع في كل سنتين (الح) ثم ذكر أن هذا التفصيل منقول عن أبي جعفر كحكمه عنه في أنفع الوسائل ثم قال وقال الصدر الشهيد في واقعته المختار أن يبقى في الصياح بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الصياح يبقى بعدم الجواز فيما زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف المواضع والزمان اهـ فانت ترى أن آخر كلامه يفيد أن الاختيار في الفتوى غير مأمنى عليه أولا تبع للدردر حيث نقله آخر أو أفرد فتأمل (قوله) ومن فروع ذلك ما في الاسعاف دار (رجل فيها موضع الحج) المراد ما اذا امتنع رب الدار من استجاره الامدة طويلة وليس الكرام في الاحتياج للمارة (قوله) محل ما ذكر من التقيد ما اذا كان المؤجر غير الواقف (الح) يمكن أن يقال ليس في كلام القسمة ما يبين أن ما ذكره على رأي المتأخرين بل يمكن أن يكون على رأي المتقدمين من عدم تقدير المدة للاجارة ثم ما ذكره من نقض الاجارة بموت الواقف مبني على أن موت متولي الوقف الخاص به وعلاؤه بوجوب فتحها وساق أن غالب الكتب يقضي بعدم بطلانها بموت المؤجر سواء الواقف وغيره كذا كره المحشى في فتح الاجارة (قوله الشارح) يعقد عقودا (الح) لا حاجة الى العقود لما قاله من أنها توجب مدة طويلة للضرورة وقد يقال انها أخف وأقل ضررا للمسكن من الفسخ اذا زالت الضرورة أثناء المدة فتكون بعقود أنفع لجهة الوقف تأمل ثم ظهر أن ما في البرازية مبني على أحد الأقوال الثمانية ويدل لذلك ما قدمه عن قارى الهداية وما ذكره في أنفع الوسائل حيث قال والمتأخرون تعرضوا لتقديرها فهم من قال لا يجوز أكثر من سنة مطلقا ومنهم من قال كذلك الا لعرض ومنهم من أجاز في الصياح ثلاثا وفيما عداها سنة ومنع عما زاد ومنهم من أجاز من سنة الى ثلاث ومنهم من لم يستحسن الزيادة على ذلك لكن لو فعل جازت اهـ (قوله) والظاهر أن هذا في الدار ما في الارض فيصعق عقد ثلاث سنين (الح) بل الظاهر أن ما ذكره في الخاتمة من التصدير بسنة في الدار والضيعة قائم على ما منى عليه في البرازية لا يزداد على سنة فبما هو القيل الذي ذكره المتن (قوله) لانه ثبت للمستأجر الفسخ فيرجع عما عمله من الاجرة (الح) قد يدفع هذا المحذور بصرف الناظر الاجرة في لوازم العمارة مثلا قبل الفسخ واذا فسخ بعد ذلك وطلب ما عمله يؤمر بالانتظار لحصول غلة الوقف والجرى على رواية لزوم يوجب عدم صحة هذه الاجارة فإنه لا يمكنها الا سنة لا يزبدل الفرق بين العقد الواحد والعقود لكن

دفع المحذور بما ذكر لا يتم اذا قلنا ان الناظر يلزمه الدفع من ماله لتعلق الحقوق به (قوله) فاذا اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بتجديد اجرة سنين مستقبلة يزول المحذور الموهوم (الح) لعله يتم مل المحذور الحج ارتكبا لا خوف الضررين فانه لم يزل ثم ان ما ذكره ط ليس فيه دلالة على أن ابطالها عند عدم الحاجة (قوله) فأجاب لا يجوز ذلك وان كان هو المستحق لما يصل اليه (الح) الذي رأيت في فتاوى قارى الهداية بعد قوله وان كان هو المستحق ما لفظه لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة اهـ وما في المحشى ليس موجودا في فتاوى قارى الهداية ونقل السدي عبارته كذا كرت وعلى ما في المحشى الضمير في اليه عائد للمستحق وضرر الوقف بالاجرة هو نفعها تأمل وليس في التفسير المذكور بقوله أي لاحتمال الحج وصول ضرر بهذا المستحق المؤجر فيظهر أنه عائد للمستحق لا بله في السابق بل بمعنى من يستحق في المستقبل ثم رأيت نسخة من فتاوى قارى الهداية توافق نسخة المحشى (قوله الشارح) أو اذا لم يرغب فيه الا بالقل (الح) أجرة المثل انما تعتبر بالرغبات فاذا كان لا يرغب فيه الا بالقل صار هو أجر المثل تأمل سدي عن الشيخ محمد باكي (قوله) فهذا يؤيد بحث البحر هنا (الح) من أنها ما لا يتعاب فيه الناس فقد اعتبر تعابهم وهنا اعتبر في الغبن قلة التصرف وكثرته (قوله) أولها انه ليس المراد بالزيادة ما يشمل (الح) بينه المتن بعد الجملة الاولى (قوله) والاوجبت الزيادة على المستأجر الاول من وقتها الى أن يستحصل الزرع (الح) كذا ذكره الشارح في الاجارة قبيل باب ما يجوز من الاجارة نقلا عن البحر وهو غير مطاع اذا العقد باق على حاله ولم يلزم المستأجر بالزيادة ثم يظهر وجوبها عليه من وقت فسخ الناظر عقد الاجارة وترك الأرض في يد المستأجر حاملة للزرع فيلزمه أجر مثلها من حين الفسخ (قوله) وبهذا ظهر أن المستأجر لارض الوقف ونحوها من حانوت أو دارا لم يكن له فيها حق القرار (الح) في شرح الاشياء بل إلى زاده من الاجارة وكذا يعرض المؤجر الزيادة بعد تمام المدة على الساكن فان قبلها فهو أحق لكن ان أجر غيره صحت اجارته وهذا خلاف ما قاله المحشى اهـ سدي وهو ما أشار لده (قوله) ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف به غيراذن القاضي لا يصح رواية واحدة (الح) لا يظهر عدم سماعها الا بالنسبة لما يخص شركاءه لا بالنسبة لما يخص منها على احدى الروايتين ثم ما ذكره في الجواب من التفرقة بين ما اذا كان الموقوف عليهم جماعة فلا تسمع دعوى أحدهم وبين ما اذا كان واحدا تسمع منه دعوى الغلة غير ظاهر وأي مانع من دعوى أحد الموقوف عليهم نصيبه منها و يظهر أن المراد من عدم سماعها عدم سماعها بالنسبة لنصيب شريكه لا نصيبه (قوله) لكن تعليقه للاصح بان له حقا في الغلة لا غير يفيد صحة دعواه بها فيه أن معنى التعليق المذكور أن الغلة وان كانت حقه فولاية دعواها واستخلاصها ممن هي عليه للناظر لانه كالوكيل بالبيع مع موكله فان الحق في الثمن للموكل ولا يملك الدعوى به وانما يملكه الوكيل وقوله فيما مر لان حقه أخذ الغلة برأيه على المفتي به أخذهما من الناظر لا ممن هي عليه و يظهر أن دعواه على الناظر مسبوكة رواية واحدة بلا توقف على الاذن ثم رأيت في فتاوى الانقروى من الفصل الثاني من كتاب الوقف مانعه وفي الشرط وقف على فقراء قرابته فادعى رجل أنه من فقراء قرابته انما تسمع على الواقف أو على قيمه أو وصيه أو على أرباب الوقف ان كانوا أخذوا شيئا من الغلة اهـ وفي من وانه وهذا يدل على أن للموقوف عليه دعوى حصته من الغلة من المتولى وعليه فتوى المرحوم وأما دعواه من متصرف الوقف فلا تجوز اهـ (قوله) واستشهد في البرازية لهذه الرواية (الح) أي بعد أن ذكر أن الفتوى على عدم السماع حيث قال ادعى ان هذه الارض

وقف عليه لا تسمع وانما تسمع من المتولى وقيل نصح والفتوى على الاول وأشار الخصاص في مسائل
الى أن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة وسريها **(قوله)** فقد علم صحة إيجار الموقوف عليه اذا كان
معينا بهذه الشروط **(الح)** الظاهر أن مدار صحة الاجارة على صدور هاتين ملك الغلة سواء كان معينا
أو متعددا لا على كونه معينا ثم صحة الاجارة بهذه الشروط انما هو على قول أبي جعفر لا على مقابله فانه
عليه لا تصح ولو اجتمعت الجماعة **(قوله)** من شأن غلظه أنه وقع في عبارة الخلاصة لزمه **(الح)** أقول لعله بناء
على أن الناظر غاصب والمستأجر غاصب الغاصب ثم رأيت في خزائن المفتين ما نصحه متولى الوقف أو
الوصي اذا أجر مال الصغير أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه يجب أجر المثل بالغام بالغ
وهو المختار وينبغي أن يصير أجر المستأجر غاصبا كالوكيل يدفع الأرض مزارعة اذا دفع الأرض
مزارعة وشروط لصاحب الأرض شيئا يسيرا لا يتغابن الناس في مثله يصير الوكيل غاصبا وكذا المدفوع اليه
اه **(قوله)** يعني وكان من جنس حقه) سيأتي له عن المقدسي جواز الاخذ من غير الجنس في هذا الزمن
(قوله) أي الاستغلال) أي بشرط علم المستعمل بكونها معدة وأن لا يكون مشهورا بالغصب وبموت
المالك يطل الاعداد واذالم تكن العين معدة للاستغلال ثم قال بلسانه أعدتهم الله وأخبر الناس
صارت معدة كذا في مقدم السند وفيه عن المنية اجارة الفضولي تتوقف فان أجاز المالك قبل
استيفاء المدة والأجرة له وان أجاز بعده فلا عقاد وان في بعض المدة بالماضى والباقي للمالك عند أبي
يوسف وعند محمد الباقي له والماضى للعاقده اه **(قوله)** النسخ والحوارى عنها **(قوله)** النسخ والحوارى عنها
رد ما قبضه لا غير **(الح)** لعدم طيبه فينقل لا يحكم به الحاكم بل يبقى اما باردا أو بالصدق اه حوى
وقول المحننى قلت الخ هو كذلك والظاهر أن المستأجر غاصب الغاصب فللناظر تضمينه أجر المثل
كما أن له تضمين الغاصب **(قوله)** وقع في الخصاص لوقف المستأجر الأرض) أي الوقف **(قوله)**
الشارح كن على الساكن أجر المثل **(الح)** الظاهر أن الساكن يكون بمنزلة غاصب الغاصب والمتولى
بمنزلة الغاصب فيكون للقاضي تضمين أي ماله وان كان للمتولى تضمين الساكن بدون دخل
القاضي **(قوله)** وهي الوقف وطلاق الزوجية **(الح)** وجعل منها في فروق الاشياء النكاح حيث قال
النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه لا والفرق أن النكاح فيه حق الله تعالى لان
الحل والحرمة حقه سبحانه بخلاف المالك لانه حق العبد وفي الاشياء والنكاح يثبت بدون الدعوى
كالطلاق **(قوله)** ودعوى المولى نسب العبد) الظاهر أن ما قبل في دعوى المولى يقال في النسب
ثم رأيت في شرح الوهبانية الشهادة على النسب تقبل من غير دعوى وفيها الخلاف قال صاحب
المحيط وتقبل الشهادة على النسب من غير دعوى لان النسب يتضمن حرمان كل ما لله تعالى حرمة الفرج
وحرمة الامومة والابوة وقيل لا تقبل من غير خصم ونقل صاحب القنية الشهادة على دعوى المولى نسب
عبده تقبل من غير دعوى اه والظاهر أن ما ذكره صاحب القنية والمحيط من الجواز يخرج على
قولهما وما ذكره من عدمه على قوله اه والظاهر أن النكاح يقال فيه كذلك **(قوله)** اذا كان الوقف على
قوم بأعيانهم لا تقبل البيضة عليه بدون الدعوى تمام عبارة الخانية عند الكل وان الوقف على الفقراء
أو على السجدة على قول أبي يوسف ومحمد تقبل البيضة بلا دعوى وعلى قول أبي حنيفة لا تقبل **(قوله)** فن
قال بأنه قابل يجوز ذلك من الموقوف عليه تمام عبارة البصري وغيره **(قوله)** ومقتضاه أن الشاهد
في الوقف كذلك) فيه أن شأه الحبة اذا أخر شهادته لعذر أو تأويل تقبل كما يأتي في كتاب الشهادة

وهنا عما يتأول مذهب الامام كذا ذكره في القنية فيما لو شهدوا على المشتري بعد مشاهدتهم بناء الأرض
المشترأة أنها مسجد لانهم ربما تأولوا مذهب محمد أنه يجوز بيع المسجد اذا خرب **(قوله)** هذا بناء على
قول الامام ان الوقف حبس أصل الملك على ملك الوقف **(الح)** بل يظهر أيضا على قولهما لان الامين
في الصدقة الموقوفة وان زالت عن الملك حقيقة فهي باقية على ملكه حكما لا ترى أنه جعل متصفا بكل
ما يحدث من الغلة كأنها حدثت على ملكه وتصدق بها فدل على أنها باقية على ملكه حكما ولهذا كان
التدبير في نصب القسيم اليه وهكذا فروع كثيرة دالة على أنها باقية على حكم ملكه **(قوله)** وفي المنع كل
ما يتعلق بصحة الوقف ويتوقف عليه فهو من أصله **(الح)** في السندى آخر الوقف اذا شهد بالاشهارة على
الأصل والشروط لا تقبل في مالها واحدة وانما بطلت في أحدهما بطلت في الكل ولأن مالهما يحمل لهما
الشهادة في الشروط فذا شهدوا بها فبقوا والجهل لا يكون عذرا اه بالمعنى وعزاه أيضا هاتين القهستانى
اكن في الهندية من الباب السادس اذا شهد شاهدان أن فلانا مات وترك هذه الدار لابنه هذا ولم يدركوا
الميت فهادتهم باطلة كذا في المبسوط هذا اذا كان نسب المدعى معروفا من الميت وان لم يكن معروفا
فشهد الله ابن الميت وأن فلانا الميت ترك هذه الدار له لم يذكر هذا الفصل هنا وذكر في المتن اجبر شهادتهما
في النسب وأبطلها في الميراث اه ولعل ما في المتن مفرع على قول أبي يوسف من أن الشهادة اذا بطلت في
البعض لا تبطل في الكل وما قاله السندى مفرع على قول محمد من أنها تبطل في الكل **(قوله)** بان قالوا عند
القاضي نهد بالتسامع **(الح)** الذي ذكره الشارح قيل باب القبول وعدمه معنى التفسير أن يقولوا
شهدنا لان سمعنا من الناس أما لو قالوا لم نعاين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت عند الكل وصححه شارح
الوهبانية وغيره اه وعز ذلك للعزيمة عن الخاتبة وهذا يقتضى تصحيح ما في الخبرية وضعف ما في
الدرر **(قوله)** وأصل الوقف) نقل الاقطع في شرحه عن محمد جوازها أي الشهادة بالتسامع لانه وان كان
قولا بما يقصد الاشهاد عليه والحكم به في الابتداء ولكنه في توالي الاعصار تبطل الشهود والاوراق مع
اشتهار وقيسته فتبقى في البناء سائبة ان لم تجز فيه الشهادة بالتسامع فست الحاجة الى ذلك وفي قوله فتبقى
في البقاء سائبة اشعار بان شهادة السامع انما تقبل اذا لم يكن في يد من يدعى ملكيته ولذا قال شيخنا زاده
في شرح المتن آخر كتاب الوقف هذا اذا كان الوقف لم يستند الى ملك شرعى أما اذا استند فلا تقبل
الشهادة بالشهارة بل لابد من الشهادة على تسليمه وبه يبقى اليوم لان الملك الشرعى لا ينزع من يد المالك
الا بالشهادة على تسليم الوقف لا بالتسامع اه وقد نقله الطرابلسي في شهادات شرح منظومة الكثر
وأقره ويؤيده ما نقله في الهندية عن التتارخانية قال وفي النوازل مثل أبو بكر عن صدقة موقوفة استولى
عليها طام وأنكر الوقف هل يجب على أهل القرية أن يشهدوا أنه للفقراء قال من سمع من الواقف له أن
يشهد ومن لم يسمع لا يجوز اه ويؤيده أن مسألة الشهادة بالتسامع في الوقف أصلا وشروطا تذكر
في ظاهر الرواية وانما قاسمها المشايخ على الموت كما في الخلاصة فليقتبه الفقيه على هذه الفائدة ولا يغتر بما
شاع في أعصارنا أنها ثبتت الوقفية وتوجب الانتزاع ممن يدعى الملكية وليس كذلك لانه لا سائبة مع استيلاء
اليد عليه اه سندى فتأمل مع ظاهر عباراتهم هنا وسيأتي في الشهادة ما يؤيده **(قوله)** وهذا عكس
ما في الخبرية فتنبه لذلك) قديقال في دفع المناقاة المراد بقولهم المجهولة شرائطه الخ ما اذا لم تعلم من قبل
الواقف ولا يراد عدم علمه ولو بالنظر الى المعهود من تصرف القوام فان ما في الدواوين مقدم عليه **(قوله)**
وهذا بظاهرة بنافى ما هنا من العمل بما في دواوين القضاة **(الح)** لا مناقاة لان ما هنا في العمل بما في دواوين

القضاة بالنسبة لشرائطه المجهولة مع التصديق على ذات الوقف وما في الثانية والاسعاف في عدم العمل بالصكوك لا ثبات أصل الوقف ولا سبيل للعمل بها لانيته ولو كانت موافقة لما في السجل وهذا موافق مانقله بعد عن الخيرية من عدم ثبوت الوقف بوجوده بالدفتر السلطاني هذا هو الموافق لنصوص المذهب المعتمدة فتأمل **(قوله)** وما ذكرناه عن الثانية محله ما اذا لم يكن للصك وجود في سجل القضاة الخ) بعده التعليل بقوله لان القاضي انما يقضي بالجهة والجهة انما هي البيئة والاقرار الخ **(قوله)** لا يعتمد على الناط ولا يعمل به الا في كتاب أهل الحرب بطلب الامان) أي فاذا أظهره لا يكون حمله فيأبى بخلاف ما اذا لم يظهره **(قوله)** أي من كونه لا ضرورة أو غيرها ولكن فيه نظرا الخ) لا نظروا ذلك أن من قال بالقبول على الشرائط التسامع يقول به وان أمكن الثبوت بشهادة من سمع من الواقف كالمحكم في الشهادة بالأصل اذ لم يقيد واذ لم يعمد اذا تعذر الشهادة بالمعينة والعمل بما في الدواوين انما هو عند تعذر العمل بما سمع من لفظ الواقف ولذلك قالوا في منقطع الثبوت على أن ما منى عليه المصنف ذيل بلفظ الفتوى فلا يعدل عنه ولك أن تمنع المساواة فان الدواوين تبقى مصونة مأمونة من التغيير فيها والكلام اذا تداخلت الاسن يتطرق اليه الزيادة والقصان **(قوله)** وتقبل الشهادة بالوقف وان لم يبينوا وجهها الخ) ظاهر قوله وان لم يبينوا وجهها قبولها بدون بيان الجهة وهذا لا يستقيم على قول محمد فتعين أن يكون على قول أبي يوسف ولو قيل بعدم قبولها على قوله في بيان المصرف لزم ابطال المصرف المعتاد بالصرف الى الفقراء والظاهر قبولها عليه اتفاقا لكن التعليل الذي ذكره الشارح انما يظهر على قول محمد **(قوله)** هذا تأييد لقبولها في وجه أحد الغرماء الخ) الظاهر ما في السندى من أن ذكر هذه المسئلة هنا لبيان أن ما قبلها لا يناسب ذكره من هذه المسائل لعدم انتصاب أحد عن أحد والقصد معرفة القاضي اعساره بأي وجه أمكن فكان وجود البعض كالمعدم اه بالمعنى لكن المسائل المزيدة ليست كلها مما نحن فيه اذ هو فيما ينتصب البعض خصما عن الكل بل فيما يقوم البعض عن الكل **(قوله)** بخلاف رزق القاضي فانه ليس له شبه بالاجرة الخ) فيه أنه ان له شبه بالاجرة ولا بد الا ان المرجح جهة الصلة لعدم جواز الاستجار عليه **(قوله)** اذا كان لبيت شي من الصر والحب وورد ذلك عن السنين الخ) عبارة ط مثل العلامة ابن ظهيرة القرني الخ) عن وقف على جماعة مات أحدهم في أثناء السنة هل يستحق الميت من غلة الوقف بقسطه أم لا وهل اذا كان الميت ناظرا على بعض أوقاف وله في مقابلة النظر شي يستحق بقسطه واذا كان للميت شي من الصر الخ **(قوله)** ان كان فقيرا يحمل وكذا الحكم في طلبه العلم الخ) هذا بناء على مذهب المتقدمين ان هذه عبادة لا يصح الاستجار عليها وان ما يأخذ هذه صلة تلك بالقبض لكنهم من قبيل الصدقات فلذا شرط الفقر لطلبه وأما على قول المتأخرين بجواز الاستجار فبأخذه أجرة حتى يحكموا له بأخذ أجرة المدة التي يشر فيها ثم مات قبل مضى فلا يحمل له أخذ الغلة وترك مباشرة باقي السنة اه وحتى لا يشترط الفقر الا فيما يحمل وذهب والافني القسبة الاوقاف على الفقهاء يجوز لا اغنياء اذ افرغوا أنفسهم للنفقة الخ اه سندى **(قوله)** لكن أجاب في البحر بان المراد أن العبرة به فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضى الخ) ذكر السندى في الفروع عند قوله وشبه الصدقة تصح أصل الوقف مانصه قال الحمري ما قاله الطرسوسي يعني من اعتبار مقصد اربابنا شره الامام ونحوه الى آخر ما ذكره قول المتأخرين وأما قول المتقدمين والمعتبر وقت الحصاد فمن كان يباشر الوظيفة وقت الحصاد استحق ومن لا فلا قال في جامع الفصولين والعبرة بوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق وقد كتب مفتي

السلطنة السلطانية رسالة في هذا وحاصلها أن المتقدمين يعتبرون وقت الحصاد والمتأخرون يعتبرون زمن المباشرة والتوزيع اه **(قوله)** والا جازعزله أيضا الخ) الظاهر أنه لا يسبق على اطلاقه بل يقيد بما اذا مضى من مدة بدليل أنه لو ذهب خارج الرستاق للحاجة انما يباح عزله بمضي المدة المحددة له **(قوله)** ولو عزل (نعم لم يعزل) أي الا اذا أخرجه القاضي كما نقله في أنفع الوسائل حيث قال ولو قال متولى الوقف من جهة الواقف رأت نفسي لا يعزل الا أن يقول له أول القاضي فيخرج اه وسيأتي في الشرح اه ان علم القاضي أو الواقف صح **(قوله)** فلونصب الواقف عند موته وصيا ولم يذكروا من أمر الوقف شيئا الخ) مقتضى العطف في كلام المصنف أن ولاية نصب القيم بعدموت الواقف لوصيه وقد جرى على ذلك السندى حيث قال ثم تكون الولاية في نصب القيم بعدموت الواقف لوصيه اه وهو مقتضى التعليل أيضا بقوله لقيامه مقامه وفي الشرح عند قول المصنف جعل الواقف الولاية لنفسه جازم لوصيه ان كان والا فلما اكتم فتاوى ابن نجيم وقارئ الهداية اه وما في البحر انما يناسب ما سبق لاما هنا **(قوله)** ومقتضى قولهم رضى القاضي كوصى الميت الا في مسائل الخ) فديقال ان وصى القاضي يتخصص بالتخصيص فان خصصه بغير أمر الوقف تخصص وان عمه له أمر الوقف نعم بخلاف وصى الميت فانه لا يتخصص بالتخصيص تأمل **(قوله)** فكان الاولى أن يقول خلافا للمحمد وأن يحذف قوله فقط) أي لوافق ما في الاسماء لا لجهة الحكم فانه لا يختلف وعبرة البحر ولونصب وصيا عند موته ولم يذكروا من أمر الوقف شيئا تكون ولاية الوقف الى الوصى ولو جعله وصيا في أمر الوقف فقط كان وصيا في الاشياء كلها عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وهلال اه **(قوله)** بان يقول وقف أرضي على كذا وجعلت ولايتها لفلان الخ) سيأتي في فروع الوصايا عن الخاتبة عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنه وآخر على ابنته أو أحدهما على ماله الحاضر والآخر على ماله الغائب فان شرط أن لا يكون كل وصيا فيما أوصى به الى الآخر فكما شرط عند الكل والافعلي الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة **(قوله)** فحينئذ ينقرد كل منهما بما فوض اليه الخ) هذا اختصاص بالفريضة والا فقوله وجيع أمور عام للوقف اه ط **(قوله)** لكن في أنفع الوسائل عن النخيرة ولو أوصى لرجل في الوقف الخ) يحمل ما في الاسعاف على قول محمد القائل بان كلام من وصى الميت وناظره يتخصص بالتخصيص تزول المخالفة فانه في الاسعاف ذكر ما في الشارح بدون عزومع الفاضل الكثير بين هذه وما سبق فتأمل **(قوله)** وفيه نظر بل تعليله يدل على خلافه الخ) فيه نظروا ذلك أنه حيث كان له التغيير الخ) صحيح نصب الثاني ولم يتعرض لعزل الاول فيبقى على حاله فصار كما اذا وكل رجلا شيئا ثم وكل آخر به لا يعزل الاول به **(قوله)** الشارح طالب التولية لا يولى الخ) الحديث انان نستعمل على علمنا من أراد آخرجه البخاري وفي رواية لغيره من سأل ولا من حرص عليه وفي رواية لا جد وان أخونكم عندنا من يطلبه وظاهر الحديث منع من يحرص على الولاية اما على سبيل التحريم أو الكراهة والى التحريم جرح القرطبي لكن يستثنى من ذلك من تعين عليه كان يموت الوالى ولا يوجد بعده من يقوم بأمور العامة غيره اه سندى عن ابن حجر **(قوله)** والظاهر أن مثله ما لو شرطه للذكور من الموقوف عليهم ولم يوجد غيره ذكر واحد الخ) الظاهر أن لفظ المشروط في كلام الشارح شامل للصورتين **(قوله)** ومفاده أنه لا يملك التصرف في الوقف مع وجود المتولى الخ) سيأتي له في الفروع عند قوله أجزأه لانه لم يجز أن القاضي لا يملك التصرف عند صحة تصرف الناظر بنفسه وملك التصرف الذي لا يملكه الناظر وقال في البرازية من الفصل الثامن من البيوع

القاضي لا يبيع من اليتيم مال نفسه ولا يتزوج بالصغيرة لكن اذا باع مال اليتيم أو اشترى من وصيه وان منصوبه يجوز اهـ ويوافق ما قاله المحشى ما في أول وصايا الأشباه عن القنية لوباع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة تمثل الثمن لا ينفذ لانه محجور به اهـ **(قوله)** والظاهر أن مراده بالموقوف عليه من كان من أولاد الواقف الخ) أو يقال المراد أنه ينصب من أولاد الموقوف عليه اذا لم يوجد أحد من أولاد الواقف وأقاربه **(قوله)** فان ظاهره أن هذا الحكم في المتولي من جهة القاضي فقط) فيه أنه اذا علم الحكم في المتولي من جهة القاضي يعلم في المتولي من الواقف بالاولى لانه أقوى حاله **(قوله)** لما في الحاشية من أنه بمنزلة الوصي الخ) مقتضى كونه كالوصي أن يكون له التفويض في الصحة بان يكون ناظر ابعده موته مع أنهم ممنوعون من ذلك نظرا لانه كالكيل فقد عملوا بالشبه في هذه المسئلة وبالجملة أن كلام المصنف في جعله ناظرا في المرض الآن وكون الوصي مالك الالبصاء انما هو في جملته وصيا بعده وانه فلم يتم الاستدلال بأنه كالوصي فتأمل **(قوله)** اذ لو سقط قبله انتقض قولهم لا تصح اقامته في صحته الخ) لو قيل به لا ينتقض قولهم المذكور كما هو ظاهر اذ سقوط الحق غير صحة الاقامة ولا يلزم من سقوطه صحة الاقامة فتأمل وبعبارة العلامة قاسم قد سقط بالتزول حق النازل من الوظيفة المذكورة سواء كان بعوض أو لا وسواء كان المنزل له اهلا أو لا وسواء أمضى الناظر النزول أو لم يمضه وليس مقتضى تولية الناظر الموظفين غير هذا ومن المعالوم المقرر أن الموظف انما يحق في مباشرة العمل وانما ملك عزل نفسه الذي يقال له ترك حقه ولا يملك تعيين الوظيفة لغيره ولا اقامة غيره فيها الا بشرط رضا الناظر واذا تضمن تصرف الموظف ما هو له وما ليس له عمل فيما هو له وهو اخراج نفسه ولم يعمل فيما لغيره وهو تعيين غيره لذلك أو تخصيصه به اهـ **(قوله)** فاذا قرر القاضي النزول له تحقق الشرط فتحقق العزل الخ) مقتضاه أنه لو قرر غيره لا ينزل له عدم تحقق شرط عزله نفسه وليس كذلك والحق أن قولهم هنا لا بد من التقرر بمبني على أنه لا بد من اخراج القاضي فيمن عزله نفسه وعلى مقابله يكفي علمه وعلى كلام قاسم لا يشترط شيء من ذلك وذكر في البحر أن ظاهر كلامهم في كتاب القضاء أنه ينزل اذا علم القاضي سواء عزله القاضي أولا وفي القنية لوقال المتولي من جهة الواقف عزلت نفسه لا ينزل الا أن يقول القاضي عزلتك وكذا الواقف وأقوى العلامة قاسم بان من فرغ لسان عن وظيفته سقط حقه منها سواء قرر الناظر النزول له أولا اهـ **(قول الشارح)** وينبغي أن يكون له العزل الخ) يعني كأن الوصي اذا أقام وصيا في مرض موته والمقام يكون وصيا بعده وكذلك أن يعزله في مرضه وينصب غيره لكن نعتبه المحسوس وقال له التفويض الى غيره من غير عزل اذ لا يلزم من أحدهما الآخر اهـ قلت اقامته ان أباحت التفويض لكونه في مرض موته تتبع له العزل اذ لا يظهر فرق بينهما ما اهـ سندی **(قوله)** ولا يخفى أن قوله فليت عبد الله وأوصي الرجل يقتضي أن ذلك في المرض الخ) الحق أن كلامه لا يخلو ليس فيه ما يقتضي أن ذلك في الصحة أو المرض بل محتمل ولا يبادر منه شيء فتأمل على أن الكلام في التفويض لافي الالبصاء **(قوله)** وظهرت خيانتها أي خيانة المفوض الخ) بل الأظهر ارجاع الضمير للمفوض اليه فان التفويض صحيح مادام المفوض جابجا حيث كان في المرض فاذا ظهرت خيانتها بولي القاضي الأرشد **(قوله)** وظاهره أن القضاء شرط لعدم اخراج الواقف له الخ) قال في اجابة السائل بعد نقله لما ذكره الشارح عن العتائية هذا ان جعل على قول الثاني أشكل يعني لعدم صحة نصب القاضي له اذا الولاية للواقف وعلى قول محمد كذلك اذ صحة الوقف عنده مشروطة بالتسليم اهـ قال في شرح

الاشباه ما نقله البيهقي عن الاجناس يشير لدفعة قال نقلنا عن الاجناس لو وقف أرضا ودفعها الى رجل وقبضها فله أن يخرجها من الوكالة ما لم يقبض القاضي فاذا قضى القاضي ليس له الاخراج اهـ فتكون المسئلة مخرجة على قول الثاني ومقيدة لقوله أولا ويقدح في شذوذه وقضى القاضي بقوامته ويندفع ما قاله المحسوس من أن نصب القاضي للقسم لا يحتاج الى القضاء فبهذا علمت أن ما في أنفع الوسائل من أن الولاية في الوقف لو شرطها الواحد كان للواقف أن يلزم ادونه ويعزله متى شاء وان شرط عدم عزله وأن هذا الشرط باطل محمول على ما اذا لم يقبض القاضي به والالبس له ذلك وصورة القضاء أن يتراجع الواقف مع القيم ويطلب نزع الوقف من يده متمسكا بقوله محمد أنه يشترط التسليم وهو لم يسلمه فينازعته متمسكا بقول الثاني من عدم اشتراطه في قضى بقوامته ومحمها ولزومها فليس له عزله بعد ذلك اهـ فتأمل فانه في هذا التصور انما حكم بصحة التولية بناء على قول الثاني والززوم وعدمه لم يصرحا دثة حتى لا يكون له عزله خصوصا مسألة العتائية لم يخرج فيها هذا التصور ثم رأيت في الفصل الخامس في الولاية على الوقف من تنمة الفتاوى ما به يزول اشكال هذه المسئلة بالكلية ونصه اذا وقف الرجل أرضه ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره فالوقف جائز والولاية للواقف هكذا ذكر الخصاصي قال هلال وقد قال قوم ان الواقف لو شرط الولاية لنفسه لكانت الولاية له وان لم يشترط فلا ولاية له وجه هذا القول أن ولايته كانت بحكم الملك وبالوقف زال ملكه فتزول ولايته اهـ **(قوله)** وفي القنية الناظر المشروط له النظر اذا عزل نفسه لا ينزل الخ) يوافق ما في القنية ما نقله في أنفع الوسائل وبعبارة في المسئلة السادسة عشرة نقلنا عن التهمة لوقال متولي الوقف من جهة الواقف عزلت نفسه لا ينزل الا أن يقول له أو القاضي فيخرجه اهـ وعلمت من عبارة البحر السابقة ما يفيد الخلاف **(قوله)** أي الدعوى للتناقض الخ) هو ظاهر فيما لوقال وقضها ما لوقال وقف على قلا فاه وان وجد الا له عقولانه محل خفاء فيفتقر ثم رأيت في ١٢ من الاستر وشي بعد ذكر مسائل لا يضر فيها التناقض للخفاء قال بعض المشايخ بخلاف ذلك في هذه المسائل وذكر في الاميون مسئلة تدل على قولهم رجل قدم بلدة واستأجر دارا فقبل له هذه دارا بيل فادعاه اميرانا عنه لا تسمع للتناقض اهـ وعليه يكون تعميل الشارح مبني على قول البعض وهو خلاف المشهور **(قوله)** كما قدمناه عند قوله وتقبل فيه الشهادة حجة لا الدعوى الخ) تقدم ما فيه وفي السندی هو انما يكون معتبرا بالبيئة ولذا عول ابن نجيم في جوابه على البيئة فأولمخ الخلو أي أقام بيئته فقط أو أقامها وأبرز حجة **(قوله)** والفتوى على أنه يدفع الخ) في قوله يدفع اشارت الى أنه في يد ذي اليد حتى لا تسمع الدعوى عليه وقال السندی لوقال ان الكتاب الذي كان في يد المدعي على ذي اليد وجدنا فيه ما يدفع دعواه اما للتناقض أو شئ آخر فله وجهه وعلى هذا يحمل العمل بكتاب القضاء الماضي في أي الدفع لافي الاستحقاق اهـ **(قول الشارح)** وهي إحدى المسائل السبع المستثناة الخ) لا يظهر أن مسئلة المتن من المسائل المستثناة مع القول بعدم صحة الدعوى ثم يظهر على القول بسماعها **(قوله)** لانه برهن على اقرار البائع الخ) هكذا ذكره في النهر من كتاب البيوع من فصل الفضول عند قول الكثر لوباع عبد غيره بغير أمره حيث قال لانه لما أقام البيئة على البيع من الغائب قبل البيع منه فقد أقامها على اقرار البائع أنه ملك الغائب لان البيع اقرار من البائع بانتقال الملك الى المشتري اهـ لكن فيه أن الاقرار على الوجه المذكور انما تسمع دعواه وتقبل بيئته اذا كان بعد البيع لا قبله للتناقض في الثاني لا الاول كما يأتي هناك **(قوله)** على أن الوقف يلزم عند الامام أيضا اذا كان مضافا الخ) هو وان لزم فيه ما عنده ولكنه لا يلزم للمالك

لكنه يكون بمنزلة المحكوم بلزومه **(قوله)** ولو أقام بينة قبلت على المختار كما تقدم عن العمادية وبه صرح في الخلاصة الخ نص ما قدمه المصنف عن العمادية عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عن أبي الليث أنه يأخذ بسمع البيعة وينقض البيع وقيل لا يقبل والاول أصح اه ونقل السندي عن العمادية الخلاف المذكور في هذه المسئلة وقال فيما نقله وقيل ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء والمسجد عندهم ما تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتوى الكرماني اه مافي العمادية من الفصل العاشر فعلى هذا صرح قول الشارح وفي العمادية لا تقبل عند الامام لكن قوله هو المختار ظاهره يقتضي ترجيح قول الامام على قوله ما وبعبارة العمادية تصرح بترجيح التفصيل من حيثية عدم قبول البيعة بدون الدعوى اتفاقا فيما لو كان موقفا على قوم بأعيانهم واختلافا فيما لو كان موقفا على نحو الفقراء فيرجع هذا التفصيل على غيره مما قيل في هذه المسئلة اه **(قوله)** وصوبه الزيلعي حيث قال وان أقام البيعة على ذلك الخ وجعل موضوع المسئلة مالو باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده **(قوله)** نسمع دعواه على البائع لو هو المتولى الخ عبارة الخيرية نسمع دعواه ما على متولى الوقف ان كان له متول والانصب الخ **(قوله)** ونعم ذلك في الخيرية حاصل ما نقله فيها عن التارخانية أن خصامة البائع ليست للمشتري بل للمتولى ان كان والآقاه القاضي ثم نقل عن الفصولين قبول دعواه على بئعه وقال عقبه يعني ان كان هو المتولى ثم نقل عن الحاروي الزاهدي بالعز والنجدي اشترى أرضا ثم أقام بينة أن فيها كدرة مسجلة فله أن يسترد عن الكدرة قال وفي المحيط ليس الخصامة للمشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي للمتولى الوقف فان لم يكن أقامه القاضي حتى يتخاصم ثم قال وجواب النجدي مستقيم على قول الفقيه أبي جعفر بان دعواه وان لم تصح أي على غير المتولى للتنازع لكن بقيت الشهادة على الوقفية وانها تقبل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى اه والظاهر أنه وقع في عبارته خطأ في التعبير وتبعه المحشي بجعله المتولى مدعى عليه حيث قال في جواب الحادثة نسمع دعوى المشتريين على متولى الوقف ان كان له متول والا فالقاضي ينصب متوليا الخ وجرى على هذا أثناء كلامه ولا معنى لجعل المتولى مدعى عليه بل هي من المتولى وعلى قول أبي جعفر الدعوى وان لم تصح تقبل البيعة بدونها اه فانظره **(قوله)** أما في العمارة فنقل في أنفع الوسائل أن الباني أول الخ وكذا في الاسعاف كإنقله السندي وعبارته لو بني مسجدا في سكة فاحتاج الى العمارة فنازعه أهل السكة فيها كان الباني أول من ستم وليس لهم منازعته فيها اه والظاهر أنهم لو أرادوا بناءه أحكم كانوا أولى منه للغة التي ذكرها في النصب فتأمل **(قوله)** فيه نظر فان المكان موجود فيكون وقفا على موجود الخ هو وان كان موجودا الا أنه قبل جعله مسجدا لا يصح الوقف عليه لعدم تصور استحقاقه الغلة فيثبت يكون الوقف على معدوم لعدم تحقق كونه مسجدا الآن وتقدم أن الظاهر أن تهية المكان ليست شرطا كما يفيد قوله صرح الخ فلو قال وقف على المسجد الذي سأعمره في مكان كذا صرح بدون تهية مكانه تأمل وبعبارة العمادية لا تفيد اشتراط تهية المكان لصحة الوقف ونصها كما نقله السندي واقعة رجل هيا موضع عابثا بمدرسة وقبل أن يبني وقف على هذه المدرسة وقفا وجعل آخره للفقراء أفتى الصدر أنه غير صحيح معللا بأنه وقف قبل وجود الموقوف عليه وأفتى غيره بصحته وهو الصحيح فانه ذكر في التوازل رجل وقف أرضا على أولاد فلان وآخر

للفقراء وليس لفلان أولاد فالوقف جائز الخ وليس في عبارتها ما يفيد اشتراط تهية المكان انما ذكر فيها لكونه حادثة الفتوى ونقل الفتال عن بعض الفضلاء قال أصل عبارة العمادية وقفه وجعل آخره للفقراء ولا بد من هذا القيد لانه مدار الصحة حتى لا يكون وقفا على معدوم محض فانه على المعدوم المحض لا يصح كما في شرح الحدادي وذكر أنه يكون كأنه قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء الا ان حدث لي ولد فقلت له ما بقي انتهى في المسئلة لا يكون الوقف على المعدوم المحض كما في مسئلة الحدادي اه وقال في الفصولين في الفصل ١٣ يصح الوقف وهو الصحيح فانه ذكر في التوازل لأبي الليث وقف أرضه على أولاد فلان وجعل آخره للفقراء وليس لفلان أولاد جازا الوقف وتكون الغلة للفقراء فان حدث لفلان أولاد يصرف ما يحدث من الغلة الى أولاد فلان فكذا هذا بالاولى وبيان الاولوية أن بعض المدرسة بل ما هو أصل فيها موجود وقت الايقاف وهو الموضوع بخلاف مسئلة الوقف على الأولاد اه ومقتضى هذا القياس أنه يصح الوقف في المسئلة المقيمة وان لم يهي المكان **(قوله)** ومنه مافي الاسعاف وقف على والده وليس له الأولاد الخ فيه تأمل وذلك أنه ليس فيما ذكره في الاسعاف انقطاع أصلا بل غاية ما فيه حل الولد على حقيقته وهو الصلي اذا أمكن بأن كان موجودا والاحل على مجازة وهو ولد الابن فاذا أمكن حل الولد على حقيقته بعد ذلك بان حدث له ابن حل عليه **(قوله)** وفي فتاوى الحاروي بعد كلام فعلم أنه اذا شرط الواقف المعلوم لاحد أنه يستحقه عند قيام المانع الخ ينبغي على مافي فتاوى الحاروي أن المدرس والطلبة يستحقون العلوقة بدون تدريس وحضور درس في مدرسة أخرى **(قوله)** وهذا المأر في كلام علمائنا الخ رأيت في الرسالة السمية بعبطة الرحمن في ارضاد الجوامك والاعيان للشيخ عيسى الصفقي الحنفي التي جمع فيها أجوبة علماء المذهب الاربع في صحة الارصاد التي ألفها في سنة احدى وعشرين ومائتين بعد الألف مانصه فاذا مات الذي اشترى الجامكية وكان أرصدها بأمر نائب السلطان على أولاده وعياله ولا وارث له من أولاد وعياله فانها ترجع لبيت المال انتهى الا انه لم يعزه لاحد وهذا هو الموافق لقواعد المذهب وأما العود لأقرب مجانس فلا تأمل وبهذا علم أن صرف غلة الارض المذكورة لما نقله اليه وكيل الامام بعد ارضاد اجديا حتى لو لم يفعل ذلك تكون لبيت المال وليست هذه كمسئلة الخوض المذكورة في الحاروي والخلاصة **(قوله)** فالظاهر عدم التفصيل في الوقف الخ قد يقال يحمل المطلق على القيد ويؤيد ذلك ما نقله السندي عن الهندية بعد نقله مافي النخبة عنها ولو وقف أرضه على أخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفيهم فان كان ذلك في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الاخير ما يكفيهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما اذا كان العقد واحدا على قول هلال ويوسف بن خالد كذا في المحيط انتهى اه **(قوله)** والمراد به مفهوم المخالفة المسمى دليل الخطاب الخ هو دلالة اللفظ على ثبوت نقيض حكم المنطوق للسكرت بخلاف مفهوم الموافقة فانه دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق للسكرت عنه بمجرد فهم اللغة بدون توقف على رأي واجتهاد **(قوله)** أن تخصيص الشيء بالذكري يدل على نفي ما عداه في مفاهيم الناس وفي المعقولات الخ وذلك كما وقع لمرضى الله تعالى عنه أنه قتل سباعا وهو محرم وأهدى كبشا وقال ابتداءه علل لاهدائه بابتداء نفسه فعلم بذلك أنه اذا قتله دفع الصولته لا يجب نفي والالم يبق للتعليل فائدة فتعليله من باب المعقولات فان التعليل تارة يكون بالنص من آية أو حديث وتارة بالمعقول كما هنا والعلة العقلية ليست من كلام الشارع ففهومها معتبر ولهذا أثارهم بقولون مقتضى

هذه العلة جواز كذا أو حرمة فيستدلون بفهمها اه من شرح منظومة رسم المفتي
 (قول الشارح أي في زمن المباشرة الخ) حتى أنه لو باشر وظيفته بعض السنة يعطى بقدر ما باشر
 (قوله لان الصلة تلك بالقبض الخ) لا تظهر هذه العلة بفرد هافان الكلام في عدم الاسترداد وهو غير
 مترتب على الملك بالقبض فلا بد من ملاحظة معنى الصدقة هنا أيضا تأمل (قوله ويجل له لو فقير الخ)
 وفي خزانه الاكمل لا يترد منه حصه ما بقي من السنة ان كان فقيرا اه أبو السعود بخلاف القاضي فإنه
 يترد منه ما استجمل أخذه على الصحيح ومقتضى ما قبله الاكمل الاسترداد منهم ان كانوا أغنياء هبة الله
 (قوله فيكون ذلك المعين قائما مقامهم الخ) الاستثناء لا يدل على قيام الاغنياء مقام الفقراء بل على أنهم
 مستحقون أصالة فكلامه كالشارح لا يخلو عن مناقشة (قوله هذا غاية ما وصل اليه فهمي في هذا
 المحل) وفي السندى مانعه (لا يصح على الاغنياء ابتداء) يعني بحيث يخصهم في كل وقت أموالو
 وقف على الاغنياء وهم يحصون ثم من بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للاغنياء ثم للفقراء لانه
 يكون قربة في الجملة ثم ذكر عن الطرسوسي أنا علمنا ثابته الصدقة في تصحيح أصل الوقف فإنه لا بد فيه
 من ابتغاء قربة ولا يكون الا بملاحظة جانب الصدقة وهذا في كل الاوقاف على الاولاد والاقارب أو
 المدارس أو غير ذلك اه (قوله لانه صدقة فأشبه الزكاة) استثنى بعض حواشي الانشاء من الكراهة
 المديون وصاحب العيال بحيث لو فرقه عليهم لا ينقص كلاً نصاب أو لا يفضل بعد دينه ما تادروهم
 اه سندی (قوله وقراءة العشر الخ) بأن كانت الجماعة لا تنظم الا بقراءة قبل الصلاة كما هو
 موجود في بعض ما جدمصر (قوله ثم رأيت الامام السرخسي في شرح السير الكبير ذكر الحديث
 دليلاً على ذلك الخ) الذي تقدم في الجهاد عن البحر والنهر أن التنفيل لا يبطل بالموت والعزل حيث قال
 الشارح وبم كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالي أو عزل ما لم يتعنه الثاني اه وهو الظاهر
 اذا والى انما فعل ذلك نيابة عن الخليفة فلا يبطل بعونه أو عزله حيث كان الاصل موجودا بل لو نقل
 السلطان ثم مات أو عزل يظهر عدم البطلان أيضا لانه نائب عن المسلمين ولا يظهر بطلان التقرير بموت
 المعلق أيضا حتى يوجد تنقل بخلافه ولا يظهر تعليل بطلان التعليق بما ذكره أبو السعود وفي حاشية
 الانشاء وشرحه بأن المعلق بالشروط كالخبر عنده وبعد الموت انتفت الاهلية اه لما علمت انه انما فعله
 نيابة (قوله أي وصي المستليس للقاضي عزله بمجرد الشكاية الخ) ولكن لو عزله صح وأثم القاضي على
 المختار كما حرره شارح الوهبانية وعليه منى المتن وأما قول الفصولين والجميع عندى أنه لا ينزل أشار
 به الى أنه تصحيح منه واختياره لأنه المختار من المذهب وعمله بفاد القضاء فينبغي للمفتي اذا سئل عن ذلك
 قبل العزل فيكون جوابه ليس له ذلك وان سئل بعد العزل يجيب بالجمعة مع الاثم أفاده الشيخ محمد بالي في
 شرح الانشاء اه سندی (قوله فلور لبطاط المسجد لا ينفذ حتى أكلته الارضة ضمن ان كان له
 أجرة) ظاهر كلام الشارح الضمان وان لم يكن له أجرة تأمل (قوله لكن كثرتهم لا تصور مطالبهم
 الخ) واذا كانوا معينين لا يكون له الاستدانة أيضا لعدم ولايته عليهم نعم باذنهم له الاستدانة عليهم لاعلى
 الوقف (قوله ذكره هلال وهذا هو القياس الخ) عبارة البحر بعد ذكره ما عزاه لهلال مانعه وعن
 الفقيه أبي جعفر أن القياس هذا لكنه يترك فيما فيه ضرورة ثم ذكر مانعه وفي فتاوى أبي الليث قيم
 وقف طلب منه الجبايات والخراج وليس في يده من مال الوقف شيء وأراد أن يستدين فهذا على وجهين
 ان أمر الواقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يأمره بالاستدانة فقد اختلف الشارح قال الصدر الشهيد

المختار ما قاله أبو الليث اذا لم يكن من الاستدانة بد الخ (قوله أطلق الاجارة تشمل الطويلة منها ولو بعقود
 الخ) الأنسب التعبير بالمفرد بدل الجمع (قوله صوابه الاستقراض الخ) أي ليصح الاخبار به عن
 الاستدانة التي هي فعل ودعواهم عين لما تعطيه لتأخذ مثله وفيه تأمل فإنه يطلق أيضا على العقد المخصوص
 كما عرفه به المصنف في فصل القرض وعليه تكون السين والتاء زائدتين (قوله ومفاده أن المراد بالقرض
 الاقراض من ماله لا الاستقراض من مال غيره الخ) فيما قاله نظر وذلك أن عبارة الخاتمة ليس فيها ما يفيد
 أن المراد بالقرض الاقراض من مال نفسه حتى يكون من باب الاستدانة المتدفقة على الاذن بل تحتل
 ذلك وتحتمل أن المراد به الاستقراض من مال غيره وعطف الاستدانة عليه من عطف العام على الخاص
 ومع الاحتمال لا تصلح معارضة لاطلاق ما نقله الخاتمة من أن الناظر لو أنفق من مال نفسه الخ وما
 نقله في الخبرية من اتفاق اصحاب وكذا ما في الخاوي ولا يليق حل عباراتهم على الرواية الضعيفة مع
 عدم وجود ما يخالفها صراحة وكذا ما نقله ناسيا عن الخاتمة ليس فيه ما يؤيد دعواه صراحة نعم الفهم
 من قول الخاتمة اذا كان للوقف غلة أو اذا كان في يده شيء الخ أنه اذا لم يوجد هذا الشرط يكون ما أنفق
 استدانة لا يرجع به الا باذن لكن العمل على اطلاق عباراتهم أنه ليس منها مطلقا وأن له الرجوع اذا شهد
 وهذا ما اعتمد في تنقيح الحامدية وأنها مخصصة في الاستقراض والشراء نيئة فانظره (قوله عن
 الخاوي سئل عن أجر من لا رجل وقفه والده عليه وعلى أولاده الخ) ذكر هذا الفرع أيضا في خزانه
 المفتين كذلك ونقله عنها السندی في كتاب الاجارة (قوله ما يفيد في زماننا في اثبات المرصد من
 تحكيم قاض حنبلي يرى صحة اذن الناظر للمستأجر بالعمارة الضرورية بلا أمر قاض غير لازم) فيه
 تأمل بل هو لازم اذ لو اذلول الترافع الى الحنبلي لا يحل للناظر دفع المرصد بناء على ما هو المعتمد في المذهب وبه
 يحل له ذلك ولا يكون للقاضي الحنفي تضمينه بدفع المرصد بعد حكم القاضي الحنبلي (قوله ومنشأ
 ما حرره ابن وهبان عدم الوقوف على تحرير الحكم بمن تقدمه الخ) قال الخواصي الآن يقال ما حرره ابن
 وهبان داخل في الشراء نيئة وهو مما يجوز حيث كان مما يفعله الناس لزوم الاجل فيه وأما الجمع بين
 القرض وشراء اليسير بمن كثير ففيه ضرر على الوقف امدم لزوم الاجل في القرض وهو المقصود الذي
 لاجله عقد الشراء في ذلك اليسير فتعوض ضررا على الوقف اذ هو والحالة هذه مجرد شراء اليسير بمن كثير
 تأمل قال ثم رأيت بعض المتأخرين جعل الكلامين متخالفين ولم يجيب عما أجبت فليتأمل عند الفتوى
 انتهى اه سندی وقد ذكر الرمي نحو ما قاله الخواصي من الفرق كما نقله في تنقيح الحامدية ومع ذلك لم
 يرتضه فيها والظاهر الفرق بينهما الظهور أن المراد في مسئلة ابن وهبان شراؤه بقبضته مع اعتبار التأجيل فلا
 عين على الوقف بخلاف المسئلة الثانية لظهور الضرر بشراء الشيء اليسير بثلاثة دنائير لا تضاح العين في
 الشراء (قوله وليس فيه التعليل بأنه يرجع عما شرطه ولذا قال الخواصي أنه مشكل الخ) قد يدفع الاشكال
 بان يكون الواقف قد شرط لنفسه الرجوع عما شرط من تعيين الوقوف عليهم وأن له تغييرهم بغيرهم وأنه
 شرط في أول كلامه زيدا المقر وفي آخره المقر له ومع لوم أن العبرة في كلام الواقف لا آخره تأمل (قوله
 الآن يخرج على قول الامام بعد لزومه الخ) لا يصح ذلك فإنه عند يكون ملكا للواقف لا حق للوقوف
 عليه فيه ولا في غلته انما يأخذها بطريق النذر وبعد وفاة الواقف يبطل التصديق بها الآن يخرج على
 ما اذا وقف على المقر بدون تسجيل ثم على المقر له وسجل (قوله ويؤيده ما مر عن الدرر الخ) هو مالو
 وقف ضيقة على الفقراء وسلم للتولي ثم قال لو صيحه أعط من غلته افلانا كذا وفلانا كذا لم يصح لخروجه عن

ملكه بالتسجيل ولو قبله صح (قوله فما أصاب زيد منها كان بينه وبين المقر له الخ) أي بقدر ما يخصه من الغلة على تقدير أنه من الموقوف عليهم حتى لو كانوا أربعة يأخذ المقر له خمس ما أخذ المقر (قوله) أما إذا قال الموقوف له الغلة أو النظر جعلت ذلك لفلان لا يصح لأنه ليس له ولاية إنشاء ذلك الخ قد يقال يمكن تصحيح ذلك بأن يكون الواقف جعل له ولاية التغيير نحو ما تقدم في توجيه تصحيح الإقرار (قوله) وهذا غير الجعل المذكور هنا فافهم اعتراض ط بأن ما في الشارح من عدم صحة الجعل يتنافى ما قدمه الشارح بقوله وعن واقف شرط من تبارج حل معين ثم من بعده للفقراء ففرغ عنه غيره ثم مات هل ينتقل للفقراء فأجبت بالانتقال إلى آخر ما ذكره ط (قوله) متمسكاً بأن الناظر كان يدفع له الاستحقاق الخ) ظاهر التعبير بكان يفيد أنه لو كان يأخذ لحين الخاصة ليس للناظر منعه من الأخذ وبطل ذلك أنه لو كان يمر في الطريق لحين الخاصة يكون له حق المرور ولا يقبل قول مالك الأرض أنه ليس له حق كذا كروا ذلك وإن كانت العلة تفيد قبول قوله فتأمل لكن في الحامدية أنه يؤمر الناظر بدفع الاستحقاق حسب التصرف القديم وأن الشيخ اسمعيل أفق بأن التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج وأنه يعمل بتصرف النظار السابقين وقال إن سبب التصرف القديم يؤدي إلى فتح باب خلل عظيم وذكر عن الخاتبة أنه أفق فيها كذا كره الشارح فتأمل (قوله) وسأقضي أنه لو وقف على فقراء قرابته لا بد من اثبات القرابة وبيان جهتها) لتوحيدها فلا بد من بيان نوعها بخلاف ما لو ادعى أنه من الذرية لعدم التنوع فيها لأنها نوع واحد وهو الانتساب بالفرعية ثم رأيت في الفصل الثامن من وقف تمة الفتاوى ما يفيد أن ما استظهره خلاف النقل ونصه فإذا حضر القيم وجاء يعنى مدعى القرابة بشاهدين على أنه قريب هذا الواقف والقاضي لا يقبل شهادتهم ما حتى يشهد ابنه أو أخوه أو أمه أو أخته أو عمه أو ابن عمه وما أشبه ذلك وينبغي مع ذلك أن يبينوا أنه أخوه لأبيه وأمه أو لأبيه وألأمه والجواب في هذا أن نظير الجواب في فصل الميراث إذا شهدوا بوراثته رجل وكذلك على هذا إذا وقف على نسله فجاء رجل يدعى أنه من نسل الواقف وأقام على ذلك بينة لا تقبل شهادتهم ما لم يبينوا أنه ولده لصلبه أو ولد ابنته أو ولد بنته أو ما أشبه ذلك اهـ (قوله) وانظروا أن يقول فذلك له الخ وقال السدي له ما أي الباني والفارس ولو قال فلهما أي المشتري لكان أولى اهـ وقال الأصوب بحذف الباء من أنفع لأنه أفعال أو نائب فاعل ليسلك (قوله) وأشار به إلى أنه إنما يرجع الخ) لم يوجد في كلامه ما يدل على هذه الإشارة والظاهر أن التعبير بقوله بعد نقضه إشارة إلى أن الرجوع إذا سلمه بدون نقض بالأولى ومسئلة النقض فيها خلاف بخلاف التسليم بدونه فإن الرجوع متفق عليه كذا كره في الاستحقاق (قوله) الشارح لو انقطع ثبوته الخ) ظاهر كلامه أن اعتبار البرهان بعد اعتبار عدم وجوده في الديوان مع أنه معتبر مطلقاً فلا بد من التأويل في عبارته (قوله) لأن فيه تعطيل حتى بقية المسلمين الخ) قد يقال أنه لو وقفه على شخص بعينه مستحق من بيت المال يجوز وإن لم يكن من الجهات العامة لمأبىه من إيصال الحق المستحق ولا نظر لتعطيل حق بقية المسلمين والأما جاز صرف شيء من بيت المال المستحق ليس من الجهات العامة لمأبىه من القطع وصريح الرسالة الموضوع في الارصادات جوازها على الأولاد والعيال بشرط الاستحقاق من بيت المال وقد ذكر فتاوى علماء المذاهب الأربع على ذلك فتأمل وانظر ما ذكره في الانقطاع للأرض من بيت المال على أنه وقع نزاع فيما لو وقفه على غير مستحق من بيت المال ثم على الفقراء في صحة هذا الارصاد كما ذكره ابن الشحنة في شرحه (قوله) مخالف لما في الجبر الخ) يحمل ما في الشارح على ما إذا لم يتهم

القاضي الناظر ولم يوجد المنكر لقوله تزول المخالفة ونقل في التنقيح عن القنية أنه إن كان معروفاً بالامانة لا يحتاج إلى البين قال ومثله في الحاوى الزاهدى لأن في البين تنفير الناس اهـ ونقل المحشى في شتى القضاء عن الجبر أن نائب الامام كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف أو تفرقهم على المستحقين فأنكروا فالقول له لكن مع البين وبه فارق أمين القاضي فإنه لا عين عليه كالقاضي (قوله) اذ يلزم منه تضمين الناظر إذا دفع لهم بلايينه الخ) منافي لما قبله من أن الضمان على جهة الوقف ثم إن كون الضمان على الوقف يلزمه إلحاق الضرر به كما قال الرملي ولا داعي لحمل قول العلماء يقبل قوله في الدفع إلى الموقوف عليهم على غير أبواب الوظائف بدون وجود نص عنهم على هذا الحمل وقال الجوى عن بعض الفضلاء الجواب عما علبه أبو السعود أنها ليس لها حكم الاجارة من كل وجه بل فيها شوب الاجرة والصلوة والصدقة ويلزم على ما قاله الضمان على جهة الوقف لأنه عامل له والمال في يده أمانة وقد ادعى دفعها إلى مستحقها ويلزم أن لا يقبل قوله في نحو الخطيب أنه أدى وظيفته والمصرح به خلافه وقد تقرر أن جواز ذلك للضرورة يتوفاى الناس في الامور الدينية وما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها وهو حل التساؤل وجواز الأخذ في جميع الاحكام اهـ (قوله) ذكر مثله في البصر عن القنية معللاً بأن المعزول أجرها الخ) فيه أن حقوق العقد في مثل ذلك راجعة للعاقدة اذ هو وكيل الواقف أو الفقراء فكان حق القبض له حيث كان هو العاقدة ثم رأيت في فتاوى الحاوى بعد ما ذكر أن الرجوع في الدين الذي على الوقف إنما هو على من باشر العقد مانصه ولا يشك في بقاء القنية من أن الناظر لو أجر ثم عزل فإن ولاية قبض الاجرة للناظر الثاني على الصحيح لأن ذلك نظر الجهة الوقف لأنه رعايتاً بقاعد الاول عن الخلاص فيتعطل الوقف اهـ (قوله) يأخذونها لمن يحفظ الزرع الخ) عبارته في الفتاوى يأخذها للحفاظ الخ وقوله مع ما ذكر المراد به المعلوم المقرر للناظر المذكور في كلامه (قوله) الشارح ولو ولي الصغير) لعل الاولى في المبالغة ولو أمراً أو عاقبة في حجره الصغير (قوله) والخصم في ذلك هو الواقف الخ) عبارة البرازية فإن ادعى أحد أنه من القرائب إن الواقف حيا فهو الخصم لان الوقف والغلة في يده والمدة يدعى عليه حقوقا وان مات خصمه الوصى الذي الوقف في يده الخ وقال في الاسعاف من فصل اثبات قوم مشاركة القرائب والخصم في ذلك وصى الواقف أو هو ان كان موجوداً اهـ (قوله) ألا ترى أنه لو افتقر الأغنياء واستغنى الفقراء الخ) نص عبارة الاسعاف بعد قوله يوم قسمة غلة الوقف ألا ترى أنه لو وقف على فقراء قرابته وكان فيهم فقراء وأغنياء فتكون الغلة للفقراء ثم لو افتقر الخ تأمل (قوله) ونعمامة في الاسعاف) ثم ذكر بعد هذه المسئلة ما لفظه ولو وقف على أقاربه المقيمين في البلدة الامن خرج منها فإنه لا يعود حقه إذا عاد لأنه استثنى الموصوف بهذه الصفة فلا يدخل تحت الشرط ولو وقف على أقاربه المقيمين في بلدة كذا أو آخره للفقراء ثم أراد أقاربه الانتقال من تلك البلدة هل يحرمون من غلة هذا الوقف قال الفقيه أبو بكر البلخي إن كان أقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم عند دفان وظيفتهم وحققهم تدور معهم أينما داروا وإن كانوا لا يحصون فكل من انتقل منهم من تلك البلدة انقطع وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيماً بها فإن رجعوا وأقاموا بها رجعت اليهم الغلة في المستقبل اهـ فأنت ترى أن ما ذكره الاسعاف منافي لما في الحران وما ذكره ط عن الجبر بقوله وكذا الوشرط أن من انتقل من قرابته من بغداد لاخو له اعتبر لكن هنا إذا عاد إلى بغداد رد إلى الوقف اهـ منافي لما ذكره الشارح بقوله أو على بني فلان الخ فانظر الفرق بين هذه المسائل (قوله) قد لا يحل له أن لا يبعد أن يحمل كلام الخاتبة على ما إذا وقف على

أولاده وله ولدان الخ) هذا الجمل وإن كان صحيحاً في عبارة الخاتمة لكن تبقى التفرقة في عبارة الانشاء بين أولاده وبينه غير مستقيمة حيث كان كلامه مبنيّاً على أنه لم يوجد له ابتداءً الأولاد واحد (قوله قلت ويكتفي في التوفيق ما مر عن القح من ابتناؤه على العرف الخ) قال الخصاص في الباب الثالث عشر فإن قال على ولد زيد وعلى ولد عمرو ومن بعدهم على المساكين وكان لزيد ولد ولم يكن لعمرو ولد إن الغلة كلها لولد زيد فإذا انقرضوا صارت للمساكين اهـ وذكر المحشى في الايمان أن الجمع المضاف يراد به الجنس الصادق بالواحد والاكثر ولا يراد به في العرف الجمع وذكر نحوه الطحطاوي في حاشيته وما ذكره شامل لما إذا كان الجمع بصيغة من صيغ الجمع أو كان جمعاً بحرف الجمع كالواو وفي وقف فلان من باب الرجل يقف أرضاً على نفسه مانصه قال أوصيت بثلاث مائة لفلان وفلان فأت أحدهما قبل موت الموصي للباقي منهما نصف الثلث ولو قال قد أوصيت بثلاث مائة لفلان ولولده فأت قبل موت الموصي أن الثلث كله للباقي فكذلك الواقف إذا أشرك مع نفسه قوماً معلومين أبطلت من ذلك ما وقف على نفسه وأجزت الباقي وإذا أشرك مع نفسه قوماً ليسوا معلومين أبطلت الوقف أجمع ألا ترى أن من قولنا في رجل قال أرضي صدقة موقوفة على فلان وعلى ولده ونسله فانقرضوا فلم يبق غير فلان أن الوقف كله ولو قال قد جعلت صدقة على ولدي أو على أولادي وعلى قرابتي وعلى قال الوقف لا يجوز قلت أرأيت لو قال صدقة موقوفة على نفسي وعلى المساكين قال النصف من الوقف جائز صحيح وهو النصف الذي للمساكين والنصف الذي وقفه على نفسه باطل اهـ وفي الاسعاف ولو أقر لرجلين بأرض في يده أنها وقف عليهما وعلى أولادهما ونسلهما أبداً من بعدهم على المساكين فصدقه أحدهما وكذبه الآخر ولا أولاد لهما يكون نصفها وقفاً على المصدق منهما والنصف الآخر للمساكين ولو رجع المنكر إلى التصديق رجعت الغلة إليه اهـ (قوله وقبل الوصي كضارب الخ) في الذخيرة أن من المشايخ من قال يجوز إجازة التولي لابنه وقاسه على المضارب إذا أجز من هؤلاء فإنه يجوز بلا خلاف اهـ سندی وذكر المحشى في كتاب المضاربة عند قوله ويملك المضارب البيع الخ الاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم أنه لا يجز مع امرأته وولده الكبير العاقل والديه عنده خلافاً لهما ولا يشتري من عبده المأذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق اهـ فتأمل (قوله وكذا متول أجز من نفسه الخ) ما ذكره محل اتفاق (قوله الا إذا أطلق له الموكل الخ) فيجوز بيعه لهم بثل القيمة اتفاقاً كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة اتفاقاً اهـ ط

وذكر الشارح مع المصنف في الوصايا باع أو اشتري الوصي مال اليتيم من نفسه لا يجوز مطلقاً الوصي القاضي وإن وصى الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة وهي قدر النصف (قوله كالمؤذن والإمام والمعلم أن لم يكونوا أصلاً الخ) مقتضاه أنه مع التساوي يكون له العزل مع أنه لا مصلحة حينئذ وهذا خلاف ما قرره المحشى فإنه جعل مدارحة العزل المصلحة فإن وجدت صح العزل والا فلا (قوله وما كان ينبغي للشارح أن يفرد هذا بفرع مستقل الخ) قد يقال إن عدول الشارح في التمثيل عن ذكره من يستحق الوقف لا في مقابلة عمل مع كونه أقوى في الاستحقاق إلى من يستحقه في مقابله إشارة خفية تدفع الوهم المذكور (قوله ولا تختص به بعد تقرر الخ) وأما قبله فيصح الرجوع عنه ويعتبر الشرط المتأخر وهذا ما قدمه المحشى عن الاسعاف عند قول الشارح متى ذكر الواقف شرطين متعارضين الخ من أن الواقف إن قال على أن لفلان بيعه ثم قال لا يباع لا يجوز بيعه لأنه رجوع عما شرطه أولاً اهـ ولو شرط لغيره الاستبدال ثم أخرجه ونهاه عنه بضم نهيته فإنه من باب الرجوع عن الانابة لا من قبيل الرجوع عن الشرط ولذا كان

لواقف فعله دون المشروطة كما ذكره الخصاص (قول الشارح لأن الكفاية تنصرف لأقرب المكنيات الخ) هذا في ضمير المفرد لا في ضمير الجمع كما يأتي ما يفيد عن الخصاص (قوله اذهبوا الأقرب إلى غرض الواقف الخ) مقتضى ما ذكره الرملي من التعليل لعود الضمير للواقف في هذه الحادثة أن الضمير في حادثة جواهر الفتاوى عائد للواقف لا لولده المسمى إذا لفرق بين الحادتين وحينئذ ينقوى ما سبقه عن المنع من أن الكفاية تنصرف للواقف لا لابنه (قول الشارح وفي الزيلعي من باب المحرمات وقولهم ينصرف الشرط إليهما الخ) لفظه على ما نقله السندی وقال محمد بن شعاع وبشر المريسي ومالك أن أم الزوجة لا تحرم حتى يدخل بها وهو مروي عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود وجابر وأخبروا بقوله تعالى وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ذكر أمهات النساء وعطف عليهن الربائب ثم أعقبها بذكر الشرط وهو الدخول فينصرف الشرط إليهما وهو الأصل في الشرط والاستثناء بعيشة الله تعالى فتستفيد حرمتها بالدخول أو يقال إن الموصول وقع صفة لهما فيستفيد بالدخول ولنا إطلاق قوله تعالى وأمهات نسائكم من غير قيد بالدخول وهو كلام تام منفصل عن الثاني فلا يتعلق به اذهبوا الأصل في الجمل وهو مذهب عمر وابن عباس وعمران بن حصين ورواية عن علي وزيد بن ثابت وروى عن ابن مسعود رجوعه إليه وقال ابن عباس أبهمو أمهم الله تعالى أي أطلقوه وقال عمران بن حصين الآية مهمة لا تفصيل فيها بين الدخول وعدمه وقولهم فينصرف الشرط إليهما وهو الأصل قلنا ذلك في الشرط المصرح به والاستثناء بعيشة الله تعالى وأما في الصفة المذكورة في آخر الكلام فينصرف إلى ما يليها فأنك إذا قلت جاز يدوم وعمر والعالم تقتصر الصفة على المذكور آخر على أنه لا يجوز هنا أن يكون صفة لهما أصلاً لا اختلاف العامل فيهما لأن العامل في الصفة لان العامل في الموصوف هو العامل فيهما ولا يجمع العاملان صفة لهما لما اختلف العامل في الصفة لان العامل في الموصوف هو العامل فيهما ولا يجمع العاملان في معمول واحد فامتنع أن يكون قوله اللاتي دخلتم بهن صفة للأول اهـ (قوله وهو الأوجه من صرفها للجمع) مقتضاه ترجيح ما مشى عليه في جواهر الفتاوى من عود الوصف للآخر (قوله بنت أختها) حقه أخيها كما هي عبارة الأصل (قوله أن كلاماً من الشرط والاستثناء الخ) أي بالمشيئة حتى يتم استثناء الوصف فقط والاستثناء الحقيقي يرجع إلى الآخر عندنا (قوله وإنما الخلاف في البطن الخ) يعارضه ما نقله عنه في الذخيرة من أنه لا خلاف في هذه الصورة فتأمل ونقل السندی عن الهندية عن محيط السرخسي أن المفتي به عدم الدخول في ولدي وولدي اهـ والأصوب في عبارة المحشى القلب لوافق ما يأتي له وما في الذخيرة (قول الشارح بنى أولادي الخ) يعني لو قال هذه صدقة موقوفة على بني أولادي الخ سندی (قوله لكن السبكي قسم على الموتى من كل طبقة الخ) قال في رسالته أنه بانقراض الطبقة الأولى تنقض القسمة الأولى ويبدأ بقسمة أخرى على البطن الثاني لكن لا يقسم للذكر مثل حظ الانثيين كما كان يقسم على الأولى ولا يختص أحد منهم بما كان منتقلاً إليه من جهة أبيه بل ينظر إلى أصولهم كأنهم أحياء ويقسم عليهم ثم يعطى نصيب كل أصل لفرعه ومن ليس له فرع لا يقسم عليه الخ (قول الشارح بأنه ينتقل نصيبهما الخ) الأولى أن يقال ثبت استحقاقهما لأنه ثبت لكل واحد منهما ما ثبت لكل مستحق خصوصاً حيث لم يرتب الواقف فإنه يرأى فرع أصله اهـ سندی



(فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد)

(قوله لان لفظ ولدي مفرد وان عم الخ) هذا انما يصلح علة لاستقلال الواحد بالوقف لا لاختصاص الصلبي تأمل (قوله أي مات والاولى التعبير به) بل الاول ما فعله الشارح ليصح الاستثناء بعده (قوله) فانه يدخل فيه ولد البنت الخ) لعل الاصوب حذف لفظ ولد (قوله) هذا مخالف لما في الخاتمة رجل وقف أرضا على اولاده الخ) لكن يوافق ما في الدرر ما ذكره الشارح في كتاب الجهاد من بحث الامان حيث قال ويدخل في الاولاد اولاد الابناء لا اولاد البنات اهـ وذكر المحقق اختلاف الرواية عن محمد في اولاد البنات وفي الاسعاف من باب الوقف على الاولاد ما يوافق الدرر حيث قال ولو قال على اولادي واولاد اولادي يصرف الى اولاده واولاد اولاده ابداما تناشوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناشوا اهـ فلا يستقيم حينئذ دعوى أن شمول سائر البطون شاذ نعم القول بترتيبها شاذ اهـ ثم رأيت في الخلاصة من الفصل الخامس ما ذكره في الاسعاف بدون زيادة ولا نقص ورأيت كذلك في البرازية من الفصل الخامس (قوله ولكن يقدم البطن الاول الخ) علة في الاختيار بأن الانسان يقصد صلة ولده لأن خدمته اياه أكثر فكان علة استحقاقه أريج والنافلة قد يخدمون فكان قصد صلتهم أكثر ومن عدا هذين قل أن يذكر خدمتهم فيكون القصد بهم للنسبة اليه وهم فيها سواء اهـ (قوله) وقد أعاد الضمير الى اولاد الأحياء يوم الوقف دون غيرهم) لعل حقه الى اولاده الخ يذكّر الضمير وبعبارة الاسعاف عقب قوله دون الأموات وقد نسبته الى اولاد الأحياء يوم الوقف بقوله واولادهم يعود الضمير اليهم دون غيرهم اهـ (قوله) يدخل اولاد اولاده بقوله ونسبهم الخ) من هذا الفرع يؤخذ أن محل قولهم ان الضمير يرجع لأقرب مذكور انما هو في ضمير المفرد لا ضمير الجمع كما أفتى بذلك مفتي سكندرية المرحوم الشيخ الجزائري كما رأيت ذلك في فتوى منسوبة له (قوله) لكن مقتضى ما قدمناه في بيان المنقطع أن يصرف نصيبها الى الفقراء وفي السندى المناسب للشارح التعبير بنسب اولاده وجعل قوله اذا لم يشترط الخ من تمة المسئلة الأولى اهـ لكن عبارة الدرر تفيد أنه راجع للمسئلة الأخيرة وتقدمه أن من وقف على اولاده واولادهم أنه لو بقي واحد منهم يأخذ الوقف كله اهـ وتقدم عن الخصاص أنه لو قال على ولدي ولدي وعلي ولدي وعرو ومن بعدهم على المساكين وكان لزيد ولد ولم يكن له عرو ولد أن الغلة كلها لزيد الخ والظاهر أنه لا فرق بين مسئلة الدرر المذكورة في الشارح ومسئلة ما لو وقف على اولاده واولادهم في أنه لو بقي واحد يأخذ الوقف كله فعلى هذا لا يكون نصيب الفقراء بل لجميع الاولاد لا فرق بين المسائلتين ثم رأيت ما في الدرر في البرازية والخلاصة من الباب الخامس (قوله) وكذا لا تدخل الخ في صورتين الخ) لا يظهر عدم دخول الخ في الصورتين الا فيما لو وقف على بنته لا فيما قبلها والظاهر أن قول ط وما قبلها حقه بعدها وبعبارة الهندية ولو وقف على اولاده دخل الذكر والأنثى والخ في الوقف على البنين لم يدخل فيه الخ في الوقف على البنات لم يدخل أيضا فيه لاننا لم نعلم ما هو اهـ وفيه تأمل وعلل الصواب يدخل في الأول ولا يدخل في الثاني ولم يعرف الهندية ما ذكره لأحد (قوله) وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوما في السندى وذكر هلال هو اليوم الذي صارت لها قيمة ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صارت له قيمة بحيث يفضل عن المؤن والخراج والنواب القاهرة وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخاري

كما في الخاوي (قوله) والفرق أن ما يبطل من الثالث يرجع ميراثا الى ورثة الموصي الخ) في هذا الفرق تأمل فان ما يبطل من الوقف على تقدير أنه كالوصية يرجع الى الفقراء كما هو حكم المنقطع فلا يكون للبطن الثاني فلا يلزم أن يكون حكمه مخالفا لها أو أيضا الفرق المذكور انما يظهر في الوقف المرتب والحكم المذكور أعم منه ومن غيره وقال السندى الفرق أن في الوقف اخراج الكل عن ملكه فلو فرض ذلك كر وأتى لكان ذلك السهم لهم وألسا كين وفي الوصية لما أوصى للذكر والانثى فلم تصح الوصية من كل وجه بل صحت في جانب الموجودين اما ذكر وانثى وبطلت في الجانب الآخر (قوله) لانه استحقه من وجهين اسعاف) فاستحق كل سهم منهما بوجهه بآين للوجه الآخر بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله لقربته وأوصى لرجل بالف درهم وكان من قربته فانه يستحق الاكثر من الالف وبما ينوبه بالمقاسمة لان هاتين الوصيتين من وجه واحد فلا يجوز أن يجمع بينهما كما في الاسعاف سندى وقوله وكذا يقال الخ أي في اعطاء نصيب من مات ولده لا في اعطائه نصيبين كما هو واضح من عبارة الاسعاف (قوله أي في صورة الترتيب بين البطون الخ) الظاهر أن هذا التصور غير قيد بل الحكم كذلك لو لم يرتب والمسئلة بحالها تأمل (قوله) قالوا وقال على أقاربي أو أقربائي الخ) أي بلفظ الجمع لانه اذا قال لقربته أو ولدي قربته أو ولدي نسبه فالمفرد يستحق الوصية عند الكل (قوله) ويدخل فيه المحرم وغيره الخ) دخول غير المحرم على قولهما لا قوله ولذا حكى الاتفاق في عدم اعتبار الجمع فقط (قوله) الشارح وان قيده بفقراءهم يعتبر الفقر وقت وجود الغلة الخ) وهذا بخلاف ما لو وقف على العور والعميان أو الصغار من اولاده قال في وقف هلال رأيت لو وقف على العور والعميان قال الوقف لمن كان منهم أعور أو أعمى دون الباقين قلت رأيت من أعور منهم بعد الوقف أو أعمى أعطيه قال لا قلت ولم قال لان العور والعميان بمنزلة الاسم فكانه قال موقوفه على ولدي فلان وفلان قلت فمن أين افترق قوله العميان وقوله الفقراء أو الذين يسكنون البصرة فجعلت الوقف في قوله العميان لمن كان أعمى يوم وقف الوقف دون من يحدث له النسي من الولد وجعلت في قوله الفقراء وفي قوله لمن يسكنون البصرة لمن حدث له الفقر من الولد ومن سكن البصرة منهم ومنعت من انتقل واستغنى قال هما مفترقان أما قوله الفقراء فالفقر يحدث بعد الغنى والغنى يحدث بعد الفقر وكل ما كان كذلك فهو صفة فإذا عاد الى الصفة أعطيه واذا زالت عنه الصفة لم أعطيه وكذلك السكني فأما العميان والعور فانهم لم ينتقل صاحبهما عنهما فهم بمنزلة الاسم وليس بمنزلة الصفة التي تزول وتعود وكذلك ما كان لا يزول عنه الاسم الذي سماه به ووصفه به فكانه عهد الى قوم بأعيانهم قلت اذا قال صدقة موقوفة على أصغر ولدي قال فهي على صغارهم دون كبارهم قلت رأيت ان حدث له ولد بعد ذلك أي دخلوا في الوقف قال لا قوله الأصغر بمنزلة قوله العور وهو على ما وصفت لك قلت ولم قلت ذلك والصغير يذهب اذا كبر والعور لا يذهب اذا عور قال لان الصغير لا يعود بعد الكبر صغيرا فهذا بمنزلة الاسم ولا يشبه هذا قوله فقراء ولدي لان الفقير يكون غنيا والغنى يكون فقيرا والسكني ينتقل بعد السكني ويسكن بعد الانتقال أما الصغير فلا يكون صغيرا بعدما كبر اهـ (قوله) وهذا مذهب أصحابنا الخ) هذا يقتضي ترجيح ما في الاسعاف (قوله) وبيان التعليل حيثئذ أن من كان فقيرا الخ) يخالف ما هنا ما ذكره هلال في باب الوقف على فقراء القرابة رأيت رجلا قال أرضى صدقة على فقراء قرابتي بخات الغلة ولم يأخذها فقراءهم حتى جاءت الغلة الثانية وقد كان نصيب كل واحد منهم في الغلة الاولى مائتي درهم فصاعدا قال فلا حق لهم في الغلة الثانية لانهم قد صاروا

سكوت ولي الصبي العاقل اذا اراد بيعه ويشترى اذن) يفهم منه أن الوصي والقاضي ليسا كذلك والفرق ظاهر جوى سندی بل الظاهر أن المراد بالولي ما يبيع الوصي والقاضي (قوله) لكن اعتراض عما في الانشاء أيضا لوراء غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذا الخ) قال الجوى يمكن جعل ما هنا على الاتلاف الممكن تداركه سندی (قوله) الشارح كقوله لساكن داره الخ) ثم هذا في جانب المستاجر ويكون في جانب الاجير كقول الراعي لا ارعى غنمك الا بكذا كما في جوى زاده على الانشاء سندی ثم ذكر أن المودع بالكسر يصير مودعا بمجرد وضع متاعه عند أحد بدون قول وذكر ما يفيد ذلك (قوله) أي لان الإبراء عنهما يوجب انقضاء عقدهما الخ) فيه أنه لو قيل بصحة الإبراء ولزم منه انقضاء العقد لم ينفرد أحدهما به غاية الأمر أن أحدهما وجد منه إبراء لفظي والثاني رضاه بسكوته (قوله) وهي مالو أبراء الطالب الأصل فإنه يتوقف على قبوله الخ) بنظر وجه توقفه على القبول (قوله) ومالو أوصى رجل فسكت في حياته الخ) فيه أنه انما صار وصيا بالتصرف لا بالسكوت فلا يظهر عدهما من جنس فيه إلا أن يقال تصرفه اللاحق دليل على أن سكوته أو لارضا بالوصاية كما سبق نظيره (قوله) أي وذكر عدم الاستحلاف في تزويج البنت لعدم جريان الاستحلاف في النكاح ولعدم صحة إقراره على ابنته بالنكاح عنده في الصغيرة والكبيرة بالاولى وكذا عندهما في الكبيرة وقت الخصومة لانه بمنزلة الوكيل وهو لا تتوجه عليه الخصومة فلا يخلف اهـ من السندی ونظير أن عدم التحليف في البنت الصغيرة والامة مطلقة من فروع قولهم لا تخلف في نكاح فلا حاجة لعددهما مستقلتين تأمل إلا أن يقال زاد ذلك نظر المايوهمة قول السكت أنكره الخ) (قوله) لعل وجهه أنه لو طلب تحليفه فنكل حتى صار نكوله إقرارا بالبيع لا يكون له فائدة الخ) قد يقال يكون له فائدة على تقدير عدم فسخ المهرن أو المستاجر فلم ينفق بعد ما تأمل والظاهر أن وجهه عدم ترتيب الفائدة المقصودة من المالك وهي الانتفاع تأمل (قوله) ولكن هذا بناء على القول بأن للمهرن والمستاجر فسخ البيع الخ) في السندی ما ذكره الشارح من عدم التحليف في هذه الصورة والتي بعدها هو ما في البحر والذانية وخالفه في الهندية فيما نقله عن محيط السرخسي ولفظه ادعى أحدهما أنه اشتراه منه وادعى الآخر أنه ارتهنه أو استأجره بالف فأقر به للمستاجر أو المهرن أو لا فقال صاحب السراء حلفه لي بالله ما باعه منه فإنه يخلفه له فان حلف انتهى الكلام وان نكل ثبت البيع ويثبت الخيار للشترى ان شاء صبر الى أن يقتل أو تعضى مدة الاجارة وان شاء فسخ وان أقر لصاحب السراء أو لا فقال المهرن أو المستاجر حلفه لي بالله ما رهنه أو أجره منه لم يكن عليه في ذلك بين اهـ (قوله) وهذا اذا أثبت السراء الخ) الظاهر أنه اذا أثبت السراء كان مقدما على الرهن وعلى هذا افتائدة هذا القول توجه اليه بين بعد فلك الرهن أو مدة الاجارة لزوال المانع وقد ذكر الشارح من دعوى الرجلين أن بينة البيع أولى من بينة الرهن اذا ادعى على ثالث (قوله) وان لم يقبل ولا قبلته لم يظهر معنى لهذه الجملة ولم يظهر أيضا وجه تحليفه على أنه لم يكن عليه الذوب مثلا اذا الذي عليه انما هو قيمته لانه لا انتقال الحق اليها نعم في دعوى القصب يخلف أنه لا يجب عليه رد العين ولا قبلتها ولا شيء من ذلك (قوله) ويحتمل أن يراد اذا أراد الموكل رد عيب الخ) هذا الاحتمال لا يناسب قول الشارح لم يخلف وكيه الخ وما في الخلاصة في تحليف الموكل لا الوكيل (قوله) وصورتها اشترى الوكيل شيئا فظهر به عيب الخ) وكذلك يدخل في هذه المسئلة صور كثيرة منها ما سذكره بقوله بالغة زوجها ولها الخ) ومنها لو زوجها رجل لا يخرج الخ) (قوله) وليس المراد أنه يلزم الموكل ما أقر به وكيه الخ) فيه أن وكيل قبض الدين تلك الخصومة عنده

ووكيل الخصومة تلك الاقرار عند القاضي فاذا أقر بقبضه بين يديه يلزم الموكل فلا مانع من ارجاع الضمير اليه (قوله) الشارح ضمن ما تلف بها الخ) وان كان إقراره يرجع باطل لان إقراره به يجعل رجوعا منه في الحال اهـ سندی (قوله) لعل وجهه أن قول المصنف فيما تحقق أنه مال الصبي الخ) فيه تأمل فان كلام المصنف شامل لما تحقق أنه ماله ولما عرف أنه ماله بإقراره وتخصيصه بالاول لا داعي له (قوله) مكرزة مع قول البحر الخ) كما أن مسألة الشفعة داخلة في كلام المصنف أو في الاولى التي قبلها (قوله) لانه ينكر الرد الخ) لا يصلح علة لعدم اليقين كما هو ظاهر (قوله) فيه أن الحكم القولي يحتاج الى الدعوى الخ) فيه تأمل وذلك أن فعل القاضي حكم وهذا منه وليس من الحكم القولي المتوقف على الدعوى فإنه ما يكون بلفظ حكمت (قوله) ثم لا يخفى أنه لا فائدة في ذكر هذه المسئلة الخ) لا يخفى أنه لا يخلف على مالو أقر به لزمه فهو موافق لماسلف فهو نظير ما سلف من المسائل المستتاة تأمل (قوله) الشارح لانه أقر بسبب الضمان الخ) فيه أن الأخذ بما أقر بالقبض وديعة وهو ليس سببا له وسد كالمصنف قيل إقرار المريض مانعه ولو قال لا أخذت منك ألفا وديعة فهل كنت وقال الآخر بل غصب ضمن المقر لاقراره بالاخذ وهو سبب الضمان وفي قوله أعطيتني وديعة وقال الآخر بل غصبته مني لا يضمن لانكاره الضمان اهـ والظاهر أن ما نحن فيه كذلك بعد جعل موضوع المسئلة أن المالك دفع لآخر مالا الخ) نعم الاقرار بالقبض كالاقرار بالاخذ فيوجب الضمان والاقرار بالدفع كالاقرار بالاخذ فلا يوجب كذا ذكره الزيلعي ولو قال أخذت منها وديعة وقال المالك بل قرضا فالقول للمقر لصاحبهما أنه حصل باذنه والاخذ به لا يكون سببا للضمان الا باعتبار عقد المعاوضة فالمالك يدعيه وذلك ينكر فالقول له اهـ منه أيضا (قوله) لكن كونه مهجورا ليس على الإطلاق الخ) فيما قاله نظر فان القول المهجور والنظر في عدم سماع الدعوى عليه لمضى ثلاث سنين لا قيام القرينة بل مذكورة (قوله) لان المراد به الطلقة الثالثة الخ) حيث كان المراد به الطلقة الثالثة لم يكن القتل بعدم وقوع شيء أو بعدم ما زاد على الواحدة مخالفا للآلية فلم تتم المخالفة فتأمل (قوله) أي اذا كانت بلا موجب الخ) ما قدمه لا يعارض ما هنا لانه في زيادة القاضي وأهل المحلة لا يمكن ذلك على ما هو ظاهر تأمل (قوله) كما في حاشية الانشاء عن تنوير الاذهان فتأمل) لعله يشير الى أن الاستدلال المذكور غير تام فان الحديث المذكور غير مصرح في انتقاض الطهارة بما ذكر وعلى فرضه لا يتم الا اذا كان مشهورا (قوله) فلو أمضاه بصير كالقاضي الثاني) سيأتي له في كتاب القضاء عقب قول المصنف واذا رفع اليه حكم قاض في هذا القسم الخ مانعه فاذا رفع الى الثاني فأمضاه بصير كان القاضي الثاني حكم في فصل مجتهد فيه فليس الخ اهـ وبهذا تصح عبارته هنا تأمله (قوله) الشارح في الاسفار في الوصية) أي وصية المسلمين (قوله) ويظهر لي أن العبارة مقالوبة الخ) بل يظهر أن هذه مسألة أخرى غير المسئلة الاصولية فان موضوعها اختلاف أصحاب المذهب على قولين ثم ترك أحدهما والعمل بالآخر لافي خلاف سابق واجماع لاحق (قوله) فخاصته زوجته الى قاض يرى أن الحرام لا يحرم الحلال الخ) قال الرختي قلت ووقع في بعض نسخ الدر وكر أن ذلك لا يحرمها مطلقا ومعناه وذكر الحاكم أن ذلك أي تفريق الثاني لا يحرمها مطلقا فتأخذ حكم القاضي الاول وفسر الاطلاق بعدم الفرق بين العالم والجاهل ووقع في بعض النسخ وذكر ذلك مطلقا بحذف قوله لا يحرمها ومعناه وذكر الحاكم ذلك أي أن الثاني يفرق بينهما مطلقا من غير ذكر خلاف ومفاد هذا أن للقاضي الثاني أن يبطل حكم

الاول وهذه النسخة هي التي أراها صوابا اه سندی لكن الموافق لما نقله عن الواقعات النسخة الاولى تأمل ثم كتب قوله والظاهر من الزواهر أو من الشارح أن ذلك أي جواز ابطال حكم الاول مذهب أي الحاكم اه ومعلوم أن الحاكم جمع كلام محمد في المتن (قول الشارح لان القضاء لا يحل ولا يحرم خلافا لابي حنيفة) ووافقه محمد على أن الفقيه يترك رأيه ويأخذ بما قضى له القاضي وهذا موافق لما نقله السندی عن العمادية والخانية خلافا له في دعواه المخالفة له ما فتأمل (قوله قد علمت أنه قول أبي يوسف) نعم علمنا ذلك بما رواه بالهامش ولم نعلم منه قول الامام وعلمنا من عبارة الشارح أنه يقول كأي يوسف بعدم نفاذ القضاء وعلى ما ذكره أولا التفاضل جمع عليه (قوله أي لا يلزمنا أن نقول مولى الموالاة كذلك الخ) يعني لا يقول قائل بأنكم منعم العتيق من الارث لانه خلاف الحديث فما بالك في توريث مولى الموالاة الخ سندی والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(كتاب البيوع)

(قوله والمراد بالعبادات الخ) اذا أريد بها حقوقه تعالى المقابلة للعقوبات بدليل المقابلة بها يستقيم الكلام في ايرادها حيث أن الأمور به خالصا ومشترا كما تأمل وتقدم في محبت النية أول الكتاب التكلم على العبادة والطاعة والقربة فانظره (قوله ثم ان ما تقدم غير مختص بالعبادات الخ) قد يقال ان الكفارات داخلة في العبادات بالمعنى الذي ذكره بل فيها معنى العقوبة أيضا (قوله وأورد في الفتح أنه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان الخ) اعلم أن المشروعات اما أن تكون من حقوقه تعالى أو من حقوق العباد وما تعلق منها بحقه تعالى فلا يخلو اما أن يكون متممًا له تعالى لا تعلق للعباد فيه أصلا كالصلاة والزكاة والصيام والحج واما أن يكون مشتركا ولكن حقه تعالى غالب كالنكاح والطلاق والعناق والايمان أو يكون حق العبد غالبا كاللقيط والقطعة والمفقود والآبق والشركة والوقف وهذا كله فيما اذا كان حقا لله تعالى أمورا بالآتيان به على سبيل الوجوب أو الندبية أو ما حفظه على عدم القصور واما اذا كان في مقابلة العصيان مشروعا جزا المرتكبه عن انتهاك حرم الشرع وخروج عن الحدود المرعية فهي الحدود وفي مشروعة أيضا لكن في مقابلة العصيان اه سندی ولعل وجه كون الشركة والمفقود من حقوقه تعالى وجوب حفظ مالهما (قوله والبسيط مقدم على المركب في الوجود الخ) أو بالطبع فعلى ما ذكره يكون الوقف خروجا عن الملك والبيع خروجا عن ملك ودخولا في ملك (قوله أو عن بعين) الذي يأتي أن السلم بيع أجل وهو المسلم فيه عاجل وهو رأس المال فالمراد بالتمتع في هذه العبارة ما في الذمة وهو المسلم فيه وبالعين رأس المال (قوله أو بدون زيادة ولا نقص فساومة) أي بدون نظر لزيادة ولا نقص لما يأتي أن المساومة هي البيع بأي عن كان من غير نظر إلى الثمن الاول (قوله وبما قررناه ظهر لك أن قوله باعتبار كل من البيع الخ) لكن المتبادر من قوله في الجواب أنه قدر ابدى المفعول فجمع باعتباره أنه انما يجمع باعتبار ارادة المفعول به ولذا قال الشارح كافي ط اما لكونه بمعنى مبيع ويظهر في الجواب عما قاله ط رحمه الله أن يقال ليس في كلام الشارح أن الجمع باعتبار الانتظار الثلاثة معادل المقصود أن النظر لأي اعتبار منها كافي لتعصم الجمع ولا تنظر لها معا حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز فتأمل (قوله أعم من المتقول الخ) لعله المتقوم (قوله الآن يراد بالمقابلة ما يكون على وجه التملك حقيقة) اذا أريد بذلك تعيين ازيادة الحجاز فيما تقدم الاستدلال به من الآيات ولا مانع

الى هنا انتهاء الجزر الثالث من
تجزئة المؤلف وابتداء الجزر
الرابع منها كتجزئة المحشى
رجسنا الله أجمعين كتبه
مصممه

من اطلاق البيع على النكاح لغة تأمل (قوله فقد تساوى التعريفان الخ) أي فيندفع ايراد بيع الحريد راعهم من متعاطيه على كلا التعريفين خلافا لما في ط حيث جعله واردا على الاول لا الثاني (قوله قال ط فان فيها مبادلة مال الخ) ليس في عبارة ط لفظ مال (قوله والمنفعة في الاجارة والنكاح مملوكة ملكا مقبدا) ألا ترى أنه لا تورث عنه المنفعة فهما ولا يملكها في النكاح ولا يملك في الاجارة تملكها بخلافها ونحو ذلك مما يدل على الملك المقيد (قوله وهو فاسد الخ) في السندی عن الجريع ما لا فائدة فيه وشراؤه فاسد اه (قوله والالم يخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط) عبارة قوله باليجاب أي وقبول ولو كان المراد الايجاب فقط لدخل التبرع من الجانبين لوجوده فيه اه وكتب السندی على قوله فخرج التبرع من الجانبين مانصه يعني لو تصدق زيد على عمرو بماله فتصدق عمرو على زيد بماله أيضا فكل منهما تبرع غير طالب للعرض على ما تصدق به عليه حيث كان كل منهما مالبايعا عن الايجاب والقبول لا يكون بيعا وكتب أيضا وقد قرر الشارح في شرح المتن خلاف ما ذكره هنا قال لم يقبل كافي العناية وغيره بالتراضي بطريق الاكتساب أي طلب الربح كافي الحواشي السعدية ليشمل بيع المكره والمبادلة بطريق التبرع والهبة بشرط العوض اذ لا ضرر في شمول البيع لذلك ولذا قالوا لو قال وحبس هذه الدار بثوبك هذا فقبل كان بيعا لا اجماع اذ العبرة للمعاني لا الالفاظ اه والمذكور في الهبة أنه لو وهبه على أن يعوضه كذا فهو هبة ابتداء بيع انتهاء ولو قال وهبه لك كذا بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاء والمذكور في باب اليمين في الضرب والقتل أن الهبة ونحوها من التبرعات بازاء الايجاب فقط حتى لو حلف ليمين فلا نفوذه فلم يقبل بزج خلاف المعاوضات فانها بازاء الايجاب والقبول معا ومقتضى ما هنا أنه لا فرق فيما ذكر بين الهبة الخالية عن شرط العوض والهبة المشروطة فيها في أن كلا منهما يتم بالايجاب تأمل (قوله وهذا صريح في دخولها تحت المبادلة على خلاف ما في النهر الخ) لفظه ولا يخفى أن الهبة بشرط العوض خالية عن المبادلة ابتداء أما انتهاء فلم ولا يضرنا وكل من التبرعين هبة مستقلة من كل جانب فلا مبادلة وهذا هو السرف حذف أهل التحقيق لهذا القيد اه (قوله لان المنفعة معدومة الخ) وليس التعليل الخلو عن الفائدة كما يفيد كلام الشارح فان الاجارة هنا غير جائز وان وجدت الفائدة وسكنى الدار والحائوت هنا جنس واحد وان كان المحل مختلفا جنسا (قوله وظاهر كلام المصنف أن الايجاب والقبول غير البيع الخ) يجعل الباء للملازمة لا الاستعانة في كلام المصنف يندفع توهم أن الايجاب والقبول غير البيع فالمعنى أنه يتحقق ويوجد بهما كافي بنيت البيت بالجر كما تقدم نظير ذلك في النكاح من قوله وينعقد بايجاب وقبول (قوله وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره) الا أنه يكون مجازا عن العتق فليس مما نحن فيه (قوله والرسول من الجانبين الخ) معطوف على المستثنى قبله كما تفيد عبارة البحر (قوله فيصع بيع الصبي أو العبد لنفسه الخ) في البحر زيادة وشراؤه (قوله لم ينعقد الا في الشفعة الخ) فان الشفعة تتحول للشفيع فلم يوجد منه الا قبول بعض المبيع (قوله متقوما) هو بالكسر كافي القهستاني (قوله ولا يبيع الحر والمدير وأم الولد الخ) فان كلاما من المدير وأم الولد والمكاتب ومعنى البعض في حكم ما ليس بعمال بواسطة استحقاقهم الحرية في الحال لا انعقاد سببها كما يأتي في البيع الفاسد (قوله قلت صوابه نسغة) لدخول قيد الوجود في المال والاستغناء عن الشرط الرابع فان كونه مملوكا كالبائع يستلزم كونه مملوكا في نفسه وقد يقال هي غمانية فقط للاستغناء عن كونه مالا لا كونه متقوما (قوله فلم ينعقد بيع الفضولي الخ) عبارة البحر فلم ينفذ وهو المناسب

للتفريق على شرائط النفاذ (قوله) وكون البديل مسمى في المبادلة القولية (الخ) بخلاف بيع التعاظمي (قوله) فيه نظر لما مر من أن النحر مال (الخ) قد يقال إن المال محله وإن شرط شيء آخر وهو النقوم لبعض أنواعه ولذا عرفتوا البيع بأنه مبادلة مال بمال ومقتضى تنظيره عدم صحة هذا التعريف تأمل (قوله) لزم أن يكون مع المكره (الخ) نسخة الخط لزم أن يكون بيع المكره باطلا لا فاسدا (قوله) ثم لا يخفى أن هذا كله انما يأتى (الخ) قد يقال إن قصد الشارع بزيادة تعريف القبول دفع الاعتراض عن المصنف الوارد على التعبير بالتراضي كما سبق فيكون كأنه شبه على أن مراده أن الدال على التراضي هو تعريف الإيجاب والقبول لا الإيجاب فقط كما يظهر من كلام المصنف ثم شبه على أن التعبير به اقتضاء بالآية وبيان الخ تأمل (قوله) فهو بيان للواقع (الخ) فيه أن الأصل في القبول أن تكون للاختار لا لبيان الواقع فكل ما به فهم أن تحقق الإيجاب مشروط فيه أن يكون دالا على الرضا حتى لو وجد معه ما يدل على عدمه كما رأه لا يسيى إيجابا فلا يصح أن يكون من ركن البيع فيرد عليه مخبر ما ورد على الكثر (قوله) وهذا أولى لموافقة لما في كتب الأصول (الخ) لكن مقتضى ما يأتى في باب البيع الفاسد أن كل ما أوردت خلافا في ركن البيع أو في محله وهو المبيع مبطل له أن يكون باطلا لا فاسدا إذا دخل خلاف ركنه حيث لم يرد به ما وضع له (قوله) والشارح ويرد على التعريفين ما في التارخانية لو خرجا معاصم البيع (الخ) وكذا نقل في الهندية عن الظهيرية أن والده كان يقول بذلك سندی وما ذكره عن الفهستاني انما ذكره على سبيل البحث حيث قال وينبغي أن يكون الواو في قوله وينعقد بإيجاب وقبول بمعنى الفاء فانهم لو كانوا مع عالم ينعقد كما قالوا في السلام (قوله) أي لو رد على المسلم مع السلام فلا بد من الاعادة ولو لمسا معا وجب على كل الرد سندی (قوله) هذا إذا كان الصلح على سبيل الاسقاط (قوله) وكان الثاني بأزيد من الأول (قوله) قلت الظاهر أن الصلح على سبيل الاسقاط بمعنى الإبراء (الخ) لكن عبارة البيهقي على ما نقله السندی عنه تفيد أن حل الصلح على ما إذا كان بمعنى الاسقاط هو من الخلاصة فيتعين محله عليه وعبرة السندی هذا إذا كان الصلح على سبيل الاسقاط لما في الخلاصة فيقال الثاني من البيهقي أن المراد الصلح الذي هو اسقاط أما إذا كان الصلح على عوض ثم إلى آخر ما ذكره المحشي (قوله) وبعضهم أوجب كلا المهرين (الخ) قال الحموي نقل عن النسيبة تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على ألف أخرى ثبت التسميتان على الأصح (قوله) وإذا أطلق العقد في البحر حيث قال وإذا تعدد الإيجاب والقبول انعقد الثاني وانقضى الأول (الخ) وحكم ما إذا اختلف العقد الأول والثاني كالمهبة بعد البيع مذكور في الأشياء والبحر (قوله) وأشار بجواز تعددها إلى أن المكفول (الخ) والحوالة بعد الحوالة باطلة بحر عن فروق الكرايسى (قوله) لكن قد يقال إذا قال له يعني كذا بكذا فاستأجر رأسه ثم (الخ) الكلام في عدم انعقاده بالإشارة وانعقاده بعد ذلك بالتعاظمي شيء آخر ليس الكلام فيه ولا يتوهم عدم الانعقاده بعدها (قوله) أي سواء نوى بذلك الحال أو لا (الخ) هذا صريح في أن البيع لا يصح بنية الحال في الأمر وهو مخالف لما يفهم من الصفة حيث قال وأما إذا كانا بلفظين يعبر بهما عن المستقبل أما على سبيل الأمر والخبر من غير نية الحال فإنه لا ينعقد الخ فإن قوله من غير نية الحال يفهم الانعقاده إذا نوى الحال كذا في الحموي على الأشياء (قوله) بخلاف قول البائع نعم بعد قول المشتري اشتريت الخ) فيه أن الشراء الصادر به في إنشاء التملك وهو لا يقتضى البيع فالصديق به لا يقتضى البيع كالبيع ولو نظر للاخبار فإن كلا يستلزم الآخر تأمل (قوله) تأييد لكلام النهر (الخ) لا تأييد فان بيع الجامكية بيع

الدين بخلاف بيع الخط تأمل (قوله) فلو صالح عنها مال بطلت الخ) بخلاف ما إذا صالح عن دعواها يصح ويكون فداء للدين وكذا الوادعى عليه تعزيرا فافتدى عنه بمال صالح على الأصح اه سندی عن البحر (قوله) وخرج عنها حق القصاص (الخ) خروج ما ذكره بقيد المجردة عن الملك (قوله) قال في المستصفي (التعامل العام الخ) عبارته على ما في ط أن العبرة للتعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الخ (قوله) وهو أن العبد الموصى برقبته لشخص ويخدمته لا يخرج لقطع الخ) الظاهر عدم صحة الاستدلال بهذا الفرع على صحة الاعتراض عن الحق والمجردة فإن المراد أنها مجردة عن الملك والحق في الفرع المذكور مملوك فلم يكن مجردا عنه كما نحن فيه وقال الزيلعي حق الشفعة ليس يتمقرر في المحل انما هو مجرد حق التملك فلا يجوز أخذ العوض عنه بخلاف الاعتراض عن القصاص وملك النكاح واسقاط الرق لأن ملكه في هذه الأشياء متقرر في المحل ولهذا يستوفيه وينفرد به الأثرى أن لا أولى قتله قصاصا بل لارضاء ولا قضاء فعلم أن حقه ثابت في المحل في حق القتل ولولا ذلك لما تمكن من العتق بغير قضاء ولا رضاء اه ولا شك أن حق الموصى له بأن يخدمه مملوك متقرر في المحل كحق القصاص والنكاح والرق بخلاف ما نحن فيه (قوله) بالهامش قوله يستحق المتزول به كذا رأيت والظاهر أن يقال المتزول عنه) فيه أن المراد من المتزول به البديل كما يدل عليه تمام عبارة البيهقي المذكورة وما ذكره عن البيهقي هو معنى ما سبذ كره بقوله ثم إذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان الخ (قوله) فهو وأولى بد كاله الخ) حيث كانت مدة إجارته له باقية سندی قيل الكفالة (قوله) وإن شاء أجازها ورجع بخلافه على المستأجر الخ) هذا وما بعده غير موافق للقواعد والنظائر (قوله) وينبغي أن يقال فيه أنا ننظر إلى ما دفعه صاحب الخلل للواقف الخ) لكن أفتى في الخيرية بلزوم الاجرة الزائدة ولعله محمول على ما إذا كان في الوقف مال وأراد الناظر دفع المرسد فحينئذ لا شك في لزوم الزيادة كما نقله المحشي في الوقف عنها (قوله) أفاد به أن الخلو إذا لم يكن عينا فائقة لا يصح بيعه) قياسا على عدم صحة بيع الكراب ونحوه المنصوص عليها في معين المقتى (قوله) ترك قيد إذ كره في معين المقتى وهو قوله إذا لم يشترط تركها) الظاهر أنه على اعتبار لزوم الخلو وعدم صحة الزام به برقه من الأرض لا يكون شرط تركه في الأرض مفدا للبيع انه مستحق له بمجرد البيع فيكون من مقتضياته (قوله) لانها عبارة عن كراب الأرض وكرى أنها راء الخ) الظاهر أنها عبارة عن حق استحقاق المزارع منفعة الزراعة في الأرض وإن لم يوجد منه كراب أو كرى أنها راء (قوله) بالهامش لا وجه لاحقا به بالاب هنا وكذلك الوصي فإنه وإن جاز بيعه وشراؤه منه بشرط الخيرية لكن لا تنكح عبارته عن عبارتين كما هو مصرح به في الخانية الخ) في الخانية من باب بيع غير المالك رجل باع ماله من ولده فقال بعث عبدى هذا بألف درهم من ابنى هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك أن يقول قبلت وكذا الواسى لنفسه مال ولده فلا يحتاج أن يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين ما لم يقل قبلت مروي ذلك عن محمد اه وفي البرازية من الفصل الثامن الواحد لا يصلح بائعا ومشتريا إلا بالوالد والجد عند عدمه ويكتفى بعبارة واحدة وذكر في زيادات الاستروشنى أن القاضي إذا باع مال أحد الصغيرين من آخر جاز ولو فعل ذلك الأب أو الوصى لم يجز وذكر الوتر على عكسه وضم الوصى إلى القاضي وقال يلى الأب ذلك لا الوصى والقاضى (قوله) والوصى لا يملك الخ) لعله والوكيل (قوله) فلو مات قبله بطل الاتي مثله الخ) هي ما لو وصى ببيع داره من رجل فقال دارى تباع منه بألف درهم ومات فقبل الموصى له بعد موته جاز كما في الخانية ففهم في البحر أن المراد جواز

البيع وفهم في النهر أن المراد جواز قبول الوصية وعلى الوصي أن يبيعه له بإيجاب وقبول ثم رأى في شفعة المحيط طبق ما فهمه **(قوله)** وسكوت المشتري عن الثمن مقصد للبيع لعل المراد ما إذا أوجب المشتري بلا بيان عن وقبل البائع ولومع بيانه لكن حينئذ يكون المشتري غير قيد انتمثله البائع لو هو الموجب وليس المراد ما إذا قبل المشتري بدون ذكره الثمن مع ذكره في كلام البائع اذ يكفي لصحة البيع مجرد قوله قبالت **(قوله)** وقوله ابتداء خرج به ما إذا عرض البيع بالحصصة بأن باعه الدار بتمامها **(الح)** لعل الأحسن في التصور أن يقال بأن باعه الدارين فاستحق أحدهما **(الح)** فإن البيع بالحصصة في الدار الواحدة صحيح ابتداء وانتهاء لانقسام الثمن على أجزاء المبيع **(قوله)** وجهل المشتري يمنع **(قوله)** فزع في الخيرية على هذا عدم صحة البيع في كرم به أنجار ملك متنوعة وأنجار وقف كذلك باع مالك الأشجار جميع أنجاره ولم يميزها ولم يعلم المشتري أنجار الوقف من أنجار الملك **(قوله)** وانما الخلاف في اشتراط الوصف فيها **(الح)** كلام النهر السابق انما يفيد الخلاف في اشتراط الوصف في الثمن لا المبيع **(قوله)** والذي في الفتح والبحر عدم التخيير **(الح)** بحمل قول الشارح ولم يعرف ما فيها على أن المراد أنه لم يعرف صفة ما فيها يوافق ما في الفتح إلا أنه لا يناسب قوله ويسمى خيار الكمية فالأولى أن يقول ويسمى خيار الكيفية كذا يفاد من السندی **(قوله)** قلت وبشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان **(الح)** فيه تأمل فانه إذا كان المعهود أن الاجل الشهر أو الثلاثة أيام شرعا وعرفا يكون ذلك معلوما عند العاقدين حتى لو لم يكن عهد له عرفا كافي زمانا فالظاهر عدم الصحة **(قوله)** فوجه تقديم بيته كونها أكثر اثباتا **(الح)** فيه أن موضوع المسئلة أنهما اتفقا في قدره واختلفا في مضيه فليس في بيته المشتري اثبات زيادة الاجل إلا أن يقال المراد أن يثبتته فوجب زيادة الاجل بمعنى أنها نافية لحلوله وقائلة أنه بقي منه كذا من الأيام **(قوله)** لكن قال في المضمرات فإن انقطع ذلك فعليه **(الح)** فيه أن ما في المضمرات لا يخالف ما في كثير من الكتب انما جرى فيها على قول محمد واعتبار الدفع من الذهب والفضة فيما إذا كان البيع بالفلوس أو الفضة الغالبة الغش **(قوله)** وكذا حكم الدراهم لو كسدت **(الح)** كذا في البحر ولم أره لغيره وقال بحسبه الرمي أي الدراهم التي لم يغلب عليها الغش فاقصار المصنف على غالب الغش والفلوس لغلبة الفساد فيها دون الجيدة اه قلت لكن علمت أن بطلان البيع في كساد غالب الغش والفلوس مععل عند الامام ببطلان التمنية فبقي بيعا لا عن ولائد أن الجيد لا تبطل تمنيتها بالكساد لانها باصل الخلقة لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الجيد فالظاهر أن مراد البحر بالدراهم غالبية الغش لكنه مكرر بما في المتن اه محشى في الصرف لكن يوافق ما قاله الشارح ما ذكره الزبلي والمقدسي كما يأتي نقله في الصرف فانظرو **(قوله)** وقوله اذ لم يكن **(الح)** فيه نظرا لأن **(الح)** قد يقال ان كلام الشارح محمول على ما إذا منع السلطان التعامل بها بأي وجه كان ولو بقضاء ما عليه من الدين منها فتتحقق الضرورة الى القول بوجوب قيمتها من الذهب **(قوله)** قول الشارح والاجل ابتداءه من وقت التسليم **(الح)** في اطلاق عبارته تأمل وذلك لانه إذا كان الاجل معينا كرجب فابتداءه من وقت العقد وليس له من الاجل غيره امتنع البائع أولا اتفاقا وإذا كان منكرا فابتداءه من وقت العقد بدون امتناع ومن وقت التسليم عنده ومن وقت العقد عندهما فكلامه انما يستقيم على قوله في صورة المنكر مع عدم الامتناع **(قوله)** تعليل الثانية وجعله السندی تعليل لا لاولي أيضا فقال أما الثانية فظاهر وأما الاولى فلتحديد الاجل بمدة معينة فافهم **(قوله)** فانه قال معزى الى بيع الحرانة باع عينا من رجل باصغها بكذا **(الح)**

فيه أن غاية ما أفادته عبارة مجمع الفتاوى انصرف الدينار الى دينار مكان العقد وليس فيها ما يدل على انصرافه الى غالب نقد البلد وقد يقال القصد من هذا العزو افادة أن المراد من البلد في عبارة المصنف بلد العقد كما اعتبر ذلك في عبارة المجمع وان كان الموضوع مختلفا **(قوله)** كان البيع فاسدا وجهه أنه لا يلزم من رواج النقود اتحادها في المالبسة فيفضي الى جهالة الثمن اه سندی **(قوله)** وكذا يصح لو استوت مالبسة ور ووا **(الح)** كذا في البحر عن البرازية وزاد عقب قوله لكن بخير المشتري **(الح)** لكن في الدعوى لا بد من التعيين اه **(قوله)** حيث لم يمكن دفع القيمة لما قلنا ولزم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع **(الح)** قد يقال ان الخيار للمشتري كما كان في دفع أي صنف باعتبار قيمته وقت العقد ولا تضر لتضرر البائع بذلك لحي التفسير منه حيث لم يعين صنفًا مخصوصا بل باع بالقر وش وفوق الامر للمشتري في التعيين مع علمه بأنه ربما حصل تغير سعر النقود **(قوله)** وفي العرف اسم لما يؤكل **(الح)** المراد به العرف العام فلا ينافي كلام الشارح والقصد بالبر ما يشمل دقيقه فانه أجزؤه وحينئذ لا مخالفة بين ما في المصباح والفتح فالقصد بقوله البر خاصة الاحتراز عن نحو الزبيب ونحوه لا عن الدقيق تأمل **(قوله)** منصوبان على الحال **(الح)** وفي الحموى ما يوافق ط من جعله تميرا **(قوله)** ونقل ط أن شرط جوازه أن يكون ميمزا **(الح)** نقل ذلك عن المكي ولا يظهر ابقاء قوله ميمزا على ظاهره اذ يصح بيع نصف هذه الصبرة المشار اليها وفي السندی والمراد أي بالخزاف أنه يصح بيع الطعام بلا كيل ووزن اذا كان مشارا اليه اه فالظاهر أن قوله مشارا اليه بيان لقوله ميمزا تأمل **(قوله)** وان كان مجازفة كافي الفتح **(الح)** ولا ينافيه ما في الصيرفية تباعا تيرا بذهب مضروب كفة بكفة وأخذ صاحب التبر الذهب لا يجوز ما لم يعلم وزن الذهب لانه وزني اه لان الذهب الخالص أقل لانه لا ينطبع بنفسه اه فهو مراده بالذهب الخالص المضروب كافي الحموى ولم يظهر هذا التعليل لان جيد مال الربا ورديته سواء والظاهر أن وجه عدم الجواز هنا عدم امكان المساواة بين المضروب والتبر بخلاف مسئلة الفتح تأمل **(قوله)** فاعترض البحر عليه بأنه خلاف ظاهر الهداية **(الح)** نصه بعد توفيق الفتح وهو غير محتاج اليه بل ظاهر الهداية أنه على حقيقته ولذا قال ان الجواز أصح وأظهر اه ولم يظهر ما قاله المحشى أنه غير ظاهر تأمل الآن يقال حيث لم ينجح الى التصحيح لارتفاع الخلاف لم يبق ظاهر الهداية معتبرا وفيه أن ظاهرهما قاله في البحر من الخلاف **(قوله)** وذلك لان الجهالة قائمة **(الح)** قيام الجهالة انما يفيد الفساد لا الخيار لاحد وتفرق الصفقة انما يفيد اثباته للمشتري **(قوله)** استشكل على قول الامام لانه **(الح)** وذكر السندی في وجه تفرق الصفقة أنه اشترى صبرة وانعقد البيع في صاع **(قوله)** لان كل شاة لا يعرف عنها الا بانضمام **(الح)** هذه العلة لا تنفي عدم الجواز اذ لم يقل أحد باشتراط معرفة عن كل مبيع على حدته فيما لو ضم مبيع الى آخره بيعا صفقة ثم رأيت في الغاية عن الشامل ما نصه لان كل شاة لا يعرف عنها الا بانضمام غيرها اليها وأنه مجهول لا يدري أنه جيد أم ردي اه فتأمل **(قوله)** أي بعد العقد **(الح)** فيه أن الفساد اذا رفع قبل تفرزه انقلب العقد صحيحا وقد جرى أولا في مسئلة الصبرة ولو كملت في المجلس بعد البيع على الصحة فيحمل ما تقدم على مقابل الاصح الذي منى عليه هنا تأمل أو يفرق بين ما هنا وبين ما تقدم **(قوله)** قول الشارح ولورضيا **(الح)** أي بان عزل المشتري الشيء فذهب بها والبائع ساكت كذا في النهر **(قوله)** وان تفرقا قبل العلم بطل درر مامشى عليه في الدرر لا يناسب التنظير الواقع في الشارح وما تقدم له كاف في المسئلة وفي النهر عند قول الكز ومن باع صبرة كل صاع بدرهم **(الح)** وله أي للامام

أن الثمن مجهول وذلك مفسد ولا جهالة في القفيز فصح فيه وكون العاقدين يدهما إزالة جهالة في صلب العقد لا يوجب صحة البيع قبل إزالة الجهالة إلا لاجتماع على عدم جواز بيع الثوب بقرعة مع أن بيد البائع إزالة الجهالة وقرر في فتح القدير أولاً أنه موقوف وثانياً في دليل الامام أنه فاسد وهذا انما يتم بناء على أن الموقوف فاسد وهو قول مرجوح ثم قال وغايته أنه إذا أزيلت أي الجهالة في المجلس وجماعاً على رضاها ثبت العقد المعاطاة لالعين الأول كما قال الحلواني في الرقم اذا تبين في المجلس وأنت خير بأن هذا لا يناسب التوقف بل ولا الفساد لأنه اذا رفع قبل تقرر انعقاد العقد صحيحاً وحينئذ فلا حاجة إلى انعقاده بالتعاطي اهـ (قوله وبأن قوله بطل غير مسلم الخ) كثير ما يطلقون الباطل على الفاسد وبالعكس (قوله وجوزاه فيما اذا علم في المجلس الخ) والامام يجوز ذلك (قوله وفرق أبو يوسف بين المنكر والمعين في الكل الخ) حيث كرر الخلف في المعرف لا المنكر (قوله والارجع في الخبر لأنه فيه متعارف الخ) عبارة البحر لان التعبير فيه الخ ولو فرض التعارف أيضاً في المضم في بلد المشتري وبلد البائع فالظاهر أن حكمه حكم الخبر (قوله ثم ان الظاهر من كلام الخانية أنه عند عدم المعاينة يلزم البيع الخ) الظاهر في التعبير أن يقول ثم ان ظاهر كلام الخانية أنه عند عدم المعاينة بخبر المشتري بين الفسخ والاخذ بكل الثمن وعند المعاينة يلزم البيع بكل الثمن وكلاهما في التخيير الخ والقصديان أن كيفية الخيارين مختلفة وأنت خير بأنه لم يدع أحداً اتحادهما ولا يتوهم من كلام البحر غايته أنه قيد الخيار المذكور هنا في المثل بالقيود الذي ذكره في الخانية في القمي مع ما بينهما من الفرق المذكور في النهر (قوله أي تناول المبيع له الخ) وفي السندى عقب قوله بالتناول حقيقة أو حكماً أما حقيقة بان قطع البائع يد العبد قبل القبض فإنه يسقط نصف الثمن لأنه صار مقصوداً بالقطع والحكمي بأن يتمتع الرضا في البائع كما اذا تعيب المبيع عند المشتري أو لحق الشاري كما اذا خاط المبيع ثم وجده عيباً فالوصف متى كان مقصوداً بأحد هذين الوجهين يأخذ قسطاً من الثمن كذا في الفوائد الظهيرية اهـ (قوله لان البيع لما كان ناقصاً في الأولى لم يوجد المبيع الخ) لا يستقيم ما قاله في الدرر مع تعليل الترتيب بفرق الصفقة فالظاهر أن القصد التفتن في العبارة ولو كان البيع غير منعقد لزم اثبات الخيار للبائع أيضاً ولم يقل به أحد (قوله وله أن البيع وقع على قدر معين الخ) وفي ط ومبنى الخلاف في مؤدى التركيب فعندهما شائع وعنده قدر معين فلو اتفقا على مؤداه لم يختلفا اهـ والظاهر اعتماد قولهما الآن لموافقة العرف جلالاً لكلام العاقد على عرفه تأمل (قول الشارح وينبغي انقلابه صحياً الخ) ينبغي أن يكون هذا على خلاف الأصح كما تقدم له في بيع ثلثه أو ثوب كل شاء أو ذراع بكذا من أنه لو علم عدد الغنم في المجلس لم ينقلب صحياً عنده على الأصح (قوله أي معدوداً) بتأويل العدد بالمعدود لا يحتاج لإخراج المثل والمذروع فإنه لا يطلق عليهما اسم المعدود عرفاً نعم يحتاج لإخراج العددي المتقارب لأنه من المثليات فلذا أخرجه بقوله من قيمي هذا هو المفهوم من كلام المصنف فتأمل (قول الشارح من الخ) أي بالفعل كما يفيد التعليل وعبارة البحر وفي الخانية وكذا لو باع داراً على أن فيها كذا كذا نخلة عليها أثمارها الخ (قول المصنف أخذه بعشرة في عشرة ووزيادة نصف بلا خيار الخ) لان الذراع وصف في الأصل وانما أخذ حكم الأصل بالشرط وهو مقيد بالذراع ونصفه ليس ذراعاً فكان الشرط معدوماً وحينئذ لا وجه لثبوت الخيار مع الزيادة ووجه ما قاله أبو يوسف أنه باقر ادالثن صار كل ذراع كسوب على حدة والثوب اذا بيع على أنه كذا ذراعاً فنقص ذراعاً لا يسقط شيء من الثمن وانما يخبر في الأمرين لان في الزيادة نفعاً يشوبه ضرر بزيادة الثمن

عليه وفي النقصان فوات وصف مرغوب

(فصل فيما يدخل في البيع تباعاً وما لا يدخل الخ)

(قوله الأولى أن يقول على ثلاث قواعداً الخ) قديراً ترك الثالث لان الكلام فيما يدخل وما لا يدخل تباعاً والحقوق اذا ذكرت تدخل أصالة لا تباعاً (قول الشارح يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفاً يدخل الخ) انظر المنع فإنه قال فيها فان قلت لان سلم تناوله البناء في العرف فإنه لم يدخل في باب الايمان التي بناؤها على العرف كما تقدم قلت ان تناوله اياها باعتبار كونه صفقة وهي اذا لم تكن داعية إلى اليقين لا تنقيد بها كما تقرر في محله والبناء ليس بداع إلى اليقين فلا تنقيد به وحنث بالدخول به لا يهدم اهـ (قوله والاصل بقاء ملكه فتأمل) الظاهر أن هذه المسئلة الحكم فيها هو الحكم في مسألة الباب الآتية عن البحر فانظره (قوله تبع فيه الدرر والمناسبات اسقاطه الخ) كأنه فهم أن المراد بقوله وما لا فلا مالاً لم يوضع لان يفصله البشر وهو صادق بما وضع للفصل وغيره مع أن ما وضع للفصل لا يدخل وغيره فيه التفصيل الذي ذكره وليس ذلك مراد ابل المراد أن ما وضع لاجل أن يفصله البشر في نافي الحال لا يدخل وهذا ما حل به السندى كلام الشارح تباعاً للعناية فيكون القصد في القيد وهو قوله لا لأن الخ فقط ويحتمل أن المحشى فهم أن قوله وما لا الخ راجع لكلام المصنف ومقابل له تأمل (قوله والاذا لم يشترى) لانه كالتناع الموضوع فيها فالقول الذي اليد خانية اهـ سندى (قوله ولا تبني الخ) مقتضاه أن المبنية تدخل (قوله ونازعه تليذه ابن وهبان بأن القصب يقطع الخ) ولا شك أن كلام الطرسوسي اعتبر فيه كونه مما يقطع في أوقات معروفة وحينئذ فلا ترد منازعة الشارح اهـ من السندى (قوله فان لم يكن له نهاية معلومة فلا يدخل أيضاً) القول بعدم الدخول انما وافق ما قاله الطرسوسي أخذاً من التعليل بالقطع الواقع في عبارة الواقعات لا ما قاله ابن وهبان من عدم صحة الخلق المذكور وحينئذ لم ذلك فالمناسب أن يجري فيه على الدخول نعم ما يأتي له عن الخانية من تصحيح عدم الدخول في قوائم الخلاف بوافق ما قاله هتامن عنده (قوله واختلفوا في قوائم الخلاف الخ) فقبل لا تدخل لان لقطعها نهاية معلومة كالثمار وقيل تدخل من غير ذكر كالاشجار والأول هو المختار كما في الخانية اهـ سندى (قول الشارح وكذا الأعمدة المدفونة في الأرض الخ) أي المدفون أصولها (قوله لانه حينئذ يمكن أخذه بالغرب الخ) أي فلم يكن تباعاً للأرض حينئذ (قوله وبعدم دخوله في البيع الخ) حقه الحذف فان الذي ينبغي على سقوط النجوم الدخول في البيع لا عدمه ثم راجعت الفتح فوجدت ما فيه فان القول بعدم جواز بيعه وبدخوله في البيع الخ (قوله ولا يدخل الزرع في أقاله الأرض) أي بعد هلاك الزرع الذي دخل بالشرط حتى لا تسقط حصته من الثمن قال السندى ولو اشترى أرضاً فيها اشجار فقطعها ثم تقايلا صحت الأقاله بجميع الثمن ولان للبائع من قيمة الاشجار وتسلم الاشجار للمشتري هذا اذا علم بقطع الاشجار وقت الأقاله وان لم يعلم بخير ان شاء رجع بجميع الثمن وان شاء ترك اهـ ونقله في البحر عن القنية (قوله أجبت عنه فيما علقته على البحر بأن المقيد الخ) فيه أن غاية ما أفاده هذا الجواب أن مفهوم القصب غير معتبر وليس الكلام في اعتباره وهذا لا ينبغي أنه قد وجد مطلق ولم يحمل على المقيد على أنه لو قيل بعدم صحة التفرع الواقع في عبارة النهاية لا ينتج بطلان دعواه المذكرة وكون كلامه مخالفاً في الكتب المذكورة ليس بشيء فإنه كثيراً ما تعصم الشرع وخلاف

ما في المتون (قوله) وأدخل محمد ما تحتها (الخ) وفي أي موضع دخل ما تحت الشجرة من الأرض فإنها تدخل بقدر غلظ الشجرة وقت مباشرة ذلك التصرف حتى لو زاد غلظها كان لصاحب الأرض أن ينحت
 اه سندی (قوله) وما نقله القهستاني عن المضمرات مخالف لما في الهداية (الخ) قد يقال إن ما في
 المضمرات أثبت الخلاف في مسألة بدو الصلاح وما في غيره أثبت في النجاشي ومفهومة أن مسألة بدو
 الصلاح محل اتفاق ومعلوم أن الصريح مقدم على المفهوم فلا مانع من إثبات الخلاف في المسئلتين عملا
 بالنقلين تأمل (قوله) ولا يخفى أن هذا الفرق ينافي ما مر أول السبع (الخ) وجه المناقاة أن الباطل اعتبر
 وجوده وأنه غير متلاش حيث قيل بعدم انعقاده بالتعاطي بعده مع أن مقتضى كونه لا وجود له أن ينعقد
 به لكن أنت خير بان عدم الانعقاد لو جود ما يدل على أن التعاطي بناء على قصد الأول وأنه غير
 مقصود به العقد بل قصد تسليم المبيع والتمن بمقتضى العقد الباطل تأمل (قوله) وينافي فزوعا آخر
 مذكورة في آخر الفن الثالث من الأشباه (الخ) لم يوجد في الفروع ما يدل على المناقاة لما هنا ونص عبارة
 الأشباه باختصار لو أبرأ أو أقر له ضمن عقد فاسد فسد الأبراء التعاطي ضمن عقد فاسد أو باطل لا ينعقد
 به البيع لو باعه دمه فقتله وجب القصاص ولو قال اقتلني فقتله لا قصاص لو آجر الموقوف عليه ولم
 يكن ناظرا وأذن له بالعمارة فانفق كل منطوقا لوجدها النكاح لم يكو حقه بمهر لم يلزمه (قوله) وطيب
 ما زاد في ذات البارز لا دخل للعاملة في طيب ما زاد في ذات البارز ولا تصح المعاملة فيه للملكة بالشراء
 والطيب موكول للاذن بالبقاء تأمل ولا يتوقف على المعاملة وإن كانت تصح في التمر قبل الإدراك إذا
 كان باقيا على ما ذكر به ولا تنافي هنا بين البائع والمشتري في التمر المبيع (قوله) لأن استئجار الأرض لا ينافي
 هنا (الخ) لا دخل لعدم تاني اجارة الأرض هنا فإنه لو قيل بعقدها لا يحل للمشتري ما سيوجد من الثمار
 فالعدة في حله هو الاحلال (قوله) والثاني أيضا فيه أنه لا ينافي فيه على تصويره بأنه ما وجد كله لكنه
 لم يدرك (قوله) وقبل لا (الخ) لأن تجوز ذلك يؤدي إلى تغيير حكم الشرع بجعل الوكالة من العقود
 اللازمة (قوله) فنتعين حينئذ الاحتمال بالمعاملة على الانحجار وفي السندی بعد ذكره عن الرجعي نحو
 ما ذكره المحنني مانعه فالحيلة عند ذلك أن يقول على أني كلما رجعت في الاذن تكون أيها المشتري
 ما ذوقنا في التركة باذن جديد فلا يصح له رجوع عن الاذن المعلق وباطل المنجز لمراعاة لفظ كلما كالحققة
 أهل الأصول اه (قوله) وأجاب عنه في النهر فراجع (ع) عبارته قال في الفتح وعدم الجواز أنيس
 عن ذهب الامام في بيع صبرة كل قفيز بدرهم فإنه أفسد البيع لجهالة قدر المبيع وقت العقد وهو لازم
 في استثناء أوطال معلومة مما على الانحجار وليس كل ما لا يقضى اليها يصح معها بل لا بد في الصحة من كون
 المبيع على حدود الشرع ألا يرى أن المتبايعين قد تراضيا على شرط لا يقتضيه العقد وعلى البيع بأجل
 مجهول ولا يعتبر ذلك معهما اه أقول يمكن أن يجاب عنه بما قد مناه من أن الفساد عند بيع الصبرة بناء
 على جهالة الثمن إذا لم يفسد معلوم بالاشارة وفيها الاحتياج إلى معرفة المقدار والتمن فيما نحن فيه معلوم اه
 نهر (قوله) الشارح وفسق في تفسيرها الأول وهو الأعلى أي الذي يرمى به ولا يؤثر بخلاف الملاصق
 للثمرة الذي يؤثر أيضا فلا خلاف فيه (قوله) ونحو ذلك كبيع نيز في منبلة دون الحنطة كما في السندی
 عن البدائع وعلمه بأنه لا يصير تبنا بالأعلاج وهو الدق (قوله) إذا دخل بينها وبين المشتري حقه
 حذف الا (قوله) فلو سمي وقت تسليم المبيع جاز (الخ) قلت قد مر لنا أنه نقل عن السراج والجوهرة
 أن التأجيل في البيع لا يصح ما لم يكن سلما اه سندی (قوله) ولو المبيع شيئين بصفقة واحدة وسمى

لكل ثمنافله حبسهما (الخ) يظهر على أن الصفقة لا تعدد بتعدد الثمن (قوله) وكذا بجوابه المشتري
 البائع به (الخ) للبراءة كالأبقاء وقرئ محمد ببقاء مطالبة البائع فيما إذا كان محتملا وسقوطها إذا كان محتملا
 بحر (قوله) قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض (الخ) كالبيع والاجارة (قوله) ولو اشترى ثوبا أو
 حنطة فقال للبائع به (الخ) عبارة البحر ولو اشترى ثوبا أو حنطة فقال للبائع به قال الامام الفضلي ان كان
 قبل القبض والرؤية كان فصحا وان لم يقل البائع نعم لان المشتري يتفرد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال
 بعده أي كن وكيل في الفسخ قاله بقبول البائع ولم يقل نعم لا يكون فصحا وان كان بعد القبض والرؤية
 لا يكون فصحا ويكون وكيل بالبيع سواء قال به أو بعده اه نقلا عن الخاتبة وجه كون بعده
 نو كيدا بالفسخ لا بالبيع أن يبيع المنقول قبل قبضه لا يصح فلا يحل على التوكيل به فحمل على التوكيل
 بالفسخ بخلاف ما بعد القبض والرؤية كذا ظهر (قوله) أي بأن تكون في البلد (الخ) فيه أن المعتبر
 في جعل الخلية قاعة مقام التسليم أن يكون المشتري قريبا من المبيع بحيث يتصور منه القبض الحقيقي
 كما يأتي له عن الخاتبة ومجرد كونه في البلدة وهو بعيد عنه لا يتصور معه القبض الحقيقي فلا يكون قبضا
 فالظاهر أنه لا يتحقق الا إذا كانت بحضرته قادر على أغلاقها جمع غلق وهو ما تفتح به ثم رد على ما في
 الخاتبة مسألة بيع البقر في السرح الا أن يقال إنها مبنيّة على خلاف ظاهر الرواية وأنها مستثناة لكن
 لا يظهر بناؤها على خلاف ظاهر الرواية لما أنه لا يسترط عليها رؤية المبيع وقت الخلية (قوله) لو باع
 حنطة في منبلة فاسلمها كذلك لم يصح (الخ) فيه أن المبيع في هذه الصورة وما بعده شاعرا لا مشغول
 وهو غير مانع من التسليم مع أنه يتحقق في مسألة الحنطة عدم الافراز كما في مسألة شمار الانحجار (قوله)
 ويدخل في الشغل بحق الغير (الخ) المتبادر من الشغل بحق الغير انما هو الشغل الحسي نعم مسألة الاجارة
 مما تعلق به حق الغير (قوله) بأن يكون في حضرته على هذا التفسير يكون ذكر قوله ولا حائل
 زيادة توضيح (قوله) لكن أنت خير بان هذا مخالف للروايتين (الخ) أنت خير بان ما في فتاوى قارى
 الهداية يصلح مقيد للظاهر الرواية تزيلا لا تمكين من القبض بالذهاب الخ منزلة القبض كما نزلت الخلية مقام
 القبض الحقيقي لتصور القبض في كل تأمل (قوله) لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف لا دخل
 لهذه العلة في الحكم بل العلة هي تحقّق الهلاك قبل التسليم ولا فرق بين كون المبيع حطباً أو غيره (قوله)
 لانه تو كيد (الخ) أي والأول رسالة (قوله) وانتقل بعد موته الى ورثته الظاهر حذفه اذا لا ينتقل
 الملك للورثة مع استغراق التركة بالدين (قوله) ودفع له البذر أيضا (الخ) يظهر أنه غير قيد بل لو كان
 البذر من الأكار كان الحكم كذلك في هذه الصورة

(باب خيار الشرط)

(قوله) كذا في القنية عبارة القنية بلفظها بعث منك هذا الجار على أنك ما لم تجاوز به هذا الشهر فردته
 على أقبه منك والا فلا يصح وكذا إذا قال ما لم تجاوز به الى الغد لانه تعليق خيار الشرط بالشرط فلا يصح
 اه (قوله) ذهباناه لعله أو بانه (الخ) (قوله) ومنه ما ذكره بعده في بيع صبرة كل صاع بكذا (الخ) فعلى
 هذا يكون المراد بكشف الحال حال المبيع كما في الصورة الاولى أو كشف حال ما نفذ فيه العقد كما في الصورة
 الثانية فإنه فيما ينفذ في صاع فيثبت الخيار لتفرق الصفقة وكشف الحال فيما نفذ فيه البيع (قوله)
 الشارح ونولية أنت خير بان التولية لا خيار فيها بل الحط لا غير فعني ثبوته فيها أن له الحط كما أن

له أن لا يطالب البائع بشئ (قوله) وكذا بخير المرتين والمستاجر بين الفسخ وعدمه (أي بين فسخ البيع وعدمه) (قوله) قلت فيه نظر فإن الشرط الواقع في الترجمة عام (الخ) فيه أن الاضافة كما تكون للعام تكون للخاص فيقال غلام رجل والرجل فلا تصلح قرينة على العموم على أن الاضافة انما تدل على عموم المضاف في نفسه لا المضاف اليه ولا شك أن سبب الخيار بمعنى التخيير بين الامضاء والفسخ انما هو الشرط الخاص الذي هو هذا الشرط الذي تعلق به لا مطلق شرط اذ لا معنى لشئونه بسببه الا أنه اذا شرط في العقد يكون ثابتاً لا مطلق شرط ولذا قال في النهر رأى خيار ثبت بشرطه وبعود الضمير للركب الاضافي برده عليه ما في النهر من أن الذي يتصف بالصفة هو الشرط لا الخيار لما أن الموصوف بهما فعل المكلف لا أثره تأمل وبالجملة ما سلمه هنا لا يخلو عن مناقشات (قوله) ولو أمره ببيع مطلق ففقد خياره أولاً وأخيراً صححناه) للغة الفقه الى خير لما أن البيع بالخيار فيه رأى وتدير بخلافه بدونه تأمل (قوله) ولو أمره ببيع بخيار لا أمره بشرطه لنفسه لا يجوز) وان كان اشتراطه لنفسه اشتراطاً لا أمر الا أنه يكون لا أمر بطريق التبعية فيكون مخالفاً كذا في البحر (قوله) فهو لا يتوقف على ذلك مطلقاً) أي في فسخ بفساد أو شرط وقوله فكذلك أي الخيار ولم يتعرض لقوله ولو بعد قبض مع الاشتراك فيه بين الفسخ بالفساد والخيار تأمل ولا يخفى ما في كلامه من الخفاء وجل الكلام على خلاف ظاهره (قوله) وقد أمكن تصحيحه بإمكان الخيار (الخ) عبارة الاصل بآيات الخيار (الخ) (قوله) قد يجاب بان آيات ما في الحلف يصح أن يراد (الخ) هذا الجواب لا يلاقي ما في السؤال (قول الشارح وصح عن مال الخ) يظهر فيما اذا لم يكن بمعنى أخذ بعض حقه واسقاط الباقي والايقال فيه ما قيل في البراء على ما يأتي كما أن اطلاقه الكتابة شامل لما اذا شرط الخيار لقن أو المولى (قوله) قال الحموي يحتمل أنه ظفر بالنقول بعد ذلك (الخ) فيه أن عبارته في الاشياء تدل على أنه قال ذلك بطريق البحث حيث قال الحاقها بما لا جارة اه ثم رأيت في شرح هبة الله قال ما نصه وفي البحر ما يصرح بان ثبوته فيهما على طريق البحث وبه يشعر كلامه هنا (قوله) أي قبل تمامه بالقبول (الخ) فيه أنه قبله لا يقال أنه لازم يحتمل الفسخ (قوله) وشرط الخيار لا مكفول له (الخ) فيه أن الكفالة من جانبه غير لازمة اذ لا يباطلها متى ارادوا فظاهر أنه ليس كل المسائل مبنية على القاعدة اه (قول الشارح وتسلم شفعة الخ) فيه أنه لا يحتمل الفسخ فهو لازم لا يحتمله وكذلك يقال في البراء (قوله) فيه أنه لا يحتمل الفسخ) قد يقال بفسخه اذا حكم القاضي بعدم لزومه تبعاً لقول الامام تأمل (قول الشارح وصرف وسلم) لان شرطهما القبض والشرط يمنع تمامه المستحق بالعقد اذا الخيار استثناء لحكم العقد وهو الملك عن العقد فيمتنع الملك ما بقي واذا امتنع الملك امتنع الذي يحصل به التامين الذي هو شرط جواز هذا العقد قال الرحمن في هذا ظاهر في رأس مال السلم أو الوشرط في المعامل فيه فانه لا يمنع انعام القبض لرأس المال فينظر المانع من جوازه اه سبدي (قوله) لان الاقرار اخبار (الخ) فعدم صحة شرط الخيار لذلك والافه ولازم يحتمل الفسخ (قوله) فان نظم النهر كان هكذا) فقد وقع التخيير في الصدر الاول من البيت الثالث وفي السطر الثاني من البيت الثاني وحله على التفسير كون قافية البيت الاخير توافق قافية الايات الاول فجعلها أرجوزة لكل بيت قافية اه سبدي (قوله) أو قتلها أجنبي خطأ (الخ) وكذلك لو قتلها أجنبي عمداً أو خطأ ولم يغرم القيمة بالاولى (قوله) فانه يجوز له ان يمسها) فمحمد مر على أصله من صحة الزيادة على ثلاث في خيار الشرط والامام مر على أصله أيضاً من عدم صحتها وأبو يوسف خالف أصله هنا ما ذكره الزبلي من أخذه بالنص في هذا وبالزبلي ذلك (قوله) فلو كان فضولاً

كان اشتراط الخيار له مبطلاً لبيع (الخ) نقل هذه المسئلة في النهر نحو ما ذكره المحنثي وذكرها في البحر بقوله اذا شرط الخيار في بيع الفضولي يبطل البيع ولا يتوقف لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلاً اه وذكرها في الاشياء بقوله خيار الشرط داخل على الحكم لا على البيع فلا يبطل الا في بيع الفضولي اذا شرط للمالك فانه يبطله كما في فروق الكرايسى اه من البيوع وقال أبو السعدي حاشيته يعني يمنع وقوع الملك وقال علواً ذلك بان التصرف الذي لا يحتمل التعليق بالشرط كالبيع تعذر جعله معقافاً قلنا بوجود السبب في الحال واعتبرنا الشرط داخل في الحكم وقال في تعليل البطلان نقلاً عن المحبوبي لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلاً لانه لا يكون داخل على البيع وهو يبطل بالشرط بخلاف ما اذا كان خيار الشرط داخل في غير بيع الفضولي فانه يكون داخل على الحكم والحكم لا يبطل بالشرط اه وقال الصواب كما في فروق المحبوبي لا الكرايسى ونقل عن شرح الخلاط أن الملك يثبت بالاجازة من وقت العقد اه (قوله) ولا يراد الوكيل بالبيع (الخ) لوجه لورود الوكيل بالبيع لعدم وجود المبطول في حقه وهو أن له الخيار بدون الشرط فلا يتوهم مما سبق ورود حتى يحتاج لبيان انه كالمالك (قوله) أو بعد ما فسخ البائع البيع) فيه أنه بفسخ البائع البيع انتقض جهة البيع وكأنه لم يوجد فكيف يضمن بقيته بالهلاك وايضاً هو متاف لما سبق نقله عن المتقي (قوله) ويتم البيع) لانه بمعنى الثلاثة يسقط خياره بحر (قوله) واذا كان العيب بفعل البائع ينتقص المبيع (الخ) عبارة البحر ينتقص البيع الخ (قوله) ورد في البحر بأنه خطأ (الخ) وقال الزبلي نعم اذا كان خيار التعيين للمشتري وقبضه ما فهاك أحدهما أو تعيب لزمه البيع فيه بثمنه لا تنفع الرد بالعيب وتعين الباقي للامانة لان الداخل تحت العقد أحدهما والذي لم يدخل تحت العقد قبضه باذن مالكه لا على سوم الشراء ولا بطريق الوثيقة فكان أمانة في يده وتعين الباقي للامانة لما ذكرنا بخلاف ما اذا طلق احدي امرأته أو أعتق أحد عبده فهلك أحدهما حيث يتعين الباقي للطلاق والعاق لان حين أشرف على الهلاك لم يخرج من أن يكون محلاً للطلاق والعاق ولا يجوز عن الايقاع عليه قبل الهلاك وبعد الهلاك لم يبق الهالك محلاً للايقاع فتعين الباقي له بقاء المحلية وفيما نحن فيه حين أشرف على الهلاك يجوز عن رده وهو قابل للبيع ولم تبطل محلته فتعين له وهذا الفرق يرجع الى أنهما استويا في بقاء المحلية قبل الموت غير أنه في البيع حين أشرف على الهلاك يجوز عن رده فتعين هو البيع لانه قابل له وفي الطلاق والعاق كذلك لا يخرج من أن يكون محلاً للايقاع قبل الموت غير أنه لا يجوز عنه فبقي غير الى الهلاك فاذا هلك خرج من أن يكون محلاً لوقوع عليه لوقوع الموت وهما لا يقعان بعده فتعين الباقي ضرورة هذا اذا هلك أحدهما قبل الآخر وان هلكا معاً يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما الشروع البيع والامانة فيهما لعدم الاولوية يجعل أحدهما مبيعاً وأمانة ولا فرق بين أن يكون الثمن متفقاً أو مختلفاً وكذا اذا هلكا على التعاقب الخ اه (قوله) لما في الخاتمة طلب منه ثوباً ليشتره الخ) لكن ما في الخاتمة في خيار التعيين لا في المقبوض على سوم الشراء ويظهر أن الحكم فيهما واحد (قوله) أنه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين (الخ) فيه أن ما يأتي له من القنية يدل على كفاية تسمية الثمن من المشتري بدون أن يوجد من البائع ما يدل على التسمية أو الرضا به الا أن يفرض بما اذا وجد من البائع ما يدل على الرضا باسماء المشتري (قوله) والظاهر الثاني (الخ) يحتاج لنقل والا فالفارق بين الفساد بعدم تسمية الثمن فقبل بعدم الضمان فيه وبينه بسبب الزيادة على الثلاث في مسئلتنا تأمل (قوله) فتكون هذه عين المسئلة التي قبلها (الخ) وصورة المسئلة

العلامة السندی بقوله يعني لو قال انسان لاخر اقرضني هذه العشرة الدراهم التي لك أو اقرضني هذا الثوب وقبضه المستقرض في يده قبل أن يرضى المقرض بذلك أو قال المقرض أنظرني حتى أستشير فضاع من يد المستقرض الدراهم أو الثوب قبل أن يتم المقرض بينهما يضمن المستقرض عشرة دراهم أو قيمة الثوب كمقبوض على حقيقته وكقبوض على سوم البيع الا انه في البيع يملك بالقيمة وهذا يملك بما ساومه به من القرض اه (قوله) ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء (الخ) ولا يقال وجه الفرق أن المقبوض على سوم النكاح البذل لا ينقل عنه لصحته بدون تسمية فكانه منذ كور لفظا بخلاف المقبوض على سوم الشراء مثلا فان الصحة في البيع تنوقف على تسمية الثمن لان المهر بدل المتعة والقيمة بدل العين ولا توجب تسمية أحدهما الآخر تأمل (قوله) أي في يد المشتري جعل السندی ضميرها عائدا للمدة الخيار فتأمل ولعله الاحسن (قوله) وكذا يفعل البائع عند محمد فلا يسقط (الخ) عبارة ط أو البائع عندهما وقال محمد لا يسقط به (الخ) وقال في البحر نقلا عن البناية التعيب اذا كان بفعل البائع في يد المشتري لم يسقط خيار المشتري فان أجاز البيع ضمن به البائع النقصان اه ولكن ذكر في الفتح أن هذا قول محمد وأما عندهما اذا تعيب بفعل البائع يلزم البيع (قوله) لان المطلوب بيان ما يلزم بالتعيب (الخ) القصد بقوله فيلزمه قيمته (الخ) بيان هذا التشبيه في كلام المصنف وأن العيب كالهلاك في المستلتي في لزوم القيمة في الاولى والثمن في الثانية الا أنه نبه على حكمه من عند المصنف في الثانية بقوله وللبيع فسخ (الخ) وهذا تكون عبارة الشارح في غاية الاستقامة تأمل (قوله) تجب النفقة عليه بالاجماع (الخ) للآل على قولهما وتعلقه على قوله (قوله) ان عدم صحة الرهن (الخ) عبارة البحر ان عدم صحته (الخ) يعني البراء لا الرهن (قوله) ولا عهد لنا به في الشرع يعني في المعاضات (الخ) لا حاجة لهذه العناية مع تفسير السائبة بما ذكره الشارح لوجود تعلق المال في التركة المذكورة نعم على تفسيرها بما ذكره من أنها شيء لا مال له (الخ) يحتاج (قوله) لزوم اجتماع البديلين (الخ) لان الثمن لا يخرج عن ملك المشتري اجماعا كافي البحر (قوله) وعلى هذا فيشكل ما في شرح من لا يمكن من أنه يمنع الرد عند الامام (الخ) عبارته مع المتن فلما اشترى زوجته بالخيار بقي النكاح وان وطئها له أن يرد ما عنده أي خيفة خلافا لهما هذا اذا كانت ثيبا وان كانت بكر امتنع الرد عنده أيضا وكذا اذا قبلها أو مسها أو مسه بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج في يده اه وكان المحشى فهم أن قوله وكذا اذا قبلها (الخ) راجع لما قبله وهو قوله وان كانت بكر امتنع الرد عنده وبارجعه لقوله وان وطئها له أن يرد ما عنده أي خيفة (الخ) يزول الاشكال وكذلك يقال في قوله وكذا لو وطئها غير الزوج يعني بدون أن ينقصها فلا يمنع الرد عنده وان وجب العقر لانه زيادة منفصلة غير متولدة كمن تقدم للمحشى خلافا لما قاله هناك من أنها متولدة والظاهر أن مثله وطء غير الزوجية اتفاقية وكتب في حاشية مسكين للمعوى ما نصه قوله وكذا اذا قبلها (الخ) يعني أن الخلاف في التقييل وما عطف عليه كالخلاف في الوطء اه ولتراجع المسئلة الأخيرة هل هي خلافية أو لا تأمل لكن ما تقدم له من أن العقر غير متولدة كالحوى في شرحه ما يخالفه وأنها متولدة ونصه مما يبره العقدم اذا زاد المبيع زيادة متولدة متصلة كالسمن والنجلاء بياض العين خلافا ل محمد ولا خلاف في امتناعه من غير المتولدة كالصبر وكذا في المنفصلة المتولدة كالعقر والنمر (الخ) ونحوه في شرح المجمع فعلى هذا يكون التشبيه الأخير راجعا لاصل امتناع الرد اليه مع الخلاف وذكر في الذخيرة أن العقر والارض في معنى الزيادة المنفصلة المتولدة

(قوله) لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه له بمطال خياره في الوافي لا يقال قد ظهر ابتداء هذا العيب في ملك البائع بالعلق الحاصل من النكاح لان العلق يحتل أن يسقط ما يستتبعه من وضع الحمل فلا يكون معينا للمدة اه سندی (قوله) ومثله خيار العيب وخيار الشرط (الخ) عبارة البحر بعد ذكره ما ذكره في الفتح من الخلاف في استدامة السكنى وفي التارخانية أن محمد اذ كره في البيوع أن خيار الشرط يبطل بالسكنى وفي القسمة ذكر أنه لا يبطل باختلاف المشايخ فمنهم من جعل ما في البيوع على الابتداء وما في القسمة على الدوام ومنهم من أبى ما في البيوع على اطلاقه فيبطله بالابتداء والدوام وأبى ما في القسمة على اطلاقه فلا يبطل خيار الشرط فيها بالابتداء والدوام اه (قوله) وهي الصواب لا يتعين أن يكون ما في الفتح هو الصواب بل يصح كل من التصورين اذ لا فرق بينهما في الحكم نعم على تصوير البحر يكون هو ما ذكره في صدر كلامه فلا معنى لذكره بعد ذلك فلذا كان الصواب ما في الفتح لكن هذا لا يقتضي التصويب بل الاولوية لدفع التكرار (قوله) فكان على الشارح اسقاط هذه (الخ) لا يناسب القول بالاسقاط فان ما كان بمعنى الكسب كالكسب والذي يناسب أن يقيده الزوائد بالمنفصلة الغير متولدة وكسب العبد ذكره الاول ولا يشمل سائر الزوائد فاذ كررنا تميم بعد تخصيص (قوله) ولو قال هويت أخذه أو أحببت أو أردت أو أعجبت أو وافقت لا يبطل (الخ) لعزل الفرق في هذه الالفاظ هو العرف والافا الفرق بين الحب والرضا مثلا تأمل مع أنه ذكر في تمة الفتاوى أول الوكالة مانصه في المنتقى بشر عن أبي يوسف اذا قال لاخر أحببت أن تبيع عبيدي هذا أو هويت أو رضيت أو وافقت أو شئت أو أردت فهذا كله توكيل وأمر بالبيع اه ومقتضاه أنه يبطل خياره في الالفاظ المذكورة كاهما (قوله) الشارح ولومع جهل صاحبه لان الخيار اذا كان للمشتري فن غرض البائع أن يؤكده البيع فاذا أجازته فقد فعل مراده وان كان للبائع فن غرض المشتري أن يتم البيع فاذا أجازته فقد أ كذله ما قصد اه سندی عن السراج (قوله) أما لو كان للمشتري ففسخ أحدهما (الخ) الكلام في الاجازة لا في الفسخ فلا يناسب ذكر ما في الفصولين هنا (قوله) الذي في العيني أن يأخذ منه وكيل (الخ) لعزل ما في الشارح وقع منه استنباطا يعني يأخذ منه كفيلا يحضره في المدة للرد عليه اه سندی (قوله) والجنون كالنوت خلاف التحقيق كما يأتي والتحقيق أن المسقط للخيار مضي المدة (قوله) لان نقد الثمن فعل لا وصف ليس الكلام في النقد بل في خياره فاقاله متأنت في خياره النقد أيضا (قوله) أي ملك المباشر للفعل (الخ) فيه أن ملك الأمر يكفي للنفاذ اذا كان المباشر وكيل تأمل (قوله) أو وهبه وسله أو رهن ينظر الفرق بين الهبة حيث شرط التسليم فيها وبين الرهن حيث لم يشترط فيه (قوله) لا لو قص حوافرها (الخ) ينظر الفرق بينه وما بعده وبين ما لو حلق رأس العبد وله العرف (قوله) أو أختنم عرقها شعر عني الفرس قاموس (قوله) وكذا اذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره (الخ) لان حرمة المصاهرة تثبت بهذه الاشياء فكانت ملحقة بالوطء نهر (قوله) ثم اعلم أن التفصيل بين اللبس وعدمه خلاف (الخ) الحق أنه لا مخالفة بين الضابط والمفاد لان الضابط في خيار الشرط والمفاد فيه وفي خيار العيب والتفصيل بين اللبس وعدمه فيه فقط لا في خيار الشرط وعبارة التهرمس اوية للشارح والقصد بها بيان أن قوله كان اجازة انما هو بالنسبة لخيار الشرط لا بالنسبة لخيار العيب فالاصوب ما قاله أخيرا بقوله على أن هذا الضابط (الخ) والقصد بيان أن خيار الشرط يسقط بوطئه وله خيار العيب والخلاف المذكور انما هو في خيار العيب لا في خيار الشرط (قوله) فانه اذا اشترى دارا ولم يرها (الخ) وأما بعد الرؤية والاطلاع على العيب اذا طلب الشفعة

يسقط خياره كذا يفاد من الرجحى (قوله) لانهم علوا المسئلة بأنه لا يكون الا بالملك الخ) فيه انهم علوا
 أيضا كافي الزيلعي بان الشفعة شرعت نظر الملالة لدفع ضرر يلزمهم على الدوام فكان الاخذ بها دليل
 الاستبقاء فيضمن سقوط الخيار سابقا الخ فهذا ونحوه يفيد ان البائع يسقط خياره بطلبها ثم قال الزيلعي
 وهذا التقرير يحتاج اليه لابي حنيفة وأما على قولهما فان المشتري بالخيار علك الدار فلا يحتاج الى هذا
 التقرير لثبوت الملك وانما يحتاج اليه لسقوط الخيار لا غير وهذا لان خياره يسقط به اجاعا اه وأيضا
 عبارة الكثر غير مقيدة بالمشتري حيث قال والاخذ بالشفعة وكل ما هو اجازة من المشتري يكون فسخا من
 البائع كما تقدم عن الفتح (قوله) والقياس أن لا يصح الخ) وجهه أن أحكام العقد تختص بالعاقدين
 فاشتراطهما على غيره يفيد كاشتراط الثمن على غير المشتري ووجه الاستحسان أن الخيار لغیر العاقد
 لا يثبت الانابة عن العاقد فيقدم الخيار له اقتضاء ثم يجعل هو نائباً عنه فيصرفه (قوله) وعليه
 فقوله واعادة العقد بمعنى عقده نائبا الخ) يخالف هذا ما قدمه عن جامع الفصولين فان مقتضاه انه لم يوجد
 عقدا أصلا بل الذي وجد بعد الفسخ لفظ أجزت وقبول المشتري وإذا كان القصد أنه حصل اعادة العقد
 كما ذكره لا وجه حيث نلتقي الجواز فيما سبق بالاستحسان اذ هو حيث نلتقي قياسا أيضا (قوله) قلت هذا
 لا يرد على ما قبله من كونه قيداً احترازياً الخ) لانساق في ورود ما في التهرقان المثليين المذكورين فيه
 لا يصح العقد فيهما بدون التفصيل والتعيين اذا كان المثليان من جنسين كما يدل عليه التعليل بعدم
 التفاوت الواقع في عبارة الزيلعي وكذلك الحكم لو كان أحدهما مثلياً والآخر قيمياً (قوله) وان مات
 أحدهما قبل الآخر لزمه قيمة الآخر) فعلى هذا يفرق بين الفاسد والصحيح في الفاسد بتعين الهالك أخيراً
 للبيع فتلزم قيمته والاول للامانة وعلى العكس الصحيح ووجه الفرق يعلم مما تقدم نقله عن الزيلعي
 (قوله) ظاهر كلام البحر أن هذا مبني على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط الخ) فيما قاله تأمل وكأنه
 فهم أن قول البحر على هذا القول راجع الى القول باشتراط ذكر خيار الشرط مع أنه ليس كذلك بل هو
 راجع الى القول بعدمه اذ على اشتراط خيار الشرط فيه لا يصح أن يقال لا بد من توقيت الخ مع عدم ذكر
 خيار الشرط اذ هو حيث نلتقي باطل عين له مدة أولاً (قوله) ثم قال في البحر واذا لم يذكر الخ) الاولى حذف
 هذه الجملة فان صاحب البحر ذكر جملة واذا لم يذكر خيار الخ عقب ما نقله عن فاضل بن بلا فاصل
 (قوله) فلا حاجة الى توقيت التعيين) ربما أفاد قول الفتح فيما تقدم على أنه بالخيار ثلاثة أيام فيما يعينه
 بعد تعيينه المبيع أن لتوقيت خيار التعيين فائدة ولا يغني تأقيت خيار الشرط عنه اذ خيار الشرط يثبت
 له بعد تعيين المبيع (قوله) قال في البحر ذكر الرضا اذ لو رد أحدهما الخ) عبارة البحر وقوله ورضي
 أحدهما لا يرد الآخر اتفاقاً اذ لو رد الخ (قوله) الشارح خلافاً لهما) أي لان الخيار لهما ورضا أحدهما
 لا يبطل حق الآخر وهذا بعد القبض وقبله ليس له اتفاقاً كافي بالبناء اه سندی (قوله) الشارح
 لضرر البائع يعيب الشركة) ولان المشروط خيارهما لا خيار لكل واحد منهما على انفراده فلا ينفرد
 أحدهما بالرد اه زيلعي وهذا التعليل يشمل ما اذا كان المبيع بضره الشركة كالقيمتين أولاً كالمثلثات
 (قوله) وأنت خبير بان ما في الخاتمة لا يدل على قوله (أوردا) اذ الموجود في عبارة الخاتمة اجازة أحدهما
 ثم رد الآخر لا العكس وقد علمت أن القصد بقوله أو رد أن يوجد بعد الاجازة وما في الخاتمة صادق به
 وعكسه اذ لا ترتيب فيه وحيث نلتقي بقول البحر اجازة أو رد تأمل (قوله) وقصد الوصف بافراده بذكر
 الثمن الخ) تقدم في الشرح أن الوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصوداً بالتناول اه وتقدم

أن قصده بالتناول حقيقة أو حكماً ما حقيقة بان قطع البائع يد العبد قبل القبض فانه يسقط نصف
 الثمن لانه صار مقصوداً بالقطع والحكمى بان يمنع الرد لحق البائع كما اذا تعيب المبيع عند المشتري أو لحق
 الشارع كما اذا خاط المبيع ثم وجد به عيباً فالوصف متى صار مقصوداً باحد هذين الوجهين يأخذ قسطاً
 من الثمن كذا في الفوائد الطهيرية (قوله) لانه شرط زيادة مجهولة الخ) هذا التعليل غير ظاهر في
 مسئلتى الكتابة والخبر لقد رمعين وفي السندى وكونه يكتب ويحجز كذا كل يوم يحتمل عدم بقائه
 وعدم استمراره اه (قوله) أفاد ذلك وجوب الاستبراء على البائع) وأفاد أيضاً أنه يشترط رضاه حتى
 يحل له التصرف والا فلا (قوله) ان وجه عدم الخيار أنه لم يشترط هذه الاشياء الخ) تقدم له في فصل
 فيما يدخل في البيع وما لا يدخل انه ان سمي الزرع والتمر بان يقول بعثل الارض برزعهما والشجر بثمره
 يدخل كالوقال على أن يكون زرعها الخ فعلى هذا هو وان لم يشترط هذه الاشياء في البيع الا أنه
 سماها فتكون داخلية بالتسمية فكيف لا يكون له الخيار بل التسمية أقوى من الشرط لما فيها من صراحة
 كونها مبيعاً بخلاف الشرط تأمل والظاهر أن المراد بأنه لا خيار للمشتري أنه فاسد لأنه صحيح بدون
 خياره ولا وجه للقول بأنه لم يشترط هذه الاشياء في البيع الخ بعد ادخال البائع عليها بل هو شرط دخولها
 فيه مع الاخبار بانها موجودة فيه فدخلها فيه أولاً من دخول الثمر بقوله بثمرها ولا ينافي هذا ما نقله
 عن الفصولين لان ما فيه فيما اذا ذكر على وجه الشرط لا فيما اذا سمي وجعل من ضمن المبيع (قوله)
 وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيراً مما شرطه كالصبوغ برزغفران الخ) في الخاتمة اشترى
 ثوباً على أنه مصبوغ بالعصر فاذا هو أبيض جاز وخير وفي عكسه يفيد اه سندی (قوله) ويشكل
 مسألة الشجرة التي لا تثمر الخ) قدم الشارح مسألة الشجر وقدمنا أن المراد أنه منثر بالفعل كما يفيد
 التعليل بان الثمر له قسط من الثمن بالذكر الخ والمراد باعها بثمرها فيوافق هذا ما في البرازية ويندفع ما قاله
 من الاشكال (قوله) أو على عكسه فله الخيار) بناء على أنه لا فرق في الصفة التي ظهرت بين كونها أشرف
 أولاً (قوله) الشارح البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً) وذلك أن الشرط الذي شرط
 ان كان يقتضيه العقد أي يجب بدون شرط لا يوجب الفساد وان كان لا يقتضيه الا أنه يؤكده كمن وجبه
 أو الشرع ورد بجوازه كالخيار أو متعارف كما اذا اشترى نعلاً على أن يحذوه فانه يجوز استحساناً
 اه أبو السعود (قوله) هي شرط رهن معلوم الخ) البيع بشرط الرهن أو الكفيل مما يوجب البيع
 فيكون ملائماً (قوله) وشرط أحالة المشتري للبائع الخ) لانه يؤكده كمن وجب العقد في الاول اذ يتقوى دفع
 الثمن بتعدد المطالب على تقدير التوى وعدمه ولم يوجد ذلك في الثاني تأمل (قوله) وشرط تركها على
 التخييل الخ) للتعارف (قوله) وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الأذى) الفرق أن المعقود
 عليه في الاول من أهل الاستحقاق فيطالب بمقتضى الشرط والمشروط عليه يتمتع بحكم الشرع فانه
 نهى عن بيعه وشرط الاما استثنى فتقع المنازعة وكل عقد أدى اليها كان فاسداً بخلاف ما اذا كان
 المعقود عليه ليس من أهل الاستحقاق فان الشرط لا يفيد وجوب المشروط في حقه فكان وجوده
 كعدمه فكانه حصل بدون شرط اه حاشية الاشياء مختصراً (قوله) ومقتضاه جريان ذلك في الامه
 المغشيه) قد يفرق بأنه في الامه اذا شرط أنها مغشيه على وجه الرغبة يفيد البيع لا شرطاً له ما هو محرم
 بخلاف ما اذا شرط أنه غل أو خصى فبان بخلافه فان له الخيار والمغشيه فيه لا ينفذها انهي عبارة عن
 نزاع الخصيتين وقد انقضى والتغنى بتعدد المعصية فيه كذا يفاد من حواشي الاشياء (قوله) وشرط الحل

(المستزاد المشتري الخ) في شرح الزيارات لقاضيان من الباب الاول من الوكالة مانعه لوقال خذ هذه الالف بضاعة في الثياب أو في الرقيق فاشترى المستبضع ذلك بجميع المال وجهه الى الأمر بمال نفسه من مصر الى مصر كان متطوعا لا يرجع بذلك على الأمر لان صاحب المال سلطه على التصرف في هذا المال خاصة فاذا اجل من مال نفسه لورجع بذلك كان ذلك استدانة عليه من غير أمره فرق بين هذا وبين الوكيل بالشراء اذا اشترى في المصر ماله حل ومؤنه وجهه بماله نفسه الى مصر فانه لا يكون متطوعا استعدانا والفرق من وجهين أحدهما أن ذلك متعارف فكان مأذونا فيه دلالة والثاني أن الكراه في المصر يقل ومن مصر الى مصر يكثر فيلحقه بذلك كثير ضرر وهو نظير ما لو اشترى حطباً خارج المصر لم يكن عليه أن يحمله الى منزل المشتري ولو اشترى في المصر كان عليه أن يحمله الى منزل المشتري استعدانا ولو أن المستبضع اشترى ببعض المال ما أمره وجهه ببقية المال الى الأمر جاز وكذا لو اشترى ببعض المال الرقيق وأنفق الباقي عليهم جاز لانه ليس فيه استدانة على رب المال وشراء الطعام والكسوة لهم واستنجار الدواب لهم من ضرورات ذلك فكان مأذونا فيه عرفا اه ومقتضاء عدم الفساد لو شرط الحمل على البائع في المصر الى منزل المشتري (قوله وبشكل عليه مسألة الداسي الخ) حيث لم يفصل فيه بل قلنا بالخيار وقد يدفع الاشكال بان التفصيل فيه معلوم بالاو من ذكره في مسألة السويقي والصابون لانه أقرب في المعرفة منهما على أنه داخل فيما ذكره الشارح عن الخاتمة تأمل

(باب خيار الرؤية)

(قوله أن الرؤية شرط ثبوت الخيار الخ) هذا ما عبر عنه الشارح بقيل وما قيل في جواب ما يراد على جعله سببا يصلح جوابا لما يراد على جعله شرطا اه والظاهر ما في الفتح (قوله ان قسمه الاجناس المختلفة ينبت فيها الخيارات الثلاث الخ) وقيل السندى نقلا عن الرجعي القسم بما اذا كانت بالتراضي وقال واذا كانت بقضاء فلا خيار له مع الحكم عليه (قوله الشارح لان كلامها معاوضة) مقتضى هذا التعليل أن يراد بالصلح ما كان فيه معنى المعاوضة فلا يكون شاملا لما اذا صالح عن دعوى المال ببعضه مثلاً فانه ليس فيه معنى المعاوضة بل هو اسقاط وهذا هو المتبادر من قوله في الفتح والصلح عن دعوى المال على عين اه (قوله وما اشتره بعد رؤيته فوجده متغيرا الخ) لان تلك الرؤية غير معرفة للمقصود الآن وكذا اشراء الاعى ثبت فيه الخيار عند الوصف فاقم فيه الوصف مقام الرؤية (قوله اشترى ما يذاق فذاقه ليلا ولم يره سقط خياره) ينبغي أن يقيد بما اذا لم يختلف القيمة عند اختلاف ألوانه ففي السكر حيث اشتمل على أحمر وأبيض ثم الأبيض مختلف الأنواع وكل نوع مختلف القيمة الظاهر يثبت الخيار له حتى يراه ولم أره اه سندی (قوله الشارح وفي حاشية أخرى زاده الاصح الجواز) عبارة على ما قاله السندی وما في المبسوط من أن الإشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه أو الى مكانه لم يجز بالاجماع قيل عليه ان ما ذكر في المعبرات في باب الاعتكاف ويبيع ويشترى بلا احضار المبيع يدل صريحاً على أن حضور المبيع وقت البيع ليس بشرط ويرد عليه أن قضية تحكيم جبير بن عثمان وطلمجة في بيع الارض الكائنة ببصرة تدل صريحاً على عدم اشتراط حضور المبيع اه (قوله والرهن) الظاهر تقييده بالتسليم فانه حينئذ يوجب حقا للغير وبدونه لا تأمل (قوله والمساومة) أي عرضه لبيع وأما عرضه ليقوم فلا يبطل خياره جوى (قوله بطل الخ) لعله يبطل ثم رأيت أنه كذلك في المتن

(قوله وأما التصرفات الاولى الخ) هي ما يبطل خيار الشرط (قوله وقد علمت أن مسألة العرض خلافية) الخلافية عرض البعض لالكل فانها بعد الرؤية محل اتفاق على أنها تبطل كما هو ظاهر مما ذكره المتن من الضابط بقوله وما لا يوجب الخ وإيراد الجرح في المسألة الاتفاقية تأمل (قوله وكذا لو اشترى أرضاً لم يرها وأغارها فزرها المستعير) لتعلق حقه بالزرع فانه لا يمكن إخراجها من يده وفي الزيلعي ولو اشترى أرضاً فاذن للآخر كأن يزرعها قبل الرؤية فزرها يبطل لان فعله بامر كفعله اه (قوله وهو غير صحيح) فيه نظر بل جعله هنا مبطلا بعد ذلك لاقبلها ونصه (وكذا طلب الشفعة بماله بزه) أي يبطله بعد الرؤية لاقبلها اه وكان المحنى فهم أن مراد الغرر بماله بزه وقت الطلب مع أن مراده لم يره وقت البيع وطلب بعد الرؤية كما أفصح عنه في شرحه تأمل (قوله والمراد أن رؤية ذلك قبل الشراء كافية الخ) والمراد أن رؤية ما ذكر كاف في تحقق رؤية المبيع بدون تعرض لكونها مسقطاً للخيار أو لا فان هذا أمر آخر وبدون فرق بين كون رؤية ما ذكر قبل الشراء أو بعده (قوله وعلمته أن يعرض بالتبذير) في المصباح الأموزج بضم الهمة ما يدل على صفة الشيء وهو معرب وفي لغة نموذج بفتح النون والذال معجمة مفتوحة مطلقاً وقال الصفاني النموذج مثال الشيء الذي يعمل عليه اه من البحر (قوله وهذا اعتراض على ما في النبايع) الذي يظهر أن كلام النهر اعتراض على ما في الفتح أيضا لا على ما في النبايع فقط وذلك أن كلام الفتح يفيد انفراد خيار العيب حيث قال أنه خيار عيب الخ فهذه العبارة تفيد أن كلام الخيارين يتفرد وقد يحتج بها فيرد عليها ما في النهر أن هذه الرؤية اذا لم تكن كافية فما الذي أسقط خيار رؤيته وقوله في الحاصل والتحقيق التفصيل الخ خلاف ما يدل عليه كلام الفتح وحينئذ فلا يصح في خيار الرؤية كما وقع في عبارة النبايع صراحة وكما يدل عليه كلام الفتح (قوله ووجه رقيق) لا يظهر الا كتفاء بوجه الرقيق في زماننا ولا بوجه الدابة وكفلها فان المقصود لا يعلم برؤية ما ذكر عادة (قوله أو أكثر) أي أكثر الوجه كما يفيد ط (قوله قيل هذا قول زفر) أي ما في المتن من الاكتفاء برؤية الداخل (قوله قال الشارح الزيلعي لان بيوت الخ) عبارته وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الأصح لان بيوتها الخ (قوله وبهذا عرف أن كون ما في الكتاب قول زفر كإثباته بعضهم غير واقع موقعه الخ) أنت خير أن ما قدمه لا يعلم منه أن ما قيل من أن ما في المصنف قول زفر غير واقع موقعه اذا غاية ما يفيد سابق الكلام أن الثلاثة كقفار رؤية الخارج والعين وأن هذا مبني على عادتهم وهذا لا يصلح رداعلى من ادعى أن ما في المتن قول زفر فان مراده أنه يقول باشتراط ذلك بخصوصه بخلاف الثلاثة فانهم قائلون بالاكتفاء باحدى الرؤيتين تأمل والظاهر أن المراد برؤية داخل الدار على هذا رؤية داخل بيوتها لا رؤية صحنها فان نسب زفر من أنه يقول يكفي رؤية داخل الدار لا يخالف ما في الجوهر من أنه يقول لا بد من رؤية داخل البيوت ويدل على أن هذا هو المراد قوله بعد ذلك لا رؤية خارج دار وصحنها وحينئذ فلا يظهر صحة المقابلة الواقعة في الشارح بقوله وقال زفر لا بد من الخ (قوله فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقاً) متفادنة أولاً وأنت خير أنهم ذكروا مسائل كثيرة وحكوا فيها الاختلاف بين أئمتنا الثلاثة وجعلوه من اختلاف الزمان لا البرهان فانه لا شئ في تأخر أبي يوسف مثلاً عن الامام وفاة وكذا زفر عنهم فيجتمتع تغير الحال بعد مدة الوفاة وعلى تقدير عدم تغيره هو قائل باشتراط رؤية الداخل لبرهان قام عنده لا لتفاوتها والتعليل به انما هو لترجيح قوله في زماننا وهذا لا يتنى أنه قول زفر (قوله ولعله يفرق بين ما اذا اشترى الشجر بثمره الخ) هذا الفرق بعيد من هاتين العبارتين والظاهر في دفع المناقاة أن قوله

في البحر فرأى بعضها يشبه الخيار معناه أنه برؤية البعض لو أجاز أو رد يصح منه ذلك وإذا رأى الثمار على رؤس الاشجار ثم اشتراها لا يعتبر رؤيته السابقة الا اذا رآها كلها تأمل **(قوله)** لكن في النهر الظاهر أنه لو اقتصر الخ **(وبما ذكره في البحر جزم القهستاني وفي الذخيرة والمنطوق مقدم على المفهوم اه)** سندی والظاهر أن البقرة الحلوب والنافقة كشاة الفينة لا بد من النظر الى جميع الجسد والضرع اذا لفرق يظهر بين الكل **(قول المصنف وكفى ذوق مطعوم)** قال الرحقي أي مما لا يقصده اللون فلو كان مقصودا فلا بد من النظر اليه أيضا مع الذوق كالغسل اه سندی **(قوله)** لا في نظره السابق على قبضه الخ فانه في هاتين الحالتين لا يكفي رؤية الوكيل اتفاقا **(قوله)** محمول على ما اذا وجد منه الجس الخ لا حاجة لذكر هذه العبارة لانها مصرح بها في كلام المصنف **(قوله)** وبه سقط ما بحثه الجوى في شرحه انه لو وجد بعد اخراجه الخ الظاهر ما بحثه الجوى فان اخراج المسك المنقطع الرائحة لا يحدث به عيبا حتى يمنع به الرد وما بحثه داخل تحت قول البحر حتى لو لم يدخل كان له أن يرد به بخيار العيب والرؤية اه وفي البرازية أخرج المسك من النافقة لا رد لرؤية ولا عيب الا اذا لم يكن في الاخراج ضرر اه ومعلوم أنه لا ضرر في اخراج منقطع الرائحة **(قوله)** فكيف يقول عليه في متته الخ تقدم في رسم المفتي أنه صح في الحاوي القدسي قوة المدرك أي الدليل في الترجيح وأن من كان مجتهدا يعني أهلا للنظر في الدليل يتبع من الاقوال ما كان أقوى دليلا ولا الاتبع الترتيب السابق اه ولا شك أن المصنف له قوة المدرك فلذا جرى على ما قاله **(قوله)** لانه دليل تساويهما في الوصف الخ منظور فيه للعالم والافقديتساوي الثمن ويختلف المبيع حلالا للرد على الجيد والمقسط للخيار حقيقة أن المشتري قد رضى بشراء أي الثياب كان بالعشر على أن كون تساوي الثمن يفيد التساوي في الوصف غير موافق لما نحن فيه فان الموضوع المتخالف فيه تأمل **(قوله)** وان تين أن الثمن الأدنى للأعلى الظاهر وان تين الأعلى للأعلى لان القصد بيان أن العلة ما ذكر لا ما تقدم عن الظهيرة بقوله لانه ربما الخ فانه يفيد أنه لو تبين أن الثمن الأعلى للأعلى لا يكون له الخيار تأمل **(قوله)** فبده ليمكن تأني خيار الرؤية فيه الخ فيه أن اعتراض الطعناوى ان ذكر الخيارات الثلاثة بعد يعني عن ذكره هنا لأن الخيارين المذكورين منافيان لخيار الرؤية تأمل **(قوله)** وادعى في البحران الاول أوجه ورده في النهر لكن قال الجوى بعد ذكر ما قاله في النهر وفيه تأمل **(قوله)** أي بل يبطل بحصة العبد الخ مقتضى بطلان البيع في حصة العبد أن يصير مقدار حصة العبد من الجارية لبائع الجارية فتكون مشتركة بينهما فيثبت الخيار للمشتري الجارية لعب العبد والفرق الصفقة هذا ما تقتضيه القواعد الفقهية اه سندی وتأمله **(قوله)** وبسببها للمشتري لثم الصفقة فيه أن خيار الرؤية يمنع التمام بلافق بين التسليم وعنده **(قوله)** لانه لما قبض الثوب والضيعة تمت الصفقة الخ حقه أن يقول لم تتم الصفقة وتفرقها قبل التمام الخ كما هو ظاهر مما قدمه وفي جامع الفصولين استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق وبخيار المشتري في الباقي أو رث الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا تفرق الصفقة قبل التمام وكذا الواضح بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو ورث الاستحقاق عيبا في الباقي بخير المشتري ولو لم يورث عيبا فيه يأخذ المشتري الباقي بحصته بلا خيار اه فالمعنى انشبه عليه مسألة خيار الرؤية بمسألة الاستحقاق **(قوله)** أي قيمين مقتضى العلة الإطلاق

(باب خيار العيب)

(قوله) الا يرى أنه لو قال بعثت هذه الخنطة الخ قال في الترتيب لانه بعد سوق ما في الفسخ وتفسير الفطرة بما ذكره والظاهر أن القصد به الاستدلال على تفسيره بأنه ما يتخلو عنه أصل الفطرة لا على زيادة القيد الذي ذكره في الفسخ ووجه صحة هذا الاستدلال أن المعنى الشرعي مراعى فيه المعنى اللغوي **(قوله)** فأخرج جوابه فوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة يسيرة الخ عبارة البحر قالوا انما شرطنا فوات غرض صحيح لانه لو بان فوات قطعة يسيرة من نخذه أو ساقه لا رد بخلاف ما لو قطع الخ **(قوله)** فاعتمد هذا التحرير قد يقال ان مسألة الشاة وما بعدها ليس الرد فيها والرجوع بالنقصان للعيب حتى يحتاج لتقييد نعر بغيره بما ذكره الشافعية فانه يعدل البعد أن أئمة المذهب أطلقوا في نعر يفهم ويقيده بما قاله أئمة مذهب الغير بل لفوات الوصف المرغوب المذكور حكما ولا رد على التعريف مسألة الدابة والأمة الثيب لان التعريف الشرعي مراعى فيه التعريف اللغوي كافي ط ولا يخفى أن قول الكثر وغيره ما أوجب نقصان الثمن الخ القصد منه تعريف العيب فيكون المراد حصر العيب فيه وبطل لهذا قول الشارح وشرعا ما أفاده بقوله الخ فانه قد جعله نعر يفتا تأمل **(قوله)** فينبغي أن يكون ذلك عيبا لا ينفى ذلك بعد نصهم أن العبرة للعيب في ذات المبيع **(قوله)** ونقل ابن النخبة عن الخاتبة لوعلم بالعيب الخ هكذا نقل عبارة الخاتبة في شرح الوهبانية لابن النخبة والمذكور فيها من فصل الرد بالعيب رجل اشترى شيا فعلم بعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع الا بقضاء أو رضا اه **(قوله)** ولو وهب البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيبا قبل لا رد وقيل رد ينظر توجيه القولين في هذه المسألة ولعل وجه الأول أنه لا ضرر على المشتري في عدم الرد وهو انما شرع لدفع الضرر ووجه الثاني تحقق السبب والعلل الشرعية انما مراعى تحققاتها غالب الاقراء لا في كل فرد **(قوله)** ولو قبل القبض بردها اتفاقا لانه امتناع عن انعام العقد خاتمة **(قوله)** وفيه نظر ولا يخفى أنه يمكن أن يكون العيب مفضيا للهلك وله قيمة ولو قليلة فيشترى به الوكيل مثلاً بأقل منها وهذا الامتناع فيه **(قوله)** قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه وبالتكفين بطل ملكه الخ وقال المقدسي ولو اشترى كفنا لم يمت ثم وجد به عيبا لا يرد كذا في الخلاصة وفي حاشيتها التعلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب لاحتمال أن يفترسه سبع فيعود للمشتري فيتمكن من الرد وما لم يقع بأس من الرد لا يرجع بنقصه اه من السندی وط وانظر ما قاله المحشى هناك من أنه أي الأجنبي بالشراء ملكه وبالتكفين بطل ملكه عنه مع ما تقدم في الجناز من أنه لا يخرج الكفن عن ملك المتبرع وقرع عليه في النهر كأنه المحشى أنه لو افترس الميت سبع كان للمتبرع والظاهر أن المراد بملك الميت الكفن في تكفين الأجنبي تعلق حقه بالملك حقيقة وقال السندی فالخاصل أن الرد ممنوع في الصورتين الا أن الوارث له الرجوع بالنقصان لانه قائم مقام الميت ومثله الوصى ولو كان الميت حيا كان له الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده وكذا من قام مقامه وأما الأجنبي فاعلم امتنع الرد منه لتعلق حق الميت بالكفن ولا يرجع بالنقصان لاحتمال العود الى ربه والميت لم يملكه فام بتعذر الرد لا يرجع بالنقصان اه لكن احتمال افتراس السبع متحقق في تكفين الوارث فلم يتعذر الرد ومقتضاه عدم رجوع الوارث أيضا بالنقصان

ما لم يقع اليأس من الرد تأمل وقد ذكر في المحيط المسئلة كافي السراج وقال الفرق أنه إذا كان المشتري وارثاً أن الملك لم يثبت للوارث بل هو على حكم ملك المورث فيبقى على الوجه الذي أوجبه العقد وقد تعذر الرد فيرجع بالارث بخلاف ما إذا تبرع أجنبي بالتكفين لأن التكفين ملك المتبرع وبالتكفين أزاله عن ملكه فبطل حقه من كل وجه كالوتبرع به على إنسان في حال حياته اه ولعل هذه المسئلة فيها طريقتان **(قوله)** وزوال الملك بفعل مضمون الخ أي بخلاف غير المضمون فإنه لا يوجب السقوط كالموت فإنه معنى لا يتعلق به ضمان فلا يمنع من الرجوع بالارث وكالعتق بلامال فإن الاستحسان أنه لا يمنع لأنه لا يوجب الضمان فأشبه الموت بخلاف الأكل على قول أبي حنيفة والبيع والقتل اه من السراج **(قوله)** بفعل مضمون الخ) سيأتي توضيح هذه الجملة في هذا الباب **(قوله)** ردالي الوارث الآخر الخ) الأصوب حذف إلى كاهي عبارة الأصل **(قوله)** لو اشترى المولى من مكاتبه فوجد عبداً الخ) انما يظهر ما قاله في المحيط فيما إذا عجز نفسه بعد الشراء لا فيما إذا بقي على كتابته فإنه مع المولى أجنبيان في الحقوق **(قوله)** أولم يقف على الرجوع الخ) عبارة التهرأ ولم يقوا الخ **(قول الشارح)** ينبغي نعم قد يقال ينبغي عدم الرجوع وذلك أنه بالبلوغ لم يتقن زوال العيب لاحتمال أنه بسبب ضعف المثانة أو الداء قبل البلوغ وبعده ولا رجوع مع الشك في زوال العيب بخلاف ما ذكره من المسلتين فإنه قد يتقن بزواله **(قوله)** وهو خلاف ما ذكره الحكماء الخ) من أنه جوهر مضى خلقه الله تعالى في الدماغ وجعل نوراً في القلب يذرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة **(قول الشارح والقروح)** جمع قرحة بالفخ وهي عند الأطباء عبارة عن كل جراحة متفحمة وقال القرشي تفرق الاتصال اللحمي إذا كان حديثاً يسمى جراحة وإذا تقدم حتى اجتمع فيه القيح يسمى قرحة والقرح بالنهم ألم الجراحة والمراد هنا الأعم المتفحم وغيره اه سندی **(قوله)** نعم يشك عليه ما في الخاتمة يهودى باع الخ) يدفع الاشكال بأن الحرف في حقهم كالحل عندنا وهي من المسائل التي يقرون عليها بخلاف اعتقادهم أن الكفر خير **(قوله)** والمرجع في الجبل إلى قول النساء وفي الداء إلى قول الأطباء) نعم في الداء تردت هادة رجلين إذا شهد أنه قديم وأما الجبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا تردت هادتهن **(قوله)** لكن ينفيه ما مر من قوله الخ) لا منافاة لأن القصد بعدم قبول قولها في الفسخ بدليل مقابله برواية أبي يوسف فلا ينافي قبوله لتوجه الخصومة **(قوله)** بالجر عطفاً على المضاف الخ) مقتضى قاعدة العطف أن يكون هنا على الأبق تأمل **(قوله)** فلو قبل العقد بالبيع صار البائع مختاراً للفداء) انما يصير مختاراً للفداء إذا كان عالماً بالجناية **(قوله)** هو بحث منه مخالف للنقل) قديقال أنه وإن خالفه لكنه نظر للعرف تأمل **(قوله)** وبينهما منافاة) قد يقال في دفع المنافاة ان القصد بقولهم لا تسمع دعوى الخ بيان أنه لا بد من ذكر السبب في دعوى عدم الحيض وليس المراد حصرة في الشبهة المذكورة بل مثلها السبب بدليل ما ذكره هنا من أنه عيب فالفهم غير معمول به لوجود النص بخلافه وعلى هذا يكون الكبر في السن عيباً في الأثني نعم ان المنافاة التي ادعاها انما تأتي على اشتراط ذكر السبب لأعلى ما قاله في الفسخ من عدم الاشتراط **(قوله)** وكذا لو كانت محرمة عليه الخ) لأنه يقدر على الانتفاع بتزويجها وإذا كانت مطلقة بائناً لا يكون للزوج سبيل عليها والحكمة عارضة كحرمة الحائض والظاهر أن الحرمة برضاع أو مصاهرة إذا أخذها للتسرى يكون له ردّها تأمل **(قول المصنف)** حدث عيب آخر عند المشتري بغير فعل البائع الخ) فيه أن ما ذكره المصنف من امتناع الرد والرجوع بالنقصان متحقق فيما إذا حدث العيب بفعل البائع أو غيره فلا حاجة لتقييد كلام المصنف بل يبقى على

عمومه وإن كان في بعض الصور يرجع بالارث أيضاً لكن يستثنى من عموم المصنف ما لو حدث بفعل المشتري فإنه يلزمه بجميع الثمن على ما يأتي عن الجبر **(قوله)** ظاهره أنه لا يطرح عنه شيء الخ) لكن التشبيه في قوله وكذا لو كان بأففة سماوية يفيد أنه يطرح عنه حصّة النقصان إذا أخذه في هذه كالتى قبلها وبوافقه ما قاله المقلدسي وإن كان بأففة سماوية أو بفعل المبيع برده بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصّة جناية المعقود عليه أو الآفة **(قوله)** رجوع بنقصان الخ) لعل حقه بعشر الخ **(قوله)** ثم الرجوع بالنقصان إذا لم يمنع الرد بفعل مضمون الخ) مثلاً القتل بفعل مضمون ولهذا الوارث في ملك غيره كان مضموناً وانما استفاد البراءة عن الضمان على أنه فيجعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك وقد زال عنه الملك بالقتل اعتياضاً عن الملك ولذا يأتي ثم ونجيب عليه الكفار فإن كان خطأ أو يضمن إن كان مديوناً والألا لعدم الفائدة قصار الضمان كاللزام وفي الهداية فيصير كالمتفدية عوضاً أي يصير المشتري كالمتفدية بملك العبد عوضاً وهو سلامة نفسه على اعتبار الحمد وسلامة الدية للمولى على اعتبار الخطأ قصار المشتري بقتله استفاد سلامة نفسه وأمواله فصار كأنه أخذ عوضاً بأزاء ملكه بالقتل كما لو باع وأخذ الثمن كذا في المبسوط بخلاف الاعتاق فإنه لا يوجب الضمان عليه لو فعله في ملك غيره لعدم التفات من أحد الشرطيين لأنه تصرف شرعي لا يمكن إلا في الملك بخلاف القتل فإنه حسي يتصور في غيره وكذا يقال في الأكل واللبس انهما يوجبان الضمان في ملك الغير وانما استفاد البراءة باعتبار ملكه في المحل فذلك عتلة عوض سلمه اه من شرح المنبع **(قوله)** لأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال الخ) هذه العلة موجودة في غير مسألة السلم لأن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن مع أنهم علوا الرجوع بالنقصان عند امتناع الرد بأن الأوصاف إذا صارت مقصودة بقابلها شيء وانما يصير مقصودة بأحد شيئين بالانلاف حقيقة أو بالمنع حكماً كما إذا امتنع الرد لحقه أو لحق الشرع إلى آخر ما قالوه وإذا نظر إلى أن هذا التعليل في المال الربوي لا تكون مسألة السلم قيداً بل جميع مال الربا كذلك تأمل وقد يعطل بأنه لو قبل بالرجوع بالنقصان في مسألة السلم لزم عليه أخذ عوض الوصف في السلم وفيه لا يجوز الاعتياض عن السلم فيه قبل قبضه ولو السلم إليه فكذا عن وصفه بالأولى وإن كان مقصوداً تأمل **(قوله)** وينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيني عند قوله والسرقة) ما تقدم عن العيني الرجوع للعيب بل لأن قطع اليس من باب الاستحقاق حكماً لا من باب العيب كما يأتي في الشرح عند قول المصنف قتل المقبوض أو قطع بسبب عند البائع فانظر اه ثم رأيت في زبدة الدراية مما نصه فان قيل إذا حدث عند المشتري عيب ثم أطلع على عيب عند البائع فقبله البائع رجوع عليه بجميع الثمن فلم يكن ههنا كذلك يعني في مسألة القطع أجيب بأن هذا على قول أبي حنيفة نظراً لجريانه مجرى الاستحقاق وما ذكره لا يتصور فيه فان قيل أما ذكره أن حكم العيب والاستحقاق مستويان قبل القبض وبعده في غير المكيل والموزون فما الذي أوجب الاختلاف بينهما هنا أجيب بلى لكن ليس كلامنا الآن فيهما بل فيما يكون عتلة الاستحقاق والعيب وما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يساويه في جميع الأحكام اه **(قوله)** أي الالعيب مانع من الرد الخ) لكن استثناء العيب المانع انما يناسب عبارة التهرأ لاعتبار المصنف تأمل نعم يناسب قول الشارح أو رضى به البائع **(قوله)** وانما يرجع بالنقصان على الجناية الأولى الخ) عبارة الأصل بنقصان الجناية الأولى **(قوله)** وكما لو اشترى عصيراً فتحمر بعد قبضه ثم وجد فيه عيباً لا يردّه) الامتناع من الرد هنا لحق الشرع لما فيه من تملك الحر وتلكها فلا يرتفع بتراضى المتعاقدين **(قوله)** وكذا بعده في ظاهر الرواية الخ) عبارة الجبر

وأما الزيادة بعد القبض فإن كانت متصلة متولدة تمنع الرد بالعيب عندهما ويرجع بنقصان العيب
وعند محمد لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية وللشترى طلب نقصان العيب فإن طلب فليس للبائع أن
يقول أنا أقبله كذلك عندهما وعند محمد ذلك اهـ (قوله بمنع الرد في موضعين الخ) بقي موضع ثالث
وهو المتصلة المتولدة بعد القبض المختلف فيه (قوله قال في البحر وهو تكرار لأن رجوعه الخ) عبارة
الكتزليس في التمثيل كعبارة المصنف بل قال فلو حدث آخر عند المشتري رجع بنقصانه وورد رضا
بأنه ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا رجع بالعيب اهـ فلا يرد على المصنف ما ورد عليه (قوله فانه
لا يرجع بالنقصان الا في الكتاب) نسخة البحر يرجع بالاثبات كما نقله ط وهو ظاهر وبه لا يكون
مخالفة بين ما في المحيط والفصولين ويكون ما في الفصولين مقيد لما في المحيط بأن يقال ان الرجوع به
في الاجارة اذا لم ينقصها وفي الرهن اذا لم يرد به بعد فكه والفرق بين الرهن والاجارة انها تنقضي بالاعذار
بخلافه (قول الشارح أو خبر الدقيق الخ) في فتح القدير في كون الطعن والشئ من الزيادة المتصلة
تأمل اهـ والظاهر أنه يقال كذلك في خبر الدقيق (قوله وهي في المعاوضات المالية وغيرها الخ) في
الزيلي عند قول الكتزلي ما يبطل بالشروط الفاسدة كما نقله السندى أن الشرط الفاسد من باب الربا وهو
مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات لأن الربا هو الفضل الخالي عن العوض
وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيها فضل خال عن العوض
وهو الربا بعينه اهـ (قوله أما هنا فلا محل له لأن العرض على البيع الخ) ما قاله محل نظر وبحسب الرمي
جاء هنا لافرق بينهما ولائذ أنه اذا وجد صريح الرضا ودلالته كان سلم جميع الثمن لا يكون له الرجوع
بالنقصان فيرد بما يبدل عليه هنا ما يناسبه والعرض على البيع والبيع في هذه المسائل غير دال على الرضا
اذ تعين حقه في عين المبيع فاستوى البيع والعرض وعدمهما فيها بخلاف غيرها كما هو ظاهر للتأمل
فتدبر (قوله وانما ثبت الملك فيه مؤقتا إلى الاعتاق انهاء كاللوت) عبارة الهداية فكان انهاء فصار
كاللوت (قوله والتدبير والاستيلاء بعزله لانه تعذر النقل الخ) عبارة الزيلي والتدبير والاستيلاء
كالعق لتعذر الرد فيه ما بالامر الحكيم مع بقاء الملك حقيقة اهـ (قوله لأن فيه حبس المبيع بالتعليك
من هؤلاء الخ) مقتضى هذا أنه لا بد من دفع المطعوم إلى المرأة وما بعدها حتى يتحقق التعليك لهم اذ بدونه
يكون باحة لا تعليقاً فيؤكل على ملك المشتري ولا بد أيضاً من التعليك من الطفل والأكل على ملك أبيه
مع أن ظاهر كلامهم هنا لا يبدل على هذا وانما يبدل على أنه اذا أكله بنفسه أو أطعمه عبده أو مذبذبه أو أم
ولده رجع بالنقصان بخلاف ما اذا أطعمه طفله أو ولده الكبير أو امرأته أو مكانبه أو ضيفه فانه لا يرجع
(قوله فلذا اقتصر عليه الشارح) فيه أنه لم يقتصر على قول محمد من رد ما بقي والرجوع بنقصان ما أكل
بل ذكر أيضاً أن الرجوع بالنقصان استحسان عندهما (قول الشارح فله رد الباقي بحصته من الثمن)
لم يبين حكم الرجوع بالنقصان في غير الباقي والظاهر أن له الرجوع (قوله قوله ولو اعتقه على مال) وان لم
يقبض البذل (قوله اذ الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة الخ) ثبوت الرجوع
في المسائل المتقدمة بعد العلم ليس عاماً في جميعها بل في بعضها لاني كلها تأمل (قوله قوله والاصل
الخ) الشيخ الرضوي والجلبي لم يختارا إلا ما في الزيلي في بناء هذه المسائل وهو أن الرد متى امتنع بفعل
مضمون من المشتري كالقتل والتعليك من غيره امتنع الرجوع بالنقصان ومتى امتنع لا من جهته أو من
جهته بفعل غير مضمون كالهلاك بأقفة سماوية أو انتقص أو ازداد بزيادة مانعة من الرد أو الاعتاق

وتابعه لا يمنع الرجوع بالنقصان ونقل ذلك في البحر وما أدري وجه اختيار ما في الاختيار على ما في الزيلي
مع أنه منطبق على جميع المسائل المتقدمة بخلافه ولعله لقصور أذهاننا اهـ سندی (قوله وينبغي
جريان الخلاف فيما لو أكل الطعام) عبارة البحر وينبغي جريان الخلاف فيها كالألخ والميراث اذا علم
بعد الاكل في هذه كالسابقة لا ما اذا علم قبله فانه لا خلاف فيها (قوله قلت الكسر في الجوز يزيد
في غنه الخ) فيه أن الكسر انما يزيد في الثمن اذا كان المكسور سليماً والكلام فيما اذا وجد معيباً تأمل
(قوله وما في العيني أو من يخافه نظر) استظهر السندى ما قاله العيني وقال الجوز بأقسامه الثلاثة
الهندي والسلي وجوز الطيب اذا صار من نخايورث الغنيان في الاول والثاني بعد تغيره يكون سماً
والثالث يخرج عن الدوائية ولا يخلو استعماله عن ضرر اهـ لكن يرد على العيني ما قاله من أنه ينتفع به
بإستخراج دهنه (قوله واعترض بأنه مختل والصواب تعبير النهر وغيره بالكثير) لأن المراد بالكثير في
عباراتهم ما زاد على الثلاث في قدر المائة لا الكثير الذي هو الزائد على النصف اهـ قتال (قول الشارح
وفي المجتبى لو كان سمناً ثاباً كاله الخ) فيما نقله عن المجتبى فيودينغي ملاحظتها منها أن البائع لم يخبره الا
بعد غمام أكله فلو أخبره قبل أكله كاه رده اتفاقاً شاء وبعد بعضه لا يرجع بشئ عنده ويرجع عندهما
بنقصان ما أكل ويرد الباقي على القول المقتضى به كما سبق ومنها أنه كان ذائباً فلو كان جامداً وأخبره قبل
أكله قور منه موضع وقوع الفأرة ورده على البائع وصح البيع في الباقي بحصته لانه مثلي والثمن ينقسم
على الاجزاء وان أخبره بعد أكله أكله أو بعضه لكن جاوز موضع الفأرة فيرجع بنقصان ما كان حوالها
من الثمن ولو أكل من ناحية لم تكن فيها الفأرة ثم أخبره البائع قور موضع الفأرة وردها وصح البيع فيما
أكله وما بقي هذا ما يقتضيه مفهوم ما تقدم والله أعلم اهـ سندی (قوله وهذا الاطلاق يسده في
المبسوط بما اذا ادعى الخ) لا يظهر هذا التقيد الا اذا قلنا ان معنى رده على بائعه أنه يرد عليه بدون
مخاصمة على خلاف ما قدمه فيقال حينئذ ان محل رده على بائعه اذا ثبت العيب عنده والأفلا يظهر وجه
لعدم رد المشتري الاول على بائعه اذا أثبت عنده ولم يثبت المشتري الثاني ثم ظهر توجيه المسئلة بما ذكره
في الفتح تعليلاً لها بقوله لأن المشتري الاول لم يصير مكذباً فيما أقربه ولم يوجد هنا قضاء على خلاف ما أقربه
فيبقى اقراره بكون الجارية سليمة فلا يثبت له الرد اهـ لكن فيما ذكره من التعليل نظر وذلك لأنه صار
مكذباً بأمره بالقضاء فيما أقربه من كونه سليماً فله دعوى العيب عند بائعه وان لم يدع المشتري الثاني أنه
كان عند البائع الاول (قوله وما قلناه من ارجاع ضمير عنده إلى البائع الثاني أصوب من ارجاعه إلى
المشتري الثاني الخ) غاية ما يفيد الكلام على هذا الاحتمال أن المشتري الثاني يرجع على الاول بالنقصان
وليس فيه تعرض للمسئلة الخلافية بالكلية وكأنه فهم أن ضمير يرجع عائداً إلى المشتري الاول وهو غير متعين
في الكلام ويكون قوله ما لم يحدث الخ على هذا كافياً ط كالاستثناء من معلوم من المقام تقديره وله أي
لثاني الرد ما لم يحدث عيب آخر عنده ثم المتبادر ما قاله المحشي (قوله فيجعل ما مر عن القضية على ما اذا
رضى بها صريحاً) ليس في عبارة القضية ما يبدل على هذا الحل والمفهوم منها أن مجرد ما يبدل على الرضا
كاف في منع الرد ويبدل على هذا أيضاً التشبيه بمسئلة المداواة والظاهر تحقق الخلاف في هذه المسئلة اذ
الحل المذكور مما لا دليل في كلام القضية عليه (قوله فيصير كأن البائع الاول لم يبعه) لعل حقه الثاني
(قوله الوكيل بالبيع على هذا التفصيل) الا أنه اذا رد بقضاء على الوكيل بينة أو نكول لزم الموكل وان
بأقراره لزمه وله أن يخاصم الموكل كافي البحر عن البرازية لكن اعتماد ما في الخاتمة أولى (قوله واعترض

بانه لايجبر وان ثبتت المطالبة) فتمة عبارة ط بعد قوله المطالبة والتي لاينبغي الاحتياط بنبوته أى
 شرع الخ ثم انه لم يتضح وجه ورود هذا الاعتراض على ما في البحر (قوله) ثم قال وقد ظهر لي أن موضوع
 هذه المسئلة الخ) لا دليل على كون الموضوع مذكراً بل هذه المسئلة عامة والقصد منها عدم جبر
 المشتري على دفع الثمن عند دعواه أى عيب كان وأطلق في قوله أو يحلف بانه اعتماداً على ما يأتي في
 مسئلة الأباق ونحوه وبهذا لا يكون الثاني حشواً لاختلاف المقصود في كل اذني الأولى القصد ببيان عدم
 الجبر والثانية بيان وقت توجه الخصومة في دعوى الأباق مثلاً تأمل (قوله) وبه عليه ط أيضاً فيه
 أن عبارة ط هكذا قوله وجنون فيه أن الجنون يشترط وجوده عندهما على الصحيح وإنما الضعيف
 جعله مختلفاً صغراً وكبراً اه ثم انه لا شل أن كلام الشارح مبني على ما مر عن العيني وان كان الكلام
 في اشتراط المعاودة هنا فانه فيما تشترط فيه قسمه قسمين في كيفية التحليف ففيما يختلف صغراً وكبراً
 يحلف في حالة الصغر بالله ما أبق قط الخ وفي حالة الكبر يحلف ما فعل كذا مذبذب والشارح جعل من هذا
 القسم الجنون حيث قال وما جن قط الخ وهذا لا يوافق الاما تقدم عن العيني وعلى إسقاطه كما يأتي له لا برد
 عليه نى (قوله) سليماً كما التزمه قاله السرخسي في التمر عقب ما نقله عن السرخسي مانصه وحمله ما لو ادعى
 أنه لا علم له به أما لو ادعى الخالف العلم به كما هنا حلف على البتات ألا ترى أن المودع لو ادعى قبض ربه لها
 حلف على البتات وان كان القبض فعل الغير قال في الفتح وهذا الوجه لأن معنى تسليمه تسليمه له والحال
 انه لم يفعل السرقة عندي فيرجع الى الخالف على فعل الغير اه (قول الشارح وظاهر الخ) أى للقاضي
 أو أمينه ففي البحر من شئ القضاء عند قوله ولو باع القاضي أو أمينه عبد الغرماء الخ عن البدائع أن العيب
 اذا كان ظاهراً ابرداً لم يبيع به بنظر القاضي أو أمينه اه (قول الشارح كعور) ان سلم أنه ظاهر في الحال
 فلا بد من اثبات كونه قد عا قبل الشراء والذي في البحر والنهر والعلمى ولعله أراد أن يكون ولداً كنه وأما
 ما يمكن حدوثه فلا يصح التمثيل به اه سندی عن الرحتى (قوله) أى لتوجه الخصومة الخ في السندی
 انما يحتاج القاضي الى قول الأطباء عند عدم علمه بالعيب أما اذا كان القاضي من الأطباء ينظر بنفسه كما
 في البرازية ونظر أمينه كنظره كافي البدائع اه لكن يظهر هذا على القول بأن القاضي يقضى بعلمه
 (قوله) وعند الثاني يحلف) وفي الدراية أراد المشتري الرد ولم يدع عليه البائع شيئاً يسقطه لا يحلف وعند
 الثاني يحلف صيانة للقضاء أو كثر القضاء يحلفون بالله ما سقط حقل في الرد بالعيب من الوجه الذي
 تدعيه نصوصاً ولادلالة وهو الصحيح وأحب الى أن يستحلفه وان لم يدع البائع وان ادعاه حلف اتفاقاً انتهى اه
 سندی (قوله) ذكر الكل غير قيد الخ) بزيادة الشارح لفظ صير كلام المصنف شاملاً لما اذا لم يوجد
 قبض لشيء أصلاً وما اذا وجد قبض البعض (قوله) وظاهر كلام الشارح أنه رده الخ) هو صير مبيع ما في
 الفصولين حيث قال ولو عالج الأول ثم علم عيباً آخر فله رده كما نقله عنه كما أن صدر عبارته بخلاف ظاهر
 عبارة الشارح فان مقتضاها أنه لو كان فيه جلة عيوب فداواه من أحدها ولو مع علمه بالباقي يكون له الرد
 بالباقي وجرى على ظاهر عبارة الشارح السندی نعم على جعل عبارة الفصولين محمولة على ما اذا شراها عالمها
 بعيبه لا تكون صريحة فيما استظهره ويحمل كلام الشارح على ما اذا داواه بدون علمه بالعيب الآخر
 لا يكون مخالفاً لما في الفصولين (قول الشارح بعد العلم الخ) احتراز عما اذا كان قبل الأطلاع فله
 الرد ما لم ينقصه أو يزده فيه كالحياطة فعند ذلك الرجوع بالنقصان كما تقدم وقوله والارش احتراز عما يمنع
 الرد ولا يمنع الارش كما اذا جامعها وقد استراها بكرة فبانت ثيباً فان له المطالبة بالارش كما ذكره السندی

فاذا وجد منه ما يدل على الرضا بعد الجماع ليس له أن يرجع بالارش وما فسر به المحنى كلام الشارح
 غير المفهوم منه وان كان صحيحاً في ذاته (قوله) بخلاف الرهن فلا يردده الا بعد الفسكال) الا أن يرضى
 المرتهن برده الى الراهن قبل قضاء دينه فللراهن أن يردده بالعيب الذي وجدته ولم أره فليراجع اه سندی
 (قوله) ومنه ارسال ولد البقرة عليها الخ) ينظر الفرق بين ارسال ولد البقرة الخ وبين أكل غر الشجر الخ
 ولعل هذا مبني على اختلاف الرواية ثم رأيت في المنبع تعليل عدم الرد في مسئلة اللبن بقوله لأن اللبن
 الذي حدث في ملك المشتري مخلوط باللبن الذي كان حدث في ملك البائع فلورد كل الحليب يلزم الربا في حق
 البائع لانه أخذ مبيعاً وما لا آخر وهو الذي حدث في ملك المشتري ولهذا قلنا ان الزيادة المنفصلة تمنع
 الرد بالعيب اه ومقتضاه أن الزيادة المنفصلة تمنع في صورة الاختلاط مع أنه تقدم اطلاق منعها
 فيكون ما هنا رواية أخرى فتأمل وفي البحر وليس منه يعني بما يمنع الرد جزئاً من الغنم فان لم ينقصه فله
 الرد وكذا قطع الثمار واستشكله في جامع الفصولين بأنه ينبغي أن لا يرد لأنه زيادة منفصلة متولدة وهي
 تمنع الرد ولم أر فيها خلافاً ولكن يظهر من هذا أن فيها خلافاً اه (قوله) قال ويدل له ما ذكره محمد في
 السير الكبير أن جوالق العلف الخ) هكذا وجدته في الذخيرة وأنت خير بأن هذا الدليل لا يصلح
 الاستدلال به على جعل القيد للثلاثة اذ هو خاص بمسئلة شراء العلف فهي أخص من المدعى الذي جعله
 قيد الثلاثة تأمل (قوله) لكن قال في الفتح ان العذر المذكور في السقي يجري الخ) قال في الفتح والتقيد
 بحاجته لأنه لو ركبها ليسقيها أو يردّها على بائعها أو يشتري لها علفاً وليس لها علف فليس برضاؤه الرد
 بعد ذلك أما الركب للرد فانه سبب الرد فانه لو لم يركبها احتاج الى سوقها فربما لا تنقاد وتلف ما لا في
 الطريق ولا يحفظها عن ذلك الا الركب والجواب في السقي وشراء العلف محمول على حاجته الى ذلك
 لانها قد تكون صعبة ففي قودها ليسقيها أو يحمل عليها علفها ما ذكرناه مع كونه قد يكون عاجزاً عن المشي
 أو يكون العلف في عدل واحد فلا يتمكن من حمله عليها الا اذا كان راكباً فتقيده بعدل واحد لانه اذا
 كان في عدلين فركبها يكون رضا ذكره قاضيان وغيره ولا يخفى أن الاحتمالات التي ذكرناها في ركبها
 للسقي أنها لا تمنع الرد معها تجري فيما اذا كان العلف في عدلين فركبها فلا ينبغي أن يطلق امتناع الرد اذا كان
 العلف في عدلين اه (قوله) وقد يجب بأن العذر في ركبها الخ) هذا الجواب لا يدفع المخالفة للقول الثالث
 انما يدفع المخالفة لغيره حيث اعتبر العذر فيما تقدم ولم يعتبر في مسئلتى الشرح والسير وانما الدافع لها على
 ما اختاره الزيلعي هو أنه انما جعل الركب في المسائل الثلاث غير مانع للرد لعذر أو لا وهذا لا ينافي أنه في
 غيرها مانع ولو لعذر فلم تصح المخالفة بين ما في الزيلعي وبين هاتين المسئلتين (قوله) ولان البيع انفسخ في
 المردود الخ) هذا التعليل انما يظهر فيما اذا لم يقبض البائع الثمن لافياً اذا قبضه (قوله) وبخالفه ما في
 الظهيرية حيث قال وان اختلفا الخ) ما نقله عن الظهيرية وغيرها في الصفة المشروطة واذا أجل كلام
 العمادية على غير هازول التنافي كأن اشترى أمة ثم أراد ردها بعيب السرقة مثلاً اختلفا فقال البائع
 كانت بكر او هي الآن ثيب وقال المشتري هي ثيب وقت البيع وكالمودع أو الغاصب اذا اختلف مع
 المالك في الصفة (قول الشارح ولو جاء بده بخيار عيب فالقول للبائع الخ) وكذا القول للبائع لو استحق
 المبيع فأراد المشتري الرجوع بالثمن على بائعه فأنكر أن يكون هو المبيع وقال هو غيره كما يظهر من الفرق
 الذي ذكره عن الفتح بين خيار الشرط والرؤية وبين خيار العيب وقد صرح بذلك في الخلاصة من الفصل
 الخامس عشر في الاستحقاق ونصه استحق الفرس من بدرجل فلما أراد أن يرجع بالثمن على البائع وبين

صفة الفرس فقال دبره رند مع الكي وقال البائع الذي بعته كيت بدون كي فينة المشتري أولى اه
(قوله) بدليل انفساخ العيب حقه البيع **(قوله)** قلت بل هو في غاية الخفاء الخ فيه أن مراد الحلبي أن
قول الشارح لم يعلم به الخ قبل ما اذا قبض المبيع فانه هو الذي يشترط فيه لردهما عدم العلم بالعيب قبل
قبضه اذ لو علم به أولا ثم قبضه لزمه بخلاف ما لو قبض السليم فله ردهما بلا فرق بين علمه به قبله أو بعده أما
الثاني فظاهر وأما الأول فلما نقله عن البحر بقوله لانه لا يمكن الزام البيع الخ **(قوله)** لكن هذا الاعتذار
لا يتأتى في عبارة المصنف الخ لكن يفهم منه حكم ما قبل القبض بالأولى فان الصفقة تتم مع ذلك
قال ليس له التفریق هنا لان المبيع كشي واحد فقبله كذلك بالأولى **(قوله)** وهذا التعليل أظهر لانه
يشمل دواعي الوطء فيه أن تعليله بأنه يكون وطؤه في غير لوكة فيكون عيبا يمنع الرد لا يشمل الدواعي
فالتعليل ما زال قاصرا وأيضا فسخ العقد يكون بالنسبة لما يستقبل بالنسبة لما مضى تأمل **(قوله)** وفي
الطائفة من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية الخ وفي مجمع الفتاوى اشترى جارية على أنها بكر
وقال لم أجدها بكرا وقال البائع كانت بكرا فذهبت عذرتهم عند ذلك فالقول قول البائع مع عيمته بالله لقد
باعها وقبضها المشتري وهي بكر انتهى اه سندی **(قوله)** ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي نيب
الخ الذي في غاية البيان على ما نقله السندی اشترى جارية على أنها بكر فقال المشتري ليست ببكر وقال
البائع هي بكر في الحال فان القاضي يريها النساء فان قلن هي بكر لزم المشتري من غير عيب البائع لان
شهادتهن تأيدت بمؤيد وهو الأصل هو البكارة وان قلن هي نيب لم يثبت حق الفسخ للمشتري بشهادتهن
لأنها ضعيفة وحق الفسخ قوي وشهادتهن يثبت للمشتري حق الخصومة في توجيه اليمين على البائع
فيخلف بالله لقد سلها بحكم البيع وهي بكر لان كان بعد القبض وان كان قبله فيخلف بانه أنها بكر وروى
عن محمد أنها ردت على البائع بشهادتهن من غير عيب البائع اه **(قوله)** رجوع بالنقصان الخ لان المريض
والمقطوع عند البائع انما ما تاز يادة الآلام وترادفها عند المشتري وهي لم توجد عند البائع وزنا العبد
يوجب الحد والموت غيره **(قوله)** أي باع بشرط البراءة من كل عيب الخ كذلك الحكم لو اقتصر على قوله
مما يحدث وما ذكره عن النهر موافق لما ذكره الزيلعي حيث قال باعه بشرط البراءة من كل عيب يحدث
به بعد البيع قبل القبض لا يصح عند محمد ويصح عند أبي يوسف الخ **(قوله)** وأجيب بمنع الاجماع الخ
فيه تأمل وذلك أن المعارض انما يبنى كلامه على رواية الاجماع فلا يصح أن يجاب بمنعه بناء على الرواية
الأخرى **(قوله)** ولهذا لا يقبل الرد الخ لعل المناسب حذف لا كما هو ظاهر وعبارة البحر كما ذكره المحشي
(قوله) وتصر وبنضم التاء وفتح الصاد وقيل بالعكس في رواية أخرى والفعل مع لوم في الوجهين وقال
الطحاوي هذا منسوخ بآية الرأفة بالمثل وكان ذلك حين يغرم الجاني والخادع زجرا لا على وجه
التعظيم انتهى من المنبع **(قوله)** مع أن وجهه خفي قد يقال وجهه أن الاستخدام مع كره العبد لا يصلح
للاستحسان فلا يصلح أن يكون علامة على الصلاحية له مع العيب فكان رضا كما هو القياس في مثل ذلك
(قوله) واستشكله في الشربلاية الخ عبارتها قوله قال لا نرد عدي هذا أتى الخ كذا وقال على أن يرى
من الأباقي ولو قال على أن يرى من أباقة أو على أنه أتى وقبله المشتري الأول على ذلك رده الثاني عليه لانه ذكر
هذا وصفا لايجاب أو شرطافيه والایجاب يقتضي الجواب والجواب يتضمن إعادة ما في الخطاب فاذا قال
المشتري قبلت ذلك صار كأنه قال اشتريت على أنه أتى فيكون اعترافا بكونه آتيا مقتضى الجواب بخلاف
ما لو قال على أن يرى من الأباقي لانه لم يصف الأباقي الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الأباقي

للحال لان هذا الكلام كما يحتمل التبري عن اباقي موجوده من العبد يحتمل التبري عن اباقي يحدث في
المستقبل فلا يصير مقرا بكونه آتيا للحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك كذا في المحيط فلينظر مع ما قاله
الكامل لو قال أنا برى من كل عيب الا باقية برى من اباقة ولو قال الا اباقي فله الرد بالاتفاق اه وكتب
في هامشه لعل حق العبارة لو قال أنا برى من كل عيب الا باقية لا يبرأ من اباقة فبرده ولو قال الا اباقي فليس
له الرد والفرق انه لما أضاف الأباقي الى العبد بقوله الا اباقة كان اعترافا بوجود الأباقي للحال فيرد عليه بخلاف
قوله الا اباقي لانه لم يصف الأباقي الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الأباقي للحال لانه كما يحتمل
التبري عن اباقي موجود للحال يحتمل للمستقبل فلا يثبت الرد بالشك في ارادة أيها ما ف كانه لم يستثن شيأ أما
على قول محمد وزفر فواضح لانه لا يدخل العيب الحادث قبل القبض في البراءة من كل عيب وأما على قول
أبي يوسف فقد يتبرج احتمال ارادة الحال وهو لو برى من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا لانه خص
الموجود واذا استثنى منه اباقة صح فبرده اه هذا ما ظهر لي بحثا اه منه وكتب الشيخ عبدالحق
الشربلاي على قوله فلينظر ما قاله الكامل الخ مانعه اشتباه وانتقال من مسألة مكررها في البيع بمسألة لم
يشكر فيها وحينئذ فكلام الكامل في غاية الاستقامة ولا يحتاج الى قول المحشي في العبارة التي بالهامش
لعل حق العبارة الخ فان كلام المحيط فيما اذا تكرر البيع وكلام الكامل فيما اذا لم يتكرر اه وما قاله
المحشي سبقه الشيخ عبدالحق فانه بعناه **(قوله)** ثم على القضاء للشيخ الخ حقه لا شترى **(قوله)**
ومقتضاه أنه مثل الوكيل بالخصومة المسئلة خلافة كما يعلم مما هو مذکور في باب الوصي **(قوله)**
الشارح لانه لا وجه له غير الرشوة الخ وذلك لان البائع على تقدير سلامة المبيع انما يستحق الثمن وعند
ظهور العيب له استرداده أو تنقيص الثمن برضا المشتري وليس له استرداد ودراهم أخرى بسبب ما حصل
بينهما من مجرد العقد لانه لا يكون حينئذ الارشوة اه سندی وهذا ظاهر أيضا فيما اذا أقر البائع بالعيب
(قول المصنف رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل الخ) لانه لم يلزمه في ذلك نقصان سندی **(قوله)** بعد
ما ذكره قولا آخر الخ في الكافي والفيض ما وافق القول الآخر المقابل لما في المصنف كافي السندی
وذكر عن الفيض أيضا أن الوكيل بالشراء له الرد بالعيب قبل أن يدفع الى الموكل استحسانا ولا يمين عليه
اذا ادعى عليه رضا الموكل كما لا يمين على الموكل أيضا لانه لم يجز بينهما عقد اه **(قوله)** فلا محل للاستثناء
الخ بالنسبة للمسئلة الأولى فقط لا الثانية **(قوله)** ولا يرد عليه ما سذكره المصنف في فصل التصرف في
المبيع الخ في الأشياء لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولاً لم يجز ولو كان فسخا
لجاز كما قال الفقيه أبو جعفر كأنظن أن يبعه جاز قبل قبضه من المشتري وغيره لكونه فسخا في حق
الكل قياسا على البيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمد على عدم جوازه قبل القبض مطلقا كذا في بيوع
الذخيرة اه وقال المحوي في تفسير الاطلاق أي سواء كان البيع من المشتري أو غيره لصديق يبيع المنقول
قبل قبضه عليه اه وحينئذ لا يفرق بين البيع من المشتري وغيره في عدم الجواز لكن يخالفه
ما في الاقالة

(باب البيع القاسد)

(قوله) بان كان من مجنون الخ قد يقال المراد بخلل الركن صدوره عن غير الأهل أو تعلقه بغير المحل
بان كان المبيع غير مال في دين من الأديان أو في بعضها أو بئس ما لا في دين من الأديان فأنزل حينئذ

ظاهر عدم تحقق معنى البيع الذي هو مبادلة مال بمال وحينئذ لا حاجة للزيادة التي زادها المحشي ولا لما في الضابط الثاني من الزيادة باعتبار الثمن **(قوله)** وهذا الضابط يرجع الى الفرق بينهما من حيث المحل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو أعم هذا انما يتأتى على زيادة أو في محله وهو لم يرد عا بل به المحشي أنه كان عليه أن يزيد ما هو على تقدير الزيادة وقد وجد في الضابط الثاني ما لم يوجد في الأول وهو بيان ما اذا كان الثمن غير مال في دين من الأديان الآن يقال ان ركن البيع حينئذ لم يوجد لانه مبادلة مال بمال **(قوله)** ولا هو حق متعلق بالمال بخلاف حق المرور على رواقه جواز بيعه لانه متعلق برقبة الأرض وهي مال زيلعي **(قوله)** أو ثبت ولم يعلم وجوده **(الح)** وذلك لان الأصل عدم فكان مدموما محكما سندی لكن سيأتي أنه اذا سئل الاطلاع عليه يجوز بخلاف ما لا يسهل كالحل كما ذكره عند قوله وبيع الحمل **(قوله)** فانه يخرج بالتدريج ط فالبيع في المعلوم باطل لكونه معدوما في الموجود لكونه بيعا بالخصه ابتداء وينبغي أن يكون فاسدا في الموجود لان الفساد لو صفه انتهى رحتي اه سندی **(قوله)** وفي الفقه المقول **(الح)** وقال في التهر من المهر الجنس عند أبي حنيفة هو الكلي المقول على كثير من مسمى الصورة والمعنى وعند أبي يوسف المقول على كثير من مختلفين بالأحكام وعند محمد مختلفين بالمقاصد اه وتمام ما يتعلق بذلك في الفقه من المهر **(قوله)** وينبغي أن يجري فيه الخلاف المازال **(الح)** الظاهر أن المراد بقول الشارح ولومن كفر أن المسلم باعه من كافر وأنه لا يعتبر معتقده جوازه **(قوله)** وذكر في الفقه أن الحق أنه باطل **(الح)** قال في الفقه جوابا عن الإراد الأول الوارد على قول الهداية بالبطالان وأجيب بأن المراد من قوله باطل أنهم لا يملكون بالقبض كالأعمال الحرف فكان مثله فلو قال فاسد ظن أنهم يملكون وأما غلث القن المضموم اليهم فلدخولهم في البيع لصلاحيتهم لذلك بدليل جواز بيع المدبر من نفسه ولذا وقضى قاض بجواز بيعه نفذ وكذا أم الولد عند الشيعين في أصح الروايتين وهذا الجواب عما يوهى أنه بيع فاسد ولكنه خص حكم الفاسد بعدم الملك بالقبض والحق أنه لا حاجة الى الحكم بالقبض فهو باطل وحكمه كحكمه وجاز أن يتخلف أفراد نوع شرعي في الحكم الشرعي لخصوصية اه فتأمل **(قوله)** الشارح فصيح بيعهم من أنفسهم **(الح)** قال البر جسد سدي ليس ذلك ببيع حقيقة وانما هو اعتاق على مال فلا يرد نقضا انتهى اه سندی **(قوله)** قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن **(الح)** عبارة ابن الكمال وبيع مال غير متقوم كخمر وخنزير بالدين انما قال بالدين دون الثمن لان الدين أعم منه والمعتبر بالمقابلة به دون الثمن على ما أفصح عنه صاحب الهداية حيث قال وأما بيع الخمر والخنزير فان كان قوبل بالدين كالدرهم والديناتير فالبيع باطل وان كان قوبل بعين معين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابل وان كان لا يملك عين الخمر والخنزير اه **(قوله)** والظاهر أن المراد بالفساد الباطل **(الح)** التعليل للسئلة بأن فيه بيعا بالخصه ابتداء وبأن قبول العقد في الحر والميتة شرط الجواز في العبد والذكية يقضى بحمل البطلان المصريح به في الهداية وغيرها على الفساد وأيضا الخلل هنا في الذكية والعبد انما جاء من خارج عنهما ومقتضى ذلك الفساد لا البطلان كما يعلم من الضابط تأمل **(قوله)** أي فهو باطل أيضا لكن المراد للشارح أن المسجد الفاسر حكمه كالمدبر من جهة أن بيعه مجتهد فيه فاذا ضم الى ملك في البيع لا يبطل في الملك كما اذا ضم الى مدبر فيه **(قوله)** الا أنه قال في شرحه هنا رد عليه ما صرح به قاضيان من أن الوقف **(الح)** قال في حاشية البحر نقلا عن الرمي يمكن حمل القضاء في كلام قاضيان على القضاء بزمه ولا يلزمه فلا يرد ما أتى به مفتي الروم **(قلت)** وهو مطلق فيعمل على الكامل وهو القضاء بزمه ولا في حمله على القضاء بزمه

قائمة بخلاف حمله على القضاء بالصحة فانه لا فائدة فيه لانه صحيح بدونه اه **(قوله)** تفريع على قول المصنف فصيح **(الح)** على وجه الترتيب الأنسب أنه يقول تفريع على قوله بخلاف قن ضم **(الح)** وقوله فصيح **(الح)** تفريع على وجه **(الح)** **(قوله)** بطريق الولاية **(الح)** عبارة ط الوكالة **(قوله)** الشارح واكتفى في **(الح)** لكن يحمل اطلاق الصرع على ما اذا غلب التراب تزول المخالفة بينه وبين ما في المصنف الا ان ما ذكره في توجيه صحة البيع مع الخلط يفيد اطلاق الجواز من أن جواز البيع يتبع حمل الانتفاع وبالخلط يحل الانتفاع به **(قوله)** وذكر أن سبب النهي في الحديث ذلك الأول أن يقول يفيد ذلك كما هو عبارة الفقه وذلك أنه في الفقه قال وقال الشافعي لا ينعقد أي بيع الفضولي لانه لم يصدر عن ولاية شرعية لانها بالملك أو اذن المالك وقد فقدوا لانعدام القدرة الشرعية فصار كبيع الآبق والطير في الهواء في عدم القدرة على التسليم وطلاق الصبي العاقل في عدم الولاية وقال عليه الصلاة والسلام لحكيم بن حزام لا تبع ما ليس عندك قلنا المراد بالبيع الذي تجرى فيه المطالبة من الطرفين وهو النافذ والمراد أنه يبيعه ثم يشتريه فيسلمه بحكم ذلك العقد ثم قال وسبب النهي يفيد هذا وهو قول حكيم بن رسول الله ان الرجل يأتني فيطلب مني سلعة ليست عندي فأبيعها منه ثم أدخل السوق فاشتريها فأسلها فقال لا تبع ما ليس عندك اه **(قوله)** الآن القول الثاني في مسئلتنا من **(الح)** لعل أصل العبارة لأن **(الح)** ليناسب الاستدراك بما قاله النهر ولتنظر عبارة العزيمة ثم رأيت عبارة العزيمة هكذا الآن القول الثاني في مسئلتنا من **(الح)** على القول الأول وفي بعض نسخها لان القول **(الح)** **(قوله)** ونقل أولاه عن أبي يوسف في كتاب الخراج عن أبي الزناد **(الح)** الذي يفيد كلام فقهاءنا أن كلاما من اجازة البراءة للاصطيد وبيع السمك في الماء غير جائز شرعا وما نقله في كتاب الخراج عن عمر بن عبد العزيز من الجواز فيه مما مقابل للذهب ومباين له ولم يذكره أبو يوسف في كتاب الخراج على أنه هو المذهب بل على أنه مقابل له وعبارة ومألت يا أمير المؤمنين عن بيع السمك في الآجام وموضع مستنقع الماء فلا يجوز بيع السمك في الماء لانه غرر وهو الذي يصيد فان كان يؤخذ بالسد من غير أن يصطاد فلا بأس ببيعه ومثله اذا كان يؤخذ من غير صيد كمثل سمك في جب والا فاذا كان لا يؤخذ الا بصيد فله كمثل ظبي في البرية أو طير في السماء ولا يجوز بيع ذلك لانه غرر وهو الذي صاده وقد رخص في بيع السمك في الآجام أقوام فكان الصواب عندنا في قول من كرهه حدثنا العلاء بن المسيب عن الحرث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لا تباعوا السمك في الماء لانه غرر وحدثنا يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن عبد الله بن مسعود أنه قال لا تباعوا السمك في الماء فانه غرر قال وحدثنا عبد الله بن علي عن اسحق بن عبد الله عن أبي الزناد قال كتب الى عمر بن عبد العزيز في بحيرة يجمع فيها السمك بأرض العراق أنواجرها فكتب أن افعلوا قال وحدثنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حماد قال طلبت الى عبد الحميد بن عبد الرحمن فكتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الآجام فكتب اليه عمر أن لا بأس به وسماه الحبس قال وحدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن ابراهيم قال ان اشتريته صيدا محصورا ورأيت بعضه فلا بأس وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وضع على أجعة من أربعة آلاف درهم وكتب لهم كتابا في قطعة آدم وانما دفعها اليهم على معاملة في قصها قال أبو يوسف حدثنا ابن أبي ليلى عن عامر الشعبي قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر اه ثم ذكر ما نقله في البحر عن كتاب الخراج عن الميرين فاذا كرهه عنهما اتفاد كرهه على أنه مقابل لما ذكره أولا أنه المذهب لعل أنه هو



المذهب فتأمل ويقال من أجاز البيع بحرية الأجارة أيضا لكن ما عزا في البحر لعمر بن الخطاب عزاه في كتاب الخراج لعمر بن عبد العزيز وقال في شرح المتن ماذكره في البحر من جواز الأجارة لصيد السمك يتأقده ما في أجازات البرازية حيث قال الأجارة إذا وقعت على العين لا تجوز فلا يصح أجارة الآجام والحياض لصيد السمك ورفع القصب وقطع الحطب أو لشيء أرضه أو غنمه وكذا أجارة المريع والحيلة في الكل أن يستأجر موضع معلوم العطن الماشية وسج الماء والمريع اهـ وهكذا ذكره قاضيان أيضا وقال لأن الأجارة ما وضعت للملك العين اهـ (قوله أن يؤجرها الخ) عبارة كتاب الخراج أن يؤجرها الخ (قوله) والميراث يجري في الحمل الخ) فانه في المثال قبل هذا يكون الحمل ميراثا (قوله) لكن الاستثناء باطل في الهبة الخ) وأما هبة الحمل وحده بدون الام لا تصح الا اذا سلم الى الموهوب البيع مع الام كافي السراج اهـ سندي وفي الفتاوى الخيرية والحيلة في جواز بيع اللبن في الضرع أن يقرض طالب اللبن المالكة دراهم بقدر ما يغلب على الظن أنه يساوي اللبن أو يقاربه اذا وقعت فيه المبادلة ويقول مالك اللبن ما يأتي من دابتي الغلانية أو دواي خذته قرضا اذا استوفاه يجعل هذا فيل لهذا المال ولهذا اللبن لو وقع المقاصة بينهما بذلك اهـ (قلت) ويرد عليه أن هذا لا يسمى بيعا مع أن اللبن مثلي وربما لا يرضى صاحب اللبن الا بدفع مثله فالأولى أن يقال ان طالب اللبن يقرض صاحب اللبن درهما ثم يخلب صاحب الماشية اللبن ويبيعه بذلك الدرهم الذي في ذمته اهـ سندي (قوله) بل بالعكس لأن ما يقتضي البطلان يدل الخ) اذا نظرنا لكون مقتضى الفساد يقتضي عدم المشروعية في الوصف بدون تعرض لمشروعية الاصل وعدمها لا ينافي مقتضى الفساد يقتضي البطلان واذا نظرنا لكون الفساد يقتضي عدم المشروعية في الوصف والمشروعية في الاصل ومقتضى البطلان عدم المشروعية فهم ما تنافي كل من مقتضى الفساد ومقتضى البطلان والذي قدمه أول الباب أن الباطل ما لا يكون مشروعا بالأصل ولا بوصفه والفساد ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه وهذا نعلم ما في كلام المحنسي (قوله) يفيد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل الخ) فيه أن التعليل بالتعامل يحتاج اليه في غير الكرات أيضا لدفع ما يقال من عدم الجواز بعلية أن المبيع بمنزلة وصف (قوله) وبه يحصل الجواب عما استدلل به الفضلي على المنع الخ) لو قيل ان الكلام فيما اذا كان موضع القطع معلوما كما أفاده ما نقله الشارح عن القنية لكان أوجه في دفع كلام الفضلي (قوله) فقوله معين ليس للاحتراز عن الفساد الخ) بل يظهر أنه للاحتراز عن البطلان لاعن الفساد (قوله) والذي نقله العلامة نوح الخ) عبارته وإطلاقهم يفيد أنه ينقلب صحيحا بالتسليم سواء كان معينا أو غير معين وقال الزاهد في شرح مختصر الطحاوي ان الفساد في غير المعين معطل بلزوم الضرر والجهالة فاذا تحمل البائع الضرر وسلمه الى المشتري زال الفساد وانتفت الجاهالة أيضا اهـ وفي اصلاح الايضاح ما وافق ما نقله في التهر ونصه (وجذع في سقف) يعني الجذع المعين لأن غير المعين يبعه لا ينقلب صحيحا ذكره الزاهد في شرح القدوري اهـ (قول الشارح فلو لم يكن رطب الخ) بأن كان بسرا (قوله) والمراح بالضم الخ) في القاموس أروح الابل ردها الى المراح بالضم أي المأوى والماء وفي الصحاح أراح أراحه أي ردها الى المراح وفي المصباح الرواح رواح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح بالضم حيث تأوى الماشية بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ لأنه اسم مكان واسم الزمان والمكان والمصدر الميم من أفعل بالالف مفعول بضم الميم على صيغة اسم المفعول وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت بغير ألف واسم المكان من التلاقي بالفتح والمراح بالفتح أيضا الموضع الذي يروح

القوم منه ويرجعون اليه انتهى اهـ أشباه (قول الشارح زر الفيلق) في المغرب الفيلق اسم لما يتخذ منه القمر عرب اهـ فالإضافة لليان اهـ سندي (قوله) العلق شئ أسود الخ) واذا تحقق مع دهن البنفسج وقطر في الاحليل يرفع حرقة البول وحرقة المثانة تجرب ويقال ان مسحوقه مع الصبر يحقق البواسير ويعوقه مع الصبر يحلل الخناق ومطبوخه في الزيت اذا طلى على القصب قواه وضما دحروقه مع الخل ينبت الشعر الجيد بعد تنف الردي اهـ سندي (قوله) بقرينة التعليل) التعليل لا يفيد الا أنها متمولة وهذا محقق فيهما وما ذكره من التأييد لا يدل لان عدم جواز التداوي بلين المرأة لكونه جزءا أدنى وعدم الانتفاع بشعر الخنزير لجباسته تأمل (قوله) يجوز بيع الحيات) هي وان كان فيها نفع الا أنه يحرم أكلها فليصر رجوى اهـ سندي (قوله) الظاهر أن له الاجر بالغاما بالغ الخ) وجوب الأجر انما هو فيما اذا كان البذر من أحدهما واذا كان منهما متفاضلا والحاصل من مساو بالأجر للعامل لعله في المشترك والتسريك لا يستحق الاجر سندي عن الرحمتي (قوله) ويتعارف أيضا ما سجد كره المصنف الخ) سبأني له لتعليل ذلك بما في العناية من أنه نظير من استأجر صباغاً لصبغ ثوبه بصبغ نفسه على أن يكون نصفه للصباغ فان الغراس آلة تجعل بها الارض يستأجرها فاذا قدمت الأجرة بقيت الآلة متصلة بملك صاحب الارض وهي متقومة فيلزمه قيمتها كما يجب على صاحب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه وأجر عمله (قوله) وأما لو باعه من يزعم أنه عند غيره ففي التهر أن يبيعه فاسدا اتفاقا بخلاف بيع الآبق المطلق ففيه الخلاف في البطلان والفساد اهـ سندي (قوله) أو كان بقدر على أخذه من هو عنده) في شمول كلام المصنف لهذه الصورة تأمل ظاهر (قوله) وقد صور المسئلة في الفتح عما اذا كان ذلك الآخذ له الخ) وكذلك صورها المقدسي وكذلك نقلها في زبدة الدراية عن الجامع الصغير وحينئذ يستقيم جواب ط ولا يتعين جواب المحنسي (قوله) وهذا يعني عنه قوله أو قبضه الخ) لا يعترض بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه (قوله) وليس للبائع حبس العين بالنم الخ) عبارة البحر فاذا فعل المشتري في فصل الوديعة والامارية ما يكون قبضاً ثم أراد البائع أن يحبسها بالنم لم يكن له ذلك لأنه لما باعه منه مع علمه أنه في يده وهو متمكن من القبض يصير راضيا بقبضه دلالة اهـ (قول الشارح وسلمه) غير قيد بل المدار التمام على ظهور الآبق قبل الفسخ على هذه الرواية كما يدل عليه ما نقله المحنسي عن الفتح وكأنه أخذ هذا التقييد من التأويل الذي نقله المحنسي عن البحر والظاهر عدم اعتماده لمن أخذ بهذه الرواية (قوله) لكونه ليس بمال الخ) مقتضى هذا التعليل أن هذا البيع باطل فلا يصح نظمه في سلك الفساد (قوله) وفيه أن جواز اقدام المشتري الخ) ما قيل من كراهة البيع ذكره في العناية وأصله في الخاتمة كافي السندي (قوله) وبه يظهر أن ادخال الشارح لفظة كل لا يحمل له) الشرط في الفساد تقدم الشراء على نقد كل الثمن فاذا نقد البعض ثم اشترى بالأقل يحقق الفساد وفي السندي عن السراج لا يجوز أن يشتريه بأقل من الثمن ولو بقي درهم ولا بد من نقد جميع الثمن اهـ وما فهمه المحنسي وقاله مندفع تأمل (قوله) وهذا قول المصنف الخ) لعله محترز قول المصنف الخ (قوله) لكن لم يظهر لي كون الأولى مما نحن فيه اذ لو كانت الخ) ما أورد على هذه الصورة وأورد بعينه على صورة قضاء الدين والمراد أنه بالمصارفة المذكورة كأنه لم يبدل أحد التقدين بغيره بل باق على حاله حكما والتصوير على الوجه المستطوره نقله في المنخ والبحر أول البيوع عن العمادى وعبارة البحر الدراهم أجريت مجرى الدينار في سبعة مواضع الأولى بيع القاضى ديناره لقضاء دينه الدراهم وعكسه الثانية يصرفها المضارب اذا مات رب المال أو عزل لتصير كراس المال الخ (قوله) وقال ط صورته عقد معه المضاربة الخ)

ويمكن أن يصور بما هو في تقرير عبد البر أنه إذا كان رأس المال دنانير فاشترى بها المضارب دراهم على رب المال نسيه عن شراء الأعيان وذلك لأن له فسخ المضاربة بغير رضا المضارب إذا لم يتضمن إبطال حتى المضارب فكذا الدنانير باقية بعينها بخلاف ما لو اشترى بها عروضا وله لا يملك نسيه كذا يوجد في بعض نسخ ط ملحقه بالأصل (قوله لا يحل لهذه الجملة هنا الخ) قد يقال ذكره هاليين أن الفساد في كلام المصنف إنما هو للشراء بالأقل كما قدمه الزيلعي بقوله وقبضه الخ وليبان أن قوله جاز مطلقا محمول على ما بعد القبض تأمل (قوله) ويظهر منه أنه لو اشتراه بخمسة مثلاً أي بأقل من الثمن الأول فهو كذلك بالأولى) توقف ط إنما هو في فساد المضموم لافي صحة المبيع الأول ومسألة الفسخ في طرق الفساد لا في مسألة ط لمقارنته فلا يفهم منها بل هي نظير مسألة الشارح فهي مفهومة منها بالأولى تأمل وعبرة ط في وجه الطرول أنه قابل الثمن بالمبيعين وهي مقابلة صحيحة إذ لم يشترط فيها أن يكون بازاء ماباعه أقل من الثمن الأول لكن بعد ذلك انقسم الثمن على قيمتهما فظهر البعض بازاء ماباع والبعض بازاء ما لم يبع ففسد بازاء ماباع ولا شك في كونه طارفاً فلا يتعدى إلى الآخر اهـ وأنت ترى أن طرق الفساد لا تشمل ما إذا ماباعه بأقل من الثمن الأول إذ لا شك أنه اشترط بازاء ماباعه أقل من الثمن الأول ابتداء ولما كان هذا التعليل لا يشمل جميع صور المسألة الثلاث علة بقوله ولما كان الخ تأمل ثم رأيت في الزبدة ما يوضح المسألة حيث قال لأن الفساد ليس بمقارن لأنه ليس في صلب العقد لانهما لم يذكرا في البيع ما يوجب فسادهما وإنما هو باعتبار شبه الربا وهي أمر خفي ظهر بعد العقد أما بانقسام الثمن على قيمتهما أو المقاصة أعني مقاصة الثمن في البيع الثاني عقد ذلك من الثمن في البيع الأول فبقي من الثمن الأول فضل من غير أن يقابله عوض فكيفما كان يظهر الفضل للبائع الأول اهـ وبهذا يصح جعل تعليل الفساد بالطرق شاملاً لجميع المسائل (قوله انف ونسب مرتب) الأنسب جعل أول التخصيص بمعنى أنك إذا نظرت لجهة كونه قابضاً بالقول قول المشتري في نفس الطرف أو قدره إذا كان غائباً وكذلك إذا نظرت لكونه منكراً كما يفيد ذلك عبارة البحر (قوله والأولان يدخلان بلا ذكر) فيه نظر لأنه يدفع ما قدمه من أن الطريق لا يدخل إلا بد كمنحوكل حق ولا يكون إلا في طريق خاص فلي تأمل اهـ شربلالية ونقل المحشى عن الفتح فيما يأتي ما يوافق التارخانية حيث قال وفي الفتح عن المحيط المراد الطريق الخاص في ملك إنسان فأما طريقها إلى سكة غير نافذة أو إلى الطريق العام فيدخل وكذا ما كان له من حق تسييل الماء والقاء النجس في ملك إنسان خاصة اهـ من فصل الحقوق (قوله قوله الآتي في رواية الزيادات الخ) عبارة الشربلالي وفي الخ بآيات الواو (قوله بيع حق المرور بدليل قوله بدون الأرض الخ) لا يتم الدليل إلا إذا أريد بالأرض أرض الطريق لا الأرض التي يتوصل من الطريق لها (قوله) فإن ما ذكره ابن رستم في بيع الكل الخ) الظاهر ما قاله الناظم فإن قول ابن رستم ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك يفيد منع البيع من البعض كمنعه من الكل (قوله لما قاله في السراج أيضاً أن صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم الخ) عبارته فإن قيل لم يخص الصوم بالنصارى والفطر باليهود قيل لأن صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود بعكسه مع أنه إذا باع إلى صوم اليهود فالحكم فيه كذلك لا يتفاوت فيكون معناه إلى صوم النصارى وفطرهم وإلى فطر اليهود وصومهم فاكثري بذكر أحدهما اهـ ومنه في سراج الهداية وبهذا تعلم ما في عبارة المحشى (قوله) ومفاده أن صوم اليهود ليس كذلك الخ) ذكر الشئ يحكم لا بدل على نفسه عن غيره وفي القهستاني أن اليهود يصومون بنص التوراة ستة وثلاثين يوماً فعلى هذا لا يكون صومهم مخالفاً للصوم

النصارى تأمل (قوله كذا في الدرر عن التمر تاشي) الظاهر في الجمع بين هذه العبارة أن النصارى طوائف وكل طائفة لها مدة معلومة في الصوم مغايرة لغيرها فيها وان كان ما في الشارح موافقاً لما نقول في كتب السنة كما نقله السندي عن البخاري في تاريخه وعن غيره (قول الشارح لأن الجهالة البسيطة محتملة في الدين الخ) ذكر السندي تمثيل الجهالة في الدين بما إذا اشترى عبدين بألف ولم يعلم الثمن فمات أحدهما قبل القبض فإن من الخي يكون مجهولاً ولا يفسد العقد بهذا المعنى اهـ (قوله) ذكر أبو حنيفة الأجل المجهول مطلقاً الخ) عبارة الحقائق وذكر إسقاط الأجل مطلقاً (قوله) وهذه من جملة المواضع التي لم أر من نسيه عليها الخ) رأيت حاشية على بعض نسخ ابن ملك بدون عزوان الحقائق ذكر التفصيل بين المجهول جهالة متقاربة ومقارنة وذكره من مثل ما ذكره المحشى وذكر أن كلام الشارح يوهم خلافه (قوله) قول الحقائق ونقد الثمن غير شرط في المجلس الخ) لا يظهر كلام المحشى إلا إذا قرئ ونقد الثمن بصيغة الفعل وإذا قرئ مصدراً كما هو المتبادر يكون فيه إشارة لاشتراط كون الإبطال قبل التقدير وإذا كان بعده لا يكون له فائدة فلا ينقلب صحابه تأمل (قوله مع أن نسيب السواب لا يحل) قد يقال إن حرمة نسيب السواب لم ينافيه من اتلاف المال المتقوم والخير ليس عمال في حقها فلا يمنع نسيبه حينئذ ويعلم حل قتله من ذكرهم حل إراقته الخ مع إمكان الانتفاع بها بالتحليل بالأولى تأمل (قوله) والظاهر أنهم ما قولان (صحاحان) مانقله لا يفيد صحة القول بالاتحاق غايته أنه ذكر أقوالاً بالاتحاق (قوله) بأنه يكون على ما تواضعوا ظاهر أنه يكون على ما تواضعوا عليه من بيع الوفاء وإن لم يتفقا على بناء العقد عليه واستنظار الفرق بينهما وبين مسألة الفصولين السابقة ولعله هو أن ما في الفصولين لما كان ما تواضعوا عليه من الأمور الغير الجائزة شرعاً لم يحل عقدهما عليه جلالاً لهما على الصلاح وهذا غير موجود في الثانية فلا مانع من البناء على ما تواضعوا عليه بقريته سبقه منهما (قوله اهـ ما في البحر) فعلى ما نقله عن الأخيرة والسراج يفسرهما بالأخذ بهما (قوله) ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد ولا يلائمه الخ) الظاهر أنه لا يوجد مثال لما يقتضيه ولا يلائمه ولو كان له كره وما نقله عن البحر لا يدل على أن شرط الوطء من مقتضياته ولا يلائمه إذا الوطء بالفعل لا يثبت بالعقد ثم رأيت في الزيلعي ما نصه شري جارية بشرط أن يوطأها المشتري أو لا يوطأها فسد البيع عند أبي حنيفة لأنه لا يقتضيهما لأن قضيته إطلاق الانتفاع لا الحجر عنه ولا الإلزام وقال أبو يوسف صح في الأول لأنه يقتضيه وفقد في الثاني لأنه لا يقتضيه وعند محمد صح فيهما الخ (قوله) وكذا ما اشتراه على أن يدفعه البائع إليه الخ) هذا وما بعده خرج عن الاقتضاء كما هو ظاهر وعبارة البحر صريحة في ذلك حيث قال وخرج عن الاقتضاء ما في المحتجى شراءه على أن يدفعه قبل دفع الثمن أو على أن الخ (قوله) ولو لم يمسس له بمسئلتنا) أذ ليس فيها تعرض لشرط الخيار فلا فرق فيها بين الشهر ومادونه في الفساد وقديرة له مساس بمسئلتنا فيما إذا شرط مع الاستخدام الخيار ثلاثة أيام وكان كل منهما ماله بائع لعدم خروجه عن ملكه بخلاف ما إذا كانا لاشترى فإن العقد حينئذ فاسد لعدم دخوله في ملكه عنده فيكون استخدام ماله ملكه وعندهما وان دخل فيه إلا أنه إذا رد العقد كان الاستخدام على وجه العارية المشروطة في صلب العقد فيفسد تأمل (قوله) يلزمه القيمة نهر لمخصاً) عبارة النهر وأجمعوا أنه لو اعتقه قبل القبض لا يعتق وأفاد في الظهيرية أن المشتري لو أمر البائع بالعتق قبل القبض فأعتق جاز فقد ملك المأمور ماله ملكه لا أمر وإنما كان كذلك لأنه لما أمره بالعتق فقد طلب منه أن يسلطه على القبض فإذا أعتق بأمره صار قبض المشتري سابقاً عليه لأن البائع سلطه عليه اهـ بلقلته

(قوله) كأن اشترى طعاما بشرط أكله (الخ) الظاهر جريان الخلاف فيها نظير ما لو اشترى أمة بشرط أن يطأها لعله المذكور سابقا (قول الشارح) كشرط أن لا يبيع الدابة المبيعة (الخ) الظاهر الخلاف في هذه المسئلة وما بعدها الذي عبر به ابن الكمال نظير ما مر (قوله) فجعله مقابلا لقوله نعلنا (الخ) لعل الأوضح أن يقول فجعله مقابلا لقوله اشترى نعلنا على أن يحذوه إذا المقابلة بين الحذو والتسريح وبعبارة الفتح كما ذكره المحشى (قوله) وأجاب في النهر بأنه يجوز أن يراد بالنعل الصرم (الخ) في الجوى على تقدير صحته هو خلاف الظاهر لا يحمل عليه كلام المصنفين لما تقدم أن النعل مؤنث سماعي فتأمل اهـ سندی (قوله) ليعم بيع المكره (الخ) نقل السندی توقف الرجحى في جعل سكوت المكره مع قيام الإكراه إذا دلالة قال وفي النهر ولم يقل برضاء ليعم المكره غير أنها ما دام في المجلس اكتفى به ولولا دلالة اهـ فهذا يقتضى أن سكوت المكره يكون إذا دلالة اهـ بلفظه وظاهر كلام الشارح الاكتفاء بالدلالة في المكره فيجعل سكوته مع قيام الإكراه إذا دلالة تأمل (قوله) ولا رضاه (الخ) عند البيع والتسليم اذ لو كان عند البيع خرج عن كونه بيع مكره أو عند التسليم يكون إجازة فيلزم الثمن لا المثل أو القيمة فالمدار على كونه مكرها عندهما (قوله) قوله بأن يأمره بالقبض (الخ) كتب هذه الجملة ط على قول المصنف صريحا (قوله) قلت المراد المال المتقوم (الخ) لكن على تقدير أن المراد المال المتقوم يخرج بيع الثوب بخمر مثلافاته ليس كل من العوضين ما لا متقوما ومقتضى هذا القيد أن المبيع لا يعلل بالقبض مع أنه يملك به كما تقدم وحينئذ فلا بد من حذفه فتأمل (قوله) واعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ (الخ) وإذا كان الخيار للمشتري لا يمنع العتق ويملكه بالقبض كما يظهر (قوله) وتغامه في البحر) وفيه وقولهم منقوض عما إذا كان البائع وصى بنيم باع عبده فاسد فاعتقه المشتري فإنه يصح ولو كان على وجه التسليط لا يصح كذا في جامع الفصولين اهـ سندی (قوله) وصوابها وفي شراء الأب من مال طفله لنفسه فاسدا أو يبيعه من ماله (الخ) بأرجاع الضمير في بيعه وفي ماله للأب وجعل قوله كذلك أي بماله أي الصغير تستقيم هذه العبارة وتوافق عبارة المحيط (قوله) فلا يلزم في صورة الشراء لطفله أن يكون (الخ) وكتب السندی ما نصه (حتى يستعمله الطفل) إذا قبض غير مأذون فيه شرعا فلم يكن قبضه تابعا عن قبض طفله إلا بالاستعمال وكذلك إذا باع شيئا مملوكا لطفله من نفسه فإنه لا يكون قابضا إلا بالاستعمال (الخ) فاستراط الاستعمال لا لأجل تحقق القبض لتحقيقه بدونه خلافا لما يفيد تعليل المحشى بل لأن قبضه غير مأذون فيه فلم يعتبر فلذا شرط أمر زائد عليه وهو الاستعمال والأظهر من هذا كله أن يراد أنه يستعمله في حاجة طفله إذا وقع الشراء للطفل وفي حاجة نفسه إذا وقع الشراء له فإنه لا بد من قبض حادث وذال لا يوجد إلا بالاستعمال في حاجة من وقع له الشراء وبدونه هو مقبوض بالقبض الأول وينظر الفرق بين هذه المسئلة وبين مسألة الأمانة حيث لم يشترط فيها الاستعمال (قوله) المراد لا يصح لأنها بصدد أن تعود (الخ) ولولم يقبضها منه المشتري فروجها البائع له صح كذا في القنية أهول وبشكل ما في السراج أنه لو سرقه البائع بعد القبض قطع به فإن القطع يقتضى أن لا ملك له ولا شبهة ملك وقولهم بعدم صحة نكاحها للبائع يقتضى الملك أو شبهة فينبغى أن لا يقطع للشبهة اهـ وقال المقدسى أقول بفرق بأن تزوج البائع بتقريب العقد وهو مأور برفعه بخلاف تزوج المشتري لتضمنه فسخ البيع وأما سرقه البائع لما كانت خفية لم يجعل ذلك فسحا له ولم يجعل ذلك شبهة في إسقاط الحد لأنه لا يسلط بأى شبهة كانت والا لانسدياه اهـ سندی (قوله) أى عن الفساد عبارة ابن ملك مع متن الجمع (فيفسخه كل من العاقلين ولو بعد القبض) قيده لأن

البيع الفاسد قبل قبض المبيع لا يفيد الملك ففسخه يكون امتناعا عنه وأما بعد القبض فيفسخ العقد مع إفادته الملك اعداما للفساد المجاور له اهـ فالظاهر من عبارته عود الضمير في عنه للملك لا للفساد كما هو واضح من لفظ امتناع أيضا وكونه اعداما للحكم لا ينافي أن فيه أيضا اعدام الفساد تأمل (قوله) والأولى عدم زيادة التعليل (الخ) جعل السندی الضمير في قوله لأنه معصية راجعا لتعاطى البيع فاسدا واسم الإشارة في قوله ولذا راجع كونه معصية وبهذا تستقيم عبارته تأمل (قوله) فاصرار أحدهما لا يحتاج معه إلى فسخ القاضي) يحتاج إلى فسخ القاضي إذا أصر أحدهما ولم يفسخ الآخر بل سكت بدون تعرض لفسخ أو أصرار ويمكن إصلاح الشارح بحمله على هذا تأمل (قوله) وهو ما مر تصحيحه عن قاضيان (الخ) الذي مر في قبض المشتري شراء فاسدا لا في قبض البائع عند الرد عليه (قوله) وبفسخ الأول بقبض الثاني (الخ) هذه مسئلة أخرى موضوعها ما إذا باعه وهو في يد المشتري الأول قبل الفسخ بقبض الثاني بفسخ الأول (قوله) ولو صدقه فله القيمة كما في جامع الفصولين) قال محمد في الجامع رجل اشترى أمة من آخر شراء فاسدا وقبضها باذن البائع فأراد ردّها للفساد فبهرن المشتري أنه باعها من فلان بكذا فان صدقه البائع ضمنه قيمتها وان كذبه فله استردادها فان استردّها ثم حضر الغائب كان للذي حضر أن يستردّها من البائع وان كان البائع صدق المشتري وأخذ القيمة ثم حضر الغائب لم يكن للبائع الأول استردادها سواء صدقه الذي حضر أو كذبه ولو قال بعثها من رجل ولم يسمه وكذبه البائع فللبائع أن يستردّها فان استردّها ثم جاء رجل فقال المشتري انما عتبت هذا فان كذب الرجل المشتري فالاسترداد ماض وكذا ان صدقه قال في الكتاب وهذا نظير ما لو قال المشتري انما ليست لي لا يطل حق الاسترداد هكذا نقله المقدسى اهـ سندی (قوله) ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار) أقاد الشيخ الرجحى أن المراد من الخيار في كلام الشارح خيار المشتري الأول الذي هو البائع الثاني لأنه يقدر على فسخ البيع ودفع الفساد بخلاف ما إذا باع بدون شرط وشرط المشتري منه الخيار فان البائع لا يقدر على نقض البيع للزوم من جهته والمانع الذي هو حق العبد الذي هو المشتري متحقق فينبغى أن يمنع الفسخ فليراجع اهـ سندی (قوله) الظاهر بقاء الفسخ (الخ) الظاهر امتناع الفسخ إذا الاستيلاء كالعتق لا يقبل الفسخ بعد تحقيقه وقد تحقق بعد ملكها (قوله) قال في المنع عن الفصول العمادية وانما كان كذلك لأنه (الخ) الثابت اقتضاء انما هو طلب التسليط وسبق القبض ثابت حكما لطلب التسليط هذا ما تنفذه عبارة المنع والظاهر ما قاله ط أن الأولى أن يقول حكما بدل اقتضاء تأمل (قوله) فلا يخرج عن عهدتها إلا بالتوبة (الخ) التوبة تتوقف أيضا على العزم على أن لا يعود لمثل هذه المعصية (قوله) لزوم وارفع الفساد (الخ) قال اليرى وجه الزوم ظاهر وأما ارتفاع الفساد فلا قال في الذخيرة لو تصرف المشتري نفذ تصرفه لمصادقته ملكه ويطل به حق البائع في الاسترداد إلا الإجارة اهـ وهذا ناطق بطلان حق الاسترداد الذي هو حق العبد لا الحق الذي وجب للشرع اهـ سندی باختصار ثم قال قلت ونزع الرجحى في تعلق حق العبد في الوقف أما على قوله فظاهر وأما على قولهم فإنه حبس على ملكه تعالى فهو من حقوقه سبحانه لا من حقوقهم اهـ وأنت خبير بأن الزوم فيه ليس إلا لأنه خرج عن ملكه كما يفيد تعليل الشارح تأمل (قوله) فلا يصح استثناء الأول (الخ) قد يقال ان الاستثناء في كلام الشارح بالنظر لما يفيد قوله لتعلق حق العبد تأمل (قوله) ان الفرق موجود (الخ) الحق في دفع المناقاة ما قاله السندی ان صريح عبارة الولوالجي فيما اذا تزوجها المشتري قبل قبضها ثم فسخ البيع وهذا انما يصح في البيع الصحيح لا في

الفاقد لعدم ملك المبيع فيه قبل قبضه فلا ينفذ فيه تصرف المشتري بل يتوقف على اجازة مالكه وكلام غيره في البيع الفاسد **(قوله)** لان البيع الصحيح صورة اما ان ينتقض بالاستحقاق أو بالخيار الخ فيه أنه قد ينتقض بغير ما ذكره كالأقالة وعليه يحمل كلام اللؤلؤ الخ **(قوله)** لان هذه العقود لم توجب الفسخ من كل وجه الخ **(عبارة ط)** عن المنع لان هذه العقود كانت لم توجد لكونها فسخا من كل وجه في الكل اه ونص عبارة الفصولين ثم الاصل المانع اذا زال كفل زهره ورجوع هبة وعجز مكاتب ورد مبيع على المشتري يعيب بعد قبضه بقضاءه للبائع حتى الفسخ لو لم يقض بقيمة كان هذه العقود لم توجد بفسخ من كل وجه في حق الكل **(قوله)** والرهن لعلة والنكاح فانه الذي مر **(قوله)** أوقية أي تراضياعها **(قوله)** لانه يمكن حل كلام الشارح على وجه صحيح وهو أن قوله الخ هذا الجمل وان كان صحيحا في ذاته الا أنه لا فائدة لقوله حينئذ والفرق في الكافي فانه فيما اذا كان الثمن غير منقود فرق بين الصحيح والفاقد **(قوله)** وهي قبله غير مقررة الخ لعلة بعده اذ قبل القبض لا يجب شيء على المشتري وبعده يجب القيمة غير مقررة **(قوله)** عبارة العيني والزيلعي فان مات البائع وهي أنسب الخ ضمير مات بالنظر لكلام المصنف وقطع النظر عن كلام الشارح راجع للبائع الا أن الشارح لما نظر أن موت المشتري كونه حاول الكلام وجعل الفاعل لفظ أحد وزاد ونحوه ليم ما قصده من ذكر الحكم متحدا فيهما وكتب السندى على قوله أحدهما أي البائع أو المشتري قبل أداء الثمن فالبائع أحق ويحتمل أن يقال مات المشتري بعد ما نقد الثمن فيما شره فاسد او تنقل البائع وأحاطت به الغرما فورثة المشتري أحق بذلك المبيع من سائر الغرما ولهم أن يحبسوه حتى يستوفوا عنه اه **(قوله)** سيأتي في كتاب الاجارة أن الراهن الخ لعلة المرتين كما هو ظاهر تأمل **(قوله)** لم يذكر ما اذا مات المشتري قد علمت أنه زيادة الشارح ما زاده يكون مذكورا **(قوله)** وأما بعده فالعامه كذلك الخ غرة الخلاف جواز أخذها من الوكيل قبل تسليمها للبائع ودفع غيرها عند العامة ومنعه عند غيرهم تأمل رملي وفي البرازية النقود قبل التسليم الى الوكيل لا تعين وبعده قبل لا تعين حتى لا تبطل الوكالة بالهلال وقال أكثر مشايخنا تعين وتبطل بهلاكها اه لكن ما في البرازية يخالفه ما في الفصولين حيث قال وأما بعد التسليم الى الوكيل فهل يتعينان اختلاف فيه المشايخ بعضهم قالوا يتعينان حتى تبطل الوكالة بهلاكها وما وعامتهم على أنهم مالم يتعينا وفائدة النقد والتسليم على قول العامة شيان أحدهما توقف بقاء الوكالة ببقاء النقد فان العرف ظاهر بين الناس أن الموكل اذا دفع النقد الى الوكيل بر بشرائه حال قيام النقد في يد الوكيل والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما وجب له الوكيل على الموكل حين دفعه اليه أمره أن يستوفي عما نقد ثم ما نقد لو صلح لاستيفاء ما وجب له الوكيل على الموكل صح الامر بالاستيفاء ولو لم يصلح يبطل الامر بالاستيفاء ويبقى الامر بالشراء على حاله ويصير وجود النقد وعدمه سواء كان أمره بشراءه ولم ينقله شيأ ولو سرق من يد الوكيل لم يضمن لانه أمين فلو شري بعده أمة بالف نفذ عليه لانه لم يبق وكيلا بعد هلاك تلك الدراهم عند بعض المشايخ ولتوقف بقاء الوكالة ببقاء تلك الدراهم عند عامة المشايخ أقول على هذا الاثمة لعدم تعينها بعد التسليم عند عامة المشايخ اه قال الرملي أقول قد يقال غرته جواز الخ **(قوله)** وعامة في جامع الفصولين انظر ما في الفصولين وحاشيته من الفصل السابع عشر **(قوله)** الشارح بناء على تعين الدراهم في البيع الفاسد وهو الاصح وفي حاشية الجوى ذكر في غاية البيان أن المختار عدم التعيين اه وفي البعلی قالوا ينبغي على هذا أنه اذا ربح البائع هل يطيب له أو لا فعلى التعيين لا وعلى عدمه نعم وهذا الذي

جزمه في الفسخ والعناية اه ويعلم من هذا جواب اشكال صدر الشريعة وغيره الذي ذكره المحنسي وانظر ما قالوه في كتاب الغصب من أنه لو تصرف في دراهم الوديعة أو الغصب من أنه لو أشار اليها ونقدها لا يطيب **(قوله)** لكن قد منّا انتفاعا من الاشياء أن الصحيح تعيينه في الصرف الخ ما هنا لا ينافي ما تقدم لانه في الصرف انما هو بالنسبة لذات عقده فلا ينافي عدم تعيينه بالنسبة لعقد آخر فطيب لهما الرجحان الحاصل فيه كاطاب للبائع ما ربح **(قوله)** وفيه أن المؤجر أيضا سلب المستأجر على الانتفاع الخ فيه أن الثمن يعتبر مجرد التسلط بل تسلط على بناء يقصده الدوام بخلاف الاجارة فان التسلط الحاصل فيها لا على بناء يقصده الدوام فاقاله لا يخرج عما قاله المحنسي تأمل **(قوله)** فن أطلقه أي جوزه **(قوله)** والذي خص منه من لا يجب عليه الجمعة هو الواو في فاسعوا الخ فيه نظره فانه قد خص من كل من الواو من لا يجب عليه الجمعة من مسافر ومريض وأعمى وامرأة وصبي وعبد لامن ضمير فاسعوا فقط حتى يرد ما قاله من التنظير **(قوله)** فلا وجه لما في الثمن من أن الخ عبارة الثمن واذا عرف هذا فاقوله أو لا في الفسخ ولو كانا لخرين مستأمن فباع أحدهما فلهما أن يشترى به مع أن المنع كما هو للبائع كذلك للمشتري المراد به الكافر **(قوله)** وبه ظهر أنه كان الاولى للشارح أن يقول كافي الجرا وكان البائع الخ فيه أن المذكور هنا حكم التفريق من جهة المالك لاحكام التملك فانه سيأتي والمناسب حينئذ الاقتصار على ذكر هذه المسئلة فيما يأتي **(قوله)** أولم لو كره أي المأذون **(قوله)** لو كان معه أم وأخ أو أم وعم أو خالة أو أخ جاز الخ هكذا عبارة الفسخ ولا حاجة لذكر قوله أو أخ فانه بذكره تكون الصورة الاخيرة هي الصورة الاولى

(فصل في الفضولي)

(قوله) وقال بعض المتأخرين ينقد ويتوقف الخ على ما قاله يكون المراد بقوله وله مجبر أنه قابيل للأجازة شرعا لوجوده مثلا يملكها **(قوله)** ولعل ما في الحاوي قياس والعمل على الاستحسان فيه أن القياس والاستحسان انما يجريان في مسألة الفصولين لافي مسألة الحاوي ولا يصح قياس احدهما على الاخرى لوجود الفرق تأمل **(قوله)** فقال عند قول الكثر ومن باع ملك غيره الخ نعم قال ذلك أول الباب ثم ذكر عند قول الكثر وصح عتق مشتري من غاصب باجازه يبعه ما فيه الموافقة للجر قطعاً ونصه وهذا التقرير يصح في أن يبيع المشتري من الغاصب موقوف والمصرح به في المعراج أنه غير موقوف لان فائدة التفاد ولا تحقق له وهذا معنى ما في البدائع من أن الفضولي انما ينفذ به موقفا اذا باعه لمالكه أما اذا باعه لنفسه لا ينفذ اذ لا خفاء أن المشتري من الغاصب باعه لاجل نفسه الخ اه فالظاهر أن البدائع عبارة من ماذكره في التهرأولا وثانيا والمتعين الجواب الذي قاله الرملي فتأمل **(قوله)** ولعل وجهه أن الاصل فساد العقد الخ تقدم في باب خيار الشرط تعليل المسئلة بأن له الخيار بدون شرط فيكون مبطالا لانه حينئذ يكون داخلا على البيع وهو لا يصح تعليقه بالشرط فانظره **(قوله)** فهاتان مسئلتان الخ فيه أن هاتين المسئلتين ليستا متماثلتين فيه اذ هو في بطلان بيعه ابتداء وبطلان فيما بطريق الطروليات على الموقوف **(قوله)** فرجعت المسائل المستثناة من الخ وفي شرح الاشياء لبالي زاده زاد على ما ذكره رجل باع ثوبا بغير أمره من ابن صغير له مأذون أو عبد مأذون له في التجارة وعليه دين أو لادب عليه ثم أخبر رب الثوب أنه باع ثوبه بكذا ولم يعين من ابتاعه وأجاز المالك قال محمد لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان الفضولي لو كان وكيل في البيع لا يجوز بيعه من أحد من

هو لا ما خلا عبده الذي عليه الدين كافي فاضحان اه سندی (قوله وعلى هذا فلا اكتفاء الخ)
 لا حاجة الى هذا فان الكلام في شراء الفضولي يتعلق بأمرين اما أن ينفذ عليه فقط أو على من اشترى
 له وفي هذه الصورة لا ينفذ عليهما اه سندی (قوله لكن لا يخفى أن صريح تصحيح البرازية أنه الخ)
 ما عزا للبرازية مسلم وما ذكره من أن المفهوم من تصحيح الفروق أنه لا يتوقف الا اذا أضيف لفلان في
 الكلامين وأنه المفهوم من كلام الفتح فغير مسلم فان البطالان في مسألة الفروق لحصول الاضافة لفلان
 في كلام أحدهما وللإشتراف في كلام الآخر لا اشتراط الاضافة له فيهما وما ذكره بعد ذلك من المسائل ليس في
 شيء منها ما يدل على هذا الاشتراط فانه لم يذكر في جميعها الاضافة في الكلامين حتى يتوهم أنه قائل به
 وليس في قوله فانه يتوقف لاضافته لفلان في الكلامين ما يدل على هذا الاشتراط كيف وقد جعله علة
 للتوقف في هذه المسائل التي في بعضها الاضافة في أحدهما فقط فراه بالاضافة له فيهما ما يشمل ذلك
 تقدير افاته اذا وجد اضافة له في كلام أحدهما أو لانه وجد قبول بعده دون اضافة لاحد انما سميت الى
 القبول أيضا فكأنها موجودة فيهما وأما عبارة الفتح فعدم الانعقاد لفلان والنفوذ على المباشر لعدم
 الاضافة اليه يقيننا الاحتمال الذي قاله مع الاضافة ظاهر المباشر لا اشتراط الاضافة لفلان في الكلامين
 تأمل (قوله لكن ضمان العبد بعد العتق) هذا محمول على ما اذا ظهر الاتلاف باقراره والاضمن في
 الحال فيباع فيه (قوله كإساق في يابه) الذي يساق هو أن الصغير اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله
 حتى يبلغ خمس وعشرين سنة وانه يصح تصرفه قبله وبعده يسلم اليه وان لم يكن رشيدا ولا لا يدفع حتى
 يؤنس رشده ولا يصح تصرفه فيه (قوله لا يخفى أن في هذه الصورة تفصيلا وفرقا الخ) لكن هذا
 التفصيل يعلم من فصل التصرف (قوله فانه موقوف عند الامام على الاسلام الخ) فان أسلم نفذ وان
 هلك أو حكم لمخافه بطل وورث كسب اسلامه وارثه المسلم وكسب دينه في بعد قضاء دين كل من كسبه
 (قوله والظاهر أن المسائل بعده كذلك) الاظهر في حل الشارح أن يقول انه راجع لجميع ما قبله (قوله
 الشارح على اجازة الغرماء) ومثل الغرماء القاضي اذ ولاية بيع التركة المستغرقة له كما أن الوصي له
 بيعها أيضا فله الاجازة كما يأتي في القضاء (قوله الشارح أو بعبته فباطل) قال في الجفر فانه لا ينفذ
 باجازته كاذ كره الزبلي في الوكالة اه سندی (قوله ثم ذكر أحد الوصيين الخ) وهكذا لو كان وصيا
 ومشرقا فليس له العمل في مال الميت بدون اطلاع المنصرف نص عليه الرملي في فتاواه اه سندی (قوله
 الشارح وأوصله في النهر الى نيف وثلاثين) أي في أول البيع الفاسد (قوله وبيع العبي بشرط
 اختيار الخ) عبارة النهر وبيع الوصي الخ (قوله والبيع بما حل به الخ) حل ضد حرم ومراعاة بما
 يصير به حللا (قوله ولو اختلفا في وقت الهلاك فالقول للبائع انه هلك الخ) لان الحادث يضاف
 لا قرب أوقاته (قوله لانه لما كان العوض متعينا كان شراء الخ) يظهر من هذه العلة أن محل النفاذ
 على الفضولي اذا لم توجد الاضافة في أحد الكلامين للمالك العرض على ما مر في شراء الفضولي والنفذ عليه
 لا على الفضولي (قوله تبع في ذلك المصنف الخ) قال الرخفي ظاهر كلام الشارح أن من حكم عقد
 الفضولي أن للمالك أخذ الثمن وطلبه من المشتري وذلك يكون اجازة وهو مسلم في كونه اجازة لانه يدل
 على الرضا وأما كون المالك له طلب الثمن أو أخذه من المشتري فلا لان الاجازة صلا للفضولي وكلا
 والحقوق ترجع اليه لا الى المالك ولذلك قال في المنع تبعا للدرر وحكمه أن أخذ المالك الثمن أو طلبه من
 المشتري اجازة فجعل الحكم كونه اجازة لانفس الاخذ كما صنفه الشارح انتهى اه سندی ووقع في

نسخة أخرى للشارح موافقة لعبارة المنع ولا يردها على ما انتهى اذ ليس فيهما العدول عن كلام المصنف ولا شك
 أن كون أخذ البائع الثمن أو طلبه اجازة حكم من أحكام بيع الفضولي تأمل (قوله ثم اعلم أن المتبادر من
 كلام الزبلي وابن مالك أن المراد اذا وجدت الاجازة الخ) ما ذكره من أن المراد ما ذكره هو صريح
 كلامهما لا المتبادر منه (قوله لانه قبضه بعقد فاسد) قد تقدم أن البيع الموقوف من أقسام الصحيح
 لا الفاسد ولعل المراد بكونه فاسدا أنه في حكمه حيث قبضه الفضولي لنفسه بحكم هذا العقد الموقوف على
 اذن المالك بالنقد (قوله وأن المشتري والفضولي ليس لهما الاجازة) استفادة ما ذكره الشارح من
 كلام المصنف محل تأمل والاطهر ما قاله ط أن قوله والمشتري الخ محلة مستأنفة ليست من المقاد
 نعم يستفاد منه أنه ليس له الفسخ (قوله فيلزم العجز فينفسخ) يعني يلزم العجز عن إثبات ذلك اه
 فتح (قوله فينبغي تقييد قوله والمشتري الفسخ بالرضا والقضاء) الظاهر ابقاء كلام الشارح على اطلاقه
 وأن للمشتري الفسخ بلا قضاء ولا رضا ويخص من عمومه مسألة الاستحقاق للعلة التي ذكرت ولا يلزم أن
 يكون الحكم كذلك في جميع صور بيع الفضولي لعدم هذه العلة فيها تأمل (قوله وألزمه محمد بها لانه
 رضي بتفريق الصفقة عليه الخ) ما ذكره من العلة يفيد أن خلاف محمد فيما اذا علم أنه فضولي (قوله
 الشارح حتى يصح حظه من الثمن الخ) قال ط ينبغي أن يكون هذا على قول الامام أما عندهما
 فيتقيد الوكيل بالبيع بمثل القيمة فان ظهر أن الثمن دون القيمة يعمل الفسخ اه ويظهر أن ما أجابه
 صاحب الهداية مبني على قولهما (قوله وأما ما في البحر والنهر عن النهاية والمعراج من أنه باطل فهو
 مخالف لما في جامع الفصولين الخ) وموافق لما ذكره في البحر وألاعن البدائع من أن بيع الفضولي
 موقوف اذا باعه للمالك لانتفائه (قوله هنا عندهما الخ) الخلاف مبني على أن بيع الفضولي لا ينعقد
 عنده في حق الحكم وهو الملك لانعدام الولاية فكان في غير الملك فيبطل وعندهما يوجب موقوفه لان
 الاصل اتصال الحكم بالسبب والتأخير لدفع الضرر عن المالك والضرر في نفاذه لا في توقفه اه نهر
 (قوله اذا الغصب سبب الملك عند الضمان الخ) وجدت هذه العبارة في الفصولين كذلك في الفصل ٣٢
 في أحكام بيع المغصوب وقوله بسبب خبر ليس ولفظ البيع اسمها (قوله وأجاب في حواشي مسكين
 بأن هذا غير وارد الخ) ما في حواشي مسكين لا يوافق ما منى عليه في الفصولين من التفصيل وهو جواز
 بيع الغاصب بالاجازة له وبتقديم سبب ملكه على بيعه وعدم جوازه اذا تأخر ومقتضى ما في حواشي
 مسكين أيضا جواز البيع الثاني باجازة المالك الاول لان البات حدث لمن باشر الثاني الذي هو المشتري
 الاول هو مخالف لما في المصنف من عدم جواز الثاني باجازة الاول ومقتضاه أيضا أنه لو ضمن الغاصب تنفيذ
 البيع الاول وهو موافق لما في الفصولين ومخالف لكلام المصنف وانه لو ضمن المشتري منه ينفذ الثاني لطرو
 الملك البات المباشر وهو غير مسلم مخالفته للمصنف والظاهر الجواب الذي في البحر ادم مخالفته ما في
 المتون وقوله قلت الخ لعل حقه أن يفرغ على ما قبله مسألة التضمين فيقول اذا ضمن الغاصب تنفيذ
 بيعه وبطل بيع المشتري لان الملك للغاصب فان الملك في اجازة بيع الغاصب المشتري لا للغاصب الى
 آخر كلامه وبالحيلة فهذا العبارة غير محررة على ما ظهر (قوله قوله قيد اتفاق فانه وان وقع في الجامع
 الصغير الخ) الاحسن زائد وان وقع الخ كما قال في البحر (قوله ودعوى الاقرار بعدم الامر تناقضه
 الخ) أي الاقرار قبل البيع وأما الوادعي اقراره بعد البيع نسمع دعواه وبينته كاذ كره في البحر والنهر
 والسندی وساقى الشارح نحوه في غير هذا محل وهذا يدفع التعارض بين ما هنا وما نقله في الدرر

من أن المشتري إذا ثبت عليه الاستحقاق باقراره لا يرجع بالثمن وإذا أقام بينة أن الدار ملك المستحق لا تسمع بينته ولو أقامها على اقرار البائع أنها ملك المستحق تقبل ولو لم يقمها على ذلك كان له طلب بينته اه
 باختصار بأن تحمل هذه العبارة على دعوى الاقرار بعد البيع (قوله) فإذا أدى رجوع على البائع الخ وجه رجوعه على البائع أنه بفسخ البيع في حقهما يكون المبيع له فعليه ما غرمه المشتري من الثمن لما لكه قال المقدسي وان كذبهما وقال أمرته فالقول له لما مر أن أقدامهما اقرار بالامر فلا يعمل رجوعهما في حقه ويغرم البائع الثمن له ويكون المبيع للبائع ويطلب عن المشتري الثمن لا أمر في قولهما وعند أبي يوسف يبنى في ذمة المشتري الأمر ويرجع المشتري على البائع عثل الثمن بناء على أن الوكيل بالبيع علك الإبراء عن الثمن عندهما والاقالة بغير رضا الأمر وفي قول أبي يوسف لا يملك (قوله) فعند أبي حنيفة لا يضمن الخ في الاشياء من كتاب الغصب العقار لا يضمن الا في مسائل اذا جحد المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد بعد القضاء كما في جامع الفصولين اه وفي حواشيها أنه بالبيع والتسليم يضمن عند الكل لان البيع والتسليم استهلاك كافي فاضحان اه ولعل المسئلة تحمل اختلاف والمتون على الاول فتأمل وانظر ما في الغصب

(باب الاقالة)

(قوله) وتعرف بالقصد الشامل للصلاة وغيرها فافهم) وقال الرجعي لا عموم فيها عند التحقيق لان الاقالة انما تجرى في السويع ومنه الاقالة في الاجارة والقصة لاشتمالها على المسئلة الخ وهذا كلام دقيق ظريف وغفل عن هذه النكتة الحلبي فقال الاولى التعميم لان الباب مطلق كما لا يخفى انتهى اه سندی (قوله) أحدهما مستقبل الخ وانعقادها بلفظين أحدهما مستقبل مبنى على أن الامر ايجاب لا توكيل والا فالاقالة لا يتولى طرفها واحد بخلاف النكاح اه من السندی وعما فيه وفيما تقدم أول النكاح (قوله) وظاهره أنه في الصورة الاولى ينفسخ وان باعه بعد المجلس) لكن لا بد من وجود ما يدل على القبول في المجلس حتى تتم الاقالة (قوله) فوجد فباع بأز يد لا ينقصد البيع الثاني الخ المراد بعدم انعقاد البيع الثاني عدم انعقاد على البائع وان كان منعقد على المشتري وان لم ينقصد (قوله) لانه تعليق الاقالة لا الوكالة بالشروط الخ على هذا يكون قول البائع للمشتري بعه اقالة صحيحة اذا ذكرت بدون تعليق وحينئذ يكون بعه فيما بعده المنقول عن البرازية اقالة لكن المذكور في المنع يقيد أن المسئلة خلافية حيث قال البائع هذا المبيع وقع غلبا على فأردته عليك فقال البائع لغيره بعه لكي نعم نقصانه ورضى المشتري بذلك قيل لا يكون اقالة بل توكيلا وأمرها بالبيع لأجل المشتري وهو اختيار القاضي بدفع الدين وقيل اقالة لان قوله بعه نوع تصديق وقدرضى به المشتري وعن الزاهدي العتاي لو قال لبائعه بعه لنفسك فقال قبلت وأنا أبيع أنفسه وعن أبي حنيفة كذلك وفي المنتقى اذا قال بعه فأعتقه البائع جاز عند أبي حنيفة لان الاعتاق قبول الاقالة عنده (قوله) والظاهر أن ما ذكره أولا من كون ذلك اقالة مبنى على ما هو الصحيح الخ فيه أن التصرف في المبيع ليس قبضه حتى يكون ما في البرازية مبنيا على الاكتفاء به من أحد الجانبين والظاهر أنه مبنى على أن تسليم القبالة يقوم مقام تسليم المبيع مع وجود ما يدل على الرغبة في الاقالة وعلى هذا ينبغي أن تتم بمجرد قبض البائع لها بدون توقف على تصرفه في المبيع ثم رأيت في السندی نقلا عن القنية عند قول المصنف وتصح عثل الثمن الاول طلب البائع من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن

فكتب قبالة دفعها اليه فأخذها منه ورد المبيع فهو فسخ اه (قوله) وظاهر هذا أن القبض فورا بلا قطع لا يكتفى الخ) فيه أن ما ذكره في الفسخ مجرد مثال لا يقيد التخصيص فلا ينافي ما في الشارح من أن القطع قبول بالفعل (قوله) أي المشتري المأذون) أتى الرجعي المشتري على اطلاقه كما نقله عنه السندی ونصه ووجهه أي وجه ما قاله من عدم صحة الاقالة فيما اذا وهب البائع الثمن قبل القبض أنها لو صححت كانت بيعا بلا ثمن لان الثمن يسقط بالهبة قبل القبض والبيع بلا ثمن فاسد يحرم تعاطيه حقه تعالى وهي بيع في حق ثالث وهبة الدين ابراهيم خلاف ما لو وهبه بعد القبض فانها صحيحة فان تقايلا بعد ذلك رجع بالثمن لان الموهوب غير المقبوض لان النقود لا تتعين في العقود والفسوخ هكذا اقرره الرجعي ثم قال وليست هذه المسئلة مختصة بماله العبد المأذون ونحوه كما زعم من وهم انتهى قلت وأراد به الحلبي اه سندی (قوله) وما في الاشياء من الشراء) في غير مسئلة اجارة المتولى للوقف (قوله) وانما يضمن الوكيل بالبيع اذا أقال بعد قبض الثمن الخ) الذي في الظهيرية على ما في حاشية البحر الوكيل بالبيع علك الاقالة قبل قبض الثمن في قول محمد اه وفي حيل التارخانية من الفصل السابع عشر في الوكالة اذا أراد وكيل البيع شراء الجارية لنفسه فالجيلة في ذلك أن يبيعها الوكيل عن يتق به عثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقبله العقد فتنفذ الاقالة على الوكيل خاصة اه وفي خزائن المفتين الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة وفي الكسرى يملك الوكيل بالبيع قبل قبض الثمن (قوله) صح عندهما وضمن لموكله لا عند أبي يوسف) الضمان للموكل في الاقالة على قول محمد انما هو فيما اذا قبض الثمن وليس الكلام فيه الا فيما اذا كانت قبل قبضه على ما يعلم من التوفيق الآتي نعم يقال بالضمان مطلقا عند محمد أيضا على مقتضى ما نقله المحشي عن الحاكم الشهيد (قوله) فتأمل مع ما في الظهيرية الخ) فيه أن ما في الظهيرية لا يجالقه فانه حكم بصحة الاقالة في جميع الصور ولم يذكر عدم جوازها في صورة منها نعم ما في الفصولين يخالفه فيما اذا قبض الثمن نعم ما في الظهيرية والبرازية يخالفه من وجه آخر وهو أن مقتضى كون الوكيل مالكا لها كما يفيد ما في البرازية أنها تسرى على الموكل وأنه لا ضمان على الوكيل وعدم الضمان يخالف لما في الظهيرية ودفع هذه المخالفة ظاهرا بأن يراد بكونه مالكا لها أنها تصح منه (قوله) فتحصل أن اقالته تصح عند الامام قبل القبض وبعده ويضمن الخ) الضمان راجع لما قبل القبض وبعده وكون ذلك عند الامام مأخوذا من اقتصار الظهيرية في نسبة الملك لمحمد ويؤخذ منه عدم الضمان بدليل المقابلة لما قبله تأمل (قوله) قوله قيل وبالسلم أي عند أبي يوسف) لا يظهر حينئذ جعل المسائل المستثناة خاسا فان عنده جميع مسائل الوكيل لا تصح الاقالة فيها (قوله) والمعنى اذا غره غابا له غيبا سير الخ) موافق لما نقله السندی عن الرجعي أن المراد أنه يجب على الغار منهما أن يجيب البها ولا يعتنع دفعا للمعصية التي ارتكبا ولا تجب على المغرور لان له أن يرضى بضر نفسه وحينئذ لا يظهر للتقييد بالبائع غررة وفائدة اه (قوله) الظاهر أنه أراد بالفسخ الانفساخ الخ) الظاهر ابقاء الفسخ على حاله والشارح لم يخبر عن الحكم بأنه فسخ حتى يحتاج للتأويل بل يضمنون هذه الجملة أي كون الاقالة فسخا الخ ولا شك أنه حكم وأثر لها تأمل (قوله) قال أبو يوسف الخ) قال السندی بعدما ذكر قول الامام وقال أبو يوسف هي بيع في حق الكل الا اذا تعذر بان كانت قبل القبض ففسخ الا اذا تعذر اقبطل بان كانت قبل القبض في المنقول بأكثر من الثمن الاول أو بأقل منه أو بجنس آخر أو بعد هلاك المبيع وقال محمد في فسخ في حق الكل الا اذا تعذر بان تقايلا بأكثر

من الثمن الاول او بخلاف جنسه او ولدت المبيعة بعد القبض فيع الا اذا تعذر ايان كانت قبل القبض
 يا كثر من الثمن الاول فتبطل اه وهذه العبارة أحسن في بيان مذهبهما (قوله وفيه شئ الخ) فيما
 قاله الرمي نظر ظاهر فتأمل (قوله أي خيار عيب الخ) وفي السند بخيار عيب بعد قبض المبيع لان
 قبله ليس يصح لعدم تمام الصفقة وانها لا تتم في خيار العيب الا بعد القبض كما تقدم وهكذا الورود بخيار
 روية أو شرط قبل القبض أو بعده لعدم تمامها فيبقى الاجل والكفالة على حالهما اه وفيه ايضا مانعه
 وفي معونة المقتي لو كان به رهن في يد الطالب فهو رهن على حاله بكل حال اه كما في منية المقتي (قوله
 والحاصل أن الزيادة متصلة كانت فالسمن أو منفصلة الخ) المراد المتولدة كما أن المراد بلفظ المتصلة
 المذكور تانيا المتولدة وبالمنفصلة المذكورة ثالثا المتولدة وبهذا تندفع المخالفة بين ما في الفتح
 وغيره (قوله فلورضي يكون الخياطة للبائع بأن يسلم الثوب اليه كذلك نقول تصح) الصحة
 مخالفة لا طلاق ما تقدم عن الخلاصة والفصول وفيها الربا وكتب السندى على قوله اجبا لحق
 الشرع مانعه لانه لا وجه للفسخ فيما مضى ودالان العقد لم يرد عليها ولا تبعالا انفصالها ولا للفسخ في الاصل
 بدون زيادة لانه يؤدي للربا لان المشتري يأخذها بدون ثمن اه فتأمل ثم رأيت في السندى عند قول
 الشارح فيما يأتي شري أرضا مزرعة الخ بعد ما ذكر عبارة الحواشي نقلنا عن القنية مانعه قلت وقد
 تقدم في خيار العيب للشارح أنهم مالورضيا بالرد لا يقضي القاضي به لحق الشرع لحصول الرافق قوله اذا
 سلم المشتري الثوب الى البائع تصح الاقالة نظر فليحذر هذا المبحث اه (قوله لانه ليس من فروع كونها
 فسخا الخ) قد يقال ذكره لانه من فروع كونها فسخا بل يدفع توهم لزوم رد مثل المقبوض اذ ليس في
 كلامه ما يدل على أن هذا من فروع كونها فسخا (قوله فصار الباقي بمنزلة أصل الثمن فتلغو الزيادة
 الخ) لو كان الباقي بمنزلة أصل الثمن لوجب أن يقال في مسألة التارخائية آتية بوجوب تنقيص
 الثمن بقدر العيب فيما لو اختار الامضاء وفيما لو علم بالعيب مع أن التبادر منها عدم التنقيص وظاهر
 عباراتهم يدل على جواز رد على لزومه ولو كان الباقي بمنزلة أصل الثمن لقالوا بوجوبه لاجوازه ففي
 الزيلعي وأما اذا عيب عنده فيجوز بالاقبل اه تأمل وانظر ما يذكره المصنف من قوله اشترى عبدا
 ففطعت يده وأخذ أرضها الخ (قوله وهذا يؤيد ما قلنا) مقتضى كون الباقي صارا بمنزلة أصل
 الثمن أنه يرجع وان قلنا انها فسخ في حقهما فلم يتم الاستظهار ومروا بما قاله ما قاله فيما لو زال العيب
 الخ فانه يلزم من الفسخ رجوع الثمن بتمامه للمشتري (قوله أعمالا للموضوعه اللغوي) بخلاف لفظ
 الاقالة فانهم اعتبروا معنى الشرعي فلا يرد أن المعنى الموضوع له الاقالة هو الإزالة فلا تغاير بالمفاسخة
 والتاركة لانهم انما خصوا الاقالة بتضمن البيع لورود الشرع بذلك كذا يفاد من الوافي ثم ان ما ذكره
 من أنها بلفظ المفاسخة أو التاركة أو التراد لم يجعل بيعا اتفاقا لا ينافي ما ذكره وفي خيار العيب عند قول
 المتون ولو بيع المبيع فرد عليه بعيب بقضاء رده على بائعه ولو برضاه لامن أن الفسخ بالتراضي بيع جديد
 في حق غيرهما اذ لا ولاية لهما على غيرهما بخلاف القاضي لانه ولاية عامة فينفذ قضاءه في حق الكل اه
 فان المقادير ما ذكرها أنها لم تجعل بيعا اتفاقا في حق المتعاقدين بل هي فسخ في حقهما قول واحد وان
 كانت يبيعان في حق غيرهما (قوله يراد ما قدمه في قوله أما لو وجب بشرط زائد الخ) وذكر السندى
 عن الرحمن ستة عشر مسألة وقال من أمعن النظر في الفقه وجد أكثر من ذلك (قوله أي بدل نقصان
 المبيع) ما زال كلام ط من أن الاولى أن يقول من أرض البدوقية التجر مملها فانه ليس فيما نقله

عن المصباح اطلاق الارش على قيمة التجر وغاية ما يفيد كلامه أنه أطلق الارش على النقصان وقدر
 المضاف الذي هو البديل وهذا لا يدفع أن الاولى أن يقول مثل ما في ط (قول الشارح لكون المسلم فيه
 ديناسقط الخ) مقتضى العلة المذكورة أن يكون الصرف كذلك فلا تصح اقالته تأمل (قوله
 ويجوز الاستبدال به) أي لا تصرف فيه (قوله قال في البحر من السلم ووجه الفرق أن القبض في
 مجلس العقد الخ) وانما منع عن التصرف في رأس المال قبل القبض لان من شرط السلم قبض رأس
 المال قبل الافتراق حيث كان كذلك كان التصرف موقوفه فلم يجوز وأما المسلم فيه انما منع عن التصرف
 فيه لانه مبيع ولا يجوز التصرف فيه قبل قبضه اذا علمت هذا فاعلم أن التصرف في رأس المال بعد الاقالة
 في عقد السلم كذلك لا يجوز فلا يجوز لصاحب المال أن يشتري من المسلم اليه شيئا برأس المال قبل قبضه
 بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الاسلح أو رأس مالك أي الاسلح حال قيام العقد
 أو رأس مالك حال انقضاخه فامتنع الاستبدال فصار رأس المال بعد الاقالة بمنزلة السلم قبلها فبأخذ
 حكمه من حرمة الاستبدال بغيره وفي البدائع قبض رأس المال انما هو شرط حال بقاء العقد فأما بعد
 ارتفاعه بطريق الاقالة أو بطريق آخر فقبضه ليس بشرط في مجلس العقد بخلاف القبض في مجلس
 العقد فان هناك حاجة الى أن يصير البديل معينا بالقبض مبيانا عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة الى
 التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فيعود اليه عينه اه من السندى والتوجيه
 الذي نقله المحشي عن البحر لم يفد وجه الفرق بين صحة التصرف في بدل الصرف قبل قبضه بعد الاقالة
 وعدم صحة التصرف في رأس مال السلم بعد ما قبل القبض وسيأتي توضيح هذه المسئلة في باب السلم (قوله
 والظاهر أن الضمير في به عائذ الخ) لا يختلف الحكم أربع الضمير للثمن أو الاقل فان البائع على كل يدعي
 الصحة والمشتري الفساد وقد خلت عبارة الخاتمة عنه (قوله ووجهه كما قال الحواشي ان دعوى الاقالة
 تستلزم دعوى صحة البيع الخ) ما نقله عن الحواشي لا يصح توجيه الحكم المسئلة لان غاية ما أفاده كلامه
 أن دعوى الاقالة تستلزم صحة البيع السابق عليها ولا نزاع فيه بين المتعاقدين والحواشي لم يذكره توجيهها
 لها بل دفعها لما قيل انها ليست داخلية تحت الاصل ليجتاز الاستثناء ونصه قيل ينبغي أن لا يكون هذا
 الفرع داخلا تحت الاصل المذكور ليجتاز الى استثناءه لانه لم يدع صحة العقد وانما ادعى الاقالة والمشتري
 ينكرها فيكون القول قوله انتهى أقول فيما قاله نظر فان ادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذا الاقالة
 لا تكون في غير الصحيح اه حوى وفيما قاله تأمل اذ ليس دعوى البائع الصحة باعتبار العقد السابق
 وهو البيع اذ لا نزاع في صحته بينهما بل النزاع في سبب رده على البائع هل هو صحيح كما قال البائع أو فاسد كما قال
 المشتري ففي الحقيقة نزاعهما في عقدين مختلفين أحدهما يدعي الصحيح منهما والآخر الفساد فدخلت هذه
 المسئلة تحت الاصل بهذا الاعتبار تأمل (قوله ويظهر لي أن وجهه هو أن المشتري الخ) هذا التوجيه
 لا يناسب لان الموضوع عدم نقد الثمن فلا نزاع فيه بل في المبيع فالمشتري يدعي خروجه عن ملكه بالعقد
 الفاسد وان له استرداده والبائع يدعي عود ملكه بعقد صحيح وانقطاع حق المشتري عنه مع اتفاقهما على
 سبق خروجه عن ملكه ودخوله في ملك المشتري فلذا كل القول قوله مع دعواه الفساد تأمل (قوله
 وذلك اختلاف في الثمن الخ) قد علمت أنه لا نزاع في الثمن لان الكلام قبل قبضه تأمل

(باب المراجعة والتولية)

(قول الشارح مصدر راج) في الصحاح يقال بعته الشيء مراجعة واشتريته اذا سميت لكل قدر

من الثمن ربحا انتهى اه سندی (قوله لعدم احتياجه الى تحرير المراد الخ) أنت خير بان ما اورده على عبارة الكثر في مسئلي الطرد واراد على المصنف لصدقه عليهما وبأن مسائل العكس وارده عليه ايضا ما عدا مسئلة الغصب فقد تساوت العبارتان في الاحتياج للتحرير بل كلام المحشى هنا يخالف ما يأتي له في تقرير الكلام تأمل (قوله وعلا في الفتح بأن بدلي الصرف لا يتعينان الخ) هذا التعليل غير مفيد لوجه عدم صحة المراجعة في بدلي الصرف لانه انما افاد عدم تعين كل منهما لكونه مبيعا مع أنها تصح فيما ملكه ولو بجهة غير البيع وايضا تصح المراجعة في المسلم فيه بعد قبضه مع أنه ما كان متعينا الا بعدة كبدي الصرف قال في غاية البيان من باب السلم عند قول الهداية ولا يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض انما قيد بقوله قبل القبض احتراز عما بعده ولذا قال في شرح الطحاوي ولا بأس أن يبيع رب السلم له بعد قبضه اياه مراجعة أو تولية أو مواضعة وأن يشركه غيره فيه لان المقبوض بعقد السلم يجعل في الحكم كعين ما ورد عليه العقد اه (قوله والرجع مثلي) قال في البصران تقييد الرجع بالمثل اتفاق اه (قوله تفريع على مفهوم قوله معلوما الخ) على جعل الشارح معلومة الرجع شرطا مستقلا يكون التفريع عليه بحد ذاته بقطع النظر عن كون الثمن مثليا أو قيميا ثم على عبارة غيره من جعله شرطا للشرط يكون تفريعا على معلوما في مسئلة كون القيمي مملوكا للمشتري والمحشى بنى ما كتبه هنا وفيما يأتي مما يتعلق بهذه المسئلة على جعله شرطا في الشرط وهو لا يناسب عبارة الشارح والمناسب ما فعله الشارح من جعله شرطا مستقلا في المسئلتين لموافقة الواقع وحيث لا يليق حله على جعله شرطا للشرط موافقة للعرف فانه انما اعتبر ذلك في عبارة الجمع وهي قابلة لما قاله تأمل مع أن كونه شرطا لصحة البيع وكونه أمرا ظاهرا لا يحتاج للتنبيه عليه لا يقتضي جعله شرطا للشرط ولا داعي لذلك حيث كان شرطا في صحة البيع مطلقا (قوله أي فيما اذا كان الثمن قيميا الخ) لا يخفى ما في كلام الشارح حيث شذ من الركاكة وعدم الاستقامة بل الصواب أن معنى كلامه أنه ان باعه برأس ماله قيميا مملوكا للمشتري أو مثليا وزيادة مقدار درهم على العشرة منه فان كان قيميا لم يجز بلهالة الثمن بجهالة الرجح لان القيمة التي تبين مقداره مجهولة لانها لا تعرف الا بالظن ولا يتأتى عليها أصلا في المجلس ولا بعده وان كان مثليا فكذلك لجهالة كل من الثمن والرجح الا أن يعلم المشتري بجهالة الثمن في المجلس فيضرب حينئذ والكلام فيما اذا لم يعلم بالثمن أو لا ولا يصح تأمل (قوله وكأنه أراد ببعض المتأخرين صاحب التمر) المتأخرين من قول النهر وفي عرفنا الخ أنه أراد به عرف أهل زمانه لا عرف الفقهاء فلا يصح ارادته ببعض المتأخرين (قول المصنف المشروطة في العقد) المراد أنها مشروطة في العقد الاول (قول الشارح واعتمد العيني وغيره عادة التجار بالضم) فيه أن العيني قال في شرح قوله وسوق الغنم لان العرف جرى بالحق هذه الاشياء برأس المال ثم قال بعد سطرين والاصل أن ما يزيد في عين المبيع أو في قيمته يلحق برأس المال وما لا فلا وكذا ذكره في البناية وهذاوافق ما نقله الشارح عن الدر اه سندی (قوله والاخرين وبيت الحفظ سواء الخ) يفرق بينهما بان المخزن مما يزيد في القيمة لانه لا يوضع المتاع فيه الا بقصد بيعه عند زيادة قيمته فله دخل في الزيادة بخلاف بيت الحفظ (قول المصنف وله الخط) أطلقه فتأمل حاله بقاء المبيع وهلاكه وامتناع رده لانه لا خيار له وانما يلزم الثمن الاول سندی (قوله وله الخط قدر الخيانة في التولية الخ) وأطلق الخط في التولية فتأمل حاله هلاك المبيع وامتناع رده لانه لا خيار له وانما يلزم الثمن الاول قال في الملتقى وهو القياس في الوضعية أي اذا خان خيانة تنتمي الوضعية بأن باع

بشعة على أنه شراء بعشرة ثم بان أنه شراء بتسعة فهو يحط منه قدر الخيانة كالتولية وأما اذا خان خيانة توجب الوضعية معها بان باع بثمانية وقال اشتريته بعشرة ثم اطاع أنه اشتراه بتسعة فهو بالخيار في أخذه بكل غنمه أو تركه على قياس الامام هكذا قرر الداغستاني في شرحه اه سندی (قوله ولا مدخل لها في المراجعة الخ) ادعيتها لا يخلو عن شبهة الغلط فتح لكن كون العلة المذكورة تنتج المدعى محل تأمل كما لا يخفى تأمل (قوله لان التأكد حصل بغيره) وهو الثالث وفيه تأمل فانه بظهور العيب عنده يرجع على بائعه وهكذا الا اذا وجد ما يمنع من الرد (قوله راجع على العشرة) وان كان يتأكد كدبه انقطاع حق الواهب في الرجوع لكنه ليس بحال ولا تثبت هذه الوكادة الا في عقد يجزى فيه الربا اه سندی عن الفتح (قوله لان عا دسبب جديد كجهة الخ) أي فانه تمتنع المراجعة عليه يعني بالثمن الاول والا فيجوز له أن يرجع أو يولي على القيمة كما يظهر (قوله أو مدبره نهر) عبارته مع المتن (ولو اشترى مأذون مديون) ولو مكاتب أو مدبرا (نو يا بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر ربيعه) السيد (مراجعة على عشرة) اه فانت رآه جعلها مصادق المديون لانها مستقلة (قوله) وأما بالنظر الى صحة العقد وعدمه فله فائدة الخ) ظاهر الشارح أن الدين المستغرق شرط لتحقيق الشراء وظاهر عبارة النهر أن الدين ولو غير مستغرق هو الشرط وسيأتي للمحشى في المأذون عند قوله ولا يكاتبه أن للامام قولين في منع الدين الدخول في ملك المولى فقوله الاول انه مانع منه مطلقا وقوله الاخير لا يمنع الا المستغرق اه وعندهما لا يمنع مطلقا فله اعتاق عبد مأذونه (قوله وأحد المتفاوضين عنده) أي فانه لا يرجع على الثمن الثاني بل على الثمن الاول ونصيب شريكه من الرجح على ما يأتي عن الفتح (قوله الاول أن لا يكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فضل على رأس المال بان كان الخ) وذلك لان الخمسمائة التي نقدتها المضارب الاجنبي خرجت عن ملك رب المال أو المضارب والخمسمائة الاخرى لم تزل عن ملك رب المال رقبه فلم يستمرز والها عن ملكه فلم تعتبر زائلة (قوله الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فانه كالاول) كان اشترى عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال راجع على ألف لان الزائل عن ملكه هذا القدر كالأول كان المشتري هو المضارب (قوله الثالث أن يكون فيهما الخ) كان اشترى المضارب عبدا يساوي ألفين بألف وباعه من رب المال بألفين راجع على ألف وخمسمائة لانه استتم زوال ألف وخمسمائة عن ملك رب المال ألف بشراء المضارب من الاجنبي ونقدته هاله وخمسمائة حصصة المضارب من الرجح لانه استفاد بازائها ربع رقبه وبقيت خمسمائة من الرجح ملك رب المال ملكاله رقبه وصار كالأول كان المشتري هو المضارب من رب المال (قوله الرابع أن يكون الفضل في الثمن فقط) وذلك بأن اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألف فباعه من رب المال بألفين فانه يبيعه مراجعة على ألف وخمسمائة لانه زال عن ملك رب المال ألف وخمسمائة ألف بشراء المضارب وخمسمائة بشرائه هو حصصة المضارب من الرجح وقد ملك بازائها ربع رقبه ونصرفا لانه ملك الرقبه بشراء المضارب لانه وكيله وملك التصرف بشرائه من المضارب (قوله اذا كان لا فضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس المال كالواشترى المضارب الخ) أي فانه يرجع على خمسمائة وذلك لان خمسمائة من الثمن لم يستمرز وانه باعتبار العقدين لانه وان زال عن ملك المضارب لم يزل عن ملك رب المال فانه كان ملكه قبل الشراء من المضارب وانما خرج عن ملك رب المال في ثمن العبد وخمسمائة فيبيعه مراجعة على ما خرج عن ملكه (قوله أولا فضل في قيمة المبيع فقط بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألف الخ) وذلك

لأن قيمته إذا كانت مثل رأس المال فلا يرجع المضارب ألا ترى أنه لو اعتقه لم يجز عتقه ويرجع رب
المال بطرح في بيع المضارب (قوله) فإنه يرجع على ألف وخمسمائة) وذلك لأن ألفاً خرجت عن ملك
رب المال بالبيع الأول فلا بد من اعتبارها وخمسمائة من الألف الرجوع حصته رب المال لم يزل عن
ملكه لأنها كانت على ملكه قبل الشراء من المضارب فيجب طرحها بقية خمسمائة أخرى حصته
المضارب من الرجوع لا بد من اعتبارها لأنها تخرج عن ملكه إلى رب المال رقبته وتصرف فيجب ضمها
إلى الألف الخارجة عن ملك رب المال بالبيع الأول (قوله) يبيعه المضارب على ألف ومائتين وخمسين
وذلك لأن الرجوع فيه خمسمائة نصف ذلك لرب المال وقد بينا أن رجوع رب المال بطرح وانما يعتبر
رأس المال ويرجع المضارب وذلك ألف ومائتان وخمسون والحاصل في هذه المسائل أنه متى كان
شراء المضارب بأقل الثمنين فإن كان للمضارب حصته ضمنها لأقل الثمنين ومتى اشترى رب المال بأكبر
الثمنين ويضم إليه حصته المضارب يحيط الرضوى (قوله) أما لو وجد بالبيع عيباً فرضي به (الخ) عبارة البحر
وأشار المصنف بالمسألة الأولى يعني مسألة العيب إلى أنه لو وجد بالبيع الخ ولا يصح التعبير بما المفيدة
أن ما بعده ما قبله في الحكم مع أنه موافق له وبإل عليه تأمل (قوله) قول المصنف ووطئ الثيب (الخ) أورد
أن المبيعة إذا وطئها ثم وجد بها عيباً لا يرد لها إذا صار جازاً منها وأجيب بأن عدم الرد لما ذكر
بل لأنه إذا ردّها ما أن يردّها بغيره لا وجه للأول لأن الزيادة تنفع الفسخ ولا إلى الثاني للسلامة
الوطء به بلا عقر وهو لا يجوز اه سندی (قوله) بخلاف الفاتت بعور الجارية (الخ) أي في مسألة
التعيب وفي هذا الجواب الذي قاله للفرق أن التعيب ليس قاصراً على فوات الجزم بل هو أعم الآن يراد
بالجزم ما يشمل الحكمي تأمل (قوله) فلا يقابل به شيء حقيقة إذا لم يشترط زيادة الثمن (الخ) مقتضاه أنه إذا
اشترط زيادة الثمن بمقابلة الأجل قصد أصبح وأنه حينئذ لو هلك المبيع تسقط هذه الزيادة مع أن
مقتضى كونه ليس بمال أنه لا يصح مقابله به الثمن قصداً ولا يخفى ما في عبارة البحر وينظر أصلها وهو
شراح الهداية ولعل الأصوب في التعبير إذا تعليلية لا إذا الشرطية وهو الموافق لما في شراح الهداية
(قوله) قال الرملي مفهومه أنه لو غرم رجل أجني (الخ) عبارته على ما نقله السندی ولو غرم المشتري البائع
في عقار فأخذ الشفع هل للبائع أن يسترده منه أم رقبته نقلاً على رواية الرد بالتغريم وهي واقعة الفتوى
وينبغي عدمه لأنه لم يفره وانما غرمه غيره وهو المشتري وقد قالوا إن الأخذ بالشفعة شراء من المشتري
إن كان الأخذ بعد القبض وإن كان قبله فشرأ من البائع وعلى كل فلم يوجد التغريم من الشفع وهذا
على الرواية المفصلة وأما على ظاهر الرواية فهو ظاهر لأنه لا خيار للبائع مطلقاً وأما على الرواية القائلة
بالرد مطلقاً فيكون للبائع الاسترداد لأنه بمنزلة الشراء منه قبل القبض وله الاسترداد بالغبن فيما باعه ولو
أخذه من المشتري ليس له الاسترداد لأنه بمنزلة الشراء من المشتري وقد منع خياره بخروج وجه عن ملك
المشتري المذكور ولم أر تخبر بهذا المثل لأحد غيري فتأمل اه (قوله) ولو قيل أنه لفظي ويحمل القولان
المطلقان على القول المفصل لكان حسناً) لكن مقتضى ذكرهم التصحيح أن الخلاف حقيقى (قوله) أي
مسألة المثلن (الخ) لم يذكر في الأشياء هذه من الثلاث وإنما ذكرها عن القنية بعد ما استوفى الثلاث
والشارح نقل بالمعنى فقدم وأخرى العبارة فتنبه اه سندی فإنه قال في الأشياء الألف ثلاث الأولى
إذا كان الغرور بالشرط والثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة والثالثة أن يكون في عقد
يرجع نفعه إلى الدافع اه (قوله) أي الثلاث المستثناة لم يستوف الضابط للمسائل الثلاث وما ذكرنا

هو ضابط للثالث لكن حيث ذكر الضابط لباقي المسائل المستثناة صح كونه ذكر ضابط الثلاث (قوله) أي
فيكون ضامناً للدرك فيما ثبت لهم على العبد (الخ) لكن في مسألة العبد يرجعون بقيمته فقط وبجميع
الديون في مسألة الابن بالغ ما بلغت سندی عن السراج وفيه أيضاً عنه وكذا إن ظهر المأذون له حراً أو
مدرراً أو أم ولد فعلى الذي أمرهم ببيعته الأقل من قيمة العبد ومن الدين وما بقي من ذلك أخذه من ذكر
بعد الحرية يعني أنهم بالخيار إن شاءوا رجعوا بدنيهم على الذي ولي مبيعتهم إن كان حراً وإن كان عبداً
أو مدرراً أو نحوهم لم يرجعوا عليه بشيء حتى يعقق فيتبعونه ببقية ديونهم اه من السندی عن السراج
(قوله) ويصير مغروراً بالجارية التي اشتراها الميت (الخ) بقية عبارة الأشباه بعد ما نقله المحشى وبصح أثبات
دين الميت عليه وأما ملك الموصى له فليس بخلافه عنه بل بعقد تلك ابتداءً فإنه كسب الأحكام في حقه
كذا ذكر الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف اه ونصه على ما نقله عنه السندی في الباب
الثالث والسبعين وأما الموصى له فلا يملك بخلقة للميت فيما يملكه بل يملك ابتداءً بعقد الوصية
ألا ترى أنه لا يرد بالعيب ولا يصير مغروراً فيما اشتراه الموصى له فلم يكن في عبارة الأشباه ذكر الوصى بل
هو الموصى إليه

(فصل في التصرف في المبيع والثمن الخ)

(قوله) لأن يبيعه من بانه قبل قبضه فاسد الخ لا يظهر وجه فساد بيع العقار للبائع قبل قبضه والغلبة
المذكورة للفاسد في المنقول وهي الفرغ غير متحققة في هذه المسألة (قوله) أي غرر انفساخ العقد (الخ)
في الصحاح أنه عليه السلام نهى عن بيع الغرر والغرر ما طوى عنك علمه اه فتح (قوله) أي الصلح عن
الدين الخ لا يصح أن يكون هذا قيداً بل كذلك لوجعل المشتري قبل قبضه بدل صلح عن عين لا يصح لانه
بيع وما ذكره في الفتح مجرد مثال وهو لا يخصص (قوله) وتعبير التهر بالخلع سبق قلم) عبارة التهر
وفي الانصاح كل عوض ملك بعقد ينسخ العقد فيه بهلاكه قبل القبض لم يجز التصرف فيه كالمبيع
والاجرة إذا كانت عينا وبدل الخلع إذا كان معينا وما لا ينسخ بهلاكه فالتصرف فيه جائز قبل القبض
كالمهر وبدل الصلح والعقود على مال وبدل الصلح عن دم عدا اه وأنت خير بان يبيع بدل الخلع قبل
قبضه صحيح ولا يظهر فرق بين بدل المهر وبدل الخلع وقد وقع التحريف في عبارته بذكره في القسم الأول
بدل الخلع وحقه أن يقول وبدل الصلح وذكره في القسم الثاني بدل الصلح وحقه أن يقول وبدل الخلع
(قوله) قيد به ليفهم أنه لو كان من بانه فهو كذلك بالأولى) كذا قال الحلبي لكن سيأتي أن الهبة من البائع
قبل القبض لا تصح بل تكون نقضاً للمبيع سندی وفيه عن السراج وهكذا الورهنة أو أعاره أو تصدق
به أو أقرضه من البائع قبل قبضه حيث يبطل جميع ذلك (قوله) في قول أبي يوسف ثم قال محمد الخ
عبارة الفتح ثم قول محمد الخ (قوله) لأن قبض البائع لا ينوب عن قبض المشتري الخ) عبارة السراج
على ما في السندی والفرق بينهما أن قبض البائع لا يقوم مقام قبض المشتري فلا تصح الهبة قبل
القبض إلا أن البيع يبطل لأن الهبة تصح لاسقاط الحقوق ولهذا يبرأ بهما من الديون فصارت
اسقاطاً لقبض المبيع فإذا راضياً بذلك بطل البيع وأما البيع فلا يصح قبل القبض ولم يوضع
لاسقاط الحقوق وانما وضع للتبليغ فإذا لم يقع به الملك لم يتعلق به حكم اه وبهذا يتم تعليل المسألة

(قول أو يجره الخ) لا يظهر الأعلى مقابل المعتمد من جواز الاجارة قبل القبض ولا يظهر فرق بينهما وبين أمره ببيعته حيث قال فيه لا يجوز تأمّل (قول لان امساك فلان لاجل البائع) لانه يحسبه اليه لاجل الثمن بجر (قول والظاهر ان له اخذ القائم لو كان نقد الثمن الخ) يظهر ان القيمة كذلك حتى لا يأخذها من المشتري الثاني قبل نقد الثمن لقيام مقام البيع (قول والمطلق من البيع ينصرف الى الكامل الخ) عبارة الزيلعي ولو شري المكيل أو الموزون شراء فاسد فقبضه ثم باعه بغير كيل أو وزن فالبيع الثاني جائز لان الملك في البيع الفاسد ثبت بالقبض فصار المملوك قدرا المقبوض لا قدرا المذكور فيه فصار نظيره من استقرض طعاما بكيل ثم باعه مكايلا لا يحتاج الى اعادة الكيل كذا في الايضاح (قول فسر الحرمة بذلك لان النهي خبر آحاد الخ) اولان الحرمة انما تثبت عند تيقن الزيادة وهي موهومة (قول وهو ما أسنده ابن ماجه الخ) وعند أحمد بن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا عثمان اذا ابتعت فاكلا واذا بعت فكل وهذا بين ان المراد بالبائع في حديث جابر صاع البائع لنفسه حين يشترى به وبصاع المشتري صاعه حين يبيعه لاجتماعهم ان البيع الواحد لا يحتاج الى الكيل مرتين كذا في العناية سندی (قول الحقوا بمنع البيع منع الاكل الخ) هذا الالحاق لا يظهر في مثل الهبة الاعلى قول أبي يوسف القائل بفساده ما قبله (قول فلا يصح بيعه من عمر وبلا كيل الخ) لوجه القول بفساد بيع زيد لمعروف في هذه الصورة لان غاية الامر ان باع مملوكه مجازفة ونحوها ولم يتم قبض المشتري منه وهذا لا يقتضي الفساد اذ ليس فيه التصرف في البيع قبل قبضه بخلاف بيع عمرو لبركر تأمل نعم اذا كان ملكه زيد بالبيع مجازفة فتوقف صحة بيعه على قبضه لا على كيله (قول الشارح لا يقال لا كله انه كل حرام الخ) قال الرحمنى يعنى اذا كان المقبوض قدرا المبيع في نفس الامر امان زادفا كل الزائد اكل حراما لانه ملك البائع اه وهو وجبه سندی (قول اول قوله وقد صرحوا بفساده) فيه ان احتمال الزيادة لا يصح علة للفساد اذ غاية اختلاط المبيع بغيره وهو لا يقتضيه نعم هذا ظاهر بالنسبة للحرمة اذ لا شك في حرمة بيع واكل ملك الغير والظاهر ان علة هو التصرف في المبيع قبل القبض ولذا لو ملكه بهيمة أو أرت أو وصية جاز التصرف قبله مع توهم الزيادة في بعض الصور وكذا التصرف في الثمن الدراهم والدنانير جائز مع احتمالها (قول الشارح بخلافه مجازفة الخ) جعل الداغستانى المسئلة على أربعة أقسام اشترى مكايلا وباع كذلك اشترى مجازفة وباع كذلك وحكمهما ظاهر اشترى مكايلا وباع مجازفة وفيها لا يحتاج الى الكيل اشترى الثاني الى الكيل اشترى مجازفة وباع مكايلا وفيها يحتاج الى كيل واحدا ما كيل المشتري أو البائع بحضرة المشتري وهو تحقيق مفيد للطالب اه سندی تأمل (قول والظاهر ان هذا مفروض فيما اذا كان في عقد صرف الخ) بل الظاهر لا إطلاق وذلك لان الكلام في التصرف في الموزون ونحوه بعد قبضه قبل وزنه وأنه لا يجوز ثمن لما كانت الدراهم والدنانير لازمة فيها عن مقدارها المعلوم بين الناس جواز التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن لعدم احتمال الزيادة في وزنها المانع من التصرف في غيرها وهذه غير مسئلة ان تصرف في الثمن قبل قبضه الذي قالوا بجوازه على ما يأتي لعدم الفرر (قول لكنه يخالف لما سرح به كلام الهداية أولا الخ) لا يخالف لما ذكره أولا ولا داعي لارجاع ضمير كفاه للبائع وهو المشتري الاول بل عائد لا قرب مذكور وهو المشتري الثاني ولذا فرغ عليه قوله حتى يحل للمشتري التصرف فيه وهذه المسئلة هي مسئلة المصنف فانها هي المحكى فيها الخلاف ومعناها ان المشتري بعد ما قبض المبيع اذا باعه مكايلا فكاله بحضرة المشتري يكتفى

بذلك عن كيل المشتري الثاني فله التصرف فيه (قول مثل اشترى بكثر بر هذا العبد الخ) ففي هذا المثال الكرميبيع والعبد ثمن ويشترط له شرائط السلم (قول واعترضه ط بانه لا وجه له الخ) لا يظهر الاعتراض على الحلبي فان قصده انما هو بيان ما يتوهم عدم دخوله في الثمن وهو القبي والمثل غير النقود والنقد لا يتوهم عدم دخوله حتى يحتاج لبيان أنه داخل (قول وانفراد الثمن بالشراء بعد) فيه أنه حيث لا يكون القبي غنائم توجه ادخال الحلبي له في كلام الشارح ويندفع اعتراض المحسن عليه ولعل مراد المحسن ان الثمن الذي ثبت دينافي الذمة والقبي وان كان يصح جعله غنا كافي بيع المقايضة الا انه ليس غنا من كل وجه فلذا لا يصح ادخاله في الثمن هنا تحقق كونه مبيعاً من وجه تأمل لكن علت تحقق كونه غنائم في غير بيع المقايضة أيضاً كما في المثال السابق (قول وفي النذر والامانات الخ) حقه ان يقول بعد قوله وفي النذر ويتعين في الامانات الخ كما هو عبارة الانباء (قول ويتعين في الصرف بعد هلا كه الخ) الذي قدمه بعد فساد (قول وقد قال الطحاوى ان القرض لا يجوز التصرف فيه الخ) يمكن توجيه ما قاله الطحاوى بان يقال مراده بالقرض المال المقرض فانه لا يملكه الا بالتصرف على قول الثاني والقبض على قولهما فقبل ذلك لا يجوز له التصرف فيه لعدم ملكه وذكر في الاشياء أنهم اختلفوا في القرض هل يملكه المستقرض بالقبض أو بالتصرف (قول قيد الخلع وعق لا يملكه مال لا يكون له ما يملك فافهم) اعتراض ط انما هو في أن لفظ بدل مسلط على العتق أيضاً فلا حاجة لذكر مال وهو متجه ولا يصح حينئذ جعل قوله بمل قيد الخلع والعق للاستغناء عنه تأمل (قول ولا شراء المسلم اليه برأس المال الخ) عبارته في السلم ولا يجوز لرب السلم شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة الخ (قول الاولى ان يقول فلا يجوز التصرف فيه) لان الكلام في التصرف لكن منيع الشارح أحسن فانه لو قال فلا يجوز التصرف فيه لأوهم أنه لو كان البدل مشار اليه لا يجوز اخذ غيره من جنسه لوجود صورة التصرف فيه فدفع هذا التوهم بما قاله (قول والجب من الزيلعي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح الخ) يحمل كلامه من صحة الزيادة بعد الهلاك على رواية النوادر ويدل على هذا الحمل ما ذكره أولاً (قول وكذا لو باط الثوب الخ) أي من غير قطع والافان الحياطة معه ينقطع حق المالك في الغصب وذكر في البحر من المواضع التي تصح زيادة الثمن فيها مالو كان المبيع كراسا فخطاه خريطة من غير أن يقطع (قول الشارح ولو بعد هلاك المبيع الخ) لان الخط اسقاط محض فلا يشترط لصحته قيام العقد زيلعي (قول فان كان قبل قبضه صح الكل الخ) الظاهر ان صحة الكل كالقبض تكون ولو بعد القبض (قول لا يخفى أن الزيادة تجب على المشتري والمخروط يسقط عنه الخ) لا يخفى ما في كلامه فان كلامه من لزوم الزيادة على المشتري وسقوط المخروط عنه يتفرع على صحة الزيادة والخط في نفسها وما ذكره من الفروع انما ينبغي على الالتحاق وهو أمر آخر غير الصحة (قول فلا يناسب ذكر هذا هنا) أي لا يناسب تفريع ما ذكره الزيلعي على كلام الشارح بل تفريع ما اذا زاد في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انفسخ العقد بقدره كما يأتي في الشارح (قول فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحد هما الخ) وان باع الدراهم بالدنانير جاز كل من الزيادة والخط في المجلس وبعد لا والظاهر ان الفساد لا يتوقف على القبض بل يتوقف على القبول فقط (قول كأنهما عقداه كذلك من الابتداء عند أبي حنيفة زيلعي) غمامه وقال أبو يوسف لا يجوز الزيادة ولا تصير هبة مبتدأة وكذلك الخط لا يصح ولا يصير هبة مبتدأة حتى يجب عليه أن يرد المخروط وقال محمد في الزيادة مثل قول أبي يوسف وفي الخط يكون هبة مبتدأة (قول وكان

الشارح لم يذكر هذه الثلاثة لان كلامه في الثمن (هذا الاعتذار لا يصح الا في مسئلة الزيلعي والمسئلة الاخيرة من عبارة التهر (قوله أي المشتري على البائع) حقه العكس (قول الشارح وفي البرازية باعه على أن يهبه من الثمن كذا لا يصح) ما فيها يخالف ما تقدم من تساوي الخط والهبة وأيضا على الفرق بينهما لا يظهر الا القول بفساد العقد فيهما بالشرط الذي لا يقتضيه العقد ويجوز كون الخط يلحق لا يؤثر في رفع الفساد المتحقق بهذا الشرط اذ هو أمر آخر في ذاته ثم رأيت في الخلاصة من الفصل الخامس ما نصه وفي التوازل لو قال لاخر بعث منك هذا على أن أهبك كذا لا يجوز ولو على أن أحط كذا من غنه جاز لان الخط يلحق بأصل العقد بخلاف الهبة ولو قال على أن أحططت أو على أن وهبت جاز لان الهبة قبل القبض لا تكون هبة فيكون البيع عاروا بالمحطوط اه وما زالت المسئلة محل تأمل (قوله فهو أعم من القرض) فيه أن ما يأتي له من تفسير القرض يدل على أنه ليس هو ما في الذمة اذ هو نفس المدفوع أو العقد المخصوص وما فيها بدله وحينئذ لا يصدق الدين عليه (قوله قال ان قوله الشرط اللاحق ملحق بأصل العقد ساقط الخ) قد يقال ليس مراد القنية بقوله فان الشرط اللاحق الخ أن ما نحن فيه وقع على وجه الشرط حتى يعترض بأنه انما وقع على وجه التبرع بل مراده أن هذه المسئلة نظير ما قبل ان الشرط الخ يعني أن ما ذكر بعد العقد مما يتعلق به يلحق به سواء كان شرطا أو غيره ولا يخفى على صاحب القنية والبحر أن ما نحن فيه ليس فيه شرط وكأنه نظر الى اتحاد الحكم فنصح التعليل (قوله ويؤيده أنه نقل جواز تأخير الثمن بعد الرضا العيب الخ) أي يؤيده صحة التأجيل بعد الاقالة ووجهه ان الرد يعيب بالاقضاء اقالة وليس المراد أنه يؤيد اعتراضه على قوله الشرط اللاحق الخ اذ لا تأييده (قوله يعني لو أجل المشتري الشفيع في الثمن لم يصح) عزا المسئلة في البحر للقنية ولم يظهر وجهها مع أن مقتضى تصريحهم بان الأخذ بها بمنزلة شرائع ابتدأ وأنه ثبت بها ما ثبت بالشراء كالتجسس في رؤية وعيب أن يصح تأجيل المشتري للشفيع في الثمن (قوله وشمل ما لو كان الشراء بمو أجل فان الاجل لا يثبت الخ) في شمول الكلام لهذه الصورة تأمل فان ما وجب على الشفيع لم يجز فيه تأجيل أصلا وانما المؤجل ما على المشتري (قوله لان الاجل صفة الدين الخ) ذكر الزيلعي في الشفيع عند قول الكفر وبحال لو مؤجلا لان سلم أن الاجل وصف للدين لانه حق المطلوب والدين حق الطالب ولو كان وصفه لا يستحقه الطالب ولهذا الوباغ ما اشتراه بنين مؤجل مرا بحة أو تولية لا يثبت الاجل من غير شرط ولو كان صفة له ثبت اه فتأمل ثم لعل المراد بسقوطه عن الذمة بالموت سقوط المطالبة به في دار الدنيا والافهي مشغولة به حقيقة أو المراد أنه بالموت تعلق بالتركة بعدما كان متعلقا بالذمة فقط وحينئذ لا تنافي بين العبارات (قول الشارح بعد ثبوت أصل الدين عنده الخ) عبارة القنية على ما في ط بعد ما ثبت عنده تأجيل القرض (قول الشارح اذا كان مجعودا) لا يظهر الاحتياج لاستثناء القرض المجعود فان الصورة الثانية وجبت المائة فيها على المدعي عليه بدل صلح فداء بين ولا يسرى عليه زعم المدعي أنها قرض وكذا مسئلة الاقرار فانه انما أقرب بالضم مؤجلة فتزمنه كما أقر اذ لم يقر أنها قرض ولا يسرى عليه زعم المقر له (قوله وفائدة الاقرار عكس المحال عليه من الرجوع الخ) فيه أن المحال عليه الرجوع على المحيل عا دفعه للمحال بدون هذا الاقرار ولا يصدق المحيل في قوله احتلت بدني لي عليك كما يأتي في الحوالة (قوله لكن في التهر عن السراج قال أبو يوسف اذا أقرض رجل الخ) قال ط بعد ذكر عبارة السراج لعل ما هنا على قول الطرفين اه وحينئذ لا يظهر ضعفه

(فصل في القرض)

(قوله لكن الثاني غير مانع لصدقه الخ) أي ما ذكره الشارح ومع كونه غير مانع هو تعريف القرض بمعنى اسم المفعول وما في المتن بمعنى المصدر فلا يناسب القول بان ما في الشارح أخصر (قوله وفيه أن النكاح لم يدخل في قوله عقد الخ) فيه أن النكاح يتعقد بكل ما وضع لتمليك عين في الحال ومنه لفظ القرض فهو داخل في قوله عقد مخصوص اذا كان بلفظ القرض (قوله فيه أن الكلام في الكساد الخ) فيه أنه وان كان الكلام في الكساد إلا أنه به يتحقق الرخص أيضا اذ لا يخرج عن أن يكون لها قيمة أيضا (قوله كما قدمناه أول السور) انظر ما قدمه في السور يتضح ما في كلامه هنا (قوله والثاني يعني عن الاول) فيه تأمل فانه لو اقتصر عليه لا يعلم أن قيمته تعتبر بالدرار أو مئة وما فعله المصنف أحسن من تعبير الأخيرة (قوله وهذا في الوجه كالموالت في بلد الطعام فيه غال الخ) انما يظهر على قول الامام (قوله لان المستقرض على قوله وان لم يملك الكسر بنفس القرض الخ) في التعليل للجواز بما ذكره تأمل ولا تظهر صحته أصلا

(باب الربا)

(قوله واستدل بقول البرزوي ان من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية تلك العوض فيها بالقبض) تقدم في باب البيع الفاسد ما يفيد الاختلاف في أن العوض تلك بالقبض في العقود الربوية أولا ثم يظهر أن الملك بالقبض لا يدخل له في صحة الإبراء كما أن عدمه لا يدخل له فيه نفيا ولا اثباتا (قوله والحد لا يتم بالعناية الخ) عبارة القهستاني على ما رأيت فيه والحد لا يتم إلا بالعناية اه والقصد أن ذكر هذا القيد لا يكون به التعريف تأما لا بقصد أن المراد به أن الفضل ذكر لاحد المتعاقدين في ضمن العقد لانه شرط صراحة كما هو المتبادر من لفظ مشروط (قوله أي انعدام الربا بسبب الهبة ان ضررها الخ) لعل الاحسن ما قاله ط وهذا أي صحة الهبة المفهومة مما قبله ويدل عليه عبارة المنح اه فان صحة الهبة وعدمها لا يدخل لها في فساد المعاوضة بل هي صحيحة على كل حال والتفصيل انما هو في الهبة (قوله كذا فسر الضمير في الفتح الخ) وعليه فالضمير راجع لما يفيد تعريف الربا السابق فانه يفهم التحريم عند اطلاق لفظ الربا لكن لا يخفى أن ارجاعه لربا مع تقدير مضاف أولى من هذا التكلف ولعل هذا مراد الفتح بتفسيره تأمل (قوله وليس المراد بالربط والاقاى معناه المتعارف الخ) ليس في الكلام ما يقتضي حل الربط على غير معناه المتبادر والذي يدل عليه أن المراد بالوزن ما ينسب الى الربط سواء يبيع به أو بالأوقا المقسدة بطريق الوزن بخلاف سائر المكاييل (قوله فالحرمة للفضل) أي كما هي للنساء ولا يظهر أنها مخصوصة بالفضل وسيأتي أنه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل الفضل ولا عكس اه وعبارة ابن كمال فلا يجوز بيع فقير بفقير منه متساويا وأحدهما نساء وانما قلنا متساويا لانه اذا لم يوجد التساوي تكون الحرمة للفضل فلا يثبت أنها للنساء وانما قلنا وأحدهما نساء لانه اذا كان كلاهما نساء لا تكون الحرمة لربا النساء بل لانه يبيع الكالي بالكالي وهو منهن بالنص انتهت وهي غير ظاهرة فانه اذا وجد الفضل والنساء رجم كل منهما وانما كان كل منهما نساء تكون الحرمة له وليس الكالي بالكالي ولا مانع من تعدد موجب الحرمة (قوله وان كان لا يوجب الحكم الخ) عبارة

ط لا يوجب عدم الحكم (قوله) وصاحب القنية قدم السلم أول البيع الخ) قال السدي الأول أن يقول وقد قرر في السلم الخ وأنه راجع القنية فلم يجده فيها (قوله أي ونسيته الخ) أو يقال مراده ما يشمل التفاضل الحكمي (قوله) قيده احترازاً عما إذا صطلح الناس على بيعه جزاً فالخ) فيه أن المتبادر من عبارة الشارح أن القصد بيان أن الجص كيلي والحديد وزني لا التقييد (قوله والجيري) عبارة الكمال الجيري بالخاء المعجمة (قوله) ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ الخ) سبأني أن مقتضى كونهما جنسين صحة البيع كيف كان (قوله) فإن قبض المعين منهما صحيح الخ) حقه الدين ليوافق عبارة التهر وما ذكره من التفصيل موافق لما في البحر ومخالف لما في الزيلعي فإن مقتضاء الفاء في الكل ما عدا الخلافية وهو مقتضى إطلاق الشارح وذلك لأنهما إذا لم يكونا معينين أو كان أحدهما بعينه دون الآخر يؤدي إلى الربا ويحتمله بأن يأخذ بائع الفلس الفلسين أولاً فيرد أحدهما قضاء بدينه ويأخذ الآخر بلا عوض أو يأخذ بائع الفلسين الفلس أولاً ثم يضم إليه فلساً آخر فيردهما عليه فيرجع إليه فلسه مع فلس آخر بلا عوض يقابله وهو ربا كذا يؤخذ من الزيلعي وذكر نحوه السندي (قوله) أمالوع لم تساويهما في الوزن والكيل معاً جاز الخ) في الظهيرة لو بيعت الخنطة بالخنطة وزناو علم أنها يتماثلان في الكيل قيل بأنه يجوز اه قلت وقد اختار المصنف القول بعدم الجواز في هذه الصورة أيضاً لعدم قوله ولومع التساوي اه سدي والظاهر اعتماد الجواز في هذه الصورة لظهور وجهه ويراد بالتساوي في كلام المصنف التساوي وزناً في الخنطة وكيلاً في الذهب (قوله) والواقع في زماننا خلافه الخ) الواقع في زماننا عدم اختلاف النوع الواحد من أنواع الذهب والفضة فالعدل مثلاً جميع أفراد متساوية فإذا اشترى بعدد منه صم وصار الثمن معلوماً ثم قد يوجد فيه ما هو نقص بالآخذ منه بعد ضربه وهذا لا يضرب إلا انصراف العقد إلى الكامل الذي لا نقص فيه وقد تقدم لنا في التصرف في الثمن قبل قبضه ما يوافق النابلسي (قوله) فانه لا يجوز الاوزان) أي على سبيل الاعتبار كما يأتي (قوله) أراد بحقوق العباد ما ليس من الأموال الربوية الخ) لا تظهر هذه الإرادة بل الوجه إرادة الربوية وغيرها كما يظهر من كلامه فيما يأتي تأمل (قوله) فيه أن هذه الأربعة من حقوق العباد أيضاً الخ) أي كما أن مسألة الاتلاف من حقوقهم فلا وجه حينئذ لهذا الاستثناء وعلى الاحتمال الآخر كان المناسب في الاستثناء الاتيان بالجنس فيه بدون أن يرد قوله لاحقوق العباد لعدم الاحتياج له (قوله) وفي حق المر بوضوح حتى تنفذ من الثالث) فإذا باع جيداً بردياً تعتبر مجاباته من الثلث (قوله) فقوله لما مر فيه نظر) فإن الذي مر في بيع الفلس بالفلسين اشتراط التعيين لا القبض كما قاله ح والأولى أن يقال لما مر من أنه لا يجوز الافتراق عن دين بدين وقد مر في القرض رحتي (قوله) وحينئذ فلا يخالف قول الشارح في بيع الكرباس بالقطن لاختلافهما جنساً الخ) نعم لا يخالف قول الشارح في بيع الكرباس بالقطن لما ذكره لكن الشارح جعل الكرباس والغزل مختلفي الجنس وهذا يخالف ما في القنية فالأزهر دفع المخالفة جعل الكرباس الذي يبيع بالغزل في كلام المصنف على ما لا ينقض لكن الحمل المذكور بعيد والأولى الحمل على الاختلاف في هذه المسئلة فانه في القنية حكى جملة أقوال في بيع القطن بالغزل (قوله) لأن أحدهما قد يكون أنقل من الآخر وزناً الخ) لعل الأصوب لأن أحدهما قد يكون مساوياً للآخر وزناً الخ (قوله) وقبل لا يجوز اتفاقاً) الفرق لا يحنيفه على هذه الرواية أن النص الوارد بلفظ التمر يتناول الرطب ولم يوجد مثله هنا

فبي محرماً حتى يعتدل (قوله) ان الامسل أن محمد اعتبر المعاملة في أعدل الأحوال الخ) محمد جرى على أصله في هذه المسئلة حيث منع بيع الرطب بالتمر وأبو يوسف وافق الامام هنا لإطلاق حديث الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل الحديث فانه يتناول الخنطة والتمر والشعير على أي صفة كان إلى آخر ما في السندي (قوله) وان صحة بيعه متفاضلاً مشروطاً بما إذا كانت الزيادة في غير المطيب الخ) مقتضى كونهما جنسين عدم اشتراط الزيادة في غير المطيب بل يصح البيع كيف كان (قوله) لانه لو أخذ شيئاً وسكت ينعقد بيعاً بالتعاطي) نعم ينعقد بيعاً بالتعاطي لكن لا بد فيه من بيان الثمن فلا بد من المقالة المذكورة حتى يكون صحيحاً إذا كان السعر معروفاً عند الناس فيكون على ما هو المعلوم لكن هنا يحتاج إليها وان معروفاً لأن قصدهما انعقادها بما فاطعه عليه لا بالمعروف (قوله) وعلله شيخنا بأن تأجيل الثمن جائز دون البيع) أي أنه في الأولى وجد تأجيل الثمن وفي الثانية المبيع وهذا على فرض صحة التأجيل هنا وقوله وفيه أن هذا الخ غير وارد فإن معنى قوله كيف كان أنه يجوز بيع الكبريات بعضها ببعض نقداً ونسيئة سواء كان المبيع أقل أو أكثر وهذا انما فيه تأجيل الثمن لا المبيع (قوله) وكذا إذا لم يكن عليه دين أصلاً بالأولى) فيه أن هذه الضرورة قد اخلت في كلام المصنف اذ هو صادق بعدم دين أصلاً أو بوجوده غير مستغرق فلا حاجة لدعوى دخولها بالأولى (قوله) لا يجب عليه الرد أي على المولى الخ) متعلق بالرد وليس تفسير الضمير عليه وعبارة التهر إلا أن على المولى أن يرد ما أخذه من العبد لانه أخذه بغير عوض ولو أعطاه العبد درهماً بدينه لا يجب عليه الرد على المولى اه ويظهر أن المناسب حذف أي من كلامه

(باب الحقوق)

(قوله) لان الحقوق توابع فيلحق ذكرها بعد مسائل السجوع) لكن لما لم يكن للصرف والسلم تعلق بمائل هذا الباب قدمه عليهما (قوله) كالموتوضا والمطبخ كافي القهستاني) وقال في البحر عن النخبة اعلم أن الحق في العادة يذكر فيما هو تبع للبيع ولا بد للبيع منه ولا يقصد إلا لاجل المبيع كالطريق والشرب للأرض والمرافق عبارة عما يرتقب به ويختص بما هو من التوابع كالشرب ومسيل الماء (قوله) فهو أخص تأمل) لعله أشار به إلى أن دخول العلوق في الحقوق بناء على تفسيره بالتابع الذي لا بد له منه محل تأمل (قوله) والجملة صفة لحق مقدرا الخ) أي بين كل وما بعده (قوله) وهذا التقرير اندفع طعن أبي يوسف على محمد بدخول الامتعة الخ) فانه بتقدير حق وجعل الجملة صفة له لا يتوهم دخول ما أورداه (قوله) الشارح ولو لا بنية بتراب الخ) ذكر هذا التعميم في البحر عن البنية في بيان معنى الدار لاقى دخول العلوق فيها ونصه وفي البنية الدار لغة اسم لقطعة أرض ضربت لها الحدود وميزت عما يحاورها بإدارة خط عليها فبني في بعض هادون البعض ليجتمع فيها مرافق العراء للاسترواح ومنافع الابنية للاستكان وغير ذلك ولا فرق بين ما إذا كانت الابنية بالماء والتراب أو بالحمام والقباب انتهى اه وهذا تعلم ما في عبارة الشارح من إيهام دخول العلوق إذا كان البناء بالتراب الخ مع أنه لا علوق حينئذ تأمل (قوله) الشارح لبناؤها على الطريق فأخذت حكمه) مقتضاه أن الطريق إلى سكة غير نافذة أو إلى الشارع لا يدخل بدون ما يدل على دخوله وهذا خلاف ما يأتي ولعل المسئلة خلافية ويدل لعدم الدخول على الإطلاق ما ذكره للفرق بين الأجرة والبيع (قوله) وهو خلاف ما في الهداية الخ) تمام عبارته أي القمع

فالحق أن كلا منهما لا يدخل لانه وإن كان في هذه الدار فلم يشتري جميع هذه الدار وإنما اشترى شيئا معينا منها فلا يدخل ملك البائع أو الاجنبي الا بذكره اه وبهذا تعلم ورود ما في الفتح على تعليل نفي الاسلام **(قوله)** لا حاجة اليه مع المتن جعل السندى لفظ ونحوه مبتدأ وما بعده خبره وأراد به ما تقدم من ذكر المرافق وكل قليل الخ

(باب الاستحقاق)

(قوله) والمراد بالأحد أحد الباعة مثلا لا المدعي الخ قد يقال ان المدعي له حق الملك لا التملك الذي الكلام فيه فلا يرد المدعي على عموم أحد في كلامه **(قوله)** واعترضه شارح بأن غايته الخ الذي رأيته في الفتح الشارح بالالف واللام ولعله أراد به الزيلعي **(قوله)** ومعنى هذا أن يتراضيا على الفسخ الخ الظاهر ابقاء قول الزبادات لا ينسخ ما لم يفسخ على عومه من شموله لفسخ المتعاقدين أو القاضى أو المستحق **(قوله)** الضمير عائدا على من الخ لعله أراد به ضمير كان المقدرة وأما ضمير مورثه فعائدا لذي اليد **(قوله)** الشارح زوال البدل عن ملكه الخ لانه لما أبرأ منه بعد الحكم فكأنه أخذه منه اه سدى وكذلك يقال في الصلح فانه أخذ بعض حقه واسقاط للباقي وإذا كان بدل الصلح شيئا آخر يكون أخذه كأخذ الثمن عنه **(قوله)** وكان حكمه بها حكما على العامة لم يظهر وجه كونه على العامة وقال عبد الحليم تمام تحقيق هذه المسئلة في مشتمل الاحكام فليست **(قوله)** أشار الى أن الاستحقاق لا بد أن يرد الخ ليس في كلام المصنف ما ينيل على هذه الإشارة **(قوله)** وما لو أبرأ البائع المشتري عن غنه الخ لعل في العبارة قلبا وأصلها أبرأ المشتري البائع الخ فانه هو الذي مر أنه لا يمنع الرجوع بخلاف أبرأ البائع للمشتري فانه يمنع الرجوع **(قوله)** واحترز بقوله بلا حكم عما إذا كان بحكم ولم يرجع الخ الظاهر أن المناسب في التعبير أن يقول واحترز بقوله بلا حكم عما إذا كان بحكم فانه لا تصح دعواه ولا برهانه أنه له لانه صار محكوما عليه وبقوله فأدام عما إذا لم يؤده الخ فإن الفصولين قيد المسئلة بقيد من هما عدم الحكم وتأدية الثمن فالنائب بيان محترزهما تأمل وعبارته الرملى كما نقله المحشى عنه زيادة قوله عقبه بل على ظاهر الرواية لا ينسخ ما لم يفسخ وعلى ما ذكره ت عن محمد لا ينسخ ما لم يأخذ العين بقضاء وبهذا ظهر جواب حادثة الفتوى استحق بحق وأخذ المستحق ولم يرجع المشتري بالثمن على بائعه ولم يفسخ فادعى البائع على المستحق مع غيبة المشتري التلق أو النتائج عند بائعه ويظهر أنه لا يقبل لعدم انتفاخ البيع على ظاهر الرواية وعلى ما صح أيضا من أنه لا ينسخ حتى يرجع المشتري على بائعه بالثمن اه **(قوله)** قوله أو ينكوله فيه أن البين لا تجزى فيها النيابة فكيف يتأتى النكول من وكيل المشتري بالخصومة تأمل نعم في أو آخر فن الفرق من الأشياء أن الوصى إذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري أنه معيب ولا يبيته فانه يحلف على البتة بخلاف الوكيل يحلف على العلم اه وذلك أن الوصى ضمن بنفسه السلامة للبيع فيحلف على البتة والوكيل ليس كذلك فيحلف على نفي العلم كما في شرحها وما في المصنف ليس من هذا القبيل **(قوله)** أما لو برهن على اقرار البائع الخ الظاهر أن المراد اقراره بعد البيع كما تقدم في فصل الفصولي كما أن مقتضى ما تقدم ليس له تحليف البائع لعدم صحة الدعوى لتناقضه بدون ما رفعه نعم في صورة دعوى الاقرار له تحليفه لصحة الدعوى **(قوله)** بخلاف العكس الخ فانه لا شك أن القضاء انما هو بالاقرار فلا يصح الاحتراز عنه **(قوله)** المصنف لا الاقرار وكذلك النكول في شرح الزبادات

من البيوع من باب ما يقربه المشتري فيرجع على من باعه النكول حجة في حق النا كل خاصة لانه بذل أو اقرار فلا يتعدى الى غيره الا اذا كان مضطرا الى النكول فيستعدي الى من جاء الاضطرار من قبله اه **(قول الشارح)** بل هو حجة قاصرة الخ ومن ذلك ما في أول دعوى تمة الفتاوى عين في يد آخر ادعى آخر أنه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه بذلك واليد والقاضى لا يأمره بالتسليم الى المدعي حتى لا يكون قضاء على الغائب بالشراء باقراره وهي بحجية في أدب القاضى أحاله الى باب البين ولم أجدهم اه وذكر الانقروى في الباب الخامس من الدعوى هذه المسئلة عن قاضيان **(قوله)** لا بالاستحقاق حقه الاقرار كما هو عبارة الفتح **(قوله)** ومقتضى الفرق المذكور أنه لا يكون له) وأيضاً على التقيد المذكور لا يتأتى الفرق بين الغضاء بالينة والاقرار اذا لا يمكن القاضى القضاء بالولد بدون أن يدعيه المدعي سواء أقر المدعي عليه بالأثم أو أقام المدعي بينة عليها **(قوله)** هذا اذا كان الكلام الاول قد أثبت لشخص معين حقا الخ تأمله مع ما ذكر في شرح الوهبية للمصنف من كتاب القضاء حيث قال نقلا عن المحيط سئل الاوزجندى عن ادعى نصف دار معين في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك جميعها قال لا تسمع دعواه ولو كان على العكس تسمع والصواب أن تسمع في الوجهين جميعا الا اذا قال وقت الدعوى بالنصف لاحق فيهما سوى النصف فينشد لا تسمع دعواه جميعها المكان المتناقص وبدونه لا تناقض فتصح الدعوى انتهى اه وفي السراجية المدعي عليه اذا أقام البينة أن المدعي شهد بهذا الفلان تندفع به الخصومة وكذا اذا أقام البينة أنه استوهبه أو استأمنه وأنه ليس له وكذا لو ادعى دارا ميراثا عن أبيه وأقام المدعي عليه بينة على اقرار أبي المدعي أن الدار ليست له أو ما كانت له فهو دفع اه وما في الفصولين والأثروية يفيد أن المسئلة خلافية **(قول الشارح لعين الخ)** والدين في هذا كالعين كما في الظهيرية اه سدى **(قوله)** ولا فائده أصلا في الفتاوى الأثروية من الثاني عشر من المتناقض من الجزء الثاني رجل ادعى على آخر أنه ابن عم الميت وطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك أنه أخوه لا تسمع فلو عاد وادعى أنه ابن عمه تسمع في العاشر من دعوى الخلاصة وقد سبق في الفصل السابع ادعى الارث بالعمومة ثم بالابوة لا تصح وإذا عاد الى دعوى العمومة تسمع في العاشر من دعوى البرازية اه فهذا يدل أن المتناقض لو رجع الى الدعوى الاولى ورزك الثانية تقبل منه بل قال في من واتهافيه إشارة الى أن المتناقض لو رزك القول الثاني وعاد الى الاول يسمع وإن لم يقبل تركت الثاني وعدت الى الاول اه **(قول الشارح)** طلب نكاح الامة يمنع دعوى تملكها الخ كذا رأيته في البرازية وفي هامشها طلب نكاح الامة والحرة مانع من دعوى تملكها ونكاحها ذكره شمس الأئمة أنه مانع والكفرى لا وعليه عامة المشايخ لأن طلب تجديد النكاح للاحتياط جائز وهو الصريح في قولهم جميعا اه فتوى اسبجاني **(قوله)** لصحة الاضافة بالأخصية الخ في هذا التعليل نظرا ذمه هو تحقيق في صور غير العكس أيضا بأن يقال في الاولى أضافه لنفسه بعد دعواه الوقف باعتبار الأخصية بالاتفاق الخ وانظر الفصولين والأحسن في الفرق أن يقال ان تناقض الانسان على نفسه لا يمنع صحة الدعوى وعلى غيره يمنع انظر الفصولين ونور العين **(قوله)** بخلاف دعوى الاخوة فانه لا بد من دعوى مال فيها وقد وجد ما يمنع من الدعوى وهو التناقض بخلاف دعوى الولاد لتعضها دعوى نسب **(قوله)** ادعى شراء من أبيه ثم برهن على أنه ورثها منه الخ سماع الدعوى في هذه الصورة لوضوح التوفيق كما في البحر لأن المحل محل خفاء **(قول الشارح كالنسب)** النسب في كلام المصنف خاص بالاصول والقرووع وتناقض من عداهم منع لانه لا تصح الدعوى الا اذا ادعى حقا وكذا اذا ادعى أنه ابن ابنه أو أبا ابنه والابن

والاب غائب أو ميت لا تصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الخاضر والغائب جميعا كذا في البحر ومقتضى الأصل الذي ذكره الشارح عدم التخصيص بقرابة الولاد وبواقفه ما تقدم في الرضاع وانظر ما يأتي في دعوى النسب (قوله وبين الجهة الخ) أي جهة الارث بالولاد اذ هي التي بمعنى فيها التناقض لا غير لكن ما في شرح الزيادات من البيوع يقتضي اطلاق جهة الارث حيث قال دعوى المتناقض باطله فيما يحتمل الانتفاض لان أحد الكلامين ينقض الآخر فلا يصح دعواه حتى لو كان أمر الا يحتمل الانتفاض كالنسب والحرية والطلاق ونحو ذلك تسع دعواه ولهذا قلنا ان مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان ثم ادعى الحرية تسع دعواه لان اقراره بالرق لا يبطل الحرية فلا يمنع دعوى الحرية اهـ (قوله وبالعكس لا الخ) عبارته في صورة العكس ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس بولدي لا يصح النفي لان النسب اذا ثبت لا ينفى بنفيه اهـ فصولين (قوله كان طلقها في حتمه ثلاثا) وكذا مادونه والرجعي الذي انقضت منه العدة ويمكن الزوج من اقامة بينة على زواجه بها بعد ذلك شئ آخر كما ان دعوى تجديد العقد عليها بعد الثلاث وانقضاء العدة وزوج بآخر كذلك (قوله فانه حر) حقه عبد (قوله لكن التناقض لا يمنع صحتها الخ) في الجوى أول كتاب الاقرار بنقل عن البرازية باع المقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تسع ولو برهن تقبل لان العتق لا يحتمل الرد والحرية لا تحتمل النقص فتقبل بلاد دعوى وان كانت الدعوى شرطا في حرية العبد عند الامام وأما من قال ان التناقض هنا عقول فقاء العلوق وتفرد المولى بالاعتناق يقتضى أن تقبل الدعوى أيضا اهـ وقبول البينة مع عدم سماع الدعوى مشكل على قول الامام (قوله دون الدعوى المجردة الخ) حتى لا يترتب عليها التحليف (قوله الشارح وفي القضية لو أقر بالملك للبائع الخ) يوافق ما في القضية ما نقله في زبدة الدراية عن الفتاوى الصغرى حيث قال اشترى شيا ثم استحق من يده ثم وصل الى المشتري يوما لا يؤمر بالتسليم الى البائع لانه وان جعل مقر بالملك للبائع لكن بمقتضى الشراء وقد انسخ الشراء بالاستحقاق فيفسخ الاقرار ولو اشترى عبد اقد أقر نصابا أنه ملك البائع ثم استحق من يده المشتري ورجع بالثمن على البائع ثم وصل اليه بؤمر بالتسليم الى بائعه لان اقراره بالملك لم يبطل ونقله عن خواهر زاده اهـ (قوله بأن يشهد أن قاضي بلدة كذا قضى على المستحق عليه بالدية الخ) ظاهره أنه يكتفي الاجمال في الشهادة على الوجه الذي ذكره والمقول عليه أنه لا بد من التفصيل فيها بأن يشهد بجميع ما وقع بين يدي القاضي مفضلا كما نقله الحانوتي في فتاواه أول كتاب الوقف (قوله ومقتضاه أنه لا بد من شهادتهم بضمونه الخ) الشهادة بالمضمون أن يشهدوا أن قاضي بلدة كذا قضى على المستحق عليه الى آخر ما قدمه وفائدة القراءة على الشهود أن يشهدوا عند المكتوب اليه أن القاضي الكاتب قرأ عليهم وهذا غير الشهادة بالمضمون تأمل (قوله هذا ما ظهر لي) ما استظهره في ما ذكره الشارح بعده بقوله قيد بالمجهول الخ (قوله فاذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك الحق المجهول الخ) انظر هذا مع ما قاله القهستاني أول الاقرار من أن المقر يلزمه بيان ما أقر به من المجهول بجماله قيمة وان القول لاقران ادعى المقر له أكثر أي تخمين لان المنكر والكلام مشير الى أنه لو أنكر الاقرار بمجهول وأريد اقامة البينة عليه لم تقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة وتعمامه في الجواهر والحققة (قوله الشارح فاستحققت بعد التفرق الخ) وقبله لا يبطل ان دفع غيرها في المجلس (قوله بأصل المدعى وهو الدنانير) ظاهره اذا وقع الصلح عن اقرار لا اذا وقع عن انكار فانه يرجع بالدعوى وكذا اذا كان عن سكوت كما سيذكره المصنف أول كتاب الصلح (قوله فلورادفله الرجوع الخ) وكذا اذا انقص الآتية في النقصان الرجوع هو البائع على المشتري

بعقداره وفي الزيادة الرجوع هو المشتري على البائع بعقدارها (قوله الشارح لو اشترى خرابة وأنفق الخ) هذه المسئلة يحتمل أن يكون معناها أن رجلا اشترى خرابة فعمرها وصرف في بنائها مبلغا عظيما فجاءه انسان واستحق الحرية وما بنيت به من الاخشاب والاحجار وقال في دعواه اشتريتها وهي ملكي وعمرتها بحقي من الاخشاب والاحجار ففي هذه الصورة يرجع على البائع بالثمن ولا رجوع له بما صرفه في البناء على بائعه ولا على المستحق وهذا ما يشير اليه كلام ط والمحنى ويحتمل أن يكون معناها أن رجلا اشترى خرابة فبنى فيها بأخشاب وأخشاب اشترها وصرف في عمارتها مبلغا عظيما فلما مكنت عمارتها جاء رجلا يدعى أن تلك الدار له وأنكر بنیان المشتري لها وأتى بينة شهدت عند الحاكم أن هذه الدار له بهذه الصورة فقتضى القاضي بها المستحق فليس للمشتري على البائع رجوع بالثمن ولا بقيمة البناء وما صرفه في التعديل لان الاستحقاق ما ورد على ملك البائع كالمشتري ثوبا واشترى ثوبا فقصه فبقي ما خاطه ثم جاء مستحق وأثبت استحقاق القميص فالمشتري لا يرجع بالثمن على البائع اهـ من السندى وبهذا يتضح ما قيل هنا ف تأمل (قوله الشارح وأوردتم من الدار شيئا) أي بأشجارها (قوله الشارح لم يرجع بشئ على البائع) أي من نفقة ما عمل فيها (قوله الشارح وكذا الوحفر سابقية) هي المسناة كما عرفت الشام لا السابقة المشهورة بمصر (قوله الشارح فلا يرجع بقيمة حصص وطين) هذا التما يظهر اذا انقضت وسلم لافيا اذا سلم الى البائع مبنيا لانه يرجع بقيمة مبنيا بما فيه من حصص وطين بل لا يظهر أيضا فيما اذا وقع النقص لانه بعد دفعه يرجع بقيمة مبنيا اهـ ط وقد يقال المراد انه حصص الدار أو طينها بدون بناء (قوله وهذا مشكل) توجه المسئلة بما يندفع به الاشكال بان الغلة حصلت بشئين وهما الكرم وما أنفقته في المباداة الخ فتوزع عليهما فيسقط عن المشتري ما قابل بنفقه ويجب عليه ما قابل الكرم من الزيادة الحاصلة بسببه تو زيعا على كل من السنين ماله من الزيادة (قوله لان زوائد المصوب الخ) لا دخل لهذا التعليل فيما قبله كما هو ظاهر (قوله لكن كان الأوفق الرجوع على البائع الخ) لا يظهر وجه الرجوع على البائع بالنفقة وان حصل منه تقرير نعم لو احدث بناء يرجع بقيمة مبنيا ان كان بانتفاض منه (قوله واستحق بعد قبضه الخ) عبارة الفصولين بعد قبض بعضه الخ (قوله أو لا يضر تبعضه الخ) عبارة الأصل اذا لا يضر الخ (قوله ونقل في الحامدية بعده عن القاعدة اشترى بقره الخ) ما في الحامدية لا يخالف ما في القضية فان الاول في نفي الرجوع بالنفقة والثاني في الرجوع بالزيادة على البائع كالرجوع بقيمة البناء ولا فرق حينئذ بينهما (قوله لمافي جامع الفصولين اذا ذكر البناء والشجر الخ) عبارته من الفصل السادس عشر وهذا الولم يذكر الشيا والشجر في البيع حتى دخلا تبعا لما لو ذكر كما يبيحان قصد الاتباع حتى لو فاتا قبل القبض بأفة سماوية تسقط حصتهم من الثمن كذا في فسط وفي خ شري دارا مع بناءه فاستحق البناء قبل قبضه يأخذ الارض بحصته أو يترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الارض بحصته ولا خيار له والشجر كالبناء ولو احترقا أو قلعهما طال قبل القبض يأخذهما بجميع الثمن أو يترك ولا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق والهلاك بعد القبض هو على المشتري كذا في خ وهذا بخلاف ما في فسط

(باب السلم)

(قوله الشارح كالسلف) في النهر عن المغرب سلف في كذا وأسلف وأسلم اذا قدم الثمن فيه اهـ (قوله ويظهر لي الجواب بأنه ناظر الى ابتداءه من جانب المسلم اليه الخ) لا يخفى أن كلامه هذا الجواب

وجواب الحواشي السعدية لا يدفع إيراد دخول البيع بثن مؤجل في نفس التعريف بالنظر إليه في ذاته
ومعلوم أن المراد لا يدفع الإيراد (قوله الأول في تعريفه أن يقال شراء أجل بعاجل) فيه أن المراد
بتعريفه بأنه بيع أجل الخ أو بشرائه أجل بعاجل أنه عبارة الإيجاب والقبول الصادرين في ثلاث الأجل
بالعاجل لا خصوص البيع وحده ولا الشراء وحده فيثبت تساوي التعبير بالبيع والشراء قال الزيلعي
وسمى هذا العقد سمسما لكونه مجعلا عن وقته فإن أو ان البيع بعد وجود المعقود عليه في ملك البائع والسلم
يكون عادة بماليس عوجود في ملكه فيكون العقد مجعلا اه فقيه بيان أنه عبارة عن العقد المذكور مع
بيان المناسبة للمعنى اللغوي (قوله وجب العمل بالرواية الأخرى) عبارة الفتح يجب أن يعمل بهذه الرواية
فلا يجوز السلم فيها بعد ذكر العدد الميعن المقدار واللون أو أهله اه (قوله وبيان الفرق في النهر)
عبارة والفرق بين السلم والبيع أن من ضرورة السلم كون المسلم فيه متمنا فإذا أقدم على السلم فقد
تضمن إبطالهما اصطلاحهما على التنية بخلاف البيع فإنه يجوز ورود على الثمن فلا موجب لخروجهما
عنه وإذا بطلت التنية بقيت على الوجه الذي تعورف التعامل به فيها وهو العقد الخ (قوله ولا يخفى أن الملبين
إذا كان معينا الخ) لا يخفى أن قوله معين مفسر ببيان الصفة أي الطول والعرض والسمك كما يأتي عن
الجوهرة فيكون المراد بيان المراد بالمعين وأنه ليس المراد به خصوص المشار إليه ولذا عبر في الكثر بعلوم بدل
قول المصنف معين فيكون المراد به ما واحد أو أمثل (قول الشارح أو زيد أو عمرو) فيه أن هذا عامل
معين وقد يتعذر عمله لموته أو غيره فلما ذالم يجعل كثر بخلة معينة اه ط وقد يقال إن القصد بهذه
الإضافة بيان الصفة لانه من عمل زيد مثلا خاصة (قوله ولو ذكر الوزن بدون الذرع يجوز) عبارة
النهر لا يجوز بالنقي اه (قوله فيفرق بين الضمان والسلم بأن المعادلة في الضمان منصوص عليها وتعامها
بالمثل الخ) ما ذكره إنما أفاد وجه ضمان المثل في اللحم ولم يبين وجه عدم صحة السلم فيه مع كونه مثليا
ويعلم الوجه مما ذكره الفتح من أنه بالقبض في الغصب والقرض يعين اللحم فيعرف مثله فامكن اعتبار
المقبوض ثانيا بالاول أما السلم فإنه يقع على الموصوف في الذمة ولا يكتفي بالوصف في معرفة الموافقة بين
الموصوف والمقبوض كما هو بين المقبوض أولا والمقبوض ثانيا (قوله فالسلم به لبيان القدر الخ) عبارة
الزيلعي فالتقدير به الخ (قوله وقد عرف أنه دية الخ) عبارة ودية الخ بالواو وهي اسم لكل مال مخصوص
في مصر (قوله بل الاقليم) أي على صفة مخصوصة (قوله ولكن لا يصح قول الشارح كفتح مرجح
أو بلدي الخ) فيه أن مراد الشارح أن هذه التسمية الكائنة في مرجح وبلدي لبيان الصفة من الجودة
أو غيرها لا لبيان انما يرجع من الأرض المعلومة وهذا نظير ما ذكره من الخشرافي والسباني فإنه لا يراد به
خصوص الذناب في المكان المنسوب اليه بل القصد بيان الصفة ونظيره الفصح السندوني في مصر فإنه
لا يراد به خصوص الذناب في قرية سندوني بل يراد ببيان الصفة (قول الشارح لبطلان الاجل بموت
المديون لا الدائن) قال الرملي ويشمل المديون الوكيل بالشراء إذا اشترى بالنسيئة فمات حل الثمن عليه
وبقي في حق الموكل كافي الخاتمة ثم قال بقي أن يقال لو قتل الدائن المديون هل يحل بموته ولا صرح
الشافعية بأن الأصح أنه يحل وقواعدنا لا تأباه انتهى اه سندی (قوله لا تحاذ الصفة) عبارة الأصل
لا تحاذ الصفة (قوله أو الحمل فقط الخ) عبارة البحر ولو شرط الحمل إلى منزله قبل يجوز لانه اشتراط
لا يقاؤه وقيل لا لأن الحمل لا يقتضيه العقد وإنما يقتضي الإبقاء وهو مقصود بدون الحمل فيكون مفسدا
اه (قول الشارح لم يصح لاجتماع الصفتين) المؤدى لجهالة رأس المال وجهالة الأجرة أيضا

(قول)

(قول المصنف ولو عين مكانعين في الأصح) مقابلة أنه لا يتعين لأن الشرط الذي لا يفيد لا يعتبر (قوله
والكثير كالكل الخ) في البحر عن الإيضاح استحس أبو حنيفة في السير فقال يرد هاء ويستبدل في ذلك
المجلس وفي تحديد الكثير روايتان الخ (قوله واستشكاه في البحر بأن هذه الفائدة الخ) عبارة ويشكل
عليه قولهم في تعليل قول الامام أن الإشارة إلى رأس المال لا تكفي لاحتمال أن يجر البعض زيوفا يحتاج
إلى الرد ولا يتيسر الاستبدال الا بعد المجلس فان هذا يقتضي عدم اشتراط الانتقاد أولا اه فأنمله مع
كلام المحشى (قوله فلا بد حينئذ من ذكر الشرطين) لا يتم تقريره على ما أورده على الشرط المذكور بل
مقتضاه الاكتفاء بأحدهما وهو معرفة القدر (قوله والخلاف مبني على اعلام قدر رأس المال بحر)
عبارة كالزيلعي أما حصة الدين فلما ذكرنا وأما حصة العين فلجهالة ما يخضعه من المسلم فيه وهذا عند
أبي حنيفة وعندهما يجوز في حصة العين وهي مبنية على اعلام قدر رأس المال وقد بيناه اه (قوله
واحتزبه عن الإقالة على مجرد الوصف الخ) وفي البرازية أسلم في ثوب وسط وجاء بالجيد فقال خذ هذا
وزدني درهما فلي وجوه لأن المسلم فيه كيل أو وزني أو ذري ولا يتلوأما أن يكون فيه فضل أو نقصان
وذلك في القدر أو الصفة فان كان كيليا بان أسلم في عشرة أقدرة فباع بأحد عشر فقال خذ هذا وزد درهما
جاز لانه باع معلوما معلوما ولو جاء بتسعة فقال خذ وارزد عليك درهما جاز أيضا لانه أقاله البعض وقالة الكل
تجوز فكذا أقالة البعض ولو جاء بالاجود أو الاردي وقال خذ وأعط درهما أو أزد عليك درهما لا يجوز
عندهما خلافا للثاني وفي الثوب ان جاء بذراع أزد وقال زدني درهما جاز لانه باع ذراع يمكن تسليمه
بدرهم فاندفع ببعه مفردا وكذا لو زاد في الوصف يجوز عندهم وان جاء بنقص ذراعا ورذلا يجوز
عندهما لانه أقاله فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفا مجهول الحصة ولو جاء بنقص من حيث
الوصف لا يجوز ولو باز يدوصف يجوز وهذا إذا لم يبين لكل ذراع حصة أما إذا بين جاز في الكل بلا خلاف
انتهى اه سندی (قوله لكن لا يخفى أن جواز الاستبدال لا يدل الخ) لا يخفى أن ما ذكره من التعليل
عن الفصولين يفيد جواز التصرف ولو بالشراء فإداه بالاستبدال ما يشمله (قوله والام تصح الإقالة الخ)
فيه تأمل فان الإقالة كما تصح بعد قبض رأس المال تصح قبله قبل الاقتراق فإنه شرط بقائه على الصحة
(قوله وبهذا ظهر أن قول المصنف بخلاف الصرف الخ) ما ذكره إنما يدل على عدم جواز الصرف
في عن الصرف قبل قبضه والمتبادر منه أن الصرف باق على حاله بدون إقالة وليس فيما ذكره ما يدل على أنه
لا يجوز التصرف فيه بعد الإقالة قبل القبض فلم يتم استدلاله لدعواه ثم رأيت في المنبع ما يؤيد كلام
المصنف ونصه وأما بدل الصرف فلا يجوز بيعه قبل القبض في الابتداء وهو حال بقاء العقد ويجوز في
الانتهاء وهو ما بعد الإقالة بخلاف رأس مال السلم فإنه لا يجوز بيعه في الحالين ووجه الفرق أن القياس
يقضي جواز الاستبدال في البديلين جميعا بعد الإقالة لما ذكرنا أن الإقالة فسخ وفسخ العقد رفعه من
الأصل كان لم يكن ولو لم يكن العقد لجاز الاستبدال فكذا إذا رفع فكان ينبغي أن يجوز الاستبدال فيهما
جميعا إلا أن الحرمة في باب السلم ثبتت نصا بخلاف القياس وهو ما روينا والنص ورد في السلم فبقى جواز
الاستبدال بعد الإقالة في الصرف على الأصل اه كلام البدائع اه هذا وقد ذكر ط عن الهندية
أنه بعد إقالة عقد السلم إذا كان رأس المال مما لا يتعين بالتعيين ربحه فاعا أو هالكا اه وذكر عن
النهر أن بدل الصرف بعد إقالته يجوز له أن يشتري منه ما شاء يبذله ويجب تبض بدله في المجلس وفي
البحر نحوه آخر عبارته وان أوهم وألها أنه لا بد من قبض بدل الصرف بعد الإقالة (قوله والمراد الأول)

ولا يصح ارادة الثاني فان وجوب الاختلاف فيه هو التالف لان الوصف جار مجرى الأصل كافي النهر
 (قوله) فهو متعنت في انكاره حقالة الخ) فان قلت المسلم اليه ليس بمتعنت لانه يدعي فساد العقد وفيه
 نفعه لانه لا يلزمه المسلم فيه بسبب فساد العقد بل يجب عليه رد رأس المال وهو أقل من المسلم فيه
 عادة فوجب أن يكون القول له لانكاره قلنا الفساد بسبب عدم الأجل مختلف فيه بين العلماء فلم يتيقن
 بالفساد فلا يعتبر النفع في سقوط المسلم فيه عنه بخلاف عدم الوصف عندهما لان الفساد فيه قطعي فيعتبر
 انكار المسلم اليه في الوصف لانه ليس بمتعنت لان فيه نفعه بسقوط المسلم فيه ورد رأس المال بخلاف
 انكار رب المسلم فيه لانه متعنت حيث ينكر وجوب حقه وهو المسلم فيه لانه يزعم على رأس المال عادة
 اهـ سندی (قوله) ويبدأ بيمين الطالب الخ) وجهه أن أول التسليمين منه وهو قول محمد وأبي يوسف
 آخره وقال أولاً يبدأ بيمين المطلوب لانه أول المنكرين (قوله) فتح ملخصاً في المنع الأصل لمحمد في
 جنس هذه المسائل أن يقضى بيمين ما يمكن وان لم يمكن ضرورة تضيي بسلم واحد وانما كان الأصل
 القضاء بمقدين لانه اجتمع ما يوجب القضاء بمقدين فان كلا يدعي عقد غير ما يدعيه الآخر فان العقد على
 الخطة مثلاً غير العقد على الشئ وما يوجب القضاء بعقد واحد فاهم ما مع اختلافهما انفقاً على أنه
 لم يجز بينهما الاعقد واحد فكان القضاء بمقدين وفيه عمل باليمينتين وبدعوى العقدين صورة أولى من
 القضاء بعقد واحد وفيه تعطيل احدي اليمينتين اذا ثبت هذا فنقول مادام في المجلس أمكن القضاء
 في المقدين بعشرين في كل عقد بعشرة اذ يمكنه أن ينقدر رأس المال لكل عقد في مجلسه أما اذا تفرق عنه
 وقد نقدر بـ المسلم عشرة لا غير لا يمكن القضاء بمقدين لانه تعذر نقدر رأس المال في أحدهما بعد التفرق
 فيقضى بينة بـ المسلم لان رب المسلم يبينه ثبت الحق لنفسه والمسلم اليه ثبت الحق لغيره والأصل
 عندهما القضاء بـ المسلم واحد الا اذا تعذر فيقضى بيمينين وانما كان الأصل هو القضاء بـ المسلم واحد تقيلاً
 لما ياباه القياس لان القياس يأبي جوازه لانه بيع ما ليس عند الانسان اذا ثبت هذا فنقول القضاء بعقد
 واحد هنا يمكن بردينية المسلم اليه لان بينته قامت على اثبات العشرة لنفسه وعلى اثبات الشئ لغيره
 والعشرة ثابتة باقرار رب المسلم فلا تقبل بينته من هذا الوجه وكذا لا تقبل بينته على اثبات الشئ لان
 البينة على الشئ قامت على اثبات ما أقرب للغير والبيئة على اثبات ما يقر به الانسان لغيره غير مقبولة
 فان من أقر لانسان بشئ وكذبه المقر له فقال المتعدي أقيم البينة على ذلك لا تقبل بينته فهو معنى قوله
 أمكن ردينية المسلم اليه فيمكن القضاء بعقد واحد بينة بـ المسلم من هذا الوجه فيقضى به الجملة من
 الذخيرة اهـ وتعام تحقيق هذه المسئلة فيه فأنظره (قوله) كان الواجب عدم ذكر هذه الجملة الخ)
 يقال ان المدة اذا ذكرت على وجه الاستحجال لم يوجد التأجيل الذي هو شرط السلم فقد فات شرطه
 فلا يكون سلماً فصيح أن ذكرها على سبيل الاستحجال شرط لكونه سلماً ولا يكتفي ذكرها على وجه الاستحجال
 لعدم تحقق التأجيل ولا يفهم من قولهم شرطه التأجيل الا ذكر المدة على وجه الاستحجال وذكرهم
 هذا التفصيل فيما اذا كانت المدة أقل من شهر لا ينافي جريانه في السلم أيضاً تأمل (قوله) متعلق بقوله صح
 الآتي الخ) والظاهر أن ضمير بدونه راجع للاجـل السابق الذي هو أجل السلم وهو صادق بعدم أجل
 أصلاً وبأجل أقل من أجل السلم في صورتين يصح بيعاً الا أن مفهوم قوله فيما فيه تعامل غير ممول
 باطلافة لأنه اذا كان لا تعامل وذكر المدة على وجه الاستحجال كان صحيحاً تأمل وهذا موافق
 لكلام الشارح الآتي لكن يخالفه ما في الزيلعي من أن الاستصناع فيما لا تعامل فيه لا يجوز اجماعاً

(قوله) وأجيب بأنه انما لا يجبر لانه لا يمكنه الخ) هذا انما أفاد عدم جبر الصانع ووجه عدم جبر المستصنع أنه
 يثبت له خيار الرؤية بقا اعتباره يكون له الفسخ اهـ من الزيلعي (قوله) وهو متعلق لما ذكرناه انفقاً الخ)
 قد يقال في تصحيح كلام المصنف في ذاته ان قوله في جبر الخ ليس بقرينة على ما قبله بل على سابقه وهو مسئلة
 السلم بقريته ما ذكره بعده والأولى تقديم هذا التفريع دفعا للتوهم (قوله) الأولى قبل اختياره الخ)
 مقتضى قول المصنف لانه باحضاره الخ ابقاء الرؤية على حالها وصحة التعبير بها اذا حضار مسقط خياره
 وبقي خيار الآخر فلو كان المدار على الاختيار لجازله التصرف فيه بعد سقوط خياره بالرؤية تأمل (قوله)
 والتعليل لا يوافق المعلن على ما فهمه الخ) فيه تأمل ظاهر بل هو موافق للمعلن على ما فهمه (قوله) وظاهره
 أن السلم لا يجوز الا في المنع الخ) عدم جواز السلم الا لأنه قبي فقط بل لان النار علمت فيه ولا يمكن ضبطه
 حينئذ تأمل

(باب المتفرقات)

(قول المصنف خر جام كثير) وفي السدي والمراد من كثرة ما أتى الانتفاع به فانه مع دقيق الشئ
 ينفع من الاورام الصلبة ومع زيت الزيتون ينفع من خرق النار ومع الخسل يحلل الخنازير وكذا مع رز
 الكتان ومع العسل ومع رز الكتان لغير الدما مبل ومع الحرف والخردل ينفع من النقرس والشقيقة
 والصداع المزمن ووجع الجنب والمفاصل واذا طبخ مع دقيق الشعير والخل والماء والعسل ينفع من
 الدما مبل والخنازير والأورام الصلبة ومع دقيق الخطة قدر ما يلثم ويصير مرهما اذا طبخ على البرص وتزله
 ثلاثة أيام ثم يغسل ويجدد الخطة رز بل البرص ومع الخل ينفع من السعفة وأنواع الاستسقاء وأكله مع
 السكبين من درهم الى ثلاثة ينفع من الاستسقاء البارد ودرهمين منه مع ثلاثة دراهم دارصيني اذا شرب
 نفع من الحصى مجرب والجلوس في طيخته ينفع من عسر البول كما قرره في تحفة المؤمنين اهـ وفي تذكرة
 داود الحرف هو حب الرشاد اهـ (قوله) لان الصحيح من مذهب أصحابنا أن الكفار مخاطبون بشرائع الخ)
 ومقابلته أنه يباح لهم الانتفاع به كافي البحر (قول الشارح أوه صفحا) لعل الكتب الحديبية والتفسيرية
 تطلق به بجامع التكرم اهـ سندی (قوله) فصار هـ لا كما مستندا الى معنى فيها الخ) وكذلك اذا نظرنا
 الى أن تعذر قبضها من جهة المقرض فان ذلك يوجب سقوطها عن المقرض وعدم المطالبة له تأمل
 (قوله) لانه تعيب حكى الخ) فصار كالتدبير والاعتاق وقطع اليد ويفرق على الاستحسان بأن التدبير
 والاعتاق فهما اتلاف المالية وقطع اليد فعل حسي أو جبر نقصان في ذاتها كالوطء لمافيه من استسقاء
 مانها (قوله) فان خيف جازله البيع الخ) وان جاز البيع الا أنه لا يجوز ابقاء حق البائع من الثمن لان حقه
 متعلق بنمة المشتري بخلافه قبل القبض فانه ظهر ملأ المشتري على وجه تعلق به حق البائع تأمل
 (قول الشارح أي باعه القاضي الخ) قال ابن كمال باشا ان هذا البيع وان كان قبل القبض الا أنه ليس
 بمقصودا عما المقصود احياه حقه وفي ضمنه يصح بيعه لان الشئ قد يصح ضمنا وان لم يصح قصدا اهـ
 (قوله) فقال في البحر بعدما أعاد المسئلة في الصرف الخ) عبارة البحر بعد ما فسر الدرهم في عرف مصر بأنه
 ينصرف الى ما وزنه أربعة دراهم وزن سبعة من الفلوس وان هذا اذا لم يقيد هـ ما نصه وأما اذا قيدها
 بالنقرة كواقف الشيخونية والصغر غمسية فيصرف الى الفضة امكن وقع الاشتباه في أنها خالصة
 أو مفشوشة الخ (قول الشارح كالمو كانت ستوفة أو نهر حجة) أي فانه يرجع بالجنا إذا تفاقا (قوله) ظاهره

انه لا يجوز الاقدام على الاخذ ما لم يسمع المالك السماع من المالك ليس بشرط بل لو سمع من اخبر بما قال المالك عند اللقاء وسعه الاخذ بالخبر وقوله وظاهره انه الخ غير ظاهر من عبارة الشارح بل غاية ما افاده جواز الاخذ وهذا يحتمل أن يكون على سبيل الاباحة وان كانت عبارة الخاتمة المنقولة في السندى تفيد الملك وعدم اشتراط السماع من المالك ونصهارجل قال اقوم وهبت جاريته هذه لأحدكم فليأخذها من شاء فأخذها واحد كانت له رجل سبب دابته لعله فأخذها انسان وتعاهدها قال أبو القاسم لصاحبها أن يستردها الا أن يقول عند التسليم من شاء فليأخذها فحينئذ تكون الدابة لمن تعاهدها قال أبو الليث الجواب كذلك اذا قال صاحب القوم معلومين فتكون هذه هبة استحسانا لان الموهوب له وان كان مجهولا فعند القبض يصير معلوما ولو سبب دابته وقال لاحاجة لي اليها ولم يقل هي لمن أخذها فأخذها انسان لا تكون له ولو أرسل طيرا لم يملكه فارسله بغيره تسبب الدابة ولو قال رجل اذنت للناس جميعا في ثمر نخلي هذه فن أخذ شيئا منها فهو له فبلغ ذلك الناس وأخذوا من ذلك شيئا كان لهم ولورفع عيننا ساقطا وزعم أن الملق قال من أخذ فهو له وصاحب العين ينكر ذلك القول قال الناطقي ان أقام الرافع بينة على ما ادعى أو حلف صاحب الحق فأبى أن يحلف فهي للرافع ولو أن الرافع لم يسمع ذلك من صاحبها لكن أخبر بما قال صاحب العين عند اللقاء وسعه أن يأخذها بالخبر اه (قوله) وبه يقتضي جامع الفصولين مثل ما في الفصولين في السندى عن الخاتمة وعبارتها وفي رواية لا يجوز بيعه الا أن يكون خيرا للصبي وذلك بأن يبيع الشيء بضعف قيمته وعليه الفتوى (قوله) فكان هو المذهب فيه أن الثاني عبر عنه بلفظ الفتوى فلا ينبغي العدول عنه تأمل (قوله) لانه هنا تخلص لاشراء حقيقة) أي وقد أمر به بألف فلا يجب ما زاد إذا أمره أن يقضى من دينه ألفا فاقضى أكثر وفي السندى عن الخاتمة لو قال الأسير لرجل اشتري بألف فاشترى بمائة دينار أو عرض بربيع بألف كانه قال خلصني بما أمكنك الى الألف والوكيل بالشراء اذا اشترى بمائة دينار أو عرض لا يلزم المولى اه (قوله) في المخرج عن أبي حنيفة قال للجمام كيف تبسع اللحم الخ) الظاهر أن موضوع المسائل مختلف وذلك أن ما قاله الامام فيه جهالة مقدار المبيع فاذا وزن لا ينعقد فيه البيع بمجرد الوزن فيكون لكل الخيار ثم اذا قبضه المشتري أو جعله البائع في وعائه بأمره ينعقد بيعا بالتعاطي وما قاله محمد فيه جهالة محل المبيع فيثبت الخيار للمشتري بخلاف ما اذا عين الجانب مثلا أو أمره بوزن الكل فانه ينعقد بيعا لعدم الجهالة ويصير كالو باعه فقير من هذه الصيرة بدرهم أو باعه هذه الصيرة بحساب كذا الا أن الظاهر أن المسئلة الثانية لا ينعقد فيها عند الامام في شيء ولو رطلال جهالة المحل وهي فاحشة تأمله بخلاف مسئلة الصيرة فانه ينعقد عنده في فقير (قوله) فالبائع أن يدفع اليه قيمتها الخ) فيه مخالفة لما تقدم في البيع الفاسد فانه يقتضي الفساد (قوله) فلي قرارها من الارض الخ) أي بحيث لا يتضرر البائع ليوافق كلامه (قوله) ورأيت فيه تقييد الزيف بالنهرجة الخ) التعليل بقوله لان الصالح يخشى أنه لا فرق بين النهرجة وغيرها وان المدارع على استواء الصالح والمكسرة بأن لا تزوج الزيف وواجب الجهاد وفي السندى عن الخاتمة رجل دفع الدراهم الى ناقد لينقد فخر الدراهم وكسرها لو يكون ضامنا الا اذا قال له المالك انمز وهذا اذا كانت المكسورة تزوج رواج الصالح وتنقص بالكسرة وذكر بعد أوراق في الغصب رجل كسر درهم رجلا فوجد داخله فاسدا أو كسر جوز رجل فوجد داخله فاسدا قال لا يضمن شيئا انتهى فعلم أن ما نقله الشارح محمول على ما اذا لم ترج الزيف وواجب الجهاد (قوله) الشارح وقال الثاني في رجل معه فضة نحاس الخ) أي مصنوعة

منه بعمل الكيمياء سندی (قوله) لاحتمال أن يظهر الدرهم معيبا الخ) بل الظاهر أن هذه المسئلة من فروع التصرف في المبيع المكمل أو الموزون أو المعد وقبل كيله أو وزنه كما تقدم ويجري ذلك في الصرف أيضا (قوله) وأما لو دفع أرضه فزارعة الخ) الظاهر أن قول الشارح لم يجز أي في حصة المالك أيضا لان بيع الحصة في الثردون الذهب غير الشريك لا يصح وكذلك في النجر على ما يظهر لعله الخاق الضرر فتكون هذه المسئلة مثل مسئلة المزارعة المذكورة تأمل

(ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به)

(قوله) الفرق بين التعليق والشرط الخ) الذي في المحوى عند قول الاشياء القول في الشرط والتعليق من الفن الثالث والشرط ما جزم فيه بالاصل أي أصل الفعل وشرط فيه أمر آخر وان شئت فقل في الفرق ان التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بان أو إحدى أخواتها والشرط التزام أمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة مخصوصة اه ومن هذا تعلم التعريف في عبارة المحضى (قوله) ويحتمل أن يكون قاعدة ثانية الخ) على الاحتمال الثاني جرى السندى حيث قدر لفظ ما فقال (و) ما لا يصح تعليقه به) لكنه في حل الامثلة أبى الاشكالات المذكورة في بعضها على حالها (قوله) كذا استاذن جاره لهدم جدار مشترك بينهما الخ) لا يصلح مثلا لما نحن فيه فانه في التعليق لا الشرط وأيضا التزام الحفظ لم يجعل له شرطا وانما هو جعل شرطا للاذن ويظهر أن الحوالة والكفالة من الالتزامات التي لا يحلف بها وأن الإبراء عن الكفالة من الاسقاطات المحضة التي لا يحلف بها وسيأتي في كلامه بيان ذلك كما أن الاذن بالتجارة من الاسقاطات التي لا يحلف بها كما يأتي أيضا كما أن الكتابة من الالتزامات التي لا يحلف بها فالمولي يلزم العبد البذل والعبد يلزم المولى العتق عند أداء البذل فكل منهما كتب على نفسه أمر هذا البذل وهذا الوفاء كما يأتي في كتاب المكاتب وفي الفصولين لا يجوز تعليق الكتابة بالشرط وتبطل بفاسده أقول هذا لا يتم على الإطلاق لو كانه بشرط أن لا يخرج من المدينة فحتم ويبطل الشرط اه وسيأتي جواب هذا الاشكال عن القرمانى في حاشية الفصولين (قوله) كقوله بعتك ان كان زيد حاضرا) هذا ليس تعليقا محضيا بل اذا كان زيد محقق الحضور وتبين ذلك بعد البيع كان تقييد الاتمية المأذ كرهه أن التعليق على أمر كائن تخير واذا لم يتم تحقق حضوره لا ينعقد لكونه معلقا على معدوم وان ذكره في الشرط لانية مثلا للتعليل تأمل (قوله) لكن فيه أن الكلام في الشرط الفاسد الخ) مقتضى كلامه أن ما كان ملائما يصح تعليق البيع به مع أن الظاهر عدم الصحة كما يعلم من كلامهم ومما ذكره الشارح وانما استثنوا الصورة المذكورة نظرا لمعنى خيار الشرط فتأمل (قوله) على أن لاحدهما الصامت وللاخر العروض) تمام عبارة الصبر بعد قوله وللاخر العروض وقاش الحانوت والديون التي على الناس على أنه ان توى شي من الديون يرتد عليه نصفه الخ (قوله) وحاصله أن تعليق القسمة على رضا فلان غير مؤقت الخ) كلام العيني فيما اوافقنا دارا برضا فلان ولا شك في فساد هذا الشرط سواء كان مؤقتا ولا الجريان الجبر فيها وقول المحضى يصح في الجنس الواحد حقه في غير الجنس الواحد ولا يستقيم أيضا قوله وعلى الاجناس المختلفة فانه صحيح فها مع أن كلام العيني في داروهي جنس واحد يجري فيها الجبر تأمل (قوله) فلم يكن تعليقا بخاطر الخ) فيه تأمل فانه لا لا يصح بما فيه خطر لا يصح بغيره (قوله) ويحتمل أن يراد بالاطلاق عدم التقييد الخ) عبارة النهج صريحة في الاحتمال الاول فانه بعد ما ذكر المسئلة وتعليلها عن الشارح بانه معاوضة مال عال قال وهذا

يقضي تخصيصها بما إذا كان بيعاً ونقل نحو ما نقله المحنسي عن صلح الزبلي وقال عقبه إلا أن الظاهر إلى آخر عبارة الشارح والتفريع لا يدل على الاحتمال الثاني فإنه إذا كان عن انكار أو سكوت لا يكون بيعاً فهو مقابل لكونه بيعاً تأمل ويكون قصد صاحب النهر ادخال مسئلي الانكار والاكوت لا المسائل الثلاث المنقولة عن الزبلي بدليل اقتصاره في التفريع عليها **(قوله)** ويصح تفريع الإبراء على القاعدة الأولى **(الح)** فيه تأمل وذلك لأن مقتضى القاعدة الأولى عدم فساد الإبراء بالشرط ملائماً أولاً لأنه وإن كان من التملكيات إلا أنه ليس بمبادلة مال بمال فهو خارج عنها **(قوله)** لكن علمت أن الوصية يصح تعليقها بالشرط **(الح)** المذكور في آخر كتاب الهبة أن الرقي انما يصح وصية لأنه لم يعلقها بطلاق موته بل بشرط أن يموت والمربح له حتى فكانت مخاطرة أهله كما ذكره السبكي وغيره **(قوله)** ويلزم منه صحة التعليق **(الح)** أصله عدم صحة التعليق **(الح)** **(قوله)** وينبغي أنه إن أجازته الورثة يصح **(الح)** حيث كانت عبارة النهر هكذا ينبغي للشارح أن يقول ولو أجازته أن أجازته الورثة **(قوله)** وفيه إن المانع كونه مخاطرة **(الح)** وصحتها معلقة بالعنق وهو خطر على احتمال الوجود لاسيما في الوصايا أن هذا من باب الإضافة لا التعليق **(قوله)** وهو مردود بما في حصة النهاية جملة ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد ثلاثة عشر **(الح)** أي كلام النهاية يفيد أن الكلام في إيجاب الاعتكاف لا في نفس الاعتكاف أي ومعلوم أن إيجابه بالتذرع واجب عنه بان معناه ما إذا قال أو جبت **(الح)** وقوله لكنه خلاف الظاهر لأن الظاهر أن المراد الإيجاب بالتذرع وسأني في الصرف عند قوله المواعيد تكون لازمة لمصلحة الناس أن قوله أنا أجد لا يلزم به شيء ولو علق وقال إن دخلت الدار فأنأج يلزم **(قوله)** وقد حكى الزبلي في كتاب الإقرار خلافاً في أن الإقرار المعلق باطل أولاً أي بل صحيح وبطل الشرط **(قوله)** ولم أر من صرح ببطلانه به **(الح)** تقدم في عبارة الجهر عن المبسوط التصريح به في قوله له لأن على ألف حذرهم أن حلف أو على أن يحلف **(الح)** فيعمل به ولا يضر بخالفته الأصل كما أن بطلان الوقف بالشرط الفاسد مخالف له وقد سمعت ما نقله عن الجهر من تصريحهم بأنه لا يصح تعليقه بالشرط وأنه يبطل بالشرط الفاسد **(قوله)** إلا أن يكون الضمير للحكاية المفهومة من قوله وحكي والتعليل على هذا الاحتمال ظاهر فإن الجزم بهذه الرواية يقتضي صحتها والحكاية عنها بانها رواية يقتضي ضعفها فتكون هذه الحكاية ضعيفة **(قوله)** ويمكن التوفيق بينه وبين ما في الاسعاف بأن الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع **(الح)** تقدم في الوقف اعتماد بطلان شرط البيع وإن الوقف صحيح وأن الفتوى على ذلك **(قوله)** والأصل فيها ما ذكره في الجهر عن الأصوليين **(الح)** فيه تأمل وذلك أنه ليس كل ما يأتي بصح مع الهزل حتى يقال لا يبطله الشروط الفاسدة **(قوله)** كوهبتك هذه المائة أو صدقت عليك بها على أن تخدمني سنة يتقرر ما وجه عدم حله على العوض والظاهر أن المائة في كلام النهر وقع فخر يفاد عن الأمة فيكون ما ذكر من قبيل الشرط فيبطل وتصح الهبة وضمير تخدمني للأمة لا لله وهو بطل **(قوله)** الشارح وأجاب في النهر بأن هذا من المحتمل وعد **(الح)** عبارته وهذه ترد على إطلاق المصنف وجوابه أن هذا من المحتمل وعد انتهى **(قوله)** صوابه المحتمل عليه لا حاجة لدعوى الخطأ بل الصلة مقدر في كلامه وهذا أمر ظاهر نعم كان الأولى الإتيان بها **(قوله)** ويظهر في الجواب بأن الخوالة قد تكون مقيدة **(الح)** يظهر أن ما قاله انما يصلح وجه الفساد الخوالة في هذه المسئلة لأجواباً عن ورودها على المصنف **(قوله)** ما لو باع نوراً من زيد فقال استريته رخصاً **(الح)** انظر ما ذكرناه في هذه المسئلة أول الأقالمة **(قوله)** الشارح وعليه يحمل إطلاقهم **(الح)** وجل القرمان في قول

الفصولين تعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانما تبطل بالشرط على شرط بان لا يعل كذا إذا كاتبه إن لم يخرج من المدينة **(قوله)** بان ادعى نسب التوأمين حقه زيادة أحد **(قوله)** الشارح وعن جناية غصب ووديعة وعارية إذا ضمنها رجل **(الح)** قال عبد الحلیم هذه مسائل ثلاث لم تذكر في بعض الكتب ووجهه أن هذا في الحقيقة ضمان شرط فيه شيء والضم إن كفاة وقد ذكر واحد حكمها أه وأصله للمقدمي **(قوله)** وأهل صورة المسئلة لأتلف ما غصبه **(الح)** الأحسن في التصویر أن يقال إن الجناية وقعت من الغصب **(الح)** وما ذكره هو تصور الغصب الآتي وبه يدفع التكرار في كلامهم **(قوله)** تقدم تصويره **(الح)** وما هنا **(قوله)** بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم حين آمن أهل خيبر **(الح)** ليس بمأمن فيه فإن الكلام فيما لا يبطل بالشرط الفاسد وببطل الشرط ودونه وهذا شرط صحيح ولذا بطل أمان آل أبي الجعداء رخصي **(قوله)** علق أمانهم بكنماتهم **(الح)** لعل أصله بعدم كنماتهم ثم رأيت الجوى قال بهدم **(الح)** **(قوله)** وإن المراد أن الرد يجبر عيب أو شرط يصح **(الح)** حقه زيادة لا في يصح أولاً وتأنيباً وكذا الثاني قوله يصح تقييده والمناسب أيضاً أن يقول في الجواب وإن كل ما لا يصح تعليقه لا يصح تقييده والحاصل أن المقصود من العبارة أن تعليق الرد في الخيارين لا يصح ويكون له الرد كما كان لا ما يتوهم من أن تعليق الرد بأحد الخيارين بالشرط لا يصح تقييده كما يدل على ذلك الأمثلة المذكورة في تصور كلام الكثر والمصنف تأمل وبالجملة أن هذا المبحث يحتاج لتحرير زائد فتأمل وانظر ما في العزيمة والمتعين في فهم عبارة المصنف أن المراد بالتعليق التقييد وأن القصد منها أن تقييد الرد بأحد الخيارين بالشرط لا يصح وإن كان الرد في نفسه صحيحاً **(قوله)** إذا لا يظهر تصوير تقييد التعليق لأن نفس التعليق فاسد لا معنى للقول بأن التقييد فاسد حينئذ مع أن الكلام في بطلان الشرط خاصة **(قوله)** مع أنهم لم يردوا بينه ما في الطلاق والعنق لا يضر عدم التسوية بينهما في الطلاق والعنق أصح كل منهما فمما يختلف ما نحن فيه وإن الإضافة تصح فأمكن الحمل عليها في إذا جاء غداً ولا يصح التعليق **(قوله)** وذكر في الدرر عن العمادية **(الح)** عبارتها على ما في حاشية الجهر بأن يقول الإمام الفاضل إذا أتى كتابي المذقانت معزول قبل يصح الشرط ويكون معزولاً وقبل لا يصح الشرط ولا يكون معزولاً وبه يقتضي كذا في العمادية والاستر وشيئة **(قوله)** واعترض بأن عبارة العمادية والاستر وشيئة قال ظهير الدين المرغيناني ونحن لانفي صحة التعليق **(الح)** عبارته في حاشية الجهر قال في العزيمة وعبارتها قال ظهير الدين **(الح)** وليس فيها ما يدل على الاعتراض بل القصد نقل كلامهما ولا يلزم من عدم صحة التعليق أنه يفتق العزل حتى يتم ما قاله الشارح وما أجابه المحنسي وقدم أنه ليس المراد ببطلان نفس التعليق مع صحة المعلق بل المراد أنه لا يقبل التعليق بمعنى أنه يفسد به **(قوله)** وقد يجاب بأنه إذا لم يبطل بالتعليق لا يبطل بالشرط بالأولى **(الح)** مقتضاه أنه ينعزل بمجرد التعليق وأنه لا يبطل به مع أن ما تقدم عن الفصولين لا يفيد ذلك ولم يقل أحد أنه لا يبطله التعليق وأنه ينعزل بمجرد كفايته كذا في كلام الشارح أيضاً وعبارته في حاشية الجهر وقد يقال المراد بالشرط ما يقع التعليق فالمسئلة كوراء لا تبطل بالتعليق بل تصح به ولا تبطل باقتنائها بشرط بل يبطل بالتعليق والشرط **(قوله)** قال الطوري في تكملة الجهر وقد يفرق بحمل ما في الهداية **(الح)** الأحسن أن يجاب عن الهداية بأن المراد بالتعليق في كلامه التقييد فلا ينافي ما قاله محمد فان المراد بالتعليق في كلامه التعليق الحقيقي **(قوله)** فكفر بخلاف الإسلام هذا مسلم أن قصد ذلك وإن قصد الامتناع عن الكفر بهذا التعليق فلا يكون كافراً وإن فعله لزمه كفارة يمين كما إذا قال إن فعل كذا فهو كافر أه ط **(قوله)** ليس فيه تعرض

لدخول الكفر في هذا القسم الخ) بل فيه ما يدل على دخول الكفر في هذا القسم فإنه قال في آخر كلامه
فإنه إذا علقه المسلم على فعل وفعله الخ فإنه لم يحكم بكفره إلا بفعله وأما قوله وكافر بمجرد النسبة وإنما هو
في غير التعليق فالخامس أنه يتحقق بمجرد النسبة بدون تعليق وبه لا يكفر إلا بتحقق الفعل فإنه يوجد الترتيب
حينئذ وقوله موقوف على وجود الشرط تأمل (قوله) هذا حاصل ما ذكره في كتب الأصول) تقدم
قيل باب الرجعة ما يفيد عدم الفرق بين التعليق والإضافة وأن المحل قبل ذلك على حكم ملك المالك في
جميع الأحكام فانظره (قوله) لو قال آجر لك هذه رأس كل شهر بكذا يجوز في قوله لم) لأنه لم يجعل قوله كل
شهر الخ إلا بياناً للآجر بأن كل شهر كذا فالقصد أنه آجر هامة معلومة ثم بين آجره كل شهر (قوله) لكن لم
أر من صرح بصحة التعليق في المضاربة الخ) ما مر من الأصل من أن التعليق يصح في الاستقانات
المحضة يدل على صحة التعليق في المضاربة (قوله) وأنت خير بان الكلام في الإضافة الخ) بناء على أن
إذا جاء غداً إضافة لا تعليق كما هو أحد قولين في الأمانة أيضاً ولو قيل أنه تعليق وصحته تكون الإضافة
كذلك صحيحة بالاولى وعلى كل فعبارة الفصولين لا تخالف ما في الشارح عن العمادية تأمل (قوله) كذا
في الدرر) لا يشمل التعليق الرجعة والشركة ولا يظهر فرق بينهما وبين المضاربة فتأمل

(باب الصرف)

(قوله) ولا يخفى ما فيه) كذلك لا يخفى ما في جوابه قبله (قوله) يفيد عموم الخ) حقه يفيد عدم الخ
(قوله) ثم أجاب عنه) أي بقوله قلت لا منافاة بينهما لاختلاف الموضوع وذلك أنها عروض أشبهت الثمن
فبالنظر إلى الأول يكتفي بقبض أحد البديلين بالنظر إلى الثاني لا يصح السلم فيها وزان انتهى وقال المحمدي
الدرهم لا يتناول الحال فيها بين أن تكون كاسدة أو راجحة وإن كانت كاسدة فليست الاعروضاً وإن كانت
راجحة فليست الأثماناً وحينئذ لا يتم هذا الجواب والجواب الصحيح أن يقال إن ما في البرازية محمول
على أن الفلوس كانت في الصدر كاسدة وما في فتاوى قارئ الهداية محمول على أنها في هذه الأعصار
المتأخرة صارت راجحة بدليل قوله والفلوس ليست من المبيعات بل صارت أثماناً فتأمل اهـ لكن مقتضى
كون الكاسدة عروضاً عدم اشتراط قبض شيء من البديلين لا قبض أحدهما فلم يظهر وجه الرواية الأولى
(قوله) وأنه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول) الظاهر لزوم الجمع في مسألة الشرط إذا قبض وحده
لا يبطل الشرط وهو يخجل بالقبض تأمل اهـ وفي المنبع الخيار وإن كان لا يفوت القبض صورة لكنه
يفوت القبض المستحق بالعقد فكان اشتراط القبض لذاته واشتراط عدم الخيار والاجل لغيره ولو تفرقا
ولاحدهما خيار عيب أو روية جاز لأنهما لا يمنعان المالك فكان القبض الذي يحصل به التعيين ثابتاً فيصح
العقد ولا كذلك الاجل وخيار الشرط فهذه هو الفرق كذا في الذخيرة وفي شروح الهداية إنما أفرد
استقاط الخيار بالذكر بعدما جمع بين الخيار والاجل في الذكر لأنه لو سلم في المجلس من غير استقاط الاجل
يجوز اهـ كما أن الظاهر أيضاً أنه يكتفي بقوامهما أسقطنا الخيار والاجل لصحة العقد في ذاته بدون توقف
على التقيد وإنما يشترط بعد ذلك لبقائه على الصحة (قوله) الآن يحمل الالف في قوله قيمته ألف على أنه
من الذهب الخ) بهذا الجمل لا يندفع عدم مناسبة ما ذكر من الانقسام إذ عند الاتحاد في الجنس لا انقسام
سواء قدرت قيمة الطوق بالفضة أو الذهب تأمل ولو حمل الالفين في قوله بالفين على الذهب لزم كلامه تأمل
(قوله) وبعد هذا برده عليه كما قال ط أنه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة الخ) فيه أن الأصل الآتي لم

يشترط

يشترط فيه الاتفاض وهو يحتمل أن يكون المراد به قبض أي شيء وإن قل ويحتمل أن يكون المراد قبض
ما قابل التقدم من الثمن ولا مرجح لاحد الاحتمالين فلم يكن صريحاً في المناقاة وما هنا صريح في الاحتمال الثاني
فتعين الرجوع إليه حيث لم يكن الأصل نصاً في المخالفة تأمل (قوله) فالمقبوض من ثمن الحلية كافي الزيلعي
علله الزيلعي بقوله لأنه لو قال إن الكل عن السيف يكون المقبوض عن الحلية لأن السيف مع الحلية شيء
واحد فجعل المنقود عوضاً منه ولأن مراده أن يسلم له كل الثمن ولا يسلم له إلا بهذا الطريق اهـ وهذا
التعليل موجود في صورتي الامكان وعدمه فلا وجه للعمل الذي ذكره المحمدي وما في الكافي لا يشهد له
لأن الثياب ليست من مسمى الدراهم بخلاف السيف فإنه يطلق على التصل والحلية تأمل (قوله)
ومقتضاه أن المؤدى من خلاف الجنس وإن قل يقع عن ثمن الحلية الخ) فيه أنه عند اختلاف الجنس لا بد
من قبض ما قابل الحلية من الثمن بأن يقوم كل منها ومن السيف في دفع ما قبلها ولا يكفي دفع أقل من ذلك
لأن الثمن ينقسم باعتبار قيمتهما كما تقدم عن الزيلعي في مسألة الأمانة والطوق ومعنى قوله كيفما كان أنه
لا يشترط تحقق زيادة الثمن (قوله) كقيمة ما على طرف مقبضه من فضة أو حديد قاموس
(قوله) وأن المعتمد عدم اعتباره الخ) أي العلم أي بل الاعتبار نفس الثوب لأعله (قوله) لكن ينبغي أنه
لو زاد على أربع أصابع أن يعتبر هنا أيضاً) مقتضى تعليل التنازعية بأنه تباع محض عدم اعتباره ولو
زاد على أربع أصابع وحل الانتفاع وعدمه شيء آخر تأمل (قوله) أو هو علة لقوله صح فيما قبض
وما بعده) لا يظهر كونه علة لما بعده لما قال إن علته بطلان البيع فيما لم يقبض (قوله) ولا يخفى أن
الشكول عن الممين إن كان من البائع فهو كالينسة الخ) فيه أنه بشكول البائع لا يثبت الاستحقاق
في المشتري بل البيع على حاله أذهو بذل أو أقرار ولا يسرى شيء منها على المشتري فلم يتحقق الشركة وإن
ضمن البائع نصيب المستحق (قوله) ولكن قيل في العقود الخ) أصل العبارة قيل يحتال في الخ ولا
يحتال الخ أي فإن العقد انعقد صححاً وانما طرأ الفساد بالافتراق لا عن قبض إذا قبض شرط البقاء
على الصحة وصرف الجنس لخلاف جنسه شرط للصحح ابتداء وهو صحيح بدونه وليس كلامنا في الطارئ
(قوله) ودين النفقة للزوجة لا يقع قصاصاً بدين الزوج عليها إلا بالتراضي) في الهندية من فصل أحكام
التوكيل بتقاضى الدين مانعه الوكيل بقبض الدين من رجل إذا وجب عليه من جنس الدين المطلوب
وقعت المقاصة كذا في الخلاصة (قوله) وتعين بالتعيين إن راجحت) حقه زيادة لا وحذفها من قوله
بعده لا تخلص (قوله) لعدم الرضا بها بجر) العبارة المذكورة أعلاه كرها الزيلعي لا البحر فحقه العزو
إليه وعبارة الجروان كان البائع لا يعلم تعلق العقد على الأروج فإن استوت في الرواج جرى التفصيل
الذي أسلفناه في كتاب البيوع كذا في الفتح اهـ والتفصيل هو أنها إذا اختلفت مالية فسد البيع إلا
إذا بين في المجلس (قوله) أي فالبيع والاستقراض بالوزن) الظاهر صحة البيع والاستقراض بالوزن
مع التعارف على العدد وبالعكس لحصول العلم بالثمن والقرض كما أن الظاهر أيضاً في المتساوي أنه يجوز
البيع والاستقراض عدداً إذا كان غير مختلف القدر نعم إذا وقع الاختلاف فيه لا بد من الوزن كما أن حكم
الدراهم الخالصة كذلك كما أن الظاهر أيضاً صحة الاستقراض في المشار إليه بدون وزن كما يفيد كلام
الشارح خلافاً لما قاله المحمدي (قوله) وظاهره اعتماد ما في الخانية) بل الظاهر اعتماد ما تفيد
عبارات المتون (قوله) وقال الزيلعي ولو باعها بالفضة الخالصة الخ) ما قاله الزيلعي هذا ذكره عقب ذكر
حكم ما إذا باع المتساوي بجنسه (قوله) أي ثبت للمشتري الخ) لعلة البائع (قوله) كذا في الجروان

أره لغيره الخ) ذكر الزبلي ما وافق البحر حيث قال بعد بيان حكم ما إذا اشترى بالدرهم التي غلب عليها الغش أو بالفلس وكان كل منهما ناقصا كسدت أو انقطعت عن أيدي الناس وعلى هذا إذا باع بالدرهم ثم كسدت أو انقطعت عن أيدي الناس الخ ونحوه في شرح المقدسي فالأول أن يتبعه ما لم يوجد صريح نقل يخالفه (قوله أو بقيمة الهالك) عبارة ط الكاسد (قوله والظاهر أن ما فيها مبنى على قول البعض الخ) قد يفرق بين ما في الفتح فإن الكاسد فيه مبيع وبين ما في البرازية فإنه ممن ولا يلزم من تحقق الخلاف في الأول تحقيقه في الثاني للفرق الواضح بين الثمن والمبيع (قوله المصنف ويطلب بنقد ذلك العيار الخ) أراد به المقدار سدى والمراد به في عرف الناس الكمية للفضة والغش ولعل هذا هو المراد به هنا (قوله غلت الفلوس القرض الخ) ليس في عبارة البحر وعدم ذكره هو المناسب لما بعده من قوله يوم البيع (قوله والظاهر أن الكلام فيه كما مر في غالب الغش الخ) لم يعلم مما مر حكم الانقطاع في أفلس القرض وإن علم حكمه في التبايع (قوله لأنه اشترى بالفلس وهي تقدر بالعدد الخ) بيان ما قاله زفر من عدم الجواز أن هذا بيع أما بقيمة نصف درهم فضة أو بفلس ووزنها نصف درهم وكلاهما لا يجوز أما الأول فإنه باع بقيمة غيره ولو باع بقيمة نفس المبيع لا يجوز بقيمة غيره أولى فصار نظير ما لو باع جارية بقيمة عبد وأما الثاني فلأن الفلوس مقدرة بالعدد لا بالوزن اه من السدي عن الزبلي (قوله الشارح صغيرا) في بعض نسخ الخط كبيرا وهو أولى (قوله فعندهما جاز البيع في الفلوس الخ) وأصل الخلاف أن العقد يكرر عنده بتكرار اللفظ وعندهما بتفصيل الثمن (قوله المراد بالثمن هنا ما ثبت ديناً في الذمة الخ) كون المراد ذلك بعيد فإن قصد بيان ما علم كونه ثمناً ومبيعاً مما تقرر من أول البيوع إلى هنا ولا شك في علم أن كلا من مبيع ومبيع في بيع المقايضة ولو كان المراد ما ذكره لما صح إطلاق الثمن على المثلي المعين المقابل بعين فإنه تعين بالتعيين ولم يثبت ديناً في الذمة تأمل إلا أن يقال إن المراد بما ثبت ديناً ما يقبل ثبوت ديناً اه وبالجمله كلامه هنا وفيما بعده محل نظر وتأمل (قوله الشارح بهلاك أي الثمن) ظاهره ولو مشار إليه وعليه جرى السدي حيث قال ولو مشار إليه فلا يبطل البيع وانما يترتب في ذمة المشتري مثله أن كان مثلياً وقيمه أن كان قيميا اه وظاهر إطلاقه شمول المثليات إذا كانت ثمناً مشار إليها فليتأمل مع أن المعلوم أن الذي لا يتعين بالتعيين خصوص التقدين لا غيرهما من المثليات فعلى هذا يبطل العقد بهلاكها إذا كانت ثمناً معينا تأمل (قوله كما إذا اتفقا على البناء الخ) التبيين راجع لقوله وهما اعتبر المواضعة ولو أرجع للاستثناء كان المناسب زيادة عدم (قوله وإن اتفقا على البناء على المواضعة الخ) قال في شرحه على المنار (وإن اتفقا على البناء على المواضعة فالثمن ألغان عنده) لأنهما جادا في العقد والعمل بالمواضعة يجعله شرطاً فاسداً فيفسد البيع فكان العمل بالأصل عند التعارض أولى من العمل بالوصف اه وقال في حاشيته لأن الألف الذي هو داخل في العقد يكون قبوله شرطاً في البيع فيفسد ولم يعتبر المواضعة هنا لوجود ما يعارضها من فساد البيع بخلاف صورة المواضعة في أصل العقد لعدم المعارض وعند الامامين الثمن ألف لأنهما قصدوا السمعة بذكر أحد الطرفين لجعله مقابلاً للمبيع فكان ذكره والسكوت عنه سواء والحاصل أنهم ما علموا أن هذا بالمواضعة إلا في صورة اعراضها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى بأصل العقد (قوله لأن مدعى الجدل لا يحتاج إلى برهان الخ) قد يقال برهان مدعى الجد مقبول لاسقاط البين عنه كما في نظائره (قوله بأن اتفقا بعد البيع على أنهما أعرضا وقته عن المواضعة) هذه صورة مما دخل تحت قوله والأي وإن لم يتفقا على المواضعة فيدخل فيه باقي الصور بعده لكن لما

كان اللزوم أنما هو في هذه الصورة فقط جل كلامه عليها وفيما عداها الاختلاف الذي ذكره المحشي (قوله الشارح أو قبله) هذا أخذه من شرح الجمع لابن ملك لأن الدرر سدي (قوله ولعل ما ذكره مبنى على أنه صار معدلاً للاستغلال الخ) لعل وجه ما قالوه أنه صار معدلاً لا يجاز بالشراء فإنه لا يقصده في بيع الوفاء إلا أعداده للاستغلال واستغلاله بعد ذلك وبهذا يصير معدلاً كما في الشراء البات (قوله وصح في العقار) أي للتعامل

(كتاب الكفالة)

(قوله عبارة الفتح ولها مناسبة خاصة بالصرف الخ) ولما كانت المناسبة الثانية عامة في ذاتها لأنواع البيوع راعى الشارح ومهاولم يسلك مسلك غيره (قوله مقتضاه أن ابن القطاع حكاه وليس كذلك) يمكن أن يقال إن قوله وتثليث الخ جملة معطوفة على قوله وحكي ابن القطاع الخ أي ويجوز فيها تثليث الخ من السدي (قوله والمراد بها العهد) في الجوى أنه تعالى لما خلق الإنسان أكرمه بالعقل والذمة حتى صار أهلاً لوجوب الحقوق له وعليه وثبت به حقوق العصمة والحرية والمالكية وهذا هو العهد الذي جرى بينه تعالى وبين عباده يوم الميثاق وهذا غير العقل لما أنه مجرد فهم الخطاب والوجوب مبنى على ذلك الوصف المبني بالذمة حتى لو فرض ثبوت العقل بدون ذلك الوصف لم يثبت له وعليه اه كذا نقله عنه السدي (قوله من باب إطلاق الحال وإرادة المحل) في العبارة قلبه (قوله الشارح إلى ذمة الأصيل) يعني أنها ما صار مطلوباً من المكفول له سواء كان المطلوب من أحدهما هو المطلوب من الآخر أولاً كافي الكفالة بالنفس اه من البحر (قوله وكذا بتسليم عين غير مضمونة كالأمانة) فيه أن هذا داخل في تسليم المال فإنه أعم من كونه مضموناً أو غير مضمون وسيد كر أن كفالة تسليم المال يمكن دخولها في كفالة المال ولم يقل في الدين لكن هذا ظاهر في دخول ما ذكر في قول المصنف الآتي وأما كفالة المال لافي قوله هنا المطالبة بنفس الخ فإنه لا تدخل فيه الكفالة بتسليم المال نعم لو زاد الشارح أو بالتسليم لكان التعريف شاملاً ولو قيل أراد بقوله أو دين ضمان ذاته أو تسليمه يكون كلامه شاملاً كما أن المراد بعين ما يشمل تسليمها (قوله يظهر لي الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل الخ) يخالف لما ذكره من حكاية الخلاف فلا عبرة بدعوى الاتفاق لما قلتم العباراتهم وإن كانت القروع متفقة عليها (قوله الأولى إسقاطه لثباته في التعرّيع بقوله فلم تصح الخ) فيه تأمل فإنه يعلم من اشتراط كون المكفول به مالاً أو نفساً أنه لا تصح الكفالة في غيره فتم تفرّيع عدم صحته بمجرد وقوعه على هذا الشرط تأمل ويدل لصحته تعليله لعدم صحته بما يقوله فأنهما ليسا بنفس ولا مال (قوله وسيد كر الشارح هناك استثناء الدين المشترك الخ) فإنه مع كونه ديناً صحيحاً لا تصح الكفالة به لأحد الشريكين (قوله وينبغي أن يزيد أو فعلاً كالوكفيل تسليم الأمانة الخ) قد علمت دخول الكفالة بتسليم المال في الكفالة بالمال (قوله لا تجوز له إلا إذا كان تاجراً) الظاهر أنه لو لم يكن الصغير تاجراً وقبلها له وليه تنفذ ثمنها بما يقوله تأمل ولترجع عبارة الكافي وقد يقال كيف لا تصح له إلا إذا كان تاجراً مع أنها تنفع محض وما كان نفعا لا يتوقف على إجازة الولي وسيأتي المحشي الكفالة عن الصبي وله عنه قول المصنف وصح لو غنما فليستظر ثم رأيت في الفصولين مانعه الكفالة للصبي لم تجز قيل هو جرح عن الضار لا النافع بدليل قبول الهبة والصدقة وفي هذا منفعة فيجوز قال لأن الهبة والصدقة تصح

بالفعل وقوله معتبر وأما هنا فلا بد من قول وقوله لم يعتبر اه من الفصل الثلاثين لكن المقرر أن ما تمحض
 نفعاً من العقود كالإتهاب وقبض الهبة يصح بلا توقف على الأذن **(قوله)** مما لا بد منه الظاهر أنه غير قيد
 بل لو اشترى له شيئاً ليس مما لا بد منه يكون كذلك تأمل ثم رأيت في جامع أحكام الصغار على ما نقله الحموي
 فإن كان الدين دين الصبي بأن اشترى الأب أو الوصي شيئاً للصغير بالنسيئة وأمره حتى ضمن المال أو ضمن
 بنفس الأب والوصي فضمنه بالمال جائز وضمنه بنفسه باطل أما ضمنه بالمال فلا نه التزم شيئاً كان
 عليه قبل الضمان فإنه قبله كان يرجع رب المال عليه فلم يكن هذا الضمان تبرعاً الخ اه **(قوله)** ويبحث
 فيه في النهر بقوله وفي كونه مستأجراً نظراً للمستأجر مجهول فأنصح الاجارة وأيضاً فيه عدول عن
 الظاهر بما لا ادعى اليه ادعى يكون قوله وأما به زعيم نصير يحاجب علم من قوله ولين جابه حل بعير
 وقال الرازي هذه كفالة لرد مال السرقة وهو كفالة للمال يجب لأنه لا يحمل للسرقة أن يأخذ شيئاً على رد
 السرقة ولعل مثل هذه الكفالة كانت فصيحاً عندهم اه لكن فيما قاله الرازي تأمل إذا لزم ما قاله الأول
 كان حمل البعير لخصوص السارق تأمل **(قوله)** الأظهر أن يكون بمعنى فاعل الخ وعلى كونه بمعنى
 مفعول يكون معناه أن المدينون جله هذه الكفالة بأن كانت بأمره تأمل **(قوله)** احترازاً عن خلاف
 جواب الكتاب الخ لم يظهر المراد بهذه العبارة فإن أخرج القاضي عن الكفالة حكم بغير جواب الكتاب
 فهو مخالف له لا احتراز عنه وإن كان بعد الحكم صار مجمعا عليه لا ارتفاع الخلاف به كما أن قول المحشي زيادة
 احتياط الخ غير ظاهر أيضاً فإن المتعاقدين لو قصدوا ذلك المعنى وأخرج القاضي الكفيل عن الكفالة
 لا يصح أخرجه عنها في الواقع لعدم ولايته إبطال حق الغير وإن لم يقصدوا لا فائدة في أخرجه ثم ظهر أن
 المراد بما نقله عن أبي علي النسفي أنه بأخراج القاضي للكفيل عن الكفالة بعد الأيام المعدودة تكون
 المسئلة اجاعية ويتأتى له منع الطالب من مطالبة الكفيل بموجب الكفالة ولا يكون في هذا المنع مخالفة
 لجواب الكتاب لأنها صارت اتفاقية وإن كان الأخراج نفسه مخالفاً فالفصل حيث لا الاحتراز عن
 مخالفته في المستقبل **(قوله)** فإن قال برئت اليك منه يبرأ في المستقبل الخ يتأمل في وجه البراءة مع أنه لم
 يوجد من الطالب إرادته أن يقول الكفيل ذلك وتسلم الطالب منه المطالب مع هذا الشرط يعد قبولاً
 للبراءة تأمل **(قوله)** وبه يظهر أن كلام الشارح محمول على كفالة المال الخ الظاهر بقاء كلام الشارح
 على عمومته الشامل للكفالتين وأن عدم تأجيله ناتياً فيما لان القصد أن كل طلب له أجل وهو لم يقم
 بموجب الطلب الأول بعد التأجيل فيطالب به ولا يجاب لأجل آخر لوجوب التسليم عليه بمقتضى الطلب
 الأول الذي وجد التأجيل له الآن تكرار التأجيل متصور في كفالة النفس لتصور تكرار الموافاة
 بتكرار الطلب كما ذكره ولعدم تصور ذلك في كفالة المال لم يؤجل تأمل **(قوله)** وبه يعلم أنه لا حاجة إلى
 إقامة البينة الخ ما فعله المصنف من اعتماد إقامة البينة عند عدم التصديق هو الأثوب والتفصيل
 الذي ذكره الزيلعي إنما هو إذا لم يقم بينة على غيبة لا بدري فأنه ما مقدمة على التفصيل المذكور وحيث
 يكون مفهوم كلام المصنف فيه تفصيل **(قوله)** ولا يخفى أن التوهم باق الخ قد يدفع بأن الكلام في كفالة
 النفس فلا يتوهم دخوله ما إذا كفل برقبته خصوصاً مع ذكر المسئلة الثانية في كلامه الآتي **(قوله)** والا
 فلا يبرأ كما في السراج يظهر أن محله إذا لم يقبله فاذا قبله وقال سلمت نفسي عن الكفالة صح كما في الاجنبى
(قوله) أى الثلاثة الخ لعل حقه الأربعة بزيادة الاجنبى الذي زاده على المصنف **(قوله)** مسقطاً للطالبة
 الخ لعله مثبتة **(قوله)** لكن هذا مخالف لكلام المصنف وغيره الخ فيه أن كلام المصنف في قبول

قول المدعى أنه أراد البيان عند الدعوى لتصح الكفالة وما هنا فيما إذا أراد المدعى الزام الكفيل بما بينه
 ومعلوم أنه لا يكفي بيانه لزامه بل لا بد من بينة أو إقرار المدعى عليه أو الكفيل وليس كلامه مبنياً على
 ما في السراج **(قوله)** قيد بالدعوى الخ لا حاجة للتقيد بالدعوى فإن الكفالة بنفس الحد والقود خارجة
 بقول المصنف بنفسه فالأولى ببقاء المتن عاماً شاملاً للكفالة بالنفس في دعوى حد والكفالة بالنفس في
 نفس الحد تأمل **(قوله)** هذا الحق التمرناشى الخ أى فيجوز التكفيل بنفس من عليه بالاجماع وفي
 الاجبار عليه عندهما اه زيلعي **(قوله)** قد صرح به الحاكم في الكافي حيث قال ولو ادعى رجل الخ
 ما في الكافي إنما أفاد أنه لا يؤخذ منه كفيل لإقامة الحد عند دعواه وإرادته أن يقام الحد عليه ولم يتعرض
 أن هذا متفق عليه أو يختلف والمنقول عن الصاحبين أنه في القود وحده القذف يجزى على إعطاء كفيل
 بالنفس فهم ما ولم ينقل عنهم شيئ في حد السرقة فالحقها التمرناشى بهما عند التوقف كل على الدعوى
(قوله) فالأظهر أن يكون مراده أن ما سيجى من قولهم لا تصح الخ نقل هذا التوفيق السندى عن عمه
 محمد حسين الانصارى وقال لا حاجة للتوفيق لأن الموضوع مختلف **(قوله)** فما أجاب به في النهر غير صحيح
 الخ قد يقال مراد النهر بحقوقه تعالى وحقوق عباده خصوص حقوق التعزير بدلالة المقام لا مطلق
 حقوق حتى يرد عليه أنه لا يقضى بغيره في الحدود والحالصة وقد يدفع إيراد النهر من أصله بأنه ليس ما هنا قضاء
 بالعلم بل بالأخبار من العدل أو المستورين وقد اكتفوا به هنا كما في كثير من المسائل **(قوله)** والأرسل
 إليها أمينا الخ يسألها عن دعوى الزوج فإن أقرت شهد الشاهدان بذلك وأجبرها على التوجه إلى الزوج
 أو بالحق قال في الهندية من الفصل الحادى عشر في العدوى إن كان القاضي مأذوناً بالاستخلاف يبعث
 خليفته إليها معنى المريض والمخدرة فيقضى بينهما وبين خصومهما وإن لم يكن مأذوناً يبعث أميناً من
 أمثاله يشاهد عدلين حتى يجزى القاضي بما جرى ثم إذا ذهبوا إلى المدعى عليه فالأمين يخبره بما ادعى
 عليه فإن أقر بذلك أشهد شاهدين بما أقر به وأمره أن يوكل وكيله بحضوره مجلس القاضي ليشهد عليه
 بما أقر به بحضوره وكيله فيقضى عليه بحضوره وإن أنكر والمدعى له بينة يأمر المدعى عليه أن يوكل كذلك
 وإن لم يكن له بينة فالأمين يحلف المدعى عليه فإن حلف أخبر الشاهدان القاضي بذلك حتى يمنع من
 الدعوى وإن نكل عن البين أمره أن يوكل كذلك ويشهدان بنكوله ويقضى عليه بالنكول اه
(قوله) وهذا مبنى على القول بانها بعد الدخول بهارضاها ليس لها منع نفسها الخ أو على القول بأنه
 لا تسمع دعوى المهر بعد الدخول بها **(قوله)** وما إذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه الخ ينظر الوجه
 في هذه المسائل المذكورة في الكافي ووجه الفرق بينها فإن ما في شرح الأشباه غير محذور ولم يذكر في
 حواشيه شيئاً وليس في عبارة الأشباه هذه ما يفيد أن المأذون مدعى عليه كما يفهمه كلام الشارح في رآيه
 ما إذا كان مدعيها والسيد مدعى عليه على التفصيل المذكور **(قوله)** لأن المدعى عليه إذا أنكر كونه الخ
 يعنى أن المدعى عليه ادعى عليه المدعى أنه وصى أو وكيل ولو ادعى المدعى الوصاية لنفسه أو الوكالة كان
 الحكم كذلك كما في السندى عن شرح أدب القاضي **(قوله)** وهذا إذا لم يذكره مععلق الخ لا معنى لهذا
 التقيد فإنه فيما تقدم لا فرق بين تجبيز وتعليق لوجود ما يدل على الالتزام وأيضاً عبارة الفصولين فيها
 كفالة مال والأنسب أن يقول هذا إذا كان فيها التزام بخلاف ما إذا لم يوجد فإنه يفصل بين المعلق
 وغيره ثم يستدل بعبارة الفصولين تأمل **(قوله)** كما إذا اعتق بعضه وسعى في باقيه الخ في السندى
 نقل عن الرضى لا نسلم أن بدل السعاية لا يقط إلا بالقضاء أو الرضا بل يسقط أيضاً بغير المستسعى

فهو دين ضعيف انتهى وهو عيب فتنه اه (قوله) وقد يجب بان المهر وجب بنفس العقد (الخ) في هذا الجواب تأمل وذلك ان الدين الضعيف كبذل الكتابة والسعاية والدية على العاقلة يقال فيه انه وجب بسببه مع احتمال سقوطه بالموت أو التخيير فيقتضى هذا أن احتمال سقوطه بما ذكر لا يصير ضعيفا مع أنه ليس كذلك فما قاله هنا لم يرد التعريف الا انكالا وما ياتي به ليس حاسما له (قوله) والظاهر أنها لو وجبت في مال القاتل (الخ) ينظر ما كتبناه على هذه المسئلة في باب الرجوع في الهبة فانه مفيد (قوله) فظهر الفرق بينه وبين المهر والتمن) لكن لم يظهر منه الفرق بين المهر وبين باقي الديون الضعيفة كالدية على العاقلة (قوله) ويظهر من هذا أنه يرجع على المولى (الخ) ليس في ذكر القيد الثاني ما يدل على أن الرجوع على المولى ويظهر أنه اذا أراد الرجوع على المكاتب لا بد من تحقق القيدين واذا أراد الرجوع على المولى يشترط القيد الثاني فقط (قوله) والا كانت كفالة نفس) هذا مسلم اذا دل الكلام عليها والا لا تتعقد أصلا كما قدمه (قوله) ذكره في المجرى عن أبي حنيفة (نصا) على ما في المجرى تكون مجرد الشرط غير متضمنة للوصولية وعلى ما في النواذر تكون متضمنة لها (قوله) والفرق أن الاولى مبنية على الامر دلالة (الخ) ما ذكره من هذا الفرق صحيح لأن الامر الذي اثبتت عليه الكفالة الاولى غير لازم بمعنى أنه يصح الرجوع عنه والذوب الذي اثبتت عليه الكفالة الثانية لازم لا يقبل الرجوع بخلاف ما ذكره بعده فانه غير صحيح فان كلا من الذوب والمبايعة لم يتحقق بعد فلم يجب شي عقبة الكفالة بل الوجوب موقوف على المبايعة أو الذوب في المستقبل وكلاهما غير موجود الآن (قوله) أو المراد بالصرح ما قابل الضمني في قوله ما يات (الخ) هذا على جعل ما موصولة ومتضمنة للشرط لا على جعلها شرطية محضة فيكون عليه التعليق من التعليق الصريح كان (قوله) منها ما في الدراية ضمنيت كل مال على فلان (الخ) الامثلة ليس كل منها فيه التعليق بشرط تعذر الاستيفاء بل بعضها كذلك وبعضها لا بل ليس من الامور الثلاثة وحينئذ يظهر أن المناسب لطلاق صحة التعليق باللام بدون تقييده بهذه الثلاثة (قوله) والانصاف ما في الدرر لان ارتكاب تأويل هذه العبارات وارجاع بعضها الى البعض يحتاج الى نهاية التكلف (الخ) لا يظهر وجه القول بصحة الكفالة وبطلان التعليق فانه يخرج العلة عن العلية فالمتعين ارجاع الثاني الى الاول (قوله) فلا يلزم الكفيل ما لم يقض (الخ) انما يظهر على الاول لا الثاني (قوله) لم يبين أن البائع حين قبضه قبض شيا لا يستحقه) يفيد أن الحق الشرط بعد قبض البائع الثمن من الكفيل وأنه لو ألحق قبل قبضه يكون للكفيل الرجوع على البائع (قوله) ولو كفيل بالدرك بعد قبض الصبي الثمن لا يجوز (الخ) علة في المجرى نقلا عن الخاتبة بقوله لكونه كفيل بما ليس بضمون على الاصيل اه مع أن هذه العلة موجودة فيما لو كفيل قبضه الثمن ولعل وجهها أن يجعل الضامن مستقرا من الدافع والصبي نائب عنه في القبض اه ثم رأيت السندى نقل المسئلة عن فاضل بن قيسل كفالة الرجلين وعللها بما ذكرنا (قوله) وكالوجوب الكفالة (الخ) ليس في هذه المسئلة أمر حكى (قوله) لأن الواهب اذا أذن للوهاب بقبض الدين جاز (الخ) ما ذكره من هذه العلة غير كاف لصحة الهبة لأن التسليط وان وجد لم يوجد قبض الكفيل من المديون الدين وقد قلنا انهما غير قبولا وتقدم أن هذا الفرع مما يدل على أن الكفالة ضم ذمة الى ذمة في الدين (قوله) فانه يرجع عما أدى (الخ) هذا ظاهر اذا لم يخالف أمره بالزيادة أو بنقص آخر وقال في المجرى بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع عما أدى ان أدى أرد أو ان أجود لم يرجع إلا بالدين فيرجع عما أدى ما لم يخالف أمره بالزيادة الى جنس آخر (قوله) فاذا قبضه) أي

المطالب يكون للكفيل الرجوع على المطالب بمقتضى الهبة (قوله) ولو أدى بشرط أن لا يرجع لا يجوز) أي الرجوع على المطالب (قوله) قلت هذا واراد على مسئلة الوالدية (الخ) فيه أن مسئلة الشارح هو عين ما في الوالدية لا غيره وعلى فرض أنه غيره فالظاهر وروده عليه ما قاله لو قلنا ان الكفيل ملك الدين بمجرد الهبة لا معنى لاداء الدين بعد ذلك للمطالب بعد هاله لانه لا دين له بعده هابل صار ملكا للكفيل فكيف يتأتى أدائه اليه الاعلى وجه الهبة المبتدأه وحينئذ لا فرق بين كونها قبل الاداء بهذا المعنى أو بعده تأمل ثم ان ما ياتي في الهبة أن هبة الدين لغير من عليه لا تصح الا اذا أمره بقبضه وأنه يكون قابضا للواهب نيابة ثم لنفسه بحكم الهبة وقالوا مقتضاه لا يلزم الا اذا قبض وله منعه وعزله عن التسليط قبله ومقتضى ما قالوه هنا أنه عليه مجرد الهبة والظاهر أن المراد بصحة الهبة له انعقادها موجبة للرجوع على الاصيل لانه ملك الدين حقيقة بمجرد هابل والا كيف يتأتى ذلك مع أنه لو وهبه عين في يد غيره وسلطه على قبضها لا يملكها الا به فالدين الذي هو وصف قائم في الذمة أولى تأمل وبهذا يتوافق ما هنا وما قالوه في هبة الدين لغير من عليه (قوله) لانه لم يجب المسال للكفيل على الاصيل بعد) هذه العلة موجودة في مسئلة الشارح ومع ذلك صح الرهن نعم يقال ان مسئلة الشارح وجب الدين للكفيل مؤجلا بخلاف مسئلة التعليق فانه لم يجب أصلا على ما ياتي (قوله) ولا يخفى أن المكفول انما يحبس بدين الطالب حقيقة فيلزم حبس الاصل بدين فرعه (الخ) سياتي له عن النهاية عند قوله ولا يسترد أصيل ما أدى الى الكفيل أن الكفالة توجب ديناً للكفيل على الاصيل لكنه مؤجل الى وقت الاداء لئلا يؤخذ الكفيل من الاصيل رهنا أو أبراه أو وهبه منه الدين صح (الخ) ومقتضى هذا صحة ما قاله الرملي وأن الحبس انما للدين الكفيل وان كان مؤجلا لانه هو الذي أوقعه في هذه الورطة تأمل (قوله) نعم يظهر ما ذكره الخليل الرملي على القول بان الكفالة ضم ذمة (الخ) لا يظهر ما قاله الرملي على هذا القول أيضا فانه لا دين للكفيل على المطالب وان كان كل منهما مديونا للمطالب (قوله) أما لو رده المشتري ببيع ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل (الخ) هذا بالنسبة لغريم كما هو ظاهر وقوله بلا قضاء لعل حقه ولو بقضاء (قوله) والظاهر أنه مصور فيما اذا كانت الكفالة بغير أمره (الخ) يصور أيضا بما اذا كانت بأمره بان قال الكفلي بعمالي فكفاله بالف وأنكر أن تكون عليه بل قال على غيرها أو أقل وحلف فان الكفيل يطلب به أو يبرأ الاصيل عنها بحلفه وان كان يلزمه ما أقرب (قوله) محل براءة الكفيل ببراء الطالب الاصيل اذا لم يكفل بشرط براءة الاصيل (الخ) هكذا ذكره في البحر ويظهر أنه لا حاجة له فان الاصيل يرى بمجرد الكفالة على الوجه المذكور بدون توقف على البراء لانه حينئذ ابراء (قوله) بشرط قبول الاصيل (الخ) سكوتة كذلك كافي السندى فاشتراط القبول ليس على ظاهره بل المراد أنه يشترط عدم الرد فيدخل السكوت (قوله) كالو أبراهم (الخ) حقه ضمير الافراد تأمل (قوله) الشارح وفيه يشترط قبول الاصيل البراء) انظر مع ما قالوه ابراء الدائن مديونه لا يتوقف على قبول ويرتد بالرد اه وبهذا يعلم أن المراد باشتراط القبول عدم الرد فيصدق بالسكوت (قوله) لعوده بعد الاجل) الأحسن في التعليق ما ياتي عن الزيلعي (قوله) وأجاب المقدسي بان ما في الخاتبة في معنى الاقالة لعد الكفالة (الخ) الأطهر رجل ما في الخاتبة على رواية في المذهب وهي ضعيفة فانه لا معنى لجعل آخر جلتا فالة (قوله) على أن ابراء الاصيل يتوقف على قبوله (الخ) علمت أن شرط القبول ليس على ظاهره بل المراد أنه يشترط عدم الرد فيدخل فيه السكوت (قوله) أي ان البراءة عن باقي الدين (الخ) أي للكفيل (قوله) الأولى أن يقول لما أمر (الخ) لعل الأولى أن يقول كما أمر أي من أنه

إذا أدى بغير ما ضمن الخ فإنه يفيد أنه إذا أدى من جنس آخر رجوع بما ضمن **(قوله)** ومقتضاه صحة
 الصلح ولزوم المال الخ لا يخفى أن عبارة الهداية إنما تفيد عدم براءة الأصل ببراءة الكفيل الحاصل من
 هذا الصلح ولا تعرض فيها لصحة ولزوم المال فليست مخالفة لما في الثانية ولا شئ في عدم صحته وعدم
 لزوم المال في الكفالتين كما يفيد إطلاق عبارتي الثانية والهندية وما نقله عن التارخانية لا يفيد التفرقة
 بين الكفالتين بل غاية ما أفاده براءة الكفيل إذا كان مع كفالة النفس كفالة مال وعدم جوازه وعدم
 البراءة في كفالة النفس المجردة تأمل **(قوله)** وهذا أيضا ترجيح منه لقول أبي يوسف لكن في السندی
 عن النهر واختار المصنف قول محمد لان الفتوى عليه **(قوله)** لاحقيقة المجمع المجلد ما تواردت فيه
 المعاني على اللفظ بلا ترجيح لاحدها **(قوله)** لمافيه من معنى التملك قال الزبلي عند قول
 الكترو بطل تعليق الخ لان في البراءة معنى التملك كالبراءة عن الدين وهذا على قول من يقول بنسب الدين
 على الكفيل ظاهر وكذا على قول من يقول بنسب المطالبة لا غير لان فيها تملك المطالبة وهي كالدين لانها
 وسيلة اليه والتملك لا يقبل التعليق بالشرط وقيل يصح لان التملك على الكفيل المطالبة دون الدين في
 الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق والعنق ولهذا لا يرتد براءة الكفيل بالرد لان الاسقاط يتم باللفظ
 بخلاف التأخير عن الكفيل حيث يرتد بالرد لانه ليس باسقاط بل هو خالص حق المطلوب فيرتبه بخلاف
 البراءة عن الدين لان فيه معنى التملك **(قوله)** وظاهره ترجيح عدم بطلانه الخ أي حيث أخر دليل هذه
 الرواية كما هو عادة الهداية من تأخير دليل الرابع **(قوله)** واعلم أن اضافته لتعلق البراءة من اضافة
 الصفة الخ ما ذكره هنا غير متعين بل هو خلاف المتبادر من نسبة البطلان الى التعليق والتعليل
 المذكور يناسبه كما هو ظاهر لمن تأمل ولا يلزم من القول ببطلانه صحة البراءة وانها تكون منجزة كما هو
 ظاهر أيضا **(قوله)** فكيف ينسب اليه ما ذكره الشارح قد علمت أن الفتح إنما اختار الرواية الثانية
 وكان الشارح فهم من عبارة الفتح الاحتمال الاول في الرواية الثانية فصح نسبة ما ذكره الشارح اليه
 تأمل **(قوله)** بل كلامه قريب من كلام الهداية الماز فراجع قد سمعت عبارة الزبلي فتأملها تجد
 كما قال في النهر **(قوله)** مبسوطا في الثانية حاصلة الخ فيه أن ما ذكره في الثانية إنما هو في تقييد
 البراءة عن كفالة النفس بشرط لا في تعليقها به الذي الكلام فيه والظاهر من علة بطلان التعليق في
 كفالة المال أن كفالة النفس كذلك لا يصح تعليق البراءة عنها ومثله التقييد بشرط شيء آخر ليس
 الكلام فيه على أن كلام المصنف ليس فيه تقييد بكفالة المال وان قال السندی انه باعتبار أن
 الكلام فيها تبع للحلي والشارح تبع فيما فعله البحر **(قوله)** ان الكفالة توجب ديناً للطالب الخ أي
 يتحقق معها ما ذكره لا أنها هي الموجبة لذلك والشاهد في قوله وديناً للكفيل على الأصل فإنه هو الذي
 يظهر من قوله لانه ملوكه بالاقتضاء **(قوله)** توجب ديناً للطالب على الكفيل حقه على الأصل كما يفيد
 آخر عبارته والطالب لا يجب له على الكفيل الا المطالبة **(قوله)** فإنه أشار فيه أيضا إلى أنه الاسترداد الخ
 ليس في عبارة الكافي هذه ما يدل على أنه الاسترداد وهو لا كماله على الأصل وعدم طيب الرجوع للكفيل
 لا يدل على ذلك ويقال هو وان كان أمانه تعلق به حق الغير **(قوله)** على وجه القضاء الخ لعله ليس
 له الخ **(قوله)** لان الكفيل وجب له مجرد الكفالة على الأصل مثل ما وجب للطالب على الكفيل وهو
 المطالبة مقتضى ما سبق أن الكفيل وجب له على الأصل دين وهذا هو الذي يفيد في المقبوض
 الملك لا المطالبة لكن عبارة الفتح لانه وجب له على الأصل مثل ما وجب للطالب على الكفيل وهو المطالبة

لكن آخرت مطالبة الكفيل الى أدائه فقل مال الكفيل على الأصل منزلة الدين المؤجل الخ **(قوله)** فلا يجوز
 أيضا الجهالة نوع الثوب وغنه قالت فلو كان زيد يمد يدها عشرة وكفل بها خالداً فإن يشترى
 ثوباً بمعنا لئلا يكسر بخمسة عشر ديناراً ثم يبيعه على غيره ولو بعشرة ويقضى الدين عنه فهذه الصورة انتفت
 فيها جهالة المبيع وقدر الثمن واشتملت على التقويض في بيعه فهل ما خسر خالداً يكون مضموماً على زيد أم لا
 وظاهر عباراتهم يقتضي انصرافها الى زيد لصحة التوكيل بانتفاء الجهالة **(قوله)** ففقه تشبث
 الضمان مع إيهام عوده لا كقول أبي خنيس هو حاصل في قوله قضى له عليه والايهام متدفع بقوله له وحقه
 أن يقول مع إيهام عوده لا كقول أبي خنيس ولا بد من تقديره حتى يعلم المكفول عنه فلا يصح حينئذ
 جعله قاصر غير محتاج الى مفعول ولم يوجد من الشارح تنبيه على أن الأولى اسقاطه بل غاية ما ذكره أن
 عبارة الدرر بلا ضمير وهذا غير دال عليه وعلى تقدير دلالة عليه وأن الأولى اسقاط الضمير تكون الكفالة
 حينئذ غير صحيحة لعدم بيان المكفول عنه **(قوله)** وقوله حتى لو ادعى الخ هو معنى ما في الفصول
 العمادية ادعى على رجل الخ) إلا أنه لا بد من حل ما في الفصول على ما إذا كانت الكفالة بالأمر حتى يتأتى
 القول بأن القضاء على الغائب أيضا ثم رأيت في الفتح ما يفيد حيث قال لو ادعى أن قدمت الغائب
 الى قاضي كذا وأفت عليه البيعة بكذا بعد الكفالة وقضى عليه بذلك وأقام بيعة على ذلك صار كقضايا
 وصحت الدعوى وقضى على الكفيل بالمال سواء كانت بأمره أو بغير أمره إلا أنه إذا كانت بغيره كان القضاء
 على الكفيل خاصة **(قوله)** ثم ذكر أن المطلقة هي الحيلة في القضاء على الغائب وأن المقيدة لا تصلح الخ
 قال في حاشية البحر في المحصر نظر بل المقيدة عقداً بالأمر كذلك كما علمت ثم يظهر التخصيص بالمطلقة
 إذا لم يكن له شهود على كون الكفالة بالأمر أما إذا كان له شهود عليها وأثبت ذلك على الكفيل ثبتت على
 الأصل ولو كانت مقيدة وكأنه خص المطلقة لان الكلام في حيلة الاثبات على الغائب بالمواصفة وذلك
 حيث لا بيعة **(قوله)** وبهذا التقرير يظهر لك أن الإشارة في قول الشارح وهذه لا مرجع لها الخ
 لاشك أنه في المقيدة المذكورة في كلام المصنف قد برهن على الأمر أيضا وبذلك تعدى الاثبات على
 الغائب فصح جعله حيلة لكن ان كان الاثبات للأمر بيعة صادقة يكون المدعى وشهوده غير آيين والا
 أتوا ونفذ القضاء لابتنائه على الشهادة والبحر إنما في كون ذلك حيلة لعدم وجود بيعة له على ذلك فلو كان
 له بيعة صلح أن يكون حيلة **(قوله)** وبه يظهر أن الإشارة بقوله وكذا الحوالة راجعة الى أصل المسئلة الخ
 لاشك أن مراد الشارح الإشارة الى بيان جعل الحوالة حيلة لاثبات الدين على الغائب ولا شئ في تأنيها في
 صورة الحوالة المطلقة والمقيدة وما يأتي من أن شرط صحتها كون المال معلوماً مستنبطه في البحر من قول
 البرازية لا تصح الحوالة بما يذوب له على فلان فعدم الصحة قاصر على مثل هذا لا في مثل قوله أحلتك عمالي
 على فلان فان الظاهر صحة الحوالة فإنه لم يوجد في كلامهم ما يدل على عدم صحة الحوالة فيه ثم لو أقر الحال
 عليه بالحوالة في المقيدة لا يتأتى اثباته على الغائب تأمل **(قوله)** لكن نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ الشبي
 أن حضور مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى الخ فعلى هذا يقيد كلام المصنف والبحر
 بالأجنبي فقط وإذا كان قريباً أو زوجة يكون مجرد حضوره مانعاً من دعواه فكأنه بالآولى تأمل
(قوله) فإذا حلف وقال ليس لك على حتى في الحال فهو صادق كيف يكون صادقاً مع أن عليه حقا
 ومنته مشغولة به في الحال ولذا وحلف أنه ليس عليه دين بحث وان كان لا يطالب به الآن للتأجيل فلا بد
 من توجيه اليقين بأنه لم يكن عليه دين بطالبه في الحال أو نحو ذلك **(قوله)** وأخذ من المشتري مع الثمن قيمة

(الولد الخ) حقه أن يقول وأخذها مع قيمة الولد والعقر من المشتري لم الخ على ما هو معلوم من باب الاستحقاق
(قوله لا مرجع في كلامه له) هذا الضمير الخ) قد يقال مرجع الضمير النعمة المأخوذة من قوله وكذا
التوائب المراد بها المعنى الذي رآه في هامش نسخة (قوله وفيه اشكال لأن الاعطاء عالة لا ظالم على
ظلمه) يندفع الاشكال بأن الظلم هنا محقق ونحوه له أولى من تحميله لغيره والأولى منه أن يعطى من هو
عاجز عن دفع الظلم عن نفسه اعانة له على دفع الظلم عن نفسه (قوله وقوله ان كان عالما به أى بنقب
الدلو يشكل عليه مسألة الاستحقاق) يندفع بان التفرير في مسألة الاستحقاق في نفس المعقود عليه
بمخلافه في مسألة الطمان فانه في تعلقاته فلذا شرط فيه العلة لم بالنقب (قوله أما في الأصل الثاني فهو
ظاهر الخ) في كون ضمان الغرور ضمان الكفالة حقيقة تأمل فان الكفالة بالمعنى السابق غير موجودة
هنا تدبر (قوله الا أن يكون افظ الاعنى لكن) هذا هو الأنسب اذا لمعنى لكون الهبة لازمة عادة
(قول الشارح وأفتيت بأن ضمان الدلال والسمار الثمن للبائع باطل الخ) هذا ظاهر فيما اذا بائرا
العقد لا فيما اذا بائره المالك

(باب كفالة الرجلين)

(قوله فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر الخ) هذه المسئلة واردة على توجيه مسألة المذهب
بما ذكره الشارح اذ مقتضاه أن لا يصح تعيينه أيضا فيها إلا أن العلة الثانية ظاهرة فيها (قوله والقياس
أن لا يصح لأنه شرط فيه كفالة المكاتب الخ) الأول ما قاله الزيلعي لأن فيه كفالة المكاتب والكفالة
ببديل الكتابة وكل منهما ما يقراده باطل وعندنا لا نفراد أولى اه (قول الشارح لاستوائهما) لكن
مقتضى ما قدمه الشارح من رجحان جهة الاصل على جهة النيابة أنه لا يرجع الإجماع على نصية
(قول المصنف ولو كفل عبد غير مدين الخ) عدم رجوع العبد عما اذا بعد عتقه لا فرق فيه بين
ما اذا كان مديونا أولا نعم لزوم الكفالة حال الرق بشرط له عدم استغراقه بالدين ولذا في الكفر لم يقيد
العبد بشئ والشارح أشار بقوله جاز لقاعدة تقييده بغير المدين وان كان لا فائدة له بالنسبة للحكم
بعدم الرجوع

(كتاب الحوالة)

(قوله ونسب الزيلعي الأول الى أبي يوسف) وعليه الفتوى سندي عن الثارنجانية (قوله لا يكون
متطوعا الخ) فيكون له الرجوع بدينه الذي له على المحال عليه ان كان له دين (قوله ولو انتقل الدين
الى ذمته لما اختلف حكم البراءة والهبة) فان البراءة حينئذ يكون تملك الدين لمن الدين عليه وهو يرتد
بالرد (قوله ولو وجبه رجوع الخ) ولو كان الدين يتحول لمكان البراءة والهبة سواء في عدم الرجوع
قال في الفتح في هذه الصورة ولو كان الدين يتم قول الى ذمته كان البراءة والهبة سواء في حقه فلا يرجع اه
اذ لو انتقل الدين على المحال عليه لكانت الهبة ابراء فلا رجوع كما ذكره السندي (قوله فعلى الأول يقال
محتمل الخ) المراد بالأول المعنى اللغوي كما أن المراد بالثاني المعنى الشرعي (قوله غير أن المأذون يطالب
للمال والمحجور بعد العتق) معنى هذا أن العبد اذا أقال وتوى المال تتوجه المطالبة عليه للمال ان كان
مأذونا وبعد العتق ان كان محجورا والافالكلام في شرط صحته بالنسبة للمحليل اه جوى وفي المنبع غير

أنه ان كان مأذونا يرجع عليه المحال عليه اذا أدى وتعلق رقبته ان لم يكن في يده ما يوفى وان محجورا يرجع
عليه بعد العتق اه وهذا أصوب (قوله وأما رضا الثالث وهو المحال عليه فلانها التزام الدين الخ)
في السندي والمذهب انه لا بد من رضا المحال عليه سواء كان عليه دين أولا وسواء كان المحال به مثل الدين أولا
بغيره اه (قوله لكن لا يخفى أنه على الثاني لا يثبت الخ) القصد التوفيق بين روايتي اشتراط رضا المحال
عليه وعدمه ولا شك في حصوله بما قاله الاكمل والرجوع وعدمه شئ آخر لا تعرض له في الكلام وان
ثبت اذا تحقققت الحوالة من المحيل ولا يثبت ان لم تحقق منه تأمل ثم ان ما ذكره الشارح من
التوفيقين لا يتأتى مع ما ذكره في الدرر من علة اشتراط رضا المحيل فان مقتضاها عدم صحة الحوالة بلا
رضاه ولو كانت غير موجبة للرجوع أو كان ابتداءها من غيره (قوله فة وله لما قدمناه أن قبولهما
الظاهر أن المسمي فيه زائدة الخ) قد يقال لا حاجة لدعوى الزيادة والعبارة فيها تليق والمراد بقبولهما
الايجاب والقبول والقصد ببيان اشتراط اتحاد المجلس لهذا العقد وهذا استفاد مما ذكره في البحر أولا
(قول الشارح فان قبولهما الخ) الذي في نسخ الخط قبولهما وهو الوجه في الاستدراك بما في الدرر (قول
الشارح لاحضورهما) أى معا والافلا بد من حضور أحدهما ورضا حتى يتم عقد الحوالة بالايجاب
والقبول اذكر كنه الايجاب والقبول كما نقله ط عن البدائع وان كان ظاهر عبارته أنه لا يشترط حضورهما
أصلا ولذا استدرك به على ما قبله المقيد اشتراط القبول في مجلس الايجاب وبديل على ذلك تصوير الدرر
ألا في وكان وجه الاستدراك أن الكلام السابق انما يفيد انعقادها بالايجاب والقبول ولا يفيد
اشتراط حضور المحال حتى يكون قابلا لها وقد أفاد هذا الاستدراك أنه شرط (قوله حتى لا يكون
له أن يرجع) بخلاف ما لو قيل للمدين عليك ألف لفلان فأحله بها على فقال المدينون أحلت
ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عند الامام ومحمد كذا في البرازية سندي (قوله فلو احتال بمال مجهول على
نفسه الخ) أى مجهول بثبوته على المحيل وليس المراد بمجهول القدر فان عبارة البرازية لا تنفذ اشتراط
عدمه بل ما يأتي عن الذخيرة يفيد ذلك كما نقله المحشى عنها وعن البحر وكذا ما قدمه المحشى في الكفالة
قييل قول المصنف وكفاله بالدرك الخ عن شرح التحرير تأمل والظاهر أن الضمير في نفسه راجع
للمحيل أى أنه مجهول عليه بسبب عدم معرفته أنه يثبت أولا أو راجع للمحال عليه والجار متعلق باحتال
(قول الشارح زاد في الجوهره ولا في الحقوق) أشار في شرح نظم الكفر الى غشيه بان يحيله بحق الشفعة
الثابت له على المشتري انتهى سندي (قوله ما ذكره في المغنم أنه يورث عنه ثلثا كدهم كفيه وقد وجد
الجامع للقياس فيم اوفى الوديعة) حقه في المغنم وان كان متا كذا لأنه لا يملك فلم يكن كالوديعة
المقيس عليها فلم يرل التردد في صحة هذه الحوالة موجودا على ما ذكره (قوله وزاد في النهر والمحتمل عليه الخ)
الظاهر ما نقله في النهر اذ ليس الكلام في صحة عقد الكفالة حتى يقال انه يتم بقبول المحال بشرط رضا
الباقين بل في براءة المحيل من الدين وهي متوقفة على قبول المحال عليه أيضا لكن برأيه بالنسبة له
ما ينشئ الرضا وفي العناية المراد بالقبول رضا من رضا شرط فيها اه وفي مختصر القدوري الحوالة اذا
تمت بقبول المحال له والمحتمل عليه برئ المحيل اه وهذا يوافق ما في النهر (قوله لا لورد بعيب ولو
بقضاء الخ) ما ذكره من عدم البطلان في هذه وما بعدها استحسان والقياس البطلان كما قال زفر وجه
القياس أن الكفالة مقيدة بالثمن وقد بطلت بطلان الحوالة ووجه الاستحسان أنه قيد الحوالة بالثمن ولم
ينين أن الثمن لم يكن واجبا ليظهر بطلان الحوالة بل بسقط للمال فلا يظهر في حق الغريم المحال بخلاف

الاستحقاق والحرية لانه ظهر بذلك أن الثمن لم يكن واجبا أصلا فلم يثبت ما يقبده الحوالة فلم تكن صحيحة
 اه منيع (قوله المشتري يستقل بالفسخ بخيار العيب الخ) الذي تقدم في خيار العيب عن الخاتبة
 يخالف هذا ونصه رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض
 من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعد القبض فقال
 أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع الا بقضاء أو رضا اه (قوله عاد الدين الى ذمة المحيل) وذلك أن عقد
 الرهن لم يبق بعد موت المحال عليه مفسا اذ لم يبق الدين عليه والرهن بدين ولا دين محال بخلاف ما اذا ترك
 كفيلا بأمره أو غيره لان الكفيل خلف عنه زيلعي (قوله وانكر المحيل ذلك فالقول له أيضا) لان
 المحتال أقر له بالسد والتصرف في ذلك المال والانسان يتصرف بظاهر النفس فلا تسمع دعواه أن ذلك له
 بلا يئنه زيلعي (قوله أي مجازا) أي متعارفا فيمكن أن يخرج من الحقيقة ولو لم يخرج من كونه محتملا فلا
 يدل على الاقرار فاندفع ما قبله لا يعارض الحقيقة فاحتماله لا يخرج من ارادة الحقيقة اه منيع
 (قوله المصنف أحاله بحاله عند زيد ودعيه الخ) هذه من مسائل الجامع الصغير صورته رجل أودع رجلا
 ألف درهم ورجل على المودع ألف درهم فأحال المودع الذي له الألف على المستودع بالألف الذي عنده اه
 بناية (قوله يعلم منه بالاولى أن الحوالة المطلقة كذلك الخ) فيما قاله تأمل وذلك أن الحوالة المطلقة
 أوجبت براءة ذمة المحيل من الدين وترتب في ذمة المحال عليه ولا يعود شيء منه على المحيل الا بالتوى حتى
 لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركته وان كان له أخذ كفيلا كما قدمه عن شرح الجمع وبشارة البرازية
 مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة فالمحتال مع
 سائر القرماء سواء ولا يترجح المحتال بالحوالة ولو قيد به دينه الذي على المحتال عليه لو مات قبل الاستيفاء
 يتساوى المحتال مع سائر القرماء اه وهكذا عبارة الخلاصة عن الزيادات والظاهر رجل ما ذكر فيها
 أولا على الحوالة المقيدة بالعين لا المطلقة والاتفاق كلامهم (قوله وصرح في الحاوي بطلان الحوالة
 بموت المحال عليه) أي في المقيدة وفي المطلقة يؤخذ الدين من تركته وما في الكافي انما هو في المقيدة
 أيضا كما هو ظاهر (قوله ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة الخ) نحو في الهندية
 (قوله ولا يجبر على بيع دار الخ) مقتضى صحة اشتراط بيع دار المحيل في العقد وجبره على البيع
 ليؤدي من الثمن أنه لو اشترط في العقد بيع دار المحال عليه أن يجبر على البيع وأداء الدين من الثمن بل هذا
 أولى من اشتراط بيع دار المحيل تأمل (قوله وان لم يقبل) أي المكفول له (قوله وان لم يقبل فلان
 فالكفيل على ضمانه الخ) وجه عدم بطلان الكفالة بموت فلان أو عدم قبوله الحوالة أن الشرط قبول
 الشرط من الطالب لا تحققه خارجا كما اذا أطلقها على مال يشترط قبولها لا تحققه خارجا تأمل (قوله
 يصير المعنى على أن أحياك حوالة مقيدة بشهر وذلك لا يصح الخ) فيه أنه ليس الكلام في تقييد الحوالة
 بحد بل في تأجيلها فالأنيب أن يقول حوالة بعد شهر

(كتاب القضاء)

(قوله والحوالة المطلقة الخ) أي ما ينصرف لها اللفظ عند الإطلاق الا من من المطلقة والمقيدة والقصد
 الاحتراز عن الحوالة بمعنى الوكالة فانها غير مختصة بالدين بخلاف المقيدة فانها مختصة بمسألة كالمطلقة
 (قوله ففرضي عليه أي قتله وقضى نحبته مات) كانه فرغ منه بجر (قوله انشاء الزام في مسائل الاجتهاد

المقاربة) عبارة البحر وغيره المتقارب (قوله انه الا لزام في الظاهر على صيغة الخ) عبارة غيره على صفة
 الخ بدون ياء وقوله التقرير التام أي سواء كان الجاء الى فعل أو ترك أو اظهر أو نبوت كافي الحسوى وغيره
 (قوله وعلى صيغة مختصة الخ) عبارة النهر وقوله على صفة فصل عن مطلق الا لزام اذا اعتبر هنا الا لزام
 بالصيغة الشرعية الخ (قوله فيه نظر لان المراد بالقضاء الحكم كالمراخ) القضاء المعروف الذي قيل له حكم
 فيما مر ما توفريه الاركان الست والحكم المعدود أنه ركن بمعنى اللفظ فلم يلزم في كلام الشارح أن يكون
 الشيء ركنا لنفسه تأمل (قوله وقضية أصله قضوية الخ) مقتضى كون هذه المادة يائية ان أصل قضية
 على جعل الياء للنسبة قضائية فحذفت الياء الاولى لاجتماع ثلاثة أمثال لان الحرف المشدد بحرفين ثم
 حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبلها المناسبة الياء والمذكور في حاشية الصبان من القضايا
 انها فعيلة بمعنى فاعلة أو مفعولة على الاستناد المجازي في الأول ولك اعتبار ذلك هنا فان الحادثة لا بد من
 وقوع قضاء فيها فتكون مقضية فيها أو قاضية على الاستناد المجازي تأمل (قوله زائد في الخزانة أو أشهد عليه)
 الذي في شرح المتقن مانعه ذكر الخلو في قول القاضي ثبت عندى حكم وفي الصغير أنه حكم اذا شهد
 عليه وكذا صح عندى أو ظهر عندى أو علمت واختار الاوزجندى أنه لا بد من قوله حكمت أو ما يجرى
 مجراه ولا يكون قوله ثبت عندى حكما اه فلعل ما في المحشى تحريف (قوله والوجه أن يقال ان وقع
 انشوت على مقدمات الحكم الخ) ومن ذلك ما ذكره ابن القرم من قولهم الدعوى في العقار لا تصح حتى يثبت
 المدعى أن المدعى عليه واضع يده عليه وهذا الثبوت ليس بحكم قطعا الى آخر ما ذكره من الفروع المماثلة
 لهذا الفرع سندي (قوله كالحكم على الكفيل بالدين الخ) الا صوب ما يأتي في التمثيل بما اذا دعى رب
 الدين على الكفيل بدين له على الغائب المكفول عنه وطالبه به فانكر الدين فأنبته وحكم بموجب ذلك
 فالوجوب أمران لزوم الدين للغائب ولزوم أدائه على الكفيل (قوله ولا حاجة في ذلك الى الدعوى الخ)
 المذكور في السندي أن ما فيه حق الشرع فنه ما لا بد فيه من الدعوى كعدا القذف والسرقة ومنه
 ما لا يحتاج اليها كالا عند ادق المنزل المضاف للمطلقة سكنى حال وجوب العدة عليها عند ما كان ذلك اه (قوله
 سواء كان مدعى عليه أولا) فان بعض حقوقه يشترط له الدعوى فيوجد مدعى عليه وبعضها لا فلا يوجد
 (قوله وهي اما اليئنة أو الاقرار واليمين الخ) لم يذكر اليمين في الاشياء (قوله وهذا ترجيح رواية صحة
 التولية الخ) ما ذكره لا يصلح مرجعا لرواية الصحة فانه لا يلزم من تصحیح رواية عدم عزله بالردة تصحیح رواية
 صحة توليته اذ يغتفر في البقاء ما لا يتفرق في الابتداء (قوله لكن التفسير بالاداء احتراز عن التحمل الخ)
 لا يخفى أن التعبير بالاداء وان كان احتراز عن التحمل ليس فيه منافاة لكون المراد اداء على من يقضى
 عليه فلا يتم ما قاله من الاستدراك (قوله ان كان المراد يرجع الضمير من تصح تولى الخ) في التعبير هنا
 وفيما سبق مسامحة فان من تصح تولى أو من تصح منه القضاء انما هو المراد بالادل المضاف الى ضمير القضاء
 باحد المعنيين المذكورين (قوله على العلة) فيه نظر بل هذا افادة حكم آخر ما خوذ من العلة المذكورة
 تأمل (قوله وأما كون عدم تقليده واجبا فيه كلام كما علمت) المتعين رجوعه لما في الشارح أيضا فان وقع
 في كل الاختلاف وذلك أن الفاسق لا يصح أن يكون قاضيا والمقتضى به العدة مع الاثم في التقليد وشهادته
 الاولى عدم قبولها وان قبلت كان فيه خلاف الاولى لا الاثم والمقتضى به وجوب عدم قبولها فاذا قبلت صح مع
 الاثم وحينئذ يكون قد صد الشارح بقوله وبه يبقى أنه لا يلتفت الى القول بعدم أهليته للقضاء ولا الى القول
 بان قبول شهادته خلاف الاولى ولا معنى لقول المحشى وأما كون الخ تأمل (قوله قلت والظاهر أنه

لا يأنم أيضا الخ) على ما قاله لامعني لقول أئمة المذهب اذا قبل القاضي شهادة الفاسق صح وأثم فانه على هذا التقييد يجب قبولها فلا يتم واذا لم يوجد القيد لا يصح أصلا ولم توجد صورة يصح القبول مع الاثم حتى يحصل كلامهم عليها وأيضا لا يصح نسبة الاستثناء لابي يوسف فقط بل هو متفق عليه ويكون اللائق استثناء ما اذا غلب على الظن الصدق لخصوص هذه المسئلة فلم يظهر ما قاله المحننى تأمل ثم ان هذا التقييد المنقول عن القاعدة غير مختص بالحق بل كذلك العدل انما يقبل القاضي شهادته اذا غلب عند صدقه كما مرجه الزيلعي في باب الرجوع عن الشهادة عند قوله فان رجعا قبل حكمه الخ حيث قال القاضي انما يقضى بشهادتهم ما اذا ثبت عدالتهم عند غلب على ظنه انهما صادقان اه و ذكر المحننى فيما يأتى عند قول المصنف ونفذ القضاء بشهادة الزور الخ أنه لو علم القاضي بكذب الشهود لا ينفذ قضاءه وظاهرا ولا باطنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم القاضي تأمل الا ان يقال انه متى كان الشاهد عدلا يغلب على ظن القاضي صدقه وبذلك ما في شرح الاختيار أول الشهادات ان الحاكم يحكم بقول الشاهد وينفذ في حق الغير فيجب أن يكون قوله يغلب على ظن القاضي الصدق ولا يكون ذلك الا بالعدالة اه (قول الشارح الا ان يفرق بينهما) الفرق بين القضاء والشهادة واضح وذلك ان الفاسق المذكور يتحاشى عن الكذب فقط ولا يتحاشى عن أنواع المعاصي فتقبل شهادته لانها مجرد اخبار لا يظن الكذب فيه ولا يولى القضاء لانه ليس خاصا بالخبايا من خوف من جوره تأمل (قول ان دلالة على عدم قبول العدل الخ) حقه غير العدل (قول وعليه فلا خلاف بين كلامي ابن النخعة وابن وهبان الخ) فيه ان كلام ابن النخعة مقيد بما اذا كان القاضي عدلا وكلام ابن وهبان غير مقيد بهذا التقييد فيه التفصيل بين كونه بعلمه أو لا فزال الخلاف مع اتفاقنا لو كان القاضي غير عدل وقضى بشهادة العدل أو قضى بعلمه على غير المعتمد وكان عدلا تأمل (قول ولم أر هذا الكلام في نسخة من شرح المصنف) بل رأيت في نسخة قديمة وقف الشيخ عبدالحى الشرنبلالى (قول واختاره ابن وهبان الخ) فيه ان ابن وهبان لم يجعل المدار في صحة القضاء الاعلى عدالة الشهود ولا على عدالة القاضي وابن النخعة على اعتبار عدالة القاضي خاصة (قول فاعتمد هذا التحقيق) لا يخفى أنه لا خلاف في الحقيقة بينهم لان المتقدمين منعوا القبول في المفسدة وأجازوها في غيرها والمتأخرون أطلقوا المنع ثم ذكرنا ما يفيد أنه في المفسدة ومن ذلك قول الشرنبلالى ثم انما ثبت بنحو الخ فانهم ما ذكرناه هذا التقييد الا لقول أئمة المذهب لا تقبل شهادة العدو الذي هو قول المتأخرين تأمل (قول ولا يخفى أن هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره) لكن منع القبول على عدوه بمعنى عدم النفاذ لو قضى بها وعلى غيره بمعنى أن القاضي لا يجعل له قبولها ولو قبلها وقضى بها نفذ حكمه (قول بل هو صريحه كما سمعت) يقال ان قوله وعلى امتناع الخ يحتمل أن يكون خبر مبتدأ تقديره والعمل على امتناع الخ وليس معطوفا على قوله على حل الخ والقرينة على هذا الاحتمال ذكر غيره الخلاف في هذه المسئلة تأمل (قول وقد جمع الشارح بين العبارتين الخ) أى المصنف في شرحه لا شارح الدر فانه لم يتعرض لما في الخلاصة ولا حمله على من لم يخاصم اليه (قول لكن سيأتى في الفصل الخ) لا حاجة لهذا الاستدراك فان كلام المصنف مقيد بما اذا لم يوجد ترجيح لخلاف هذا الترتيب كما يأتى (قول وبهذا رجع القول الاول الى ما في الخاوى من أن العبرة الخ) فيه تأمل وذلك ان كلامه في خصوص ما اذا كان الامام في جانب وصاحبه في جانب كما ذكره عنه ونقله أيضا ط وكلام المصنف أعمن ذلك وعبارة ط قال في

البحر و صحح في الخاوى القدسي أن الامام اذا كان في جانب وهما في جانب أن الاعتبار لقوة المدرك اه (قول وبه علم أن كلام القولين معزى الى ظاهر الرواية وفيه تأمل) وجهه أن المذكور في البرازية من الفصل الاول أنه ينفذ القضاء في غير المصر ويقتضى بدون أن يعزوه لظاهر الرواية ثم قال فيه المصر شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وذكر في الفصل الرابع قضى في الرستاق نفذ في رواية النوادر وهو المأخوذ اه ولم يذكر أن النفاذ ظاهر الرواية (قول وأما في عقار لافي ولايته فالصحيح الجواز) وان كان الصحيح الجواز لكن لا يصح التسليم فلذا قال في الهندية من الباب العشر من من القضاء بخارى ادعى دارا على سمرقندى عند قاضى بخارى أن الدار التي في يديه بسمرقندى حيلة كذا ملكى وأقام البيعة على دعواه والقاضى يقضى بالدار الا أن التسليم لا يصح لان الدار ليست في ولايته فيكتب الى قاضى سمرقندى لاجل التسليم كذا في المحيط (قول فالصحيح الجواز الخ) لكن بشرط أن يكون في ولاية من قلده كما يأتى نقله عن البرازية (قول المناسب اسقاطه لانه يغنى عنه قوله ولو كان عدلا الخ) ما يأتى في استحقاق العزل وهو لا يفيد عدم النفاذ فلا بد من ذكر ما نحن تأمل (قول وغاية ما وجه أنه اذا ارتضى الخ) كانه فهم من توجيههم أنه اذا ارتضى لم يقصد وجه الله تعالى بهذه العبادة بل قصد نفع نفسه وهذا لا يقتضى بطلان ذلك العمل بل ثوابه مع أن هذا ليس مرادهم بل المراد أنه يكون ما كالتفقه والقضاء لنفسه باطل (قول المصنف والآثار) الاثر ما روى عن غيره عليه السلام من الصحابة والتابعين قولاً أو فعلاً أو تقريراً اه سدى (قول الاول في التفريع أن يقال فصحة تولية المقلد الخ) لما كان العاوى محل الاشتباه في صحة توليته ولذا قال ابن الفرس بعدمها وكان مقابلاً للمعتمد في الجملة فترته على ما قبله مع فهم المقلد الغير العاوى بالاولى ولو ذكر المقلد بدله لم يمتصرف الى المتأهل تأمل (قول ولا يلزم من هذا أن يكون عاصيا الخ) نعم لا يلزم منه ذلك بخصوصه لكنه يشمله والمتأهل في العلم وهو المطلوب فيمن حينئذ ما قاله غير ابن الفرس أيضا (قول قلت وأيضاً حيث تبين عليه يخرج عن عهدة الوجوب بالسؤال الخ) فيه تأمل فانه ليس أصل بحث البصر في أنه لا يخرج عن العهدة الا ببذل المال بل في حل بدله لاجل التقليد وأنت خير بانهم يجوزوا البذل لدفع الظلم الجزئى عن نفسه فبالاولى أن يجوزوا دفع الظلم العام الذي يترتب على تولية غير الاهل وهذا ليس من الرشوة المحرمة على الدافع وليست داخله في قولهم أخذ القضاء برشوة اذا المراد المحرمة كما هو ظاهر (قول على خلاف ما مر عن التتارخانية) الظاهر أن ما في الفتح هو الشق الثاني في عبارة التتارخانية المذكور بقوله وأما بلاد الخ فلا تخالف بين العبارتين ثم ان صحة تولية الكافر لا تفيد صحة سلطنته خلافاً لما في البحر كما في السدى (قول وهذا لا يناسب القبول المذكور قبله الخ) بل هو قول آخر مقابل للقولين قبله (قول الذى في الفتح وغيره الاقتصار على ذكر المريض) لكن حيث صرح في البرهان بحكم المسئلة وجهه بل حكم الميت والمريض واحداً يلزم اتباعه (قول ولا يمكن ما من الترتيب ونحوه) كالاتقاء والاحتياط بل يخشون كما في البرازية (قول وقياس ما في الفتح أن القاضي لا يلتفت اليه) بل يقتضى ما فيه أنه يعطى كل واحد منهما ما يستحقه وان لم يحصل إباء بناء على ما قسره كلامه وفيه تأمل (قول وقياسه أنه لو سارهما أو أشار اليهما معاجاز) فيه أن الإشارة لا تنصرف في كيفية واحدة وقد يتوهم أحدهما من الإشارة لصاحبه ما لا يتوهم الآخر وكذا المسئلة بالاولى نعم لو سارهما معا انتفى الزعم اه سدى (قول أما فيما بان ادعى المدعى ألفاً ونحوه المدعى عليه ينكر الخمسة وشهد الشاهد بألف فيقول القاضي الخ) كذا عبارة الفتح ولا يظهر تصوير المسئلة بما قاله وانما يظهر بما اذا ادعى ألفاً

والشاهد يشهد بألف ونحو مائة فقال القاضي يحتمل أنه أبرأه الخ

(فصل في الحبس)

(قوله قلت هذه المرة لأجل انتفاء العتمة الخ) الحق في الجواب أن يقال إن القسم عبارة عن التسوية في
البيتوتة والكلام والنظر لا في الجماع وبهذا يرتفع التنافي إذا ما زاد فيه على مرة حقها فيه ديانة ولا يجبره
القاضي عليه هذا ما يقال في الجواب عن مسألة القسم وأجاب في الظاهر عن مسألة الكفارة بأن الظاهر
معصية حاملة له على الامتناع من حقها الواجب عليه ديانة فيما مره برفعها له (قوله فقد اختلف
الافتاء الخ) فيه أن غاية ما أؤيده هو أن الفتوى على حبسه في المهر ولم يذكرا أيضا أن الفتوى على عدم
حبسه فيه بل حكاه صاحب الجرع عن الخانية بدون تذييله بأن الفتوى عليه فعبارة لا تدل على أن الفتوى
على عدمه فيه وإن فهمه منها صاحب الجرع حيث قال بعدما ذكره فقد علمت أن الفتوى على الأول وهو
عدم الحبس الأقبح كان بدلا عن مال فلا يحبس في المهر والكفالة على المفتي به وهو خلاف مختار
المصنف تبعا لصاحب الهداية (قوله غير أنه زاد على المتون التصريح بانما الخ) رأيت التصريح به
في المتبع (قوله بخلاف ممن المبيع وان المبيع دخل في يده الخ) مقتضى ما ذكره أنه لو تحقق خروجه
من يده بالاستهلاك أو الهلاك أو نحو ذلك أن يصدق المشتري في دعواه الفقر وسأتي له قول البيهقي على
انحار حاد ولو قبل الحبس (قوله هذا هو المتعين لأنه قبل الطلاق أو الموت لا يطالب الخ) قد يطالب
قبل الطلاق والموت بان كان مؤجلا إلى مدة معلومة انقضت قبلها (قوله أي حين اذ قام البرهان على
غناه الخ) فيه أنه باقاة البيهقي ثبت يساره فيؤيد حبسه والظاهر إجماع كلام المصنف هذا القسم الأول وحكم
القسم الثاني يعلم من قوله فيما يأتي وأبد حبس المؤسر (قوله يستوى في علم ذلك المجتهد وغيره الخ) هذا التما
يستقيم إذا كان القاضي ورعا ذارأي سديدا وأين الورع وسداد الرأي في قضاء هذا الزمان فلا بد حينئذ من
تقدير مدة الحبس بما هو مذكور في إحدى الروايات بحسب حال الحبوس وانظر ما تقدم في التعزير (قوله
لكن سيأتي أن سمع البيهقي قبل المدخل خلاف ظاهر الرواية) فيه أن ما يأتي لا يخالف ما هنا فإنه في اثبات
الاعتبار بأمر حادث وهو قبول في مدة الحبس وقبلة أيضا وعلى كالأجوابين لا يناسب ذكر هذا
الاستثناء في شرح كلام المصنف لاختلاف الموضوع في كل كاه وظاهر والقاطع لاصل الاشكال أن يقال
أنه لا يلزم من الحبس المدة المذكورة سبق المنازعة في اليسار والاعتسار في القسم الأول في أنفع الوسائل
عن قاضيان مانعه متى توجه الحبس على المديون فإن القاضي لا يباله ولا المدعي أنه مال في ظاهر
الرواية اه ففي هذه الصورة يمكن القاضي بالواحد بخلاف ما إذا وقعت خصومة فيهما فإنه لا بد من إقامة
البيهقي على الاعتسار الحادث لكن ما يأتي له عقب قول المصنف ولا يقبل برهانه على إفلاسه قبل حبسه من
أنه لو برهن على إفلاسه بعد حبسه قبل مضي المدة يقتضي أن هذه المسئلة خلافية وظاهر الرواية
عدم القبول بناء على تعلق قوله بعد حبسه بإفلاسه كما هو ظاهر (قوله المصنف يحسبه أي لبيعه الخ)
لم يظهر وجهه إلا بتبيان رأي التفسيرية هنا (قوله أما القسم الأول وهو ما يكون القول فيه للمدعي إلى قوله
فلا يظهر) الأسلم إبقاء كلام المصنف على عمومته وإن لم يظهر وجهه (قوله لكن ما ذكر من أن القاضي
يقضي دينه يعني عن حبسه) قد يقال أنه مع التردد لا يتيسر للقاضي أداء الدين فاحتاج حينئذ للحبس أو
هو التردد (قوله لكن الخلاف موجود الخ) لكن الظاهر أن مراد المصنف بقوله ولم يزل خلاف الخ

في الاعتماد بدليل صدر عبارته (قوله وفيه نظر) ليس الضمير في أنه عائد للقاضي كما في ط لأنه في
البحر قال لكون الحكم نكرة الخ ولا شك أنه نكرة عامة لكونه نكرة مضافة فتعم ويؤكد بقاءها على العموم
وقوعها في سياق الشرط فهو نظير أن جاء في غلام رجل فعبدي حرفه يعتق يعنى أي غلام بخلاف جاء في
غلام رجل فإنه لا عموم له وإن كان نكرة مضافة لاستناد المحي الواقع خارجا إليه وهو لا يستند إلا لخاص تأمل
(قوله ولهذا لا تتم في الشرط المثبت الخ) حقه المنفي (قوله لكن ذكر ذلك ابن القيس الخ) فيه أن
معنى التنفيذ لحكم نفسه الزام الحكم والعمل بمقتضاه وليس في هذا الحكم نفسه قصد بل تبعا ولا مانع
من ذلك تبعا كالألزوج النية ثم حصل ترافع في زواجهما فحكم بصحته فإنه يصح حكمه وإن تضمن
الحكم لنفسه تأمل (قوله بان يكون الخلاف في المسئلة وسبب القضاء) الظاهر التفسير بنفي أو يقال
أن العطف للتفسير تأمل (قوله وأما علمه بكون المسئلة اجتهادية فلا) الاوضح التعبير بخلافية (قوله
وهذا كلام في غاية التحقيق) الظاهر أن ما نقله العلامة قاسم من عدم نفاذ الحكم مسئلة أخرى موضوعها
ما إذا حكم غير عالم بالمحكوم به وأنه إذا كان عالما به يصح ويحمل على تبدل رأيه بدون تحقق الشرط الذي
ذكره الشارح وهذه طريقة أخرى غير مافية والتبادر من كلام الشارح وغيره أن موضوع المسئلة
ما إذا كان القاضي يرى عدم بيع المدبر مثلا ثم خالف رأيه وحكم بالهبة فيقال لا ينفذ حكمه إلا إذا علم
باختلاف العلماء فيه فإنه حينئذ يكون رجوعا عن رأيه إلى رأي غيره فيكون رأيا حادنا له أو تقليد غيره
فينفذ وإذا لم يعلم ذلك يكون باقيا على رأيه بدون تقليد غيره فيكون مجازا في حكمه فلا ينفذ هذا والمفهوم
من عباراتهم في هذه المسئلة وحينئذ ترجع هذه المسئلة لمسئلة حكم القاضي بخلاف رأيه كما شرحه في
البحر فتأمل (قوله وأما الوقف والصحيح عدم اشتراطها الخ) عدم اشتراطهم الدعوى إنما هو للحكم
بالوقف وليس في كلامهم ما يدل على عدم اشتراطها تنفيذ هذا الحكم فبدون الدعوى يكون التنفيذ
خاليا عن الحكم الواقع في التنافي في الأوقاف عدم تقدم دعوى الحكم فالانكار ما زال واردا تأمل (قوله
ثم لا يخفى أن هذا التعريف مع مافية من التعقيد خاص بالموجب الذي وقع الحكم به صحيحا الخ) ليس
في التعريف ما يقتضي تخصيص الموجب بالذي وقع الحكم به صحيحا بل هو أعم مما وقع الحكم به صحيحا
أولا (قوله والضمير في به عائد إلى قوله ولو قال الموقوف الخ) لكن لا بد من ملاحظة تعريف الموجب
أيضا حتى يتم الظهور المذكور (قوله أو إلى الموصول) على معنى وإن أكله فسق أو جعل مالم يذكر
عليه اسم الله من نفسه فسقانه (قوله لعل الصواب لا الوقت الخ) يمكن أن يقال مراد المؤلف بعدم
صحته الحكم بالنكاح الموقت أن يحكم به مؤقتا بحيث يرتفع بعد الوقت (قوله حتى لو أبطله فإن نفذ ثالث)
مراده بالثاني الثاني بالنسبة للمنفذ لا بالنسبة للقاضي المحدود أو الأعمى الخ ومراده بالاجتهاد الأول
مافيه به المحدود الخ والثاني ما رآه القاضي المبطل ولا شك أن القضاء قد تأيد بالتنفيذ الذي هو القضاء
الثاني وهذا بالنسبة للمسائل الأربع الأولى وبالنسبة للمسائل الثلاث الأخيرة قد تأيد الاجتهاد بنفس
القضاء فيها قبل التنفيذ بخلاف اجتهاد القاضي المبطل فإنه لم يتأيد بانصال القضاء به وبهذا تنضج عبارة
الدرر ووافق التعليق المسائل السبع وليس في كلامه إلا أن التنفيذ في هذه المسائل صحيح بدون أن
يتعرض لتوقف القضاء الأول عليه أولا فتأمل وبهذا لا يظهر قول المحنى لأن القضاء في هذه السبع
لا ينفذ مالم يحضه قاض آخر بل هو نافذ في الثلاثة الأخيرة ومتوقف على المضاء في الأربع الأولى (قوله
حيث عدم هذه الصورة من جملة ما لا ينفذ الخ) دعوى المناقاة بين ما ذكر المصنف شرعا وبين ما في الدرر وما

يجب متاعير ظاهر وذلك أن ما في الدرر وما يجي متنا في صحة تنفيذ قضاء المرأة في الحدود والقود وما ذكر
 شرحا في عدم نفاذ قضائهم ما فلا منافاة بين هذه العبارات لاختلاف الموضوع فيها وما في الهندية لا يدل
 على خلاف في صحة التنفيذ ولا على خلاف في عدم صحة قضائهم ما ونصها في الباب التاسع من القضاء
 ولو أن امرأة استقضيت جاز قضاؤها في كل شيء إلا الحدود والقصاص فإن قضت في الحدود والقصاص
 ثم رفع قضاؤها إلى قاض آخر فامضاءه نفاذ ما ضاؤه وفي الخاتمة ولا يكون لغيره أن يبطله وذكر الشيخ الإمام
 نفي الإسلام على البردوي في مقدمة قضاء الجامع أنه لا ينفذ وهكذا ذكر في وقف قضاوى الناصحى اه
 والظاهر أن الضمير في لا ينفذ عائد إلى قضاء المرأة لا إلى تنفيذ قضائهم ما والدليل على هذا عدم حكاية
 خلاف لاحد فيهما لم تكن عبارة لهتدية تصافيه تأمل ثم اعلم أنه في المخ لم يذكر التلميل الذي ذكر
 المحشى لهذه بقوله لمخالفة الدليل بل ذكر الأصل الذي في الشارح بعد ذكر المسائل التي لا ينفذ فيها
 القضاء التي منها هذه المسئلة ثم رأيت في زبدة الدراية مانعه قال الامام العتباتي في شرح الجامع
 الصغير امرأة قلدت القضاء فقضت في الاموال صح ولو قضت بالحدود والقصاص وأمضاء قاض يرى
 جواز نفاذ الاجماع (قوله وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الخ) التلاوة وما تفرق (قوله أى لا يقضى
 به قصدا بان تنازع الخصمان الخ) لا تتأني المنازعة فيه قصدا بانفراد اذ هو ليس محل خصومة بل لبدان
 يكون مع دعوى حتى آخر الآلة تارة يقضى به تبعاً وتارة لا يقضى كما يظهر من الفروع الآتية ثم رأيت
 في حاشية القرماني على الفصولين يوم الموت داخل تحت الحكم اذ اوقع النزاع في تقدم المالك قصدا كما صرح به
 البرازي وكذا يوم التزوج وأما مجرد دعوى يوم الموت فلا يدخل تحت الحكم اذ اوقع النزاع في تقدم الملك
 قصدا ويوم الموت تبعاً يدخل تحت الحكم تبعاً فكم من شيء ثبت تبعاً ولا يثبت قصداً كتر اعتراضات
 المصنف مبنى على عدم التفرقة اه وقال في نور العين يدل على وجوب الخلاف في مسئلة لو كاله وهى مالو
 برهن على وكالته وحكم له بها ثم المطلوب ادعى أن الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض تصح الدعوى
 اه (قوله وفيها ادعى على آخر ضيعة الخ) ذكر في الظهيرية هذه المسئلة وان فيها خلافاً على ما نقله
 عنه السندى والظاهر اعتماد عدم سماع هذا الدفع بل هو الصواب على ما يأتي في مسئلة ما لو برهن أنه
 شراء من أبيه من سنة وبرهن ذواليد على موته منذ سنتين وما ذكر فيها من التعليل لدفع النظر غير ظاهر
 (قوله يتأني دعوى الاستثناء) لامنائه كما هو ظاهر فانه اذا صح القبول بالنسبة للقتل لا الوقت صح
 الاستثناء من قوله بخلاف يوم القتل والمراد بابطال بينة الابن على القتل كما وقع في عبارة التارخانية ابطالها
 من حيث التاريخ فلا تتأني ما في الظهيرية (قوله فعلى هذا القضاء باله كقول كالقضاء بشهادة الزور) انما
 يظهر أنه كالقضاء بشهادة الزور وعلى أنه بطل وعلى أنه اقرار لا يظهر فان القضاء في الإقرار قضاء اعانة فهو
 بمنزلة الفتوى (قوله فلو قضى ببيع أمة بشهادته فزور رجل المنكر وطوها) وهو المشتري بان كانت
 الدعوى من قبل البائع والمشتري ينكر (قوله تنبيه أشار المصنف الى أن قضاء القاضى الخ) ما في
 هذا التنبيه يحتاج إلى تحرير والذي في الخلاصة من الفصل الرابع من القضاء رجل قال لامرأته أنت طالق
 البتة ونوى واحدة بائنة أو رجعية فقضى القاضي بكونها ثلاثاً أخذاً بقول على رضى الله عنه نفذ القضاء
 ظاهراً وباطناً بعد ذلك ان كان الزوج فقهاً اجتهداً يتبع رأى القاضى عند محمد وعند أبي يوسف ان كان
 مقضياً عليه يتبع رأى القاضى وان كان مقضياً له يتبع أشد الامر من حتى لو قضى له بالرجعة وهو
 يعتقد هاتين ياخذ بالبائن وان كان عامياً واستفتى فما افتاه المفتى صار عنده كالنائب بالاجتهاد وان كان

لا رأى له في تقديم بعض الفقهاء ولم يستفت بأخذ بما قضى اه ثم رأيت عبارة الولوالجية من الفصل
 الاول بقوله القاضى اذا قضى في فصل مجتهد فيه ان كان القضاء عليه بنفسه ذم سواء كان المقضى عليه جاهلاً
 أو عالماً رأى بخلافه وان قضى له ان كان المقضى له جاهلاً لا رأى له يذم القضاء وان عالماً رأى بخلافه
 عند أبي يوسف لا ينفذ وعند أبي حنيفة ومحمد ينفذ ما ذكرنا قبل هذا وان كان المقضى له جاهلاً لكن
 استفتى فأفتى له مهة هو أفقنه وأعلم من القاضى فهذه المسئلة أيضاً على الاختلاف لان الفتوى في حق
 الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصار هذان عين تلك المسئلة وثمة على الاختلاف فكذلك اه وبهذا يتضح
 الحال ويعلم المراد بعبارة الولوالجية التي نقلها في البحر (قوله أى أصل المذهب كالخلفي) ما ذكره في
 الدرر احدى طريقين في أدب المفتى للسيد محمد صديق حسن خان مانعه وقد اختلف الختية في
 أبي يوسف ومحمد وزفر بن الهذيل والشافعية في المزني وابن شريح وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي
 والمالكية في أشهب بن عبد الحكيم وابن القاسم وروهب والحنبالية في أبي حامد والقاضى هل كان
 هؤلاء مستلقين بالاجتهاد أو مقتدين بمذاهب أئمتهم على قولين ومن تأمل أحوال هؤلاء وقتنا وهم
 واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأئمتهم في كل ما قالوه وخلافهم لهم أظهر من أن ينكر وان
 كان منهم المستقل والمستنكر ورتبة هؤلاء دون الأئمة في الاستقلال بالاجتهاد (قوله وكذا
 المجتهد كما مر في كلام الفتح) ليس كذلك بل المجتهد محل خلاف فحتم حكاية الاتفاق والتقييد
 بغير المجتهد إلا أن كونه محل خلاف على احدي روايتين والر وإتقان عن الامام في المجتهد خاصة
 هذا ما يفيد كلام الفتح ومقتضى ما في الوهبانية جريان الخلاف في المقلد أيضاً إلا أن المعتمد ما في
 الفتح (قوله أى إذا كرا أو ناسيا) مقلداً أو مجتهداً (قوله لكن الاولى تغيير الشطر الثاني الخ)
 ليفيد عدم النفاذ أيضاً اذا قضى برواية ضعيفة في مذهبه (قوله وقال أبو يوسف يحكم وهذا
 أرفق بالناس) كذلك اختاره المصنف على ما ذكره في شرح الوهبانية لكن ما ذكره الزبلي يدل على
 ترجيح أنه لا يقضى على الغائب في هذه الصورة حيث ذكر القولين واقتصر في التعليل لأصل المذهب
 على ما ذكره في رسم المفتى من ترجيح القول المعلن على غيره وكذا ما ذكره في العناية حيث قال وكذلك
 لا يقضى القاضى في غيبته اذا أنكر وسمعت البينة ثم غاب قبل القضاء لان الشرط قيام الانكار وقت
 القضاء لان البينة انما تصير حجة بالقضاء وفيه خلاف أبي يوسف فانه يقول الشرط الاصرار على الانكار
 الى وقت القضاء وهو ثابت بالاستصحاب وأجيب بأن الاستصحاب يصلح للدفع للاثبات اه فانه
 يفيد ضعف ما عن أبي يوسف لضعف دليله وأصله لقاضيان في شرح الزيادات من الباب الثاني من
 كتاب الدعوى حيث قال وان غاب المدعى عليه بعدما جحد وأقيمت عليه البينة ثم عدلت لا يقضى عليه
 حال غيبته وعن أبي يوسف يقضى عليه لان حضرته شرط لانكاره ولسماع البينة وقد تحقق فيعوز القضاء
 كالوأقر ثم غاب وجه ظاهر الرواية أن حضرته المقضى عليه انما كان شرطاً ليكون القضاء على من كان في
 ولايته والغائب ليس في ولايته ولان صيانة القضاء عن البطلان واجب ما أمكن فلو قضى عليه حال غيبته
 ربحاً يأتى المدعى عليه بما يبطل قضاءه ولان القاضى مأمور بالنظر لكل ومن أسباب الدفع ما يسمع قبل
 القضاء ولا يسمع بعده فلو جاز حال غيبته قبل عجزه لا يمكنه التدارك فيؤدى ذلك الى ابطال حقه بخلاف
 الاقرار فان به لا يقبل منه ما يبطل اقراره انما يقبل منه دعوى الايفاء والبراء وذلك لا يبطل بالقضاء حال
 غيبته اه ولذا أفتى قارى الهداية فيما اذا ادعى شخص على آخر بحق فأنكر فأقام عليه بيته شهدت له فتصحب

المدعى عليه قبل القضاء فطلب المدعى الحكم عليه ليذهب خلفه بأن المذهب أنه لا يجب أن يكون
 ما أجاب به يقتضى ترجيح ظاهر الرواية وقد ذكرنا في رسم المفتى أنه إذا كان في المسئلة قولان صحيحان
 وكان أحدهما في المتن أو ظاهر الرواية فالأولى الأخذ به وقالوا لا تخير لو كان أحدهما قول الامام
 والآخر قول غيره لأنه لما تعارض التعيينان تساقط فرفعنا إلى الأصل وهو تقديم قول الامام (قوله هذه
 العبارة غير محررة) إذا قرئ بنفذ بالتشديد صح الاضراب ويكون جاريا على أحد تعميمين وقول ح
 الحكم صحيح الخ غير وارد على المصنف لأن قصده بيان حكم الحنفى على الغائب ولا شك أنه غير صحيح
 والخلاف إنما هو فيما لو حكم من يراه (قوله ويظهر لي أنه يحكم على الواقف فيما يتعلق به وعلى الوقف
 فيما يتعلق به) لا معنى لجعل الوقف محكوما عليه فعمل أصل العبارة وعلى مستحق الوقف الخ ثم رأيت
 في الرسالة المسماة بنظر اللاضى بما يجب في القضاء على القاضي مانصه القضاء في الشرع الزام ذى الولاية
 بعد الترافع لمعين أو جهة والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال اه ثم رأيت في العناية والكفاية آخر النفقات أنه
 لا بد للقضاء من مقضى له وهو من أهل الاستحقاق اه (قوله الشارح ان القاضي انما يحكم على
 الغائب والميت الخ) نقل السندى عن القنية ما هو مصرح في أن الحكم يكون على الحاضر ونص عبارة
 القنية التي نقلها قامت البينة على الوكيل فغاب وحضر موكله أو على العكس أو قام البينة على المورث
 فمات وحضر وارثه أو قامت على وارث فغاب وحضر وارث آخر ففي هذا الصور يقضى على الذى حضر
 بتلك البينة اه لكن في تمة الفتاوى مثل ما في الشرح ونص عبارته إذا أراد أن يقضى على وكيل
 الغائب أو على وصى الميت يقضى على الغائب والميت بحضرة الوكيل والوصى وهكذا يكتب في نسخ
 المحضر نص عليه القدورى من أدب القاضي اه وقال عبد الحليم ظاهر عبارة شرح الدرر أن القضاء
 على الحاضر وقد صرح به المحمدي في قوائمه حيث قال قامت بينة على الوكيل فغاب وحضر موكله
 الى آخر عبارة القنية المتقدمة قال ويصير المصنفه في آخر التحكيم وهكذا أقول لافرق بينهم في
 المال انتهى وفي البرازية من الفصل الثاني من كتاب القضاء مانصه توجه قضاء القاضي على وكيل
 الغائب أو وصى الميت يقضى على الوكيل والوصى لا على الغائب والميت أو يكتب أنه قضى على الميت
 والغائب بحضرة وكيله ووصيه اه ومنع هذا كله ليس في عبارة المصنف ما يفيد حصر القضاء على
 الغائب والميت كما يفيد تغيير الشارح بانما (قوله لجواز أن يكون تزوجها ثم طلقها) فيه أن هذا الاحتمال
 موجود في مسألة المصنف مع أنه لم ينظر اليه وكذلك في كثير من المسائل الآتية عن المجتبى هذا وقد ذكر
 في التمه أن مسألة المصنف ما يدعى على الحاضر والغائب شئ واحد وهو الملك وأن ذكر البينة فيما
 إذا كان المدعى عليه ماشيا واحدا وقع سهوا يعرف بالتأمل وجعل في الفتح المقضى به عليه ماشيا واحدا
 والمدعى به شيئين في هذه الصورة وفي مسألة الكفاية والشفعة ويظهر أنه في هذه لا يضر احتمال ارتفاع
 السبب بخلاف ما إذا كان المدعى به على الحاضر غير المدعى به على الغائب فإنه يضر (قوله الشارح ذكر
 منها في المجتبى تسعا وعشرين) لكن ليس كل المسائل المذكورة ما يدعى على الغائب فيها سببا لما يدعى على
 الحاضر بل بعضها كذلك وبعضها شرط نعم جعل في التمه الشرط الغير المنفصل بغيره السبب لكنه خلاف
 الأصح وجرى عليه في المجتبى (قوله وسرية المولودين الخ) عبارة الأصل واخوته الخ (قوله فأقام
 ذوالبينة الخ) أى وقد ادعى المدعى تلى الملك من فلان بتار يخ متاخر عن تار يخ المدعى عليه تأمل
 (قوله ومنها ما لو قال ذواليد أو دعيه الخ) وذلك بأن ادعى على واضح البدين فادفع دعواه بإدعاء فلان له

ولم يثبت أو عجز المدعى عن اثبات دعواه الملك فطلب تحليف المدعى عليه على نفي الملك فنكل فقضى عليه
 بالملك للمدعى كان قضاء على فلان الغائب لكن فيه أن النكول حجة قاصرة كالأقرار فلا يظهر تعديه على
 الغائب وأيضا لو أقام المدعى بينة على دعواه وقضى بها لا يتعدى الى فلان إذا الحكم حكم على ذى اليد وعلى
 من تلقى الملك منه والمدعى عليه لم يتلقاه من فلان حتى يتعدى اليه وعلى هذا تكون المسئلة التالية لهذه
 المسئلة محل نظر أيضا كما قال ط لكن يندفع الإيراد بأن المراد بالنفاذ على الغائب من جهة أمر المدعى
 عليه بالتسليم فقط والغائب إذا حضر تسمع دعواه (قوله فطلب المدعى تحليفه به) عبارة الخاوى له
 (قوله فقضى عليه) أى بالبينة أو النكول (قوله ما لو أقام الحاضر على القائل بينة الخ) هكذا عباراتهم
 والقصد الحكم على القائل بنصيب الحاضر من الدية (قوله فالظاهر أنه في حكم الأول للزوم الضرر) في
 التمه من الفصل العاشر في القضاء على الغائب الحاصل أن الإنسان إذا أقام البينة على شرط حقه بآثبات
 فعل على الغائب فإن لم يكن فيه إبطال حق الغائب نقبل هذه البينة وينصب الحاضر خصما عن الغائب
 وإن كان في قبول البينة إبطال حق الغائب من طلاق أو عتاق أو بيع أو ما أشبه ذلك الأصح أن لا يقبل
 اه وهذا نص فيما استظهره ط وانظر التمه في مسائل القضاء على الغائب فإن ما فيها مهم هنا ومثله في
 الفتح (قوله وعليه فآثبات طلاق معلق الخ) عبارة البصر وعلى هذا إذا أراد آثبات طلاق معلق
 بدخول شهر فالحيلة فيه ذلك ولو كان الزوج الخ (قوله قلت لكن تقدم أن القضاء على الغائب انما
 يصح الخ) نعم طلاق الغائب ليس سببا لما يدعى على الحاضر من التزوج أصلا بل هو شرط له وقد
 علمت أن حيل آثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب فعلى هذا ما في الفصولين
 على الصحيح ومعنى جعل ما ذكر حيلة أنه لو فعله انعدم الزنا لتفاد القضاء بشهادة الزور باطنا وان أم
 وأغلب الحيل الشرعية كذلك لكن هذا إذا كانت المرأة في نفس الأمر مطلقة ومنقضية العدة والا
 لا ينفذ باطنا لعدم المحل (قوله فالظاهر عندى أن يتأمل في الوقائع الخ) صاحب الفصولين ليس من
 أهل الترجيح وعلمت أن المذهب أنه لا يقضى على غائب فعلى هذا يكون القضاء عليه خلاف المذهب
 وإن كان فيه ضرورة تأمل (قوله ولو في زماننا الخ) لا يتأتى هذا في زماننا لتقييد القضاء بالصحيح
 اه وقد علمت أن حكم المذهب أنه لا يقضى على غائب تأمل (قوله الذى في شرح الادب هو ما ذكرناه
 من تفويض المدة الى القاضي الخ) والذي في الخلاصة من الجنس الثالث في التقليد القاضي إذا جعل
 نائبا عن الغائب حتى يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المخبر والغائب ليس في ولاية هذا القاضي
 لا تصح هذه الآية وليس لهذا طريق عند علمائنا رحمهم الله تعالى وعند أهل البصرة إذا كان الخصم
 محتفيا بالقاضي يختم على باب داره أيا ما وبعد ذلك يجعل نائبا عنه اه تأمل (قوله ثم ذكر عن القنية
 قولين الخ) عبارتها قالت الورثة في التركة المستغرقة لا تعرض لها ولا يبيعها ولا تنقض الدين من مالنا
 قيل يبيعها القاضي أو وصيه عن الميت وقيل يجبرون على البيع إذا طلب الغرماء فإذا امتنعوا يبيعها
 القاضي ويقضى الدين شرط الدين المستغرق يمنع الملك للوارث حتى لا يملك يبيعها ولا يهبها ولو هب ثم
 سقط الدين لا ينفذ ولو أعتق ثم سقط نفذ اه فأنت ترى أن الأقوال ثلاثة (قوله توفيقا بين القولين
 وعلاهما) فيه أنه لا يظهر العمل بالقولين إلا إذا كان الأذن لكل الورثة أذ على القول الثاني الولاية لهم
 جميعا لبعضهم (قوله لم يذكر بيع الوصى) وفي البرازية من الفصل التاسع في آثبات الوصاية من
 القضاء الوصى أولى بالتصرف في التركة من الجد فان لم يكن له وصى ملك الجدة بالتصرف في التركة أن كانت

التركة خالية من الدين وان كانت مستغرقة بالدين لا يملك الجديع التركة وملك الوصي ذلك فان لم يكن له وصي نصب له القاضي وصيا اه (قوله) الا ان يقال انه حيث لم يكن الاقراض احرز الظاهر ان اقراض المتولي فيه روايتان كالوصي والاب والافلا حرازا مرام لا بد منه حتى بالنسبة للقاضي (قوله) الظاهر ان المراد باقراض القاضي اللقطة هنا ما اذا دفعها الملتقط اليه الخ) الظاهر ان للقاضي اقراضها قبل تجويز التصديق للملتقط فانه لا يملكه فيملكه القاضي نظير ما يأتي فيكون له ولاية اقراضها ولو بدون دفعها له (قوله) لانه ربما ينكر المستقرض الخ) بل فعله قضاء فيكون حاكما لوليه بنفس الاقراض (قوله) قول الشارح بخلاف القاضي اه أي وانه قادر عليه حتى لو لم يجد الشهود ولو توقيف أو غيبية قضى بعلمه واستخرج عبد الحليم عن الفخ اكن على هذا لا يظهر الفرق بين القاضي وغيره في الاقراض الاعلى القول بان للقاضي ان يقضى بعلمه وعلى مقابله لا يظهر الفرق بينهما فلا يملكه لعجزهما عن التصديق تأمل ثم رأيت في آخر القضاء من المبسوط ما نصه واذا دفع القاضي مال يتيم الى تاجر فحده التاجر والقاضي مصدق في ذلك على التاجر يقضى عليه بالمال لانه قاض فيما يقوله في مال اليتيم وفيما يخبر به من القضاء هو مصدق لانه يخبر بما يملك الانشاء اه (قوله) وبعض اذ كيا خوارزم قاس المقتضى الخ) انظر رسالة ادب المفتي الهندية في هذه المسئلة (قوله) بأنه لا بد من تجديد التمس ولا يستمر الخ) هذا انما يظهر بالنسبة لمن تولى بعد موت السلطان لا لمن تولى من الميت فله معزول لانه انتهت عنه في حياته ويبقى على حاله الاول بعد موته (قوله) من أنه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ امره باتباعه الخ) المتبادر من قوله وأخذ الخ) أن من يعرض عليه القانون يأخذ منه أمر باتباع قانون من قبله بأن يكتب أمره باتباعه فيكون أمر القضاء بالعمل بالقانون الذي فيه التمس وليس في هذا ما يدل على مجرد التزام السلطان بأن يعمل به فيتم ما قال المجوى لكن هذا لا يظهر الا في قاض مولى وأما اذا عزل وتولى غيره لا بد من التمس تأملا ولا يكفي التمس السابق تأمل (قوله) ونقل عن الصيرفية جواز التحليف الخ) مقتضى ما في الصيرفية جواز أمره بالتحليف لكونه محل اجتهاد واذا كان القاضي مقلدا لمن يراه يخلف لكن في السندى نقلا عن الكردي تحليف المدعى والشاهد أمر منسوخ باطل والعمل به حرام وفي التهذيب وفي زماننا لما تعذرت التركة بغلبة الفسق اختار القضاة اختلاف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن (قوله) أراد أن المدعى اذا استعمل من القاضي حتى بحضور يئسه الخ) صدر عبارة البيري هكذا قال الخصاص وأجعل لمن يطلب حقا غائبا أو شاهدا أمدا ينتهي اليه أراد أن الخ) وبهذا يتضح الحال (قوله) وزاد البيري عن الخلاصة الخ) لا حاجة لزادة ما في الخلاصة فان المراد بالريبة ما يسهل الريبة في الحكم (قوله) ورد في نكاح الفتح بأن الاوجه أنه ليس بحكم الخ) في البرازية اول القضاء أمر القاضي انسابا بالقصة في الرستاق يصح لانها ليست من أعمال القضاء وكذا اذا خرج الى الرستاق ونصب فيما في مال الصغير والوقف أو اذن بالنكاح لانه ليس بقضاء ولا من أعماله والمصر شرط للقضاء في ظاهرا الرواية لاغيره قال صاحب المحيط وهذا مشكل عندى لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء حتى لو لم يؤذن له في ذلك لا يملك فينبغي أن لا يشترط في المصر على ظاهرا الرواية وفي فتاوى الدينارى المحدود اذا لم يكن في ولاية القاضي ولكن في ولاية من قلده يصح حكمه اه وقال أبو السعود نقلا عن أحكام الصغار نصب الوصي ليس بقضاء ولكن من أعماله (قوله) قال في الانشاء وعلى هذا لو شهدا بان فلانة الخ) قال البيري هذا التفريع مخالف للنقول فلا يعقل عليه اه من جهة الله (قوله)

لأنهما من بيت المال أو جمع اليه) بان كان الواقف رقيق بيت المال لان في عتقه نظرا (قوله) الاول أن يقول ان لم يكن من جنس الكتابة الخ) كل من العبارتين مساوية للآخرى كما هو ظاهر فلا أولوية لاحدهما على الاخرى

(باب التحكيم)

(قوله) خلافا لما توهمه عبارة الشارح الخ) الايهام مندفع على جعل ما موصولة كما هو مقتضى الرسم وانما الايهام في عبارة الصحاح حسبا هو مرسوم (قوله) وتحكيم المرتد) من اضافة المصدر لفاعله لا لمفعوله لعدم صحة جعله حكما لعدم اخلية الشهادة قال في الهندية مسلم ومحمد حكما بينهما مرتدا حكما بينهما مائة مرتد أو حتى يدار الحرب لم يحز حكمه عند أبي حنيفة ولو أسلم جاز وعندهما جاز بكل حال (قوله) وأشار بهذا الى فائدة قول المصنف صلاحية للقضاء ليس في ذلك منه هذه الاشارة بل لوعبر بالشهادة بدل القضاء لساوى عبارة المصنف والتعبير بأحدى العبارتين مساو للتعبير بالآخرى كما هو ظاهر تأمل (قوله) وأن هذا يؤيد صحة تولية الكافر والعبد الخ) تقدم في أول القضاء ما يفيد أن ما ذكره لا يفيد تصحيح رواية تولية الكافر للفرق بين حالتي الابتداء والبقاء (قوله) أو يذكره هناك) لعل الانسب اسقاط الكاف من لفظ هناك (قوله) والاحسن في الجواب أن يقال ان الحالف في اليمين المضافة الخ) فيه نظر فان مقتضى هذا الوجه أن التحكيم لا يصح في كل شيء لعدم افادته شيئا في معتقده وأيضا لا يظهر ما قاله الاخير له رأى لافي العاصي واذا كان الشخص مقلدا لا يحنف كمن يحرم عليه العمل بما حكم به المحكم والا تمتع تقليد غير امامه والاوجه أن يقال في توجيه هذه الرواية أن التحكيم في اليمين ونحوها راجع لحقوقه تعالى اذ وجبها الحرمة وهي من حقوقه ففيه ابطاله ولا ولاية لهما عليه تعالى فلذا منع عنه واحتج الامر لحكم المولى تأمل وتقدم له عن الولو الجسدية أن المحكوم عليه يتبع رأى القاضي اجاعا وأن المحكوم له يتبع رأى القاضي عند محمد وهذا كله اذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عاصيا تتبع رأى القاضي سواء حكم له أو عليه والمراد بالعاصي غير المجتهد فيشمل العالم والجاهل والوجه قول محمد (قوله) فلو فوض وحكم الثاني بلارضاهما فأجازهما القاضي لم يجز الخ) توضح هذه المسئلة ما في الهندية وليس للحكم أن يفوض التحكيم الى غيره لان الخصمين لم يرضيا بتحكيم غيره فان فوض وحكم الثاني بغير رضاهما وأجازهما الحكم الاول لم يجز الا أن يجيزه الخصمان ومن مشايخنا من قال بان قوله فان أجازها الحكم الاول لا يجوز زعم لا يكاد يصح فانه كالوكيل الاول اذا أجاز بيع الوكيل الثاني جاز وكالقاضي اذا لم يؤذن له في الاستخلاف اذا أجاز حكم خليفته جاز وكذا في السير اذا نزل قوم على حكم رجل حكم غيره بغير رضاهم لم يجز ولو أجاز الاول حكم الثاني جاز وتأويل قوله ان اجازته باطلة أي اجازته بتحكيمه ونفويضه الى الثاني باطلة لان الاذن منه بالتحكيم في الابتداء لا يصح فكذا في الانتهاء فأما اجازته حكم الثاني فتجوز كأنه باشره بنفسه ومنهم من فرق بينهما والفرق أن الحكم لا يصح الا بالعبارة فلا يصح منه تنفيذ الحكم عليهما بعبارة غيره بخلاف اجازة الوكيل الاول بيع الثاني لان البيع ينفذ بدون العبارة بالتعاطي فكان المقصود بالتوكيل حضور رأى الوكيل عند البيع لا عبارته فاذا أجاز بيع الثاني فقد حضر رأيه ذلك العذر فصح وبخلاف اجازة القاضي حكم خليفته لان القاضي يملك القضاء بما قضى خليفته من غير رضا الخصمين فلا يملك أيضا اجازة قضاء الغير عليهما من غير رضاهما كذا في محيط السرخسي اه كذا عبارة الاصل وحقه حذف حرف النفي من قوله فلا يملك الخ) (قوله) عبارة البصري أنه بمضيه) مقتضى قولهم وبعضى حكمه أن الخ) أن القاضي

بعضى حكمه لأنه يحكم بالوقف ابتداء ونص الجهر الصحيح أن حكمه بالوقف لا يرفع الخلاف كما في البرازية وفائده أنه لو رفع إلى موافق بحكم ابتداء بلزومه لأنه يحضيه اه فعبارة البرازية إنما تفيد أنه لا يرفع الخلاف وأما الحكم بابتداء فقير مفاد وهو محتاج لنص والا كان مخالفا للمتون تأمل (قوله) وأنه ليس له التفويض إلى غيره) فيه أن كلام من الحكم والقاضي لا يملك الاستخلاف بدون إذن وبه على كانه كما يظهر فيهما تأمل (قوله) وأنه لا يتعدى حكمه على وكيل يعيب المبيع الخ) نقل هذه المسئلة في البحر عن الفتح وعبارة الفتح ولو اختصم الوكيل بالمبيع مع المشتري منه في العيب حكم برده على الوكيل لم يلزم الموكل إذا كان العيب يحدث مثله رواية واحدة إلا أن يرضى الموكل بتحكيمه معهما وإن كان العيب لا يحدث مثله ولم يدخل الموكل معهما في التحكيم ففي لزومه للموكل روايتان اه وفي الهندية ولو أن رجلا باع سلعة لرجل بأمره فطعن المشتري بعيب فحكم بينهما بحكم برضا الأمر فردها الحكم على البائع بسبب ذلك العيب باقرار البائع أو بنكوله أو بينة قامت فان كان الرد بالينة أو بنكول الوكيل فله أن يرده على الموكل وإن كان الرد باقراره بالعيب وذلك عيب لا يحدث مثله رده على الموكل أيضا فان كان يحدث مثله لم يرده على الموكل حتى يقيم البينة أن هذا العيب كان عند الموكل وإن كانت الحكومة بغير رضا الأمر لم يلزم الأمر من ذلك شئ إلا بينة أو كان عيبا لا يحدث مثله ولو كان هذا الرجل اشترى عبدا لرجل بأمره فطعن المشتري بعيبه وحكم بينهما بحكم برضا الأمر ورد بعض ما ذكرنا فكذلك الجواب وكان الرد جائزا على الأمر كذا في المحيط اه (قوله) لأن الحكم متوسط الخ) ما ذكره من الفرق محل تأمل فان كلام من الحكم والقاضي إنما يحكم بالسرعة البينة على المدعى واليمين على المنكر (قوله) أنه ينزل بقيامه من المجلس الخ) المراد أنه ينزل بقيامه عنه بعد الحكم لا بقيامه قبله ففي الهندية ولو سافر الحكم أو مرض أو أغنى ثم قدم من سفره أو برئ وحكم جاز ولو عي الحكم ثم ذهب العي وحكم بغير اه (قوله) فهي أربعة وعشرون حقه خمسة وعشرون

(باب كتاب القاضي إلى القاضي)

(قوله) فكذا إذا أرسل كتابه ولم يجز الرسم في مثله الخ) والآن جرى الرسم بكتابة القاضي إلى الأمير من مصر إلى مصر فينبغي أن يقبل كالوالتدبير مصر (قوله) لكن ينافي دعوى الإجماع ما سيأتي الخ) بحمل الصلح على المتبادر من وثيقة القرض ونحوه تندفع المناقاة تأمل (قوله) الشارح لأنه ليس يلزم اه) هو وإن كان غير ملزم إلا أنه يثبت الأمان لحامله فان الرسول لا يحتاج إلى أمان خاص كما في السندى عن البحر والظاهر أن العلة في عدم اشتراط البينة على أنه كتاب مال أهل الحرب هو التعمير غالبا وانظر ما يأتي أول كتاب الشهادة (قوله) فالظاهر أنه لا يعمل به خلافا لما جئته ط) ما سبق له دال على ما قاله ط (قوله) أي بأنه خط من يروى عنه في الأول الخ) أو أنه خطه إذا لفرق وسيأتي عن الخزانة (قوله) قال في المنع هذا هو ظاهر الرواية الخ) ما نقله عن المنع يفيد أن الجواز رواية عن أبي يوسف لا مذهبه ومثله في البحر وظاهر ما في الشارح يفيد أنه مذهبه (قوله) لأنه بمنزلة الشهادة الخ) هذا التعليل مبني على ما يأتي عن الخاتمة من أن شهادة الفروع تبطل بموت الأصل لا على ما في المتن من عدم البطالان بل الموت من الأعذار انحصار الشهادة وقبولها (قوله) لأن الموت والعزل ليس يخرج) عبارة الخاتمة ليس يخرج (قوله) فائتمن القضاء بشهادته يمنع القضاء بكتابه) تمام ما فيها أي الخاتمة وعند أبي حنيفة ومحمد إذا عي الشاهد بعد

أداء الشهادة قبل الحكم تبطل شهادته فيبطل كتابه وعند أبي يوسف العي كالموت لا يبطل الشهادة (قوله) فالظاهر أن في المسئلة قولين) لكن يحتاج للفرق بين الموت والعزل وبين غيرهما على ما في الخاتمة لا على ما في الزيلعي وقد علمت من تصحيح عبارة الخاتمة أن الفرق هو أن الموت والعزل ليسا يخرج بخلاف الفسق والعمى فانهما يبطلان الشهادة فيبطلان كتاب القاضي (قوله) لكن في منية المفتي المختصة من السراجية التعبير بالقاضي الخ) لكن المذكور في السراجية التعبير بالامام كأن نقله عنها في الاشياء لا التعبير بالقاضي وقد ذكره في باب ما يجوز من القضاء وما لا يجوز (قوله) استندراك على ما نقله نائبا عن الاشياء الخ) لا يتم كونه استندراكا على ما في الاشياء إلا إذا كان ما ذكره الترمذاني في الامام مع أنه انما ذكره في القاضي (قوله) الظاهر أن الخلاف مبني على الخلاف في أن المصر هل هو شرط الخ) عبارة المقدسي من كتاب القاضي يكتب قاضي مصر إلى قاضي مصر آخر أوقاضي الرستاق ولا يكتب قاضي الرستاق إلى قاضي مصر حدادي معز بالينابيع والظاهر أن هذا مبني على اشتراط المصر راحة القضاء بل صرح به في المحيط قال لأنه ليس بقاض والمفتي به خلافه اه وعبارة البرازية أول القضاء وفي الاملاء أن المصر ليس بشرط وينبني عليه كتاب قاضي الرستاق إلى قاضي مصر لا يقبل في الظاهر لأنه نقل الولاية ولا ولاية لقاضي الرستاق اه وفيه تأمل (قوله) قوله اختار رأي الكمال في المسألة) عبارة المسألة ليس فيها ما يفيد اختيار جواز كونها بنية ونصها على ما نقله السندى شرط النبوة المذكورة إلى أن قال وخالف بعض أهل الظاهر والحديث حتى حكموا بنبوة مريم عليها السلام وفي كلامهم ما يشعر بالفرق بين النبوة والرسالة بالدعوى وعدمها وعلى هذا لا يعد اشتراط المذكورة لكن أمر الرسالة مبني على الاشتهار والاعلان والترديد بين الجامع للدعوى ومبني حاله على السترو والقرار الخ (قوله) الشارح وفي البرازية كل من تقبل شهادته الخ) مقتضى هذا قبول شهادة الرعايا الأميرهم وكذا أعمالهم ويظهر عليه أن السلطان لو وكل وكيل في شئ تقبل شهادة الرعايا له نظير ما سبق متنا وفي الباب الرابع فحين تقبل شهادته من الهندية عن الخلاصة شهادة الجنيد لا تقبل ان كانوا يمحسون وإن كانوا لا يمحسون تقبل نص في الصيرفية في حد الاحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لاء لا يمحسون كذا في جواهر الاخلاط اه قال في التكملة وقد مناه في الشهادات اه لكن في حاشيته على البحر وعن شرف الأئمة لا تقبل شهادة الرعية لو كمل الرعية والنخبة والرئيس والعامل بلهلام وميلهم خوفاته وكذا شهادة المزارع اه وهو صريح في عدم جواز شهادة من ذكر التهمة وفساد الزمان وهذا الذي يجب أن يعول عليه في زماننا قد بر به يعلم أن شهادة الفلاحين لنسخ قريتهم وشهادتهم للقسم الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا يجوز اه ثم رأيت في الزيلعي من القضاء ما نصه أهله أهل الشهادة لأن كل واحد منهم ما يثبت الولاية على الغير الشاهد بشهادته يلزم الحاكم أن يحكم بالحكم يلزم الخصم ومن صلح شاهد أصح قاضيا فكأنما من باب واحد فيستفاد أحدهما من الآخر اه وفيه من الشهادة روى أن الحسن شهد لعل مع قنبر عند شريح بن درع فقال شريح لعل أنت بشاهد فقال مكان الحسن أوقنبر فقال مكان الحسن قال أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحسن والحسين هما سيدا أهل الجنة قال سمعت لكن أنت بشاهد آخر القصة إلى آخرها وفيها أنه استحسنه وزاده في الرزق اه وسيأتي في الشرح بعد أسطر لا يقضى القاضي لمن لا تقبل شهادته اه وفي قاضيان شرح الزيادات من كتاب السير شهد فقيران مسلمان على رجل

مطلب شهادة الجنيد للأمير الخ

بسرقة شيء من بيت المال جازت شهادتهما وكذا الوشهاد بمسجد أو طريق للامة والقاضي أن يقضى بالغنية وإن كان له شركة فيها ولا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اه وفي الثانية من فصل فيمن يجوز قضاء القاضي له يجوز قضاء القاضي للامير الذي ولاه وكذا قضاء القاضي للأسفل للقاضي الأعلى وقضاء الأعلى للأسفل اه وفي البحر من الشهادات أن من لا تقبل شهادته له فلا يجوز قضاؤه فلا يقضى لاصله وإن علا ولا لفرعه وإن سفل ولا لو كمل من ذكرنا كما في قضائه لنفسه كما في البرازية وفيما اختتم رجلان عند القاضي ووكلا أحدهما ابن القاضي أو من لا يجوز شهادته له فقضى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وإن قضى عليه يجوز الخ اه (قول المصنف ويقضى النائب بمشاهداته عند الأصل وعكسه) نظير هذا ما ذكر في الدرر قبيل كتاب القاضي أن غاب الوكيل أو مات بعدما أقيمت البيعة عليه ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البيعة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فله يقضى عليه بتلك البيعة وكذا لو مات المدعي عليه بعدما أقيمت عليه البيعة يقضى به على الوارث وكذا لو أقيمت على أحد الورثة ثم غاب يقضى به على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البيعة على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى به عليه ولا يكلف إعادة البيعة كذا في الثانية ثم اعلم أن ما ذكره المصنف انما يظهر فيما لو كان القاضي المأذون بالانابة أناب غيره لافي نواب زمانه فان كلاً من القاضي والنائب يتولى من قبل نائب السلطان فهما بمنزلة قاضين كل تولى من الخليفة (قول) ولعل هذا محمول على ما إذا لم يكن القاضي مأذوناً بالانابة الخ) هذا الجمل غير مناسب فان المانع من جواز قضاء النائب انما هو أن قضاء نائبه كقضائه بنفسه والا كان المانع هو عدم صحة الانابة وقوله والوجه لا يدل لما قاله (قول الشارح فيجوز قضاؤه به الخ) القصد أن قضاء المكتوب اليه لانه صحيح (قول) وبخلاف الوكالة عن غائب الخ) ينظر الفرق بين الوكالة والايصال ثم رأيت الجوى في حاشية الانبياء ذكره حيث قال والفرق أن القاضي يملك نصبه بدون البيعة لانقطاع الرجاء عن النظر لنفسه فلم يكن متهماً ولا يملك نصب الوكيل عن الغائب لرجاء حضوره اه (قول) ولا يخفى أن هذا أيضاً مخصوص بما إذا كانت أم زوجته الخ) تقييد للشيء الأول في كلام الشرنبلالي

(هذه مسائل شتى)

(قول حتى لو كانت الدار صغيرة الخ) انظر ما تقدم في الشركة فان مقتضاه توقف الرجوع على إذن الشريك أو القاضي ويدل عليه ما ساقى له أيضاً وأن المسئلة المذكورة خلافية (قول) جدار بينهما ولكل منهما محاولة فهو الحائط الخ) انظر ما سيذكر المحنى في دعوى الرجلين عند قول المصنف وذو بيت من دار كذا بيوت في حق صاحبها (قول) أفاد أن الأولى نافذة بل مفاد التقييد المذكور مشمول الأولى للنافذة وغيرها (قول) انظر مراقبته حقه لا يمكن الخ (قول) لم يكن لاهل الأولى شفعة فيها ولو غير نافذة كما يأتي في الشفعة (قول) وبه يظهر الفرق بين كون الأولى نافذة أو لا خلافاً لما مر عن الرملى كلامه تعميم في مسألة المصنف وهذه مسألة أخرى لم ينسب المصنف عليها فصيح تعميم الرملى (قول) وفي حاشية الوانى على الدرر هذا إذا كانت أى المستدرة الخ) ما قاله الوانى راجع لما قاله الشارح من التفسير بقوله أى نهاية الخ فان القصد به تقييد عموم عبارة المصنف تأمل (قول) ورد ما بين كمال) عبارتين كمال (وفي مستدرة لزق طرفها) أى اتصل طرفها (بالمنطقة) والمراد بطرفها نهاية سبغها ولا يلزم أن تكون مثل نصف دائرة أو أقل دل على ذلك تصوير شمس الأئمة الخ لوانى حيث قال في كتاب الشفعة من محيطه

سكة غير نافذة بيعت فيها دار فأهلها شفعاء لانهم شركاء في حقوق المبيع وإن كان فيها عطف فان كان مربعا فاصحاب العطف أولى بما بيع في عطفهم لانه بسبب الترتيب بصير العطف المربع كالمفصل عن السكة لان هيات الدور في العطف المربع تخالف هيات الدور في السكة فصار العطف المربع بمنزلة سكة أخرى فصار سكة في سكة ولهذا يمكنهم نصب الدرب في أعلاهم وإن كان العطف مدوراً فالكل سواء لان العطف المدور أعوجاج في بعض السكة وبذلك لا يصير بمنزلة سكتين لان هيئة الدور فيها لا تتغير بسبب الأعوجاج فكانت سكة واحدة اه (قول) وقال أبو نصير ذلك أى الفتح في السكة الأولى على الخلاف السابق اذا فتح في أسفل السكة (قول) نعم على ما قلنا من أن المختار المنع في الضرر البين والمشكك تندفع المخالفة الخ) اندفاع المخالفة بذلك انما هو على ما جرى عليه الشارح هنا من أن المشكك في حكم ما إذا أضر بقينا وسيأتى له منع القياس (قول) فانظر كيف جعل المقتضى به القياس الخ) لعل الانسب أن يقول ترك القياس في الذي يكون فيه الخ (قول) قال قاضيان ادعى على رجل أنه أخذ منه مالاً الخ) تمة عبارته وإن شهد شهود المدعى عليه أن المدعى أقر أن فلاناً آخر وكيل المدعى عليه أخذ مني هذا المال كان ذلك اكذبا لبيته وتبطل دعواه اه (قول) لم تقبل منه هذه البيعة) يظهر على القول بأن امكان التوفيق كاف وما في البرازية يدل على صحة الدعوى اتفاقا (قول) بأن لا يكون ساعياً في نقض ما تم من جهته) وذلك كأن اشترى شيئاً من غير مالكة ثم ادعى عدم الأمر وأنكر ألا خرف القول بالمدعى الأمر لا لا آخر لتناقضه مع امكان التوفيق بأن يكون قدم على الشراء ولم يعلم باقرار البائع بعدم الأمر ثم علم من اخبار العدول أنه أقر بذلك قبل البيع بجر (قول) ومرادهم بين الدعوى والبيعة) وفي الزيلعي ما وافقه حيث قال لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده يشهدون به قبلها وهذا تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما اه لكن جعل في العناية التناقض من وجهين الأول ما ذكره في البحر والثاني من حيث الدعوى نفسها ان ثبت موجب الشهادة وهو تقدم وقت الشراء على وقت الهبة لانه يكون قائلاً وهب لي هذه الدار وكانت ملكي بالشراء وقت الهبة فكيف يثبت الملك بالهبة بعد ثبوته بالشراء اه فعلى هذا يكون التناقض بين كلامي المدعى أحدهما دعوى الهبة صراحة والثاني دعوى الشراء الثابت بموجب الشهادة وقال سرى الدين في حواشي العناية في صورة ما إذا شهدت بالشراء بعد الهبة ولم يقل بخبرها ان دعواه الشراء ثابت بموجب الشهادة بدون صريح الدعوى اه لكن قال ان قبول الشهادة بدون صريح الدعوى محل اشكال اه ويدفع هذا الاشكال بوجود الدعوى بموجب الشهادة وإن لم توجد صراحة بناء على الاكتفاء بامكان التوفيق (قول الشارح ولولم يذكر له ما تار يخاً أو ذكر لأحدهما تقبل) ذكره العيني بلفظ ينبغي وجزم به الشارح لظهور وجهه أو رآه منقولا وعبارة البحر كعبارة الشارح (قول) وهو حسن) ما قاله المقدسى من التعليل بقيد أيضاً أنه لا يشترط وجود أحدهما لديه بل يكفي ثبوته لديه وإن لم يوجد شيء منهما بين يديه (قول الشارح وقبل تقبل ان وفق) لا يظهر وجه التعبير بقبل بل هو محل اتفاق (قول) تسمع لصحة الاضافة الخ) الأظهر في وجه السماع هنا أنه وإن كان متناقضاً لأنه لم يبطل حق أحدهما التناقض بل أبطل حق نفسه بخلاف ما لو ادعى الوقف أو لغيره ثم لنفسه لا بطله حق غيره وفي نور العين ادعى ارباً وقال لا وارث له غيري ثم ادعى أن معه وارداً آخر تسمع دعوى الارث اذا التناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى اه (قول المصنف ثم ادعى وبرهن) مقتضى ما يأتي نقله عن البحر أنه يكفي الرجوع للتدقيق بلا حاجة للبرهان (قول) والابطال) عبارة البحر وإن كان بينهما منافاة كأن قال عن عبد لم أتبعه وقال

قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده لزمه الألف صدقة في الجهة أو كذبه عند الامام وإن كان في يده المدعي فالقول للقر في يده (قوله) ولم يكن العبد في يده (الخ) ضمير يده فيها عائدا للمدعي كما يعلم من عبارة البحر والمنية (قوله) فالقول للقر في يده (الخ) لا حاجة لذكر قوله في يده (قوله) وفيه اختصار أو ضحته في حاشيته) حيث قال عبارة المنية هكذا وإن كان بينهما ممانعة بأن قال المدعي عليه عن عبد باعنيه الأتني لم أقبضه وقال المدعي بدل قرض أو غصب فإن لم يكن العبد في يده المدعي بأن أقر المدعي عليه ببيع عبد لابيعه فعند الامام يلزمه الألف صدقة المدعي في الجهة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبضه وإن وصل وإن كان في يده المدعي بأن كان المقر عين عبد فان صدقه المدعي يؤمر بأخذه وتليم العبد إلى المقر كذا إذا قال العبد ولكن هذه الألف عليه من غير غرض هذا العبد وإن كذبه وقال العبد لم يباعته وأغالي عليه بسبب آخر من بدل قرض أو غصب فالقول للمقر مع عينه بالله ما لهذا عليه ألف من غير غرض هذا العبد اهـ (قوله) فلا ينفر بالعقد أصله كما لا ينفر بالعقد (قوله) انظر لو لم يذكر لفظ كان) إذا لم يذكره يكون الحكم كذلك بالأولى فإن توهم التناقض انما هو مع ذكرها ثم رأيت في الزبدة مانعه وكذا إذا قال ليس لك على شيء قط لأن التوفيق أظهر لأنه يقول ليس لك على شيء في الحال فإني قضيت أو أبرأتني وفي الزبدي كما لو قال ليس لك على شيء لأن التوفيق فيه أظهر لأنه للحال اهـ (قوله) فانه يفيد الفرق بين الماضي والحال الفرق ظاهر بين الماضي والحال في واقعة سمرقند لا في هذه المسئلة فان ما ذكره الشارح من التوفيق انما هو لماضي وعلمت أن الحال كذلك بالأولى ففرق بين المستثنين (قوله) انظر لو برهن على ابقاء البعض) التعليل بأن غير الحق قد يقضي بفيد عدم الفرق بين البرهان على ابقاء الكل أو البعض تأمل (قول المصنف أو الصلح عنه على مال) سيأتي أن طلب الصلح والبراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا بخلاف طلب الصلح عن المال فانه اقرار أشبه فكل من الصلح عن القصاص والعفو وان تضمن اقرار بالقتل إلا أن التوفيق ممكن بغير ما ذكر (قوله) محل هذه المسئلة عند قوله (الخ) ولا يقال يمكن تأني ما قاله في الخلاصة في مسئلة دعوى العتق لأنه مما يعني فيه التناقض وانظر المسئلة في الصلح والظاهر أن البراء كذلك لأنه مما يعني فيه التناقض أيضا (قوله) ودفعه ظاهرا فيه نظر فان تناقض المدعي عليه يندفع بكونه متعجبا أو المدعي فالوجه ما في الاصلاح (قوله) وهو أحسن مما علل به الشارح بل الأحسن ما صنعته الشارح وذلك أنه لا بد أن يدعي الاصل وأنه أقر به فقد جمع بين كلامين متنافيين فيقال في تصحيح دعواه أنه لا يمنع صحة الاقرار وانظر ما سبق في الاستحقاق (قوله) وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر) عزاها للعدو المفتي للشي في نور العين ولم يظهر وجه القبول فيها ولنظر عبارة الخلاصة ثم وجدت فيها من الباب الرابع في اختلاف الشاهدين بقوله في الأقضية لو شهد الشهود على بيع ولم بينا الثمن ان شهدا على قبضه تقبل وكذا ان بين أحدهما وسكت الآخر اهـ (قول الشارح بينة البائع للتناقض) ينظر هذا مع ما تقدم من أن التناقض يرتفع بتصدق الخصم أو بتكذيب الحاكم وقد وجدنا ثم رأيت في الكفاية تعرض لهذه المسئلة فانظرها مع زبدة الدراية وما كتبناه في الاستحقاق (قوله) وعلى ما قلنا مضاف الى فاعله) فيه أن البراء لا يكون الامن المشتري والبراءة من البائع كذا قاله السندي ولا مانع من نسبتها للمشتري أيضا وانظر ما تقدم في الكفالة (قوله) أي بأن قال لانكاح بيننا) لا يصح هذا التفسير بل موضوع الحادثة أنه أنكر تزوجها (قوله) ينبغي أن يكون هذا وسيلة العيب (الخ) عبارته ومسئلة العيب سواء وثمة في ظاهرها (خ) لكن هذا غير ما في الخلاصة

(قوله) والظاهر أن هذا خاص) لا حاجة لهذا الجمل بل هو عام (قول الشارح وعطفه بعد سكوت لغو (الخ) تقدم له وللشارح في الأيمان قبيل باب اليمين في البيع أن المفتي به عدم لحوق الشرط بعد السكوت له أو عليه ولو لمع العطف فها هنا على غير المفتي به (قوله) لا وجه لتخصيص الجريان (الخ) لا معنى لتحكيم نفس الماء فلذا قدر جريان وأراد أنه يحكم بقبولها ثباتا (قوله) فلو مات مسلم (الخ) نقل هذه المسئلة عن الهداية وهي المذكورة تاسيا في المتن (قوله) لماسيا (خ) من أن الحادث يضاف لأقرب أوقاته (قول الشارح) لأنه لو أقر أنه وصيه) يتأمل فيه مع أن الوصاية بخلافه لا نيابة فيكون كالورثة ويظهر وقوع الخلاف في الوصي أنه نائب أو خليفة وما هنا مبني على أنه نائب وانظر ما سيأتي وما كتبه السندي على قوله وصح الايصاء (خ) (قوله) أي إذا ادعى أنه أخو الميت) ليس هذا هو المراد بل القصد بيان الوجه الاول من أوجه المسئلة المذكورة في البحر (قوله) يعني فيما إذا قال لا وارث له (الخ) فيه تأمل بل مسائلنا ما إذا قال لا وارث له غيره أولا نعلم محل اتفاق في عدم التلوم تأمل (قوله) والمسئلة على وجوه ثلاثة) الاول ما إذا لم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفهم بل قالوا تركها لورثته لا تقبل ولا يدفع شيء والثاني مسئلة التلوم والثالث مسئلة عدمه المذكورتان متنا (قوله) ويحجب بان هذا التعميم (خ) فيه أن قوله وترك (الخ) من الجواب لحكم المسئلة المفيدة بالبرهان فلا يصح التعميم لما أن موضوعها البرهان فواجبها كذلك تأمل (قوله) الأصوب عن الميت) لا وجه للتصويب بل الأوضح التعبير بعن بل الأولى في حل كلامه أن تبقى الامم ويكون قصده أن أحد الورثة خصم منسوب للميت وهذا شامل لخصومته فيما له وعليه ويرتبط حينئذ قوله والحق (خ) بقوله لا تنصب (خ) بالنظر لاحد مدلوليه تأمل (قوله) ووجه الفرق بينهما (خ) غير ظاهر بل انتصاب أحدهم خصما في دعوى الدين لأنه يثبت ابتداء في ذمة الميت ثم ينتقل للتركة لخبرائيه وكل خليفة عنه ولو كان الفرق ما ذكره لما صححت الدعوى الا إذا كانت كلها في يده تأمل (قوله) ويعلم منه أن المشتري (خ) لا يعلم من جواب المسئلة الا الخروج عن ملك الحالف ولا يعلم عدم الدخول في ملك المشتري اذ يقال ان عدم وجوب التصديق بالشوب لا يفسخ العقد من الاصل فكأنه لم يوجد ابتداء على أن هذا التعليق انما ينصرف لما هو قائم في ملكه لا الحادث كما تقدم ما يفيد في العتق (قوله) كافي (نور العين) عبارته ببيع الوكيل قبل علمه بالوكالة لم يجز حتى يجيزه موكله أو الوكيل بعد علمه بالوكالة اهـ (قوله) وفي البرازية عن الثاني (خ) عبارة البرازية الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكيل ولا ينفذ تصرفه وعن الثاني خلافه أما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيل بالبيع بان كان الى قوله فباعه هو منه فالمدكور في الوكالة أنه يجوز وجعل معرفة المشتري كمعرفة البائع وفي المأذون ما يدل عليه فإن المولى اذا قال لأهل السوق بايعوا عبدى فبايعوه ولم يعلم العبد ببيع اهـ (قوله) رجع (على المشتري) حقه أن يقول عليه وقوله لأن ولاية البيع (خ) لا يصلح عليه لما قبله (قوله) ليشمل وصي بما ضمن للوصي أو للمشتري في المستثنين وقيل لا يرجع (خ) فأنتم تراه اعتمد الرجوع في المستثنين ولم يعتمد عدمه في الثانية كما ذكره المحشي (قوله) والمراد بما مر أن القاضي لا يضمن) لكن لا يصلح عليه بل علمه صحة قسمته مع الورثة (قوله) وفي الجامع الصغير لم يعتبر بهما) حقه لم يفيد (قول الشارح) الا في كتاب القاضي للضرورة) في البحر ظاهر الاقتصار على كتاب القاضي يفيد أن القاضي لا يقبل قوله فيما عداه سواء كان قتلا أو قطعاً أو ضرباً كما في الكتاب أو غيرها فلو قال قضيت بطلاقها أو بعته أو ببيع أو بنكاح

أو اقراره يقبل قوله الخ اه (قوله كما زاده في البحر المحجوب) لكن على اعتبار ما زاده في البحر المحجوب الضمان فيما لو قال المولى لعبد بعد العتق أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال المقتضى أخذتها بعد العتق لعدم اسناده لحالة منافية للضمان من كل وجه مع أن المذكور في البحر في هذه الصورة هو عدم الضمان ثم رأيت في جناية المملوك من الهداية ما به يزول الاشكال وهو أن وطء المولى أمته المديونة لا يوجب العقر وكذا أخذه غلتها حصل الاسناد الى حالة معهوده منافية للضمان

(كتاب الشهادات)

(قوله فان حقيقة البين عقد الخ) مقتضى تقسيمهم البين الى منعقدة ولغو وغوس أنها حقيقة في الكل وان كان التعريف الاول (قوله نظريه المقدسي بان الواجب الخ) لكن ما ذكره الشارح نوارده عليه في الفسخ والعناية والبحر والبنية بدون ما يدل على أنه بحث فاللازم اعتمادا خصوصا والطلب الحكمي متحقق واحتمال ترك المدعى حقه غير متحقق مع وجود الترافع والمنازعة مع المدعى عليه بدون ترك لها (قوله المصنف الكامل) لعل حقه المذوق لا يهاجمه خلاف المراد (قوله لانه قد استعمل في القسم) لكنه هنا استعمل بمعنى الخبر في الزيلعي ركنها لفظ أشهد بمعنى الخبر بدون القسم الا أنه يلاحظ فيها اه (قوله خوف ريبه) أي في الشهود ولا حاجة لزيادة لفظة خوف (قوله تقبل شهادة الحسبة بلا دعوى في طلاق المراءم) ولورجعيًا قال في الهندية من متفرقات الدعوى في عتق الامه وفي الطلاقات الثلاث والطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء قالوا وكذلك في الطلاق الرجعي لا تكون الدعوى شرط لصحة لان حكمه الحرمة بعد انقضاء العدة وأنه حقه تعالى اه (قوله وهلال رمضان وغيره) اذا قصد بآتيات الهلال أمر ديني خالص له تعالى بان غم هلال رمضان فيحتاج لانبات هلال شعبان أو غم هلاله ما فيحتاج لانبات هلال رجب وهلم جرا اه من الشرح الوهابي (قوله الشارح ومتى آخر شاهد الحسبة شهادته الخ) في شرح البعلبي وحاشية أبي السعود بشرط لفسقه بالتأخير بعد العلم بالحرمة من غير عذر ظاهر تعينه لاداء الشهادة يبري عن خزائنه المقتنين (قوله وحرمة) عبارة الاشياء وحرمة مصاهرة (قوله الشارح ولو علق عتقه بالزنا وقع رجلين) الظاهر أنه يكفي رجل وامرأتان أيضا بل هو صريح ما يأتي (قوله الشارح بأن لا يشاركه في المصير غيره) ومثله المحلة على ما يفهم مما نقله الانقروفي في الباب الاول من كتاب الشهادة ونصه ولو ذكر اسمه واسم أبيه وقبيلته وحرقة ولم يكن في محله آخر بهذا الاسم وهذه الحرقة يكفي ولو كان مثله آخر لا يكفي حتى يذكر شيئا آخر يحصل به التمييز كذا في بقى (قوله بل في البحر لا بد من تقديم تركية الخ) ذكر المقدسي عبارة البحر بتمامها ثم قال يمكن أن يقال مراده أي المنتقط الجمع لا الترتيب (قوله أي وجازت الشهادة) لا حاجة لذكره حيث جرى المصنف على الأصح (قوله لثبوت الحرمة بالدار) فيه أن هذا من الظاهر وهو لا يصلح حجة مثبتة وإنما هو للدفع والشهادة للآتيات اه ط (قوله وان كتب وقرأ عند الشهود مطلقا) وان لم يقل أشهدوا على (قوله الشارح والمهر على الأصح بزانية) وصححه في الخاتبة أيضا (قوله والولاد) أي الولادة وهذا لم يذكره الشارح ولا المصنف وقد ذكره الانقروفي نقلا عن المحيط وعبارته في الفصل السابع في دعوى النسب اذا ولدت أمه الرجل ولدا فادعت أن مولاهما أقربيه وبجهد المولى ذلك واقامت على ذلك شاهدين فشهد أحدهما أنه ولد على فراشه وشهد الآخر أن المولى أقربيه فالقاضي لا يقبل شهادتهما وان

اتفقا على اقرار المولى بها أو اتفقا على نفس الولادة على فراشه قبلت فان قيل كيف يعلم الشاهد ولادة ولد على فراشه قلنا أصل الولادة يعلمها الشاهد بطريقين بالمعاينة ان اتفق له ذلك كافي الزنا أو بالشهرة والتسامع كذا في المحيط البرهاني اه (قوله قال في جامع الفصولين الشهادة بالسماع من الخارجين الخ) عبارة جامع الفصولين قوم خرجوا من بيت رجل فأخبروا من في الخارج أن فلانة تزوجت على كذا من المهر وسع الخارجين أن يشهدوا أن المهر كذا وكذا ولو قالوا سمعنا من الذين خرجوا يقولون ان المهر كذا لا تقبل (قوله نظرد ذكره في الفتح والبحر) عبارة البحر وأورد عليه لزوم الشهادة بالمال بالسماع وأجيب بأنه في ضمن الشهادة بالنسب كافي النهاية وتعبه في فتح القدير بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه الضيعة لولا الشهادة به وكذا المقصود ليس انبات النسب بل الملك في الضيعة اه الا أن هذا الايراد انما هو فيما اذا عاين محدودا دون المالك لان النسب يثبت بالسماع وشهرة الاسم كالمعاينة (قوله المصنف يعبر عن نفسه) الفرق بين من يعبر عن نفسه ومن لا يعبر أن من يعبر له يدعى على نفسه تدفع يد الغير عنه فانه عدم دليل المالك بخلاف من لا يعبر فانه كالتناع (قوله بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغيره) هذا الشرط ليس خاصا بما هنا (قوله الشارح بل في العزيمة عن الخاتبة معنى التفسير الخ) ونقل ما في الخاتبة في البرازية عنها وعبارتها وفي فتاوى القاضي لوقالا فيما تقبل الشهادة بالسماع لم نعاين ذلك لكنه اشتهر ذلك عندنا تقبل ولو قالوا لا نسمعنا من الناس لا تقبل انتهى والمذكور في المنع مثل ما في الشارح وعبارتها ومعنى التفسير للقاضي أن يقول أشهدنا لا نسمعنا من الناس أما اذا قال لم نعاين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت كذا في الخلاصة والبرازية اه وقد ذكر في كتاب الوقف عن الدرر تصوير التفسير بأن يقولوا أشهد بالسماع وفي حاشية نوح الشهادة بالشهرة أن يدعى المتولى أن هذه الضيعة وقف على كذا مشهور ويشهد الشهود بذلك والشهادة بالسماع أن يقول الشاهد أشهد بالسماع اه قال المحنّي ولا يخفى أن المال واحد وان اختلفت المادة

(باب القبول وعدمه)

(قوله أي لا قبولاً عاماً الخ) لا يناسب مع كلام الشارح لا تكفر (قوله الأصح أنها كل ما كان شنيعاً الخ) وقدم المحنّي في واجبات الصلاة عن رسالة ابن نجيم المؤلف في بيان المعاصي أن كل مكروه تحرر عما من الصغار وصرح بانهم شرطوا لاسقاط العدة بالصفة الادمان عليها ولم يشترطوا في فعل ما يحل بالمرودة وان كان مباهاً وقال أيضا أنهم أسقطوها بالا كل فوق الشبع مع أنه صغيرة فينبغي اشتراط الاصرار عليه قال وجوابه أن المسقط لها به بناء على أن كل ذنب يقطعها ولو صغيرة بلا ادمان كما أفاده في المحيط البرهاني وليس بمعتمد (قوله الشارح وفي الوهابية أمير كبير ادعى فشهد له عماله الخ) تقدم له قبيل شتى القضاء مع المصنف لوقضى للإمام الذي قلده القضاء أولاد الامام جاز سراجية وفي البرازية كل من تقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه وعليه اه خلافا للجواهر والمثقف اه ومقتضى هذا قبول شهادة الرعايا الاميرهم وكذا عماله عليهم ويظهر أن السلطان لو وكل وكيله في شئ تقبل شهادة أحد الرعايا له نظير ما سبق متنا وفي الباب الرابع فحين تقبل شهادته من الهندية عن الخلاصة شهادة الجنيد الامير لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في حد الاحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لاه لا يحصون كذا في جواهر الاخلاط اه قال في التكملة وقدمناه في الشهادات اه

لكن في حاشيته على البحر وعن شرف الأئمة لا تقبل شهادة الرعية لو كسل الرعية والنخنة والرئيس
والعامل لجهلهم وميلهم خوفهم منه وكذا شهادة المزارع اه وهو صريح في عدم جواز شهادة من ذكر
التهمة وفساد الزمان وهذا الذي يجب أن يعول عليه في زماننا فتدبر وبه يعلم أن شهادة الفلاحين لشيخ
قرينهم وشهادتهم للقسام الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم
لا تجوز اه ثم رأيت في الزيلعي من القضاء مانعه أهله أهل الشهادة لان كل واحد منهم ما يثبت الولاية
على الغير الشاهد بشهادته يلزم الحاكم أن يحكم الحاكم بحكمه يلزم الخصم ومن صلح شاهد صلح قاضيا
فكأن من باب واحد فيستفاد أحدهما من الآخر اه وفيه من الشهادة روى أن الحسن شهد على مع
قنبر عند شرح يدري فقال شرح لي على اثبت شاهد فقال مكان الحسن أوقنبر فقال مكان الحسن قال
أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحسن والحسين هما سيدا أهل الجنة قال سمعت لكن
اثبت شاهد آخر القصة الى آخرها وفيها أنه استحسنه وزاده في الرزق اه وفي الدر عن الاشياء قبيل شتى
القضاء لا يقضى القاضي لمن لا تقبل شهادته اه وفي قاضيان شرح الزيادات من كتاب السير شهد
فقيران مسلمان على رجل بسرقة شئ من بيت المال جازت شهادتهما وكذا لو شهدا بمسجد أو طريق
للعمامة وللقاضى أن يقضى بالغبية وان كان له شركة فيها وما لا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اه وفي
الخاتمة من فصل فيمن يجوز قضاء القاضي له يجوز قضاء القاضي للأمير الذي ولاء وكذلك قضاء القاضي
الأسفل للقاضي الأعلى وقضاء الأعلى للأسفل اه وفي البحر من الشهادات أن من لا تقبل شهادته له
فلا يجوز قضاؤه فلا يقضى لأصله وان علا ولا لفرعه وان سفل ولا لو كيل من ذكرنا كافي قضائه لنفسه
كافي البرازية وفيها اختصم رجلان عند القاضي ووكلا أحدهما ابن القاضي أو من لا تجوز شهادته له
فقضى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وان قضى عليه يجوز الخ (قوله لكن رده في البعقوبية الخ)
لكن الوجه يشهد له (قوله وأما منعها عند التحمل الخ) حقه عدم منعها والمراد منعها التثني (قوله
لا بد من انتفاء التهمة وقت الزوجية) حقه وقت القضاء (قوله ولو كانت الزوجة أمة) حقه التقديم
وعبارة البحر وأطلق في الزوجة فشم الأمة قال في الأصل لا تقبل شهادة زوج لزوجته وان كانت أمة
لان لها حق في الشهود به كذا في البرازية (قول المصنف فيما هو من شركتهما) أي الخاصة قال
قاضيان في شرح الزيادات من السير ان الشهادة ترد بالتهمة ومن أسباب التهمة الشركة في المشهود به
شركة خاصة والشركة العامة لا تمنع قبولها وله ذلك لو شهد فقيران مسلمان على رجل بسرقة شئ من بيت
المال جازت شهادتهما ولو شهدا بمسجد أو طريق للعمامة جازت شهادتهما ويقضى القاضي بالغبية وان
كان له شركة فيها وما لا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اه (قوله في وظائف الشهادة لما ذكرنا) هنا سقط
وأصله في وظائف الشهادة غير مقبولة لما ذكرنا الخ (قوله ثم عدل لا تقبل) أي اذا رد القاضي شهادته
أولا وكذا يقال فيما بعده (قول الشارح ومقاده الخ) ضميره لما في المتن كما هو الظاهر وان شقق قانع
من القنوع لامن القناعة غير متعين بل يظهر صحة العكس وقال في الكشاف في تفسير قوله تعالى وأطعوا
القانع والمعتز القانع السائل من قنعت اليه اذا خضع له وسأله قنوعا والمعتز المتعرض من غير سؤال أو
القانع الراضى بما عنده وبما به على من غير سؤال من قنعت قنوعا وقناعة والمعتز المتعرض بسؤال اه
(قوله ويمكن الفرق بأن المراد رفع صوت الخ) بل الفرق أن صوتها في النوح لا باختيارها فلم يكن معصية
(قوله أي على عدوه) قال الزيلعي عند قول الكثر وأهل الأهواء الا الخطابية شهادة المسلم على عدوه

لا تقبل وعلى غيره تقبل وكذا شهادته لقربائه ولأدلا لا تقبل ولغيرهم تقبل اه وفي شرح الوهبانية
ومثال العداوة الدنيوية أن يشهد المقدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول
وليه على القاتل والمجرور على الجارح اه وفي تمة الفتاوى فذف اناس اتهم جاء القاذف مع نفر يشهدون
على المقدوف بالزنا ان لم يكن قضى القاضي على القاذف بالحد تقبل وان كان قد قضى لا تقبل اه
(قوله الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو الخ) في هذا الجواب تأمل فان ظاهره ثبوت عداوة
البينة الضاربة للدعي عليه مع أنه هو العدو ولهم بسبب ضررهم له (قوله الا أن يذهب للاعتبار الخ) عبارة
شرح الوهبانية والفتوى على أنهم اذا خرجوا لا تعظيم من يستحق التعظيم ولا الاختبار تبطل عدالتهم
اه نقلا عن قاضيان (قول الشارح لا تقبل شهادة الخيل) وكذا شهادة السفينة وان كان يصرف
ماله في الخير وجميع أنواع السفه حرام بوجوب الفسق خلا لما ذكره في الاشياء قبيل الفن الرابع كما
يفيد ذلك ما نقله عن الزيلعي (قول المصنف ومن يغني للناس) قد استوفى الشوكاني في شرح المتن في
الحديث الكلام على مسألة التغني وآلات اللهو ونقل دليل الجوز والمانع في شرح باب ما جاء في آلة اللهو
آخر الجزء السابع فانظره فانه فريد (قوله أو كل الفواكه) لا وجود لها في المنع بل الموجود فيها القول وهو
تحريف عن القول غير معلوم (قوله فالمراد هنا أنه خاص فيما وكل به) حقه أنه شهد فيما خاص به فان شهد
في غيره والمراد بالتفصيل المذكور عن البرازية (قوله فيه أن أبا يوسف جعل الوكيل كالوصي الخ) فيه
أن الوكيل صار خصما عند أبي يوسف بمجرد التوكيل وان لم يخصه وقد حكى الاتفاق على الاصلين في
شروح الهداية أيضا على أن ما ذكره الزيلعي مبنى على ما قاله أبو يوسف أولا على ما رجع اليه من جعل
الوكيل كالوصي (قوله الرابع والعشرين من التتارخانية) حقه العائش فانه في التتارخانية ذكر شهادة
بعض لبعض فيه لافي الرابع والعشرين وكذلك في الأخيرة (قوله لانه اذا لم يشبه بالشهود الخ) صوابه
لانه اذا لم يشبه بالشهود الخ (قوله ويشير الى هذا قول ابن الكمال الخ) في الفصل الثامن من التتمة من
مسائل الجرح والتعديل مانعه وان جرحهم واحد وزكاهم واحد فعندهما الجرح أولى لأن الجرح
والتعديل يتم بالواحد عندهما فصار كما اذا جرحهم اثنان وزكاهم اثنان وعند محمد الشهادة موقوفة لارد
ولا تجاز وهكذا كفي المتن قال فان جرحهم آخر ثبت الجرح فترد وان لم يجرحهم أحد وعدلهم ثبتت
العدالة فتجاز وان جرحهم واحد وعدلهم اثنان فالتعديل أولى عندهم جميعا وان جرحهم اثنان وعدلهم
عشرة فالجرح أولى اه ونحو ما في التتمة في البرازية من القضاء وهذا محمول على ما اذا أخبر الجارح
القاضي بالجرح سرا وعند سؤاله منه عن الشاهد فلا ينافي ما ذكره المصنف والشارح فانه فيما اذا أخبر
به جهرا (قول الشارح وجعله البرجندى على قولهما الخ) الظاهر أنه راجع لترك كية سرا وعلنا وضمير
قولهما للشخصين وقوله لمحمد (قول المصنف أو قتلوا النفس عمدا) أي والولى يدعيه كافي قوله قاذف الخ
وقال ط فيه أن هذه الشهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد لعدم تعيين ولى الدم ولا احتمال أنه قتل
عمدا بحق كأن قتل المقتول ولى القاتل اه وحينئذ اذا ادعى الولى القتل العمد بغير حق (قوله ولا
يلزم منه نفع الشاهد) نعم يلزم منه نفع الشاهد اذا كان المدعى من جنس الشركة فيستقيم كلام البحر
وقال ط ليس المراد أنه أقام شاهدين على أنها شركاء في المدعى به والا كان اقرار المدعى لهما بل هي قائمة
على اقراره بحر مزبدا (قوله أي شهدوا على قول المدعى الخ) عبارة الزيلعي وكذا اذا قال صالح
الشهود بكذا من المال على أن لا يشهدوا بهذا الباطل وقد شهدوا على به وأقام على ذلك بيته وطلب

استرداده الخ (قول المصنف شهد عدل) أي ثابت العدالة عند القاضي أو لا وسأل عنه فعدل بجر عن
الفتح وقوله ولم يطل المجلس هو: واية هشام عن محمد كافي البحر لكن تعليل المسئلة لا يظهر عليه واشترط
عدم البراح انما يناسب القول الثاني فيكون المصنف جاريا عليه والتعبير بقوله جازت شهادته غير دال
على جريانه على القول الاول كما أن عبارة الهداية كذلك انظر حاشية البحر (قول الثاني أنه لا محل
للاستدلال هنا) الثاني وما بعده من أوجه النظر غير وارد على الشارح بالتأمل والنظر كما أن الاول كذلك
وعبارته موافقة لما في البحر نعم الاول أن يقول ولو قبل القضاء (قول المصنف وان بعد قيامه عن المجلس
لا) في البرازية من الفصل الثالث من الشهادة في النوازل ذكر عطاء بن جرحه وقع الغلط في الدعوى أو
الشهادة تم أعاد أو أعادوا في مجلس آخر بلاخل ان زاد أو زادوا لا يقبل وان خلا عن تناقض لان الظاهر
أن الزيادة كانت بتلقين انسان وعن الامام شهدا عند القاضي ثم زاد فيها قبل القضاء أو بعده وقالوا
أو همنا وهماء عدلان تقبل وعليه الفتوى وأما تعيين المحتمل وتقييد المطلق يصح من الشاهد ولو بعد
الافتراق ذكره القاضي وعن الامام الثاني لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم وقال شهدا في
شهادتي في كذا وكذا فان كان يعرف بالصلاح تقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرف به فهذه تهمة
تلقى شهادته وقوله رجعت عن شهادتي في كذا وكذا أو غلطت في كذا أو نسيت مثل قوله شككت
وهذا كاله بشرط عدم المناقضة بين الاول والثاني اه (قول نقل الشيخ غانم خلافة عن الخلاصة الخ)
نقله المحمدي في الجنائيات (قول وادعى الأب أنه لاجل فقنا نلق) أي لاجل اعمال القفطان فارسي
(قول المصنف فينبه زيدا على الخ) هذا اذا لم يكن جرح زيدا معلوما عند القاضي والناس في المحيط
البرهاني من الفصل السادس والعشرين واذا جرح الرجل عمدا بالسيف فأشهد المجروح أن فلانا لم
يجرحه ثم مات من ذلك فهذا على وجهين اما ان تكون جراحة فلان معروفة عند الناس والقاضي أولم
تكن فان كانت معروفة عند الناس والقاضي فهذا الاشهاد منه لا يصح لأن الاشهاد منه حصل على ما
هو كذب يبين فان اقراره أن فلانا لم يجرحه وفلان قد جرحه كذب يبين والكذب عما لا يتعلق به حكم
فصار وجوده والعدم بمنزلة فان قيل يجب أن يكون بجوده كناية عن البراءة حتى لا يلغو كما يجعل بجود
المتابعين للبيع كناية عن الفسخ كيلا يلغو قلنا بجود السبب انما يجعل كناية عن الفسخ في موضع كان
السبب قابلا للفسخ بخلاف غيره فان بجوده لا يجعل كناية عن اسقاطه كعاجد الزوجين النكاح لما
نعذر أن يجعل كناية عن الفسخ لانه لا يقبل الفسخ بتراضيهما لم يجعل كناية عن الطلاق الذي هو اسقاط
النكاح والجراحة بعد وقوعها لا تقبل الفسخ كالنكاح فلا يجعل كناية عن اسقاطها ولا يجعل كناية عن
البراءة الذي يسقط الدين لان نفي الجراحة لو تحقق لا يكون سببا لسقوط الواجب بالجراحة لان ما يجب
بها لا يجب من غيرها وان لم تكن جراحة فلان معروفة عند القاضي وعند الناس كان الاشهاد صحيحا لانه
محتمل للصدق فيجعل صدقا اه (قول المصنف ويثبت كونه المتصرف الخ) هذه المسئلة خلافية فعلى
ما ذكره المصنف يثبت كونه المتصرف ذاعقل أولى وعلى ما ذكره غانم يثبت كونه معنوها أولى وقد ذكر
ما يفيد الخلاف الشيخ عبد الرحمن الحاصلي في ترجيح البيئات حيث قال في كتاب العتاق مانصه يثبت أمة
على أن يكون مولاه عاقلا حين تدبيرها في مرض الموت أولى من يثبت الورثة على أن يكون مخلوط العقل
ترجيح البيئات في الدعوى يثبت كون البائع معنوها أولى من يثبت كونه عاقلا جامع الفتاوى في الدعوى
وكذا في الفينة يثبت مشتري الدار على كون بائعه عاقلا وقت البيع أولى عند أبي يوسف من يثبت البائع على

كونه مجنوناً وقت البيع ترجيح البيئات في البيع اه وانظر الأثر فيهم (قول الشارح أو خصومة
الخ) الذي في الدرر واذا أقامت الأمة بينة أن مولاه دبرها في مرض موته وهو عاقل والورثة أنه كان
مخلوط العقل فينبه الأمة أولى وكذا اذا خلع امرأته ثم أقام الزوج أنه كان مجنوناً وقت الخلع وأقامت
بينة على كونه عاقلا حينئذ أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وليه بينة أنه كان مجنوناً والمرأة على أنه
كان عاقلا فينبه المرأة أولى في الفصلين اه تأمل (قول وان برهنا وقت واحد فينبه الورثة أولى) اتحاد
الوقت ليس شرطاً في تقديم بينة الورثة بل كذلك الحكم اذا لم يوقت أو وقت أحدهما أو وقتا وتقتين
مختلفين وفي نور العين من أحكام المرضى مات فقالت أبا نبي في مرض موته وأنا في العدة ولي ارثه وقالت
الورثة أبا نبي في صحته قبل قولها الا أن تبرهن أنه في صحته اه وعلل في البحر أن القول لها بأنهم يدعون
عليها الحرمان بالطلاق في الصحة وهي تنكر فيكون القول لها كما لو قالت طلقني وهونائم وقالوا في البقطة
كان القول لها (قول فتقديم ذات الكرم صحيح الاكثر) في السندي قيل باب المراجعة وان اختلفا في
الطوع والكرم فالقول لمدي الطوع وان أقاما البينة فينبه مدي الكرم اه أولى وبه يفتي كافي منية المفتي اه
(قول الشارح الا في مسئلة الاقالة) تقدم ما يتعلق بهذه المسئلة وتوجيهها في باب الاقالة قيل المراجعة
والتولية فانظره فانه نافع (قول الشارح اختلفا في البتات والوفاء) حر المحمدي هذه المسئلة قيل كتاب
الكفالة (قول وصفات) الظاهر أنه تحريف عن وصفه (قول لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة
مالم يدخله الشك الخ) عبارة البرازية والضرورة مما لا يدخله الشك عدنا الى كلام الثاني اه
(قول فاختلطوا بمدينة أخرى الخ) عبارة اللؤلؤ الجية ثم اختلط بهم أهل مدينة أخرى قالوا كانوا هم وقت
الأمان اه (قول الشارح بطلت في الكل الخ) البطلان في الكل قول محمد وعنده أبي يوسف يجوز
أن تبطل في البعض وتبقى في البعض كما نقله المحمدي عن الظهيرية وفي السندي لكن المعتمد عدم الجواز
كما يفيد اطلاقهم اه (قول وهي في البرازية أيضا) قال فيها لان شهادتهما اختلفت في الكلام اه
وهو محتمل تأمل

(باب الاختلاف في الشهادة)

اختلاف الشهادة شامل لمخالفتها للدعوى واختلاف الشاهدين واختلاف الطائفتين بحر لكن يخالفه
ما يأتي عن السعدية (قول ليس من هذا الباب الخ) فديقال انها منه فاذا كانت الدعوى في حقوقه
تعالى ووقعت المخالفة بينها وبين الشهادة مخالفة كلية تقبل ولا تضر هذه المخالفة لان تقديم الدعوى في
حقوقه تعالى ليس بشرط حتى تشترط الموافقة وسينبه عليه لكن بكيفية أخرى (قول فيه قيد كافي
البحر عن الخلاصة) وذلك بأن يسأل القاضي مدي الملك أبهذا السبب الذي شهدوا به تدعى أم بسبب
آخر فان قال بهذا السبب يقضي بالملك به والا لا يقضى له بشئ أصلا (قول وحكي في الفتح عن العمادية
خلافاً) في الانقروى ادعى الشرا مع القبض وشهدا بالملك المطلق فيه اختلاف المشايخ والأكثر على عدم
القبول اه (قول وهذا جعله الزيلعي تفسير الموافقة) فيه أن الزيلعي انما يفسر الموافقة بالمطابقة الخ ولم
يجعل قوله بطريق الخ تفسيرها والظاهر أن الانسب للزيلعي أن يقول والمراد بالاتفاق في اللفظ والمعنى
تطابق الخ والالم يبق لذكر معنى في قول الكثر ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى فائدة كما أنه كذلك في

عبارة المصنف **(قوله بخلاف ما اذا شهد أحدهما بألف المدعى الخ)** في هذا المثال لم يوجد توافق الشاهدين على معنى واحد بطريق المطابقة فهو خارج عن الأصل المار تأمل وانظر الحاوي ثم رأيت في الاشياء ذكر أن هذه المسئلة مما استثنى من قولهم لا بد من التطابق لفظاً ومعنى حيث عدم ذلك مسائل وقال الخامسة شهد أن له عليه ألفاً والآخر أنه أقر له بألف تقبل كافي للعمدة اه وعزى في نور العين عدم القبول للجامع الكبير والقبول لأبي يوسف كما في فتاوى رشيد الدين وهو المختار كما فيها **(قوله بخلاف ما لو ادعى الملك بالشراء فشهد بالهبة الخ)** فيما قاله تأمل فإن في كل من المسئلتين لا يحتاج لإثبات نفس التوفيق بل تقبل بنسبة الهبة بعد دعوى الشراء اذا وفق بأن قال جحد في البيع فوهب المبيع على بل مكانه يكفي على ما تقدم وعبارة الجرح ولا يحتاج إلى إثبات التوفيق بالبيعة لأن الشيء إنما يحتاج إلى إثباته بها اذا كان سبباً لا يتبره ولا يتغير بإثباته كما اذا ادعى الملك بالشراء فشهد بالهبة فإنه يحتاج إلى إثباته بالبيعة أما الإبراء فغيره وحده ولو أقر بالاستيفاء يصح إقراره ولا يحتاج إلى إثباته اه أي لأنه إقرار على نفسه **(قوله وظاهر الهداية أن الرهن انما هو الخ)** فيما قاله هنا تأمل يحتاج للنظر لما في الهداية والعناية **(قوله وذكر الراهن في اليمين الخ)** لعلة في اليمين وانظر العقوبة فان ما فيها يوافق ما في الإيضاح ونفي الخط محل نظر **(قوله من أثبت الملك لم يثبت عند الموت)** لأن ما كان له عند موته يكون لو ارثه فحينئذ يكون في معنى الجرح كافي محاضر الفصولين **(قوله لأن الأيدي في الأمانات الخ)** ليس هذا في كل أمانة بل في البعض دون البعض كما يأتي في الودعة والتعليل المذكور غير عام **(قول الشارح وبقى شرط ثالث)** وكذا يشترط هذا الشرط في الدعوى في نور العين من الفصل السادس طلب إقراره فادعى أنه عم الميت يشترط لعخته أن يبين أنه عم لأبويه أو لأبيه أو لأمه ويشترط قوله وهو وارث له لا وارث له غيره **(قوله هل له وارث أولاً قال مجرداً هنا بياض الخ)** الذي في الفتح ثم يقضى بكله الخ **(قوله وظاهر الأول)** الذي نقله عبد الحلیم في شتى القضاء من حاشية الدرر عن المبسوط أن الأصح قولهما أي محمد والامام **(قوله فلا تحل له الشهادة)** مقتضاء تفسيق هذه الشهادة وعدم قبولها لا ارتكابه ما لا يحل وهذا ما نقله السندی عن الطحاوي نقلاً عن بعض أصحابنا وزفر وحجة القبول أنه صادق فيما أخبر به من القرض متقدماً ولا ينظر القاضي إلى اعتقاده انما ينظر إلى أداء الشهادة اه ولا يخفى قوة وجه ما قاله زفر **(قوله قال في الفتح ولو عين لونها الخ)** عبارة الأصل أما لو عين لونها كحمرها فقال أحدهما سوداً لم يقطع اجناعاً اه **(قوله أما الأول فلأن الإطلاق أزيد الخ)** عبارة شرح الوهبانية لأن الشهادة غير موافقة للدعوى فان الدفع جملة غير الدفع متفرقا والطلاق يقتضي أن يكون جملة أيضاً فكان المدعى يصير مكذباً للشهود لأنه يدعي شيئاً وهم يشهدون بما يخالفه اه وعزى المسئلة في الشارح للقنية ولا يخفى عدم قوة الدليل

(باب الشهادة على الشهادة)

(قوله لكن نقل البرجندي والفهستاني كلاهما عن الخلاصة الخ) عبارة الأصل لكن نقل البرجندي عن الخلاصة والفهستاني عن الخزانة وكذا في الجراح **(قوله أنه متى خرج الأصل عن أهلية الشهادة الخ)** فيه أنه بالموت لا يقال أنه خرج عن الأهلية اذ هو مقرر لها لا يخرج عنها كما تقدم مراراً

(قوله)

(قوله ولو شهد على شهادة رجل واحد الخ) عبارة الأصل ولو شهد على شهادة رجل واحد بما شهد بنفسه أيضاً يجوز الخ **(قوله وهو المراد هنا)** في كون المراد ما ذكره هنا نظر بل المراد به أن الفرع اذا لم يكن أهلاً للتعديل لا بد من تعديل الكل ولا يكفي تعديله للأصل **(قوله فتأمل النقل)** فعلى ما نقل أولاً عن الحلواني من أنها تقبل في المسئلة الثانية وما نقل عنه هنا من أنها تقبل فيما لو قال الفرع أن الأصل ليس يعدل يكون قائلاً لا بقبول شهادة الفرع في هاتين المسئلتين ويكون حكمهما واحداً عنده لأن الأولى منهما بقي الأصل مستورا والثانية طعن مجرد وهو غير مقبول فللقاضي أن يعتله ويقضى بهذه الشهادة وحينئذ لا مخالفة بين النقلين عن الحلواني لكن بمراجعة المحيط ظهر أن التصحيح انما هو في الثانية لا الثالثة **(قوله وأنكرت المرأة أن تكون هي المنسوبة الخ)** غير قيد وقال السرخس لا يخصص بانكارها **(قوله وجعله في ديوان أقل الخ)** هنا سقط والأصل وجعله في ديوان الادب أقل الخ **(قول المصنف ثم نهاه عنها لم يصح)** ذكر في الخاتمة أن هذا قول الامام والثاني **(قوله وببحث فيه الرملي)** بقوله قد جوزوا الشهادة بالموت لمن سمع عوته من ثقة فكيف يحكم وقد يقال لما جزم بالشهادة بالموت وظهر حيا قطع بكنبه فكان ينبغي أن لا يجزم بل يقول أخبرني فلان أو اشهر عندي في مثل ذلك ينبغي أن لا يحكم به فلا يشهر ولا يعزى اه

(باب الرجوع عن الشهادة)

(قول المصنف قلوا أنكره لا) سيأتي في الوصاية أن الموصي لو أنكرها قيل يكون رجوعاً وقيل لا يكون وصحح كل من القولين فهل هذا الخلاف جارها أولاً أم اه **(قول الشارح لأنه فسح أو توبه)** هذا التعليل عليل بالنسبة للشيء الثاني انظر السندی **(قول الشارح أو برهن أنها أقرب رجوعاً عن الخ)** هكذا عبارة ابن ملك وعبارة غيره اذا أقر الشاهدان في مجلس القاضي أنهما أقرار رجوعاً عن الخ وجعل إنشاء الحال ولم أر ما ذكره ابن ملك لغيره والتعليل ظاهر لما قاله غيره قد برهن رأيت في حاشية الخادى على الدرر نقلاً عن الإيضاح ما يوافق عبارة ابن ملك ونصها ولو ادعى إقرار رجوعاً عن غير ما عند غير القاضي وبرهن على ذلك قبل وجعل إنشاء اه وظهر وجه جعله إنشاء وهو أن الثابت بالبيعة كالثابت بالمعينة فيجعل إقرارهما الثابت بالبيعة كالثابت بمعينة في الحال عنده لكن معلوم أن البيعة انما تكون مسموعة بعد صحة الدعوى ولم تصح **(قول الشارح وعزى)** ظاهراً الإطلاق وقد علمت أنه ادعى السهو أو الخطأ أو النسيان أو كان على وجه التوبة لا يعزى اه خادى **(قوله وصاحب الجمع)** أي في شرحه فإنه أطلق في مثله حيث قال (ويضمنون ما أنفقوا بشهادتهم) هذا اذا قبض المدعى المال ديناً أو عيناً اه **(قوله اقتصار أرباب المتون على قول ترجحه)** لكن ما في الفتاوى صرح فيه بأن الفتوى عليه والتصحيح الصريح أقوى من الضمني **(قوله لنافيه كلام)** وهو أنه أراد به الضمان بالرجوع مطلقاً سواء كان الشاهد كماله الأول أو لا **(قوله تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد الخ)** مثله ما ذكره الشارح في الحدود ولا شيء على خامس رجوع بعد الرجوع فان رجوع آخر جحداً وغرماً ربع الديعة ولو رجوع الثالث غرم الربع ولو رجوع الخمسة ضمنوها أنجاساً حاوى اه ولم يذكره في المحيط والمذكور فيه من الحد ودولو كان الشهود خمسة والحد رجوع فرجع واحد بعد الامضاء لا شيء على الرابع فان رجوع آخر بعد ذلك كان عليه ما ربع الديعة ويضربان حد القذف والأصل فيه أن العبرة بلقاء من



بقى اه ولم يذكره ايضا في الشهادات **(قوله)** ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة الخ لا يخفى أن زيادة مانقه الشارح عن عزمي تكون عبارته مفيدة للصواب المستحقة منطوقا وواحدة مفهوما فتكون عبارة الشارح مساوية لما زاده في المنع وهي مرادة للمصنف ولم يصرح بها الظهور اذ انتهت في كلامه اذ لا يتأتى القول بضمان الزيادة فيما اذا كان المدعي الزوج اذ هو راض باتلافها على نفسه بدعواه النكاح بما زاد على مهر المثل وحينئذ يكون مانقه عن عزمي قيد في مسألة الزيادة فقط وتكون مسألة مهر المثل والأقل على الإطلاق وهذا أحسن مما ظهر للحسنى لا فائدة الخس منطوقا عليه لا على ما ظهر له وأحسن مما قاله الحلبي أيضا نعم في كلامه إيهام وتكرار كما ذكره المحسنى **(قول الشارح)** اذا اتلاف بعوض كالاتلاف **(قوله)** هذا ظاهر في حقها اذ قد اتلفا عليها البضع بحال متقوم وكذلك في حقها اذا البضع متقوم حال دخوله في ملكه والكلام فيه كذا يؤخذ من الزبلي **(قوله)** ولا يظهر تفاوت بين المسئلتين الخ يظهر التفاوت بينهما فانه في الاولى يقضى بما سباه من الثمن وبالزيادة أيضا وتقوم من جنس الثمن أو غيره وفي الثانية يقضى بالقيمة فضة أو ذهبيا وفي المسئلة الاولى اذا كان أكثر من القيمة بضمنه بتمامه والفرق بينهما وبين الثانية ظاهر **(قوله)** فان رد المشتري المبيع بعيب الرضا الخ هذه المسئلة في الخزانة كذلك وليتفر وجهها ثم رأيت في الهندية مانصه فان وجد المشتري بالعبد عيبا فرده فان كان بغير قضاء فهذا بمنزلة بيع جديد فآخذ من البائع التي درهم ولا يبلل له على الشاهدين وان كان بقضاء القاضي برد العبد على البائع وآخذ من الشاهدين ما دفع اليهما التي درهم ويرجع الشاهدان على البائع بمادفع اليه ألف درهم شرح طحاوى **(قوله)** وفي البحر عن المحيط ولورجع شاهد الطلاق الخ عبارته نقلا عن المحيط شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لاضمان عليهما لانهما أوجبا نصف المهر وشاهد الدخول أوجبا جميع المهر وقد بقي من يثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليهما نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهدي الطلاق شي ويجب على شاهد الدخول الربع **(قول المصنف وفي القصاص الدية الخ)** هذا اذا رجعا بعد القصاص كما يفهمه ما في الدرر بقوله يعني اذا شهد أن زيدا قتل بكرافا قص من زيد ثم رجعا تجب الدية عندنا ويضاهى ذكره في الفتاوى الهندية بقوله ثلاثة شهدوا بالقتل العمد فقصى فقطع الولي يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامة الروايات اه وذكر المقدسى لو قطع الولي يده فرجع واحد فقطع رجله فرجع آخر لم يكن للولي قتله لانه عقوبة والامضاء فيه من القضاء كالحل اه وهي حادثة الفتوى أجبت فيها بذلك وقد خالف فيها بعض علماء العصر ثم رجع

(كتاب الوكالة)

(قوله) لم يذكر ما يصير به وكيل الخ في البرازية أول القضاء السلطان اذا قلده القضاء فرده مشافهة ثم قبل لا يصح وان بعث منشورا أو أرسل اليه فرده ثم قبل ان قبل بلوغ الرد الى السلطان يصح القبول لا بعد بلوغ الرد اليه وكذا الوكيل برد الوكالة ثم يقبل وكذا كتبت المرأة الى رجل في زوجت نفسها من قبل الكتاب اليه فرده ثم قبل والرسالة كالكتابة اه **(قوله)** لكن صرح في البدائع أن افعل كذا الخ ما ذكره في البحر من أنه يصير رسولاً بالامر انما هو في أمر مخصوص وهو قوله قل فلان الخ لا في كل أمر فلا يرده عليه ما في البدائع والولو الحية ثم رأيت في البرازية وكلامه بتقاضى الديون ثم قال وكل من شئت بذلك له أن يعزله ولو

وكلامه ثم قال وكل فلان ليس له أن يعزله لانه رسول في حقه لما سماه باسمه ولو قال وكل فلان ان شئت ملك عزله لان المنصرف بعيشته مالك لا رسول اه **(قوله)** أنت وكيل في كل شيء جائز أمر الخ قال في تمة الفتاوى أنت وكيل في كل شيء فهو وكيل بالحفظ ولوزاد جائز أمره فهو وكيل فيه وبالسبع وغير ذلك لانه فوض اليه التصرف عاما فصار كالوفاة ما صنعت من شيء فهو جائز فذلك أنواع التصرفات اه ومن تعليل المسئلة يعلم حكم ما لو قال أنت وكيل في كل شيء وكالة عامة مقبوضة وأنه حكم ما لو قال فيها جائز أمره **(قوله)** وظاهر العموم أنه يملك قبض الدين الخ لا يظهر هذا على عبارة قاضيجان وانما يظهر على عبارة غيره **(قوله)** ليس له صناعة معروفة تفسير لما قبله والقصد أن معاملاته مختلفة **(قوله)** كما ذكره صاحب الهداية عبارتها وبشرط أن يكون الوكيل ممن يعقل العقد ويقصده اه **(قوله)** ولم يعين الخاص به والخاص فيه الفرق بينهما أن الخاص به ما وقعت الخاصية بسببه كالبيع والاجارة والخاص فيه هو المال المتنازع فيه تأمل **(قوله)** بحث فيه في البرازية بان التفويض لقضاء العهد فساد **(قول الشارح)** ويكتفي قوله أنا أريد السفر ظاهره أنه يكتفي وان لم ينضم له شيء وهو ظاهر ما في الخزانة أيضا الا أنه يفيد أنه لا يقبل قوله الا باليمن **(قول الشارح)** اذا لم يرض الطالب الخ يظهر صحة جعله قيدا في الكل **(قوله)** أي المدعى عليه أو المدعي **(قول المصنف واصل)** اذا كان فيه معنى المعاوضة لا الابراء **(قوله)** وقيل ينتقل الى موكله الخ قال الطرابلسي وهذا أولى عندى أن يبقى به في زمان لان الرفع الى الحاكم لا يخلو عن مغرم مالي اه سندی **(قوله)** وجرمه هنا أي البرازي فيما نقله عنه في البحر **(قول المصنف)** ان لم يكن محجورا مفهومه أنه ان كان مأذونا تتعلق الحقوق به مع أن فيه تفصيلا ذكره في وكالة جامع أحكام الصغار ونصه فان كان مأذونا له بالتجارة فان كان وكيل بالبيع بمن حال أو مؤجل لزمته العهدة وان كان وكيل بالشراء اما أن يكون بمن حال أو مؤجل فان كان بمن مؤجل لا تزمه قياسا واستحسانا وتكون العهدة على الأمر لان ما يلزمه من العهدة في هذه الصورة ضمان كفالة لاضمان ثمن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك للضامن في المشتري وانما هذا يلزم ما لا في ذمته ويستوجب مثله بذلك على موكله وما هذا الا معنى الكفالة والمأذون له يلزمه ضمان الثمن لا الكفالة وان وكله بالشراء بالثمن الحال فالقياس أن لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان يلزمه لان ضمان الثمن وان كان لا يفيد الملك في المشتري الا أن الصبي هنا يلزمه من الضمان ملك المشتري من حيث الحكم والاعتبار فانه يجبه بالثمن حتى يستوفى من الموكل كالأشترى لنفسه ثم باع منه بخلاف ما اذا كان مؤجلا لانه بما يضمن من الثمن لا بملك المشتري لامن حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فانه لا يملك حبسه بذلك وان كان ضمان كفالة من حيث المعنى الخ وذكره في العناية والفتح أيضا **(قوله)** تتعلق حقوق عقدهما بالموكل مالم يعتق فاذا عتق لزمته لا الصبي اذا بلغ اه شربلالي وانظر ما فيه عن التبيين **(قول الشارح)** لانه العاقد حقيقة وحكم لا استغنائه عن اضافة العقد الى الموكل **(قول الشارح)** فالعهدة على أخذ الثمن الخ وفي الخلاصة تتعلق بالوكيل ولو حضر الموكل عند العقد اه **(قوله)** هذا لا يناسب كلام المصنف الخ بل هو مناسب لكلام المصنف فان الملك ثابت للموكل ابتداء على سبيل الاستقرار **(قوله)** انظر ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالموكل رأيت في آخر وكالة الزبلي أن الوكيل بالبيع يتولى حقوق العقد ويتصرف فيها بحكم الوكالة وأن الوكالة بالهبة تنفذي مباشرة الهبة حتى لا يملك الوكيل الواهب الرجوع ولا يصح تسليمه اه وقال في العناية ليس للوكيل الرجوع في الهبة ولا أن يقبض الوديعة والعارية والرهن

والقرض من عليه اه (قول الشارح التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة) انظر ما قالوه في الشركة والمضاربة من أن الشريك والمضارب على كل الاستدانة بالاذن وفي ذلك تصحح التوكيل بالاستقراض وانظر ما قاله الزيلعي عند قول الكثر ومن ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه الخ

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

(قوله ولو أنوبالا يجوز الخ) قال في البحر مانعه وفي الكافي فرقوا بين ثياب وأتوب فقالوا الأول للجنس والثاني لا وكان الفرق مبني على عرفهم اه ويمكن أن يقال أنه مبني على أن أتوب جمع قلة لأن أفعالا من أوزان جوع القلة وهو لما دون العشرة فلم يدل على العموم بخلاف ثياب فإنه جمع كثرة لا ينحصر فتباحش الجهالة اه واعترضه المقدسي بأنه يفهم من تفرعه أن لفظ ثياب لا يصح التوكيل فيها وأتوب يصح لقلته وعدم تفاحش الجهالة وهو خلاف صريح كلامه وكلام الخلاصة والوجه الوجه في ذلك أنه إذا ذكر الثياب ونحوها من ألقاظ العموم يكون مفوضا الأمر إلى الوكيل فيصح بخلاف ثوب أو أتوب لا يظهر فيها العموم فيصير شائعا في جنسه متفاحش الجهالة فلا يصح وفي الخلاصة انما ذكر ذلك بعد ذكر البضاعة الدالة على العموم إلى آخر ما ذكره اه والأوجه ما في الكافي (قول المصنف ولو ارثه أو وصيه الخ) ظاهره تساويهما في الرد دون تقديم الوصي على الوارث (قوله والذي يدفع الاشكال من أصله الخ) غير دافع للاشكال فإن ما مضى عليه العيني غير مقيد بما إذا قبض الموكل بل أعم مما إذا قبض هو أو الوكيل (قوله وما ذكره العيني) لعلة الزيلعي (قوله لا الشراء من ماله) أصله لا النقد من ماله (قوله لكن لا تخالف ما ذكره الماتن الخ) هي وان لم تخالف ما في المتن من حيث وجوب الأجرة لكن فيها مخالفة من حيث ذكر الخلاف بعد الوجوب وعدم الجواز قبل الوجوب على قولهما تأمل (قول الشارح لكن في الأشياء القول للوكيل بيمينه) يصح جعله استدراكا على قول المصنف سابقا صدق لانه أمين فانه أطلقه ولم يقيد باليمين تأمل (قول الشارح ولذا بطل في حصة شريكه الخ) لينظر وجه بطلان البيع وصحة العتق ولزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز انما يفيد عدم صحة استعمال اللفظ فيهما معا ولا يفيد وجه صحته في العتق دون البيع تأمل ويظهر أن وجهه أن قصد البائع استعماله فيهما وهو غير صحيح كاذكره الآن لأن البيع الحقيقي مشروط بالعتق وهو مما يفسد بالشرط الغير الملائم لدونه فلذا قيل بفساده دون العتق لكن هذا يقتضي الفساد لا البطلان هكذا ظهر فتأمل

(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء)

(قوله والاقالة على الخلاف مامر) صوابه على الخلاف المذكور (قوله أي خلاف قوله فيما يشهد به) فعلى هذا لا يستقيم قول الشارح والمفتي به خلافاً فإنه يوجب اعتماد قول الامام (قوله والأمر بالشراء مصادف ملك الغير فلم يصح) أي الأمر مقصود لانه لا ملك للأمر في ملك الغير وانما يصح ضرورة الحاجة اليه ولا عموم لما ثبت ضرورة وقوله فلا يعتبر الخ أي فلم يجوز شراء البعض لأن الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها وذلك يتأدى بالتعارف وهو شراء الكل بنائية (قوله لا يحدث مثله قبل الخ) في الأصل لا يحدث في مثله الخ (قوله ضمن نصف المال الخ) هذا مخالف لما يأتي عن السراج (قوله فالأحسن

ما سئذ كره بعد) لا تخبر برميها قاله تأمل (قوله تقدمت أول كتاب الوكالة) مع عدم مناسبتها لما الكلام فيه خلافاً لما يفيد كلام السندی (قوله انظر ما معنى هذا فان لم نمن ذكره الخ) معناه ما إذا كان حاضرا مع خصمه مجلس القضاء فإن التوكيل حينئذ لازم بدون رضا الخصم ثم رأيت هذه العبارة في تمة فروق الأشياء قبيل كتاب الدعوى لعمر بن نجيم وعبارة التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام إلا أن يكون الموكل مسافرا أو مريضا أو مخذرا لكن إذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه فإن كان حاضرا فأبى الخصم التوكيل لا يسمع منه والفرق أنه إذا كان غائبا تصحق تهمة التليس لأن كان حاضرا (قول المصنف الوكيل لا يوكّل إلا بأذن أمره) رجل وكل رجل لا يتقاضى دينه أو خصومة أو بيع وقال ما صنعت من شيء فهو جائز كان للوكيل أن يوكّل غيره ولو أن الوكيل وكل غيره وقال ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني أن يوكّل غيره وروى أن له أن يوكّل غيره اه خاتمة ومثله في الانقروية ونقل المسئلة في الهندية عن الخاتمة مقتضرا على الرواية الأولى وفي التارخاتية إذا وكل رجلا لبيع أو شراء وقال له اعمل برأيك فوكل الوكيل وكيلا وقال له اعمل فيه برأيك لم يكن الثاني أن يوكّل الثالث نص عليه في كتاب الشفعة وذكر في كتاب المضاربة إذا قال رب المال للمضارب اعمل فيه برأيك فدفع المضارب المال إلى غيره مضاربة وقال اعمل فيه برأيك كان الثاني أن يدفع المال إلى غيره مضاربة فنما يخاف من قال ما ذكر في المضاربة بصيررواية في الوكيل وما ذكر في الوكيل بصيررواية في المضاربة فعلى قول هذا القائل يصير في المسئلتين وابتان ومنهم من قال بين المسئلتين فرق وهو الأظهر اه وفي حاشية الدرر لعبد الحليم ولو قال الوكيل الأول ذلك لو كي له لم يكن توكيل ثالث بخلاف ما لو قال السلطان للقاضي استخلف من شئت وقال القاضي ذلك لمن استخلفه له الاستخلاف أيضا اه (قوله فلو وكل غيره بشرائها الخ) انظر مع ما يأتي عن السراج (قوله وبه صرح في الخلاصة والبرازية الخ) ما ذكره في الخلاصة وغيره لا دلالة فيه على عدم صحة توكيل الوكيل في النكاح مع تسمية الزوج والمهر فلم يكن ما قال ط مخالفا للقول والظاهر صحة قياس الوكالة في النكاح على الوكالة بالبيع مع التعيين في كل كادل على ذلك ما نقله الشارح في باب الولى عن القنية ولم أظفر بنقل في المسئلة بخلاف ما فيها (قول المصنف فأجازة الأول ص) ينظر الفرق بين هذا وبين ما نقله في الدرر عن الزيلعي من أن أحد الوكيلين لو تصرف بمحضرة صاحبه فإن أجاز صاحبه جاز والأفلا ولو كان غائبا فأجاز لم يجوز اه حيث لم يعتبر إجازة الغائب من الوكيلين لما بشره الحاضر واعتبر إجازة الوكيل الأول لما بشره الوكيل الثاني مع أن المقصود هو حضور الرأى حاصل في كل تأمل والظاهر في وجه الفرق أن أحد الوكيلين لما عمل الفعل لم يملك الإجازة وإن حضر رأيه إذا يملك الإجازة لا من يملك الانشاء بخلاف الوكيل الأول فإنه يملك الانشاء فيملك الإجازة مع حصول المقصود وهو حضور رأيه وسيأتي في باب الوصى ما يخالف ما في الدرر ثم رأيت في وقف هلال من باب إجازة الوقف أو وصى إلى جماعة فأجرها بعضهم لا يجوز إلا أن يجيزها الباقي اه ثم رأيت في العناية بالفرق فانظره (قول الشارح فلا تكني الحضرة) ذكر السندی أول النكاح عند قول المصنف وبما وضع أحدهما الخ أن مباشرة وكيل الوكيل بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون مباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع كافي الأصل ونقل عصام في مختصره أنه جعله كالبيع فلا يحتاج لقبوله انتهى (قوله ينبغي أن يملكه في صورة الخ) ونحوه في تكملة الفتح

(باب الوكالة بالخصومة والقبض)

(قوله التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف الخ) ومثله ما ذكره في الفصل الخامس في مسائل الوكيل بالافراض من تمتع الفناوى التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضي هو الذي يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض والا فلا اه وفي الهندية من الفصل السابع من الوكالة الوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض لان التقاضي تفاعل من الاقتضاء وهو عبارة عن القبض وكان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالاقتضاء نصا وقال مشايخنا ليس للوكيل بالتقاضي القبض لان العادة جرت بخلاف ذلك في بلادنا وهل هناك الخصومة اختاف المشايخ فيه وقيل يجب ان هناك الخصومة عند أبي حنيفة وهو الأصوب والأشبه فان محمدا ذكر عقب هذه المسئلة في كتاب الوكالة الوكيل بالتقاضي وكيل بالخصومة اه (قول الشارح أى الخصومة خلافا لهما) فان قبض الدين عنده قبض على حقه وعندهما بعينه وتقبل البيعة على الوكالة عندهم اه قهستاني (قول الشارح فيمكنها مع القبض) أى قبض العين (قوله وقد تبع المصنف صاحب الدرر الخ) لا تخبر في هذه المسئلة هنا ولا فيما سبق (قول المصنف وكله بخصوماته وأخذ حقوقه الخ) في محاضر نور العين ردت محضرا ذكر فيه أنه وكاه في الدعاوى والخصومات ولم يذكر فيه في جميع الدعاوى بأن الألف واللام فيهما الجنس لدخولهما على اسم الجمع فكانتا للجنس والحكم فيها أن يتناول الأدنى مع احتمال الألف على فيتناول خصومة واحدة وأنها مجعولة فلا بد من بيانها أو يقول في جميع الدعاوى والخصومات اه وفي الانقروى من الفصل الثاني ادعى أنه وكيل فلان وكله بالدعوى على فلان وأقام عليه بينة هل تتبع أجاب لا لأن بيان المدعى فيه شرط صحة التوكيل ولم يوجد من دعوى القاعدية ولو أرسل الوكالة بالخصومة بأن قال وكلتك بالخصومة ولم يرد على هذا لا يصير وكلا وحكي خلافا فيما لو قال وكلتك بخصومة ما بيننا فانظره (قول المصنف لا يسمع على الوكيل) أى ويحكم بالمال على المدعى عليه ويتبع الدائن بدفعه شربلاى لكن قد يقال المفهوم مما سبق سماع البيعة لقصر اليد وينظر الفرق بين الدين والعين (قوله ومثله استثناء الانكار فيصير منهما) أى الطالب أو المطلوب (قوله أى فيما لو أعتق المولى عبده الخ) جعل في الهداية هذه المسئلة نظير مسئلة الكفالة فهي غير داخلية في كلام المصنف (قوله الاستثناء مستدرك فانظر ما في البحر) ما قاله في البحر فيه تأمل كما أن قوله في الأشباه فقط كذلك (قوله لكن لا يظهر في مسئلة وكيل الامام الخ) فيه تأمل (قوله فالضمير المستتر في وكاه عائدا الى الوكيل الخ) غير موافق لما في البحر فانظره (قول الشارح لا تنافها على ملك الوارث) والحال أن ملكه قد زال بعونه كما في الزبلى وفيه لو ادعى رجل أن صاحب المال مات ولم يدع وارثا وأنه أوصى له بما في يده رجل من عين أو دين وصدقه الذي في يده المال يؤمر بالتسليم اليه لأنه لما ادعى أنه لم يترك وارثا ينزل منزلة الوارث الخ (قوله وهذا التعليل أظهر مما ذكره الشارح) وجهه أن اليمين المتوجهة على الأصل غير المتوجهة على الوكيل لكن عدم جواز الاقرار على الموكل محل نظر (قوله فكيف يتصور لزومه على الوكيل) فيه أن المراد بلزومه على الوكيل لزومه من حيث قصر يده (قول الشارح خلافا لفرق) في حاشية عبد الحليم صرح بعض بأن قول زفر هو الحق (قوله يعنى لا يقضى اتفاقا الخ) المناسب حذف اتفاقا (قوله قال في الصغرى الوكيل يقبض الدين الخ) وفي الصغرى أيضا على ما نقله الشربلاى عنها وأقام الوكيل

يقبض كل حق بينة شهدت دفعة على الوكالة وعلى الحق للوكيل على المدعى عليه قال الامام تقبل على الوكالة لا غير فادقضى بها يؤمر الوكيل بأعادة البيعة على الحق للوكيل على المدعى عليه وعندهما تقبل على الأمرين ويقضى بالوكالة أو لا تم بالمال وكذا الخلاف في دعوى الوصاية أو الوراثية اه وفي الباب الثالث عشر من دعوى الوكالة من الهندية رجل قذر جلا الى القاضي وقال ان فلان بن فلان على هذا ألف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حقه وبقبضه وأقام البيعة على ذلك جله قال أبو حنيفة لا أقبل البيعة على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة وان أقام البيعة على الوكالة والدين جله يقضى بالوكالة ويعيد البيعة على الدين وقال محمد اذا أقام البيعة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البيعة على الدين وهذا استحسان والفتوى على قوله وتعمامه في الباب المذكور اه وفي الخاتمة من الدعوى فان شهدوا على الأمرين معا على الوكالة والدين في الاستحسان تقبل فاذا ظهرت عدالة الشهود يقضى بهما لكن يقدم القضاء بالوكالة على القضاء بالدين الى آخر ما فيها وفيها من الوكالة أنه يقضى بهما لكنه يحمل على تقديم القضاء بالوكالة على ما علمنا أفادته عبارته السابقة لكن ذكر في محاضر الهندية أنه يقضى بالموت والوراثية ثم يقضى بالوصاية (قوله فانه يكون خصما في اثبات الدين) لعله الوكالة (قوله من ذمته الى ذمة الوكيل) عبارة شرح الوهابية في ذمته أى ذمة الخ وقوله على الأمر حقه لا أمر كما هو في الأصل (قوله فكذلك اذا أمره أن يبيع طعاما في ذمته) ذكر عقب هذا ما نصه وهذا لانه انما يعتبر أمره فيما عاك المأمور بدون أمره وهو في قبول السلم في الطعام يستغنى عن أمر غيره وقبول السلم من منيع المغاليس فالتوكيل به باطل كالتكدي اه شرح الوهابية (قوله أنه هو المراد في تصوير هذه الحيلة الخ) بالتأمل فيما قالوه وما قاله يظهر أن المؤدى واحد

(باب عزل الوكيل)

(قوله لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم الخ) هذا التعليل لا يظهر في الوكالة اللازمة وخيار الشرط يصح في كل لازم ولو من أحد الجانبين يحتمل الفسخ الا أن الأصل فيها عدم اللزوم ولا عبرة بالعارض (قول المصنف في ضمن دعوى صحبة على غريم) أى من تحقق كونه خصما من دعوى المدعى كان ادعى أن فلان عليك كذا أو وكلني بالخصومة فيه وقبضه مثلا فلا تثبت الوكالة في ضمن دعوى على غائب في وجهه من يزعم أنه وكيله بدون تحقق وكالته مشافهة عند القاضي بحضور وكيل المدعى الغائب وبدون سبق ثبوتها بثبوتها شرعا ولذا ذكر في البرازية من الفصل السابع من كتاب الدعوى ما نصه واحد من وكلاء المحكمة ادعى أنه وكيل عن فلان في طلب حقوقه وعلى هذا المحضر كذا فقال وكيل آخر من وكلاء المحكمة ان موكلى هذا يريد المدعى عليه يقول ليس على هذا الحق وليس لي علم بالوكالة فبرهن الوكيل على الوكالة لا يقبل لعدم الخصم اه ثم ان المذكور في محاضر الهندية أنه في دعوى الوصاية يبدأ المدعى بأقامة البيعة ثم يسأل المدعى عليه عنها لان الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعى خصما بآيات الوصاية وان كثيرا من أهل هذه الصنعة يبدون بجواب المدعى عليه كما هو الرسم في سجلات سائر الدعاوى والخصومات اه ومقتضى التعليل المذكور صحة أن يبدأ في دعوى الوكالة بأقامة البيعة عليها ثم يسأل الخصم تأمل (قوله وكلاهما ليس بشئ) لان في الاول عزله وتوكيله من غير فصل بينهما دائما لا الى نهاية وليس فيه وكالة تنفع ولا عزل يمنع وليس في الثاني ما يبطل الوكالة المتعلقة لان عزله لا يتناول الالموجودة اذ لا يتصور عزل

الوكيل قبل الوكالة كما لا يتصور عزل القاضى أو السلطان قبل التولية ولكن الصحيح الخزلى (قوله) أما على الاول فلما فاته الخ) فيه أن مراد الشارح أن له عزله عن الوكالة الدورية بقوله عزله عن تلك فانه يكون معزولا عن الوكالات كلها بناء على ما صححه البرازى حيث قال علق وكالته بشرط ثم عزله قبل مجيئه صح عند محمد وهو الاصح خلافا للثاني اهـ ومفاد كلام العيني الآتى من انعزاله بقوله كلما وكلت فانت معزول انه لا ينعزل بقوله عزله عن هذه الوكالة الدورية وما ذكره البرازى موافق لما نقله الزيلعى عن صاحب النهاية وهو ما قاله شمس الأئمة اهـ وذكر البرازى أيضا مانعه والمختار أن الزوج عاك عزل وكيله بطلاق امرأته اهـ وحينئذ فالمعنى في فهم عبارة الشارح ارجاع المبالغة لقوله فلاموكل العزل وتقدير دخول الوكيل في طلاق وعناق وجعل ذلك مسألة أخرى وذ كر في الخلاصة نحو ما في البرازية (قوله) وكله غير جائز الرجوع) هذه مسألة أخرى غير مسألة الوكالة الدورية (قوله الشارح لا الوكيل بنكاح وطلاق الخ) لكن التعليل المذكور لا يشترط علم الموكل شامل لأنواع الوكالات فانظر في الزيلعى وغيره ثم رأيت في الكفاية أن ما في الهداية مخالف للعامة روايات الكتب (قوله) الا الوكيل بشراء نبي بعينه) حقه بغير عينه (قوله المصنف الغيت تو كيلي الخ) يتأمل في وجه كون ما ذكر ليس عزلا ثم رأيت في الاشياء من الفن الثالث ما ليس بلازم من الحقوق لا يتصف بالاسقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة اهـ وفي بعض رسائله ان حق الوكالة والعارية والوديعة ينبغي أن لا يسقط بالاسقاط حتى لو قال المستعير أسقطت حتى من الانتفاع بالعارية لا يسقط مادام المعير لم يرجع وله الانتفاع لانها كذلك الاعيان اهـ وقال البعللى ان الوكيل عزل نفسه بشرط علم الموكل فهو من الحقوق التي تقبل الاسقاط اهـ فعلم من هذا أن المصنف تبع الاشياء وما فيه غير مرضى تأمل (قوله الشارح لكنه ذ كر في الوصايا الخ) حقه التقديم فانه لم يذكر هذا الاستثناء وقوله وحله المصنف الخ غير مناسب انظر التكملة (قوله) الظاهر أن الضمير في تزويجها الخ) صرح في التمهيدا استظهره هنا (قوله المصنف وبموت أحدهما) ذكر في خزنة المفتين من الايصاء لا ينعزل وكيل القاضى بعزله أو موته ونقله في البحر عن قضائها (قوله) ثم رأيت منقولاً عن الجوى) عبارته يعنى وكله بالبيع وفاء باع ثم مات الموكل لا تبطل الوكالة لتعلق حق المشتري بالبيع وفاء وهذا موافق لما ذكره البرازى في الفصل الرابع من كتاب البيوع وكل أخاه يبيع عقاره وفاء فباع ومات الموكل لا يخرج الوكيل عن الوكالة اهـ والظاهر أن المراد بعدم خروجه عنها بقاء حقوق هذا العقد متعلقة به حتى كان للمشتري مطالبة بالتبطل وله قبض المبيع منه وليس المراد أنه يملكه ثانيا بعد فسخ الاول ولأنه يملكه بالوكالة السابقة مع انتقال الملك للورثة حتى يكون مشكلا لانه على هذا لا تكون خصوصية لمسألة التوكيل بالبيع وفاء بل كل عقده حقوق تتعلق بالوكيل لا ينعزل عنها بموت موكله (قوله) ونصها فاما في الرهن فاذا وكل الخ) صدر عبارتها قولهم يتعزل بجنون الموكل وموته مقيد بالموضع الذي يملك الموكل عزل الوكيل فاما في الرهن الخ ومعلوم أنه لا يتأتى طلاقها بعد موت الزوج الموكل به فتخص مسألة التوكيل به بالجنون ويبطل التوكيل به بالموت وعبارة الزيلعى وان كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض كما اذا كانت الوكالة مشروطة في عقد الرهن وكذا اذا جعل امرأته يدها ثم جن لا يبطل أمرها لانه ملكها التصرف فصار كتمليك العين اهـ فقد جعل عدم بطلان الوكالة بالجنون لا بالموت وكيف يتأتى عدم عزله بالموت وقد عجز عن التصرف معه اذ لا يتأتى طلاق بعده (قوله) المصنف وبصرفه الخ) هذا ما سبق له من أنه ينعزل بنهاية الموكل فيه

(كتاب الدعوى)

(قوله المصنف قول مقبول الخ) فيه اشارة الى أنه لو كتب صورة دعوى بلا عزم عن تقريرها لم تسمع كما أشير اليه في الخزنة قهستاني وفي الخزنة لو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر قلب يكتب دعواه في صحيفة يدعى منها تسمع دعواه اهـ بحر (قوله الشارح فتسمع به يعني برأية) نحوه في الخلاصة من الفصل الاول من الدعوى (قوله) ومحمد يقول ان المدعى عليه دافع لها والدافع يطلب سلامة نفسه والاصل البراءة ومن طلب السلامة أولى بالنظر من طلب ضدها (قوله) لتعريف المدعى عليه في الاصل المدعى والمدعى عليه (قوله) أقول كلام البرازية مفروض في كون النفي الخ) فيه أن المراد بقوله وتظيره نظيره في اعتبار الخاتين لا في جعله دعوى مع المنازعة (قوله الشارح وهل يحضره بمجرد الدعوى الخ) في اجابة السائل المدعى اذا طلب احضار خصمه فان كان في المصر أو قريبا أحضره القاضى بمجرد طلبه الى آخر ما فيها فلينظر مع ما قاله ط (قوله المصنف فلو كان ما يدعيه منقولاً في يد الخصم الخ) الذي حقه الشرع لا يلى وغيره أن العقار كذلك لا دفع الاحتمال المذكور فانظره (قوله) وجزمه القهستاني) وكذا في الخزنة (قوله المصنف وطلب المدعى احضاره الخ) احضار المنقول ليس اليه في الدعوى والشهادة اغنا هو فيما اذا كان البعض لا يشبه البعض واذا كان البعض يشبه البعض كالدنانير وما أشبهها لا يشترط الاحضار لان البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل كما في أول محاضر الاستروثية اهـ ثم رأيت ذلك في محاضر الهندية من محضر دعوى العدليات واستهلا كما هو ذ كر في الخاتمة من فصل رجل ادعى عند القاضى على رجل حقا أن القضاء بملك الدراهم والدنانير يمكن حال غيبتها الخ وذكره في الفصول (قوله الشارح احضارها) قال في البرازية وان تحمل المدعى مؤنة الاحضار يحضر وان لم يتحمل مؤنة الاحضار لا يحضر (قوله المصنف ادعى أعيانا مختلفة الجنس الخ) في الخاتمة من باب ما يبطل دعوى المدعى ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذ كر قيمة الكل جلة ولم يذكر قيمة كل عين وجنس ونوع على حدة بعضهم كتنى بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى اذا ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة ثم ينظر ان ادعى أن الاعيان قائمة في يده ثم يحضرها فتقبل البيعة يحضرتها وان قال انها هلكت في يده واستهلكها وبين قيمة الكل جلة تسمع دعواه وتقبل بينته لانه لما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة فلا يصح اذا بين قيمة الكل جلة أولى وان لم يدع الغصب وادعى أن في يده هذا كذا كذا من الاعيان ولم يبين القيمة تسمع دعواه في حكم الاحضار وبعدد كانت الدعوى بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة وانما يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى دعوى سرقة ليعلم أن السرقة كانت نصبا أولا أما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى ذكرها (قوله) أى المذكور من الشروط السابقة) المناسب ما في الطحاوى فانظره (قوله) أقول لى شبهة في هذا المحل الخ) ما ذكره المصنف هو منقول المذهب والقصد أنه يشترط مع بيان القيمة ولو جلة فيما اذا ادعى أعيانا بيان جنس المستهلك ونوعه في دعوى قيمته ووجه ذلك ما نقله السندى عن الفصول ادعى على آخر ألف دينار بسبب استهلاكه لا عيانه لا بد وأن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد أن يبين الاعيان فان منها ما يكون منسلبا ومنها ما يكون من ذوات القيم وفي فتاوى النسبى من شرائط صحة الدعوى بيان أعيان مستهلكة وبيان قيمتها حتى لو ادعى قيمة أعيان مستهلكة لا يصح ما لم يبين الاعيان وفي النصاب عسى أن يظن أنه من ذوات القيم وهو مثلى كما في الفيض اهـ ثم رأيت في محاضر الهندية في دعوى قيمة الاعيان المستهلكة أنه رد

محضر دعوى ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسم قد فرد بوجوه أحدها أنه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لأن من الأعيان ما يكون مضمونا بالقيمة ومنها ما يكون مضمونا بالمثل ولعل هذه العين مضمونة بالمثل ولأن من أصل أبي حنيفة أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا يجوز الصلح عن المغصوب المستهلك على أكثر من قيمته وانما ينقطع عن العين وينتقل إلى القيمة بالقضاء أو التراضي وقيل ذلك حقه في العين فلا بد من بيانه ولأنه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة العين بسم قد أو بخاري وهي تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك اه وفي الخلاصة بعد نقله ما في فتاوى التسي والنصاب مانصه وقال الامام خالي رحمه الله أما في دعوى قيمة الأعيان المستهلكة فلا حاجة إلى بيان الأعيان (قول المصنف وفي دعوى الإبداع الخ) هكذا ذكر الفرق بين الغصب والإبداع في الخلاصة في الباب الثالث من الدعوى وقال وتماه في الغصب فليست (قول أي بيان موضع الغصب) في الخلاصة من الفصل الثالث ولو ادعى أنه غصب هذا العبد ولم يقل منى صح ويجعل كونه قال منى (قول المصنف وذ كر أسماء أصحابها الخ) أي فيقول في كل حديثه إلى ملك فلان بن فلان وفي إضافة الأصحاب إشارة بأنه ذكر المالك فاستأنى وفي الفصل الحادي عشر من الهادية إذا ذكر أحد الحد ودلزيق أراضي المملكة يصح وإن لم يذكر أنها في يد من لأن أرض المملكة تكون في يد السلطان بواسطة يد نائبه لكن يشترط أن يقول والفاصل بينهما كذا وذكر في العدة المختارة أنه إذا ذكر اسم ذي اليد يكفي إذا كان الحد أراضي لا يدرى ماليتها اه (قول المصنف ولا بد من ذكر الحد الخ) هذا عندهما وعند أبي يوسف يكفي النسبة إلى الأب لكن قال الزبلي في باب الكفافة بناء على أنه قال ذلك في قرية صغيرة لا يقع اللبس فيها لعدم من يشاركه في الاسم وهما فالذلك في مصر وعلى هذا الخلاف بينهم (قول ولا يخفى أن مجتبه مخالف لقول الامام الخ) لا يخفى أن ما قاله الامام في الدار المدعاة لا فيما جعل حدا فلا مخالفة (قول الشارح لمعاينة بده) هذا التعليل لا يشمل ما لا يمكن حضوره مجلس القضاء كالحق الكيرة فينبغي أن يلحق بالعقار اه مقدسي (قول الشارح لأن دعوى الفعل كما تصح الخ) في الفصل الاول من دعوى الخلاصة ادعى على آخر غصب ضيعة لا يشترط حضرة المزارع لأنه يدعى عليه الفعل اه (قول ولولم يذكر يوم غصبه ينبغي أن يصح الخ) فان مقتضى قوله وإن لم يذكر الخ أن ما في فسخ دعوى غصب فيكون الفرع قبله كذلك بالاولى (قول وتماه فيه في الفصل السادس) قال لو قال هذا ملكي وكان يدي إلى أن أحدث هذا يده عليه بلا حق يكون هذا دعوى غصب اه وبه يتضح ما في المحنى (قول الشارح تصح على غيره أيضا) أي في حق الضمان لا في حق العين ففي نور العين من الفصل الثالث برهن على غاصب أن القن ملكي لا تقبل بينته ادعى الملك المطلق لا تصح الاعلى ذي اليد لكن لو ادعى على غيره ذي اليد أنك غصبته منى تسمع في حق الضمان ألا ترى أن دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب اه وفي الخبرية من الدعوى ضمن جواب تسمع الدعوى على الغاصب وإن لم يكن المدعى في يده حيث أراد تضمينه بغصب اه ويتأمل في مسألة الشراء ثم رأيت في البرازية من الخامس عشر مانصه باع دار غيره وسلمها فادعى المالك على البائع الدار أن ادعى الدار لا يصح لأنه ليس في يده فأنشبه دعوى المغصوب على الغاصب حال كون العين في يد غاصب الغاصب وان أراد ضمائه فعلى الخلاف المعروف أن العقار هل يضمن بالبيع والتسليم أم لا اه ورأيت في الفصل السابع من شهادات التارخانية وإذا شهد أن فلانا غصب من أب هذا المدعى هذه القرية وهذه القرية

في يد غير الغاصب والغاصب غائب أو ميت فهذه الشهادة ليست بشئ حتى يشهد أنها وصلت إلى هذا المدعى عليه من قبل الغاصب أو يشهد بذلك غيره اه ومنه يعلم تصوير كلام الشارح وفي الباب الثاني والاربعين من وقف المصنف ألا ترى أن رجلا لو ادعى أرضا في يدي رجل أو دارا أنه اشتراها من فلان وفلان غائب أو ميت وفلان باعها إياها وهو مالك لها والذي في يده يقول هي لي وقد أقام المدعى البيعة على الشراء وعلى أن الذي باعه كان مالكا يوم باعها منه بمائة دينار وقبض الثمن أتى أقبل البيعة وأحكم له بالأرض أو الدار الخ (قول وقيل يصح وهو الصحيح) والاشتراط قول ضعيف انظر حاشية أبي السعود وفي البرازية من الفصل الرابع في دعوى الدين ادعى عليه ألف درهم ولم يرد على هذا قيل لا يصح ما لم يقل للحاكم مره حتى يعطيني حتى وقيل يصح قال أبو نصر والعصم أنه يصح اه وفي الفصل السادس من أدب القاضي من التارخانية وفي النوازل مثل أبو نصر عن رجلين تقدمتا إلى القاضي فقال أحدهما إن لي على هذا الرجل ألف درهم ولم يرد على هذا سأل القاضي المدعى عليه في ذلك وقال أبو بكر تقدم رجلان إلي بحبي بن أكرم فقال أحدهما إن لي على هذا ألف درهم فقال بحبي قد أخبرني خبرا فاشاء يعني أن هذه الدعوى غير صحيحة ما لم يقل مره يعطيني حتى أو نحو ذلك قال أبو نصر وهذا عندنا ليس بشئ لأنهم ما لم يتقدما إلا للطلب (قول المصنف وبسبب الوجوب) هذا في غير دعوى النقود فإنه لا يشترط فيها بيان السبب لما ذكره الشارح في مسائل نقلها عن الأشباه في آخر كتاب الوقف ادعى ألفا مطلقا فشهد أحدهما على إقراره بالف قرض والآخ بالف وديعة تقبل وانظر ما ذكره في الأشباه وحواشيه من كتاب القضاء في هذه المسئلة (قول ظاهره أن البيعة لا تقام على مقر) وظاهره أيضا أن البيعة لا تقام إلا بعد الانكار وهذا صرح به في زبدة الدراية عند قوله ولا يقضى على غائب بقوله إن شرط إقامة البيعة الانكار لانتهاء نفس الامر بمحملة فصدق والكذب فلا يجوز بناء الحكم على الدليل المحتمل الآن الشارح جعلها حجة ضرورية قطع المنازعة ولا منازعة عند عدم الانكار فإذا انعدم الانكار انعدمت الضرورة الموجبة لكون البيعة حجة اه وذ كر نحوه في الخلاصة من الفصل السابع في دعوى الوكالة ثم ظاهر قوله ولا يبرهن حلقه بعد طلبه أن له تحليفه ولو قال لي بيعة والمسئلة خلافية في البرازية من شئ القضاء إذا قال المدعى لي بيعة وطلب عين خصمه لا يستلحقه القاضي لأنه يريد أن يقيم عليه البيعة بعد الحلف ويريد أن يفضحه وقد أمرنا بالستر وقالاه أن يحلفه وقال الامام الحلواني إن شاء القاضي مال إلى قوله وإن شاء مال إلى قولهما كما قالوا في التوكيل بالأرض انصم بأخذ باي القولين شاء (قول وهو تصح لقولهما كما لا يخفى) ولا يخفى أنه وإن كان تصحها لقولهما في مسألة المتن يكون أيضا تصحها له في مسألة السكوت قال الرحنى حاصل ما في الصراختيار قول الثاني في السكوت فإنه يحبس واختيار قولهما فيما لو قال لأقر ولا أنكر في جعله انكارا فكان نقله التصحيح الثاني رجوعا عما أفتى به أولا في مسألة السكوت فلذا قال الشارح ثم نقل الخ ليفيد أن تصح ما في البدائع يقتضي تصحيح قول الامامين في الاولى اه سندی وذ كر في الفصل السابع من قضاء التارخانية إذا قال المدعى لا بيعة لي أو شهودي غيب يحلف المدعى عليه وهذا إذا تقدم منه الجعود وان لم يتقدم منه وسكت لم يقر ولم ينكر ففي ظاهر الرواية يجعله باحدا ويعرض عليه البيعة ثلاث مرات ويقضى بشكوله وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أن القاضي لا يجعله باحدا (قول المصنف له الامتناع عن أداء الشهادة) لا يظهر وجهه إذا لازم على الشاهد القيام بالشهادة وإذا امتنع القاضي من العمل بها يكون ظالما (قول

الاولى يفترض) بل هو الاصول وعبارة الدرر اصلها للزبلي حيث قال وهل يشترط القضاء على فور
التكول فيه خلاف (قول الشارح قلت قد مننا أنه يفترض الخ) ما قاله لا يدل على ترجيح أحد
القولين (قول المصنف قضى عليه بالتكول ثم أراد الخ) بخلاف ما اذا قال بعد التكول قبل القضاء
أنا أحلف فانه يحلف قال في شرح المجمع لو قال المدعي عليه بعد التكول عن اليمين أنا أحلف يحلفه
القاضي قبل القضاء بالتكول وبعده لا يحلفه ولا بد أن يكون التكول في مجلس القضاء اهـ (قوله لكن
عبارة ابن القرمي فقد قالوا الخ) لكن مراد البحر أن مدارها عليه في النقل لأنه بحث منه (قوله وأقام
البينة ثبت بينته) عبارة البحر قبلت الخ ثم مقتضى قبول هذه البينة ابطال القضاء برد العبد بالعيب وان
كانت متضمنة لما أقر به في ضمن تكوله وفي الاشياء وتسمع الدعوى بعد القضاء بالتكول كافي الخانية
اهـ والذي في الخانية ونقله عنها الجوى يفيد أن هذه المسئلة خلافية ونصها ادعى عبد في يد رجل أنه
له بعد المدعي عليه فاستحلف فنكل وقضى عليه بالتكول ثم ان المقتضى عليه أقام البينة انه كان اشترى
هذا العبد من المدعي قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا أن يشهدوا انه اشتراه منه بعد القضاء وذ كرفي
موضع آخر أن المدعي عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة وأقام البينة قبل بينته ويقضى له
اهـ من باب ما يبطل دعوى المدعي واقتصر في فصل اليمين على عدم القبول وعزاه للنتقي وظاهره
اعتماده ولعل وجه القول الثاني أن التكول ليس اقرارا أو بذلا من كل وجه فلذا قبلت البينة بعده وتقدم
مثله في النفقة (قوله الذي نقله في البحر عن اطلاق الخانية الخ) المذكور في تعليق الخانية التفصيل
كما ذكره المصنف كما نقله السندی (قول الشارح أنكروه أحدهما بعد المدة) لو فعل مثل ما قبله
لكان أنسب (قوله لانه محض حق العبد) انظر حكم التعزيز الذي هو محض حقه تعالى في يابه
(قوله ذكر في الفصل ٢٦ من نور العين أن الوصي الخ) كذا رأيته فيه من الفصل ٢٧ ونقلها
في الاشياء عن القنية فيما افترق فيه الوكيل والوصي وذ كرها في البحر أيضا عنهما معلل بان الوصي
له علم بالعيب ظاهرا لان العبد في يده بخلاف الوكيل (قوله ليس المراد بالاباق الذي يدعيه المشتري
الخ) ما قاله محل نظر (قوله الى البت ويزول الاشكال) فيه سقط وأصله الى البت فتكوله لعدم لزومه فلا
يكون بذلا ولا اقرارا ويزول الاشكال الخ (قوله أو شهدي غيب أو في المصر) عبارة البحر أو مرضى (قوله
عبارة ولو أمره بالعطف الخ) المناسب كتابته على قوله ويجنب الخ وكتابة ما قاله الزبلي هنام قوله
ولو حلف من غير تغليظ وذ كل عن التغليظ لا يقضى عليه الخ (قوله ماله قبل ما ادعاه ولا شيء منه) الجمع
بين الكل والبعض احتياط (قوله والحاصل أن دعوى الشراء الخ) فيه بعض سقط (قول الشارح نظرا
للدعي عليه أيضا) أي كانظر للمدعي في أصل التحليف (قوله وان حلف لم يزم المال) أي في دعوى
البراء وفي دعوى التحليف يحلف القاضي المدعي عليه المال (قوله ومنهم من قال الصواب أن يحلف
الخ) وفي الخانية من الفصل ١١ نقلا عن شمس الأئمة الحلواني أن له أن يحلفه في المسئلتين وهو الاصح

(باب التحالف)

(قوله فلو في وصفه فلا تحالف الخ) لم يعلم حكم ما اذا اختلفا في جنسه وسيأتي بيانه في كلامه (قوله هذه
العبارة لا تشمل الامور الاختلاف) كانه فهم أن المراد ما اذا رضى كل بمقالة الآخر في آن واحد وليس
المراد بخصوص هذا بل ما يشمل ما اذا رضى كل بمقالة الآخر في آئين بان رضى البائع بالثمن الذي قاله
المشتري عند الاختلاف فيه أو رضى المشتري بالمبيع الذي ذكره البائع عند الاختلاف فيه (قول

لمصنف تحالفا) في الاختيار وان ما أتوا أحدهما واختلفت الورثة فلا تحالف (قوله وأشار بهجتهما
الخ) في حاشية البحر في هذه الاشارة فنظر (قول الشارح بالقضاء) كذا في الدرر وانما احتج بالقضاء
لان التكول ما يدل أو اقرار فيه شبهة فينبغي القضاء بكون حجة ملزمة وبدونه لا يكون حجة ملزمة (قوله
بخلاف ما لو اختلفا في الاجل في السلم الخ) أي في مقدار الاجل كما هو ظاهر (قوله فيه أنه داخل في
الهلاك الخ) اذ بالتعيب يفوت جزؤه ولو وصفا فيكون من باب هلاك البعض فهو داخل فيما يأتي
(قوله فلو قبله بتحالفان في موتهم الخ) عبارة الكفاية قوله وان هلك أحد العبدین ثم اختلفا في الثمن
لم يمت الفاعل عند أبي حنيفة يريد به اذا هلك أحدهما بعد القبض وفي الجامع الصغير التمرائي فان كانت
السلعة غير مقبوضة تحالفان في موتهم وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكار من الجانبين اهـ
والقصد أنهما اختلفا في الثمن وقد هلك العبدان قبل القبض وادعى المشتري الزيادة في المبيع والا كيف
يتأتى تحالف مع هلاكه قال الزبلي وان هلك قبله تحالفا بالاجاع لان الكل يعود الى ملكه فلا يؤدي
الى تفريق الصفقة على البائع اهـ (قوله يعني يأخذ من ثمن الهالك الخ) لم تظهر صحة هذه العناية انظر
الزبلي (قول الشارح أو جنسه) انظر حكم الاختلاف في الوصف وتقدمت هذه المسئلة في المهر
بنفاصلها (قوله قبل التهار) يصح ارجاعه لهما فانه يلزم من جعل الجران الصحيح التهار أن الصحيح
وجوب مهر المثل ومقابلته وجوب قبول بيته المرأة (قول المصنف ولو اختلفا في الاجارة) أي قدرا
أو جنسا أو وصفا كما نقله عبد الحليم (قوله فان تسليم المعقود عليه واجب) أولا على الأجر ثم وجب
على المستأجر نقدا لاجرة عناية (قوله لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة) فيقضي انكار المستأجر
فيحلف عناية (قوله الا انه خرج منه ما لو كانت تباع الخ) القصد أنه وان كان قول الدرر وكذا ان
كانت دلالة الخ شاملا لما اذا كانت تباع ثياب النساء الا انه يخرج منه ما اذا كانت تباع ثياب النساء فانها
هي المصدقة لاهو وخروجه بقوله فالقول لكل الخ

(فصل في دفع الدعاوى)

(قول المصنف أو دعيه) في فتاوى شيخ الاسلام فيض الله أفندي من كتاب القصب قال محمد في آخر
بيعوا الجامع غاصب الغاصب ومودع الغاصب ينتصب خصما للمالك حتى ان من ادعى عبد في يدي رجل
أنه ملكه غصبه منه فلان وغصب هذا الرجل من فلان وأقام على ذلك بيته تسمع بيته مجمع الفتاوى
في الدعوى وكذا في الخامس عشر من دعوى البرازية اهـ والذي رأيته فيها وان ادعى عليه الخ
(قوله لتعذر التميز اهـ بحر) وفي الخانية أقام المدعي عليه البينة أن نصفها ودیعة عنده لفلان بطلت
دعوى المدعي في النصف وهل تبطل في الكل قال بعضهم تبطل قال رحمه الله وفيه نظر وأشار في
الجامع الى أنه لا تبطل اهـ من باب ما يبطل دعوى المدعي وفي الفصل العاشر من الفصولين أو دعه
نصف دار لم يقسم ثم باع منه النصف الآخر فبرهن رجل أن نصفه له فبرهن ذو اليد على الشراء ودیعة
تندفع الخصومة حتى يحضر بالثمن اذا المدعي لو استحق نصفه يظهر أن البائع كان شرى كالمدعي فانصرف
بيعه لنصفه والمشتري ليس بخصم في نصفه الآخر لانه مودع فيه اهـ وفي البرازية ادعى عليه دارا أو ضیعة
فبرهن على أن نصفها ودیعة الغائب عنده قبل تندفع الدعوى في الكل وقيل في النصف لا غير اليه أشار
في الجامع اهـ من الباب الاول من الدعوى (قوله لكن لا يشترط المطابقة الخ) ويشترط تقدم البينة

على القضاء لما في الثاني عشر من الاستر وشية ولولم يكن لدى البدينة على الايداع حتى قضى القاضي
بالعين للمدعي ثم ان المدعي عليه وجد بدينة على الايداع واقامها لا تقبل بينته والحاصل ان البدينة
من المدعي عليه على الايداع مقبولة قبل القضاء غير مقبولة بعد القضاء اهـ (قول) فقد نقل عن البرازية انه
يخلف على البتات الخ) أي المدعي عليه ولا يظهر وجه تخليفه الا على قول ابن أبي ليلي القائل بان
الدعوى تندفع بدون بينة (قول) ولم يذكر برهان المدعي ولا بد منه الخ) لا يتوقف الامر على اقامة
برهان من المدعي (قول) ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاده الخ) لا يخفى أن اعتراض الجرائم هو على حصر
المسائل في خمس صور ولا شك أنها أكثر والجواب بانها راجعة الى الامانة أو الضمان غير دافع للاعتراض
فانه لو نظر له لما كان هناك داع لعددها في كلام المصنف بل كان يلزم الاكتفاء بمسئلة واحدة فيها
ضمان ومسئلة واحدة فيها امانة تأمل (قول) واذا لم تندفع في هذه المسئلة الخ) كذلك حكم ما بعدها
فان الغائب لا يكون محكوما عليه ثم ما ذكره الزبلي انما هو فيما اذا أنكر البائع البيع والا فالحكم بالبدينة
حكم على البائع أيضا (قول) تندفع كاقامته على الايداع) عبارة السندی عن البرازي وان لم تندفع باقامة
البدينة على الايداع الخ) (قول) وهذا بخلاف قوله الخ) حقه التعبير بأى التفسيرية (قول) لعل وجه
الاستحسان هو أن الغصب ازالة البدينة وجعل السندی وجهه دفع فساد السراق اذا الضرورة فيه أعظم
من غيرها لانها تكون خفية ولذا شرع فيها الحد والافقد توافقا أن البذل ذلك الرجل اهـ وهذا أظهر
مما في المحنى (قول) وظاهره أنها ادعت سرقة أخيها الخ) فيما قاله هنا مخالفة لما في المتن ولما قدمه
وموافقة لما قاله السامحاني (قول) أي بعد أن سأل عنه الخ) وفي الفصل ١٣ من الاستر وشية وفي
الذخيرة والفتاوى الصغرى اذا قال المدعي عليه في دفع عمله القاضي الى المجلس الثاني وذكر في الاقضية
أنه لا يجهله على وجه يبطل به حق المدعي وانما يجهله ثلاثة أيام وما أشبه ذلك في الذخيرة المدعي عليه
اذا ادعى البراءة من دعوى الحق وقال لي بينة حاضرة في المصروفة يؤجل ثلاثة أيام وذكر رشيد الدين
في فتاواه اذا قال المدعي عليه في دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت القاضي اليه ويقضى عليه وان بين وجهه
الدفع لكن قال بينتي غائبة عن البلد فكذلك الجواب وكذا ان بين وجهه الدفع الفاسد فالجواب
كذلك ولو كان الدفع صحيحا وقال بينتي حاضرة في المصروفة الى المجلس الثاني اهـ (قول) المشتري ليس
بمخصم للمستاجر والمرهين) هذا قول آخر مقابل لما في النارج

(باب دعوى الرجلين)

(قول) لا يخفى عليك أن عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث الخ) لا يخفى ما فيه فان مسائل هذا الباب
تشمل ما اذا كانت الدعوى من كل على الآخر ثم لو ادعى أحدهما واقتصر الآخر في جوابه على الإنكار
لا تكون من مسأله (قول) فذو البسداوى الخ) هكذا في الفصولين وعزا الاستر وشية مسألة الارث
لرشيد الدين والمذكور في الهداية مسألة الشراء فقط وفيه أنه مع كون المورث واحدا اذا أثبت كل
منهما ورائته له مع استوائهما يقضى بالمدعى لهما الا لواضع اليد وان كان أحدهما مقدما يقضى له (قول)
أقول يقضى به للمؤرخ عند أبي يوسف الخ) عبارته عقب قوله حالة الانفرد وينبغي أن يفتى بقول
أبي يوسف لانه أرفق وأظهر (قول) فيقضى لكل وقف النصف) عبارة الجرع عقب قوله في بدناث
فيقضى بالعقار نصفين لكل وقف النصف (قول) الا أنه بشكل ما ذكره بعده عن الذخيرة الخ) فديقال

الثابت بالبدينة كالثابت معاينة فاقبل في أحدهما يقال في الآخر وليس في عبارة الذخيرة ما يدل على
اشتراط ثبوت البدينة بالمعاينة حتى بشكل (قول) الغمر) بتبليث أوله من لم يجرب الامور قاموس (قول) ويزيد
ذلك بعد الخ) عبارة الخيرية ويزيد على ذلك قبحا وبعد الخ) (قول) ورده المقدسي بان الاولى الخ) الذي
يظهر ما قاله في الجرع (قول) الشارح كما حرره في البحر مغلطا للجامع) رده المقدسي فانظر (قول) المصنف
أقدم) لاجابة اليه (قول) وأما في الثانية الخ) لا وجود لها في البحر وله الثالثة والمراد بالوجه الثلاثة عدم
التاريخ أصلا والاستواء فيه أو تاريخ أحدهما فقط (قول) وان كان البائعان) له) كان البائعان
(قول) يعني بينهما) لعله فيقضى بينهما (قول) الشارح ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده ما يفيد ملك
بأنه الخ) في نور العين من الفصل السادس لا تقبل بينة الشراء من الغائب الا بالشهادة بأحد الثلاثة
امامك بائعه بان يقول باع وهو يملكه وامامك مشتريه بان يقول هو المشتري شراؤه من فلان واما
يقبضه بان يقول اشتراه منه وقبضه اهـ وفي التمه من الفصل الثاني في أداء الشهادة ادعى دارا أنها ملكه
اشتراه من فلان وذو البدينة عليها نفسه فشهد الشهود أنها ملك المدعي اشتراها من فلان أولم يشهدوا أنها
ملك هذا المدعي وانما شهدوا أنه اشتراها من فلان وفلان يملكها أو شهدوا أنها كانت للبائع فلان
اشترها المدعي منه أو شهدوا أنه اشتراها من فلان وسلمها اليه تقبل شهادتهم لا يتم شهدوا بالملك للمدعي فان
شهدوا أنه اشتراها من فلان لا غير لا تقبل من آخر باب الشهادة على البيع لشيخ الاسلام اهـ وفي البرازية
من الفصل الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة ان كان مكان البيع هبة وذكرا ما ذكرنا تقبل وان
لم يقول أنه ملك المدعي وفي الاقضية فيما اذا شهدا أن فلانا باعها من هذا المدعي وهي في يدك كاختلاف
المشايخ وقال قبل لا تقبل اذا كانت الدار في يد غير البائع وان كانت في يد البائع فنشهد أن المدعي هذا
اشترها من المدعي عليه تقبل ولا حاجة الى أن يقول باع وهو يملكها اهـ وفي التبيين من الكفالة تحت
قول المصنف وكفالة بالدرك تسليم مانصه لو شهدنا أيضا عند الحاكم بالبيع وقضى بشهادته أولم
يقض يكون تسليمنا حتى لا نسمع دعواه بعد ذلك لان الشهادة على انسان بالبيع اقرار منه بنفاذ البيع
بانفاق الروايات لان العاقل يريد بتصرفه الصحة فيصير كأنه قال باع وهو يملكه أو باع بيعا بائنا نافذا
اهـ وفي محاضر الهندية ان قوله وسلم المبيع نظيره قوله وهو يملكه اهـ وهذا بخلاف دعوى الاجرة
ففي السادس من دعوى الاجارة من البرازية ادعى آجرة محمد وديجارته منه وتسلمه اليه ولم يذكر أنه
ملكه يصح بخلاف دعوى الشراء كما مر والوقف لان اجارة الغاصب المقصوب صحيح بلاذن المالك
ويستحق الاجرة ادعى عليه انه كان استأجر منه هذه الدار وقبضها ثم انك غصبته مني يصح لانه ادعى
عليه فعلا أما لو قال كنت استأجرتها قبلك ثم استأجرتها من المالك وسلمها اليك لان المستأجر لا يصير
خصما للمدعي المالك والاجارة ما لم يدع عليه فعلا وقال ظهير الدين يسمع لادعائه عليه منافع مملوكة
له فكان خصما اهـ وفي الفصل السادس من نور العين ادعى ارثا ورثته من أبيه وادعى آخر شراؤه من
الميت وشهوده شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يدي مدعى
الشراء أو مدعى الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري أو
الوارث أما لو كانت فالشهادة بالبيع شهادة يبيع وملك اهـ (قول) بان يبيع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف
الخ) في هذه الصورة الوصية لكل من الموصي لهما بألف ولا يظهر اعتبار جهة العول أو جهة المنازعة
بل يقسم الثلث بينهما بالسواء (قول) الشارح والاصل عنده أن القسمة الخ) عبارة شرح الزيادات

الاصل لا يحنف أن قسمة العين متى كانت ملحقاً ثابت في الذمة أو ملحقاً ثبت في العين على وجه الشروع في البعض دون الكل كانت القسمة عولاً متى وجبت قسمة العين ملحقاً ثبت على وجه التمييز أو كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية اهـ وقوله على وجه الشروع في البعض متعلق بثبت لا بالشروع فان حق كل من الورثة مثل شائع في كل التركة لا البعض وقوله أو ثبت على وجه التمييز وذلك في مسألة الكافي فان مدعى الكل انما يدعى ما في يده شره يكيه من الثلثين وذلك بمنزلة شائع في كل العين ومدعى النصف يدعى سداسي يدي شره يكيه وذلك بمنزلة شائع في كل العين (قوله ومحصله اختلاف التصحيح) الا أن الاصح أقوى من الصحيح في الترجيح (قوله أقول لكن في الهداية والمتقى مثل ما في المتن) لكن قال في شرح المتن واختار القدروري ظاهر الرواية حيث قال تنازعا في دابة أحدهما ركب في السرج والآخر رديفه قضى بالدابة بينهما (قوله ويخالفه ما في البدائع لو ادعى دار الخ) فيه أن كلام المصنف في الجلبوس لا في السكني وكلام البدائع فيها وقرئ بينهما فانها تصرف في العقار كأحداث البناء أو الحفر فيه وقول البدائع في مسألة دخول أحدهما فهي بينهما أي لا يطرق القضاء بل بحكم الاستواء بينهما لعدم العلم بغيرهما تأمل ثم رأيت في السندى نقلا عن الكافي عند قول المصنف فيما يأتي أو تصرف فيها فان ابن الخ لو شهد أنه ساكن في هذه الدار وأولاس هذا الثوب أو هذا الخاتم أو ركب هذه الدابة أو حامل هذا الثوب يقبل لانهم ما شهدوا باليد المتصرف اهـ وفي تمة الفتاوى من الفصل الثالث من مسائل التناقص أقر أن فلاساكن هذه الدار ثم أقام بينة أنها له تقبل لان هذا اقرار منه باليد لفلان واليد المعينة لا تمنع قبول البينة فالقصر بها أولى اهـ وفي الولوالجية من الفصل الرابع من أدب القضاء أن اليد تثبت على الدابة بالر كوب وعلى الثوب بالجل ولا تثبت بالعود على البساط أو النوم على الفراش (قوله ولكن أحدهما داخل فيها والآخر خارج عنها فهي بينهما) أي لا يرجع الداخل على الخارج بل تكون لهما ما أنبتا دعواهما على واضع اليد (قوله وأفتى فيها بخلافه نقلا عن العمادية) موضوع ما في العمادية ما إذا لم يكن على الجدار جذوع لأحدهما وانظرها في الفصل الخامس والثلاثين والمستفاد من قول البرازي موقفا آخر أن الجدار المشترك مشغول (قوله أي اجازة داره) أي دار صاحب الجدار الذي الجذوع (قوله ويرد به أنه ملك مطالبته الخ) بل الظاهر أن المراد أن رب السباط يكافئ رب الحائط أن يحفظه عن السقوط بأن يحمله بأخشاب حتى يكون معلقا إلى أن يبنى الحائط (قوله فالساحه بينهم على قدر البيوت) لعله على قدر سهمهم انزع قسمة البيوت تبقى الساحة مشتركة بين الورثة كما كانت فتكون بينهم على قدر ميراثهم (قوله فعلم أن الخارجين قيد اتفاق الخ) الانسب ما في ط أن اليد لا تثبت في العقار بالتصادق فهما وان تصادقا على اليد لكن القاضي لا يجعلهما الا خارجين (قوله من كل وجه لانه أمين) تمامه والأمين يده فائمه مقام يد غيره فكانت غير ثابتة حكما

(باب دعوى النسب)

(قوله ويلزم البائع أن الامة الخ) عبارة الاصل ويلزم البائع الخ (قوله فان برهن أحدهما فينته) هذه غير مسألة التنازع السابقة وموضوعها ما إذا قال المشتري أصل الجبل لم يكن في ملكك وانما اشتريتها وهي حامل وقال البائع كن في ملكي كافي السندى (قوله محتم دعوى المشتري لا البائع) ينبغي أن

يقيد ما إذا سبق دعوى البائع بعدم تصديق المشتري له قبل دعواه والا فلا تصح دعوى المشتري (قوله لان الفرق صحيح اذ يكون الخ) عبارة صدر الشريعة لان الفرق الصحيح أن يكون الخ (قوله وفي التفريع خفاء الخ) لا يخفى أنه يتفرع على عدم احتماله النقص بعد ثبوته صحة تصديق المقر له المقر بعد تكذيبه له في اقراره ببقائه وعدم انتقاضه بالرد فكأنه لم يوجد رد بخلاف ما إذا رد اقراره بالمال مثلا ثم صدقه فانه لا يصح تصديقه فيه لبطالانه بالرد (قوله الشارح وهذا اذا صدقه الابن الخ) لا حاجة اليه لان الكلام في صحة الاقرار بالنسبة للمقر له المقر له (قوله الشارح ولو ادعى نبوة الم لم يصح ما لم يذكر اسم الجسد) وكذا يشترط ذكر نسب الجسد في البرازية من الفصل العاشر وان ادعى نبوة الم فمع ذكر الجسد يلزم ذكر الاب والام الى الجسد اهـ ونحوه في الخلاصة من الفصل العاشر ونور العين من الفصل السادس وبهذا أفتى في المهدية كما هو مذكور في الجزء الرابع (قوله انظر ما صورته ولعل صورته الخ) الاظهر في التصوير أن الوارث اذا حضر وادعى أنه وارث بعد اثبات الدائن دينه والموصي له الوصية بوجه شرعي وادعى ما يفيد سقوط الدين وبطلان الوصية كادائه ورجوعه عنها فأنكر كونه وارثا وأن خصمته غير صحيحة يصح اثباته بالنسب في وجههما فتوجه علم ما خصومته بما يبطل دعوى الدين والوصية أي يقال في تصويرهما اذا حضر شخص وادعى ديناً على الميت أو وصية من قبله وأحضر معه شخصاً زاعماً أنه وارثه يصح اثبات وراثته في وجه المدعى لتحقيق نيابته عن الميت في اثبات الدين أو الوصية عليه (قوله ونبوت لا يكون الا على وجه الخصم الجاحد) ظاهره المناقاة لما يأتي من اجتماع الاقرار مع البينة في الوكالة والوصاية وحيث أمكن اثباتهما معه لا يكون هناك لانكار وعبارة قاضيان أول كتاب الدعوى ولو ادعى رجل أنه وصي الميت لا تسمع دعواه الا على وجه خصم جاحد وخصمه وارث الميت أو رجل عليه للميت دين أو رجل أو وصي له الميت بوصية لان الوصي له حق في الميراث فكان بمنزلة الوارث وان أحضر رجلاً له على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصماً لمن يدعى أنه وصي الميت لان الوصي لا يدعى قبله حقاً ومنهم من قال يكون خصماً وهو الصحيح اهـ والظاهر في دفع المناقاة أن يقال ان القصد بعبارتها هذه أن الوصاية كالوكالة لا تثبت بمجرد عن حضور الخصم هذا هو المحترز عنه بقوله وجه خصم جاحد ولا يشترط مجوده لصحة الاثبات كما ذكره نفسه في فصل التوكيل بالخصومة فالجاحد في كلامه ليس قيداً احترازياً وحيث لا يتم ما قاله بعض الفضلاء وبذلك في ذلك ما في الفصل السادس من تمة الفتاوى في اثبات الوكالة اذا ادعى أن فلاناً وكالة بطلب كل حق له بالكوفة وبقبضه والخصومة فيه وجاء بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الموكل أحد للموكل قبله حق فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصماً جاحداً ذلك أو مقره فحينئذ يسمع اهـ (قوله لم يظهر وجهه) ذكر في المحيط أن بعضهم وجه المسئلة بان الاقرار بالمجهول صحيح وقطع الخصومة بإبصال الحق الى مستحقه واجب والنياب اجناس فالقاضي لا يدري أقل ما يصلح أن يكون قيمة هذا الثوب لان ما من ثوب من جنس الاوثوب من جنس آخر يكون أقل ولا يقضي بما قاله المدعى لان الغاصب حلف على ذلك وما يقال ان يمين المصوب منه يمين المدعى قلنا يمينه يمين المدعى من وجه من حيث أن أصل الاستحقاق ثابت باقرار الغاصب وانما الحاجة الى فصل الخصومة فكانت بمنزلة يمين المدعى عليه من كل وجه مما يجوز أن يفصل بها الخصومة فكذلك يمين المدعى عليه من وجه

﴿ كتاب الاقرار ﴾

(قوله) بانه لاحق له على فلان بالابراء الخ عبارة الاصل والابراء ثم اجاب عن الاشكال بقوله الا ان يقال المعروف هو الاقرار في الاموال كما يدل عليه ما ذكر في الدليل المعقول اه وفي التمهيد الثاني بحق أي بما ثبت ويسقط من عين وغيره لكنه لا يستعمل الا في حق المسالية فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه ﴿قول الشارح بانه اقر له الخ﴾ في السندى يعني لو قال المدعى ادعى على هذا انه اقر لي بالعبد الغلاني يعني ولم يقل وهو ملكي وهو معنى قوله بانه على الاقرار له بذلك اه (قوله) ان لم يقرب به لانسان معروف في البرازية وان لم يقرب به الخ (قوله) محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد الخ ومحله أيضا فيما اذا لم يصفه لغيره متصلا بالرد قال في أول اقرار البحر لورد اقراره ثم قبل لا يصح الا اذا اضافه الى غيره متصلا بالرد كان له اه وفي تمة الفتاوى قيل اقرار المريض مانصه المقر له بالدين اذا اقر ان الدين لفلان ومصدق فلان صح وحق القبض للادول دون الثاني لكن مع هذا لو أدى الى الثاني برئ وجعل الاول كالوكيل والثاني كالوكيل (قوله) حتى صح اقراره لغيره الخ نقل صحة اقراره لغيره في المنع عن الخاتبة لكن ذكر السندى في باب الاستثناء عند قول المصنف هذا الالف وديعة فلان بل فلان رواية أخرى تفيد عدم صحة الاقرار الثاني ونصه روى ابن سماعة عن أبي يوسف لو قال هذه الالف اودعها فلان بل فلان والاول غائب فأخذ منه الثاني ثم حضر الاول فان أخذ منها من المقر لم يرجع المقر بها على المدفوع اليه وان أخذها من المدفوع اليه يرجع المدفوع اليه على المقر كذا في المحيط اه والظاهر اعتماد هذه الرواية ﴿قول الشارح لانها نهاية اسم الجمع﴾ هذا التعليل ذكره في الهداية وغيره اولا بخلاف تأمل لان الوصف بالكثرة لا يقتضي حمل لفظ الجمع على نهايته اذ هي مشكوك والمال لا يجب بالثبوت (قوله) لكنه غلط ظاهر الخ لعلة وجهه ما حكاه العيني انه كما يقال أحد وعشرون ألفا الخ يقال ألف ومائة وأحد وعشرون وعشرة آلاف وان كان فيه تطويل بزيادة حرف العطف فيحمل اللفظ عليه لليقين بالاقول تأمل الا انه على هذا لا يتعين أن يكون المزد عشرة الاف بل يصح تقدير ما دونها (قوله) ينبغي تقييده بما اذا لم يأت الخ) لاحاجة لهذا التقييد لعدم اضافة المالك في المقر به بل فيما جعل ظرفه (قوله) لا ورود لها على ما تقدم غير مسلم نعم ما قبله غير وارد لعدم اضافة المقر به أصلا (قول المصنف أو قضيت لآياه) ولا يرد أن غير الحق قد يقضى ويبرأ منه كما تقدم فيما اودع دعوى الدين بذلك لان القضاء والابراء يقتضيان الوجوب حقيقة بدون صارف هنا بخلاف ما تقدم لوجوده وهو تقدم الانكار أنظر عبد الحليم (قوله) وكذا لا أقضيكها أو والله لا أقضيكها الخ) الذي في المقدسى والله لا أقضيكها اليوم ونحوه اقراره لانه تقام في وقت معين وذات بعد وجوبه أما اذا لم يكن عليه يكون منقضا بذا زيلعي ومفهومة انه بدون تقييده باليوم لا يكون اقرارا ثم ذكر عبارة الخاتبة ثم ذكر عن الخلاصة ما ينافي الخاتبة وقال فانت ترى ما فيه من الاختلاف بذكر الضمير وعدمه وقال والذي لم يذكر فيه الكناية بقدر فيه كافي أحل على غرمانك أي بها وبالجملة يلزم الاطلاع في هذا المقام على ما قاله فانه أوضح المقام (قوله) وقوله اقرن ان شاء الله اقرار الذي في المقدسى بالتفسير ومقتضى الاصل أن يكون سوف تأخذ اقرارا وكان جعله ردا مستفادا من العرف ويدل عليه التعبير بسوف تأمل ثم رأيت السندى على عدم كونه اقرارا بقوله لان هذا يكون استهزاء واستخفافا به ﴿قول الشارح أو ما استقرضت من أحد

سؤال الخ) فانه يحتمل أنه أراد ما استقرضت من أحد سواله فضلا عن استقرضت منك وهو الظاهر ويحتمل ما استقرضت من أحد سواله بل منك فلا يكون اقرارا بالثبوت اه سندی ﴿قول المصنف وادعى المقر له حله لزمه حالا﴾ في الوقعات ان هذا اذا لم يصل الاجل بكلامه أما اذا وصل صدق اه قال الطرابلسي في شرح منظومة الكنز وهو قيد حسن اه سندی (قوله) قال الانقروى والاكثر على تصحيح ما في الزيارات الخ) في الفصل الثالث في التناقض من التهمة مانصه في دعوى المتتقي سا كن دارا اقر انه كان يدفع لفلان الاجرة ثم قال الدارداري فالقول له ولا يكون ذلك اقرارا أن الدار فلان لانه يقول كان وكلا في قبض أجرتها اه ثم ذكر في الفصل الاول من الاقرار ان هذار رواية ابن سماعة عن محمد وفي رواية هشام عنه يكون اقرارا لمن كان يدفع الاجرة له اه ونقل ذلك الانقروى عنها وذكر الروايتين في الخاتبة مقدمة رواية ابن سماعة من أنه لا يكون اقرارا ومقتضاه اعتمادها (قوله) بل يكون استقها ما الخ) الاظهر ما في ط ثم لا وجه لهذا التأييد فان الاستيلاء مانع من الدعوى لنفس المسام ومثله الكتابة لا تمنع له ولا لغيره (قوله) فلزمه به بعد ذلك) أي باقراره الضمني بناء على رواية الجامع (قوله) قال الزيلعي) حقه المقدسى (قوله) ولكن الاحوط الاستفسار الخ) فيه تأمل فانه لو قال مرادى النصف كيف يقبل منه مع أخذ المقر له بظاهر اللفظ (قوله) فيه أن الخيمة لا تسمى ظرفا حقيقة) لانه انما طرف حقيقة لا عرفا ولذا زعمه الاصطبل على قول محمد تأمل (قوله) ويؤيده ما في الخاتبة له على نوب الخ) وجه التأييد الزامه بالقيمة في عبارة الخاتبة فانه لو كان الاقرار بالغصبر لزمه العين (قوله) والقول بتميزه البعض الخ) أصل العبارة بتميزه (قوله) ولعل المراد بقوله فعليه التمرقته) بل سبق التمر على ظاهره لانه مني (قوله) لان تصحيحه وجهه وهو الوصية من غيره الخ) كذلك يمكن فيه الميراث بأن أوصى بالامة الاحلها فانه يصح كل من الوصية والاستثناء فلو اقر الموصى له بعد قبضه بالوارث صح انظر السندى (قوله) ولعل الاولى أن يقول المتيقن بوجوده شرعا) فديقال انه حكم بالاحتمال وقت الاقرار لا بعد الوجود ثم قيد المتن بقوله بأن تلد الخ وليس هذا تصويرا له وفائدة ذكر الاحتمال دفع توهم عدم صحة الاقرار مع عدم التيقن بوجود المقر به (قوله) يعني كتب في صدره أن فلان الخ) لا تصح هذه العناية وليست في عبارة الاشياء بل هي ان كتب صدر امر سوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره الخ (قوله) وجه كل في الكافي) وجه ما قاله أبو يوسف أن الكل اتفقوا على الثالث في أخذ المقر له من يد كل واحد منهم ثلث الالف ومتى أخذ وصل اليه كل ما اقر به الاصغر ثم اتفق الاوسط والا كبر على ألف آخر فيأخذ من كل واحد منهم ما نصفه فبقي في يد الاوسط سدس الالف فهو وفي يد الا كبر سدس الالف فيأخذ منه لانه مقر أن الدين مستغرق ولا يرد له ووجه قول محمد أن زعم الاصغر أن المدعى ادعى ثلاثة آلاف الفاق بحق والفين بغير حق فاذا أخذ من الا كبر ألفا فقد أخذ ثلث الالف بحق والثلثين بغير حق والاوسط يقول ان دعوى المدعى في الالفين بحق وفي الالف بغير حق فاذا أخذ الالف من الا كبر فقد أخذ ثلثها بحق وثلثها بغير حق وزعم الاصغر أنه بقي من دعواه ثلث الالف وزعم الاوسط أنه بقي من دعواه ألف وثلث فتصادقا على ثلثي الالف فيأخذ من كل واحد نصف ما اتفقا عليه وثلث الالف فبقي من اقرار الاوسط ثلث الالف وفي يده ذلك فله أن يأخذ ذلك فلم يبق في يده شيء اه كافي النسفي (قوله) فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس الخ) وجه القياس أنه قد اقر أن الموصى له يستحق ثلاثة أثلث ألف من التركة وهو ثلث الالف واقراره انما ينفذ على ما في يده فيقسم أخماسا

(قول كما في آخر الكنز) وكذا في الفتح من شئ القضاء (قول) وحيث تعلق حقهم صار حقا للمقر له عبارة الأصل وحيث تعلق حقهم لم يتعلق بما صار حقا للمقر له فليس لهم ولاية تخليفه اه (قول) ثم وقع بينهما تبارك عام ثم ماتت أي فيما عدا ما أقربته كما هو الحادثة والام لم تمت بل عتقت وقد علل في الرسالة لصحة دعوى الكذب بأن التبارك وانما يمنع دعواه بشئ هو أو من يقوم مقامه لانه يمنع أن يدفع عن نفسه اذا ادعى عليه بشئ وبأنه قال في الإبراء ما عدا علقه الاقرار

(باب الاستثناء وما في معناه)

(قول الشارح وهذا معنى قولهم تكلم الخ) أي المستفاد من العبارة المختصرة سندی (قول) قال الشيخ على عشرة دراهم الدينارا الخ) هنا سقط وأصله قال الشيخ على المقدس لو استثنى دينان من دراهم أو مكيلا أو مور ونا على وجه يستوعب المستثنى كقوله على عشرة دراهم الدينارا الخ (قول) فكما للمقر له عدم صحة الاستثناء) عدم صحته لا يصح الاعلى غير المشهور وما منى عليه فيما سبق هو المشهور (قول) وفي الجبر أيضا ومن التعليق المبطل الخ) الظاهر أن هذا وما بعده ليس من التعليق وعدم صحة الاقرار لعدم الجرم بالمقر له لا التعليق معنى فقوله فيما أعلم أوفى على يذكركم لعل عرفا وستأتي هذه آخر شئ الاقرار فانظر هاهنا ما كتبه في التكملة (قول المصنف الا اذا صدقه أو أقام بينة) على ما دعاه من المغير (قول المصنف لزمه ان كذبه المقر له والا لا) الحكم المذكور يقال فيما قبله أيضا (قول) واذا قال أخذت هذا الثوب منك عارية الخ) هكذا في البرازية ولعل العارية بحرفة عن الوديعة لأن اللبس في العارية مباح دون الوديعة ومعلوم أن العارية تبع التصرف كالبيع فلا يصلح اللبس فارقا اه من التكملة وفيه أن الاشكال وارد أيضا فيما لو أقر بالوديعة على الوجه المذكور فلا يظهر الوجه أيضا في صورة الاقرار بالوديعة (قول) يكون ضامنا حيث أقر بها الاول الخ) فقد عجز عن رد الوديعة بفعله فصار مستهلكا فيضمن اه سندی (قول) وان كان المقر له رجلين يصرف الى الثاني) ان لم يبين أنه من الاول

(باب اقرار المريض)

(قول) وينبغي أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء الخ) اذا حل الجواز ابتداء على ما قاله وأرى بد مجواز الاقرار في هذه الصورة من الثلث الجواز بالنظر للديانة وأما بالنظر للقضاء فن الكل لا يبعد في عبارة العمادية ونزول مخالفتها لما أطلقوه في كتبهم فانه بالنظر للقضاء لا الديانة (قول) فيقرضه بين الناس) عبارة الأصل فيعرض عنه بين الناس (قول) فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال الخ) الظاهر انما قدمه المصنف أول الكتاب من صحة اقراره بملك الغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه برهة من الزمان اه والظاهر أن ما في القنية محمول على الديانة وما في المصنف على القضاء (قول المصنف وإبقاء أجره) أي بعد استيفاء المنفعة أما اذا كانت الاجرة مشروطة بالتجمل وامتنع من تسليم العين حتى يقبض الاجرة فهي كمن المبيع الذي امتنع من تسليمه حتى يقبض ثمنه (قول) ولو لو اقرت عليه دين الخ) عبارة الأصل ولو لا يرض دين على وارثه (قول الشارح فان كانت كان أولى) فتباع ويقضى من ثمنها له فان زاد رده في الشركة وان نقص حاصص بنقصه (قول) أقر أنه أبرأ فلان في صحته من دينه لم يجز) أي من الكل وان جاز من الثلث وقوله اذا علمك انشاء الخ أي في الكل وان ملكه في الثلث وصحة الإبراء للاجنبي انما هي في

الثلث ويهذأ نزول المخالفة الثانية التي ذكرها المحمدي وأجاب في شرح الوهبانية للمصنف عن المخالفة الاولى حيث قال بعد أن ذكر عبارة الخلاصة المذكورة نقلا عن الملتقى فان قيل هذه المسئلة لا تخلو عن اشكال فان الأصل أن اقرار الرجل في مرض موته لغير وارثه جائز وان أحاط بتركته واقراره للوارث باطل الآن يصدق الورثة فحينئذ المقر له اما أن يكون وارثا فلا يصح أصلا اقراره بالقبض الا بإجازة بقية الورثة أو غير وارث فيصح وان أحاط بما له قال في الفصل العشرين من اقرار المحيط ما نصه اذا باع المريض شيئا من أجنبي وأقر باستيفاء الثمن وهو مريض فانه يعتبر من جميع المال فالجواب أن الفرق ما أشار اليه في الخلاصة فانه لما صدقته المشتري في إضافة العبد الى نفسه وأشارته اليه كان مصدقا له على ملكيته حال الاقرار فيكون انشاء تملك كما مر في هذا الأصل فيصح حينئذ من الثلث لانه تبرع محض وحق الورثة قد تعلق بالتركة وانما صح اقراره بالبيع لانه غير محصور عليه فيه فعلى هذا يصح الاقرار بالبيع ولا يصح بالقبض الا أن يكون بعائنة من شهود الاقرار فينبغي أن يصح حتى لو أقرض ماله في حال مرضه ثم أقر بقبضه فيه يصدق من الثلث لانه صريح في التبرع كما مر آنفا في الاشكال على صاحب المحيط والظاهر أنه منى على قاعدة الاقرار للاجنبي ولم يعتبر صدور البيع في الصحة أو في المرض وان مسألة الفتاوى صدقته فيه المدعى فانه قال وادعى ذلك المشتري اه (قول الشارح سواء كان المريض مديونا أولا للثمة) المناسب في التعليل أن يقول لانه وصية وهي للوارث لا تجوز كافي التكملة (قول) الآن يكون الوارث كقبض الخ) استثناء من مفهوم التقييد بقوله وهو مديون (قول) ان ابانا قصد حرماننا بهذا الاقرار نسمع) صوابه لا نسمع (قول) ولهمذا قال السامحاني ما في المتن اقرارا وأبراء الخ) لا يستقيم ما قاله على اطلاقه لمخالفته النقل والمتعين تقييد المتن بما اذا لم تقم القرينة على خلاف ما أقر به هذا المقر (قول الشارح ولا اقراره بدين) هذه الزيادة شاذة والمشهور لا وصية للوارث فالأولى الاقتصار على المشهور كما فعل صاحب الدرر لدلالة نفي الوصية على نفي الاقرار بالطريق الاولى لان الوصية يذهب ثلث المال وبالاقرار يذهب كله فباطلها بطلاله بالطريق الاولى كافي المنبع كذا في حواشي عبد الحليم (قول) وقال محمد للاجنبي الخ) هنا سقط وأصله وقال محمد جاز للاجنبي (قول الشارح فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان أو نائبه) مقتضى كون الوقف وصية عدم توقفه على اجازة السلطان لتقديمها على بيت المال ولعل هذا وجه الاشكال المذكور ثم رأيت في الاسعاف في باب وقف المريض ما نصه وان كان عليه دين محيط بماله ينقض وقفه ويباع في الدين وان لم يكن محيطا يجوز الوقف في ثلث ما يتيق بعد الدين ان كان له ورثة والا ففى كله اه (قول) وقيل للمشتري أدعته مرة أخرى الخ) استشكل في التكملة قولهما في هذه فانظره وانظر الوالوجية (قول) الجواب يكون الاقرار غير صحيح) يظهر اذا قامت قرينة على خلاف ما أقر به (قول) جاز لانه للولى لا للفقن) واذا كان مديونا لا يصح محيط (قول) المصنف وان أقر لغلام مجهول الخ) لو تنازع المقر والمقر له في أنه مجهول لا راية فيه انظر آخر الفصل العاشر من الفصولين (قول) أن المراد به بلد هو فيه كذا في القنية الخ) الذي قدمه في أول كتاب العتق أن مختار المحققين من شراح الهداية وغيرهم أنه الذي لا يعرف نسبة في مولده ومقط رأسه ونعمامه في الدرر وقال ط هناك وهو المعتمد (قول الشارح من جهة العتاقة) وكذا من جهة الموالاة (قول) الشارح أي غير المقر) هذا فيما اذا قال المولى هذا عبيد اعنته ولو قال هذا مولاي الذي اعنتي فالشرط أن لا يكون الولاء ثابتا من جهة غير المقر اه سندی (قول) أفاد بعباقبلته بعد الخ) هذه المقابلة

لا نفيد أن ما قبلها في جود الزوج للولادة بل يحتمل ذلك ويحتمل جحد التعيين (قول) كما علمت مما قد مر أن الكلام فيما إذا أنكر الولادة الخ فيه أن الكلام أعم من انكار الولادة أو التصديق عليها مع انكار التعيين (قول) والظاهر أن ما أفاده الشارح الخ لا معنى له هذه العبارة هنا (قول) المصنف إذا تصادف عليه أي إذا كان المقر له من أهل التصديق كما مر في الاقرار بالابن ونحوه وحينئذ يظهر ذكر الحضانة تأمل (قول) صوابه المقر عليه لا وجه للتصويب (قول) وقد رأيت المسئلة منقولة الخ في المنبع وهما صورة أخرى وهي ما إذا أقر الأخ ببن لاخيه الميت قال في الوجيز الظاهر أنه يثبت النسب دون الميراث إذ لو ثبت يحرم الأخ ويخرج عن أهلية الاقرار وقيل إنها يثبتان وقيل إنها لا يثبتان (قول) وبه صرح الزيلعي الخ ليس في الزيلعي ما يقتضي أنه لا يخلف في الأولى بالكلية بل نفي الخلف لخلق الغريم حيث قال إلا أنه هنا يخلف المنكر لخلق المدين بخلاف الأولى حيث لا يخلف لخلق الغريم الخ

(فصل في مسائل شتى)

(قول المصنف وعند ههنا) محل الخلاف فيما إذا لم يذكر المقر له سببا ولا يصح اقراره في حق الزوج أيضا عند الكل كما ذكره في جبل التارخاية ونقله المحوى عنها (قول) التفريع غير ظاهر بل هو ظاهر لانه حكم برقةا خاصة وولد الرقيق رقيق تأمل (قول) حيث قال لانه نقل الخ هنا سقط وأصله حيث قال ويرد على كون اقراره غير صحيح في حقه انتفاض طلاقها لانه نقل الخ (قول) قبل ما ذكره قياس هنا سقط وأصله قبل ما ذكره في الزيادات قياس (قول) وعلى ما في الكافي لا اشكال الخ ما في الكافي لا يدفع الاشكال كما هو ظاهر والأولى في دفعه أن يقال إنها صارت رقيقة وحكمها انتفاض طلاقها كرقبة أو لادها وأنه يظهر اقراره في حق الزوج أيضا في المستقبل (قول) وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر الخ فيه أن صورة الدرر تحتمل الاخبار أيضا فلا يظهر جعلها اقرارا (قول) محل بحث فان الاتزجار لا يحصل الا بإقامة الحد بعد العزو (قول) فيه أن الكلام في الاقرار بالوقف الخ يدفع هذا بأن قصد الشارح ذكر مسألة أخرى لمناسبة ما في المتن تأمل (قول) والآلة الدعوى لا تسمع هذا أحد قولين والثاني ما نقله عن الشرنبلالي وسيأتي في الصلح نقل الخلاف (قول) لاحتمال وجوبه بعد الاقرار الا صوب التعليل بعدم صحة ابراء المجهول (قول) اخبار عن ثبوت البراءة لا إنشاء لا فرق في ترتب حكم البراءة على جعل ما ذكره اخبارا أو إنشاء (قول) أو شيئا من الأشياء حادنا لعله الأشياء حادنا (قول) ظاهر فيما إذا لم تكن البراءة عامة كلامه هذا غير محذور تأمل (قول) فيه أن اضطراره إلى هذا الاقرار عذر فيه أن المراد لا عذر له مقبول عند القاضي (قول الشارح بالدخول) ولم يجد لعدم تكرار اقراره أو بعبارة أخرى يجب الحد لما ذكر وجب المهر كذا في ذلك الزيلعي أول كتاب الحدود فانظره (قول) وفي الحصاص قال المقر له بالغلة الخ عبارة من الباب الحادي والثلاثين قلت وكذلك ان كان المقر قال صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشرين سنين أو لها عشرة أشهر كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا دوني بأمر حق عرفته له ولزمني الاقرار به قال ألزمت ذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام المقر حيا هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك ردت الغلة إلى من جعلها له الواقف بعد المقر قلت فإن لم يمت المقر ولكن السنوات العشرة انقضت قال ترجع الغلة إلى المقر له أبدا مادام حيا اه

ولم يعلم من هذه العبارة حكم ما لو مات المقر له قبل مضي العشر سنين والظاهر انتقالها إلى الفقراء (قول) ولا تبطل عتق المقر له عملا الخ بل تكون على حالها ويعطى نصيب المقر له للفقراء بموته ولو أبطلناها لا عطينا للمقر (قول الشارح فأفتى بعضهم بعتقه) من حيث ضمان المال لا الخ كما يظهر (قول) خمسمائة درهم) حقه خمسمائة دينار (قول) ولا بد من كونه محالاً من كل وجه لا ادعى لهذا التقيد فان صحة الاقرار معطلة بأن إضافة العقد للصغير مجاز عن إضافته لوليه أو بأنه قد ثبت عليه المال بقوله له على كذا وما بعده رجوع عن الاقرار فلا يقبل منه (قول) مع أنه يبرأ من الاعيان في ابراء العام الخ معنى براءة من الاعيان بعد ابراء العام البراءة من دعواها لا أنها تصبح ملكاً له فيه يصح الاقرار بها بعده والدين يسقط بالابراء فلا يصح الاقرار به بعده (قول) لاحتمال الرد) فيه تأمل اذ كيف يعمل بالاحتمال ويترك المتيقن به وهو الابراء المانع من صحة الاقرار (قول) لكن كلامنا في الابراء عن الدين وهذا في الابراء عن الدعوى أي ولا فرق بينهما (قول) ولا يبرأ عن المضمون أي مما في الذمة وما له عنده يشمل المصوب أيضا فيدخل في البراءة والظاهر أن المراد الاحتراز عما في الذمة لا المصوب وهذا مفاد العرف والذي في البرازية وغيره أن لفظ قبله يتناول المضمون وغيره ويدخل فيه كل عين ودين وعنده تدخل الامانة لا المضمون (قول الشارح ومفاده أنه لو أقر ببقاء الدين أيضا الخ) لعل الأولى حذف لفظ أيضا (قول) اذ لو كان الاقرار بأز يد منه لم يصح هذا التقيد اذ يظهر فيما إذا لم تصدق الورثة أن المهر الذي تزوجها به أكثر من مهر المثل وإذا صدقت على ذلك وادعت الهبة والمرأة الاقرار به في المرض يكون الحكم كذلك ووجه الاصدار أن الاقرار به في المرض من الزوج يتنافى دعوى ورثته الهبة في الصحة وما هنا لا يتنافى ما قدمه الشارح لعدم جود الاقرار والهبة فيه حتى لو أقر بالمال ثم ادعى الهبة قبله لا تقبل للتناقض كذلك هنا (قول الشارح فيئنه الايهاب الخ) أي مع القبول حتى يتحقق التناقض والا فتقبل البيئة ولا يضر التناقض للخفاء تأمل

(كتاب الصلح)

(قول الشارح فيما يتعين) أي إذا طلب المدعي عليه الصلح وكان البدل من جنس المدعي قال في العناية ور كنه الايجاب مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين فإذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك الجنس فقد تم الصلح بقول المدعي فعلت ولا يحتاج فيه إلى قبول المدعي عليه لانه إسقاط لبعض الحق وهو يتم بالسقط بخلاف الأول لانه طلب البيع من غيره ومن طلب البيع من غيره فقال ذلك الغير بعت لا يتم البيع ما لم يقل الطالب قبلت (قول) فيحتاج إلى ذكر القدر) ويقع على الجياد من نقد البلد وان كان فيها نقد مختلف يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة لا يجوز ما لم يبين نقدا منها سدى (قول) أي بشرط أن يكون مما لا يحتاج إلى التسليم الخ في القهستاني عن قاضيه ان المصالح عليه أو عنه إذا كان مجهولا واحتج فيه إلى التسليم تفسده الجهة والافلا فلا وادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على حق مجهول من أرض لم يجز ولو صالحه على أن يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على مال معلوم وتسلم المدعي عليه المدعي لم يجز ولو صالحه عليه ليترك المدعي دعواه جاز ولو ادعى حقا معلوما فصالحه على مجهول كان على هذا التفصيل اه وقد ذكر نحوه في التكملة عن العناية (قول) لانه لم يذكر قدر المال المدعي فيه الخ فيه نظر لان المال معلوم حيث قال ادعى مالا

معلوما والظاهر أن لفظ معلوما زاد حتى يتم المراد اكتملة (قول الشارح لاحد زنا وشرب) لم يتعرض
لحد السرقة ونقل السند صحة الصلح فيه ثم نقل عدمه ونقله المحنى فيما بعد (قول المصنف عمالا
يتعين بالتعيين) فيه أن الكيل أو الوزن مما يتعين به مع أن حكمهما كالدرهم (قول الشارح
وطلب الصلح على ذلك) أي الجنس الذي وقع عنه الصلح فيكون زيادة قوله وطلب الخ ببيان زيادة
قيده في كلام المصنف فلا تكرار في هذه الزيادة تقييد لا إطلاق المتن بما إذا كان البدل من جنس المدعى
به الذي لا يتعين بالتعيين لكن يقيد أيضا بما إذا كان أقل وإذا كان أكثر فقد مساويا صار مستوفيا
لحقه بتمامه (قوله هذا يفيد أنه لا يشترط الطلب الخ) لا يتم هذا إلا في الضلع عن اقرار أو كان عن
سكوت أو انكار كان في حق المدعى عليه فداء عيّن وقطع خصومة فلا بد من وجود الطلب منه القائم مقام
القبول حتى يتحقق ذلك منه (قوله اعتبر ببيعان كان على خلاف الجنس إلا في مثلين) الأولى إذا
صالح من الدين على عبد وصاحبه مقر بالدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية إذا
تصادقا أن لا دين بطل الصلح كما لو استوفى عين حقه ثم تصادقا أن لا دين ولو تصادقا أن لا دين لا يبطل
النسأ بجر (قوله مقتضى المعاوضة أنه إذا استحق الثمن الخ) في حاشية عبد الحلیم عند قول صاحب الدرر
(وان استحق البدل أو بعضه رجع المدعى بالمدعى) وهو الدار أو بعضها مانعه هذا إذا كان بدل الصلح
عينا ولم يجز المستحق الصلح فان أجاز سلم العين للمدعى ورجع المستحق بقيته على المدعى عليه ان كان من
ذوات القيم وان بدل الصلح دينيا كالدرهم والدنانير والمكيل والموزون بغير أعيانها أو ثياب موصوفة
موجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع بمثله لأنه بالاستحقاق بطل الاستيفاء فصار كأنه لم
يستوف بعد كما في شرح الطحاوي والجلالية اهـ (قوله أو قيميا بقيته الخ) غير مسلم فيه بل حكمه فساد
العقد تأمل وانظر التكملة (قوله فبطل الصلح على دراهم الخ) أي إذا صالحه على قدر الدين وان على
أكثر بطل ابتداء وعلى أقل لا يشترط القبض (قوله لان الصلح معاوضة في زعم المدعى الخ) فباختبار
زعم الاخ المصالح يكون بدل الصلح عوضا عن حقه في الدار فلا يكون لآخيه فيه شيء كالأوباع نصيبه منها
وباختبار زعم المدعى عليه يكون مستر كأنه فداء عن الدين وهي حقه ما قبلها كذلك فلا تثبت
الشركة بالشك (قوله ولا يبطل الصلح كالفلوس) فإنه لو صالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم
استحققت يرجع بالدراهم كافي الحواشي سندی لكن نقل ذلك في الصلح عن اقرار (قوله فإنه يرجع
بقية المصالح عليه كالمقاصد الخ) أي إذا أقام بينته على ما ادعى من القتل ونحوه أو نكل المدعى عليه عن
الدعوى فإنه يرجع بقيمة المصالح عليه ولا يحكم له بالمدعى لأنه لا يحتمل النقض بخلاف ما يحتمل النقض
فأنه عند استحقاق البدل يرجع المدعى إلى الدعوى وبعد ثبوتها أو التناول عنها يحكم له بالمدعى لا بقيمة
البدل هذا هو المراد بهذه العبارة وبه يسقط اشكال الحوى ولا داعي حينئذ للاستثناء الواقع في الأشياء
(قول المصنف صالح عن بعض ما يدعيه لم يصح الخ) في البرازية من الفصل التاسع في دعوى الصلح
ادعى دارا فانكر فصول على نصفها ثم برهن المدعى أن الدار ملكه فالمدعى كور في أكثر الفتاوى أنه يقبل
وهذا بناء على عدم جواز الصلح على بعض المدعى في مثل هذه الصورة وأنه لا يجوز على ما ذكره في المختصر
والهداية وأنه على خلاف ظاهر الرواية ووجهه أنه استوفى بعض حقه وترك الباقي وغاية الترك أن يجعل
على الأبراء والأبراء متى لاقى عينا لا يصبح فصار وجوده وعدمه بمنزلة بخلاف ما إذا ادعى على أخيه نصف
ما في يده بحكم الميراث فانكر وصالح على بعضه ثم برهن على الميراث حيث لا يصح ولا يأخذ باقي حصته لان

الصلح قد صح لزعم المدعى أنه أخذ ببعضه ملكه وبيع بعضه ملك المدعى عليه وما ترك فبعضه ملكه وبعضه
ملك المدعى عليه فيكون ما أخذ من ملك المدعى عليه عوضا عما ترك من ملك نفسه وصار هذا كالوشرط
في المسئلة الأولى مع بعض المحدود الذي أخذه المدعى دراهم معلومة فدفعه المدعى عليه فأنه حيلة ينقطع
بها دعواه أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي بأن يقول برئت من هذه الدار أو برئت من دعوى فيها
وهذا الكلام من صاحب الهداية نص على الفرق بين قوله برئت وقوله أبرأتك كأنص عليه في الذخيرة
أنه لو قال أبرأتك من هذا العبد له أن يدعيه بعده لأنه أبرأه عن الضمان الواجب فيبقى أمانة في يده فتصح
دعواه حال قيام العين واستهلاكه لا حال هلاكه كأنص عليه في غير الذخيرة ولو قال برئت من هذا العبد
أو العين لا تصح دعواه بعده وكان بريئا أما لو صالح على قطعة دار أخرى لا تقبل الدعوى إجماعا لصحة الصلح
وبه كان يفتي الامام ظهير الدين قال بكرهه رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية يصح الصلح ولا تصح
الدعوى بعده وعليه قول السرخسي في شرح الكافي ووجهه أن الأبراء لا تقبل دعوى الأبراء عن
العين لا تصح لكن الأبراء عن دعواه صحيحة فان المدعى كان يدعي كل الدار لنفسه فبأخذ البعض أبرأه عن
دعوى الباقي فيصح اهـ (قوله وله أن يخاصم) أي غير المخاطب بعناية وبالجملة ما كتبه هنا غير محرر
والمسئلة خلافية (قوله جواب سؤال وارد على كلام المتن) بل هو وارد على ظاهر الرواية والأبراء
والإسقاط بمعنى واحد (قوله وإنما كان كذلك لأنها ما يعتقدان الخ) أي البيع والإجارة كذلك
عبارة الجوى بدل ضمير التثنية أي بخلاف الصلح عن المنفعة فأن اعتبره إسقاطا فان لفظه يحتمل التملك
والإسقاط فإذا لم يمكن اعتباره تملكيا اعتبر إسقاطا والامساك لأنه بمنزلة المستعير وهو لا يقدر على غلب
المنفعة من أحد ببدل كذا يفاد من النهاية (قوله والموافق للكتب ما في شرح الجمع) جعل عبد الحلیم
المعول عليه ما في الوالولية ونقله عن عدة كتب فانظره (قوله كافي العمادية قهستاني) وقال الرحبي
قوله غير من وجهة يشمل ما إذا ادعى أنها زوجته قبل أن يتزوجها هذا الزوج الموجود في حال الدعوى لأنه
حين ادعى النكاح ادعاه على غير من وجهة أما لو ادعى أنه تزوجها في حال قيام الزوجية لم تصح دعواه فلا يصح
صلحه لعدم تأني كونه خلعا وكذا لو لم يحل له تزوجها كمتزوج أختها أو أربع سواها الخ اهـ (قوله لأنه لو
كان القتل خطأ فالظاهر الجواز الخ) ظاهر تعليل الشارح بقوله لأنه ليس من تجارته الخ أن الخطأ
كذلك اذ موجبه الدفع أو الفداء وهذا ليس من التجارة ولا توابعها فعلى هذا الوقت خطأ وصالح ولي الجناية
على ثوب ولم يجز الصلح المولى واختار أحد الأمرين يكون الصلح غير نافذ وله دفع ما اختار (قوله وفي جامع
الفصولين غصب كراخ) في الجوى عند قول الكثر أذا نكح غدا نصفه على أنك بريء الخ عن الخانية قال
صالحك من الألف على مائة لا يبرأ بانه إلا إذا زاد أبرأتك عن البقية صالح عن دراهم غصبها وغيبها على
بعضها ودفعه جاز قضاء وعليه رد هدايانة وكذا الواضحة براهها المالك باحدا لان المحمود كسنتك
فان وجد بينته قضى له بها لظهور عدم الاستهلاك ولو مقر أو هي حاضرة يقدر المالك عليها فصالحه على
نصفها على أن أبرأه عن الباقي في القياس يبرأ قضاء وفي الاستحسان لا يجوز لتعذر تصحيحه بطريق
الإسقاط لان الأبراء عن الأعيان باطل والمبادلة أيضا للبراه (قوله والصلح على بعض حقه في كيلي
أو وزني حال قيامه باطل) انما يظهر على رواية ابن سماعة (قوله يمكن أموزون كافيته في العناية)
القصد الاحتراز عن القيمات والألف العديدات المتقاربة والثياب الموصوفة كذلك لأنها تثبت في الذمة
(قوله لان الولي لم يرض بسقوط حقه مجانا) أي فيصار إلى موجب الأصل وهو الدية لأنها موجب القتل

في الجملة تأمل **(قول الشارح من مكيل وموزون)** بيان الدين والمراد انه دين منهم ولو بحسب التقدير فيدخل في المثلقات والظاهر أن مثل ما ذكره المذود المتقارب والمذود اذ ادين صفته وطوله وعرضه فان ذلك يثبت في الذمة وحينئذ فالبيان قاصر **(قوله وكذا الصلح بالخلع)** لعله والخلع كالصلح فتحصل أنه يرجع في مسائل الصلح المذكورين وفي مسألة الخلع وفي مسألة الصلح عن مال بمال باقرار وكيل النكاح اذا ضمن وأدى لا يرجع لأن أمره بالنكاح فائده الجواز لعدم نفاذه من الأجنبي بخلاف الوكيل بالصلح المذكور أو بالخلع لأن أمره بالاداء عنه ليفيد الأمر فائده الجواز بغير أمره فكان فائده الرجوع عليه **(قوله وأما الرابع فلان دلالة التسليم على رضا المدعي الخ)** وأما الخامس لما لم يكن كباقي الوجوه لم يفد صحة الصلح درر **(قوله ان كان الصلح بامرهم)** لكن اذا كان بالامر لم تكن المسئلة مما نحن فيه وهو صلح الفضولي **(قوله لعدم توقف صحتهما على الأمر الخ)** العلة المذكورة تفيد أن الأمر بقضاء الدين كالأمر بالصلح في الرجوع على الأمر **(قوله فيه أنه اذا كان صادقا في دعواه كيف يطيبه الخ)** الظاهر أن من قال يطيبه يعني به أنه يطيبه الأخذ ويجعله مكانا موقوفا للجزء عن تحصيل الوقف بفقد البيعة ومن قال لا يطيب أراد به أنه لا يحل له التصرف فيه لانه بدل الوقف في زعمه فيكون في حكم الوقف تأمل رجسني اه سندی وفي البرازية من الوقف في الفصل السابع في الدعوى والنهاية وفي الفتاوى قيم خاف من السلطان أو من الوارث على الوقف له أن يبيع ويتصدق بنفسه قال الصدر والفتوى على أنه لا يجوز بيع الوقف اه والظاهر أن ما نحن فيه كذلك تأمل **(قوله فصالحها عنه)** أي عن ادعائه أنها أمته لا عن دعواها أنها حرة الأصل فان الظاهر عدم صحته كالصلح عن دعوى الطلاق الثلاث تأمل **(قول المصنف وصح الصلح عن دعوى حق الشرب وحق الشفعة الخ)** أي في حق المدعي عليه لدفع البين عنه لا في حق المدعي ومن هنا يعلم الفرق بين الصلح عن الشفعة وبين الصلح عن دعواها فيصح في الأول ولا يلزم البذل ويصح في الثاني ويلزم البذل سندی **(قوله كالصلح عن دعوى حد)** ليس في هذا المثال الصلح عن دعوى باطلة وان كان باطلا فيه **(قوله أي دعوى حقها دفع البين الخ)** قال وكذلك يقال في دعوى وضع الجذع والشرب **(قول الشارح بخلاف دعوى حد ونسب)** علل عدم صحته في الحد في الدرر بان الصلح لا يجري في حقه تعالى وفي النسب بان الصلح اما اسقاط أو معاوضة وهو لا يحتلها وهذا ظاهر والافالتسب واراد على الأصل الذي ذكره فانه يجري فيه الخلف على المعتمد تأمل **(قول الشارح بان كان ديننا بين)** في هذا التصوير وما بعده قصور **(قوله لانه لو بين المدة يصح)** ينبغي أن تكون الصحة على ظاهر الرواية كما هو ظاهر وليس هذا الصلح في حكم الاجارة لا بالنسبة لزعم المدعي ولا المدعي عليه كما هو ظاهر أيضا **(قوله جاز عند محمد وأبي يوسف آخر الخ)** وجه قول محمد أن دعوى الضمان بالاستهلاك للأمانة صحيحة واليمين متوجهة على المودع والبراءة غير ثابتة في حقه قبل الخلف لانه يصدق بالخلف فيكون الصلح واقعا عن دعوى صحيحة وعين متوجهة فيكون في حق المدعي عوضا عن الضمان وفي حق المودع بدلا عن الخصومة ووجه قولهما أن المدعي تناقض في دعواه لأن المودع وأمين المالك وقوله قول المؤتمن فكان اخباره بالرد والهالك اعترافا من المالك بذلك فكان المدعي متناقضا في دعوى الاستهلاك والتناقض يمنع صحة الدعوى الا أنه انما يخلف للدفع الدعوى لانها مندفة لبطالانها ولا لثبوت البراءة لانها ثابتة بقوله ولهذا الوما لم يخلف تثبت برأته ولم يخلف واثمه على العلم واليمين لنفي التهمة واذالم تصح الدعوى لم يصح الصلح لان صحته

بناء على صحتهما وجه قول أبي يوسف في الرابع أن الضمان لا يجب الا بدعوى المدعي وقد انعدمت الدعوى فلا يجب الضمان فلا يجوز الصلح لان جوازه بناء على وجوب الضمان في زعم المدعي ووجه قول محمد أن سكوت المدعي محتمل بين أن يكون مصداقاً لدعوى المودع أو مكذباً لأنه لما أقدم على الصلح ترجح التكذيب لانه لو ردها أو ضاعت عنده لما أقدم عليه فيثبت التكذيب مقتضى اقدامه على الصلح اه من المنبع **(قوله هذا هو الثاني في الخاتمة)** وهو ما اذا ادعى المودع الرد لكن ما في الخاتمة أقربها وفي هذه سكت عن الدعوى أصلا **(قوله وكذا في أحد شقي الثالث والرابع على الرابع)** حقه على المرجوح **(قوله وعلمت ترجيح الجواز الخ)** حقه ترجيح عدم الجواز الخ **(قول المصنف طلب الصلح والبراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا)** لم يذ كر ما لو طلب منه الصلح أو البراءة ولم يذ كر ما يدل أنه عن الدعوى أو المال وفي السندی عن الخلاصة ما يدل على أن حكم الاطلاق حكم ما لو صرح بالمال ونصه ولو قال آخرها عنى أو صالحي فافرار اه

(فصل في دعوى الدين)

(قوله وان كان قدر ما عليه بنفسه) عبارة التكملة وان كان لا يعرفان قدر ما عليه في نفسه اه ولعل ألف التثنية من كان ساقطة **(قوله بان دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن الخ)** أنت خير بان اعطاء اليسر عوضا عن السود وتجميل المؤجل احسان من المدين فقط والكلام في الاحسان منهما الا أن يقال المراد ما اذا وجد مع هذا من الدائن اسقاط بعض الدين **(قول الشارح لفوات التقيد بالشروط)** أي من حيث المعنى فكأنه قيد البراءة من النصف باداء خمسمائة في القدر فاذا لم يؤد لا يبرأ لعدم تحقق الشرط اه وانظر الكفاية **(قوله وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صح)** هكذا عبارة القهستاني ولا يظهر وجه لصحة الخط نقد أولا والصواب ما نقله السندی عن الظهيرية أنه لا يصح الخط نقد أولم ينقد في هذه المسئلة **(قوله قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال الخ)** يندفع بان هذا الشرط غير متعارف وأيضا البراءة من ضمن التمثيل من جهة الاصيل **(قوله لكونه معاوضة من كل وجه الخ)** أي بخلاف الدين لكونه أخذ عين حق الآخر من وجه حتى كان الطالب أن يأخذ منه اذا ظفر به بغير إذن الغريم ويجبر الغريم على القضاء ولا اجبار على المبادلة سندی **(قول المصنف فلو صالح أحدهما عن نصيبه الخ)** قال الشرنبلالي في التفریع تأمل لان الأصل أي المفرع عليه أن يقبض من الدين شيئا وهذا صلح عنه ولم يظهر لي كون ما ذكره من التفریع جزئيا للأصل انتهى وظهر لي صحة هذا التفریع بان يراد بالقبض ما يشمل القبض الحكمي فانه بالصلح عن نصيبه على ثوب أو بالشراء به شيئا صار قابضا حقه بالمقاصة فصار كقبضه نصف الدين حقيقة كما تفيد عبارة الدرر تأمل **(قول المصنف ولو أبرأ عن البعض قسم الباقي على سهامه)** عبارة في الشرح ولو أبرأ عن البعض كانت قسمة الباقي بينهما على ما بقي من السهام اه وهي أسلس **(قوله لانه يملكه من وقت الغصب الخ)** عبارة الغاية لانه وصل اليه عين مال متقوم وهو الغصب لانه يملكه من وقت الغصب عند أداء الضمان اه أي وكانت المقاصة بمنزلة أداء الضمان تأمل **(قول الشارح أو يبيعه به الخ)** البائع أحد الشريكين للمديون وقوله كفامن تمر يعني بقدر دينه

(فصل في التخرج)

(قوله جاز الصلح) هذا غير المشهور في كتب المذهب وإن عزمنا في الأشياء للاسعاف (قوله علة الأخير) يصح جعله أيضا علة للمثلين قبل الأخير وذلك لأن فيها صفة الجنس بخلاف الجنس ويدل ذلك التعبير بالباء التي للمقابلة والمراد بالصرف المصطلح عليه (قوله قال في الشربلالية وقال الحاكم الشهيد الخ) ما منى عليه في الشربلالية خلاف الصحيح والصحيح أنه لا بد من كون حصته أكثر من ذلك في حال التناكر أيضا لأنه معاوضة في حق المدعي لا لقطع المنازعة كما في جانب المدعي عليه صرح بذلك الاستيعابي وصححه كما في غاية البيان كما أوضح ذلك عبد الحليم فانظره (قوله ما يأخذه لا يكون بدلا الخ) هذا ظاهر في حق الدافع ووجهه في حق الأخذ أنه بالجود صار حقه مستهلكا حكما وصار مضمونا عليهم من قبيل الدين فصله حينئذ أخذ بعض واسقاط الباقى لكن إن وجد بينه قضى له بها الظهور وعدم الاستهلاك كما تقدم نظير ذلك عن الجوى في مسألة الصلح عن المغصوب المجهود على بعضه (قوله لأن في الأخيرة لا يخلو عن ضرر الخ) عبارة ابن مالك لأن ما اختاره أى صاحب الهداية لا يخلو الخ (قوله ولا يظهر عند التفاوت) بل هو ظاهر عند التفاوت أيضا غاية ما فيه أن أحدهم تبرع بزيادة عما عليه (قوله وتأمل في وجهه الخ) إذا حمل المال في عبارة البحر على العين لا تنافي عبارة البرازية وأصل الأولى في المجتبى (قوله أى لو ظهر عين لادين) فيه أنه لا فرق بين الدين والعين (قوله لو وصلى) لا يظهر جعلها وصلية بل هي شرطية مقدر لها جواب يناسب فاتها مسألة أخرى

(كتاب المضاربة)

(قول المصنف ابداع ابتداء) أى فقط فلا ينافى أنها كذلك بقاء والمراد بالابداع الامانة ويدل عليه قول الكثر والمضارب أمين وبالتصرف الخ لا حقيقة الابداع وقال عبد الحليم عدا أنواع المذكورة أحكامها بناء على أن حكم الشيء ما يثبت به ويبنى عليه ولا يخفى في أنه راعى ذلك في كل حكم منها في وقته فلا يرد عليه أن معنى الاجارة والغصب منافض لعقد المضاربة منافض لصحتها فكيف يجعل حكما من أحكامها (قوله ثم يضع المضارب) أراد به الاستعانة فيكون ما اشتراه وما باعه للمضاربة لا ما هو المتعارف كما يأنى (قوله وفيه نظر لانها تكون شركة عنان شرط فيها العمل الخ) فيه أنه ليس في عبارة الزبلي ما يفيد اشتراط العمل على أكثرهما لا حتى يرد عليه هذا التفسير وعبارته وإذا أراد أن يجعله عليه مضمونا أقرضه رأس المال كله ويشهد عليه ويسلمه اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يدفعه الى المستقرض يستعين به في العمل فإذا ربح وعمل كان الربح بينهما على الشرط وأخذ رأس المال على أنه بدل القرض وإن لم يربح أخذ رأس المال بالقرض وإن هلك هلك على المستقرض وهو العامل أو أقرضه كله الادرهما منه وسلمه اليه وعقد شركة العنان ثم يدفع اليه الدرهم ويعمل فيه المستقرض فإن ربح كان الربح بينهما على ما شرطوا وإن هلك هلك عليه اه فأنتم تزامم بشرط العمل على أكثرهما مالا الذي هو المستقرض والذي لا يجوز انما هو اشتراط العمل على الأكثر مالا والربح مناصفة وانظر ما قدمه في الشركة (قول المصنف وتوكيل مع العمل) فيه أن التوكيل متحقق قبل العمل أيضا (قول المصنف وغصب ان خالف وان أجاز بعده) صورته في الدرر بما إذا اشترى ما نهى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم أجاز رب المال لم يجز اه وعدم صحة الاجازة ظاهرة في هذه الصورة لافي صورة ما إذا أمره بالبيع نقد اقباع نسيئة

فأجاز رب المال لأن البيع تلحقه الاجازة لا الشراء لوجود النفاذ على المباشر قبلها تأمل ثم رأيت ذلك في التكملة عند قول المصنف فيما يأنى فان فعل ضمن بالخالفه ونصه له باع مال المضاربة بخالف الرب المال كان بيعه موقوف على اجازته كما هو حكم عقد الفضول اه (قوله فلم يكن الفساد بسبب الخ) نسخة الخط ما لم يكن الفساد الخ وهي واضحة قال المقلسي ونقله عنه الجوى عند قول الكثر فان شرط لاحدهما زيادة عشرة فله أجر مثله لا يجاوز القدر المشر وطأى الذى شرطه له لرضاه به أقول هذا ظاهر إذا كان المسمى معلوما ما في مثل هذه المسئلة فهو مجهول ولو لم يوجد ربح ولا يقال أنه رضى بالخسة الزائدة لأنه لم يرض بها الا مع نصف الربح وهو معدوم فالمسمى غير معلوم فيجب أجر المثل بالغاما بلغ وقد يجاب بان هذا العقد لما كان فاسدا كان ماسى فيه محظورا فقطع النظر عما هو وجوب المضاربة وعقل على ما عين معه على أنه أجر مثل في اجازة لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذه اجازة في صورة مضاربة اه (قوله لكن في الواقع ما قاله أبو يوسف الخ) ما بعد الاستدراك وافق لما قبله فلا وجه له تأمل ثم رأيت في السندى نقلا عن شرح نظم الكثر (قوله فلو من العروض فباعها الخ) أى بان دفع اليه عرضا وأمره ببيعه وعمل مضاربة في غنمه فقبل صح لأنه لم يصف المضاربة الى العرض بل الى غنمه كما في الدرر بخلاف ما إذا دفع عرضا على أن قيمته ألف مثلا ويكون ذلك رأس المال فهو باطل كما في الشربلالية (قوله بخلاف الفاء والواو) جعل في المنع الفاء كتم واعترض ما نقله أنها كالواو فانظره (قول السارح كقوله لغاصب الخ) أى إذا كان ما في يده هولا مما تجرى فيه المضاربة (قول المصنف عينا لاديناه) أى على المضارب لا على ثالث وانظر الفرق بينهما في التبيين (قوله مكر مع ما تقدم) فيه أن ما تقدم مذکور شرعا وما هنا ذكره المصنف (قول السارح كل شرط يوجب جهالة الخ) قال في الهداية كل شرط يوجب جهالة في الربح يفسده لا اختلال مقصوده وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها ويبطل اه وقال في العناية قبل شرط العمل على رب المال لا يوجب جهالة في الربح ولا يبطل في نفسه بل يفسد المضاربة كما سيجىء فلم تكن القاعدة مطردة والجواب أنه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها وإذا شرط العمل على رب المال فليس بمضاربة وسلب الشيء عن المعدوم صحيح يجوز أن يقال زيد المعدوم ليس يصير وقوله بعد هذا بخطوط وشرط العمل على رب المال مفسد للعقد معناه مانع من تحققه اه وقال سعدى قوله والجواب أنه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يناسب هذا المقام وإن كان صحيحا في نفسه اه وذلك لأن معنى القسم الثاني من الأصل هو أن غير ذلك من الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة (قوله قال الاكمل شرط العمل على رب المال لا يفسدها) عبارته لا يوجب جهالة في الربح ولا يبطل في نفسه بل يفسدها الخ (قوله فان دهن شيئا من المضاربة) في دين عليه لا للمضاربة (قوله ولو حط بعض الثمن ان لعب) أى وقد تحقق بالشوت (قوله لأن حق التصرف للمضارب) فصلح رب المال أن يكون وكيله عنه فيه (قول السارح فلو استأجر أرضا يبيضاء ليزرعها الخ) قال الرجى كان هذا في عرفهم أنه صنيع التجار وفي عرفنا ليس منه فينبغى أن لا يملكه اه (قوله وفي الثالث ما أن يكون الخ) في هذه العبارة سقط لم يعلم ثم رأيت في الهندية أوضح هذه المسئلة ونصه فان قال له اعمل رأيت في المضاربة الاولى ولم يقل له ذلك في الثانية فخلط مال المضاربة الاولى بالثانية فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه اما أن خلط أحد المالكين بالآخر قبل أن يربح في أحد المالكين أو بعد ما ربح في المالكين أو بعد ما ربح في مال الاولى ولم يربح في مال الثانية أو بعد ما ربح في مال الثانية ولم يربح

في مال الاول وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيتك أحدهما اذا خلط
أحد المالين بالآخر بعد ما يرجع في المالين والوجه الثاني اذا خلط أحدهما بالآخر وقد يرجع في مال الاول
الذي قال له فيها اعمل فيه برأيتك لا يضمن مال الاول ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن مال
الاول ولا مال الثانية أحدهما اذا خلط أحد المالين بالآخر قبل أن يرجع في واحد منهما وكذلك ان يرجع
في مال الثانية الذي لم يقل له فيها اعمل فيه برأيتك ولم يرجع في مال الاول الذي قال له فيها اعمل فيه برأيتك وهو
الوجه الثاني فان قال له في المضاربة الثانية اعمل برأيتك ولم يقل ذلك في الاول فالمسئلة لا تخلو عن أربعة
أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها وهما اذا خلط أحد المالين بالآخر بعد ما يرجع في المالين أو في
مال الثانية الذي قال له فيها اعمل برأيتك ولم يرجع في مال الاول الذي لم يقل له فيها اعمل برأيتك يضمن مال الاول
ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما اذا خلط أحد المالين بالآخر قبل أن يرجع في المالين أو يرجع
في مال الاول ولم يرجع في مال الثانية فإنه لا يضمن شيئا لمال الاول ولا مال الثانية كذا في المحيط **(قوله)**
يظهر في مخالفته في المكان وكذا يظهر في غيره أيضا

باب المضارب يضارب

(قوله وهو قولهما) وعليه الفتوى كأنقله عبد الحليم عن المنصورية معز بالقاضيتان **(قوله)**
الشارح بل الثاني أجر مثله على المضارب الاول ويرجع به على رب المال **(قوله والاشهر الخيار)**
يظهر على قول زفر من أن المضارب الاول يكون متعديا بمجرد الدفع بدون توقف على العمل وقال السندی
لا يلتفت الى ما في الاختيار من أن الضمان على الاول ولعله سبق قلم لان الثاني في مباشرة هذا الفعل مخالف
لما أمر به المضارب الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل بمثل أمر
المضارب الاول فلذا كان لرب المال أن يضمن أيهما شاء اه ونقل الحكم كذلك في الهندية عن المبسوط
(قوله الشارح مات المضارب والمال عروض باعها وصبه الخ) في الفتاوى الانقروية مات مضارب
والمال عروض فولاية البيع لوصيه لرب المال لانها في حياته فلن قام مقامه بعده بخلاف عدل مات
في باب الرهن فإنه ليس لوصيه حق البيع وقيل ولاية البيع لوصيه ولرب المال وهو الاصح اذا لحق
للمضارب والمالك لرب المال فكأنهما متركان جامع الفصولين في أواخر الفصل الاول اه ثم ذكر عن
مبسوط السرخسي أن الذي يلي البيع هو وصي المضارب وأنه في المضارب الصغير يبيعها وصي الميت
ورب المال وان ما ذكرهنا أصح لان الوصي قائم مقام الموصي وكان للوصي أن ينفرد ببيعها فكذلك لوصيه
وهذا لان رب المال لو أراد بيعها بنفسه لم يملك فلا معنى لاشتراط انضمام رأيه الى رأي الوصي اه وما
ذكره في الفصولين جرى عليه في نور العين فالمسئلة فيها اختلاف التصحيح **(قوله)** كما يفيد ما قدمنا عن
الاتفاق ليس فيما قدمه عن الاتفاق ما يفيد ما قاله **(قوله)** فيأخذ بالقيمة يوم الخصام فيه انه مع عدم
العلم بنوع المدفوع لا يمكن القول بأخذ قيمته يوم الخصام اذ هو فرع معرفة نوعه

فصل في المتفرقات

(قول المصنف وبيع واشترى) الواو يعني أو كما يفيد ما في السندی **(قول المصنف وان صار عرضا لا)**
قال السندی نقلا عن الرملي استفيد من هذا جواز بيع رب المال عروض المضاربة وهي واقعة الفتوى

اه ثم رأيت في الكفاية من باب المراجعة ما نصه لو صار مال المضارب بجارة ليس لرب المال أن يطأها
وان لم يكن فيها ربح لان المضارب حق التصرف فيها الا ترى أن رب المال لا يملك بيعها وأحاله الى الايضاح
فتأمل **(قوله)** وان كان أحدهما بضاعة فنفتقه في مال المضاربة لا يظهر جعل جميع النفقة في مال
المضاربة بل نصفها فيه ونصفها في مال نفسه **(قول المصنف أو حكا)** معلوم من قوله سابقا ونحوه
(قوله) لانه لو كان فيه ما فضل أي على رأس المال ببحر **(قوله)** فإنه يراج على ألف وخمسمائة لانا
نعتبر الثمن الاول وذلك ألف في حق رب المال وحصة المضارب من الربح وذلك خمسمائة فيبيعه مراجعة
على ألف وخمسمائة بيانه أن الألف خرج عن ملك رب المال في ثمن العبد فيعتبر في بيع المراجعة ونصف
الألف التي هي الربح ملك رب المال قبل البيع وبعده فلا يعتبر أما النصف الذي هو حصة المضارب من
الربح وهو خمسمائة درهم خرج عن ملك رب المال الى ملك المضارب حقيقة بازاء هذا العبد فيعتبر اه
غاية البيان وفي الهندية المضارب اذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد
أن يبيع مراجعة فإنه يبيع مراجعة على أقل الثمن وحصة المضارب من الربح اه **(قوله)** وكذا عكسه
عبارة البحر وأما اذا كان في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل في قيمة المبيع بان اشترى رب المال عبدا
بألف قيمته ألف باعسه من المضارب بالفين فإنه يبيعه مراجعة على ألف فهو كمسئلة الكتاب **(قوله)** بان
شري عبدا قيمته ألف الخ حكم هذه الصورة كمسئلة المصنف **(قوله)** وتعامه في البحر عن المحيط عبارة
المحيط باب المراجعة بين رب المال والمضارب أصله أن المضارب انما يبيع المشتري مراجعة على الثمن
الذي استتم زواله عن ملك رب المال والمضارب فأما ما هو زائل من وجهه دون وجه فلا يعتبر زائلا
في المراجعة احتياطا والمراجعة مبنية على الامانة منفية عن الغدر والخيانة كالمكاتب اذا اشترى شيئا بألف
ثم باعه من المولى بالفين فإنه يبيعه مراجعة على الألف لان الألف الاخرى لم يستتم زوالها عن ملك المولى
والمكاتب فإنه بقي للمولى فيها حق ملك فلم يعتبر زائلا في بيع المراجعة ثم المسائل على قسمين اما ان كان
المشتري في البيع الثاني هو المضارب أو رب المال وكل قسم على أربعة أوجه اما أن كان في الثمن الثاني
أوفي المبيع فضل أو لا فضل في كليهما أو كان في أحدهما فضل في المبيع دون الثمن أو في الثمن فضل دون
المبيع أما القسم الاول لو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة وباعه من المضارب بألف المضاربة ولا
فضل في المبيع والثمن بان كان قيمة العبد ألفا ورأس المال ألفا فان باعه مساومة باعه كيف شاء وان باعه
مراجعة باعه على خمسمائة لان خمسمائة من الثمن لم يستتم زواله باعتبار العقدين لانه ان زال عن ملك
المضارب لم يزل عن ملك رب المال فإنه كان ملكا له قبل الشراء من المضارب وانما خرج من ملك رب
المال في ثمن العبد خمسمائة في البيع الاول فيبيعه مراجعة على ما خرج عن ملكه ولو اشتراه بألف وقيمته
ألف وباعه من المضارب بخمسمائة ومال المضارب ألف فإنه يبيعه مراجعة على خمسمائة وأما اذا كان
في الثمن والمبيع فضل على رأس المال بان اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفا فان باعه من المضارب
بألفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة وورج فيها ألفا فإنه يبيعه مراجعة على ألف وخمسمائة لان
ألفا خرجت عن ملك رب المال بالبيع الاول فلا بد من اعتبارها وخمسمائة من الألف الربح خاصة رب
المال لم يزل عن ملكه لانها كانت ملكا له قبل الشراء من المضارب فيجب طرحها في خمسمائة أخرى
حصة المضارب من الربح لا بد من اعتبارها لانه يخرج عن ملك المضارب الى رب المال رقية وتصرفا
فيجب اعتبارها فيجب ضم هذه الخمسمائة الى الألف الخارجة عن ملك رب المال بالبيع الاول قصارا ألفا

وخمسة فيبيعه من اربعة على الف لانه خرج عن ملك رب المال في غنة خمسمائة فاعتبرت في المراجعة
 وخمسة حصة المضارب من الربح خرجت عن ملكه الى ملك رب المال وملك المضارب بازائها ربع
 العبد فوجب اعتبارها وما زاد عليها هو ألف ملك رب المال قبل البيع وبعده خمسمائة رأس ماله
 وخمسمائة ربح لم يخرج عن ملك أحد فلم يعتبر في المعتبر ألفا فيبيعه من اربعة على ألف فأما اذا كان
 في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل على رأس المال ولا فضل في المبيع بأن اشترى رب المال عبدا بألف
 قيمته ألف باعه من المضارب بألفين فإنه يبيعه من اربعة على ألف لان الفزال عن ملك رب المال وعن
 المضارب رقية وتصرفا فاستمروا له باعتبار التعيين فلا بد من اعتبارهما وخمسمائة من الألف الباقية حصة
 رب المال لم يستمروا له من ملكه لانها كانت ملكا له قبل الشراء وبعده رقية وخمسمائة أخرى حصة
 المضارب ان خرجت عن ملكه لانه لم يملك بازائها شيئا من رقية العبد فان جيع العبد مشغول
 برأس المال لا فضل فيه وانما استفاد بازائها ملك التصرف واذا لم يملك المضارب بحصته شيئا من العبد
 لا تعتبر حصته في المراجعة وجعل كأنها نويت كمن اشترى عبدا وزاد الاجنبي للبايع خمسمائة وسلمها
 الى البائع فالمشترى يبيع من اربعة على ألف ولا يبيع من اربعة على ألف وخمسمائة لانه لم يملك بتلك
 الخمسمائة شيئا من العبد ولو اشترى رب المال بخمسمائة فباعه من المضارب بألفين يبيعه من اربعة
 على خمسمائة لان خمسمائة خرجت عن ملك رب المال فلا بد من اعتبارها وبقي ألف وخمسمائة
 فألف كانت ملك رب المال وخمسمائة من رأس المال وخمسمائة ربح ان زال عن ملك المضارب
 لانه لم يستفد بازائها شيئا من رقية العبد فلا يعتبر فأما اذا كان في المبيع فضل دون الثمن بان كان
 العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشترى رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب
 من اربعة على ألف ومائتين وخمسين لان الفال خرجت عن ملك رب المال لم يزل عن ملكه فلم
 يعتبر وخمسمائة حصة المضارب من الربح فلم يملك بها الاماثنين وخمسين لان نصف الربح في العبد اثنان
 ونحوون فاعتبر ذلك القدر مع ألف وأما القسم الثاني فالوجه الاول منه وهو ما اذا لم يكن فضل في
 المبيع والثمن بأن اشترى المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فإنه يبيعه من اربعة
 على خمسمائة لان الخمسمائة التي نقدتها المضارب الاجنبي خرجت عن ملك رب المال والمضارب
 وخمسمائة أخرى لم يزل عن ملك رب المال رقية فلم يستمروا له من ملكه فلم تعتبر زائلة وان فيهما فضل
 بأن اشترى المضارب عبدا يساوي ألفين بألف وباعه من رب المال بألفين فإنه يبيعه من اربعة على ألف
 وخمسمائة لانه استمروا له ألف وخمسمائة عن ملك رب المال بشراء المضارب ونقدتها الاجنبي ألف
 من رأس المال وخمسمائة حصة المضارب من الربح لانه استفاد بازائها ربعا من رقية العبد بقيت
 خمسمائة حصة رب المال من الربح ملكا له رقية وصار كالو كان المشتري هو المضارب من رب المال وان
 كان الفضل في الثمن دون المبيع بأن اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألف فباعه من رب المال بألفين
 يبيعه من اربعة على ألف وخمسمائة لانه زال عن ملك رب المال ألف وخمسمائة ألف بشراء المضارب
 وخمسمائة بشراؤه وهو حصة المضارب من الربح وقد ملك بازائها ربعا من رقية العبد وتصرفا لانه ملك الرقية
 بشراء المضارب وشراؤه كشرائه بنفسه لانه وكيله وملك التصرف بشراؤه من المضارب ولو اشترى
 المضارب بخمسمائة فباعه رب المال بألف درهم باعه رب المال من اربعة على ألف ويخرج على نحو
 ما مر وان كان الفضل في المبيع دون الثمن بأن اشترى عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب

المال فإنه يبيعه من اربعة على ألف لان الزائل عن ملكه هذا القدر كالو كان المشتري هو المضارب
 فالحاصل في هذه المسائل أنه متى كان شراء المضارب بأقل من الثمنين فان كان للمضارب حصة
 ضمها الى أقل الثمنين ومتى اشترى رب المال باعه على أقل الثمنين ويضم اليه حصة المضارب ولو ملك رب
 المال بغير شيء فباعه من المضارب لا يبيعه من اربعة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال لان المضارب يبيعه
 رب المال ورب المال لا يملك يبيعه من اربعة وكذا المضارب وذلك لان الثمن ان زال عن ملك المضارب
 لم يزل عن ملك رب المال فلا يعتبر زائلا احتياطا اشترى المضارب عبدا بألف وباعه من رب المال
 بألفين ثم باعه رب المال من اجنبي مساومة بثلاثة آلاف ثم اشترى المضارب من الاجنبي بألفين
 لم يبيعه من اربعة عند أبي حنيفة وعندهما يبيعه من اربعة بألفين وهذا بناء على أنه يطرح الربح الحاصل
 للمشتري الآخر من الثمن الآخر في العقد المتوسط عنده وعندهما لا يطرح كافي مسألة مرت في السويع
 وهي ما اذا اشترى ثوبا بعشرة وباعه بعشرين ثم اشترى بعشرة فإنه لا يبيعه عند أبي حنيفة وعندهما يبيعه
 من اربعة على عشرة لان عنده اذا طرح الربح من هذا الثمن لم يبق شيء من غنه وعندهما لا يطرح الربح
 انتهى **(قوله)** ومنه لو الفضل في القيمة **(الح)** لعنه في الثمن وقوله أوفي الثمن حقه أوفي القيمة وعبرة
 البحر كما ذكره **(قوله)** واذا خرج عنها بالدفع أو بالفداء **(الح)** عبارة البحر بخدمهما **(الح)** ولا معنى لقوله
 بالدفع **(قوله)** ان شأنا آفديا وان شأنا آفدعا **(قوله)** قال السدي وقال في البدائع في مسألة المصنف فان
 اختار أحدهما الدفع والآخر الفداء لهما ذلك **(قوله)** ويؤخذ من هذا **(الح)** فيه أن مقتضى كون مدعى
 المضاربة خارجا أن تقدم بينته على أن جميع ما في يد المدعى عليه مال مضاربة

(كتاب الابداع)

(قول الشارح لان الاعطاء يحتمل الهبة) فيه أن احتمال الوديعة في مثل هذه العبارة بعيد جدا لغة
 وعرفا فلما زاد علوا عن التبادر الى غيره اه ط **(قوله)** وأجاب عنه أبو السعود بقوله أقول ليس
 المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشتراط اثبات اليد بالفعل بدليل التعليل والتفريع اللذين ذكرهما
 الشارح **(قول الشارح)** فلو أودع صديقا فاستهلكها لم يضمن **(الح)** لان الصبي من عاذته تضيع
 الاموال فاذا اسلمه اليه مع علمه بهذه العادة فكأنه رضى بالتلافى بخلاف العبد البالغ فإنه ليس من عاذته
 ذلك وهو محجور عليه في الاقوال في حق سيده والمالك لما سلطه على الحفظ وقبلة العبد كان ذلك من قبيل
 الاقوال فاذا عتق ظهر الضمان في حقه لتمام رايه **(قول الشارح)** كوكيله بخلاف رسوله التفرقة
 بين الوكيل والرسول غير مناسبة فان ظاهر المذهب أنه لا يضمن بالبيع لهما ومقابله أنه يضمن
 فيهما والتفرقة بينهما تليق بينهما ثم رأيت السدي نقل عن فتاوى النسفي في فروع
 الوديعة عند قوله ليس للسيد أخذ ووديعة العبد أنه يضمن بالبيع عن الرسول **(قوله)** ولكن
 لقائل أن يفرق **(الح)** هذا الفرق واه **(قوله)** علم أنها للغير أولا مقتضى ما يأتي آخر الغصب أنه
 لا رجوع للمأمور مع علمه أنها للغير فلتنظر عبارة الفصولين وستأتى هذه المسئلة في الوديعة فانظرها فيها
 وقد أزال الاشكال عنها في التكملة **(قوله)** أما تجهيل المالك فلا ضمان **(الح)** عبارة الرمي كافي السدي
 وهذا كله بموت المودع بالفتح وأما بموت المودع بالكسر مجعلا فلا ضمان **(الح)** **(قوله)** قال بعض الفضلاء
 وفيه تأمل لم يظهر وجهه كافي التكملة **(قوله)** فهي سبعة **(الح)** الذي تفسيده عبارة المخ أن
 الاشياء ذكر عشر صور منها أربعة معلومة ذكرها غيره مجموعة وزاد ستة مفرقة من كتب اه وهكذا رأيت

في الاشياء ذكر أو لا بالتفريق ما إذا مات الناظر مجهلاً أو القاضي أو السلطان أو أحد المتفاوضين ثم ذكر
 الستة التي ذكرها عنه المحقق (قوله هو القيم الآن الاخوين الخ) فيه سقط وأصله هو القيم على هذا
 الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وإن لم يكن الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم
 على هذا الوقف الآن الاخوين الخ (قوله وبه علم أن اطلاق المصنف والشارح في محل التقييد الخ)
 الذي تحررنا في هذه المسئلة اعتماداً لطلاق عباراتهم في عدم الضمان ولو لغلة غير المسجد كما يظهر ذلك
 بالاطلاع على أطراف كلماتهم وقد أفتى ابن عبد العال شيخ صاحب الجرجي ناظر على وقف غلته مستحقة
 لقوم معلومين بعدم ضمانه بموته مجهلاً وليس في قولهم غلات الوقف ولا في عبارة أنفع الوسائل ما يفيد
 التقييد بل ما يفيد أن الوقف على مستحقين (قوله ان كان المراد من المحجور ستة الخ) بل المراد
 جميع أقسام المحجور السبعة وعلى تقدير أن المراد ستة يكون مافي النظم ثمانية عشر تأمل (قوله يؤيده
 مافي جامع الفصولين الخ) ليس فيما نقله عن الفصولين ما يؤيد أن الاب كالوصي (قوله الشارح قبل
 أداء الضمان) أو الأبراء والحكم عليه به (قوله ولعل ذلك في غير الوديعة الخ) وقال السدي ولا يخفى
 أن صاحب المجتبى ذكر أولاً أن خلط الوديعة بما لا حتى لا يتميز بضمها ولا سبيل للمودع عليها عند أبي حنيفة
 وعندهما شركة إلى أن ذكر ولو صب الردي على جيد بضمن مثل الجيد وفي عكسه كان شريكاً فقد فرعه
 على قولهما بأن الخلط سبب ثم استثنى منهما ما إذا خلط الردي بالجيد وهو صحيح وأما ذكر الشارح
 له هنا مع اقتصاره على قوله فلا معنى له لأنه إذا خلطه ملكه ووجب ضمانه اهـ (قوله الشارح
 وهذا إذا لم يضره التبعض) ظاهره أنه لو أنفق بعض الوديعة مما يضره التبعض ثم هلك الباقي أنه
 يضمن الجميع أو يضمن ما أخذ وثقة صان ما بقي اهـ سدي (قوله ولم يقضها حتى هلك عند
 المرتين لا ضمان على الراهن) أي ضمان التعدي لا ضمان قضاء الدين لأن الراهن بعد ما قضى الدين
 يرجع بما أدى لأن الراهن لما هلك في يد المرتين صار مستوفياً حقه من مال به الرهن فيرجع المعير على
 الراهن بما وقع به الأبقاء كما يأتي له في الرهن عن الكفاية (قوله الشارح لأن العقار لا يضمن بالمجود
 عندهما خلافاً للمحمد في الأصح) مقابله ما روى عن الامام من ضمان العقار بالمجود كالمنقول (قوله
 ونقل في البحر عن الخلاصة أنه لا يصدق) عبارة الخلاصة من الفصل الثاني وإن أقام البينة أنه رد هاقبل
 المجود وقال غلط في المجود أو نسبت أو ظنت أنى دفعته فأنا صادق في قولي لم يستودعني قبلت بينته
 أيضاً في قياس أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لم يصدق
 (قوله الشارح حلف المالك ما يعلم ذلك) محل التحليف إذا لم ينكر أصل الإيداع لتناقضه حينئذ
 بخلاف ما لو أنكر الوديعة فإنه يحلف حينئذ لعدم تناقضه كذا تفيد عبارة الهندية التي نقلها ط
 وحينئذ لا فرق في كلام الشارح بين ما إذا أقام المالك بينته على الإيداع أو أقر المودع بعد جموده الوديعة
 تأمل نعم لو أنكر الإيداع ثم ادعى الرد قبل المجود وقال غلط في المجود أو نسبت أو ظنت أنى
 دفعته أو عجز عن البرهان على الرد يحلف حينئذ المالك لا ارتفاع تناقض المودع كما قبلت بينته حينئذ
 (قوله فان ما رأيت في الخلاصة موافق الخ) عبارتها على مافي حاشية البحر قضي عليه بقيمة يوم المجود
 فان قال الشهود لا تعلم قيمته يوم المجود لكن قيمته يوم الإيداع كذا قضى عليه بقيمة يوم الإيداع (قوله
 الشارح وبأهله لا) أي ولا بد من التفريق كما يفيد ما قالوه (قوله فتبين أن مافي المتن والشرح غير
 الصحيح المجمع عليه) لعل أصل هذه العبارة على المجمع عليه على الصحيح تأمل لكن المناسب حذف

قوله والشارح (قوله يتبع الدافع بنصف ما دفع الخ) فأبو يوسف وإن قال يجوز دفع المودع حصة
 الجاذم وصحة هذه القيمة لكن يشترط سلامة الباقي للحاضر فإذا لم يسلم لا يفتي الضمان عنه (قوله قال
 المقدسي يخالف لما عليه الأئمة الأعيان) وأيضاً قدم قول الامام في الخالية وتقدمه يفيد اختياره
 (قوله الشارح أو أحرز) يعني أو كان البيت الذي حفظها فيه أحرز سدي (قوله أي إذا غصبت
 من الوديعة الخ) الظاهر أن المودع يصدق لبراءة نفسه لالتقي الضمان عن الغاصب إذا أراد المالك
 تضمينه تأمل (قوله لا يضمن المودع لأنه وصي الميت) فيه تأمل فان المودع وكيل وليس في الكلام
 ما يدل على أنه جعله وصياً (قوله يصح الدفع) فإذا برهن على هذا الدفع انتفى الضمان عنه (قوله في
 جامع الفصولين ولو ضمن الماعالج الخ) ما ذكره الشارح يوافق ما يأتي نقله عن القهستاني وغيره ومافي
 الدرر يوافق مافي الفصولين وهو المرجح لا تعبير عنه بالظاهر (قوله ولو أحسد سرقة يضمن) عبارته
 في التنقيح ولو سرقة سارق يقطع الخ (قوله ولو وضعها في الدار الخ) لا دخل لها فيما نحن فيه ولا ما
 بعدها أيضاً فان الضمان بالتقصير وعدم القطع لعدم الحرز (قوله فالقول قول الرسول الخ) أي في براءة
 نفسه فقط فلا ينساق مافي نور العين من أن القول للمرسل أي في عدم سقوط حقه تأمل (قوله ضاع من
 المديون) لأن أمر المدين لم يصح اذنيته في الذمة لافي العين بخلاف الوديعة (قوله من أنه لا يضمن) لكنه
 يؤمر بالبحث عنها في مسألة الشارح الأولى ط (قوله ولو لم ينفق عليها المودع حتى هلك يضمن) ينظر الفرق
 بين هذه المسئلة حيث قبل بالضمان لو ترك الانفاق وبين ما ذكره من أنه لو خاف الفساد ولم يرفع الامر
 للقاضي حتى قدمت فلا ضمان تأمل ثم ظهر أن المسئلة خلافية كما يفيد ما يأتي في مسألة نشر الصوف
 (قوله لكن نفقها على المودع) أي بأمر القاضي كما هو ظاهر (قوله مستغفر لما دفعه) لعله مستغفراً
 للتركة ومافي ط ليس فيه هذه الزيادة وكذلك عبارة الجوى موافقة لمافي ط وقوله سواء كان الخ
 ليس في الجوى (قوله سوق قام إلى الصلاة الخ) فيه سقط والأصل سوق قام من دكانه إلى
 الصلاة الخ

(كتاب العارية)

(قوله وانعقادها بافظ الاباحة الخ) ساقه في البحر تفرعاً على المذهب (قوله وأما الإيجاب فلا يصح
 به) محل تأمل فان البيع والهبة يعثمان بالتعاطي فالعارية كذلك بالاولى (قوله الشارح وصرح
 في العمادية بجواز اعارة المشاع الخ) هذا أورده جواباً عن سؤال مقدر تقديره ان العارية لو كانت غليظة
 للمنفعة كيف صححت اعارة المشاع فإنه مجهول العين فأجاب بقوله يعني أن الخ لكن قوله لعدم لزومها
 لا حاجة اليه لان جهالة العين في اللازم لا تمنع سدي (قوله الشارح والهبة بها أي مجازاً) لا
 يتأتى ذلك على ما قاله الزيلعي من الاشتراك (قوله أن يأمره برفع البناء على كل حال) أي ولو مع شرط
 القرار وقت وضع الجذوع أو حفر السرداب بخلاف المشتري حيث لا يتمكن من الرفع مع هذا الشرط
 أبو السعود (قوله والزراعة) الظاهر اعتماد ما يأتي عن الزيلعي من أنها مما يختلف بالاستعمال
 (قوله لمن يختلف استعماله) مقتضاه أنه يعبر لمن لا يختلف استعماله كأن كان مساوياً له مع أنه لا يغير مطلقاً
 مع التقييد (قوله قال أبو السعود وتعبه شيخنا بان سلب الخ) ما قاله عن شيعة مدفوع فانه في متن
 الوقاية إنما تعرض لما إذا أجر المستعير ولم يذكر ما إذا رهن كما وقع للمصنف ولم يذكر أيضاً في الكنز مسألة

الرهن **(قوله)** قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة الخ ما قاله أبو السعود عن شيخه من أنه لا رجوع للمرتهن على الراهن المستعير لعله كونه صار غاصبا غير تام لأنه وإن صار غاصبا بما ذكره الراهن المستعير غاصب أيضا بالدفع إليه فيكون المرتهن غاصب الغاصب فتكون هذه المسئلة نظير المسئلة الخامسة التي نقلها الشارح إذ لا فرق بينهما ولذا قال السندی ويؤخذ من جواب المسئلة الخامسة جواب مسئلتي لأن كلام المرتهن والمستعير والمرتهن لا يملك الرهن فكما أن المرتهن إذا رهن يخبر المالك في تضمين أي مائة ويرجع الثاني على الأول أن ضمنه وكذلك الحكم في المستعير إذا رهن ومتى ضمن المرتهن الثاني والمرتهن من المستعير يرجع كل منهما بالدين على الراهن اهـ وقال قوله سكت عن المرتهن الخ أي هل للمستعير تضمينه أولا أقول عبارة الشرنبلالية تشعر بأن له تضمينه والمسكون عنه انما هو رجوع المرتهن بعد تضمين المعير له على المستعير **(قوله)** الشارح ويرجع الثاني على الأول **(قوله)** بما ضمنه لانه غره سندی **(قوله)** الشارح وهذا أي التفصيل السابق في جواز اعادة المستعار وإيجار المستأجر وعدمه وقوله مطلقا أي سواء كان مما يختلف بالاستعمال أولا عين أولا **(قوله)** ينبغي أن يحمل هذا الإطلاق الذي ذكره الخ الظاهر اعتمادا هنا **(قوله)** كما حل الإطلاق الذي ذكره يعني الكافي شرنبلالية **(قوله)** لكن في الهداية لو استعار دابة الخ الظاهر اعتمادا في الهداية لا ما في الزيلعي لانه بحث منه **(قوله)** لكن أشار إليه الشارح الخ لم يوجد فيما يأتي هذه الإشارة **(قوله)** فعليه مثلها أو قيمتها لم يظهر إيجاب المثل لأن التبريد من القيمات ونحو ما في الخ في الخاتمة ولعل ذلك يختلف باختلاف التبريد **(قوله)** وبدل عليه تنظيره الخ فيه أنه يحتمل رجوعه لمنه فلا يدل حينئذ على مدعاه وقوله لأن الرى الخ أي من غير تعدل لاذن فيه فلا يضمنه **(قوله)** تأمل في هذا التعليق وجه التأمل أن العارية لا تتوقف صحتها على العلم بالمنفعة كما تقدم عن البحر ومقتضى هذه العلة أن صحتها لا تخرج مع الجهالة تأمل وتعليل الهداية ظاهر حيث قال أما الجواز فلأنها منفعة معلومة تملك بالإجارة فكذا بالأعارة **(قوله)** حيث يكون الخيار للمعير كافي الهداية عبارة الهداية وإن كان وقت العارية ورجع قبله صح رجوعه وضمن المعير ما نقص من البناء والغرس بالقلع كذا ذكر القسودرى وذكر الحاكم الشهيد أنه يضمن رب الأرض للمستعير قيمة غرسه وبنائه ويكون له إلا أن يناء المستعير أن يرفعها ولا يضمنه قيمتها ما فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا إذا كان في القلع ضرر بالأرض فالخيار لرب الأرض لانه صاحب أصل والمستعير صاحب تبع والترجح بالأصل اهـ ويعلم من هذا أن المناسب كتابة ما نقله المحقق على النسخ الثاني **(قوله)** المصنف وضمن ما نقله بالقلع علل الضمان في الدرر وغيرها بأن المستعير صار مغرورا من جهة المعير حيث وقتله والظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه دفعا للضرر عنه اهـ لكن في وجوب الضمان بالتغير رهنه أخفاه أذهولا بوجبه الا في ضمن عقد المعاوضة ثم رأيت في العناية والكفاية الجواب عن ذلك **(قوله)** فان ضرر ضمان القيمة مقلوعا هكذا عباراتهم ومقتضى النظر وجوب قيمة البناء قائما إلى المدة المحدودة **(قوله)** بخير بين ضمان ما نقص الخ أي مع القلع وضمن القيمة بدونه **(قوله)** فلو قيمته قائما في الحال الخ عبارة التكملة مقلوعا وعبرة ط مستحق القلع وقال الزيلعي معنى قوله ضمن أن يقوم قائما غير مقلوع لأن القلع غير مستحق عليه قبل الوقت **(قوله)** أي ابتدأوها لم يظهر معنى لهذا التفسير **(قوله)** والكسوة على المستعير صوابه على المعير **(قوله)** والظاهر أن المراد بالاذن الخ الظاهر كفاية الاذن دلالة وموضوع ما نحن فيه

ما إذا استأجر الدابة مثلا للعمل عليها في هذا اليوم وانظر التكملة **(قوله)** المصنف بان كانت العارية مؤقتة الخ علل الضمان فيما لو رد العارية مع أجني في جامع الفصولين بان العارية انتهت بالفراغ عن الانتفاع فبقي مودعا فلا بدع اهـ وعلى هذا الحاجة لتقييد العارية بما إذا كانت مؤقتة كما فعل المصنف تبعا للزيلعي وبزول أشكال هذه المسئلة **(قوله)** لانه بما ساء كما بعد ضمن الخ هنا سقط والأصل لانه بما ساء كما بعد مضي المدة يصير متعديا حتى إذا حلت في يده ضمن الخ **(قوله)** فيما يختلف وليس كذلك لكن في السندی عن الذخيرة أن القول بان العارية تودع أو لا تودع محله ما إذا كان المستعير عاكلا العارة أما فيما لا يملكها الا باليداع بالاتفاق فتقييد الشارح مبنى على ذلك اهـ **(قوله)** ومسئلة الغير خلافة لعله الغصب بدل الغير وعبرة الخلاصة الغاصب إذا رد إلى عبد يقوم عليها هل يبرأ قال الصدر الشهيد لم يذكر هذا في الأصل وقال مشايخنا يجب الخ **(قوله)** وفي البرازية استعار من صبي مثله الخ في الفصل ٣٣ من الفصولين صبي استعار من صبي شيئا فدفعه هو لغير الدافع فلو كان الدافع مأذونا يبرأ الآخذ لصحة أخذه وضمن الدافع لتلف بتسليطه ولو كان الدافع مجبورا ضمن كل منهما إذا دفع غاصب والآخذ غاصب الغاصب أقول لو أراد المأذون مأذونا في التجارة لا في هذا الدفع ينبغي أن يضمن كل واحد منهما كافي المجبور إذا دفع غاصب حينئذ وإن كان مأذونا في التجارة لعدم الملك والاذن في الدفع فيصير الآخذ غاصب الغاصب فينبغي أن يضمن كل منهما ولو أراد الإذن في هذا هذا الدفع أيضا ينبغي أن لا يضمن الدافع أيضا لاذن المالك اهـ وفي حاشيته للقرماني بعد نقله عبارة الفصولين ما نصه أقول يحتمل أن يكون مأذونا بالاستعمال بنفسه فقط فإذا دفع إلى غيره فقد خالف أمر المالك وهو موجب الضمان في حق نفسه دون الآخذ منه لأخذه بانه اهـ فيكون الدافع المأذون بالاستعمال بعد الفراغ منه مودعا على ما تقدم عن الفصولين وليس له الايداع فيضمن به والآخذ مودعه ولا ضمان عليه وكذلك يقال في مسألة البرازية **(قوله)** يضمن الأول لا الثاني لم يظهر وجه عدم ضمان الثاني **(قوله)** المصنف ولو أعار مثله فاستهلكها كذلك الهلاك وقوله ضمن الثاني للمالك أي ولا ضمان على الأول إن كان المدفوع مال سيده وإن مال غيره عارية أو ودعة فبعد العتق وإن غصبا فيضمن للمالك **(قوله)** فبعد مجبور فاعل الخ أي أن لفظ مجبور الأول صفة الفاعل والثاني صفة المفعول **(قوله)** وهذا لا يناقض ما مر أي في كلام البرازي ويناقض ما قاله في الفصولين بقوله والافلا فانه صادق بعبارة البرازية إلا أن يخصص بغير صورة البرازي **(قوله)** إلا أن السارق من تحت الخ هنا سقط وأصله ألا يرى أن السارق الخ **(قوله)** الشارح أو تارة وتارة لا حاجة إليه **(قوله)** المصنف فالقول له أي الأب فيما زاد على جهازه مثلها لا في الكل سندی **(قوله)** ويؤيده ما في وكالة الاشياء الخ علله في الوالوية بأن المبيع إذا كان قائما كان ملك الورثة طاهر فيه فالو كبل بهذا الاخبار يريد إزالة ملكهم طاهرا فلم يسمع اخباره أما إذا كان هالكا فالو كبل بهذا الاخبار لا يريد إزالة ملك الورثة بل ينكر وجوب الضمان بإضافة البيع إلى حالة الحياة والورثة يدعون الضمان بالمبيع بعد الموت فيكون القول قول المنكر اهـ يبرئ **(قوله)** الشارح لأن رد هاهنا عليه التعليل الصحيح العرف **(قوله)** أرض أجرة الخ لا حاجته في التمثيل

(كتاب الهبة)

(قوله) أي بلا شرط عوض والاول للشارح الاتيان به حتى يظهر قوله لأن الخ **(قوله)** على أنه اعترضه

الجوى الخ) كان الجوى فهم أن المراد بالشرط من قوله بلا شرط عوض الشرط من المتعاقدين مع أنه ليس مراد ابل المراد أن الشارع لم يشترط العوض لتحقيقها ولا شئ أن هذا صادق بما إذا لم يوجد أصلاً أو وجتمع عدم اشتراط الشارع له تأمل وعبرة الجوى بلا عوض أى بغير بدل فخرج البيع وهذا تعريف للهبة المطلقة للمطلق الهبة وحيتث فلا حاجة الى ما قبل أى بلا شرط العوض لأن عدم العوض شرط فيه لأن قوله بلا عوض نص الخ وانظر ما في تكملة الفتح (قوله قلت والتحقيق أنه ان جعلت الباء الخ) فيه أنه اذا لوحظ تقدير المضاف لا يكون فرق بين جعل المتعلق الخبر أو الحال المذكورين واذا لم يقدر لا يكون فرق بينهما فالمدار على تقديره لا على المتعلق تأمل (قوله الظاهر نعم فليراجع) الظاهر من عباراتهم عدم التوقف على الاذن في المجلس فانهم انما شرطوا الصحة الهبة الاذن ولم يشترطوا أن يكون في المجلس (قوله غير صحيح ما لم يأنه بالقبض) فيه تأمل بل هذا من مسائل هبة العين فيقال فيه ما قبل فيها مع شرط عدم الشروع (قوله ومقتضاه عزله) فيه سقط وأصله ومقتضاه أن له عزله (قوله ولعل الحق الاول) يدل له ما في المنبع عن البدائع ركن الهبة الايجاب من الواهب فأما القبول من الموهوب له فليس بركن استحساناً والقياس أن يكون ركناً وبه قال زفر (قول المصنف وعدم صحة خيار الشرط فيها) عدم صحة خيار الشرط فيها صادق بطلانه فقط كافي لإبراء وبطلانها معا كافي للهبة فاستقام كلام المتن وصرح قول الشارع وكذا الواجب وان دفع ما قاله ط تأمل وعبرة الخلاصة ولو وهب على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان اختارها قبل أن يتفرق جاز ولو أراه عن الدين على أنه بالخيار ثلاثة أيام صح الإبراء وبطل الشرط (قوله وهذا يخالف لما مر في باب خيار الشرط) تقدمه ما يفيد أن المسئلة خلافية (قول المصنف ولو ذلك على وجه المزاح) أى ما ذكر من الايجاب وبواقفه ما في القهستاني وشريعة تعليق العين ولو هازلاً اه وبه سقط ما في التكملة تبعاً لحاشية البحر من أن الهزل في طلب الهبة لا في الايجاب لكن الانعقاد به محل تأمل فان الهبة تعليق وهو عند الرضا والرضا غير حاصل مع الهزل (قوله وفيه أن ما في الحاشية فيه لفظ الجعل الخ) فيه أن ما في الخلاصة فيه لفظ الجعل أيضاً المسلط على قوله باسم ابني نعم في الخلاصة ترد في قوله أغرس باسم الخ وجرم في الحاشية بعدم الهبة (قوله وكذا لو اتخذ لتليذه ثياباً الخ) هنا محمول على ما إذا تمت الهبة له كان سلماً للتليذ فلا ينافي ما نقله في التكملة عن الحاشية من الفرق بينه وبين الولد الصغير (قوله ليس خطاً بالابن بل لا جنبي الخ) لو قال وبالاتخاذ لا جنبي لانتم الهبة وما هنا فيما لو قال ذلك فلا يفسره بهذه المقالة يكون له أو ما هنا مبني على العرف لثم الفرق تأمل (قوله وبه يظهر التوفيق بين القولين الخ) بل الخلاف حقيق كما يظهر من فروعه ومن هذا ما نقله في التكملة هنا عن التساوية عن الذخيرة نعم من اشترط القبول أراد به ما يشمل الفعل ومن لم يشترطه قال لا بد منه للدخول في ملكه لا لتحقيق الهبة وبهذا تندفع المخالفة في الفروع المذكورة في التكملة (قوله والسادس الصلة) مكررة مع الهبة وكذا ما قبلها (قوله والسابع الجنين) ظاهره أنه اذا قبضه بعد الولادة يصح مع أنه فيما يأتي أنه لو وهب الحمل وسله بعد الولادة لا يصح ط على أن هذه الصورة مكررة مع الهبة والاحسن أن تصور فيما لو أوصى به وفي بعض النسخ الحليس وهي مكررة بالوقف (قوله والثامن الصلح) اذا كان بمعنى الصرف حينئذ هو داخل فيه (قوله وان لم يكن مشغولاً جازاً الخ) فيه سقط وأصله جاز كما اذا الخ (قوله جازت الهبة فيها الخ) هنا سقط والاصل جازت في المتاع خاصة وان بدأ فوهبه المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهبه

الدار جازت الهبة فهما الخ (قوله قال صاحب الفصولين فيه نظار الخ) ما ذكره موافق لما نقله عن شرح المجمع (قوله يقول الحقير صل أى الاصل الخ) عبارة نور العين يقول الحقير يؤيده ما يأتي قريباً نقلاً عن قاضيان من مسئلة جارية عليها حلى الخ من عكس في هاتين الصورتين يقول الحقير الظاهر أن هذا هو الصواب كما لا يخفى على ذوى الالباب اه وص رمز الفتاوى الصغرى للصدر الشهيد الأأن الذي في جامع الفصولين ضل بدل من وهو من بعض الكتب لكن في تأييد بحث الفصولين بما في الحاشية بحث كما يعلم من الفرق المذكور في الولولية بين مسئلة الحاشية وبين ما اذا وهبه داراً فيها متاعه وأهله من أن قيام هذا الشغل ساقط عادة لأنه لم يسلم عراً بانعاده ولا كذلك في تلك المسئلة اه والحاصل أن المسئلة خلافية فعلى ما في الشارع الداية مشغولة بالسرج والجام وعلى ما في من بالعكس (قوله كان وهبه داراً والابن ساكنها الخ) في الفصل الثالث في الهبة للصغير من تمة الفتاوى تصدق بارض قد زرعهما على ولده الصغير جاز وان كان الزرع لغير الابن باجازه لا يجوز لأن يد المستأجر ثابتة على الارض وانها منع القبض للصغير بخلاف يد الاب وفي المتنق وهب داراً لابنه الصغير وفيها ساكن باجر لا يجوز ولو كان بغير أجر أو كان الساكن هو الواهب جاز لأن يد الساكن باجر ثابتة على الموهوب بصفة الزوم فيمنع القبض فيمنع تمام الهبة بخلاف ما اذا كان بغير أجر وبخلاف ما اذا كان الساكن هو الواهب لأن الشرط قبضه وبه على الدار تقرر قبضه وفيه أيضاً عن أبي يوسف لا يجوز للرجل أن يهب لامرأته أو نهب لزوجها أو لأجنبي وهما ساكنان فيها وكذا الهبة للولد الكبير ولو وهب لابنه الصغير والواهب فيه جاز وعن أبي يوسف لا يجوز في رواية ابن سماعة اه فعلى هذا ما ذكره في الحاشية من عدم الجواز هور رواية ابن سماعة عن أبي يوسف وجعل في الولولية على ما نقله عنها في التكملة رواية الجواز عليها الفتوى (قوله مستدرك بأن الشغل هنا الخ) قد يقال ذكره للإشارة إلى أن الشغل بملك المستعير كالشغل بملك الاب (قوله قد علمت ما فيه مما قدمناه الخ) الذي تحرر أنهم ما قولان صحيحان يجوز العمل بكل منهما لكن أحدهما وهو ما عبر عنه بلفظ الفتوى أكد (قوله لينظر فيما لو ظهر باقرار الموهوب له) لا شئ في أنه طارئ اذا اقرار بجهة قاصرة ولذا لا يستحق به الزوائد (قوله بمنزلة المتاع الخ) هذا لفظ المخ وكتب عليها الرملى ما ذكره المحشى بقوله أقول لا يذهب الخ وفيها بعض اختصار كما نقل ذلك القتال في حاشيته (قوله أى بان يرجع الخ) تصوير للمتنى أى لا يكافئ لذلك (قوله لكنه ليس على إطلاقه الخ) في جامع الفصولين من آخر الفصل السابع عشر كل شئ مضمون في يده بقيمة لو شراه يقع الشراء والقبض معا ولا يحتاج الى قبض جديد وكل شئ مضمون بغيره أو أمانة فلا بد من قبض جديد وأما الهبة فانها تقع والقبض معافى الوجوه كلها ثم قال فالرهن لو باع الرهن من مرتبه لا يتوب قبض الرهن عن قبض البيع ولو وهبه منه يقع العقد والقبض معا والمبيع قبل قبضه مضمون بالثمن ولو شراه ولم يقبضه حتى وهبه من بانه فهو واقلة ولو أجزه منه من مرتبه صح ولا يصير قابضاً لم يجد قبضاً لا جازة بخلاف ما لو أعاره منه حيث يصير قابضاً وان لم يجدده حتى لو هلك قبل أن يستعمله يهلك أمانة الخ والذي في شرح الاقطع على ما نقله السندى فيه بعض مخالفة لما في الفصولين ونصه اذا كانت العين في يد الموهوب له مضمونة فهو على وجهين ان مضمونة بمثلها أو قيمتها كالعين المغصوبة والمقبوضة على السوم فانه يملك بالعقد ولا يحتاج لتجديد قبض لان القبض الذي تقتضيه الهبة قد وجد وبادء وهو الضمان وذلك الضمان تصح البراءة منه ألا ترى أنه لو أبرأ الغاصب من ضمان الغصب جاز وسقط فصارت الهبة براءة



من الضمان في قبض من غير ضمان فتصح الهبة وان مضمونة بغيرها كالبيع المضمون بالثمن وكالرهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف للهبة وهو أن يرجع الى الموضع الذي فيه العين ويضئ وقت يتمكن فيه من قبضها وذلك أن العين وان كانت في يده مضمونة الا أن هذا الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجبه فلم تكن الهبة براءة وان كان كذلك لم يوجد القبض المستحق للهبة فلم يكن بمن تجدي قبض اه (قوله) ولم يكن له تصرف في ماله اعماله تأديبه وتسليم في صناعة ز يلعي (قوله) وهذا اذا علمه وأشهد عليه الخ) عبارة العناية والقبض فيه باعلام ما وهب له اه (قوله) لعله احتراز عن نحو وهبه شيأ من مالي ونحو وهبه عبداً من عبيدي لكن الظاهر أن هذا اذا لم ينو به شيأ معينا اذا الموهوب حينئذ ليس بمجهول لا في نفسه قال الرختي وهل يشترط أن يكون محجوزاً مقسوماً كما هو الشرط في الهبة أو يقال انما شرط ذلك لاجل تمام القبض وهو مقبوض لولي القبض فلا يفتقر لذلك بمجرد (قوله) لا يعدل عن تصحيح قاضيان) في التتمه من الفصل الثالث اذا كان الصغير في عيال الأخ أو الجد أو الم أو الأم أو الاجني والاب حاضر فقبض من في عياله هل يجوز اختلاف المشايخ فيه ذكر شيخ الاسلام وشمس الأئمة أنه لا يجوز وذ كر في شرح الجامع أنه يجوز وبه يقضي (قوله) وانظر حكم رد الولي والظاهر أنه لا يصح الخ) فيه أنه حيث جاز الرمن الصغير مع أنه لا تنفع له فيه فليكن الولي كذلك كما أنه يصح من العبد المحجور على ما استظهره الفتا والكذا المكاتب وقد عللوا صحة رد الصغير بأنه ليس فيه ابطال حق له فملكه كما ذكره في الوالدية فيقال في الولي كذلك وقد بطلت بمجرد الرد (قوله) ليس له الرجوع عليه) أي الصغير لا الكبير (قول الشارح لعدم الشيوخ) لا تمام لما هاله جلة وهو قبضها كذلك ز يلعي (قوله) لو كان صغيراً في عياله جاز عندهما بل هو جائز عنده أيضاً فالاولى حذف عندهما أو ابداله بضمير الجمع (قوله) لانه لا فرق بين الكبير والصغير بن) أي اذا كان لهما وليان والابا جاز عنده أيضاً لعدم الشيوخ عند القبض (قوله) والآ خر صغيراً) أي في عيال الواهب (قوله) صوابه في عيال الواهب) اذ لو كان الصغير في عيال الكبير الموهوب له لجازت اتفاقاً لانه يقبضها جلة نصفها لنفسه ونصفها للصغير الذي في عياله فتصح عندهم (قوله) عبارة العناية وهب داره لابن له الخ) في التتمه ما يدل على خلاف في هذه المسئلة ونصه ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى مرسل غير مضاف لاحد أن من وهب دار لابن له وأحدهما صغيراً أن الكبير ان قبض جازت الهبة وذ كر بعده عن أبي يوسف أن الهبة باطلة وهو الصحيح لان الهبة من الصغير منعقدة حال مباشرة العقد لقيام قبض الاب مقام قبضه والهبة من الكبير تحتاج الى القبول فكانت الهبة من الصغير سابقة فتمكن الشيوخ (قوله) ثم ظهر أن هذا التفصيل مبنى على قولهما الخ) ومدار الخلاف أن هبة الدار من رجلين تملك النصف من كل عنده وعندهما تملك كل الدار لهما جلة منبوع وانظره في بيان هذه المسئلة وفيه أنه يعتبر الشيوخ وقت القبض وهما عند القبض والعقد جميعاً وانذا جوزاها من واحد لاثنين لانه لم يوجد في الحالين بل في احدهما تأمل (قوله) تقدم) أي للشارح (قوله) أو نصفهما واحد منهما الخ) المناسب نصف المجموع والاولو كان المراد ما قاله لفسدت الهبة لجهالة الموهوب (قول الشارح) فهذا يدل على كون سقف الواهب الخ) ويكون نظيره هبة الدابة المرسجة دون السرج

(باب الرجوع في الهبة)

(قول المصنف) فالزيادة المتصلة قال الزيلعي المراد بالزيادة المتصلة الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب

زيادة في القيمة (قوله) لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعاً وذلك كما فيما لو شئ ثم شاخ فانه زاد في بدنه وانتقص من جهة شيخوخته ومقتضى هذا أن القهستاني يقول في هذه المسئلة بعدم الرجوع وهي ذات خلاف ولم يذكر أحد الخلاف فيما زاد بنفس الزيادة بل أجعوا على عود الرجوع وما في الخاتمة لم يتعرض لهذه المسئلة بالاستدراك فيها وما في القهستاني محل تأمل (قوله) ولو كانت الزيادة بناء فانه يعود) فيه سقط وأصله ولو كانت الزيادة بناء فانه يهدم فانه يعود (قوله) الزيادة في العين) فيه سقط وأصله الزيادة الباقية في العين (قوله) وعن الهندية) لعله الهداية أو وقع التحريف في الاول (قوله) وهب المريض عبداً لآماله غير الخ) هكذا عبارة البرازي وفيها تأمل ولتراجع نسخة أخرى من آخر الفصل من نوع في هبة المريض ثم راجعت نسخاً كثيرة صحيحة فوجدتها موافقة لما هنا وظهر أن الصواب في التعليل أن يبدل الاعتاق بالهبة والواهب بالموهوب له ومع هذا فهو ظاهر على غير المختار (قوله) لا ينقض البيع الخ) نقاذ البيع في هذه الصورة والعق فيما اذا كان قبل موت الواهب انما يظهر على مقابل المختار على ما يعلم من توجيه مسئلة الجوهره من أنه تعلق حق الغرماء بتركه عرض الموت وهبه حينئذ وصية لا تنفذ مع استغراقها بالدين فلذا يلزمه عقرها لانه لم يملكها قبل الموت حيث كانت وصية ولا بعده لتعلق حق الغرماء وسقط الحد للشبهة كاذ كره في التكملة اه ثم رأيت المقدسي ذكر آخر كتاب الهبة مانصه في الذخيرة وهب داره وسلمها فوات ولا مال له غيرها ولم تجز الورثة بطل في الثلث فقط وبهذا تبين أن ملك الورثة واستحقاقهم ثبت مقصوراً على حالة الموت ولا يستند الى أول المرض والافسدت في الثلث وذكر محمد بن موسى الخوارزمي أن المريض لو وهب أمة وسلمها فوطها فوات الواهب ولا مال غيرها ونقض في الثلث كان عليه ثلثا العقر لهم وهذا يسير الى أن حق الورثة يستند ولا يقتصر ذكره ولم يسند ولو كان صحيحاً لبطلت الهبة في الثلث الباقي في مسئلتنا فلا يكاد يصح لانه يخالف لجواب كتب أصحابنا أنه يقتصر ولا عقر اه أقول ولا يخالف ما في الخاتمة والخزانة وغيرهما وطن أمة وهبها مريض فوات وعليه دين مستغرق برذالهبة وعليه العقر وهو المختار لان ذلك لحق الغرماء لا الورثة وفي الخزانة مريض وهب لمريض عبداً وسلمه فأعتقه وليس لواحد مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له سعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب وفي الثلث لورثة الموهوب له اه بلفظه وبه يظهر الفرق بين المسئلتين (قوله) وتصح الهبة في ثلاثة من غمانية) فيه شئ ولتنظر عبارة الاميل (قوله) بكون الهاء) وقول النظم كذا دابة المراد أنها تسقط بموت من وجبت عليه من العاقلة لأنها تسقط بموت القاتل عن العاقلة فان المصرح به في أول جنابة الرقيق عدم سقوطها عنهم بموته ولا تسقط أيضاً عن القاتل بموته اذا وجبت عليه كما يفيد ما ذكره الوافي في حواشي الدرر من الكفالة ونصه قوله الدين الصحيح دين لا يسقط الخ اعترض في هذه العبارة على صاحب الكافي بأنه قال وتصح الكفالة بالمال معلوماً كان أو مجهولاً اذا كان ديناً صحيحاً مثل أن يقول كفلت عنه عمالك عليه وكذا الوفا كفلت لثبما أصابك من هذه الشجة التي شجك فلان وهي خطأ يصح بلغت النفس أو لم تبلغ وقد صرح نفسه في كتاب الزكاة بأن الدية كبذل الكتابة ليست بدین حقيقة حتى لا تستوفي من تركه من مات من العاقلة اه ويمكن التوفيق بينهما بأن المراد من الدية المذكورة أولاً الدية التي تجب على الجاني من مال نفسه وبالدية المذكورة تأسيماً ما يجب على العاقلة على ما صرح به لانه لما كان مبنياً على النصرة صيانة لمال القاتل عن الاستئصال كان فيه شائبة التبرع فلم يجب بعد الموت اه وانظر ما في الهداية والعناية من باب المرتد وفي شرح الاشياء مما سقط بالموت نفقة الاقارب والدية على

العاقلة اه وفي الفتح من كتاب الزكاة لا تؤخذ من تركه من مات من العاقلة الدينة لان وجوبها بطريق
الصلة انتهى وقال الشارح في باب المرتد ارتد القاطع فقتل أو مات ثم سرى الى النفس فهدر لغوات محل القود
ولو خطأ فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء عليهم حامية (قوله كافي الانقروى) ومثله في غاية
البيان (قوله ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحوه استحياه) لا يظهر ما قاله الا اذا كان العرف فيما ذكر
مستمر او هو غير محقق (قوله ولا يخفى انه على هذا ينبغي أن يكون الخ) ذكر في الجوهرة ما يفيد أنه
يكفي العلم بأنه عوض هبته كإتقاه السندى (قول الشارح ولذا) الاولى حذفه كما قال ط ولا يستقيم
ما في التكملة والسندى (قول الشارح ولو العوض مجانس) لعله ولو غير مجانس (قوله لان العوض
ليس يبدل حقيقة الخ) وذلك أن الموهوب له مالك للهبة والانسان لا يعطى بدل ملكه لغيره وانما عوضه
ليسقط حقه في الرجوع (قول المصنف كما لو استحق كل العوض الخ) تنظير لفهوم قوله ما لم يرذ الباقي
فان مفهومه أنه اذا رذ الباقي يرجع بكل الهبة سندى (قول المصنف لان كانت هالكه الخ) الظاهر
تقييدها وما لو استحق العوض مع زيادة الهبة بما اذا لم يكن العوض مشروطا تأمل (قوله عوضه في
بعض هبته الخ) هذه مسألة أخرى غير ما في المصنف (قوله قال أصحابنا ان العوض الذي الخ) منه
يعلم اعتمادا في المجتبى (قوله قلت الظاهر أن الاشتراط الخ) لا يناسب ما قبله بل المسئلة خلافية
(قول المصنف مطلقا) يظهر أنه لا حاجة اليه (قوله قبل الظاهر أنه سقط منه لفظة لا الخ) في الهندية
من الباب الثاني عشر رجل تصدق على رجل بصدقة ولها اليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض
وكذا الهبة لذي رحم محرم وكل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فهذا حكمه وكل شيء فسخه القاضي
اذا اختصما اليه فأقاله الموهوب له فهو مال للواهب وان لم يقبض الخ (قوله وقد يفرق بينهما بأن الواقف
الخ) في هذا الفرق تأمل

(فصل في مسائل متفرقة)

(قوله فانما صح وان كان تعليقاً لانه وصية الخ) مقتضاه صحة التعليق في ان مات من مرضى هذا فانت
في حل من مهرى ويكون وصية وانظر ما ذكر في المتفرقات وقد مر أن الوصية انما يصح تعليقها بطلق
موتها لا بموت مقيد (قوله وقال أبو يوسف أما أنا فأرى أنه اذا قال الخ) قال الزبلي وقال أبو يوسف
تصح الرقي أيضاً بناء على أنها تعليق للحال واشترط الاسترداد بعد موته عنده كالمهرى ثم قال فحاصله أنه
متى وجد التملك في الحال واشترط الرقي المآل يجوز بالاجماع لما بينا أن الهبة لا تبطل بالشرط بل
الشرط يبطل متى كان التملك مضافاً الى زمان مستقبل لا يجوز بالاجماع فكان الخلاف بينهم مبنياً على
تفسير الرقي وليس باختلاف حقيقة فاذا لم يكن بينهم اختلاف في الحقيقة أمكن التوفيق بين الاخبار فما
روى من انتهى شمول على أن المراهبة ابطال شرط الاسترداد بعد موت الموهوب له وما روى من الاطلاق
شمول على أنه جائز والشرط باطل الخ فانظره (قول المصنف هبة الدين من عليه الدين) شامل لمن عليه
حقيقة أو حكماً كالوهاب لو ارثه المديون أو ولوه كافي الاشياء والتمتع (قول الشارح أو سلم) اذا أبرأه عن رأس
مال السلم يتوقف على القبول انفاً واذا أبرأه عن المسلم فيه يتوقف عليه على القول بأنه يكون أقالة موجبة
لرذما قبله لا على أنه حط غير موجب لذلك كما بين ذلك الجوى (قوله الاولى اذا أبرأ المحتال الخ) الخ
هذا ظاهر على القول بأن الحوالة تنقل المطالبة فقط لا على أنها تنقل الدين مع أن هذا الفرع محل اتفاق على

ما ذكره المحشى في الحوالة وقال الجوى لا يخفى عدم ظهور وجهه ثم لعل الخلاف المحكى في الكفالة
مبنى على الخلاف فيها من أنها ضمن في المطالبة أو في الدين (قول المصنف تعليق الدين من ليس عليه الدين
باطل الخ) صادق بالهبة والبيع فقطضاه أنه يجوز بيعه بالتسليم كما قاله البعلى ويظهر أنه اذا كان البيع
بأحد التقدين لا بد من التقاض في المجلس لكونه صرفاً وقوله وينتفع على هذا الاصل الخ قال في الاشياء
من أحكام الدين في مداينات القنية قضى دين غيره لكونه له ما على المطلوب فرضى جاز ثم رقم لا يخرج خلافه
اه قال البعلى يمكن أن يوفق بينهما بمحمل الاول على التسليم والثاني على عدمه (قوله فيصير كانه وهبه
حين قبضه الخ) على هذا لا تكون هذه المسئلة من تعليق الدين لغيره من عليه (قوله لانه صار الحق للموهوب
له الخ) كذا في الاشياء قال بعد نقله هذه المسئلة عن الواقعات الحاسية وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع
عن التسليم اه وهو أيضاً مناف لكونه وكيلاً قابضاً للموكل ثم لنفسه تأمل (قوله واذا نوى في ذلك
التصدق الخ) عبارة الاشياء لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكاة وأمره بقبضه فقبضه
أجزأ (قوله كلفهمه السائحان وغيره) ما فهمه السائحان وغيره هو الموافق لما في القنية على ما نقله عنها
في شرح الاشياء وفي حاشية أبي السعود وشرح تنوير الاذهان ونصها لها على زوجها دين فوهبته
لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه الدين تجوز اذا سلطه على قبضه وللأب ولاية قبض الهبة
لولده الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير فصارت كأنها سلطت الصغير على قبضه اه ونقل البيهقي
عنها أيضاً وهبت مهرها الذي على زوجها ولولدها الصغير وقبل الأب لا يجوز لانه غير مقبوض وبه تأخذ
اه قال أبو السعود فاستفيد من مجموع كلام المصنف وهو المنقول هنا عن الفصولين والبيهقي ترجيح كل
من القولين (قوله لكن لينظر فيما اذا كان الابن لا يعقل) مقتضى اشتراطهم تسليم الصغير على
القبض أن الهبة لا تصح في هذه الصورة ويجوز للأب قدر الدين لابنه وقبضه له لا يكفي للصحة اذ بذلك
لا يصير المقروض للدين (قول الشارح فلمقره قبضه) هذا رواية أبي يوسف وعلى ظاهر الرواية ولاية
القبض للمقر ولا يملكه المقر له لا بتوكيله له ووجهها أن الدين قد يكون مملوكاً للانسان ولا يكون له حق
القبض كما في الولو الجية من الفصل الرابع من الدعوى (قوله وقد يجاب بأن الاضافة في قوله الدين الخ)
ليس في كلام الأب ما يدل على اضافة النسبة في الصورة التي نقلها الشارح عن البرازية (قوله ولعلهما
قولان) في التمتع عن المتنى لا رجوع في الصدقة وان كانت على الغنى استحساناً لان التتبعص على
الصدقة دليل على أن غرضه الثواب والصدقة على الغنى قد تكون سبباً للثواب بان كان له نصاب وله عيال
لا يكفيه اه ومقتضى كونه استحساناً ترجيح على القول بأن الصدقة على الغنى هبة تأمل (قوله فلا لام
أن يخرج من متى شاء) تقدم له أن للسلطان أن يقطع ويملك عين أرض بيت المال لمن يستحقه (قوله
والفرق مع أنه تعليق فهما أن التملك الخ) عبارة الولو الجية من الفصل الثاني والفرق أن هذا تعليق في
المستلئين جميعاً والتملك قد يكون بالقرض وقد يكون بالهبة والقرض أدنى لانه تعليق المنفعة فكان تعيينه
أولى ان أمكن في المسئلة الاولى أمكن لان قرض الدراهم يجوز وفي المسئلة الثانية لا اه (قوله بكسر
التاء) لعله الواو (قوله ويظهر لك منه ما في كلام البحراخ) عبارة في حاشية البحر قوله فلا رجوع في
هبة دين المديون بعد القبول بخلافه قبله لا يخفى عليك أن الكلام في رجوع الواهب وهذا في رذ
الموهوب له ولا رجوع الواهب هنا مطلقاً قال في المنظومة الوهبانية * وواهب دين ليس يرجع مطلقاً *
ولا يخفى أن غاية ما يقال ان صاحب البحر منى على القيسل الثاني ان هبة الدين تتوقف على القبول

فلو اوجب الرجوع قبله لا بعده (قوله) كالو وهب نصف العبد المشترك الذي تقدم نقله في الشركة عن الفصول العادية بالعزو الى الاصل خلاف هذا وهو انصرف البيع الى نصيب البائع فانظره فيها

(كتاب الاجارة)

(قوله) فهي مثلثة الهمزة) صرح في القاموس بتثنية الاجارة (قوله) فانه خطأ وقيح الخ) أي مستعمل في موضع قبيح وخطؤه باعتبار أنه مهموز من أفعل وجعل معتلا من فاعل وما نقله الرملي لا يدل على أن المددود من المفاعلة بل هو أفعل نعم يدل على محيى اجارة مصدرا (قوله) وليس آجر هذا فاعل الخ) وانما الذي من باب فاعل قولك آجر الأجير مؤاجرة لا يتعدى المفعول واحد (قوله) وفي العيني فعالة أو عالة الخ) على أن الفعل معدود أو غير معدود (قوله) ذكر الضمير لعوده على الأجر المفهوم من ذكر مقابلة الخ) لا يخفى بعد ما سلكه في رد دعوى ط الخلل في عبارة الشارح والأولى في رده أن يقال ان الضمير راجع للأجرة وذكر مرعاة الخبر وهي تطلق على ما يستحق على عمل الخير كما يطلق لفظ الأجر أيضا كذلك ويدل لاطلاق الأجرة على ما يستحق على الخير أيضا ما قدمه عن قاضي زاده بقوله وهي ما يستحق على عمل الخير وحيث أطلقت الاجارة على الأجرة فتكون كذلك تطلق على ما يستحق على عمل الخير تأمل ثم رأيت ذلك في القهستاني حيث قال وهي بمعنى الاجارة كالأجر ما يعود اليه من الثواب اه (قوله) فدخل به العارية الخ) عبارة الطوري تفرج به الخ ويدل عليه قول المحشي وبقوله نفع الخ لكن تعبيره لا يخرج العارية بل يدخلها وقال ولا يخفى أن بيع مصدر باع وهو المعنى القائم بالذات ويجوز أن يراد به اسم المفعول ولا يصلحان تعريف الاجارة لأن الإيجاب والقبول والارتباط غير المعنى المصدرى واسم المفعول فهذا تعريف ببعض الخواص ولو أراد التعريف بالحقيقة لقال هو عقد يدعى على بيع الخ تأمل (قوله) والنكاح لانه تعليق البضع الخ) فيه نظر بل هو عقد يفيد ملك المنفعة فهو على هذا داخل في تعريف الاجارة نعم على أنه انما يفيد حل الاستمتاع يكون خارجا عنه (قوله) وفيه نظر الخ) تقدم له أول البيوع أن تعريفه شامل لأنواعها ولو فاسدة لانه بيع حقيقة وان توقف حكمه على القبض فالتقييد بالتراضي لاخراج بيع المكره غير مرضى لانه اذا اراد تعريف مطلق البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان اراد تعريف الصحيح فليس بمانع لدخول أكثر البياعات الفاسدة فيه اه وبهذا يعلم عدم ورود ما ذكره من التنظير وقوله على أنه لا تعليق الخ ممنوع فان جهالة العوض لا تنافي التعلق بالمنفعة وان كان فاسدا تأمل (قول الشارح) لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا ولا يجوز جعلها ثمتا وذلك لان الثمن يجب أن يملك بنفس العقد اذا لم يكن فيه خيار والمنفعة لا يملك بنفس العقد لانها معدومة أما الأجرة فليس من شرائطها أن يملك بنفس العقد فصارت كالنكاح فان المنفعة تصلح مهورا اه منبع ومثل في الهداية لما يصح أجره لا ثمتا بالأعيان التي ليست من ذوات الامثال ونظيره في العناية بأن المقايضة بيع فلول تصح ثمتا كانت بيعا بلا ثمن واجاب قاضي زاده بان المراد بالثمن في العكس ما يجب في الذمة والمراد به في الاصل العوض المقابل للبيع اعم من كونه دينيا أو عينيا والمقايضة بيع ثمن بالمعنى الأعم اه ونعمامه فيه وبما نقل عن المنبع يسقط ما نقله المحوى عن المقدسي بقوله قال الرزبلي وغيره ان المنفعة تصلح أجرة ولا تصلح ثمتا قال المقدسي وظاهره لانها لا تثبت دينيا في الذمة والثن تثبت في الذمة وهذا يخالف لما صرحوا به هنا وفي الكفالة اما هنا فقالوا اذا لم يشترط عمل الصانع بنفسه فله أن يستعمل غيره لان

الواجب عليه عمل في ذمته وأما في باب الكفالة فقالوا يصح ضمان حل دابة غير معينة لثبوتها في الذمة لا معينة فتأمل اه ثم رأيت في السندى نقلا عن القنية ما نصه بعث منك عبدى بعتا فاع دارك سنة وقبل فهو اجارة اه وذكره في الهندية عنها أيضا (قوله) لكن في الشرنبلالية جزم في البرهان بعدم الانعقاد الخ) لكن معلوم أن لفظ الأظهر من ألفاظ التصحيح ومقتضاه اعتماد الانعقاد تأمل على أن ما في البرهان من عدم الانعقاد للاضافة للثمن لا للتعبير بلفظ البيع فلا يدل على اعتماد عدم الانعقاد بلفظه بدون اضافة للثمن كقول الخريعتل نفسي شهر ايكذ العمل كذا فانه اجارة (قوله) يعني أن الاجارة بلا عوض لا انعقاد عارة) وجه الفرق بين الاجارة حيث انعقدت بلفظ الاعارة لا العكس كما في البصر أن الاعارة مأخوذة من التعاور وهو التناوب وهو كما يكون بعوض يكون بغيره والتعاور بعوض اجارة والاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض غير شامل للاعارة تأمل (قوله) وظاهره ترجيح خلاف ما مشى عليه المصنف والشارح الخ) ويعلم ترجيح عدم الجواز أيضا من تقديم الخاتبة له كانه في الشرنبلالي لكن في السندى لو قال أجرة ثمن منفعة هذه الدار شهر ايكذ الخ يجوز على الأصح كما في خزانه المفتين اه ونقله في الهندية عنها فيه اختلاف التصحيح (قوله) بل هذا أولى) للتصويع الموجبة له المصلحة بالتمسك عن قربانه (قوله) محله ما اذا أجره غير الواقف الخ) هكذا قدمه في كتاب الوقف واستند لما نقله عن القنية كاذر مع أن ما فيها لا يدل على ما ادعاه لاحتمال أن ما فيها على ما قاله المتقدمون والعلة لمنع الزيادة عن المدة المحدودة تفيد عموم الحكم لاجارة الواقف (قوله) أي اذا احتاج القيم الخ) فيه أنه عند تحقق الحاجة له لا يجازى مدة طويلة بعقد واحد وانظر ما تقدم في الوقف وأصل ما ذكره المحشي في المنع ولعل مراده أنه احتاج لمصلحة نفسه لا لمصلحة الوقف (قوله) والظاهر الأول الخ) مقتضى ما يأتي عن قاضيخان وقوع الخلاف فيما لو قال استأجرت ثلاثين الخ في أنه عقد واحد أو عقود (قوله) هذا ما استظهره في الخاتبة) الظاهر أن ما في الخاتبة مسألة أخرى غير ما في المصنف وذلك أن ما فيها في اجارة طويلة كان يقول استأجرت كذا ثلاثين عقدا كل عقد على سنة ولذا حكى الاختلاف في أنها عقد واحد أو عقود واستظهر فسادها في الكل والامتنان في وقوع الاختلاف وما في المصنف في اجارة بعقد واحد أكثر من ثلاث سنين كما هو الواقع في فتاوى قاضي الهداية وبهذا يظهر أنه لا يشترط أن يعقد على كل سنة بعقد مستقل بل يكفي أن يقول استأجرت ثلاثين سنة ثلاثين عقدا تأمل نعم على ما استظهره في الخاتبة يكون الحكم في مسألة المصنف كذلك بالأولى (قوله) اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين الخ) عبارة ط والمنع رسمت الخ وبه يظهر المعنى نعم في بعض نسخ الخ كما هنا (قوله) أي من أنه يفسخ الزائد على الثلاث الخ) وجهه كما في أنفع الوسائل أن العقد في الاجارة يقدر حكما عند حدوث كل منفعة وان كانت المنافع تعد وقت العقد جلة ويرد العقد عليها ولما كانت المدة الزائدة منظمة الخوف على الوقف وأنه بتضررها زالت ولا يتسه عن التصرف فيها فتعذر أن يقدر فيها أنه عائد عند حدوث كل منفعة (قوله) ومقتضاه البطلان بلا طلب) وأنها لا تبطل الا في الزائد كما قال في أنفع الوسائل (قوله) فلا تصح كإسباني) الذي ذكره المحوى آخر السابغ عشر من فن الحيل نقلا عن المحيط الرضوى استيجار الأشجار لا يجوز وحيلته أن يؤجر الارض البيضاء التي تصلح للزراعة فيما بين الأشجار بأجر مثلهما وازيادة قيمة التمار ثم يدفع رب الارض الأشجار معاملة اليه على أن يكون لرب الارض جزء من ألف جزء وبأمره أن يضع ذلك الجزأ حيث أراد لأن مقصود رب الارض أن يحصل له زيادة أجر المثل بقيمة التمار ومقصود المستأجر أن يحصل له ثمار

الأشجار مع الأرض وقد حصل مقصودهما بذلك فيجوز اه (قول الشارح وجعلوه) أي فساد الاجارة الطويلة (قول الشارح بشرط التجهيل اجاعا) هذا ما ذكره قاضيان ونظر فيه الشربلالي وفي شرح الوهبانية لأصنف اذا أراد نقض الاجارة المضافة قبل مجيئ الوقت فعن محمد وابتان في رواية لا يصح النقض وفي رواية يصح وعلى هذه الرواية لا يملك الأجرة بالتجهيل وعلى الرواية الأولى يملك اه (قول) وهذا بناء على أن المضافة لازمة الخ ولو بني بناء على عدم لزومها لم يحتج في هذه الصورة للاستثناء لتمكن كل من الفسخ بدونه تأمل (قول) وبهذا تعلم أن كلام الشارح غير محذور وكلام المحشي هنا غير محذور أيضا فان قوله أما استثناء الأيام فليكون الخ لا يفيد شيئا اذا كانت الاجارة لازمة بدون شرط الخيار فيها واذا قلنا انها غير لازمة فلا فائدة له اذ لكل الفسخ بدونه وتأمل في كلامه هنا يظهر لك ما فيه (قول) أن التمكن يجب أن يكون في محل العقد الخ أي المكان الذي أضيف اليه العقد وفي هذه الصورة استأجرها للذهب الكوفة وبقي مكالها في بغداد حتى سلمها بعد المدة لربها في بغداد وعبارة النهاية على ما نقله في المتبع التمكن من المستأجر يجب أن يكون في المكان الذي وقع العقد في حقه حتى اذا استأجر دابة الى الكوفة فسلمها المؤجر وأمسكها المستأجر ببغداد حتى مضت مدة يمكنه السير فيها الى الكوفة فلا أجر عليه اه (قول) والثالثة لم يوجد فيها التمكن في المدة الخ) لأنه يمكن أن يكون الثوب مستغفبه في ذلك الوقت واذا مضى وقت يعلم أنه لو لبسه لتخرق سقط عنه الاجر لأنه بعد مضى ذلك الوقت تعذر جعله مستغفبه اه ط عن البيهقي (قول الشارح والمعدلا مستغفلا) لا وجه لاحاقه بالوقف في وجوب الأجرة بالتمكن (قول الشارح لان حقيقة الغصب لا تجري في العقار الخ) في الخلاصة من الفصل الثالث في المحيط ساحة بين يدي حانوت رجل في الشارع فأجرها من رجل فأيأخذ من الأجرة فهو لعاقده وقال الفقيه أبو الليث هذا اذا كان ثمة بناء حتى يصير غاصبا بذلك لان بدونه لا يصير غاصبا عندهما وعندى الصحيح هو الأول لان عندهما الغصب إنما لا يتحقق في العقار في حكمه ما فيهما وراه ذلك يتحقق ألا ترى أنه يتحقق في الرد فكذا في حق استحقاق الأجرة (قول) وكلام المصنف مفرع عليه) حيث قال في المنع وأشار بقوله ويسقط الأجر الى أن العقد لا ينسخ بالغصب كما صرح به في الهداية اه وفيه تأمل اذ قوله ويسقط الخ إنما أفاد عدم لزوم الأجر وهو صادق مع فسخ العقد أو عدمه وعبارة الهداية فان غصبها غاصب سقطت الأجرة وانسخ العقد وان وجد الغصب في بعض المدة سقط بقدره اذا انفساخ بقدره لا يدل على الانفساخ بالكلية وما ذكره الشارح أصله للزيلي وعبارة الهداية لا تدل عليه فتأمل (قول) فان كان فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر الخ وقال السندي فان كان المستأجر متمكنا السكنى حالة المنازعة فالقول للمؤجر وان كان ممنوعا عنها فالقول للمستأجر وهذا امراد صاحب البحر فان كان المستأجر هو الساكن الخ لان الكلام في التمكن لا في السكنى نفسها (قول اه ملخصا) قال المقدسي وسلت كثيرا عن دعوى الشرائع بعد فوات وقته فأقنيت بأن اثباتهم اعلى المستأجر لان النزاع وقع بعد فوات الشرائع الذي هو المانع ولا يتطرق الى كون الماء منقطعاً في ذلك الوقت لان انقطاعه ليس مانعا مطلقا بل إنما يكون مانعا في وقت مخصوص وهو وقت الري ووقت النزاع كان الماء منقطعا ولو كان المانع هو عدم الماء لكان ذلك موجودا في كل أرض رويت ثم زال عنها الماء اه سندي وفيه تأمل فان بينة المستأجر نافية وبينة المؤجر مثبتة فالظاهر تقديم بينة المؤجر (قول الشارح ولا يقبل قول الساكن لأنه فرد) قلت ظاهره أنه لو تعدد الساكن وشهدوا على الغاصب الذي أسكنهم أو تعدد الغاصب وسكنوا فيها وأقروا

على أنفسهم سقط الأجر اه سندي وهذا محل نظر (قول) أشار الى أن ما في المتن تفريع على مقدر لعل المراد به الارتباط المجرد لعدم علم الحكم المذكور ومتناهما ذكره الشارح (قول) لتفرق الصفقة الخ) فيه تأمل فان عقد الاجارة ينقضي شيئا فشيئا بحسب حدوث المنفعة فهي منزلة عقود متعددة فلذا لم يكن لأحدهما الامتناع بعدم مضى بعض المدة ثم رأيت في الغاية والمراد من الانعقاد ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع هو عمل العلة ونفاذها في محل ساعة فساعة لا ارتباط الايجاب بالقبول كل ساعة وان كان ظاهرا كلامهم بوجه ذلك والحكم تأخر من زمان انعقاد العلة الى زمان حدوث المنافع لانه قابل له كالبيع بشرط الخيار وفسره بعضهم بوجه آخر فقال اللفظان الصادران هما مضافان الى محل المنفعة وهو الدار صفا كلاما وهو عقدين هما ثم الانعقاد ثبت وصف الكلامهما شرعا والعلة الشرعية مغايرة للعلة العقلية فانها يجوز أن تنقل عن معلولاتها فان قال يقال العقد وجد وانه عبارة عن كلامهما والانعقاد تأخر الى وجود المنافع ساعة فساعة بخلاف العلة العقلية فان الانكسار لا يصح تأخره عن الكسر اه (قول الشارح وان وصاية) أي بقوله اذا فرغ لا بقوله وسيله خلافا لما في ط تبعه الحلبي اه سندي (قول مع أن من اتبع الهداية لم يضل) لكن الوجه ما في غيرها ووجه ما فيها أن العين في يده مضمونة عندهما فلا يبرأ الا بحقيقة التسليم كالفاسد لا يبرأ الا بالتسليم دون الوضع في بيته كفاية (قول المصنف ولو احترق قبله لا أجر له ويغرم) قال في الوقاية فان احترق بعد ما أخرج فله الأجر وقبله لا ولا غرم فيها اه وهذا يخالف لما منى عليه المصنف ووفق بحمل ما في الوقاية على ما اذا كان الاحتراق بغير صنعه وما في المتن على ما اذا كان بصنعه كما في الخادمي على الدرر (قول المصنف أولم ينسخه الخ) الظاهر تقييده بما اذا لم يتأت الانصاح بعده كما في بعض المالكولات (قول) بقي هنا اشكال وهو أنه انما يستحق المطالبة بعد التسليم الخ) عبارة الهداية كالكنز ليس للقصار والخياط أن يطالب بالأجرة حتى يفرغ من العمل فأفاد أن المداري وجوب الأجر على الفراغ منه لا على التسليم الا أنه مع هذا يشترط لاستحقاقه فيما اذا كان العمل أثر عدم هلاك العين قبله حتى لو هلك قبله سقط بخلاف ما لم يكن له أثر وهذا معنى قوله في البحر في شرح قول الكنز للقصار والخياط بعد الفراغ من عمله وأراد به ما اذا سلمه فأفاد أنه لو هلك في يده قبل التسليم لا أجر له انتهى وليس مراده أن استحقاقه متوقف على الفراغ والتسليم وأنه لا يستحقه قبله ما وقبل أحدهما كما يفيد كلام المصنف فيما سبق بل مراده أن استحقاق الأجر بالفراغ مشروط بعدم الهلاك فلا يناقض ما ذكره في الهداية والكنز بعده من قوله وكل صانع لعمله أثر في العين فله أن يحبس حتى يستوفي الأجر اه وبهذا يدفع الاشكال الذي ذكره ولا يصح دفعه عما ذكره من قوله والظاهر أن فائدته الخ كما هو ظاهر (قول) وأشار اليه الشارح) لاتم الإشارة الا اذا كان قوله على الظاهر من الشارح كما هو نسخ الخط (قول) وهل له على الدافع أجر المثل محل تردد فليراجع) الظاهر أن له الأجر المسمى حيث كانت الاجارة الثانية صحيحة (قول الشارح ضمن الأول الخ) لانه كالمودع والثاني كمودع المودع والأول ضامن لا الثاني ثم يعمل الثاني انما يعمل في مال مضمون على الأول بعد أن ملكه باستحقاق الضمان عليه فكان الثاني أمينا لانه عمل باذن الأول وهو مالك له لضمانه اياه رجحى سندي وفيه نظر لانه اذا عمل الثاني كان للمالك تضمينه ولا يملكه الأول بمجرد استحقاقه وكلام الخلاصة محمول على ما اذا لم يعمل الثاني (قول) مقدسي عن الكفاية) وقال ان ظاهر كلام المصنف أنه ان كان المأني بهم النصف فله نصف الأجر أو الثلث والثلث (قول) ولنظر ما للفرق الخ) لم يظهر الفرق بين القولين على عبارة الهداية بل على عبارة المصنف والكنز الا اذا لوحظ أن التقييد

بالذهب غير قيد وان الهندواني قائل بلزوم أجر من بقي وبلزوم أجر الذهب بخلاف الفضلي فانه يفصل
(قوله) ويؤيده ما في التارخانية استأجره الخ) ويؤيده ايضا ما في البرازية في مسألة التارخانية وله أجر
الذهب لانه كان له **(قوله)** وهو مخالف لما قدمناه عن الرملي) الا أن يقال مراده بقوله لا يجب الأجر أصلا
أجر المحي فقط **(قوله)** فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل) نحوه في الخلاصة كما قاله عزى في حواشي
الدرر وقال عبد الحليم قول المصنف والافكلة تبعا للزى على مشكل الا أن يراد كل أجر المثل كما في المقدسي
وفيه بعد وقد عزى ما في المصنف للهندواني **(قوله)** أقول نعم الخ) كلام القهستاني غير مسلم فان تصوير
الجامع على ما نقله ط يدل على أن موضوع كلام محمد في إيجاب أجر الذهب فقط فيما لو استأجره على
الذهب والمحى والعلة تفيد أنه اذا كان على الإيصال فقط يجب له الأجر بتمامه وعبارة النهاية إنما
أفادت لزوم أجر الذهب سواء شرط المحي أو لا فان لم يشترط كانت أجرته تمام الأجر وان شرطه كانت
بعضه فلا تخالف ما قيل انه من الظن تأمل **(قول الشارح)** وهو نصف الأجر المسمى وقال عبد الحليم
هذا اذا سوي مؤنة الذهب مؤنة الأياب وقد يختلف كلنا المؤنتين فيجب أجر الذهب قليلا كان أو كثيرا اه
لكن فيما قاله هو وعزى نظر **(قول الشارح)** ولو بعقد فاسد) فلا فرق بين عقدها الصحيح والفاقد ومثلها
الشراء والرهن الا في مسألة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة أو البيع بدين كان للاستأجر أو المشتري على
الأجر أو البائع ثم فسح العقد الفاسد لا يكون للمشتري أو المستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين وليس أولى
من سائر الغرماء اذا مات الأجر أو البائع ولو كان عقد البيع أو الاجارة صحيحا وكان كل منهما دين للمشتري
أو المستأجر على الأجر أو البائع ثم فاسدا كان له ما حق الحبس لاستيفاء الدين ويكون أحق بهما من
سائر الغرماء ولو ماتا وعليهما دينون كثيرة عمادية اه سندی **(قوله)** أي ان كانت من خلاف جنس
ما استأجره) كالأجير دارا بدارهم فزاد دراهم بخلاف ما لو زاده منفعة دار تأمل **(قوله)** وهو شامل
لمال التيم بعمومه) لكن الوجه والنظر يقتضي إلحاق مال التيم بالوقف **(قوله)** أي قبل المدة وبعبارة
هكذا فسر الاطلاق المحوى وفسر في تنوير الأذهان بقوله سواء زاد عليه أحد في أجرته أولا ط **(قوله)**
ومعنى الاستدراك أن الكلام في الزيادة على المستأجر في الوقف الخ) لا يخفى ما في كلامه من الخفاء
والزكاة والأوضح أن يقول انه استدراك على ما قد يتوهم أنه يكفي اخبار أي تخبر كان **(قوله)** أن يأتي
بالقاء الخ) والذي في الأشباه الاثنيان بالقاء **(قوله)** أطلق الفسخ هنا مع أنه قد فصل بعده الخ) فيما قاله
تأمل بل مقتضى عبارة الشارح الفسخ في الكل كما ذكره والتفصيل انما هو في الاجارة لغير الأول كما هو
ظاهر من عبارة الشارح **(قوله)** الأولى حذفه ليتأتى التفصيل المذكور الخ) بل الأولى حذف جملة قوله
فيفسخها القاضي الى قوله ثم يوجبها من زاد ليتأتى التفصيل بعده **(قوله)** والظاهر أن هذا على قول
محمد الخ) الظاهر أن هذا صادق بقول الكل اذ برهان كل شيء بحسبه فعندهما الواحد يصدق عليه أنه
برهان هنا وعند محمد الاثنان **(قول الشارح)** ان لم يقبلها الخ) ليس بقيد اذ اجارة ما بعد الشهر الأول
جائزة لا لازمة فاذا أجزها لغيره كان فسحا للاجارة الأولى **(قول الشارح)** أو يصبر حتى يتخلص بشأوه
انظر ما كتبناه على هذه العبارة في الوقف **(قول الشارح)** وان صح فيقول عليها الخ) أي ما استفاد
من ظاهر عبارة الأشباه فيقول عليها أي على ما في عامة الشروح قال الرحي ظاهره أن ما في الأشباه
مخالف لما في الشروح والظاهر أنه محمول عليها وانما لم يقيد اعتماده على ما صرحوا به من التقيد اه
سندی **(قوله)** فلو لنفسه وأشهد عليه فلا يكون للوقف) ليس بقيد بل يكون له بدونه الا اذا أخبر أنه

بناء للوقف **(قوله)** وسيأتي في الباب الآتي أن للاستأجر استبقاء البناء الخ) ما يأتي هو مسألة الأرض
المحتكرة التي فيها النزاع الآتي **(قول الشارح)** ولا يكون بناءؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره الخ) أي
فله إيجاره الأرض الخالصة والظاهر لزوم الأجرة للأرض المشغولة على المستأجر لانه مستعمل لها حيث
انه شاغلها ببنائه تأمل

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها)

(قوله) وقيل فعلوت كملكوت) وعليه تغلب الواو ألفا **(قوله)** من باب المثال) هو ما كان معقل الغاء
وحذفت **(قوله)** أما الموضى بعضها هل يسقط أجره أو يجب بحجر) المفهوم من قواعد أصحابنا لزوم
الأجرة فيما مضى بحسبه اه سندی **(قوله)** ويرفع التراب لا تطيب) الا اذا شرط على نفسه كنس
التراب في الاجارة الأولى كما في الخلاصة **(قوله)** ينبغي تقييده بما اذا علم المؤجر بما زرعه فرضى به) ولو
مضت المدة بدون رضايه يجب أجر المثل حيث لم يرض المؤجر **(قوله)** ونقل المحوى أنه توقف في صحتها
بعضهم الخ) مقتضى كلامه في حاشية الأشباه الميل لعدم صحتها **(قوله)** لأن أصل وضعها بحق
لا حاجة لهذه العلة **(قوله)** وهي مرنان) في القاموس الرنة الصوت والمرنة والمرنان القوس اه والقصد
أنه القوس في حال رنته **(قوله)** أن يفسح الاجارة) لعله بدون أن جواب الشرط **(قوله)** وفيه أن الفعل
والجزر ليسا من الرطبة الخ) سيأتي له عد القناء والبطيخ من الرطبة مع أنهم لا دوام لهما فلعل الفعل
ونحوه يطلق عليه اسم الرطبة عرفا فلذا قصد الشارح إخراجهما معا فاعلمنا فقال ثم المراد الخ) **(قوله)** ذكر في
الهندية لودفع أرض البرزخ فيها الرطاب الخ) ما فيها لا يفيد شيئا بالنسبة لمسلتنا **(قوله)** بحجر عن الخلاصة
مختصرا) عبارة الخلاصة رجل استأجر دابة ليحمل عليها أن يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له أن
يحمل عليها وان حمل عليها فلا أجر لان الركوب الخ) اه وقال في البرازية استأجرها ولم يسم ما يحمل
فسدت فلوسى وحمل الأخف بأن استأجر ليحمل فركب جاز ولو لم يركب ليس له أن يحمل ولو حمل لأجر لان
الخ) ومع هذا أدخل للفرق المذكور بل المدار على المخالفة الى خير أو شر **(قوله)** ويكفي في استئجاره
التمكن منه وان لم يلبس الخ) فيما قاله تأمل فانه في كل من الثوب والدابة لابد من التمكن في المكان الذي
أضيف اليه العقد حتى لو استأجر الثوب ليلبس به خارج المصر كان حكمه ما ذكره في الدابة **(قوله)** أقول
ذكر في الخلاصة والتارخانية بعد سرد نظائر هذه المسئلة أن الاجارة فائدة الخ) ليس في كلامه تحريز
ما توقف فيه ط غاية ما أفاده لزوم الأجر فيما لو كان قد استأجر ليتنفع به أي وانفع بالفعل وصحة الاجارة
فيما قاله ط شيء آخر والمتعين العمل بمفهوم الرواية حيث لم يوجد ما يخالفه نصا وتكون الاجارة صحيحة
اذا علمت منفعة الركوب ويلزم المنسي بمقابلتها واذا جهلت يلزم أجر المثل بها **(قول المصنف)** لا يختلف
فيه الخ) نسخ المنع به وهو أولى **(قوله)** لكن قد يقال معنى كلامهم أن له أن يسكن غيره في بقية بيوت
الدار الخ) خلاف الظاهر من كلامهم بل في السندی عن النخبة ما يخالفه حيث قال تكارى منزلا على
أن ينزله ولا ينزل غيره فتزوج امرأته أو امرأتين له أن ينزل لهما وليس لصاحب الدار أن يأبى اه **(قوله)** واذا
راجعت النهاية اتضح لك ما قررناه) لكن مع القول بأنه انما يضمن النصف في هذه المسئلة كمشكلة
الارداف لم يجتمع الأجر والضمان من جهة واحدة فالحق ما قاله ط من أنه لا وجه لذكر عبارة الأشباه
وعبارة ط عند قول الشارح (ان الأجر والضمان لا يجتمعان) محله ما إذا ملك العين المؤجرة بالضمان

فانه لا أجر في ملكه ولا وجه له كره هذه العبارة لما علم من أنه لم يملك شيئا بهذا الضمان مما شغله بركوب نفسه
 وجميع المسي بمقابله ذلك وانما ضمن ما شغله بركوب غيره ولا أجر بمقابله ذلك اهـ (قول) وعبارتها كما
 في البحر استكرى ابلا الخ) هكذا نقله في البحر عن العبادية والذي رأيت في جامع الفصولين ونور
 العين عن العبادية كما نقله في البحر لكن قوله الى ذلك المحل لا وجود له في شيء من الكتب المذكورة ولعل
 المراد بقوله حمل مائة ونحوه عشرين أعدادا المحمول كأن وضعه في جوالقه لأنه هو المحمل له حقيقة فلا
 يتأني حينئذ ما بعده (قول) ولو فرض أن قوله أو متعاقبا موجودا في عبارة الغاية فهو مفهوم) اذ ليس فيها
 أن المتقدم رب الدابة أو المستأجر انما يفهم منها أن حكم التعاقب بقسميه حكم المعينة (قول الشارح
 وه فاده أنه لا ضمان على المستأجر سواء تقدم أو تأخر وهو الوجه) وذلك أنه اذا تقدم المستأجر فقد فعل
 المعقود عليه واذا تقدم المؤجر لم يظهر أن المحمول هو المعقود عليه فالمستأجر قد فعل المعقود عليه بعده فلم
 يكن متعاقبا فيه (قول الشارح الاجر للحمل والضمان للزيادة) فيه أنه لما ضمن القيمة كانت الدابة
 بموكله بحكم الضمان فكيف يجب عليه الاجر مع أن تحميلة المأذون فيه قد وقع في ملكه حيث أدى
 ضمانه اهـ رحتى وهذا بخلاف مسألة الاردا في أنه لا يملك شيئا بالضمان مما شغله بركوب نفسه وجميع
 المسي بمقابله وانما ضمن ما شغله بركوب غيره ولا أجر بمقابله ذلك (قول) وهذا الوجه قدرا الخ) فيه
 أنه بدون تسمية القدر تفسد الاجارة وانما قيل بعدم فسادها وانصرفا الى المعتاد قياسا على ما يأتي في
 المتفرقات يقال أيضا أنه يكون غاصبا بالزيادة عليه وعليه الاجر اذا بلغ مكة في المعتاد فلا يظهر حينئذ التقييد
 الا اذا جعل تقييدا لقول البحر وينبغي الخ (قول) لان السوق يتحقق بدون الضرب الخ) عبارة الغاية
 ولا يحنيفة أن الضرب والتكبح لاجل المبالغة في السير واستخراج الزيادة وذلك ليس بمحقق بالعقد فلا
 يكون مأذونا فيه فيقعان تعديا فيضمن ما تولد منه ولئن سلمنا أن ذلك ثابت عرفا لكن لا نسلم أنه ثابت مطلقا
 بل مقيد بشرط السلامة الخ وهذا نعلم ما في عبارته (قول) فكان كضرب المعلم بل أولى) الفرق لابي
 حنيفة بينهما وبين المعلم أن الاذن بالضرب منهم ما صح لمصاحبه من ولاية ضربه تأديبا واذا صح كان المعلم معينا
 ولا ضمان على المعين ولا على الاب أيضا بضرب المعلم لان ما رأى من التأديب لم يصرف منقولا اليه لانه صح
 بقدر ما يملكه والرائد من المعلم وهو نظير ما لو رجع شهودا لرب بعد جرح السياط لا يضمن الامام لانه معين
 ولا الشهود لان الجرح لم يجب بنهاتهم اهـ زيلعي (قول) فلا يتأني ما قدمناه الخ) لا يخفى أن المخالفة
 ظاهرة اذ قول القنية لا يضربها بعيد عدم ابا حنيفة وان قلنا معناه لا ينبغي (قول) وفي البحر أن ما في الكافي
 هو المذهب الخ) والأظهر تقييده بما قاله الاسيبابي ولا مانع من حمله على التفصيل الذي قاله القدوري حلا
 على المتعارف (قول) للتأويلهم العطف على نزع) هذا التوهم لا ضرر فيه فإن الاسراج بما لا يسرج هذا
 الجار بمثله كاف للضمان وان لم يسبق نزع للسرج تأمل (قول) تشبيه بحكم مفهوم المتن بقريته التعليل
 وهو تعليل لمفهوم المتن فقط (قول) واما اذا كان بحيث يسلك فظاهر الكتاب أنه الخ) عبارة الهداية وان
 استأجر حلالا لاجل له طعاما في طريق كذا فاخذ في طريق غيره مسلكه الناس فهلك المتاع فلا ضمان
 وان بلغ فيه الأجر هذا اذا لم يكن بين الطريقين تفاوت لان عند ذلك التقييد غير مفيد اما اذا كان تفاوت
 يضمن لصحة التقييد فانه مفيد الا أن الظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقا يسلكه الناس فلم يفصل اهـ
 قوله فلم يفصل أي محمد في الجواب بناء على أن الظاهر عدم التفاوت في الطريقين اذا كانا مملوكين اهـ
 كفاية (قول الشارح أو وجهه في البحر اذا قيد بالبر مطلقا) انظر ما قاله في التكملة من كتاب الوديعه

عند قول الدر والمودع له السفريها الخ فانه مفيد (قول) كالقضاء الخ) لا يظهر فيه وفي البطيخ كونه
 أضر من البر في بلاد مصر (قول) وله ما وجه) لانه لما كان معزبا تلاعبت به الألسنة كما شاءت ولم يذكره
 في القوانين كالديوان والصحاح اهـ غاية (قول الشارح وقد أمر بالقباء الخ) كذلك لو أمر بالقبض
 نفاطه سراويل (قول) ولكن في البرازية عن المحيط أمره بزعفران الخ) فيه أن ما فيها التفاوت فيه كثير
 بالنسبة لما شرطه المستأجر تأمل (قول الشارح ضمن لوالسرقه والمطر غالبا) أي حصولهما في هذا
 المحل (قول) بقدر ما سأل) لعله سأل بدل سأل (قول) تكرار مع صدر البيت الاول) لكن أعاده نظرا
 لما بعده (قول) فيرجع الى المحل الخ) تأمل في هذه العبارة وراجع أصلها من نسخة صحيحة ثم
 راجعت شرحه على المتن فوجدته كما نقله المحشي عنه وهو محمل تأمل (قول) فقيما نقله رد على اطلاقه
 هنا أيضا الخ) أي على ما ذكره هنامن التقييد بالحضرة في خراب الدار لكن دعوى الاطلاق محمل تأمل
 فان ما هنا فيما لو خربت كلها على ما نقله عن ح فيكون كلامه فيما لو خربت كلها نعم اذا كان المراد
 بخرابها ما ينشل خراب البعض يكون قد أطلق هنا (قول) ولعل في المسئلة خلافا) لم يتقدم في كلامه
 ما يفيد الخلاف وما قاله الثوري لا يثبت منه غير مسلم له فكيف يترجى المحشي الخلاف تأمل (قول)
 أي يظهر أثر عقدها) الذي وقع لظمن نسخ الشارح فتعقد فلذا احتاج للتأويل

(باب الاجارة الفاسدة)

(قول المصنف الفاسد ما كان مشروعا بأصله الخ) تقدم في البيع الفاسد أن ما أورث خلافا في ركن
 البيع وهو الايجاب والقبول بان كان من مجنون أو صبي لا يعقل أو في محله وهو المبيع بان كان ميتة
 أو خروفا فهو مبطل وما أورثه في غيره مفسد وأن أحد العوضين اذا لم يكن مالا في دين سماوى فالبيع باطل
 وان كان في بعض الاديان مالا ان أمكن اعتباره ثمنا فالبيع فاسد كبيع العبد بالحر وعكسه وان تعين
 كونه مبيعا فباطل كبيع الحر بالدرهم أو بالعكس اهـ والظاهر أن يقال نظير هذا هنا (قول) أو رجلا
 ليختله صنما) بخلاف ما لو استأجره لبيعة أو كنيسته أو لثمت طنبور يجب الاجر ويطيب الا أنه آثم
 للاعانة على المعصية وفي المتن امرأة ناشئة أو صاحبة طبل أو زمرا كسبت مالا ان كان على شرط رده
 على أصحابه ان عرفتهم والا تصدق به وان كان على غير شرط فهو لها وقال الشيخ الامام لا يطيب
 والمعروف كالشروط ولو استأجره لثمت الامتنام أو ليجعل على ثوبه ثمانيل والصبي من رب الثوب
 لا شيء له بخلاف الطنبور ونحوه لانه يصلح لمصالح آخر خلاصة من الفصل العاشر (قول) ونقل في المنع أن
 شمس الأئمة الحلواني قال تطيب الاجرة الخ) عبارة المنع هكذا وهل تطيب الاجرة في الاجارة الفاسدة
 بالقبض فيه خلاف فعلى قول الحاكم الكففي لا تطيب وعند الحلواني تطيب وهو الأصح بخلاف البيع
 الفاسد حيث يطيب لانه بدل العين والاجارة بدل منفعة فافترقا وقال شمس الأئمة الحلواني تطيب ان كان
 أجر المثل كذا في الصيرفية اهـ وهكذا رأيت في الصيرفية (قول) لان أجر المثل في الاجارة الفاسدة
 طيب وان كان الكسب حراما) انما طاب مع التسمية لانه مع عدمه لا يجب مهر المثل فما تأخذ
 عوض ما جعله لها الشارع بخلافه بدونها هذا ما ظهر في الفرق والافا لاجارة باطلة لا أثر لها تأمل ثم رأيت
 السندي قال نقلا عن الجوى ما ذكره شرح المجمع عن المحيط ان ما تأخذ الزانية بمقدار الاجارة حلال
 عنده لم أره فيه وبعيد عن الامام المعروف بالورع فتح هذا الباب (قول) نظر التسمية وهو الظاهر) لكن

الذي في الخلاصة من الفصل الثاني نقل عن النوازل رجل استأجر دارا جارة فاسدة وقبضها ليس له أن
يؤجرها ولو أجزها مع هذا يستحق الاجر يعني أجر المثل ولا يكون غاصبا ولا جارا الأول أن ينقض هذه
الاجارة اه بلفظه نعم لزوم المسمى ظاهر على القول بجواز الاجارة الثانية وقوله ولا جارة أن ينقض هذه
الاجارة لانها عقد فضولي فهي جائزة غير لازمة وله ايضا نقضها على القول بالجواز لما قاله في المنع عن
المضمرات وبهذا نعلم أنه لا يناسب جعل ما في المنع تعليلا لما نقله في الجرح عن الخلاصة تأمل (قوله) وذكر
أصلا يستخرج منه كثير من المسائل هو أنه اذا استأجر انسانا على عمل لورام الاجير الشروع فيه حالا
قدر عليه صحت الاجارة ذكره وقتا أولا كالاجارة على خبز عشرين من مناسن الدقيق والآلات كالدينق
ونحوه في ملك المستأجر وان لم يذ كر مقدار العمل لكن ذكر الوقت نحو أن يقول استأجرتك لتخبرني اليوم
الى الليل يجوز ايضا لأن المنفعة تصبح معلومة بذكر الوقت أيضا وكذا لو قال أصلي هذا الجدار بهذا الدرهم
يجوز وان لم يذ كر الوقت لأنه يمكن له الشروع في العمل حالا بخلاف ما لو قال تدرى هذا الكدس بهذا الدرهم
لعدم امكان الشروع في العمل حالا لتوقف التذرية على الرجوع وان ذكر الوقت ويجوز ان ذكر الوقت
أولا ثم الاجرة نحو استأجرتك اليوم لتذريته بدرهم لأنه استأجر لعمل معلوم وانما ذكر الاجل بعد بيان
العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أولا ثم العمل بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم لتذريته لا يجوز لأن العقد
أولا وقع على الاجرة والاحتياج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فانما كان العمل مجهولا أو معدوما فذكر
الوقت بعد ذكر الاجرة للاستحالة أي تجعل اليوم ولا تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة
فكذا مسألة السمار اه (قوله) المعروف كالمشروط الخ أي فيفسد العقد وان لم يصرح بهذا
الشرط لانه بمنزلة المنصوص عليه وهو لا يقتضيه العقد خصوصا مع جهالة مقدار ما يأكله العبد وجنسه
لكن هذا حيث لا يخالف كلام الفقيه بالكلية فان مقتضى جواز الاجارة في العبد لا الدابة ولعل وجه
الجواز فيه مع الجهالة في علقه أنها لا تفضي الى المنازعة بسبب انه يأكل من مال المستأجر عادة كما يشير
اليه قوله أما في زماننا الخ فتكون مثل استئجار الظئر بطعامها (قوله) الشارح لكن رده العلامة قاسم
الخ ماسياتي في المنفردات يدل على أن قولهما مقفى به أيضا فانظره ونقل ط فيها أن قولهما مقفى به
عن المضمرات اه ونقل أبو السعود في حاشية الاشياء عند قوله وجاز استئجار طريق للرور أن الفتوى
على قولهما عن المضمرات والفتاوى الصغرى والتممة وغيرهما من الكتب المعتمدة فالترجيح قد اختلف
وقال في شرح الاشياء أكثر المشايخ على ترجيح قوله اه (قوله) ان تعذرت المرافعة الظاهر أنه غير
قيد (قوله) أي نفقته) لاداعي لهذا التفسير (قوله) أي فيخالف مامر مقتضى الاصل المذكور أول
الباب الفساد لا البطلان (قوله) أي عند اختلاف الناس فيه أي بخلاف ما اختلف المقومون في قيمة
المستهلك فانه يؤخذ بالاكثر كافي الاشياء لان شهادة الاكثر مثبتة للزيادة والاخذ بالوسط في الاجارة لان
الاصل عدم ضمان المنافع والعدل هو الوسط فعلى تأمل (قوله) لا يصح ذلك لا تصلح عبارة الخاتمة ردا
لدعوى الشارح عدم النقص عن المسمى اذا كان البعض مجهولا فانه لم يتعرض فيها لما اذا كان أجر
المثل أقل من المسمى وانما تعرض لزيادته عليه فأوجبه بالغاما بلغ والمتعين حمل كلام الشارح على ما اذا
جهل بعضه وسيأتي قريبا نقل ذلك عن غاية البيان تأمل (قوله) الشارح لرضاها ما به الأولى لرضا
المؤجر به لانه الطالب والعبرة برضاها باسقاط الزيادة لارضا المطلوب (قوله) الشارح لفساد التسمية
فان قيل مقتضى فساد التسمية وجوب أجر المثل بالغاما بلغ فيما لو زاد على المسمى لفسادها أيضا يجاب

على ما يؤخذ من الكفاية بان الاسقاط وان كان في ضمن التسمية لكن لا يفسد بفسادها لرضاها بسقوط
الزيادة وعدم تقوم المنافع في نفسها اه وما قاله في الدرر أظهر ونصه وانما لم أجز المثل في الفساد بهما
بالغاما بلغ ولم يرد على المسمى في الفساد بغيرهما لان المنافع لا قيمة لهما في أنفسهما عندنا وانما تقوم بالعقد أو
شبهته فاذا لم تقوم في أنفسهما وجب الرجوع الى ما قامت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها باسقاطه
واذا جهل المسمى أو عدت التسمية انتفى المرجع وجوب الموجب الاصل وهو وجوب قيمته بالغمة ما بلغت
هكذا ينبغي أن يقرر هذا الكلام فان عبارات القوم مضطربة اه وانظر ما قاله الشرنبلالي فانه أورد على
قوله فان فسدت بالجهالة وعدم التسمية وجب أجر المثل الخ انه يرد عليه ما ذكره من مسألة ترديد العمل اذا
لا يتجاوز فيها المسمى مع أن فسادها بالجهالة المسمى وأورد على قوله والا أي وان لم تفسد بهما بل بالشرط أو
الشروع الخ أنه يرد عليه ما قاله الزيلعي وقالوا اذا استأجر دارا على أن لا يسكنها المستأجر فسدت الاجارة
ويجب عليه أن يسكنها أجر المثل بالغاما بلغ اه فهذه فسدت بالشرط وزيد فيها على المسمى اه (قوله)
الشارح واستثنى الزيلعي الخ) عبارته فان كان الفساد بالجهالة المسمى أو لعدم التسمية يجب أجر المثل
بالغاما بلغ وكذا اذا كان بعضه معلوما وبعضه غير معلوم مثل أن يسمى دابة أو ثوبا أو يستأجر الدار على
أجر معلومة بشرط أن يعمرها أو يرمها وقالوا اذا استأجر دارا على أن لا يسكنها الخ اه (قوله) وظاهر
كلامه اختيار الشق الأول الخ) لا يخفى أن المفهوم من عبارة الجرح أن الاستثناء الواقع في كلام الزيلعي
غير صحيح لأنه ان كان المراد في هذه المسئلة أنه أجر بدون تسمية الاجرة أصلا فهي المسئلة المتقدمة وهي
ما اذا فسدت الاجارة بعدم التسمية وان كانت الاجرة مسماة فالواجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى على
ما يحسنه ولا يصح حمل كلامه عليه فتعين حمله على الاول ليصح قوله بالغاما بلغ وعبارة الخلاصة ليس فيها
دلالة على اختيار الشق الاول وانما أفادت الفساد بهذا الشرط بدون أن يبين فيها حكم الاجرة ولا معنى
لجعل الشرط المذكور بدلا ولا يقصد ذلك في كلام المتعاقدين أصلا بل البديل غير مسمى بالكلية ولا معنى
أيضا لكونه غير معلوم اذا سكنى معلومة فكذا عدمها فالأصوب حينئذ للشرح أن يقول وحله في الجرح
على ما اذا لم توجد التسمية والاستدراك حينئذ بعبارة قاضيان ظاهر ووجه ارجاعه لجهالة المسمى على
ما في شرح الجامع أنهم ما حيث تراصيا على أجر معلومة بشرط عدم السكنى بقوت الرضا بها على تقدير
السكنى ويكون المؤجر طالبا للزيادة وهي مجهولة بجهالة البعض (قوله) وقد ذكرها في الخلاصة الخ
أي ذكر هذه المسئلة بدون ذكر الاجرة وعبارتها استأجر دارا على أن لا يسكنها فهي فاسدة اه (قوله) فلا
مفهوم له الخ) الظاهر اعتماد ما قاله الرجعي من عدم الزيادة عليه فان الاصل العمل بالمفاهيم حيث لم
يوجد ما يخالفها (قوله) ولو قال آجرتك سنة بألف كل شهر بمائة الخ) وذكرها في الخاتمة أيضا وقال
فيها نوع اشكال وهو أنه لو جعل فسحا للاول وابتداء اجارة ينبغي أن يجوز في الشهر الاول ثم يتجدد بجب
كل شهر ويكون لكل واحد الخيار عند تجديد كل شهر اه ويقال المراد أنها فسح في حق الاجرة لا المدة
فانها لا فسح فيها بل هي سنة (قوله) فلو غلطنا فالأجر هو الاول) ولو ادعى الآجر أنه قصد الفساد وادعى
المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول الآجر كما لو تواضعا على البيع ثلثة ثم باشر البيع مطلقا من غير شرط
ثبت البيع مطلقا الآن يتفق على أنهم ما باشر على ما تواضعا كذلك ههنا اه خلاصة (قوله) فالخذور
غير لازم واللازم غير مخذور) وهو اجتماع عيدي الاضحية في السنة المعروفة وقوله واللازم غير مخذور أي
اجتماع عيدي الاضحية في سنة الاجارة (قوله) الشارح لأنه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الخففة

لا يصلح بلسلا على جواز الاجارة بل على جواز الدخول (قول الشارح والمفتي أن لا كراهة الخ) بل
الظاهر كراهة الدخول وان غض بصره ولم يكشف عورته لتحقيق المعصية من غير ما ذكره دخول المبكان
الذي فيه المعصية (قول للذكر والأنتي) أي يقال للرجل الحاضن لغيره نظراً كما يقال للأنتي
(قول بخلاف ما إذا استأجر أرضه ليرعى الكلاب) فإنه لا يجب قيمة الكلاب لعدم ملكه وان كانت
الاجارة فاسدة (قول وليس عليها أن ترضعه في منزل الاب الخ) بل لها أن تخرج به منزلهما (قول
قيل أجر ما مضى على الاب وما بقي في مال الصغير) تعبيرة بقيل بقيد ضعفه ولذا قال السندي
الصحيح أن الكل في مال الصبي (قول الأصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها
عندنا الخ) بخلاف ما لا يختص به المسلم كتعليم التوراة فإنه يجوز كفاية وكذلك يجوز لبناء المسجد
وأداء الزكاة وكتابة المصحف والفقه فإنه يقدر عليها الاجير والاجر يكون للأمر لو وقع الفعل عنه
نسباً ولذا لا يشترط أهلية المأمور بل الأمر حتى جاز أن يستأجر فيها من الزبلي (قول إلى عمرو بن
أبي العاص) في الهداية والزبلي عثمان الخ (قول ولهفتانعين أهلية الخ) عبارة الهداية بتعريف الخ
أي تعبيرة أهلية العامل وتعبير نيته أيضاً ولو انتقل فعل المأمور إلى الأمر بشرط نية الأمر وأهليته كما
في الزكاة فإنه يعتبر فيها نية الأمر وأهليته حتى لو كان كافراً أصبح أداء الزكاة لأن المؤدى هو الأمر
وهنا بخلافه فلم أن المؤدى هو المأمور اه كفاية (قول على خلاف في بعضه) فان صاحب الهداية
مثلاً استثنى جواز أخذ الاجرة على التعليم فيكون ماعداً باقياً عنده على أصل المذهب فيكون مخالفاً
لغيره في الامامة مثلاً تأمل (قول فان الاستثناء من أدوات العموم الخ) أي أنه اذا وقع الاستثناء في
الكلام يكون المستثنى منه باقياً على عمومه فيما عدا المستثنى (قول لا معنى لهذا الوصية الخ) في القصة
بني مقبرة ووقف عليها ضبعة وشرط أن ثلاثة أرباعها للتفقه والربع على مصالح المقبرة وعلى من يقرأ
عند قبره وجعل آخره للفقراء قال محل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم وقال بعضهم ان كان القارئ
معيناً بجوز والا لا قال شيئاً وقد أوضحه صاحب المصنف في كتاب الوقف اه أبو السعود في حواشي
ممكن من الاجارة الفاسدة ونقله في حواشي الأنساب عن التارخانية اه ومن المعلوم أن الوصية
أخت الوقف (قول الشارح لأنه استأجره بجزء من عمله الخ) لان الحنطة إنما تصير بمجولة بعمل الاجير
كالذي يوجب عمل الاجير (قول فلو خلطه بعد وطن الكل ثم أفرز الاجرة ورد الباقي جاز الخ) نعم
لا يكون بمعنى قفيز الطمان لكن لا يستحق الأجر لكونه بالخلط صار مشتركاً ولا أجر في العمل المشترك
ولو تحققت بعد العقد كما يأتي إلا أن يقال ان الشركة هنا شركة مجاورة ضرورة عدم إمكان تغيير نصيب كل
وفيما يأتي الشركة بينهما شركة ملك في جميع حبات وأجزاء عمل العمل تأمل (قول وأجاب في الحواشي
السعدية بقوله لعل الخ) لم يرتض جوابي سعدى في تكمله القبح وأجاب عن الاشكالين بقوله كل من
اشكاله ساقط أما الاول فلأنه لا ريب أن وضع المسئلة فيما إذا سلم إلى الاجير كل الطعام كما ينقص عنه
قولهم في تعليلها لان المستأجر ملك الاجر في الحال بالتجمل وقد صرح بذلك كثير منهم صاحب النهاية
ومعراج الدراية وأما الثاني فلأن المناقاة بين قولهم ملك الاجر في الحال وبين قولهم لا يستحق الاجر ممنوعة
ان معنى الاول أنه ملك الاجر ابتداءً بموجب العقد وتسليم الاجر للاجير بالتجمل ومعنى الثاني لا يستحق
الاجر لطلان العقد قبل العمل بعد أن ملك الاجر بالتسليم بسبب أنه صار شريكاً في الطعام قبل ايقاع شيء
من المعقود عليه ولا يذهب عليه أنه لا تنافي بين هذين المعنيين بل الاول منهما يؤدي إلى الثاني ويدل على

هذا التوفيق قطعاً ما ذكره في النهاية نقلاً عن الجامع الكبير للشيخ وصدر الاسلام المجدي حيث
قال وأما في المسئلة الثانية وهي ما اذا استأجر ليعمل نصفه إلى بغداد بنصفه الباقي ودفع إليه فاقسمه
على سبيل التملك لنصف التكرم من قبل أن البذل نصف كرمطلق لا نصف كرمجول إلى بغداد فصار تسليم
التكرم إليه معجلاً للاجرة فلذلكها بنفس القبض وإذا ملكه بالتسليم بطل العقد قبل العمل لانه صار شريكاً في
التكرم قبل ايقاع شيء من المعقود عليه وما قبل التسليم في الاجارة بمنزلة ابتداء العقد فلو ابتداء العقد في
المشترك بطلت فكذلكها اذا بطلت لم يجب الاجر إلى هنا لفظ النهاية وبهذا ظهر أنه لا حاجة إلى ما تعسفه
بعض الفضلاء حيث قال لعل من ارادهم إلى آخر عبارة سعدى (قول وكل ما أنقص وجوده إلى انتفاء
لزمه فهو باطل) عبارة سعدى وكل لازم يؤدي فرض وجوده إلى انتفاء لزمه الخ (قول وأما الصحيح
فإنك الاجرة بالتجمل مع الافراز الخ) مقتضى مانقطة الطوري عن النهاية عدم اشتراط الافراز للثبات
الاجرة بالتجمل (قول وذكر في التارخانية عن شيخ الاسلام ما حصله أن الفساد الخ) الذي في حواشي
الأنساب عن شيخ الاسلام أنه اما أن يشترط الكراب في مدة الاجارة أو بعدها ففي الاول الاجارة فاعداً لان
مدة الاجارة بمجولة لان مدة الكراب بمجولة تقل وتكثر وهي مستثناة عن مدة الاجارة لانه عامل في هذا
الكراب لرب الارض فتكون مدة المستثنى منه بمجولة وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما أن يقول
أجر تلك الارض بكذا أو بأن تكرمها بعد انقضاء المسئلة فتردها في تكرمها أو يقول أجر تلكها بكذا على أن
تكرمها بعد ما في القسم الاول جازت الاجارة لان جهالة وقت الكراب بعدها لا يوجب جهالة هذه
الاجارة والكراب في نفسه معلوم يصلح اجرا وفي القسم الثاني لم تصح الاجارة لانها صفة شرطت في صفة
فلو أطلق يجب أن تصح ويصرف إلى الكراب بعد انقضاء مدة الاجارة كذا في الوالوجية اه (قول وجهه
أن الكراب يكون حينئذ من الاجرة) بخلاف ما لو كان في مدة الاجارة فإنه لم يمتنع اجرا فان المستأجر
ينتفع به أيضاً (قول على فعل نفسه الخ) أصلها عن فعله لنفسه الخ كما هو كذلك في العناية (قول وعمله
لغيره متبني على أمر مخالف القياس الخ) الحاجة وهي تدفع بمجولة عامل لنفسه لمصالح مقصود المستأجر
عناية (قول أقول انما ذكره ليعرف عليه الخ) اعتراض الشرنبلالي على قوله ففني الاجل فقوله المصنف
أقول انما الخ لا يصلح جواباً بل هو بيان لوجه زيادة الشارح قوله عاد محضاً وقوله ومنشأ الاعتراض
الخ واديدون زيادة الشارح قوله عاد محضاً لان وجوب المسمى لا يتوقف على مضي الاجل فان القصيد
نفي وجوب أجر المثل لايجاب المسمى بتمامه ولو سلم ذلك لا يتوجه الاعتراض على المصنف بل على ما زاده
الشارح وقوله فليس فيه الخ فيه تأمل فإنه لا شك أنه يفهم أنه لا يعود محضاً بدون مضية إذا الفاهيم معبرة
(قول أفاده المصنف في الخ) المصنف لم يجزم بذلك بل قال بعد ذكر عبارة المضمرات قلت وما نصيب
عن قاضيان لعله في شرح الجامع الصغير والزبادات له وأما في فتاواه فقد صرح بعدم وجوب الاجرة
على الزوج (قول ولو أجزأ أرضاً مع شرب أرض أخرى لا يجوز الخ) وجهه الفرق ما في البرازية أن
الشرب في البيع تبع من وجه أصل من وجهه فمن حيث أنه يقوم بنفسه أصل ومن حيث أنه لا يقصد
لعينه تبع فمن حيث أنه تبع لا يتبع من غير أرض ومن حيث أنه أصل يجوز بيعه بخلاف ما يبيعه نظراً
لكونه أصلاً والشرب في الاجارة تبع من كل وجه لان الانتفاع بالارض لا يتبها إلا به فلم يجز اجارة
الشرب مع أرض أخرى كالم يجز بيع أطراف الحيوان تبعاً لرغبة أخرى (قول أولئك أرضها) عبارة
البرازية أرضه

(باب ضمان الاجير)

(قوله ولو لم يكن معناه ذلك بل اثبات الضمان فقط لزوم الخ) فيه أن الامام لا يقول بنفي الضمان على سبيل العموم بل يقول به في بعض الصور فلا يبقى الكلام على ظاهره لثم (قوله) فان عاذا كرم يظهر وجه الخ) عبارة سعدى فان عاذا كره الشارح لم يظهر وجه الخ وتبين وجه التقديم من كلام سعدى تأمل لكن ما قاله لا يتم مع ما تقدم عن الطوري من معنى الضمان فانه عليه ليس خاصا بالمسترك (قوله) قال الزبلي معناه من لا يجب عليه الخ) لكن حل كلام المصنف على ما قاله الزبلي بوجوب التكرار فيه بما بعد الاول بخلاف الكثرة فانه اقتصر فيه على الاول في كلام المصنف فلذا احتاج الزبلي لتفسير معناه ليدخل باقي صور الاجير المسترك تأمل (قوله) هو العمل أو اثره أي العمل اذا شرط عليه أن يعمل بنفسه وأثره اذا لم يشترط أن يعمل بنفسه كفاية (قوله) وتقدم هناك أنه لو طلب الأجر اذا فرغ وسلمه فهلك قبل الخ) حقه أن له طلب الأجر اذا فرغ وسلمه فهلك قبل الخ (قوله) والأصل أن الاستتجار على عمل في محل الخ) ذكر هذا الأصل عقب قوله استأجره بدرهم على أن يحمله فطنا معلوما مسمى جازا اذا كان القطن عنده وكذا ليقتصر له مائة ثوب هروى اذا كانت عنده (قوله) لكون المعقود عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل أي بخلاف الصحة فانها مضمونة بالمسمى ومن دليله ما على الضمان فيها أن الأجر المسماة تكون في مقابلة الحفظ أيضا وذلك من أن المعقود عليه الحفظ لان عقد المعاوضة يقتضي سلامة المعقود عليه من العيب فيكون المستحق عليه بالعقد حفظا سليما عن العيب الذي هو سبب الهلاك فيكون داخل تحت العقد فيضمن بالهلاك كافي الوديعة اذا كانت بأجر وهذا المعنى لا يوجد في الاجارة الفاسدة (قوله) ومعناه عمل في كل نصف بقول الخ) لكن في هذا خرج عما يقوله الفريقان ففيه ترك الجميع أقوال الصحابة نعم اذا قلنا انه حط للنصف وابقا للنصف يكون عملا بقول من بوجوب الضمان (قوله) مذكوران في البرازية بالحرف مع زيادة في الجواب الخ) ليس في عبارة البرازية زيادة في الجواب بل ذكر بعد قوله فيجبر فيها الجبر ما نصه ولا يرد ما قيل ان الصلح بعد دعوى البراءة في الأمانات لا يصح حتى لا يصح مع المودع وأجير الواحد بعد ما قال هلك أو رددت ولا ما قال في العون ربما لا يقبلان الخ (قوله) ذكرهما صاحب البرازية بعد قوله وبعضهم أفتوا بالصالح الخ) تمام عبارتهما عملا بقولين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف وأوجب النصف فان قلت كيف يجبر الصلح جبر الخ (قوله) لا يضمن في قول الامام) الظاهر أن قولهما كذلك اذا الهلاك لا يفعله ولا يمكن الاحتراز عنه (قوله) أقول ومقتضى كلامه الخ) أي فلم يتم ما قاله القهستاني من أن كلام الصدر غير مخالف لما في الكافي وقوله لا منافاة بين كلامهم غير ظاهر بالنسبة لكلام صدر الشريعة بل هو مخالف لكلامهم كما هو ظاهر تأمل (قوله) ويبقى مخالفا الخ) أي كلام الصدر لكن افادة ما في الكافي أن العمل المتلف قد يكون غير معتاد غير مسلمة (قول الشارح وفي المنية هذا اذا لم يكن رب المتاع الخ) قال الرجعي ينبغي أن يحمل ما في المنية على ما اذا كان المتاع تحت يد مالكة أو وكيله والمعتاد الآن أن صاحب السفينة ينسلم المتاع ويضعه في مكان لا يصل اليه مالكة ولا يعرف محله فينبغي أن لا يجعل مثل هذا في يده بل يكون مضمونا على الملاح فليجبر اه (قوله) وكان بأمر الخ) لعله وإن كان الخ (قوله) فينبغي لمافي البدائع وإن حمله الى بيت صاحبه الخ) وفي السندي لو سقط من رأسه برزق رجله بعدما انتهى

الى المكان المشروط فانكسر قبله الأجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي يوافق قول محمد آخره فاما على قول أبي يوسف وهو قول محمد أو لا يجب أن يكون ضامنا ولو انتهى الى المقصد كافي الذخيرة وعلى في العمادية عدم الضمان بأنه لما انتهى الى المكان المشروط لم يبق الحمل مضمونا عليه لوجوب جميع الأجر فصار الحمل مسلما الى صاحبه والمتول من عمل غير مضمون لا يكون مضمونا اه (قوله) اذ لم يتم قتله الخ) فيه أن الشرط في العمد الموجب للقصاص تعمد الضرب لا القتل كما يأتي في الجنايات وهناك وجد تعمد الضرب ولذا وجب القصاص في مسألة النائم ولعل المسئلة خلافية وفي شرح الوهبانية من الجنايات وجه وجوب القصاص في مسألة النائم أن آلة القصاص آلة جارحة وأصاب بها مكانا بهق بخروج الدم منه الروح عمدا اه ومعلوم أن اذن الصغير والعبد غير معتبر فلا يصلح شبهة لسقوط القود تأمل وانظر ما يأتي في الجنايات (قوله) وفيه أنه اذا استؤجر شهر الرعي الغنم كان خاصا بالخ) فيه أنه لا بد في الأجير الخاص من ذكر التخصيص لفظا كما لو استأجره لرعي غنمه شهرا بدرهم وزاد ولا رعي غنم غيري أو ما يدل عليه بدون ذكر مادة التخصيص كافي المثال الذي أورده فانه لما قال استأجرتك شهرا لرعي الغنم بدون أن يسميها كان العقد واردا على منفعة الاجير هذه المدة وهذا عين التخصيص وقوله بعد لرعي الغنم كأنه لم يذكر لجهالة وان كان معلوما كان فاسدا على ما تقدم تأمل (قوله) فيخالف ما هنا الخ) قد يقال ما هنا مبني على قول الصحابين (قوله) فلا يتغير أول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه) عبارة الدرر ما لم يصرح بخلافه (قوله) قوله ولو عمل نقص من أجرته الخ) تقدم أن الظن اذا كانت أجيرا وحده وأجرت نفسها وأرضعت الصغيرين تستحق الأجر كاملا على الفريقين من حيث انها يمكنها ابقاء العمل لهما وذكرا السندي عن الهندي ليس للرعي اذا كان خاصا أن يرعى غنم غيره بأجر فلو أنه أجر نفسه لعمل الرعي ومضى على ذلك شهرا ولم يعلم الاول فله الأجر كاملا على كل واحد منهما لا يتصدق بشئ من ذلك الا أنه يأثم كافي الذخيرة وفي الوالوجية بخلاف ما اذا استأجره يوما للمصايد وللخدمة فخصد في بعض اليوم أو خدم لغيره لا يستحق الأجر كلا ولا يأثم اه (قوله) ومفاده أن بين الخاص والوحد عموم مطلقا الخ) فيما قاله نظر وكل بمعنى الآخر يطلق على ما يطلق عليه الآخر بلافق وبذلك ما نقله ط عن المغرب أجيرا لوحد على الاضافة بخلاف الاجير المسترك والمراد به من يعمل لواحد أو ما في حكمه وما نقله عن الجوى عن البرازية أجيرا لوحد قد يكون لرجلين اه وليس فيما نقله ما يدل على العموم المطلق (قوله) وان شرط أن يأتيه بسمته ما هلك أي ان هذا الشرط غير معتبر فيصدق في دعوى الهلاك وان لم يأت به بالسمية (قوله) كقولهم انها تستحق الأجر على الفريقين الخ) استحقاقها الأجر على الفريقين لا يدل على أنها أجيرا مشتركة كما يعلم مما قدمنا قبل هذا على أن الاول كذلك لا يدل على أنها أجيرا وحدا ولو كانت أجيرا مشتركة كالاتي من الآدي اذ لا يضمن الاب بالجنسية ولم توجد ولا ما يدل عليه لانه ليس محل العمل (قوله) قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجيرا مشترك (بل لا يظهر عليه أيضا لانه لم يسرق من خارجها بل من داخلها فهذه نظير النقب ويدل لذلك ما ذكره بقوله اذا الاموال الخ وما في نور العين استؤجر على حفظ خان فسرق من الخان شئ قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر لا يضمن اذا الحارس يحرس الابواب أما الاموال فمحفوظة في البيوت وهي في يد ملاكها (قوله) اللهم الا أن يقال اذا كسر القفل الخ) راجع لقوله قلت انما الخ لا لقوله نعم يشكل الخ كما هو ظاهر وحينئذ فلا إشكال باق على حاله وقد يقال في دفعه ان العسلة الموجبة للضمان في

المشتركة متحققة في الاجير الخاص اذا كان لا واحد فيكون منتقن من قولهم الاجير الخاص لا يضمن مع أن الهلاك في مسألة التنازعانية بعملة وهو السوق بخلافه في مسألة الخمارس فانه لا من عمله
(قوله) وجه ظاهر الرواية أنه اجتمع في العقد تسميتان (الخ) عبارة الكفاية وجه هذه الرواية أن الواجب في القاسدة أجر المثل لا زاد على المسمى والمسمى في اليوم الثاني نصف درهم فأما الدرهم فهو مسمى في اليوم الاول ولا يقال التسمية الاولى باقية في اليوم الثاني لان اعتبار المصريح اولى من غيره والمصريح نصف درهم لا درهم وجه ظاهر الرواية أنه اجتمع في العقد تسميتان (الخ) **(قوله)** وظاهر هذا الصنيع (الخ) أي حيث اعتبر حاله كافي ط **(قوله)** لانه تعذر طمعا في الاجر (الخ) أي هو تعذر يمكنه الاختراز عنه في الجملة **(قول الشارح)** لان مؤنته عليه مع عدم جريان العرف باستخدامه في الحضر فقط بخلاف المستاجر لكن ذكر المصنف في الوصايا أنه ليس له اخراجه الا أن يكون أهله في مكان آخر فله اخراجه اليه ان خرج من الثالث **(قوله)** وهذه مكررة مع قوله ولا يسترد مستاجر (الخ) قد يقال ان العبارة الاولى انما أفادت صحة القبض بالنسبة لما بين العبد والمستاجر وهذه أفادت صحته بالنسبة للولي **(قوله)** قوله صح على الترتيب أي لانه لما قال شهرا بأربعة انصرف الى ما يلي العقد تحجز بالعمدة كالوسكت واذا انصرف الاول الى ما يلي العقد انصرف الثاني الى ما يلي الاول تحجز بالجوهر لانه أقرب الاوقات اليه فصارت كالأمر صرح به اه زيلني **(قوله)** وجوابه أنه يستحقه بالسبب السابق (الخ) قال المقدسي فيه أنهم قالوا لا يجب الاجر بالعقد بل بالتجمل اه وفيه أن المذكور في كلامهم أن الاجرة لا تملك بالعقد بل بالتجمل أو شرطه أو الاستيفاء والكلام في الملك غيره في الوجوب اه ط وفيه أنها لا تجب ولا تملك الا بأخذ ما ذكر حتى لا يعتق قريب المؤجر لو كان أجرة ولا تملك المطالبة بتسليمها للحال كما تقدم فهذا يفيد في الملك والوجوب والذي في العناية أن الموجب للاستحقاق هو الفقد مع تسليم العبد في المدة ولكن تعارض كلامهما في اعتراض ما يوجب سقوط فجعل الحال من حال الكلام المؤجر لا موجب للاستحقاق فهي في الحقيقة دافعة للاستحقاق السقوط بعد الثبوت لا موجهة اه **(قوله)** بأن صرح (الخ) أي ابتداء فلا ينافي ما في الشارح **(قوله)** وظاهر أن هذا مبنى على قول المتقدمين بان منافع (الخ) ما استظهره غير موافق لقوله الفتوى على لزوم الأجر اذ لو كان مبنيا على قول المتقدمين لم يجب الاجر على كل حال ولا يستقيم الاستثناء في كلامه وما ياتي في الغصب يوافق ما ذكرنا **(قول الشارح)** وكذا مال اليتيم (الخ) أي في وجوب الأجر

(باب فسخ الاجارة)

(قوله) ظاهره أنه شرط في خيار الشرط (الخ) الاعتراض على الشارح غير متوجه على زيادة الواو العاطفة في قوله وبخيار شرط ومتوجه على حذفها كما هو نسخ الخط **(قوله)** فلو فسخ في الثالث منها لم يجب أجر اليومين (الخ) لانه لا يمكن من استيفاء المنفعة لانه لو انتفع بظل خياره **(قوله)** وفيه اشعار بأنه لا يشترط حضور صاحبه (الخ) أي في كلام الوفاة حيث قال وتفسخ بخيار الشرط فجعل ولايته للمستاجر ولم يوقفه على قضاء أو رضا **(قوله)** وينبغي أن يكون فيه خلاف خيار الشرط فهستاني مما يقوى ما في القهستاني ما تقدم في البيوع اذا فسخ من له خيار الشرط لا يصح الا اذا علم الآخر في المدة عند الطرفين ويصح عند الثاني وان خيار الرؤية على هذا الخلاف اه وأفاد البهني أنه لا يتوقف الفسخ فيها على القضاء اتفاقا

كالباع **(قوله)** وقيل بقدر حصه ما انقطع من الماء أي يتطربكم يسكن هذا المحل مجردا عن الماء فيجب **(قوله)** انه خلاف ظاهر الرواية فتأمل (الخ) الظاهر ابقاء عبارة الجوهر على اطلاقها حتى يوجد نص يفيد اختلاف الرواية كافي مسألة الدار اذا تهدم بعضها تأمل **(قوله)** وان استاجرها بشرها سقط عنه الاجر (الخ) أي بانقطاع الشرب بخلاف مسألة الشارح فان مدار السقوط على انقطاع ماء النهر على وجه لا يرجي منه السقي كذا تفيد عبارة الهندية ونصها اذا استاجر من آخر ارضاء وزرعها ولم يجد ماء ليسقيها فليس الزرع قال ان كان استاجرها بغير شربها ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجي منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استاجرها بشرها فانقطع الشرب عنها في يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب فالاجر عنه ساقط كذا في الكبرى اه **(قوله)** والظاهر أن المراد بالرفق به الارتفاق (الخ) الظاهر أن مسألة الحمام يقال فيها ما قبل في مسألة الرعي ويأتي فيها الخلاف السابق وأن الأجر يتماه يسقط بدون ايجاب أجر منفعة السكنى على الأصح **(قوله)** يشعر بأن منفعة غير الطعن معقود عليها (الخ) يحمل ما في التبيين على رواية القدوري كما قدمه المحنى بزل اشكاله وقوله فاذا استوفاه ذكر على سبيل التفريع لا التقييد فلا حاجة حيث لا دعوى أن السكنى معقود عليها قصد ابل هي معقود عليها تبعا كما أن ما تقدم عن الحلواني مبني على هذه الرواية **(قوله)** بخلاف تطيين جدرانها (الخ) هو محل بها في عرفنا **(قوله)** ويفرم قيمة التراب (الخ) أي ان كان له قيمة **(قول الشارح)** وله أن يتقرب بالفسخ بلا قضاء أي في صورة حاجة الدار الى الاصلاح واحتياج بدها ونحوه الى الاصلاح ونحو ذلك **(قوله)** حتى لو باع المؤجر دكانه قبل القضاء (الخ) أي قبل علمه بالفسخ والا فالفسخ يكون بالرضا وبعبءه بعد علمه بالفسخ يكون رضاه **(قوله)** أولي قصر أي بالنشاء مثلا لا الماء كما يظهر **(قوله)** ولكل مرجع لم يظهر المرجع الثاني بل لا يصح **(قوله)** باعتبار أنه قد لا يصدق على عدم مال آخر (الخ) العلة تفيد أنه لا تفسخ الاجارة فيما يصدق فيه على عدم مال آخر لعدم الحبس **(قوله)** غير مسلم فيه أن الحائز في استحسان هذا القيد وكر أنه غريب لم يقف عليه وهذا لا يوجب الرد عليه بأنه غير مسلم **(قوله)** والفرق امكان اكره الدار لا الدابة (الخ) هذا الفرق يفيد أن ارادة سفر مستاجر الدار ليس بعذر وهو خلاف الآتي في الشارح **(قوله)** فن الظن أنه ينتقض بعبء المزارع (الخ) أي فيما اذا استاجر ارضاء فزرع فيها ثم مات قبل انقضاء المدة كان على ورثته ما سمي من الأجر إلى أن يدرك الزرع كافي الهندية **(قوله)** ثم يشك بعبء المعقود عليه (الخ) الاشكال وارد على قولهم الاجارة تنعقد ابتداء بالعذر فان من استاجر سفينة شهرا فحقت المدة في وسط البحر فانه تنعقد بينهما اجارة مبتدأة ومقتضى هذا أن تنعقد اجارة أخرى في موت الدابة المعينة اذا وجدت دابة أخرى للعذر **(قوله)** هذا اذا كان في موضع يخاف أن ينقطع به (الخ) بأن لا يجد دابة أخرى في وسط الطريق قالوا لو وجد دابة أخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة **(قوله)** ومثله لو تقاضاه أخرى في وسط الطريق قالوا لو وجد دابة أخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة **(قوله)** ومثله لو تقاضاه ولي اليتيم (الخ) على ما عتمدوه هو كالوقف لا يلزم فيه التقاضي **(قول الشارح)** لانه فصل مجتهد فيه لا يخفى أن الساقط وان قال بعدم الانفساخ بالموت لا يلزم الخفي أن يجري على مقتضاه بل يخبر عنه به اه سندی **(قول الشارح)** لا يتفاهم على عدم عتق قريب الوكيل (الخ) لا يخفى أن ما ذكره الرمي لا يصلح رد اعلى المخ من أن ما ذكره كرميني على ما قاله الكرمي بل صريح ما نقله لا ينافي الاعلى قوله وعدم العتق وفساد النكاح على الوكيل على قوله شيء آخر ثم رأيت في تمة الفتاوى من كتاب الوقف ما يدل على البناء المذكور حيث قال الاجارة تبطل بموت الوكيل بالاستيفاء بخلاف الوكيل بالاجارة لان الوكيل

بالاستجار حاله كحال الوكيل بشراء الاعيان لان المنافع لها حكم الاعيان فيعتبر الموكل كأنه يملك من جهة الوكيل فيكون للوكيل حكم المالك أما الوكيل بالاجارة فليس له حكم المالك لان المنافع تتولد من داره في الموكل اه (قوله والثانية اذا استأجر الناظر الخ) يظهر فيما لو أذنه الموقوف عليه هذه الاجارة والا فالناظر لا يملكها لعدم ولايته على صرف الغلة لغير مستحقها بدون اذنه تأمل نعم يظهر تصويرها فيما لو استأجر عاملا للوقف ثم مات (قوله لكن لا يخفى أن التسليم ليس شرطا لصحة العقد الخ) لا يخفى أن الكلام ليس في صحة العقد بل في لزوم الأجر والتسليم ليس بشرط لوجوبه بل التمكن من الانتفاع ولا يتحقق التمكن مع البعد نعم على ما في فتاوى قارئ الهداية يعقد كلام الأشياء بما اذا لم يحض مدة الخ

(مسائل شتى)

(قوله أقول لكن هذا حيث زالت الخ) وعلى هذا يكون مفهوم كلام المصنف وهو ما لو كان الوضع بدون حق اذا تعدت الى شئ في مكان آخر وأحرقته فيه تفصيل وبه يسقط كلام الرملي وحينئذ لا مواخذة على المصنف (قوله فلو تدرجت احداهما على الأخرى وانكسرت المتدحرجة ضمن صاحب الواقعة) ولو انكسرت الواقعة ضمن صاحب المتدحرجة لعدم انتساخ فعله بخلاف ما لو عطلت الدابة الواقعة فإنه لا ضمان على رب الدابة الآتية لها لا انتساخ فعله باتيانها (قوله زادت في نور العين عن الخاتبة بعد قوله ضمن الخ) أي لفظ ضمن الأول (قوله ولك أن تقول اذا أنكر الخ) يظهر ما قاله السائحاني اذا أنكر الغصب مع ادعائه فيقال انه سكن بتأويل ملك وبدونه يلزم الأجر لعدم التأويل لانهم انما استثنوا عدم الأجر في المعد اذا كان مع التأويل وفيما عداه يجب الأجرة (قول السارح ما لم يظهر المنع) أي من الأمر في قبض الوكيل فلو قبضه الوكيل بعد ما منعه الأمر عن القبض حتى مضت المدة فالأجر على الوكيل ولا رجوع له على الموكل لانه بمنعه انتفى كونه قابضاً حكاه سندی (قوله أخذنا من قولهم من عقد الاجارة لغيره لا تنسخ بموته الخ) الحق أن ما أخذ السائحاني غير مفيد للدعي من الانتساخ نعم ما قدمه عن العلامة قاسم بفسده فان بتقرير السلطان المفرغ يكون قد أخرج المفرغ تأمل (قوله ولانه يحتاج في الدابة الخ) هذا التعليل مستقيم دون ما قبله (قوله فالاجارة باطلة لان الدلالة والاشارة ليست بعمل الخ) عبارة الوكيل الجارية على ما نقله الجوى لان المستأجر ليس بعلوم والدلالة والاشارة ليست بعمل الخ (قوله والجواب عما قاله ما ذكره الشيخ شرف الدين من أنه الخ) رد في تنوير الاذهان والبصائر بأنه ليس بشئ لان وجوب أجر المثل معلل بأن ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا أنه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل لا بمجرد حضوره وقبوله خطاب الأمير كانقله الجوى وأبو السعود وقال لعل الأولى تعليل الصحة في مسألة أمير السرية بخصوصها بالحاجة الى اعانة الدال على هذه المصلحة العامة استحساناً وان كان القياس خلافه اه وفي البحر من اللقطة نقلاً عن التارخانية لوقال من وجده فله كذا فأتى به انسان استحق أجر المثل وعمله في المحيط عاز بالكرخي بأنها اجارة فاسدة فهذا الفرع نظير فرع السير الكبير ويدل لما بحثه في الاشياء من وجوب أجر المثل وكان الوجه الحاجة الى الاعانة ويكون في المسئلة روايتان وان نظري في البحر فيما نقله بأنه لا قبول لهذه الاجارة أصلاً (قوله من أنه يتعين هذا الشخص الخ) بأن يكون من قبيل استعمال العام في الخاص مجازاً كما في أبي السعود (قول السارح هذا قولهما وهو المختار) ما ذكره من اختيار قولهما وما نقله الطحاوي عن المضمرة من أن عليه الفتوى بردهما تقدم عن قاسم

من أن تصحیح المعنى لقوله ما مجهول القائل اه نعم قول الامام صحيح أيضاً تأمل (قول السارح ولو كان في بعض الطريق ومؤجر) أي كان معه فهو مبتدأ وخبره محذوف ويحتمل أن يكون قوله ولو في بعض الطريق من تمة المسئلة السابقة وصورة حينئذ رجل أكثرى دواب الخيل بضائع التجارة عليها الى كوفة مشلا فترك التجارة بعد ما سافر بعض الطريق كان للمستأجر أو المؤجر الفسخ فيما كتره من الدواب ويكون قوله ومؤجر مبتدأ وخبره الجملة بعده اه سندی لكن ثبوت الفسخ للمؤجر على الاحتمال الثاني محل نظر بل هو للمستأجر فقط كما أنه كذلك لو مات بعض الابل المعينة لتفريق الصفقة عليه فاذا المتعين الاحتمال الاول وقوله وأطلق يعقوب أي الفسخ للمؤجر بموت الابل سواء المعينة وغيرها فأنبته له في المعينة وغيرها قال ابن وهبان في شرحه فهم من اسناد الفعل الى المكثري أن الكاري لا يملك الفسخ الا في صور منه ولو وقعت الاجارة على دواب بعينها لجل المتاع فانت انفسخت الاجارة بخلاف ما لو وقعت على دواب لا بعينها فانت لا تنسخ اذا عقد لم يقع عليها وعلى الآخر أن يأتي غيرها وعن أبي يوسف ان المؤجر حق الفسخ أيضاً ومنها لو مرض المؤجر في هذه الصورة ذكر القدوري أن له حق الفسخ وهو خلاف رواية الاصل ومنها ما عن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم التصرف قبل أن تطوف طواف الزيارة وأبى الجمال أن يقيم معها مدة النفاس فهذا عذر للجمال في فسخ الاجارة ولو ولدت قبل يوم التصرف وبقي من مدة نفاسها مدة الحيض عشرة أيام أو أقل أجبر الجمال على المقام معها كل ذلك ذكره صاحب المحيط

(كتاب المكاتب)

(قوله لان نسبة الذاتيات أولى من العرضيات كما حققه في العناية) عبارة العناية وذ كرفي بعض الشروح لو ذكر كتاب المكاتب عقب كتاب العتاق كان أنسب ولهذا ذكره الحاكم الشهيد في الكافي عقب كتاب العتاق لان الكتابة ما لها الولاء والولاء حكم من أحكام العتق أيضاً اه وليس كذلك لان العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة لشخص ومنفعته لغيره وهو أنسب للاجارة لان نسبة الذاتيات أولى من العرضيات وقدم الاجارة لشبهها بالبيع من حيث التملك والشرايط فكان أنسب بالتقديم والكتابة عقد بين المولى وعبيده بلفظ الكتابة أو ما يؤدى معناه من كل وجه اه ومراده ببعض الشروح غاية البيان وعبارته كما في الحواشي السعدية ولهذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي كتاب المكاتب وكتاب الولاء عقب كتاب العتاق لان الكتابة ما لها العتق بمال والولاء حكم من أحكام العتق أيضاً اه وبهذا يظهر لك تصرف السارح في عبارته الى ما لا يرضاه صاحبه فان ذكر الولاء لبيان مناسبتها للعتاق لا لبيان مناسبة المكاتب للعتاق وقوله والكتابة ليست كذلك ان أراد أنها لاخراج فيها فهو كالكتابة الا يرى أنه اخراج اليد حال الرقبة ما لا وان أراد أنها ليست بلا عوض فلم ولا عس الحاجة الى المناسبة في جميع أجزاء مفهومه مع أن اعتبار انتفاء العوض في مفهوم العتق غير مسلم أيضاً وكيف والعق على مال باب من أبوابه اه سندی (قول السارح لان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة) لعل مرادهم الضم ما لا فإنه اذا أدى البدل اجتمع لحرية اليد مع حرية الرقبة ولا يخفى أن الشئ يتقرر باتيانها (قوله وهذه شروط انعقاد الخ) فيه أن البلوغ والملك والولاية من شروط النفاذ نعم العقل شرط انعقاد (قوله فلو أدى القابل عن الصغير) أي العاقل (قوله لان

مطلب الصور التي يملك الكاري فيها الفسخ

فيه الغاء الشرط الخ لا يكون فيه ذلك الا اذا كانت الاباحة بمعنى الجواز والافعال المانع من تقييدها بالعلم بالخير **(قوله وقيل المال)** أي أن يكون كسواً يقدّر على أداء المال الذي هو البذل **(قوله)** الشارح ونعمامة في التارخانية **(قوله)** نحو ما نقله السدي عن خزائن المفتين رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فاذا أراد العبد أن يخرج من المصر فليس له أن يمنعه من ذلك وإن أراد أن يستخدمه يوماً ويخل عنه يوماً فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يؤدي أو يعجز **(قوله)** وفي الاماء عشر القيمة لو بكر الخ خلاف المعتقد بل مهر مثلها كما تقدم في باب المهر **(قوله)** وعليه فلم يظهر بين الكتابين فرق فليتأمل الظاهر أن في المسئلة اختلاف الرواية فمأثني عليه المتون ما في المصنف من لزوم العقر بوطء المولى لها الخ ومقتضاه أنها لو وطئت بشبهة يكون العقر لها وبذل عليه تعطيل الهداية بقوله لأنها صارت أخص بأجزائها وذكر في المنبع مانعها وأما وجوب العقر بوطء مكاتبته فلأنها أحق بمنافعها وأجزائها ولهذا لو وطئت بشبهة أو جنى عليها كان عقرها وأرض الجنابة لها ومنافع البضع ملحقه بالأجزاء والأعيان ولهذا لو استحققت الامتعة غرم المشتري العقر وقيمة الولد دون المنفعة ولو كانت في حكم المنفعة لما غرم **(قوله)** فلو كاتبه على عين في يد العبد من جهة كسبه فيمروا بئان في رواية يجوز لانه كاتبه على بدل معلوم بقدر على تسليمه وفي رواية لا يجوز لان المولى كاتبه على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم اكتسبها قبل العقد جاز باتفاق الروايات لأنها لاتعين في المعاوضات اه سدي **(قوله)** وأما مسألة الوصف فظاهر كلام الزيلعي أنه باطل مقتضى تعطيله بالجهالة أن تكون فاسدة كالأول كاتبه على قيمة نفسه تأمل **(قوله)** تقييد لقوله فان أدى لاقوله عتق لان فهم الخ أي ان فهم تقييد العتق بما ذكر من تقييد الاداءه والظاهر صحة رجوعه لكل منهما واذا قيد به أحدهما بعينه لا حاجة لتقييد الآخر لان فهم التقييد من مقابلة تأمل **(قوله)** على ألف رطل الخ لعله ورطل بالعطف **(قوله)** فقد سمي النوع جنساً الخ في الكلام قلب وكذا ما بعده **(قوله)** فلا مخالفة في الحكم أي بل في الإطلاق فعلى الأول الفرس جنس وعلى ما في الاختيار نوع وقال في غاية البيان أراد صاحب الهداية بالجنس ما أراد أهل النحو وهو ما علق على شيء لا بعينه والافالفرس والعبد ليس بالجنس اه **(قوله)** وفيه كلام يعلم من الشربلية ماقاله في الشربلية واراد على عبارتي الشارح والدرر فان فيها مانع قال في الهداية الكتابة تشبه البيع يعني انتهاء لانها مبادلة مال بالمال وتشبه النكاح الخ فكاتب الشربلية ان صاحب الهداية لم يعن شبه الكتابة بالبيع من هذا القبيل بل من حيث المعاوضة وعدم محتمل ما لا بدل واحتمال الفسخ كما ذكره في العناية الى آخر ما ذكره

(باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله)

(قوله) يعني الحرية المنتظرة الخ وفي السندي عن الرضى يعني أن الامة ثبتت لها الحرية من قبل السيد لاستيلائها فثبتت على المكاتب بيعها حيث ملكها مع ولدها منه لانه باءنه ثبتت أمومية الولد ولا يتأق ذلك مع الزوج لانه لا تثبت له الحرية ولا يسبها من قبل الزوجة وليس لنا أبو ولد كما تكون الامة أم ولد **(قوله)** وبه يدفع الاشكال فيه أن محمداً وان قال بالتفصيل كما نقله عنه ليكنهما لا يقولان به بل يقولان لا يجب المال في حق المولى مع ادته بالنكاح أيضاً كما يفيد ما في الهداية وشرائح الجامع كما ذكره في العناية

فياق اشكاله بانه كيف لا يكون مقاماً على الحر ويطلب به في الحال مع أنه لزمه بسبب أذن فيه المولى فقد وجدت المساواة بين المقيس والمقيس عليه **(قوله)** اعترضه في الشربلية بان الاستحقاق يمنع صحة الشراء) فيه أن الاستحقاق يمنع النفاذ لا النجاة فاعترض الشربلية مدفوع تأمل **(قوله)** وهذا العقر من توابعها الخ لان المشتري لا يسلم في كل مرة بل يجوز أن يستحق فكان العقر من توابعها لانه لولا الشراء لوجب الحد وما يجب بسبب الشراء يكون حكمه حكم التجارة وان كان مقابلاً لبيع ليس حال **(قوله)** أو بان تلد لالا كثر من ستة أشهر منذ كتابها الخ الاظهر أن يقول أو بان تلد لستين فأكثر منذ كتابها فانه حينئذ يتيقن أنه حال الكتابة وأما اذا ولدت لا كثر من ستة أشهر منذ كتابها فيحتمل أنه من وطء حادث بعدها ويحتمل أنه من سابق عليها فلا يجب العقر عليه بالشك مع عدم اقراره به تأمل وماقاله المحشي قال السدي هو المنقول عن الاتفاق وغيره والذي رأيت في غاية البيان عن شرح الطحاوي المكتوبة اذا جاءت بولد لستة أشهر أو أكثر أو أقل فدعا المولى ثبتت نسبته صدقته أولاً فان شاعت مضت على الكتابة وتأخذ العقر اذا كان العلوق في حال الكتابة اه وهذا لا يدل لما قاله السدي **(قوله)** وقول صاحب الهداية مع سلامة الاكساب له يفهم منه أن الخ يوافق ما في الزيلعي وبالتأمل فيما ذكره في الغاية من النقول لم يوجد فيها تعرض لحكم الاكساب أصلاً **(قوله)** لانه اعتياض عن الاجل الخ لانه لما أدى خمسمائة كانت بمقابله خمسمائة من الالف التي في ذمته والخمسمائة الاخرى تسلم للمكاتب بالاجل وانه ليس بحال كفاية **(قوله)** كما يشهد به السابق الخ لم يوجد في السابق ما يشهد لما قاله **(قوله)** يفهم منه بعد قوله وقبل الرجل أنه الخ الاحتياج للقبول انما يظهر فيما اذا لم يأت بالتعليق لا فيما اذا أتى به على أنه لو أدى حالاً يظهر أنه يكون قائماً مقام القبول كما في البيع **(قوله)** والغائب متبرع به غير مضطر اليه فان قيل الغائب ههنا كغير الرهن ومغير الرهن مضطر ولهذا يرجع على المستعير بما أدى فكيف قال غير مضطر اليه فالجواب أنه كهذا في جواز الاداء من غير دين عليه لا في الاضطراب فان الاضطراب انما هو اذا فات له شيء حاصل وههنا ليس كذلك انما هو بضرورة أنه يحصل له الحرية وهو كما يقال عدم الرجح لا يسمى خسراً فان قيل حق الحرية حاصل بالكتابة ورجعاً فانه لم يؤد فكان مضطراً أجب بأنه متوهم وحق الرجوع لم يكن ثابتاً فلا يشبهه اه عناية **(قوله)** لانه دخل مقصوداً بخلاف المولد في الكتابة الخ عدل في الكفاية للحلول فيما لو اعتق الحاضر بان الاجل كان مشروطاً له دون الغائب اه وعلل عزى نقلاً عن الكافي بما علله به في الكفاية ولا يظهر ما علل به المحشي تأمل

(باب كتابة العبد المشترك)

(قوله) ولما ناقشنا في الكفاية حيث قال الخ فيه أنه على ما قاله الزيلعي التبرع انما هو على المكاتب وهو قضى به دينه فالقابض حينئذ لم يكن متبرعاً عليه بل أخذه في مقابلة دينه **(قوله)** والاحسن ما أجاب به في المبسوط في هذا الجواب تأمل فانه بالتجيزيين أنها أم ولد الأول وتبين أن الثاني وطئها مع كونها أم ولد فيكون ولدها الثاني حكمه حكمها وكيف يصح أن يقال علق حرامه أنه لا ملك له فيها وأيضاً اذا كان الامام قائلاً بعدم تقوم أم الولد يكون قائلاً بعدم تقوم الولد اذا علق حراً بالاولى تأمل

(باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى)

(قوله) لتعارض الآثار وفي السندي والمروى عن علي بن يقطين انبات الفسخ اذا تولى عليه نجمان فلا ينفق

ثبوت الفسخ قبله وقال في العناية الجواب ما أشار إليه فخر الإسلام أنه معلق بشرطين والمعلق بهما لا ينزل عند أحدهما كان دخلت هذين الدارين فأنت طالق اه (قوله لا كالمشترى) حقه حذف لا والاثبات بالواو يدلانها الآن يقال مراده بقوله لا كالمشترى أي عند الامام (قوله فلما كان الصغير تابعه قيد الكبير لتظهر الفائدة) أي أن الكبير محل توهم استقلاله بسبب كبره فنبه بذكر دفع هذا التوهم ويعلم منه حكم الصغير التابع بالاولى (قوله ومقتضاه أن الدين ليس بقيد الخ) ماذكره الشارح من قوله قيد بالدين الخ هو عبارة الكفاية وعبارة الكثرة والهداية كعبارة المصنف مقيدة بالدين وما نقله عن الزيلعي ذكره بعد ذكر الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها فتأمل مع ما ذكره (قوله يعني اختصموا بعد موت الولد في ارثه الخ) ليس ذلك بمعنىين فلو اختلفت في حياة الولد بعد موت أبيه فقال موالى الام نحن أحق بالنظر إليه وادعى موالى الاب كان الحكم كذلك اه راجع في كتابه النسخة (قوله لانه لا خبث في نفس الصدقة وانما الخبث في فعل الآخذ الخ) أقول فعلى هذا الواجح الفقير للفقير أو الهاشمي ينبغي أن يطيب له ما عنده اذا أخذ منهما كما لا يخفى اه سعدى ورد في تكملة الفسخ بقوله أقول ان لم يوجد منهما الاخذ من يد المتصدق فقد وجد منهما الاخذ من يد الفقير فقد تناولا ما كان في يده وملكه فقد وجد في حقه ما سبب الخبث اذا فرق في ارباب الخبث بين أخذ من أحد وأخذ من أحد اذا وجد الاذلال بالاخذ بخلاف المولى فيما نحن فيه فانه لم يوجد منه الاخذ لا من يد المتصدق وهو ظاهر ولا من يد العبد فان أ كسبه ملك مولاه عند أبي يوسف فبالجور لا يتبدل الملك فلا يوجد منه الاخذ بل يبقى ملكه على حاله كما يرشد إليه التشبيه بالسبيل اذا وصل الى وطنه والفقير اذا استغنى وقد بقي في يده ما أخذ من الصدقة الى آخر ما قاله اه (قوله أقول عبارة شرح درر الجواهر تفيد الاولين حيث قال الخ) ليس في عبارة درر الجواهر ما يفيد أن القسمة على الحصص تأمل (قوله وأما ما في الترتيب ليلية الخ) عبارة ما على قوله في الدرر واذا لم يحكم عليه حتى عجزت بطلت كذا في القاعدة اه قدأوهم المصنف وأبعد لان المسئلة في شرح المجمع وأما الإيهام فلانها لا تبطل أصلا بل في حق المولى للعود في الرق وبثوابها بعد العتق عند أبي حنيفة خلافا لهما ونص شرح المجمع لوقتل خطأ فصالح على مال أو أقربه فقضى عليه بالقيمة ثم عجز أو أقرب بقتل عمد ثم صالح ولم يوثق حتى عجز فهو مطالب بعد العتق عند أبي حنيفة وقالوا مطلقا أي يطالب به في الحال ويباع فيه بعده اه ومثله في البرهان (قوله وقالا مطلقا أي في الحال وبعبده) عبارة الترتيب ليلية وقالوا مطلقا أي يطالب به في الحال ويباع فيه بعده اه وكذا رأيت في شرح ابن ملك مع عدم ذكر قوله بعده نعم عبارة مصنف المجمع في شرحه عليه في الحال وبعد الحرية اه وهو تفسير للاطلاق (قوله قال أبو السعود وفيه نظر الخ) الظاهر اعتماد ما في الزيلعي لانه صريح ويكون الدائن كاحد الورثة فيقدم على المفهوم من عبارة غاية البيان (قوله ولنظر وجه الاول) وجه الاول ظاهر من تعليل أصل المسئلة كما هو مذكور في ط وغيره نعم وجه الثاني غير ظاهر تأمل (قوله فليس له ذلك) لان العقد قام بهما وليس أحدهما نائبا عن الآخر فلا تنسخ الا بحضورهما راجع (قوله والحق مبتدأ) أو مجرور عطفا على ميت

(كتاب الولاء)

(قوله فان ما ذكره للمصنف مفضل الى الدور الخ) يتدفع بأنه تعريف لمن يعلم ولاء العتاقة ويجهل الولاء

المطلق

المطلق (قوله والجواب أن الاصل في الاستتاق هو مصدر الثلاثي وهو العتق) فيه تأمل فانه لا شك ان أعتق مشتق من الاعتاق لا من العتق وان كان مصدرا مجردا (قوله انما يعتقان بعد موت السيد لما عرفت أن الولاء الخ) فيه تأمل فانه قبل الموت الملك باق في المدبر فلا ولاء الآن عليه وان باشر السبب المفضي اليه بعد الموت واستحققه بمباشرة لكن ان تحقق الموت وقد تقدم أن سببه العتق فلو ابتناه الآن لثبت الولاء قبل وجود سببه تأمل ولعل الاحسن في الجواب ما في الدرر أن ثبوت الولاء فيهما انما يكون بسبب ثبوته للمولى فانه المستحق له أولا لصدور سبب العتق منه ثم يسرى منه الى عصبته (قوله بان مات بعده قبل قبض ميراثه منه) الاول في التصوير أن يقال بان مات المدبر أو المستولد أو المكاتب عن ديون ووصايا ثم مات العبد المدبر أو المكاتب أو أم الولد فان ديون المولى أو وصاياه تعطى من تركته الثاني وقال السندي يعني لو مات المعتق بالكسر وترك ابنا ودينا عليه أو وصى بوصايا ثم مات العتق فان لا تدفعه الى ابن المولى بل توقف الولاء حتى تنفذ منه وصايا المولى وتقضى منه ديونه اه (قوله وأما التعبير بأكثر من الاقل فهو مساو لتعبير الشارح) لعله المصنف ولعل من عبر بأكثر من الاقل أراد بالاقل ما دون نصف حول فالأكثر منه شامل لنصف الحول فالأكثر فلا يكون حينئذ التعبير بأكثر من الاقل مساويا لتعبير المصنف (قوله لتعذراضافة العلوق الى ما بعد الموت الخ) أصل عبارة العناية ونوقض قوله فاذا صار أهلا عاد الولاء اليه بما اذا أعتقت المعتدة عن موت بان كانت الامه امرأة مكاتب فات عن وفاة واذا أعتقت المعتدة عن طلاق فباعت بولد الاقل من ستين من وقت الموت أو الطلاق حيث يكون الولاء لمولى الام لم ينتقل عنهم وان أعتق العبد والجواب أن العود اليه بعود الاهلية ولم يثبت بهذا العتق للاب اهلية لتعذراضافة الخ (قوله فان كان المعتق من نصارى تغلب الخ) المعتق بالكسر أي والمعتق بالفتح مسلم فالعقل على قبيلته المسلمين من بني تغلب (قوله لان الكفاءة تعتبر لهما لاله) أي أن يكون الرجل مكافئها ولا تعتبر من جانبها بان تكون مكافئة له بل يجوز أن تكون دونه وتقدم في الكفاءة أنه لا يلزم الاتحاد في الحرفة بل التقارب كاف (قوله ومثله في الهندية) قال فيها ومنها أي شرائط الولاء أن لا يكون للاب مولى عربي فان كان فلا ولاء لاحد عليه فان حكمه حكم العربي اه والظاهر أن المراد لا ولاء لاحد عليه من موالى الام لو كانت معتقة لما هو ظاهر من أن ولاء أبيه لمولاه فكذا ولاء هذا الولد ولمزية نسبة الاب للعرب وعده منهم في الحديث لم يثبت الولاء عليه لمولى الام

(فصل في ولاء الموالاة)

(قوله وان أذن أبوه الكافر الخ) مقتضاه أن الاب لو كان مسلما يصح اذنه له وقال الرضا في قوله والى صبي أي الجانبين بان كان أعلى أو أسفل أما في الأعلى فلما علل به المصنف بقوله لان الصبي من أهل أن يثبت له ولاء العتاقة فجاز أن يثبت له ولاء الموالاة وأما في الأسفل فلما في الظهيرة أسلم رجل على يد رجل ووالاه وله ولد كبير أسلم على يد رجل آخر ووالاه فوالاه كل واحد منهما الذي والاه لان كل واحد منهما ذو ولاية بنفسه فهما كبا وابن أعتق الاب رجل والا بن رجل آخر فهذان يبين أن كون الأسفل مجهول النسب ليس بشرط لعمدة الموالاة كذا ذكره ظاهر الدين اه ونقله المقدسي والجوى وأقره قلت وعبارة الظهيرة غير صريحة في كون الابن غير بالغ بل قوله وله ابن كبير ظاهره البلوغ اه

سندى لكن صدر عبارة البدائع نص في أنه لا بد في الإيجاب من البلوغ (قول المصنف كالو والى العبد الخ) أى والى رجل عبدا فقبل العبد توقف على إذن السيد أو والى عبداً من رجلا أه سندى تأمل (قول أقول صرحوا بان للابن أن يعقد الخ) إلا أن يحمل كلام الشارح على جهالة نسب أبيه بمعنى أن الابن مجهول الجدة أه سندى (قول ولا مولى عربى) يعنى عنه اشتراط أن لا يكون له ولاء عتاقة (قول ويعنى عن هذا كونه مجهول النسب الخ) الظاهر عدم الاغناء فأنالو علمنا أن هذا الشخص أصله عربى لا يصح موالاة وان جهل نسبه

(كتاب الاكراه)

(قول المصنف فعل يوجد من المكره الخ) اعلم أنه في دعوى الاكراه لا يشترط بيان المكره ونسبه كاذ كره في الخلاصة من الجنس الثالث في الدين قبيل المحاضر والسجلات (قول وعبر في الشرب ليلية عن البرهان بقوله أو ضرب الخ) مثله ما قاله السندى عن البدائع ان الضرب ان كان يخاف منه تلف النفس أو العضو فهو المجلئ قل أو كثر وان كان لا يخاف منه ذلك فهو الناقص أه (قول وفسره القهستاني بالنظام الخ) عبارة القهستاني سلطانا كان الحامل أو لصا أى ظالما متعلبا غير سلطان وأما ذكره بلفظ المص تبرا كعبارة محمد وان اكتفى به ولذا سعى به بعض الحساد الى الخليفة وقال انه سماه في كتابه لصافا غاطه وطلب كتبه فلم يجد كتاب الا كراه فندم على ذلك واعتذر الى محمد ورده بحجبه وأما ما يجده لانه القام ابن سماعة في بئر داره حين وقف على ذلك وتأسف محمد اذ لم يحبه خاطره فوجده على حجر نائى من طى البئر وهذا من كراماته كافي المبوط وغيره أه (قول لان مقصود المكره الاستحقاق الخ) فيه أن البيع كالهبة لا يفيدان الاستحقاق الا بالقبض وان كان البيع بدون اكراه يفيد الملك بالعقد نعم ما ذكره في الهداية منظوره لاصل وضع الهبة والبيع وبه صرح الزيلعي (قول الشارح وفي البرازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه) وفي الفتاوى الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه ولم يذ كر الخلاف وسوق اللفظ يدل على الوفاق وعند الثاني ان هذاهما يحصل منه القتل فا كراه كالسيف ونحوه وان بغيره فافرار جائز وعند محمد اذا خلاهما في موضع لا تقدر ان تمتنع منه فبمئة السلطان أما اذا هذاهما وعيد فافرارها باطل أه وذ كر في شرح الوهبانية عن التهمة مانصه وفي كراه الزوج امرأته عن أبي حنيفة روايتان في رواية قال هو كراه معتبر لان الزوج سلطانها وأميرها وهذه الرواية ذكرها شيخ الاسلام أه وفي البرازية أيضا أمره بقتل رجل ولم يقل ان لم تقتله لأقتلك ولكن يعلم أنه لو لم يقتله يقع ما هدد به كان مكرها أه فسوى بين السلطان وغيره في ذلك وهذا هو التحقيق أه مخ وقال السندى عقب قوله أمر السلطان كراه هذا اذا لم يغلب على ظنه انه عيازه فان غلب على ظنه فليس با كراه توعده أو لمانا في الهندية السلطان اذا هدد رجلا وقال لا تقتلك أو لتشرين هذا الخمر أولنا كلن هذه الميتة أولنا كلن لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناول به بل يفترض عليه اذا كان في غالب عقله انه لو لم يتناوله يقتله فاما اذا كان في غالب رأيه انه انما عيازه بذلك ويهدده ولا يقتله لو لم يتناول لا يباح له تناول ويحكم في ذلك رأيه أه وفي الانقروية رجل أمر رجلا بقتل غيره ولم يقل له اقتله والاقتلتك لكن المأمور يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يقتل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضو منه كان مكرها منية المقتى أه وذ كر ذلك أيضا في متفرقات كراه التهمة

الفتاوى نقلا عن شرح اكراه عصام (قول وفي القهستاني عن الظهيرية كره البائع فقط لم يصح اعتاقه الخ) في الهندية لوأ كره المشتري لا البائع فلما اشترى وقبض أعتق أو دبر أو استولد أو قبل بشهوة كان اجازة للشراء ولو اشترى ولم يقبض حتى أعتقه البائع نفذ وبطل البيع وان أعتقه المشتري قبل القبض نفذ استحسنانا ولو أعتقنا معا قبله كان اعتاق البائع أولى كذا في المحيط أه (قول وفي عكسه نفذ اعتاق كل قبله الخ) ويجعل اعتاق المشتري اجازة للعقد (قول وكذا نفذ شراء المشتري من المكره) فيه تأمل بل انما ملكه هذا المشتري بالضمن ولو نفذ لوجب الثمن والمناسب كره هذه العبارة في المسئلة السابقة لا فيما اذا تعدد الشراء (قول وحكم هذا الطائع ما ذكرنا هداية) عبارتها ولو قال الذي أكره على اجراء كلمة الكفر أخبر عن أمر ماض ولم أكن فعلت بانث منه حكما لادبانه لانه أقر أنه طائع الخ قال في الكفاية لانه أكره على انشاء الكفر والاخبار غير الانشاء وهو طائع فيه ومن أقر بالكفر فيما مضى طائعا ثم قال عني به كذا لا يصدق القاضي لانه خلاف الظاهر أه (قول آله للمكره الخ) يقرأ بالنصب حال من المكره بالفتح (قول وان لم تمكن وزني بها افلا) وقيل لا تأثم ولو مكنت ط عن الهندية وهذا القيل هو المقاد من قول المصنف وفي جانب المرأة برخص الخ (قول وقد ذكر في المنع أيضا عبارة التنف) ثم ذكر بعد ما نقله عنه الشارح (قول لانه دخل في ملكه قبل ما خرج) المذكور في ط تعليل لعدم الرجوع عن الجوهره أنه أكرهه على الشراء دون العتق وعن البدائع أنه وصل للمعتق عوض وهو صلة الرحم أه وعبارة البرازية لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كالو قال ان تزوجت امرأة فتزوج مكرها لا يرجع على المكره بنصف الصداق وكالو أكرهه على أن يقول كل مملوك أملكه فكذا قال عبد العتق ولا يرجع على المكره بقيمة من عتق وان ورث عبدا في هذه الصورة يرجع بقيمته في الاستحسان أه (قول هذا اذا أكرهت بالمجلئ) وأما بغيره فعليه نصف المهر كافي الظهيرية قهستاني) لكن ينظر هل يفصل في اكراه الأجنبي بين الاكراه بالمجلئ وغيره أولا وينظر الفرق والظاهر أن التفصيل بين المجلي وغيره جار فيهما (قول ثم اعلم أن المكره يرجع على المكره استحسنانا الخ) والقياس أن لا يرجع عليه لان الاكراه وقع على التوكيل وبه لا يثبت الاتلاف بل بفعل الوكيل بعد ذلك باختياره وقد لا يفعل ذلك أصلا فلا يضاف التلف الى التوكيل كافي الشاهد ان اذا شهد أن فلانا وكل يعق عبده فاعتق الوكيل ثم رجعا لم يضمن وجه الاستحسان أن غرض المكره زوال ملكه اذا بانشر الوكيل فكان الزوال مقصودا وجعل ما فعل طريقا الى ازالته فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه الاكراه زيلعي (قول لانها اقرار بفراغ الذمة الخ) الاظهر أنها لا تصح لما فيها من معنى التملك والا لا اقرار في البراء تأمل (قول المصنف وان منهما بالسرقة معروفا به أو بالقتل لا) وان لم يكن معروفا بذلك اقتصر من المكره فيما فيه قصاص وضمن ما لا قصاص فيه سندى عن المحيط (قول أى كره مجلي على فعل أحد هذين الفعلين) الظاهر أن غيره كذلك في تحقق الاكراه لو باع ولم يشرب والظاهر أنه لا يسهه الشرب وان كان الاكراه مجلي لعدم تحقق الضرورة للشرب وتعيينه اذ يمكنه البيع ثم فسخته بعد الاكراه فهو لم يضطر اليه على وجه يلحقه به ضرر (قول وان علم قبل يقتل) عليه الا كثر كافي الهندية (قول اذ لا يرخص الخ) بخلاف اتلاف مال الغير فانه يرخص (قول الشارح منع امرأته المريضة عن السير الى أبيها الا أن تهبه مهرها الخ) الظاهر أن المراد به المرض الذي يحتاج في مثله الى والدتها فاما المرض الخفيف فله أن يعتصم فيه عن الخروج شيئا كذا كانت صحيحة ومثمل

الابوين أحدهما اه سندی (قوله) فان منع المريضة عن أبويها ومنع البكر عن الزفاف (الح) فيه أن منع المريضة عن الابوين والبكر عن الزفاف منع بدون حق فلذا كانا كراها وما نحن فيه بحق فلا يكونا كراها وان أدخل غما وليس كل ما أدخله كراها (قوله) لكن يخاف عوده (الح) مقتضاه أنه لو تحقق عوده يكون مكرها (قوله) قلت هناك أكل طعام الأمر (الح) أي حكم الوجود بسبب الملك (قوله) صرفه لأن مؤنته قابل للتأه) والشرط في منع صرف فعلا انتفاء فعلا لانه ووجود فعلي وقد جاء كل منهما كافي القاموس فعلي قول من يشترط انتفاء فعلا لانه يجوز صرفه

(كتاب الحجر)

(قوله) وفيه أنه لا يشمل سوى العقود الدائرة بين النفع والضراخ) لاشك ان منع نفاذ التصرف شامل لما اذا انعقد ولم ينفذ ولما اذا لم ينعقد أصلا فإنه منع فيه عن نفاذه لبطالانه ولا يرد صحة طلاق العبد وقبول الهبة فانهم لم يقولوا ان المحجور عليهم ممنوعون عن نفاذ كل تصرف قولي (قوله) وعن وصف نفاذه ان كان دائرا بين الضرر والنفع) لا يظهر بالنسبة للمجنون والصغير الذي لا يعقل فان المنع فيهما عن التصرف لا النفاذ (قوله) اعلم أن الله تبارك وتعالى جعل بعض البشر ذوى الهمة (الح) صدر عبارة الزيلعي اعلم أن الله تبارك وتعالى خلق البشر أشرف خلق وجعلهم بكل حكمته متفاوتين فيمباه يتمايزون عن الانعام وهو العقل وبه يسعد من سعد وذلك أن الله تعالى ركب في البشر العقل والهوى وركب في الملائكة العقل دون الهوى وركب في البهائم الهوى دون العقل فمن غلب من البشر عقله على هواه كان أفضل خلقه لما يقاسى من محالفة الهوى ومكابدة النفس ومن غلب هواه على عقله كان أردى من البهائم قال الله تعالى انهم الا كالانعام بل هم أضل سبيلا فجعل بعضهم ذوى الهمة (قوله) والصغر والعته الموجبان لنقصانه) كذا نسخ الزيلعي (قوله) وللتيسيل على الثاني) لكن الموافق لا اطلاقاتهم عدم دخول المعتوم في المجنون (قوله) وقد يوفق بان الضمان (الح) الاولى أن يقال لا منافاة فان المراد بما في البدائع أن الضمان على الصبي وتحصل العاقلة عنه (قوله) وكلام المصنف والشارح هنا مجمل) فيه تأمل بل عبارتهم مساوية لعبارة المنقولة (قول الشارح) وأما ما لا يحتمله (الح) كذا عباراتهم وهو شامل لما اذا زوج موليته والذي في الهندية وانكاح المحجور ابنته أو أخته الصغيرة لا يجوز اه لكن عزاه في جامع أحكام الصغار لمحمد حيث قال في نهادات المنتقى السفيه المحجور عليه اذا زوج ابنته أو أخته الصغيرة لا يجوز كذا عند محمد اه وجعله في المحيط البرهاني رواية هشام عنه حيث قال هشام عن محمد السفيه المحجور اذا زوج ابنته الصغيرة أو أخته الصغيرة لم يجوز اه فتأمل فانه حادثة الفتوى (قوله) ويشترط لصحة الحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه (الح) هذا محل خلاف ففي الكفاية نقلا عن النخعي من مشايخنا من قال مسألة الحجر بالدين بناء على مسألة القضاء بالافلاس حتى لو حجر عليه ابتداء من غير أن يقضى بالافلاس لا يصح حجره ومنهم من جعل المسألة مبتدأة اه فانه يقتضى أنه على الثاني لا يشترط لصحة القضاء بالافلاس وما في القهستاني من أنه يشترط لصحة القضاء بالحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه اه فهو على الاول (قوله) أي على قول أبي يوسف لكونه لحق الغرماء (الح) فيه أن توقف الحجر بالدين على القضاء قول أبي يوسف ومحمد لا قول أبي يوسف فقط والاصوب أن يقول أي عند محمد (قوله) لكن سيأتي صحة وصاياه بالقرب من الثلث والتدبير

منها (الح) الفرق ظاهر بين التدبير وغيره من الوصايا فانه بالتدبير امتنع عليه البيع ونحوه ففيه اتلاف ماله معنى بخلاف الوصية فانه لم يوجد فيها اتلاف أصلا فلذا فرقوا بينهما (قوله) ولا يمنع من عمره واحدة فيها استحصا (الح) عبارة الجوهرية واذا أراد أن يعتبر عمره واحدة لم يمنع منها استحصا (الح) (قوله) فان جامع قبل الوقوف يدفع القاضي (الح) عبارة غيره وان جامعها قبل أن يقف لم يمنع من نفقة المضي في احرامه ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء (قوله) ويقال له ان شئت فخرج ماشيا (الح) وان لم يقدر على الخروج ماشيا ومكث حراما وطال به ذلك حتى دخل عليه من ذلك مرض أو غيره فلا بأس اذا جاءت الضرورة أن ينفق عليه من ماله حتى يقضى احرامه ويرجع اه سندی عن المحيط (قوله) وفي الاتفاق) في ذكر هذا وجعل المحجور عليه كالبالغ محال فان الصغير كذلك تلزمه نفقة من ذكر فلا فرق حيثندين اعتباره كالبالغ أو صغير فيها وان كان المراد أنه ينفق على من ذكر بنفسه كالبالغ فالظاهر خلافه وأنه تسلم النفقة الى نفقة ليصرفها مصرفها الى المحجور عليه لئلا يتلفها ثم رأيت في الفصل الثاني من حجر الفتاوى الهندية أن القاضي لا يدفع المال الى المحجور بل يدفعه بنفسه الى ذوى الرحم المحرم منه انتهى فالظاهر صحة نسخة الايقاف ويكون كلامه على ما اذا كان باذن القاضي بناء على ما قاله البليخي تأمل واعلم أنه لا يسمع اقراره بالقربة الا في أربع الولد والوالدين والزوجة ومولى العتاقة وفيما عدا ذلك لا يصدق والمرأة تصدق في الوالدين والزوجة ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد والمصلح والمصدق ذلك سواء ثم لا بد من اثبات عسرة من تجب له النفقة بالينة ولا يكفي اقرار السفيه بها اغاية البيان واقراره بالزوجة صحيح ويجب مهر مثلها والنفقة عناية (قوله) ويكفر عنه وغيره بالصوم) والظاهر عدم صحة نذره ولا يلزمه شيء بعد زوال الحجر كما هو مقتضى تشبيهه بالعبد وقال في شرح الوهبانية عن خزانه الاكل لو نذر صدقة أو هديا أو حلف لا يدعه القاضي أن يكفر بالمال بل يصوم لكل عين ثلاثة أيام وكذا الصوم في كفارة الطهار والقيل اه وقال في شرح المختار وأما الكفارات فما للصوم مدخل يكفر بالصوم لا غير اه ثم رأيت في الهندية عن الكافي وحلف بالله أو نذر نذر من هدى أو صدقة أو طاهر من امر أنه لا يلزمه المال ويكفر عنه وظهاره بالصوم اه وهو صريح في عدم وجوب شيء بنذره (قوله) والواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار (الح) في شرح الوهبانية لمصنفها اختبار اليتيم بتقويض التصرفات التي يتصرف فيها أمثاله اليه فان كان من أولاد التجار فوض اليه البيع والشراء فان تكررت منه فلم يقبل ولم يضيع ما في يديه فهو رشيد وان كان من أولاد الامراء والكبراء الذين يسان أمثاله من الاسواق دفعته نفقة مدة لينفقها في مصالحه فان يصرفها في موقعها ويستوفى على وكيله ويستقصى عليه فهو رشيد والمرأة يفوض اليها ما يفوض الى ربة البيت من استجار الغزالات وتوكيلها في مشرى الكنان والحريز وحوائج البيت التي تسلم اليها عادة فان وجدت ضابطة لما في يدها مستوفية من وكيلها فهي رشيدة اه (قوله) وقيل دستان لانه اذا غسل ثيابه لا بد له من ملبس) هو المختار قال في غاية البيان نقلا عن الفتاوى الصغرى ثم على قولهما اذا مال القاضي بيع مال المديون فأى قدر يبيع المختار أنه يبقى له دستان حتى اذا غسل أحدهما يبقى له الآخر ونقله عن باب الحجر بسبب الدين من أدب القاضي وذكر أن مختار الحلواني ابقا دست ومختار شمس الأئمة السرخسي ابقا دستان (قوله) الشارح ولو أقر بمال (الح) أي المحجور بالدين في حالة حجره سندی (قوله) فلو به في التارخانية أنه يسئل عن اقراره (الح) ما قاله في التارخانية في المحجور بالسفه وفي المحجور بالدين بطالبه بعد زوال حجره بدون إعادة اقراره كذا كره (قوله) والمراد حكم المالك بتفليسه

مطلب اختبار اليتيم

الظاهر أن المراد بالافلاس هنا الانتقال من حالة اليسار إلى حال العسر وإن لم يحكم القاضي بتقليسه
(قوله أي فيما لو أفلس بعد قبضه الخ) غير متعين في فهم كلامه بل يحتمل أن قوله كان له استرداده راجع
 لما إذا أفلس بعد قبضه بدون إذن وقوله وجبته راجع له ولما إذا أفلس قبل قبضه **(قوله أقول الذي)**
 يظهر أن الإجازة شرط لجواز صفة الخ وقال الرخى لا بد من قوله وأجاز ما منع ليكون حكما بطلان
 الجبر بعد تمام الدعوى أما إطلاقه فقط بدون تمام شروط القضاء من صحة الدعوى فهو أقوى كالجبر اه
 وما قاله الرخى هو المتعين تأمل **(قوله ولكن فيه اشكال هنا الخ)** فيه أن جبره بنفس السفة على
 ما قاله محمد لم يقع متنازعا فيه حتى يقال أنه تأكد بقضاء القاضي بل هو إنشاء جبر بدون أن توجد خصومة
 في جبره بجبر السفة على قول محمد وأصل الاشكال للرخى والمحشى نقل عبارته بتمامها **(قول الشارح)**
 يصح الجبر على الغائب الخ هذا في العبد المأذون والوكيل أما السفة فلا لأنه حكم فلا بد من حضور
 المحكوم عليه أو من يقوم مقامه كما هو مقرر في كتاب القضاء اه رضى ومثل العبد المأذون الصبي
 المأذون وكذا قال السدي لا يتم الجبر على السفة على قول أبي يوسف لا بحضور المحكوم عليه أو نائبه
 فتنه اه لكن نقل عن المحيط في الجبر بالدين أنه يصح وإن كان المدين غائبا لكنه يشترط أن يعلم
 المحجور بالجبر اه ويظهر أن الجبر بالسفة حكمه كذلك فتبقى عبارة الخاتمة على إطلاقها ثم رأيت في
 الفصل الخامس من إقرار المحيط البرهان في الجبر ثبت من غير قضاء إذا كان للماجر ولاية الجبر كجبر المولى
 على المأذون وأنه أقوى على الحقيقة اه **(قوله قال في البرازية فلو أخبره عدل وصدقه انجبر الخ)** قدم
 الشارح في شتى القضاء أن جبر المأذون ثبت بأخبار عدل أو فاسق إن صدقه أو مستورين أو فاسقين اه
(قوله ثم إن هذا مبني على قول أبي يوسف الخ) لا يستقيم هذا على ما ذكره الرخى من أن كلام الخاتمة
 في العبد المحجور والوكيل لا في السفة فإنه لا بد من حضوره أو من يقوم مقامه وعلمت ما عن المحيط
(فصل بلوغ الغلام بالاحتلام الخ) **(قوله فلا خلاف في الحقيقة الخ)** الظاهر أن الخلاف حقيقي كما
 يدل عليه الاستدلال بالحديث

(كتاب المأذون)

(قوله قال الطوري قال شيخ الاسلام في مبوطه الاذن هو الاطلاق لغة الخ) عبارته على قول
 الهداية الاذن الاعلام لغة أقول لم أرفق كتب اللغة معني الاذن بمعنى الاعلام وإنما المذكور فيها كون
 الاذن بمعنى الاعلام نعم وقع في كلام كثير من المشايخ في كتب اللغة تفسير معنى الاذن لغة بالاعلام كما
 ذكره المصنف ولعلهم تسامحوا فغير واعتبه بما يلزمه عادة ولا يخلو عن نوع الإيماء إليه ما ذكره في النهاية
 الاذن في اللغة رفع لما هو محجور عنه واعلام باطلافة الخ اه وأنت ترى أنه لا حاجة لدعوى التسامح
 في كلام المشايخ بل مفاده مجيئة بمعنى الاعلام أيضا وكفى باهل المذهب قدوة في تفسيرهم لغة بالاعلام
(قوله ولا يخفى علينا أن الصبي والمعتول ليس فيهما إسقاط حق) بخلاف العبد فإنه قبل الاذن لا تتعلق
 الحقوق برقبته وكبه وبعده يسقط هذا الحق وتعلق بهما إلا أنه إسقاط نسبي لأن المولى الأخذ من
 كبه جبر فلا يسقط حقه من كل وجه ابن كمال **(قوله كقوله الخ)** أي لاهل السوق كما هو عبارة
 الحقائق **(قوله الآن يرجع التعميم إلى قوله صار مأذونا الخ)** لو قيل إن المراد بتوقف نفاذ هذا
 التصرف على إجازة المولى فيما لو كان المنصرف فيه ملك أجنبي توقفه من حيث ما يتعلق بالعبد العاقد

كالعهدة لكان أقرب مما قاله المحشى على أن ما جعله أقرب غير ظاهر فلا معنى لتوقفه على إجازة المولى
 إذا باع بدون إذن الأجنبي تأمل وبهذا يستقيم كلام المصنف والشارح ويظهر استقامة قوله فلا يتخذ
 على المولى بيع ذلك المتاع **(قوله أقول إن كان الثمن دراهم أو دنانير لا يشك الخ)** ما قاله محمل نظر
 وتأمل فإن ما ذكره الشارح من أنه يصير مأذونا قبل أن يصير مأذونا متحقق فيما لو كان الثمن دينارا أيضا
 وليس الكلام فيما إذا أجاز حتى يقال الإجازة اللاحقة كالسابقة **(قوله لأنه بتسليم المبيع سقط حقه)**
 في الحبس الخ أي ولا يجب له على عبده دين فخرج مجانا كذا قال الرخى وحقه أن يذكر هذه الزيادة
 فانه محمل المخالفة لما في الجوهر من المفيد فساد البيع وما في التبيين بقيد صحته وهذا كله غير رواية أبي
 يوسف **(قوله لم أر مفهوم التقييده)** الظاهر أن التقييد اتفاقا للعهدة المذكورة **(قوله ولو أقر)**
 المأذون بمهر امرأته أو صدقة يؤخذ به بعد الحرية الذي رأيت في نسخة البرازية ولو أقر بمهر امرأة
 وصدقة لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ إلا بعد الحرية اه ونحوه في الخلاصة **(قوله أو التوكيل)**
 أي بقوله **(قوله يمكن حمل كلام الذخيرة آخر على ما إذا كان المأذون مدبونا)** يدل له ما في الخلاصة
 ولا يجوز للمأذون أن يكفل بنفس أو مال إلا بإذن المولى فإن أذن المولى جاز أن لم يكن عليه دين وإن كان
 عليه دين لا يجوز **(قوله وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه الابتداء بعهده الخ)** فيه أنه يجب أخذ
 به بعد عهده لا يظهر اشتراط الرخى تصديق المولى فيه **(قوله حذف الشارح جملة فيما يتعلق بالباء الخ)**
 عبارة الشارح تامة بدون تقدير هذه الجملة المحذوفة يجعل الباء لتصور اليسير **(قوله ولهذا عاك اه)**
 ما كقول الخ اسم الإشارة ليس في عبارة النخ **(قوله ومثله في التبيين)** عبارته قالوا في الهدية ليس له
 أن يهدي إلا للنبي اليسير من المأكول وليس له أن يهدي الدراهم اه وهي صريحة في إفادة أنه لا يهدي
 من غير المأكول بخلاف عبارة التتارخانية فإنها إنما أفادت منع الهدايا بما سوى المأكولات من
 الدراهم والدنانير ولم تنص على ما سواهما كالتياب **(قوله فدمنا عن التتارخانية عن الأصل أنه يجب)**
 ويتصدق بمادون الدرهم الخ الذي قدمه الفرق بين الصدقة وأنه يملكها بالدرهم فادونه وفي الهدية يجب
 مادونه فقط **(قوله نص عليه في الكفاية)** مثله في النهاية أيضا لكن ما مشى عليه المصنف موافقا لما في
 البدائع كاذ كره عبد الحليم **(قوله وما قاله المقدسي من أنه لا يحتاج إلى الاستثناء أذ ليس بمأذون الخ)**
 ما قاله الليث لا يرتفع ما قاله المقدسي فإنه قال عبارة منية المفتي استأجر عبد البيع ويشترى جاز فلو حقه
 دين أخذه المستأجر دون العبد اه فلا يحتاج إلى استثناءه أذ ليس بمأذون بل كوكيل عن المستأجر اه
 فالمقدسي قائل إن ما في المنية في غير المأذون فلا يصح الاستثناء والاستناد فيه إليها لم يكن بمشتمل للقول
 نعم نقل في الهندية من متفرقات المأذون عن المغني ما نصه من استأجر عبدا لعمل التجارة يعتبر العبد
 في حق المستأجر كالوكيل حتى تراعى أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر ولا تراعى أحكام الاذن
 في التجارة حتى يرجع بالعهدة على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب عوا إلى غيره من الأحكام
 ويعتبر في حق المولى عبدا مأذونا في التجارة حتى تراعى أحكام الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى اه
(قول المصنف ولولاه أخذ غلة مثله) أي أجر مثله فمستأني **(قوله وفي قوله وأن يضع الضريبة بعد)**
 الدين مخالفة لما قدمناه عنه الخ فيه أن ما قدمه في غير الضريبة وغلة مثله كإبائه عليه وتقييد الشارح
 بأخذ المولى قبل حقوق الدين اتفاقا كما يفيد ما في الكرماني ويفيد ذلك ما ذكره من وجه الاستحسان
 وفي البرازية إذا لحق المأذون دين باق على رقبته وما في يده فأخذ منه المولى الغلة كل شهر حتى صار مالا

وأفرايسلم كلف للمولى استحسانا الا اذا كان يأخذ كل شهر أزيد من غلة مثله فانه يرد الزيادة (قول الشارح علم أهل سوقه ببيعته أم لا) وكذا لا يشترط علم العبد كما هو ظاهر قال القدوري اذا باع المأذون أو وهبه من رجل فقبضه الموهوب له ينجز حكمه ولا يشترط علم أحد (قول) وعليه لينظر ما فائدة قول الشارح ما لم يقبضه المشتري الخ) ما ذكره الشارح في البرازية وذ كرم في المنع أيضا والظاهر أن ملك المشتري قبل القبض ليس محل اتفاق (قول الشارح ما لم يصرح بخلافه) الظاهر أنه يقال كذلك في الاباق (قول) فلهم أن يضمنوا مولا القيمة الخ) أي ولهم اتباع العبد بخلاف عبد الرهن لما ذكره من الفرق تأمل (قول) أي سواء كانت قدر الثمن أو دونه أو أزيد الخ) لا يناسب هذا التعميم مع ما نقله السائحاني تأمل (قول) ولعله انما ذكر ذلك لقوله مطلقا ليقابل به بقوله أو بعده بقضاء) لعل الاحسن في الجواب أن يقال ذ كرم الرقب قبل القبض وان كان خلاف موضوع المسئلة تنمي الحكم الرد بالعيب وان كان فيه زيادة على الموضوع كما أن ما ذكره الشارح من حكم الرد بخيار الشرط أو الرؤية عام لما قبل القبض أو بعده وهذا لا مؤاخنة فيه (قول) ويجاب بما ذكره السلي الخ) قول النهاية وهو نظير المصوب في ذلك يفيد كما هو المتبادر منه أن حكمهما واحد وأنه يشترط هنا أيضا أن تظهر العين وقيمتها أكثر وما نقل عن خط قارئ الهداية لا يقبل الا اذا وجد منقولا (قول) فقوله معلما في مسئلة حضرة الكل لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة أصلا الخ) نعم لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة وانما ذكره ليعتني عليه ما يأتي في المسئلة الآتية فما قاله ابن كمال التماس نكتة لما ذكره من هذا القيد وهو كلام وجه (قول) ولو قال وتناول المسئلة فيما اذا باعه بئس الخ) لو قال كذلك لم يحصل القرض أيضا اذ لم يعلم حكم ما اذا وصل الثمن ليدفعهم مع أنه في حكم ما اذا وصل بديونهم تأمل (قول) ثم قال ولكن احتمال احضار الثمن والتخية بينهم وبين الثمن الخ) احتمال ارادة التخية من الوصول لا يرد مع القول بان المراد به الرضا (قول) لكن قول صاحب الهداية قبله ان لهم الخيار اذا لم يف الثمن بحقه فريضة ظاهرة الخ) لم يظهر جعل ذلك قرينة على ما ذكره واذا أريد بالوصول التخية لم يظهر تناقض في كلامه تأمل (قول) ثم استثنى آخر الباب فقال الا أن الولي لا يمنع الخ) عبارته الصبي والمعتوم المأذون لهما كالعبد المأذون له في كل ما ذكرنا من الاحكام الا أن الولي لا يمنع الخ) ولا يخفى أن هذا الاستثناء مستقيم محتاج اليه اذ لو لمكانت الاحكام المذكورة فيه متحدة في الكل مع أنه ليس كذلك (قول بخلاف صاحب الشرط) قال في البنائة بضم الشين وفتح الزا جمع شرط بضم فسكون والشرط خيار الجند وأول كتيبة تخضر الحرب (قول) وانما عدل عن كلمة الترتيب الى التسوية اشعارا بصحة ولاية كل من الوالي والقاضي الخ) سيأتي في الوصاية ما يفيد الترتيب وأن الولاية الخاصة أقوى من العامة (قول) صوابه أو كان باوبدل الخ) لاحاجة لهذا التصويب فان عبارة المصنف مستقيمة في ذاتها ومفادها مستقيم

(كتاب الغصب)

(قول والغاصب بلا إذن شرعي) فبين المعنيين نسبة المقابلة (قول) وكذا لو حبس المالك عن مواثبه حتى ضاعت لا يضمن) ينظر الفرق بين هذا وبين مسئلة المفارقة الآتية (قول) وعلى الاول الازالة حقيقة) فيما قاله تأمل وذلك أن كلامنا من الازالة والانباء حكيم على قول رشيد الدين القائل باشتراط النقل وعلى قول غيره أيضا الذي لم يشترط ذلك اذ باجود ولومع النقل لم يوجد ازالة ولا انباء حقيقيان بل

حكيمان (قول) قلت قد يوجد الفعل في غير القابل الخ) فيه انه وان وجد الفعل في غير القابل الآن ازالة اليد لم توجد فيه فلا يكون داخل في تعريف غير المصنف أيضا قسوى التعريفان في خروج العقار وأن ابن الكمال لم يذ كرم قوله قابل للنقل حتى تتم دعوى الاحسنية بل عبارته أخذ مال متقوم محترم بلا إذن ممن له لاذن بربيل يده بفعل في العين اه وهدم الدار وكرب الارض ليس فيهما أخذ فلا يردان على ابن الكمال (قول) وقوله ولم يجحد أي في مسئلة أخذ المتاع الخ) الذي نقله في المنع عن الخانية عقب فهو ضامن وان لم يحوله وان لم يجحد بضمين وكذا رأيت فيها وعلى هذا ان الاولى وصليته والثانية شرطية وما سلكه المحقق في فهم عبارتها خروج عن موضوعها (قول) يرى الاول من الضمان) أي ضمان القيمة وضمن نقصانه كما هو ظاهر (قول) كالمالك اذا اختار تضمين الغاصب الاول أو الثاني يرى الآخر) ظاهره انه بمجرد الاختيار لاحدهما يبرأ الآخر مع أن الذي في الخلاصة مانعه وفي الجامع في باب غصب الصبي قيل اليسوع عن محمد بن سماعة أن تضمين أحدهما يوجب البراءة فلا أثر اذا رضى من اختار تضمينه بذلك أو قضى القاضي عليه أما بدون القضاء والرضا لا يبرأ الغاصب اه وفي البرازية عن الجامع تضمين أحدهما مانعا يوجب براءة الآخر ان رضى من اختار الخ) ويؤيده ما سبق عن المحيط في باب الرجوع عن الشهادة أخذ من تعيله فيما لو شهد بالكتابة ثم رجعا فانظره (قول) وعبارة المصنف يستفاد من مفهومها موافقة ما ذكره البيري) لان موضوع كلامه ثبوت الخيار له في تضمين أحدهما الا فيما اذا كان الثاني أملا في مسئلة الوقف ففاد الاستثناء المذكور أن الاول لو كان أملا يتبعه حيث لم يستثن هذه الصورة بل اذا كان الأملا هو الثاني لكن ما ذكره المحقق من أن المستفاد هو الثاني هو المستقيم (قول) وطريق تضمين النقصان أن تقوم الدار الخ) أي فيما اذا لم يختار المالك أخذ النقص (قول) ومقتضاه انه اذا أمكنه رد البناء كما كان وجبا الخ) ومقتضاه أيضا انه يطالب أولا برد البناء وان لم يمكن فالضمان (قول) فظهر أن لافرق بين المسجد وغيره من الوقف الخ) لكن في الفصل الثاني والثلاثين من الفصول العمادية لو هدم حائط الوقف تلزمه القيمة الا في حائط المسجد فان عليه تسويتها اه سندی (قول) ولا شك أن تعميره كما كان أنفع من الضمان) فانه لو ضمه النقصان ربما تكاسل الناطر في اعادته وصرف ما قبضه من القيمة فيما عدا ذلك (قول) وسيأتي في شتى الوصايا فيما لو عمر دار زوجته الخ) بحمل ما فيها على ما اذا أراد الزوج الرجوع مدعيها الاذن وأنكرته يزول الثاني بينه وبين ما في القيمة تأمل (قول) أي أخذ جميع ما فيه الخ) لا يظهر فرق بين أخذ الكل والبعض نعم لو حل كلام البرازية على اشتراط رد المصوب بيد مالكه لا لموضع المصوب لكان له وجه وقد ذكرنا خلاف في الرد لادابة المصوبة الى اصطبل مالكها هل يبرأ أولا وبالبراءة قال زفر كافي البرازية ويدل لما قلنا ما ذكره في التهمة فانه نقل عن المتقي عن ابن سماعة عن محمد بن رجل أخذ من كيس رجل خسمائة درهم وقد كان في الكيس ألف درهم فذهب ثم ردها بعد أيام فوضعها في الكيس الذي أخذ منه فانه يضمن الخسمائة التي كان أخذها ولا يبرأ منها ردها للكيس ونظائر هذا اختلاف زفر ويعقوب ان كانت دابة تغيره فربها ثم زل وتر كما في مكانها على قول أبي يوسف يكون ضامنا وعلى قول زفر لا ومنها اذا نزع الخاتم من اصبع نائم ثم أعاده الى اصبعه بعدما انتبه ونام ولو أعاده الى اصبعه قبل الانتباه من التهمة الاولى يرى اتفاقا ومنها اذا كان ثوبا بالغيره فلبسه ثم نزعها وهذا لا يبرأه على وجه العادة أما اذا كان في صاف وضعه على عاتقه ثم أعاده الى موضعه لا ضمان عليه بالاتفاق لانه حفظ لاستعمال (قول) لكن لا يلزم منه تقومه) أي له قيمة والاستدراك بما

بعده غير ظاهر **(قوله)** الخبر قبيح في ظاهر الروايات في الفصل ٣٠ من فصول الاستروثني
الخبر من ذوات القيم لا من ذوات الامثال في ظاهر الرواية ورايت في فوائد بعض الامعة ان الخبر من
ذوات القيم في ظاهر الرواية ومن ذوات الامثال باطلاق لفظ الطحاوي ان كل موزون مثلي ولكن
الصحيح بخلافه **(قوله)** النار ح ص ب ما في خنطة فافسد ها و زاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه
للماء الخ **(قوله)** فيه انه اتلفه وهو مثلي وهو كما يضمن بالغصب يضمن بالانلاف فما الذي جعل ضمانه بالقيمة
وما الفرق بين ضمان الغصب والانلاف رحتي وقال السندي عن المحيط في وجهه ان الطعام المبطل
لا مثل له فيغرم القيمة ولا يجوز ان يغرم مثله قبل الصب لانه لم يكن منه غصب مستقدا حتى لو غصب
ثم صب الماء فعليه مثله اه **(قوله)** واما عكس قوله بعد الراد الخ اي بان ادعى الهلاك عند الغاصب
قبل الرد فهو صحيح والبيضة للغاصب لكن لا مفهوم له فانه لا يتصور هلاكه عند الغاصب بعد رده الا اذا
فرض انه ادعى رد البعض وانه هلك الباقي في يد الغاصب او انه رده بعد تغير وصفه وظاهر ان حكمهما حكم
المنطوق **(قوله)** ثم رايت في حاشية الاشياء قال الكمال الفتوى على ضمان العقار في ثلاثة اشياء الخ
لم يظهر ضمان عين المعدل استغلال ولا الفرق بينه وبين غيره نعم الحاق عقار النيم وعقار بيت المال
بعقار الوقف ظاهر والظاهر ان مراد الكمال بضمانه في هذه الثلاث ضمانه من حيث المنافع لا من جهة
الذات **(قوله)** فيضمن ما تفاوت بينهما الخ الظاهر ان المراد انه يضمن مقدار ما تفاوتت من قيمة الارض
حتى لو كان تفاوت الاجرتين بمقدار العشر يضمن عشر قيمة الارض وفي السندي عن النهاية ان محمد بن
سليم رجع الى قول نصير انتهى وهذا يعين عدم ابقاء قوله على ظاهره **(قوله)** كالغني الخ الاحسن
قول القهستاني فالغني الخ بالقاء بدل الكاف **(قوله)** حل له تناول زوال الخ الخ لان الخبث
كان لاجل المالك فاذا اخذ لا يظهر الخبث في حقه ولهذا الوسم الغلة اليه مع العبد يباح له تناول
اه زيلعي **(قوله)** واما الثاني فليس له وجه بل وجهه ظاهر فان المراد نقصان الحاصل بسبب هذا
الزرع وهذا شامل لما نقصته الارض بسبب القلع فانه انما ترتب على الزرع ولما نقصته بالاقاء
ولما حصل من عطلها عن الغلة الكاملة في هذا العام بخلاف نقصان الارض بالقلع فانه لا يشمل ذلك
تأمل وكان الرمي فهم انه يضمن النقصان الحاصل في ذات الزرع بسبب قلعه **(قوله)** ويمكن الجواب
بانه لما كان الخ الاصوب في الجواب ان يقال انه لما لم يتحقق الغصب في الارض وما فيها من اشجار او
بناء فلا ضمان على الغاصب بفعل غيره واما ما نقله عن الهداية فهو في المنقول لا العقار المغصوب
(قوله) والبس في الخنطة بان زال البس بطرق البطل عليها **(قوله)** وان شاء تركه وضمنه مثله نقاديا
عن الربا ما تقدم في القلب الفضة يفيد ان له تضمينه قيمته من خلاف جنسه وبه صرح الزيلعي
(قوله) بسبب خبث الخ حقه بسبب اذ التصرف في مال الغير بسبب لا بدل كما في حواشي الدرر **(قوله)**
وتصدق بالباقي الخ مخالف لما قدمه عن الدر المنقي فلعل المسئلة فيها واثبات او يقال ان المراد
التصدق لا على سبيل التخم بل له الصرف لنفسه **(قوله)** ثم حل ما مر على حكم الديانة لم اجد في البرازية
والمراد حل ما مر من الطيب او عدمه على حكم الديانة اذ لا دخل للقضاء هنا **(قوله)** وصار في يده من بدل
المضمون دراهم ولو طعام او عروض الخ عبارته وان كان في يده من يده خلاف جنس ما ضمن بان ضمن
دراهم وفي يده من يده طعام او عروض الخ **(قوله)** اقول رايت في الطوري عن المحيط ولو اشترى بالدراهم
المغصوبة الخ توقف الرجعي في التصديق بالفضل لا في حل تناول الذي هو موضوع كلام المحيط فلم يكن

ما فيه نصافي جواب ما توقف فيه الرجعي وعبارة المحشي تعطى انه يجب رد الذناب للمغصوب منه مع ان
المراد رد المال الكهوا ولا وجه لرد المال الدراهم تأمل ثم عدم استثنائهم هذه المسئلة من قولهم الدراهم
والذناب جنسان يفيد انهما جنسان فيها وقد ذكر في الهداية ما نقله المحشي عن المتقي وقال في العناية
في شرحها ان الرجوع انما يبين عند اتحاد الجنسين بان يصير الاصل وما زاد عليه دراهم ولم يصرف فلا يظهر
الرجوع اه ونحوه في العناية وذلك دال على انهما جنسان **(قوله)** فلانه احدث صنعة متقومة
وباحدائها صير حق المالك هالك من وجه حتى تبدل الاسم وفات اعظم المنافع وحق الغاصب قائم من
كل وجه فيكون راجعا على الهالك من وجه اه ط **(قوله)** وقال بعض المتأخرين ان سبب المالك
الغصب عند اداء الضمان اي فيكون كالبيع بشرط الخيار المشتري يملكه بالشراء عند سقوط خياره
فصح التفريع بقوله فلو الخ تأمل **(قوله)** قلت ما قاله المحققون مخالف لعامة المتون الخ اذا حصل
قوله لا يملكه الا الخ على المالك الكامل المقيّد للعلل نزول المخالفة لما في المتون والدليل على هذا الحمل
المقابلة بما قبله تأمل **(قوله)** غنيل لقوله فان غصب الخ لا يظهر التمثيل في مسئلة الساجدة فالظاهر
جعل الكاف للتشبيه وعلى ما يأتي له في جعل الحجر بن عروة مزادة او صفائح في سقف من انه بذلك صار
من اوصاف ملكه يصح جعل الكاف للتمثيل بالنسبة للساجدة ايضا تأمل **(قوله)** قول السارح في رواية
وحرام الخ يقيد بما مر عن المتقي **(قوله)** بل ولو مع التارب الخ المذكور في شروح الهداية انه
يزول اسم الساجدة مع التارب قال في العناية فان قيل الكلام فيما بعد التارب ولا يقال ساجدة ما روية بل لحم
ما روي فقد حصل الفعل وتبدل الاسم ولم ينقطع حق المالك واجيب بانه كذلك الا انه لما نبحها بقي اسم
النساء فيها مع رجوع جانب الحمية اذ معظم المقصود منها اللحم والخ والتارب لا يفوت ما هو المقصود
بالذبح بل يحققة فلا يكون دليل تبدل العين بخلاف الطبخ بعده لانه لم يبق المتعلق باللحم كما كان اه وفيما
ذكره تأمل يعلم من تكلمه الفتح **(قوله)** ونعم عند الجواب فان فيه سد باب الظلم قال عبد الحليم
في حواشي الدرر ذكر بعض المتأخرين ان الاوفى بقواعد الشرع ان يفتى بقول الكرخي ان كان
الغاصب بنى او غرس برغم سبب شرعي والاجواب الكتاب اقول هذا هو الاعدل عندى وهو الارفق لما
سبق في كتاب الشفعة في بناء المشتري حيث فرق ثمة بين اخذ جيرا وبين اخذ على وجه شرعي **(قوله)**
هكذا العبارة في البرازية والسر بلاية لعل المراد بالبناء ما يشمل الساجدة فانه اصارت تبعاله ومن
اجزائه **(قوله)** الا اذا جعله من اوصاف ملكه الخ في عبد الحليم لو سبكه ولم يصنعه وجعله مدورا او
مطولا او مربعة فاما ملك الاسترداد اتفاقا بلائشي وفي الخانية لو غصب اناه فضة فنقشه بالنقر يملكه بقيته
لان المالك لو اخذ لم يعطه شيئا الى آخر ما ذكره فانظره وقال في العناية عن صدر الاسلام في شرح الكافي
الصحيح ما قاله ابو يوسف ومحمدان تلك الزيادة متقومة معتبرة حكما حتى ان التلف يضمن قيمته بمصوغا
ولكن من خلاف جنسه **(قوله)** وبعضهم نقل كما هنا الخ وهكذا رايت فيها ونصها اذا غصب شيئا وغصبه
منه آخر فذلك فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني وان اراد ان يأخذ بعض الضمان
من الاول والبعض من الثاني له ذلك وهي من خواص الزادات **(قوله)** اي وان توى المال عليه تقدم
تقييده بما اذ رضى من اختيار تضمينه بذلك او قضى القاضي عليه وبدون قضاء ولا رضاء لا يبرأ **(قوله)**
يستثنى منه ما ذكره الجوى لو جاء رب القطة و اجاز تصديق المتقط بها الخ في هذا الاستثناء نظر فان
التصدق من قبيل الاقوال لا الانلاف واذا كان بالتعاطى فهو في حكم الاقوال وكنا يقال فيما لو بعث دينه

يبدو رجل فرضى على ما هو الصحيح وان كان في مثله لا يشترط لجهة الاجازة قيام العين في يد الفقير (قوله)
ذكر في البرازية أفسد الخياط الثوب فأخذ صاحب الخ (الظاهر أن المراد بالانلاف في كلام المصنف
الاعداء من كل وجه فلا ينافيه ما في البرازية (قوله المصنف كسر الخشب فاحشاً لا يملكه) لانه
لم يذهب اسمه ولا أعظم منافعه ولو نجح الخسبة حتى صار يطلق عليها اسم آخر وانحصرت المنفعة فيما
صنعته فالظاهر أنه يملكه سدى (قوله الشارح لان أخذ الاجرة اجازة) ولان الخبث كان لاجل
المالك فلما أخذها لا يظهر في حقه كالتقدم ولا يظهر صحة تعليل الشارح الا فيما اذا كانت المدة باقية فان
شرط صحة الاجازة قيام المعقود عليه (قوله ذكره عند قول النظم ولورفاً المخروق الخ) يتأمل في الفرق
بين مسألة المنسار ومسألة النظم الا ان يكون رفاه بخيط من نفس الثوب وصوره المسئلة غصب ثوبا
نخره ثم رفاه (قوله فلو في المكان سعة لا يزاحم الاول والاقله ولو الجية) عبارتهما من الفصل الاول من
كتاب الوقف حفر قبر في أرض وقف فأراد آخر أن يدفن فيه ميتة ان كان في المكان سعة لا يزاحم الاول
لانه يوحش صاحبه الذي حفر وان لم يكن فيه سعة فله أن يدفن نظير هذا من بسط المصلي في المسجد أو نزل
في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان سعة لا يزاحم الاول وان لم يكن فله أن يزاحمه ولو دفن في الوجه
الاول لا يكره هكذا قال الفقيه أبو الوائث لان الذي حفر لنفسه لا يندري بأي أرض يموت اهـ (قوله)
ولا يجوز في المتاع الخ لان الاذن ثابت باعتبار العادة فيما يحتاج اليه من الطعام والدواء فكان كالمصرح
به (قوله وكذا المأذون في التجارة لومات مولاه فانفق في الطريق لم يضمن) لعل المراد بعدم الضمان عدم
الانتماء للتصرف والا فالعبد المحجور لا يتوهم ضمانه ما أتلفه من مال مالكه وتقدم أن المأذون يصح
بموت مولاه

(فصل) (قوله أقول وظاهره أن المراد بالاكساب الخ) المتبادر من قوله فانه بدل الخ ومن
العطف في قول الزبلي والكسب لانه تبع ابقاء الكسب على المتبادر منه تأمل ثم رأيت في الكفاية
ما يقيد ببقاء الكسب على ظاهره عند قول الهداية ومن غصب عبداً فباعه فضمنه المالك قيمته الخ وعبرة
الكفاية والنائب بطريق الاستناد ثابت من وجه دون وجه أو ضرورة اذ الدليل يأتى بثبوت الملك
بالغصب لكونه عدواناً والملك نعمة وانما يثبت الملك له ضرورة القضاء بالضمان كيلا يجتمع البذل والمبدل
في ملك واحد والثابت ضرورة ثابت من وجه دون وجه ولهذا يظهر في حق الاكساب دون الاولاد لان
المالك ثبت شرطاً للقضاء بالقيمة والولد غير مضمون عليه بالقيمة وهو بعد الانفصال ليس يتبع فلا يثبت
هذا الحكم فيه بخلاف الكسب لانه بدل المنفعة فيكون تبعاً محضاً وثبوت الحكم في التبع بثبوته
في المتبوع سواء ثبت في المتبوع مقصوداً بسببه أو شرطاً لغيره ولان ملك الكسب أسرع نفوذاً من ملك
الولد بدليل أن الغاصب اذا أجر المغصوب بملك الاجر ولو اؤلد لا يملك والمالك الناقص يكفي لتفاد البيع
ولا يكفي للعق الخ اهـ والمفهوم من عبارة الزبلي المنقولة أن الزيادة المتصلة كالكسب والمنفصلة
كالولد (قوله ومن الشايخ من فرق بينها وبين مسألة الوديعة الخ) أي بان المودع ليس عليه الا ائمين
وباقامة البينة أسقطها وارفعت الخصومة والغاصب عليه ائمين والقيمة وباقامة البينة لم يسقط
الائمين فلا يكون في معنى المودع كذا في العناية وغيره ونظريه الطوري بأنه انما يقيد أن لا يكون
الغاصب كالمودع من جميع الوجوه وهذا لا ينافي صحة القياس لاسقاط البينة لان الاتحاد بينهما
من هذه الجهة كاف في صحة القياس ولا يضرها وجوب القيمة على الغاصب الخ وقال المقدسي الفرق

واضح هنا توجه الخصومة ووجوب القيمة في الغصب فاذا برهن كان المقصود في الزيادة والبينات
للائبات أما المودع فالقول قوله في الرد لكونه أميناً واليمين في حقه لنفي التهمة (قوله لعل وجهه الخ)
ذكر في المحيط من الباب الاول من الدعوى أن بعضهم وجه المسئلة بان الاقرار بالمجهول صحيح وقطع
الخصومة بايصال الحق الى مستحقه واجب والشايخ اجناس فالقاضي لا يندري أقل ما يصلح أن يكون قيمة هذا
الثوب لان ما من ثوب من جنس الاوثوب من جنس آخر يكون أقل ولا يقضي بما قاله المدعي لان
الغاصب حلف على ذلك وما يقال يمين المغصوب منه يمين المدعي قلنا يمينه يمين المدعي من وجهه من حيث
ان أصل الاستحقاق ثابت باقرار الغاصب وانما الحاجة الى فصل الخصومة فكانت بمنزلة يمين المدعي عليه
من كل وجه مما يجوز أن يفصل بها الخصومة فكذا يمين المدعي عليه من وجه اهـ (قوله مع أن
أحدهما مدع والآخر منكر) الذي تقدم في التحالف أن كلا منهما مدع ومنكر فلم تكن كسئلنا
(قوله بان قال سئلي الجارية أو الدابة بعد الحسن أو الحسن فتمعه الخ) أي ثم زالت هذه الزيادة وبقي
لأصل على حاله أو طلبها منه فامتنع ثم هل كان بخلاف ما اذا تلف الأصل والزيادة بدونه فان الواجب فيه
القيمة يوم الغصب كما هو موضوع ما نقله المحشي فلم يكن فيه ما يدل على خلاف ما استظهره الرجحي تأمل
(قوله ولا يجبر بالولد الخ) الظاهر حريان الروايات الثلاث السابقة هنا (قوله يوم علق) علاه شخبي
زاده بان ما انعقد فيها من العلق سبب التلف (قوله وبحت فيه في العقوبة انه ينبغي الخ) الظاهر
انه لا تنافي بين العبارتين لعدم التفاوت في القيمة بين اعتبار يوم الغصب ويوم العلق غالباً فلا مخالفة
(قوله فمافي الدر فيه نظير) حيث قيد بالمكره وهو ظاهر لان الكلام في الغصب والمكره محمل
توهم الضمان (قوله فتأمل في وجهه) لعل وجهه أن الغصب سبب الملك في الجملة فقد حصل
الاستيلاء بعد وجوب سبب الملك في الجملة اذا النسب يثبت بالشبهة وهذا كاف في ثبوته ثم ان ثبوت النسب
لا يتوقف على ضمانه على ما تفيد عبارة التارخانية على خلاف ما نقله المحشي عن الدرر وعبرة الدرر
ثبت النسب بعد ارضاء المالك وقال عبد الحليم ثبوت النسب لا يتوقف على الارضاء كما لا يخفى اهـ
وعليك مراجعة الكافي ولا تنافي بين ما نقله في الدرر عن الكافي وما في التارخانية فان مقاد الاول ثبوت
النسب لا الحرية مع التضمين ومقاد الثاني ذلك مع أخذ الجارية فكل تعرض لما سكت عنه الآخر
(قوله أقول وعلى ما قدمناه من ظاهر عبارة المحيط الخ) لكن ما في المحيط فيما لو سكت بدون أمر الزوج
فلا مخالفة لما ذكره الشارح (قوله ولم أره في هذه المسئلة في كلام غيره الخ) حيث لم يوجد في كلام غيره
ما يدل على تضعيف هذا التصحيح فعلمنا اتباع ما صححه والشارح ليس من ذوي الترجيح حتى يتابع
(قوله الشارح ولو بنى لنفسه ثم أراد أن يعده) الظاهر أن الحكم كذلك لو شره لنفسه ثم أراد أن يعده
(قوله لكن أعاده ليربطه الخ) فيه أنه لا فرق بينهما لو أعاد ذكر مسألة نحر الذي لاستقام ما قاله تأمل
(قوله اظهر الفرق بينهما كما أشار اليه في الهداية من أن المأمر بابتز أهل الذمة الخ) ليس هذا هو
الفرق الذي أشار اليه في الهداية بل هو ما ذكره الشارح من ثبوت ولاية المحاجة وانما هو بحث من
الاكل في هذه المسئلة كما نقله ط والذي في الهداية لو أنلف المسلم نحر الذي أوخز به ضمن لان
التقوم باق في حقهم والنحر لهم كالحلل لنا والنحر لغيرهم كالشاة لنا وقد أمرنا بتركهم وما يدينون والسيف
موضوع فتعذر الاكراه بخلاف متروك التسمية اذا كان لمن يبيعه لان ولاية المحاجة ثابتة اهـ (قوله الأولى ولو
لمسلم لم يقيد الخ) قد يقال انه أتى بهذه الغاية لدفع توهم ضمان قيمته صالحاً للهوا اذا كان كافر تأمل

(قوله) ويمكن الجواب بان المراد من الضمان الابتدائي الذي بطريق الاكراه (فيه أنه ليس جميع المسائل الآتية الضمان فيها بطريق الاكراه) (قوله) فلا شبهة في ضمان الأمر التبريد الخ) فيما قاله من ضمان الأمر تأمل اذ لا ولاية له على نصيب شريكه فلم يصح أمره فيه وان كان له ولاية على نصيبه وهذا الفرع ان كان منقولاً فلا كلام والا فالضمان على المأمور أو المستعير (قوله) وينبغي تقييده بما لو أوفد النار الخ) فيه أن الاب لا يملك ذلك فكيف يصح أمره تأمل وحينئذ التصوير بما في شرح تنوير الاذهان محل تأمل (قوله) اذ لو ضمن لرجع على سيد العبد الخ) الاوضح في التعليل ما قدمه عن الفصولين بل هو الصواب المتعين (قوله) فاطلاق الشارح في محل التقييد (انظر ما تقدم في الوديعة عند قول المصنف لا يضمن مودع المودع) (قوله) لانه نسخ فعله فعل المولى) فيه تأمل بل هو قائم بالفعلين بدون نسخ الاول (قوله) وهل غير المعتاد خطأ ايضاً الخ) الظاهر أنه عدم وفيه القصاص (قوله) المراد أحد شئتين لا ينتفع الخ) قال ابن وهبان لو غصب كتاباً وهو جزآن أو أكثر فأنلف واحد لا ينبغي أن يكون الحكم كذلك وكذا لو كان كراريس فأنلف منها واحداً والكاتب الذي كتبه غيره وجود لا يجد ما أنلف ينبغي أن يضمن الجميع ويأخذ ما بقي والله أعلم

(كتاب الشفعة)

(قوله) ولعله أن البناء فيما ذكر ليس له حق البقاء الخ) هذا الفرق غير متأت في البناء القائم في أرض مكة على أنها وقف فانه في حكم العلوفات مالها حق القرار على الدوام ومع ذلك قالوا بعدم الشفعة في بنائها ولعل الشارح لم يبد الفرق المذكور لذلك (قوله) وأقول بل هو احترازي الخ) مراد الشيخ شاهين ما اذا كان الاشتراك في حق المبيع فقط وليس مراده ان المبيع مشترك وباقي بلا قسمه فلا يراد حينئذ قوله أقول الخ تأمل (قوله) فلو فيه مسجد فنافذ حكمه اذا كان مسجد خطه لا محذوراً) قيده في الولو الجدية من للفصل الاول بما اذا كان باب المسجد الى السكة الغير النافذة وظهوره وجانبه الآخر الى الطريق الاعظم قال لانه متى كان ظهروه الى الطريق الاعظم فهذه السكة بمنزلة النافذة لان الامام حين اختط هذا المسجد وقت القسم بين الغائبين كان له أن يفتح باباً الى الطريق الاعظم فاعتبر ما كان فتح الباب في ذلك الوقت بما وقع ولو فتح كانت غير نافذة فكذلكها هنا الى آخر ما فيها (قوله) وفي القهستاني الملاصق المتصل بالمبيع ولو حكما الخ) وفي محيط السرخسي دار كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة أو قطعة معلومة فلما اراد الدار الشفعة كان جاراً من أي نواحيها لان المبيع من جهة الدار والشفيع جار الدار فكان جاراً للمبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقصورة أو القطعة المبيعة لم تكن الشفعة الجارية لان المبيع صار مقصوداً ومنفرداً بالمال فخرج من أن يكون بعض الدار اه افاده الاتفاق سندى (قوله) أقول اذ لو كان محاذياً للطريق غير نافذ فهو خليط لا جار الخ) فيه أن موضوع المسئلة ما اذا كان الباب في سكة أخرى وحينئذ لا يكون خليطاً بل هو جار وهذا هو المراد بما نقله الشارح عن شرح الجمع وبه يسقط كلام المحنى ويقوى ما قاله ط فيها (قوله) ولعل وجه البطلان أن الوكيل بعد التسليم لم يبق خصماً الخ) مقتضى ما ذكره من هذا التوجيه جهة خصامة الموكل بعد قبضه وأنها لا تبطل به مع أن هذا خلاف ما صرح به المصنف وغيره من بطلانها بمجرد قدر على الطلب من الوكيل أولاً والوجه في بطلانها أن طلبها من حقوق العقد التي يطالب بها الوكيل وقد فات ذلك بالتسليم وقال في الهداية ومن اشترى داراً

لغيره فهو الخصم للشفيع الا أن يسلمها لغيره فيكون الخصم هو الموكل لان الوكيل كالبايع من الموكل فتسليمه كتسليم البايع من المشتري فتصير الخصومة معه الخ اه وهذا بناء على وقوع الملك للوكيل ثم ينتقل الى الموكل لاعلى ما هو المختار من وقوعه للموكل ابتداء ويظهر بطلان الشفعة عليه لانه لم يبق للوكيل يد حتى تصح خصومته ولا تصح خصومة الموكل لعدم تعلق حقوق العقديه (قوله) لا يجوز بيعه من العقار كالأوقاف لاشفاعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف) كذا في الخلاصة عن التجريد ولعل أصل عبارة التجريد عند من لا يرى زيادة التافيه كما هو ظاهر أو حذف لفظ بيع

(باب طلب الشفعة)

(قوله) لكن رأيت في الخانية انما سمي الثاني طلب الاشهاد لالأن الاشهاد شرط الخ) يوافق ما فيها ما يفيد تعلق الزيلعي في قوله وأما الثاني وهو طلب التقرير فلا بد من الاشهاد فيه لانه يحتاج اليه لاثباته عند القاضي (قوله) الشارح لو قال بسبب كذا كافي للمتنق لشم الخ) لكن ما ذكره المصنف للتمثيل لا للتجديد الأثرى أنه قال دار كذا والشفعة لا تختص بالدار بل بكل عقار رحى (قوله) وهو محبوب بغيره) مقتضى ما تقدم في الباب السابق في قوله وكذا لو كان الشريك غائباً فطلب الحاضر الخ أنه لا نظر لهذا الاحتمال تأمل (قوله) لانها عين على فعل الغير) الاولى في التعليل أن يقول لانها في بدغيره فيحلف على نفي العلم كما قاله غيره (قوله) بان يقول انما ملك هذا الشفع الخ) ولو شهد أن الشفع اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكفي سندى (قوله) ولا بعد متناقضاً في جعله متناقضاً نظراً ولا يتوهم التناقض من المشتري (قوله) أو طلب التقرير فعلى البتات الخ) أي اذا طلبه عند لقائه والافعل العلم (قوله) نص عليه الزيلعي) قال في التارخانية ناقلاً عن أبي الليث الشفع اذا طلب الشفعة فقال المشتري هات الثمن وخذ شفعتك فان أمكنه أن يحضره ولم يحضر الى ثلاثة أيام بطلت شفيعته كذا عن محمد قال الصدر الشهيد المختار أنها لا تبطل وقال صاحب جامع الفتاوى الفتوى اليوم على قوله نقله الجوى (قوله) لا يناسب قوله قبل التسليم) ضميره عائذ لقوله مطلقاً وقوله الخ مفعوله (قوله) الاستدراك في محله بالنظر الى مجرد المتن) فانه يوجد لفظ المشتري بالخط الاسود ثم الاستدراك في الاستدراك على عبارة الشارح فان مفادها أن البايع خصم قبل التسليم ورجعاً يستفاد أن البيعة تسمع عليه فصع جعل قوله ولا تسمع الخ استدراكاً ومفاد الكثرة أن البايع وان كان سماع البيعة متوقفاً على حضور المشتري ولو قيل ان مراد الشارح أن المشتري خصم بأي حال وجد القبض أولاً الا أنه في الثاني يكون خصماً مع البايع لا وحده يستقيم زيادة الاطلاق ثم يتوهم من كونه خصماً معه أنه لا بد من حضورهما وقت الدعوى وسماع البيعة مع أن الشرط حضور البايع في الاول وحضورهما فيما بعده فدفعه بالاستدراك ويكون المراد حينئذ من كونه خصماً معه بالنسبة لسماع البيعة والفسخ وان كانت الدعوى تسمع على البايع ابتداء وعبارة الكثرة خاصم البايع لوفى يده ولا يسمع البيعة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشده اه ونحو ذلك في الهداية وغيرهما من المتون والمفاد من ذلك أن حضرة المشتري شرط لسماع البيعة والفسخ لا لسماع الدعوى تأمل (قوله) وعلى هذا فالدار على كون الثمن منقوداً فقط) لكن حيث كانت عبارات المذهب ناطقة باشتراط القبض لقبول قول المشتري فعلياً اتباعاً مع أن اشتراط ذلك ظاهر الوجه فانه اذا كانت العين في يد البايع فانه هو الخصم فيعتبر انكاره لان

التملك يقع عليه فيرجع الى قوله لانه لم يكن اجنبيا لكونه ذا يدوان لم يكن مالكا تأمل (قوله فينبه
البائع احق لانها تثبت الزيادة) ظاهر بالنسبة لتقدمها على بينة المشتري لاعلى بينة الشفيع لانها غير
ملزمة وبينته ملزمة على أنه لا تقدم بينة البائع على بينة المشتري الا اذا لم تقم السلعة (قوله بان أثبت
المشتري بالبينة أو اليمين كافي الدرر) عبارة الدرر أو يمينه ورأيت بخط عبدالحى الشرنبلالى مؤشرا على
ضميره يرجوعه الى الشفيع اهـ والظاهر أن المراد من ثبوته بيمينه ثبوته بنكوله عنه بعد دعوى
المشتري القبض والا فمعنى هذه العبارة تأمل (قوله وأما الإبراء عن الكل أو البعض فلا يصح)
أى لا في حق الشفيع ولا المشتري فهستافى وبوافقه ما نقله المحوى عن شرح المجمع لوحط البائع كل الثمن
لم يسقط ولا يتحقق بأصل العقد اهـ هذا وقدم المحشى في البيوع عن النخبة أنه اذا حط كل الثمن
أو وجهه أو أراه عنه قبل القبض صح الكل ولا يتحقق بأصل العقد اهـ وقال في شرح المتن من البيوع
والخطا ترقى كل المواضع جازت الزيادة أو لا لكنه ان حط بعض الثمن التحق بالعقد وان كله لا يتحقق وذكر
شمس الأئمة أن هبة الكل حط أيضا لكن لا يتحقق بأصل العقد اهـ وهذا يعلم جواب ما توقف فيه المحوى
أيضا صراحة واعلم أن وجه ما نقله المحشى عن التارخانية عن المحيط ما ذكر في النخبة من البيوع ونقله
عنه في التارخانية أن الدين ياق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لم يقض عين الواجب انما قضى مثله فبقى
ما في ذمته على حاله الا أن المشتري لا يطالب به لانه مثل ذلك على البائع بالقضاء والحط والهبة صادف كل
واحد منهما مادينا فاعلم في ذمة المشتري بعد القضاء الا أن الإبراء يتنوع الى نوعين براءة اسقاط وبراءة قبض
واستيفاء فاذا أطلق البراءة انصرفت الى البراءة من حيث القبض لانها أقل واذا انصرفت اليها صار كأنه
قال أبرأتك براءة قبض واستيفاء ولو نص على هذا لا يسقط الواجب عن ذمة المشتري ولا يجب على البائع
رد ما قبض وكل من الهبة والحط لا يتنوع الى نوعين هبة اسقاط وهبة قبض وحط اسقاط وحط قبض فاذا كانا
نوعا واحدا وهو الاسقاط صار كأنه نص عليه ولو نص عليه سقط الواجب عن ذمة المشتري وكان له أن
يطالب البائع بما وجب له بالقضاء هذا هو الفرق بين الهبة والحط والإبراء هذا ما أورده شيخ الاسلام
في كتاب الشفعة والرهن وذكر السرخسى في الباب الثاني من كتاب الرهن أن الإبراء المضاف الى الثمن
بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين الإبراء والهبة والحط فليتأمل عند الفتوى
اهـ (قوله وفي الجرمين باب العاشر عن الكافي يعرف بالرجوع الى أهل الذمة) ما في البحر ظاهر اذا
كان قول أهل الذمة كما قال الشفيع المسلم (قوله فان المخالفة بينهما من هذه الجهة) بل المخالفة له
في الجهتين فانه لا يكلف قلعه وفيه ضمان ما زاد لو اختار الاخذ تأمل (قوله أى في مسألة المتن الخ)
خلاف أبي يوسف جار في مسألة الشارح أيضا (قوله لانه أخذها بالشفعة جبرا) مقتضى هذا
التعليل أن الاخذ لو كان بالتراضي يرجع بالقيمة (قوله كما اذا كان موجودا وقت الشراء كفاية)
ليس في كلام الكفاية كفاية لبيان حكم ما اذا أغرى في يد البائع من أن الشفيع يأخذ الثمن أولا وأما كونه له
حصه من الثمن أولا فمسألة أخرى لكن حيث كان له أن يأخذ ما حدث عند المشتري كان له أن يأخذ
ما حدث عند البائع بالاولى اذ القبض شبهة العقد فله حصه من الثمن لو هلك كالوجود عند الشراء
(قوله عبارة البرازية وان قال لا فلا) الظاهر أن مسألة الكون بمنزلة التي صراحة (قوله وظاهر
تقديم الخاتمة الاول اعتماده الخ) ومقتضى التعليل الآتى أنه لا خلاف تأمل

(باب ما تثبت هي فيه أولا)

(قوله بان تزوج امرأته على دار على أن ترذ عليه ألف درهم فلا شفعة في ثمنها) قال عبدالحليم كان
أبو حفص الكبير يقول لابي حنيفة في هذه المسئلة ثلاثة أقوال الاول يجب الشفعة فيهما ثم يرجع وقال
لا يجب فيهما ثم يرجع وقال لكل قسط حكم نفسه كافي ببوط خواهر زاده والحقائقي وأنت خير بان
هذا ترجيح لقولهما لانه مرجوع اليه من أبي حنيفة كالايجي (قوله ولكن ان ثبت أن الثاني ظاهر الرواية
لا يعدل عنه) سيأتى أن ما في المتون والشرح مقدم على ما في الفتاوى (قوله أقول الظاهر أنه شراء
بالتعاطى الخ) فيما قاله تأمل فان مراد الشرنبلالى أن يتسلم المشتري للجار بملكها بالشفعة فانها كما
تملك بالقضاء تملك بالرضا وليس معناه ما يدل على تلك النصف بالشراء وقال السندى ان كلاما من الشفعة
قبل القضاء بها مستحق للدار المشفوعة والقيمة بينهم للمراجعة اهـ والرضا كالقضاء (قوله ولان
أخذه بالشفعة يكون سبيما الخ) ذكره في الدرر تعليلا لقوله أو باع وعمل لقوله أو بيع له بقوله لان تمام
البيع به اذ لو لا توكيله لما جاز بيعه (قوله أى بخلاف الوكيل بالشراء أو المشتري نفسه لانه محقق لما تم
من جهته) ظاهر بالنسبة لقوله أو المشتري نفسه لا الوكيل بالشراء فانه يأخذ بالشفعة نقض الملك
الذى أثبت له وملكه ونقله لنفسه وعمل المقصود أنه محقق لما تم من جهته أى من أصل التملك ولذا قال
الزيلي الاصل أن من باع أو بيع له لشفعة له ومن اشترى أو اشترى له كان له الشفعة لان الاخذ بالشفعة
في الاول يلزم منه نقض ما تم من جهته وهو البيع لان البيع تملك والاخذ بها تملك وبينهما منافاة وكذا
البيع بوجب التسليم والاخذ بها فيه لانه يتمتع به وفي الثاني لا يلزم ذلك بل فيه تقرير لان الاخذ بالشفعة
مثل الشراء

(باب ما يطلها)

(قوله لم أره فيما مر صريحا) قد يقال هو مأخوذ من قوله قبيل طلب الشفعة أسقط الشفيع الشفعة
قبل الشراء لم يصح لفقد شرطه وهو البيع (قوله هذا قولهما وقول أبي يوسف الاول) في الزيلي
الوكيل بالشراء تسليمه الشفعة صحيح بالاجماع وكذا سكوته اعراض بالاجماع والوكيل بطلب الشفعة
يصح تسليمه في مجلس القاضي عند الامام وعند أبي يوسف يصح في غيره أيضا وعند محمد وزفر لا يصح أصلا
لانه أتى بضد ما أمر به وهما يقولان انه توكيل بالشراء لان الاخذ بها شراء والوكيل بالشراء له أن لا يشتري
فكذا هذا انه أن يترك الشفعة غير أن أبي يوسف يقول هو وكيل مطلق فينفذ تصرفه مطلقا وأبو حنيفة يقول
انه وكيل بالخصوص ولا تعتبر الا في مجلسه (قوله وفيها عن الوالدية تسليم الشفعة من الوكيل الخ)
عبارة الوالدية الوكيل بطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا ل محمد
بمنزلة الاختلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغى والفتوى على قولهما اهـ (قوله فلا يصح الاعتياض
عنه ولا يتعلق اسقاطه بالجائز الخ) تقريره لو قال أسقطت شفعتي فيما اشتريت على أن لا يطلب الثمن
منى هذا الشرط جائز لانه ملائم ومع هذا لم يتعلق سقوطها بهذا الشرط بل تسقط بمجرد قوله أسقطت
بدون تحقق الشرط فلأن لا يتعلق سقوطها بالفساد وهو شرط الاعتياض عن حق ليس بمال وانه رشوة
أولى عني (قوله الشارح بخلاف عكسه) أى فانه سلم النصف وكان حقه في أخذ الكل وهو غير
النصف فلا يكون اسقاطه اسقاطا للكل اهـ زيلي (قوله المشكل ما في العيون الخ) تقدم أن

المبيع من جملة الدار والشفيع جار للدار فكان جاره حكما وعبارة العيون برواية الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ورواية هشام عن محمد دار كبيرة فيها مقاصير فباع صاحب الدار مقصورة منها أو قطعة معلومة منها فلجاره من أي واحد كان الشفعة فإن سلم الشفيع ثم باع المشتري المقصورة لم تكن الشفعة فيها إلا لجار القطعة المبيعة وقال في شرحهما لأن سبب الاستحقاق تقرر بين البائع والشفيع وهو اتصال المالكين فسواء باع الكل أو باع قطعة منها ثبت له شفيع حق الشفعة كما إذا باع جزءا من الدار مشاعا فأما إذا باع المشتري فالقطعة المبيعة مفصولة عن الدار الكبيرة اهـ (قوله فقوله للمشتري من مجاز الأول الخ) لا حاجة لدعوى المجاز على الاحتمال الثاني فإن القصد أنه وهب أولا ثم باع الباقي فقد تحقق أنه مشتري عند الشراء فيصح أن يطلق عليه بعدهما أنه منترحققة (قوله جار فيهما) بضمير المتنى كما هو عبارة الكفاية (قوله قبل الخصومة لكونه في ملكه الخ) قبل متعلق بقوله شفيع والضمير في لكونه راجع إلى الجزء الأول وفي ملكه إلى المشتري اهـ سعدى (قوله بلا توقف على كثرة الثمن) فيه نظر فإنه بدون كثرة لا يتوقف عن أخذ الجزء الأول وحينئذ لا نظري في المهم الذراع على المذكور أولا (قوله اللهم إلا أن يكون عالما بقدره الخ) فيه أن أصل الاشكال العمل بمجرد زعم الشفيع ولا يكفي علمه في حق المشتري وتقدم أنه إذا اختلف في مقدار الثمن مع المشتري بعد التقايب فالقول للمشتري والمراد بالزعم في مثل هذه العبارة العلم (قوله والظاهر أنه كذلك) هو كذلك بالاولى (قوله لم يخالفه ما نقلناه أنفع من الزبلي) فإن قول الزبلي أي بالشراء الخ شامل للصورتين المذكورتين (قوله لأنها ثبتت الأخذ الخ) لعل وجه قول أبي يوسف في العمل بينة المشتري أنها تثبت أمران ادعى الشراء وهو ترك طلب الأشهاد وهو عما يحاط به علما اهـ ثم رأيت السندى ذكر وجه قوله بقوله لأن البينات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والظاهر من حال الشفيع الطلب ماضيا كما أنه يطلب حالا وبينه المشتري قامت على خلافه (قوله عبارة الاشياء بأن ردها) عبارة الاشياء أن ولا معنى لها والشارح قصد إصلاحها بزيادة الواو ويكون الضمير في ردها للشفعة أي أن الاجارة بطلت بطلب الشفعة وإن ردت الشفعة بعد ذلك تأمل وقوله والابطال الخ راجع لما قبله أي وإن لم يأخذها بهما مع اجازة البيع بطلت الاجارة وهذه عبارة مستقيمة في ذاتها (قوله أقول المسئلة مسوقة الخ) مراده أن السوق يدفع الإيهام المذكور وأيضاً يفهم أن له طلبها في الصورة الثانية بالاولى لأن اجازة البيع وجدت دلالة (قوله أقول علل في الولوجية عدم البراءة ديانة الخ) أي أن كلام الاشياء مبني على ما علل به في الولوجية لا على عدم صحة البراءة من المجهول ديانة (قوله وقد يجاب عن الاشكال بأن ما في الظهيرة بعد استقرار الشفعة الخ) الظاهر أن ما في الظهيرة مبني على عدم صحة تعليق الإبراء بالشروط لا على ما قاله والافعال الإبراء العام منبطل لكل حق سواء كان متأكداً أولاً لكن ظاهر مفهوم تعليل الظهيرة يفيد أنه قبل التلخيص يصح تعليق ابطالها والمفهوم في الكتب معمول به (قوله وقد يجاب بالفرق بين شرط وشرط فمسبق في الذي يدل الخ) وقد يقال إن ما تقدم ليس فيه تعليق بالشرط بل هو من باب التقييده كما يفيد مسوق كلام الهداية وما تقدم عن العيني فالمراد بالتعليق فيها التقييد وعبارة الهداية عند قوله وإذا صالح عن شفيعته على عوض بطلت وردلان حق الشفعة لا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشرط فبالفساد أولى اهـ (قوله فيمكن أن يدعى رقبته وهو في المجلس الخ) فيه أنه إذا ادعى رقبته بطلت شفيعته ولا يتأني له طلبها بالتناقص فيها كما سبق له (قوله وتعام بيانه في حاشية

الاشياء للمعوى) وإذا وجد في محلة أو مسجد قسمت على عدد من نسبت إليه المحلة أو المسجد من القبائل فإذا كانوا ثلاثاً كانت عليهم أثلاثاً على كل قبيلة الثلث دون عدد الرؤس عكس الأول فإنه ثمة تقسم على عدد الرؤس دون القبائل اهـ منه (قوله سبع لمن حلى عقد نظامي) في حاشية المعوى بهن علا عقود نظامي وقوله إن من هو الخ الذي فيها أيضاً أن من نفوس الخ واحترز به عما إذا كانت لأجل سلامة النفس

(كتاب القسمة)

(قوله أي لكل شرب مختصر) نسخة الخط مختص (قوله الأولى أن تكون المناسبة الخ) ولعل مراد الشارح بما قاله من المناسبة أنه لما كان كل منهما مترتباً على إرادة الافتراق ناسب ذكر القسمة عقب الشفعة وإن كان ترتب الشفعة بواسطة البيع والقسمة بدون واسطة تأمل وقال في العناية في وجه المناسبة إن كلاماً من نتائج التصيب الشائع فإن أحد الشريكين إذا أراد أن آخر عبارة الشارح (قوله المصنف وركنها هو الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز الخ) ذكر المعوى على الاشياء من أحكام الملك عند قوله الرابع عشر على العقار الشفيع بالأخذ الخ ما نصه ذكر في النخبة من الرابع من كتاب القسمة أن الملك لا يقع لواحد من الشريكين في سهم بعينه بنفس القسمة بل يستقر بأحدهما إن أربعة أمابا القبض أو قضاء القاضى أو القرعة أو يكون رجلاً يلزم كل واحد منهم سهماً اهـ ونقل في غاية البيان قبيل باب دعوى الغلط عن شرح الكافي ما نصه إن كان في الميراث ابل وبقر وغنم فباعوا الابل قسماً وبقر قسماً والغنم قسماً وأقرعوا على أن من أصابه الابل رد كذا كذا درهم ما على صاحبه نصفين فهو جائز لأن القسمة على هذا الوجه تقع بينهم بتراضهم وصار كأنه أخذ بعض الابل عوضاً عن حقه وبعضها بالدرهم فيجوز لتعديل الانصاء فإن ندم أحدهم بعدما وقعت السهام لم يستطع نقض ذلك وجازت القسمة عليهم لأن القسمة قد عتقت والانصاء قد ظهرت وإن رجع عن ذلك قبل أن تقع السهام فله ذلك لأن القسمة لم تتم وكذلك إن وقع سهمهم وبقى سهمان لأن القسمة بعد لم تتم وإن وقع سهمان وبقى سهم لم يكن له أن يرجع لأن القسمة قد عتقت لأنه إذا ظهر نصيب ما تعين الباقي للباقي اهـ وفي العناية إن الرجوع بعد التمييز صحيح إذا كانت القسمة بالتراضي أما إذا كان القاضي أو أمينه أو نائبه قسم فليس لبعض الشركاء أن يأتي بعد خروج بعض السهام وقال في محيط السرخسي إن كان القاضي يقسم بالقرعة أو نائبه فليس لبعض الشركاء أن يأتي بذلك بعد خروج بعض السهام كما لا يلتفت إلى إياه بعض الشركاء قبل خروج القرعة وإن كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي فراجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك إلا إذا خرجت السهام الا واحد إلا التمييز يعتمد التراضي بينهم فلكل واحد منهم أن يرجع قبل أن يتم ويخرج بعض السهام لا يتم فكان كالرجوع عن الإيجاب قبل قبول المشتري فأما إذا خرج جميع السهام الا واحد فقد عتقت القسمة لأن نصيب ذلك الواحد تعين خرج أو لم يخرج اهـ (قوله إن كان للقسمة قيل هو على الخلاف اهـ فليتأمل) لعله أشار بقوله فليتأمل إلى عدم ارتضائه لهذا الجواب وهو ظاهر لأنه لا يستقيم الأعلى هذا القيل وظاهر التعبير ضعفه والظاهر في الجواب أن يقال مرادهم بحكاية الخلاف فيه فيما عدا أجرة الكيل ونحوه بدليل حكايتهم الاتفاق فيه ولأن العلة المذكورة للخلاف غير ظاهرة في الكيل ونحوه تأمل ثم رأيت في محيط السرخسي أجرة الكيل والوزان قال بعض

مشايخنا هو على الخلاف فان المكيل والموزون يقسم بذلك والكيل والوزان بمنزلة القسام والاصح ان
 ابا حنيفة يفرق بينهما فيقول انما يستوجب الاجر بعمله في الكيل والوزن الا ترى انه لو استعان في ذلك
 بالشر كما لم يستوجب الاجر وعمله في ذلك لصاحب الكثير اكثر بخلاف القسام اهـ **(قول)** اقول نقل في جامع
 الفصولين عن شرح الطحاوي كل كيل ووزن الخ تندفع منافاة ما في الفصولين لما ذكره الشارح بان
 المراد يكون العددي المتقارب مثلياً من حيث الحكم لقلة التفاوت لاحقيقة لوجود حقيقة تأمل **(قول)**
 لكن لا يخفى مخالفته لقوله في المسئلة الاولى نفذت الخ قد يقال لتصح عبارة الشارح في ذاتها انه يفرق
 بين كون القسمة ما موراً به من الغائب أولاً فان كانت غير ما موراً بهما فالحكم ما ذكره أولاً عن الخاتمة
 واذا كانت ما موراً بهما من الغائب أولاً فان كان الهالك نصيب الحاضر فهو عليهما والوجه فيه ما ذكره المحنى
 بقوله ووجهه انه في الاولى لما ذهب الخ وان كان نصيب الغائب فوجه كون الهلال على الدهقان انه
 بمجرد تحويله نصيب نفسه صار قابضاً له حقيقة ونصيب الدهقان صار قابضاً له نيابة عنه فيكون الدهقان
 قابضاً له حكماً لان امره باقرار نصيبه يستلزم جعله نائباً عنه في اليد والحفظ فقد تحقق القبض من
 الطرفين أحدهما حقيقة والآخر بطريق النيابة بخلاف ما اذا ذهب نصيب الدهقان فانه لم يتحدد في
 نصيب نفسه قبض فبقى على حكم القبض الاول فلذا كان هلاكه عليهما وحينئذ يكون التشبيه راجعاً
 لعدم صحة القسمة في كل من المشبه والمثبه بالنسبة للصورة لا لأصل المسئلة المشبه بها في التفصيل
 المذكور فيها تأمل **(قول)** الظاهر رجوعه للمستثنيات الثلاث يدل له ما نقله في المنع عن السراج
 بقوله ولهم ان يقسموا لانفسهم اذا تراضوا الا ان يكون فيهم صغير لا ولي له او غائب لا وكيل عنه حينئذ
 لا تجوز بالاصطلاح بل لا بد من القاضي لانه لا ولاية لهم على الصغير ولا على الغائب فان امر القاضي بها
 جاز على الصغير والغائب لان له ولاية على الصغير ونظر اعلى الغائب وتصرفه يصح على الميت **(قول)** لكن
 يبقى قول الشارح ولو شر كما بطلت محتاجاً الى نقل علل البطلان الرخى في هذه المسئلة بان كل واحد
 اجنبي في حق صاحبه فلم يوجد قابل عن الصغير ونحوه ونحو عقد الفضولي وجود القابل عن المالك ولا
 يتوقف شرط العقد على غائب بخلاف مسألة الورثة لان بعضهم يصلح خصماً عن الباقي فيصح ان يكون
 بعضهم مقاسماً وبعضهم مقاسماً اهـ ومعلوم ان الشارح ثقة في النقل يعتمد عليه فيه حتى يوجد
 ما يخالفه **(قول)** وانما اقتصر المصنف على الارث لان العقار الخ أي انه لما كان العقار الموروث
 لا يقسم الا بالبرهان كان ذلك كقسمة النقلي الموروث مشعراً بان غير الموروث يقسم بالاولى اذ النقلي
 الموروث محل توهم عدم القسمة فذكره محتجاً به مشعراً بان غيره يقسم بالاولى وفهم الاولوية حينئذ انما
 يتحقق بعدم معرفة حكم العقار الموروث لا بمجرد بيان حكم النقلي الموروث وانما يقال في المنع فالمسئلة التي لم
 تذكر في المتن يفهم حكمها من قسمة النقلي الموروث ومن قسمة العقار المشتري بالطريق الاولى
 فتأمل **(قول)** وصاحب الارض غائب ليس يقيد بل لهما القسمة سواء حضر أو غاب كما في شرح
 الوهبانية قال ووجه عدم الجبر ان الارض المبنى عليها بينهما شائعة بالاعارة او الاجارة فلو قسم البناء بينهما
 لكان لكل واحد منهما سبيل من نقض نصيب صاحبه وفيه ضرر فلا يجبر على القسمة بخلاف التراضي
 اهـ لكن اقل في الحامدية بقسمة الجبر في غراس بين زيد ووجهة وقف قائم في أرض وقف **(قول)**
 وهو الظاهر من قول الهداية هذا خلاف الظاهر من قول الجامع أرض ادعاهارجلان فانها ظاهرة في
 دعوى الملك وعبارة الدرر تفيد ان موضوع المسئلتين واحد حيث قال ولان برهانه أي العقار معهما

حتى يرهنانه لهما يعني ان ادعوا الملك في العقار ولم يذكر وا كيف انتقل اليهم لم يقسم الى آخره وكذلك
 عبارة الجامع تفيد أنهم ما ادعيا الملك من قوله أرض ادعاهارجلان اذ المتبادر من دعواهما الهادعوى
 ملكهما فعلي هذا لا بد من التوفيق بحمل ما تقدم على رواية القدوري وما هنا على رواية الجامع الصغير
 ومضى على هذا التوفيق بعض شراح الهداية كما كمل الدين والزيلي ووفق بعضهم كتاب الشريعة
 باختلاف الموضوع لكن علمت ان عبارة الجامع انما تفيد دعوى الملك لا مجرد ذكرهما انه في يدهما حتى
 يتم هذا التوفيق تأمل وقال عبد الحليم عند قول الدرر (يعني ادعوا الملك في العقار) لا خفاء في
 ان هذا التصوير مخالف لما سبق أنه يقسم اذا ادعوا الملك المطلق والتحقيق ان ما يظهر من الهداية ان
 السابق رواية البسيط وهذا رواية الجامع الصغير والمصنف أو رداً لروايتين تبعا لصاحب الوقاية من غير
 اشارة الى اختلافهما ومضى على هذا الظاهر بعض الشراح منهم الشيخ الاكمل ووفق بعضهم بينهما
 منهم تاج الشريعة وعليه مشي الزيلي بان الاختلاف من اختلاف الموضوع فوضع رواية البسيط فيما
 اذا ادعيا الملك ابتداءً واليد ثابتة ومن في يده شيء يقبل اهـ **(قول)** أي حاضر) لاحاجة لهذا التقييد وما
 يأتي لا ينافية **(قول)** وهذا يدل على أن من ادعى على غيره الخ لم يظهر مما تقدم ما يفيد لزوم حضوره
 عند الدعوى وانما افاده اشتراط حضوره عند النصب وهو غير الدعوى تأمل **(قول)** فان كانوا ذكورا
 أو إنافاً فكذلك الخ الاوضح قول العناية وان لم يكن أي مع الرقيق شيء آخر فان كانوا ذكورا أو إنافاً لا يقسم
 القاضي الا بتراضيهما وان كانوا ذكورا أو إنافاً لا يقسم القاضي في قول أبي حنيفة اهـ **(قول)** الشارح
 والبسر والرحى الخ في الخلاصة ولا تقسم البسر والقناة والتهر فان كان مع ذلك أرض قيمت الأرض
 وترك البسر والقناة على الشركة **(قول)** وتأمل عبارة المنع أي فانه نقل فيها عن الجواهر
 لو أراد أحد الورثة القسمة بالاوراق ليس له ذلك ثم قال ولو تراضوا فالقاضي لا يأمر بذلك وهذا مؤيد
 لما استظهره المحنى **(قول)** ومنه يظهر الجواب ما سأل في طلب أحدهما المهايأة وما هنا كل طالب
 لها الا أنهم ما اختلفا في كيفية تأمل وسأل في أنه ما اختلفا في التهاين من حيث الزمان والمكان
 بأمرهما القاضي أن يتفقا الخ **(قول)** بأن يكتب في كغدة الخ لا يصح تفسير التصوير والذي في
 الكفاية وغاية البيان والبناء المراد من تصوير ما يقسمه أن يكتب صورته على قرطاس **(قول)** الشارح
 فلو كان أرض وبناء قسم بالقيمة عند الثاني الخ قال الزيلي واذا كان أرض وبناء فعن أبي يوسف
 يقسم باعتبار القيمة لانه لا يمكن اعتبار التعديل فيه الا بالتقويم لان تعديل البناء لا يمكن بالمساحة وعن
 أبي حنيفة ان الأرض تقسم بالمساحة والمساحة هي الاصل في المسوحات ثم ردت من وقع في نصيبه البناء
 أو من كان نصيبه أجود دراهم على الآخر حتى يساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد أنه
 رد على شريكه بمقابلته البناء ما يساويه من العرصه فاذا بقي فضل ولم يمكن تحقيق التسوية بأن تف
 العرصه بقيمة البناء حينئذ يرتد دراهم لان الضرورة في هذا القدر فلا يترك الاصل وهو القسمة بالمساحة
 الا بالضرورة اهـ **(قول)** وقال في الهداية انه يوافق رواية الاصول الذي فيها رواية الاصل وقال في العناية لانه
 قال فيه تقسم الدار مزارعة ولا يجعل لاحدهما على الآخر فضل دراهم وغيرها كذا في بعض الشروح اهـ
 وهو ما في الغاية وأنت ترى أن ما ذكر فيه لا يدل على هذه الرواية **(قول)** المصنف وشهد القاسمان
 بالاستيفاء الخ وفي الشريعة لانية مانعه في المستصفي شهادتهما مقبولة سواء قسمتا بأجر أو بغير أجر وهو
 الصحيح وسواء شهدا على القسمة لا غير ابتداءً ثم قال بعد ذلك نحن قسمنا أو شهدا على قسمة أنفسهما من

الابتداء على الصحيح كما في التتارخانية وعلى هذا نقبل شهادة القبايين إذا كان المنكر حاضرا حال الوزن والتسليم كما في الفتاوى اهـ (قوله) لانهم ما يشهدان على فعل أنفسهما أي معنى كما في شرح المجمع (قوله) فلا فرق حيث ذلح) لكن اصطلاح الفقهاء أن البرهان خاص بالينة بخلاف الحجة فانها أعم (قوله) وان لم يكن مانعا ينبغي أن يتحالفا فيه أن التحالف لا يتأني فيما إذا أقام المدعي البينة على دعواه كما هو موضوع المسئلة فان لم يقم بينة تحالفوا تناقضا (قوله) كما يظهر من كلام سراج الهداية نعم سراج الهداية جعلوا هذه المسئلة متفقا عليها الا أنه في غاية البيان قال حقق الشيخ أبو الفضل الخلاف في البعض المعين وساق كلامه على ذلك فقال فأبو يوسف يقول الاستحقاق يخرج الفعل من أن يكون تمييزا في حصته فبطل معنى القسمة كما لو استحق جزء شائع في نصيبه الخ ونقل أيضا عن الاسرار وأشارات الاسرار وإذا اقتسم دارا بينهما استحق من نصيب أحدهما بيت معين لم تبطل القسمة ولكن يتخير المستحق عليه ان شاء ضرب في نصيب صاحبه وان شاء استأنف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يستأنف القسمة وقول محمد مضطرب اهـ وما ذكره في العناية عن النهاية أنه ذكر في الاسرار الخلاف في الشائع لا يتأني أنه ذكره في المعين أيضا (قوله) فلو قال كان الكمال وان استحق حصته أحدهما الخ) عبارة الاصل (وان استحق بعض حصته أحدهما شاع أو لا لم ينسخ) يعني جبرا (ورجع بقسطه في حصته شريكه أو نقضها) يعني ان شاء رجع وان شاء نقض القسمة دفعا لعيب الشركة وتفتيح في بعض شاع في الكل (قوله) فلو به فظهر وارث وقد عزل القاضي نصيبه لا تنقض) التقييده يفيد أنه إذا لم يعزل نصيبه تنقض بان ظهر كونه وارثا بعد ما كما سبق اهـ أبو السعود على الاشياء (قوله) كذا في الدرر قال ط فيه أن الدين الخ) في حاشية الجوى على الاشياء من الهبة عند قوله تعليق الدين من غير من عليه الدين باطل أفاد أنه يصح من عليه سواء كان عليه حقيقة أو حكما كالو وهب غريم الميت الدين لو ارثه ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكاهم ولو أبرأ الوارث صح أيضا كذا في البرازية (قوله) أقول وفيه نظير يدل الخ) فيه نظر فان اعتراض الرملي على ظاهر قول المصنف تبعا للدرر بطلت فان ظاهره أنها لا تحتاج الى الفسخ (قوله) الشارح لانه لا تناقض الخ) في العناية ان لم تكن باطلة للتناقض فلتكن باطلة باعتبار أنها اذا فسخت كان له أن ينقض القسمة وذلك سعي في نقض ماتم من جهته والجواب أنه اذا ثبت الدين بالينة لم تكن القسمة نامة فلا يلزم ذلك اهـ قال سعدى أفندي أقول أنت خير بان استماع البينة بعد تبين صحة الدعوى لا على العكس وهذه الدعوى غير صحيحة لاستلزامها السعي في نقض ماتم من جهته فكيف تسمع البينة والاولى أن يجاب بجمع استلزامها ذلك لجواز أن يظهر مال آخر أو يؤديه سائر الورثة من مالهم اهـ (قوله) أو اشتري) نسخة الخط أو اشتري (قوله) قال في الخاتبة كالو وقع في قسم الخ) مقتضى ما ذكره عن الخاتبة وتعليق المسئلة أن له أن يقيم غيرهما مقامها كما كانت لو يثبت (قوله) كذا في غالب النسخ الخ) وقال ط ظاهر قوله قسمة التراضي أن هذا الحكم لا يجري في قسمة الجبر اهـ قال الرجعي قضاء القاضي يجري مجرى التراضي لان فعله نافذ على الملأ كانه نائب عنهم اهـ لاشك أنه بالقضاء صار كل نصيب ملكا لصاحبه ونفسه بها التراضي صار كل بائعا ما بيده ولا مانع منه اهـ (قوله) والعجب من المصنف حينئذ كره الخ) لا يتم هذا التعجب الا اذا كان تأليفه المتن بعد صدور هذه المقالة منه يعني قوله لم أطلع عليه على أن الاشياء ثقة في النقل فيصح للمصنف الاعتماد عليه وان لم يره لغيره (قوله) الشارح يسكن كل دارا) أو يسكنهما هذا شهر أو ذا شهر اعلى ما يظهر وكذا يقال فيما بعده (قوله)

والافهم ومشكل) قد يدفع الاشكال بان وجه عدم صحة الهباية فيها عدم امكان المعادلة فيها اذ كثيرا لا يمكن تحميلها ولا استغلالها فصار كالمهاياة في غلة العبد لظهور التغيير في الحيوان بل التغيير الحاصل فيها أكثر من الحيوان تأمل (قوله) وأما في عبد دين أو بعتين فلان التهاين في الخدمة الخ) لا يظهر هذا التعليل فانه لو سلم لما حجت في غلة الدار تأمل (قوله) كالزبلة والجبر والمناسف الخ) هذه ليست من التهاين في الاعيان بل في المنافع ولم تجز للاختلاف في الاستعمال كالتهاين في ليس نوب (قوله) هذا أحد أقوال ثلاثة الخ) وقدم في الخاتبة القول بانها على الاملاك وظاهره اعتماد (قوله) فعلى قدر الرؤس التي يتعرض لهم الخ) ظاهره والتعليل بعده أنه اذا تعرض للنساء والصبيان يدخلون في الغرامة (قوله) فعلى قدرهما الخ) هل المراد اعتبار قدر النقل حينئذ أو غيره بحرر (قوله) قياسا على مسئلة السفل والعلو الخ) هذا القياس منظور فيه كانه قدم في الشركة والقضاء

(كتاب المزارعة)

(قوله) ويسمها أهل العراق القراح) بالفتح المزرعة التي لا بناء ولا تنجر فيها جعه أقرحة فتكون المزارعة من تسمية الشيء باسم بعض أركانه منح (قوله) يصح أن يراد بالزرع المصدر واسم المفعول الخ) مقتضى ما يأتي عن الخاتبة عند قوله وشرط التخليصة أن يراد بالزرع المصدر فقط وأنه اذا ورد العقد على المزرع كان معاملة لا مزارعة (قوله) قول الشارح وأركانها أربعة) يعني أنه يتوقف معرفتها على هذه الأربعة والا فركنها الايجاب والقبول اهـ سندي (قوله) الا اذا كان البذر والآلات لصاحب الأرض والعامل الخ) الذي ذكره السندي في حيلة الجواز على قول الامام هو أن يكون البذر والآلات لصاحب الأرض ثم يستأجر العامل بأجر معلوم الى مدة معلومة فاذا مضت المدة يعطيه بعض الخراج عما وجب له من الاجر في ذمة صاحب البذر فيجوز ذلك كما في سائر الديون اذا أعطاه خلاف جنسه اهـ وأما ما ذكره الفهستاني في غير ظاهر العصة اذا اجارة فاسدة ولا يستحق العامل لعمله في المشترك تأمل ثم رأيت عبارة الفهستاني وفيها التعبير بأوفي قوله أو العامل وقوله فيكون الخ فيه لف وتشر وحينئذ ترجع لما قاله السندي (قوله) وقضى أبو حنيفة بفسادها بلا حد الخ) عبارة الفهستاني بلا جد بالجيم (قوله) ويدل عليه أنه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد أنافارس فيها الخ) الظاهر عود ضمير فرع للامام ويفرق محمد حتى يستقيم تقريره ما بعد حتى على ما قبلها ومعلوم أن محمد لم يفرع في مسائل الوقف كما ذكره في البرازية ويحتمل عوده في فرع للامام أيضا أي أن محمد المالم يفرع الامام في الوقف صار راجلا (قوله) قول الشارح وقياسا على المضاربة) القياس على المضاربة لا يجوز لان معنى الشركة فيها أغلب حتى صحت بدون ضرب مدة ولا تنعقد لازمة والربح متوالم من المال والعمل وعقد الشركة قد يعقد على العمل فقط كما في شركة الاعمال فاطنك اذا انضم اليه المال اهـ سندي وأصله للزيلي (قوله) وتقع على أول زرع يخرج واحد) عبارة البرازية وتقع على أول زرع يخرج زرع واحد الخ (قوله) ولودلالة بان قال دفعها اليك لترعها الخ) عبارة الجوى وقد نقلها السندي نصها ولودلالة بان قال دفعها اليك لترعها إلى أو أجزتك هذه الأرض أو استأجرتك لتعمل فيها فقوله لترعها إلى واستأجرتك لتعمل فيها يبين أن البذر من رب الأرض اهـ والظاهر أن أجزتك هذه الأرض ليس فيه بيان أن البذر من قبله خلاف ما يفهم من عبارة المحنسي بل من قبل العامل

ثم رأيت في غاية البيان نقلا عن فواد بن رستم عن محمد إذا قال لغيره أجر تلك أرضي هذه سنة بالثلث أو النصف فهو جائز والبذر على العامل ولو قال دفعك البذر أرضي أو أعطيتك أرضي بالثلث فهو فاسد لانه ليس فيه بيان من عليه البذر **(قوله)** لكن في الخاتمة أيضا وينبغي أن يكون العامل الخ لم يظهر صحة هذا الاستدراك فانه لا يخالف بمقاد التعليل الا أن يكون المراد به أن مفاده أن الشرط هو معرفة العامل فقط بخلاف مقاد التعليل فانه ربما يفيد اشتراطها حتى للمالك أو يقال ان الاستدراك لدفع توهم أن اشتراط معرفة الأرض منصوص عليه فان مقتضى عبارة الخاتمة أنه بحث ثم ان التوفيق الذي ذكره غير ظاهر فان مقتضاه أنه موجود قول في المذهب بعدم اشتراط معرفة الأرض مع أن مقاد التعليل وما في الخاتمة يفيدان الاشتراط تأمل وأيضا ما ذكره السندي من التعليل لما في الاختيار من أن الأرض قد يوسع فيها فيما بين حبات البذر وقد يضيق فيما بينها فيكثر قدر البذر ويقبل بحسب ذلك وقد تحسن المضايقة وقد لا تحسن فلا بد من بيان قدره لانه أقطع للنزاع اه برده هذا التوفيق **(قوله)** وفي الشرب لالية أن هذا الشرط مستدرك الخ فيه تأمل فان الاول لا يفهم منه حكم ما اذا شرط ما قد يقطع الشركة في الخارج وهذا لا يعلم الا من هذا الشرط تأمل **(قوله)** أقول هو تفصيل حسن انظر ما قدمه في الزكاة وما كتبناه فانه مفيد **(قول الشارح)** لانه خلاف مقتضى العقد اذ مقتضاه ثبوت الشركة في كل الخارج لا في صنف منه **(قوله)** ولانه يؤدي الى قطع الشركة فيه أن هذا الاحتمال موجود لو شرط رب البذر **(قوله)** قال في الكفاية والجواب عما قاله مشايخنا من أن الأصل فيها عدم الجواز الخ لا يخفى أن هذا لا يرد ما قالوه اذ العرف بمنزلة التخصيص على الاشتراك ولو نصاعليه ثبت فكذا اذا وجد عرف بها **(قوله)** فيما اذا كان العمل خاصة من المزارع والبذر والبقر لصاحب الأرض وانوجه فيه القياس على المعاملة فانها شركة على الترددون الغراس شرح ابن النخعة وقال في غاية البيان ان شرط التبن لصاحب البذر جاز ولو شرطه لآخر فسد وعن أبي يوسف لا يجوز أصلا لانه شرط يؤدي الى قطع الشركة لاحتمال أن لا يخرج الحب وجه ظاهر الرواية أن النص ورد بجواز المعاملة وأنه شركة في الربح وهو الترددون الأصل وهو الغراس فأمكن القول بجواز مثلهما وهو المزارعة أما اذا شرط التبن لمن لا يزرعه فهذا لا نظير له فبقى على أصل القياس اه **(قوله)** وقد ذكر البرزقي له ضابطا الخ عبارته السابعة البذر من واحد والباقي من آخر وانه فاسد وعلى هذا وأخذ جلال أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يصح فكل ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اه والقصد أنه انا كان هذا لو احدث فسد لا يصح شرطه على واحد لا يصح أن يشترط على اثنين ليس معه غيره وليس في هذا ما يخالف ما في القهستاني ونصه لقائل أن يمنع الحصر في طرفي الصحة والفساد في صور كثيرة أما في الاول فلانه صح أن يكون الأرض لأحد والبقر لآخر والبذر والعمل منهما والخارج نصفان وأن يكون البقر لأحد والعمل لآخر والأرض منهما والبذر واحد لهما والخارج نصفان أو من العامل وله ثلثا الخارج كافي التهمة وأن يكون الأرض والبذر وبقر واحد لهما والبقر والعمل لآخر كافي المنية عن نجم الأئمة وأن يكون البقر لأحد والأرض والبذر والعمل لهما والخارج نصفان كافي النصف وأما في الثاني فلانه لا يصح أن يكون كل من الاربع لاهد كافي التهمة وأن يكون البذر والبقر لأحد والأرض والعمل لثالث وأن يكون الأرض والبذر لأحد والبقر لآخر والعمل لثالث وأن يكون الأرض والبذر لأحد والبقر لآخر والعمل لأحد

والبذر بينهما كافي العمادى وأن يكون البذر والعمل لأحد والبقر لآخر والأرض لثالث وأن يكون العبد والبذر والعبد أو البقر لأحد والباقي لآخر كافي النصف فوضع بطلان ما ظن أن الحصر صحيح اه **(قوله)** فان أراد أن يطيب الخارج لهما غير انصميم ما الخ قال الحموي وغيره واذا أراد أن يطيب لهما الزرع عندهما في موضع فسدت فيه وعند الامام مطلقا فالوجه فيه ما حكى عن اسمعيل الزاهد أنه غير النصيبان ويقول رب الأرض للمزارع وجب لي عندك أجر مثل الأرض ونقصاتها ووجب لك على أجر مثل عملك وثيرانك وقدر بذرك فهل صالحتي على هذه الخطة أو على ما وجب لك على بما وجب لي عليك فيقول المزارع صالحتي أو يقول المزارع رب الأرض قد وجب لي عليك أجر مثل على وبذري ووجب لك على أجر مثل أرضك أو نقصاتها فهل صالحتي عما وجب لي عليك على هذه الخطة فيقول رب الأرض صالحتي فاذا تراصيا على ذلك جازو يطيب لكل منهما ما أصابه لان الحق بينهما لا يعدوهما فاذا تراصيا على ذلك زال الموجب للخبث اه وكذا في المنبع وقد وقع في ذكر الحيلة المذكورة تحريف في غالب نسخ الحموي وغيره والأصوب ما نقلته موافقة للمنابع واستقامته ومع هذا في هذه الحيلة تأمل فان الزرع يقع رب البذر ويجب لآخر أجر مثله أو أرضه فكيف يجب على رب الأرض أجر مثل العامل وثيرانه وقدر بذره تأمل ثم رأيت في حاشية عبد الحلیم عن اسمعيل الزاهد فالوجه أن غير النصيبان على ما شرطوا يقول كل منهما صاحبها ان لي عليك في هذا العقد حقا ولك على حقا فيه فهل صالحتي على هذا القدر من المحصول فيقول الآخر صالحتي فاذا تراصيا على ذلك جاز الخ اه **(قوله)** لكن في القهستاني أنه لم تثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء عبارته (يجب أن يسترضى) العامل باعطاء أجر مثل عمله لثلاثين من الغرور قال مشايخنا هذا ديانة أما الحكم فلا شيء له فيه اذ العقد على الخارج كافي المبسوط وفيه اشعار بأنه لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء اه **(قوله)** كذا قاله ابن الكمال الخ وقال الزيلعي فيما لو مات رب الأرض قبل الزراعة بعدما كرت الأرض وحفر الأنهار لاشي للعامل بمقابلة العمل لانه يقوم بالخارج ولا خارج فلا يجب شيء بخلاف المسئلة الأولى حيث يفتى بارضائه حيث كان مغرورا من جهته بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا لانه بدون اختياره **(قوله)** فتأمل معناه نظر فيما نقله في النهاية في العناية بأن منافع الاجير وعمله انما يتقوم على رب الأرض بالعقد والعقد انما تقوم بالخارج فاذا انعدم الخارج لم يجب شيء اه ونقله في النهاية وأقره **(قوله)** الضمير راجع الى نفقة الزرع لا مطلقا الخ اذا جعل راجعا لما يلزم بعدم مضى المدة مطلقا استقام الكلام بلا حاجة لدعوى استخدام اه تأمل **(قوله)** أو أنفقوا عليه بأمر القاضي ليرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصص اه أي انه انما يرجع عليه بقدر حظه حتى لو كان حظه من النفقة أكثر من حظه من الزرع لم يرجع بالفضل كما أفاد ذلك الحموي **(قوله)** قال ح لما قدمنا من أن العمل والاشجار منه فلم يبق من الآخر شيء وقال الرجعي أي استأجر أرضا بعد المساقاة على ما فهم من الاشجار ودفع ما فهم من الاشجار مساقاة لما لكها لم يجز لان النجس والعمل منه فهو أولى بعدم جوازه من دفع الأرض مزارعة والبذر من الموزر اذ هنالك ملك منفعة الأرض بعد الاجارة ومع ذلك لم تجز حيث كانت رقة الأرض ملكه والبذر والعمل منه وهنا المساقاة ليس له الا العمل فيستحق به ما شرط له من الثمر فاذا دفعها الى مالكها لم يوجد منه شيء يستحق به المشروط اه سندي



(كتاب المساقاة)

(قوله) وتأمله مع ما قدمناه عن الوالدية ليس فيه منافاة لما في الوالدية بل زيادة بيان لحكم المسألة تأمل (قوله) بدليل ما يأتي من قوله ولودفع غراسا الخ (قوله) وهذا اذا انتهى جذاها الخ لا فرق بين ما انتهى جذاها ولا حيث كان القصد البذر وتقييد العناية اتفاق (قول الشارح) فان ذكر ذلك صح أي أعواما يمكن أن تحصل فيه ثم اصح العقدان ظهر في تلك المدة ثم والافسدت ويجب أجر المثل على ما مر سدى (قول المصنف والرطوبة لصاحبها) أي ما بقي من الرطوبة اه سدى (قوله) منها كافي النهاية أنه جعل نصف الارض عوضا عن جميع الغراس الخ منظور فيه ان موضوع المسألة أن الغراس فيها بينهما ومقتضى التعليل أن جميعه لرب الارض اه من السعدية ونجى زاده وتراجع هذه العبارة في محلها ويتأمل في تعليل النهاية المذكور ثم رأيت عبارتها كما نقله المحشى عنها وعزاها في النهاية لبسوط السرخسي من باب الاجارة الفاسدة وهكذا رأيتها في الباب المذكور بالعز والى الحاكم في المختصر ورأيت أيضا في باب المعاملة مانصه وقد بينا في المسألة طريقين لمشايعنا. جهم الله في كتاب الاجارة احدهما أنه اشترى منه نصف الغراس بنصف الارض والاخرى أنه اشترى منه جميع الغراس بنصف الارض اه وفي الهداية وفي تحريرها طريق آخر بيناه في كفاية المنتهى اه قال كثير من شراحها هو شراب الرب الارض نصف الغراس بنصف أرضه أو شرأوه جميع الغراس بنصف أرضه ونصف الخراج فكان عدم جواز هذا العقد لجهالة الغراس نصفها أو جميعها اه قال الطوري في تكملته برده على الصورة الثانية وهي قولهم أو شرأوه جميع الغراس الخ أن وضع المسألة أن تكون الارض والشجر بينهما نصفين لأن يكون جميع الغراس لرب الارض فلا يتصور المناصفة في الشجر اه والذي يظهر في دفع النظر أن يقال ان مراد المتعاقدين أن رب الارض يكون بائعا نصفها بجميع الغراس ثم بعد نيته وعاقبته فيها يكون نصفه عوضا عن عمله أو أنه باعه نصف أرضه ونصف الشجر الذي ينبت فيها بجميع الغراس (قول الشارح) فكان كقضية الطحان الخ الأنسب أن يقول ولأنه كقضية الخ ليكون عمله ثانية قتال ورجحي اه سدى (قوله) لان استئجار الشريك على العمل في المشترك لا يصح الخ في السندى عن الرجحي أنه من قبيل الاجير الخاص لأنه ضرب له مدة وتسليم نفسه يستحق الاجر ولا يقال انه عمل في مشترك فلا أجر له لأنه يستحق الاجر بتسليم نفسه اه لكن على هذا يلزم التعبير بالقاء بدل اللام في قوله يعمل (قوله) قال في المنع عن الخانية بخلاف الصيد الخ عبارته فتكون بمنزلة شجرة في أرض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب الارض كالسبيل اذا جاء بتراب في أرض واجتمع كان لصاحب الارض بخلاف الصيد اذا فرخت في أرض انسان أو باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض ويكون لمن أخذه لان الخ (قوله) ثم اعلم أن ظاهر التقييد بأمر القاضي أنه لا رجوع بدونه) لكن في السراجية على ما نقله السندى دفع كرمه معاملة فان العامل في السنة فأنفق رب الارض بغير أمر القاضي لم يكن متبرعا ولا سبيل للعامل حتى يعطيه نفقته وكذا في الزرع ولو غاب والمسألة بحالها لم يرجع اه وقدم المحشى نقله عن منية المفتي (قوله) وقدم الشارح آخر المزارعة عن الخلاصة أنه يضمن العنب بترك الحفظ لا عرف) ما قدمه كأنه عرف خاص في المساقاة وما حكاه في الهداية من الاتفاق بناء على العرف العام حين ذلك (قول الشارح) وان زاد العامل جاز لأنه اسقاط) في هذا التعليل

تأمل فانه بعد خروج الثمرة تكون مشتركة مشتركة ملك (قوله) فتعين ما قلناه) أي من عدم الجواز (قوله) وللعامل أجر مثله على العامل الاول بالغاما بلع الخ) هو قول محمد وعندهما لا يجاوز به المسمى اه سدى (قوله) وفي كون المساقاة يستعظر الظاهر أن المراد الاستفهام عن أحدهما وليس المراد أن كلامهما يكفر

(كتاب الذبايح)

(قوله) هذا الدخول اقتضى خروج المتن عن كونه قيد في التعريف ليس في كلام المصنف تعريف حتى يكون قوله ما لم يترك قيد فيه بل هو بيان لغاية الحرمة ولعل الشارح أخرج المصنف عن ظاهره اشارة الى أن هذه الغاية لظهورها لا تحتاج لبيان (قوله) الخلق في الاصل الخلقوم الخ) وقال ابن الكمال في أقصى الفم قضاء هو الخلق وفيه مجريان الاول موضوع من قدام وهو الخلقوم وهو مجرى النفس والثاني موضوع من خلف ناحية القفا على خرز العنق ويسمى المري وفيه ينفذ الطعام والشراب هذا ما في كتب الطب ويوافقه ما في المغرب والجمهرة وديوان الأدب (قوله) ان كان بالذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة من العروق) الذي في العناية من كتاب الصيد قيل قول الهداية وان رعى صيدا فأصابه ولم يثخنه الخ أن الاوداج من القلب الى الدماغ (قوله) وفي العين أنه مجراهما) عبارة القهستاني وفي العين أن الخلقوم مجراهما اه (قوله) فكسر الهمة أنسب) أي الواقعة في لفظ افر في الحديث المذكور (قوله) وكان قوله قول الامام) قال فالخامس أن عند أبي حنيفة ومحمد اذا قطع ثلاثة أي ثلاث كان يحل وبه كان أبو يوسف يقول أولا ثم رجع الى ما ذكرنا يعني من قطع المري والخلقوم وأحد الودجين وعن محمد أنه يعتبر أكثر كل فرد (قوله) متعلق بقطع) بل هو متعلق بحل (قوله) لان ظاهر حاله يدل على أنه قصد التسمية على الذبيحة) هذه العلة غير متجهة لما قاله الزيلعي ان موضوعه أن النية لم تحضره فلا يتأتى أن يقال فيه ان ظاهر الخ فيبقى قوله ولو سمي ولم تحضره النية صح مفيد لعدم التأويل (قوله) لكن ذكر في البدائع أنه لم يجعل ظنه الخ) وجه الاستدراك أن ما في البدائع يفيد عدم الحل فيما أوتركها جهلا بالشريطة (قول المصنف) كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) تنظير لا تمثيل كما يظهر من قول الكز وأن يقول عند الذبح اللهم تقبل الخ لكن قال الزيلعي ومن هذا النوع يعني أن يذكر مع اسمه تعالى غيره موصولا من غير عطف أن يقول اللهم تقبل من فلان فيكره لوجود الوصل صورة اه ومقتضاه أنه تمثيل (قوله) قال الشيخ الشلبي في حاشيته هكذا هو في جميع ما وقفت عليه الخ) الذي في الزيلعي كما وقفت عليه ونقله السندى الاوجه أن لا يعتبر الاعراب بل لا يحرم مطلقا بدون العطف ويحرم مطلقا بالعطف (قوله) وجهه يظهر مما يأتي قريبا الخ) بين النظر في النية بأنه مخالف للنقل عنه عليه الصلاة والسلام (قوله) لكن في الكفاية ان تقاربت الولادة بكرة ذبحها) نقل في الكفاية هذا الفرع عن النوازل ثم قال لان فيه تضييعا للولد من غير فائدة وهذا التفريع انما يتأتى على قول أبي حنيفة الخ (قوله) دويبة اشتراصل أصل) يقال رجل أصل ومصلم الاذنين كأنه مقطوعهما ورجل أصل مضطرب الر كبتين والعرقوبين قاموس (قوله) الخفاش كزمان الوطواط) من الخفاش بالتصريك وهو ضعف العين وضعف البصر خلقه أوفدا في الجفون اه سدى (قوله) أي غير السمك والجراد) قال أبو السعود في حواشي الاشياء لا حاجة لاستثنائه لان ميتة السمك حلال وكذا الجراد اه

(كتاب الاضحية)

قال عبد الحليم في حوائش الدرر بضم الهمزة وكسر هاء منسوبة الى الاضحية بفتحها والضم والكسر من تغييرات النسبة ويحتمل أن تكون أفعولة من الضمومة أعلت اعلال مرمى اه (قوله) وقيل منسوبة الى الاضحية) عبارة غير الاضحية (قوله) الا أن يحمل على أنه يحسن ويفيق في أيام النحر) مقتضى الاصل السابق أن من يحسن ويفيق في أيام النحر يعتبر حاله في آخر أيامها ولعل ما في الخاتمة رواية أخرى (قوله) ثم إن هذا صريح في خلاف ما ذكره اليربي حيث قال إن منى لا تجوز فيها الاضحية الخ) نزول المخالفة بان المراد في عبارة اليربي أهل منى المقيمون بها الغير محرمين فانها في زمن الموسم مصرفهم كغيرهم من أهل الامصار لا تجوز اضحياتهم الا بعد الزوال في مسئلة ترك الصلاة بخلاف غيرهم من المحرمين لانهم بمنزلة أهل القرى فتجوز منهم بعد انشقاق الفجر على أن اليربي فرع ما قاله على قولهم إن وقت الاضحية بعد مضى وقتها فمن لم يصلوا اه وهو تفرع صحيح في ذاته وبديل للعمل المذكور التعليل بانهم منقولون الخ (قوله) وهذا ظاهر الرواية) وفي خزانه الاكل أنه المختار وعند الجمهور لا بد مع النية أن يقول بلسانه وأضحي بها ولو اشتراها الغني بنيتها لم تتعين باتفاق الروايات كافي الخلاصة وان قال في الاشياء من القاعدة الاولى ان كان فقيرا وقد اشتراها بنيتها تعينت فليس له بيعها وان كان غنيا لم تتعين والصحيح انها تعين مطلقا اه فان المتقول في الغني عدم التعين باتفاق الروايات اه من شرح البعلی (قوله) أقل من الباقي الخ) فيه تحريف وحقق أكثر (قوله) وقيل معناه قولى قريب من قولك) وذلك لأن أبا يوسف اعتبر الأكثر من النصف وأبا حنيفة الأكثر من الثلث والثلث أقرب الى النصف من الربع اه هداية (قوله) ليس الاحليل) يخرج اللبن من الثدي قاموس (قوله) ولقطة أولم يغلظا سبق قلم) أى في العزول في الحكم كما يدل عليه التعليل بعده والا فالحكم واحد فيهما كما يفيد ما نقله (قول الشارح ولوا كلال الخ) صوابه حذف الواو اه سندی (قوله) ويحمل قولهم بلا غرم على ما إذا رضى كل بفعل الآخر) يبطل هذا الحمل لتعليل هذه المسئلة وتطاولها بالاذن دلالة فانه يفيد عدم الضمان ولو لم يرض كل منهما بفعل الآخر (قوله) وأجاب ط بانه أنه نظر للضاف اليه) هذا الجواب انما أفاد صحة الاخبار من جهة المطابقة بين المبتدأ والخبر في التائب ولا يفيد دفع ما قاله ح فانه مع ما قاله ط ما زال حمل العين على العرض متحققا (قوله) قديقال لما بين عليه السلام أن أحدهما عنه وعن آله والآخرة عن أمته لم يقض بشئتين على شخص بالنية) بيانه عليه الصلاة والسلام على الوجه المذكور لا يدل على عدم وقوعهما عنه بل على التبريد في الثواب كما يأتي ما يفيد عن الفتح (قوله) لم يكن فيها الخ) لعله لم يمكن الخ ثم رأيت نسخة الخط عبر بقوله لم يكن فيها الخ (قول الشارح) أحسنه قسمه الغنم الخ) تعقبه الرحي بانه إذا أراد بالتراضى فهو جائز في كل منهما وان أراد بدون علم صاحبه فانه لا يجوز في الغنم أيضا لانه فيهما وانما يأخذ نصيبه بغيبه صاحبه في المثل انتهى اه سندی ولعل المسئلة استعمالية في الغنم (قوله) ظاهره ولو كان غنيا الخ) المتعين حمل عدم الاكل على ما إذا كان الأمر ناذرا (قوله) والضمير في كان للقول) الظاهر أن ضميره كضمير غير ويغير للأمر وان كان ما قاله صعبا (قوله) عن مولاه ورقة بنت سعد) حقه ابن كافي شرح المصنف (قوله) بمحوضة) طم الحامض مختار الصحاح

(كتاب الحظروالاباحة)

(قوله) كون عامة مسائل كل منه ومن الاضحية لم تخل من أصل وفرع ترد فيه الكراهة) الا ترى أن في وقت التضحية من ليالى أيام النحر وفي التصرف في الاضحية بجزء الصوف وحلب اللبن وفي إقامة غيره مقامه كيف تحققت الكراهة وفي الكراهية كذلك أيضا اه عناية والكراهة في الحقيقة في التضحية لافي وقتها ففيه تجوز سعدى وفيه أيضا أن المراد أن في كتاب الكراهية تتحقق الكراهة في أشياء كثيرة تأمل (قوله) كافي الشرع الخ) عبارة اليربي المشرع الخ باليم (قوله) وأيده شارحه ابن أمير حاج الخ) ما ذكره ليس فيه تأييد للتجوز في كلام محمد بل فيه بيان أن ما وقع لابي حنيفة من لفظ التحريم مؤول (قوله) ويأتى أيضا ما في لفظ محمد) أى من التجوز (قوله) وعلى هذا فالاختلاف في مجرد صحة الاطلاق) قد علمت مما حرره صحة اطلاق التحريم على قول كل من الامام ومحمد على التجوز لا الحقيقة (قوله) ان كان الاصل فيه الحرمة الخ) يظهر أن هذا ليس عاما في كل ما يطلق عليه لفظ المكروه (قوله) فان ظاهره أنه مندوب الخ) خصوصا مع مقابلته بما قبله (قوله) وبعده لنفى اللهم) اللهم صفائر الذنوب اه سندی (قوله) ولا يعلقه بالخوان) بل يوضع بحيث لا يعلق اه سندی عن الظهيرية (قوله) أدخل مرارة في أصبعه للتداوى روى عن أبي حنيفة كراهته الخ) وجه الكراهة في ذلك ما فيه من استعمال النجاسة اذا المرارة نجسة بمجاورة ما فيها من النجاسة (قوله) ظاهره أن الكراهة تجزئية) بحمل الكراهة على التزهية وان أطلقت هنا نزول توقف المحنى في الفرق) ويظهر أن قوله من ساعته ليس احترازا بل ليفيد أن الحكم كذلك بعده بالاولى نعم الكراهة انما تتحقق فيما إذا كل من ساعته (قوله) والخرف بالراى محركة الجز الخ) جمع الجزة من الخرف كالجرار قاموس (قوله) ومفاده أن مجرد كون البائع مجوسا يثبت الحرمة الخ) لا يفتى أن عبارة التارخانية ليس فيها ما يدل على هذا المفاد نعم تفيد الكراهة بالاولى لو علم أن البائع مجوسى بدون أن يخبره أن الذابح مسلم (قوله) الاولى التعبير بالولى الخ) بل ما فعله الشارح هو المتعين وهو تميم في الملوكة ولا يستقيم ارجاع ضمير غيره ونفسه اليه اه ثم رأيت في نسخة الخط المخبر بدل الخبر والمناسج جعل الضمير للملوكة (قوله) قال في المنع وأما الاذن الخ) عبارة المنع بعد ذكره عبارة السراج وأما الاذن في دخول الدار إذا أذن في ذلك عبده أو ابنه الصغير والقياس كذلك الا أنه جرت العادة بين الناس أنهم لا يمنعون عن ذلك بخور لاجل ذلك اه وفي السندی عن السراج ولو أذن له في دخول الدار عبدا رجلا أو ابنه الصغير فالقياس أن يعزى الا انه جرت العادة من الناس الخ اه (قوله) هذا توفيق منه بين العبارات الخ) الأحسن أن يجعل استدرا كاعلى ما يتوهم من جعل الكافر كالفاسق فيما سبق أن يكونا كذلك فيما بعده فان العبارات لم يكن فيها تناف ولا شبهة حتى تحتاج للتوفيق وما قدمه انما يفيد عدم الفرق بينهما في نذب الاراقة (قوله) فقد ساوى الفاسق من هذه الجهة الخ) أى التيم بعد الوضوء (قوله) وأنت تراهم قد جزم في شرحه ما كل من ترد فيه) ما نقله عن خط الشارح ليس فيه ما يفيد التردد فيما جزمه في شرحه فان ما فيه هو الفرق بين الكافر والفاسق لو تيم قبل الاراقة وهو ما ذكره في التارخانية بقوله فان تيم لا يجزئيه الخ وهذا منقول لا يحتاج للاستظهار والاستظهار الواقع في خطه فيها التيم دونها فاستظهر أنه انما يكتفى بعد الوضوء تأمل (قوله) أحدهما هذا) أى صحة الاكتفاء في خبر الكافر بالوضوء بخلاف خبر الفاسق (قوله) بلا فرق

بين الذبيحة والماء) انظر السندی فإنه نقل عن المحيط أنه عند التعارض في الذبيحة ان كثر المشايخ قالوا
يتنزه عن الأكل اه ونحوه في الهندية وذكر أن الصحيح قول كثر المشايخ ونص عبارة السندی وفي المحيط
ولم يذكر محمد رجه الله في الأصل ما إذا كان صاحب اليد الذي أذن لغيره في أكل الطعام أو شرب الماء
ثقة عدلاً وقد أخبر أنه ملكه لم يغصبه من أحد وقد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الهندواني
لا يتنزه لأن الخبرين توافيا بحكم التعارض فتعتبر الاباحة الأصلية بخلاف ما إذا كان فاسقاً وغيره من
المشايخ قال يتنزه وهو الصحيح فعلى هذا إذا أراد أن يشتري لحماً فقال له خارج عدل لا تشترقه ذبحه مجوسى
وقال القصاب اشتريه ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فله تزول الكراهة بقول القصاب على قول أبي جعفر
وعلى قول غيرهم من المشايخ لا تزول اه (قوله والظاهر حمله على غير الوليمة) لا يظهر هذا الحمل بل
الظاهر حمله على عموم

(فصل في اللبس)

(قوله لانه صلف) في القاموس هو التمدح بما ليس عندك ومجاوزة الطرف اه (قوله هذا الشارة الى
أنه لا يجوز لبسه بلا ضرورة تاريخية) تنظر عبارة التاريخانية ثم رأيت عبارتها كأنقلها المحشى (قوله
لوصفيقا) في القاموس ثوب صفيق ضد صفيق وثوب خفيف قليل الغزل اه (قوله وهل حكم المتفرق
من الذهب والفضة كذلك يحرر) الظاهر عدم الفرق (قوله لكن في القهستاني وعن محمد لا بأس
للجندی الخ) الظاهر ابقاء قوله حالة الحرب على ظاهره وجعل ما روى عن محمد مقابلاً له (قوله ويظهر لي
ان هذا الجواب أحسن من الجواب السابق) لكن هذا الجواب يظهر إذا كان المراد بالخلط في كلام
الرملي اختلاط المجاورة وهو غير المتبادر منه فان المتبادر خلط الممازجة والظاهر اعتبار الغالب كما قال
الرملي ((قول المصنف ذكره ليس المعصفر)) قال السندی أي ما صبغ بالعصفر لما أخرجه مسلم وأحد
والنسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين معصفرين
فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها وفي رواية لمسلم رأى على ثوبين معصفرين فقال أملك امرئك
بهذا قلت أغسلهما قال بل أحرقهما وفي رواية للنسائي فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال اذهب
فاطرحهما اغسل قال ابن بار رسول الله قال في النار وفي رواية للحاكم فقال ما هذان الثوبان قال صبغتهما
لي أم عبد الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقسمت عليك لما رجعت الى أم عبد الله فأمرتها أن
توقد لهما التنور ثم تطرحهما فيه قال فرجعت ففعلت وفي رواية لأحمد وأبي داود وابن ماجه قال رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ثوب مصبوغ بعصفر موزد فقال ما هذا قال فانطلقت فأحرقته فقال
النبي عليه السلام ما صنعت بشوبك فقلت أحرقته قال أفلا كسوته بعض أهلك وفي رواية لهما قال
هبطنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنية فالتفت الى وعلى ربيعة مضرجة بالعصفر فقال ما هذه
الريطة عليك فعرفت ما كره فأنيت أهلي وهم يسجرون تنوراً لهم ففقدتها فيه ثم أنيت من الغد فقال
يا عبد الله ما فعلت الريطة فأخبرته فقال أفلا كسوته بعض أهلك فانه لا بأس به للنساء الى آخر عبارته
ثم قال عند قول المصنف والمزعر الأجر والأصفر يعني أن المزعر بقسميه مكروه كذا قاله السيد أحمد
قال وأما الأصفر من غير الزعفران فلا كراهة فيه (قوله مفاده أنه لا يكره للنساء) قال السندی قد
قدمنا اباحتها لهن في حديث عبد الله بن عمرو وعند أحمد وأبي داود اه (قول المصنف ولا بأس بسائر

(الألوان) قال الجوى من أحكام يوم الجمعة في جامع المضمرة والمشكلات عن فتاوى الحجة ويكره
للرجال لبس الثياب الخضراء وأحب الثياب الى الله تعالى الثياب البيض اه (قوله وظاهره أنه لا يكره
للزينة الخ) لم يظهر مما قبله (قوله ولأن السلطان يلبس للزينة الخ) مقتضى هذه العلة أن المراد
بغير السلطان في قول العامة من له حاجة فلا ينافي قول غيرهم بكره لغيره حاجة (قوله لانسلم أنها
في السن ترتفع بالفضة لانهم اتفقوا أيضاً) قد يقال ان الفضة لا ارتباطها بالعظم في شد السن لانتين بخلاف
وضعه على اللحم في مسئلة الأنف فانها تنبت لوضعها على اللحم (قوله قال لرضا الله عنه) نسخة الخط
قال رضى الله عنه الخ

(فصل في النظر والمس)

(قوله لا عورة للصغير جدا) أي بان كان ابن أربع سنين فادونها وقوله ثم تغلط أي يعتبر الدبر وما حوله
من الالبين والقبل وما حوله كما تقدم له (قوله وعلى هذا لا يحمل النظر الى عورت الخ) فيه أن مانقله انما هو
في النظر الى المرأة وعليها ثياب ملتصقة بها تصف جرمها وهذا لا يفيد أن الحكم في الرجل كذلك للفرق
الظاهر بينهما وتخصيص الحكم المذكور بما يفيد أنه ليس كالمرأة فيه وعلى ما قاله لا يخفى ما فيه من الحرج
خصوصاً في زماننا المتعادي فيه لبس الثياب المفرجة للكثير من أصناف الناس مما يصف ما تحتها والظاهر
ابقاء مانقله الشارح على عمومته في حق الرجل ورأيت في شرح المنتهى الحنبلي ما نصه ويجب ستر عورة
بما لا يصف البشرة أي لو نهال ان السراغما يحصل بذلك لأن لا يصف حجم العضو لانه لا يمكن التصرع عنه اه
(قوله فليتأمل عند الفتوى) الذي يقتضيه النظر أن ما قاله من اشتراط عدم أهلية الجماع في كل منهما
مبنى على الرواية التي ذكرها القهستاني عن محمد وما قاله من أنه لم يشترط كون الرجل ممن يجامع مبنى على
مقابلتها والظاهر اعتماد رواية عدم اشتراط كونه ممن يجامع (قوله ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير)
وأما المجوز فانهما يجوز مصاحبتها ومس يدها والسفر قد يجوز الى من غير ذلك (قوله أنه لا بأس بالأمة
بلا محرم في زماننا الخ) ويظهر أن الخلوة كذلك كما يفيد التعليل (قوله ومفاده أنها لا تنفق الخ) حقه
حذف لا (قوله وكذا الرجل اذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه على العكس) ليس المراد به
عكس الحكم السابق يعني أنها اذا كانت مجوزاً لا تردوا اذا كانت شابة تردفانه خلاف ما يعطيه التشبيه
وخلاف ما يفيد ما بعده بل المراد به العكس بين المجوز والشابة بمعنى عدم تساوي بينهما في الحكم وان
الشابة لا ترد والمجوز ترد (قوله ثم على مقابل الصحيح وجه الفرق كما في الهداية أن الشهوة الخ) ما ذكره
من الفرق انما هو فرق القول الصحيح للمقابلة تأمل (قوله وقد يقال اذا حصل له جميع ما اتصل بها فخل
المنفصل بالا ولي الخ) لم يظهر دعوى الاولوية اذا حصل ما اتصل بها بالتبع لها ولا تبعية بعد الانفصال
(قوله لقوله تعالى ولا تتنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض) الآية لا تصلح دليلاً فانها في التني وهو غير
التفكر (قوله ولعله محمول على ما اذا فعلته للزينة لا الجانب) يقال كذلك في الواشرة (قوله وقد منا
هناك عن النهر بحثنا أن لها سد فم رجها الخ) قدم في نكاح الرقيق أن ما في الجرم مبنى على أصل المذهب
وما في النهر على ما قاله المشايخ والذي قدمه أيضاً مخالفة بحث النهر لما في البرازية وهو الموافق

(باب الاستبراء وغيره)

(قوله وسرطه حقيقة الشغل الخ) فيه أنه يجب الاستبراء وان تيقن بفرغ الرحم (قوله ويظهر أيضاً

فمن نزل عليها الدم أول البلوغ ثم استبرأ بها (الح) لا يظهر الا اذا نزل عليها أول الشهر الا ان يراد بأول الشهر أول النزول (قوله) وقيد الردي الوالوجية بالقضاء ليس في عبارة الوالوجية ما يفيد التقييد ونصها باع أمة فاضت عند المشتري ثم وجد بها عيبا فردها لم يقرها البائع حتى تحيض عنده وكذا الاقالة واذا قبضها المشتري شراء فاسدا ثم ردها القاضي على البائع لقضاء البيع فعليه أن يستبرأ لانه استحدث ملك الوطء باستحداث ملك الممين من جهة غيره اه فانت تراه أنه لم يذكر القضاء قيد في الحكم وبدل للاطلاق ما ذكر في التعليل (قوله) ولعل الفرق شبهة الخلاف (الح) بطله حكاية الخلاف السابق في وجوب الاستبراء اذا كان الخيار للمشتري وردت بعد القبض فانه لو سلم هذا الفرق لوجب اتفاقا (قوله) أما لو طلقها قبله فعليه الاستبراء لان القبض له شبه بالعقد وعليه مدار الأحكام ولو اشتراها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض (قوله) وما حكاه ابن الشحنة (الح) نسخة الخط وهو ما حكاه (الح) (قوله) ان الأمة اذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء) يعني وفي التزويج لم تزل يدها ورقبتها مملوكة فاشتراط كونه قبل القبض ولم يشترط ذلك في الكتابة اه سندی (قوله) وباليده بعد القبض) نسخة الخط واليد الخ بدون باء (قوله) وكذا المولاهما الذي قدمه اعتماد وجوب الاستبراء على المولى اذا أراد تزويج أمته التي كان يطؤها (قوله) وبه ظهران قوله ولو عن شهوة في قول المصنف (الح) كذا نسخة الخط ولعل الأصل وبه ظهران قوله أي في العناية ما كان على وجه الشهوة في معنى قول المصنف في ازار الخ ثم ان ما ذكره لا يدفع ما قاله ط من أن ما استدل به لأبي يوسف انما يفيد جواز المعانقة وأما كونها بازا واحد أوقيص فلا دلالة فيه عليه ثم قول أبي يوسف لا بأس الخ ان كان بشهوة فهو حرام اتفاقا وبدونها جاز اتفاقا كما نقله عن الخاتمية والحقائق فما مورد الخلاف اه نعم على ظاهر عبارة الشارح من ابقاء قوله في ازار على ظاهره وأن أبا يوسف قائل بعدم الكراهة الامع تحقق الشهوة وهما يكتفيان بوجود الازار لتحقيقها يكون جريان الخلاف حينئذ ظاهرا (قوله) وان ما قبله (الح) نسخة الخط وان ما نقله (الح) (قوله) والصواب اسقاط لالخ) أو لا (قوله) لانه داخل في قول المصنف بعدد والسultan (الح) دخوله في السلطان خلاف المتبادر عرفا

(فصل في البيع)

(قوله) أو على الرخصة والاستحسان) أي المطلق على الرخصة والمقيد على الاستحسان (قوله) الظاهر أنه أشار بنقله إلى أن تصحيح الانتفاع بالخلاصة تصحیح لجواز بيعها أيضا) خلاف الظاهر بل الظاهر أنه أراد كافي شرحه لشجني زاده أن ما كان يبيعه غير جائز يكون الانتفاع به غير جائز وما كان يبيعه جائزا يكون الانتفاع به جائزا اه وليس فيه ما يدل على تصحيح جواز البيع (قوله) والظاهر أن المراد بالأخبار التواريخ (الح) انظر السندی فانه بعد أن نقل ما ذكره الشارح عن الهندية قال لعل المراد أخبار السلف الصالحين لاجمع خبر يعني حديث لان المصحف أشرف منها فلا استهانة والتفسير تابع له والفقه مستنبط منه وهو المقصود بتزيله لان الكتب انما نزلت لبيان ما للعبد وعليه وعلى هذا الأسس بوضعها في كتب الأحاديث وقاية لها اه (قوله) عليه السلام لا يجتمع في أرض العرب دينان) مقتضى هذا الحديث أنه لا خصوصية لمكة والمدينة في منع الاستيطان بل سائر أرض العرب كذلك (قوله) كالنفقة والكسوة واستحجار الظنمخ) وقال في الفصل السابع في الوقف على فقراءه واذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله

ذلك ان كان صغيرا الآن ولايته له عليهم بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم لانه لا ولاية لغيرهم عليهم ووصى الأب في هذا كالأب فان لم يكن لهم أب ولا وصى للأب ولهم أم وأخ أو عم وأخال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان في حجرهم استحسانا لان هذا محض منفعة في حق الصغير فصار كقبول الهبة ولهؤلاء قبول الهبة على الصغير اذا كان في حجرهم الا أن بين قبول الهبة واثبات القرابة نوع فرق فان الام تقبل الهبة على الصغير وان كان الأب حيا ولا تثبت قرابة الصغير وفقره اذا كان الأب حيا والفرق أن الهبة انما تقبض وتنتظر رجوع الأب بأن يرجع الوهاب عما أوجب أو يقوم من مجلسه فتبطل الهبة لو انتظر رجوع الأب أما هنا وانتظر رجوع الأب لا يقبض على الصغير شي لان الأب اذا حضر يثبت قرابة الصغير وفقره في الأزمنة الماضية ثم ان كان الأم أو الم أو الأخ موضع الوضع الغلة في أيديهم فما يصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويؤمنون بالاتفاق عليه وان لم يكن موضع ذلك موضع في يدي رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه اه تمة الفتاوى وفي البعل على الأشباه من البيع قال في الذخيرة امرأة اشترت لولدها من مالها ضيعة وقع الشراء للام وتكون الضيعة للولد لانها تصير واهبة والام غلظ ذلك ويقع قبضها عليه اه وفي المتنظ امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها يجوز استحسانا على الصبي وليس لها أن تمتنع من دفعها اليه وفيه ولو اشترت المرأة لولدها الصغير على أن لا يرجع عليه بالثمن جاز وهو كالهبة استحسانا اه (قوله) وفيه أنه لا يظهر الا على قول من قال ان الكفار غير مخاطبين (الح) الظاهر اعتماد تقييد الكتب لما في المتن فان الخرفي حتى الكفار كالماء في حقنا (قوله) فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التنزيه (الح) الأولى التحريم (قوله) ولعل المراد هنا عصر العنب على قصد الخمرية (الح) الأظهر ما قاله الرحني من أن المراد من عصرها تصفيها من نقلها (قوله) اذا فرق بين الغلام وبين البيت والعصير (الح) الأولى حذف العصير فانه ليس مما تقوم المعصية بعينه (قوله) نعم على هذا التعليل الذي ذكره الزيلعي بشكل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه (الح) بندفع الاشكال عما ذكره في باب البغاة من أن الجارية المغنية والكبش النطوح ونحوهما مقام المعصية بعينها لكن ليست هي المقصود الاصل منها فان عين الجارية للخدمة مثلا والغناء عارض فلم تكن عين المنكر بخلاف السلاح فان المقصود الاصل منه الحاربة به فكان عينه منكرا اذا بيع لاهل الفتنة فصار المراد بمقامه المعصية ما كان عينه منكرا بلا صنعة فيه فخرج نحو الجارية المغنية لانها ليست عين المنكر ونحو الحدي والعصير لانه وان كان يعمل منه عين المنكر لكنه بصنعة تحدث فلم يكن عينه وبهذا ظهر أن بيع الامرء ممن يلو ط به مثل الجارية المغنية فليس مما تقوم المعصية بعينه خلافا لما ذكره المصنف والشارح في الحظر اه (قوله) لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بان يجعل (الح) ما ذكره عن التجنيس يفيد الكراهة على المولى وغيره (قوله) بضم الغين) وبكسرهما الحقد (قوله) الشارح طوق له راية) ظاهرا أنها ثني زائد على الطوق وان كان يسمى راية باعتبار أنه علامة الاباق (قوله) فيشكل قول الزيلعي ولو جعل العزصفة للعرش كان جائزا (الح) قد يقال ان معنى قول الزيلعي كان جائزا أن هذا المعنى وهو وصف العرش بالعرج جائز في نفسه وان كان الدعاء بهذه الصيغة غير سائغ لتوهم المعنى الاول الغير الجائر (قوله) ما لم يسأل هجرا) في القاموس الهجر بالضم القسح من الكلام اه (قوله) الا أن يحمل على السؤال من غير الدنيا أو على (الح) الكلام على التوزيع فالاول محمل ما في الاحاديث والثاني ما عن ابن المبارك (قوله) أي لو نقص الوزن عما سمره الامام (الح) عبارة الاختيار ولو سمر السلطان على الخبازين الخبز فاشترى رجل منهم بذلك السعرا والخباز يخاف

ان نقصه ضربه السلطان لا يحل أكله لانه في معنى المكروه ينبغي أن يقول بعني بما يجب ليصبح البيع اه
(قوله) أقول وفيه تأمل ما ذكره عن الاختيار من عدم الحل للشري عزاءه الزبلي أيضا لم يعط وعلله بأنه
 في معنى المكروه ولا شك أنه في معناه وان لم يكن مكرها حقيقة وهذا مؤثر في عدم الحل والطيب للشري
 لا في عدم نفاذ البيع ولذا قال في الهداية ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكره ثم ما ذكره من
 التناقض مسألة المصادرة لا ينافي ما هنا من عدم الحل بل الظاهر فيها عدم الحل للشري أيضا لوجود معنى
 الا كراهه فيها أيضا فلا فرق بين المستثنين في الحكمين المذكورين **(قوله)** فينبذ بأي شيء باعه بحل
 لانه قد أخذ بطيب نفسه ورضاه ثم ان ما ذكره الزبلي وغيره من أنه لو تعدى رجل وباع بأكثر أجزائه
 القاضي موضوعه فيما اذا لم توجد هذه الحيلة فلا تنوهم المناقاة بينهما أصلا **(قوله)** وظاهره أنه لو باعه
 بأكثر يحل الخ ولو باعه بقليل يحل أيضا بشرط أن لا يخشى البائع بلوغ الخبر للسلطان وانتقامه منه
 والا فلا تنفع هذه الحيلة لانه أرضاه بلسانه وأكرهه بلسانه رحتي **(قوله)** جعل الزبلي وغيره ذلك
 فيما اذا كان المشتري من غير أهل البلد الخ وقال الرحتي ما ذكره الشارح محمول على ما اذا كان
 العرف أن الخبر لا يزيد عنه ولا ينقص والحمد لله سمر معروف لكنه قد زاد وقد ينقص فلو كان العرف
 بالعكس انعكس الحكم ولو كان كل منهما لا يزد ولا ينقص في عرفهم كانا سواء في الرجوع بالنقصان وان
 كان الاختلاف يقع في كل منهما بأن يشتري تارة بخمسة وتارة بأربعة مثلا لا يرجع في واحد منهما قال
 وهذا اذا قال بعني خيرا أو لحما بهذه الدراهم أما لو قال له بعني رطلا أو مناسملا فإنه يرجع بالنقصان
 مطلقا لوقوع البيع على وزن معلوم وكذا في الكيل وأفاد أن المسئلة رباعية فتارة يشتر السعير فيها وتارة
 لا يشتر فيها وتارة في أحدهما دون الآخر وقد علمت حكم الكل اه قلت فلو اعتبرنا خلاف حكم البلدي
 بالآفاق فيصير غاي مسائل اه سدي **(قوله)** فيما اذا جلب حاما ولم يدر صاحبها الظاهر أن الاحتياط
 فيما اذا اشترت عليه بما يملكه لا فيما اذا لم يعلم مالك الجلوب فانه حينئذ يجب التصديق به ثم يشتريها أو
 يوهب له **(قول الشارح)** لم يأخذها من أخذها أي اذا سمعت لوجود مانع الرجوع حينئذ أو يقال المراد
 أنه لا يرجع بدون قضاء أو رضا **(قول الشارح)** وأقره المصنف هنا قد يقال ما ذكره هنا من جواز
 المسابقة في جميع ما ذكره محمول على ما اذا لم يشترط الجعل وما ذكره فيما سياتي على ما اذا اشترط فلا تخالفه
 حينئذ تأمل **(قوله)** أي لعدم امكانه في القول بعدم امكان العقد في المسابقة تأمل بل هو ممكن وبصور
 بما قاله الشافعية **(قوله)** بشرطه أنه ان صرح أسلم الذي ذكره السدي عن البيهقي أن ركعة شرط على
 نفسه له عليه السلام عشرة شياه في كل مرة من الثلاث فلم يقبلها منه وطلب منه الاسلام فطلب منه آية
 على نبوته فدعا نجرة سمر فأقبلت ثم أمرها فرجعت ومع ذلك لم يسلم حين أراه الآية بل بعدها **(قوله)** متعلق
 بعد هذا العله نسخة وقعت له والا فالنسخ لفظ عند وعليها فقوله المسابقة بالأقدام مبتدأ وخبر **(قوله)**
 وليس استهال الخ نسخة الخط استسهال **(قوله)** لانه لو بلغه لا يكره لانه الخ لعل المراد أن الشأن
 في العاقل ذلك **(قوله)** وأولى بالكراهة الاقتصار على الشاذة الظاهر عدم كراهة الاقتصار على الشاذة والا
 لما جاز روايتها والعلة في الكراهة انما هي التخليط في آية واحدة دفعة واحدة ولذا قيد الكراهة بقوله
 دفعة واحدة **(قوله)** لانه لم يخج البه لكن نقل السدي أن العجاجة اختلفوا في خضابه فأثبتته
 كثير منهم ونفاه بعضهم رضي الله تعالى عنهم وقال النووي المختار أنه صبح في وقت وتركه في معظم
 الاوقات وأخبر كل بما شاهد وهذا التأويل كالتعيين اه **(قوله)** ولودفع الرشوة بغير طلب المرتني

فليس له أن يرجع قضاء الخ لا بد من التأويل في هذه العبارة والافهي لا تكون أقوى حالا من الهبة
 وهي له الرجوع فيها بالقضاء كأن يراد أنه لو رجع فيها ثم رافع مع المرتني لا يحكم القاضي بجملة رجوعه
 حيث كان بلا قضاء ويتوقف على الحكم له بالرجوع **(قوله)** أو يضر من الخ عبارة السدي أو
 يضر منه الخ **(قوله)** وانما المراد أنه لا يعاقب على تلك الصلاة الخ لو قيل المراد أنه لا يعاقب بنفس
 الصلاة وانما عليه عقاب الرياء نظير ما وصلي في ثوب الغصب لا يعاقب بتلك الصلاة وانما العقاب بتلبسه
 بشيئه لاستقام كلام الشارح وكان شاملا لكل صلاة وصدقة مع ابقائه على ظاهره **(قول الشارح)** يكره
 للمرأة سؤر الرجل وسؤرها اه قال في النهريس هذا لعدم الطهارة بل للاستلذاذ قال ط أما عند عدمه
 فلا على الظاهر وحرره وينبغي أن يقيد بما اذا علم المرأة التي شربت من الماء أو علمت هي الرجل الشارب
 أما بدونه فلا كراهة لان الانسان لا يشتهي من لا يعلم اه سدي **(قوله)** يجب تقييده بغير الزوجة
 والمحارم لان الرجل لا يتلذذ بسؤر محرمة عادة حتى لو خاف تركه اه سدي **(قوله)** والموضوع للوضوء
 لا يباح منه الشرب من تمام كلام ابن الفضل وتقدم في آخر التيمم أن الماء المسبل في الغلاة لا يمنع
 التيمم ما لم يكن كثيرا فيعلم أنه للوضوء أيضا وأنه يشرب ما للوضوء وأن الفرق أن الشرب أهم لانه لا حياة
 النفوس بخلاف الوضوء لان له بدلا فإذا ن صاحب به الشرب منه عادة لانه أنفع وقال ابن الفضل بالعكس
 فيها اه **(قوله)** أو استماله قلب المجني عليه الا بالكذب فيباح الا أنه ينبغي أن يحتزم منه ما أمكن لانه
 اذا فتح باب الكذب على نفسه فيخشي أن يتداعى الى ما يستغنى عنه والى ما لا يقتصر على حد الضرورة
 اه احياه **(قوله)** لان اظهارها فاحشة أخرى مقتضى هذا أن الكذب واجب لا مباح وكذا يقال فيما
 لو أنكر سر أخيه ونظائره **(قوله)** الذي في القنية أنه يأثم ولا يلزم منه الفسق الخ ذكر ابن وهبان في
 شرحه أن وجه عدم جواز المرور بالجوامع أنه لم يبين له وانما يبنى للصلاة وذكر العلم وقراءة القرآن وأن وجه
 عدم تعليم الصبيان فيه ما يبدو منهم من العفاشة والقذارة وعدم الاحترام والتشويش على المصلين وكل
 ذلك مما ينبغي أن تصان عنه المساجد اه ولا يخفى أن ما ذكره من التوجيه يفيد الفسق في مسألة
 التعليم بالاولى **(قوله)** قال في القنية وقيل له أن يقوم بين يدي العالم الخ صدر عبارتها ولا يكره قيام
 الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما وفي مشكل الآثار والقيام لغيره ليس بغيره ولعنه وانما المكروه
 محبة القيام من الذي يقام له فان لم يحب وقاموا له لا يكره وقيام قارئ القرآن ابن يحيى عليه تعظيما لا يكره
 اذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل الخ كما نقله ابن وهبان في شرحه ولا يخفى أن ما ذكره أولا وانما يفيد
 أن القيام للقدم وما ذكره آخر أفاد حكم القيام بين اليدين ولا يتعين حل النظم عليه بل على الاول كما فعله
 في شرحه **(قوله)** وأنه لا منافاة بين القولين السابقين والمنافاة ظاهرة بين المعتمد ومقابله من ان الثواب
 والادب فقط والله أعلم

(كتاب احياء الموات)

(قول الشارح) لعل مناسبتة أن فيه ما يكره وما لا يكره لعل مرادهم بالمكروه ما امتنع احياهه كالتصل
 بالمران أو ما ينتفع به أهل العمران اه سدي وسيأتي أنه يكره احياهه ما حجرة غيره اذا تركه أقل من ثلاث
 سنين **(قوله)** أي المعروف لا حاجته **(قوله)** وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة بل الخلاف حقيقي
 وكيفية تصرف الامام فيه ماختلفة تأمل **(قوله)** بقى هل يكفي الاذن الا لاحق لم أره الظاهر من عبارة

المتون عدم كفاية الاذن اللاحق (قوله وقيل الثاني أحق) فالخلاف مبنى على أن المحي الأول يملك الاستغلال أو الرقبة (قوله ولم أر من ربح أحدهما على الآخر) مقتضى تعبير الهداية عن الثاني بقوله فمن محمد الخ اعتماد الأول (قول الشارح والسعي) عطف تفسير

(فصل في الشرب)

(قوله وجعله القهستاني اسم مصدر) عبارته الشرب اسم المصدر اه وهي لاتفيده اسم مصدر بل انه اسم المصدر الذي هو الحدث (قوله وانظر ما وجه ارادة المعنى الاول الخ) وجهه كثرة اطلاق الشرب في هذا الفصل بالمعنى الاول اه والمراد بالارادة الاختيار لاجل كلام المصنف فانه لا يتأتى فيه المعنى الثاني (قوله فأبدلت الواو الخ) عبارة القهستاني اللام (قوله وفي نسخة بالجيم وهو تحريف الخ) لا تحريف فان المراد حينئذ بالماء غير النابع منه بل المحرز والمجوعول فيه فهو نظير ما في الصهرج (قوله أما في البحر فانه ينتفع وان ضرر) فيه أن الانتفاع بالمباح لا يجوز الا اذا كان لا يضر بأحد كافي الزيلعي ولا يظهر فرق بين البحر والنهر في اشتراط عدم الضرر وكتب الرخعي على قول المصنف من بحر أو نهر مانعه البحر الماء الكثير والماء كافي القاموس فان أراد الماء الكثير دخل نحو دجلة فلا حاجة للعطف وان أراد الماء فلا يصلح لسقي الأرض والأولى اسقاطه والاقتصار على قوله أو نهر الخ اه (قول المصنف أو خضر الخ) يضم ففتح سندی وضبط بفتح الخاء وكسر الصاد (قوله وذكر الضمير للعطف بأو) هذا التعليل انما يناسب وجه الافراد وما بعده للتذكير (قوله أقول وفي كل منهما اشكال الخ) تقدم في الشركة أن لكل من شريكي الملك أن يأخذ مقدار نصيبه في غيبة الآخر وقد يقال كذلك هنا فانه بالقاء العبد ما في الكوز في الخوض صار الماء مشتركا بين سيده وبين العامة فلكل أخذ مقدار حقه تأمل (قوله فلا يجب عليه أن يخرج له الجمر ليصطلي الخ) لكن على ما ذكره عن الذخيرة الجمر الذي لا قيمة له حكمه حكم الماء (قوله أنها رديت التي تسمى أراضيها أو كثر دورها جرت العادة الخ) وجه ما جرت به العادة تعمير احصاء أهل الدور والخلات والاسبلة ونحوها فهم نظير أهل الشفة مع أن مال ذلك عائد للأراضي فانه بعد ما يستعمل ينصرف الباقي للأراضي وما ينتفع به أهل الدور شئ قليل تأمل (قوله الا أن يبرهن صاحب الأرض أنه ملكه) أو انه اجراه في أرضه غصباً فيما اذا ادعى حق الاجراء فيه (قوله لكن في الذخيرة عن أبي الليث لو كان مسيل مطوحه الى دار رجل الخ) ما قاله أبو الليث لا يتأتى ما قبله فان موضوعه في العلم بأن له مسيلاً على دار الآخر كما يفيد تصوير الحادثة بقوله لو كان مسيلاً الخ ولعل القصد بذكر عبارة الذخيرة بيان أن ما جرى عليه المصنف جواب الاستحسان المعنى به (قول المصنف نهرين قوم اختصموا في الشرب فهو بينهم الخ) انظر حكم ما لو اختلفوا في شرب الدور والظاهر أنه يكون بينهم بالسواء لا استواء يدهم عليه حكماً ما لم يثبت التفاضل بالبرهان (قوله فعليه الواو هنا تبعاً للوقاية وفي الهداية بمعنى أو ليوافق الكافي قاله الباقي) عبارة الكافي على ما في شرح المشتق الا أن تكون رخي لا تضر بالنهر ولا بالماء أو يكون موضعها في أرض صاحبها فيجوز اه وعبارة الهداية الارضي لا تضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صاحبها اه وعبارة الوقاية الا في ملكه الخاص بحيث لا يضر بالنهر ولا بالماء اه والظاهر أن أو في كلام الكافي بمعنى الواو حتى يوافق كلام غيره والشرط عدم الاضرار بكل منهما مع كون النصب في ملكه اذ لو كان فيه لكنه يضر بأحدهما يمنع ثم راجعت كافي النسبي

فوجدت عبارته بالواو لا باو ونصها وليس لاحد منهم أن يكرى منه نهراً أو ينصب عليه رخي ماء الأرض أصحابه الا أن يكون رخي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صاحبها فانه يجوز اه (قوله وكذا اذا أراد أن يسوق شربه في أرضه الاولى) ما ذكره لا يظهر فيما اذا كانت القسمة بالأيام أو الكوى (قوله لانه اعارة الشرب الخ) أي ان كلامهما معبراً لصاحبه حقه من الشرب من النهر عناية (قوله قلت لكنه خلاف ما في المتون الخ) لا ينبغي أن كلام المشايخ فيما اذا لم ينتفع الكل الأعلى والأسفل الا بالسكر وهذا ما قدمه عن العناية والهداية وموضوع المتون فيما اذا لم يشرب الأعلى الا بالسكر لا فيما اذا لم يشرب الكل وما أفتي به في الاسماء عليه وغيره انما هو في مسألة المتون وما في الكافي من قوله ولكن يشرب بحصته ليس فيه ما يدل على السكر بل المتبادر أنه يشرب بدونه ان أمكنه تأمل (قوله وقال السرخسي له مطلقاً) وجه ما قاله وهو الصحيح كافي الزيلعي أن قسمة الماء في الأصل وقعت باعتبار سعة الكوة وضيقها من غير اعتبار التسفل والترفع فلا يؤدي الى تغيير موضع القسمة فلا يمنع (قول المصنف ويوصى بالانتفاع به) وكذا تصح الوصية به الا أنه اذا أوصى بالانتفاع به تبطل عت الموصى له ولو أوصى به لا تبطل به (قوله مستغنى عنه الخ) لكن فيه فائدة وهي ان الايصاء باطل ونفي الصحة لا يدل عليه (قوله وتبع من حيث انه لعينه) عبارة الشرنبلالي والفرق أن الشرب في حق البيع تبع للارض من وجه لكونه لا يقصد لعينه وأصل من وجه من حيث انه يقوم بذاته فجاز بيعه تبعاً لأي أرض كانت وأما الشرب في حق الاجارة فهو تبع من كل وجه اذ لا تنها الزراعة الابنه فلم تجز اجارته مع أرض أخرى كما لا يجوز بيع أطراف عبيد بقرعة عبد آخر اه وعبارة البرازية وتبع من حيث انه لا يقصد لعينه الخ (قوله ولا يعار) انظر مع ما سبق في كلام المحسن عند قوله ولكل نقضه (قوله علة أخرى) يوهم أنه علة أخرى للعلة مع أنه علة لعدم صلاحيته بدل خلع الخ (قوله على أنه لا يظهر الا على مقابل المقتي به الخ) بل يظهر أيضاً على المقتي به فانه عليه وان كان غير مملوك هو مستحق للغير فهو حرام

(كتاب الأشربة)

(قوله لانهم اشعبت عرق واحد لفظاً ومعنى) فاللفظ هو الشرب مصدر شرب والعرق المعنوي هو معنى لفظ شرب الذي هو مصدر شرب لان كلامهما مشتق من ذلك المصدر ولا بد في الاشتقاق من التناسب بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى اه سندی (قوله نسخة أنواع أوستة) استوفى بيان الأنواع في الهندية وزبدة الدراية (قوله أي في قوله والكل حرام اذا غلى واشتد) فانه لم يذكر القذف في الثلاثة المذكورة بعد فأولى الجمر اه ط (قوله فان اللغة لا يجري فيها القياس الخ) قال الرخعي نقلاً عن ابن الكمال ما قيل ان اللغة لا يجري فيها القياس لا يجدي نفعاً لما عرفت أن ممسك الحصى غير هذا وكون الجمر حقيقة فيما ذكر غير مسلم قال في القاموس الجمر ما أسكر من عصير العنب أو عام كالجرة والعموم أصح لأنها حرمت وما بالمدنية خمر عنب وما كان شرابهم الا البسر والنمر اه وقوله وغيره كل واحده اسم يقال أيضاً للخمر أسماء كثيرة وهو لم يمنع من اطلاقها على ماء العنب حقيقة كذلك ما ذكره من الأسماء لا يمنع من اطلاق الجمر عليها حقيقة والأصل في اطلاق الحديث أنه حقيقة لانه لا يعدل الى المجاز مع امكان الحقيقة والسنة هي المينة لمعان القرآن فلو سلم أنها في اللغة خاصة بالتى من ماء العنب فقد بين الشارع انها تكون من غيره والحكم اذا أسند الى قطي يحمل وظني مفصل انما يستند بثبوته للقطعي بل هو غير محتمل بل الجمر في اللغة

والشرع اسم لكل مانع كما ارتضاء في القاموس وقال أنس رضي الله عنه حرمت الخمر وما بالمدينة من عصير العنب فقد بين أن التي حرمت وأمر عليه السلام بإزالتها غير التي من ماء العنب فلذا كان المقتضى به حرمة جميع أنواعها قليلا أو كثيرا على أي وجه كان اهـ **(قوله)** لأنه لا يمنع من ثبوت الحرمة الخـ كالعصير إذا طبخ حتى ذهب ثلثاه فلا يطبخ تأثير في منع الحرمة **(قوله)** ثم رأيت ابن النخبة نقله عن ابن وهبان الخـ أي نقل أنه مفرغ على مذهب الاعتزال كما خطر له **(قوله)** فلذا أفرد المصنف الرطب بالذكر لعلة الزبيب **(قوله)** وما ورد من النهي محمول على الابتداء الخـ أي ابتداء الإسلام التي هي حالة شدة وحاجة **(قوله)** وبالأخير يحصل التوفيق بين ما فعله ابن عمرو وبين ما روى عنه من حرمة نقيع الزبيب التي هي قال في النهاية هذا الذي قاله في الهداية غير مستقيم لأن حديث عائشة الذي ذكرناه صريح في أن الخليطين كان نيا وما روى عن ابن عمر من حرمة نقيع الزبيب لم يثبت ولم يذكره أهل النقل الخـ اهـ **(قوله)** والمفهوم من عبارة الملتقى عدم اشتراط الطبخ فيه فليتأمل قال شيخنا زاده في شارح الملتقى يمكن التوفيق بحمل ما في الملتقى على ما قبل الاستدلال وما في غيره على ما بعده **(قوله)** فلا يكون الذاهب ثلثي ماء العنب أي على القطع واليقين اذ لم يثبت بندها بمعاما أو الماء أو لا للطائفة فقلنا بالحرمة احتياطا **(قوله)** ذكر الزبلي هذه العبارة في كتاب الغصب الخـ وذكرها هنا صحيح أيضا لا فادتها أن الأشربة المحرمة تضمن غير صالحة للشرب وقال ط القياس على آلات اللهو ونحوها فيفسد ضمانها غير مسكرة **(قوله)** فان الحدانما يجب في سائر الأنبياء عندهما الخـ عبارته على ما في ط بالكروان كان حلالا لشربه الخـ **(قوله)** وان كان حلالا لشربه في الابتداء أي قبل الاستدلال والغنف **(قوله)** وحاصله أنهم ما حيث جلال الأنبياء الخـ حقه حرما الخـ **(قوله)** الظاهر أن هذا خاص بالأشربة المائعة الخـ هذا الاستظهار يحتاج لنقل صريح والافعبارة البرازية عامة شاملة للجامدات **(قوله)** أي عند الامام الظاهر رجوع الضمير لمحمد وليس في عبارة القهستاني التصريح برجوعه للامام بل قال عنده بعد ما ذكر لفظ محمد والشخين كما ذكره الشارح ثم ما ذكره في الهداية من تصحيح حل لبن الرمال الخـ اعاد ذكره على قول الامام **(قوله)** الشارح هي ورق القنب في القاموس القنب كدتم وسكر نوع من الكنان اهـ **(قوله)** على أن المراد من أولى الأمر في الآية العلماء الخـ على أن المراد بهم العلماء تكون الآية دالة على وجوب طاعة السلطان أيضا لأن العلماء أمروا بطاعته فوجب بهذه الآية أخذنا من وجوب طاعة العلماء فيما أمر به

• (كتاب الصيد)

(قوله) وأن لا يشتغل بين الإرسال والأخذ بعمل آخر فيه تأمل وهذا انما هو شرط في الكلاب ونحوه لا في الصائد على ما يعلم مما يأتي **(قوله)** وأقره الشراح لكن ما قدمه من أنه يورث اللهو والغفلة يفيد كراهة اتخاذ حرفة كما قاله في الأشياء **(قوله)** الشارح ليجاسة عنه الخـ هذه العبارة بنماها للمصنف إلى قوله فتنبه فتأمل **(قوله)** فالنشرط اقتران التسمية به لكن في السند عن الظهيرية فان صاحبه صاحب الكلب صحت بعد ما انقلت وحسني فان لم ينزجر بصياحه بأن لم يزد طلبا وحرصا على الأخذ فأخذه لا يؤكل أما إذا انزجر بصياحه أكل استحسانا اهـ وسيأتي في كلام المتن ما يفيد **(قوله)** فالظرف تنازع كل من التسمية والإرسال هو قوله على حيوان وما قدمه انما أفاد تعلقه بالإرسال خاصة ويفيد أن التسمية على الآلة لا المذبح اذ لو كانت عليه ما أكل الصيد فيما إذا جرى صيدا وسمى فأصاب

غيره اذ صدق عليه أنه لم يسم على المصاب مع أنه يؤكل لوجود التسمية على الآلة كما ذكره **(قوله)** وهذا لا يمكن هنا في عدم إمكانه نظرا والظاهر ما نقله عن البدائع من أن ذكاته ذكاة الصيد وأنه في معناه ان لم يمكن ذبحه **(قوله)** لكن استدل على الأول كأن صال وعدا على الأول حتى ازداد طلبه **(قوله)** فكان ينبغي ذكره قبل قوله وكلب مجوسي بقدر لفظ كلب في قوله أو لم يرسل ويصح العطف حينئذ **(قوله)** فلا أولى أن يقول أن لا يشتغل بعمل الخـ فيه أنه لو قال ما ذكره لأفاد أن الوقوف ولومع الطول لا يمنع من حل الأكل لعدم الاشتغال بعمل آخر مع أن كلام المصنف والنقابة يفيد عدم الحل وإذا قيل ان الوقوف عمل آخر غير الإرسال لم يزد عدم أكل ما صاده به ولو لم يطل مع أنه خلاف ما أفاده كلامهما **(قوله)** الشارح مطلقا عندنا لعل المناسب تأخير ذكره في المسئلة بعده فان خلاف الشافعي فيما لو أكل بعد تعلقه لافي هذه المسئلة التي موضوعها ما إذا أكل قبل تعلقه كما يفيد ذلك المقابلة بما بعدهما **(قوله)** نعم يظهر ذلك فيما لو ادعى المولى أنه ابنه الخـ فيه أنه يموت الأم مع وجود مولاه لا ينافي الحكم بحريتها لا قصد اولادها بل مانع رقيقة ولا يمكن الحكم بحريتها بعده أصلا **(قوله)** وفائدة ذكره أنه لو غاب وتواري الخـ نحوه في القهستاني حيث قال انما شرط التحامل لينتقن أن الجرح بالرى لا بسبب آخر كرمي آخر ووقوعه على حجر حتى لو علم يقينا أن الجرح برميه أكل اهـ وهذا أوضح مما في المعراج **(قوله)** فاعتنم هذا التعرير ما ذكره من التعرير المذكور أصله لقاضي زاده كما نقله السند عنه **(قوله)** أقول ذكر صاحب الجمع ذلك في المختصة الخـ فيه أن ما ذكره في الجمع من الخلاف في القدر المعتبر للحل من الحياة في المختصة ونحوها قيل بحريته فيما أدركه من الصيد حيا وبذلك ما ذكره الزبلي أنه لو وقع الصيد في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة قدر ما يكون في المذبوح فلال وذكر الصدر الشهيد أن هذا بالاجماع وقيل هذا قولهما وعند أبي حنيفة لا يحل الا اذا ذكاه بناء على أن الحياة الخفية معتبرة عنده وعندهما غير معتبرة حتى حلت المتردية ونحوها بالذكاة اذا كانت فيها حياة وان كانت خفية عنده وعندهما لا تحل الا اذا كانت حياتها بينة وذلك بان يبقى فوق ما يبقى المذبوح عند محمد وعند أبي يوسف أن يكون بحال يعيش بمنزلة الخـ **(قوله)** بخلاف المتردية الخـ مأخوذ من تعليل الظهيرية **(قوله)** وبخالفه ما في العناية من الخـ مثل ما في العناية في الهداية والزبلي فانظرهما الا أنه لم يذكر فيهما التعميم أعني قول العناية سواء كانت الحياة فيه بينة الخـ الآن الظاهر منهما ارادته **(قوله)** الشارح كما أشيرنا إليه مقتضاه أن قوله هنا من الشرح مع ان الموجود في النسخ كتابته بالمداد الأحمر وعليه فلا تتم الاشارة من الشارح بل من المصنف وقد يقال مراده بقوله كما أشيرنا إليه ما قدمه من قوله عند قول المصنف واذا أدرك الصيد حيا من قوله بحياة فوق حياة المذبوح فانه يفيد أن مثل المتردية يكفي فيه مطلق الحياة **(قوله)** المصنف فان تركها عند الخـ كذا ذكره في النقابة وهو احتراز عما اذا عجز عن الذكاة كما يفيد كلام المصنف حينئذ كأن في منته إشارة للحل وبهذا يظهر أن قول الشارح مع القدرة عليها وقع تفسير العمدية والأوضح التعبير بأى التفسيرية **(قوله)** لان التقصير من جهته حيث لم يحمل آله الذكاة مع نفسه **(قوله)** ولا يخفى أن الجرح بالرصاص انما هو بالأحرار والنقل الخـ نقل الحادي في حواشي الدرر عن فتاوى على افتدى الحل معللا بأن النار تعمل عمل الذكاة في الحيوان حتى لو قذف النار في المذبح فاحترقت العروق يؤكل لكن ينبغي أن يحمل على ما إذا سال الدم حتى اذا انجمد ولم يسئل لا يحل الى آخر ما ذكره فانظره وسيأتي للمعنى في الجنايات أن القتل بالسندقة الرصاص عدل لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن اذا لم تجرح لا يقتص به على

رواية الطحاوي انتهى ومقتضاه حل الصيد بها تأمل وما ذكره السندي هنامؤيد للعل وأنه لا شبهة فيه لكن ما ذكره في الهداية وغيره أن الموت إذا كان مضافا إلى الجرح يبين كان الصيد حلالا وإذا كان مضافا إلى الثقل يبين كان حراما وان وقع الشك ولا يدري مات بالجرح أو بالنقل كان حراما اه يقتضى الحرمه هنا تأمل (قوله) وذكر في الخاتمة ان وقع في ماء فبات لا يؤكل يمكن حل ما في الخاتمة على ما اذا انقضى جرحه (قوله) فالارسال بمنزلة الرمي حقه العكس (قوله) والتقييد بالكل ليس له مفهوم وفي الفصل ٢١ من كراهية الهندية نقلا عن العناية الحار اذا مرض ولا ينتفع به فلا بأس بأن يذبح فيستراح منه اه (قوله) وفرض المسئلة في الهداية فيما اذا سمع حياضه حس صيد فرماه (الخ) عبارة الهداية سمع حياضه صيد فرماه أو أرسل كلبا أو يازيا عليه فأصاب صيدا ثم تبين أنه حس صيد حل المصادم أي صيد كان وان تبين أنه حس آدمي أو حيوان أهلى لا يحل اه (قوله) فالمراد كل ما لا يحل بالاصطلاح لو قال فالمراد كل ما لا يصاد لكان أولى (قوله) أي وأصاب صيدا (الخ) غير المتبادر من المصنف (قوله) أو رماه من الحرم (الخ) أي وهو فيه فخرج فأصابه في الحل

(كتاب الرهن)

(قوله على وجه التبرع) عبارة الفهستاني على وجه السرعة (قوله) والمختار قول محمد كافي الاختيار) عبارته ثم الرهن على ثلاثة أضرب جائز وباطل وقيد كراهيا وفاسد وهو رهن بالمبيع ورهن المشاع والمشغول بحق الغير واشترى عبدا أو خلا ورهن بالثمن رهنا ثم ظهر العبد حرا أو انحل خيرا قال القدوري يهلك بغير شيء لأن المبيع غير مضمون بنفسه والقبض لم يتم في المشاع والمشغول ولم يصح في الحر والحر كالأورنه ابتداء ونص محمد في المبوط والجامع أن المقبوض بحكم رهن فاسد مضمون لأن الرهن انعقد بمقابلة المال حقيقة في البعض وفي البعض في ظن - ما لکنه فسد لثقتان فيه لأنه لا يمكن استيفاءه من الرهن فيكون مضمونا بالأقل والمختار قول محمد اه فتأمل (قوله) ورد العين مخلص ان ان أمكن ردها على ما عليه الجمهور وذلك دين على ما قاله الجمهور وهو رهن بدين حقيقة لاحكام تأمل (قوله) واقتصر في الهداية على الثاني) فيه أنه فيها ذكر القولين حيث قال الرهن ينعقد بالايجاب والقبول ويتم القبض قالوا الركن الايجاب بمجرد اه والقائل بذلك خواهر زاده كافي العناية (قوله) وجوابه مع ما فيه في العناية) قال فيها أوجب بان بقاء احتمال استحقاق المؤدى بوجب بقاء الضمان وفيه نظر لأن الاحتمال لا يوجب التحقيق لاسيما اذا لم ينشأ عن دليل اه ويظهر في دفع هذا الاراد أن يقال انه بالاداء لم يسقط الدين عن ذمة الراهن اذا الدينون نقضى بأعمالها بخلاف ما اذا أبرأ المرهن منه فإنه يسقط فلم تبقى العلة بوصفها فيعدم الحكم وفي الخلاصة من الفصل الثالث في الأصل المرتهن اذا أبرأ الراهن عن الدين أو وجهه منه والى عبد الرهن في يده فهلك من غير أن ينعذ لا يضمن استحسانا بخلاف ما لو برئ الراهن بالايضاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن حيث يهلك مضمونا حتى يجب على المرتهن رد ما استوفى على الراهن اه ونحوه في الهندية (قوله) لو كانت لينيم (الخ) لعل حقه الا لو كانت لينيم فان الذي قدمه في الغصب أن الوقف ومال اليتيم يجب فيه الاجر على كل حال ولو سكنه بتأويل ملك أو عقد ولم أرفق في الخيرية بأنه لا يلزم الاجر لوليتيم (قوله) ولا يشترط في الزوجة والولد كونهما (الخ) فيه أن الذي في الهداية والزيلعي يخالفه فانهما قالوا معنى قوله أي القدوري وولده أن يكون في عياله اه وعليه جرى شرح الهداية (قوله) وعلى

هذا فقوله فينبغي إلى آخره لا حاجة إليه (الخ) فيه أن قصد الشارع بقوله فينبغي الخ ترجيح ما جرى عليه المصنف لا اثبات حكم بالقيام حتى يقال انه ليس أهلا له (قول المصنف والخراج الخ) لأن الخراج مؤنة الملك والعشر فيما يخرج مقدم على حق المرتهن لتعلقه بالعين زيلعي وقال الرجح لو زرعهما المرتهن باذن الراهن يكون العشر على المرتهن لأنه حينئذ مستعير والعشر عليه وكذا على الاجنبي لو زرعهما باذنهما كذا بجرحه (قوله) قال العلامة المقدسي لا يصدق الخ) عبارته بقى ما اذا لم يكن في البلدة قاض أو كان من قضاء الجور لا يصدق المرتهن على النفقة الابينة كذا قال محمد اه والظاهر أن قوله لا يصدق الخ جملة منقطعة عما قبلها الاجواب له وأن المراد ببينة على الاتفاق على وجه الرجوع (قوله) أفاد بجحاية الخلاف في الحاضر أن ما في المتن مفروض في الغائب غير مسلم بل يفيد أن كلام المتن عام وانما الخلاف في الحاضر

(باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز)

(قوله نقله البيهقي) حقه الأشياء فإنه هو الذي عرأ ما في الشارح لشرح الأقطع والناقل لما في الروضة البيهقي عن الترتائي (قوله) وينظر الفرق بين المعلق عنه بشرط غير الموت (الخ) الدافع للاشكال في هذه المسئلة أن يقال انها خلافية فعلى ما في شرح الأقطع لا يجوز رهن المعلق عنه ولو بصفة كانت حرا بكأ أو بموته على صفة خاصة لما نقله عن ط من العلة وعلى ما في روضة القضاء وما في الشارح من باب المدبر يجوز وعبارة البيهقي صريحة في ذلك حيث ذكر في شرح ما في الأشياء الذي عرأ فيها لا قطع مانعه قال الترتائي ناقل عن روضة القضاء علق عتق عبده بصفة ثم رهنه جاز خلافا للشافعي لأن يجوز بيعه بخار رهنه وفي الشافعي يجوز بيع المعلق عنه بشرط سوى الموت اه فقد جعل ما في الروضة قولاً آخر مقابلا لما في الأشياء على ما هو الظاهر (قوله) يخالف لما قدمناه عن الهداية (الخ) الظاهر عدم المخالفة فان ما تقدم فيه رهن التبع قصد او ما هنار رهنه تبعا وقرى بينهما اه ويدل على هذا ما في الخاتمة لورهن يتامعنا من دار أو طائفة معينة من دار جاز اه (قوله) تفسير لحاصل المعنى) لا يصح جعله تفسيراً فان الدرك هو ضمان الثمن الذي يجب عند الاستحقاق فالأظهر جعله تعليلا للرهن الذي قصده المشتري تأمل (قول الشارح فاذا هلك ذهب بالثمن) في الخاتمة ذكر الكرخي والقدوري ان هلك المبيع قبل المنع بغير شيء وبعده بالقيمة كالغصب اه سندی (قوله) كأن كفيل زيد بنفس عمرو على أنه (الخ) هذا المثال ليس فيه الرهن بكفالة النفس بل بالمال المكفول كفالة معلقة والأصوب التصوير كافي السندي بما اذا أعطى الكفيل بالنفس رهنا المكفول له بهذه الكفالة فإنه غير جائز لعينين أحدهما أن المكفول به من الرهن غير ممكن والشافعي أنه غير مضمون بنفسه حتى لو هلك لا يلزم شيء (قوله) أي لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب الخ) وكذا لا يجوز أخذ الرهن من البائع بالمبيع بعد القضاء به لعدم الضمان عليه أيضا ومع هذا كله فالمتبادر أن المراد أن الشفع أخذ رهنا من المشتري أو البائع بحقه الذي هو الشفعة لا المبيع (قوله) تضمن بلا تعد ضمان الرهن الخ) صرح به في العناية عن الكرخي فقال في رهن الخمر أو الخنزير اذا كان الراهن ذميا والمرتهن مسلما فإنه يضمن بالأقل من قيمته ومن الدين اه ولا شك أنه فاسد نظر السلم وان كان مالا وفاسد الرهن يتعلق به الضمان كصحة كافيها عن شرح القدوري (قوله) لأنه اذا هلك الرهن في المجلس يصير المسلم مستردا رأس المال الخ) الظاهر أنه يهلك الرهن هنا أمانة لعدم

وجوب شيء على المسلم اليه من رأس المال فلم يكن مقابلا لعمل تأمل (قوله دون المسلم فيه الخ) لامانع من حمل الرهن على عمومته في الاشياء الثلاثة فان الحكم فيها واحد وهو أن المرتهن يصير مستوفيا للمسلم فيه ويقتد بقوله وان افترق الخ بغير مسألة المسلم فيه كما فعل الشارح حيث أطلق في الهلاك وقيد في الافتراق وحينئذ استقام ما نقله ط وأبو السعود (قوله واهله أراد بالكفيل الكفيل بالغرامات الخ) لا يصح ارادة ذلك فان الكفالة بالغرامات لا يشترط لها وجوب المال لا ظاهر ولا باطنا كما تقدم والأصوب أن يصور بما لو كفل عنه عن عبد بأمره وأدى ثم تين أنه حرفانه يرجع على المكفول عنه لصحته الوجوب الدين ظاهرا وهو كاف لصحته ولا ينافي هذا ما نقله عن الذخيرة (قوله أي شبهة مال الغير الخ) أي حيث لم تحصل منه اقالة في الظاهر (قوله أي ضمن الدافع) أو القايض لأنه غاصب الغاصب (قوله فقله في العناية أنهما من شعب قوله رهنار جلا الخ) عبارتها عند قول الهداية وان رهن رجلان بدين عليهما رهن جلا هذه عكس المسئلة التي تقدمت وهي واضحة ومن شعبها ما إذا كان عبد في يد رجل اتعاه رجل أنه رهنه بدين له عليه فقبضه وأقام على ذلك بينة وأدعاه آخر كذلك الخ والمتبادر من هذه العبارة أن مسألة المصنف من شعب المسئلة المتقدمة لأن شعب عكسها ثم رأيت معزيا إلى سعدى أفندي أن ضمير شعبها يرجع للمسئلة اه وهي قوله في الهداية وان رهن رجلان بدين عليهما رهن جلا رهن واحد فالرهن جائز اه (قوله أفاده في الهداية) عبارتها ولا يقال أنه يكون رهنالهما كأنهما ارتنهما معا إذا جهل التاريخ بينهما وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان لأننا نقول هذا عمل على خلاف ما اقتضته الحجة لأن كل واحد منهما أثبت بينته حبا يكون وسيلة إلى مثله في الاستيفاء وبهذا القضاء يثبت حبس يكون وسيلة إلى شطره في الاستيفاء اه وقال الزيلعي لأن كلامهما أثبت بينته حبا يكون وسيلة إلى تلك كل لعبد بالاستيفاء والقضاء يثبت حبس يكون وسيلة إلى تلك شطره بالاستيفاء فلا يكون عملا على وفق الحجة فكان العمل بالقياس أولى (قوله لأن امساكه ليس من الهلاك الخ) كذا عبارة الوالوجية فتأمل

(باب الرهن يوضع على يد عدل)

(قوله وكذا الوكيل بالامر باليد) وذلك بان قال له امر امرأتى بيدك فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع كما تقدم في تفويض الطلاق وليس المراد ما إذا وكله أن يجعل امرأته في يدها فانه لو كبل محض تلك الرجوع فيه لا تعليق حتى لا يصح الرجوع فيه (قوله لم يظهر لي وجه صحته لأن المشتري الخ) يحمل كلام الشرنبلالي على ما إذا غرم المشتري القيمة يستقيم كلامه (قوله ويرجع المرتهن به على العدل الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة من عدم الاستقامة والذي ينبغي أن يقال فيها بالنسبة لرجوع المشتري بمن ماله في يده وضمن قيمته ما قيل في رجوعه به فيما لو كان قائما مثل ما قاله الشرنبلالي (قوله فلا يرجع العدل عليه) كافي الوكالة المفردة عن الرهن إذا باع الوكيل ودفع الثمن إلى من أمره الموكل ثم لحقه عهده لا يرجع على المقتضى زيلعي

(باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره)

(قوله وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض السابق الخ) عبارة الهداية يوم القبض وهو مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السعر الخ اه (قوله أي أعطاه كفيلًا بتسليمه لا بعينه) فيه أن أعطاه الكفيل بالتسليم صحيح

في المستثنين ولا يصح اثبات المخالفة بينهما وهي انما فيما لو أعطى الراهن المرتهن كفيلًا بنفس الرهن فلا يصح في الاولى لعدم ضمانه عليه ويصح في الثانية لضمانه عليه ولا ينافي هذا ما تقدم في الكفالة لانه فيما إذا أعطى المرتهن الراهن كفيلًا بنفس الرهن (قوله فالظاهر أنه خاص فيما إذا رهنه الخ) لا داعي لهذا التخصيص ويحمل الكلام على ما إذا رهنه من المرتهن بدين عليه غير الدين الاول فانه جائز ويخرج عن الاول ويكون رهنًا بالثاني كما ذكره الزيلعي عند قول الكثر رهن شاة قيمتها عشرة فبانت الخ (قوله راجع إلى قوله أو أعارته) الأظهر ما في ط من أنه لا حاجة لقوله والاستعمال كما يدل عليه عبارة الدرر حيث اقتصر على الاول وقال انه راجع لصورتي الاذن والاستعارة (قوله فيشمل ما إذا قال قبل العمل أو بعده) شمول الكلام لما إذا قال الراهن هلك قبل العمل غير مراد لانهم ما حينئذ لم يتفقا على زوال يد الراهن بل المراد ما إذا قال الراهن هلك بعده وقال المرتهن هلك وقته ولو قال الراهن هلك قبله كان القول له كافي مسألة التوب الآتية في الشارح عن البرازية (قوله قد يجاب بان الرهن لا يلزم الا بالتسليم الخ) أو يجاب بان لم ينفذ العقد القولي بل نفذناه بالتعاطي وقبض المرتهن والتسليم وان تأخر عن العقد القولي فقد تقدم ما على العقد بالتعاطي وهذا الجواب أحسن (قوله ولم نجد ذلك في كلام الشارح الخ) التعليل بان الزيادة أمانة من جانب الراهن يفيد عدم جبر المرتهن على دفعها للأعير فقد ذكر المصنف في كتاب الوكالة قال اني وكيل بقبض الودعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع وكذا لو ادعى شراءها من المالك وصدقه لانه اقرار على الغير (قوله أي بان كان عبدا فاستخدمه أو دابة فركبها الخ) موضوع كلام المصنف أن الهلاك مع الراهن في صورتين وموضوع ما في الهداية في الثانية هلاكه عند المرتهن فلا يناسب جعل ما فيها تصوير الكلام (قوله هذا في المستأجر أو المستعير لشيء ينتفع به) يظهر صحة الاستدراك في كلام الشارح بجعله استدراكا على التعليل قبله فانه يوجب أنه عام في كل أمين (قوله أقول عبارة الخلاصة والبرازية ولو أعوز العبد الرهن الخ) وقد ذكر القهستاني الاستدراك المذكور وقال كافي الخلاصة (قوله وحينئذ فلا وجه لذكر هذه الخ) تستقيم عبارة الشارح في ذلك ما جعل الفعل من الافعال في العبد اذا كانت قيمته قدر الدين ومعلوم ان ما قدر من دية الحر قدر من قيمة العبد وصح العزو للخلاصة لانه يعلم مما هو مذكور فيها الذي هو الاعورار (قوله وقال اجنابته على المرتهن معتبرة) لفائدة تلك العبد وان كان دينه يسقط (قوله تفريع منزلة التعليل الخ) الأصوب جعله مفعلا على الاصل أي واذا لم يسقط شيء بذلك يصير الخ بدل ذلك ما في التبيين واذا لم يسقط شيء يراجع السعري بقرره هو نا بكل الدين فاذا اقتسله حرم قيمته وأخذها المرتهن ثم لا يرجع على الراهن بشيء لان يده يد استيفاء من الابتداء وبالهلاك يتقرر فصار مستوفيا الكل من الابتداء اه وبهذا تعلم أن الاصل المذكور ليس منافيا لقوله ولا يرجع على الراهن بشيء (قوله فالمائة غير مأور بها) هذا خلاف ما في الشارح من قوله وقد أذنه الخ والحكم واحد في المطلق والمقيد كما هو ظاهر (قوله غير ظاهر) الابتأويل أنه باحتباس ماله عنده وان يده يد استيفاء فيصير كأنه ملك (قوله لا يسقط شيء من الدين الخ) لكن قدم الشارح أن الرهن لا يفسخ بالفسخ بل يبقى رهنًا ما بقي القبض والدين وإذا فات أحدهما لا يبقى رهنًا

(فصل في مسائل متفرقة)

(قوله وانما يبطل لانه يصدد أن يعود الخ) نفي البطلان لا يستلزم نفي الفساد لانه بالتخمر يفسد



الرهن ويملك الحبس بالدين في فاسده دون باطله شر بنالاي وقال في العناية الرهن كالبيع في الاحتياج الى المحل فيعتبر محله بمجمله وانجر لا يصلح محلا للبيع ابتداء ويصلح بقاء فكذا في الرهن ولقائل أن يقول ما يرجع الى المحل فالابتداء والبقاء فيه سواء ويمكن أن يجاب بأنه كذلك فيما يكون المحل باقيا وهما يتبدل المحل حكما يتبدل الوصف فلذا اختلف عن الأصل اه وفيه تأمل (قوله) اذ لا اعتبار بنقصان السعر ليس مانع فيه من تغير السعر بل الوصف كما أفاده ما قبله (قوله) ونعم بيانه في الكفاية وغيرها وذلك أنه سقط بالهلاك خمسة من الدين مقدار قيمة الرهن وبقي من الدين خمسة فاذا دبغ الجلد فقد أحيا خمس الرهن فعاد خمس الدين الذي كان بازائه وهو درهم وسقط أربعة التي بازاء اللحم لأنه لم يرل التوى عنه وكان الباقي من الدين ستة فصار الجلد مرهونا بستة مضمونا بدرهم لأن كل جزء من أجزاء الشاة مرهون بجميع الدين مضمون بمقدار قيمته فكذا الجلد كذا في المبسوط اه سندی (قوله) يعني يوم الرهن لان الأصل أن قيمة الرهن انما تعتبر يوم الارتهان كفاية (قول الشارح والارش) ما يأتي عن الهندية يفيد أنه ليس من التماس بل بدل عن الجزء الفائت (قوله) فيكون للراهن حصة حقه المرتهن (قوله) الظاهر أنه أراد بقوله الخ) ما استظهره هو المتعين وقد ذكر المستثنى أعني ما اذا أكل التماس بعد هلاك الأصل أو قبله في خزنة المفتين (قوله) انظر ما مرجع الضمير المنصوب) الظاهر عوده لما أفاده من قسمة الدين على قيمتهما فانه مفاد أيضا من المصنف (قوله) الا اذا صار مقصودا بالقبض عندنا) كما لو استحق الولد أو ظهر به عيب يتمكن من رده بالعيب بحصته من الثمن وكما لو هلك الأم قبل القبض وبقي الولد كان للشري أن يأخذه بحصته من الثمن ولو هلك قبله لا يسقط شيء من الثمن (قول الشارح رهن كرما واصله المرتهن ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن) فله أن يسترده وما دام في يد الراهن لا يضمن المرتهن (قوله) زرع أو سكن بانن المرتهن لا يبطل الرهن) يفيد أن اتصال المرهون بغيره بقاء لا يبطل الرهن بخلافه ابتداء وبخلاف الشيوع فانه صار ولو طارئا (قوله) ومقتضاه ترجيح الأول) لعله الثاني كما هو ظاهر فقد أخر في الهداية القول بعدم الاشتراط (قوله) وفيه اشعار بأن للراهن أخذ الخ) في الاشعار بما ذكره نظر (قوله) يجب على المرتهن رد قيمته الخ) مقتضى بقاء البيع والصلح على العدة وقد جعل البذل الدين فهما وهلك الرهن به وجوب مثله على المرتهن للراهن لانه المجهول بدلا فهما لا الرهن حتى تجب قيمته بهلاكه ولعلمهم قالوا بوجوبها نظر المساواة غالباً لأنها الواجبة حقيقة ولا يراد بما قبضه العين المبيعة أو المصالح عليها بل الرهن وقد تذر رده بالهلاك وبدله قائم مقامه فبرده يكون كأنه ردعيته (قوله) هذا انما يؤخذ من التعليل الذي ذكره القهستاني الخ) بل يؤخذ أيضا من قول المصنف هلك بالدين فان الرهن لا يقال فيه انه يهلك بالدين اذا كان أكثر من قيمة الرهن (قوله) الأولى اسقاط قوله بالدين الخ) الا أن يعلق قوله بالدين بقوله الرهن لانه لا يهلك (قوله) لأنه ما استفاد تلك اليد بمقابله هذا المال ويكون بعد الموت اسوة للغرماء الخ) عبارة الفصول لأنه ما استفاد تلك اليد بمقابله هذا الدين فليس له حصة لدين وجب بجهة أخرى اه وفيه تأمل واعلم فيه قلبا والأصل لأنه ما استفاد المال بمقابله تلك اليد وعبارة البرازية الرهن الفاسد كالصحيح هذا الحق الدين الرهن الفاسد أما اذا سبق الدين ثم رهن فاسد ابتداء الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حصة لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بعد موت الراهن لعدم المقابلة حكما لفساد السبب بخلاف الرهن السابق

والدين الا الحق لأن الراهن قبضه بمقابله الرهن وهنا القبض سابق فيثبت المقابلة الحقيقية ثمه وبخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر

(كتاب الجنایات)

(قول الشارح والافانواعه كثيرة كرجم الخ) فيه أن جميع أنواع هذا القتل لا تخرج عن هذه النجسة وانما هي خارجة عنها من حيث أحكامها فقط كذا قال عبد الحكيم ومثله في الروايات (قول المصنف) وهو أن يتعمد ضربه من هذا ومن قوله في الفصل الآتي يجب القود بقتل كل محقون الدم يعلم أنه لا بد في دعوى القتل المدعى قتله عمدا وانا ولا يكتفي بأحدهما عن الآخر اذا لا يلزم من المد العدوان ولا من العدوان المد تحقق المد فقط في القتل بحق والعدوان في الخطأ وقد ذكر الزيلعي في استدلاله لمذهب الامام في شبه المد أن في قصده القتل شكاً لما فيه من القصور والقصاص نهاية في العقوبة فلا يجب مع الشك اه وذكرا أيضا في أول باب ما يوجب القود بشرط أن يكون المقتول محقون الدم على التأييد لتتنفي شبهة الاباحة عنه لان القصاص نهاية في العقوبة فيستدعي التأييد في الجنابة فلا يجب مع الشك اه (قوله) أو يضيع في القاموس البضع القطع والشق اه وعبارة الجوهرية يقطع أو يضيع أو يرض اه والمراد بالبرقع الشق (قوله) والزبرة) القطعة من الحديد اه قاموس (قول الشارح لانه كبيرة محضة) استشكل هذا بان صيد الحرم كبيرة محضة ومع هذا تجب فيه الكفارة وأجيب عنه بأنه جنابة على المحل ولهذا الواشرك حلالا في قتله يلزمهما جزاء واحد ولو كانت جنابة الفعل لوجب جزاء آن والجنابة على المحل يستوى فيه المد والخطأ وناقش فيه فاضى زاده بأن سلم كون صيد الحرم كبيرة محضة فالجواب غير دفع للسؤال لانه قد أنيط فيه الكفارة بالكبيرة سواء كانت الجنابة على الفعل أو المحل وقد تقرر في كتب الأصول أن الكفارة جزاء الفعل لا المحل أصلا واستشكل أيضا بما لو زنى أو شرب الخمر في نهار رمضان فقتل نفسه ما كبيرة لانجب الكفارة فهما وأجيب بأنهما تجب للأفطار والجنابة على الصوم وفيه جهة الاباحة من حيث دفع الشهوة فان قلت القتل بالمقتل حرام محض لا يوجد له جهة اباحة فكيف وجبت به قلنا فيه جهة الخطأ من جهة أنه ليس آله لا تقتل بل للتأديب وفي التأديب جهة من الاباحة والشبهة تكفي لاثبات العبادات كما تكفي لدرء العقوبات كذا في حواشي الهداية اه سندی (قول الشارح فلا ينافيها) أي الكفارة بالكبيرة (قوله) لأن المدعى ردها ضربه الخ) عبارة القهستاني الا أن المدعى والمراد بلزوم حكم الكفارة بالمدعى ردها على وجه النفي لا الاثبات أو الكلام على التوزيع (قوله) ليس بمد ولا شبهة عندنا هم) هكذا عبارة القهستاني والظاهر أنه شبهة عندنا فانظر ما اذا تم دمه بغيره بعضا أو حجر صغيرين فانه شبهة عندنا اتفاقا وفي زيادة الدراية عن شرح الطحاوي شبه المد أن يضرب بشي الغالب فيه الهلاك فاذا قتله به فهو شبهة عندنا وعندنا هو عذما اذا تم دمه بقتله بعضا صغيرا أو بحجر صغير أو ليطه أو كل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط ونحوه فهذه شبهة المد بالاجماع واذا تابع الضرب حتى مات فهو شبهة المد عندنا وعندنا عذما اه وذكر أيضا عند قول الهداية ومن غرق صبيا أو بالغافي البحر فلا قصاص عندنا ولا يقتص أن وجه قولهم ما أن الماء اذا كان بحيث لا يتخلص منه غالبا يكون كالقتل بالنار والحديد وليس كذلك اذا كان يتخلص منه لان ذلك لا يقصده القتل فصار ذلك كالقتل بالعصا الصغير اه وذكر ط فيما يأتي عند قول المصنف

كانت حق والتعريف عن المحيط أنه إذا كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالباً وخاطئ العمد عندهم (قوله أي في شبه العمد أن يقصد التأديب الخ) يوافق ما قاله الزيلعي وانما سمي هذا النوع شبه عمد لأن فيه قصد الفعل لا القتل فكان عمدا باعتبار نفس الفعل وخاطئاً باعتبار القتل اهـ ويوافق ما ذكره أيضاً الاستدلال لمذهب الامام رحمه الله تعالى وعلى هذا إذا أقر بقصد قتله بما ذكر يقتض منه عنده (قوله ولو قيل باناطة الأثم بالقصد الخ) فيه أن الكلام في موجب شبه العمد وهو أنه إذا قصد القتل بآلة شبه العمد كان عمداً لا شبهه كما أفاده ما نقله عن المعراج (قوله وعلى الجارحة الخ) أي وعلى فعل الجارحة الخ وبعبارة العناية والجارحة وهو الرمي الخ بدون ذلك لفظ على (قول الشارح أوروي غرض الخ) عذره وما بعدها داخلان في كلام المصنف فلا حاجة لذكرهما إلا أن ذكرهما زيادة بيان (قول الشارح ولو عتقه فهد قطعاً) في الخلاصة من الفصل الثالث ولو ضرب عين رجل عمداً بأصبعه ضربة خفيفة فذهب ضوءها فبقيا القصاص وإن مات من ذلك فدية النفس على العاقلة ولو قصد أن يضرب يداً أخر بخشبة فأصاب عينه وذهب بصره يجب الدية لأنه شبه العمد وفي العمود عن محمد إذا عمدت شيأ من إنسان فأصبت شيأ منه سوى ما عمدت فهو عمد ولو أصبت بذلك غيره يعني غير ما قصدت به فهو خطأ وفي النصاب وتفسيره إذا قصد أن يضرب يدي رجل بالسيف فأخطأ فأصاب عنقه وأبان رأسه فهو عمد ولو أراد رجلاً فأصاب غيره فهو خطأ اهـ (قوله وانظر ما وجه التقييد بحالة النوم الخ) تقدم للشارح في ضمان الأجير أنه سئل صاحب المحيط عن فساد قال له غلام أو عبد أفصدت في قصده معتاداً بحب دية الحر وقيمة العبد لأنه خطأ اهـ فقد نفي القصاص وجعله خطأ ويظهر أن وجه كونه خطأ مع كون الآلة جارحة أنها في غير مقتل فتكون كالآلة إذا غرزه في غيره مقتل ووجه وجوبه في مسألة النائم ما ذكره المحنبي وقدم هناك أن وجهه أنه قتله بعمد وهو قاصد قتله اهـ إذ فصد له وهو نائم مع تركه علامة أنه قصده بخلافه وهو صاحب فاته نظير الآلة في غيره مقتل تأمل وانظر ما تقدم

(فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب)

(قوله والمراد هنا الثاني) ولا يصح إرادة الأول فإنه لو قتل أباً وامراًته وهي في نكاحه يجب القصاص عليه لعدم سقوطه بالزوجية (قول الشارح على أنه تخصيص بالذكرا الخ) لا يرد على الشافعي لأنه يقول باعتبار مفاهيم القسرات (قوله ولا يصح أن يحمل على الدية الخ) ويصح أن يحمل على التعزير لوجوبه على المولى (قوله ولا يقتل استحصاناً) تقدم أن عادة صاحب الهدياية اختيار الأخير إلا إذا صرح باعتماد غيره عكس فاستحسان (قول الشارح لأن القصاص لا يتجزأ) فإذا سقط في البعض لاجل أنه ملك البعض سقط في الكل لعدم التجزئ اهـ زيلعي (قول الشارح وكذا البتة وعنده) لعل العلة فيه ما علل فيه لقتل عبد الوقف وذلك أن بالقود تسقط الدية فكان ذلك في معنى التبرع ولا يسوغ ذلك في مال المكاتب اهـ رحنى (قوله اقتلوا إذا الطفتين الخ) في القاموس الطففة بالضم خوصة المقل وحية خبيثة على ظهرها خيطان كالطفتين أي الخوصتين اهـ (قول الشارح وبه صرح في ج المضمرات حيث قال والتخصيص الخ) عبارة المضمرات انما أفادت إلحاق الرمح ونحوه بالسيف لأن المراد به السلاح كعبارة الكافي فيمنه ما فرق (قوله وفي مختصر الكرخي وإذا وجب رجل على رجل قصاص الخ) ما قاله الكرخي لادلالة قيد على مدعي الاتقاني فإنه ليس فيه صلح في حق المعتوه بل الحق فيه للصالح فيجوز كيف كان بما

سماء من البدل ولا يلزم بتسام الدية لأن المصالح صاحب الحق (قوله وقيل يستوفى السلطان) في منقولات الانقروى إذا كان الورثة كلهم صغاراً فاستيفاء القصاص إلى السلطان هو الأصح وجبيز والمجنون والمعتوه كالصبي ففي حاشية أبي السعود على الأشباه من النكاح المصريح به إذا كان الكل صغاراً قيل يستوفى السلطان وقيل ينتظر بلوغ أحدهم والمجنون والمعتوه كالصبي اهـ (قول الشارح لقوات المحل بالقتل الخ) فيه أنه يقال مثله في الحفر إذا حفروا لا يمكن أن يحفروا عمل وجه الفرق أن يقال بقتل القاتل سقط حق ولي المقتول فكان أجنبياً ولا ينفذ إقراره وبالسقوط في البئر المحفورة في أرض الغير لم يسقط حتى صاحبها بل هي باقية في ملكه فينفذ إقراره فيها بان الحفر كان باذنه اهـ سندی عن الرحنى (قوله ووجه الظهور أن المصنف لم يتعرض لشي من ذلك الخ) عدم تعرض المصنف له لا يدل على شيء لانقضاء ولا ابتائاً (قول الشارح وقيل إن الجرح معروف الخ) جزم بهذا القيل في المحيط البرهاني وتقدم نقل عبارته في كتاب الشهادة (قوله والصواب ما هنا الخ) ما ذكره في الوهبانية عزاه في شرحها للظهيرية ورأيت أيضاً في آخر جنياتها والحكم عدم قبول بينة الابن في الأولى وقبولها في الثانية كذا كره الشارح ولم يتعرض في الظهيرية للثالثة وهي ما إذا قال جرحني فلان وبرهن وارثه على فلان آخر أجنبي أنه جرحه والظاهر فيها القبول كما قال في الأشباه أن الميعن الجرح في كلام الميت واليهود لا مكان تعدده بخلاف ما إذا عينوه في شهادتهم مع تعيين الميت له للتكذيب منه لهم فلا تقبل وما قاله البيهقي مستنداً لما في خزائن الأكل جرحه بالسيف عمداً فإنه قد المجروح أن فلا نالم يجرحني ثم مات من ذلك الجرح فلا نفي على فلان ولا تقبل البينة عليه أن ما ذكره المؤلف من قبول البينة على الجرح خلاف المنقول اهـ لا يدل على دعواه إذا ما فيها المورد والظاهر أنه في الأشباه لم يقصد عزو قوله بخلاف الخ إلى شرح المنظومة بل عزو أصل المسئلة إليها وبعبارة الأشباه نصها قال المجروح قتلني فلان لم يقبل قوله في حقه ولا بينة الوارث أن فلاناً آخر قتله بخلاف ما إذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه أن فلاناً آخر جرحه تقبل كذا في شرح المنظومة اهـ (قول الشارح قبلت لقيامها على حرمانه الأثر) قال ط فيه أن هذه العلة تظهر فيما إذا جرحه عمداً والعلة السابقة وهي قوله لأنه حتى المورد تظهر أيضاً هنا اهـ (قوله وكذا إذا علم بالاولى ط) الظاهر أن عدم العلم لا بد منه في كلام المصنف حتى يتأتى لزوم التعزير المذكور في كلامه (قوله ومنهم من قال أنه على قولهم جميعاً خطأ لعدم مطلقاً) لم يظهر وجه كونه خطأ للعمد على قولهما (قوله وذكري السائحات أن شيخه الخ) وقال السندی في آخر السرقه نقلاً عن الجوى من سقى رجلاً سمافات قال في جنائيات البدائع يجب القصاص لأنه يعمل عمل النار والسكين قال السمرقندي في شرحه والعمل على هذه الرواية في زماننا لأنه ساع في الأرض بالفساد فيقتل دفعا لشره اهـ (قوله فهي مسألة القتل بالثقل) في المحيط البرهاني أول الفصل الثاني في الجنابة على النفس قال محمد في الجامع الصغير رجل ضرب رجلاً بمرقته فقتله فإن أصابه بالحديد قتل به وإن أصابه بالعود ففيه الدية هكذا ذكر وقوله في الكتاب وإن أصابه بالعود ففيه الدية يحتمل أن يكون قول أبي حنيفة أما على قولهما يجب القصاص كما لو ضربه بالحجر الكبير أو الخشبة الكبيرة واليه ذهب بعض المشايخ وعامتهم على أن هذا قول الكل لأن هذا إنما لا يقتل غالباً وما يعتبران غلبة الهلاك في آلة ليست بجارحة ومن هذا الجنس ذكر في فتاوى أهل سمرقند إذا ضرب رجلاً بالكاذ كرب وقتله أن ضربه من قبل الحديد ففيه القصاص وإن ضربه من قبل الخشبة

فلا قصاص فيه ويجب أن يكون الكلام فيه نظير الكلام في مسألة المزاها ونقل ط عن الاتفاق
أنه إن أصابه العود فعليه الدية ولا قصاص لكنه إذا كان عظيمًا لا يلبث كان كالسيف عندهما كالسوط
عنده اه وفي المنع وإن قتله بعوده فلا قود اجاعا وقيل فيه خلافهما (قوله) قال الاتفاق إذا والى
الضربات بالسوط الخ وفي البرازية أول الجنائيات وإن والى في ضربات بالسوط لا يقتص عندنا اه
وظاهر الاتفاق على عدم القصاص ثم رأيت في الزبلي أنه وقع الاختلاف في الموالاة على قولهما ونصه
ثم لا فرق عند أبي حنيفة بين أن يموت بضربة واحدة وبين أن يوالى عليه ضربات حتى مات كل ذلك شبه
العمد لا يوجب القصاص واختلف على قولهما في الموالاة اه وبهذا يتضح الحال وانظر الأرجح على
قولهما (قوله) في التارخانية شق بطنه وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عدا القاتل هو الثاني
الخ قال في البرازية بعدد كرم مسألة التارخانية المذكورة وكذا الوجه جراحة منخنة والآخر غير منخنة
والمنخن مما لا يتوهم معه البقاء والقاتل هو المنخن هذا إذا تعاقبا ولو معاههما قاتلان اه ونحوه ما يأتي عن
الجوهرة عند قوله ويقتل جمع بمفرد وفي شرح الزيادات لقاضيان من كتاب الاقرار من باب ما يصدق
فيه الرجل إذا أقر أنه استهلك ما نصه إذا أقر بسبب الضمان وادعى ما يسقطه لا يصدق إلا بجهة لأن صاحبه
مستند بالأصل في ابقاء ما كان اه وبهذا يعلم جواب حادثة الفتوى وهي ادعى ولي قاتل على رجل أنه
ضربه بجرح على رأسه وشق بطنه بجديدة عمدًا وانا وطالبه بالقصاص فأقر بأنه ضرب رأسه بجرح ضربا
مهلكا لو انفرد وأن شخصا آخر بعده شق بطنه بجديدة وكل منهما مهلك بانفراده وعاش بعده خمس عشرة
ساعة فلكية ثم مات من مافلم يصدق له الولي ولا الشخص الآخر على نسبة الشق للآخر وقال الزبلي قيل
اقرار المريض ولو قال اقتضيت من فلان ألف درهم كانت لي عليه وأنكر المقر له كان القول قوله فله أن
ياخذها منه لأن القابض قد أقر بأنه ملكه إذا لم يردن تقضي بأمثالها فإذا أقر بالاقتضاء فقد أقر بسبب
الضمان ثم ادعى عليه ما يبرئه من الضمان وهو ملكه عليه بما يدعيه من الدين مقاصة والآخر ينكره
فكان القول قوله وقال أيضا في مسألة ما لو قال أخذت منك ألفا وديعة وهلكت وقال أخذتها غصبا
فهو ضامن لأنه أقر بسبب الضمان وهو الأخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالأخذ والآخر
ينكره فكان القول قوله مع يمينه ووجب الضمان على المقر بأقراره بسبب الضمان إلا أن ينكر الخصم
عن اليمين اه لكن في الهندية من الباب الثاني من الجنائيات رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا
ولا أدري أنه مات أم أوقد مات وقال ولي القاتل بل مات من ضربك فإنه لا يقتل به وإن قال القاتل
مات منها ومن حية ثم شته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول
قول الضارب وعليه نصف الدية قاضيان (قوله) وأشار به إلى قاطع آخر في هذه الإشارة نظر فانه
بالقول يوجد قاطع لنسبة الموت للجرح بل يسقط القصاص للعفو (قوله) المصنف وإن مات بفعل نفسه
وزيد وأسد حية ضمن زيد ثلث الدية الخ الظاهر تقييد هذه المسألة بما إذا وجد فعل نفسه وزيد والأسد
والحية معا وإذا وجد ما ذكر على التعاقب فالمعتبر هو المنخن كما في المسألة التي قبل هذه تأمل (قوله)
ويؤخذ من ذلك جواب حادثة الفتوى الخ الظاهر في جواب هذه الحادثة أن يقال فيه ما نقله أولا عن
التارخانية لا ما ذكره المحن (قوله) وعبارة الكفاية الخ هذه عبارتها المكتوبة على قول الهداية
ومن شهر على المسلمين سيفا فعليه أن يقتلوه وقوله فعليه وقول محمد في الجامع الصغير فحق على المسلمين
أن يقتلوه إشارة إلى الوجوب والمعنى وجوب دفع الضرر اه أي اتما وجب القتل لأن دفع الضرر واجب

اه وأنت ترى أن عبارتها ليس فيها إلا التصريح بوجوب القتل لعله أن دفع الضرر واجب نعم ذكر
في الكفاية بعد ذلك ما عراه الشارح لها في شرح المسألة الآتية في المصنف حيث قال فيها حتى لو أمكن
دفعه بغير القتل لا يجوز قتله اه فالمناسب المحن ذكر هذه العبارة بدل التي ذكرها ومع ذلك إنما
فيها الإشارة (قوله) قالوا فإن كان عصا لا يلبث الخ أي قال المشايخ الخ أي فيجوز قتله في المصنف نهارا
كأي السيف والظاهر أن العصا التي لا تلبث كذلك عنده أخذ من العلة (قوله) وذكر الفرق بينهما
وبين الدابة العلامة الاتفاق الخ وذلك أن حظر قتل العبد لم يتعلق بولاه حتى لو أباحه لا يباح قتل ما لم تصح
الأباحة من جهته لم يعتبر بقاء الحظر من جهته في إيجاب الضمان إذا فعل ما أباح دمه فكان كالحرا إذا فعل
ما أباح دمه وإن العبد علك أباحه دمه بالارتداد وقتل العمد فكذا في حله على غيره بالسلاح وإن الصيد
عصمته ثبتت بالسرعة لحرمته أو لحرمه مؤقتة لغاية الأذى فإذا وجد الأذى لم يبق معصوما كذا
في زبدة الدراية ومن هذا يعلم أن كلام النهاية في البالغ فلا يصلح رد المسألة الرمي (قوله) قال خ لم
يضمن الخ رمز لقاضيان وعدم الضمان هو الصحيح قال السندی رجلان قاما في اللعب بلكر كل
منهما صاحبه فوكر أحدهما صاحبه فكسرت عنقه الضارب القصاص والمسئلة صارت واقعة الفتوى
فاتفتت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد لصاحبه دمه فوكر أحدهما صاحبه وكسرت لائى عليه
وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال أقطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية (قوله) وإن قال كل منهما لا خردده
أي اضرب اضرب (قوله) وكذا القاتل الخ لاشك في جوازها للقاتل لأنها في معنى الإبراء كهيئة الدين
لمن عليه بخلافها لغيره (قوله) أو تخلص خطا حقه حتى

(باب القود فيما دون النفس)

(قوله) لانها عظم ليست ذات فصل (قوله) في القهستاني خلافه نص مافيه لا يقتص من العين
التي باليسرى ولا بالعكس بل فيه الدية (قوله) الشارح غير منخفة) وسوادها وبياضها قائمان
(قوله) فلا قصاص بينهما يتأمل في وجه عدم القصاص إذا كانت العينان متماثلتين (قوله) فنقص
من ذلك عبارة خزائن المفتين على ما نقله السندی فتقص الخ (قوله) في الهامش الظاهر أن لفظة ربع
زائدة بل المتعين أن لفظة ربع في وقعها (قوله) والصحيح هو الأول الخ نقل في الخلاصة عن
الفتاوى الصغرى أن الفتوى على عدم التأجيل في البالغ (قوله) والعام إذا خص بجوز تخصيصه بخبر
الواحد هو ما ذكره في الكفاية عن عمران بن حصين أنه قال قطع عبد لقوم فقراء أذن عبد لقوم أغنياء
فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقض بالقصاص انتهى وبقي المسائل محمول على هذا لعدم
التساوي في الكل لكن قال قاضي زاده العام إذا أخرج منه شيء عما هو مفصول عنه لا يكون ظنيا في الباقي
بل قطعيا فيه بخلاف المتصل فإنه يكون ظنيا في الباقي كما في كتب الأصول اه (قوله) بما حاصله أن الخ
رده قاضي زاده كغيره من الأوجه التي ذكرها أنها فارقة (قوله) وفي ذكر المولود أن يحرك أراد بالتصرك
التحرك للبول (قوله) وصح قول الامام ما صححه قاضيان إنما هو قول الامام في اللسان لا في الذك
والفرق بينهما ظاهر وليس في كلامه رجوع التصحيح لهما (قوله) كمالا لتعدي إلى غير حقه أي أنه
إذا استوفى المنجوع مثل حقه مساحاة كان أزيد في الشين من الأول وإن اقتصر على ما يكون
مثل الأول في الشين كان دون حقه فيخبر بين أخذ الارش والاقتصار على ما يكون مثل الأول في الشين

لا المساحة (قوله لان استيفاء الحق كمالا متعذرا الخ) ذكره في الهداية على ما للمثلين الاولين
وعلة الثالثة ان النجبة موجبة لكونها مشينة فيزداد الشين بزيادة ما في استيفائه ما بين قرني الشاخر زيادة
على ما فعل ولا يلحقه من الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوع فينتقص فخصير (قوله فصارت
سائلة له) وكذا يجب الارش اذا قطع القاطع بنفسه وان لم يسلم له لانه اتلف محلاته بغير حق الغير فصار
ضامنا كالمهرن اذا اتلفه الراهن ومال الزكاة بعد الحول اذا اتلفه المالك اه كفاية (قوله وقد منبا
آ نفا انه يسقط ايضا وتلفت يد القاطع لآفة الخ) استوفى في شرح الزيارات الكلام على هذه المسئلة في
باب ما يجب فيه القصاص فيسقط بحق أو بغير حق فقال من عليه القصاص في الطرف اذا قضى به حقا
عليه يتقوم عليه ويغرم أرض الطرف في ماله وان فات من غير أن يقضي حقا عليه لا يغرم شيئا ومن عليه
القصاص في النفس اذا قضى بنفسه حقا عليه لا يضمن شيئا لان القياس يأبى تقويم القصاص لفقدان
المائة بينهما وانما عرفنا ذلك شرعا في الصلح وعقوب بعض الشركاء فيلحق به ما كان بعينه وثمة التعذر
للمعنى من قبل من له الحق مع سلامة محل الحق لمن عليه فاذا قضى بطرفه حقا عليه وصرفه الى حاجة نفسه
سلم له الطرف معنى واذا قضى بنفسه حقا عليه لا تسلم له معنى لان سلامة النفس بعد الهلاك محال بخلاف
الطرف حال بقاء النفس اه (قوله المصنف وبعثوا الاولياء الخ) قيد بالعفو ومن الاولياء لانه لو أوصى
عند موته أن يعنى عن قاتله والقتل عمد كان باطلا في قول أبي حنيفة كذا في الهندية في متفرقات
الوضايات نقل عن الخاتبة اه سندی (قوله لتعذر الوقوف على المخن وغيره) مقتضى التعذر عدم
القصاص عليه مالى أن يعلم المخن من الضربتين وكيف يقتص من ماله عدم تحقق وجوبه عليهما
والظاهر ما قاله سري الدين أنه لا يجب القصاص (قوله ولا يكون الا قبل موته الخ) فيه تأمل بل قد يعرف
بعد الموت كما يعرف قبله (قوله حتى يزول عن ذلك المكان) فهذا دل على أنه لا يزول الضمان الا
بالتحول من المكان وكذلك عبارة الشارح دالة على أنه لا ينتفى الضمان الا بالتحول لا بمجرد المكث ولينظر
الفرق بين المسئلة السابقة وهذه ولعله أنه في السابقة لما قصد الدفع عن نفسه لم يكن متعدبا فاعتبر
الفور في اللدغ وفي الثانية هو متعدبا باللقاء فلم يعتبر الفور بل جعل المدافعة على التحول وعدمه
(قوله ولا يضمن العاثر شيئا) نقله كذلك في الهندية عن خزانة المفتين ولينظر وجه عدم ضمان العاثر

(فصل في الفعلين)

(قوله الصواب اسقاط الواو الخ) عبارة المصنف مساوية لعبارة الكثر وما أورد عليها وأردا أيضا على
التعير بلوا الشرطية وهو غير وارد اذا الاستثناء بعد الدخول ولا يعديه متناقضا فهو خارج بعد الدخول
لفظا أو تكلم بالساقى بعد الاستثناء (قوله والا لا يمكن الفرق بين سرية العشرة وبرء التسعين) امكان
الفرق ظاهر وذلك بان يضربه العشرة في ذلك الموضع بعد التسعين فيه والبرء منها مع عدم أثرها (قوله
الشارح وعن أبي يوسف في مثله حكومته عدل) وهي أرض الأمل لوجود النجبة ولا سبيل لهداها وفسره
في التبيين بما قاله محمد فلا خلاف حينئذ كإسباني والقصد بذكر ما روى عن محمد بن المراءى بحكومة
العدل في كلام أبي يوسف لاذ كر خلاف في المسئلة ونقل السندی عن الطحاوى أنه فسر قول أبي يوسف
عليه أرض الأمل بأجرة الطبيب والمداواة (قوله فيه أن المسئلة مفرقة فيما اذا بقي أثر الجراحة الخ)
ما ذكره الشارح من زيادة قوله مع دية النفس موافق لما قاله الزيلعي حيث قال ولو بقي لها أثر بعد

البرء يجب موجبه مع دية النفس بالاجماع اه وتصور المسئلة بما وضربته نعين وجرحتة ثم شفى
منها مع بقاء أثرها ثم ضربته عشرة ومات منها فوجب الدية كاملة والارش (قوله لكن المصنف
لم يقيد بقوله في ماله الخ) لكن المتبادر منه أنه في ماله حيث أسند الضمان للقاطع (قوله لان الوصية
للقاتل اذا تصح للقاتل تصح للعاقلة) هذا الجواب غير مستقيم على ما سياتى متناه اذا أوصى لأجنبي
و وارثه أو قاتله له نصف الوصية وبطل الوصية للوارث والقاتل لانهم من أهل الوصية ولذا تصح بإجازة
الوارث اه بخلاف ما اذا أوصى لزيد وعمر وهو ميت أو لزيد وجدارفانها بتمامها لزيد لم يخرج المزارع
من الاصل بخلاف ما اذا خرج بعد صحة الايجاب فانه يخرج بحصته ولا يسلم لآخر كل الوصية كما ذكره
الشارح فالاعتراض وارد وأجاب عنه في الكفاية بان المخرج لم يقل أوصيت لك بثلث الدية وانما عني عن
المال بعد سبب الوجوب فكان تبرعا بمبدأ القاتل وذلك جائز ألا ترى أنه لو وهب له شيئا وسلم جاز وقال
بعضهم لا يسقط قدر نصيب القاتل وقال بعضهم يسقط الكل لانه لو بقي نصيبه يجعل كأن الواجب ليس
الا هذا فتحمل عنه العاقلة ثم هكذا وهكذا الى أن لا يبقى شيء على القاتل في الآخرة فأوجب سقوط
الكل وهو الصحيح وذلك لان الواو بطلنا الوصية في حصنة القاتل كانت كلها للعاقلة كمن أوصى لحي وميت
كانت للحي اه وقد ذكرنا في الكفاية الزيلعي أيضا فيلنظر ثم رأيت في أول وصايا الخلاصة أنه اذا
أوصى للقاتل وأجازت الورثة فعند أبي حنيفة ومحمد يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز اه ويظهر أن
الجواب المذكور مبني على ما قاله أبو يوسف وسيد كر الخلاف عن البرهان (قوله وقد يجب بان القود
هنا سقط بالعفو) هذا الجواب غير دافع للاعتراض (قوله الشارح لتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود
الخ) لان حقهم انما يثبت بطريق الخلقة وحكم الخلف لا يثبت مع وجود الاصل والقياس في المال أيضا
كذلك لكنه ثبت شرعا بقوله عليه السلام لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون
الناس و تركهم أغنياء انما يتحقق بتعلق حقهم عما يتحقق به الغنى وهو المال فلو لم يتعلق به لتصرف فيه
فيتركهم عالة يتكففون الناس والقصاص ليس بمال فلا يتعلق به (قوله لا يقال القصاص لا يجري
بين الرجل والمرأة في الطرف الخ) لو قيل بالسرية تبيين أن لا أرض وأن المسمى معدوم فيجب مهر المثل
نظير الخطأ المحتج لهذا السؤال والجواب عنه تأمل ثم رأيت في تكملة الفتح ما وافقه (قوله المصنف
ثم مات منه وجب لها في العدم مهر المثل الخ) وان يرى صار أرض يده مهرها عندهم وسلم لها ذلك وان كان
أكثر من مهر مثلها ان دخل بها أو مات وان طلقها قبل الدخول سلم لها نصف ذلك وتؤدي العاقلة
ألفين وخمسمائة اه سندی تأمل فان هذا ظاهر في الخطأ وفي العدم تؤدي الجانية نصف الدية
(قوله فيسقط أصلا) كما اذا سقط القصاص بشرط أن يصير ما لافانه يسقط أصلا منع (قوله فان خرج
من الثلث سقط عنهم قدر الثلث الخ) عبارة الزيلعي بعد قوله فاذا صار ذلك ملكا لها سقط عنهم وان
كان مهر مثلها أقل من الدية سقط عنهم قدر مهر مثلها المأذ كرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من
الثلث سقط عنهم أيضا وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر مهر مثلها وما زاد على ذلك فان خرج
من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأذا الزيادة الاولى اه (قوله ووجه كونه وصية للعاقلة أنه قد أسقط الدية
بتقابلة المهر الخ) فيه تأمل فان ما ذكره لا يوجب الوصية للعاقلة (قوله فعندهما لا يضمن شيئا لانه الخ)
وقولهما هو الاظهر كما في السرية لانية (قوله ظاهره أنه لو استوفاه بنفسه بعد حكم الحاكم لا يضمن) لكن
الاصل لا يفيده الضمان وقد تبين الشارح في هذه العبارة الدرر حيث جعلها تفسير لما في متنه

والظاهر عدم صحتها **(قوله)** وكذا فعل الجحام ونحوه واجب بالعقد الخ) ظاهره أنه لو لم يكن عقد ففيه الضمان وإن كانت العادة إعطاء العامل الاجر بعد الفراغ من العمل لعدم وجوبه عليه فكان مباحا لكن في الهداية جعل المأمور بقطع اليد كالجحام وعمله في تكملة الفتح بان فعله ينتقل للأمر فكانه فعله بنفسه **(قول الشارح كالأجير)** إذا استأجره لحفر بئر أو هدم بناء فمات بوقوع الهدم أو البناء عليه فإنه لا يضمنه المستأجر اهـ سندی والاصوب تصويره بالأجير الخاص إذا تلف بعمله المعتاد فإنه لا ضمان عليه **(قوله)** لكون الوطء أخذ موجه الخ) في هذا التعليل نظر وذلك أن الوطء واجبنا الضمان لا نقول أنه في مقابلة الوطء بل في مقابلة الإقضاء وقد ذكر ابن وهبان في شرح توجيه المسئلة بقوله وجه قول أبي يوسف أنه ما ذون في الوطء لا في الإقضاء فكان متعديا فيه ووجه قولهما أن الوطء ما ذون فيه شرعا فالمتولد منه لا يكون مضمونا عليه اهـ وعلى هذا الضمان وإن كانت مكرهة خلافا لما يأتي عن الشربلالي **(قوله)** وإن ضربه المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم) لم يظهر الفرق على هذه الرواية بين الأب والمعلم **(قوله)** وظاهره أنه لا فرق عند أبي حنيفة في ضمان الأب في التأديب الخ) أي ظاهر ما تقدم من عبارة الخاتبة والولولة الجدية لكن هذا نص فيما قاله لا ظاهر وأفادت عبارة الولولة الجدية أن ضرب المعلم تاديبا كضربه تعليميا حيث كان بالاذن **(قوله)** وعليه يظهر الرجوع عما ذكر مع تصريح قاضيان بالفرق بين الأب والمعلم في ضرب التعليم **(قوله)** والمراد أنه مذكور في الأشياء وغيرها مطلقا عن ذكر الخلاف الخ) نسخة الخط أو المراد الخ يا وهى الصواب والقصديان صحة قوله كما قدمناه أي أنه ذكر عبارة المتن وأبقاها على ما هي عليه بدون ذكر خلاف فهي موافقة لما في الأشياء **(قوله)** وعند أبي يوسف كالأجنبية واعتمده ابن وهبان الخ) المعتمد لقول أبي يوسف هو ابن النخعة وابن وهبان لم يتعرض للاعتماد بشئ **(قوله)** تلزم ديتها اتفاقا بالموت والإقضاء لزوم الدية بالموت إذا كانت لا تطبق ظاهر ولزومها بالإقضاء مع اختيارها وعدم اطاقها محل تأمل لما تقدم أن الإباحة لا تجرى في النفس وإن سقط القود وتجري فيما دونها حتى لا يجب الارش **(قوله)** أي حد كل منهما) أي أن ثبت زناه بالوجه الشرعي المعتبر في حد الزنا سندی **(قوله)** لأنه وقع بفعل ما ذون) أي وغير ما ذون كإف عسارة ط **(قوله)** ويدل عليه مسئلة الختان الآية الخ) الظاهر أنه لا دلالة فيها فإن قطع الحشفة غير ما ذون فيه ففيه دية وبالكمال والعنى حصل بما هو ما ذون فيه وهو ما فيه النفع للعين وبما هو غير ما ذون فيه وهو ما فيه الضرر فيجب نصف دية العين **(قوله)** فلو بدونه فالظاهر القصاص) يدل له ما قدمه الشارح عن البرازية شق بطنه بمجديدة وقطع آخر عنقه أن توهم بقاؤه حيا بعد الشق قتل فاطع العنق والقتل الشاق وعزرا القاطع اهـ ونقل المحشى عن التتارخانية هناك شق بطنه وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الثاني وإن كان خطأ تجب الدية وعلى الشاق ثلث الدية وإن نفذت إلى جانب آخر فقتلها هذا إذا كان مما يعيش بعد الشق يوما أو بعض يوم وإن كان بحال لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه الا اضطراب المذبح فالقاتل هو الأول اهـ فيقتص بالعمد وتجب الدية بالخطأ اهـ وفرض ما ذكره الشارح أنها عاشت يوما أو يومين تأمل

(باب الشهادة في القتل واعتبار حاله)

(قول الشارح في استيفاء القصاص خلافا لهما) فيه أنه محل اتفاق فلا بد من تقدير أي في اثبات

ما يترتب

ما يترتب عليه استيفاء الخ **(قول المصنف)** فلو أقام حجة بقتل أبيه عمدا الخ) قال الرحمن تسميتها حجة على قول الامام مجازا لمشاهاة في الصورة وليست حجة في الحقيقة لعدم قبولها لأنها إنما تقبل بعد صحة الدعوى وحضور الخصم والواحد لا يصلح خصما مع غيبة أخيه فلذا يعيدها بعد حضوره اهـ سندی وكتب عقب قوله فلا يصير الخ) لأنه أثبت حق نفسه لاحق غيره وغيره لم يوكفه فلا بد من إعادة البيعة للغائب اهـ وقال الزيلعي فإن عاد الغائب فليس لهما أن يقتلاه بتلك البيعة بل لا بد لهما من إعادة البيعة لبقوله اهـ وفيه أي السندی ولا يعيد الغائب البيعة إلا بعد خصومة ليتك من الاستيفاء وفي المنع فإن حضر أخوه الغائب يعيدها اهـ وفي الكفاية قتل وله وليان حاضر وغائب فأقام الحاضر البيعة قبل البيعة ولم تعد بالاجماع اهـ وفي زبدة الدراية عن المختلف الابن إذا ادعى دم أبيه على رجل وأخوه غائب وأقام البيعة أنه قتل أباه عمدا قبلت وحبس القاتل فإذا حضر الغائب كلفا جميعا إعادة البيعة وقال لا يكلفان ذلك اهـ فالمراد بقبولهما من الحاضر قبولها لاثبات التهمة ولذا يكلفان جميعا إعادة البيعة فاصح ما قاله الرحمن **(قوله)** وفيه إيماء إلى أنه اتحد القاضي للحاضر الخ) عبارة القهستاني وفيه إيماء إلى أنه ادعى كل الدين وأقام الحجة على كنه وقضى القاضي بكفه وإلى أنه اتحد القاضي الخ **(قوله)** وهو الأصح الخ) تنه عبارة وإن صدقهما الولي المشهود وعليه دون القاتل ضمن القاتل ثلث الدية للولي المشهود وعليه لأنه أقر له بذلك فإن قيل كيف يكون له الثلث وهو قد أقر أنه لا يستحق على القاتل شيئا قلنا ارتد أقراره بتكذيبه القاتل إياه فوجب له ثلث الدية عليه وفي الجامع الصغير كان هذا الثلث للشاهدين لا للمشهود عليه وهو الأصح لأن المشهود عليه يزعم أنه قد عفى ولا شيء له وللشاهدين على القاتل ثلث الدية دينيا في ذمته والذي في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقه ما فيصرف اليها لا قراره لهما بذلك كمن قال لفلان على ألف درهم فقال المقر له ليس ذلك لي وإنما هو اقلان فإنه يسرف اليه فكذا هنا اهـ وقصد بتقل عبارة الجامع دفع ما يتوهم بمقابلته لثمن المشهود عليه فهو كالاستدراك عليه وقوله وهو الأصح بيان لا اختيار جواب الاستحسان لا القياس ولم يقل أحدان الثلث للمشهود عليه حتى يكون الأصح مقابله **(قول الشارح)** ولا يحتاج الشاهد أن يقول أنه مات من جراحته) أي مع التصريح بأنه لم يزل صاحب فراش وعبارة المنع الموت بسبب ما يعرف إذا صار المصروب صاحب فراش ودام على ذلك حتى مات وهو يفيد أنه لا يحتاج الشاهد أن يقول أنه مات من جراحته وبه صرح البرازي في الجنايات حيث قال شهدوا على رجل أنه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات بحكمه اهـ وظاهر ما هنا أنه لا بد من الشهادة بأنه لم يزل صاحب فراش وأنه لا يكتفي بقاء الجراحة بدونه مع أن في العناية من القسامة ما يخالفه وكذلك ما ذكره في الخلاصة قبيل المحاضر بقوله رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته ومات بضربه فقال المدعى عليه في الدفع أنها خرجت إلى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أمالوا أقام بينة أنها صحت بعد الضرب يصح اهـ ونص ما في العناية ومن جرح في قبيلة ثم نقل إلى أهله فاما أن يصير ذا فراش أو صحبها فإن كان الثاني فلا ضمان فيه بالاتفاق وإن كان الأول ففيه القسامة والدية على القبيلة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا شيء فيه ووجه قوله ظاهر ووجه قول أبي حنيفة أن الجرح إذا اتصل به الموت كان قتلا ولهذا وجب القصاص واعترض عليه بأنه لو كان كذلك لما افترق الحكم بين صيرورته صاحب فراش وعدم صيرورته كذلك كما لا يفرق في حق القصاص فإنه إذا لم يكن وقت الجرح صاحب فراش ثم نرى فمات وجب القصاص أجيب بأن القسامة والدية وردتا في قتل في محله لا يعلم له قاتل بالنص على خلاف

القياس في رأي ذلك بقدر الامكان والمجروح في محله لم يعلم جازحه اذا صار صاحب فراش قتل شرعاً لانه صار من يضامرض الموت وحكمه حكم الميت في التصرفات فجعل كانه مات حين جرح فوجب الدية وأما اذا كان صحيحاً يذهب ويحيى فهذا في حكم التصرفات لم يجعل كاليت من حين جرح فكذا في الدية والقسامة اهـ ويوافق ما فيها ما نقله المحشي عن الاتفاق (قوله أي المتباعد) الظاهر أن الزمانين كذلك (قوله) فالعلة أن أحدهما شهد بشبه العمد والآخر بقتل مطاق الخ) بل يظهر فيها تعليل الشارح أيضاً وذلك أن أحدهما شهد بشبه العمد والآخر بقتل مطلق وهو يحمل على الأدنى حتى يذ كر خلافه واذا اختلف حكمهما كانا غيرين فاشهد به أحدهما غير ما شهد به الآخر ولذا قال الزيلعي فان من قال قتله بعصا يوجب الدية على العاقلة ومن قال لا أدري على القاتل فاختلف المشهود به اهـ وقد يقال في الخامسة أن أحدهما شهد بعصا بالقتل وموجبه القصاص أو الدية على العاقلة ولا خرشده على الاقرار به وموجبه الدية على المقر فكأننا غيرين لاختلاف موجبهما تأمل ثم رأيت في شرح الزيارات لقاضيخان من آخر باب الجنابة التي يقر فيها بالعمد فيجب فيها القصاص مانصه ولو ادعى الولي شيئاً لا تعقله العاقلة نحو السحاق والباضعة خطأ وادعى أنه مات فتهدا بالبرء قبلت شهادتهما ويقضى له بارش السحاق في مال الجاني وإن كان المدعي يدعي الدية على العاقلة لانه يدعي السحاق مع السراية ويدعي وجوب المال على الجاني أيضاً لأن العاقلة يتحملون عنه فلذا جازت شهادتهم وكذا لو ادعى الموضحة مع السراية عمداً على المرأة أو خطأ فتهدا بالموضحة والبرء يقضى بارش الموضحة لانه لا قصاص بين الرجل والمرأة في الطرف وكذا لو كان القاتل عبداً فادعى مولا الموضحة مع السراية عمداً وشهدا بالبرء فانه يقضى بارش الموضحة لان القصاص لا يجري في العبد في الطرف فان كان المدعي يدعي القصاص في النفس ومع ذلك جازت شهادتهم لما قلنا أوضح بهذه المسائل أن المخالفة على هذا الوجه لا تمنع قبول الشهادة على أصل الفعل اهـ فانظر ما قاله مع ما قاله الزيلعي (قوله) أما في الرابعة والخامسة فلا يظهر الظاهر بطلان الشهادة فيها لاختلاف موجبهما مع عدم أولوية احدهما بالقبول ولعل مراد الشارح بالتعليل الذي ذكره التوزيع فقوله لتيقن الخ راجع للثلاثة الأولى وقوله ولا أولوية راجع للاخيرتين لكن هذا اذا لم يصدق احدهما كما يؤخذ مما يأتي (قوله) لان قوله قتلناه تكذيب للشهود الخ) انظر مع ما يأتي أول القسامة عند قول الشارح بان يختلف كل منهم بالله ما قتل الخ (قوله) وفيه نظر لان العاقلة الخ) فديقال مراده بالصورتين صورة اقراره بالخطأ أي مع تصديق العاقلة وصورة الشهادة على الشهادة في الخطأ بدلالة التعليل بعد ذلك (قوله) أراد بالحل الخروج عن احرام الخ) أو المراد حل الصيد المرمي اليه (قول المصنف لا باسلامه) هذه المسئلة حجة الامام عليهما في أن العبرة بوقت الرمي كما أن ما ذكره من المسائل الآتية ببقوله والجزاء على الخ حجة عليهم أيضاً فانها اتفاقية كما ذكره عبد الحليم ووجه قولهما في المسئلة الخلافية انه باونداده أسقط تقوم نفسه فيكون مبرئاً للرأي عن موجبه قصاص كما اذا أبرأ في هذه الحالة (قوله) فانه يجب للمولى واعتبر الرأي مقتضاه أنه لو لم يكن له وارث سوى مولا يجب القصاص

(كتاب الديات)

(قوله) كذا قال ابن الكمال راداً على الزيلعي وغيره) قال الرجعي لانتافي بين ما مال اليه الشارح تبعاً لابن الكمال وما قاله لان مرادهم أن معناه في الاصل ثم نقس وجعل اسماً للمال اهـ سندی (قوله) وقيل

كالضحايا) أي فيجوز الجذع (قوله) وعلى عاقلة أرشها) الذي في الدرا المنتقى عن الجوهره انه يجب أرشها في ماله وقالوا ان العاقلة لا تعقل عدا اهـ من هبة الله (قوله) فقد اختلف الصحيح الخ) أي ففي مثله لا يقال أقره بل ذكر ما يعارضه ولعل مراد الشارح انه لم ينزعه في كونه صحيحاً وان ذكر ان مقابلته صحيح أيضاً (قوله) فقسنا ما في معناه عليه) القياس المذكور غير تام لعدم المساواة بين المقيس والمقيس عليه في جميع الافراد نعم في بعضها متحققة تأمل (قوله) لكن قال القهستاني فان تكلم بالاكثر الخ) صدر عبارته واللسان ان منع أداء أكثر الحروف وان تكلم بالاكثر الخ (قوله) وعلى الأول مني في المنتقى الخ) هو وجوب الدية ان منع أداء أكثر الحروف والحكومة ان تكلم بالاكثر (قوله) وظاهر كلام الشارح أن الأخيرين تفسير للحكومة الخ) ليس في كلام الشارح ما يدل على أن ما قاله تفسير للحكومة القائل بها صاحب القول الاول (قوله) لان في كل واحد من الشفر الخ) هو بالعين في الزيلعي (قوله) وبعد هاهن الخ) في السندی ولكل انسان أربعة نواجذ في أقصى الاسنان (قول الشارح) وقد توجد نواجذ أربعة الخ) أي غير النواجذ المتقدمة الداخلة في الاثنين والثلاثين في كل من الجانبين اثنان واحد أعلى وآخر أسفل اهـ سندی

(فصل في الشجاج)

(قوله) والحيان عندنا الخ) يريد به العظم الذي تحت الذقن عناية والذقن منبت الاسنان السفلى (قوله) المصنف والدامية) ذكر السندی ما حصله أن الصحيح في الدامية بدو الدم من غير سيلان وفي الدامية السيلان خلاف ما أفاده الشارح فانظره (قوله) ورده الطوري بان الزيلعي نفسه صرح بتحقيق قطع الجلد الخ) فيما قاله الطوري تأمل وذلك أن ما قاله الزيلعي من تحقيق قطع الجلد في الكل ليس مراده قطع جميع الجلد بل بعضه في البعض وكله في البعض وهذا في المعنى راجع لما قيل في تفسير هذه الشجاج (قوله) الشارح أي لو غير أصلع الخ) قال الرجعي كانه أراد به الاقرع أما الصلع بدون ذلك فانه لا نقص فيه بل هو ممدوح لانه علامة الذكاء تبصر والتعین بقاء الاصلع على معناه وهو منحصر في مقدم الرأس فانه لا شك انه أنقص زينة بسبب عدم شعره وان كان دالاً على الذكاء وقد علل عدم القصاص في موضحة الاصلع اذا لم يكن الشاج كذلك ابن وهبان بأن موضحة أهون (قوله) وفي الهائسة يستويان) لان في الهائسة كسر العظم وعظم الاصلع وغيره سواء ابن وهبان (قوله) أي خوف شجة الخ) الصواب حذف لفظ هو كما هو نسخة الخط (قوله) مثاله اذا كانت قيمته من غير جراحة الخ) مقتضاه وجوب العسر لو كان هو الحكومة وكيف مع أن الموضحة التي هي أعلى يجب فيها أقل تأمل كذا قال الكرخي راداً ما قاله الطعاوي وعبارة الشرنبلالي نقلاً عن الزيلعي نصها وقال الكرخي ما ذكره الطعاوي ليس بصحيح لانه لو اعتبر ذلك الطريق فرما يكون نقصان القيمة أكثر من نصف عشر الدية فيؤدي الى أن يوجب في هذا الشجاج وهو مادون الموضحة أكثر مما أوجبته السرعة في الموضحة وانه محال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار وقال الصدر الشهيد ينظر المفتي في هذا ان أمكنه الفتوى بالثاني بان كانت الجنابة في الرأس والوجه يفتي بالثاني أي قول الكرخي وان لم يتيسر عليه ذلك يفتي بالقول الاول لانه أسير قال وكان المرغيناني يفتي به وقال في المحيط ينظر كم مقدار هذه الشجة من أقل شجة لها أرض مقدرفان كان مقداره مثل نصف شجة لها أرض أو ثلثها وجب نصف أو ثلث أرض تلك الشجة وان كان ربعاً فرج ربع ذكره بعد القولين فكان جعله قولاً ثالثاً والاشبه

أن يكون هذا تفسير القول الكرخي وقال شيخ الإسلام قول الكرخي أصح إلى آخر ما ذكره المصنف اه ومع هذا لا يعدل عنه لأنه هو المفتي به (قول الشارح بان يسبر غورها بمبارك الخ) قال المقدسي لا ينبغي ما في ذلك من التكلف مع أن بعض الناس قد يكون غليظ الجلد وبعضهم رقيقه فربما كان الجاني رقيقه فيقطع من لحمه أكثر فيضربه أكثر مما يشهد بذلك ما قد مناه في موضحة الأصل مع غيره ولذا اختار القدوري والمصنف تبعاً لصاحب الكنز رواية الحسن ورجحها على ظاهر الرواية اه سندی (قول) أقول لكنه مخالف لما ذكره عامه شراح الهداية وغيرهم الخ) ما ذكره في الجوهره من عدم القصاص في السمحاق إجماعاً عزاه لمحمد في الأصل وكذا حكى الإجماع في البحر الزاخر والمتعين حينئذ أن يقال أنه مستثنى من الستة المذكورة في شراح الهداية وغيرهم والوجه ظاهر في ذلك (قول) لعله على غير ظاهر الرواية بل الظاهر رجل كلامه على ما إذا سلخ الجلد لعدم إمكان الممانلة لخروج بعض اللحم به وكذا يقال في لحم الخدانة لا يمكن الممانلة (قول المصنف) ومع نصف ما عند نصف دية (قول) انظر لو قطع اليد من أعلاها خطأ هل يجب نصف دية أو يجب مع حكومة فيما زاد على الكف ثم ظهر أن الواجب نصف فقط أخذنا مما قالوا أنه يقطع المارن نجبية واحدة سواء قطع معها شيئاً من القصبة أو كلها أو لم يقطع شيئاً ثم رأيت في الهندية ونصها وفي اليد إذا قطعت من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف إلى الساعد وإن كان إلى المرفق كان في الذراع بعددية اليد حكومة عدل أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة كذا في المبسوط من الباب الثالث من الديات وفي الثالث في الأطراف من البرازية وقطع يداً أو شيئاً منها إن عدا من مفصل فالقصاص وكذا إن من موضع يمكن الاقتصاص قطع من نصف الذراع ففي الكف والأصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة عند الإمام وإن من العضد أو الرجل من الفخذ فنصف الدية وما فوق القدم والكعب تبع اه وفي الخلاصة نقلاً عن شرح الطحاوي إذا قطع اليد من نصف الذراع خطأ ففي الكف والأصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة عدل عند أبي حنيفة ومحمد ولو قطع اليد من العضد أو الرجل من الفخذ يجب نصف الدية وما فوق الكعب تبع (قول) قال أبو يوسف فيها حكومة العدل ولا يبلغ بها أرض أصبع الخ) الظاهر أنه يفرق بينه وبينه على قول الإمام لأنه لا يقول بتبعية الكف للأصبع تأمل (قول) أي من قيمته لو فرض عدا مع هذا العيب الخ) هذا غير متبادر من هذه العبارة بل المتبادر منها أن المراد فيقدر النقصان من وصولها الوجهة الخ إلا أن الموافق للأمثال ما قاله (قول الشارح يؤخذ من جملة الدية الخ) أي دية اليد الواحدة سندی (قول) لعدم تعلق الجمال بها) بل يبقى أثر الشين فتجب الحكومة باعتبارها (قول) وإن كان للقاطع أصبع زائدة) لأن المساواة شرط لوجوب القصاص في الطرف ولم يعلم تساويهما إلا بالظن فصار كالعبد يقطع طرف عبد اه زيلعي (قول) حتى لو نبت سقط) والدية تجب بفوات كل الشعر فقد تعلق أرض الموضحة والدية جميعاً بسبب واحد وهو فوات الشعر لكن سبب أرض الموضحة البعض وسبب الدية الكل فندخل الجزء فيه كمثل قطع أصبع إذا شلت اليد والأصل أن الجزء يدخل في الكل (قول) أي كله غير معوج) الظاهر أنه لا حاجة لهذا فإن الجنى عليه أرض سن الجاني ولو نبتت سنة معوجة فإن تبين الخطأ في القصاص موجود حينئذ أيضاً

(فصل في الجنين)

(قول) وجه الفرق أن في موتها الخ) كذا في الخبرية ولعل المناسب حذف لفظ في (قول الشارح

أومن المغرور) أومن زوجها وقد اشترط حرية أولادها (قول) أي ولا من غيرها لأنه قاتل مباشرة) فان الجنين إذا أخرج كان من جملة ورثة مورثه فلا يكون لضاربه نفي بمأورثه أيضاً وإذا خرج بنفسه لا يكون من جملتهم (قول) وقيل للجنين) لعله وقيل للمولى (قول) اذ لو اعتبر حالة الضرب فقط جاز أن لا يكون حياً الخ) ولا يقال كيف يجوز ذلك مع أنه تبين حياته حين الضرب بانفصاله حياً لأن القصد قطع النظر عن حالة التلف بالكلية (قول) وعلى عاقلة في رواية) لعله وفي بيت المال في رواية ثم رأيت في الفصولين حكى الروايتين فيما لو ضربت نفسها عمداً ولها عاقلة لا فني لا عاقلة لها (قول) ولا ينبغي أنها تأثم أتم القتل لو استبان خلقه ومات الخ) كيف تأثم أتم القتل مع أنه لم يتحقق آثمته كما يأتي في فيما بعد (قول) لكن ذكر عزمي أن نبي الضمان عن المأمورة لا يلزم منه نفيه عن الأمرة الخ) كلامه غير محرر فانه إذا لم يضمن المباشر فأولى أن لا يضمن التسبب الأمر وعبرة الخلاصة المرأة إذا ضربت بطن نفسها أو شربت دواء لتطرح الولد متعمداً فطرحت يضمن عاقلة الغرة وهذا إذا فعلت بغير إذن الزوج فان فعلت باذنه لا يجب شيء ولو عالجت حتى أسقطت الولد فهو كالشرب ولو أمرت امرأته حتى فعلت لا تضمن المأمورة اه وليس فيها دلالة على إذن الزوج للام في الاستقاطيل مسألة الاذن انتهت بقوله لا يجب شيء ثم ذكر مسألة المعالجة والظاهر في دفع الاشكال قراءة المأمورة بالنصب مفعول لا تضمن وفاعله ضمير الام (قول) المصنف وإن لم تنقص لا يجب شيء) لعدم التيقن بحياته والأصل براءة الذمة وكان هو القياس في جنين الآدمي لكنه خرج عن ذلك وبقي هو على الأصل اه سندی (قول) اذ لو ماتت قبله لورث القصاص على أبيه الخ) الذي تقدم عند قول المصنف قطع عنقه أنه إن مات ابنه وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه فتأمل هنا (قول) لسقوط القصاص بشبهة الابوة) لا يتوهم وجوب القصاص هنا حتى يقال أنه سقط بشبهة الابوة فانه لا يثبت بقتل الحمل إلا بعد انفصاله أو أكثره على ما تقدم وأطلاقهم وجوب الغرة على العاقلة وقولهم انها ثابتة بالنص على خلاف القياس يفيد وجوبها عليهم ولو مع قصد ضرب الولد ويدل له أيضاً وجوبها على عاقلة الام إذا أسقطته عمداً

(باب ما يحد منه الرجل في الطريق وغيره)

(قول) هو في عبارة العيني بمعنى نحو الكيران) ويحمل في عبارة الشارح على باقي المعاني لعدم تقدم الكيزان (قول الشارح ولم يمنع منه) أي لم ينس منه عن اتخاذها فان نهاء مسلم أو ذمي لم يحمل له ذلك سندی (قول) وقال محمد المنع لا الرفق) ما في ط يفيد أن هذا قول أبي يوسف وما بعده قول محمد اه وفي الزيلعي ما يوافق ما قاله ط ثم إن ما قاله لا مانعاً هو فيما لم يضرب كما يفيد ما في الزيلعي من دليلهما وعلى هذا يكون قولهما كقوله في الضار (قول) والوجه أن النهي عن المنكر لا يتقيد بكون الناهي متباعد الخ) أي وبالأولى ما إذا كان مباهياً لم يضرب فيندفع ما قاله المحنسي تأمل (قول) من عرض الناس الخ) بالضم الجانب وفلان من عرض العشيرة أي من شقها لا من صميمها وقيل المراد من العرض هنا أبعد الناس منزلة أي أضعفهم وأرداهم اه بناية (قول الشارح ثم الأصل فيما جهل حاله) أي في القدم والحديث بان تعارضت الاخبار ولا مرجح وأما ما تبين أنه قديم بان لم يتذكر من في القرية ابتداءه أو خلافه ولا يحفظ أو أنه وراء هذا الوقت كيف كان فانه قديم والا فحديث اه سندی (قول) أي كلهم حتى المشتري من أحدهم الخ) فيه أن الاحداث حصل قبل الشراء وجاز حيث كان باذن المالك ولا معنى لاشتراط إذن



المشتري منه بعد الاذن وان كان له طلب الرفع كما أن من أذن بالأحداث له طلب الرفع أيضا ويصح أن يحمل كلامه على ما إذا أذن الملاك ثم أحدهم قبل الأحداث باع نصيبه **(قوله)** فلعلمها في غير البناء كسبل الخ لا يظهر فرق بين البناء وغيره فإني الكافي قول آخر **(قوله)** ووضع الخشبة كالمرور الخ لعله كالمشترى ثم رأيت كذلك في الملتقى **(قوله)** والظاهر منها أن حصاء الخ عبارة الهداية أو حصاة بناء الوحدة على ما رأيت في نسخ ونقلها كذلك في الغاية عن الجامع الصغير وعبارة كافي الحاكم أو طرحوا بوازي أو حصا **(قوله)** ولا يصح تعلقه بسقط لفساد المعنى يصح ويكون الضمير راجعا للغير اللابس وهو لفظ أحد المتقدم في المتن **(قوله)** اختلف المتأخرون فيه الخ أي على قوله كافي الزيلعي **(قوله)** وغيره عولوا من حيث أنه لا يجوز له بيعه واطهار شبه الصحة بعد الفراغ من العمل أولى من اطراره قبل الفراغ لأن أمر الأمر انما يصح من حيث أنه عاكس الانتفاع بفناء داره وانما يحصل له ذلك بعد الفراغ من العمل زيلعي **(قوله)** جازي الحفر أيضا كاذ كره الشارح لكن ما ذكره الشارح من التفصيل انما ذكره فيما اذا لم يقل هو فإني وليس لي الخ لافيه **(قوله)** ومشرع الجناح مباشر انما يظهر أنه مباشر فيما اذا سقط من يده حتى أنه تازمه الدية والكفارة لا فيما اذا سقط بنفسه وذكر الزيلعي الفرق المذكور فيفيد أن المراد أنه سقط الجناح من يد العامل لأنه سقط بنفسه ولا يكون حكمه حكم الحفر **(قوله)** خصوصا صاحب الهداية أي والزيلعي كافي عبارة ط **(قوله)** لان الضمان منتف بالتعمد المذكور الخ التعليق الذي قاله الرملي انما يفيد أن المتعين حذفه هو قوله بلا اذن ولعل هذا مراده من ضمير حذفه **(قوله)** ومثله ما لو كانوا أعوانا له أي أعوانا لصاحب الأرض بدون أجر وسقط من حفرهم أو أعوانا لاجير كذلك

(فصل في الحائض المائل)

(قوله) فهو من قبيل الاكتفاء قهستاني كما أن قوله الآتي بنقضه من قبيل الاكتفاء أي أو اصلاحه كافي القهستاني أيضا **(قوله)** وزاد في الهداية الأم عزها للزيادات واعتضه الاتقاني بأنه لا وجود لها فيها لكن ذكرها في الكافي كافي الهندية **(قوله)** فان أشهد على المولى صح الشهاد أيضا فيه أن الشرط التقدم إلى من له ولاية التفريغ ولم يوجد هنا اذ لا ولاية للمولى في مال مكاتبه ولراجع الخاتبة ثم راجعت عبارتها فوجدت أن ذلك مفروض في العبد التاجر لا المكاتب ونصها عبد تاجر له خائض مائل فأنشده عليه فسقط الحائض فأنشده انسا كانت الدية على عاقلة مولاة كان على العبدین أولم يكن وان أنلف الحائض مالا فضمن المال في عتق العبد يباع فيه وان أشهد على المولى صح الشهاد أيضا لانه ان لم يكن على العبدین فالحائض يكون لمولاه وان كان عليه دين كان لمولاه ولاية الاستخلاص بأن يقضي الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك **(قوله)** أي الاحرار وكذلك العبد كإتي في المعامل **(قوله)** اذا كوكب الخرقاء الخ قال العيني في شرح الشواهد الخرقاء امرأة كان في عقلها نقصان من الخرق بضم الخاء الجهميل والحق من باب علم ولا ح معنى ظهر وأذاعت فرقت وذاع الخبر فشا والمعنى أنها تنام عن الغزل ثم اذا أحست بطولوع سهيل فرقت غزلها بين أقاربها النساء اه **(قوله)** الشارح لانه شهادة على التقدم لأعلى القتل هكذا اعتباراتهم وفيه أنه ان اعتبر شهادة على القتل قبل أيضا لان ما ثبت بها المال لا القصاص **(قوله)** وهذا مخالف لما قدمه في الفروع الخ لا مخالفه فان المراد هنا بالتقليد الحكمي والمراد به فيما قلناه الحقيقي

(باب جنابة البهيمية والجنابة عليها)

(قوله) أي الخاص أو المشتري الخ في الهندية واذا أوقف الدابة في أرض أو دار مشتركة ثم أصابت شيئا يدها أو رجلها فالقياس أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئا وبعض المشايخ قالوا هذا اذا أوقفها في موضع توقف فيه الدواب وفي غيره يضمن قيمة ما هلك قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة اه **(قوله)** فتبقي دعوى المجاز بالنسبة إلى قوله أو ذنبها نقل ط عن مختصر النهاية للسيوطي أن النفع الضرب والرمي ونفع الدابة برجلها رفسها قال ظاهره أنه مطلق الضرب وهو ما ذكره الوافي اه وعلى هذا لا حاجة لدعوى المجاز بالنسبة لقوله أو ذنبها **(قوله)** قول المصنف وضمن عاقلة كل فارس دية الآخر الخ ذكر في الخلاصة هذه المسائل المذكورة في المتن ثم ذكر بعد هاهنا في يديه جنبة انسان من يده والاب يسكه حتى مات فدية الصبي على من جنبه وبرئه أبوه وان جنبه الرجل وجنبه أبوه حتى مات فعليهما الدية ولا يرثه أبوه رجل أخذ يده رجل فجنبت الرجل يده فأنكسرت يده ان أخذه بالمصافحة فلا نفي عليه من أرض اليد وان عقرها فتأذى فدها ضمن القابض دية اليد ولو عض ذراع رجل فجنبت العضوض ذراعه من فيه فسقط بعض أسنانه وذهب بعض لحم العضوض فدية الاسنان هدر وضمن العاض أرض الذراع هذا بخلاف ما لو كان في يده ثوب فتشبت بالثوب رجل فجنبه صاحبه من يده المتشبت فتشترق ضمن نصف ذلك وان كان الذي جذب الثوب من لبيه ضمن جميع الخرق **(قوله)** أي الحران أو العبدان كما يعلم من الهداية فيه أن عبارة الهداية توافق ما في الشربلالية ونصها ولو كانا عبيدين يهدر الدم في الخطا لان الجنابة تعلقت برقبته دفعا وفداء وقد فانت لا إلى خلف من غير فعل المولى فهو ضرورية وكذا في العمد لان كل واحد منهما هلك بعد ما جنى ولم يتخلف بدلا اه والمراد حينئذ بالعمدين في عبارة الشارح الحران فقط **(قوله)** ثم تأخذه الورثة بجهة كونه مقتولا وهذا غير كاف للفرق بين المستثنين فان ما وجب للمرأة وجب لها باعتبار أنه مهر ووجب على عاقلتها باعتبار أنه أرض ومع اختلاف الجهة لم تأخذ المرأة قبل سقط عن عاقلتها تأمل وأجاب في العناية بأن السقوط انما يكون فيما اذا كان الراجع الجاني وهنا الراجع وارثه فبالنظر إلى أن المستحق أولا هو الجاني يسقط وبالنظر إلى أن الراجع غيره لا يسقط فلا يسقط بالشد اه قال ط وفيه تأمل فان الراجع في صورة التزوج غيره وهو وارثه **(قوله)** وفيها أيضا في موضع آخر لا قصاص عليه ولا دية ذكر في الخلاصة لو قطع رجل المندبل فوق عاقلته أفضيتهما فانما ضمن القاطع ديتهم والمندبل كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله وعن الامام الفضلي لا يجب على القاطع شيء لا الدية ولا القصاص اه فالمسئلة فيها روايتان **(قوله)** وكان الموجب كآرش الموضحة فافوقها هذا شرط للوجوب على العاقلة **(قوله)** الشارح هذا والسائق من جانب من الابل لان سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال **(قوله)** لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ برنام يعبر ليس يقيد بل هذا محل التوهم فانه لا يمتنع حالة واحدة وهي عدم التقدم والتأخر توهم أنه لا يكون سائقا لجميع القطار تأمل الا أن يقال المراد التقدم والتأخر عن القطار بتمامه **(قوله)** وأما غيره فاكفى يكون زمام ما خلفه من بوطايعه وجعله قائدا لما خلفه يجعل زمامه من بوطايعه **(قوله)** قول المصنف ومن أرسل بهيمة وكان خلفها سائقا لها الخ قال ط الأولى أن يقول وكان سائقا لها أي خلفها ليكون تفسير السوق كذا كره بعد **(قوله)** اعلم أولا أن بين إرسال الكلب وغيره فرق الخ نقل عبد الحليم عن البرجسدي أنه اذا أرسل الدابة ولم تنعطف عنه أو بسرة فانه يضمن ما أتلفته سواء ساقها أو لم يسقها ونقل في الكلب أنه يضمن عند أبي يوسف سواء كان بسوقه أو يتقوده أولا وأن الإرسال بمنزلة السوق عنده وبه

أخذ الطحاوي وقال الصدر الشهيد الفتوى على هذا وقال أبو الليث وعليه الفتوى اه وهذا يؤيد ما قاله
الحشي (قوله وعن أبي يوسف أنه يضمن بكل حال) أي مرسل الكلب فإنه المتقدم في عبارة القهستاني
وقوله بكل حال أي سواء ساقه أولا ويمكن حمل كلام المصنف على رواية أبي يوسف بأن يراد بالسوق
ما يشمل السوق الحكي وهو ما أشار إليه الشارح وإن لم يمش خلفها الخ وحينئذ صح زيادة قوله أو كلبا
والشرط على هذه الرواية عدم انقطاع السوق المذكور نعم لا يناسب قوله بعد ذلك والمراد بالداية الكلب
(قوله تبرع على قوله وكان خلفها الخ) التبرع غير ظاهر والمناسب الاتيان بالواو

(باب جناية المملوك والجناية عليه)

(قوله وفي القيمة عن خواهر زاده محبور جنى على مال الخ) تأمل ما في القيمة مع ما في التنازعانية ولعل
المسئلة خلافية (قول الشارح أو اقرار مولاه) ولو مديونا قال المقدسي وفي صحة اقراره عليه مديونا نظرا لا
أن يقال أنه اقرار على الغير في ضمن اقراره على نفسه كزوجة تقرر بالدين فتجبس مع أن فيه اضرارا بالزوج
اه سندی (قوله ولا يجبر على دفع العبد عنه خلافا لهما) وجه قوله أنه لما اختار الفداء تعين كما إذا اختار
الدفع وهو ذو عسرة فينظر إلى ميسرة وجه قولهما أنه لما اختار الفداء انتقل الحق إليه كالحالة فإذا توى
عليه باقلاسه عاد إلى العبد من شرح الجمع وفي الزيلعي ولا فرق بين أن يكون المولى قادرا على الارش أولا
عنده لانه اختار أصل حقهم فبطل حقهم في العبد وقال لا يصح اختياره الفداء إذا كان مملوكا الارضا
الاولياء لان العبد صار حقا لهم حتى يضمنه المولى بالاتلاف فلا يملك ابطال حقهم الارضاهم أو بوصول
السبدل اليهم وهو الدية (قول المصنف غرم رب الدين الاقل الخ) وجه ما ذكره أنه أتلف حقين كل
واحد منهما مضمون على الانفراد الدفع إلى الاولياء والبيع على الغرماء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع
بين الحقين ابقاء من الرقبة الواحدة بأن يدفع إلى ولي الجناية أو لا ثم يباع للغرماء فيضمن ما بالتفويت بخلاف
ما إذا أتلفه أجنبي والمسئلة بحالها حيث يجب قيمة واحدة للمولى بحكم المالك في رقبته فلا يظهر حق
الفریقین بالنسبة إلى مالك المالك لانه دون المالك فصار كانه ليس فيه حق ثم الغريم أحق بتلك القيمة لانها
مالية العبد والغريم مقدم في المالية على ولي الجناية لان الواجب أن يدفع إليه ثم يباع للغريم فكان مقدما
معنى والقيمة هي المعنى فيسلم إليه وفي الفصل الاول كان التعارض بين الحقين وهما متوابعان فيظهر ان
فيضمنهما اه زيلعي (قوله فالقيمة بالعدل والمضاربة الخ) معنى القول أن يضرب كل واحد بسهمه
فجميع السهام كلها وتقسّم العين على مبلغ السهام بنائية وغيرها كما أن معنى المنازعة أن كل جزء فرغ من
دعوى قوم سلم للآخر بلا منازعة زبدة الدراية (قوله فيضرب بجميع حقه) في المغرب وقال الفقهاء
فلان يضرب فيه بالثلث أي يأخذ منه شيئا يحكم ماله من الثلث (قوله ان أصل حقه مائيس الخ) هذا
خلاف المصحح فان الواجب الأصلي عليه هو الدفع فلا يصح التوجيه الذي ذكره عليه

(فصل في الجناية على العبد)

(قوله ولو كان اظهارا الخ) حقه انشاء كما هو عبارة العناية (قوله لعدم الاولوية) فيه تأمل بل
الظاهر أنه يجب القيمة للمولى والدية للورثة جميعا وعبارة العناية والاصل في ذلك أن القاتل إما أن يكون
واحدا أو اثنين فان كان واحدا فاما أن يقتلهما معا أو متعاقبا فان كان الاول فالحكم ما ذكرنا من وجوب
القيمة للمولى والدية للورثة فان لم يكن له ورثة غير المولى فظاهر وان كانت فكل واحد منهما يجب دية

في حال وقيمته في حال فيقسم ذلك باعتبار الاحوال اه وقال في غاية البيان نقلا عن مختصر الكرخي وإذا
قال الرجل لأمتيه احدا كاحرة ولا ينوي واحدة بعينها فقتلها مارجل معافى على القاتل نصف قيمة كل
واحدة منهم المولى وعليه نصف دية هذه ونصف دية هذه لورثتهما الخ (قوله فيقسم مثل الاول) على
قياس ما في العناية وجوب القيمة للمولى والدية للورثة أي ورثة كل من العبدين لعدم الاولوية (قوله
الشارح وقال لا له أخذ النقصان) أي مع امسالة العبد وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته (قوله ولهما
أن المالية معتبرة في حق الاطراف الخ) عبارة الزيلعي لهما أن العبد في حكم الجناية على أطرافه
بمنزلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا تنهها العاقلة وتجب قيمته بالغة ما بلغت فكان معتبرا بالمال
فإذا كان معتبرا به وجب تخيير المولى على الوجه الذي قلنا كما في سائر الاموال فان خرق ثوب الغير خرقا
فاحشا وجب تخيير المالك ان شاء دفع الثوب وضمنه قيمته وان شاء أمسه وضمنه النقصان وله أن المالية
وان كانت معتبرة في الذات فآدمية أيضا غير مهذرة فيها وفي الاطراف ألا ترى أن عبد الوطع يدعبد آخر
يؤمر مولاه بالدفع أو الفداء وهذا من أحكام الآدمية لان موجب الجناية على المال أن تباع رقبته فيها
ثم من أحكام الآدمية أن لا ينقسم الضمان على الجزء القاتل والقائم بل يكون بإزاء القاتل لا غير ولا
يملك الجثة ومن أحكام المالية أن ينقسم على الجزء القاتل والقائم ويملك الجثة فوفرنا على الشبهين
حظهما فقلنا بأنه لا ينقسم اعتبار الآدمية ويملك الجثة العبد اعبارا بالمالية وما قاله الشافعي فيه اعتبار
الآدمية فقط والثى إذا أشبه شيئين يوفى عليه حظهما اه (قوله والعمل بالشبهين أو جب ما ذكرنا من كل) أي
فقلنا ان الضمان بحكم أنه وجب بجناية على الآدمي لا يجب موزعاً وبحكم أنه بدل مال لم يكن له أن يأخذ كل
بدل العين مع امسالك العين بل قيل له من شرط استيفاء ذلك هذا الضمان أن تزيل الجثة عن الملك ليكون قولاً
بالشبهين اه كفاية (قوله ضمن سيده ألفين باعتبار الاوسط) لانه جنى على الثاني وقيمته ألفان ولولم
يكن منه الا تلك الجناية لكان المولى ضامنا لألفين اه كفاية (قوله فنصف الألف الباقية بين الاول
والأوسط الخ) لانه لاحق في هذا النصف الثالث وانما حقه في قيمته يوم جنى على وليه وقد بقيت (قوله
اعتق في مرض موته عبده) أي ولا مال له سواء ثم مانقه عن المقدسي لا يصلح دليلا على سعي المدبر في
قيمتة نظر الجناية على مولاه اذ هو لا يستحق على عبده مالا وحين جنايته لم يكن معتوقا بخلاف المستنسى
فانه يجب عليه السعاية بجنايته على مولاه كالمكاتب

(فصل في غصب القن وغيره)

(قوله نقصت قيمته بالقطع) فجب عليه قيمته أقطع لورود الغصب عليه ناقصا ولا تكون السراية مانعة
لضمان الغاصب كالمقطع بدعيه فباعه فأت في يد المشتري مات عليه لان قبضه صار فاصلا بين الهلاك
والقطع فكذا عينا (قول الشارح فيصير مستردا) لان ما يصير به المشتري قابضا يصير به المغصوب منه
مستردا (قوله وأجيب أن ذلك فيما إذا تعددت الجناية الخ) في هذا الجواب تأمل مع ما يذكروه
المصنف بعده فانه أوجب قيمة ونصفا مع أن الجنايتين في يد شخص واحد وهو الغاصب (قوله لكن
الفرق الآتي بين المكاتب والصبي بشرا الخ) وقال السندی قال السمرقندی سواء كان يعبر عن نفسه
أولا (قول الشارح ان مقيدا) أي أو محررا عليه سندی (قول المصنف وقال أمسه الخ) اه
وكذا اذ لم يقله في الصحيح سندی وكما يفيد تعليل المسئلة (قوله انقطع التسبب بهذه المباشرة الحادثة

جامع الفصولين) وقال السدي قد بقره ولم يكن منه تسير لما في المنع عن الخائبة أنه لو سير الصبي الدابة فإوطأ أناسا فقتله والصبي متمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لأن الصبي أحدث السير بغير أمر الرجل فإن كان الصبي ممن لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدم القتل هدر لأن الصبي إذا كان لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنقلة وإن سقط الصبي عن الدابة والدابة تسيير فمات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي متمسك على الدابة أو لا يستمسك عليها انتهى (قول الشارح وتماه في الخائبة) وفيها أيضا ولو كان الرجل راكبا حمل صبي مع نفسه على دابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة أناسا كانت الدية على عاقلة الرجل خاصة لأن الصبي إذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع وكان سيرها مضافا إليه وإن كان ممن يسيرها ويستمسك عليها فدية القتل على عاقلة ما لأن سيرها مضاف إليها اهـ سدي (قول الشارح وكذا لو أودع عبد محجورا الخ) أي الخلاف (١) (قول لا يضمن في الحال بل بعد العتق الخ) فعلى ما ذكره لا يكون فرق بين العبد المأذون وغير المأذون في الحكم المذكور في الشارح وهذا غير مستقيم بل الضمان فيما إذا كان مأذونا أو قبل بالأذن في الحال كما سيذكر بعد ولا يأتي حيث لا خلاف بل الضمان إجماعا ثم رأيت عبارة الاتقاني ونفسها ولو أودع عند عبد ودبعة فهل تكت عنه لا ضمان عليه بالإجماع ولو استهلكه إن كان مأذونا له في التجارة أو محجورا عليه ولكنه قبل الودعة بأذن مولاه ضمن بالإجماع ويكون دينه عليه وإن كان العبد محجورا عليه وقبل الودعة بغير إذن مولاه لا يضمن في الحال ولكن يضمن بعد العتق إن كان بالغاعا فلا عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يضمن في الحال وأجمعوا أنه لو استهلك من غير إيداع ضمن وأجمعوا أنه إن كانت الودعة عبدا فخفي عليه في النفس أو فيما دون النفس يؤاخذ به ويحاطب مولاه بالدفع أو الفداء كذا في شرح الطحاوي اهـ (قول الشارح وكذا الخلاف لو أعيأ أو أقرضا) أي فأبو حنيفة لم يضمن الصبي ولا العبد إلا بعد عتقه وضمنهما الشافعي وأبو يوسف في الحال

(باب القسامة)

(قول الشارح ح) الأولى عدم التقييده كافي ط فإن الحكم لا يختلف وإن كان الواجب فيه الدية وفي العبد القيمة (قول) وانظر ما الحكم إذا لم يكن له ولي الخ في المنع من اللقيط ما هو صريح في المسئلة كأنقله عنه عبد الحليم في حوائى الدرر من اللقيط ونقل ذلك أيضا عن الخائبة والفتح عند قوله وهو حرفي جميع الأحكام من أهلية للشهادة والاعتاق والتدبير والكتابة وتعام الدية بقتله ووجوب القسامة في وجوده قتيلا في محلة اهـ وقال أيضا عند قوله وأرنه أي لبيت المال أطلق الارث فشمّل المال والدين حتى لو وجد اللقيط قتيلا في محلة كان على أهلها دية لبيت المال وعليهم القسامة كافي الخائبة والفتح اهـ وقد تقدم له في اللقيط كعبارة الفتح ثم وجدت في فتاوى سراج الدين الحانوتي من الجنائيات ما نصمّش في ذي وجد قتيلا في حارة اليهود مضر وبما ينقل ومحمد ولم يعلم قاتله ولا ولي له فأجاب بان المصريح به في قاضخان أنه إذا قتل رجل رجلا عمدا لا مام أن يقتله أو يصالحه اهـ أقول وكذا الدية ولا شك أنه وإن ذكر الحكم في غير القسامة لكن لا فرق بين القسامة وغيرها في أن من يملك المطالبة في أحدهما يملك المطالبة في الآخر انتهى باختصار (قول) وإذا تركه فهل يقضى له بالدية أم لا الخ مقتضى ما قاله

الزبلي في الاستدلال لعدم تخفيف الأولياء بعد حلف أهل المحلة من أن اليمين مشروعة لتعيين القاتل لا لتعبد الدية عند نكولهم حتى ينتفى باليمين لأن الدية وجبت بالقتل الموجود منهم ظاهرا وأولئك صيرهم عن المحافظة على ما عرف في القتل خطأ اهـ أنه يقضى بالدية مع ترك الولي التخفيف ثم قال الزبلي أن اليمين مستحقة عليه فيه لذاته تعظيما لأمر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف التكرار في الأموال لأنه بدل عن أصل حقه فيسقط ببذل المال المدعى لا ببذل الدية اهـ (قول) لأنه إذا قتل مع غيره كان قاتلا يتأمل هذا مع ذكره الزبلي في باب الشهادة بالقتل عند قول الكثر وإن أقر كل واحد منهم بأنه قتله فقال الولي قتلناه جميعا لقتلهما ولو كان مكان الاقرار شهادة لقت من أن كل واحد من الاقرار والشهادة يثبت أن كل القتل وجد من المقر والمشهود عليه ومقتضاه أن يجب عليه الفصاح وحده لأن معنى قوله أنا قتلناه انفردت بقتله وكذا قول اليهود قتلناه فلان يوجب انفرادهم بالقتل وقتل الولي قتلناه تكذيب لبعضه حيث الخ (قول) والاول هو المذكور في الشروح الخ) وإذا حصل الثاني على ما يتم خلقه نزول المخالفة (قول) فلا تكاذب وسقطت أي وكان كل من زيد وعمر وليس من أهل المحلة التي وجد فيها القتل (قول) فيه أن الولاية في الوقف لو اتفقت الخ) ما ذكره الشارح من قوله لأن العبرة الخ لم يذكره في المنع تعليل الحكم الأرض الموقوفة بل المسئلة الآتية في المتن وذكر في المنع عسلة حكم الأرض الموقوفة على معلومين أن تدبرها لهم وحيث نفذ ما ذكره الشارح من العسلة مرتبط بكلام المصنف فقط (قول المصنف والدية على بيت المال إن كان ثانيا الخ) انظر ما قاله عبد الحليم فإنه قال بعد ما ذكره فظهر منه أنه كما لا يناسب العمل بإطلاق المتن لا يناسب الافتاء بوجوب القسامة والدية على أهل أدنى الحال مطلقا والحاصل أن القتل إن وجد في الشارع الأعظم ونحوه فإن وقع عند الأزدحام فلا قسامة وديته على بيت المال وإن وقع في موضع لو صبح فيه يسمعه أهل العمران فالقسامة والدية على أدنى الحال وفي موضع بعيد متفرع بين المسلمين فهي على بيت المال والافهد اهـ (قول الشارح زاد في الخائبة والاراضي) يشمل الاراضي الموقوفة على معين كما مر أن حكم الاراضي المملوكة والتي في يد شخص بحكم البنين يجب على أهلها حفظها وحفظ ما قرب منها اهـ سدي (قول) لكن في تعجج العلامة قاسم أن التعجج قول الامام الخ) نقل عبد الحليم عن الاسرار أن ما قاله الامام أظهر وما قاله أحق اهـ قال وأشار بقوله أحق أن قولهما أرى فأنظره (قول) صوابه اسقاط لفظه آخر) عبارة الزبلي عن الهداية مثل عبارة الشارح ولعل القصد بالحامل فيها الحامل الاول الذي وجد الجريح في يده لا الحامل الى القرية لكن هذا ظاهر على عبارة الشارح لا على عبارة الهداية فإنه قال فيها لم يضمن الذي حمله الى أهله فإن الذي حمله الى أهله لا ضمان عليه اتفاقا وإنما الخلاف فيمن وجد معه الجريح قبل أن يحمله الآخر لأهله نعم يوجد كثير من نسخ الهداية كعبارة الشارح وقد علمت صحتها وعبارة الزبلي ولو أن رجلا معه جريح رمى فحمله انسان الى أهله فكيف يوما أو يومين ثم مات لم يضمن الذي حمله في قول أبي يوسف ومحمد وفي قياس قول أبي حنيفة يضمن لأن يده بمنزلة المحلة فوجوده جريح محافي يده كوجوده جريح محافي المحلة كذا في الهداية انتهى (قول) وقد في المتن قول أبي يوسف كالشارح فظاهره اختياره) لكن لما كانت هذه المسئلة مبنية على ما في المتن وقد جرى عليه المتن فالتظاهر اعتماد قول غير أبي يوسف تأمل ثم رأيت في فتاوى على أفندي نقلا عن محيط السرخسي تعجج ما جرى عليه المصنف (قول) ومفاد هذه المسئلة تقييد ما مر من قوله وإذا وجد الخ) هذا هو المناسب وأما جعل هذه المسئلة على خصوص مذهب

(١) قوله أي الخلاف
تفسير لاسم الإشارة أي
الخلاف جار أيضا فيما لو
أودع الخ كنه معناه

الثاني فلا يناسب لانه يقول الوجوب على السكان ولو تعدد وادعى مقيدة بعدمه وقياس قول الامام لم يقل به خنالكوة الشبهة تأمل (قوله وموضوع المسئلة فيما اذا وجد قتل في دار امرأه في مصر الخ) المراد أن هذه المسئلة نظير ما نحن فيه والافانحن فيه قرية لا دار تأمل وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة (قوله فان الناس عنه غافلون) لا حاجة لدعوى غفلة الناس في هذه المسئلة فان هذا التقييد مستفاد مما هو مذكور في باب القسامة لان كون الأصول قائلين لا يعلم الابدعوى الورثة أو اثبات أهل المحلة لدفع الدعوى عنهم وهذا معلوم مما نحن تأمل وفي السندى عقب قول المصنف وبطل شهادة بعض أهل الخ نقلال عن نوادر هشام اذا وجد قتل في محلة وادعى أولياءه عليهم وأقام أهل المحلة بينة أنه قتله فلان لرجل من غير أهل محلتهم أو جاء جرح يحاكي سقط في محلتهم ومات يبرؤن من الدية وإن ادعى أولياء الدم القتل على رجل بعينه وبرهنوا على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن فلانا قتله لرجل آخر قال لا أقبل هذه البينة كذا في المحيط (قوله أحسن من قول الهداية في معسكر أقاموا في قلاية لان المعسكر الخ) لكن في النهاية على ما نقله السندى يقال معسكر الرجل فهو معسكر والموضع معسكر بفتح الكاف اه وعليه تصح عبارة الهداية (قول السارح ولو وجد المولى قتيلا في دار مأذونه مديونا ولا فاعلى عاقلة المولى) لان داره ملوالة لكن بشكل فيما اذا كان مستغرقا فان السيد لا يملك ما في يده عند أبي حنيفة وكتبه باعتبار أن له حقاق ماله حتى لو قضى دينه كانت الدار له رحتى (قول السارح ولو وجد الجرح قتيلا في دار أبيه أو أمه الخ) ولو وجد في بيت وارثه لا وارث له غيره لم تهقل عاقلة له كذا في خزائنه المقتنين قلت ومجمله اذا لم يكن على المقتول دين ولا أوصى بوصية والاقتجب على العاقلة لما أمر أن الدية تجب للمقتول ثم يخلفه الوارث ان زادت على دينه ووصاياه من الثلث بعد الدين اه سندى

(كتاب المعاقلة)

(قوله وفيه أنه اذا كانت جمع معقولة وهي الدية لزم التكرار الخ) ذكر عبد الحليم أن القصد الآن بيان الدية المقيدة وهي ما يتحملها العاقلة بعد بيان مطلق الديات والمقيد غير المطلق ولذا عنون بالكتاب وبالنظر الى اتحادهما بالذات عنون بعض بالباب وبعض بالفصل ومعنى المعاقلة ديات تلزم العاقلة فتناسب أن يبين العاقلة من هم حتى يتضح الحكم بان هذه دية يتحملونها وتلزمهم ولذلك قدم بيان العاقلة فظهر أن المقصود من هذا الكتاب معرفة العاقلة ومعرفة ما يتحمل عليهم والمقصود أولا وبالذات بيان الدية المقيدة وبالسبع العاقلة لانها فيدل ذلك فلذا عبر بالمعاقلة دون العواقل اه وبه يسقط ما نقله المحشى تأمل (قوله أى المراجعهم هنا العسكر) لا يناسب تفسيره بالعسكر مع ما يأتي عن غرر الافكار تأمل (قوله ولا يعقل أهل مصر لاهل مصر آخر الخ) وكذلك أهل ديوانين في مصر واحدة كما يظهر تأمل (قوله فرضت في الاعطية لانه أسير لان الخ) عبارة الهداية لانه أسير اما لان الاعطية أكثر أولان الرزق لكفاية الوقت فيتعسر الانا منه والاعطيات ليكونوا في الديوان قائمين بالنصرة فيتيسر عليهم (قوله لان الوجوب بالقضاء) فيدل على أنه انما يؤخذ في ثلاث سنين مستقبلة (قوله وآباء القاتل وأبناءه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون) قال الزيلعي واختلفوا في آباء القاتل وأبناءه قيل يدخلون لقربهم وقيل لا يدخلون لان الضم لدفع الجرح حتى لا يصيب كل واحد أكثر من أربعة وهذا المعنى انما يفتى عند الكثرة والآباء والابناء لا يذكرون اه ولم يظهر التعليل الثاني ثم رأيت في تكملة الفتح نظرية بأن اخوته أبناء أبيه وراز

أن يكثر واقل لا يجوز أن يكون أبناءه كذلك اه (قوله ذكره في المبسوط) وفي العناية بمعنى اذا كان القاتل من أهل الديوان أما اذا لم يكن فلا شيء عليه عندنا من الدية كما لا يجب عند الشافعي لكن تعليل المسئلة يفيد الدخول مطلقا (قول السارح فيشار كهم على الصحيح زيلعي) لم يذكر التصحيح هنا بل فيما تقدم حيث قال تدخل المرأة في التعمل وهو اختيار الطحاوي وهو الأصح فيها وفيما اذا بشرت القتل بنفسها اه وذكره عند قوله وان جنى حر على عبد (قوله وعليه فليس في المسئلة اختلاف تصحيح لاختلاف الموضوع) ليس في كلام العناية ما يفيد اختلاف موضوع التصحيح بل غاية ما فيه التوفيق بين مسألة ما لو وجد القتل في دارها حيث دخلت في الدية وبين ما لو بشرت القتل خطأ حيث لم تدخل على ما قاله في الهداية فقد بقي تصحيح الزيلعي الدخول في مسألة المستق وتصحيح الكفاية عدمه فيها بدون اختلاف موضوع تأمل وقال القهستاني مانصه والقاتل كأحدهم ولو امرأة أو صبيا أو مجنوناً على الصحيح وقيل لا شيء عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب جرم من الدية باعتبار أنه أحد العاقلة واللام للعهد أي القاتل الذي من أهل العطاء والذي لم يكن من أهل العطاء فليس عليه شيء من الدية كما في النهاية (قوله الاولى كقتله) قال السندى لا يصلح قوله أو قتله ابنه الخ تمثيلا للشبهة كما قاله ح فان قتله لم يسقط بشبهة اذ لا شبهة له في قتله وانما سقط لانه كان سببا في ايجاده فلا يكون سببا في اعدامه (قوله أى عن دم عدا وخطا) الظاهر تقييده في الخطا بما اذا كان بدل الصلح خلاف جنس الدية والا كان الصلح ابراء عن البعض وهو يظهر في حق العاقلة تأمل فلولي الجناية مطالبة القاتل حالا والعاقلة بنجوم الدية (قول السارح وانما قبلت البينة هنا مع الاقرار الخ) لا يقال البينة هنا قامت في الحقيقة على العاقلة وهم غير مقرين فلم تكن مع الاقرار لاننا نقول الخصم في هذه الدعوى هو القاتل فالبينة تقوم عليه مع اقراره اه سندى (قوله أو مضبوطا الخ) عبارة القهستاني بالواو (قوله واذا مات فهل يسقط الباقي الخ) لا وجه للقول بالسقوط ويظهر على هذا القول أخذ الباقي من تركته لانه دين حل بموت من عليه وانظر ما تقدم في آخر الوديعه والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الوصايا)

(قوله بل على معنى أن الوصية تأتي اسم من المتعدي بالى والمتعدي باللام الخ) فيكون حينئذ من قبيل المتحد لفظا لا معنى وفيه أن الجمع حينئذ غير جائز اذ لا زاد كل منهما ما يجمع واحدا لأن يراد معنى عام يشملهما وهو التملك المضاف لما بعد الموت الشامل لملك التصرف في ماله كذا ذكره السندى عن الرحتى (قوله فلا يرد أن ذكر باب الوصى في هذا الكتاب على سبيل التطفل) أى ولا يصلح أن يكون عومه بطريق السهول ودلالة اللفظ عليه لان شرط الجمع والتنبيه اتحاد اللفظ والمعنى وهنا قد اختلفا فان التملك المضاف الى ما بعد الموت وصية ويجمع على وصايا وجعل الغير وصيا وصاية فلا يصح جمعهما بل فقط واحد (قوله وفيه أن القائلين من علمائنا بان الاقرار اخبار الخ) وعلى قول من قال تملك هو خارج بقوله مضاف لما بعد الموت فلا حاجة لزيادة قيد لاخرجه كما أنه خرج به أيضا المعاوضات والهبة وان أعطيت حكم الوصية باعتبارها من الثلث تأمل (قوله لان الواجب لحقه تعالى لما سقط بالموت أشبه التبرع الخ) وحينئذ يراد بالتبرع في التعريف التبرع الحقيقي أو الشبهى فسقط ما قيل ان شبهه به لا يصير تبرعا فلا يصح أن يقال فيه بطريق التبرع لانه ينافي الوجوب وقد جزم بوجوب الايصاء بحقه تعالى وليت

شعري ما معنى سقوطه بالموت مع وجوب الاصابة رحتي وسياتي أن المراد بسقوطها سقوط أدائها
(قوله أو ذاعبال) أو قصد تعاطي أسباب المحبة **(قوله رد على من قال بوجوبها للوالدين والأقربين)**
 إذا كانوا من لا يرثون الخ كذا في الكفاية وقال السندي اختلف القائلون بوجوبها فقال بعضهم جميع
 ما في هذه الآية من إيجاب الوصية منسوخ منهم ابن عباس ومنهم من قال نسخ من ذلك من يرث لأم لا يرث
 وهذا أيضا مروى عن ابن عباس وقال عكرمة نسخها الفرائض وهو ما أفاده الشارح وقالت طائفة
 كانت واجبة لذى القرابة ولم يكن على الموصي أن يوصي لغيرهم بل كان له الاقتصار على الأقربين فلم
 تكن واجبة للأبعدين ثم نسخها للأقربين فبقى الأبعدون على جوازها لهم وتركها ثم اختلف القائلون
 بنسخها في ناسخها وقدروا بنسخها عن ابن عباس وعكرمة أن آية الموارث نسخها ومرايا عن ابن عباس
 أن الناسخ قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والآية وكلام الشارح يحتمل كلا القولين فإن كلا
 منهما في سورة النساء وقال آخرون نسخها ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وأما
 إيجاب الله تعالى الميراث للورثة فغير موجب لنسخ الوصية لجواز اجتماع الميراث والوصية والقول بان
 الناسخ السنة المشهورة أولى اه **(قوله وفيه أن المراد بالحكم هنا الأثر الخ)** قد يقال إن مراد النسخ بطلان
 بقوله فقد مر أنها الخ أن أحكام الأقسام الأربعة هي أحكام الوصية في جانب الموصي لأن نفس
 الأقسام هي الأحكام في جانب الموصي **(قوله إذا أجاز بعض الورثة جاز عليه بقدر حصته لو أجازت كل
 الورثة)** يعني يجعل في حق الذي أجاز كأنهم أجازوا في حق من لم يجز كأنهم لم يجزوا فيعطى للغير ربع
 المال ولغيره ثلثه وله وصية له الباقي فيجعل المال اثني عشر لحاجتنا إلى الثلث والربع فالربع لمن
 أجاز والثلث لمن لم يجز ويبقى خمسة للموصي له **(قوله والأثر وسيأتي فتدبر)** لعله يشير إلى أنه يمكن
 تصحيح كلام الزيلعي بحمله على الشق الأول في كلام الهداية **(قوله فيناقض ما قبله)** مفرغ على المنقح
 في قوله لا يترك **(قوله ثم إن ظاهره أن كون الخ)** بل ظاهر هذه العبارة أن هذا وصية بالعتق اتفاقا
 لأنه عندهما تكون الوصية بعتق الثلث وصية بعتق الكل لعدم تجزئه وعنده تجزئه فلا يكون وصية
 بعتق الكل تأمل **(قول الشارح وبدرهم أو بدنانير مرسل لا تصح في الأصح)** مقابله ما في النية
 أوصى لعبدهم الفتن جازت الوصية اه قال المصنف وهو مخالف لما في الخلاصة أوصى لعبده بدرهم
 مسماة أو بشئ من ماله مسمى لم يجز اه قال الرحتي واثار عدم المخالفة بل ما في النية محمول على
 ما إذا أوصى له بالثلث اه سندی **(قوله أي بالحل الخ)** فعلى هذا يخص ما تقدم من أن شرط الموصي
 به كونه قابلا للتبليك بعد تغير هذه المسئلة لعدم صحة تملكه أو يقال لا يخصص لما تقدم ويراد بقابلية
 التبليك ولو بالتبعية وسياتي ما يفيد هذا عند قوله ويصوف غنمه الخ **(قوله وأشار إليه الشارح)**
 من قوله لو زوج الحامل الخ **(قوله فلتراجع نسخة أخرى)** الذي رأيت في القهستاني مثل ما في
 الشارح **(قوله لما قدمناه عن النهاية من أن الموصي به الخ)** فانه يفيد صحة الوصية بالمعدوم وكونه
 قابلا للتبليك في حياة الموصي تحقق فيه **(قول الشارح بما أوصى له الخ)** لعله عما أوصى له الخ
 وانظر الوالدية **(قوله والنبي يعزل من الغيط الخ)** لقصور عقله فلا يغيظ فعله الورثة مثل غيظ
 البالغ إياهم فلم الخ كفاية **(قوله والباقي يقسم بينهم على قدر حقوقهم)** وذلك أنه بقي للأجنبي من
 وصيته سدس لاستحقاقه الثلث ابتداء والمرأة تستحق النصف بطريق الوصية بعد فرضها الذي هو ربع
 الباقي فالباقي بعدهما الذي هو نصف الكل يقسم على قدر حصةهما الذي هو السدس تمام استحقاقه والنصف

استحقاقها فيقسم الباقي بينهم ما على هذا الوجه كما يستفاد ذلك مما ذكره في الجوهره فيما لو وصى لكل
 منهما بالكل فانه قال فيها بدأ أولا بالأجنبي فأعطيه الثلث أو ربعه من اثني عشر يبقى ثمانية تعطى
 ربعها ميراثا يبقى ستة وبني للأجنبي من تمام وصيته ثمانية لانه موصى له بالجميع والمرأة موصى لها بثمانية
 لانها استحققت ذلك بعد إخراج الثلث للأجنبي حصل لهما من هذه الثمانية سهمان بقي لهما ستة من تمام
 وصيته والباقي من المال ستة فيضرب فيها الأجنبي بثمانية والمرأة بستة يكون للرجل أربعة أسباع
 الستة ولها ثلاثة أسباعه لانك إذا جعلت الستة إلى الثمانية كان ذلك أربعة عشر ونسبة الثمانية لها
 أربعة أسباعها والستة ثلاثة أسباعها الخ **(قول الشارح وكذا الوأوصى للجنين يدخل في ملكه الخ)**
 يتأمل هذا مع ما تقدمه في التنبيه المذكور عند قول المصنف وصحت للعمل وبه **(قول الشارح بخلاف
 تخصيصها الخ)** أي رثها بالخص ويظهر أن قوله لانه تصرف الخ علة للهدم فقط لا للتخصيص أيضا والا
 لزم أن يكون التطين كذلك **(قوله يعني أنه قسم ثالث للفعل الخ)** قال الرحتي هو أصل ثالث على كل سواء
 عطف بالواو أو بأو زاد لفظ التصرف أولا لان الرجوع اما بقول صريح أو فعل بقسمه أو بما يزيل ملكه
 فان عطف بالواو فهو تاني للثمة - سيم وان حذف لفظ التصرف فهو مقدر لدلالة الكلام عليه اه
 وحاصل المذهب من تقرير الشارح أن ما يكون به الرجوع شيان قول وفعل والفعل ثلاثة أقسام وهذا إذا
 كان معطوفاً وبأو والواو فتقتضي عطفه على القول فإتيه به الرجوع شيان اما قول صريح أو تصرف
 لكن يصير الفعل مهماً ولك أن تقول مراد الشارح ما يتيه به الرجوع ثلاثة أشياء اما قول أو فعل أو
 تصرف لكن قوله عطف على بقول بعد ذلك الابتأويل بل المعطوف عليه وهو الفعل وحاصل تقرير
 الرحتي أن ما يتيه به الرجوع ثلاثة أشياء قول أو تصرف أو فعل والفعل قسمان اه سندی **(قوله هذه
 الجملة وقعت موضحة الخ)** مقتضى ما نقله عن الكفاية والقهستاني أن الجملة الثانية قديمة مستقلة **(قوله
 في الفرضية وغيرها الخ)** عبارة الملتقي بأو **(قوله أو ينتقص الثلث الخ)** الذي في زيادة الداراية عن مختصر
 الكرخي أو ينتقص الخ **(قوله أقول صدر تقريره الخ)** قديمة قال إن كلام الزيلعي محمول على قول الطحاوي
 بأن يراد بالتساوي في القوة التساوي في الفرضية متلا وغيرهما من المرحلات لاقى أصل الفرضية فقط تحديدا
 لكلامه بحمله على طريقه واحدة وما نقله المحشي عن الاتفاق لا يسقط تنظيره في كلام الزيلعي من
 أنه جمع بين قولين مفرغا أحدهما على الآخر **(قول الشارح أي حجة الاسلام)** لاحاجة لهذا فان حج
 التطوع كذلك لانصراف الوصية لما هو المعتاد **(قول الشارح حتى بلغ ستة أشهر)** قدم في عزل
 الوكيل عن الخاتمة والقهستاني والباقي تقدير الجنون المطبق بشهر وأنه به يعني **(قول الشارح في قول
 أبي حنيفة)** لعل وجه قوله أن هذه الوصية لم يوجد فيها تملك مع عدم التخصيص على الحاجة فوقع
 للجهول ووجه عدم الجواز في الأولى أنه لم يوجد فيها حقيقة الوصية التي هي التبليك **(قوله ولعل وجهه
 أنهم وإن كانت الخ)** توجيه هذه المسئلة بأي وجه مما ذكره محل تأمل تأمل **(قوله وإن عتق ثم أجاز
 فأجازته باطلا)** ينظر وجه البطلان **(قوله وتأمله مع ما قدمناه من أن الوصية الخ)** لا منافاة لعدم التخصيص
 على الصرف للعبد فيما قدمه بخلاف ما هنا فانه نص عليه فيه وهو من أهل الاستحقاق في الجملة **(قوله
 وهل نفقته في وقف المسجد الخ)** لا يظهر وجوبها في وقف المسجد بل اللازم في صرف ربعه اتباع شرط
 واقفه فان وجد فيه ما يدل على الصرف في النفقة المذكورة صرف والا لا **(قول الشارح لان اصلاحه
 على السلطان)** أي ولا يعد بناؤه عرفا عبادة فلا يرد المسجد فانه وإن كان بناؤه على السلطان إذا

(باب الوصية بثلاث المال)

(قوله ويتنازعان في السهمين بنصفين الخ) عبارة القهستاني فينصفان الخ (قوله وعلى قولهما ما يلزم استواء حالتي الاجازة وعدمها) ولا ضرر في ذلك لانهم ما يقولان بالتفاضل بدون الاجازة ففائدتهما استحقاق ما زاد على الثلث فيقسم مع مراعاة التفاضل تأمل (قول الشارح المراد بالضرب المصطلح بين الحساب) وقال في الكفاية من دعوى الرجلين في المغرب وقال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث أي يأخذ منه شيئا بحكم ماله من الثلث (قوله وهو تحصيل عدد نسبه الخ) الظاهر أن هذا التعريف شامل لضرب الكسور فإنه لو ضرب واحد في نصف يكون حاصل الضرب نصفاً ونسبه إلى الواحد النصفية كنسبة النصف وهو المضروب الآخر إلى الواحد وكذا نسبة النصف خارج الضرب إلى النصف المضروب فيه كنسبة الواحد المضروب إلى الواحد ويقال في مثاله الآتي نسبة واحد من اثني عشر إلى الربع أي من اثني عشر كنسبة الثلث منها إلى الواحد أيضاً فالنسبة في الطرفين ربع الثلث فعلى هذا الامتثال بين ما قاله القهستاني وما قاله المحشي والمراد بالعدد المضروب في كلام القهستاني العدد الذي هو أكثر من الثلث وبالمضروب فيه الثلث وبذلك قوله فلا يضرب ثلاثة الخ كذا ظهر فتأمل ثم صار اختبار ما ظهر من أن تعريف القهستاني للضرب شامل لضرب الكسور حتى في الكسر مع بعض مهرة الحساب فظهر صحته (قوله فلا يضرب ثلاثة أرباع في الثلث) عبارة القهستاني فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلاثة أرباع فيه (قوله وهذا عند الامام) وذلك لأن الموصي له بالسدس يستحق فيه سدس الاجتماع وصيتين فيه وصية بكله ووصية ببدسه فيقسم السدس بينهما بطريق المنازعة وعندهما أسباعا بطريق العول (قوله لان الوصية اذا كانت مقدرة الخ) هذا الفرق يقتضي أن تكون الوصية بالعين كالدرهم المرسلة مع أنه تقدم عن التارخانية أنها خلافية وقال في الهداية بعد ذكر الفرق للامام وهذا بخلاف ما اذا أوصى بعين من تركته قيمته تارة يدعى الثلث فإنه يضرب بالثلث وإن احتمل أن يزيد المال فيخرج من الثلث لأن الحق هناك يتعلق بعين التركة بدليل أنه لو هلك واستفاد مالا آخر تبطل الوصية وفي الدرهم المرسلة لو هلكت تارة فبما استفاد فلم يكن متعلقا بعين ما يتعلق به حق الورثة اه وقال الزبلي وهذا ينتقض بالحجاية فإنها تعلق بالعين مثله ومع هذا يضرب بما زاد على الثلث اه ورده قاضي زاده بأن الحجاية متعلقة بالثمن لا بالعين كما أفصح عنه في الكافي اه (قوله أو عتق من جهتي الموصي له - ما الخ) هي عين ما قبلها خفة - أي الهبة بالدرهم المرسلة (قوله لكن هذا التصور مشكل الخ) الاشكال خاص فيما لو جاب بالف وأوصى لا خير بثلاث ماله لا فيما اذا أوصى بعقده لعدم التخيير ويقال المراد بقوله أو يحاييه أن يوصي له بأن يحايي بقربته مامر ويأتي ولفظ الشارح صريح في ذلك (قوله أي قوله عتق نصيب ابنه) جعل السندي الضمير راجعا للموصي حيث قال وصار هذا الموصي عند فقده كالأوصى بنصيب ابن لو كان اه أي لو فرض وجوده (قوله فله العشر مجتبى) لعله التسع كما هو ظاهر ثم رأيت في الجنبى قال فله التسع (قوله وذكري الهداية ما يمنع الزيادة والنقصان زبلي) عبارة الزبلي والمراد عن أبي حنيفة أن السهم عبارة عن السدس نقل ذلك عن ابن مسعود وعن إياس وقال في الجامع الصغير له أخس سهام الورثة إلا أن

يكون أقل من السدس فحينئذ يعطى له السدس وقال في الاصل انه أخس سهام الورثة إلا أن يكون أكثر من السدس فلا يزداد عليه جعل السدس لمنع النقصان في رواية الجامع الصغير ولا يمنع الزيادة وجعله لمنع الزيادة في الاصل ولا يمنع النقصان وذكري الهداية ما يمنع الخ (قوله فاما أن صاحب الهداية اطلع الخ) ما ذكره في الهداية لفظ القدوري في مختصره قال الاقطع في شرحه هذا الذي ذكره قول أبي حنيفة وزفر وعن أبي حنيفة رواية أخرى له أخس سهام الورثة إلا أن يكون أكثر من السدس فيكون له السدس اه من زبدة الدراية ونقله في الغاية عن البردوي (قوله لان بيت المال بمنزلة ابن الخ) هذه العلة لاتفيد المدعى وقد رأيتها كذلك في الاختيار (قوله وحرره نقلًا) في أول الفصل ٣٧ من الفصولين قال أوصيت له بشئ من مالى أو بقليل أو بغير من مالى ينقص عن النصف اذا نشئ والبسيري يعرف يستعملان استعمال القليل والقليل والكثرة تعرف بالمقابلة فلو أعطى نصفاً لم يكن الموصى به قليلاً بمقابلة الباقي بخلاف ما دون النصف وكذا في الاقرار إلا أن الخيار فيه للقر وفى الوصية لورثة الموصى ولو لم يكن له ورثة فالخيار للسلطان يعطى ما شاء مما دون النصف ولو قال في الوصية أو الاقرار بجزء من مالى يجوز النصف لا الزيادة اذا الجزء يطلق على النصف وأقصى ما يطلق عليه هذا الاسم النصف ولا غاية لاقوله ولو أوصى بطائفة من ماله فالطائفة اسم للبعض من الجملة وقد يكثر فالبيان للقر والموصى ولو ما يابين وارثهما ولو لا وارث بين السلطان والبعض كالطائفة اه (قوله تقديم الوصية على الميراث الخ) والمال المشترك انما يملك الهالك على الشركة لو استوى الحقان اما اذا كان أحدهما مقدما على الآخر فالهالك يصرف إلى المؤخر اه زبلي (قوله فان كان عينا كثلث غنمي الخ) لا يصح جعله تمثيلا للعين بل هو يصلح تمثيلا للنوع المعين ويدل ذلك عطف النوع المعين على العين في كلام المصنف الدال على المغايرة وان حكمهم واحد لوجود التعيين فيهما ولعل مراده بالعين ما يشمل النوع (قول الشارح لتعلقها بالعين الخ) ظاهر فيما اذا أوصى بعين وكذا فيما اذا أوصى بنوع موجود عنده فإنه كانه أوصى بثلاث تلك العين التي صدق عليها ذلك النوع اه من السندي (قوله جزمه الخ) لعله أخذ من تقديمهم له المفيد اعتماده وقدم في الملتقى عدم العصة أيضا فدل على اعتماده (قوله فيحتاج الى الفرق هنا) لعل عن أبي يوسف روايتين فعلى ما هنا جعل الفقهاء والمساكين قسما واحدا وعلى ما مر قسمين رحى (قوله بناء على قسمة الرقيق وعدمها) فالامام لا يرى قسمة الرقيق فيكونان كجنسين مختلفين وهما يربانها قصارا كالدرهم المتساوية اه منه (قوله أي بسبب ما توقف فيه الشارح الخ) نسخة الخط انما قال به لأن ما ذكره ابن الكمال اشكال على المسئلة السابقة لكن يفهم منه جواب ما توقف فيه الشارح اه لكن فيه أن ما قاله ابن الكمال لا يعلم منه جواب الاشكال وانما يعلم بما قاله المقدسى فالتعين حينئذ أصل نسخ الطبع (قول المصنف ولا جنبي ووارثه أو قاتله الخ) ما ذكره المصنف من صحة الوصية للاجنبي بالنصف ويطاها للقائل انما يظهر على قولهما لا على قول أبي يوسف القائل بعدم جوازها للقائل وان أجازت الورثة (قوله أي بعدم موت الموصى) الظاهر أنه غير قيد وان كان المذكور في عبارة الجامع الصغير أن الهلاك بعدم موت الموصى كان نقلها في الزبلي قول الشارح وهو الجحد (أي بالمعنى الذي عن الطوري) وما قاله الشارح هو المذكور في الدرر والهداية وفيه أن الجحد بهذا المعنى لم يزل بالتساع والتسليم ولو قيل المراد بالمنازع المانع من العصة وهو الجملة الطارئة الموجبة للمنازعة وانما زالت بالتساع والتسليم الموصى لهم فزال بجود الورثة لمقتضى استقيم الكلام حينئذ

ثم رأيت في الغاية مانصه وأما بطلت بجهالة طارئة توجب منازعة وهي تحتمل الزوال بالتسليم من الورثة اه
(قوله) مفهومه أن الأقرار قبلها لا يصح الظاهر ما قاله ط أنه قبلها كذلك اه ولوأثبت الموصي له
الوصية في وجه أحدهما بعدها والآخر غائب يأخذ منه النصف سندی عن المبسوط

(باب العتق في المرض)

(قوله) على أني ضامن لك بخمسائة من الثمن الخ وجهه أن هذا من باب الزيادة في الثمن وهي جائزة
من الأجنبي بخلاف ما إذا لم يقل من الثمن حيث لا يلزمه شيء كافي متفرقات البيوع من الكثر (قوله)
لا يظهر بهذا التعليل الفرق بين العتق والبيع الخ بل هو ظاهر فيه وكأنه قال بخلاف البيع فإن القرية فيه
واحدة لا تتفاوت بكثرة النفقة وقتها اذ هو اسم لأفعال مخصوصة هي ولا تتفاوت في ذاتها (قوله) ولا
يرجع لأن الوصية بعتق عبد غير جائز فقد خالف قال المقدسي بعد الفرع المذكور المعزول ولو ألحجية
فيه بحث لأنه ليس ملكه فكيف يصح عتقه وليس بطريق النيابة للمخالفة فلي تأمل (قوله) على ما قرره
صاحب الهداية من ذكر الخلاف الآتي بل لا يظهر أيضاً بناء الخلاف في الثانية على الخلاف في الأولى
على تعبير الهداية بل الخلاف مبتدأ على كل من التعبيرين كما هو ظاهر من حكايته في الأولى على الوجه
المستور فيها ومن الثانية على الوجهين المستورين فيها

(باب الوصية للأقارب وغيرهم)

(قوله) وصوابه وأخوتها الخ لا داعي لهذا التصويب فإن الصهر يم الذكور والانات فاشار بلفظ
الأخوات لذلك كما لا يشترط في قرابتهم لها جهة الأم والأب بل ما بينهما (قوله) المصنف بشرط موته
وهي منكوحته أو معتدته من رجعي هذا فيما لو أوصى في حياة زوجته وبقاتها في عصمته والا
فلو أوصى لصهره وهي مطلقة أو ماتت قبل الإيصاء ولم يكن له صهر غير ذلك فلا يشترط فتأمل انتهى
سندی (قوله) الشارح صوابه جوهرية) وكذلك ذكر هذا التصويب الزيلعي في تخريج أحاديث
الهداية وإن تبع ما فيها في شرح الكثر إلا أن ثبت نقل هذه القصة في حق صفية أيضاً ثم رأيت عبارة
الشرنبلالي كأنقلها المحشى ثم ذكر مانصه قلت لكن جزم العيني بأن قوله في الهداية صفية وهم وصوابه
جوهرية بخالفه ما قال في الخصائص النبوية لابن الملقن أعني صلى الله عليه وسلم صفية وتر وجهها وجعل
عتقها صداقها كما ثبت في الصحيحين وفي رواية من حديث ابن عمر أن جوهرية وقع لها مثل ذلك لكن
أعلمها ابن حزم يعقوب بن جندب كاسب وهو مختلف فيه لا كما جزم بتضعيفه اه (قوله) وفيه أنه لا يظهر
الألوقال أو صيت لآل عباس مثلاً يدفع بان المراد بالاضافة النسبة لا اللفظية (قوله) عبارة الاختيار
وإن كان لا يحصون في هذا تأمل فإن الوصية إذا كانت لمجهول لا تصح إلا إذا كان في اللفظ ما يدل
على الحاجة والا كانت باطلة إلا إذا كان الموصي له ممن يمكن إحصاؤه فتكون عليه كاله تأمل ثم رأيت
في الاختيار ما به يظهر الوجه حيث قال عقب قوله وإن كانوا لا يحصون لأن اسم القرابة يتناولهم والوصية
للغنى القريب قرية لأنه صلة الرحم اه فعلى هذا تكون نظير الوصية للفقراء تأمل وفي السندی عن
التتارخانية الوصية للقرابة إذا كانوا لا يحصون اختلف المشايخ في جوازها قال محمد أنها باطلة وقال
محمد بن سلمة أنها جائزة وعليه الفتوى (قوله) استشكله الزيلعي بأنه جمع نسب الخ) يندفع الإشكال
بان استعمال المفرد خاص بقرابة الأب والجمع عام للقرابتين بحسب الاستعمال بدون نظر لمعنى مفرد

تأمل (قوله) وقال كل من يجمعه وإياه أقصى أبي في الإسلام قيل ما ذكره كان في ذلك الزمن حيث
لم يكن في أقرباء الإنسان كثرة وأما في زماننا ففهم كثرة لا يمكن إحصاؤها فتصرف الوصية إلى أولاد أبيه
وجده وجد أبيه وأمه وأولاد أمه وجده وجدة أمه ولا يصرف لأكثر من ذلك اه سندی عن
الزيلعي ومثل هذا البحث يقال فيما لو أوصى لآله تأمل (قوله) وعلى الأول لا مخالفة) لكن يحتاج
للفرق على قول الإمام حيث اكتفى بالصرف لواحد من الفقراء أو المساكين هناك واشترط هنا اثنين
فصاعدا (قوله) وبهذا يتجه ما يحشه بعضهم الخ) فيه أن المراد بالوارث وارث الموصي فإذا أوصى
لقريب فلان يشترط كونه غير وارث للموصي لهذا الحديث (قوله) الظاهر تقييده بما إذا ولدته لأقل
من ستة أشهر الخ) مقتضى ما تقدم للمعشى أن يقال الظاهر تقييده بما إذا ولدته لأقل من ستة أشهر من
وقت موت الموصي إذا عبرة لما إذا كان الموصي له غير معين بإشارة ولا تسمية فتحقق وجوده عند موت الموصي
لا عند الوصية (قوله) فلو وجد اثنان فلهما الخ) أي من جهة واحدة لا من جهتين فانهما تبطل (قوله)
الشارح فينبغي أن يكون القول بطلان الوصية الخ) قد يقال إن هذه الوصية باطلة ولو قلنا بعدم كراهة
التطين وذلك أن الوصية تعتمد التملك أو القرية والوصية به ليست واحدة منهما فلا تصح وحيث لم يذكر
أحد من أهل المذهب القول بصحة هذه الوصية علمنا أن بطلانها محل اتفاق حتى على القول بعدم كراهة
التطين تأمل (قوله) وفي كونه مما أجزأ الاستحجار عليه تأمل) في السندی قلت ومن تحقق قوله صلى
الله عليه وسلم أقرؤا يس على موتاكم وجهه على حقيقته دون مجازة وهو المحتضر وكذا قرأته صلى الله عليه
وسلم أول البقرة وخاتمتها على المقبور والامر بذلك وسؤال التثبيت للميت أيضاً لم يتوقف في جواز الإيصاء
بخصوص ذلك لا تانقيس الإيصاء من الميت على أمره عليه الصلاة والسلام ولا أدى إلى أن فارقا بينهما
وليست الضرورة في تعلم كل الفقه وكل القرآن لكل شخص فلن أجاز أن يقول أنا لا نسلم جواز ذلك
للضرورة بل هو مطلق وقد أقر أهل السنة والجماعة بوصول ثواب القراءة والصدقة للميت ممن أهدى إليه
فربما كان الميت مضطراً إلى ما يهدي له من الطاعات والوارث أو الوصي لا يمكنه القراءة بنفسه فعند ذلك
تتحقق الضرورة في جانب المستأجر وفي جانب الميت اه ثم رأيت في تفسير الألويسي من آخر تفسير
الكهف ويدخل في العموم أي عموم الأئمة القراءة للقرآن للموتى بالأجرة فلا ثواب فيها للميت ولا
للقارئ أصلاً وقد عمت البلوى بذلك والناس عنه غافلون وإذا نهوا لا ينتبهون اه

(باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة)

(قوله) الشارح ويكون مجبوساً على ملك الميت الخ) أي تكون العين باقية على ملكه موقوفة على حاجته
مشغولة بتصرفه فتحدث المنفعة حينئذ على ملكه فتجوز الوصية بها لأنه أوصى بما يملكه (قوله) ولعل
هذا هو المراد من قول الأشباغان التبرع بالمنافع نافذة من جميع المال) أي أنه لا تعتبر قيمة المنفعة بل
الوصية نافذة وإن كانت تبلغ أكثر من الثلث بعد أن كانت العين التي أوصى بها مقدار الثلث لكن
ما ذكره عن الأشباغان عزاه للفتاوى الصغرى وذكر أن ظاهراً في تلخيص الجامع الكبير بخالفه وأن
الزيلعي صورها بان المريض أعار من أجنبي والمنصوص عليه أنه إذا أجزأ من أجر المثل فانه ينفذ
من جميع المال اه فما استظهره مخالف لتصور الزيلعي (قوله) أي من حيث الزمان) والمهياة
من حيث المكان هي المرادة من قول المصنف تقسم الدار لأننا إذا لاحق الموصي له في ذاتها حتى تكون

قصة افراز بل في المنفعة فهي قصة انتفاع (قوله وفي رواية عن الثاني تقسم لستغل ثلثها) تقدم في كتاب الوقف جواز قسمته مهاباة ولو موقوف للغة ومعلوم انه أخو الوصية وظاهره اعتماد هذه الرواية (قوله منح ملخصا) في الهندية كل جواب عرفته فيما اذا أوصى بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا أوصى بغة عبده سنة أو سكنى داره سنة أما ان عين السنة أو لم يعين الى آخر ما ذكرناه في الخدمة (قوله الشارح لان المنفعة ليست بمال على أصلنا الخ) وذلك لان المال لا يتسبب الوجود وبعد الوجود لا تسبق الاحراز والمنافع تتلانى كما وجدت وفي تعليقها بالمال يلزم احداث صفة المالية فيها لاجل تحقيق المساواة في عقد المعاوضة ولا تثبت هذه الولاية أعني احداث صفة المالية في المنافع الا لمن يملكها تبعافى ضمن ملك الرقبة أو لمن يملكها بعقد المعاوضة كالأجارة فانه يجوز للمستأجر أن يوجر العين ويكون مملكا للمنفعة بالصفة التي يملكها فأما من يملكها بغير عوض مقصودة لا يجوز له أن يملكها به لانه يكون مملكا أكثر مما يملكه معنى فافهم اه من زبدة الدراية (قوله بخلاف الوقف فانه أعم الخ) الذي تقدم في كتاب الوقف أن المصريح به أن الواقف اذا أطلق الوقف كان للاستغلال (قوله فينبغي أن يجري الخلاف في الوقف من باب أولى) أي أنه اذا ثبت الخلاف في الوصية مع أنه يغترب بالسكنى مقصود الموصى يثبت فيه أيضا بالاولى لانه أعم من كون الانتفاع بالسكنى أو الغلة لكن فيه أن كونه أعم يقتضى أن له السكنى اتفاقا ولا يقتضى جريانه فيه بالاولى وقوله وحاصل النزاع الخ فيه تأمل لان مفاد كلامهما الاتفاق على أن الوقف أولى الا أن ابن وهبان علق ذلك بان الخلاف في الوقف لم ينقل وابن النخعة ذكر أن الخلاف فيه أولى لانه أعم (قوله واختلف في عكسه والراجح الجواز) ترجحه الجواز لا يكون أقوى من تصحيح الظهيرية عدمه مع التعبير عنه بلفظ الفتوى مع أن الشرع لا يلى ليس من أهل الترجيح ولم يستند في ترجحه للجواز لنقله عن هوأهله بل استند فيه لبعض عبارات دالة عليه كما يظهر ذلك للناظر في رسالته (قوله لعدم ملائمته لقوله بعده وأهله في موضع آخر) اعل الاحسن ما جرى عليه ح ويكون حينئذ في كلامه اشارة الى أن الشرط كون مكان الاهل غير الكوفة لأن الشرط كونه وأهله معافى غيرها كما يوهم ذلك تعبير الهداية والمراد بكون الكوفة مكان الموصى له أنها محل اقامته ومكان أهله غيرها والملاءمة متفقة مع عود اسم الاشارة للمذكور قبله (قوله والفرق أن الثمرة اسم للموجود الخ) أي الموجود وقت التملك وهو وقت الموت وان كان معدوما وقت الايجاب (قوله ولو راضوا على شيء دفعوه اليه الخ) قال العلامة المقدسى ربما يشهد هذا الزول عن الوظائف بمال (قوله والفرق أن القياس بأبي تليل المعدوم) هذا الفرق غير ظاهر في غلة العظام أي أجرته فانه لم يرد فيها عقد يجوز تعليقها تأمل (قوله لان بابها أوسع) هذا لا يتمنى على قول الامام وانما يتمنى على قولهما فان عقد المعاملة مشروع عندهم الا عندنا والمثله هنا مما اتفقوا عليه فكيف يبنى دليلها على ما اختلفوا فيه فتأمل اه طوى

(فصل في وصايا الذمي وغيره) (قوله كما اذا أوصى للمغنيات والنائحات) أي بدون تعيين والاجازت وكانت تعليقاً (قوله وان لمعينين جازاجاعا) لكن لا يمكنون من احداثها في موضع لا يملكون الاحداث فيه (قوله الشارح لانهم يسكنون الخ) فعلى هذا اذا شرط عدم سكناهم وعدم الدفن يصح عنده في موضع يجوز الاحداث فيه (قوله الشارح نافذة عندهما) أي يصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم اه زيلعي (قوله لان الصحيح والاصح بصدقان) فيه بحث فانهم اذا قالوا هو الصحيح فهو في مقابلة الخطا

بخلاف الصحة المفهومة من الحكم بالاصحبة بالالتزام اه سعدى لكن ما قاله هو الغالب (قوله على ما قدمه عن الاختيار الخ) ما قدمه عن الاختيار لا يفيد صحة الوصية هنا ما تقدم عنه أيضا أن الوصية للغنى القريب قريبة لانها صلة الرحم اه وهنا كيف تصح كلها للفقراء مع أنه أشرك معهم الاغنياء فالظاهر عدم صحتها أصلا بالنسبة للنصف نصيب الاغنياء ويرد للورثة (قوله وبشكل عليه ما صرحوا به من أن السقاية الخ) يدفع الاشكال بان السقاية ونحوها القصديهما القرينة لاحتياج الكل لذلك فلذا استوى الغنى والفقير فيها بخلاف ما لا كلام فيه فان القصديهما ما اذا لم يكن فيه معنى القرينة تأمل (قوله وهل هذه الشروط الخ) ما ذكره من العلة يقتضى أنه راجع للتعيين تأمل (قوله بقرى وأوصى بكفارة صلواته الخ) الظاهر عدم الاجزاء لانه قبضها بعد الموت واستهلكها فصارت دينافلا تصح نية الكفارة فيها تأمل (قوله الشارح تسمع ولا تبطل بالتأخير الخ) أي اذا لم تطل مدة السكوت كما في غير هذه الدعوى تأمل (قوله لانهم لما اتوا لم يجدوا الوصى نقادافهم الخ) فيه أنه حيث لم يجد الوصى النفاذ فحين مات تبطل الوصية فيما عينه ويعود للورثة لا للفقراء فان حقهم فيما بقي بعد الوصاية لا في شيء منها

(باب الوصى)

(قوله ظاهره انه ينعزل وان لم يبلغه العزل بخلاف الوكيل) والفرق بينهما ما ظاهره ان الوكالة قد تمت بمجرد التوكيل بخلاف الوصاية لتوقف تمامها على الموت اذا عاك التصرف قبله (قوله المصنف ولو اوصى وعبد غيره وكافروفاستى بل بغيرهم) في البرازية من الفصل التاسع في نصب الوصى عن أدب القاضي ولو برهن أن الميت أوصى اليه ان المدعى عبد لامرضى السيرة مهتديا في التجارة يقتضى به وان عرف بالفسق والخيانة لا وان عرف منه ضعف الرأي وقلة الهداية في التصرف يقتضى بوصايته و يضم اليه غيره مشرفا أمينا وكذا لو لم يظهر منه فسق لكنه اتهمه يضم اليه آخر اه وقال في شرح مسكين وشرط في الاصل أن يكون الفاسق منهم مخوفا عليه في المال اه ونقل أبو السعود عن المحتج تعليقه بأنه قد يفسق في الافعال ويكون آمينا في المال (قوله لان الكبير بيعه) لعل حقه منه كما هو عبارة الزيلعي (قوله يؤخذ مما ذكره انه ليس للوصى اخراج نفسه بعد القبول) لكن في أنفع الوسائل وغيرها قال متولى الوقف من جهة الواقف عزلت نفسى لا ينعزل الا أن يقول له أو القاضي فيخرجه اه وسأبقى في الفروع عن البرازية ما يفيد أن الوصى من قبل الميت كذلك وتقدم للشارح في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل أن وصى الميت لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض (قوله يمكن التوفيق الخ) هذا التوفيق واضح مما قبله ولا يتوهم معارضة تأمل (قوله الا اذا أجاز صاحب الخ) عزاه هذا الفرع في المنع للجوهرية والذي في الدرر قبيل الوكالة بالخصوص ما نصه فان تصرف أحد هما يعني الوكيلين بمحضرة صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا جاز لم يجز ذكره الزيلعي اه وقد تقدم الوجه في الوكالة وعلى هذا يحمل ما في المنع على ما اذا حضر الوصى الآخر (قوله بالانفراد الخ) حقه بعدم الانفراد الخ (قوله الشارح أمالو كأنهم جهة قاضين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف الخ) قال الرجحى هذا مشكل لان القضاء يتوقف بالزمان والمكان والقاضى في بلدة لا يملك نصب الوصى في أخرى ولا يمكن أن يكون الميت في بلدتين فاذا نصب القاضي الذي هو في بلدة الميت وصيا عنه ينبغي أن يكون هو المعبر دون الذي في بلدة أخرى فانه هو الذي يتصرف في ماله عند عدم من يقوم عليه لا قاضى

البلدة الاخرى تأمل اه قلت قد مر أن بعض العلماء انما يعتبر بالنصب من القاضي الذي في بلدته المال دون الميت وبعضهم بالعكس فعلى هذا اذا مات الميت في بلدة وماله في بلدة اخرى ونصب كل من القاضيين وصيا فلا يكون شكلا فتأمل اه سندی (قوله) وفي قوله فكذا انابته نظر ظاهر الخ) بحاج بان المراد انه ليس نائباً من كل وجه بل سماء نائباً لانه استفاد الولاية من جهته وهو على التصرف وحده فكذا من استفادها من جهته اه سندی (قوله) والظاهر نفاذه لو الغيبة منقطعة) أي وإذا لم تكن منقطعة فتصرفه موقوف على اجازة وصى الميت على ما أفتى به في الخبرية لكن يخالفه ما تقدم عن المقدسي في الشهادات من باب القبول وعدمه حيث قال (قائده) قضى بشهادة قطهر واعبيد اثنين بطلانه فلو قضى بوكالة بينة وأخذ ما على الناس من الديون ثم وجد واعبيد لم تبرأ الغرماء ولو كان مثله في وصاية برثوا لان قبضه باذن القاضي وان لم يثبت الايصال كاذنه لهم في الدفع الى ابنه بخلاف الوكالة اذا علمك الاذن لغريم في دفع دين الحى لغيره ثم قال فعلى هذا ما يقع الآن كثيرا من تولية شخص نظراً وقف فيتصرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر أنه بغير شرط الواقف أو ان انتهاء باطل ينبغي أن لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصى فليتأمل قلت وتقدم في الوقف ما يؤيده سائحان اه (قوله) ولا ينصب القاضي وصيا مع وجوده الخ) تقدم في الوقف أن الناظر اذا غاب مسافة القصر يقبض القاضي مقامه ناظر امؤقتا والوصايا والوقف أخوان (قوله) فيما اذا أوصى بعق عبد مجانا) أو يبدل وقده عنه (قوله) فبده لانه لا ينفرد قبض وديعة الميت) مقتضى ما نقله مكي عن الخاتبة أن له الانفراد (قوله) ورد عن المبيع يبيع الخ) في السندی عن الهندية ومناذر عن المبيع يعيب كالموابع الميت عبد امعيا وأوصى الى رجلين في ماله فبرهن المشتري على أحد الوصيين بان العبد معيب يعيب متقدم وحكم القاضي برد العبد كان لذلك الوصى دفع عن العبد الى مشتريه ولو بلا إذن الآخر (قوله) وما في شرح الوهبانية من أنه ليس له الاقتضاء لا يخالف ما هنا الخ) ذكر في الجامع الصغير فصل التقاضي على هذا الخلاف أيضا قال منابغا التقاضي في عرف ديار محمد اقتضاء الدين وهو على الخلاف وأما في عرفنا فالتقاضي هو المطالبة وأنه بمعنى الخصومة فيكون على الوفاق اه فالخامس أن الطلب ان كان بمعنى الخصومة فليس منهما الانفراد والافليس الطلب لاحدهما عند الامام اه سندی (قوله) وعن أبي حنيفة لا ينفرد بالتصرف الخ) قال في الحاوي وبه تأخذ كما نقله السندی عن اليربي ومثله في حاشية أبي السعود عن الحاوي (قوله) وفيها وكذا اذا أوصى اليهما ومات فقبل أحدهما الخ) وفي الفصل الخامس من الخلاصة لو خاطب المريض قوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتى من الاعمال التي يصير الرجل بها وصيا لكل أوصياء ولو سكتوا حتى مات المريض ثم قبل بعضهم دون البعض ان كان القابل اثنين أو أكثر صار اوصيين وان كان واحدا رجع الامر الى القاضي حتى يضم اليه آخر كنه أوصى الى رجلين لا ينفرد أحدهما الا في أشياء معدودة اه وقد نقلها المحضى أول الباب عن الخاتبة (قوله) هذا خلاف ما يقتضيه التعليق المذكور آتفا) هو ما قدمه أن رأى الميت باق حكما برأي الخ لكن هذا من دفع به حيث كان القاضي ينظر لمن لا يستطيع النظر الى نفسه صار تفويضة كتفويض الميت الموصى كما أن رأى الوصى الميت باق حكما برأي من يخلفه (قوله) ثم هذا اذا لم يعين الموصى الخ) وهو مقيد أيضا بما اذا لم يوص الميت منهما لاحد والا فلا تبطل كما يفيد ما ذكره الزبلي عند قوله ووصى الوصى وصى في الترتين حيث قال وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركه الميت

الاول لان الميت رضي برأيه ولم يرض برأي غيره ولا نسلم أنه لم يرض برأي من أوصى اليه الوصى بل وجد ما يدل عليه لانه لما استعان به في ذلك مع علمه أنه تعثر به المنية صار راضيا بإيصاله الى غيره لاسيما على تقدير حصول الموت قبل تميم مقصوده وهو تلافى ما فرط وافية اه وفي آخر أدب الاوصياء قال لوصيه تصدق بالضبعة على من شئت فمات الوصى قبل المشيئة قال الحلبي لوصى الوصى أن يتصدق بها على من يشاء ومثله عن القاضي علاء الدين المروزي قال لان مشيئته كمشيئة الوصى (قوله) وان قال في تركه الاول فهو كما قال عندهم) هذه الصورة مبني على غير ظاهر الرواية كما يفيد ما نقله السندی ونصه قال في المحيط واذا أوصى الوصى الى رجل في تركه نفسه صح وصار وصيا في تركه موصيه أيضا وكذلك اذا أوصى الى رجل في تركه موصيه صار وصيا في تركه نفسه أيضا عندنا في ظاهر الرواية كما في الاختيار والوصى في نوع وصى في الانواع كلها عندنا وعن أبي يوسف ومحمد أنه اذا قال جعلتك وصيا في تركي فهو وصى في تركه خاصة هكذا ذكر الامام نجم الدين النسفي انتهى اه سندی (قوله) ويمكن أن يخصص ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الاخيرة) لا يتأتى هذا في عبارة الشارح فانه نص عليها بخصوصها (قوله) أن الورثة لو صاروا لوصى بغيرهم الخ) أي على قول المتأخرين ويظهر مما هنا أن الوصى لا يملك قسمة العقار عن القصر مع الموصى له فان الاصل أن من ملك يبيع نتيء لك قيمته هندية وغيرها (قوله) اما لو قسم بأمر جاز فلا يرجع) أي فيما يملك القاضي قسمته (قوله) الظاهر أن المراد بالهلال ما يعم التصديق أي وهلاكه والافئوخذ منهم (قول الشارح وقال محمد في الثلث) لان البيع لتنفيذ الوصية فاخذ حكمها ومحلها الثلث (قوله) ولم يستر لنفسه الخ) لاجابة اليه في المسئلة كما هو ظاهر (قوله) لانه يمكن التصريح الخ) حقه لا يمكن الخ) كما هو عبارة الزبلي (قوله) وهل يضمن الوصى الغبن الفاحش الظاهر نعم) الظاهر عدم ضمانه كما تقدم فيما أوجزه القيم بأقل من أجر المثل فان المستأجر يلزمه ضمانه لا الناظر (قوله) لاجابة اليه لتصرف المصنف به) قد يقال انه ذكره تقييد الماسبق في المتن حيث لم يقيد بالصغير تأمل (قول المصنف وفي القيمة وقع الشراء) وفي السندی اذا اشترى بالقيم بالغبن الفاحش لا ينفذ شراؤه على التيم وانما ينفذ على الوصى (قوله) فلعل القيد اتفاق لا يتأتى كون القيد اتفاقا في عبارة الشارح حيث قال لا من نفسه (قوله) لانه لا يقبل القوامة ظاهرا لاجرا والمعهود كالمشروط) وحيث كان لا لانه لا يجب أجر للناظر بدون جعل من القاضي أو شرط اذ كثيرا من الناظر يتولى بدون أجر ومن يطلبه قليل تأمل (قوله) والا صار غاصبا ضامنا) أي فان الضمان متحقق ولا بد من الدفع الى المقر له أو المنع الا أنه بالدفع اليه يرتفع اثم الغصب فيكون بارتكابه أولى (قوله) فيؤخذ جميع ما أقربه من حصته) هذا في اقراره بالدين وفي اقراره بالغبن انما ينفذ في نصيبه منها (قوله) أي في بده) ليس يقيد وقوله وهذا اذا الخ غير مسلم فان الكلام في عدم سماع الدعوى لافي عدم صحة الاقرار وذكروا في أدب الاوصياء من فصل الدعوى اذا أقر الوصى بعين لاخر ثم ادعى أنها للصغير لا تسمع دعواه وفي محاضر القاضي جلال الدين أن من أقر لغيره بعين فكأنه لا يملك الدعوى لنفسه لا يملك أن يدعيها لغيره وكالة أو وصاية اه (قوله من جهة الخ) حقه من غير جهة الخ) ثم رأيت في أدب الاوصياء من فصل الاباق بزيادة لفظ غير قبل لفظ جهة (قوله) والاصل فيه أن أضعف الوصيين الخ) انظر هل لوصى الامم مثلا تصرف مع غيبة الورثة الكبار فانه لم يعلم من هذا الاصل والظاهر أنه يملكه لانه من الحفظ وهو يملكه

(فصل في شهادة الاوصياء)

(قوله فيسنتي تكفيها بلاذن مطلقا) أي كفن المثل أولا (قوله ولو نقده من التركة) لعل لو شرطية وجوابها محذوف تقديره يصدق كما يظهر ثم رأيت في أدب الاوصياء من فصل الانفاق ما يوافق ما نقله ونصه ذكر في الايضاح وواقعات الناطق والحالية والخلاصة أنه لو نقده الوصي ثمن الكفن من ماله يصدق إذا كان المثل أي كفن المثل وفي الخلاصة وكذلك كفته الوصي من مال نفسه يعني بتياب نفسه وأراد الرجوع فإنه يصدق ويرجع بثمنه في مال الميت وفي الوجيز ان الوصي لا يصدق في ثمن كفن المثل إلا بيينة وكذا لو نقده من التركة اه والذي رأيت في الخلاصة في الفصل السادس من تصرفات الوصي أنه يصدق في كفن المثل وكذلك لو كفته من ماله وأراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشتراه من ماله أن يرجع اه والذي رأيت في الوجيز من باب تصرفات الوصي الوصي إذا نقده الوصية من مال نفسه يرجع في المختار الوصي يصدق في كفن المثل وكذلك لو كفن بماله يرجع وكذا الوارث اه (قوله فالناسب للشارح حذف قوله من الانفاق) ولعل مراد الشارح بالانفاق الانفاق في مهمات الصغير من كسوة وجناية عبد ونحو ذلك فيصيح الاستثناء (قوله وظاهر هذا ترجيح قول محمد) لم يظهر هذا الترجيح مما قاله (قوله ظاهره ولو أقر النبي بالجناية) خلاف الظاهر بل الظاهر حينئذ تصديق الوصي بكافي مثله الدين السابقة (قوله الشارح إذا كان له دين أو عليه الخ) ظاهر إطلاقه أنه التصيب فيهما ولو مع حضور الوارث وهذا رواية في المسئلة في نور العين من الفصل السابع والعشرين للوارث مختصة بمدى الميت وله قبضه ولو لم يكن الميت مدبونا له وصي أولا ولو مدبونا لم يخصم ولا يقبض الا الوصي ولو أدى مدبون الميت الى الوصي يبرأ أصلا ولو دفع الى بعض الورثة يبرأ من حصته خاصة وفيه أيضا للقاضي نصب وصي ليدعي عليه لو وصي الميت أو وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية ووصيه غائب مدة السفر وذ كرأن له ذلك ولو لم يكن الوارث غائبا في رواية اه فتحصل أن هذه المسئلة فيها ثلاث روايات مع ما نقله عن الجوى من اعتبار الانقطاع ثم رأيت في تنوير الاذهان أن ما ذكره في الاشياء من مسئلة ما إذا كان على الميت دين مشروط بامتناع الوارث الكبير من البيع للقضاء وقال قيدانخصاف نصب الوصي بما إذا كان على الميت دين وله وارث كبير غائب غيبة منقطعة اه ومن هذا تعلم أن المسلتين الاولين في كلام الجوى ليستامسكتين بل كل منهما يدل أنها تقييد لما نقله عن الاشياء (قوله بان كل في بلد لا تصل اليه القوافل) ظاهره وان كان يصل اليه في البحر اه سندی (قوله والتبع بنفي الحصر) وفي نور العين من آخر الفصل الخامس للقاضي نصب الوصي لو كان الوارث غائبا ويكتب في الصل أنه جعله وصيا والوارث غائب مدة السفر اه (قوله الشارح ولا أن يقبض الا باذن مبتدأ من القاضي) فيه أن حيزه المسئلة داخله في صحة التفويض ثم رأيت الجوى اعترضها فانظره (قوله ونماه فيه) قال كذا قالوا ماتت عن زوج واخوة فألوا القاضي أن يبعث أمينا لخصم ماله لانه منهم لقوله جميع ما في الدار لي لم يتعرض القاضي ولا يبعث أمينا في أشياء ذلك الا في رجل يموت عن صغار ولم يدع أحد شيئا فيبعث أمينا يحفظ للصغار (قوله وبأنهم ترددوا فيما إذا جعله وصيا فيماله على الناس الخ) الاربابه غير ظاهر الورود فان مفهوم قوله ولم يجعله الخ عدم التقويض له فيه وهو لا يدل على صريح النهي الذي الكلام فيه تأمل (قوله ولعل ما في الخاتمة أو لا مبنى على قول الحلواني) قد يقال لا حاجة لنا عليه فان معنى قوله ولم أوص لم أقوض وهو لا يدل على صريح النهي بل على أن التقويض مدره في كذا كذا تأمل (قوله أن الاولى

الاقتصار على الجواب الثاني الخ) فيه أن قصد الشارح بقوله لانتها الخ بيان وجه اعتبارها من الكل على هذه الرواية وبيان وجه خروجها عن القاعدة المذكورة ولو اقتصر على قوله ان في المسئلة روايتين لم يستفد الوجه على الرواية الاولى وما ذكره كاف لبيان ما ذكره من صورة الاجارة ونحوها الا عارة وكون هذا الوجه غير جار في صورة الوصية بالسكنى مثلا لا يضر اذ لها وجه آخر خاص بها وهو أن عدم ضرر الورثة حاصل باشتراط خروج الرقبة من الثلث وبطلان الاجارة بسبب لا اعتبار الوصية من الكل تأمل (قوله وبه سقط ما أورد عليه أنه لو أجاز الخ) فيه نظر بل الاعتراض وارد وذلك أن الورثة وان كانوا لملك لهم في حياته إلا أن حقهم يتعلق بمجرد مرض موته ولذا لا ينفذ تبرعه بما زاد على الثلث وان كان الملك له ولا ملك للورثة ولذا قال الرحتى على ما نقله السندی لانتم أنه في حياته لا ملك لهم مطلقا بل قبل مرض الموت وأما فيه فلم يتعلق في أعياله ومنافعه بحيث لا يتصرف فيها الا بقدر الثلث اه نعم ما ذكره المحشى عن المحيط كاف لرد هذا الاعتراض تأمل (قوله أقول وهذا عجيب فان ذلك الخ) هذا أعجب فان مراد البيرى أن القصاص مع كونه ليس بمال يجري فيه الارث فهذا يمنع الحصر المذكور ومع كونه يورث يضح عفو المريض عنه من جميع المال لانه ليس بمال ولعل لفظة العفو زائدة في كلامه وقد عللوا جريان الارث في القصاص بأنه ينقلب مالا أي فهو في حكمه وبهذا يدفع اعتراض البيرى (قوله وانما يحتاج الى فسخ الحاكم الخ) قال السندی هذا مشكل مع ما قدمه أي صاحب المحيط قيل عبارة التوازل مانصه الوصي أو الاب اذا باع مال الصغير ثم أقال البيع مع المشتري محت الاقالة لان الوصي نائب عنه في مطلق التجارة والاب كذلك والاقالة نوع تجارة فتصح منه ما على الصغير اه الآن يحمل هذا على صورة ما إذا كان الوصي قد باع شيئا من مال النبي بأكثر من قيمته وقد تقدم للشارح في الاقالة أنه لا تصح الاقالة في بيع ما دون ووصي ومتول اذا كان البيع بأكثر من القيمة (قوله ذ كر ذلك في البرازية الخ) لكن العبارة التي ذكرها عنها بعد شاملة لوصي الميت (قوله وفي القنية ولا يضمن ما أنفق في المصاهرات الخ) عبارتها ولا يضمن الوصي ما أنفق في المصاهرات بين النبي أو النبيمة وغير في ثياب الخاطب أو الخطيبة والضيافات المعتادة والهدية المعهودة في الاعياد وغيرها الخ (قوله الشارح عند عدم الوصي الخ) بيان لو قتل ملك الجدة تصرف في مال الصغير وانما استنتى الجد لانه لا يملك جميع ما يملكه الوصي اه سندی (قوله الشارح على الاب والجد قسمة مال الخ) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بحذف الجد أصلا (قوله هكذا رأيت في نسخة) وهكذا رأيت في نسخة معجمة منه غير أنه ذكر الوارث بدل الفاء في قوله فينفذ الخ (قوله وكذا أحد الوصيين لا يملك البيع من الآخر الخ) أي اذا كانا وصيين على النبيين معالا أحدهما على أحدهما والآخر على الآخر وبهذا يسقط ما نقله عن ط

(كتاب الخنى)

(قوله وهو اللين والتكسر) أو هو مستق من قولهم خنت الطعام اذا تشبه أمره فلم يخلص أمره اه سندی (قوله الشارح في كل الاحكام) لم يؤخذ بالاحتياط في حق غيره في مسائل الميراث بل الذي عومل بالاحوط هو الخنى فقط فان مقتضى معاملة من معه به أن يعطى له أقل النصيبين أيضا تأمل (قوله تقدم في شروط الصلاة عن السراج أنه لا عورة للصغير الخ) لعل ما هنا مختص لما تقدم لضرورة

اقامة سنة الختان (قوله فلا ينافي ما حرره سابقا) بل المناقاة باقية في مسألة اللبن السابقة فانه يقال فيها ان الاصل في الفروج التحريم واحتمال أنه لن يذ كر لا يرفع هذا الثابت على أن هذا الاصل الذي ذكره محل تأمل فان الاصل حل تلك الفروج وحرمتها انما هي بعارض تأمل (قوله أى لا يغسل رجلا ولا امرأة) بهذا التفسير سقط توقف ط بقوله وهذا ظاهر في الاثنى أما اذا كان الميت ذكر اما المانع من اطلاع الخنثى عليه اذا استترت عورته الخ (قوله ولعله أراد بالواجب استعورة الاثنى) هذا التأويل غير موافق فانه عليه يجب التسجيح في حق الرجل أيضا مع أنه قال وان كان رجلا الخ ولعل مراده بالواجب الثابت (قوله وطريق معرفته أن تضرب السبعة الخ) يقال لهذه الطريقة طريقة التجنيس وهو جعل الكسر من مقام واحد فالطريق في معرفة التفاوت بين ما أعطى أبو يوسف وما أعطى محمد هو أن يضرب ما أخذ الخنثى من تصحيح محمد في تصحيح أبي يوسف أو وفقه وبالعكس ثم ينظر بين الحاصلين

(مسائل شتى)

(قوله لان تأثير المانع في التصرف الخ) نسخة الخط في التعرق والذي رأيته في المنع في العرق (قوله وان كان متفتتا الخ) لم يعلم مما ذكره المتن وزاده المحشى حكم ما اذا كان طريا قال ط والظاهر أن الخبز طاهر ما لم يسرقى كل أجزائه وان سرقى فيها فقتضى ما بعده أن يحكم بالطهارة ان لم يغش ويحسّر اه
(قوله وذ كر المرغبات ان كان اليابس هو الطاهر يتجنس الخ) يحمل على أن مراده فيما اذا كان الرطب يتفصل منه شئ وفي لفظه إشارة اليه حيث نص على أخذ البلة اه زيلعي أو يقال أنه قول آخر مقابل لما في المتن (قول المصنف فله أخذه ديانة) يظهر أن له الأخذ قضاء أيضا بحيث بعده لا يحكم عليه من قبل القاضي بردئى (قوله قد علمت أن الثاني معصم الخ) فتحصل أن في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها عدم وجوب التعيين في قضاء الصوم والصلاة مطلقا كما في المتن ثانيها وجوبه فيها جميعا وصح كل من القولين ثالثها التفصيل فيجب التعيين في الصلاة التي يجب ترتيبها في ساقطة الترتيب ولا في الصوم كما أفاده في المحيط (قوله ولورثك العشر لا يجوز الخ) أى وكان رب الارض غنيا فلو فقيرا يجوز اه ط عن المفتاح وعليه لم يكن فرق بين الخراج والعشر فانه يجوز ترك كل للصرف لا غيره وذكر السندى أنه يشكل على ما في المفتاح قولهم ان ذكاة الانسان لا تصرف الى نفسه بحال وقال لا يجوز في الخراج ولا في العشر لانهم ما جعلوا لجماعة المسلمين ويدفع الاشكال المذكور بان المراد بالذكاة المحضة (قوله لم يحمله على حالة عدم العجز الخ) ليس في الكلام ما يدل على العجز فيما مضى حتى يمتنع الحمل الذي كورفان للامام أن يفعل ما ذكره عجز العجز في أى سنة وان لم يحصل عجز قبلها فلا مانع من حله على حالة عدمه فيما مضى ووجوده الآن بل هو أولى المحامل كما قال ط تأمل (قوله لان كلامهما محجة ضرورية) بناء على أن الكتابة انما تعتبر في الناطق للغائب (قوله أقول يمكن ذلك بتعريفه أن المعنى القلافي الخ) وذكر السندى أنه رأى في قرية من اليمن رجلا آخر خلقا كان رواقا للخنيل وكان اذا أشار اليه بكتب اسمه كتبه واذا أمرناه أن يكتب الفاتحة كتبها بخط حسن جدا اه وورد علينا آخرس قيل لانه خلق من يبروت فاصدا الخ وهو يحسن الكتابة حتى بعض اللغات الافرنجية (قوله وهذا كله في الناطق في غير بالاولى) هذا ظاهر في الآخرس وأما المعتقل فلا يظهر فيه لعدم اعتبار كتابته الا أن يحمل على

القسم الاول فتعتبر منه لانها صريح بخلاف الثاني فانه كناية ولا ينافي وجود ما يفسر هاهنا لعدم الوقوف على نيته وعدم اعتبار اشارته المفسرة فعلى هذا يكون قولهم بالخالفه بينهما في حكم الكتابة انما هو في القسم الثاني تأمل ويدل ذلك قول المحشى ثم ان هذا في كتابه غير مرسومة الخ (قوله وظاهره أن العنوان من الناطق الحاضر غير معتبر) لم يظهر وجه ظهوره من عبارة الاشياء (قوله واستثنى العمادى المريض الخ) نصه اذا اعتقل لسان المريض فقبل له أو صبت بكذا وكذا فإشار برأسه أى نعم لم تصح وصيته الا أن يطول عليه الاعتقال فيصير بمنزلة الآخرس وروى الحسن أن تلك المدة كدة العنة وفي واقعات الناطق اذا أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام فأشار بشئ أو كتبه وقد طال سنة فهو بمنزلة الآخرس وفي الصغرى مريض قادر على التكلم قيل له أو صبت لكذا وكذا فإشار برأسه أى نعم لا تصح الوصية وان كان لا يقدر على التكلم فأومأ برأسه الى رجل ويعرفون أنه يريد الايضاء بصير وصيا وقالوا فمن اعتقل لسانه يوما أو يومين فقرأ عليه صل وصيته فأومأ برأسه أى نعم ان هذا ليس بوصية منه اه فتأمل (قوله وعبارة القهستاني فلوا أصابه فالج الخ) عبارته على ما رأيته في نسختي متناوشرها (وقالوا في معتقل اللسان ان امتد ذلك) الاعتقال سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى (وعلم اشارته فكذا) أى المعتقل مثل الآخرس في اعتبار الكتابة والايحاء لان عارض الصمت يرجى زواله ساعة فساعة فلا يعتبر كالانما فلوا أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام فأشار أو كتب وقد طال ذلك سنة فهو مثل الآخرس وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لضعفه الا أنه عاقل فأشار برأسه الى وصيته فقد صح وصيته وقال أصحابنا لم تصح كافي العمادى اه وبهذا تعلم ما في نقل المحشى وعدم ورود شئ على القهستاني (قوله ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطلق القتل يجب القصاص الخ) التوبة بين الاقرار بالقتل والشهادة في وجوب القصاص قول في المذهب وتقدم الفرق بينهما (قوله نعم تقدم في كتاب الاقرار صريح الخ) ما ذكره ليس فيه صراحة صحة اسلام المعتقل بالاشارة لانه في الناطق لا فيه وان كان يفيد دلالة (قوله ظاهره أنه لا يعتق ولو بالنية) يحمل على إحدى روايتين عن محمد (قوله والمناسخ قول الزيلعي وغيره ما لم الخ) فيه أن المدعى لا بد أن يذكر في دعواه أن المدعى في يد المدعى عليه أصبتها فالبرهان عليه وعلى المالك شرط للترفع كما هو ظاهر اذا دعوى بهما تأمل (قوله الشارح لان دعوى الفعل كما تصح على ذى اليد تصح على غيره أيضا) انظر ما كتب في أول كتاب الدعوى على هذه المسئلة (قول الشارح لو يعلم) وجهه أن المقتضى به عدم صحة القضاء بالعلم اه ط (قوله كالتحول اجتهاده) حقه لا التحول الخ فان رأيه الأول قد ترجح بالقضاء فلا ينقض باجتهاده مثله وفي الزيلعي وغيره القاضي اذا قضى بالاجتهاد في حادثة لا نص فيها ثم تحول عن رأيه فانه يقضى في المستقبل بما هو أحسن عنده ولا ينقض ما قضى من قضائه (قول المصنفه طلبه هود الأصل) أى مع المدعى لينظر له وجه لنقض قضاء الأول والا فصور النهو وودعهم لا يكتفى بالنقض (قوله أقول ويرد عليه ما ذكره الشارح هنالك في مسئلة بيع قطع غنم كل شاة بكذا انه فاسد الخ) يقال الفساد كما يرتفع بالمشاركة يرتفع بصريح الرضا أيضا فان وجه الفساد ليس الثاني انه بناء على السابق فاذا صرح به أو وجدت التاركة لم يوجد هذا البناء اذ بعد العلم بقدر المبيع والتمتع مع الرضا بالبيع لم يوجد البناء على الفساد السابق على أنه لا بناء على الفساد مع ارتفاعه بعلم التمن والمبيع في هاتين المسئلتين (قوله أى وحده الخ) وعليه تكون هذه خارجة عن موضوع أصل المسئلة فان وضعها فيما اذا خبا ثم سأله عن شئ وهذا يقتضى

بقاءهما في مكان واحد (قول) أما بالنسبة إلى الأجنبية فلا الخ. الظاهر بقاء عبارة الجامع والولوية على العموم الشامل للوارث والأجنبي كما هو ظاهر إطلاقهما ولا يصح تقييدهما بالأجنبي فان الوارث أولى بالتمتع منه ويدل على هذا ما يذكره عن الرمي في وجه الفرق بين الوارث والأجنبي في مسألة المتن حيث اكتفى في حق الوارث بالحضور وقت البيع لعدم سماع دعواه ولم يكتف به في حق الأجنبي بل شرط معه مشاهدة تصرف المشتري بقوله الذي يظهر لي في الفرق أن الاطماع الفاسدة الخ (قول) وفي فتاوى المصنف إذا ادعى عدم العلم بأنه ملكه وقت البيع يصدق (فيما قاله تأمل فان جعل سكوته كالإفصاح يقتضي عدم قبول قوله أنه لا يعلم أنه ملكه نعم إذا كان معذورا يصدق (قول) الأولى ذكره بعد الأجنبي الخ) هو المتعين لا أولى بناء على ما جرى عليه المصنف أن سكوت القريب والزوجة مانع لا على مقابله من أنهما كالأجنبي من اشتراط التصرف أيضا كما يعلم من المنع نعم لو ضمن الوارث الدرك قبل البيع كان هو المانع من الدعوى لا المشاهدة (قول) وغيره من الأجانب بالأولى أي خلافا لما ذكره خير الدين الباس المدي كما نقله السندی عن الرحمن ناقلًا عنه حيث قال الاستثناء راجع لقوله ولو جارًا لا لجله قوله الأجنبي ولو جارًا انما في السارح وسائر الفتاوى يفيد التفرقة بين الأجنبي والجار في الحكم في الجار لوراء أي التصرف يتمتع دعواه بخلاف الأجنبي فإنه لا يتمتع دعواه ولو رأى التصرف والعلامة خير الدين الرمي في فتاواه ذكر أنه لا فرق وفيه نظر ظاهر اهـ وقال الرحمن مراده بالسارح المنع قال وهو ليس نصافي تخصيص الجار إذ يمكن ذكره على سبيل التمثيل اهـ فاصل ما يستفاد من كلامه عدم الفرق حيث عبارة المنع لا تدل عليه صريحًا وكذا عبارات الفتاوى اهـ سندی (قول) فتخصيص الجار بالذكور لأنه مظنة أنه في حكم القريب والزوجة) لكن كونه في حكم القريب والزوجة لا يقتضي أن الأجنبي غير الجار كذلك فان ما يعطى للقريب ونحوه لا يعطى للأجنبي غير الجار اهـ تأمل (قول السارح هذا ما اعتمدته في الخاتمة) وكذا ذكر أن القول لمن يدعى الهبة في المرض فيما لو ادعى بعض الورثة الهبة في الصحة وقالوا كان في المرض كذا ذكره في الجامع الصغير (قول) أي وقت الهبة) توضيحه ما في الزيلعي أن وجه الاستحسان أنهم اتفقوا على سقوطه عنه لأن الهبة في مرض الموت تفيد الملك ولو للوارث فإذا سقط عنه بالاتفاق فالوارث يدعي العود والزوج ينكر فالقول قول المنكر (قول) ولعني التملك اقتصر على المجلس الخ) بل لهذا المعنى أيضا لم يصح عزلهما فاننا لو نظرنا لخصوص أنه يجب لكان الحكم في الأجنبي أنه لا يملك عزله مع أنه ليس كذلك وذكر السندی عن المقدسي نقلا عن البرازية اختلافا في صحة العزل عن التوكيل المعلق قبل وجود الشرط وأن الأصح الصحة فانظره وذكر الخلاف أيضا في عزل من وكله بطلاق زوجته وأنه ذكر شيخ الإسلام أنه يصح عند محمد وعند أبي يوسف لا وبه أخذ ابن سلمة وبه يقتضي (قول) وهو يسهل لأن المنجزة حصلت الخ) لا سهول هو صفة للعلاقة ولا يضر تأخيرها لأن اللبس (قول المصنف قبض بدل الصلح شرط ان يباين) في الظهيرة رجلان بينهما أخذ وعطاء وبيع وفرض وشركة ومضى على ذلك زمان ولا يدرى مال الطالب على صاحبه فصالحه على مائة درهم إلى أجل جاز استحسانا اهـ سندی (قول) ويمكن التوفيق بأنه في هذه المسئلة ثبتت براءة الخ) الاظهر في الجواب أن يقال ان قوله المذكور انشاء ابراء شرعا فلا يملك الدعوى بعده (قول) لكن تقدم في الاكرام أن أمر السلطان اكرامه تأمل) فديقال الفرق ظاهر بين الأمر المجرد وبين التهديد بالضرب الغير المبرح ونحوه (قول) مقتضى كونه أمينا أنه يصدق باليمين الخ) هو وان كان أمينا إلا أنه اعترف بما يوجب الضمان وهو دفع مال الغير بدون أنه وادعى

ما يسطه عنه وهو الاكرام فلا بد من اثباته بخلاف دعوى الهلاك فإنه لم يوجد منه اقرار بما يوجب نعم لو اعترف بأخذ ولم يقرب دفعه اليه يصدق باليمين (قول المصنف وقضت أمري إلى الآخرة الخ) وأما إذا لم يأت بهذه الزيادة فقد ذكر في شرح الوهبانية لابن النخعي ما يدل على الخلاف في السماع حيث قال الذي رأيته في القضية أنه رقم لشرف الأئمة المكي وقال أقر على ترك الدعوى على فلان نسمع دعواه ولو قال لا دعوى لي عليه لا نسمع ثم رقم للقاضي جلال الدين وقال لا نسمع في الوجهين اهـ وقال في الخلاصة من فصل الإبراء عن الدعوى ولو قال تركت الدين الذي عليك لا يكون إبراء معناه تركت الدين عليك لا قبضه في نافي الحال اهـ وقال السندی من كتاب الدعوى ولو قال المدعي المدعى عليه أحلف وأنت بري من هذا الحق الذي ادعيت به أو وأنت بري من هذا الحق ثم أقام بينته قبلت لان قوله أنت بري يحتمل البراءة للحال أي بري عن دعواه وخصومته للحال ويحتمل البراءة عن الحق فلا يجعل إبراء بالشك لذا في البدائع بحر اهـ وفي البرازية من الفصل ١٤ في دعوى الإبراء لو قال تركت الدين الذي لي عليك لا يكون إبراء ويحمل على ترك الطلب في الحال اهـ (قول) أنه لا يكره كل المرقعة واللحم أي المطبوخ مع الذكرا والغدة وعبارة القضية على ما ذكره في شرح الوهبانية ذكر الشاة وغدها طبخا في اللحم لا تتركه المرقعة اهـ (قول) ويخالفه ما في البحر حيث قال ويحمل الخلاف الخ) فيه أن ما قاله الزيلعي من الخلاف خلاف مذهبي في الترحم المفرد وحينئذ فلا يصح رده بما نقله في البحر عن ابن حجر ولا التوفيق المنقول عن السيوطي إذا لم يذهب على مذهب

(كتاب الفرائض)

(قول السارح وهو المتعلق بالعين) كالوديعة والمغصوب لكن إطلاق التركة على ذلك نظر الظاهر لانه وجدت في يده عند موته اهـ سندی وقد يقال أراد بالعين الرهن والعبد الخ إلى آخر ما يأتي (قول السارح اما الاختياري وهو الوصية) قد يقال هي ان قصد وجهه تعالى وعليه بقصد المضارة كما أنه يكون الميراث له بقصد البرورته وعليه بقصد اعانتهم على المعصية (قول السارح لان الله قسمه بنفسه) الظاهر أن هذا باعتبار غالب مسائله (قول) والأولى أن يقول أوليونه) لكن عليه يكون بمعنى ما قبله (قول) وثمرة الخلاف فيما لو تزوج بامته مورثة الخ) قال الشرنبلالي العتق عندنا لا يصح الا في الملك أو مضافا اليه وليس في المسئلة شيء من ذلك لان موت المورث ليس ملكا ولا سببا لانها قد تخرج عن ملكه قبل موته أو يتأخر موته عن الخالف وأيضا لا يدخل لكونه زوجا بل الشرط كونه لا وارث غيره اهـ وقال الرحمن هب أن هناك وارثا غيره لم يعتق نصيبه تأمل اهـ سندی ثم رأيت في التتمة وجه قول مشايخ يلح أن المورث ما دام حيا فهو مالك لجميع أمواله من كل وجه فلو ملكه الوارث في هذه الحالة أدى إلى أن يصير النسي الواحد مملوكا كالتخصيص لكل واحد منهما على الكمال في حالة واحدة وهذا أمر تدفعه العقول ووجه قول مشايخ العراق أن الارث انتقال مال المورث إلى الوارث وبموت المورث زال ملكه فماذا ينتقل إلى الوارث والدليل عليه أن الارث يجري بين الزوجين بخلاف الزوجية ترتفع بالموت أو تنتهي على حسب ما اختلفوا فيه بعد الموت لازوجية بخلاف فباي شيء يجري الارث بينهما وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر في رجل تزوج بامته الغير ثم قال لها اذامات مولدك فأنث حرة فبات الزوج وارثه لا وارث له غيره فعلى قول من يقول الارث يثبت في آخره من أجزاء الحياة تعتق لان العتق

أضيف الى ما بعد ثبوت ملك الوارث فيصمح وعلى قول من يقول ان الارث يجري بعد الموت لا تعتق لان بالموت يزول ملك المورث ثم ثبت للوارث فيكون ثبوت الملك للوارث بعد موت المورث زمان فلا يكون العتق المضاف الى ما بعد موت المورث مضافا الى زمان ملك الوارث فلا يصح وذكر هذه المسئلة القدوري وذكر ان على قول أبي يوسف ومحمد لا تعتق وعلى قول زفر تعتق اهـ **(قوله)** وتظهر الثمرة أيضا فيما لو علق الوارث الخ فعند من يبيع بطلن تطلق لا عند من يبيع العراق وظهور الثمرة في هذه المسئلة أيضا لا يفيد فائدة في تصوير مسألة العتق بالزوج تأمل **(قوله)** فانها تسقط بالموت الخ تقدم له أول الوصايا أن المراد سقوط أدائها والافهي في ذمته **(قوله)** وظاهر التعليق أن الورثة لو تبرعوا بها لا يسقط الواجب عنه الخ بل الظاهر أن أصل دينه تعالى يسقط بالمشيئة وان بقي اثم التأخير وقد حكى السدي قولين بالسقوط وعنده قيمة الوارث حيث قال ان لم يوص وتبرع بها الورثة قبل لا تسقط الصلوات عن الميت لان الاختيار معدوم وقبل تسقط لان دليل الجواز الربا في سعة رجه وبكال كرمه وهو يشمل التبرع أيضا **(قوله)** ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المعنى الخ تقدم في الوصايا ما يفيد أن الوصية مقدمة على الميراث فيما لو أوصى بثلاث دراهمه ونحوها من متعة الجنس مما يقسم جبرافها ثلثا أن له الباقي من أن المال المشترك انما يملك الهالك على الشركة لو استوى الحقان أما اذا كان أحدهما مقدما على الآخر فالهالك يصرف الى المؤخر ذكره الزيلعي **(قوله)** بحسب المال الخ عبارة الاختيار فيجب الخ **(قوله)** ولأن من اختلف في وراثته دليله الخ لا يصلح عليه أخرى للنظر بل يصلح وجهه لابقاء الاجماع على ظاهره لكن عليه لا حاجة لزياة لفظ الاجماع بالكلية ولو قيل المراد بالاجماع ما يشمل اجتهاد مجتهد كان أحسن وان كان خلاف المتبادر منه **(قوله)** والمؤقت تقدم في الشكاح اعتماد صحة العقد وبطلان التافيت وعليه فقيه التوارث **(قوله)** وقد يقال ان الداعي الى ابطال معنى الجمعية أنه الخ مناقشة في قوله أو يقال جمعه الخ ومع هذا هي غير واردة كما هو ظاهر **(قوله)** فيرثه عصبة العتق الخ لعلة المعتق أو هو عتقه **(قوله)** ثم عصبة ترث أيضا الخ أي الذكور كما هو ظاهر وبقيده قياسه على عصبة المعتق بالأولى **(قوله)** أي بان قال من غير علم باقرار المقر الخ لافرق في الاقرار بين العلم باقرار الأخ أولا **(قوله)** صوابه المقر عليه الخ لا داعي لهذا التصويب ويقال المراد بالمقر له الأب وهو كما يصح أن يطلق عليه لفظ المقر عليه يصح أن يطلق عليه لفظ المقر له نعم لا يصح في عبارة الشارح ذكر قوله وكذا الوصية المقر له **(قوله)** وقد يقال كمال رقه انما هو بالنسبة الى المدبر وأم الولد الخ جواز اعتقه عن الكفارة يقتضي أن رقه كامل بالنسبة للمدبر وأم الولد وغيرهما تأمل ولا دخل لكمال رقه في ملكه كسبه **(قوله)** فليس له مطالبة الجاني بشئ فتدبره ما قاله مسلم لو قيل ان الدية تجب على الخارج بمجرد جرحه قبل الموت وهو محل توقف واذا كانت الدية لا تجب في الذمة الا بعد بسبب الجرح السابق فما قاله لا يدل على مدعاه تأمل **(قوله)** بما لا يقتل غالبا الخ حقه بما لا يفرق الاجزاء **(قوله)** الشارح وان سقطا لعلة حقه الافراد فان الذي يسقط بجرمة الاوبة القصاص لا الكفارة **(قوله)** اذا الحكم فيما استحب فيه الكفارة كذلك الخ لو قيل ان المراد بالموجب الميث كما هو الظاهر منه لا مثبت الواجب لشمك كلام الشارح مسألة ما لوضرب امرأة الخ **(قوله)** وبه علم أن المانع هو الاختلاف حكم سواء كان حقيقة أيضا الخ الذي تقدم في باب وصية الذمي أن المستامن لو أوصى بنصف ماله نفذ ورثته لا ارثا بل لانه لا مستحق له في دارنا اهـ ففادته أن اعطاء الوارث لا يطريق الارث وانه منتف بينهما وفي زيادة الدراية عن الكافي ان

ذلك مراعاة لحق المستامن لالحق وورثته فن حقه تسليم ماله لورثته اذا فرغ عن حاجته اهـ وبهذا يعلم أن اختلاف الدارين حقيقة فقط مانع من الميراث وان رد المال لورثة المستامن لا يطريق الميراث ولعله هو المراد بما قاله الزيلعي **(قوله)** وهو خلاف ما قدمناه آنفا حيث وجد التصريح في عبارة منية المفتي وغيره بعدم اعتبار البدل والافرار بعمل به ويكون المفهوم غير معمول به لتقديم الصريح على المفهوم **(قوله)** وفي الخامسة نظرا الخ فيه أن مراد الانبياء من الاب في قوله فالولاية لأب الميت عن أولاد صغار لأب الصغار ومراد من الجد في قوله بخلاف الجد الميت وهذا كلام مستقيم في ذاته فانه متأخر في الولاية عن أب الميت ووصيه ولو كان كالأب كصبيها **(قوله)** وانه لا يصير مسلما باسلام جده هي المسئلة الرابعة فيما تقدم **(قوله)** ومن أخرى أيضا الخ المناسب حذفها فاننا في هذه فرقنا بين الجد والوصي لا بينه وبين الأب

(فصل في العصبان)

(قوله) فالسبب للمواليا هما حقه الافراد فيه وفيما بعده **(قوله)** وهذا مخالف لما ذكره شراح الكنز وغيرهم ما ذكره العلامة قاسم لا يخالف ما ذكره شراح الكنز وغيرهم فان غاية ما ذكره أن الميراث للموالي الام سواء كانت حرة الاصل أو معتقة وليس فيه تعرض لكونهم عصبة نعم عبارة الشارح توهم أن عصبة الام الملاعنة أو الزانية عصبة لولدها فتعز هذه العصبة تركته بالعصوبة والمناسبات قاله ط ان المراد أن الوارث لهما من ورثة الام لا من ورثة الزاني ولا الملاعن اهـ نعم عبارة الجوهر صريحة في أن قرابة الام عصبة حيث قال فاذا مات ذلك الولد يكون ميراثه لامه وولدها له كرقبه والانتى سواء وما ياتي بعد ميراث الام وأولادها يكون لعصبة الام الاقرب فالاقرب فان لم يكن عصبة فالباقي يرث على الام وأولادها **(قوله)** واذا مات ولد ابن الملاعنة ورثه قوم أبيه الخ لانهم أجانب عن الملاعن **(قوله)** فالاولى زيادة ما ذكره العلامة قاسم الخ أي لأجل اقامته خاتم العصبان وليس فيه دلالة على أن الارث من أحد الجانبين فقط فهو مساو للحدث المذكور في الشارح من هذه الجهة **(قوله)** أو ولا من أعتق لعلة حقه التعبير بلفظ ما ليوافق تقريره

(الجب) **(قوله)** واصطلاحا مانع من يتأهل للارث بأخر الخ وقال السدي هو منع شخص معين عن الميراث بالكلية أو عن سهم مقدرا الى أقل منه بوجود شخص لا يشاركه في أصل ذلك السهم قال وانما قلنا أو عن سهم ولم نقل أو عن بعضه كي لا يدخل منع العصبة بوجود صاحب فرض عن كل التركة التي بعضها في حد حجب نقصان مع عدم كونه منه وقلنا مقدرا كي لا يدخل منع أحد العصبين الآخر عن سهمه من التركة في الحد كنع أحد الابنين الآخر عن جميع ما بقي من الاب الى نصفه فان ما بقي عنه ليس من السهام المقدرة وانما قلنا بوجود شخص كي لا يدخل الحرمان فيه بمعنى في نفس المحروم لا بوجود شخص آخر وقلنا لا يشاركه في أصل ذلك السهم المقدر كي لا يدخل منع إحدى الصليتين الأخرى عن النصف الى الثلث مع عدم كونه منه فان المانع المذكور يشارك المنوع في أصل السهم المقدر وهو الثلثان **(قوله)** ثم استعمل في كل شئ يمكن فيه الخ عبارة ط ثم استعمل في الارسل في كل الخ **(قوله)** رد على ما ذكره المصنف لزوم حجب أم الام بالأب الخ اذا قيد كلام المصنف بما اذا تحدثت الجهة وكان الاقرب يحرز جميع التركة بجهة واحدة لا يرث عليه ما ذكره على أن ورود ما أورده نال على كلامه محل تأمل مع تفسيره

القرب بما قدمه بقوله أي بحسب الخ نعم لو فسر بما يشمل القوة في القرابة لكان واردا تأمل **(قوله أو أجنبية عنها)** وذلك بأن مات عن أب أب الأب وعن أم أم الأب فإن الجدة المذكورة أجنبية عن زوجة الجد المذكور الذي بعده عن الميت بثلاث درجات **(قوله)** وهذا على حد قولهم ليس الطيب إلا المسك في جواز الرفع والنصب في المسك على الخلاف المشهور) فإن بني تميم إذا اقترن الخبر بعد ليس بالارفعونه جلالها في الإهمال على ما عند انتقاض النفي والمجازيون ينصبونه على الأصل كإسطة في المغنى **(باب العول) (قوله وعائلة)** أصله من اعتدل الراي إذا ردت الرمية

(باب توريث ذوي الارحام)

(قوله) وظاهر قول السراجية أن الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول) فيه أن عبارتها كما ذكره إلا أنه قال عقبها أعني أولاهم بالميراث أقرهم إلى الميت وان استووا في القرب فوله العصبه أولى من ولد ذي الرحم اه فقوله أعني الخ وقع تفسير الحكم المذكور وليس في كلامه ما يدل على المساواة بين الصنف الثالث والأول من كل وجه وقولها ما أصاب كل فريق الخ ليس فيمد لاله على أن ما أصاب كل فريق يقسم على أول بطن يختلف بل هو دال على أنه يقسم بين فروعه بدون تعرض للقسمه على أول بطن وقع الاختلاف فيه ثم رأيت في شرح منظومة السراجية المسمى بالخلاصة بعد ذكره ما ذكر المحقق ما نصه انما لم يجعل الاخوات طائفة وتقسيم أنصباؤه على فروعه في البطن الثاني مع اختلافهم في الذكورة والانوثة لاختلافهم بالفرضية وحينئذ يجعل كل واحدة منهم طائفة لاختلاف حظوظهن ويدفع نصيبها لآخر فروعه لعدم اختلافهم كما جعل الاخ طائفة ودفع نصيبه لآخر فروعه بخلاف الصنف الأول وأولاد الصنف الرابع فإن الاختلاف لا يكون إلا بالذكورة والانوثة فحي وجد الاناث مع الذكور يجعل الاناث طائفة كما تجعل الذكور طائفة ولو كان الاختلاف في الاخوة والاخوات بالذكورة والانوثة فقط لأتى فيهم ما يتأتى في الصنف الأول من قسمه ما أصاب الأصول على الفروع الخ **(فصل في الفرقي والحرق وغيرهم) (قوله)** لكن عبارة شرح المجمع تفيد الحالة الثانية الخ هذه العبارة موافقة لعبارة الشارح في احتمال صورتين كما هو ظاهر

(باب المخارج)

(قوله) هذا انما يظهر إذا لم يكن في المسئلة سدس الخ بل هو ظاهر في المثال نرحا وذلك لتداخل مخرج الثلثين والثلث في مخرج السدس فيكتفي به ثم وجدنا بينه وبين مخرج النصف موافقة بالنصف فضر بناه في الثلاثة **(قول المصنف)** ثم قسم الباقي من التصحيح على سهام من بقى منهم) لعل المناسب ما في السراجية ثم اقسام باقي التركة على سهام الباقيين انتهى نأه تعالى أن يهدينا إلى الصراط المستقيم ويدعنا على الحق القويم وبعثنا بالنظر إلى وجهه الكريم في جواربيه الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم آمين

(يقول المتوسل بذى المقام محمود الفقير إلى الله سبحانه طه بن محمود رئيس تصحيح الكتب العربية بدار الطباعة الكبرى الأميرية)

حمد المن قبض الشريعة من خيار عباده من وفقه لمراده وأمد به عنايته واسعاده فقام أحسن قيام بأحكام الأحكام وتميز الحلال من الحرام فسجد من أخرج بالعلم من الظلمات إلى النور وهدي بكتابه وسنة نبية إلى محاسن الأمور وصلاة وسلاما على سيدنا محمد الذي لم يلدأ كرم منه والد القائل لفقير واحد أشد على الشيطان من ألف عابد وعلى آله وصحبه الباذلين نفيسهم بل نفوسهم في مرضاته وحببه **(أما بعد)** فإن من فضل الله وأحسنه على أهل العلم عموما وعلى السادة الخفية خصوصا طبع هذا التقرير الجليل الغني بفضل الجلي عن المدح والتفضيل المسمى **(تحرير المختار لدر المختار)** تأليف الامام الهمام العالم العامل مربي الطالبين وخاتمة الفقهاء المحققين مفتي الديار المصرية مولانا الشيخ عبد القادر الرفاعي تغمده الله برحمته وأفاض على جده غيث كرمه ورضوانه وأتابه جزيل الثواب وبارك في أنجائه الانجاب لقد بذل «رحمة الله» أقصى جهده وشرعن ساعد اعتمائه وجدته بجاء في هذا التقرير بتحرير هذه الحاشية أتم تحرير بحيث لم يغادر فيها من شيء يعاب الا وقد أزال العاب وخطا الخطأ وصوب الصواب ولقد كان بأهل العلم رغبة شديدة وحاجة ماسة أكيدته إلى تقرير بين لهم من هذه الحاشية الرشد من الغي ويوقفهم على الحق منها والى حتى سهل الله لهم صعبا وفرج لهم كرمها بما جادت به يده هذا الفقيه الأكبر جزاء الله أحسن الجزاء الا وفي الأوفر على صدقه في خدمة العلم والدين ونهوضه على قدم السداد في نفع المسلمين ولما كان من بر الولد للوالد نشر آثاره النافعة وأشاعة نتايج أفكاره ليستمد الناس من أسرارده ويقتبسوا من أنواره ثم طبع هذا التقرير على نفقته نجح المؤلف الأكرم الفاضل الكامل البار المحسن حضرة الشيخ رشيد الرفاعي أحسن الله عمله وبلغه أمله وكان طبعه بالمطبعة الكبرى الأميرية في عهد الدولة العثمانية الخديوية العباسية أسبغ الله طلالها وألهم العدل والاصلاح رجالها وتم طبعه في أوائل جمادى الآخرة سنة ١٣٢٤ من هجرة من هو الانبياء ختام عليه وعلى آله وصحبه الصلاة والسلام



(فهرست الجزء الثاني من التقرير المسمى بالتحرير المختار لرد المحتار)

صفحة	كتاب	صفحة
٢	(كتاب العتق)	٦٥
٤	باب عتق البعض	٦٧
٧	باب الخلاف بالعتق	٦٨
٨	باب العتق على جعل	٧٢
٩	باب التدبير	٧٣
١٠	باب الاستبدال	٨٤
١١	(كتاب الأيمان)	٨٨
١٦	باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى	١٠٤
١٩	باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام	١١٠
٢٥	باب اليمين في الطلاق والعتاق	١١٧
٢٧	باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها	١١٩
٣٢	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك	١٢٦
٣٦	(كتاب الحدود)	١٢٩
٣٧	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب	١٣٧
٤٠	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها	١٤٧
٤١	باب حد الشرب	١٥٠
٤٥	باب التعزير	١٥٣
٤٨	(كتاب السرقة)	١٥٧
٥١	باب كيفية القطع وأثباته	١٦١
٥٢	باب قطع الطريق	١٦٣
٥٣	باب المغنم وقسمته	١٦٤
٥٥	فصل في كيفية القسمة	١٦٧
٥٧	باب استيلاء الكفار	١٧١
٥٨	فصل في استئمان الكافر	١٧٣
٥٩	باب العشر والخراج والجزية	١٧٦
٦١	باب الجزية	١٧٩
٦٢	باب المرتد	١٨٦
٦٣	باب النجاة	١٨٨
٦٤	كتاب اللقيط	١٩٢
		١٩٩

صفحة	باب	صفحة
٢٠٠	باب كتاب القاضي إلى القاضي	٢٦١
٢٠١	مطلب شهادة الجند للأمير الخ	٢٦٢
٢٠٢	هذه مسائل شتى	٢٦٨
٢٠٦	كتاب الشهادات	٢٧٠
٢٠٧	باب القبول وعدمه	٢٧٢
٢١١	باب الاختلاف في الشهادة	٢٧٣
٢١٢	باب الشهادة على الشهادة	٢٧٤
٢١٣	باب الرجوع عن الشهادة	٢٧٥
٢١٤	كتاب الوكالة	٢٧٥
٢١٦	باب الوكالة بالبيع والشراء	٢٧٦
٢١٨	وكيل البيع والشراء	٢٧٧
٢١٩	باب الوكالة بالخصومة والقبض	٢٧٨
٢٢١	باب عزل الوكيل	٢٨٠
٢٢٤	كتاب الدعوى	٢٨١
٢٢٥	باب التحالف	٢٨٢
٢٢٦	فصل في دفع الدعاوى	٢٨٤
٢٢٨	باب دعوى الرجلين	٢٨٨
٢٢٨	باب دعوى النسب	٢٩٠
٢٣٠	(كتاب الاقرار)	٢٩١
٢٣٢	باب الاستثناء وما في معناه	٢٩٣
٢٣٤	باب اقرار المريض	٢٩٥
٢٣٤	فصل في مسائل شتى	٢٩٩
٢٣٥	(كتاب الصلح)	٣٠٢
٢٣٩	فصل في دعوى الدين	٣٠٣
٢٤٠	فصل في التخارج	٣٠٤
٢٤٢	باب المضارب يضارب	٣٠٥
٢٤٥	كتاب الايداع	٣٠٦
٢٤٧	كتاب العارية	٣٠٧
٢٤٩	باب الهبة	٣٠٨
٢٥٢	باب الرجوع في الهبة	٣١١
٢٥٤	فصل في مسائل متفرقة	٣١٢
٢٥٦	(كتاب الاجارة)	٣١٣

صفحة	كتاب الصيد
٣١٤	كتاب الصيد
٣١٦	كتاب الرهن
٣١٧	باب ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز
٣١٨	باب الرهن بوضع على يد عدل
٣١٨	باب التصرف في الرهن والجناية عليه
	وجنائه على غيره
٣١٩	فصل في مسائل متفرقة
٣٢١	كتاب الجنائيات
٣٢٢	فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب
٣٢٥	باب القود فيما دون النفس
٣٢٦	فصل في الفعلين
٣٢٨	باب الشهادة في القتل واعتبار حالته
٣٣٠	كتاب الديان
٣٣١	فصل في النجاس
٣٣٢	فصل في الجنين
٣٣٣	باب ما يحد منه الرجل في الطريق وغيره
٣٣٤	فصل في الخاطئ المائل
٣٣٥	باب جنابة البهيمة والجناية عليها
٣٣٦	باب جنابة المملوك والجناية عليه
صفحة	فصل في الجنابة على العبد
٣٣٦	فصل في الجنابة على العبد
٣٣٧	فصل في غضب القن وغيره
٣٣٨	باب القسامة
٣٤٠	كتاب المعاقل
٣٤١	كتاب الوصايا
٣٤٤	باب الوصية بثلاث المال
٣٤٦	باب العتق في المرض « باب الوصية
	للاقارب وغيرهم
٣٤٧	باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
٣٤٨	فصل في وصايا الذمي وغيره
٣٤٩	باب الوصي
٣٥٢	فصل في شهادة الاوصياء
٣٥٣	« كتاب الخنثى »
٣٥٤	مسائل ثنى
٣٥٧	« كتاب الفرائض »
٣٥٩	فصل في العصابات « الحب
٣٦٠	باب العول « باب توريث ذوى الارحام
٣٦٠	فصل في الفرقي والحرق « باب الخارج

﴿ تمت ﴾



5504

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim:	٢٣٨١٢
Yeni kayıt No:	880
Eski kayıt No:	

